المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة





العِقْدُ النضيد في شَرْحِ القَصيد

للسمين الحلبي
أبي العباس، أحمد بن يوسف بن محمد
(ت ٧٥٦هـ)

من باب فرش الحروف- سورة البقرة من أولها إلى نهايتها- دراسة وتحقيقاً

رسالة لنيل درجة الماجستير

مقدمة من الطالب:
ناصر بن سعود بن حمود القثامي
(٦- ٨٥٠٣ - ٤٢٠)

إشراف الشيخ الدكتور:
عبد القيوم بن عبد الغفور السندي

١٤٢٣ - ١٤٢٤هـ

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القــرى

كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : ناصر بن سعود بن حمود القثامي كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : الكتاب والسنة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : القراءات

عنوان الأطروحة : ((العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي - باب فرش الحروف - سورة البقرة من أولها إلى نهايتها تحقيقاً ودراسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٤/٤/١٤٢٤هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : د/ عبد القيوم السندي	الاسم : أ.د/ شعبان محمد إسماعيل	الاسم : أ.د/ محمد سيدي محمد الأمين
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : د/ مطر بن أحمد الزهراني

التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

ملخص الرسالة

عنوان البحث: العِقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، المعروف: بـ«السمين الحلبي»، (ت٧٥٦هـ)، من باب فرش الحروف – سورة البقرة من أولها إلى نهايتها دراسة وتحقيقاً-.

والكتاب شرح لأهم كتب القراءات، وهي منظومة الشاطبي «حرز الأماني ووجه التهاني»، والتي جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، وقد تلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، وعنوا بها أعظم عناية.

وجاء كتاب السمين الحلبي شارحاً لألفاظها، وكاشفاً لأسرارها، وهو شرح يتميز بأنه من أوسع شروح هذه المنظومة، فمع الشرح المعتاد للبيت يتطرق للمسائل المشكلة والمتعلقة بالنظم، مع إيضاحه للغامض، وتقييده للمطلق.

ويقوم بتوجيه القراءات والاستفاضة في ذلك مستدلاً بكل ما يراه دليلاً من اللغة والشعر وأقوال العرب، وناقلاً عن عدد كبير من الأئمة، مما كان ذلك سبباً في وفرة مصادر الكتاب وتنوعها.

ويقف في خط مقابل مِن كثير من النحاة الذين يسْهُل عليهم تخطئة القراءة السبعية، لعدم جريانها على قواعدهم النحوية، فينتصر للقراءة، مستدلاً بالأقوال والأشعار في ذلك.

ويقوم بإعراب الأبيات إعراباً تفصيلياً، مما يدل على تمكنه في هذا الباب، مع بيانه لمعاني الألفاظ، وتفسيره لرموز الشاطبي بمعان لطيفة، وإبرازه لما فيها من صور بلاغية.

ومما يزيد في أهمية الكِتاب اعتماده على شرحين من أهم شروح الشاطبية وهما:

١- شرح شهاب الدين أبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، (٦٦٥هـ)، المسمى «إبراز المعاني من حرز الأماني».

٢- شرح أبي عبد الله الفاسي، محمد بن حسن بن محمد، (٦٥٦هـ)، المسمى: «اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة».

ولذلك عقدتُ مبحثاً في الدراسة أوضحت فيه كيفية استفادة السمين الحلبي منهما، وأثر هذين الشرحين على مادة الكتاب.

وقد أثنى على هذا الشرح – العقد النضيد في شرح القصيد – إمامان جليلان من الأئمة المعتبرين عند أهل هذا الفن، وهما: الإمام المحقق ابن الجزري، (ت٨٣٣هـ)، والإمام شهاب الدين القسطلاني، (ت٩٢٣هـ).

وبما أن الكتاب كبير الحجم فقد اكتفيت بتحقيق جزء منه يقع في: (١٢٣) لوحاً من نسخة الجامع الكبير بصنعاء.

وقد قمت بعمل دراسة عن الناظم ومنظومته، وعن الشارح وكتابه، بينت من خلال ذلك المنهج الذي سار عليه المؤلف مدعِّماً ما أقول بالأمثلة، ثم قمت بالتحقيق العلمي المتعارف عليه للجزء المذكور، وحرصت كل الحرص على إخراج النص سليماً، موثقاً، مقابلاً على النسخ الخطية للكتاب، ثم تلا ذلك خاتمة البحث، ونتائج الدراسة، والفهارس العلمية بأنواعها.

ومن أهم نتائج البحث: أن كتاب العقد النضيد شرح موسّع مهتم بالإعراب والتوجيه، مبرز لما في القصيدة من بلاغة، ومعتمد على شرحين من أهم شروح الشاطبية ، وأن السمين الحلبي له باع طويل في النحو ومسائله، مع سعة اطلاعه وكثرة مصادره، والله الموفق.

(المقدمة)

وتحتوى على العناصر الآتية:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختياره.
- خطة البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله المنفرد بالخلق والتدبير، الواحد في الحكم والتقدير، الملك الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، المتقدّس في كمَال وصْفِه عن الشبيه والنظير، يعلم السر وأخفى، ويسمع الكلام والنجوى، لا يخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء، ولا في لُجَج البحار ولا في الهواء.

وأشهد أن لا إله إلا الله قيوم السموات والأراضين، الذي لا فوز إلا في طاعته، ولا عِزّ إلا في التذلل لعظمته، ولا غِنى إلا في الافتقار إلى رحمته، ولا حياة إلا في رضاه، ولا أنس إلا في قربه.

وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، وحجة على العباد أجمعين، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، حتى أتاه اليقين، فصلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وأزواجه أمهات المؤمنين، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

اللهم لك الحمد كله، وبيدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله.

اللهم إني أحمدك بمحامدك كلها، ما علمتُ منها وما لم أعلم.

اللهم لك الحمد يا ذا الجاه الرفيع، والعز المنيع، يا خير الغافرين، ويا أحكم الحاكمين، اللهم لك الحمد، الرغبات بك موصولة، والآمال عليك مقصورة، والأيدي نحوك مبسوطة، والهمم إلى طلب مرضاتك مرفوعة.

اللهم لك الحمد ابتدأتني برحمتك مِن قبل أن أكون شيئاً مذكوراً، وخلقتني من تراب، ثم أسكنتني الأصلاب، ونقلتني إلى الأرحام، ولم تخرجني في دولة أئمة الكفر،

ثم بجـــودك أخرجتني في بلاد الهدى، أظهرتني إلى الدنيا تاماً سوياً، وحفظتني في المهد صـــبيا، ورزقتني مِن الغذاء لبناً مَرِيّا، حتى إذا ملّكتني شأني، وشددت أركاني أكملت عقـــلي، ورفعت حجاب الغفلة عن قلبي، وصرفت عني كل بلوى، وأرشدتني إلى ما يقربني إليك زلفى، فأيّ نعمك أحصي عدده، وأيّ عطائك أقوم بشكره.

فلك الحمد بكل نعمة أنعمت بها علينا، في قديم أو حديث، أو سِرّ أو علانية، أو خاصـــة أو عامـــة، أو حَيّ أو ميت، أو شاهد أو غائب، لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ثم أما بعد:

فـــإن كتاب الله هو خيرُ ما عمّرت به الأوقات، وأفضل ما صُرِفت في تعلّمه وتعلِيمه الهِمَم العوالي، والمُهَج الغوالي.

فهـــو الحـــبل المتين، والصراط المستقيم، فيه حياة القلوب، وسعادة النفوس، وتهذيـــب الأخـــلاق، فهو كتاب الهداية والصلاح، والتوفيق والفلاح، قال سبحانه: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ۝٩ ﴾[1].

وإنّ مِن المعلوم أن العلوم ليعلو شأنها، ويسمو قدرها، كلما كانت من كتاب الله أقرب، وبالصلة به أعلق، ومن تلك العلوم التي نالت شرف التعلق بكتاب الله علم القـــراءات، إذ لا يحصـــل تقويم لفظ القرآن، وإتقان أدائه، وصيانة قراءته من الخطأ والـــتحريف إلا بالإحاطة بما صح من قراءاته، وثبت من رواياته، فموضوع هذا العلم هو الكلمات القرآنية من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها.

فعـــلم القـــراءات مِـــن العلوم العظيمة والأصيلة، فهو من أجل العلوم قدرا، وأعلاهـــا مترلـــة، ولا يكاد يوجد علم من العلوم الشرعية ولا العربية إلا ويعتبر هذا العلم رافداً من روافده، وينبوعاً من ينابيعه.

(١)- سورة الإسراء، الآية: ٩.

ثم إن هذا العلم كان محلّ اهتمام العلماء قديماً وحديثاً فقد قيض الله له رجالاً عظمـــاء قاموا على خدمته، فكانوا يتلقونه بالأسانيد المتصلة مشافهة من الشيوخ، بل زادت عنايـــتهم بـــه فصنّفوا المصنفات، ونظموا المنظومات، ووضعوا عليها الشروح والتعليقات، وتعددت طرق العناية بهذا العلم، وتغايرت الأساليب بين مسهب مطول، ومختصر مقتصر.

وإن مـــن بين أولئك الرجال الإمام الفذ: **القاسم بن فِيرُّة بن خلف الشاطبي** (ت٥٩٠هـــ) الـــذي شارك في خدمة هذا العلم بنظمه لقصيدته اللامية المشهورة بـــ«**الشـــاطبية**»، فهـــي منظومة جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، قصد بها - رحمه الله - تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله، وهي مع ذلك تعتبر مـــن عيون الشعر، بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ، ورصانة الأسلوب، وروعة المعنى.

ولـــذا تلقّاهـــا العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، وعنوا بها أعظم عـــناية، فشـــرحوا ألفاظها، وحلُّوا رموزها، وكشفوا أسرارها، واستخرجوا دررها وجواهرها.

وإن من بين المشتغلين بها شرحاً لألفاظها، وكشفاً لأسرارها، **أبو العباس أحمد بـــن يوســـف بـــن محمد المعروف: بالسمين الحلبي** (ت٧٥٦هـــ)، في كتابه هذا - «**العقـــد النضيد في شرح القصيد**» - فهو من أوسع شروحها وأنفعها، لاستفادته مـــن شـــرّاح القصيدة السابقين له، وعنايته بالتوجيه والعلل، والاشتقاقات اللغوية، والمسائل النحوية، والصور البلاغية، والمعاني اللطيفة في القصيدة، وغيرها.

ولـــذا أثـــنى عليه المحقق الحافظ ابن الجزري بقوله: «**شرح الشاطبية شرحاً لم يُسْبق إلى مثله**»[1]، وكفى بهذا الثناء مِن عالم جليل، وإمام مشهور، له باع طويل في خدمة هذا العلم.

ومـــن أجل هذا رأيت من الجميل أن أشارك في تحقيق هذا الكتاب مواصلاً بذلك ما قد بدأه إخوة لي، ومبتدئاً بالفرش من أول سورة البقرة وحتى نهايتها، والذي يمثل: «مائة وثلاثة وعشرين لوحاً» من المخطوط.

وأسباب اختياري لهذا الموضوع تتلخص في الآتي:

١- الصـــلة الوثـــيقة الـــتي تربط هذا العلم - علم القراءات - بكتاب الله عـــز وجل، مع إدراكي التام لمكانة وأهمية وشرف هذا العلم، الذي قلّ فيه العاملون، وندر فيه المتخصصون.

٢- المشـــاركة في تحقـــيق كتب العلماء السابقين، وإخراجها إخراجاً علمياً، ونشرها بين طلبة العلم وأهله.

وأما أسباب اختيار الكتاب فَلِمَا امتاز به من مميزات منها:

١- أن موضوع الكتاب شرحٌ لأهم كتب القراءات، وهي منظومة الشاطبي، والتي تلقاها العلماء في الأعصار والأمصار بالقبول.

٢- ثناء العلماء على هذا الشرح، ومدحهم له، وقد سبق ذكر قول المحقق ابن الجزري في ذلك.

٣- أن هـــذا الشرح غنيّ ببحوث اللغة والنحو، حيث يقوم بتوجيه القراءات، ويذكر كل ما قاله الأئمة في ذلك، مستشهداً بأقوال العرب وأشعارهم.

---

(١)- غاية النهاية: ١/١٥٢.

٤- تعقّـب الشارحِ ونَقْله مِن بعض الشروح، وخاصة أهم شروح الشاطبية وهمـا: «إبراز المعاني لأبي شامة»، و«اللآلئ الفريدة لأبي عبد الله الفاسي»، مع إعرابه لكلمات البيت، وشَرحِهِ لبعض معاني الألفاظ، وتفسيرِهِ لرموز الشاطبي بمعانٍ لطيفة، وإيضاحِهِ لما فيها من الصور البلاغية.

وقـد شرعتُ في هذا العمل متوكلاً على الله، وطالباً منه العون سبحانه، وقد حرصت علـى إتقان هذا العمل، وإخراجِ النص خالياً من التحريف والتصحيف، والـزيادة والـنقص، مما كلفني ذلك كثيراً من الوقت والجهد المضاعف - أسأل الله الإخلاص - وسرتُ في ذلك على الخطة التالية:

خطة البحث

قسمت البحث إلى قسمين:

- **القسم الأول**: الدراسة.
- **القسم الثاني**: التحقيق.

القسم الأول: الدراسة

ويشتمل على مقدمة، وتمهيد، وفصلين.

المقدمة:

وتشتمل على:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختياره.
- خطة البحث.

التمهيد

وتحدثت فيه عن: كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.

الفصل الأول

في التعريف بالناظم ومنظومته.

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي".

المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حرز الأماني ووجه التهاني".

المبحـــث الثالث: نبذة عن بعض شروح الشاطبية ومختصراتها وبعض الزوائد والتتمات والتحريرات عليها.

الفصل الثاني

في التعريف بالشارح وكتابه.

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلبي".

المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

الثاني: أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه.

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره – من خلال جزئي المحقق –.

الـــرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحيْ أبي شامة والفاسي، وأثرهما على مادة الكتاب – من خلال جزئي المحقق – مع توضيح منهجَيْهما باختصار.

الخامس: أهم مميزات الكتاب ومآخذه – من خلال جزئي المحقق –.

السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها.

السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب.

الثامن: منهجِي في تحقيق الكتاب.

القسم الثاني : التحقيق

ويحتوي على:

أ ــ **الــنص المحقق:** وهو من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها ويمثل: "مائة وثلاثة وعشرين لوحاً من نسخة الجامع الكبير بصنعاء".

ب ــ **الخاتمــة:** وتشــتمل عــلى نتائج مختصرة للبحث، وما يتبع ذلك من توصيات.

ج ــ **الفهارس العلمية:** وتشتمل على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأمثال.

٦- فهرس أقوال العرب.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

وأخيراً فإنني أشكر الله عز وجل، وأحمده على ما منّ به عليّ من إتمام هذا البحث، ويسّر لي تحقيق هذا الجزء، فله الحمد في الأولى والأخرى.

ثم أتقـــدم بالشكر الجزيل لكل مَن كان عوناً لي في إخراج هذا البحث برأيه ومشورته ودعائه من المشايخ الفضلاء، والإخوة الزملاء، أثابهم الله جميعاً، وأجزل لهم الأجر.

وأخـــص بالشـــكر والثـــناء أَبَويّ الكريمين، حيث كانا متابعين لي بدعواتهما وسؤالهما عن بحثي، فربِّ ارحمهما كما ربياني صغيرا.

كمـــا أشـــكر جامعة أم القرى ممثلة في مديرها سعادة الدكتور: ناصر الصالح على جهوده المبذولة والمشكورة في خدمة العلم وأهلة.

كمـــا أشـــكر كلية الدعوة وأصول الدين ممثلة في عميدها سعادة الدكتور: عبد الله بن عمر الدميجي، على جهوده المباركة، وأعضاء هيئة التدريس بها كذلك.

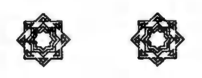
كمـــا أتوجـــه بالشـــكر لمشـــرفي وشيخي فضيلة الدكتور: عبد القيوم بن عـــبد الغفـــور السندي، والذي تشرفت بملازمته والقراءة عليه منذ دخولي الجامعة، فوجدتـــه أســـتاذاً فاضلاً ومربياً كريماً، مع تمكنه العلمي، فقد كان لحرصه ومتابعته، وقـــراءته لجزئيات البحث وفصوله، مع توجيهاته السديدة، وملاحظاته القيمة، أكبر الأثـــر في إخـــراج هذه الرسالة، فأسال الله أن يبارك له في عمره، وأهله، وأن يرفع درجته في الدارين.

كمـــا أشـــكر أخـــي الفاضل الشيخ: عبد المجيد بن سليمان التركي، والذي شاركني في مراجعة الرسالة، وتصحيح أخطائها، فأسأل الله له التوفيق والسداد.

كمـــا أشكر الأستاذين الفاضلين: سعادة الأستاذ الدكتور: محمد سيدي محمد الأمـــين، الأستاذ المشارك، ورئيس قسم القراءات، بكلية القرآن، بالجامعة الإسلامية، بالمديـــنة النـــبوية، وسعادة الأستاذ الدكتور: شعبان محمد إسماعيل، الأستاذ المشارك، بكلـــية الشـــريعة، بجامعة أم القرى، على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، وقراءتهما لها، فجزاهما الله خير الجزاء، ورفع قدرهما في الدارين.

وبعد فإن ما بذلته في هذا البحث إنما هو جهد المقل، فإن وفِّقتُ فيه فمن الله سبحانه، وما كان فيه من زلل أو نقص فمن نفسي والشيطان، وهذا من طبيعة البشر، وحسبي أني اجتهدتُ وبذلتُ ما في وسعي، فأسال الله أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم من غير رياء ولا سمعة، وأن ينفعنا ويرفعنا بالقرآن الكريم.

والحمد لله رب ا لعالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.





(التمهيد)

كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.

كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.

قيض الله سبحانه وتعالى لكتابه الذي تكفل بحفظه رجالاً عظماء خدموا هذا الكتاب بقراءاته، ورواياته، ورسمه، وتفسيره، وإعجازه، وبلاغته، وأحكامه، وفي علم القراءات قام جهابذة من علماء الأمة فجمعوا الحروف والروايات، وميّزوا المتواتر من الشاذ، ووضعوا الضوابط والشروط، واختاروا الأئمة المشهورين من كل مصر.

فمن المعلوم أن النبي ﷺ تلقى القرآن الكريم بقراءاته المختلفة عن جبريل عليه السلام فكان رسول الله ﷺ يقرئ الصحابة بما أقرأه جبريل، فربّما أقرأ صحابياً بحرف، وأقرأ آخـــر بحرف فكانوا رضوان الله عليهم أجمعين يختلفون في الأخذ عنه ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذ بحرفين.

فانتشر الصحابة في الأمصار، وبدءوا يُقْرِؤُون الناس القرآن حسبما تلقوه من الـــنبي ﷺ فاخـــتلف بسبب ذلك أخذ التابعين، فكثرت القراءات، وكثر النزاع بين المســـلمين فـــيها، حتى بلغ عثمان بن عفان رضي الله عنه فأمر بجمع المصاحف وكتابتها برسم يحـــتمل أكـــثر وأغلب الأوجه الصحيحة المتواترة، وأرسلها إلى المدن المشهورة، مع إرســـال مقـــرئ مع كل مصحف توافق قراءته أهل ذلك المصر في الأغلب والأكثر، وحمـــل الناس على تلك المصاحف، وأمر بإلغاء بقية الأوجه، وهكذا اجتمع الناس في الأمصـــار عـــلى مصـــاحف عثمان رضي الله عنه وتلقوها من مقرئيها، الذين تجردوا للقراءة، واعتـــنوا بضبط القراءة أتم عناية، وصاروا أئمة يقتدى بهم، ويُرحل إليهم، وأضحت تلك الأمصار تعجّ بالمسلمين، وتَوافَدَ الوفودُ على هؤلاء القراء وجلسوا في حلقاتهم.

وفي العصر الثاني والثالث الهجريين كثر الرواةُ عن هؤلاء الأئمة القراء ، وكثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي أرسل بها عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار؛ فظهرت فكرة جمع الروايات والاعتماد على المتواتر منها.

يقول الإمام المحقق ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): «ثم إن القراء لما كثروا وتفرقوا في البلاد، وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عُرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقصّر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزو الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصولٍ أصّلوها، وأركانٍ فصّلوها»[1].

وكان من بين أولئك الرجال الأفذاذ: الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت٣٢٤هـ)، لما رأى - رحمه الله - في زمانه تكاثر الروايات، والتي وصل بها أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) نحو ثلاثين قراءة، ووصل بها بعضهم إلى خمسين قراءة، وأوشك ذلك أن يكون باباً لدخول شيء من الاضطراب على ألسنة القراء، أراد - رحمه الله - أن يستصفي قراءات الأئمة المشهورين بها من أشهر الأمصار الإسلامية، ويجعلها في مؤلف خاص بعد تنقيحها والتثبت من تواترها.

يقول البنا الدمياطي (ت١١١٧هـ): «ثم ليعلم أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية، التي وجّه بها عثمان بن عفان ﷺ إلى الأمصار: الشام، واليمن، والبصرة، والكوفة، ومكة، والبحرين، وحبس بالمدينة واحداً، وأمسك لنفسه واحداً، الذي يقال له الإمام، فصار أهل البدع والأهواء يقرءون بما لا يحلّ تلاوته، وفاقاً لبدعتهم، أجمع رأي المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات، تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجِّه إليه مصحف أئمة مشهورين بالثقة، والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، أفنوا أعمارهم في القراءة

---

(١)- النشر: ١/٠٩.

والإقــراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، و لم تخرج قراءهم عن خط المصحف»[1].

فــابن مجــاهد - رحمه الله - في العصر الرابع قد انتهت إليه الرئاسة في علم القــراءة، وتقــدم في ذلك على أهل عصره، فأراد أن يقتصر من القراءات التي توافق المصــاحف العثمانية على ما يسهل حفظه وتنضبط به القراءة، فنظر إلى إمام مشهور بالثقة، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما قرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصــحفهم المنســوب إليهم، فأفرد - من كل مصر وجّه إليه عثمان ﷺ مصحفاً - إماماً هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر.

فكان أبو عمرو من أهل البصرة.

وحمزة وعاصم والكسائي من أهل الكوفة.

وابن كثير من أهل مكة.

وابن عامر من أهل الشام.

ونافع من أهل المدينة.

كــلهم ممــن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان[2].

فجمع ابن مجاهد قراءات هؤلاء السبعة في مؤلف سماه «السبعة».

يقــول عــلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ): «فلما كان العصر الرابع كان أبــو بكــر بن مجاهد - رحمه الله - قد انتهت إليه الرئاسة في علم القراءة، وتقدم في ذلك على أهل ذلك العصر اختار من القراءات ما وافق خط المصحف، ومن القراء بها

(١)- اتحاف فضلاء البشر: ١/٧٠.

(٢)- انظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكّي: ص ٩٧ - ٩٨.

مـــا اشتهرت عدالته، وفاقت معرفته، وتقدم أهل زمانه في الدين، والأمانة، والمعرفة، والصـــيانة، واختاره أهل عصره في هذا الشأن، وأطبقوا على قراءته، وقُصِد من سائر الأقطار، وطالت ممارسته للقراءة والإقراء، وخُصَّ في ذلك بطول البقاء»(١).

وممـــا لاشك فيه أن ابن مجاهد باختياره هؤلاء السبعة قدم للأمة عملاً باهراً، وحفظ هذا العلم من الأوهام، والشكوك، واضطراب الألسن.

وهـــذا العمـــل - وهو الاقتصار على قراءات الأئمة المشهورين - ليس عملاً بدعاً لم يُسبق إليه ابن مجاهد، بل هناك من جمع القراءات كما ذكر ذلك ابن الجزري حيث يقول: «فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً، مع هؤلاء السبعة، وكان بعده أحمد بن جبير الكوفي (ت٢٥٨هـ) جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كل مصر واحـــد، وكـــان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (٢٨٢هـ) ألف كتاباً في القـــراءات جمـــع فـــيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة، وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) جمع كتاباً حافلاً سماه: "الجامع"، فيه نيف وعشرون قراءة ... »(٢).

لكـــن اختيار ابن مجاهد لهؤلاء الأئمة السبعة اشتهر أكثر من غيره، وهذا يعود لأسباب منها:

١ - الشـــهرة العلمية والمكانة العالية، من حيث القراءة والإقراء التي يتمتع به هؤلاء السبعة، والاتفاق على الاعتماد على قراءهم.

---

(١)- جمال القراء وكمال الإقراء: ٢/٤٣٢.

(٢)- النشر: ١/٣٤.

٢- ثقـــة ابـــن مجاهد وعلو كعبه في العلم، كما يقول الذهبي عنه: «كان ثقة حجـــة، قـــال أبو عمرو: فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظرائه من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه»[١].

وقد وُفّق ابن مجاهد في عمله، وصار كتابه هو المعوّل عليه، والمرجع الأساسي، وأجمـــع معاصـــروه ومَـــن جاءوا بعدهم على إجلاله، وألفوا على طريقته واختياره، كمكّـــي بـــن أبي طالـــب (ت ٤٣٧هـــــ) في كتابه "التبصرة"، وأبي عمرو الداني (ت٤٤٤ هـــ) في كتابيه "التيسير"، و"جامع البيان"، وأبي طاهر بن خلف الأندلسي (ت٤٥٥هـــ) في كتابه "العنوان"، ثم جاء الإمام الشاطبي، ونظم كتاب "التيسير" في قراءات الأئمة السبعة في منظومته المشهورة «الشاطبية».

وقد تلقت الأمة قراءات هؤلاء السبعة بالقبول، وأجمعوا على تواترها.

يقول علم الدين السخاوي: «واعلم أن أئمة الدين، وعلماء المسلمين، أجمعوا على قراءة السبعة، حين اعتبروا قراءتهم، وتدبروا روايتهم، وعلموا ثقتهم وعدالتهم، وإنمـــا سلكوا المحجة العظمى، ونَكَبوا عن بُنَيّات الطريق، ورفضوا الشاذ، واعتمدوا على الأثر، وهجروا مَن خالف ذلك، و لم يأخذوا عنه»[٢].



(١)- معرفة القراء : ٢/٥٣٦.

(٢)- جمال القراء وكمال الإقراء : ٢/٦٤٤ .

الفصل الأول:

(في التعريف بالناظم ومنظومته)

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي".

المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حرز الأماني ووجه التهاني".

المبحث الثالث: نبذة عن بعض شروح "الشاطبية"، ومختصراتها، وبعض الزوائد والتتمات والتحريرات عليها.

المبحث الأول:

ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي"[1].

١- اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو القاسم[2]، أو أبو محمد[3]، القاسم بن فِيرُّة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرُّعيني الأندلسي الضرير[4].

- **فِيرُّة**: قال ابن الجزري: «فِيرُّة: بكسر الفاء، بعدها ياء آخر الحروف ساكنة، ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء، ومعناه بلغة عجم الأندلس: الحديد»[5].

وقال القسطلاني، (ت٩٢٣هـ): «فإن قلت: ما وجه التسمية بالحديد؟.

أجيب: باحتمال أن يكون إشارةً إلى قُوّة المسَمّى في الدين، وشدة بأسه على الأعداء المارقين، وكثرة نفعه للموحدين، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ ﴾»[6].

---

(١)- انظر ترجمته في: معرفة القراء للذهبي: ١١١٠/٣، وغاية النهاية لابن الجزري: ٢٠/٢، ومختصر الفتح المواهبي في مناقب الشاطبي للقسطلاني، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٦١/٢١، والبداية والنهاية لابن كثير: ١٣/٧، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٨/٥، وإنباه الرواة للقفطي: ١٦٠/٤، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢٦٠/٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٧١/٤، وطبقات الشافعية للسبكي: ٢٧٠/٧، وطبقات الشافعية للأسنوي: ١١٣/٢، والديباج المذهب لابن فرحون: ١٤٩/٢، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا: ٨٢٨/٥.

(٢)- انظر: مختصر الفتح المواهبي في مناقب الشاطبي: ص ٢٨، وشذرات الذهب: ٨/٥.

(٣)- انظر: غاية النهاية: ٢٠/٢، ووفيات الأعيان: ٧١/٤.

(٤)- القول الصحيح أن اسمه القاسم، وله كنيتان أبو محمد وأبو القاسم، ومن قال بأن كنيته أبا القاسم هي اسمه فقوله ضعيف. انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٢٧٠/٧، والديباج المذهب لابن فرحون: ١٥٠/٢.

(٥)- غاية النهاية: ٢٠/٢، وانظر: وفيات الأعيان: ٧١/٤.

(٦)- سورة الحديد، الآية: ٢٥، وانظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٢ .

– **الشـــاطبي:** نســـبة إلى شـــاطبة، مدينة كبيرة، ذات قلعة حصينة، بشرق الأندلس.

قـــال ياقوت الحموي: «مدينة في شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة، وقد خرج منها خلق من الفضلاء – وذكر منهم -:

عبد العزيز بن عبد الله بن ثعلبة، أبو محمد السعدي الأندلسي الشاطبي،

وأحمد بن محمد بن خلف بن مُحْرِز المالكي الأندلسي الشاطبي»[١] .

– **الرُّعَـــيْني:** بضـــم الراء وفتح العين المهملة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدهـــا نـــون[٢]، قـــال القســـطلاني: «الرُّعَيْني: نسبة إلى "ذِي رُعَيْن"، أَحَدُ أَقْيَال اليمن»[٣].

– **والقَيْل:** هو المِلِك مِن مُلُوك حِمْير[٤].

مولده:

ولـــد الشـــاطبي في آخـــر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبية[٥]، وقال ابن الجـــزري: «وبلغـــنا أنـــه ولد أعمى»[٦]، وأشار القسطلاني أنه كان مبصراً ثم أصابه العمى، وقال: «وكان إذا جلس إليه أحد لا يحسب أنه ضرير، بل لا يرتاب أنه يبصر، لأنه ما كان يظهر منه ما يظهر من الأعمى في الحركات، والذي أقول إنه كان أبصر من البصراء»[٧].

---

(١)– معجم البلدان: ٣٥١/٣ .

(٢)– انظر: وفيات الأعيان: ٧٢/٤– ٧٣.

(٣)– مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٢.

(٤)– انظر: اللسان: مادة "قَيْل" ٢٣٨/١٢.

(٥)– انظر: معرفة القراء: ١١١/٣، وغاية النهاية: ٢٠/٢.

(٦)– غاية النهاية: ٢٠/٢.

(٧)– مختصر الفتح المواهبي: ص ٥٢.

٢- العصر الذي عاش فيه

أولاً: (الحالة السياسية)

- لقد ذكرت كتب التراجم أن الإمام الشاطبي منذ ولادته سنة (٥٣٨هـ) عاش بداية حياته في بلدة شاطبة بالأندلس، ثم انتقل بعد ما جاوز الثلاثين مِن عمره إلى مصر – أي: سنة (٥٧٢هـ) – وعاش بها إلى أن توفي – رحمه الله – [١].

فسأتكلم عن أحوال العالم الإسلامي عموماً في زمنه، ثم أخصّ بلادَيْ الأندلس ومصر – خلال الفترة التي عاش فيها -.

أحوال العالم الإسلامي في زمنه:

عاش الإمام الشاطبي في العصر الثاني مِن عصور الحكم العباسي - كما يُسَمِّيه المؤرخون بذلك - وهو ما بين سنة (٢٤٧هـ إلى ٦٥٦هـ)، وهذا العصر له سمات تميِّزُه عن باقي العصور، منها:

١- تردد الخلافة بين القوة والضَّعف، حتى أصبح بعض الخلفاء في بعض الفترات مجرد مُسَمّى، ليس له أي تصرّف، حيث كان يسيطر عليهم الأتراك، ثم البويهيين[٢]، ثم في زمن الشاطبي السلاجقة[٣] الذين بدأ عهدهم سنة (٤٤٧هـ)، وانتهى سنة (٥٩٠ هـ).

---

(١)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٨.

(٢)- البويهيون: من الشيعة الحاقدين، وهم من سلالة الفرس، سكنوا بلاد الديلم، فنُسبوا إليها، ظهر فيهم أبو شجاع بويه، فترقى في مراقي الدنيا حتى ملك بغداد، وأصبحت السلطة له ولأولاده وسلالته. انظر: البداية والنهاية: ١٩٥/١١.

(٣)- السلاجقة: ينسبون إلى سلجوق بن تقاق، أحد رؤساء الترك، سكنوا بلاد ما وراء النهر، كان مُلْكُهم أعز سلطاناً ومنعه، انظر: البداية والنهاية: ٧٣/١٣.

٢- استقلال الأقاليم، وقيام الدويلات، وقد كان هذا نتيجةً من نتائج ضعف الحكـــم العباســـي، حيث انفصل عن الخلافة العباسية عددٌ من الدويلات، فمن تلك الدويلات التي ظهرت في زمن الإمام الشاطبي ما يلي:

- الدولة النورية في الشام، من سنة (٥٤١ هـــ إلى ٥٦٩ هـــ).

- الدولة العبيدية في مصر، من سنة (٣٥٨ هـــ إلى ٥٦٧ هـــ).

- الدولة الأيوبية في مصر والشام، من سنة (٥٦٩ هـــ إلى ٦٤٨ هـــ).

- دولـــة المرابطين في المغرب، سنة (٤٤٨ هـــ)، ثم في المغرب والأندلس، من سنة (٤٨٣ هـــ إلى ٥٤١ هـــ).

- دولة الموحدين في المغرب، سنة (٥١٥ هـــ)، ثم في المغرب والأندلس، من سنة (٥٤١ هـــ إلى ٦٧٤ هـــ).

٣- تعـــرض العالم الإسلامي لموجات من العدوان الداخلي والخارجي، منها الحمـــلات الصـــليبية النصـــرانية عـــلى بلاد المسلمين، والتي بدأت بأول حملة سنة (٤٤٠ هـــ)، ثم توالت الحملات بعد ذلك.

وقد واجه المسلمون هذه الحملات، وخاصة في الدولة الزنكية، ثم النورية، ثم الأيوبـــية، حيـــث كـــان أعظم انتصار حققه صلاح الدين الأيوبي - رحمة الله - في معركة «حطين» سنة (٥٨٣هـــ)، واستمر الجهاد إلى أن تمّ القضاء على هذا العدوان عام (٦٩٠ هـــ) عن طريق المماليك[1].

(١)- انظر: البداية والنهاية: ٧١٣/٦ - ٧٢٠، والتاريخ الإسلامي للدولة العباسية لمحمود شاكر: ١٢٠/٢.

حكام الدولة العباسية في زمن الإمام الشاطبي

١- المقتفى لأمر الله، محمد بن المستظهر (٥٣٠ هـ إلى ٥٥٥ هـ).

٢- المستنجد بالله، يوسف ابن المقتفي لأمر الله (٥٥٥ هـ إلى ٥٧٥ هـ).

٣- المستضيئ بأمر الله، الحسن بن المستنجد بالله (٥٦٦ هـ إلى ٥٧٥ هـ).

٤- الناصر لدين الله، أحمد بن المستضيئ بأمر الله (٥٧٥هـ إلى٦٢٢هـ)[١].

الإمام الشاطبي في الأندلس:

في تلك الفترة التي عاش فيها الشاطبي بداية حياته في الأندلس كانت دولة الموحدين قد آل إليها الأمر على أنقاض دولة المرابطين، وقد كانت دولة المرابطين في المغرب والأندلس، يقودها يوسف بن تاشفين، الذي حكم من سنة (٤٦٢ هـ إلى ٥٠٠هـ)، وكانت الدولة في حياته قوية، أنقذ الله بها الوجود الإسلامي في الأندلس من الانهيار المحقَّق أمام نصارى الشمال، ومما يُذْكر له معركة «الزلاقة»، المعركة الفاصلة بين الإسلام والنصرانية في الأندلس عام (٤٧٩ هـ).

- ثم خلفه ابنه أبو الحسن علي بن يوسف بن تاشفين، واستمر من سنة (٥٠٠هـ إلى ٥٣٧ هـ) والذي حافظ على ملك أبيه، وأزدهرت الحركة العلمية في عصره، وكان على اتصال وثيق مع العلماء والقضاة، من قرطبة وغرناطة وبلنسية.

- ثم خلفه ابنه تاشفين بن علي بن يوسف، من سنة (٥٣٧هـ إلى٥٣٩هـ)، وضعفت الدولة في عهده ضعفاً شديداً، حتى سقطت بعد وفاته، بسبب ظهور دولة الموحدين[٢].

---

(١)- انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٤٠٣ - ٤١٣.

(٢)- انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقرئ: ٤٤٢/١- ٤٤٥، والتاريخ الأندلسي لعبد الرحمن الحجي: ص ٤٤٠، ودولة الإسلام في الأندلس – العصر الثالث - لمحمد عنان: ص٣٠.

ظهور دولة الموحدين:

ظهـــرت هـــذه الدولة على أنقاض دولة المرابطين، وبدأت قوية، ودخلت مع دولـــة المـــرابطين في معارك، وكان آخرها معركة «وهران»، حيث كان يقود جيش المـــرابطين تاشفين بن علي، وفي أثناء المعركة سقط بفرسه فمات عام (٥٣٩ هـــ)، فتوالت انتصارات الموحدين بقيادة: عبد المؤمن بن علي.

وبعد انتصاره على المرابطين في المغرب انتقل إلى الأندلس، واستولى عليها بعد عدة معارك وحصارات، عام (٥٤١ هـــ).

وبعد ذلك استمر عبد المؤمن بن علي في توحيد بلاده وتوطيد الأمن فيها، إلى أن توفي في اليوم العاشر من جمادى الآخرة، عام (٥٥٨ هـــ).

– ثم تـــوالى حكام الموحدين، وكان مِن أبرزهم: المنصور أبو يوسف يعقوب، والـــذي تولى عام (٥٨٠هـــ إلى ٥٩٥هـــ)، وبعد وفاته بدأ الضَّعْفُ يدبُّ في الدولة إلى أن ســـقطت عام (٦٧٤هـــ)، عندما قُتِل آخرُ حَاكِم للموحدين إسحاق بن أبي إبراهيم، على أَيْدِي بني مرين[1].

الإمام الشاطبي في مصر:

ذكرت كتب التراجم أن الإمام الشاطبي انتقل إلى مصر بعد ما جاوز الثلاثين من عمره، وكان انتقاله عام (٥٧٢هـــ)[2].

وكـــان وصـــول الإمام الشاطبي إلى مصر بعد استقلال صلاح الدين الأيوبي بالحكم في مصر وقيام الدولة الأيوبية، بعد أن كانت وزارة صلاح الدين الأيوبي تابعة

---

(١)– انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقرئ: ٤٤٢/١– ٤٤٥، والتاريخ الأندلسي: ص ٤٤٩، ودولة الإسلام في الأندلس – العصر الثالث – : ص ١٧٥.

(٢)– انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٨.

لـــنور الدين محمود زنكي في الشام، وكانت تحكم مصر - قبل مجيء صلاح الدين - الدولـــة العبيدية الخبيثة، فوقعت في اضطراب وفوضى، وتعرضت لحملات صليبية، فاســـتنجد حاكمهـــا العاضد بنور الدين محمود، فأرسل قائده أسد الدين شيركوه، وبرفقـــته أخوه صلاح الدين الأيوبي عام (٥٥٩ هـــ)، وبعد عدة حملات نجح أسد الدين وأخوه من درء الخطر الصليبي، والحفاظ على استقرار مصر.

وكان من تقدير الحاكم العبيدي العاضد لجهودهما أن أسند وزارة مصر لأسد الديـــن، فبقي في وزارته إلى أن توفي بعد شهرين، فاختار العاضدُ مكانه صلاحَ الدين عام (٥٦٤هـــ)، فتولى الوزارة.

وســـنة (٥٦٧ هـــ) أصدر صلاح الدين مرسوماً بإلغاء الخلافة العبيدية، وأمر بقطع الخطبة للحاكم العبيدي العاضد، وإقامتها للخليفة العباسي حينئذٍ: " المستضيئ بأمر الله"، وتمّ ذلك على الفور.

فأصـــبح صـــلاح الدين والياً على مصر مِن قِبل نور الدين محمود، وظل تابعاً مخلصاً له إلى أن توفي نور الدين، فأعلن صلاح الدين استقلاله بدولته عام (٥٦٩هـــ) وتقـــدم نحو الشام عام (٥٧٠ هـــ)، فاستولى عليها وضمّها إلى دولته بمصر، وواصل جهاده ضد الصليبيين، وقطع كيدهم وحطّم قُواهم في المعركة المشهورة، «حطين» عام (٥٨٣ هـــــ)[١]، ولمـــا فتح صلاح الدين بيت المقدس في هذه المعركة توجه الإمام الشاطبي إلى بيت المقدس، وصلى به وصام فيه رمضان واعتكف[٢].



(١)- انظر: البداية والنهاية: ٧٨٨/٦ – ٨٢٠، والروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة: ٢٢٠/٢.

(٢)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٩.

ثانياً: الحالة العلمية في الأندلس، ومصر:

أما في الأندلس فقد ازدهرت الحركة العلمية في الأندلس حينما جعل الموحدون مِن مدينة إشبيلية عاصمة الأندلس، فازدهرت هذه المدينة ازدهاراً كبيراً عمَّا كان عليه الحال في عهد المرابطين، وشمل الازدهار كافة مدن الأندلس، وأُسِّست المدارس، وخرَّجَت العلماء البارعين.

واشتهر الموحدون برعايتهم لِمَا أسموه بالمجالس العلمية، وهي عبارة عن مجامع يعقدها خلفاءُ الموحدين مع شيوخ علماء الدولة، وهي مجامع حافلة بالمذاكرة، والمناظرة في أنواع العلوم، كان يحضرها العلماء والأدباء والأطباء، وقد أدت هذه المجامع إلى تقديم دفعات قوية للنهضة العلمية.

بل لقد كان مؤسس الدولة محمد تومرت مِن أقطاب علماء عصره، وكان يحضّ على العلم، وكانت له عبارة مشهورة يُصدِّر بها خطاباته، وهي: «أعزّ ما يُطْلب، وأفضل ما يُكتسب، وأنفس ما يُدخر، وأحسن ما يُعمل به العلم الذي جعله الله سبب الهداية إلى كل خير.......»[1].

وأما في مصر فقد وطَّد صلاحُ الدين الأمنَ في مصر والشام، وأنشأ المدارس، ونشطت الحركة العلمية، وقام بتصفية مراكز الفكر الشيعي، فقد أغلق الجامع الأزهر فترة حتى حولت مناهجه من مناهج شيعية إلى مناهج سُنِّيّة، وكان يقصِد مصرَ العلماءُ مِن كل مكان، فكان اختيار الشاطبي لمصر في هذا الوقت اختيار مُوَفّق.

ولما دخل الشاطبي مصر استقبله القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي اللخمي[2] فأكرمه وبالغ في إكرامه، وأنزله بمدرسته التي بناها بدرب الملوخية داخل القاهرة،

---

(١)– انظر: دولة الإسلام في الأندلس – العصر الثالث – لمحمد عنان: ص ٦٤٤.

(٢)– هو: وزير صلاح الدين، ومن المقربين له، وكان من أئمة الكتاب، وكان كثير الرسائل والتعليقات، ت: سنة ٥٩٦ هـ. انظر: شذرات الذهب: ٣٦/٥، والأعلام: ٣٤٦/٣.

وجعله شيخها، وبقي الإمام الشاطبي بها يُقْرِئ القراءات إلى أن توفاه الله[1].

٣- شيوخه:

الإمام الشاطبي بدأ طلبه للعلم منذ نعومة أظفاره، وهو غلام حدث، فأخذ يتتبع علماء شاطبة ومقرئيها، حتى حوى علماً غزيراً، يقول القفطي، (ت٦٢٤هـ): «تفنن في قراءة القرآن والقراءات، وهو حدث، وقرأ الناسُ عليه في بلده، واستفادوا منه قبل التكهل»[2].

ورحل إمامنا من «شاطبة» إلى «بلنسية» - قرية من قرى شاطبة - وعرض على علمائها، وكان الإمام الشاطبي متولياً الخطابة بشاطبة، وكانت لا تُسند إلا لأهل العلم والفطنة، والبصر بأمور الناس، ولكنه – رحمه الله - توقّف عنها خشيةً لله، حيث كان يُطْلب من الخطباء المبالغة في وصف الملوك والأمراء، وكان الشاطبي يعدّ هذا الأمر نقصاً، وخرماً في المروءة، بل ذُكِر أن سبب انتقاله – رحمه الله – من «شاطبة» إلى مصر هو امتناعه عن الخطابة[3].

ومن العلماء والمشايخ الذين تتلمذ عليهم - رحمه الله – ما يلي:

١ – أبو عبد الله، محمد بن علي بن محمد بن أبي العاص النفزي الشاطبي المعروف: «بابن اللايه»، توفي سنة بضع وخمسين وخمسمائة، كان متصدراً الإقراء، ديّناً بصيراً بالروايات، قرأ الشاطبيُّ عليه القراءات وأتقنها ببلده شاطبة[4].

---

(١)- انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٠، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٩.

(٢)- إنباه الرواة: ٤/ ١٦٠.

(٣)- انظر: سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٢٦٣.

(٤)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ٣/ ١٠٤٨، وغاية النهاية: ٢/ ٢٠٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٣.

٢- أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، (ت٥٦٤هـ)[١]، عرض الشاطبي عليه كتاب "التيسير"، وسمع منه الحديث[٢].

٣- أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن مفرج الإشبيلي، (ت٦٠٠ هـ)، روى الشاطبي عنه: "شرح الهداية" للمهدوي[٣].

٤- أبو الحسن، علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة الأنصاري البلنسي، (ت٥٦٧هـ)، روى الشاطبي عنه: "شرح الهداية" للمهدوي[٤].

٥- أبو عبد الله، محمد بن جعفر الأموي البلنسي، (ت٥٨٦هـ)[٥]، سمع منه: "كتاب الكافي" لابن شريح، وأخذ عنه كتاب: "سيبويه"، و"الكامل" للمبرد، و"أدب الكاتب" لابن قتيبة، وغيرها[٦].

٦- أبو عبد الله، محمد بن عاشر بن محمد بن عاشر، (ت٥٦٧ هـ)[٧].

٧- أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحيم الأنصاري الخزرجي الغرناطي، المعروف: "بابن الفرس"، (ت٥٦٧هـ)[٨].

٨- أبو القاسم، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن حبيش الأندلسي الأنصاري المرسي، (ت٥٨٤هـ)[٩].

---

(١)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ٢/٩٩٠، وغاية النهاية: ١/٥٧٤.

(٢)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٤.

(٣)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ٣/١١٢٧، وغاية النهاية: ٢/٢٨٨.

(٤)- انظر: معرفة القراء: ٣/١٠٣١، وغاية النهاية: ١/٥٥٣.

(٥)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ٣/١٠٧٢.

(٦)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٤.

(٧)- انظر: غاية النهاية: ٢/٢٠، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٦.

(٨)- انظر: شذرات الذهب: ٤/٤٠٦، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٦.

(٩)- انظر: غاية النهاية: ١/٣٧٨، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٧.

٩- أبو طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السِّلفي، (ت ٥٧٦هـ)[١]، سمع الشاطبي منه بالإسكندرية[٢].

ومن أسانيده في القراءات ما يلي:

١- "الشاطبي عن أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص النفزي، عن أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلام الفرس، عن أبي داود سليمان بن نجاح، عن أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني"[٣]

٢- "الشاطبي عن أبي الحسن علي بن محمد بن هذيل، عن أبي داود سليمان بن نجاح عن أبي عمرو الداني"[٤]

٤- تلاميذه:

من المعلوم أن الشاطبي – رحمه الله – جُعِل شيخاً للمدرسة الفاضلية بمصر تقديراً وتعظيماً لمكانته، فاشتهر اسمه، وقصَدَه الطلبةُ من جميع الأقطار، يقول القفطي، (ت٦٢٤هـ): «استوطن مصر، وتصدر في جامع عمرو بن العاص للإقراء، والإفادة»[٥].

---

(١)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٢٠١، وشذرات الذهب: ٤/٤٣٩.

(٢)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٨.

(٣)- انظر: النشر: ١/٩٩- ١٠٦.

(٤)- انظر: المرجع السابق: ١/٩٩.

(٥)- إنباه الرواة: ٤/١٦٠.

فممن تتلمذ عليه – رحمه الله – واستفاد من علمه ما يلي:

١- أبـــو الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، الإمام علم الدين، (ت٦٤٣هـــ)[١]، وهو من أجل أصحاب الشاطبي، لازمه وأخذ عنه القراءات واللغة والنحو[٢].

٢- أبـــو عـــبد الله، محمـــد بن عمر بن يوسف الأنصاري القرطبي المالكي، (ت٦٣١هـــــ)[٣]، قرأ على الشاطبي قصيدتيه: «اللامية»، «والرائية»، وجلس للإقراء بعده بالفاضلية، ولم يسمع أحدٌ من الشاطبي الرائية كاملة سواه، وسوى التُّجيبي[٤].

٣- أبـــو القاســـم، الســـديد، عيسى بن أبي الحرم مكّي بن حسين العامري المصري الشافعي، (ت٦٤٩ هـــ)، قرأ على الشاطبي القراءات[٥].

٤- أبـــو الحســـن، عـــلي بن محمد بن موسى بن أحمد الجمال بن أبي بكر التجيـــبي الشاطبي، (ت٦٢٦هـــ)، سمع منه قصيدتيه: «اللامية»، «والرائية»، وقرأ عليه بالسبع إفراداً وجمعاً[٦].

٥- أبـــو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب الكردي الأســـنائي، المشهور بـــ"ابن الحاجب"، (ت٦٤٦هـــ)، قرأ القرآن ببعض الروايات على الشاطبي، وسمع منه: "التيسير، والشاطبية"، وتأدب عليه[٧].

---

(١)- انظر: ترجمته في: معرفة القراء: ١٢٤٥/٣، وغاية النهاية: ٥٦٨/١.

(٢)- انظر: غاية النهاية: ٢٣/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨٧ ـــ ٩٠.

(٣)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٢٧٠/٣، وغاية النهاية: ٢١٩/٢.

(٤)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٩١.

(٥)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٢٩٢/٣، وشذرات الذهب: ٣٧٤/٥.

(٦)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٧٦/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩١.

(٧)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٠٨/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩٢.

٦- أبـــو الحسن، علي بن شجاع بن سالم بن علي العباسي الهاشمي المصري الضرير، صهر الشاطبي، (ت٦٦١هـــ)، قرأ القراءات السبع سوى رواية أبي الحارث في تسع عشرة ختمة على الشاطبي، ثم قرأ عليه بالجمع للسبعة ورواقم حتى إذا انتهى إلى سورة الأحقاف توفي الشاطبي، وسّمع عليه الشاطبية[١].

٧- أبـــو الحســـن، عـــلي بن هبة الله بن سلامة اللخمي، المصري الشافعي، المعـــروف: بـــــ"ابن الجمّيزيّ"، (ت٦٤٩هـــ)، قرأ على الشاطبي عدة ختمات، و لم يكمل عليه القراءات[٢].

٥- مناقب الشاطبي وثناء العلماء عليه:

كـــان الشاطبي – رحمه الله – أحد الأعلام الكبار المشهورين في الأقطار، قرأ القراءات وأتقنها، وحفظ الحديث، وتبصّر في العربية، وجُعِل شيخاً للمدرسة الفاضلية بمصر تقديراً وتعظيماً لمكانته، فاشتهر اسمه، وقصَدَه الطلبةُ من جميع الأقطار، ومَن نَظَر في قَصِـــيدتَيه: «اللامية»، «والرائية» عَرف قدْرَه ومكانة علْمه، فلقد خضع لها فحول الشـــعراء، وكبار البلغاء، وحفظها خَلْقٌ لا يُحْصون، ومع هذا كان وَرِعاً عازفاً عن مناصب الدنيا وأعطياتها، فقد ذُكِر أن أحد الأمراء بعث إلى الشاطبي يدعوه للحضور عنده، فأمر الشيخ بعض أصحابه أن يكتب إليه:

قُلْ للأمِير مقَالَة   مِن نَاصِحٍ فَطِنٍ نَبِيه

إِنّ الفَقِيه إذا أَتى   أَبْوابَكم لا خَيْر فيه[٣].

(١)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٥٤٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩٣.

(٢)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٥٨٣، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩٢.

(٣)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٧٧.

ولقد رُزِق الإمام الشاطبي – رحمه الله – القبول مِن الناس مما جعلهم يجمعون علـى إمامـته وزهـده وإخلاصـه، فقـد قال: أبو الحسن علم الدين السخاوي، (ت٦٤٣هـ): «سمعت أبا عبد الله، محمد بن عمر بن حسين يقول: سمعت جماعة من المغاربـة يقولون: من أراد أن يصلي خلْف رجل لم يعصِ الله قطّ في صغره ولا كبره، فليصلّ خلف أبي القاسم الشاطبي»[1].

ومـمـا يدل على مكانته – رحمه الله – وسعة علمه ما أثنى به العلماء عليه مِن الأوصاف الكريمة، والمناقب الجميلة، **وإليك بعضاً مِن هذه الأقوال:**

– قـال أبـو الحسن، علم الدين السخاوي: «قال محمد بن الحسين: فالمؤمن العـاقل إذا تلا القرآن استعرض القرآن، فكان كالمرآة يرى بها ما حَسُن مِن فِعْله وما قَبُح منه، فما حَذّره مولاه منه حَذَره، وما خَوّفه به خَافَه، وما رغّبه فيه رَغبه ورَجَاه، فمَـن كانـت هذه صفته أو ما قارب هذه الصفة فقد تلاه حق تلاوته، ورعاه حق رعايـته، وكان شاهداً وشفيعاً وأنيساً – ثم قال: السخاوي – وقد كان شيخنا أبو القاسم الشاطبي صاحب هذه الأوصاف جميعها وربما زاد عليها»[2].

– وقـال أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي، (ت٦٢٤هـ): «كان – رحمه الله – عالماً بكتاب الله تعالى، من قراءته وتفسيره، وبحديث رسول الله ﷺ مبرزاً فيه، وكان إذا قُرِئ عليه البخاري ومسلم والموطأ تُصَحّح النسخ مِن حِفْظِه.

ثم قـال: «قرأ القرآن وتعلّم النحو واللغة، وتفنن في قراءة القرآن والقراءات، وهو حَدَث، قرأ الناس عليه في بلده، واستفادوا منه قبل سِنّ التكَهّل»[3].

– وقال الإمام إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت٧٣٢هـ): «كان – رحمه الله – إماماً في علوم القرآن، ناصحاً لكتاب الله تعالى، متقناً لأصول العربية.

---

(١)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٥٠.

(٢)- جمال القراء وكمال الإقراء: ١/٣٧١.

(٣)- إنباه الرواة: ٤/١٦٠ ــ ١٦١ .

ثم قال: «كان غاية في الذكاء، صادقاً في تعبير الرؤيا، مجيداً في النظم، متواضعاً لله تعالى، قدوة في الصلاح، ذا بصيرة صافية، تلوح منه الكرامات»[1].

– وقال الإمام الذهبي، (ت٧٤٨هـ): «استوطن مصر وتصدر للإقراء بها، اشتهر اسمه، وبعُدَ صيته، وقصده الطلبة من النواحي، وكان إماماً علامة ذكياً، كثير الفنون، منقطع القرين، رأساً في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، واسع العلم.....

ثم قال: «وكان متجنباً فضول القول، ولا يتكلم في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه الضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة، وخضوع واستكانة، ويمنع جلساءه مِن الخوض إلا في العلم والقرآن، وكان يعتلّ العِلّة الشديدة فلا يشتكي، ولا يتأوه»[2].

– وقال ابن الجزري، (ت٨٣٣هـ): «كان إماماً كبيراً، أعجوبة في الذكاء، كثير الفنون، آية من آيات الله، غاية في القراءات .... رأساً في الأدب، مع الزهد والولاية والعبادة والانقطاع ....

ثم قال: «وكان يصلي الصبح بغلس بالفاضلية، ثم يجلس للإقراء، فكان الناس يتسابقون السّرى إليه ليلاً، وكان إذا قعد لا يزيد على قوله من جاء أولاً فليقرأ، ثم يأخذ عليه الأسبق فالأسبق، فاتفق في بعض الأيام أن بعض أصحابه سبق أولاً، فلما استوى الشيخ قاعداً قال: من جاء ثانياً فليقرأ، فشرع الثاني في القراءة، وبقي الأول لا يدري حاله، وأخذ يتفكر ما وقع منه – بعد مفارقة الشيخ – من ذنب أوْجَب حرمان الشيخ له، ففطن أنه جُنُب تلك الليلة، ولشدة حرصه على النوْبة نسي ذلك لما انتبه فبادر إلى الشيخ، فاطلع الشيخ على ذلك فأشار للثاني بالقراءة، ثم إن ذلك

---

(١)- كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري: ت: أحمد اليزيدي: ٣٥/٢.

(٢)- معرفة القراء: ١١١١/٣ ـــ ١١١٣.

الـــرجل بـــادر إلى حمام جوار المسجد فاغتسل به، ثم رجع قبل فراغ الثاني، والشيخ قاعد أعمى على حاله، فلما فرغ الثاني قال الشيخ من جاء أولاً فليقرأ»[1].

- وقـــال جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـــ): «كان إماماً فاضلاً في النحو والقـــراءات والتفســـير والحديث، علامة، نبيلاً، محققاً، ذكياً، واسع المحفوظ، ..... صالحاً صدوقاً»[2].

٦- مؤلفاته وآثاره:

١- القصـــيدة اللامـــية، المســـمّاة بـــ"حرز الأماني ووجه التهاني" التي ذكر الشاطبي أنه ابتدأ أولها بالأندلس إلى قوله:

(جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ   دَلِيلاً ....)[3]

وأَكْمـــلها بالمدرســـة الفاضلية بالقاهرة، وقد نظم فيها كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني[4]. (سيأتي التعريف بهذه القصيدة في مبحث مستقل).

٢- القصـــيدة الرائية، المسمّاة بـــ" عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد"، والـــتي نظم فيها مسائل "المقنع" لأبي عمرو الداني، (ت٤٤٤هـــ)، وزاد عليه أحرفاً يسيرة[5]، وتقع هذه القصيدة في: (٢٩٨) بيتاً[6]، وقد حظيت هذه المنظومة بشروح كثيرة منها ما يلي:

---

(١)- غاية النهاية: ٢/٢١.

(٢)- بغية الوعاة: ٢/٢٦٠.

(٣)- متن الشاطبية من البيت: رقم (٤٥).

(٤)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٥٧.

(٥)- انظر: كشف الظنون: ٢/١١٥٩.

(٦)- وقد نشرت هذه القصيدة ضمن كتاب: "إتحاف البررة بالمتون العشرة"، جمع الشيخ علي الضباع.

-شـــرح الإمـــام علم الدين، أبي الحسن السخاوي، (ت٦٤٣هـــ)، سمّاه: "الوسيلة إلى كشف العقيلة"[١].

-شـــرح ابـــن جـــبارة، أحمـــد بـــن محمد بن عبد الولي المقدسي الحنبلي، (ت٧٢٨هـــ)[٢].

- شرح برهان الدين، أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر الجعبري: (ت٧٣٢هـــ)، سماه: "جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد"[٣].

- شـــرح أبي الـــبقاء، عـــلي بن عثمان بن القاصح، (ت٨٠١هـــ)، سماه: "تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد"[٤].

-شـــرح الملا علي قارئ، (ت١٠١٤هـــ)، سماه: "الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية"[٥].

---

(١)- انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢، وقد حُقق هذا الكتاب في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، قام بتحقيقه الباحث: "طلال أحمد علي دين محمد".

(٢)- انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢.

(٣)- انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢، وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة دكتوراة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقه د. " محمد إلياس محمد أنور".

(٤)- وهو مطبوع بمكتبة مصطفى الحلبي بمصر، وذلك بتحقيق ومراجعة الشيخ عبد الفتاح القاضي.

(٥)- انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢، وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة دكتوراة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، قام بتحقيقه د. "عبدالرحمن السديس".

وهناك عدة مؤلفات أخرى للشاطبي منها:[١]

٣- "قصـــيدة رائية في عدد آي السور"، نظم فيها تأليف: الفضل ابن شاذان الـــرازي، (ت: في حدود:٢٩٠هـــ)[٢]، سماها: "ناظمة الزهر"[٣]، وقد حظيت هذه القصيدة بعدة شروح منها ما يلي:

"لوامـــع الـــبدر في بستان ناظمة الزهر"، لعبد الله صالح بن أحمد الأنصاري الأيوبي، (ت١٢٢٥هـــ)[٤].

"القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر"، لرضوان بن محمد المخللاتي، (ت١٣١١هـــ)[٥].

"قطف الزهر من ناظمة الزهر"، لعلي الضباع، (ت١٣٧٦هـــ)[٦].

"بشير اليسر شرح ناظمة الزهر"، لعبد الفتاح القاضي، (ت١٤٠٣هـــ)[٧].

٤- "قصيدة دالية"، نظم فيها كتاب "التمهيد" لابن عبد البر، (ت٤٦٣هـــ)، قـــال القفطي: «قصيدة دالية في خمسمائة بيت، من حفظها أحاط بالكتاب علماً»[٨]، وقال القسطلاني: «لم أقف عليها مع تطلبي لها»[٩].

---

(١)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٦٥ ـــ ٦٦.

(٢)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٠/٢.

(٣)- انظـــر: كشف الظنون: ١٩٢١/٢، وقد نشرت هذه القصيدة ضمن كتاب: "إتحاف البررة بالمتون العشرة"، جمع الشيخ علي الضباع.

(٤)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٨.

(٥)- وقد حقق هذا الكتاب الشيخ عبد الرازق علي إبراهيم، وطبع بدار الرشيد بالمدينة النبوية.

(٦)- مطبوع ومتداول.

(٧)- مطبوع بالمكتبة المحمودية التجارية بمصر.

(٨)- انظر: إنباه الرواة: ١٦١/٤.

(٩)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٦٦، ، وهي مفقودة حسب علمي.

٥- "قصيدة نظم فيها ظاءات القرآن الكريم"، وتقع في أربعة أبيات[١].

٦- "قصيدة نظم فيها موانع الصرف"، وتقع في أربعة أبيات[٢].

٧- وفاته:

تـــوفي - رحمـــه الله - في الـــثامن والعشرين من جمادى الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة هجرية بالقاهرة، ودفن بالقرافة، بين مصر والقاهرة، بمقبرة القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني[٣].



(١)- انظر: لطائف الإشارات: ص ٢٣٦، وإنباه الرواة: ١٦٢/٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٦٦.

(٢)- انظر: إنباه الرواة: ١٦٢/٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٦٦.

(٣)- انظر: غاية النهاية: ٢٣/٢.

المبحث الثاني:

نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حرز الأماني ووجه التهاني".

إن علم القراءات قد حظي بعناية العلماء منذ نشأته إلى وقتنا الحاضر، فقد قيض الله له رجالاً فضلاء، جعلوا أنفسهم وأوقاهم وقفاً في سبيل خدمة القرآن وقراءاته، فقاموا على خدمته بالشرح والنظم والتحقيق والتحرير، وذلك مساهمة منهم في تحقيق الضمان الإلهي، الذي تكفّل الله به سبحانه لكتابه فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝ ﴾[1].

وممن شارك في ذلك – من بين أولئك الرجال – الإمام الفذ العلامة القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي الرعيني الأندلسي، بنظمه لقصيدته اللامية المشهورة، المسمّاه بـ:

(حرز الأماني ووجه التهاني)

وهي منظومة جَمَعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، قَصَد بها مؤلفها تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله.

وهذه القصيدة تعتبر من عيون الشعر؛ بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ، ورصانة الأسلوب، وروعة المعنى، فهي أصل في بابها، وركن في مرادها.

ولذا تلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، وعُنوا بها أعظم عناية، فشرحوا ألفاظها، وحلوا رموزها، وكشفوا أسرارها، وأظهروا فوائدها، واستخرجوا دررها وجواهرها.

---

(١)- سورة الحجر، الآية: ٩.

وممـــا يدلـــك على مكانة هذه المنظومة ما أثنى به العلماء عليها، من المدائح والأوصاف الكريمة، **وإليك بعض هذه الأقوال:**

ثناء العلماء عليها:

– قال أبو شامة المقدسي، (ت٦٦٥ هــ) «إن الله تعالى سهّل هذا العلم على طالبـــيه بمـــا نظمه الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو القاسم الشاطبي ــ رحمه الله ــ من قصيدته المشهورة المنعوتة: بـــ"حرز الأماني"، التي نبغت في آخر الدهر، أعجوبة لأهل العصر، فنبذ الناس سواها من مصنفات القراءات، وأقبلوا عليها؛ لما حَوَت مِن ضبط المشكلات، وتقييد المهملات، مع صِغَر الحجم، وكثرة العلم.....

ثم قال: «وهي أول مصنف وجيز حفظْتُه بعد القرآن العزيز، وذلك قبل بلوغ الحـــلم، وجريان القلم، ولم أزل من ذلك الزمان – إلى الآن – طالباً إتقان معرفة ما احـــتوت عليه من المعاني، وإبراز ما أودع في الحرز من الأماني، وكل حين ينفتح من فوائدها باب، ومن معانيها ما لم يكن في حساب»[١].

– وقـــال الإمـــام أبـــو عبد الله الذهبي، (ت٧٤٨هــ): «وقد سار الركبان بقصـــيدتيه: "حـــرز الأمـــاني"، "وعقيلة أتراب القصائد"، اللتين في السبع والرسم، وحفظهمـــا خَلْـــق لا يحصون، وخضع لهما فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحذاق القراء، فلقد أبدع وأوجز، وسهّل الصعب، وأخلص النية»[٢]

– وقال الإمام الجعبري، (ت٧٣٢هــ): «وقلت في مدح قصيدته:

إذَا مَا رُمْتَ نقلَ السبعة الزَم   لتظْفَر بالمُنَى حرز الأماني

جزَى الله المصنف كَلّ خَير   بما أَسْدَاهُ في وجه التهاني

---

(١)- إبراز المعاني: ١/١٠٦- ١٠٧.

(٢)- معرفة القراء ١١١٣/٣، وانظر مختصر الفتح المواهبي ص ٦١.

بألفاظ حَكَت دُرّاً نضيداً   وقد نـَادَتْ فلبّتها المعاني» [1].

– وقـال ابن الجزري في وصفها: «من وقف على قصيدتيه علم مقدار ما آتاه الله في ذلـك، خصوصـاً «اللامية» التي عجز البلغاء مِن بعده عن معارضتها، فإنه لا يعـرف مقدارهـا إلا مَن نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نُظِم على طريقها، فلقد رُزِق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلداً مِن بلاد المسلمين يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب عِلْم يخلو من نسخة به» [2].

– وقـال كذلك عنها في كتابه "تحبير التيسير" [3] : «قصيدته التي لم يُسبق إلى مثلها، و لم يُنْسَج في الدهر على شكلها».

– وقـال شهاب الدين القسطلاني، (ت٩٢٣هـ) : «المشتملة على القراءات السـبع، الفائقة في الإيجاز والجمع، الساري سرُّها في سائر القلوب والأسرار، المتلقاة بالقـبول من علماء الأمصار، فمن آياتها الباهرة، وبراهينها المتكاثرة، أنه يُفْتَح لمُعَانيها مِن مَعَانيها في كل حين باب، ومن فوائد فرائدها ما لم يكن له في حساب...

ثم قـال: «وقد روينا عنه أنه قال: ـ يقصد الشاطبي ـ "لا يقرأ أحدٌ قصيدتي هذه إلا ينفعه الله بها لأني نظمتها لله تعالى".

أقول: وكذا كان، فلقد عمَّت في المشارق والمغارب بركتُها» [4].

ومن خلال هذه الأقوال يتبين لنا علو منـزلة هذه القصيدة، ورفعة شأنها عند أهل هذا العلم.

---

(١)- كنز المعاني للجعبري: ت: أحمد اليزيدي: ٣٧/٢.

(٢)- غاية النهاية: ٢٢/٢.

(٣)- ص٩٠-٩١.

(٤)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٥٧- ٦٢.

أصل القصيدة:

وهـــذه القصيدة جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة الذين اختار قراءهم الإمـــام أبـــو بكر، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، (ت٣٢٤هـــ)، فاشتهر في الآفاق ذكرُهم، وأطْبق عليهم أهل الأداء.

وقـــد كثرت التصانيف بعد ابن مجاهد في ذكر قراءهم، وهي ما بين مصنَّف وجِـــيز، وكتاب مطوّل يجمع طرقهم، وأخبارهم ورواياهم، وآل الأمر إلى أن صُنِّف كـــتاب "التيســـير" لأبي عمرو الداني فاعتُمِد عليه[١]، وقام الإمام الشاطبي بنظم هذا الكـــتاب في هـــذه القصيدة المشهورة؛ تقريباً لحفظه، وتسهيلاً لتناوله، ولذا قال في قصيدته:

(وَفِي يُسْرِهَا التَيْسِيرُ رُمْتُ اختصَارَه   فَأَجْنَت بعَوْن اللهِ منهُ مُؤَمّلا)[٢].

قـــال الجعـــبري: «وخصّ كتاب "التيسير" لأنه روايته، وجمع بين الاختصار والنظم تسهيلا على الطلبة»[٣].

وقـــال ابن القاصح: «وكتاب "التيسير" من محفوظات الشاطبي، قال: عرضته حفظاً عن ظهر قَلْبٍ وتَلَوْت ما فيه على ابن هذيل[٤] بالأندلس»[٥].

– وكـــتاب "التيســـير" مِـــن أهم الكتب المصنفة في القراءات السبع، ويتميّز بالضبط في الرواية، وتحرير أوجه الخلاف، واختصاره لمسائل هذا العلم.

---

(١)– انظر: إبراز المعاني: ١/١٠٦.

(٢)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٨).

(٣)– كتر المعاني للجعبري ت: أحمد اليزيدي: ٢/١٤٧.

(٤)– هـــو: أبـــو الحسن، علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، إمام، عالم، ثقة، عرض الشاطبي عليه كتاب التيسير، وسمع منه الحديث، ت: (٥٦٤هـــ). انظر: معرفة القراء: ٢/٩٩٠، وغاية النهاية: ١/٥٧٣.

(٥)– السراج ص ٢١.

ولذا يقول أبو شامة: «كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني اعتُمِد عليه، وصُرِفت العنايةُ إليه؛ لما فيه مِن التنقيح والاختيار والتحرير والاختصار»[1].

وقد سار أبو عمرو الداني في كتابه "التيسير" على طريقة مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، في كتابه "التبصرة"، فاكتفى في القراءات السبع بأربع عشرة رواية، عن كلّ قارئ راويان.

وقد ذكر أبو عمرو الداني في مقدمة كتابه أنه اقتصر في الطرق على ما اشتهر وانتشر عند التالين فقال: «إنكم سألتموني أن أصنف لكم كتاباً مختصراً في مذاهب القراء السبعة بالأمصار، يقَرّب عليكم تناوله، ويسهّل عليكم حفظه، ويخفّ عليكم درسه، ويتضمن من الروايات والطرق ما اشتهر وانتشر عند التالين، وصحّ وثبت عند المتصدرين من الأئمة المتقدمين...

- ثم قال -: واعتمدت في ذلك على الإيجاز والاختصار، وترك التطويل والتكرار، وقرّبت الألفاظ، وهذّبت التراجم، وذكرت عن كل واحد مِن القراء روايتين» انتهى[2].

وأخبر الشاطبي عن قصيدته أنها زادت على أصلها - وهو التيسير - بفوائد ليست فيه كزيادة أحكام، أو أوجهٍ، أو لطائفٍ، أو إشارة لتعليل، ومن ذلك زيادة: "مخارج الحروف"[3].

قال الشاطبي: «وهو إمام عظُمت همته -يقصد أبا عمرو الداني - في شأن القرآن، وزاد في العناية به على كثير ممن تقدمه فضلاً عن الأقران، ولقي من أخذ عن أهل الشرق والغرب، وهان عليه في ذلك ركوب كل وعر ومستصعب، ودار الحجاز ومصر والمغرب الأوسط، ولم يروِ إلا عن الموفّر في دينه المهذب الأضبط، ثم أودع في

(١)- إبراز المعاني: ١/١٠٦.

(٢)- التيسير - باختصار -: ص ٢-٣.

(٣)- انظر: كتر المعاني للجعبري: ت: أحمد اليزيدي: ٢/١٤٧، والسراج ص٢١.

هـــذا الكـــتاب مـــا ضبطه عن كل متقن، على أن هذه القصيدة أبرزت من معانيه عقودهـــا، وأضافت إليها من كلام الأئمة المبرزين ما شاكل نظمها ونضيدها، ..... فكم فيها من فوائد يطيب بساحل الإنصاف ورودها»[١].

وقال في نظمه:

(وأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفَّتْ حَيَاءً وجْهَهَا أَنْ تُفَضّلا)[٢].

تسميتها:

أخـــبر – رحمه الله – أنه سمّى هذه القصيدة بـــ"حرز الأماني ووجه التهاني"، فقال:

(وَسَمّيْتُها حِرزَ الأَمَانِي تَيَمّناً وَوجْهَ التَّهَانِي فاهْنِه مُتَقَبَّلا)[٣].

أي: سمّاهـــا بهذا تَبَرّكاً وتفاؤلاً لها بجمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، كي تـــتحقق بنظمها أماني طلبة هذا العلم، ويهنئوا بها، بتحقق مناهم ووجدان ضالتهم، لإحـــراز مـــا زخرت به هذه القصيدة الوجيزة من العلوم الغزيرة، المتعلقة بالقراءات السبع المتواترة.

فـــ(الحِرْز): هو الذي يَحْفَظ ما يُودَع، و(الأَمَاني) جمع أُمْنية، وهي: ما يُتَمَنّى مِن بُغْية ونحوها، ووجْه الشيء: أحسنه، و(التهاني) جمع تهنئة، وهي ما يلتذّ به[٤].

---

(١)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٦٠.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٩).

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٧٠).

(٤)- انظر: كتر المعاني للجعبري: ت: اليزيدي: ١٤٨/٢.

منهجه فيها:

- الإمـــام الشـــاطبي - رحمـــه الله – بدأ قصيدته بخطبةٍ ضافية بديعة بدأها بالبسملة، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، والحمد، وثـــنّى بالثناء على كتاب الله القرآن العظيم، مبيناً فضله ومزاياه وصفاته، واصفاً قارئه وحافظه وما أعده الله له في الدارين من الفضائل والأجور، ثم عرض لأسماء القراء السبعة ورواهم، ورموزهم، ثم كشـــف عن منهجه وطريقته التي سار عليه في ضبط قراءات الأئمة السبعة، فقال: مبتدئاً ذلك بقوله:

(لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلّ طَارِقٍ ولا طارقٌ يُخْشى بها مُتَمَحِّلا).[1]

وانتهى بقوله:

(ومنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فلا بدَّ أنْ يُسْمى فَيُدْرى ويُعْقلا).[2]

وقـــد بـــيّن في هـــذا المنهج انه استعمل حروف: " أبجد هوز" رموزاً للقراء والرواة، وقَسَّمَها إلى رموزٍ حرفية وكِلميّة، وبيّن طريقة التعامل مَعَها فقال:

(وها أنا ذا أسعى لعلّ حروفهم يطُوعُ بها نظْم القوافي مُسَهّلا

جعلت أبا جادٍ على كلّ قارئٍ دليلاً على المنظومِ أوّل أوّلا)

فـــيذكر – رحمـــه الله – الكلمة القرآنية المختلف فيها، ثم يذكر مَن قرأ هذه الكلمة مِن القراء السبعة أو رواهم برموزهم الحرفية أو الكِلميّة المعروفة، ويضع هذه الـــرموز الدالة على قُرّاء الكلمة المرادة في أوائل كلمات ذات معانٍ بديعة، زادت في روعة هذه القصيدة.

ثم إذا انقضـــت تلـــك الرموز أتى بالواو تفصل بين الكلمة السابقة والكلمة اللاحقة التي سيأتي حكمها، قال – رحمه الله –:

---

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٢).

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٦).

(ومهما أتتْ من قبلُ أو بعد كلمةٌ فكنْ عند شَرْطي واقضِ بالواو فيصَلا)

ثم بعد ذلك أجمل أنواع الاختلاف في القراءة بقاعدة مهمة، تضمّنت أنّ كل نوعٍ من الاختلاف يتكوّن مِن ضدين، وسيقتصر فيه على ذِكْر أحد الضدين لدلالته على الآخر بطريق التلازم، فقال:

(وما كَانَ ذا ضدٍ فإني بضِدّه غنيٌّ فزاحِم بالذكَاء لتفضُلا)

ثم فصّل هذه القاعدة ومصطلحاها.

ثم ابتدأ أصول القراء، وهي القواعد المطردة، والأحكام الكُلية التي تندرج تحتها الجزئيات المتماثلة، ثم بعد ذلك بدأ بباب فرش الحروف في سور القرآن، وهي الجزئيات التي يقع الخلاف في قراءها ولا يقاس عليها في الغالب.

وبعد انتهائه من سور القرآن الكريم، عطف بباب التكبير عند سور خَتْم القرآن، ثم عرض مبحثاً مهماً في تلاوة القرآن وتجويده، وهو بيان مخارج الحروف وصفاها.

ثم ختَمَ قصيدته بالحمد لله على إتمامها، والدعاء لها بالقبول، والصلاة والسلام على النبي الكريم ﷺ.

ومما يزيد هذه القصيدة جمالاً؛ أن الشاطبي – رحمه الله – لم يقتصر على القراءات فحسب، بل ضمّن قصيدته معانٍ بديعية، وإشارات بلاغية، حيث كان يرمز للقراء في أوائل كلمات، مشتملة على لطائف وإشارات، إما موجهاً للقراءة، أو مبيناً أصل كلمة، أو منتصراً لقراءة، – وقد أبرز شارحنا السمين الحلبي كثيراً من هذه الإشارات – بل اشتملت هذه القصيدة على فوائد وعظية، وفيها إشارات لأحاديث نبوية، فقوله مثلاً:

(ويجمعها حقٌّ ضغاطُ عصٍ خطا)[1].

فيه إشارة إلى ضغطة القبر للعاصي كثير الذنوب[2].

وقوله: (وقَارِئُهُ المرْضِيّ قرّ مِثَالُه　　كالاترج حاليه مُرِيحاً ومُوكِلا)[3].

فـيه إشـارة لحديث أبي موسى الأشعري ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة، ريحها طيب، وطعمها طيب...»[4].

يقول ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت٦٨١هـ): «ولقد أبدع فيها كل إبداع، وهـي عمدة قراء هذا الزمان في نقلهم، فقلّ من يشتغل بالقراءات إلا ويقدِّم حفظها ومعرفتها، وهي مشتملة على رموز عجيبة، وإشارات خفية لطيفة، وما أظنه سُبق إلى أسلوبها»[5].

ومما لا شك فيه أن الله نفع بهذه القصيدة أمة الإسلام، فتسابق العلماء في سائر البقاع والأزمنة للعناية بها، فكم مِن شارح لها، وكم مِن مُحَرّر لأوجهها، وكم مِن حافظ لها، وهذا من توفيق الله سبحانه، ولذا يقول شهاب الدين القسطلاني، (ت٩٢٣هـ): «وما حفظها أحدٌ إلا وانتفع بها؛ لأن ناظمها لما فَرغَ منها طاف بها حول الكعبة اثني عشر ألف أسبوعاً وهو يدعو في أماكن الدعاء لمن يقرؤها، وهي بين يديه، بهذا الدعاء: "اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، ربّ هذا البيت العظيم، انفع بها كل من يقرؤها»[6].

---

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٤٠).

(٢)- ذكر هذا أبو شامة في: إبراز المعاني: ١٥١/٢.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧).

(٤)- جزء من حديث: أخرجه البخاري، كتاب: الأطعمة، رقم: (٥٠٠٧) ومسلم، كتاب: صلاة المسافرين، رقم: (١٣٢٨)، ذكر هذه الإشارة أبو شامة في: إبراز المعاني: ١١٩/١.

(٥)- وفيات الأعيان: ٧١/٤.

(٦)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٦٢.

المبحث الثالث:

نبذة عن بعض شروح الشاطبية ومختصراها وبعض الزوائد والتتمات والتحريرات عليها:

لقد رزق الله هذه المنظومة الشاطبية من الشهرة والقبول، ولقيت من الاهتمام والعناية ما لم يحظ به غيرها من كتب القراءات، وتنافس الناس فيها فأقبل العلماءُ عليها بالشرح والتعليق والاختصار، يقول شهاب الدين القسطلاني: «إن أهل مصر كانوا كثيراً ما يحفظون: "العنوان"، فلما ظهرت القصيدة تركوه»[١].

وإليك بعضاً من شروحها:

١- شرح أبي القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل الأزدي التونسي، المعروف بـ"ابن الحداد" (ت٦٢٥هـ)، وهو تلميذ الشاطبي، قال ابن الجزري: «عمل شرحاً للشاطبية، ويحتمل أن يكون هو أول مَن شرحها»[٢].

٢- شرح أبي العباس، أحمد بن علي بن محمد بن علي الأندلسي (ت٦٤٠هـ)، قال الذهبي: «اختصر كتاب: "التيسير"، وألَّف شرحاً للشاطبية»[٣].

وشرحه هو المسمّى بـ"المهند القاضبي في شرح قصيدة الشاطبي"[٤]

٣- شرح علم الدين أبي الحسن، علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)،

---

(١)- لطائف الإشارات: ص ٨٩.

(٢)- غاية النهاية: ١/٣٦٦، وانظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٢.

(٣)- معرفة القراء: ٣/١٣٤٨.

(٤)- انظر: غاية النهاية: ١/٨٧، وكشف الظنون: ١/٦٤٧، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٩٩.

وهو تلميذ الناظم وصاحبه، وهو السبب في شهرة الشاطبية[1]، بل جزم كثير من علماء القراءات أنه أول شارح لها.

يقول ابن الجزري: «هو أول مَن شرحها، بل هو – والله أعلم – سبب شهرتها في الآفاق، وإليه أشار الشاطبي بقوله: يقيض الله لها فتى يشرحها...»[2].

قال أبو شامة: «فلما رأيت السخاوي قد شرحها علمت أنه ذلك الفتى الذي أشار إليه»[3].

وقال ابن القاصح: «فأول شارح شرحها الإمام علم الدين السخاوي، تلقاها عن ناظمها، وتابعه الناس على ذلك، فشرحُوها»[4].

وقال القسطلاني: «اعلم أنه اتفق الجمهور على أن أول شارح لها الإمام علم الدين السخاوي، وسمّاها: فتح الوصيد»[5].

وقد أثنى الإمام الجعبري على هذا الشرح بقوله: «وكُلٌّ كُلٌّ على فاتح وصيدها، ومانح نضيدها، الشيخ العلامة، تاج القراء، سراج الأدباء، علم الدين السخاوي؛ لأنه قرأها على مؤلفها غير مرة، وهو أعلم بها من غيره من الشارحين»[6].

وقد سمّى السخاوي شرحه: بـ"فتح الوصيد في شرح القصيد"[7].

---

(١)- انظر: لطائف الإشارات: ١/٨٩.

(٢)- غاية النهاية: ١/٥٧٠.

(٣)- إبراز المعاني: ١/١٠٧.

(٤)- السراج ص: ٣.

(٥)- مختصر الفتح المواهبي – باختصار -: ص ٧٩.

(٦)- كنز المعاني للجعبري: ت أحمد اليزيدي: ٢/٢٥، وانظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٧٩، ٨٠.

(٧)- انظر: غاية النهاية: ١/٥٧٠، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٧٩، وكشف الظنون: ١/٦٤٧، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٤٧، وقد حُقّق هذا الكتاب في جامعة محمد الخامس بالمغرب، في رسالة دكتوراة، قام بتحقيقه: د. مولاي محمد إدريسي الطاهري، وطبع مؤخراً في أربعة مجلدات بمكتبة الرشد، سنة ١٤٢٣هـ.

٤- شـــرح المنتجب، حسين بن أبي العز بن رشيد الهمذاني (ت ٦٤٣هـــ)، المسمّى بـــ" الدرة الفريدة في شرح القصيدة"[١].

قال ابن الجزري فيه: «شرح الشاطبية شرحاً لا بأس به.....

ثم قال :وفي شرحه القصيدة مواضع بعيدةٌ عن التحقيق»[٢].

وقـــال أبو شامة عنه: «انتفع بشيخنا السخاوي في معرفة قصيدة الشاطبي، ثم تعاطى شرحها فخاض، ثم عجز عن سباحته، وجحد حق تعليم شيخنا له وإفادته»[٣].

٥- شـــرح أبي عـــبد الله، محمـــد بن الحسن بن محمد بن يوسف الفاسي، (ت٦٥٦هـــ)، المسمّى بـــ"اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة".

قال الذهبي: «وشرحه للشاطبية مفيدٌ في غاية الحسن»[٤].

(وسيأتي له مزيد بيان في مبحث مستقل؛ لاستفادة السمين منه كثيرا).

٦- شـــرح أبي عـــبد الله، محمـــد بـــن أحمد بن محمد الموصلي، المعروف: بـــ"شعلة"، (ت٦٥٦)هـــ، المسمّى بـــ"كنـــز المعاني في شرح حرز الأماني"[٥].

---

(١)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٨/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ٩٥، ويوجد منه نسخة في قسم المخطوطات، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، برقم: (١/٢٨٥٠)، صَوَّرتُهُ واستفدت منه في هذا البحث.

(٢)- غاية النهاية: ٣١٠/٢.

(٣)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨١.

(٤)- معـــرفة القراء: ١٣٣٠/٣، وانظر: غاية النهاية: ١٢٢/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨١، وكشف الظـــنون: ٦٤٩/١، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٤. وقد حُقـــق هذا الكتاب في رسالة ماجستير، في كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقه الباحث: عبد الله بن عبد المجيد النمنكاني.

(٥)- انظر: غاية النهاية: ٨١/٢، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧١. وقد طُبع هذا الكتاب في مجلد واحد، عن طريق الاتحاد العام لجماعة القراء بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـــ، بتصحيح: متولي عبد الله الفقاعي.

قال القسطلاني: «وسمّى شرحه بـ" كنز المعاني في شرح حرز الأماني"، فتوارد الجعبري في تسميته، واعتذر الجعبري معه في ذلك في آخر شرحه بأنه لم يكن سمع به»(١).

وهو شرح يمتاز بحسن التنظيم، وجمال الترتيب، ويتكلم عن البيت من ناحية اللغة والإعراب والمعنى، بلفظ وجيز، وعبارة مختصرة.

٧- شرح علم الدين، أبي محمد، قاسم بن أحمد اللورقي، (ت٦٦١هـ)، المسمّى: بـ"المفيد في شرح القصيد"(٢).

قال القسطلاني: «شرحها... شرحاً متوسطاً، وله اليد الباسطة في العربية»(٣).

٨ - شرح أبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، (ت٦٦٥هـ)، المسمّى بـ"إبراز المعاني من حرز الأماني".

قال الذهبي: «وصنف شرحاً بديع الحُسن للشاطبية»(٤).

وهو من أهم الشروح وأوسعها، قام مؤلفه بشرح الألفاظ، وربط الرموز بمعانٍ جليلة، تتعلق بالقراءات، مع توجيهه لبعض القراءات، وذِكْرِه لبعض الشواهد من كلام العرب، وأعاد نظم بعض أبيات الشاطبي، التي كان يرى أنها أقرب في المعنى، وأضبط للقراءة، كما نظم ياءات الزوائد في نهاية كل سورة(٥).

---

(١)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣.

(٢)- انظر: معرفة القراء: ١٣١٠/٣، وغاية النهاية: ١٦/٢، وكشف الظنون: ٦٤٨/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٨٩.

(٣)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨١.

(٤)- معرفة القراء: ١٣٣٥/٣.

(٥)- انظر: غاية النهاية: ٣٦٥/١، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨٠، وقد طبع هذا الكتاب في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، قام بتحقيقه الشيخ: محمود بن عبد الخالق محمد جادو – رحمه الله – وله طبعة أخرى بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، بمطبعة مصطفى البابي بمصر.

(وسيأتي له مزيد بيان في مبحث مستقل؛ لاستفادة السمين منه كثيرا).

٩- شرح أبي الحسن، علي بن يوسف بن حريز بن فضل اللخمي، المعروف: "بالشَّطَّنوفي"، (ت٧١٣هـ).

قال ابن الجزري: «وبلغني أنه عمل في الشاطبية شرحاً، فلو ظهر لكان أجود شروحها»[١].

١٠- شرح أبي عبد الله، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المعروف: بـ"ابن آجروم"، (ت٧٢٣هـ)، المسمّى بـ"فرائد المعاني في شرح حرز الأماني"[٢].

١١- شرح شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي، (ت٧٢٨هـ)، المسمّى بـ"المفيد في شرح القصيد".

قال الذهبي: «وصنف شرحاً كبيراً للشاطبية، فجوّده، ولكن حشَاه بالاحتمالات البعيدة»[٣].

١٢- شرح أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، (ت٧٣٢هـ)، المسمّى بـ"كنز المعاني في شرح حرز الأماني".

قال الذهبي: «شرح الشاطبية في ثلاث مجلدات كبار، فأتى فيه ببدائعَ ونفائس»[٤].

وقال القسطلاني عن هذا الشرح: «شرحاً بديعاً كاملاً في معناه، لم يسبق إليه

---

(١)- غاية النهاية: ١/٥٨٥.

(٢)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٤٨، والأعلام: ٧/٣٣، وقد حُقق جزء منه في رسالة علمية في كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، قام بتحقيقه الباحث: عبد الرحيم النبولسي.

(٣)- معرفة القراء: ٣/١٤٨٢، وانظر: غاية النهاية: ١/١٢٢، ولطائف الإشارات: ١/٨٩، وكشف الظنون: ١/٦٤٨، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٨٩.

(٤)- معرفة القراء: ٣/١٤٦٤ .

سابقٌ، ولا لَحِق إليه لاحق»[1].

١٣- شـــرح أبي محمـــد، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الدقوقي، (ت٧٣٥هـــ)، المسمّى: بـــ"الحواشي المفيدة في شرح القصيدة".

قال الذهبي: «رأيت المجلد الأول من هذا الكتاب فوجدته ينبئ بإمامة المؤلف، ويقضي بمعرفته بالعربية»[2].

١٤- شـــرح أبي القاســـم، هـــبة الله بـــن عبد الرحيم بن إبراهيم الحموي، المعـــروف: "بـــابن الـــبارزي"، (ت٧٣٨هـــ)، المسمّى بـــ"الفريدة البارزية في حلّ القصـــيدة الشاطبية"[3] ، فقد حوّل الشاطبية إلى نثرٍ عَرَض فيه أبيات القصيدة، بعبارة لا تتجاوز عبارة الإمام الشاطبي.

١٥- شرح محمد بن عمر بن علي بن أحمد العمادي، (ت٧٦٢هـــ)، المسمّى بـــ"مبرز المعاني في شرح حرز الأماني"[4].

---

(١)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٢، وانظر: غاية النهاية: ٢١/١، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، وكشف الظنون: ٦٤٦/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٦٧، وقد طبعت وزارة الأوقاف والشؤون الإســـلامية في المغـــرب ســـنة ١٤١٩هـــ جزءاً من الكتاب إلى نهاية باب: (ذكر لام هل، وبل)، بتحقيق الباحث: أحمد اليزيدي، ضمن بحث مقدم بعنوان: "الجعبري ومنهجه في كتر المعاني مع تحقيق نموذج منه".

(٢)- معرفة القراء: ١٥١٤/٣، وانظر: غاية النهاية: ٣٦٣/١.

(٣)- انظـــر: معـــرفة القراء: ١٤٨٧/٣، وغاية النهاية: ٣٥١/٢، وكشف الظنون: ٦٤٨/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٤٨، وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة علمية، في جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، قام بتحقيقه د. عبد الله السليماني.

(٤)- انظـــر: الفهـــرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٩، يوجد منه نسخة في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، برقم: (٤٨٩٦/١) صَوّرتُهُ واستفدت منه.

١٦- شرح علاء الدين، أبي البقاء، علي بن عثمان بن محمد بن أحمد العذري، المعروف: "بابن القاصح" (ت٨٠١هـ) المسمّى: بـ"سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي"[١].

وهو شرح مختصر مفيد، ابتعد فيه مؤلفه - كما ذَكَر - عن التعاليل المطولة، وقال: إنها مذكورة في تصانيف وضعت لها، كإعراب القرآن، والتفاسير، وغير ذلك.

ثم قال: «وقد اختصرت هذا الكتاب مِن شرح السخاوي، والفاسي، وأبي شامة، وابن جبارة، والجعبري، وغيرهم، وزدت فيه فوائد ليست من هؤلاء الشروحات» [٢].

وقال القسطلاني: «شرحها شرحاً لطيفاً، كثير الفوائد»[٣].

١٧- شرح شهاب الدين، أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي، (ت٩٩٥هـ).

وهو شرح يتميز بدقة العبارة واختصارها، وله نوع اهتمام بتوجيه القراءات، وخاصة في بعض المواضع المشكلة، والتي تحتاج إلى إيضاح وبيان، ويقوم بتلخيص الأوجه في نهاية كل موضع، يطول فيه الكلام، وأضاف على منظومة الشاطبي بعض الزيادات، مثل: أحكام الميم الساكنة، واللام الشمسية، والقمرية [٤].

١٨- شرح نور الدين، علي بن سلطان محمد الهروي، المعروف بـ"ملا علي القارئ" (ت١٠١٤هـ)، المسمّى: بـ"حدث الأماني بشرح حرز الأماني".

---

(١)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣ - ٨٤، ولطائف الإشارات: ص ٩١، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، وهو مطبوع ومتداول.

(٢)- السراج: ص ٣.

(٣)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣ - ٨٤.

(٤)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٢٤، والأعلام: ٩٢/١، وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة علمية في جامعة أم القرى بمكة الكرمة، قام بتحقيقه: د. يحيى محمد زمزمي.

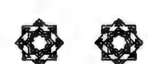
وهـــو شرح معتدل، بعيد عن الاختصار المخل، والتطويل الممل، وقد سار فيه على طريقة أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر الجعبري في كنزه، واستفاد منه كثيراً، ونقل عنه، مع اختصار شديد في كثير من المواضع.(١)

١٩- شـــرح عـــلي بـــن محمـــد الضـــباع، شيخ عموم المقارئ المصرية، (ت١٣٧٦هـــ)، المسمّى: بـــ"إرشاد المريد إلى مقصود القصيد".

وهـــو شرح مختصر، بيّن فيه مقصود الناظم بعيداً عن التعاليل والأقاويل، وله اهـــتمام بتحريرات الشاطبية، حيث يوردها في كثير من المواضع، مستشهداً بما نُظِم ذلك(٢).

٢٠- شـــرح عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، (ت ١٤٠٣هـــ)، المسمّى: بـــ"الوافي في شرح الشاطبية".

وهـــو شـــرح مختصر مفيد، يشرح فيه بعض الألفاظ اللغوية، ويعرب بعض الكلمات، ثم يلخص المعنى بإيجاز، ويشير إلى زيادات القصيد، ومسائل التحرير، ذكر مؤلفـــه أنـــه وضعه لطلاب المعاهد الأزهرية، في الديار المصرية، ولغيرهم من طلاب المعاهد الدينية في البلاد الإسلامية(٣).



(١)- انظـــر: الـــبدر الطـــالع: ٣٠٥/١، والأعلام: ١٢/٥، وهداية القارئ: ٦٨٣/٢، الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٢١، وقد طبع بالهند قديماً طبعة حجرية ١٣٠٢هـــ.

(٢)- انظر: مقدمة الكتاب ص ٥، وهداية القارئ: ٦٨١/٢، وقد طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر بتحقيق إبراهيم عوض عطوة، ١٤٠٤هـــ.

(٣)- انظر: مقدمة الكتاب: ص ٣، وهو مطبوع متداول .

بعض تتمات الشاطبية:

١- "التكملة المفيدة لحافظ القصيدة " لأبي الحسن، علي بن عمر بن إبراهيم الكتاني القيجاطي، (ت٧٣٠هـ).

قال القسطلاني: «نظم فيها ما زاد على الشاطبية من تبصرة مكي، وكافي ابن شريح، ووجيز الأهوازي»[١].

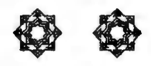
وهي قصيدة لامية، تقع في مائة بيت على وزن الشاطبية، أشار إليها ابن الجزري بقوله: «قرأت أنا هذه القصيدة على أحمد بن يوسف الرعيني»[٢].

٢- "الدر النضيد في زوائد القصيد" لأبي عبد الله، محمد بن يعقوب بن إسماعيل الأسدي المقدسي، (ت٧٤٩هـ)، ذكر أنه طالع كتب القراءات السبع، فوجد أشياء زائدة على ما في الحرز فأوردها.

قال ابن الجزري: «كَتَب وألَّف، وجمع زوائد على الشاطبية عن السبعة»[٣].

٣- "النظيرة تكملة الشاطبية" لابن الفصيح، أحمد بن علي بن أحمد فخر الدين الهمذاني الكوفي، (ت٧٥٥ هـ)[٤].

٤- "ترجمة الشاطبية" لعبد الله بن محمد بن يعقوب بن عبد الحي[٥].



(١)- لطائف الإرشادات: ١/٨٩.

(٢)- غاية النهاية: ١/٥٥٨، وانظر: كشف الظنون: ١/٦٤٩.

(٣)- غاية النهاية: ٢/٢٨٣، وانظر: كشف الظنون: ١/٦٤٩.

(٤)- انظر: كشف الظنون: ١/٦٤٩.

(٥)- انظر: كشف الظنون: ١/٦٤٩.

بعض مختصرات الشاطبية:

١- "حوز المعاني في اختصار حرز الأماني" لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، (ت٦٧٢هـ).

وهي قصيدة في وزن وقافية الشاطبية، قال ابن الجزري: «أولها

بذكر إلهي حامداً ومبسملاً   بدأت فأولى القول يبدأ أولا

وآخرها:

وزادت على حرز الأماني إفادة   وقد نقصت في الجرم ثلثاً مكمّلا»[١]

٢- "مختصر الشاطبية"، لعبد الصمد بن التبريزي القاضي، (ت٧٦٥هـ تقريباً).

قال ابن الجزري: «واختصر الشاطبية نظماً حسناً في خمسمائة وعشرين بيتاً»[٢].

٣- "نظم در الحلا في قراءة السبعة الملا"، لأمين الدين عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي، (ت ٧٦٨هـ) [٣].

بعض تحريرات الشاطبية:

التحريرات: يُقْصد بها تنقيح القراءة وتهذيبها من أيّ خطأ، أو غموض، كالتركيب في القراءات، أو خلط الروايات والطرق بعضها ببعض، أو إسناد القراءة

---

(١)- غاية النهاية: ١٨١/٢، وانظر: لطائف الإرشادات: ٨٩/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨٤، وكشف الظنون: ٦٤٩، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ٨٤.

(٢)- غاية النهاية: ٣٩١/١، وانظر: لطائف الإشارات: ٨٩/١.

(٣)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١، والأعلام: ١٨٠/٤.

لغـــير قارئهـــا، فهي بذلك تمنع التلفيق في قراءات القرآن الكريم الذي حرَّمه العلماء[1].

- قال السخاوي: «إن خلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ»[2].

- وقـــال القســـطلاني: «يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق، وتمييز بعضها من بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز، وقراءة ما لم يُنْـــزَل»[3].

فمن كتب التحريرات ما يلي :

١- "الفتح الرحماني شرح كنـــز المعاني بتحرير حرز الأماني"، وكلاهما: النظم وشرحه للشيخ سليمان بن حسين بن الجمزوري، (كان حياً ١٢٠٨هـــ).

قـــال في مقدمة الشرح على نظمه: «فشرحته شرحاً لطيفاً تُمِّمت به الفوائد، ووُصِلَت به العوائد، جمعته مِن شرّاح الحرز: العلامة الشهاب بن عبد الحق السنباطي، والـــنور بن القاصح، والشهاب الفاسي، ومن كتاب "إتحاف فضلاء البشر" للشهاب البنا الدمياطي، ومن غيرها من كتب المصنفين»[4].

٢- "مختصر بلوغ الأمنية شرح منظومة إتحاف البرية بتحرير الشاطبية" للشيخ علي محمد الضباع، (ت١٣٧٦هـــ).

---

(١)- انظـــر: غيـــث الـــنفع للسفاقسي: ص ٦٧ ، وتأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، لعبد الرازق بن علي إبراهيم موسى: ص ٩.

(٢)- انظر: النشر: ١٨/١.

(٣)- انظر: غيث النفع للسفاقسي: ص ٦٧.

(٤)- انظر: مقدمة الكتاب: ص٤٠، وانظر: هداية القارئ: ٦٤٨/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٥٧/٤، وقد طُبع هذا الشرح ببيت الحكمة للإعلام والنشر، بتحقيق الشيخ: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم بن موسى.

قال في مقدمة شرحه: «فهذه كلمات يسيرة ألفتها شرحاً على قصيدة العالم العلامة المحقق المدقق الشيخ حسن خلف الحسيني المقرئ، (ت١٣٤٢هـ) التي نظمها في تحرير مسائل الشاطبية»[١].

وذكر صاحب النظم: الشيخ حسن خلف الحسيني، أنه أتى به على الوجه الصواب الذي تلقاه مِن شيخه محمد بن أحمد المتولي، (ت١٣١٣هـ)، بل وضمَّن نظمه بعض ألفاظ شيخه، فقال:

وبعد فخذ نظماً يُحرر حرزهم   على ما أتى مِن فيض شيخي سلسلا

هو الحبر ذو التحقيق قدوة عصره   محمد المتولي عمدة مَن تلا[٢].

٣- "حلّ المشكلات وتوضيح التحريرات" لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي الإسكندري المقرئ، (ت١٩٧٠م)[٣].



(١)- مختصر بلوغ الأمنية: ص ١٥- ١٦، المطبوع في ذيل سراج القارئ لابن القاصح.

(٢)- مختصر بلوغ الأمنية: ص ١٥ - ١٦، المطبوع في ذيل سراج القارئ، وانظر: هداية القارئ: ٦٣٨/٢.

(٣)- انظر: هداية القارئ: ٧١٠/٢.

الفصل الثاني:

(في التعريف بالشارح وكتابه)

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للشارح "**السمين الحلبي**".

المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

الثاني: أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه.

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره – من خلال جزئي المحقق –.

الرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحيْ أبي شامة والفاسي، وأثرهما على مادة الكتاب – من خلال جزئي المحقق –. مع توضيح منهجَيْهما باختصار.

الخامس: أهم مميزات الكتاب ومآخذه – من خلال جزئي المحقق –.

السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها.

السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب.

الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب.

المبحث الأول:

ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلبي"[1]

١- اسمه ونسبه ومولده:

- هـو أبـو العـباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الحلبي[2].

- وقيل: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم [3].

- وقيل: أحمد بن يوسف بن محمد بن عبد الدائم[4].

- وهو المعروف: "بالسمين"[5].

- وقيل: المعروف "بابن السمين"[6].

مولده: لم تشر كتب التراجم إلى ذكر مولده.

---

(١)- انظـر: ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري: ١/١٥٢، وبغية الوعاة للسيوطي: ١/٤٠٢، وطبقات المفسرين للداودي: ١/١٠٠، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٦/٣٦٧، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣، والـدرر الكامـنة في أعـيان المائة الثامنة لابن حجر: ١/٣٩٩، وأعيان العصر وأعوان النصر للصـفدي: ١/٤٤١، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ١/٦٤٨، وهدية العارفين لإسماعيل باشا: ٥/١١١، والأعلام للزركلي: ١/٢٧٤، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١/ ٣٢٩.

(٢)- انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣.

(٣)- انظر: بغية الوعاة: ١/٤٠٢، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧، وهدية العارفين: ٥/١١١، وأعيان العصر وأعوان النصر: ١/٤٤١، والأعلام: ١/٢٧٤.

(٤)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠.

(٥)- انظـر: غايـة النهاية: ١/١٥٢، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، وطبقات المفسرين: ١/١٠٠، والأعلام: ١/٢٧٤، ومعجم المؤلفين: ١/٣٢٩.

(٦)- انظـر: شذرات الذهب: ٦/٣٦٧، وكشف الظنون: ٢/١١٦٦، وهدية العارفين: ٥/١١١، وأعيان العصر وأعوان النصر: ١/٤٤١.

٢- العصر الذي عاش فيه.

أولاً: (الناحية السياسية)

كانت الفترة ما بين منتصف القرن السابع الهجري، وما بين أوائل القرن الثامن الهجري، متميزة بأحداثٍ، ممكن أن أجملها في النقاط التالية:

١- سقوط الخلافة العباسية في بغداد، على أيدي التتار، عام (٦٥٦هـ).

٢- سقوط الدولة الأيوبية في مصر والشام، وقيام دولة المماليك عام (٦٤٨هـ)، وذلك بعد مقتل الملك: "توران شاه" ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب.

٣- اتساع دولة المماليك، واستحواذهم على أكثر الأقطار الإسلامية، وسماحهم للخلافة العباسية باستئناف وجودها من جديد في مصر عام (٦٥٩هـ)، بأمر من السلطان: "الظاهر بيبرس المملوكي".

دولة المماليك في مصر والشام.

(من سنة ٦٤٨هـ إلى ٩٢٢هـ)

بعد سقوط الدولة الأيوبية في مصر والشام، وذلك بمقتل الملك: "توران شاه" ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة (٦٤٨هـ)، قامت الدولة المملوكية، وتوالى حكام هذه الدولة، وكان لهم دور عظيم في صدّ حملات التتار، ومنْعِهِم من دخول مصر، وطردهم من الشام، ومطاردة – كذلك – الصليبين، ومن المعارك المشهودة لهم في ذلك معركة: "عين جالوت" سنة (٦٥٨هـ)، بقيادة الملك "المظفر قطز"، التي حطمت قوى التتار، وقهرت جيوشهم، ومن أبرز حكام هذه الدولة والذين عاش السمين الحلبي في عصرهم أو قريباً منه ما يلي:

١- الظاهر بيبرس، من (عام ٦٥٨هـ إلى ٦٧٦ هـ).

٢- المنصور قلاوون، من (عام ٦٧٨هـ إلى ٦٨٩هـ).

٣- أشرف خليل قلاوون، من عام (٦٨٩هـ إلى ٦٩٣هـ).

٤- الناصر محمد بن قلاوون، من (عام ٧٠٨ هـ إلى ٧٤١هـ).

- ثم توالى من بعده أبناؤه وأحفادُه، وكان معظمهم صغير السن؛ مما كان ذلك سبباً في بداية ضَعْف الدولة وسقوطها في النهاية[١].

- أما الخلفاء العباسيون في مصر فكانوا مُدينين بمنصبهم للسلطان المملوكي، وكان وجود الخليفة منهم وجوداً صُورياً، والحكم بيد المماليك، فمِن هؤلاء الخلفاء العباسيين المعاصرين للسمين الحلبي – رحمه الله – ما يلي:

١- الحاكم بأمر الله، أحمد بن المسترشد بالله العباسي، بايعه بالخلافة الظاهر بيبرس، وبه استُأنِفت الخلافة العباسية وجودها في مصر، عام (٦٥٩هـ)، وبقي في الحكم إلى أن توفي سنة (٧٠١هـ).

٢- المستكفي بالله، أبو الربيع سليمان بن الحاكم بأمر الله، بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة (٧٠١هـ)، وبقي في الحكم إلى أن توفي بقوص منفياً سنة (٧٤١ هـ).

٣- الواثق بالله، إبراهيم بن المستمسك بالله محمد بن الحاكم بأمر الله، بايعه السلطان المملوكي بالخلافة بعد وفاة عمّه المستكفي بالله، سنة (٧٤١هـ)، ثم عُزِل لعدم صلاحه؛ لما هو فيه من الانهماك في اللعب، ومعاشرة الأرذال، وكان ذلك سنة (٧٤٢هـ).

٤- الحاكم بأمر الله، أبو العباس أحمد بن المستكفي بالله سليمان بن الحاكم بأمر الله، بويع بالخلافة بعد عَزْل ابن عمّه إبراهيم سنة (٧٤٢ هـ)، وبقي إلى أن توفي سنة (٧٥٣هـ)[٢].

---

(١)- انظر: البداية والنهاية: ٧/٥١٢- ٦٠٨.

(٢)- انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٤٤٠ ـ ٤٦٠.

ثانياً: (الناحية العلمية)

في ظـــل دولة المماليك في الشام ومصر، سجلت النهضةُ العلمية قفزة كبيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى حرص سلاطين المماليك على إقامة المدارس، بحيث يمكن القـــول أن كل سلطان كان يحرص على تخليد اسمه في شكل إقامة مدرسة، أو أكثر، فأُنشِـــئت المكتبات والمساجد، وأنفقت عليها الأموال، فعكف أهل العلم على الطلب والتألـــيف، وكان للعلماء مكانة عظيمة عند الحكام، حيث تولى عدد منهم المناصب في الدولة، كالقضاء ودور التعليم.

وقد ذكرت كتب التراجم أن "السمين الحلبي" كان يُدرّس القراءات بجامع ابن طولون، كما ولي التدريس في مسجد الشافعي[(١)]، وهذا يدل على أن الحركة العلمية كانت نشيطة في ذلك الزمن.

وممـــا يدل على نشاطها كذلك أن الدولة المملوكية، قدمت للعالم الإسلامي عدداً كبيراً مِن العلماء المتميزين، الذين تركوا لنا تراثاً ضخماً في مختلف الميادين، ومن أبرز أولئك العلماء، والمعاصرين للسمين الحلبي ما يلي:[(٢)]

١- شـــيخ الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المعروف: بـــ"ابن تيمية" (ت٧٢٨هـــ).

٢- أبو الحجاج، الحافظ جمال الدين يوسف المزي الشافعي، (ت٧٤٢هـــ).

٣- الإمام شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت٧٤٨هـــ).

٤- الحافظ محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية الحنبلي، (ت٧٥١هـــ).

---

(١)- ذكر هذا صاحب طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣.

(٢)- انظر: شذرات الذهب، تراجم علماء القرن الثامن: ٦/١٣١ –٤٧٠، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر.

٥- الشيخ تقي الدين، علي بن عبد الكافي السبكي، (ت٧٥٦هـ).

٣- شيوخه:

١- الإمام أثير الدين أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، صاحب "البحر المحيط في التفسير"، (ت٧٤٥هـ)[١]، قرأ السمين عليه في مصر النحو[٢]، ولازمه إلى أن فاق أقرانه[٣].

٢- تقي الدين، محمد بن أحمد بن عبد الخالق، المعروف "بابن الصائغ"، شيخ القراء بالديار المصرية، (ت٧٢٥ هـ)[٤]، قرأ السمين عليه القراءات بمصر[٥].

٣- الإمام شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد المرادي القرطبي المقرئ، المعروف بـ"العشاب"، (ت٧٣٦ هـ)[٦]، قرأ السمين عليه الحروف بالإسكندرية [٧].

٤- فتح الدين يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الكناني العسقلاني المصري الدبابيسي، (ت٧٢٩ هـ)[٨]، وقيل: "الدبوسي"[٩]، سمع السمين منه الحديث[١٠].

(١)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٢٨٥، وبغية الوعاة: ١/٢٨٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٢٤.

(٢)-انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧ .

(٣)-انظر: شذرات الذهب: ٦/٣٦٧، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩ .

(٤)-انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٦٥، وشذرات الذهب: ٦/٢٢٦ .

(٥)-انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، والدرر الكامنة : ١/٣٣٩.

(٦)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٢٨٢.

(٧)- انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢.

(٨)-انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/٢٥٥.

(٩)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩، وأعيان العصر وأعوان النصر: ١/٤٤١.

(١٠)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، والدرر الكامنة:١/٣٣٩.

٤- تلاميذه:

ذكـــرت كتـــب الـــتراجم أن السمين الحلبي تصدر للتدريس في جامع ابن طولـــون، ومســـجد الشافعي[١]، ولكنها لم تشر إلى مَن أخذ عنه، ومن خلال التتبع والبحث تبيّن لي أن من تلاميذه:

– عـــبد الرحـــيم بن الحسين بن عبد الرحمن زين الدين، أبو الفضل العراقي، صاحب النظم المعروف: "بألفية العراقي"، في مصطلح الحديث[٢].

٥- مناقبه وثناء العلماء عليه:

كـــان السمين الحلبي أحد الأعلام البارزين في النصف الأول من القرن الثامن، قـــرأ القـــراءات والنحو، وسمع الحديث، وتكلم في الأصول، وتولى تدريس القراءات والـــنحو في جامع ابن طولون، فتعمق فيها وأتقنها، ومما يدل على ذلك كتابه: "الدر المصـــون" فمـــن اطلع عليه علم أن هذا الرجل له باع طويل في علوم العربية، وعلوم التفســـير، وله اطلاع واسع في كثير من الفنون، ومما يزيد لنا هذا الأمر وضوحاً؛ ما أثنى به العلماء عليه من المناقب الكريمة، والصفات الحميدة، وإليك بعضاً منها:

– قال الأسنوي (ت٧٧٢هـــ): «كان فقيهاً، بارعاً في النحو والتفسير، وعلم القراءات، ويتكلم في الأصول، خيّراً، ديّناً»[٣].

– وقال ابن الجزري (ت٨٣٣هـــ): «النّحْوي، نزيل القاهرة، إمامٌ كبير، ... شرح الشاطبية شرحاً لم يُسبق إلى مثله»[٤].

(١)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧.

(٢)- انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٤/٣٤، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ١/٢٢٠.

(٣)- طبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣ .

(٤)- غاية النهاية: ١/١٥٢.

– وقـال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ): «تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرأنه، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، ومهر فيها، وسمع الحديث من يونس الدبوسي»[١].

– قـال ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ): «الشافعي النحوي المقرئ الفقيه العلامـة، .... ولي تصدير إقراء النحو بالجامع الطولوني، وأعاد الشافعي، وناب في الحكم بالقاهرة، وولي نظر الأوقاف بها ... »[٢].

٦- آثاره ومؤلفاته:

١- "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"[٣].

وهـو كـتاب إعراب، يَطّلِع القارئُ مِن خلاله على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية، فهو ينقل فيه معظم الآراء ضعيفها وقويها، ولا يكتفي بهذا العرض دون أن يبين مالها وما عليها، مستشهداً على أقواله بأقوال العرب وأشعارها، وقد أقول إنه لا يوجد شاهد من شواهد كتب العربية وإلا ونجده وارداً في هذا الكتاب، إضافة إلى ما اشتمل عليه هذا الكتاب من القراءات القرآنية، وأوجه تخريجها، متواترها وشاذها.

– قال الداودي: «صنّف تصانيفاً حسنة منها ..... إعراب القرآن، سماه "الدر المصون"، في أربعة أجزاء، ألّفه في حياة شيخه أبي حيان؛ إلا أنه زاد عليه، وناقشه في مواضع مناقشة حسنة»[٤].

---

(١)- الدرر الكامنة: ١/٣٣٩.

(٢)- شذرات الذهب: ٦/٣٦٧.

(٣)- انظـر: كشـف الظنون: ١/١٢٢، ومعجم المؤلفين: ١/٣٢٩، وقد طُبع هذا الكتاب في أحد عشر مجلداً، بتحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦ هـ.

(٤)- طبقات المفسرين: ١/١٠٠.

– وقال حاجي خليفة – واصفاً "الدر المصون" –: «إنه أجلّ ما صُنّف في هذا الباب»[1].

٢– "**تفسير القرآن**"، ذكره ابن حجر في ترجمة السمين بقوله: «له تفسير القرآن في عشرين مجلدة، رأيته بخطه»[2].

– وقال ابن الجزري: «وألّف تفسيراً جليلاً»[3].

– وقال الأسنوي: «وصنّف ... تفسيراً جيداً، وبقي منه أوراق قلائل»[4].

٣– "**القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز**"[5].

٤– "**عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**"[6]، وهو: معجم لمعاني ألفاظ غريب القرآن الكريم، على طريقة مفردات الراغب.

٥– "**شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك**" في النحو، وهو شرح مختصر من شرح أبي حيان[7].

---

(١)– كشف الظنون: ١/١٢٢، وقد نص السمين على هذا الكتاب في جزئي المحقق أكثر مِن مرة، وأحال عليه في مواضع عدة، انظر على سبيل المثال: ص ٣٦١ و ٥٣٦ من هذه الرسالة. .

(٢)– الدرر الكامنة: ١/٣٣٩، وانظر: أعيان العصر وأعوان النصر: ١/٤٤١.

(٣)– غاية النهاية: ١/١٥٢.

(٤)– طبقات الشافعية: ٢/٥١٣، وانظر: معجم المؤلفين: ١/٣٢٩.

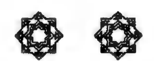
(٥)– انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وكشف الظنون: ٢/١٣٦٦، ومعجم المؤلفين: ١/٣٢٩، وهدية العارفين: ٥/١١١، والأعلام: ١/٢٧٤، وقد نص السمين على هذا الكتاب في جزئي المحقق، وسماه: "اللفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"، انظر: ص ٣٤٠ من هذه الرسالة. .

(٦)– انظر: كشف الظنون: ٢/١١٦٦، وهدية العارفين: ٥/١١١، والأعلام: ١/٢٧٤، وقد طبع هذا الكتاب في أربعة أجزاء بتحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

(٧)– طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وانظر: الدرر الكامنة: ١/٣٣٩، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، ومعجم المؤلفين: ١/٣٢٩، وهدية العارفين: ٥/١١١.

٧- وفاته:

تــوفي - رحمــه الله - سنة ست وخمسين وسبعمائة للهجرة، في القاهرة، في جمادى الآخرة[١]، وقيل: في آخر شعبان[٢].



---

(١)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢.

(٢)- انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢.

(المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب)

وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

الثاني: أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه.

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره – من خلال جزئي المحقق –.

الــــرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحيْ أبي شامة والفاسي، وأثرهما على مادة الكتاب – من خلال جزئي المحقق –. مع توضيح منهجَيْهما باختصار.

الخامس: أهم مميزات الكتاب ومآخذه – من خلال جزئي المحقق –.

السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها.

السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب.

الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب.

المطلب الأول:

تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

أ ــ تحقيق اسم الكتاب:

هـــناك عدة أمور صُرِّح فيها باسم الكتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد". ومنها ما يلي:

١- صَرَّح المؤلف نفسه باسم كتابه في مقدمته، حيث قال: «وسميته بـــ"العقد النضيد في شرح القصيد"، مستعيناً بالله، متوكلاً عليه، مفوضاً جميع أموري إليه، فإنه حسبي ونعم الوكيل»[(١)].

٢- نسختا الكتاب الخطيتان صُرِّح على غلافيهما باسم الكتاب.

- فنسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، كُتِب في وسط الغلاف: «الجزء الأول مِن العقد النضيد في شرح القصيد، تأليف: الشيخ شهاب الدين السمين».

- ونســـخة مكتبة رشيد أفندي بإستنبول، كُتِب على صفحة الغلاف: «الجزء الأول من العقد النضيد في شرح القصيد، للشيخ شهاب الدين الحلبي»[(٢)].

٣- بعـــض كُتُب المعاجم، وفهارس المخطوطات صَرَّحت باسم الكتاب، مع نسبته لمؤلفه، ومنها ما يلي:

أ- هدية العارفين في أسماء المؤلفين، لإسماعيل باشا: ٥/١١١.

ب- كشف الظنون، لحاجي خليفة: ١/٦٤٨.

ج - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: ١/٣٢٩.

---

(١)- مقدمة العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١/٦.

(٢)- وسيأتي الكلام مفصلاً – إن شاء الله – عن نسخ الكتاب في مبحث خاص.

د- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان: ٧٥/١.

هـ- الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٣٨.

ب ــ توثيق نسبته إلى المؤلف:

وهناك عدة أمور كذلك تدل على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، منها ما يلي:

١- ذكرت الكتب التي ترجمت للسمين الحلبي أن له شرحاً على الشاطبية، فمنهم من صَرَّح باسم الكتاب، ومنهم من لم يصرح، وإنما أَثْبت نسبة الشرح للمؤلف، ومن تلك الكتب ما يلي:

١- غاية النهاية، لابن الجزري: ١٥٢/١.

٢- طبقات الشافعية، للأسنوي: ٥١٣/٢.

٣- أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي: ٤٤١/١.

٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر: ٣٣٩/١.

٥- طبقات المفسرين، للداودي : ١٠٠/١.

٦- بغية الوعاة، للسيوطي: ٤٠٢/١.

٧- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٣٦٧/٦.

٨- هدية العارفين في أسماء المؤلفين، لإسماعيل باشا: ١١١/٥.

٩- كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٦٤٨/١.

١٠- الأعلام، للزركلي: ٢٧٤/١.

٢- صـــرَّح السمين في بعض كتبه أن له شرحاً على الشاطبية، اسمه: "العقد النضيد في شرح القصيد"، وذلك في: "الدر المصون": (٦٦٤/٤)، وفي كتابه: "عمدة الحفاظ": مادة: "أبت" (٤٥/١).

٣- نصّ السمينُ الحلبيُّ – في جزئي المحقق – على كتابه: "الدر المصون" عدّة مرات، وأحال عليه بقوله: استوفيت هذا في: "الدر المصون"، كما في ص : (٣٦١)، و (٥٣٦).

كمـــا نـــصّ كذلك على كتابه: "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"، وأحـــال علـــيه، كما في ص (٣٤٠)، وهذا يؤيد صحة نسبة النص الذي بين أيدينا للمؤلف.



المطلب الثاني:

أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه:

– من المعروف أن كتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد"، شرح لأهم كتب القـــراءات، وهي منظومة الشاطبي "حرز الأماني ووجه التهاني"، والتي تلقاها العلماء في ســـائر الأعصـــار والأمصار بالقبول، واعتنوا بها أعظم عناية، فجاء شرح السمين حالاً لرموزها، كاشفاً لأسرارها.

– أضـــف إلى هـــذا أن الكتاب اعتمد فيه مؤلفه على شرحين مِن أهم وأميز شـــروح الشـــاطبية التي أظهرت فوائدَها، وناقشت مسائلَها، وقوّمت عوجَها، وهما: شـــرح أبي عـــبد الله الفاســـي، (ت٦٥٦هـــ)، "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة"، وشـــرح أبي شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، (ت٦٦٥هـــ)، "إبراز المعاني من حرز الأماني".

وقـــد عرف السمين – رحمه الله –كيف يستفيد مِن هذين الشرحين، ويجمع مادتـــه وينسقها ويضعها بين يدي المهتمين في هذا العلم، مع شرحه للأبيات شرحاً وافياً، مُلخّصاً أحياناً ما فيها مِن القراءات، مقيداً لما أطلقه الشاطبي في كلامه.

– أضـــف إلى ذلـــك أن هذا الكتاب غنيٌ ببحوث اللغة، والنحو، والمستشهد عليها بأقوال العرب، وأشعارها، وذلك مِن خلال توجيهه للقراءات، وإعرابه للأبيات إعراباً مستفيضاً، وإظهاره للإشارات البلاغية في رموز وألفاظ الشاطبية.

– وممـــا يـــزيد الكـــتاب أهمـــية أن صاحب الكتاب له باعٌ طويل في النحو ومســـائله، مما يجعله ينصِبُ نفسه أحياناً مدافعاً عن القراءات المتَكَلّم فيها عند النحاة، مستشهداً على ذلك بالأقوال والأشعار.

–أضف إلى ذلك أنه قد أثنى على الكتاب اثنان من علماء القراءات المتخصصين، هما:

١– الإمام المحقق ابن الجزري، حيث قال: «شرح الشاطبية شرحاً لم يُسْبق إلى مثله»[١].

٢– الإمام القسطلاني، – صاحب لطائف الإشارات في القراءات – حيث قال: «شَرَح الشاطبية شرحاً جليلاً أجاد فيه وأفاد، ... وقفت عليه، وطالعته، وانتفعت منه كثيراً – رحمه الله تعالى –»[٢].



(١)– غاية النهاية: ١/١٥٢.

(٢)– الفتح المواهبي في مناقب الشاطبي (خ): ١٣٥ /ب.

المطلب الثالث:

منهج المؤلف في كتابه، ومصادره – من خلال جزئي المحقق –:

تمهيد:

مـــن المعروف أن كتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد" هو شرح لقصيدة الإمـــام الشـــاطبي، "حرز الأماني ووجه التهاني" في القراءات السبع، وهذه القصيدة شرحها عددٌ كبير من الأئمة البارزين قديماً وحديثاً، وتعرضوا لحلّ رموزها، وإيضاح مشـــكلاتها، وقـــد سلكوا في ذلك طرقاً شتى، ومناهج متعددة، ويمكن حصر تلك الطرق، في ثلاثة مناهج، هي كالتالي:

١ – **المـــنهج الأول:** تحويـــل نظم الشاطبي إلى كلام منـــثور، مع إيضاحات مختصـــرة، تقتصـــر على حلّ الرموز، وإزالة الغموض، بعبارة مختصرة، ربما لا تتعدى عـــبارة الناظم في قصيدته، تسهيلاً على الطلبة، وقد سلك هذا المنهج عدد مِن شراح الشاطبية، منهم على سبيل المثال:

أ– الشـــيخ تقي الدين، يعقوب بن بدران الدمشقي، المعروف "بالجرايدي"، (ت ٦٨٨هـــ)[١]، في كـــتابه المســـمّى: "كشف الرموز"، قال حاجي خليفة عن الشرح: «اقتصر فيه على حلّ مشكلاته، وسماه كشف الرموز»[٢].

ب – الشـــيخ هبة الله، بن عبد الرحيم بن إبراهيم الحموي، المعروف: "بابن الـــبارزي"، (ت٧٣٨هـــ)، في كـــتابه المسمّى: "الفريدة البارزية في حلّ القصيدة

(١)– انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٣٨٦/٣، وغاية النهاية: ٣٨٩/٢.

(٢)– كشف الظنون: ٦٤٧/١.

الشاطبية"[1]، فقد حوّل الشاطبية إلى نثر عرض فيه أبيات القصيدة، بعبارة لا تتجاوز عبارة الإمام الشاطبي.

٢- **المنهج الثاني**: شرح الشاطبية، بفك رموزها، مع بيان المعنى الإجمالي للبيت، مع التعرّض لبعض المفردات اللغوية، والتعرّض بإيجاز لبعض زيادات القصيدة، وقد سلك ذلك عدد من شراح الشاطبية، ومنهم على سبيل المثال:

أ – الشيخ علي بن محمد الضباع، (ت١٣٧٦هـ)، في كتابه: "إرشاد المريد إلى مقصود القصيد".

ب – الشيخ عبد الفتاح القاضي، (ت١٤٠٣هـ)، في كتابه: "الوافي في شرح الشاطبية".

٣- **المنهج الثالث**: الشروح الموسّعة والتي يتعرض فيها الشارح لكل ما يتعلق بالبيت مِن ناحية المعنى، والإعراب، وإيضاح المشكلات، وتقييد المطلق، وتوجيه القراءات، وإبداعات النظم، وكلٌّ على حسب منهجه، فمنهم مَن يتوسع غاية التوسع، وربما خرج عن المقصود، والبعض اقتصر على المطلوب، من هذه الشروح على سبيل المثال ما يلي:

أ – "كنز المعاني في شرح حرز الأماني"، للإمام برهان الدين، إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت٧٣٢هـ).

ب – "فتح الوصيد في شرح القصيد"، للإمام علم الدين، أبي الحسن، علي بن محمد السخاوي، (ت ٦٤٣هـ).

– وعند التأمل في كتاب: السمين الحلبي: "العقد النضيد في شرح القصيد" نجد أنه مِن الشروح الموسّعة والتي تتعرض لكل ما يتعلق بالبيت، من ناحية الإعراب،

---

(١)- انظر: معرفة القراء: ١٤٨٧/٣، وغاية النهاية: ٣٥١/٢، وكشف الظنون: ٦٤٨/١، وقد قام بتحقيقه د. عبد الله السليماني، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

واللغة، والتوجيه، وحلّ المشكلات، أضف إلى ذلك استدراكه على الشراح الآخرين، وتقويم ما وقعوا فيه، أو إكمال ما أنقصوه، وسيظهر لنا هذا مِن خلال بيان المنهج، وإيضاحه، وإليك ذلك.

السمين الحلبي، ومنهجه في شرحه:

لقد أعطى السمين الحلبي – رحمه الله – في مقدمة كتابه صورة تقريبية لمنهجه، وطريقته التي سار عليها، والسبب الذي دفعه لشرح هذه المنظومة، فقال:

«وقد وضع الناس — قديماً وجديداً — كتباً كثيرة متضمّنة لاختلافهم — يعني: القراء السبعة — فمِن مطوّل ومختصر، وكلٌّ مثاب على قصده.

وأحسن ما وُضِع في ذلك: "حرز الأماني ووجه التهاني"، للإمام أبي القاسم الشاطبي، برّد الله مضجعه، فإنه أتى فيها بالعجب العُجَاب، وأماط القِشْر عن اللُّباب.

وقد شرح هذا الكتاب جماعة، كلٌّ منهم حصّل المقصود، وأحسنُ ما شُرِحَت به: شرحَا الشيخين الجليلين: أبي عبد الله الفاسي، وشهاب الدين أبي شامة، غير أنّ كلاً منهما أهمل ما عُني به الآخر، مع إهمالهما أشياء مهمة، فرأيتُ أن أشرح الكتاب بما يوفِّي المقصود — إن شاء الله تعالى — واجتهدتُ في بيان فكِّ الرموز، وبيان إعراب الأبيات، وتوجيه المشكِل من القراءات، وتفسير غريب اللغات، وبيان معاني الألفاظ، وما تضمنته مِن بديع وبيان.

وجعلت «الشين» المعجمة علامة للشيخ شهاب الدين أبي شامة، و«العين» لأبي عبد الله، وقد أُصَرِّح باسمهما.

وكنت قد ألفت — ولله الحمد — إعراب الكتاب العزيز في كتاب سميته: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، فنقلت منه هنا ما تيسَّر، وربما أحيل عليه.

وقد جانبت التطويل المملّ، والاختصار المخلّ، فإنهما سببٌ في الإعراض عن التصانيف، والصدّ عن التآليف، وتعرّضتُ أيضاً لما تكلّم فيه الشرّاح مِن إعراب آية، أو بيتٍ من القصيد، إذا وقع منهم فيه ما يحتمل البحث، سالكاً في ذلك الطريقة المثلى، فإنها أَحْرى وأولى»[1].

قلت: ومِن خلال تحقيقي للكتاب وقراءتي له قراءة متأنية، وممارستي لمباحثه وجزئياته، واطلاعي على ما ذكره السمين في مقدمته السابقة؛ يمكن لي أن أُجمِل المنهج عموماً في عدة محاور رئيسة، لا يخرج شرح البيت في الغالب عنها، ثم بعد ذلك أفصِّل جزئيات تلك المحاور مُمَثِّلاً على ذلك بأقوال السمين في شرحه ـ كل ذلك من خلال جزئي المحقق- .

المحاور الرئيسة لمنهج المؤلف في كتابه، إجمالاً تتلخص فيما يلي:

المحور الأول: يبدأ المؤلف ببيان مدلولات الرموز، مرتبةً كما ذكرها الشاطبي، فيقول: «أخبر الناظمُ عمّن رمز له بكذا ... »، فيشرح الرموز، ويبين ما في البيت مِن قراءات منسوبة إلى أصحابها، ثم يبين قراءة المسكوت عنهم بقوله: «فيتعين للباقين القراءة بكذا ... ».

المحور الثاني: يتطرق للمسائل المشكلة المتعلقة بنظم الشاطبي، كإيراده لبعض الاعتراضات على الناظم، والإجابة عليها، وإيضاحه للغامض في النظم، وتقييده للمطلق، وغير ذلك.

المحور الثالث: يقوم بتوجيه القراءة، ويستفيض في هذا الأمر بتتبع وجه كل قراءة، مستدلاً بما يراه دليلاً مِن اللغة والشعر وأقوال والعرب، متطرقاً مِن

(١)- مقدمة العقد النضيد، ت: أيمن سويد: ١/٤- ٦.

خـــلال ذلك لبعض مسائل العربية، ناقلاً عن عدد كبير مِن الكتب المتقدمة، ككتب التفسير، والإعراب، والتوجيه، وغيرها.

المحـــور الرابع: يقوم بإعراب البيت إعراباً مستفيضاً وتفصيلياً؛ مما يدل عـــلى تمكّنه في هذا الباب، شارحاً لبعض معاني الألفاظ، وغريب اللغة، مورداً لـــبعض الإشارات البلاغية، والألغاز التعبيرية، من خلال تفسيره لمعاني رموز القراء، في ألفاظ الشاطبي، بمعانٍ لطيفة.

تفصيل محاور المنهج وجزئياته مع التمثيل:

المحـــور الأول: يبدأ الناظم بفكّ رموز الشاطبي، وبيان ما فيها من القراءات، وهذا العمل شمل كل الأبيات المشروحة دون استثناء.

وهنا أمران:

١ – يـــبين أحياناً احترازات الناظم المتقيِّد بها، نظراً لمنهجه في الخطبة، فيشرح ذلـــك، رابطـــاً بـــين البيت المشروح، والقيود المذكورة في الخطبة، وقد جاء هذا في مواضع عديدة منها على سبيل المثال:

أ ـــ عند شرحه لقول الناظم:

(وَثُمَّ هُوَ رِفْقاً بَانَ وَالضَّمُّ غَيْرُهُم وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلٍّ يُمِلَّ هُوَ انْجَلا)[1].

قال المؤلف: «وقوله: (والضَّمُّ غَيْرُهم وَكَسْرٌ)، أي: قراءة غير مَن تقدم بالضم في: «هـــاء هو»، والكسر في: «هاء هي»،..... وإنما نصّ على ذلك؛ لأنه لو سكت لأخـــذ للـــباقين بالفتح في: «هاء هو»، و«هاء هي»؛ لأن الضّم المسكوت عليه ضده الفتح؛ لقوله في الخطبة:

---

(١)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٠)، فرش سورة البقرة.

(وحَيْثُ أَقُولُ الضم والرفع ساكتاً ...) البيت»[1].

ب ــ عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَيْثُ أَتَى خُطْوَاتٌ الطَّاءُ سَاكِنٌ   وَقُلْ ضَمُّهُ عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلا)[2].

قال المؤلف: «... أَخبَر أن ضَمَّ الطَّاء مَرْوي عن مَن رمز له بالعين المهملة، والزاي، والكاف، والراء، من قوله: (عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلا)، وهم: حفص، وقنبل، وابن عامر، والكسائي، فَتَعَيَّن لغيرهم السُّكون المنصوص عليه أولاً، ولو لم يَنُصّ عليه أولاً، واقتصر على ذِكْر الضَّم فقط؛ لأُخِذ للباقين: بالفتح على ما أَصَّله[3]، وكذا لو اقتصر على ذِكْر السكون؛ لأُخِذ ضِدُّه وهو: الفتح، فلذلك نَصّ على القراءتين، كأنه قال: الطاء سَاكِنة من: ﴿ خُطُوَاتِ ﴾[4] حيث وَرَدَت لكل القراء، إلا لمن استثنى منهم»[5].

٢- يقوم أحياناً بتلخيص وجمع ما في البيت من قراءات؛ تسهيلاً على القارئ، وقد جاء هذا في عدة مواضع، منها على سبيل المثال:

أ ــ عند شرحه لقول الناظم:

(وَنَنْسَخْ بِهِ ضَمٌّ وَكَسْرٌ كَفَى   وَنُنْسِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلى)[6].

---

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٢)، الخطبة، وانظر: ص ١٨٦ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٩٤)، فرش سورة البقرة.

(٣)- أي: على ما أصّله بقوله:

(وحَيْثُ أَقُولُ الضمُّ والرَّفع سَاكتاً   فغَيْرُهم بالفَتْح والنَّصب أقْبلا).

متن الشاطبية البيت رقم (٦٢).

(٤)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١٦٨.

(٥)- انظر: ص ٤٦٢ من هذه الرسالة.

(٦)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٥)، فرش سورة البقرة.

قــال المؤلف: «وإذا جُمع بين ترجمة: ﴿ نَنسَخ ﴾، وترجمة: ﴿ نُنسِهَا ﴾، تحصَّل منها ثلاث قراءات:

الأولى لابن عامر وحْدَه، وهي: ﴿ ما نُنْسِخْ مِنْ ءَايَـةٍ أَو نُنسِهَا ﴾[1] بضَمّ النون وكَسْر السين في الفعلين، مِن غير همز في: ﴿ نُنسِهَا ﴾.

الثانــية: لابن كثير، وأبي عمرو: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَـةٍ أَو نَنْسَأْهَا ﴾ بفتح النون والسين في الفعلين، وبالهمز الساكن في: ﴿ نُنسِهَا ﴾.

الثالثة: للباقين وهم الكوفيون ونافع، ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَـةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ بفــتح الــنون والســين في الفعل الأول، وبضم النون وكَسْر السين من غير همز في الثاني»[2].

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِدْيَةُ نَوِّنْ وَارْفَعِ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلَّلا

مَسَاكِينَ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنَوَّناً وَيُفْتَحُ مِنْهُ النُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلا)[3].

قــال المؤلــف: «وقــد حصل من مجموع هذين البيتين أن القراء على ثلاث مراتب:

الأولى: ﴿ فِدْيَــةُ طَعَـامِ مَسَاكِينَ ﴾[4]، بإضافــة: ﴿ فِدْيَــة ﴾، لــ﴿ طَعَـام ﴾ وَجَمْع: ﴿ مَسَاكِين ﴾ لنافع وابن ذكوان فقط.

الثانــية: ﴿ فِدْيَــةٌ طَعَـامُ مَسَاكِينَ ﴾ بالتنوين، وَجَمْع: ﴿ مَسَاكِين ﴾ لهشام وَحْدَه.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢)- انظر: ص ٣٤٤ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيتين رقم: (٥٠٠) و(٥٠١)، فرش سورة البقرة.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

الثالثة: ﴿ فِدْيَـةٌ طَعَـامُ مِسْكِينٍ ﴾، بالتنوين، وإِفْرَاد: ﴿ مِسْكِينٍ ﴾ للباقين. ولم يَقْرَأ أَحَدٌ بالإضافة وإفراد: ﴿ مِسْكِينٍ ﴾»[1].

المحــور الثاني: يتطرق للمسائل المشكلة المتعلقة بنظم الشاطبي، كإيراده لبعض الاعتراضـــات عـــلى الناظم، والإجابة عليها، وإيضاحه للغامض في النظم، وتقييده للمطلق، وغير ذلك، وإليك بعض هذه المسائل، مع أمثلتها.

١ – إيـــراده لـــبعض الاعتراضات على الناظم، والتي قد يُفْهَم منها غير المراد والإجابة عليها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَعَدْنا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلِفٍ حَلاَ)[2]

ذكر المؤلف ثلاث اعتراضات على الشاطبي في نظمه هذا، والتي قد تُوهِم، أو تُدْخِل في معنى النظم ما ليس منه، فأورد تلك الإشكالات، وتعقّب ما قاله: الفاسي، وأبو شامة في ذلك، وأجاب على تلك الاعتراضات[3].

ب – عند شرحه لقول الناظم:

(خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ)[4]

أورد المؤلف اعتراضين على الناظم، وأجاب عليها[5].

---

(١)- انظر: ص ٥٠٦ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٣)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ١٩٩ – ٢٠٣ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

(٥)- انظر: ص ٢٦٩ من هذه الرسالة.

ج – عند شرحه لقول الناظم:

(وَيُنْـزِلُ خَفَّفَهُ وتُنْـزِلُ مِثْلهُ وَنُنْـزِلُ حَقٌّ وَهْوَ فِي الحِجْرِ ثُقِّلا)[١].

أورد المؤلف اعتراضين على الناظم، وأجاب عليها[٢].

٢– إيراده لما نُظِم إعادةً وإصلاحاً لنظم الشاطبي مما قد يُوهِم أمراً مخالفاً، وقد يوافق ذلك، أو يعتذر للشاطبي. مِن أمثلة ذلك ما يلي:

أ – عند شرحه لقول الناظم:

(ورَءُوفٌ قَصْرُ صُحْبَتِه حَلا) [٣].

قال المؤلف: «كان ينبغي أن يقول: «جميعاً»؛ لأن الخلاف ليس مقصوراً على: ﴿ رَءُوفٌ ﴾[٤] الذي في هذه السورة فقط.

قال أبو شامة: «وكَانَ الأَوْلَى لَوْ قال:–

صِحَابٌ كَفَا خَاطِبْ يَقُولُون بَعْدَ أَمْ وَكُلُّ رَءُوفٍ قَصْرُ صُحْبَتِه حَلا»[٥].

ب– عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِى نَصِّ النِّسَاءِ ثَلاثَةٌ أَوَاخِرِ إِبْرَاهَامَ لاحَ وَجَمَّـلا)[٦].

قال المؤلف: «والذي عُهِد من طريقة الناظم – رحمه الله تعالى – فى مثل ذلك أنْ يَلْفِظ بالقرائـتين معاً، كقوله:

(سُكَارى معاً سَكْرى٠٠٠)، كما سيأتي فى الحج.

(١)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٨)، فرش سورة البقرة.

(٢)– انظر: ص ٣٠٦ من هذه الرسالة.

(٣)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٧)، فرش سورة البقرة.

(٤)– من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٥)– انظر: ص ٤١٩ من هذه الرسالة.

(٦)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٠)، فرش سورة البقرة.

وقوله هنا: (وحَمْزَةَ أَسْرَى فى أُسَارَى...).

وقوله فى سَبَأ: (وعَالِم قُلْ عَـــلام شَاعَ...).

ولـــيس هـــذا من باب الاستغناء باللفظ عن القيد؛ لأن الوزن يستقيم له على كِلْتا القرائتين.

قال أبو شامة: «ولو قال:

وَفِي يَاءِ إِبْرَاهِيـــمَ جَا أَلِفٌ وَفِى ثَلاثِ النِّسَاء آخِـــراً لاح وَانْجَلا

لحصل الغرض». انتهى.

قلت: شُهْرة القراءة مُغْنِية عن ذلك؛ لأن الخِـــلاف دائِرٌ بيـــن الياء، والألف بالنسبة إلى المشهور مِن لغَات هذا الاسم الشريف»[1].

٣– تقييده للمطلق، وحلّه للغامض في النظم، وهذا وقع كثيراً، من أمثلة ذلك ما يلي:

أ– عند شرحه لقول الناظم:

(وَدَعْ يَاءَ مِيكَائِيلَ والهَمْزَ قَبْلَهُ عَلَى حُجَّةٍ وَالْيَاءُ يُحْذَفُ أَجْمَلا)[2]

قـــال المؤلف: «فإن قلت: قول الناظم: (وَدَعْ يَاءَ مِيكَائِل) فيه نظر، من حيث أن فـــيه يـــائين، **إحداهما**: بعد الميم، **والثانية**: بعد الألف، ومَحَل الخلاف إنما هي: الثانية، فما الدليل على إرادته لذلك؟.

(١)– انظر: ص ٣٨١ من هذه الرسالة.

(٢)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٣)، فرش سورة البقرة.

والجـــواب: أن الـــذي دَلَّنا على إرادته الثانية قوله: (وَالهَمْزَ قَبْلَهُ) فلما قال: (والهَمْـــزَ قَـــبْلَه) عَلمنا أن مراده الثانية، ولَمَّا عُلِم ذلك، قال: (والياءُ يُحْذَفُ) بلام التعريف للمعرفة به»[1].

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَنَنْسَخْ بِهِ ضَمٌّ وَكَسْرٌ كَفَى وَنُنْسِها مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلى)[2]

قـــال المؤلف: «فـــتؤخذ قراءة الباقين وهما ابن كثير وأبو عمرو بفتح الأول والثالث والإتيان بهمزة؛ فتصير قراءتهما: «**نَنْسَأْها**».

فـــإن قيل: إذا أُتِيَ لهذين الإمامين بالهمز، فما حُكْمُها هل يُؤْتى بها ساكنة أو متحركة؟، وإذا أُتِى بها متحركة فبأي حركة تُحَرّك؟

والجـــواب عن ذلك: من وجهين: **أحدهما**: أنه معلوم أن الفعل المعطوف على مجـــزوم مَجْزومٌ، وإذا كان حُكْمُه الجزم عُلِم أنه يُؤْتى بها ساكنة؛ لأن علامة الجزم في الفعل الصحيح سكون آخره.

والـــثاني: قالـــه أبو شامة: «فيأخذ الهمز في القراءة الأخرى، ومطلق الهمز لا يقتضـــي حركـــته، فيقتصر على أقلّ ما يصدق عليه اسم الهمز، وهو الإتيان بهمزة ساكنة».

وهما جوابان جيدان، والثاني: أصيغ»[3].



(١)- انظر: ص ٣٢٧- ٣٢٨ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٥)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ٣٣٨ من هذه الرسالة.

المحور الثالث: توجيه القراءات والاستفاضة في ذلك بتتبّع وجه كل قراءة، مستدلاً بما يراه دليلاً من اللغة والشعر وأقوال العرب، وناقلاً عن عدد كبير من الكتب المتقدمة ككتب التفسير والإعراب والتوجيه، وقد أُجْمِل منهجه في هذا المحور في النقاط التالية، ممثلاً على ما أقول:

١- جانب الإعراب وقواعد النحو والصرف.

٢- جانب اللغات، واللهجات، والاستدلال بها في تقوية وجه القراءة.

٣- جانب التفسير لمعنى القراءة، وموافقتها لما بعدها وما قبلها، والاستدلال بذلك في التوجيه

٤- جانب الرسم والاستدلال به موافقةً ومخالفةً في تقوية التوجيه.

٥- جانب الجمع بين القراءات المتعددة في الكلمة القرآنية مِن خلال التوجيه، وجعل بينهما قاسماً مشتركاً تتحد من خلاله القراءتان.

٦- جانب وقوفه في خطٍ مقابل مِن كثير مِن النحاة الذين يسْهُل عليهم تخطئة القراءة السبعية، لعدم جريانها على قواعدهم النحوية، فينتصر لوجه القراءة بالأدلة والشواهد.

الأمثلة على ذلك:

١- جانب الإعراب وقواعد النحو والصرف.

يبين المؤلف وجه القراءة نحوياً، ويتوسّع في ذلك بذكر أكثر مِن وجه، مما يدل على تَمَكّنه مِن هذا العلم، ويعُدّد أحياناً أوجه الإعراب في الكلمة، من أمثلة ذلك ما يلي:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَكِنْ خَفِيفٌ والشَّيَاطِينُ رَفْعُهُ   كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوٌ سَمَا الْعُلا)[١].

وجّه قراءة ابن عامر، والأخوين: ﴿ وَلَٰكِنِ ٱلشَّيَٰطِينُ كَفَرُواْ ﴾[٢] بتخفيف النون، ورفع «الشياطين»، فبين أنه متى خُفِّفت «لَكِن» وجب إهمالها، خلافاً ليونس بن حبيب، والأخفش، ونقل قولهما في ذلك، ونقل الفرق بين «لَكِنّ»، و«إنّ» من حيث الإهمال والإعمال، وهل الأَوْجه في «لكن» بعد الواو التشديد، أو التخفيف، فبين ذلك، واستدل عليه بما يراه مِن أقوال النحاة وأشعار العرب[٣].

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوِّنْهُ فَلا رَفَثٌ وَلا   فُسُوقٌ وَلا حَقّاً وَزَانَ مُحَمَّلا)[٤].

وجّــه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ ﴾[٥]، فــبين وجــه المغايرة في رفع الأولين، وفتح الثالث، وبين وجه القــراءة الأخرى، ثم تطرّق لمسألة «لا» التي للنفي، إذا كُرِّرت مثل: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وما فيها مِن الأوجه عند أهل النحو[٦].

---

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٤)، فرش سورة البقرة.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٣)- انظر: ص ٣٣١ – ٣٣٥ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٤)، فرش سورة البقرة.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٦)- انظر: ص ٥٣٣ – ٥٣٥ من هذه الرسالة.

– المؤلف يوجّه القراءة أحياناً بأكثر من وجه، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَمْزَةُ أَسْرَى فِي أُسَارَى)[1]

قال المؤلف: «وأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه.......»، فذكر تلك الأوجه[2].

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفِّلا)[3].

قال المؤلف: «وأما رفعه فَمِن ثلاثة أوجه:........»[4].

ثم عدّد تلك الأوجه.

ج – عند شرحه لقول الناظم:

(وَصِيَّةٌ ارْفَعْ صَفْوُ حِرْمِيِّه رِضىً)[5].

قال المؤلف: «والوجه في رَفْع: ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾[6]: مِن طُرُقٍ خمسة:......» ، ثم عدّد تلك الطرق، ثم قال: «والوجه في نصبها: مِن طُرُقٍ أربعة:.......»[7].

---

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٢٩٥ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٣٦٣ من هذه الرسالة.

(٥)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥١٤)، فرش سورة البقرة.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٧)- انظر: ص ٦٠٥ – ٦٠٦ من هذه الرسالة.

– المؤلف يعدّد أوجه الإعراب في الكلمة المقروء بها، أو في جملتها، زيادة في الإيضاح، مثال ذلك:

أ– عند شرحه لقول الناظم:

(وَوَاتَّخِذُوا بالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلا)[1]

وجّه قراءة: ﴿ ٱتَّخَذُواْ ﴾[2]، بفتح الخاء، وذكر ما يترتب على موقع الجملة من الأوجه الإعرابية، فقال:

«والوجه في قراءة: ﴿ ٱتَّخَذُواْ ﴾ بفتح الخاء: أنه جعَله قولاً ماضياً، ثم في هذه الجملة ثلاث احتمالات:–

أحدهـــا: أنها عَطْف على: ﴿ جَعَلْنَا ﴾ المخفوض بإضافة الظرف إليه تقديراً، فيكون الكلام على هذا جملة واحدة.

الثاني: أنها عَطْف على جملة قوله: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ﴾ فـــتحتاج حينئذ إلى تقدير «إذ»، ويكـــون الكلام على ذلك جملتين، والتقدير: «وإذ جعلنا وإذ اتخذوا»، عَطَف ظرفاً على ظرف.

الثالـــث: عَطْفــه على مُقدَّر، أي: «فَـــثابوا واتخذوا»، يدل على ذلك المُقَدَّر لفظ: ﴿ مَثَابَةً ﴾»[3].

ب – عند شرحه لقول الناظم:

(وَلا يَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايَعَ دُخْلُلا)[4].

---

(١)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٤)، فرش سورة البقرة.

(٢)– سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٣)– انظر: ص ٤٠٠ من هذه الرسالة.

(٤)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

قـــال المؤلـــف: «وارتفع هذا الفعل في قوله: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾[1] في كلتا القراءتين من ثمانية أوجه:.........»[2].

فذكر جميع الأوجه الثمانية.

٢- جانب اللغات، واللهجات، والاستدلال بها في تقوية وجه القراءة، مع نسبتها إلى أهلها أحياناً، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَيْثُ أَتَاكَ القُدْسِ إِسْكَانُ دَالِه   دَوَاءٌ وللبَاقِين بِالضَّمِّ أُرْسِلا)[3].

قال المؤلف: «والوجه في تسكين داله: إمَّا أنها لغة مُسْتَقِلة، وإما أنها مُخَفَّفة من الضَّم.

وقـــد تقدّم عن عيسى بن عمر: "أن كُل كَلِمَةٍ ثُلاثية مَضْمُومة الفاء يجوز في عَيْنِها الإسكان".

والضَّم: لغة أهل الحجاز، والإسْكَان: لغة تميم.

والحاصل: أن مقتضى اللغة أن يكون المُسَكَّن فَرْع المخَفَّف، وقد قيل بعكس ذلك في: «عُسْر» و«يُسْر» أن المضموم فَرْع السَّاكن.

وكأن من سَكَّن استـــثقل توالي ضمتين، ومن ضَمَّ أتى بالكلمة على أَصْلها، ولأن خِفَّة اللفظ بقلة الحروف قَاوَمت ضم العين»[4].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٢)- انظر: ص ٢٧٤من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٧)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٣٠٣ من هذه الرسالة.

٣- جانب التفسير لمعنى القراءة، وموافقتها لما بعدها وما قبلها، والاستدلال بذلك في التوجيه. ومثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَنُنْسِها مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلى)[١]

قال المؤلف: «والوجه في قراءة: ﴿ نُنسِهَا ﴾[٢] بالضَّم والكَسْر: أنه مِن: «**النِّسْيَان**» المراد به: «**التَّرْك**»، والمعنى: أو نتركها مِن غَير نَسْخٍ، يقال: «نَسيتُه وأُنْسِيتُه» بمعنى: تَرَكْتُه.........، وقيل: معناه مِن: «**النِّسْيَان**» الذي هو: **ضِدَّ الذِّكر**، أي: «أو نُنْسِيها الناس».......

والوجه في قراءة: «**نَنْسَأها**» بالهمز أنه من: «**التَّأْخير**»، يُقال: «نَسَأَ اللهُ في أَجلِك»، أي: أخَّره.........، والمعنى: ما نَنْسَخ من آية أو نُؤَخِّر نَسْخَها فلا نَنْسَخْها»[٣].

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي يَعْمَلُون الغَيْبُ حَلّ)[٤].

قال المؤلف: «والوجه في الغَيْبَة في: ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾[٥]: حَمْلُه على مَا سَبَق في قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[٦].

---

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٥)، فرش سورة البقرة.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٣)- انظر: ص ٣٤١ – ٣٤٣ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٤٦.

والوجه في خطابه: حَمْلُه على مَا سَبَق من قوله تعالى: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[١] فـإن المُخاطب هو رسول الله، ﷺ، وأَصْحَابه، فكأنه قيل: «فوَلُّوا وُجُوهَكم شَطْرَه، وما الله بغافل عما تعملون، أَيْها المخاطبون»، وهو وَعْدٌ لَهُم بالثواب على تَوْلِيتهم وجوههم نَحْوَ المسجد الحرام، ووعيد لِمَن أَبَى ذلك من المشركين.

وحَمْله أَيْضاً على ما بعده مِن قوله تعالى: ﴿ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾[٢]، [وقوله: ﴿ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[٣]]، وقَوْلـه: ﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥٠ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾[٤]، إلى قوله: ﴿ وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾[٥].........

والوجه في قراءة الأَخَوَين: حَمْل اللفظ على المعنى في الاستقبال؛ لأن المعنى على الاستقبال، فطَابَق بين اللفظ والمعنى»[٦].

٤- جانب الرسم والاستدلال به موافقةً ومخالفةً في تقوية التوجيه. مثال ذلك:

أ – عند شرحه لقول الناظم:

(عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ الأُولَى سُقُوطُهَا)[٧].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٥٠- ١٥١.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٥٢.

(٦)- انظر: ص ٤٣٤ – ٤٣٥ من هذه الرسالة.

(٧)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

قـــال المؤلف: «والوجه في حَذْف هذه الواو: مُوافقة رَسْم المصحف الشّامي، فإنـــه في المصحف الشّامي رُسِم: ﴿عَلِيمٌ ۝١١٥ قَالُواْ﴾[1]، دون واو عاطفة، وفي مصاحف غيرهم: ﴿عَلِيمٌ ۝١١٥ وَقَالُواْ﴾ بإِثْبَاهَا فكُلٌ قد اتبع مصحفه.......
والوجه في إثباهَا: موافَقَة بَقِيَّة المصاحِف ....»[2].

٥- جانـــب الجمـــع بين القراءات المتعددة في الكلمة القرآنية من خلال التوجيه، وجعل بينهما قاسماً مشتركاً، تتحد مِن خلاله القراءتان. مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(تُفَادُوهُمُو وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ نُفَّلا)[3].

قـــال المؤلف: «والوجه في قراءة: ﴿تُفَـٰدُوهُمۡ﴾[4]: إما كون المفاعلة على باهـــا، أي: آتـــية من اثنين، وذلك أن الأسيرَ، أو أَهْلَه يُعْطِي الفداء، والأسيرُ يُعْطَي الإِطْلاق والتَّخْلية.

وإما على أنها مِن: «فَاعَل» بمعنى المُجرَّد: «كطَارَقْتُ النَّعْل»، و«عَاقَبْتُ اللصَّ»، فَتَـــتَحِد القراءتان حينـــئذٍ»[5].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١١٥- ١١٦.

(٢)- انظر: ص ٣٤٨ – ٣٤٩ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٥)- انظر: ص ٢٩٧ من هذه الرسالة.

٦- جانــب وقوفه في خط مقابل مِن كثير من النحاة الذين يسْهُل عليهم تخطــئة القــراءة السبعية، لعدم جريانها على قواعدهم النحوية، فينتصر للقراءة، مستدلاً بالأقوال والأشعار في ذلك، مثال ذلك:

أ ــ قراءة أبي عمرو في: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾[1] بسكون الهمزة، وصفَها المبرد بأنها لَحْن؛ لعدم جريانها على قواعده النحوية.

فقــال المؤلف رداً على ذلك: «وهذه جُرْأَة منه على أبي عمرو، وجَهْلٌ بلسان العــرب........ والصحيح أن رواية الإسكان ثابتة عن أبي عمرو، فقد رَوَى إسكانَ حركة الإعراب الفراءُ عن بني تميم، وبني أسد، وبعض النحويــين.

ومن تَسْكين حركة الإعراب في الشعر.

قول امريء القيس:

فالْيومَ أَشْرَبُ غَيْر مُستحقب   إثْماً من الله ولا وَاغِلِ.

وقول الآخر:

ونَهْر تِيرا فَما تَعْرِفْكُم العَرَب.

وقال الآخر:

رُحْت وفي رِجْلَيك ما فيهما   وَقَدْ بدا هَنْك مِن المِئْزَر.

ففي ذلك رَدّ صريح على أبي العباس»[2].

---

(١)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٢)- انظر: ص ٢١٨ – ٢١٩ من هذه الرسالة.

ب ــ قراءة ابن عامر: ﴿ كُن فَيَكُونَ ﴾[1] بالنصب، نقدها: "ابن مجاهد"، وقال بأنها وَهْم».

فقـال المؤلـف – منتصراً للقراءة –: «واعلم أن هذه القراءة صحيحة المعنى والرواية، فلا معنى لِرَدِّ من رَدَّها، ولا التفات إليه؛ لأن قَارِئَها مِن كبار أئمة الإسلام، وقـد تقـدم في ترجمته أنه قَرَأَ على جماعة من التابعين، وعلى بعض الصحابة كأبي الـدرداء، وغـيره حتى على عثمان بن عفان، فلم يَتْبَع فيها إلا الأثر ألا ترى قراءته: ﴿ كُن فَيَكُونُ ۝ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾[2]، ﴿ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾[3] بالرفع فيهما، لِمَا قَرَأَهُما مرفوعين؟.

فـلا يُعـتقد في إِمَـام مـن هؤلاء الأئمة، ﷺ أنه نقل قراءة من تلقاء نفسه واختـياره، بل مُتَّبِعٌ فيها نَقْلَ مشايخه، ولا يُغْتَر بقول: ابن مجاهد، وإن كان من أهل الفـن؛ فإنه يُغْلِط القراء كثيراً، كما ستقف عليه من كلامه في مواضع تأتي – إن شاء الله تعالى – وكما أخبرتك به عنه قريـباً في هذه القراءة.

هذا أبو علي الفارسي، ليس مثله في تَكَفُّله بنَقْلِ القراءات؛ قد خَرَّج وَجْهَهَا، وَرَضِيها، فقال: «وقد يمكن أن يقال: في قراءة ابن عامر لما كان على لفظ الأمر، وإن لم يكن المعنى عليه حُمِل على صورة اللفظ، وقد حَمَل أبو الحسن قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[4] على أنه أُجْرِيَ مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة، فكذلك قراءة ابن عامر». انتهى.

---

(١)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٢)- سورة آل عمران، الآية: ٥٩- ٦٠.

(٣)- سورة الأنعام، الآية: ٧٠.

(٤)- سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

فكـــان ابن مجاهد أَحَقْ بقبول هذه القراءة من أبي علي الفارسي؛ لأن وظيفته النقل، ووظيفة أبي علي تخْريج ذلك» [1].

المحـــور الـــرابع: إعـــراب الأبيات إعراباً مستفيضاً، وشرحه لبعض الألفاظ، ودلالاتها اللغوية، ومفسراً لمعاني رموز الشاطبي بمعانٍ لطيفة، وقد أُجْمل هذا المحور في النقاط التالية:

١- توسعه في إعراب البيت، فيعرب بعض ألفاظ الشاطبي بأكثر مِن وجه.

٢- نقده لأبي شامة وأبي عبد الله في إعرابهما لبعض المواضع من الأبيات.

٣- شرحه لبعض ألفاظ الشاطبي، وبيان معانيها اللغوية.

٤- إيـــراده لبعض الإشارات البلاغية، والألغاز التعبيرية، والمعاني اللطيفة مِن ألفاظ ورموز الشاطبي.

الأمثلة على ذلك:

١- توسعه في إعراب البيت، فيعرب بعض ألفاظ الشاطبي بأكثر مِن وجه.

أ- عند إعرابه لقول الناظم:

(وَضُمَّ لِبَاقِيهِم وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَاقِفاً ثُمَّ مُوصِلا) [2].

ذكر المؤلف في إعراب: (وَضُمَّ) وجهين [3].

وذكر في إعراب: (حَفْصٌ) وجهين كذلك [4].

---

(١)- انظر: ص ٣٦٦ – ٣٦٧ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦١)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ٢٦٠ من هذه الرسالة.

(٤)- انظر: ص ٢٦١ من هذه الرسالة.

ب- عند إعرابه لقول الناظم:

(وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَالْبُيُوتَ يُضَمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجْهاً عَلَى الأَصْلِ أَقْبَلا)[1].

ذكـــر المؤلـــف في إعراب: (وَجْهاً) خمسة أوجه: فقال: «قوله: (وَجْهاً): فيه خمسة أوجه.......»[2].

٢- نقده لأبي شامة وأبي عبد الله في إعرابهما للأبيات. مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلاثَةٌ أَوَاخِرِ إِبْرَاهَامَ لاحَ وَجَمَّـــلا)[3].

نقد المؤلف أبا شامة في إعرابه، وتعليقه (فِيهَا) بـــ(لاح)، فأتى بإعراب آخر[4].

ب ـــ عند شرحه لقول الناظم:

(وَيُنْـــزِلُ خَفِّفْهُ وتُنْـــزِلُ مِثْله وَنُنْـــزِلُ حَقٌّ وَهْوَ فِي الحِجْرِ ثُقِّلا)[5].

نقـــد المؤلف أبا عبد الله في إعرابه (نُنْـــزِلُ): مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره لذلك[6].

٣- شرحه لبعض ألفاظ الشاطبي، وبيان معانيها اللغوية، مثال ذلك:

أ ـــ عند شرحه لقول الناظم:

(تُفَادُوهُمُو وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ نُفَّلا)[7].

---

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٥٢٤ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٠)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٣٩٢ من هذه الرسالة.

(٥)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٨)، فرش سورة البقرة.

(٦)- انظر: ص ٣١٠ من هذه الرسالة.

(٧)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «ومعنى: (نُفِّلا): أُعْطِيا النَّـفْل، و«النَّفْل»: الغنيمة.........،

و(إِذْ رَاقَ): مـتعلق بـ(نَفَّل): أي: أَعْطى الزيادة، وَقْت رِيَاقَتِه، وصَفَائه، ويقـال: «رَاق المـاء والشراب»، إذا صَفَا، وخَلُص من القَذَى، والمنَغِّصات، و«رَاقَني الشيء» أعجبني. قال:

أَبَى الله إلا أنَّ سَرْحَةَ مَـالِكٍ على كُلِّ أَفْنَـانِ العِـضَاهِ تَرُوقُ.

أي: يعجب. وقال آخر:

صَـرِيعُ غَـوَانٍ رَاقَـهُنَّ ورُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ»[1].

ب ــ عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي إِذْ يَرَوْن اليَاءُ بِالضَّمِّ كُلِّلا)[2].

قـال المؤلف: «والتَّكْلِيل: عبارة عن الإحَاطة بالشيء، ومنه: «رَوْضَة مُكَلَّلة»، أي: «كُلِّلـت بالنَّوْر والنبات»، والإِكْليل: «عَصَابة من جَوْهَر نفيس تُجْعَل على رَأْس الملِـك، ونحـوه»، وكأنـه جعَل الضَّمة على الياء بمنـزلة الإِكْليل على رَأْس الملِك ولابِسِه، وهو تـشْبيه حَسَن، فإن الحركة كالمُكَلَّلة للحـرف الذي هي عليـه»[3].

٤- إيـراده لبعض الإشارات البلاغية، والألغاز التعبيرية، والمعاني اللطيفة من ألفاظ ورموز الشاطبي، والتي لا تظهر إلا بالتأمل، مثال ذلك:

أ ــ عند شرحه لقول الناظم:

---

(١)- انظر: ص ٣٠١ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٩٣)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ٤٦٠ من هذه الرسالة.

(وَفِي فُصِّلَتْ يُرْوى صَفَا دَرِّهِ كُلا)[1].

قال المؤلف: «والدَّرُّ: دَرّ الحَلْب.

و(كُلا) مفعول: (يُرْوى)، وهو جَمْع: «كُلْية»، ....، وإنما أَرْوى الكُلا لشهرته، فهو بمنـــزلة الماء البارد الذي يَذْهَب بما يجده الإنسان مِنْ أَلَم القَلَقِ عند عَدَم الصِّحَة، وهذه استعارة بديعة.

وقد وافق على هذا الحرف إمَام كبير من البدور وراوٍ فاضِل من الشُّهب وهما ابن عامر، وأبو بكر؛ فَمِن ثَمّ أَثْنَى على هذه القراءة في خصوصية هذا الحرف»[2].

ب ـــ عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِدْيَةُ نَوِّنْ وَارْفَعِ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلَّلا)[3].

قال المؤلف: «قوله: (لَدَى غُصْنٍ) يجوز تعلقه بـــ(ارْفَع): أي: ارفع ذلك عند غُصْنٍ هذه صفته؛ يشير إلى الثناء على هذه القراءة ....

وإنمـــا شَبَّه هذه القراءة: بغُصْنٍ دَانٍ مُتَذَلّل، أي: قريب سَهْل التناول، مِن قوله تعالى: ﴿ وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾ لظهورها وقُرْبها مِن الأَفْهَام، ولذلك كان علـــيها الأكـــثر، فكل أَحَدٍ يَفْهَمُ معناها، كما أن كُلّ أَحَدٍ يَنَال ثمرة الغصن القريب المذَلَّل ثمرته، وهي استعارة بديعة»[4].

---

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٥)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٤١٢ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٠)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٥٠٣ – ٥٠٤ من هذه الرسالة.

ج ـ قال عند شرحه لقول الناظم:

(لأَعْنَتَكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهَّلا)[1].

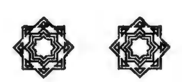
قـال المؤلف: «وما أَحْسن ما وافقه لفظ: «التّسْهيل» بالنسبة لـ(أَحْمَد) فإن شريعة نبينا ﷺ سَهْلَةٌ سَمْحَةٌ»[2].

د ـ عند شرحه لقول الناظم:

(وَالْعَكْسُ نَحْوٌ سَمَا الْعُلا)[3].

قال المؤلف: «وأشار الناظم بقوله: (نَحْوٌ سَمَا) إلى أنها إذا شُدِّدت فقاعدة عِلْم النَّحْو أن يُنْصَب بها اسمٌ ويُرْفع بها خبر.

ففي الرمز أيضاً تنبيه على علة القراءة وتوجيهها، ففي أول البيت وآخره نَبَّه على توجيه القراءتين بكلمات الرمز، وهذا في غاية الحُسْن؛ حيث استخدم الكلمة في معنيين، **أحدهما**: الرمز، **والآخر**: توجيه القراءة»[4].



(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٩)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٥٦٧ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٤)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٣٣٣ من هذه الرسالة.

مصادره:

إن الناظر في هذا الشرح يرى أنه كتابٌ مشحون بالنقول والآراء،غنيّ بالشواهد والأقوال، فالسمين – رحمه الله – كثير النقول، واسع الاطلاع، فهو ينقل من كتب القراءات، وبالأخص شروح الشاطبية، ومِن كتب التفسير، وكتب النحو، وكتب الإعراب، وكتب التوجيه، وهو ليس بناقل فحسب بل هو ناقد بصير، ومرجح ثقة، مثل ما فعل مع أبي البقاء العكبري، وأبي علي الفارسي، وابن عطية، والطبري، وغيرهم.

ومن هذا الباب تعددت مصادر السمين وتنوعت، وهناك مراجع عديدة أكثر المؤلف من النقل عنها، واستفاد منها فائدة كبيرة، وتعتبر بالنسبة لشرحه مصادر رئيسة، وهناك مصادر أخرى، عزا إليها في مواضع معدودة، وتعتبر مصادر ثانوية، وإليك بيان ذلك:

المصادر الرئيسة:

يأتي في مقدمة المصادر الرئيسة: شرحان من شروح الشاطبية وهما:

١- إبراز المعاني في حرز الأماني لأبي شامة.

٢- واللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله الفاسي.

وقد صرّح المؤلف في مقدمة كتابه بهما، بقوله: «وأحسَن ما شُرِحت به شرْحَا الشيخين الجليلين: أبي عبد الله الفاسي، وشهاب الدين أبي شامة، غير أنّ كلاً منهما أهمل ما عُني به الآخر مع إهمالهما أشياء مهمة، فرأيت أن أشرح الكتاب بما يوفّي المقصود»[1].

---

(١)- انظر: مقدمة العقد النضيد: ت أيمن سويد: ١/٥.

فمن ثَـمّ كان لهذين الكتابين أثرٌ واضح على مادة الكتاب؛ ولذا رأيت أن أخصهما بمبحث مستقل، أبيّن فيه منهجهما وكيفية استفادة السمين منهما، وسيأتي لاحقاً –إن شاء الله تعالى –.

٣- "البحر المحيط" لأبي حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، (ت٧٤٥هـ)، فقد نقل عنه السمين كثيراً في كتابه، وإن كان لا يشير إلى ذلك، واستفاد منه في آراء العلماء حول المسائل النحوية والإعراب؛ ولذا نجد أن أكثر الشواهد الشعرية الموجودة في هذا الجزء موجودة في البحر المحيط[1].

٤- "الكتاب" لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر النحوي (ت١٨٠هـ)، وقد نقل عنه في مواضع كثيرة، وخاصة في المسائل النحوية[2].

٥- "المحرر الوجيز"، لابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي، (ت٥٤٦هـ)، فقد نقل منه في عشرين موضعاً تقريباً[3].

٦- "الكشاف"، لأبي القاسم، محمود بن عمر الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، فقد نقل منه في عشرين موضعاً تقريباً[4].

٧- "الحجة للقراء السبعة"، لأبي علي، الحسن بن عبد الغفار الفارسي، (ت٣٧٧هـ)، فقد نقل عنه في أكثر مِن ثلاثين موضعاً تقريباً[5]

٨- "معاني القرآن وإعرابه"، لأبي إسحاق، إبراهيم بن السَّري الزجاج، (ت٣١١هـ). فقد نقل منه في خمسة عشر موضعاً تقريباً[6].

---

(١)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٣٢٣، ٣٣٥، ٤٣٢.

(٢)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٧٩، ٢٣٦، ٢١٥.

(٣)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٦١، ٢٣٨، ٢٤٩.

(٤)-انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٥٣، ١٩٢، ١٩٧.

(٥)-انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٩٠، ٢١٧، ٢٤٦.

(٦)-انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٢٠٧، ٢١٦، ٣٤٢.

٩- "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، فقد نقل منه في خمسة عشر موضعاً تقريباً[١].

١٠- "الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها"، لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، فقد نقل عنه في أكثر من عشرين موضعاً تقريباً[٢].

١١- كتابه: "الدر المصون في علوم الكتاب العزيز"، فقد نقل عنه في مواضع عديدة، وخاصة بعض مسائل الإعراب والنحو والتوجيه، وأحال عليه في مواضع أخرى كثيرة[٣].

المصادر الفرعية:

وهي المصادر التي نقل عنها السمين مرة أو أكثر في مواضع متفرقة، ومنها:

١- "جامع البيان"، للإمام أبي جعفر، محمد بن جرير الطبري، (ت٣١٠هـ).

٢- "معاني القرآن للفراء" أبي بكر، يحيى بن زياد، (ت٢٠٧هـ).

٣- "معاني القرآن للأخفش"، سعيد بن مسعدة البلخي، (٢١٥هـ).

٤- "إعراب القرآن للنحاس" أبي جعفر، أحمد بن محمد النحوي، (ت٣٣٨هـ).

٥- "فتح الوصيد في شرح القصيد"، لأبي الحسن، علي بن محمد، علم الدين السخاوي، (ت٦٤٣هـ).

---

(١)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٦٢، ٢٧٤، ٥٠٨.

(٢)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٧٣، ٢٠٧، ٢٥٥.

(٣)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٣٦١، ٥٣٦، ٧٠٥.

٦- "التيسـير في القـراءات السـبع"، لأبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ).

٧- "جـامع البيان في القراءات السبع"، لأبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ).

٨- "السـبعة في القـراءات"، لابـن بكـر، أحمـد بن موسى بن مجاهد، (ت٣٢٤هـ).

٩- "التبصـرة في القراءات السبع"، لأبي محمد، مكيّ بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧ هـ).

١٠- "مشـكل إعـراب القرآن"، لأبي محمد، مكيّ بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧ هـ).

١١- "المحتسـب في شـواذ القـراءات"، لأبي الفـتح، عـثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ).

١٢- "التجريد لبغية المريد في القراءات السبع"، لابن الفحام، عبد الرحمن بن عتيق بن خلف، (ت٥١٦هـ).

١٣- "الكـافي في القـراءات السبع"، لابن شريح محمد بن شريح الرُّعيني، الأندلسي، (ت٤٧٦هـ).

١٤- تفسـير الواحـدي، "الوسـيط"، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن علي الواحدي النيسابوري، (ت٤٦٨هـ).

١٥- تفسـير المـاوردي، "النكت والعيون"، لأبي الحسن، علي بن محمد بن حبيب القاضي الماوردي البصري، (ت٤٥٠هـ).

١٦- "المقتضـب"، لأبي العباس، محمد بن يزيد البصري النحوي، المعروف: بـ"المبرد".

١٧- "الإكمـــال في رفـــع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنســـاب"، للأمـــير أبي نصر، علي بن هبة الله المعروف بـــ"ابن ماكولا»، (ت٤٧٥هـــ).

١٨- "إصلاح المنطق"، لأبي يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت الكوفي النحوي، (ت٢٤٤هـــ).

١٩- "المفردات في غريب القرآن"، لأبي القاسم، الحسين بن محمد المعروف: بـــ"الراغب الأصفهاني"، (ت٥٠٢هـــ).

٢٠- "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"، للسمين الحلبي.

٢١- "الجمل"، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المعروف: "بالزجاجي"، (ت٣٣٩هـــ).

٢٢- "المســـتدرك على الصحيحين"، للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـــ).

٢٣- "شرح الهداية"، لأبي العباس، أحمد بن عمار المهدوي، (ت٤٤٠هـــ).

٢٤- "كتـــب الأهـــوازي"[١]، أبي عـــلي، الحســـن بـــن علي بن إبراهيم، (ت٤٤٦هـــ).



(١)- قلـــت: "كتـــب الأهـــوازي" إجمالاً، و لم أذكر مسمياتها لأنني لم أجد نقول السمين عن الأهوازي المذكورة هنا في كتبه المطبوع منها أو المخطوط.

المطلب الرابع:

بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحيْ أبي شامة والفاسي، وأثرهما على مادة الكتاب – من خلال جزئي المحقق – مع توضيح منهجَيْهما باختصار.

اعتمد السمين الحلبي – رحمه الله – في كتابه – الذي نحن بصدد دراسته – على شرحين من أهم شروح الشاطبية، هما:

١- "إبـراز المعاني من حرز الأماني"، لشهاب الدين، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، (ت٦٦٥هـ)، المعروف: بـ"أبي شامة".

٢- "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة" لأبي عبد الله، محمد بن حسن الفاسي (ت٦٥٦هـ).

فقد نقل منهما نقولاً كثيرة[1] مع التعقيب عليهما، ومناقشتهما، وتصحيح ما يراه لازماً في قولهما، هذا في بعض النقول.

وفي بعضها الآخر يضمّن كلامهما كتابة تأييداً منه لهما، واستحساناً منه لقولهما.

وقد أجزم بأنه ما من مسألة في هذين الشرحين إلا وقد تطرق السمين الحلبي في كتابه لها – من خلال جزئي المحقق –.

وقد ذكر السمين الحلبي في مقدمة كتابه بأن غرضه من تأليف هذا الشرح هو استدراك ما أهمله الشارحان: أبو شامة، وأبو عبد الله الفاسي، وأن يوفِّي المقصود،

(١)- بلغ عدد النقول المصرح بالنقل فيها عن أبي شامة ما يقارب: (١٥٢) نقلاً، وعن أبي عبد الله الفاسي ما يقارب: (١٧٣) نقلاً، من خلال جزئي المحقق فقط.

مجتهداً مع ذلك في حلّ الرموز، وبيان إعراب الأبيات، وتوجيه المشكل من القراءات، وبيان معاني الألفاظ، وما تضمنته من بديعٍ وبيان[1].

ولهـــذا أحببـــت أن أبين منهج هذين الشرحين ومكانتهما، وكيفية استفادة المؤلف منهما، وبيان أثرهما في مادة الكتاب.

شرح أبي شامة:

"إبراز المعاني من حرز الأماني"[2]

مؤلفـــه: هـــو أبـــو ا لقاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الدمشقي، المعروف بـــ"أبي شامة".

وهـــو إمـــام علامة حجة، قرأ القراءات السبع، والفقه، والعربية، والحديث، ومعـــرفة الرجال، وغيرها من العلوم، وكان مع كثرة علومه وفضائله؛ متواضعاً تاركاً التكلف، ولي مشيخة الحديث الكبرى بالإشرافية، ومشيخة الإقراء بالتربة الإشرافية.

من شيوخه – رحمه الله –: الإمام العلامة أبو الحسن، السخاوي، فقد قرأ عليه القراءات، وأبو القاسم، بن عيسى اللخمي، روى عنه الحروف بالإسكندرية.

ومـــن تلامـــيذه: الشـــيخ شهاب الدين، حسين بن الكفري، فقد أخذ عنه القراءات، وأحمد بن مؤمن اللبان.

وقد كتب وألّف – رحمه الله – وكان أوحد زمانه في التصنيف، فمن مؤلفاته: و"المرشد الوجيز في أشياء تتعلق بالكتاب العزيز"، "الروضتين في أخبار الدولتين".

---

(١)- انظر: مقدمة العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١/٥.

(٢)- انظر: غاية النهاية:١/٣٦٥، وكشف الظنون: ١/٦٤٧، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨٠، وقد طبع هـــذا الكتاب في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، قام بتحقيقه الشيخ: محمود بن عبد الخالق محمد جادو – رحمه الله – وله طبعة أخرى بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، بمطبعة مصطفى البابي بمصر.

– توفي – رحمه الله – في شهر رمضان في اليوم التاسع عشر سنة خمس وستين وستمائة للهجرة، ودفن خارج باب الفراديس بدمشق[1].

"إبراز المعاني من حرز الأماني":

هـــذا الكـــتاب مِن أهم وأميز مؤلفات أبي شامة، قال الذهبي عنه: «وصنّف شرحاً بديع الحسن للشاطبية»[2].

وقد بيّن أبو شامة في مقدمة كتابه السبب في تأليفه لهذا الشرح، بأنه لما كثرت التصـــانيف بعـــد ابن مجاهد (ت٣٢٤هـــ) في ذكر قراءات السبعة الذين اختارهم، وتفاوتـــت تلـــك الكتب ما بين وجيز ومطول، إلى أن صُنّف كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـــ) فاعتُمد عليه لما فيه من التنقيح والتحرير، ونظمه الشاطبي في: "حـــرز الأماني ووجه التهاني"، فأقبل الناس عليها، ونبذوا ما سواها، لما اشتملت عليه مِن ضبط المشكلات، وتقييد المهملات.

ثم بـــيّن أن ممـــن أوضـــح معانيها ونبّه على قدر ناظمها: شيخه علم الدين، أبـــو الحسن السخاوي، ثم بيّن أنه مع كثرة اطلاعه على شرح السخاوي ينفتح عليه مِن المعاني والفوائد التي لم يودعها الشارح في كتابه، و لم يعرفها أصحابه.

قال: «فأردت تدوينها مع استقصاء للأبيات»[3].

وقد أثنى هو على شرحه، وقال: «كنيف مُلئ علماً»[4].

---

(١)- انظر: معرفة القراء: ١٣٣٤/٣، وغاية النهاية: ٣٦٥/١.

(٢)- معرفة القراء: ١٣٣٥/٣

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ١٠٦/١ - ١٠٧.

(٤)- إبراز المعاني: ١٠٧/١.

وهـــذا الشـــرح من الشروح المتوسطة بين الاختصار والتطويل، والمهتمة مع الشرح بالتوجيه واللغة، وعدم الخروج عن المقصود.

- فمنهج المؤلف في كتابه يتلخص في النقاط التالية:

١- يشرح بعض ألفاظ البيت شرحاً لغوياً باختصار، ويشير إلى بعض إعراب الكلمات في البيت.

٢- أحـــياناً يذكر القراءة معَرِّفاً برموز القراء، ومبيناً أصحابها، وأحياناً يترك هذا لوضوحه وبيانه.

٣- يذكر توجيه القراءة، ويتوسع أحياناً في ذلك، ويستشهد مِن كلام العرب وأشعارها على ذلك، ويشير أحياناً إلى بعض الآراء النحوية، ولا يتوسع في ذلك.

٤- يشير إلى المعاني اللطيفة في رموز الشاطبي، ويربطها بمقاصد تتعلق بتوجيه القراءة، أو إثباتها.

٥- يعـــيد نظم بعض أبيات الشاطبي، بنظم آخر يرى أنه أكمل، وأحوط في أخـــذ وضـــبط القراءة، فيقول بأدبٍ وتقديرِ العلماء: "ولو قال الناظم كذا... لكان أولى".

٦- قـــام بنظم ياءات الزوائد في آخر كل سورة، على طريقة الناظم في نظمه لياءات الإضافة؛ تسهيلاً للقارئ.

شرح الفاسي:

"اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة":[1]

مؤلفــه هو: أبو عبد الله، محمد بن حسن بن محمد بن يوسف الفاسي، نزيل حلب، وشيخ القراء بها.

إمام كبير أستاذ علامة، بصير بالقراءات وعللها؛ مشهورها وشاذها، وتقدم في علـم الكـلام، وحفظ أكثر صحيح مسلم، وكان خبيراً باللغة، مليح الكتابة، وافر الفضـائل، وكان طيّب الخُلُق مُوطّأ الكَنَف، انتهت إليه رئاسة الإقراء بحلب، وتفقه على مذهب أبي حنيفة.

مـن شـيوخه رحمه الله-: أبو القاسم، عبد الرحمن بن سعيد الشافعي، وأبو موسى، عيسى بن يوسف المقدسي، عرض عليهما الشاطبية بمصر، والقاضي يوسف بن رافع بن شداد، أخذ عنه القراءة بحلب.

أما **تلاميذه فمنهم**: الشيخ بهاء الدين، محمد بن النحاس، وبدر الدين محمد بن أيوب التاذفي، وأبو بكر، الناصح بن يوسف الحراني.

توفي في أحد الربيعين سنة ست وخمسين وستمائة للهجرة، بحلب – رحمه الله –[2].

---

(١)- انظـر: معرفة القراء: ١٣٣٠/٣، غاية النهاية: ١٢٢/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨١، وكشف الظـنون: ٦٤٩/١، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٤. وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة علمية، في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقه الباحث: عبد الله بن عبد المجيد النمنكاني.

(٢)- انظر: معرفة القراء: ١٣٢٩/٣، وغاية النهاية: ١٢٢/٢.

"اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة":

ذكر الفاسي في مقدمة كتابه هذا أنه وضَعَه لطلب جماعة مِن القراء المشتغلين بقصيدة أبي القاسم الشاطبي، حيث سألوه أن يشرحها لهم شرحاً يُعِينهم على فهمها.

قال: «فوقفت عن ذلك زماناً لاختلاف أغراضهم في التكثير والتقليل، ثم قال: واستخرت الله في جمع شرحٍ وسطٍ، لا أميل فيه إلى الإكثار، ولا أُخِلّ فيه بالمقصود لقصد الاختصار.... ثم قال: «وسميته: بـ "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة"، – وذكر أنه يريد – إبراز ما قصد الناظم مِن المقاصد الشريفة، وإظهار المعاني اللطيفة؛ ليستفيد منها مَن سمَت هِمّته، ووقفت عزيمته عليه»[1].

– وقد أثنى الذهبي عليه بقوله: «وشرْحُهُ للشاطبية مفيدٌ في غاية الحسن»[2].

– وقال الصفدي: «شَرَح الشاطبية شرحاً في غاية الجودة، أبان فيه عن تضلّعٍ مِن العلوم، وتبحُّرٍ في القراءات»[3].

منهجه في كتابه يتلخص في النقاط التالية:

١– يبدأ البيت ببيان رموز القراء، وذكر القراءة وأصحابها.

٢– يقيد أحياناً ما أطلقه الناظم، وينبه على ما قد يُوهم معنىً غير مراد.

٣– يهتم بتوجيه القراءات، وبيان عللها، ويستشهد على ذلك بكلام العرب وأشعارها، ويتوسع أحياناً بذكر الآراء النحوية، بنقلٍ عن المتقدمين.

٤– يذكر أحياناً بعض القراءات الشاذة، مع توجيهها أحياناً.

---

(١)– مقدمة: اللآلئ الفريدة: ١/١.

(٢)– معرفة القراء: ٣/١٣٣٠.

(٣)– الوافي بالوفيات: ٢/٣٥٤.

كيفية استفادة المؤلف منهما، وأثرهما على مادة الكتاب:

يتبين ذلك من خلال النقاط التالية:

١– النقل عنهما كثيراً، وذلك لأغراض عديدة ومنها ما يلي:

أ– نقله واستفادته منهما في مسائل الإطلاق والتقييد، وحلّ المشكلات، وبيان المحترزات في نظم الشاطبي، فينقل قولهما في ذلك، وقد يتعقبهما أحياناً، مثاله ما يلي:

– عند شرحه لقول لناظم:

(................وَسَاكِنٌ بَحَرْفَيهِ يَطَّوَّعْ وَفِي الطَّاءِ ثُـقِّلا)[١].

قـال المؤلف: «وكان مِن حَقِّه أن يـُعَبِّر عن قراءة الأَخَوين بالجزم؛ لأنه فعل مضـارع مَجْـزُوم بالشرط في قراءتهما، ولكن مَنَعَه من ذلك أنه كان تُـؤْخَذ قراءة الـباقين بالـرفع؛ لأنه ضد الجزم؛ وليس الأمر كذلك؛ فلَفَظَ بالسكون لِيُؤْخَذ ضِدّه الحركة المطلقة، وهي الفتح كما عرفته........».

ثم نقل قول أبي شامة في ذلك فقال:

«وقال أبو شامة: «وإنما عَدَل عن لفظ: الجزم إلى لفظ: السكون؛ وكان لفظ: الجـزم أولى مِـن حيث أن: (يَطَّوَّع): فِعْلٌ مُضَارِع مُعْرب؛ لأن الجزم في اصطلاحه ضِـدّه: الرفع، وضِدّ السكون: الحركة المطلقة، وهي في اصطلاحه: الفتح، وهو المراد هنا في القراءة للباقين لا الرفع، فاستعمل اللفظ الموافق لِغَرَضِه........»[٢].

ب– نقله واستفادته منهما في مسائل التوجيه، مثال ذلك:

---

(١)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة.

(٢)– انظر: ص ٤٣٤ من هذه الرسالة.

(وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامَ خَفِّفْ لِحَمْزَةٍ   وَزِدْ أَلِفاً مِنْ قَبْلِها فَتُكَمِّلا)[1].

– قـــال المؤلف: «وقال أبو عبد الله: «والحُجَّة للجماعة؛ موافقة الرسم، وأنَّه من: «الإِزْلال»، وهو: الإِزْهَاق، ويقال: زَلَّ عن كذا، وأَزَلَّه عنه، ومنه:

يَزِلُّ الغُلامُ الخِفُّ عَنْ صَهوَاتِهِ.

وفي الإِزْهاق معنى: السرعة، ....». انتهى.[2]

ج– نقله واستفادته منهما في إعراب الأبيات، ومعاني الألفاظ، مثال ذلك:

– عند شرحه لقول الناظم:

(وَلا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدَهُ يَقْتُلُوكُمُو فَإِنْ   قَتَلُوكُمْ قَصْرُهَا شَاعَ وَانْجَلا)[3].

قـــال المؤلف: «وأعرب أبو عبدالله: (وَلا تَقْتُلُوهم) مبتدأ، و(بَعْدَه) خبره، وما بعـــده عُطِفَ عليه، عَاطِفُهُ مُقَدَّر، قال: «وإنما قدم الإخبار بمضمون هذه الجملة توطئة لما استأنفه من قوله: (قَصْرُهَا شَاعَ)، ومعنى: (شَاعَ): فَشَا، وانتشر، ومعنى: (انجلا): انكَشَف». انتهى»[4].

– عند شرحه لقول الناظم:

(................وَبِكَسْرِه   لِتَنْوِينِه قَالَ ابْن ذَكْوَانَ مِقْوَلا)[5].

(١)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥١)، فرش سورة البقرة.

(٢)– انظر: ص ١٩٤ من هذه الرسالة.

(٣)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٤)، فرش سورة البقرة.

(٤)– انظر: ص ٥٢٩ من هذه الرسالة.

(٥)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٩٧)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «قوله: (مِقْوَلا) حال مِن: (ابنُ ذَكْوَان)، ومعنى: (مِقْوَلا) [مَعْنى: «مُقَــوَّلا»] بالتضعيف، يقال: «قَوَّله كذا»، و«أَقْوَله إيــّاه»، بمعنى، أي: «مُعَلِّماً القول بذلك»، كذا فَسَّره أبو شامة.

وَفَسَّــره أبــو عبد الله، فقال: «أي جَاعِلاً له قَوْلاً عن أئمته، وتصحيحُه لرفع الالتباس كتصحيح: مِعْوَل». انتهى.

يعــني: أنّ: (مِقْوَلاً) كان مِن حَقِّه أن يُعَلّ بنقل حركة واوه إلى قافه، وقَلْبِ واوه ياء، مثل: «مُقِيم»، فإن أَصْله: «مقْوِم»، ولكنه قد صَحّ: «مَقُول» لتصحيح فِعْله، وهو: «أَقْوَل» كما نقلته عن أبي شامة»(١).

د- نقله عنهما الأبيات التي أعادا نظمها استدراكاً على الشاطبي، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ)(٢).

قال المؤلف: «وقال أبو عبد الله: «غير أن الجمع ينقسم إلى جمع سلامة، وجمع تكســير، ولــيس في البيت ما يدل على تعيــين أحدهما، ولذلك لم يخل من إلباس، وكأنه اعتمد على اشتهار قراءة نافع، وأنها بجمع السلامة، قال: ولو قال:

خَطِيــئاتُه التَّوحِيد عَنْ غَير نَافِعِ.

ولفــظ بهــا مجموعــة؛ لارتفع الإلباس، ولكن الرواية فيه إنما هي بلفظ التوحيد» انتهى. وهذا الذي قاله: حسن جداً»(٣).

---

(١)- انظر: ص ٤٨٥ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ٢٧٠ من هذه الرسالة.

٢- مناقشـــتهما فيما ذهبا إليه، إما بنقده لهما، والرد عليهما، أو بتوضيح رأيهما وشرحه، أو بتأييده لهما في قولهما، وإليك الأمثلة بالتفصيل:

أ- نقده لهما في اعتراضهما على الشاطبي، في بعض المسائل، والاعتذار له، أو المدافعة عنه، مثال ذلك:

- عند شرحه لقول الناظم:

(وَإِثْمٌ كَثِـــيرٌ شَاعَ بِالثَّـــا مُثَلَّثاً وَغَيْرُهُمَا بِالبَاءِ نُقْطَةٌ اسْفَلا)[1].

قال المؤلف: «قال أبو عبد الله: «وقوله: (مُثَلَّثاً) تقييد للثاء بكونها ذات ثلاث نقط؛ لئلا تلْتبِس عند عدم النقط بغيرها.

قـــال: ثم أَخْبَر أن قراءة غيرهما بالباء، واحتاج إلى ما يُكمِّل به البيت فَكَمَّله بقوـــله: (نُقْطَةٌ اسْفَلا)، وأخْرَجه مَخْرَجَ التأكيد، ولو لم يأت به كَفَى ذِكْرُ الباء، و لم يقع الإِلْبَاس». انتهى.

وفي هذا نظر؛ لأنه إن عني عدم اللبس بالنسبة إلى اللفظ فاللفظ بالثاء لا يُلْبَس بغيرهـــا كما لم يلبس اللفظ بالباء الموحدة اللفظ بغيرها، وإن عني عدم اللبس بالنسبة إلى الخط فممنوع؛ لأن الخط في الثلاث بصورة واحدة أعني: «الباء» و«التاء» و«الثاء» فكل مِن القيدين محتاج إليه، غيرُ مُسْتَغْنٍ عنه»[2].

---

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٨)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٥٥٦ من هذه الرسالة.

ب – نقده لهما في إعراب الأبيات، وقد مرّت أمثلة ذلك[١].

ج– يتعقّب قولهما بتوضيحه، أو شرحه، مثال ذلك:

– شرح قول أبي عبد الله، وبيّن أن السبب في ذلك غموضه، وإليك القول مع شرحه:

قال المؤلف: «قال أبو عبد الله: «والحجة للجماعة في القراءة: بالرفع ظاهرة؛ لأن المعنى عليه من غير تَكَلُّفِ تأويلٍ، وهو بالعطف على: ﴿ يَقُولُ ﴾ إن كان: ﴿ يَقُولُ لَهُۥ كُن ﴾ حقيقة، وعليه أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير إن كان مجازاً، أو على الاستئناف في الوجهين، أي: فهو يكون». انتهى.

قوله: «وعليه» أي: على: ﴿ يَقُولُ ﴾، وقوله: «أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير» معنى: ﴿ كُن ﴾، فإن التقدير فيه: «يكون»، فَجِيء قوله: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ عَطْفاً على: «يكون» المنْسَبِك من: ﴿ كُن ﴾، وقوله: «في الوجهين»، يعني: بهما الحقيقة والمجاز المذكورين في: ﴿ يَقُولُ ﴾، وإنما شرحت عبارته لغموضها»[٢].

د– يتعقب قولهما تأييداً لهما، بقوله: وهذا كلام حسن جداً، أو كلام جيد، ونحوه، وإليك مثال ذلك:

– عند شرحه لقول الناظم:

(مَسَاكِينَ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنَوّناً وَيُفْتَحُ مِنْهُ النُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلا)[٣].

(١)– انظر: ص ٩٩ من هذه الرسالة.

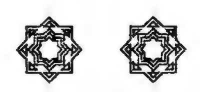
(٢)– انظر: ص ٣٦٥ من هذه الرسالة.

(٣)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠١)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «قال أبو عبد الله: «أتى بعبارة النحويين في قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ النُّونُ) لأنهم يقولون في المجرور الذي لا ينصرف: مَفْتُوح وإن كان مُعْرَباً؛ لأن فَتْحَته لَمّا لم تدل على ما تدل عليه النّصْبة صَار كالمفتوح.

وتعين للباقين القراءة بالإفراد والتنوين والكسر على ما قرَّره، غَيْر أن الكَسْر المُقَدَّر في تقييد قراءة الباقين جاء على رأي من لا يلتزم الفَرْقَ بين أَلْقَابِ حركات الإِعْراب، والبناء ضرورة». انتهى.

يعني أنه أتى بالفتح في كلمة مُعْرَبة، والفتح من أَلْقَاب البناء؛ فاعتذر عنه بأن هذه الفتحة لَمّا لم تدل على ما تدل عليه النصبة؛ وهو عَلَم المفْعُولية؛ صار الاسم كالمفتوح، وهو كَلامٌ حَسَن جيد»[1].



(١)- انظر: ص ٥٠٥ من هذه الرسالة.

المطلب الخامس:

أهم مميزات الكتاب ومآخذه – من خلال جزئي المحقق –:

من خلال الاطلاع على الكتاب، والقراءة فيه، ثم استعراض المبحثين السابقين – أهمية الكتاب، ومنهجه في شرحه – يظهر لنا جلياً مال هذا الكتاب مِن المحاسن، والمميزات الكثيرة والجليلة، التي لا يستغني عنها طالب التوسع في تفهّم نظم الشاطبي.

ومن أهم مميزات الكتاب إجمالاً ما يلي:

١- التقييد لما أطلقه الناظم، والشرح والتوضيح لِما قيّده، وحلّ الغامض، وبيان المحترزات، وتوضيح المشكل في نظمه.

٢- توجيهه للقراءات مع نقله للآراء والأقوال، والتوسع في المسائل النحوية، والترجيح أحياناً لبعض الأوجه نحوياً.

٣- وفرة المصَادر وتعدّد المراجع، والنقل من الكتب المتقدمة، والاستشهاد مِن اللغة والشعر وأقوال العرب.

٤- إعراب أبيات الشاطبي.

٥- بيان معاني ألفاظ الناظم اللغوية، وإيراده لبعض الإشارات البلاغية، وتفسيره لرموز الناظم بمعان لطيفة.

٦- النقد البنّاء لأبي شامة، وأبي عبد الله، وأبي البقاء العكبري والزمخشري، وابن عطية، وغيرهم.

٧- إيراده لنظم أبي شامة لياءات الزوائد، في آخر كلّ سورة.

٨- الدفاع عن القراءات المتواترة، وردّ قول مَن ضعّفها، أو تكلّم فيها.

وأمثلة ذلك قد سبق كثير منها في المنهج، فاكتفيت بما سبق.

أهم المآخذ:

أمـا أهم المآخذ على الكتاب، فهي بجانب ما ذُكِر مِن المحاسن والمميزات لا تساوي شيئاً، ولا تكاد تُذْكر، مِن أهمها إجمالاً ما يلي:

١- إيراده لبعض القراءات الشاذة، وقد يتوسّع أحياناً في توجيهها، مستفيداً مِن المحتسب لابن جني، مع عدم التنبيه على شذوذها، وكتابنا شرحٌ للشاطبية في القراءات السبع المتواترة، فليس عندنا مكان للقراءات الشاذة، وقد نبّهتُ عند كل قراءة أوردها أنها شاذة، انظر على سبيل المثال.

- عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَقٌّ رِهَانٌ ضَمُّ كَسْرٍ وَفَتْحَةٍ وَقَصْرٌ وَيَغْفِر مَعْ يُعَذِّب سَمَا العُلا)[١].

قال المؤلف: «وقُرِئ بالنصب على إِضْمَار «أنْ»[٢]، وهذه قاعدة كلية، وهي أنه متى وقع مضارعاً بعد واو، أو فاء، بعد فِعْل وقع جزاء للشرط جاز فيما بعده مِمّا يليه أَوْجه: الرفع، والجزم على ما تقدم، والنصب بإضمار «أنْ» على أنه مَصْدر معطوف على مَصْدر متوهم، والتقدير: «تكن محاسبة فغفران لمن يشاء، وعذاب لمن يشاء».

---

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٤٣)، فرش سورة البقرة.

(٢)- قراءة شاذة، انظرها في: إعراب الشواذ: ٢٩٦/١، والبحر: ٣٧٦/٢، والمحرر: ٣٨٤/٢، وتفسير القرطبي: ٤٢٠/٣.

وعلى هذه القاعدة جاء قول النابغة الذبياني، بثلاثة الأوجه، وهو قوله:

فَـإنْ يَهْـلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ والبلدُ الحَرَامُ
ونَأْخُذْ بَعْدَه بِذَنابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظهرَ لَيْسَ لَهُ سَنَام

يُـرْوَى بجزم: «نَأْخُذْ» ورفعه ونصبه؛ لوقوعه بعد الواو الواقعة بعد: «يَهْلَكْ» الواقعة جزاء للشرط.

وفي هـذا البيـت أيضاً شاهد آخر على الإنشاد بثلاثة أوجه، وهو: «أَجَبّ الظّهر» يُرْوى برفع: «الظّهر» ونصبه وجرّه، وهذا من باب الصفة المشبهة.

وقُرِئ: «يَغْفِرْ» بسقوط الفاء والجزم على البدل[1]، كقوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ ﴾[2]، فـ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ بدل من: ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴾.

قال أبو الفتح بن جني: «هي على البدل من: ﴿ يُحَاسِبْكُم ﴾[3]، فهي تفسير للمحاسبة».

وقد نُوقِش أبو الفتح في كلامه هذا، فقيل له: «الغفران والتعذيب مرتبان على المحاسبة لا مُفَسِّران لها، وليس بشيء، بل هما نتيجة المحاسبة، ومع ذلك فهما يفسراها»[4].

---

(١)- قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ١/٢٤٤، والبحر: ٢/٣٧٦، والكشاف: ١/٥١٩، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٤٠.

(٢)- سورة الفرقان، الآية: ٦٨، ٦٩.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٤)- انظر: ص ٧٦٤ – ٧٦٥ من هذه الرسالة.

٢- عدم العزو في النقل أحياناً، وشمل عدة أمور:

أ- إيـــراده لبعض الأحاديث الضعيفة، والاستدلال بها، مع عدم الإشارة إلى تخريجها، انظر على سبيل المثال:

قال المؤلف: «وفي الحديث أيضاً: «مَن لا شَفَاه القرآن لا شَفَاه الله»[١]

ب – عدم التصريح في النقول بقائل القول - في بعض الأحيان ـــ وخاصّة ما فعله مع شيخه وأستاذه أبي حيان في: "البحر المحيط"، فقد نقل عنه كثيراً، ويكتفي بالإشـــارة إلى قوـــله، بقوـــله: «قال: بعضهم.........»، وهذا لا يليق مع الأساتذة والمشـــايخ، وقد نبهت على هذا كله في الحاشية بقولي: «هو أبو حيان في البحر»، أو «قاله: أبو حيان في البحر»[٢].

و لم يصرّح بالنقل عن أبي حيان إلى في موضع واحد، قال فيه: «قال الشيخ أثير الدين.....»[٣].

وقـــد رأيـــته في كتابه: "الدر المصون"، يقول: «قال الشيخ ....»، يعني به: أبا حيان[٤]، فكان الأولى به أن يفعل هذا كذلك هنا.

---

(١)-جـــزء من حديث: رواه الواحدي في تفسيره: ١٢٣/٣، عن أحمد بن الحارث الغساني، والثعلبي عنه كذلك: ١٢٩/٦، وابن الحارث الغساني ضعيف: قال فيه أبو حاتم: "متروك الحديث"، وقال البخاري: "فيه نظـــر". انظـــر: ميزان الإعتدال: ٢٢٣/١، وقال الألباني: الحديث ضعيف جداً، انظر: السلسلة الضعيفة: ٢٨٣/١، رقم: (١٥٢)، وانظر: كتر العمال للمتقي الهندي، الحديث رقم: (٢٨١٠٦)، وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي: ٢٨٨/٢. انظر: ص ٥١٣ من هذه الرسالة.

(٢)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٣٢٣، ٣٣٥، ٤٣٢.

(٣)- انظر: ص ٤٥٠ من هذه الرسالة.

(٤)- انظر: على سبيل المثال، الدر المصون: ١٨٥/١.

ـ كذلك في نقله عن علم الدين السخاوي، وأبي شامة، وأبي عبد الله الفاسي، فأحياناً لا يصرّح بالنقل عنهم، ولا يعزو ذلك القول، ويكتفي بقوله: «قال بعضهم...»، وقد عزوت ذلك كله في الحاشية بقولي: "هو كذا"، مثال ذلك:

– عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي النَّحْلِ مَعْ يَسِ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ كَفَى رَاوِياً وَانْقَادَ مَعْنَاه يَعْمُلا)[1].

نقل قولاً عن أبي شامة، و لم يصرّح بالنقل عنه، وإليك القول:

قال المؤلف: «وقد أجاب بعضهم[2] عن ذلك: بأن «القَوْل» في الآيتين الكريمتين ليس المُرَاد منه حقيقته، وإنما عُبِّر به عن سُرْعَة وُقُوعِ المراد فهو كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِٱلْبَصَرِ ﴾[3]وكأنه تعالى قال: «إذا أردنا شيئاً وقَع و لم يَتَخلّف عن الإرادة»؛ فَعَبَّر عن ذلك بقوله: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[4] فالعطف غير مُنَافٍ لهذا المعنى فَصَحّ»[5].

– عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوِّنْهُ فَلا رَفَثٌ وَلا فُسُوقٌ وَلا حَقّاً وَزَانَ مُحَمَّلا)[6].

نقل قولاً عن أبي عبد الله، و لم يصرّح بالنقل عنه، وإليك القول:

---

(١)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٨)، فرش سورة البقرة.

(٢)– هو: أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٢٠، ٣٢١.

(٣)– سورة القمر، الآية: ٥٠.

(٤)– من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٥)– انظر: ص ٣٧٤ من هذه الرسالة.

(٦)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٥)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «وقال بعضهم[1]: «الحجة لِمن فَتَح الجميع الإتيان باللفظ الدّال على عموم النفي واستغراقه، والمراد بالنفي في الأولين: وجوب انتفائهما، وأنهما حقيقان بأن لا يكونا، وبالنفي في الآخر: ذلك إن أُريد به المراء مَعَ مَن ذُكِر، أو الإِخبَار بوجود الانتفاء إن أُرِيد الجدال في أمور الحج»[2].

ج- يعزو عزواً خاطئاً في بعض الأحيان، مثال ذلك:

- نقل قولاً عن أبي شامة، وتبين أن أبا شامة على خلافه، وقد نبّهتُ على هذا في الحاشية، وذلك عند شرحه لقول الناظم:

(مَسَاكِينَ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنَوَّناً   وَيُفْتَحُ مِنْهُ النُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلا)[3].

قال المؤلف: «وقال أبو شامة: «وحركة النون حركة إعراب في القراءتين، فكان التعبير عنها بالنصب أولى من تعبيره بالفتح على ما قَدّمه في الخطبة مِن اصطلاحه» انتهى[4].

(١)- هو أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٥.

(٢)- انظر: ص ٥٣٣ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠١)، فرش سورة البقرة.

(٤)- هذا النص لم أجده في إبراز المعاني، بل وجدت نصاً آخر على عكس هذا النص الذي ساقه المؤلف، وفيه موافقة لما أيده المؤلف، فالنص الموجود في الإبراز ما يلي: "وحركة النون حركة إعراب على القراءتين، والفتح فيما لا ينصرف علامة الجر، فلم يمكن التعبير بالنصب؛ لأن الكلمة مجرورة، فكان التعبير عنها بالنصب خطأ"، إبراز المعاني: ٢/٣٤٨. وفي نسخة أخرى للإبراز، ت: إبراهيم عطوة: "....فكان التعبير عنها بالنصب ممتنعاً"، ص ٣٥٦. انظر: ص ٥٠٥ من هذه الرسالة.

– نقـــل قولاً عن أبي عبد الله، وتبيّن أن أبا عبد الله على خلافه، ونبّهتُ على هذا في الحاشية، وذلك عند شرحه لقول الناظم:

(وَضَمُّ يَخَافَا فَازَ وَالكُلُّ أدْغَمُوا تُضَارِرْ وَضَمَّ الرَّاءَ حَقٌّ وَذُو جِلا)[1].

قـــال المؤلـــف: «وقال أبو عبد الله: «إنما تقع بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار»[2].

د – **إيـــراده لـــبعض الأشعار مع عدم عزوها أحياناً**، فيكتفي بقوله: «قال الشاعر...»، وقد عزوت ذلك كله إلى قائله ما أمكن[3].

٣– عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي آلِ عِمْرَان في الأُولى وَمَرْيَم وَفِي الطَّولِ عَنْهُ وَهْوَ بِاللَّفْظِ أُعْمِلا)[4].

تبع المؤلفُ الناظمَ في تأويله لصفة الكلام لله تعالى، عند توجيهه لقراءة: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[5] بالنصـــب لابـــن عامر، حيث قال: «وأكْثر ما أَجَابوا به عن قراءة ابن عامر: أنه أمر من حيث اللفظ من غير نظر إلى جانب المعنى، يريدون أنه قد وُجِد في اللفظ صُورة أَمْر فنصبنا في جوابه بالفاء، وإلى ذلك أشار الناظم في آخر البيت: (وهو باللفْظِ أُعْمِلا)».

---

(١)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٥١١)، فرش سورة البقرة.

(٢)– لم أجد هذا النص في: اللآلئ الفريدة، وإنما وجدت نصاً مخالفاً له، وهو قول الفاسي: "وهي لا تُفْتح – يقصـــد "أنْ" الناصـــبة – بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار". انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٤. وانظر: ص ٥٨١ من هذه الرسالة.

(٣)– انظر على سبيل المثال: الصفحات: ١٧٨، ٢٩٢، ٢٩٩.

(٤)– متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

(٥)– من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١١٧.

أي: وجهوا قراءة ابن عامر بالنصب: على أنه منصوب بـ«أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببية؛ لوقوعة في جواب الأمر وهو: ﴿كُن﴾ الذي جاء على لفظ الأمر، فأُجري مجرى الأمر الحقيقي في العمل، وليس أمراً حقيقة، وإنما شُبِّه به لَمَّا جاء على لفظه فَنُصِب لذلك.

وقد رجّح السمين هذا التوجيه، وجعل ما عداه مرجوحاً، وهذا أمر مخالف لِما عليه عقيدة أهل السنة والجماعة في كلام الله، وقد نبّهت على هذا في الحاشية[1].

٤- الاستطراد أحياناً في شرح البيت تفصيلاً لبعض المسائل النحوية، أو التوسّع في ذكر بعض الأوجه الإعرابية، واللغوية لبعض الكلمات، أو التوسع في بعض المعاني التفسيرية، والعلوم القرآنية، والتي كان مِن الممكن أن يُحيل إليها في كتابه: "الدر المصون"، مِن أمثلة ذلك:

أ- عند بيانه للقراءات في كلمة: ﴿جِبْرِيلَ﴾[2]، عدّد اللغات في هذه الكلمة، حتى وصلت إلى ثلاث عشرة لغة[3].

ب – عند توجيهه للقراءات في قوله تعالى: ﴿مَا نُنسِخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[4]، تطرق لمعنى النسخ في القرآن وأقسامه، فقال:

«**والنَّسْخ** يرد في القرآن على ثلاثة أضرب:

---

(١)- انظر: ص ٣٥٤ من هذه الرسالة.

(٢)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٩٧.

(٣)- انظر: ص ٣١٨ من هذه الرسالة.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

-ما نُسِخَ تلاوته وحُكْمه معاً، نحو: «عَشْرُ رَضَعات مُحَرِّمات»، قالت عائشة: «كان ذلك مما يُتْــلَى».

– ونُسِخَتَ تلاوتُه دُونَ حُكْمِه، كما يُروى عن عمر ﷺ أنه قال: «كان فيما يُتْلَى: الشيخ والشيخةُ إذا زَنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم».

– ونَسْخُ حُكْمِه دون تلاوته؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾[1] نُسِخ بـ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[2]، وهـذا القسـم الأخير: حُكْمه حكم سائر القرآن في الحرمة والتعظيم.

والأولان لا يعطيان حُكْم القرآن، فيجـوز للجُنب مَسُّه.................» انتهى[3].

٥- ترجيحه لبعض القراءات المتواترة بعضها على بعض، مثال ذلك:

عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا دَنَــا   وَغَيْبُكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلا)[4]

قال المؤلف: «والغيب في الثاني أَرْجَح، ولهذا وافقه عليه مَن لم يوافقه في الأول»[5]

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٣)- انظر: ص ٣٤٠- ٣٤١ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم (٤٦٢)، فرش سورة البقرة.

(٥)- انظر ص ٢٦٥ من هذه الرسالة.

المطلب السادس:

وصف نسختي الكتاب، والتعريف بكل واحدة منهما:

من خلال البحث في فهارس المخطوطات تبين لي أن للكتاب: "العقد النضيد في شـــرح النضيد " ثلاث نسخ خطية، والتي تحتوي على جزئي المحقق نسختان منها فقط، وهما كالتالي:

النسخة الأولى:

(نسخه مكتبة الجامع الكبير بصنعاء)

– رقمها: (١٥٦٦).

– عـــدد أوراقهـــا: (٤٨٠) لوحـــة، كل لوحة صفحتان، ومقاس الصفحة: (٢٦ X ١٧)ســـم، وعدد الأسطر في كل صفحة: (٢٩) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر يتراوح ما بين (١٣ – ١٥) كلمة.

– نوع خطها: (نسخي معتاد).

– اسم ناسخها: (مجهول).

– تـــاريخ نسخها غير معروف، إلا أن عليها بعض التملّكات المؤرخة، كما سيأتي.

– وهذه النسخة تحتوي على الجزء الأول فقط مِن شرح الشاطبية، والذي يبدأ مـــن أول الـــنظم، ويـــنتهي بشـــرح أبيات سورة البقرة كاملة[1]، وما عداه مفقود – حسب علمي –.

---

(١)– وقـــد سُجِّل هذا الجزء بكامله في رسائل علمية، ورسالتي هذه تعتبر القسم الأخير منه، وقبلها ثلاث رسائل فيه، وترتيبها كالتالي:

=

حيث كُتب في آخر هذه النسخة: «نجز هذا الجزء المبارك، ويتلوه في أول الجزء الثاني سورة آل عمران، والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله».

- والجزء الذي يُحَقّق من هذه النسخة يقع في: «مائة وأربعة وعشرين» لوحاً، والذي يشتمل على سورة البقرة كاملة.

- وقد كُتِب في وسط غلافها اسم الكتاب، واسم المؤلف، وفي أعلاه ترجمة موجزة له، وذُكِر في بدايتها أنها مأخوذة مِن: "حُسْن المحاضرة" للسيوطي.

- وقد كُتب في أسفل الغلاف وجوانبه عدّة تملّكات، ووقفيّة على الجامع الكبير بصنعاء، أما أحد التملّكات فهو مؤرخ سنة (١١٠٣هـ)، وجاء فيه ما نصّه: «انتقل من تركة السيد المرحوم برحمة ربه،... كاتبه، عتيق ربه، رهين كسبه، علي بن هادي، غفر الله له ولوالديه، بالشراء بثمن معلوم، مستوفى بيد ورثة الميت، قدره: .... بالمدينة المنورة، في شهر محرم الحرام، سنة: (١١٠٣هـ)».

والوقفيّة مؤرخة سنة: (١١٣٥هـ).

= **القسم الأول:** حُقّق في رسالة دكتوراة، نوقشت في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقها د. أيمن سويد، وهي من بداية النظم إلى نهاية باب: أحكام النون الساكنة والتنوين، ويقع في (٢٠٠) لوح تقريباً.

والقسم الثاني: مسجّل في كلية الدعوة وأصول الدين، في الجامعة المذكورة، يقوم بتحقيقه الزميل الشيخ: أحمد بن حيان الحريصي، وهو من بداية باب الفتح والإمالة إلى نهاية باب اللامات، ويقع في (٧٠) لوح تقريباً.

والقسم الثالث: مسجّل في كلية الدعوة وأصول الدين، في الجامعة المذكورة، يقوم بتحقيقه الزميل الشيخ: عبد الله غزاي البراق، وهو من بداية باب الوقف على أواخر الكلم، إلى آخر الأصول، ويقع في (٧٥) لوح تقريباً، والقسم الأخير هو هذه الرسالة.

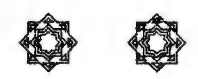
- وحواشي هذه النسخة فيها بعض الاستدراكات، مما يدل على مقابلتها بعد نسخها، وهي نسخة قليلة الشكل، فيها بعض التحريف والتصحيف، وبعض أثر الأُرْضَة، والذي استدْركتُه من النسخة الأخرى.

- **وقد اعتمدت هذه النسخة، وجعلتها أصلاً، وذلك لأسباب** منها ما يلي:

١- هذه النسخة عليها بعض التواريخ - سابقة الذكر - مما يعطينا زمن تقريبي لتاريخ نسخها، بخلاف النسخة الأخرى، فهي مجهولة التواريخ.

٢- هذه النسخة واضحة الخط، بخلاف النسخة الأخرى.

- وأحيل عليها في التحقيق بقولي: «الأصل».



النسخة الثانية:

(نسخة مكتبة رشيد أفندي، بإستنبول، بتركيا)

وتقـــع هذه النسخة في ثلاث مجلدات، وقد حصلت على المجلد الثاني، والذي يحتوي على جزئي المحقق، حيث يبدأ بأول باب فرش الحروف: سورة البقرة، وينتهي بشرح سورة يوسف كاملة.

- رقمه: (١٧).

- عـــدد أوراقـــه: (٢٧٥) لوحـــة، كل لوحة صفحتان، ومقاس الصفحة: (١٥،٣) X (٢١)ســـم تقريباً، وعدد الأسطر: (٢٩) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح ما بين (١٢- ١٣) كلمة.

- خطها: معتاد.

- ناسخها: (مجهول).

- تاريخ نسخها: غير معروف.

- وقـــد كتب على غلاف هذا المجلد: «الجزء الثاني، من شرح الشيخ شهاب الدين الحلبي، الشهير بـــ"السمين"،للشاطبية...».

-وفي وسط الغلاف ختمان: أحدهما خاص، والآخر للمكتبة.

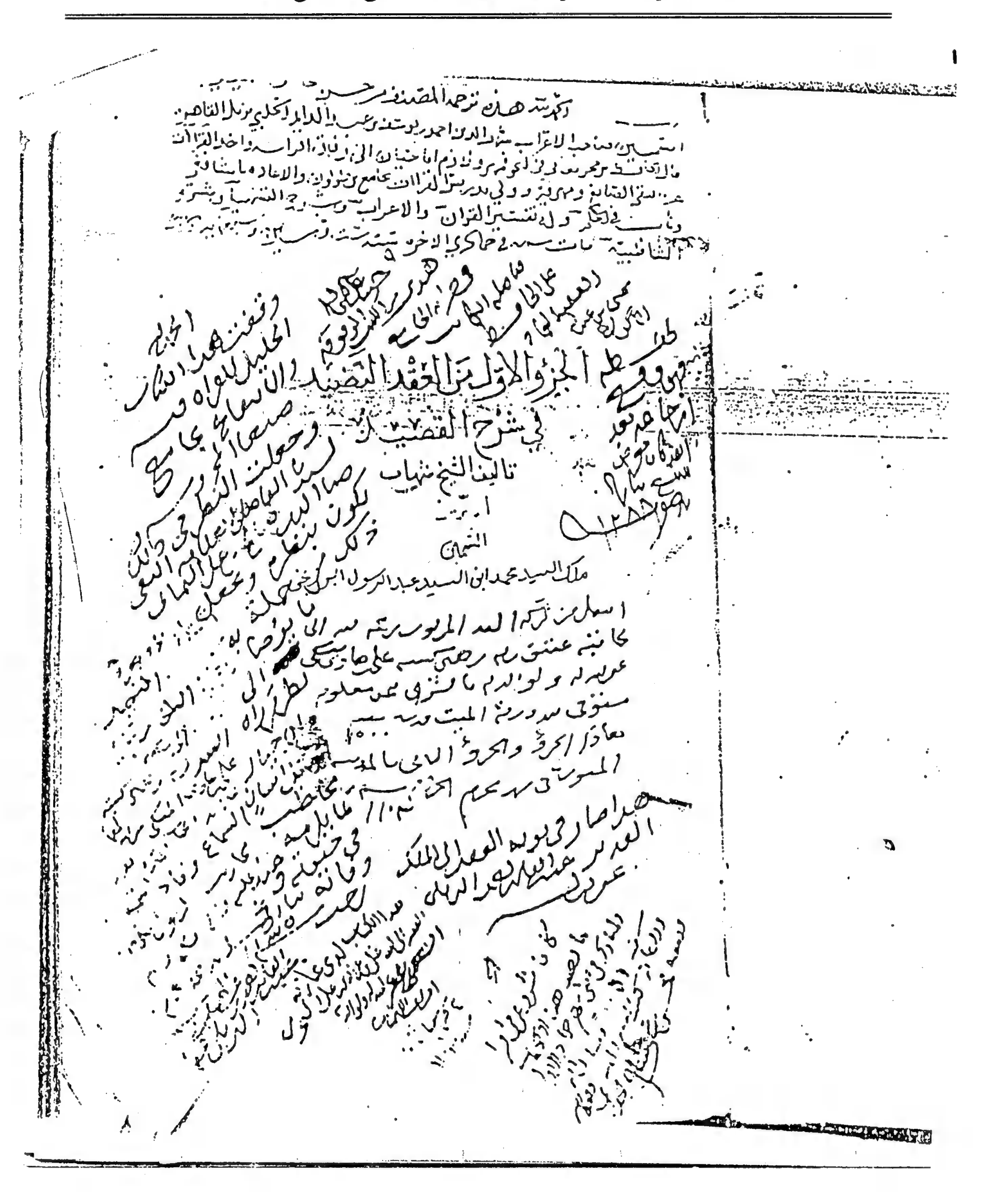
- والجزء المحقق من هذه النسخة يقع في: «مائة وأحد عشر» لوحاً.

- وهـــذه النســـخة قليلة التصحيف والتحريف، قليلة الشكل، وعليها بعض الاستدراكات مما يدل على مقابلتها بعد النسخ، وهي صعبة القراءة.

- وقـــد اعـــتمدتُها في المقابلة، ورمزتُ لها بحرف: (ت)، نسبة إلى موطنها "تركيا".

المطلب السابع:

نماذج من النسخ الخطية للكتاب.


الجزء الاول من العقد النضيد في شرح القصيد
تاليف الشيخ شهاب

صورة صفحة الغلاف من النسخة الأصل: (ص).

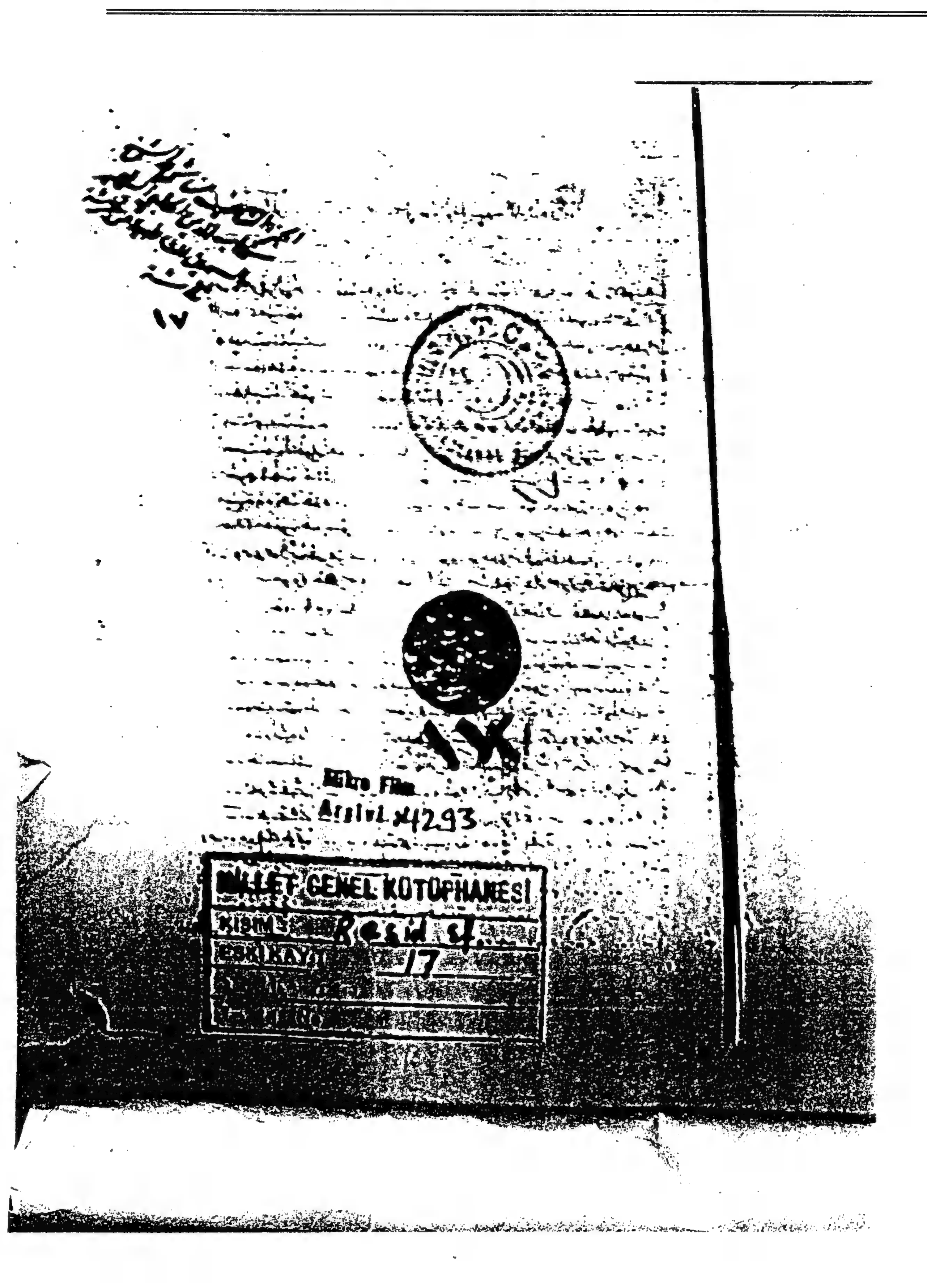
صورة اللوحة الأولى من الجزء المحقق في نسخة الأصل: (ص).

وقد تقدم في بابي الاضافة والزوائد شيء من ذلك فلا نطول باعادته
قوله وبيتي مبتدا او مهدي وما ذكر وما عطف عليه ولكن حذف
العاطف من الثاني ومضافها اي ياءات هذه الكلم مضاف هذه السورة
قوله والي ذلي ومني واني كله عطف على المبتدا الاول والخبر مقدر
اي مضافها ومعا حال لان اي بمنزلة كلمتين وحلي خبر مبتدا مضمر اي
هي ذات حلي اي ذات زينة ونظم ابو شامة ما فيها من الزوائد فقال
فتلك ثمان والزوائد [illegible] من قبلها الداعي [illegible]

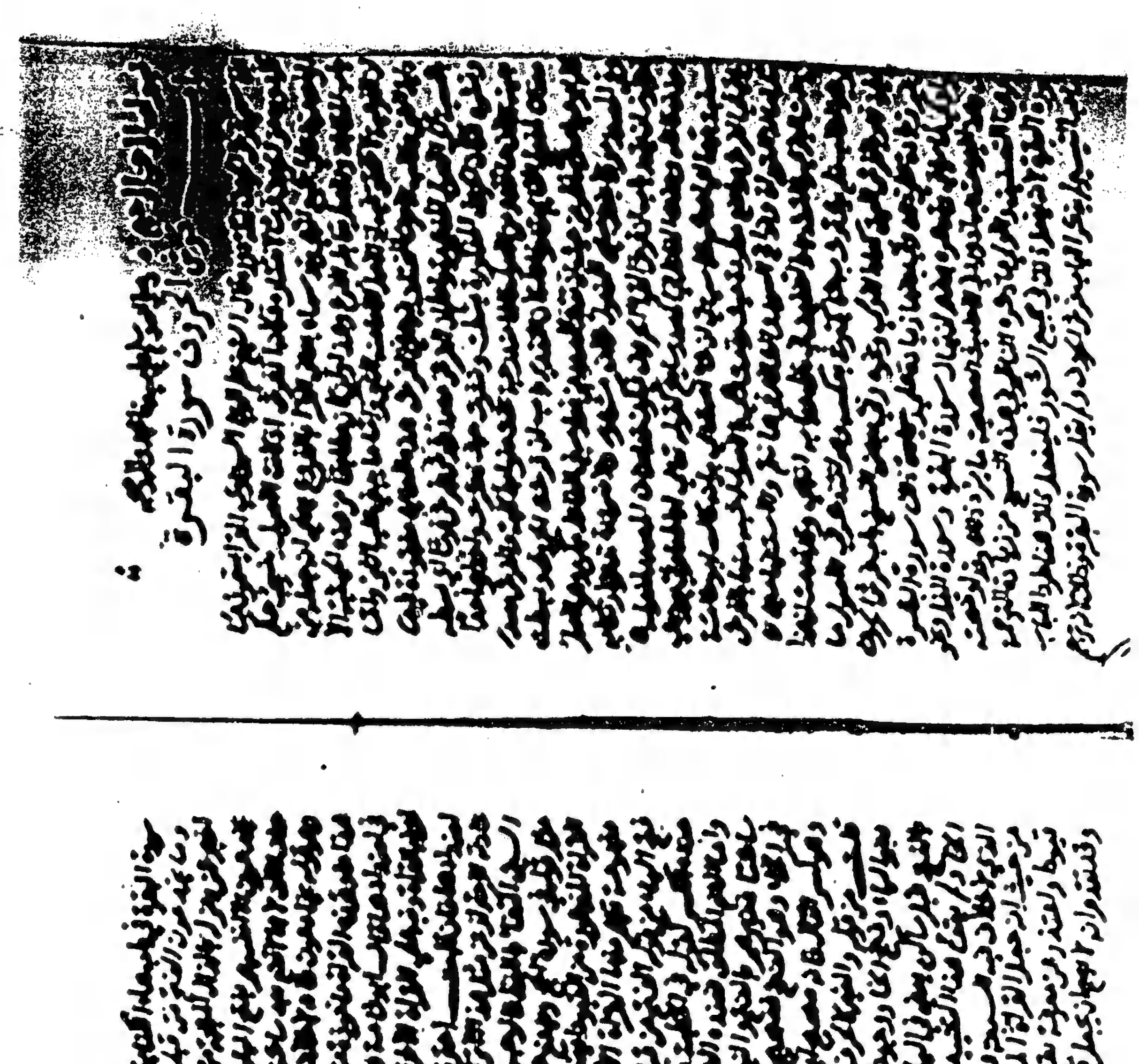
سورة آل عمران

تم هذا الجزء المبارك ويتلوه
في اول الجزء الثاني سورة
آل عمران والحمد
لله وحده
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله

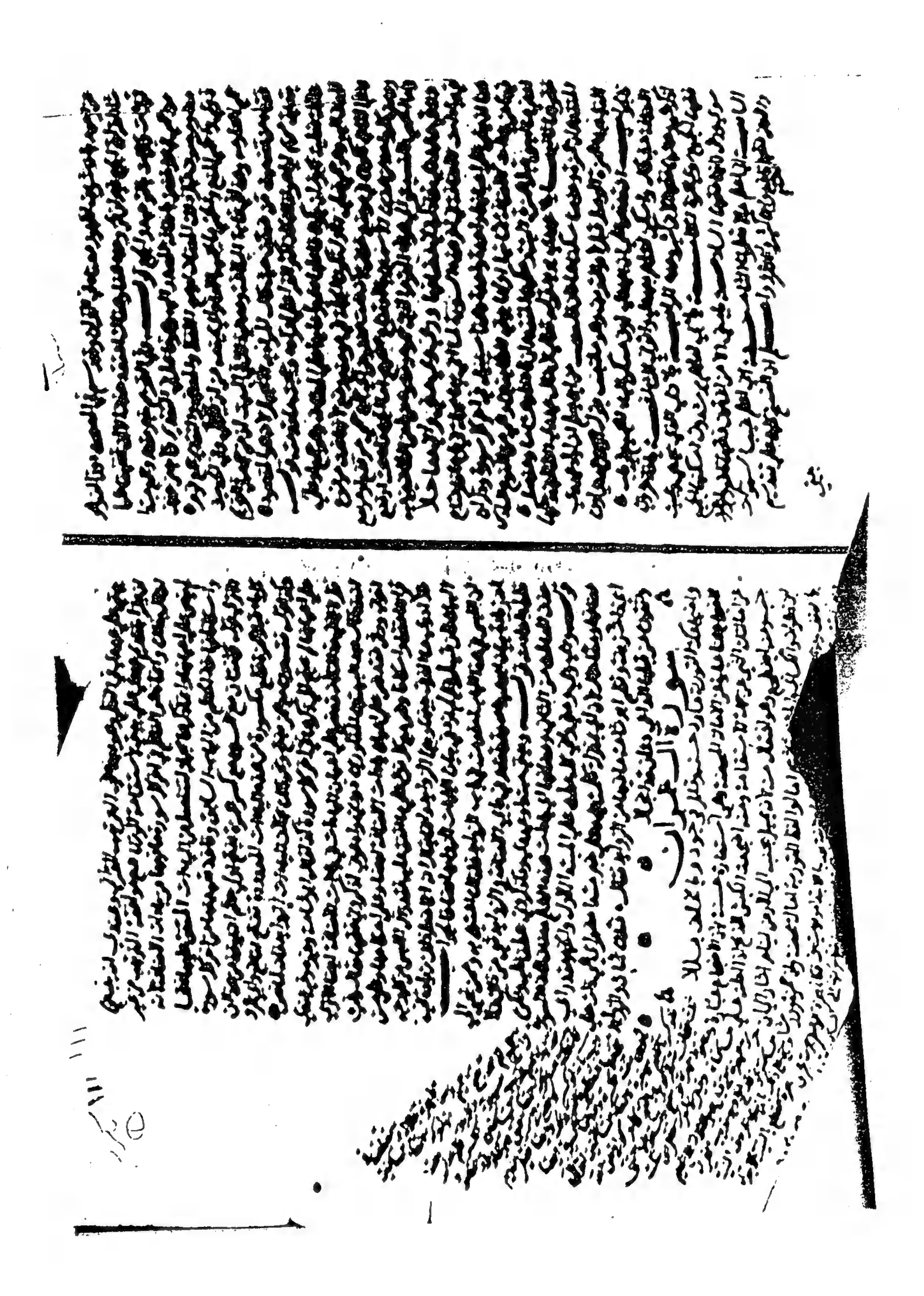
صورة اللوحة الأخيرة من الجزء المحقق في نسخة الأصل: (ص).



صورة صفحة الغلاف من النسخة التركية: (ت).



صورة اللوحة الأولى من الجزء المحقق في النسخة التركية: (ت).



صورة اللوحة الأخيرة من الجزء المحقق في النسخة التركية: (ت).

المطلب الثامن:

منهجي في تحقيق الكتاب:

لقد حرصتُ كل الحرص على تحقيق – هذا الجزء المراد – تحقيقاً علمياً، وإخراجه خالياً من التحريف والتصحيف، والسقط والزيادة والنقصان، كما وضعه مؤلفه، أو قريباً منه، فسِرتُ في ذلك على منهج يتلخص في النقاط التالية:

١– قمت بنسخ المتن وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع ضبطه بالشكل – متى ما دعت الحاجة إلى ذلك – ووضع علامات الترقيم، والأقواس، التي تعين على توضيح النص.

٢– اعتمدت على نسخة "الجامع الكبير" بصنعاء، وجعلتها أصلاً لأسباب ذكرتها في: «وصف النسخ»، ورمزت لها بـ«الأصل»، وقابلت عليها النسخة الأخرى «التركية»، والمرموز لها بـ(ت)، وهنا أمور:

أ – أثبت الفروق بين النسختين في الحاشية، بقولي: «في (ت) كذا»، أو «في الأصل كذا».

ب – إذا وقع في الأصل سقطٌ بيّنٌ فإني أكمله مِن النسخة الأخرى، وأدخله في النص، وأشير إليه بقولي: «كذا سقط من الأصل، والمثبت من (ت)».

فإن كان السقط كبيراً فأضعه بين معكوفتين، وأقول: «ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت)».

ج – إذا وقع في الأصل خطأ بيّن مِن تحريف، أو تصحيف، أو سهو مِن الناسخ، فإني أثبت ما في (ت) في المتن، وأنبه في الحاشية بقولي: «كذا في الأصل، والمثبت من (ت)، أو «كذا تحرفت في الأصل، والمثبت من (ت)»، ونحوه.

وكذلك إذا وقع في (ت)، سقط أو خطأ، فإني أنبه عليه في الحاشية، بقولي: «كذا سقط من (ت)»، أو«كذا تحرفت في (ت)»، ونحو ذلك.

د– إذا اتفقت كلتا النسختين على خطأ، أو سقْطٍ بيّن فإني أثبت ما أراه صحيحاً في المتن بوضعه بين معكوفتين، وأبيّن السبب في إثباته في الحاشية، بقولي: «ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، أو تحرف في كلتا النسختين، وما أثبته بسبب كذا»، وربما أستدل أحياناً بأدلة، أو أستأنس أحياناً كدليل على ما أثبته بما هو موجود في بعض شروح "الشاطبية"، ومصادر المؤلف التي ينقل عنها.

هـ– أضفت للمتن بعض الكلمات الزائدة على الأصل من (ت)، وهي التي قد يُستغنى عنها، ولكن إثباتها قد يزيد في وضوح المراد، وأشير إلى ذلك في الحاشية بقولي: «كذا زيادة من (ت)».

أما إذا لم يكن لها حاجة، فأعدّها مِن ضمن الفروق الأخرى، في الحاشية بقولي: «في (ت) كذا».

٣- قمـــت بكـــتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وموافقاً في ذلك لضبط المصـــحف حسب رواية حفص عن عاصم، إلا ما يذكره المؤلف من قراءة في آية ولا يستقيم المعنى إلا بكتابتها حسب قراءتها المذكورة فأثبتها كذلك.

٤- عزوت الآيات القرآنية بذكر رقمها وسورتها، فإن نصّ المؤلف على اسم السورة فأكتفي أحياناً بذكر رقمها في الحاشية فقط.

وفي حالة تعدد موضع الآية في القرآن فإنني أذكر موضعاً من مواضعها، مشيراً بقولي: «من مواضعها سورة كذا».

وإذا تكرر ذكر الآية في المتن قريباً من عزوها، فإنني أكتفي بالعزو الأول، إلا إذا طال الفصل بين عزوها وتكرارها فإنني أعيد عزوها مرة أخرى.

٥- خرّجت الأحاديث والآثار، وعزوتها إلى مصادرها الأصلية، بذكر المصدر والباب، ورقم الحديث، وقد أتعرض في بعض المواضع إلى نقل أقوال الأئمة في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما.

٦- ترجمـــت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق بإيجاز، وذلك في أوّل موضع يرد فيه العَلَم، وتركت ترجمة مشاهير الصحابة؛ لوضوح ذلك، وكذلك القـــراء السبعة ورواتهم، حيث أفردتُهم في التمهيد بتراجم موجزة، وذكرت في نهاية كل ترجمة مصادرها.

٧– قمت بتوثيق النصوص والنقول والأقوال والأشعار التي يوردها المصنف بعزوها إلى مواضعها ومظانها، حسب الإمكان، وإذا قال المؤلف: «قال بعضهم.. .. .. كذا» فأذكر حسب الإمكان صاحب القول، أو أشير إلى مكان وجوده.

٨– قمت بعمل مقارنة بين شرح المصنف وشرحي: أبي شامة "إبراز المعاني"، والفاسي "اللآلىء الفريدة"، وبعض الشروح الأخرى، مثل: "سراج القارئ"، و"شرح شعلة"، و"فتح الوصيد" للسخاوي، و"شرح الجعبري"، واستفدت من هذه الشروح في توثيق نصّ المؤلف، وحاولت عزو كل ما استفاده المؤلف من هذه الشروح، وإن لم يشر إلى ذلك.

٩– وثقت شرح المؤلف للكلمات الغريبة في النظم، معتمداً في ذلك على كتب اللغة كاللسان والصحاح ومقاييس اللغة.

١٠– نبّهتُ على القراءات الشاذة التي يوردها المؤلف بقولي: «قراءة شاذة»، مع تخريجها من كتب الشواذ "كالمحتسب" لابن جنى، و"مختصر الشواذ" لابن خالويه، و"إعراب الشواذ" للعكبري، فإن لم أجد خرجتها من مظانها "كالبحر المحيط" لأبي حيان، و"الكشاف" للزمخشري، وغيرها.

١١– قمت بتوثيق توجيه المؤلف للقراءات من كتب التوجيه، والتفاسير، واللغة، والإعراب.

١٢– قمت بتوثيق مسائل اللغة والنحو بعزوها إلى أماكنها حسب الإمكان.

١٣– التزمت في ضبط أبيات الشاطبي على ما ضُبِطَتْ به النسخةُ المطبوعة بتحقيق الشيخ: محمد تميم الزعبي، إلا في حالة ضبط المؤلف لكلمة معينة، قام بإعرابها حسب ضبطه، أو رجحها خلال شرحه، فإنني أتقيد بضبطه حينئذٍ، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية[1].

١٤– وضعت ألفاظ الشاطبي المشروحة والمعربة أثناء المتن بين قوسين، هكذا: ( )، تمييزاً لها، وضابطاً لها حسب مجيئها في النظم.

١٥– اختصر أحياناً في ذكر اسم الكتاب، والمؤلف، كقولي: «معاني الفراء»، ونحوها، وإذا تشابهت أسماء الكتب فأقيد ذلك كقولي: «جامع البيان للطبري»، و«جامع البيان للداني»، وسوف أوضح هذا الأمر قريباً، في شرح الرموز المستخدمة في الرسالة.

١٦– أثبت بين حاصرتين في هامش المتن أرقام لوحات نسخة "الجامع الكبير" بصنعاء، تسهيلاً للمقابلة لمن أراد، فمثلا الرقم [٩/أ] يدل على بداية الصفحة الأولى

---

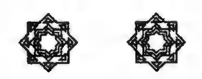
(١)– مثال ذلك: عند إعرابه لقول الناظم: (.........**وَلا فُسُوقَ وَلا حَقّاً وَزَانَ مُجَمِّلا**)، البيت رقم: (٥٠٥).

صحّح المؤلف ضبطاً معيناً فتقيدت بتصحيحه في ضبط البيت، فقال: "(مُجَمِّلا) بالجيم وكسر الميم اسم فاعل، أي: جَمَّل غيره........". ثم قال: "وجُوِّز فتح الميم على أنه هو: مُجَمَّل في نفسه، والأول هو الصحيح".

فضبطتُ على حسب تصحيحه، انظر: ص ٥٤١ من هذه الرسالة.

مـــن اللوحـــة التاسعة، وأما بداية الصفحة الثانية من اللوحة نفسها فيشار إليها برقم [٩/ب]، وهكذا، وأضع مكانها في النص مقابلاً لها شرطة مائلة، هكذا: / .

١٧- قمـــت بعمل فهارس علمية، تخدم الكتاب، وتعين الباحث في الوصول إلى ما يريده.



بعض الرموز والمصطلحات المستخدمة في الرسالة.

نظراً لتكرر ذكر بعض المراجع، وكثرة الإحالة إليها، وشهرتها عن أهل الفن، فقد عمدت إلى اختصار أسمائها، فمنها ما هو واضح المراد، "كالتيسير"، و"التبصرة"، و"الكشف"، "والنشر"، وأمثالها، فهذه أذكرها مختصره، وقد أضيف اسم المؤلف أحياناً، كقولي: «الكشف للمكي»، وهكذا ، وإذا تشابهت الأسماء أقيد الاختصار، كقولي: «معاني الفراء»، «معاني الأخفش»، و«الحجة للفارسي»، وهكذا، ومنها ما أذكر اسمه كاملاً عند أول وروده، ثم أختصره في غير ذلك.

وإليك بعض الأمثلة على ذلك، مع ذكر بعض الرموز المستخدمة.

الإتحاف: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنا الدمياطي.

كشف المشكلات: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لنور الدين علي بن الحسين الباقولي.

السراج: سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح.

السير: سير أعلام النبلاء للذهبي.

الكشاف: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري .

المحرر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية.

القرطبي: تفسير القرطبي " الجامع لأحكام القرآن" لأبي عبد الله القرطبي .

الموضح: الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم.

الأصل: نسخة "الجامع الكبير" بصنعاء.

(**ت**): نسخة مكتبة: رشيد أفندي.

[ ]: للزيادات التي أضيفت للمتن وغير موجودة في كلتا النسختين، أو سقط كبير من إحدى النسختين.

( ): لتمييز كلام الشاطبي عن ما جاوره من كلام الشارح.

ت: توفي سنة كذا، أو اختصاراً لكلمة: "تحقيق".

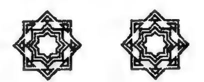
هـ: سنة هجرية.

م: سنة ميلادية.

ص: صفحة.

الناظم: الإمام القاسم بن فيرة الشاطبي.

المؤلف: السمين الحلبي.



(القسم الثاني : التحقيق)

ويحتوي على:

أ ــ النص المحقق: وهو من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها، ويمثل: "مائة وثلاثة وعشرين لوحاً من نسخة الجامع الكبير بصنعاء".

ب ــ الخاتمة: وتشتمل على نتائج مختصرة للبحث، وما يتبع ذلك من توصيات.

ج ــ الفهارس العلمية: وتشتمل على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.

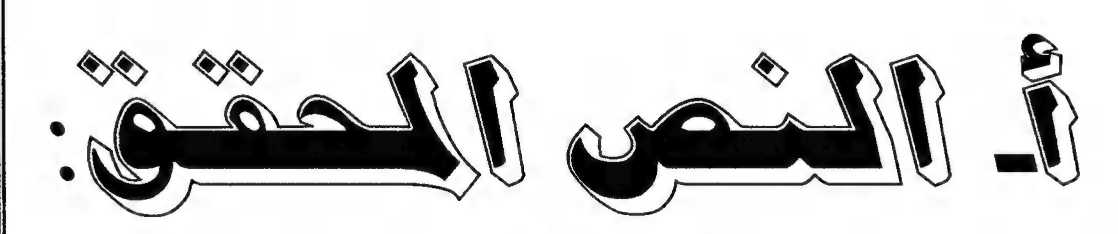
٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأمثال.

٦- فهرس أقوال العرب.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.



وهو من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها، ويمثل: "مائة وثلاثة وعشرين لوحاً، من نسخة الجامع الكبير بصنعاء".

باب فرش الحروف

(سورة البقرة)

إنما سُمِّي: «فَرْش الحروف»؛ لِقِلَّة دَوْرِه، قال الشيخ علم الدين السخاوي[1]: «القراء يسمون ما قلّ دَوْرُه من الحروف «فرشاً» لانتشاره، فكأنه انفرش، إذ كانت الأصول ينْسَحِب حكمُ الواحد منها على الجميع» انتهى[2].

وقد سَمّاه بعض القراء بـ«الفروع»، يعني: أنه جعله من باب: «المقابلة»، والأصل يقابله / الفرع[3]، وهذا وإن كان مطابقاً من هذه الحيثية؛ إلا أن الفرعية لا [٣٥٦/ب] تتحقق فيه، إذ الأصل: إما ما منه الشيء، وإما ما يبنى عليه الشيء، وإما دليل الشيء. وغالب الأحرف المختلف فيها - في الفرش - هذه المعاني مفقودة فيها، بالنسبة إلى الأصول المذكورة.

واعلم أن «الفَرْش»: مصدر: فَرَش يَفْرِش فَرْشاً، أي: «بَسَطَ، ونَشَرَ»[4]، فكأن الحروف المذكورة: بُسِطَت، ونُشِرَت، حيث ذكرت واحداً واحداً بعينه، بخلاف ما تقدم من الأصول؛ فإنها مندرجة تحت ضوابط كلية[5].

---

(١)- هو: علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمذاني السخاوي، من تلاميذ الشاطبي، كان إماماً مقرئاً، أقرأ الناس أكثر من أربعين سنة بجامع دمشق، وهو أول من شرح الشاطبية في: "فتح الوصيد"، وله: "جمال القراء وكمال الإقراء"، ت: ٥٨٦هـ. انظر: معرفة القراء: ١٢٤٥/٣، غاية النهاية: ٥٦٨/١.

(٢)- فتح الوصيد في شرح القصيد: (خ) لوحة: ٨٩/أ.

(٣)- انظر: كتر الجعبري: (خ): ٣٢٠/أ، وإبراز المعاني: ٢٧٨/٢، وسراج القارئ لابن القاصح: ص ١٤٨

(٤)- في (ت): "بسطه، ونشره".

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: ٥١٢/٢، وشرح شعلة "كتر المعاني": ص ٢٥٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمذاني (خ): ١/أ.

و«الفَرْش»: مصدر مضاف لمفعوله القائم مقام فاعله؛ لأن التقدير: «باب انفُرِشَت الحروفُ وبُسِطَت»، قاله: أبو عبد الله[1].

وفيه نظر من حيث أن تقدير المصدر من فعل مبني للفاعل ممكن؛ وهو الأصل.

وفي المصدر مؤولاً بفعل مبني للمفعول خلافٌ مشهور[2]، فلا ضرورة تدعو لارتكابه.

إذ يجوز أن يُقَدَّر: «باب انفَرَشَ القراءُ الحروفَ»، فيكون قد أضاف المصدر لمفعوله، وحذف فاعله[3]، وحَذْف الفاعل في المصدر سائغ[4]، كقوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾[5] أي: «أحدكم»، كما سيأتي – إن شاء الله تعالى – بيانه.

قال أبو شامة:[6] «ويأتي في الفرش مواضع مطردة حيث وقعت، وهي بالأصول أشبه منها بالفرش، مثل إمالة: «التَّوْرَاة»[7]، وفواتح السور[8]، والكلام في:

---

(١)- هو: أبو عبد الله الفاسي، محمد بن حسن بن محمد، وقد سبقت له ترجمةٌ مفصلة في قسم الدراسة ص: ١٠٩. وانظر قوله في: اللآلئ الفريدة: ٥١٢/٢.

(٢)- البصريون يجيزونه، وإليه ذهب ابن مالك في شرح التسهيل: ١٠٦/٣، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٩٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢١٣/١- ٢١٤.

(٣)- وهذا أحد الأحوال الخمسة للمصدر المضاف، وهي كالتالي: الأول، والثاني: أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله، وعكسه، والثالث والرابع: أن يضاف إلى الفاعل ويحذف المفعول، وعكسه، والخامس: أن يضاف إلى الظرف. انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٠٩/٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع: ٣٠٧/٢

(٤)- انظر: الكتاب: ١٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١١٨/٣، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: ٨/٢

(٥)- سورة البلد، الآية: ١٥.

(٦)- هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، وقد سبقت له ترجمةٌ مفصلة في قسم الدراسة ص: ١٠٦.

(٧)- ذكر الناظم ذلك في أول فرش سورة آل عمران، البيت رقم: (٥٤٦).

(٨)- ذكر الناظم ذلك في أول فرش سورة يونس، الأبيات رقم: (٧٣٨-٧٤٠).

«هَأَنْتُم»[(١)]، والاستفهامين[(٢)]، «وتاءات» البزي، والتشديد والتخفيف في: «يُنْــزِل»[(٣)]، وبابه» انتهى[(٤)].

وقــد قدمــت أن هــذا هو غير الغالب؛ فلم يكترث به، كما لم[(٥)] يكترث بعكســه، وهــو أنــه ذكر في الأصول مالا يطرد، فهو بالفرش أليق، كــ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[(٦)]، ونحوه.

وفي بعض النسخ: «باب فرش الحروف» من غير زيادة على ذلك، وفي بعضها زيادة على ذلك: «سورة البقرة»، وهو أولى لما سيأتي.

وقد كَرِه بعضهم أن يقال: «سورة البقرة»، و«سورة الفيل» ونحو ذلك، وهذا غــير معْتد به؛ إذ ورد في الأحاديث الصحيحة ما يردّ ذلك[(٧)]، وقد أوضحته في غير هذا التصنيف.

---

(١)- ذكر الناظم ذلك في فرش سورة آل عمران، الأبيات رقم: (٥٥٩- ٥٦٢).

(٢)- ذكر الناظم ذلك في فرش سورة الرعد، الأبيات رقم: (٧٨٩- ٧٩٣).

(٣)- ذكر الناظم هذين الموضعين في فرش سورة البقرة كما سيأتي.

(٤)- إبراز المعاني: ٢٧٨/٢.

(٥)- "لــم" سقطت من (ت).

(٦)- سورة النجم، الآية: ٥٠، وقد ذكر الناظم ذلك في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

(٧)- ومن الأحاديث الصحيحة التي تردّ ذلك: ما رواه ابن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: "الآيتان مِن آخر سورة البقرة مَن قرأ بهما في ليلةٍ كفتاه". أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، رقم: (٤٦٥٢)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، رقم: (١٣٤٠).

ومن الأحاديث الصحيحة كذلك ما ورد عن ابن مسعود ﷺ أنه رمى الجمرة من بطن الوادي فجعل البيت عــن يســاره ومنى عن يمينه، ثم قال: "هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة". أخرجه البخاري، كتاب الحج، رقم: (١٦٢٩)، ومسلم، كتاب الحج، رقم: (٢٢٨٢).

وقد عقد البخاري – رحمه الله – باباً أشار به إلى الرد على من كره ذلك، وساق تحته الحديث السابق، قال ابن حجر – رحمه الله – "قال النووي: يجوز أن يقول سورة البقرة – إلى أن قال – وسورة العنكبوت، ولا كــراهة في ذلــك، وبعض السلف يكره ذلك، والصواب الأول، وهو قول الجماهير، والأحاديث فيه عن رسول الله ﷺ أكثر من أن تحصر، وكذلك الصحابة فمن بعدهم، قلت: وقد جاء فيما يوافق ما ذهب إليه =

والأولى ما ذكره الناظم في هذه النسخة؛ من زيادة الترجمة بسورة البقرة، لأنه يفعل ذلك في جميع السور، فليفعل ذلك هنا طرداً للباب.

وصاحب التيسير لم يذكر إلا «باب فرش الحروف»[(١)] ولم يقل: «سورة البقرة»، وذلك لأنه ترجم: «سورة البقرة» في باب هاء الكناية[(٢)]، فاستغنى عن إعادة الترجمة هنا. والله أعلم.

٤٤٥- وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدُ ذَكَا وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلا

أخبر عمن رمز له بالذال المعجمة من: (ذكا)، وهم: الكوفيون وابن عامر، أنهم قرءوا: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾[(٣)] بفتح الياء، وسكون الخاء، وفتح الدال، ولم يحتج / أن ينبِّه على حذف الألف؛ لأنها لا تقع بعد ساكن. [٣٥٧/أ]

= البعض المشار إليهم حديث مرفوع عن أنس ﷺ رفعه: "لا تقولوا سورة البقرة، ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء، وكذا القرآن كله".

وفي سنده عبيس بن ميمون العطار، وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: هو حديث منكر، قال: ابن كثير في تفسيره: ولا شك أن ذلك أحوط، ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف، قلت: وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين". أهـ فتح الباري – باختصار-: ٧٠٦/٨، وانظر: الإتقان في علوم القرآن: ١٤٨/١.

قلت: والحديث الوارد في الكراهة، السابق ذكره في كلام ابن حجر، أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم: (٥٧٥٥)، والبيهقي في شعب الإيمان، رقم: (٢٥٨٢)، عن أنس ﷺ، وقال عنه ابن كثير: "هذا حديث غريب لا يصح رفعه". التفسير: ٣٦/١، وقال الهيثمي: "وفيه عبيس بن ميمون وهو متروك". مجمع الزوائد: ١٥٨/٧.

(١)- انظر: التيسير: ص ٦٤.

(٢)-انظر: المرجع السابق: ص ٣٤، وقد ذهب أبو شامة إلى صحة هذا. انظر: إبراز المعاني: ٣٠٢/١، و ٢٧٨/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٩.

وقيد قوله: (وَمَا يَخْدَعون) تحرزاً من الأول وهو قوله: ﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾[1] فإنه لا خــلاف فــيه بين القراء السبعة[2]؛ فاحترز منه بأن ضمَّ إلى هذا: (ما)[3]، وهذه القراءة مأخوذة من اللفظ بها كذلك، لا مِن قيود، لما سيأتي من محذورٍ في أضدادها.

قــال أبو شامة: «وهذا تقييد لم يكن محتاجاً إليه، لأنه قد لفظ بالقراءة، ونبه على القراءة الأخرى بما في آخر البيت؛ لأنه لا يمكن أخذها من أضدادها.

فإن قلت: أحترز بذلك من أن يضم أحدٌ الياء.

قلت: ليس من عادته الاحتراز عن مثل هذا، ألا ترى أنه يقول: (سُكَارَى معاً سَكْرى)[4] و لم يقل بضَمّ السين اكتفاءاً باللفظ.

فالوجــه أن يقــال: هو زيادة بيان لم يكن لازماً له، وهو مثل قوله في سورة الحج: (وَيَدْفَعُ حَقٌّ بَيْن فَتْحَيه سَاكِن)[5]». انتهى[6]

قلت: ويمنع أخْذ القراءة المذكورة من القيود أيضاً، أنا لو جعلناها قيوداً لكان لهــا أضداد مفهومة، تفهم منها القراءة الأخرى، لكن لا يجوز ذلك، ألا ترى أنّا لو أخذنا فتح الياء من قوله: (الفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ) لكان ضده الكسر، لأن الفتح المطلق ضــده الكسر، كقوله في الخطبة: (وآخَيْتُ بين النُّونِ واليَاء وفَتْحِهِم وكَسْر)[7]، وأما الضم المطلق فضده الفتح؛ لقوله في الخطبة:

(١)- سورة البقرة، الآية: ٩.

(٢)- انظر: التبصرة: ص ٤١٧، والنشر: ٢/٢٠٧.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٧٨، والسراج: ص ١٤٨.

(٤)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٨٩٣) "فرش سورة الحج".

(٥)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٨٩٨) "فرش سورة الحج".

(٦)- إبراز المعاني: ٢/٢٧٨، ٢٧٩.

(٧)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٦١) "الخطبة".

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّم والرَّفْع سَاكِتاً   فَغَيْرُهُم بالفَتْحِ والنَّصْبِ أَقْبَلا)[١].

وأمـــا إذا أخذنا ضد السكون في الخاء وهو: الفتح فصحيح، وكذا إذا أخذنا ضد الفتح فيما بعد الساكن وهو كسر الدال فإنه صحيح أيضاً.

فإن قلت: من أين تفهم قراءة الباقين؟.

قلت: من قوله: (والغَيْرُ كالْحَرْف أوَّلا)، وهو قوله: ﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾ فإن فيه التصريح بضم الياء، وفتح الخاء، ووجود ألف بعدها، وكسر الدال[٢].

وقـــال أبو عبد الله: «بالفتح قبل ساكن، يعني في الياء، وبعد الساكن، يعني في الـــدال، وأراد بالساكن الخاء، ولم يقيد هذا التقيـــيد بالقراءة الأخرى؛ فأحال فيها عـــلى الحرف الأول الذي لا خلاف فيه للسبعة، وهو قوله: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾» انتهى[٣].

وفي كلامـــه نظـــر من حيث أنه جعل القراءة المذكورة مأخوذة من القيود، وَسَـــمَّاها قيوداً، واعتذر عن معرفة بقية القراءة الأخرى بالحَوَالة على الحرف الأول، وقـــد تقدم أنه لا يصح أن تجعل[٤] قيوداً؛ لفساد ذلك في البعض، فليستند ذلك إلى لفظه بالقراءة، والحوالة على الحرف الأول. والله أعلم.

والوجـــه في قراءة الكوفيين، وابن عامر: أن في هذه القراءة بياناً لمعنى الفعل الأول، وأنـــه في معـــنى «فَعَـــل» المجرد نحو: «عَاقَبْتُ اللّص»، «وسَافَرْت»، «وطَارَقْتُ النّعْل»، / «وعافاه الله»[٥]. [٣٥٧/ب]

---

(١)- متن الشاطبية البيت رقم: (٦٢) "الخطبة".

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢٧٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٥٧.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥١٢/٢.

(٤)- في (ت): "يجعل".

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ١٥٤/١، والكشف: ٢٢٤/١، والموضح: ٢٤٥/١، ولإتحاف: ٣٧٧/١.

وإنمـــا جيء به على صيغة المفاعلة المقتضية أن تقع من اثنين؛ إيذاناً بالمبالغة في الفعـــل، وإحكامه وإتقانه، إذ المفاعلة مؤذنة بالمباراة في ذلك الفعل المبني منه المفاعلة، [ومتى غُولب][(١)] في الفعل وبُورِي فيه، جاء أحكم، وأقوى من أن يقع خالياً منهما؛ إذ لا حامل لفاعله على إحكامه غاية الإحكام[(٢)].

وقـــيل: بـــل المفاعلة هنا على بابها في الفعلين، إما كون المفاعلة في الأول من اثـــنين بالمخادعة منهم لله تعالى، إما من حيث الصورة لا من حيث المعنى، وإما لعدم عرفانهم بالله تعالى، وتوهمهم أنه ممن يخادع[(٣)].

وقيل: إن اسم الباري تعالى مُقْحَم[(٤)]، والمعنى: «يخادعون الذين آمنوا»، ويكون مـــن باب: «أَعْجَبَنِي زيدٌ وكَرَمُه» المعنى: أعجبني كرم زيد، وإنما ذكر: «زيد» توطئة لذكر «كرمه»، قاله: الزمخشري[(٥)]، ولا حاجة إليه.

والمخادعة من الله لهم؛ من حيث أنه أجرى عليهم أحكام المسلمين في الدنيا، ومخادعة المؤمنين لهم؛ كونهم امتثلوا أمر الله تعالى فيهم[(٦)].

وأمـــا كون المفاعلة في الثاني من اثنين أيضاً؛ فالمخادعة منهم أنفسهم، حيث يمـــنونها الأباطـــيل، وما أشبه ذلك، وأما مخادعة أنفسهم لهم فمن حيث تمنيهم ذلك أيضاً، فيكون هذا محاورة بين اثنين[(٧)]، ويكون هذا قريباً من قول الآخر[(٨)]:

---

(١)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين "وأدعوك"، وهو خطأ، وما أثبته يقتضيه السياق، وستئناساً بما في الكشاف: ١/١١٤.

(٢)- انظر: الكشاف: ١/١٧٤، واللآلئ الفريدة: ٢/٥١٣.

(٣)- انظر: البحر المحيط: ١/١٨٤، ١٨٥، والكشاف: ١/١٧٣.

(٤)- أي: ليس مقصوداً لذاته.

(٥)- انظر: الكشاف: ١/١٧٤، والزمخشري هو: أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، النحوي اللغـــوي، المفسِّـــر، كان معتزلياً دخل بغداد مراراً، وجاور بمكة، له: "الكشاف في التفسير"، و"المفصَّل في النحو"، ت: سنة: ٥٣٨ هـــ. انظر: إنباه الرواة: ٣/٢٥٦، وبغية الوعاة: ٢/٢٧٩.

(٦)- انظر: البحر المحيط: ١/١٨٥.

(٧)- انظر: معاني الأخفش: ١/١٩٣، والبحر: ١/١٨٥.

(٨)- البيتان: لابن الأعرابي، وهما في البحر: ١/١٨٦، والدر المصون: ١/١٢٧، والمحرر الوجيز: ١/١١٣. والحجة للفارسي: ١/٣١٩.

لَمْ تَدْرِ مَا لا ولَسْتَ قَائلَها   عُمْرَكَ مَا عِشْتَ آخرَ الأَبَدِ

ولَمْ تُؤَامِرْ نَفْسيْكَ مُمْتَرِياً   فِيهَا وَفِي أُخْتِهَا ولَمْ تَكَدِ.

وقول الآخر[١]:

يُؤَامِرُ نَفْسَيهِ وفي العيشِ فُسْحَةٌ   أيستربعُ الذّوبانَ أَمْ لا يطُورُهَا.

والحاصل: أن المفاعلة في الفعلين يحتمل أن تكون على باها فيهما، وأن تكون بمعنى «فَعَل» المجرد فيهما، وهو الأظهر.

والوجه في قراءة الباقين: أهم أتوا بالثاني على وفق الأول لفظاً ومعنى، بخلاف القراءة الأولى فإنها على موافقته معنى لا لفظاً[٢].

وقد قُرِئ الأول: «يَخْدَعون»[٣]، وفيهما قراءات أُخَر ذكرهما بتوجيهها في غير هذا التصنيف[٤].

وأصل الخِدَاع: «الإخفاء»، ومنه: الأَخْدَعَان؛ لعرقين مُسْتَبطنين في العُنُق[٥].

ومنه: قوله[٦]:

تَلَفَّتُّ نحو الحَيِّ حَتى وَجَدتُني   وَجِعْتُ مِنَ الإِصْغَاءِ لِيتاً وَأَخْدَعا.

---

(١)- البيت لرجل من فزارة، وهو في البحر: ١٨٦/١، والدر المصون: ١٢٧/١، والمحرر الوجيز: ١١٣/١، والحجة للفارسي: ٣١٩/١، وأيستربع: من استربع الأمر: أي أطاقه، والذوبان: الأعداء، لا يطورها: لا يحوم حولها.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٣، والكشف: ٢٢٥/١، وكشف المشكلات لنور الدين الباقولي: ١٧٩/١، والموضح: ٢٤٥/١.

(٣)- قراءة شاذة، منسوبة لابن مسعود، وابن حيوة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٠، وإعراب الشواذ للعكبري: ١١٩/١، والمحتسب لابن جني: ١٣١/١، والبحر: ١٨٥/١، والكشاف: ١٧٤/١.

(٤)- انظر: الدر المصون: ١٢٨/١.

(٥)- انظر: البحر: ١٨٠/١، وعمدة الحفاظ: ٤٩٠/١، واللسان: مادة "خَدَع" ٢٩/٥.

(٦)- البيت للصّمة بن عبد الله القشيري: وهو في اللسان: مادة "وَجِع" ١٥٩/١٥، والصحاح: مادة: "وَجِع" ٥٩٢/٣، وعمدة الحفاظ: ٤٩١/١.

استغنى بأحد المتلازمين عن الآخر نحو: «العَيْن»، و«الحَاجِبَين»، وقيل: أصله: «الفَسَاد»[(١)]، ومنه قوله[(٢)]:

أَبْيَضَ اللَّونِ لَذِيذٌ طَعْمُه طَيِّبَ الرِّيقِ إذا الرِّيقُ خَدَع.

أي: فَسَد.

وقد رجّح بعضهم قراءة الكوفيين؛ لموافقتها الرسم، فإنها رسمت: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ ﴾ اتفاقاً[(٣)]؛ ولأصحاب القراءة بالألف أن يقولوا: حذفت الألف / من [٣٥٨/أ] الرسم تخفيفاً، وإن ثبتت تلاوة، كنظائر له نحو: ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[(٤)]، و﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[(٥)]، و﴿ مَٰلِكِ ﴾[(٦)].

وقيل: جُعِلُوا مخادعين لأنفسهم؛ لأن ضرر[(٧)] ذلك راجع إليهم، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾[(٨)].

وقال بعضهم[(٩)]: إنما أجمع على الأول، وعَدَل فيه من فَعَل إلى فَاعَل؛ كراهة

(١)- نُسِب هذا القول لابن الأعرابي في: تفسير القرطبي: ٢١٤/١، والحجة للفارسي: ٣١٣/١.

(٢)- البيت لسويد بن أبي كاهل: وهو في اللسان: مادة: "خَدَع" ٢٩/٥، والصحاح: مادة: "خَدع" ٤٦٢/٣، والبحر: ١٨١/١، وعمدة الحفاظ: ٤٩١/١، وتفسير القرطبي: ٢١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٠/١، وإعراب القراءات السبع: ٦٥/١.

(٣)- انظر: المقنع في رسم المصاحف للداني: ص ١١، وجميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد للجعبري: ٢٧٨/١.

(٤)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٣٣، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٣/٢.

(٥)- من مواضعا، سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٦)- من مواضعها سورة الفاتحة، الآية: ٤.

(٧)- في الأصل: "ضرورة"، والمثبت من (ت).

(٨)- سورة النساء، الآية: ١٤٢، وانظر: إبراز المعاني: ٢٧٩/٢، والحجة للفارسي: ٣١٧/١.

(٩)- منهم: مكي في التبصرة: ص ٤١٧، وأبو شامة في إبراز المعاني: ٢٧٩/٢، وانظر: النشر: ٢٠٧/٢، ولإتحاف: ٣٧٧/١.

التصـــريح بهـــذا الفعـــل القبيح أن يتوجه به نحو البارئ تعالى، فأُخرِج مخرج المُغَالَبة، والمماولة لذلك.

قوله: (وَمَـــا يَخْدَعون) مبتدأ، و(الفَتْحُ) مبتدأ ثان، و(مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ) خبر الثاني، (وبَعْد) عطف على: (قَبْلِ)، وإنما بُني لقطعه عن الإضافة، إذ الأصل: «مِن قَبْل سَاكِن وبَعْدَه»، والجملة خبر الأول، والعائد مقدر، أي: «الفتح فيه». أو قامت: «أل» مقامـــه، أي: «فتحه»، أي: فتح يائه[1]، و(ذَكَا) على هذا جملة مستأنفة سيقت للثناء على هذه القراءة، و(ذكا) بمعنى: اشتعل وأضاء، مِن ذَكَت النارُ، أي: اشتدَّ اشتعَالُها، و«الذَّكَاء»: تَوَقُّد الذِّهْن، والفِطْنة[2].

ويجـــوز أن يكون: (ذكا) جملة أُخبِر بها[3] عن المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول أيضاً، والكلام في العائد على ما تقدم، (وَمِنْ قَبْل) على هذا يتعلق: «بالفتح».

وَصَفَ الفتحَ بأنه مضيء؛ لظهور معناه.

وقـــال أبـــو عبد الله: «(وَمَا يَخْدَعون) مبتدأ، و(الفَتْحُ) مبتدأ ثان، و(مِنْ قَبْل سَـــاكِن) مـــتعلق بـــه، (وبَعْـــد) معطوف، و(ذَكَا) وفاعله جملة أُخْبِر بها عن: (ومَا يَخْدَعُون)، والعائد منهما إليه محذوف، والتقدير: الفتح فيه». انتهى[4].

وهذا إما سقط من المصنف وهو بعيد، وإما[5] من الناسخ وهو أقرب.

وتَكْمِـــيله أن يقال: و(ذَكَا)، وفاعله جملة أُخْبِر بها عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الـــثاني وخـــبره جملـــة أُخبِر بها عن: (ومَا يَخْدَعُون)، لابد مِن ذلك وإلا فسد المعنى والإعراب.

---

(١)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣١٨، وشرح شعلة: ص ٢٥٧.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "ذكا" ٦/٣٧، ٣٨.

(٣)- تحرفت في (ت) إلى: "عنها".

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥١٣.

(٥)- في (ت) : "أو".

قوله: (وَالغَيْر) مبتدأ – وإدخال: «أل» على: «غير» ممتنع عند المحققين؛ لملازمتها الإضافة[١] – ووجهها[٢]: أنه جعل: «غير» بمعنى: المغاير، أي: «والمغاير الأوّلين»، و(كالحَرْفِ) خبره، ولا بد مِن حَذْف مضاف تقديره: «وقراءة الغير كقراءته الحرف أولا».

ويجوز أن يكون: (الغَيْر) فاعلاً بفعل مُقَدّر، أي: «ويقرؤه الغير كالحرف»، وفي نَصْب: (أَوَّلا) وجهان:

أظهرهما: أنه منصوب على الظرف، أي: وقراءة الغير كقراءة الحرف الواقع أولا،[٣] **والثاني**: أنه حال[٤]؛ لأنه في قوة كالحرف مُقَدّما، فعلى: الثاني: تكون الألف للإطلاق؛ لأن «أَوّل» لا ينصرف؛ لكونه صفة، وعلى: الأول: يكون بدلاً من التنوين؛ لأنه منصرف، وهذان كما تقدم في أول القصيدة مِن قوله: (فِي النَّظْمِ أَوَّلا)[٥].

٤٤٦– وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَاؤُهُ ... بِفَتْحٍ وَلِلْبَاقِين ضَمَّ وَثُقِّلا

/ أخبر عن الكوفيين وهم عاصم، والأخوان أنهم قرءوا: ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾[٦] بالتخفيف في الذال[٧]، وأخبر عن يائه أنها مفتوحة لهم أيضاً، ويلزم من تخفيف الذال سكون الكاف، ولذلك لم ينبّه عليه، وفهم أن قراءة الباقين بضم [٣٥٨/ب]

---

(١)- قال ابن يعيش: "لا يحسُن دخول الألف واللام عليها....لأن ذلك كالجمع بين: الألف واللام ومعنى الإضافة، من جهة تضمنها معنى الإضافة، فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها". شرح المفصل: ١٢٩/٢، وانظر: شرح التسهيل: ٢٤٥/٣.

(٢)- في (ت) : "ووجهه".

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢١/٢.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢١/٢، وإبراز المعاني: ٢٧٩/٢.

(٥)- متن الشاطبية من البيت رقم: (١)، وانظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ١٠/١ – ١٢.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٧)- في (ت): بتخفيف الذال.

الـــياء وتشـــديد الذال، ويلزم منه فتح الكاف؛ لأنه لا[1] يمكن تشديد الذال إلا مع حركة الكاف.

وقـــيود هذه القراءة على سبيل التأكيد؛ لأنه قد لفظ بها مفتوحة الياء، مخففة الـــذال، ساكنة الكاف، فهذا من باب قوله: (وَبِاللَّفْظِ اسْتَغْنِي عَنِ القَيْدِ إِنْ جَلا)[2]، قاله: أبو عبد الله بمعناه[3].

ولقـــائل أن يقول: هنا أمر زائد على التأكيد، وهو أنه يؤخذ من هذه القيود القراءة الأخرى، وليس هنا مانع يمنع من ذلك، كما منع منه البيت الأول.

وقـــال أبـــو شـــامة: «عني بالتخفيف إسكان الكاف،وإذهاب ثقل الذال» انتهى.[4]

وهـــذا حســـن لأن التحريك أثقل من الإسكان، فيكون التخفيف واقعاً على إِذْهـــاب الحركة، وعلى إِذْهاب التـــثقيل، لولا أن الناظم اصطلح على أن التخفيف ضد التشديد المعَبَّر عنه «بالتـــثقيل» في بعض الأحيان[5].

وقَـــدّم الناظم الكلام على تخفيف الذال، قبل الكلام على فتح الياء بحسب ما تأتّى له.

والوجه في تخفيف: ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾: أن المنافقين - لعنهم الله تعالى - وُصِفُوا في مواضـــع كثيرة بأنهم كاذبون[6]، وقد أُجْمِع على تخفيف قوله: ﴿ وَبِمَا كَانُوا

---

(١)-"لا" سقطت من (ت).

(٢)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٧).

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥١٤.

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٠.

(٥)- قال الناظم:

(**وجزم وتذْكيرٍ وغيبٍ وخِفّةٍ وجمْعٍ وتنوينٍ وتحريكِ اعْملا**).متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٩).

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٠، والإتحاف: ١/٣٧٨.

﴿ يَكۡذِبُونَ ﴾ في براءة[١]، وفيه أيضاً موافقة لما قبله وما بعده، أما موافقته لما قبله فقوله: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾[٢] بعد قولهم: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾[٣]، فأخبر بكذبهم.

وأما موافقته لما بعده فقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾[٤] ثم أخبر بكذبهم في قوله: ﴿ وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾[٥].

والوجـــه في قراءة ﴿ يُكَذِّبُونَ ﴾ بالتشديد: أنه أعَمّ من الكَذِب، والكَذِب مـــلازم له، وذلك أن من كَذَّب صَادقاً في قوله، فقد كذَب أيضاً في تكذيبه إياه، بخلاف «كذَب» تخفيفاً فإنه لا يلزم منه تَكْذِيبُ غيره[٦].

وأيضـــاً ففـــيه موافقة لما قبله أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗا ﴾[٧] ومن كان في قلبه مرض، وهو الشك، فهو شاكٌّ، والشَّاك غير متيقن الصحة، ولا مُقرٌّ بها، ومن لم يُقر بصحة الشيء فقد كذَّب به، وجَحَده[٨].

---

(١)- الآية: ٧٧، وانظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٠.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٨.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٤، وانظر: الكشف: ١/٢٢٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٨٩، والحجة للفارسي: ١/٣٣٧، وشرح الهداية: ١/١٥٤، والموضح: ١/١٤٦.

(٦)- انظر: الحجة للفارسي: ١/٣٣٩، والحجة لابن زنجلة: ص: ٨٩، وشرح الهداية: ١/١٥٥.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٨)- انظر: الكشف: ١/٢٢٨، وللآلئ الفريدة: ٢/٥١٤.

والقــــراءتان متداخلــــتان؛ لأن من قال: آمنت، وهو معتقد - والعياذ بالله - جحْد النُّبوة، وتكْذيب الرسالة، فهو كاذبٌ مكذِّب[١]، وقد أُجْمع على التَّشديد في قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُكَذِّبُونَ ﴾[٢].

[٣٥٩/أ] / قـــال أبـــو عبد الله: «وزعم بعضهم: أن «يُكذِّبون» من «كذَّب» الذي هو مـــبالغة في «كذَب»، كما بولغ في صَدَق، فقيل: صَدَّق، ونظيرهما: بَانَ الشيء وبيَّن، وقَلَـــص الثوب وقلَّص[٣]، وأن يكون بمعنى الكثرة كقولهم: موَّتت البهائم، وبرَّكت الإبل» انتهى[٤].

قلـــت: الـــذي قـــال ذلـــك هو أبو القاسم الزمخشري؛ فإنه قال: «وقُرِئ: ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ من: «كَذَبه» الذي هو نقيض صَدَقه، ومن «كَذَّب» الذي هو مبالغة في كَذَب، ونظيرهما: بَانَ الشيء وبيَّن، وقلَّص الثوب، أو بمعنى الكثرة، كقولهم: موَّتت البهائم، وبرَّكت الإبل، ومن قولهم: كَذَب الوحْشي؛ إذا جرى شوطاً، ثم وقف لينظر مـــا وراءه، لأن المـــنافق مـــتَوقِّف مـــتردِّد في أمره، ولذلك قيل له مذَبْذَب، وقال ﷺ[٥]: «مَـــثَل المنافق مثل الشَّاةِ العَائرة بين الغَنَمين، تَعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة» انتهى.[٦]

---

(١)- انظر: الكشف: ٢٢٩/١.

(٢)- سورة الانشقاق، الآية: ٢٢، انظر إبراز المعاني: ٢٨٠/٢.

(٣)- أي: انضم وانزوى، انظر: الصحاح: مادة "قلص" ٢٥٩/٣.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

(٥)- الحديـــث: أخرجه مسلم، كتاب: "صفات المنفقين وأحكامهم"، رقم: (٤٩٩٠) والنسائي، كتاب: "الإيمان وشرائعه" رقم: (٤٩٥١)، وأحمد في مسنده، رقم: (٤٨٣٥).

(٦)- الكشاف: ١٧٨/١، ١٧٩. وانظر: البحر: ١٩٠/١.

وقـال ابـن عطـية:[1] «فالقراءة بالتـثقيل يؤيدها قوله قبل: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ فهذا إِخْبار بأنهم يُكَذِّبون، والقراءة بالتخفيف يؤيدها أن سياق الآيات قـبل إنمـا هو إِخْبار بكذبهم. والتوعُّد بالعذاب الأليم متوجه على التكذيب، وعلى الكَـذِب في مـثل هذه النازلة، إذ هو منطوٍ على الكفر، وقراءة التـثقيل أرجح». انتهى[2].

ووجـه ترجـيحها عـنده - والله أعلم -: ما قدمته من أن: الكَذِب ملازم للتكذيب من غير عكس.

واختلف الناس في: «الكَذِب» ما هو؟. فقيل: الإخبار بخلاف الواقع مطلقاً، أي سـواء طَـابَق اعتقاد المُخبِر أم لم يطابقه، وقيل: بشرط مطابقته لاعتقاد المُخبِر[3]، ولذلك سَمَّى المنافقين كاذبين بالنسبة لاعتقادهم، وأن خَبرَهم بقولهم ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[4] صِـدْقاً في نفـس الأمـر، وقد تَكَلَّمتُ على المسألة مستوفي في غير هذا الموضوع[5].

---

(١)- ابـن عطية: هو الإمام القاضي الحافظ أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغـرناطي، صاحب التفسير، من أهل الأندلس، وأحد أعلامها في التفسير واللغة والحديث وكان من بيت عـلم وجلالة، له: "المحرر الوجيز في التفسير"، ت: ٥٤١هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/٢٦٠، والديباج المذهب لابن فرحون: ٢/٥٧، وبغية الوعاة: ٢/٧٣.

(٢)- المحرر الوجيز: ١/١١٧.

(٣)- انظر: مفردات الراغب: ص: ٤٢٩، وكتاب التعريفات للشريف الجرجاني: ص ١٨٣، واللسان: مادة "كذب" ١٣/٣٧.

(٤)- سورة المنافقون، الآية: ١.

(٥)- انظر: الدر المصون: ١/١٣٢، وعمدة الحفاظ: ٢/٣٢٦،

و«ما» في قوله تعالى: ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكَذِبُونَ ﴾[١] إما مصدرية، إن قلنا إنّ «كـــان» لها مصدر، وهو المختار عند بعضهم[٢]، أي: «بكونهم يَكْذِبون»،[٣] وحينئذٍ فلا حاجة إلى عائد على قول الجمهور.

وإما موصولة بمعنى: «الذي»، والعائد حينئذٍ مقدَّر أي «يَكْذِبونه»[٤].

وزعـــم أبـــو البقاء[٥]: أن كونها بمعنى: «الذي» أظهر، قال: «لأن الهاء المُقدَّرة عائدة على «الذي» لا على المصدر»[٦].

وهـــذا غير لازم، إذ لا نسلِّم أن ثَمَّ هاء مقدرة حتى يلزم ما ذكر، بل مَن قرأ: «يَكْذِبـــون» بالتخفـــيف؛ فهو غير متَعدّ لمفعول البتة، ومَن قرأَهُ بالتشديد؛ فالمفعول محذوف لفهم المعنى، أي بما كانوا يُكَذِّبون القرآن أو الرسول أو نحو ذلك[٧].

قوله: (كُوفٍ) فاعل: (خَفَّف)، وهو مُخَفَّف / مِن: «كُوفيّ»، فانـــتقل إلى باب «المنقوص القياسي»، يُقَدَّر[٨] رفعُه، وهو مفرد يراد به الجمع. **[٣٥٩/ب]**

وقـــيل: يجوز أن يكون على حذف مضاف، تقديره: «أُولُوا مذهب كوفٍ»، فحذف المضاف، والموصوف، قاله: أبو عبد الله[٩]، وفيه تكلّف.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٢)- منهم: الأخفش في معاني القرآن: ١٩٧/١.

(٣)- انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٧٨/١، وكشف المشكلات: ١٨٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٢/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٢/١، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٤٢، والبحر: ١٨٩/١.

(٤)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٢/١، والبحر: ١٨٩/١.

(٥)- هـــو: محـــب الدين، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، قرأ العربية، وصار فيها من المتقدمين، وقصده الناس، له: "التبيان في إعراب القرآن"، "وإعراب القراءات الشواذ"، ت: ٦١٦هـــ. انظر: إنباه الرواة: ١١٦/٢، وبغية الوعاة: ٣٨/٢، ٣٩.

(٦)- الذي وجدته في كتاب: "التبيان له" أنها مصدرية: ٣٢/١، وانظر قوله في: البحر: ١٨٩/١.

(٧)- انظر: البحر: ١٨٩/١، ١٩٠.

(٨)- في (ت): "فقَّدر".

(٩)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

و(يَكْذِبون) مفعول: (خَفَّف)، إما على حذف مضاف، أي: «ذال: يَكْذِبون»، وإما على معنى: أَوْقِعُوا فيه التخفيف، وليس ثَمَّ شيء يليق تخفيفه إلا[1] الذال.

قوله: (وَيَاؤه) مبتدأ، و(بفَتْح) خبره، ولا بد من حذف يتم به الغرض، تقديره: «وياؤه بفتح لهم» أي: للكوفيين، فَحُذِف[2].

قوله: (ضُمَّ) يجوز أن يكون فِعْل أمْر، وعلى هذا فالأحسن أن يُقْرَأ قولُه: (وثُقِّلا) بفتح المثَلَّثة على الأمر؛ ليتناسب الجملتان، ولو قرئ بكونه ماضياً مبنياً للمفعول لجاز أيضاً، غير أنه مرجوح، ويجوز أن يكون: (ضُمَّ) مبنياً للمفعول، وعلى هذا فالأحسن أن يُقْرَأ: (وثُقِّل) مبنياً للمفعول؛ لتتناسب الجملتان، ويَضْعُف أن يُقْرأ أمْراً.

والحاصل: أنه يجوز أن يُقْرءا ماضيين مبنيين للمفعول، وأمْرين معاً، وهذا هو الأحسن لما فيه من المناسبة، وأن يُقْرأ الأول ماضياً، والثاني أمْراً وبالعكس، وهو مرجوح؛ لمخالفة الجُمَل، وهذا على الصحيح؛ من أنه لا يُشْترط في عطف الجُمَل المناسبة في الخبر والإنشاء، بل يُعْطَف الخبرُ على الطلب، وعكسه[3]، ودليله في غير هذا الكتاب.

(ولِلْبَاقِين) متعلق بما بعده، ولا حاجة أن يُقَال تقديره: «وللباقين ضُمَّ وثُقِّل لهم» كما فَعَل: أبو عبد الله[4]، بل: (لِلْبَاقِين) متعلق بالفِعْلين المتعَاطِفين، أي: «افْعَل الضَّم والتثْقيل للباقين»، كقولك: «إلى زيد سِرْ وادْخُل» فـ«إلى زيد»: متعلق بالسَّير، والدخول، ومثله في المفعول الصريح «زيداً أَعْط وأَكْرِم» فـ«زيداً»: منصوب

---

(١)- في (ت): "غير".

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣١٨، واللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

(٣)- انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٤/٢.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

بهما، وليس هذا من الإعمال[١]؛ إذ من شَرْطِه تَقَدُّم العَامِلَين أو العَوامِل على التنازع فيه.

وقال أبو شامة: «(وضُمَّ) فِعْلٌ مَاضٍ لا أَمْرٌ، بل هو من جنس ما عطف عليه من قوله: (وثُقِّلا)».[٢]

وهذا فيه نظر؛ لِمَا عرفت أنه لا يُشْتَرط موافقة الجُمَل المتعَاطفة خبراً وإنشاءاً، وإن سُلِّم ذلك فنقول: إذا جعلنا: (ضُمَّ) أمْراً؛ قَرَأْنا قولَه: (وثُقِّلا) بفتح المثَلَّثة على الأمْر، وتكون الألف بدلاً من نون التَّوكيد الخفيفة، كنظائر له مرَّت، وتأتي.

فإن قلت: قوله: (وخَفِّف كُوفٍ) يقتضي بظاهره أن الخلاف وَاقِعٌ في هذه اللفظة، حيث وردت، وقد قدَّمت أنه لا خلاف في تخْفيف: ﴿وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ في براءة[٣]، ولا في تَثْقيل: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُكَذِّبُونَ﴾[٤].؟

فالجواب: أنه قد عُرِف مما استُقْرئ من كلام الناظم / أنه إذا كان الحُكْم [٣٦٠/أ] يتَعَدَّى الحرف الذي في سورته نَبَّه عليه بقوله: «جَميعاً»، أو «مَعاً»، أو «كُلاً»، أو «حَيْثُ أَتَى»، وإذا كان لا يتَعَدَّاه سَكَت، واقْتَصر به على سورته، كهذا الذي نحن فيه، فيُقْتَصَر بالخلاف هنا على هذا الحرف دون غيره؛ لعدم إتيانه - كما هي عَادتُه المستمرَّة - بما يدلُّ على تعْميم الحكْم، وهذا هو الغالب من أمْر الناظم[٥]، وإلاَّ فقد سَكَت في سورةٍ على ذِكْر حُكْم في كلمة مع أن الحُكْم عَامٌ، وليس بخاصٍ، وذلك كما سيأتي لك في آل عمران من قوله:

---

(١)- الإعمال: أي التنازع. انظر: أوضح المسالك:٢/١٦٤، ١٦٥.

(٢)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٠.

(٣)- الآية: ٧٧.

(٤)- سورة الانشقاق، الآية: ٢٢.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٠، والسراج: ص ١٤٨.

(وإِضْجَاعُكَ التوراة...)[١].

وكقوله: (وَمَع مَدٍّ كَائِن...)[٢].

وكقوله: في البيت الآتي: (وَقِيلَ وَغِيضَ... البيت)[٣]، وليس الإشمام مخصوصاً بــــ﴿ قِيلَ ﴾[٤] الذي في البقرة فقط، فاعْلَم ذلك، وسيأتي عن: ﴿ قِيلَ ﴾ بخصوصه جَوابٌ آخر.

٤٤٧- وَقِيلَ وَغِيضَ ثُمَّ جِيءَ يُشِمُّهَا لَدَى كَسْرِهَا ضَمّاً رِجَالٌ لِتَكْمُلا

أخـــبر عمَّن رمز له بالراء، واللام من قوله: (رجالٌ لِتَكْمُلا) وهما: الكسائي، وهشـــام، أنهما أَشَمَّا فاءَ هذه الأفعال الضَمَّ، وقد كانت مكسورةً، بمعنى: أن القارئ يأتي بحركة بين حركتين، فلا يأتي بكسرة خَالِصَة، ولا بضمة خَالِصَة، بل يأتي بحركة هـــي بين الضمة والكسرة، وهذا أَحَدُ معاني الإشمام[٥]، وقد تَقَدَّم تحقيق ذلك - أول هذا الموضوع - في باب الإدغام. ولله الحمد[٦].

---

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٦)، فرش سورة آل عمران.

(٢)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٧٠)، فرش سورة آل عمران.

(٣)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٧)، فرش سورة البقرة.

(٤)- من مواضها سورة البقرة، الآية: ١١.

(٥)- الإشمـــام: يطلـــق عـــلى أربعة معانٍ مختلفة:- ١- ضمّ الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدركـــه البصير دون الأعمى. ٢- خلط حركة بحركة - وهو المقصود هنا - نحو: قراءة: ﴿قِيلَ﴾، لِمَن أشمَّ. ٣- خلط حرف بحرف، نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، بحيث يخلط الصاد بالزاي فيتولد منه حرف ليس بصاد ولا زاي. ٤- الإشمـــام لـــلحرف المدغم، وأصل حركته الضّم، نحو إشمام حرف النون من: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ يوســـف: ١١. انظـــر: التلخيص في القراءات الثمان ص: ٥٤، وإبراز المعاني: ٢٤٢/١، والتمهيد في علم التجويد: ص ٧٣، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٤٧-٤٨.

(٦)- عند شرح قول الناظم، في باب الإدغام:

(وَأَشْمِمِ وَرُمْ في غير بَاء وميمَها مع الباءِ أو ميمٍ وكُنْ متأمِّلا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (١٥٥)، وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٥٥/٢.

ثم عــدَّد الــناظم تلك الأفعال التي أَشَمَّها هذان الإمامان، فذكر منها في هذا البيت ثلاثة، وهي:

﴿ قِيلَ ﴾ حيث وردت في القرآن[١].

﴿ وَغِيضَ ﴾ ولم يأت إلا في هود[٢].

﴿ وَجِاْىٓءَ ﴾ موضعان: ﴿ وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ في الزمر[٣]، ﴿ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَ ﴾ في الفجر[٤].

واختلفــت عبارة الناس في ذلك: فبعضهم يُعَبِّر عنه بــ«الإِشْمَام»، وإليه مَيْل جمهور النحويين[٥]، والمقرئين[٦]، وبه عبَّر الناظم.

وبعضهم يُعَبِّر عنه بــ«الإِمَالَة»[٧].

وبعضهم يُعَبِّر عنه بــ«الرَّوم»[٨].

وبعضهم يُعَبِّر عنه بــ«الضَّم»[٩].

---

(١)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ١١.

(٢)- الآية: ٤٤.

(٣)- الآية: ٦٩.

(٤)- الآية: ٢٣.

(٥)- انظــر: شــرح المفصَّل لابن يعيش: ٧/٧٠، والتبيان: ١/٣٣، وشرح ابن عقيل: ١/٤٥٨، وأوضح المسالك: ٢/١٣٨.

(٦)- انظر: التبصرة: ص ٤١٨، والتيسير: ص ٦٢، والعنوان: ص ٦٨، وإرشاد المبتدئ: ص ٢١٠، قال السخاوي: "إنما أختار من هذه الألفاظ الإشمام لأنها عبارة عامة النحويين، وجماعة من القراء المتأخرين". فتح الوصيد: ٢/٦٢٣.

(٧)- انظر: الحجة للفارسي: ١/٣٤٥، ٣٤٨، وإبراز المعاني: ٢/٢٨٢، واللآلئ الفريدة: ٢/٥١٦.

(٨)- انظر: معاني الزجاج: ١/٨٧.

(٩)- انظــر: معاني القراءات للأزهري: ص ٤٢، والغاية لابن مهران: ص ١٤٢، والمبسوط لابن مهران: ص ١١٥، والسبعة: ص ١٤٣، والوجيز للأهوازي: ص ١٢٦، ومعاني الأخفش: ١/١٩٧.

فهذه أربعة أقوال للناس في التَّعْبير عن هذا المعنى.

فالذين عَبَّروا عنه بـ«الإِشْمَام»، قالوا ذلك؛ لأن الكسرة ليست خَالِصة، بل مُشَمَّة بالضم، أي مُشْرَبَة شيئاً منه[1].

والذين عَبَّروا عنه بـ«الضَّم» أرادوا أن فيه شيئاً من الضَّم، فتجوَّزوا في عبارتهم بذلك، كما تجوَّزوا في قولهم: «الإمالة[2] كَسْر»؛[3] لَمَّا كان فيه شيء من الكَسْر، وهذا التعْبيرُ وارد عن عامَّة القراء المتقدمين[4].

والمُعَبِّرون عنه بـ«الإِمَالة» تجوَّزوا أيضاً، فإن الحركة لَمَّا لم تكن كسرة مَحْضَة، ولا ضمة مَحْضة، أشبهت حركة المُمَال؛ حيث لم تكن كسرة مَحْضة، ولا فتحة مَحْضة[5].

[٣٦٠/ب] والذين عَبَّروا بـ«الرَّوم» قالوا: لأنه تُدْرِكه حَاسَّة السَّمْع، وهذا هو الروم / بعينه، فتسميته بالرَّوم أيضاً مجاز، وهو جائز[6].

ثم اختلف الناس في حَقِيقة اللَّفظ بذلك، فَذَهَب الحَافظُ أبو عمرو[7]، وغيره إلى أن حقيقته: «أن يُنْحَى بالكسرة نحو الضمة قليلاً، وبالياء نحو الواو قليلاً»،[8] وهذا هو المشهور بينهم، والمنصور عندهم؛ إذ الياء تابعة لحركة ما قبلها[9].

---

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢٣/٢.

(٢)- تحرفت في الأصل إلى: "الإلة"، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر قولهم في: الحجة للفارسي: ٣٧٥/١، وجامع البيان للداني: ص ٥٩، وفتح الوصيد: ٦٢٣/٢.

(٤)- كابن مجاهد في السبعة: ص ١٤٣، وابن مهران في الغاية: ص ١٤٢.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٦/٢.

(٦)- انظر: معاني الزجاج: ٨٧/١، وفتح الوصيد: ٦٢٣/٢.

(٧)- هو: عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني الأموي، كان يعرف بابن الصيرفي، إمام علامة شيخ المقرئين، أخذ القراءات عن ابن غلبون، وبرع فيها، له: "جامع البيان"، و"التيسير"، "والمقنع"، و "التحديد"، ت: ٤٤٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٧٣/٢- ٧٧٤، غاية النهاية: ٥٠٣/١- ٥٠٤.

(٨)- جامع البيان للداني: ص ٥٩.

(٩)- انظر: الإقناع لابن الباذش: ٥٣٤/١، وفتح الوصيد: ٦٢٤/٢.

قلـــت: وهذا كما قالوا في «الإمالة»: أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فيقع العمل في الحركة والحرف معاً[١].

«[٢]والمـــراد «بالإشمام» في هذه الأفعال: «أن تُنَحَّى بكسر أوائلها نحو الضَّمة، وبالـــياء بعدها نحو الواو، فهي حركة مركَّبة من حركتين: كسرٌ، وضمٌّ؛ لأن أوائل هـــذه الأفعال - وإن كانت مكسورة - فأَصْلها الضَّم؛ لأنها أفعال ما لم يسم فاعله، فأُشـــمَّت الضمةُ دلالةً على أنه أَصْل ما تستحقه، وهو لُغَة للعرب فاشية، وأبقوا شيئاً مـــن الكســـر تنبيهاً على ما استحقته هذه الأفعال من الإعلال، ولهذا قال: (لِتَكْمُلا) أي: لِـــتَكْمل الدلالـــة على الأمرين، وهذا نوع آخر من «الإشمام»، غير المذكور في الأُصُول، وقد عَبَّروا عنه أيضاً بـــ«الضَّم»، و «الرَّوم»، و«الإمالة». انتهى[٣].

وذهـــب آخرون إلى أن حقيقة ذلك: «الإيماءُ بالشَّفتين لِمَا ضَمَّته مُقَدَّرة، مع إخْـــلاص كســـرة الفاء»، قال هذا القائل: وإن شئت أَوْمَأت قبل اللفظ بالفاء، وإن شئت بعده، وإن شئت معه[٤].

---

(١)- انظر: الإقناع: ١/٥٣٥، والنشر: ٢/٣٠.

(٢)- مـــن هـــنا بداية نص منقول عن أبي شامة، نبهني لذلك قول المصنف في آخره: "انتهى"، ولذا أثبت علامة التنصيص.

(٣)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٢، وانظر: السراج: ص: ١٤٩، وقيل: إن المقصود بالإشمام هنا: "أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامَّة مركبة بين حركتين إفرازاً لا شيوعاً، فجزء الضمة مقدَّم، وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر". انظر: كتر الجعبري: (خ): ٣٢٠/أ، والإتحاف: ١/٣٧٩.

(٤)- انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٢/٢٨٢، واللآلئ الفريدة: ٢/٥١٦، وقال أبو عمرو عن قائل هذا القـــول: "وزعم من يشار إليه بالمعرفة، وهو بمعزل عنها وخالٍ منها"، انظر: فتح الوصيد: (خ): ٨٩/ب، ولعـــل قائله أبو محمد مكي بن أبي طالب، حيث قال: "والإشمام في هذا يجوز أن يكون مع الحرف وقبله". التبصرة: ص ٤١٨- ٤١٩.

وقـــال ابن الباذش: "وقد إجاز أبو محمد مكي أن يكون الإشمام في أوائل هذه الأفعال قبل اللفظ بالحرف، وحَسُن ذلك في المنفصل نحو: ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾، فإن كان متصلاً نحو: ﴿قِيلَ﴾، و﴿حِيلَ﴾ لم يكن هذا الوجه عنده كحُسنه مع المنفصل، وذلك أن الإشمام قبل الحرف غير مسموع فلا يتأتى في الابتداء، لأنه يضم شفتيه ساكتاً قبل أن يشرع في التكلم، فإذا شرع في التكلم كان الإشمام قبل الحرف رجوعاً إلى بعض السكوت، فلم يتمكن تمكنه في الابتداء". الإقناع: ١/٥٣٥.

قلت: هذا الإِشْمَام: هو الذي يكون في الوقف، كما تقدم لك بيانه، وهو أن يخْـتَص بالبصير دون الأعمى[١]، وليس للفْظ فيه عمل، وقد عدَّ الناس هذا غلطاً مِنْ هذا القائل.

وقد بَالَغ أبو عمرو في الرَّد على هذا فقال: «إن الإِيمَاء بحركة الفاء قَبْل النُّطْق بالفـاء غـير مستقيم، إذ لم يرد في قراءة، ولا جاء في لغة، فكذلك الإِيمَاء مع اللفظ بالفـاء أو بعده غير مستقيم أيضاً؛ لِمَا فيه من إِعْمال اللسان في الاستيفال، والشفتين في الانطباق، والانضمام في حالة واحدة، وذلك متَعَذِّر أو كالمتَعذِّر». انتهى[٢]

قلت: سيأتي في قوله تعالى: ﴿ مِّن لَّدُنْـهُ ﴾ في الكهف[٣] ما يشبه هذا، وأن للنَّاس هناك عبارتين، وأن الظَّاهر الثانية منهما - إن شاء الله تعالى - .

ونصَّ مَكِّي[٤]: على أن الإِشْمَام في ﴿ مِّن لَّدُنْـهُ ﴾ غير الإِشمام في ﴿ قِيلَ ﴾، و ﴿ سِيٓـَٔتْ ﴾[٥].

وذَهَب آخرون إلى أن حقيقة ذلك: «أن تُضَم الفاءُ ضَمَّاً مُشْبَعاً، ثم يُؤْتى بالياء الساكنة بعد الضمة الخَالِصة، ويُعْزى هذا لأبي الحسن الأخفش[٦].

---

(١)- العقد النضيد (خ): ٢٨٤/ب، عند شرح قول الناظم:

(والاشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفاهِ بُعَيد ما يُسكَّن لا صوت هُناك فَيَصْحُلا).

متن الشاطبية البيت رقم: (٣٦٩).

(٢)- انظر قوله في: فتح الوصيد: ٦٢٥/٢.

(٣)- الآية: ٢.

(٤)- انظر: التبصرة: ص ٥٧٢.

ومكّـي: أبو محمد مكّي بن أبي طالب بن حَمُّوش القيسي القيرواني المقرئ، إمام علامة محقق مجوِّد، قرأ على ابن غلبون، وقرأ عليه كثيرون، له: "التبصرة"، و"الكشف"، و"الرعاية"، وغيرها ت: ٤٣٧هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٥١/٢، ٧٥٢، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، ٣١٠.

(٥)- سورة الملك، الآية: ٢٧.

(٦)- انظر: معاني القرآن: ١٩٧/١، وفتح الوصيد: ٦٢٥/٢.

=

وهـــذا مـــردود؛ لأن الياء الساكنة متى انضَمَّ ما قبلها وَجَب قَلْبها واواً، نحو: «مُوقِن»، و«مُوسِر»، من اليَقِين، واليُسْر[١]، كَمَا أن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها وجب قَلْبها ياءاً نحو: مِيزان، ومِيقَات[٢]؛ لِتَعَذُّر النطق / بالحرفين ساكنين بعد حركة تضادهما، أو للقرب من التَّعذر بسبب الاشتغال الحاصل بذلك. [٣٦١/أ]

بل وجدنا أهل هذه اللغة هم الذين يُخْلِصون الضَّم في أوائل هذه الأفعال[٣]، جَارِين على القاعدة المذكورة في قَلْب الياء واواً، فيقولون: «بُوعَ المتَاع»[٤]، قال:[٥]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ   ليت شَبَاباً بُوْع فَاشْتَرَيْتُ.

فتـــنقلـــب ذوات الياء إلى ذوات الواو، كما تنقلب في اللغة الفُصْحَى ذوات الواو إلى ذوات الياء نحو: «قِيلَ» كما سيأتي بيان تصْريف ذلك.

وذهب آخرون إلى أن حقيقة ذلك: «أن تُشِمَّ الفاء ضَمَّاً مُخْتَلساً».[٦]

قال أبو عبد الله: «وهو باطل؛ لأن ما يُخْتَلس من الحركات «كهمزة بين بين» لا يقع أولاً؛ لقُرْبه من الساكن». انتهى.[٧]

= **والأخفـــش**: هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي الأوسط النحوي، سكن البصرة، وقرأ الـــنحو على سيبويه، وكان مؤدِّباً لأبناء الكسائي، له: "معاني القرآن"، و"المقاييس في النحو"، ت: ٢٢١ وقيل: ٢١٥هـــ. انظر: إنباه الرواة: ٣٦/٢، ٣٧، وبغية الوعاة: ٥٩٠/١، ٥٩١.

(١)- انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤.

(٢)- والأصل: "مِوْزن"، و"مِوْقات"، انظر: الكتاب: ٣٣٥/٤، والحجة لابن خالوية: ص: ٢٤، وإعراب القراءت السبع: ٦٨/١.

(٣)- وهـــم: هذيـــل، وبني دبير، وبني فقعس من فصحاء بني أسد، انظر: البحر: ١٩١/١، وابن عقيل: ٤٥٨/١.

(٤)- انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ٧٠/٧.

(٥)- البيـــت: منســـوب لرؤبة بن العجّاج، وهو في: شرح المفصّل: ٧٠/٧، وشرح التسهيل: ١٣١/٢، وأوضح المسالك: ١٣٨/٢، ومغني اللبيب: ٣٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥٨/١، والدرر اللوامع: ٥٣٤/٢.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٧)- اللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢

وفي هـــذا الرد نظر، لأن معنى هذا القول، هو معنى القول الأول بعينه، لأن معنى اخْتِلاس الضمة: أن يُؤْتى بها حَرَكة ضَعِيفة، وحينئذ تضْعُف كسرةُ الفاء أيضاً، فتَخْرج حَرَكةٌ بين حركتين، لا ضَمَّة خَالِصة، ولا كسرةٌ خَالِصة.

إلاَّ أنـــه كـــان ينــبغي - لهذا القائل - أن يزيد فيقول: أن يُشِمَّ الفاء ضماً مخْتَلساً، مع اختلاس الكسرة أيضاً.

واعـــلم أن هذه الأفعال ماضية مبنيَّة لِمَا لم يسم فاعله، وكل ما بُنِي للمفعول منها فلا بد من ضم أوله، وكسر ما قبل آخره، وقد يُحْتاج إلى ضمة ثانية، وثالثة، في صُوَر ليس هذا موضع ذكرها[١].

فإذا عرفت ذلك فنقول: الفعل الثلاثي إما أن يكون صحيح العين، أو مُعْتلها، فـــإن كان صَحيحَها؛ بقي على حَالِه كقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾[٢]، وإن كان مُعْتلها؛ ففيه ثلاث لغات[٣]، وزاد الأخفش رابعة[٤]، عدُّوها غلطاً كما تقدم.

الأولى: وهي فصحاها[٥]، أن تُكسر الفاء كسراً خالصاً، فتسْلم ذوات الياء، وتنقلب ذوات الواو إلى الياء، كيفية ذلك إذا بَنَيْت «بَاع» فتقول فيه: «بِيعَ»، وذلك أن أصـــله «بُـــيِعَ» بضـــم الفـــاء وكسر العين، قياساً للمعتل على الصحيح «كَضُرِب»، فاستثقلت الكسرة على الياء، فإما أن نقول: نقلت كسرتها إلى فاء الكلمة، بعد سلبها

---

(١)- إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمّ أوله وثانية، مثل: "تُدُحرِج"، وإن كان مفتتحاً بهمزة وصل ضُمّ أوله وثالثه، مثل: "انْطُلِق".

(٢)- سورة الحج، الآية: ٧٣.

(٣)- جمعها ابن مالك في ألفيته فقال: "**وَاكْسِرْ أَو اشْمِم فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلّ عَيْناً وَضَمٌّ جَا كَبُوع فَاحْتُمِل**"، متن الألفـــية البيت رقم: (٢٤٧)، وانظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، وأوضح المسالك: ١٣٨/٢، ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٤٥٦/١.

(٤)- وهي: "أن تُضَم الفاءُ ضَمّاً مُشْبَعاً، ثم يُؤْتى بالياء الساكنة بعد الضمة الخَالِصة"، انظر: معاني الأخفش: ١٩٧/١.

(٥)- وهي لغة: قريش ومجاوريهم من بني كنانة. انظر: البحر: ١٩١/١.

حركـــتها، وبقيـــت الياء ساكنة، وإما أن نقول: حذفت الكسرة استثقالاً فبقيت ياء ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، نحو: «بِيضٌ» جمع أبيض.

وإذا بنيت «قَالَ» فتقول فيه: «قِيلَ» وأصله: «قُوِلَ» كضُرِبَ أيضاً، فاستثقلت الكســـرة عـــلى الواو؛ لمنافرتها لها، وإذا استثقلت في مجانستها، فاستثقالها في منافرتها أولى، ولما استثقلت الكسرة عليها نُقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلبها حركتها، فسكنت / الواو بعد كسرة، فقلبت ياء، فانقلبت ذوات الواو هنا إلى ذوات الياء[1]، [٣٦١/ب] ولا يجـــيء العمل الآخر وهو تسكين العين، وقلب حركة الفاء - هذا كله - إذا لم يُلبَس، فإن أُلبِس لم يكسر، بل يجب الإشمام، أو الضم نحو: «بُعْت يا عبد»، إذا أَخبَرت بأن العبد بِيع؛ لأنَّك لو أَخلَصت الكسرة؛ لأَوهم أنه هو الذي تعاطى البيع[2].

اللغة الثانية: الإشمام[3] - وقد تقدم تفسيره، واختلاف الناس فيه[4] - وهاتان اللغتان فصيحتان، والأولى أفصح.

والثالـــثة: إِخْـــلاص الضم[5]، فتنقلب ذوات الياء إلى ذوات الواو، وتسلم ذوات الواو، عكس اللغة المتقدمة، وذلك نحو: «قُول»، «وبُوع» ،كقوله:[6]

ليت شباباً بُوع فاشتريت.

---

(١)- انظـــر: شـــرح التسهيل: ١٣١/٢، أوضح المسالك: ١٣٨/٢، ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٥٢٠/٢، والتبيان: ٣٣/١.

(٢)- ســـيبويه أطلـــق و لم يشترط اللبس أو عدمه، أما ابن مالك فقد اشترط هذا فقال: "وإن خيف لبس يجتنـــب"، وقال ابن عقيل: "ولا يجوز الكسر فلا تقول: "بِعْت" لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالكسر فقط نحـــو: "بِعـــت الثوب". انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، ٣٤٣، وأوضح المسالك: ١٤٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥٩/١.

(٣)- وهي لغة: قيس، وعقيل، وعامة بني أسد. انظر: البحر: ١٩١/١، والإتحاف: ٣٧٩/١.

(٤)- انظر: ص ١٦٦ – ١٦٩.

(٥)- وهي لغة: هذيل، وبني دبير، انظر: شرح ابن عقيل: ٤٥٨/١.

(٦)- تقدَّم تخريجه: ص ١٧٠.

وقال الآخر[١]:

حُوكَت عَلى نِيْرَيْنِ إذ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاك.

هـــذا إذا لم يُلــبَس، فإن أُلبِس وجب الكسر نحو: «عِقْت عن هذا الأمر»، إذا أَخْـــبرت بـــأن غيره قد عَاقَه؛ لئلا يلبس مع الضم أنه هو الذي عَاقَ غيره، كذا قيَّد بعضهم هاتين اللغتين بعدم اللبس.

وســـيبويه[٢] لم يعتبر شيئا من ذلك، كأنه يتَّكل على القرائن[٣]، هذا ما يتعلق بتصريف هذه الأفعال.

والوجه لمن أَخْلص الكسر: أنه أتى بأفصح اللغات، وهو الإتيان بالكلمة على ما أدَّى إليه التصريف، من غير عمل آخر،[٤] واختار مكيّ وغيرُه الكسرَ.

قال مكيّ: «والكسر أولى عندي، كما كان الفتح أولى من الإمالة».[٥]

---

(١)- البيت: بلا نسبة في شرح المفصّل: ٧١/٧، وأوضح المسالك: ١٣٩/٢، وشرح التسهيل: ١٣١/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥٦/١، والدرر اللوامع: ٥٣٥/٢.

(٢)- ســـيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين في النحو، أصله من فارس، نشأ بالبصرة، كـــان علامـــة، جالس الخليل، له: "الكتاب"، ت: ١٨٠هــ. انظر: إنباه الرواة: ٣٤٦/٣، وبغية الوعاة: ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

(٣)- انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، ٣٤٣.

(٤)- قـــال سيبويه: "والأصل الكسر"، الكتاب: ٣٤٢/٤، وانظر: الحجة لابن خالوية: ص: ٢٤، والحجة للفارسي: ٣٤٩/١، والكشف: ٢٣٠/١، والموضح: ٢٤٨/١.

(٥)- الكشف: ٢٣٢/١.

يعني: وإن كان في تغيير كل واحد منهما، دليل على أَصْلٍ، وهو اختيار: أبي عبيد[١]، وأبي حاتم[٢]، وأبي طاهر[٣]، وهو في اللغات أفشى، وفي الآثار أكثر، وعلى الألسنة أخف.[٤]

والوجه في الإشمام: التنبيه[٥] على أصل هذه الأفعال، كما كانت الإمالة مُنَبِّهة على أصل الألف[٦]، وإليه أشار الناظم بقوله: (لِتَكْمُلا)[٧]، وقد تقَدَّم قوله.

و(قِيلَ)، وما عطف عليه: يجوز أن يكون مبتدأ، و(يُشمِّها ٠٠ رِجَالٌ) جملة فعلية في موضع الخبر لذلك المبتدأ، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمر على جهة الاشتغال، والتقدير: «يُشِمُّ رِجَالٌ قِيلَ وغيض وجِئ يُشِمها»، فعلى هذا لا محل للجملة الفعلية؛ لكونها وقعت مُفَسِّرَة، والأول أولى لعدم الاحتياج إلى إضمار، وقد نصّوا على أن «زيدٌ ضربته» بالرفع أرجح، من «زيداً ضربته» بالنصب[٨]؛ لِمَا ذكرت لك.

---

(١)- أبو عبيد: القاسم بن سلام الخراساني الأنصاري مولاهم البغدادي، الإمام الكبير، أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات، أخذ عن الكسائي، ت: ٢٢٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٣٦٠/١، وغاية النهاية: ١٨/٢.

(٢)- أبو حاتم: سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة، عرض على يعقوب الحضرمي، ت: ٢٥٥هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٣٤/١، وغاية النهاية: ٣٢٠/١،

(٣)- أبو طاهر: إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري النحوي المقرئ، إمام عالم، قرأ على عبد الجبار بن أحمد الطرطوسي، وأقرأ الناس بمصر، له: "العنوان"، "الاكتفاء"، ت: ٤٥٥هـ. انظر: معرفة القراء: ٨٠٥/٢ ، غاية النهاية: ١٦٤/١.

(٤)- انظر: الكشف: ٢٣٢/١، واللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٥)- تحرفت في الأصل إلى: "المنبهة"، والمثبت من (ت).

(٦)- أي: أن أصل هذه الأفعال هو: الضم، والإشمام في أوائلها لبيان هذا الأصل، ولأمن اللبس بالفعل المبني للفاعل، وأنها مبنية للمفعول. انظر: الحجة للفارسي: ٣٤٥/١، والحجة لابن زنجلة: ص: ٩٠، وشرح الهداية: ١٥٦/١، وكشف المشكلات: ١٨٠/١، والموضح: ٢٤٧/١.

(٧)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٨)- انظر: شرح الأشموني: ٤٣٥/١، وشرح التصريح: ٤٥٣/١.

[والهـــاء][1] في: (يُشِـــمُّهَا) تعــود على الأفعال الثلاثة، والعطف يتم لأجل الضرورة، على حسب ما تأتى له[2].

قوـــله: (لَـــدَى كَسْرِهَا) أي: لدى كسر فائها؛ لأن الكسر المُشَم إنما هو في فائهـــا فقـــط، والمعنى: «يُشِمّون كسرها بضم»، وأشمّ[3] يتعدى لاثنين، وقد تقدّم تفسيره في الإدغام، والوقف[4].

[(ضَمّاً)][5] مفعول ثان، / و(لَدَى): متعلق بالفعل قبله، و(لِتَكْمُلا): متعلق به **[٣٦٢/أ]** أيضاً، والضمير في (لِتَكْمُل) يعود على الأفعال الثلاثة، فالألف للإطلاق[6].

ويجـــوز أن يكون الضمير للمخاطب أي: لتكمل أنت، أي: إذا عرفت ذلك فقد حصل لك الكمالُ، والألف للإطلاق أيضاً، والفعل منصوب بإضمار: «أنْ»[7].

ثم ذكر الناظم بقية الأفعال ومن وافق عليها هذين الإمامين. فقال:

٤٤٨- وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقَ كَمَا رَسَا ... وَسِيءَ وَسِيئَتْ كَانَ رَاوِيهِ أَنْبَلا

أخـــبر عمن رمز له بالكاف، والراء من قوله: (كَمَا رَسَا)، وهما ابن عامر، والكسائي أنهما أشمّا هذين الفعلين، وهما: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ في سبأ[8]،

(١)- تحرفت في كلتا النسختين إلى: "وهي"، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣١٩، وشرح شعلة: ص ٢٥٨.

(٣)- تصحفت في الأصل إلى: "واسم"، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر: العقد النضيد: انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ٥٥٥/٢.

(٥)- تحرفت في كلتا النسختين إلى: "فيها"، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٢٨١/٢.

(٧)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣١٩.

(٨)- الآية: ٥٤.

﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ﴾ موضعان في الزمر[١]، فقد وافق الكسائيَّ وهشاماً ابن ذكوان على الإشمام في هذين الفعلين[٢].

ثم أخبر عمن رمز له بالكاف، والراء، والهمزة، من قوله: (كَانَ رَاوِيه أَنْبَلا)، وهم ابن عامر، والكسائي، ونافع، أنهم أشمّوا هذين الفعلين أيضاً وهما:

﴿ سِيٓءَ بِهِمْ ﴾ في هود، والعنكبوت[٣]، و﴿ سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ في الملك[٤]، وقد تحصل من هذا البيت، والذي قبله، أن الكسائي، وهشاماً، يشمّان هذه الأفعال السبعة، من: ﴿ قِيلَ ﴾ إلى: ﴿ سِيٓـَٔتْ ﴾، وأن ابن ذكوان وافقهما في الأربعة المذكورة في هذا البيت، من ﴿ حِيلَ ﴾ إلى ﴿ سِيٓـَٔتْ ﴾، وأن نافعاً وافق في الفعلين الأخيرين: ﴿ سِيٓءَ ﴾، و﴿ سِيٓـَٔتْ ﴾.

والوجه لمن أشمَّ الجميع ما تقدم، ولمن فرَّق بينهما الجمع بين اللغتين، فإذا نبَّه في البعض على الأصل اكتفى بذلك عن الباقين[٥]، وطلب تخصيص هذه الأفعال دون غيرها بذلك؛ إذ لا طائل تحته.

والباقون لم يشمُّوا شيئاً منها؛ إتياناً بها على اللغة الفصحى، وقد تقدم بيان ذلك.

---

(١)- الآية: ٧١، و ٧٣.

(٢)- في (ت) تقديم وتأخير فالعبارة هكذا: "وافق الكسائي وهشاماً على الإشمام في هذين الفعلين ابن ذكوان".

(٣)- سورة هود، الآية: ٧٧، والعنكبوت: الآية: ٣٣.

(٤)- الآية: ٢٧.

(٥)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص: ٢٤، والإتحاف: ٣٧٨/١، إبراز المعاني: ٢٨٢/٢.

ثم هـــذه الأفعـــال السبعة منقسمة إلى ما عينه ياء، وإلى ما عينه واو، **فالقسم الأول:** فِعْلان فقط وهما: ﴿غِيضَ﴾، ﴿وَجِاْىٓءَ﴾، لقولهم: «غَاضَ يَغِيض غَيْضاً ومَغيضاً»، و«جَاءَ يَجيئ مَجيئاً وجَيْئاً».

والقســـم الـــثاني: بقية الأفعال؛ لأنها من قَالَ يَقول، وحَالَ يَحُول، وسَاق يسُـــوق، وسَاء يسُوء[١]، وقد عرفت تصريف كل من القسمين، وكيفية العمل، ولله الحمد.

فـــإن قلت: عادة الناظم أنه إذا اقتصر بالحكم على السورة التي هو فيها، ولم يقـــل: «معـــاً»، و«لا جميعاً»، و«لا حيث أتى»، اقتُصر بذلك الحكم على كلمة تلك السورة، كما قررته أنت، في قوله: (وخَفِّف كوفٍ يَكْذبون)[٢]، وقيل: ليس حكمها مُقْتصراً على هذه السورة فقط، فكيف سكت الناظم عن ذلك؟.

فـــالجواب: أنـــه لَمّا ضمَّ إلى هذا الفِعْل أَفْعَالاً أُخَر تشاركه في الحكم، وتلك الأفعـــال ليســـت في هذه السورة، عُلِم أنه أراد عموم / الحكم في هذه الكَلِم حيث وردت، من غير نظر إلى هذه السور بعينها[٣]. [٣٦٢/ب]

قوله: (وَحِـــيل) مبـــتدأ، و(بإشْمَام) خبره أي: «كائن ومستقر بإشمام»[٤]، (وسِـــيقَ) عُطِف عليه فخبره خبره، غاية ما في ذلك أنك قدمت الخبر بين المتعاطفين، وهذا نظير قولك: «زيدٌ في الدار وعمرو» عُطِف على «زيد»، ولا حاجة إلى أن نقول: (وسِيقَ) مبتدأ، وخبره مُقَدَّر أي: «وسِيقَ بإشمام»، أو «مثله»[٥]، للاستغناء عن ذلك.

---

(١)- انظر: الكشف: ٢٣٠/١.

(٢)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٦) فرش سورة البقرة.

(٣)- ذكر هذا الجواب أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢٨١/٢.

(٤)- انظر: وشرح شعلة: ص ٢٥٩.

(٥)- أعربه بهذا أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

قوله: (كَمَا رَسَا)، (الكاف) في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، و(ما) مصدرية و(رَسَا) صلتها[١]، ومعنى: (رَسَا) ثَبت، واستقر، مِن: «رَسَت السَّفينة تَرْسُو»، أي: ثَبَتَت، واستَقرّت، ومنه: «جبالٌ رَوَاسِي» أي: ثَوَابِت[٢]، وقال الشاعر[٣]:

وقال قائلهم أرسوا نزاولها.

أي: «أقيموا، واثبتوا في مكانكم».

والتقدير: «بإشمام إشماماً ثابتاً كثَبَات إشمام ما قبله»، أي: أنه لغة ثابتة منقولة[٤].

قوله: (وَسِيءَ وسِيئَتْ) مبتدأ، و(كَانَ رَاوِيه أَنْبل) كان واسمها وخبرها في موضع رفع خبر للمبتدأ، و«الراوي له» هو: الناقل له، والقارئ به، و«الأَنْبَل» من «النُّبْل»، و«النَّبْل في الشيء»: الحِذق به، ويقال: «رجل نبيل» أي: حَاذِق[٥]، و«الأَنْبل» أَفْعَل تفضيل منه، فهو أبلغ من: «نبيل»[٦].

فإن قلت قد تقدم شيئان وهما: (سِيءَ وسِيئَت) فكان مِن حَقّه أن يقول: «راويهما» بالتثنية؟.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٢)- انظر: مقاييس اللغة لابن فارس: ٣٩٤/٢، واللسان: مادة "رَسَا" ١٥٥/٦، والقاموس المحيط: ص: ١٢٨٨.

(٣)- صدر بيت منسوب للأخطل وهو في : الكتاب: ٩٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٧، وعمدة الحفاظ مادة: "رَسِي" ٩٢/٢، وعجزه: **"فكُلُّ حَتْف امرئ يمضي لمقدار"**.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٥)- انظر: اللسان: مادة "نَبُل" ١٨٠/١٤، والقاموس المحيط: ص: ١٠٦٠.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٢/٢.

والجــــواب[١]: أن خبر الآخر محذوف؛ لدلالة خبر الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[٢] وإنما أبهمت بقولي: «الآخر» في الموضعين؛ لأن للناس خلافاً، هل الحذف من الأول، أو الثاني[٣]؟ وهذه العبارة شاملة للمذهبين، ومذهب سيبويه أن الحذف من الأول[٤]، وأنشد قول الشاعر:[٥]

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ.

قال أبو شامة: «وأما قيل الذي هو مصدر فلا يدخل في هذا الباب إذ لا أصل له في الضم وهو في نحو: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾[٦]، ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴾[٧]، ﴿ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴾[٨]، ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾[٩]».انتهى[١٠]

قلـــت: وهـــذا لا يلتبس البتة بما نحن فيه؛ لأن الناظم – رحمه الله – لفظ: «بقيل» فِعْلاً ماضياً مبنياً على الفتح، فكيف يلتبس بقيل الذي هو مصدر معرب، وهو منون، أو مضاف لظاهر أو لمضمر.

---

(١)- في (ت): "فالجواب".

(٢)- سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٣)- انظـر: الإنصـاف في مسـائل الخـلاف: ١/٩٤، ٩٥، وشرح التسهيل: ٢/٥٠، ومغني اللبيب: ٢/٣٨٧ - ٣٨٨.

(٤)- انظر: الكتاب: ١/٧٤، ٧٥.

(٥)- البيت: منسوب لقيس بن الحطيم في: الكتاب: ١/٧٥، ولعمرو بن امرئ القيس: في الدرر اللوامع: ١/٦١، وبـلا نسـبة في: مغني اللبيب: ٢/٣٨٨، وشرح ابن عقيل: ١/٢٢٨، وشرح التسهيل: ١/٦١، ولدرهم بن زيد في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٩٥

(٦)- سورة النساء، الآية: ١٢٢.

(٧)- سورة الزخرف، الآية: ٨٨.

(٨)- سورة الواقعة، الآية: ٢٦.

(٩)- سورة المزمل، الآية: ٦.

(١٠)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٢. وانظر: التذكرة لابن غلبون: ٢/٣١١.

٤٤٩- وَهَا هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلامِهَا وَهَا هِيَ أَسْكِنْ رَاضِياً بَارِداً حَلا

أمـــر لمن رمز له بالراء، والباء الموحدة، والحاء المهملة، من قوله: (رَاضياً بَارداً حـــلا)، وهم: الكسائي، وقالون، وأبو عمرو، بأن تُسكَّن هاء «هو، وهي» الضميرين المـــرفوعين المنفصلين للغائب والغائبة، إذا وقعتا بعد واو العطف / ، أو فائه، أو لام **[٣٦٣/أ]** الابتداء، مثال «هو» بعد الثلاثة: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[1]، ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[2]، ﴿ وإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ﴾[3].

ومثال «هي» بعد الثلاثة: ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ ﴾،[4] ﴿ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ ﴾[5] ﴿ وإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ﴾[6]، وفُهِم أن غيرهم لا يفعل ذلك، بل يفعل ما سيأتي في آخر البيت الآتي، وهو ضَمُّ هاء: «هو»، وكسر هاء: «هي».

والوجـــه لِمَن أسكن هاء: «هو»، و«هي»، بعد الثلاثة الأحرف المذكورة: أنه رأى هذه الأحرف على حرف واحد، فهي شديدة الاتصال بما دخلت عليه، فصارت كأنهـــا مـــن جملة أحرف الضميرين، فأشبه «وهو»، و«فهو»، و«لهو»: لفظ «عَضْد»؛ إجراءاً للمنفصل مجرى[7] المتصل.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٩.

(٢)- سورة النحل، الآية: ٦٣.

(٣)- سورة الحج، الآية: ٦٤.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٥)- سورة هود، الآية: ٤٢.

(٦)- سورة العنكبوت، الآية: ٦٤.

(٧)- في الأصل: "إجراء"، والمثبت من (ت).

وأشـــبه «وهي»، و«فهي»، و«لهي»: لفظ «كَتْف»، وعين: «عَضْد» و«كَتْف» يُسَكَّن[١] تخفيفاً، فكذا ما جرى مجراها[٢].

وإذا كانوا قد فعلوا ذلك فيما يَتَركَّب من كلمتين كقول امرئ القيس[٣]:

فَاليوْمَ أَشْرَبْ غير مُسْتَحْقِبِ.

وقول الآخر[٤]:

قَالَت: سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَاً.

وقد تقدم هذا مستوفى في قوله تعالى: ﴿مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾[٥].

ولأنها لَمّا انضمت وقعت بين واوين في: «وهو»، وبين واو وياء في: «وهي»، وذلك ثقيل؛ فسكنت الهاء تخفيفاً، ثم حُمِل: «فهو»، و«فهي»، و«لهو»، و«لهي»، على ما فيه ثُقْل[٦].

---

(١)- في (ت): "تسكن".

(٢)- قال مكي: "والإسكان لغة مشهورة حسنة"، وقال سيبوية: "وهي لغة بكر بن وائل، وكثير من تميم"، وفي الإتحـــاف أنهـــا لغـــة: نجد. انظر: الكشف: ٢٣٤/١، ٢٣٥، والكتاب: ١١٣/٤، ١٥١، والإتحاف: ٣٨٤/١، والحجة لابن خالوية: ص: ٢٧، وشرح الهداية: ١٥٧/١، وكشف المشكلات: ١٨٣/١، ١٨٤، والموضح: ٢٦٤/١.

(٣)- امـــرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب في الجاهلية، صاحب المعلقة. انظر: طبقات فحول الشعراء: ص: ١٧، ٢١، والشعر والشعراء: ص: ٥٥، والأعلام: ١١/٢.

والبيت: في دوانه: ١٣٤، والكتاب: ٢٠٤/٤، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٨/١، والخصائص لابن جني: ٣١٧/٢، ٣٤٠، والدرر للوامع: ٨٢/١، وشرح شذور الذهب: ص: ٢٣٧. ومعاني الأخفش: ٢٦٧/١، والكـــامل: ٣١٨/١. وعجزه: (**إثماً من الله ولا واغل**)، سكنت الباء من (**اشربْ**) فجرت الراء والباء مع الغين من (**غير**) – وذلك منفصل – مجرى المتصل.

(٤)- البيت: لرجل من كنده يقال له العذافة: انظر: اللسان: مادة: "بَخَسَ" ٢٩/٢، والخصائص: ٣٤٠/٢، وشـــرح الهداية: ١٨٥/١، وعجزه: (**وهات بُرَّ البخس أو دقيقا**)، جرت الراء من: "اشترْ"، مع اللام من "لنا" – وذلك منفصل – مجرى المتصل.

(٥)- سورة يوسف، الآية: ٩٠، وانظر: العقد النضيد: (خ): ٣٤٧/ب، باب ياءات الزوائد.

(٦)- انظر الكشف: ٢٣٤/١، والكتاب: ١٥١/٤.

وقيد أبو شامة اللام الداخلة على هاء: «هو» «وهي» بالزيادة، ثم قال: «وقولنا زائدة احترازاً من: ﴿لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ﴾[١]، ﴿إِلَّا لَعِبٌ وَلَهۡوٌ﴾[٢]، فالهاء ساكنة باتفـــاق؛ لأنهـــا ليست هاء: «هو» الذي هو ضمير مرفوع منفصل، وذلك معروف، ولكنه قد يخفى على المبتدئ، فبيانه أولى» انتهى[٣].

قلت: وقد سكنت هاء: «هي» بعد «همزة الاستفهام»، كقول الشاعر[٤]:

فَقُمْتُ للطَّيفِ مُرْتَاعاً وَأَرَّقَني ... فقُلتُ أَهْي سَرَتْ أَمْ عَادَني حُلُمُ.

وبعد «كاف التشبيه»، كقول الآخر[٥]:

فَقُلْتُ لَهُم مَا هُنَّ كَهْي فكيف لي ... سُلُوٌّ ولا أَنْفَكُّ صَبّاً مُتَيَّماً

فـــإذا كانوا أسكنوا مع هذين الحرفين القليلي الدور؛ فلأن[٦] يسكنوا مع هذه الأحرف التي كثر دورها بطريق الأولى، والأحرى.

فـــإن قلت: اقتصاره على ذكره ما في هذه السورة - و لم يقل: «جميعاً»، و«لا بحيث أتى» - يوهم اختصاص ذلك بما في البقرة؟.

فالجواب: ما تقدم قريباً؛ من أنه لَمَّا ذكر في السورة ما ليس فيها عُلِم الشمولُ في الكل.

---

(١)- سورة لقمان: الآية ٦.

(٢)- سورة الأنعام: الآية ٣٢.

(٣)- إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٤)- البيـــت: لـــزياد بن منقذ، انظر: شرح المفصّل: ١٣٩/٩، وشرح التسهيل: ١٤٣/١، والخصائص: ٣٠٥/١، وأوضـــح المســـالك: ٣٢٩/٣، ومغني اللبيب: ٩١/١، والدرر اللوامع: ٩٥/١، والشاهد فيه: تسكين هاء "هي" بعد همزة الاستفهام.

(٥)- البيـــت: بلا نسبة في الدرر اللوامع: ٩٦/١، وشرح التسهيل: ١٤٣/١، والشاهد فيه: تسكين هاء "هي" بعد كاف الجر.

(٦)- في (ت): "فإن".

وأيضـــاً فقوله: (بَعد الواوِ والفاءِ ولامِها) كالضابط المستقل، فلا تخصيص بسورة دون أخرى.[١]

قوله: (وهَا هُوَ) مفعول مقدم لقوله: (أَسْكن)[٢].

قال أبو شامة: «وقَصرَ لفظ: «ها» في الموضعين ضرورة».[٣]

ولـــيس كذلك؛ لأن حرف التهَجِّي الثلاثي، الذي ثالثه محذوف وثانيه ألف، يجـــوز فيه وجهان: المد، والقصر، وبالمد يعود المحذوف نحو: «تا»، «با»، «حا»، «خا»، وإن شئت مددت[٤].

وأضاف «ها» إلى: «هو» أي: «هاء» هذا اللفظ[٥].

[٣٦٣/ب] / قوله: (بعـــد الـــواو) حال من المفعول، أي: «حال كونه كائناً بعد هذه الـــثلاثة»، (والفـــا) ليس قصرها للضرورة، لِمَا تقدم، خلافاً لأبي شامة[٦]، والهاء في: (لامِهَـــا) عـــائدة على الحروف؛ لدلالة الكلام عليها، أو على لفظ: «هو»؛ تأويلاً لها بالكلمة[٧].

قوله: (وَهَـــا هِي) معطوف على: (هَا هُو) أي: وأَسْكن هاء: «هو»، وهاء: «هي» حال كونهما بعد الواو والفاء ولامها، فـــ(بعد الواو) حال منها، ولكنه تَوَسَّط بين ذوي الحال كما يتوسط الخبر بينهما.

---

(١)- انظر: شرح شعلة: ص: ٢٦٠، وإبراز المعاني: ٢٨٤/٢.

(٢)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٢٠، وشرح شعلة: ص ٢٥٩.

(٣)- إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٤)- إذا جعلت اسماً للحرف مُدَّت، أما حال التهجي فتقصر لخفة ذلك. انظر: الكتاب: ٢٦٦/٣، ٢٦٧، والكشاف: ١٢٩/١، ومعاني الفراء: ١٠/١.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٥٩.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٢٨٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٥٩.

وقـــال أبو عبد الله: «إن الحال مِن الثانية محذوف، أي: «وها هي» حال كونها بعد الواو».[(١)]

ولا حاجـــة إلـــيه، وقـــد تقـــدم ذلـــك في الخبر، في قوله: (وَحيل بِإِشْمَام وسيق .....)[(٢)].

قـــوله: (رَاضِــياً بَارِداً) يجوز أن يكون: (رَاضِياً) حالاً من فاعل: (أَسْكِنِ)، و(بارداً) حال من مفعوله، أي: «أَسْكِن حال كونك راضياً هاء هذين اللفظين، حال كـــون الهـــاء بَارِدةً حُلْوة»، كقولهم: «لَقِيتُه مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، فأحد الحالين حال من الفاعل، والآخر من المفعول[(٣)].

ويجـــوز أن يكـــون: (بَـــارِداً) مفعولاً بـــ(رَاضِياً) الذي هو اسم فاعل، أيِ: «راضياً شيئاً بارداً»[(٤)].

ويجوز أن يكون (بَارِداً) نعت مصدر محذوف أي: «إِسْكاناً بارداً»[(٥)].

و(حَـــلاَ) في موضـــع نصب نعتاً لـــ(بَارِد) على التقادير الثلاث، أي: «بَارِداً حُلْواً».

ومعـــنى: الرِّضَى في ذلك: التنْبيه على أنه - أي: الإسكان - مقبول في هاء: «هو»، و«هي»، مَرْضِيٌّ به فيهما، خلافاً لمن فَرَّق بينهما فقال: «الإسكان في: هاء هو أَحْسن منه في هاء هي، مُعتلاً بأن الضم أثقل من الكسر»[(٦)].

---

(١)- اللآلئ الفريدة - بتصرف-: ٥١٩/٢.

(٢)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٨)، وقد تقدم ما ذكر في: ص ١٧٧.

(٣)- فـ"مصعداً": حال من الهاء الواقعة مفعول، و"منحدراً": حال من التاء الواقعة فاعلاً، وهذا يتأتى عند عـــدم ظهـــور المعنى، أما إذا ظهر فيرد كل حال إلى ما يليق به نحو: "لقيت هنداً مصعداً منحدرة". انظر: أوضح المسالك: ٢٩٤/٢، ٢٩٥، وشرح ابن عقيل: ٥٩١/١، ٥٩٢.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

فقال الناظم: ارْض بذلك فيهما، وَدَع قَولَ هذا المُفرِّق؛ لثبوت ذلك بالنقل الصحيح، وجَعَل هذا بَارِداً حُلْواً يَرْوي مَن قرأ به، كما يَرْوي الماءُ البَاردُ العذبُ مَن شَرِبه، وهذه استعارة حسنة؛ لأن طَالِبَ العِلْمِ كَثُر وَصْفُه بالظَّمأ إلى العِلْم، وكَثُر وَصْف العِلْم بكونه بحْراً، ونحو ذلك(١).

٤٥٠- وَثُمَّ هْوَ رِفْقاً بَانَ وَالضَّمُّ غَيْرُهُم وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلٍّ يُمِلَّ هْوَ انْجَلا

أمر بإسكان هاء: «هو» أيضاً الداخل عليه «ثُمَّ»، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾(٢) لِمَن رمز له بالراء، والباء الموحدة، من (رِفْقاً بان)، وهما الكسائي، وقالون أيضاً، فَنَقص من هذه الترجمة أبو عمرو، فلم يوافقهما.

وتَحَصَّل من مجموع البيتين أن الكسائي، وقالون يسكنان: هاء «هو»، و«هي»، بعد أربعة أحرف: «الواو»، و«الفاء»، و«اللام»، و«ثم»، وأن أبا عمرو وافقهما في غير «ثُمَّ».

والوجه في تفرقته أن يقال: «ثم» على ثلاثة أحرف، ويتَأَتّى الوقف عليها، فهي منفصلة مما يدخل عليه، بخلاف: «الواو»، و«الفاء»، و«اللام»، فإنها على حرف واحد شديدة(٣) الاتصال بما تدخل عليه(٤).

فَمِن ثَمّ سَكَّن في الثلاثة، وضَمَّ / في: «ثُمَّ». [٣٦٤/أ]

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٢)- سورة القصص، الآية: ٦١.

(٣)- في (ت): "شديد".

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٧، والحجة للفارسي: ٤٠٩/١، والكشف: ٢٣٥/١، وقال المهدوي: "ويجوز أن يُسْكت على الهاء في: "ثمَّ هو"، فصارت الهاء في حكم الابتداء، والعرب لا تبتدئ بساكن". شرح الهداية – بتصرف يسير -: ١٥٧/١، ١٥٨.

والوجـــه لغيره في ذلك: حَمْل «ثُمَّ» على أختيها، فإنها كلها حروف عطف، وحَمْلُهـــا عـــلى الفـــاء أقرب من حيث دلالتها على الترتيب[١]، وأيضاً فقد أجرينا المنفصل مجرى المتصل في الواو والفاء، فكذا في: «ثُمَّ» أيضاً[٢].

وقوله: (والضَّمُّ غَيْرُهم وَكَسْرٌ) أي: قراءة غير من تقدم بالضم في: «هاء هو»، والكسر في: «هاء هي»،[٣] فهو قريب من الّلف والنَّشر[٤]، وإنما نص على ذلك؛ لأنه لـــو سكت لأخذ للباقين بالفتح في هاء: «هو»، وهاء «هي»[٥]؛ لأن الضم المسكوت علـــيه ضـــده الفـــتح؛ لقوـــله في الخطبة: (وحَيْثُ أَقُول الضم والرفع ساكتاً ...) البيت[٦].

قال أبو شامة: «وإنما بَيَّن قراءة الباقين لأنها لا تفهم من ضد الإسكان المطلق، فـــإن ضده على ما سبق في الخطبة هو: الفتح، قال: على أنه كان يمكنه أن لا يَتَكَلَّف بيان قراءة الباقين، فإنها قد عُلِمت من تلفظه بها، في قوله: (وهَا هُو، وهَا هِي) فكأنه قـــال: أَسْـــكن ضَمَّ هذه، واكسر هذه، ولو قال ذلك تصريحاً لم يحتج إلى بيان قراءة الباقين، فهذا المذكور في معناه»[٧].

قو ـــله: (وثُمَّ هو) معطوف على قوله: (وهَا هُو) على حذف مضاف، أي: «وأسكن أيضاً هاء: ثُمَّ هو».

---

(١)- انظر: الكشف: ٢٣٥/١، وإبراز المعاني: ٢٨٤/٢.

(٢)- انظر: الموضح: ٢٤٦/١.

(٣)- الوجـــه في ذلـــك: حملها على الأصل قبل دخول الحرف عليها إذ كانت متحركة، وكذلك الهاء في تقديـــر الابـــتداء بها؛ لأن الحرف الذي قبلها زائد، والعرب لا تبتدئ بساكن. انظر: الكشف: ٢٣٥/١، والحجة للفارسي: ٤٠٧/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٣.

(٤)- اللف والنشر: هو ذكر متعدد على جهة التفصيل، أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين، ثقةً بأن السامع يرده إليه، ويأتي مرتب وغير مرتب. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ص: ٢٠٢- ٢٠٣، ومفتاح العلوم لسكاكي: ص ٤٢٣.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٨/٢، والسراج: ص ١٤٩.

(٦)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٦٢).

(٧)- إبراز المعاني: ٢٨٤/٢.

أو ([ثُـــمَّ][١] هـــو) منصوبة بمقدر لا بطريق العطف، أي: «وأسكن هاء: ثُمّ هُو».

(ورِفْقاً) حال من فاعل: (أَسْكن) أي: «ذا رفق»، أو نعتاً لمصدر محذوف أي: «إسكاناً ذا رفق»[٢].

و(بَـــانَ) أي: ظَهَر، واتّضَح، جملة فعلية في موضع نصب نعتاً لـــ(رِفْقاً)، وفي ذلـــك إشارة إلى الترفُّق بمن روى هذه القراءة، وكأنه يقول: أَسْكن ذا رِفْق، وتَلَطَّف غـــير مُسَـــارع في إنكار هذه القراءة، ولا طَاعِن عليها[٣]، كما فَعَل بعضهم فإنه قد تَكَلَّـــم في قراءة الكسائي وضَعَّفَهَا من حيث الفرق المذكور بينها وبين ثلاثة الأحرف المتقدمة، ولا يُلْتَفَت إليه لثبوته متواتراً مع صحته لغة، وقياساً على نظيره من حروف العطف، وحَمْل المنفصل على المتصل.

قو‍ـــله: (والضَّـــم) مبتدأ، و(غَيْرُهم) خبره، ولابد من تقدير مضاف ليتصادق الحديـــث والُمحَـــدَّث عـــنه، أي: «والضَّـــم قراءةُ غيرهم»، (وكَسْر) عُطِفَ على: (والضَّم)[٤]، ولم يتأَتَّ له الإتيان به إلا مُنَكراً ولا ضَيْر في ذلك، وقد تقدم بيان مَحَل الضَّم والكَسْر، وأنه قريب من اللَّف والنَّشر.

قوله: (وَعَن كُلٍ يُملُّ هو) يُشيرُ إلى أن القراء اتفقوا على ضَمِّ هاء: «هو» من قوله تعالى: ﴿ أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ ﴾[٥]، وإنما نص الناظم على ذلك؛ لِئَلا يُتَوَهَّم أنه مِمَّا تُسَكَّن هاؤه بعد اللام للمذكورين أولاً، فَبَيَّن أن ذلك ليس منه، لِيَخْلص الحُكْم المذكور لِماَ وقع بعد لام الابتداء دون غيرها[٦].

---

(١)- "ثُمّ" سقطت من كلتا النسختين، وما أثبته يقتضيه السياق، واستئناساً بما في اللآلئ الفريدة: ٢/٥١٩.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٤، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٢٦، اللآلئ الفريدة: ٢/٥١٩.

(٤)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٢٠، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٢٨، وإبراز المعاني: ٢/٢٨٥، والسراج: ص ١٤٩.

وهذا وَهْمٌ بَعيد؛ إلاّ أنه قد يَخْفى على القراء، وهذا كما قَيَّد أبو شامة اللام أيضاً بالزِّيَادة ليَحْترز من: ﴿ لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾[1] وإن كان تَوَهُّم ذلك أَبْعَد من صنعاء.

وإنما / أُجْمِع على ضَمِّها لأن: ﴿ يُمِلَّ ﴾[2] كلمة مستقلة بنفسها غير متصلة بما بعدها، ولا نظير لها تُحْمَل عليه، بخلاف «ثُمَّ».[3] [٣٦٤/ب]

فإن قلت: من أين يؤخذ أن هاء: «هو» مِن: ﴿ يُمِلَّ هُوَ ﴾ مَضْمُومة؟.

قيل: مِن لَفْظِه بها كذلك[4].

وما ذكره الناظم مِن كونها مَضْمومة للكل، هو المشهور في الكتب، والمنصور في النقل[5].

وقد رَوى بعض النَقَلَة إِسْكان هذه الهاء عن قالون[6]، وهي رواية شَاذَّة مُنْكرة[7]، وعلى تقدير ثبوتها فوجهها أَضْعف منها، وهو خَلْط الكلمتين، وانتزاع

(١)- سورة لقمان، الآية: ٦، وانظر: إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٢)- في الأصل: "يملّ هُو"، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢٨٤/٢، ٢٨٥، والتبيان: ١٨٨/١، وشرح شعلة: ص: ٢٦٠، والسراج: ص: ١٥٠.

(٤)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢٨٥/٢.

(٥)-انظر: فتح الوصيد: ٦٢٨/٢، وقال أبو شامة: "فلم يُسكن الهاء أحد". إبراز المعاني: ٢٨٤/٢. .

(٦)- ذكر أبو عمرو الداني الإسكان من رواية: أبي مروان عن قالون، ومن رواية أبي عون عن الحلواني عنه، وكذلك ابن الوجيه من رواية المروزي عن قالون.

وقال الجعبري: "أسكنها أبو جعفر وأحمد بن صالح والفرضي عن أبي نشيط الحلواني عن قالون".

وقال ابن الجزري: "وكذلك روى الأستاذ أبو إسحاق الطبري عن ابن مهران من طريق الحلواني". انظر: جامع البيان للداني: ص ٦٥، ٦٦، والكتر لابن الوجيه: ص ١٢٦، وكتر الجعبري: (خ): ٣٢٠/أ، والنشر: ٢٠٩/٢.

(٧)- نص على ذلك السخاوي فقال: "إنها مخالفة لما رواه جميع أصحاب قالون"، وقال ابن القاصح: "الرواية التي جاءت عن قالون من طريق الحلواني متروكة"، انظر: فتح الوصيد: ٦٢٨/٢، والسراج: =

زِنَـــة: «فَعُـــل» كَعَضُد منهما، وإن كان ذلك مقولاً مثله في: ﴿ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ﴾[١].

قوله: (وَعَن كُلٍ) متعلق بمقدّر، و(يُمِلَّ هُو) مبتدأ، و(انْجَلا) خبره، أي: انجلا وانْكَشَف انْضِمَام: هاء «هو» من هذه الآية الكريمة، أَنْقُل ذلك عن كُلٍّ[٢].

وعلّق أبو عبد الله: (عن كُلٍ) بـ(انجلا)[٣]، وهو على عادته في تجويزه تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

٤٥١- وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامَ خَفِّفْ لِحَمْزَةٍ   وَزِدْ أَلِفاً مِنْ قَبْلِهَا فَتُكَمِّلا

أمر لحمزة بتخفيف اللام في قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ﴾[٤]، وبزيادة ألف قبل اللام، فَتَكَمَّلَت قراءته: «فَأَزَالَهُمَا» من الإِزَالة بمعنى: التَّنْحِية[٥].

وأفهـــم أن الـــباقين ثَقَّلـــوا الـــلام، ولم يزيدوا ألفاً قبلها، فَتَكَمَّلت قراءتهم: «فَأَزَلَّهُمَـــا» مـــن: زَلَّ عن مكانه يَزِلُّ[٦]، فقيل: القراءتان بمعنى واحد، أي: فَنَحَّاهُمَا عنها، كذا قال: أبو شامة[٧]، وغَيْرُه[٨].

= ص ١٥٠. إذاً تـبين أن رواية الإسكان عن قالون ليست من طريق هذا النظم، أما من طريق الطيبة فله الوجهان، وقد قرأ أبو جعفر بالإسكان قولاً واحداً، وهي متواترة.

(١)- سورة يوسف، الآية: ٩٠.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٢٨/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٥/٢.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٥)- انظــر: معــاني القــراءات للأزهري: ص ٤٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٤، والكشف: ٢٣٥/١، وشرح الهداية: ١٦٢/١، واللسان: مادة "زلل" ٥١/٧، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١.

(٦)- انظــر: الكشف: ٢٣٦/١، والحجة للفارسي: ١٨/٢، والمفردات للراغب: مادة "زلّ" ص ٢١٩، واللسان: مادة "زلل" ٥١/٧.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٢٨٥/٢.

(٨)- كمكي في الكشف: ٢٣٦/١، والقرطبي في تفسيره: ٣٢٣/١.

وتفسير ذلك: أن قِراءة الجَماعة يجوز أن تكون من: زَلَّ عن المكان، إذا تَنَحَّى عنه، فتكون من: «الزَّوَال»[(١)]، كقراءة حمزة، ويَدُل قول امرئ القيس:[(٢)]

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبدُ عَنْ حَال مَتْنِه ... كَمَا زَلَّت الصَّفْواء بالمتنـــزَّلِ.

وقوله في هذه القصيدة أيضاً:[(٣)]

يَزِلُّ الغُلامُ الخِفُّ عن صَهْواتِهِ ... وَيلْوِي بأَثْوَاب العَنِيفِ المُثقَّلِ.

فقد رَدَدْنا قراءة الجماعة إلى قراءة حمزة.

ويجـــوز أن تُـــرَدَّ قـــراءة حمزة إلى قراءة الجماعة، وذلك أنَّ «أَزَالَهُما» بمعنى: صَـــرَفهما عن طاعة ربهما فَأَوْقَعَهُما في الزَّلَّة، لأن إِغْوَاءه وإِيقَاعَه لَهُمَا في الزَّلَّة سبب للزَّوَال[(٤)].

وقال الفارسي[(٥)]: «أَزَلَّهما يحتمل تأويلين؛ أحدهما: أَكسَبَهُما الزَّلة، والآخر: أن يكون من زَلَّ أو عثر»[(٦)].

وقال بعضهم: «بل كُلُّ قراءة لها معنىً غير معنى الأخرى، فقراءة حمزة – رحمه الله – تعطي أنهما تَنَحَّيا عن مَكَانهما، وقراءة غَيْرِه تعطي أنه أَوْقَعَهُما في الزَّلَّة»[(٧)].

---

(١)– انظر: الكشف: ١/٢٣٦، وشرح الهداية: ١/١٦٣، والموضح: ١/٢٦٨، وتفسير القرطبي: ١/٣٢٣.

(٢)– البيت: لامرئ القيس: وهو في: ديوانه ص ١١٩، ومقاييس اللغة: مادة "صفو" ٣/٢٩٢، واللسان: مادة: "صفا" ٨/٢٥٨، والبحر: ١/٣١٢، وتفسير القرطبي: ١/٣٢٣، والدر المصون: ١/١٦٣، ٢٨٧.

(٣)– البيـــت: لامـــرئ القيس: وهو في: ديوانه ص ١١٩، ومقاييس اللغة: ٢/١٥٥، والصحاح: مادة: "خفـــف" ٤/٥٣، واللســـان: مـــادة: "خفف" ٥/١١٣، والبحر: ١/٣١٢، وتفسير القرطبي: ١/٣٢٣، والدر المصون: ١/٢٨٧.

(٤)– انظر: المحرر الوجيز: ١/١٨٧، وتفسير القرطبي: ١/٣٢٣.

(٥)– الفارسي هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد، الإمام المشهور في علم العربية، أخذ عـــن الزجاج، وكان مقدماً عند عضد الدولة، له: "الحجة للقراء السبعة"، "وكتاب المسائل الحلبية"، ت: ١٧٧هـــ. انظر: إنباه الرواة: ١/٣٠٨، ٣٠٩، وبغية الوعاة: ١/٤٩٦، ٤٩٧.

(٦)– الحجة: ٢/١٧.

(٧)– انظر هذا القول في: التبيان: ١/٥٢، والحجة لابن خالويه: ص: ٢٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٤.

وعلى كلا التقديرين فلابد من التَّجَوز، وذلك أن الزَّلَلَ أصْله أن يكون في زَلَّة القَدَم عن مكان مُسْتَقر فيه، فاستُعْمِل هنا في زَلَّة الرَّأي والنظر تجوزاً[١]، والشيطان لا يَقْـدِر على تَنْحية آدم وحواء عن مكانهما، ولكن لَمَّا كانت وسْوَسَته لهما، وتسليط الله إيـاه عليهما مُؤَدِّياً[٢] / إلى ذلك نَسَب التَّنْحية إليه مجازاً، والفعل كثيراً ما يُسْنَد لسببه تجوزاً.[٣] [٣٦٥/أ]

ورَجَّـح بعضهم قراءة العَامَّة على قراءة حمزة من حيث موافقة الرسم، فإنه رُسِم ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ﴾ دون[٤] ألف.[٥]

وفـيه نظـر، إذ حمزة يَعْتَقِد حَذْف الألف من الرسم تخفيفاً، كحذفها في: ﴿ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾، و﴿ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾، وأَشْباهِهما.

ورَجَّح بعضهم قراءة غَيْرِه، بأن قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾[٦] مُغْنٍ عن قوله: «فَأَزَالَهُمَا»، أي: نَحَّاهُما، ولذلك أَبَى بَعْضُهم تفسير: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ﴾ في قـراءة الجماعة بمعنى: «زَلَّ عن المكان»، قال: لأن قوله بَعْد: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ مفيد له.[٧]

---

(١)- انظر: المحرر الوجيز: ١٨٦/١، والبحر: ٣١١/١.

(٢)- في الأصل: "مؤذناً"، والمثبت من (ت).

(٣)- مثله: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾، الأنفال: ١٧، "فالرمي": كان من النبي ﷺ إلا أنه لَمَّا كان بقوة الله وإرادته نُسِب إليه. انظر: الحجة للفارسي: ١٥/٢، والكشف: ٢٣٦/١.

(٤)- في (ت): "بدون".

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٧)- وجعل القائل بهذا أن قوله: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ تكراراً في قراءة: "فَأَزَالَهُمَا"، فرجح قراءة الجماعة لذلك، ولكن الأكثر على ردِّ هذا القول، بل جعلوا: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ مقوّياً لقراءة حمزة؛ لأن المعنى قريب من: "أَزَالَهُما"، بل جعلوا قراءة حمزة مطابقة لما بعدها وهو: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾، لأن الإخراج قريب من الإزالة. انظر: الحجة للفارسي: ١٥/٢، ١٦، وشرح الهداية: ١٦٢/١، ١٦٣، والموضح: ٢٦٨/١.

قال المهدوي:[١] «إذا جُعل ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ﴾ بمعنى: زَلَّ عن المكان، كان قَولُه ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ توكيداً؛ إذ قد يُمْكِن أن يَزُولا عن مكان كانا فيه إلى مكان آخر».[٢]

وهـــذا الذي قاله المهدوي - رحمه الله - أَشْبَه شيء بالتأسيس، لأنه أفاد معنى جديـــداً، فكـــيف يكون تأكيداً، وقد أفادنا ما نُجيبُ به فنقول: لا يلزم من[قوله: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا ﴾ ما قال به؛ لأنه قد يُزيلهما من مكان في الجنة إلى مكان آخر فـــيها، فـــلم يلزم من][٣] ذلك إخراجهما منها، ويكون هذا جواباً لقراءة حمزة؛ إذا جعلناها بمعنى التَّنْحية، ولقراءة الجماعة إذا جعلناها بمعنى التَّنْحية أيضاً[٤].

وأجـــاب آخـــرون بأن المعنى: «فَأَزَالَها عن الجنة، فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم». انتهى. قاله: أبو عبد الله[٥].

وفيه نظر من حيث أَنَّهُما مَتَى خَرَجَا من الجنة؛ خَرَجَا مما كانا فيه من النَّعيم، ضَـــرُورةَ أن نعـــيم الجنة متى أُخرج مِنَ الجَنَّة فقد أُخرِج منه، وكأنه أخذه من كلام الزمخشري حيث قال: «مما كانا فيه من النعيم والكرامة، أو من الجنة إن كان الضمير للشجرة في: ﴿ عَنْهَا ﴾»[٦].

---

(١)- المهدوي: أبو العباس، أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام صاحب التصانيف، نُسِب إلى المهدية ببلاد المغـــرب، وهو الذي ذكره الشاطبي في: "باب الاستعاذة" بقوله: "وكم من فتىً كالمهدوي فيه أعْمَلا"، له: "الهداية"، و"شرحها" في توجيه القراءات، ت: ٤٣٠هـــ. انظر: معرفة القراء: ٧٦١/٢، غاية النهاية: ٩٢/١

(٢)- انظر قوله في: البحر المحيط: ٣١٤/١، و لم أجده في شرح الهداية.

(٣)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- وهـــذا أجيـــب عن دعوى تكرير:﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ في قراءة حمزة، وقراءة العامة إذا جُعِلت بمعنى: التنحـــية، وأن هذا ليس تكريراً، بل يفيد أنهما زالا من الجنة وخرجا منها. انظر: الحجة للفارسي: ١٦/٢، وشرح الهداية: ١٦٣/١.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢، وكذلك قاله السخاوي في فتح الوصيد: ٦٢٩/٢.

(٦)- الكشاف: ٢٥٥/١.

وقد وَجَّه بعضُهم قِرَاءَة حمزة: بأن فيها مناسبة لِمَا قبلها وهو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[(١)] وفي ذلك أَمْرٌ بالاستقرار والثَّبَات في الجنة على وَجْه الطاعة، قال: «فَنَاسبه أن يقال بعد ذلك «فَأَزَالَهُمَا الشَّيطَانُ عنها» أي: نَحَّاهما بالمعصية عن المكان الذي أُمِرَا بالثبات فيه، والاستقرار على وجه الطاعة، قال: ولأن بعده ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ والإخْرَاج مُنَاسِب للإِزَالة، قال: وليس فيه تكرار، إذ المعنى: «فَأَزَالَهُما عن الجنة فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كانا فيه من النعيم»، انتهى[(٢)]. وقد تقدم ما في ذلك.

و﴿عَنْهَا﴾: متعلق بأَزَلَّ أو بِأَزَال على كلا[(٣)] القراءتين، والضمير إِمَّا للجنة، وإِمَّا للشجرة[(٤)].

قال الزمخشري: «الضمير في: ﴿عَنْهَا﴾: للشجرة، أي: فَحَمَلَهُما الشيطان على الزَّلَّة بسببها، وتحقيقه: فَأَصْدَر الشيطان زَلَّتَهما عنها، و﴿عَن﴾ هذه، مثلها في قوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾[(٥)]، وقوله:[(٦)]

يَنْهَون عن أَكْلٍ وَعَن شُرْبٍ» / انتهى[(٧)]. **[٣٦٥/ب]**

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٢)- قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ١٥/٢، والكشف: ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(٣)- في (ت): "كلتا"، والوجهان جائزان.

(٤)- انظر: البحر: ٣١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٧٥/١.

(٥)- سورة الكهف، الآية: ٨٢.

(٦)- البيت: بلا نسبة: في اللسان: مادة: "نهى"، "نوه"، ٣٧٥/١٤، ٣٩٤، والكشاف: ٢٥٥/١، وصدره: **(يمشون دسماً حول قُبَّته)**.

(٧)- الكشاف: ٢٥٤/١، ٢٥٥.

يعني: أنه لَمَّا كان ذلك في معنى: أَصْدَر عُدِّيَ تعديته بـــ«عَن»، فالمعنى: «وما أصدرت فعْلَه عن أمري»، «وأَصْدَروا نَهْيَهم عن كذا»، وما قاله في الآية: حسن، لكن قوله: «يَنْهون عن أكل» لا يحتاج فيه إلى ذلك، لأن النهي يتعدى بعن تعدية صحيحة غير مَحُوجَة إلى تضمين.

ثم قـــال الزمخشري: «وقيل فَأَزَلَّهُمَا عن الجنة بمعنى: أَذْهَبَهُما عنها، وأَبْعَدَهما مـــنها، كما تقول: زَلَّ عن مَرْتَبَتِه، وزَلَّ مِنِّي كذا، إذا ذَهَبَ عنك، وَزَلَّ مِنَ الشهر كذا». انتهى.[١]

وقـــال أبو عبد الله: «والحُجَّة للجماعة: موافقة الرسم، وَأَنَّه من: «الإِزْلال»، وهو: الإِزْهَاق، ويقال: زَلَّ عن كذا، وَأَزَلَّه عنه، ومنه[٢]:

يَزِلُّ الغُلامُ الخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ.

وفي الإِزْهاق معنى: السرعة، وكذلك[٣] كان الأمر». انتهى.[٤]

ثم نَمَّـــق كلامـــه بشيء من كلام الزمخشري، فقوله: «موافقة الرسم» يعني: حيـــث لم تثبـــت[٥] فيه أَلِف، وقد تقدَّم الاعتذار عن حمزة بأنه يَعْتَقد حذفها تخفيفاً كنظائر لها.

وما ذكرته من عَود الضمير في: ﴿عَنْهَا﴾ للجنة، أو للشجرة هو المشهور، وَثَمَّ أقوال أُخَر بعيدة تركتها هنا[٦].

---

(١)- الكشاف: ١/٢٥٥.

(٢)- تقدم تخريجه في: ص ١٩٠.

(٣)- في (ت): "ولذلك".

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٠. ورجّح مكّي قراءة الجماعة لأمور منها: ١- أنها قد تكون بمعنى: "فأزالهما"، فتتفق القراءتان. ٢- إجماع القراء غير حمزة عليها. انظر: الكشف: ١/٢٣٦.

(٥)- في (ت): "يثبت".

(٦)- انظرها في: البحر: ١/٣١٤، والدر المصون: ١/٢٨٨

وقال ابن عطية: «وأما مَن قَرأَ «أَزَالَهُما» فإنه يعود على: «الجنة» فقط»[١].

وفيه نظر، إذ يجوز عَوْده على: «الشجرة» أيضاً، ولا محذور في ذلك.

قوله: (وفي فأَزَلَّ) متعلق بـــ(خَفِّف)، و(اللام) مفعوله[٢]، أيضاً قُدِّم عليه، فقد تَقَـــدَّم عـــلى الفعْلِ مَفْعُولُه وما تَعَلَّق به، والتقدير: «وخَفِّف لحمزة اللام في فأزل»، ويجوز أن يكون: (في فَأَزَلَّ) متعلقاً بمحذوف على أنه حال من المفعول، أي: «خَفِّف الـــلام حـــال كونها كائنة في هذا اللفظ»، و(لِحَمْزَةٍ) متعلق بـــ(خَفِّف)، أي: «ارْوِ التخفيف له».

قوله: (مِنْ قَبْلِهَا) الضمير للام[٣]، أَنَّـــثَها باعتبار الكلمة، ولو قال: (مِنْ قَبْلِه) باعتبار اللفظ لصح وزناً ومعنى[٤]، والتقدير: «وزد ألفاً له» أي: لحمزة.

قوله: (فَتُكَمِّلا) منصوب بإضمار: «أَنْ» في جواب الأمر بعد الفاء[٥].

والفـــاء ليســـت رمزاً؛ للتصريح باسم القارئ، وقد تقدم لك مثل هذا، وأن بعضهم جعله رمزاً مقصوداً به التأكيد، إلا أن أبا شامة نَصَّ هنا على عدم كونه رمزاً كما[٦] ذكرت لك، ثم قال: «وإنما أتى بالفاء دون اللام لئلا يوهم رمزاً» انتهى[٧].

يعني: وإنما قال: (فَتُكَمِّلا) بالفاء، ولم يقل: (لِتُكَمِّلا)، وإن كان معناه أصرح فيما قصده؛ لئلا يُتَوَهم أنه رَمْزٌ لهشام.

---

(١)- المحرر الوجيز: ١/١٨٨.

(٢)- في (ت): "مفعول".

(٣)- انظر: السراج: ص ١٥٠، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٤)- هذا الضبط بالتذكير هو المشهور في النسخ المتداولة، وفي شروح الشاطبية كذلك، وقد تفرد السمين بهذا الضبط - أي: بالتأنيث - وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٦، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٦)- في (ت): "لِمَا".

(٧)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٥.

ثم قال: «فإن قلت: لا يكون رمز مع مصرح باسمه، قلت: يُظَن أنها قراءة ثانية بالألف، وقراءة حمزة بالتخفيف فقط، فاختار الفاء لئلا يحصل هذا الإيهام» انتهى[١].

يعني: أنه لو أتى باللام لتوهم أن في الكلمة ثلاثة قراءات، الثالثة: / «أَزَالَهُما» [٣٦٦/أ] بالتخفيف والألف، لمن رمز له باللام، وتكون قراءة حمزة بتخفيف اللام فقط دون ألف.

والضمير في[٢] (فتُكَمِّل) يجوز أن يكون للمخاطب، وهو الظاهر، أي: «إذا زدت الألف حال تخفيف اللام فقد كَمَّلت القراءة، وكَمَّلْت معناها، إذ التخفيف - دون وجود ألف - لا معنى له البتة[٣].

ويجوز أن يكون[٤] للألف، أي: «فَتُكَمِّل الألفُ الكلمة»، قاله: أبو شامة، وبدأ به[٥]، والظاهر الأول.

٤٥٢- وَآدَمَ فَارْفَعْ نَاصِباً كَلِمَاتِه بِكَسْرٍ وَلِلْمَكِّيِّ عَكْسٌ تَحَوَّلا

أمر برفع: ﴿ ءَادَمُ ﴾، ونصب: ﴿ كَلِمَـٰتٍ ﴾[٦]، وعَيَّن أن نصبها بِكَسْرٍ للقراء كلهم، إلا ابن كثير فإنه عكس الأمرين، أي: نَصَبَ: ﴿ ءَادَمَ ﴾، ورَفَع: ﴿ كَلِمَـٰتٌ ﴾، وإليه أشار بقوله: (ولِلْمَكِّي عَكْسٌ تَحَوَّلا).

---

(١)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٥.

(٢)- "في" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٦، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٤)- في الأصل: "تكون"، والمثبت من (ت).

(٥)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٦، وانظر: فتح الوصيد: ٢/٦٢٨، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٦)- من قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾، سورة البقرة، الآية: ٣٧.

والوجه في قراءة العامة: أن آدم هو المتَلَقِّي لها الآخِذ، ومعناه: استقبلها، ونسبة الأخذ إليه أظهر[١]، لأن نسبة الفِعْل إلى العقلاء أولى من نسبته إلى غيرهم.

والوجه لابن كثير: أن التَّلَقِّي تصح نسبته إلى: «الكلمات» أيضاً، ومَن تَلَقَّاك فقد تَلَقَّيته، فتصح نسبة الفعل إلى كلٍ من الشيئين[٢]، إلا أن نسبته إلى العاقل أولى، نحو: «تَلَقَّيتُ الريحَ»، هو أحسن من: «تَلَقّتني الريحُ».

وقال بعضهم[٣]: «لَمّا كانت الكلمات سبباً في قبول توبته، رُجِّحَ كونها فاعله، والأمر في ذلك قريب».

قال الزمخشري: «معنى تَلَقِّى الكلمات: استْقبَالها بالأخذ، والقبول، والعمل بها، حين عَلِمَها، وقرئ: بنصب: ﴿ءَادَمُ﴾، ورفع: ﴿كَلِمَـٰتٍ﴾؛ على أنها استقبلته، بأن تلقته واتصلت به»[٤].

قوله: (وآدم) مفعول مقدَّم، والفاء إمَّا مزيدة، وإمَّا عاطفة على مُقَدّر، أي: «تَنَبَّه فارْفَع آدم».

قوله: (نَاصِباً) حال من فاعل: (ارْفَع)، و(كَلِمَاتِه) مفعول: (نَاصِباً) عَمِل اسم الفاعل؛ لاعتماده على ذي الحال، وليس في القرآن: «كلماتٌ» مضافة «لِهَاء» في هذه

(١)- أي: استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها. انظر: معاني الأخفش: ٢٣٣/١، والكشف: ٢٣٧/١، والحجة لابن خالويه: ص ٢٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٧٧/١، والإتحاف: ٣٨٩/١.

(٢)- انظر: معاني الفراء: ٢٨/١، والحجة لابن زنجلة: ص: ٩٥، وإعراب القراءات السبع: ٨٢/١، ٨٣، والموضح: ٢٦٩/١، ولم يؤنث الفعل: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ﴾ في هذه القراءة لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي وللفصل. انظر: الكشف: ٢٣٧/١، والإتحاف: ٣٨٨/١.

(٣)- منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٢٩/٢، وانظر: الكشف: ٢٣٧/١.

(٤)- الكشاف: ٢٥٦/١.

السورة، وإنما أضافها لضمير (آدم)؛ لملابستها له؛ وللعلم بذلك، إذ لا لبس أن القرآن كلماته مَنَكَّرة، ولو أتى بها كذا لكان أولى[١].

قوله: (بِكَسْرٍ) متعلّق بـــ(ناصب)، وإنما نص على ذلك؛ لأن كثيراً من الناس يخفى عليه أن نصب جمع المؤنث السالم يكون بالكسرة.

قولـــه: (ولِلْمَكّي عَكْسٌ) مبتدأ، وخبر مقدّم، و(تَحَوَّل) جملة في موضع نعت لـــ(عَكْس).

ويجـــوز أن يكون: (عَكْسٌ تَحَوَّل) مبتدأ وخبراً، وَ سَوَّغ الابتداء به - وهو نكرة - العطف، (وللمَكّي) متعلّق بمقدر على جهة البيان، لا بـــ(تَحَوّل) لِمَا عرف غير مرة[٢].

وقوله: (ولِلْمَكّي عَكْسٌ تَحَوَّل) لا يجوز أن يُؤْخَذ مطلق العَكْس، لأن من جملة مـــا تقدم نصب: (كَلِمَات) بالكسر، ولا يمكن تحويل هذا النصب بعينه إلى: (آدم)؛ لأن آدم لا ينصب إلا بالفتحة.

قال أبو شامة: «وحقيقة العكس لا تتحقق هنا / من جهة أن نصب آدم ليس بالكســـر، بـــل بفتح، فهو عكس مع قطع النظر عن لفظ الكسر، قال: ولم يمكنه أن يقـــول: وللمكي رفع؛ لأنه لا يُعْرَف الخلاف في آدم حينئذ: لمن هو، لأن رفع المكي مخصوص بكلمات». انتهى[٣]. [٣٦٦/ب]

والظاهر أن الناظم عَلِم أن أحداً ممن له بعض علم بالعربية، لا يجهل أن نصب المفرد الصحيح بفتحة ظاهرة، وإنما نص على نصب الجمع المؤنث السالم؛ لخفائه على كثير من الناس.

---

(١)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٢٢، واللآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦١.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢.

(٣)- إبراز المعاني: ٢٨٦/٢.

٤٥٣- وَتُقْبَلُ الأُولَى أَنَّثُوا دُونَ حَاجِزٍ وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلِفٍ حَلاَ

أخبر عمّن رمز له بالدال، والحاء، المهملتين، وهما ابن كثير، وأبو عمرو، أنهما أَنَّثَا: «تُقْبَل» الأولى، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾[1] أي: أتوا في أَوَّل الفعل بتاء المضارعة المثَنَّاة من فوق، وفهم أن غيرهما يُذَكِّره، أي: يأتي بحرف المضارعة ياء[2] مُثَنَّاة من تحت، وتحرَّز بالأولى من الثانية، وهي قوله: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ ﴾[3] في الحزب الثاني من هذه السورة.

ثم أخبر عمن رمز له بالحاء المهملة، من قوله: (حَلا) وهو أبو عمرو أنه قرأ: ﴿ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾ هنا، والأعراف[4]، ﴿ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ ﴾ في طه[5]، بغير ألف من: «الوَعْد»، وفهم أن الباقين يقرءون: ﴿ وَاعَدْنا ﴾ بالألف من: «المُوَاعَدة».

وقد اعترض على المصنف في[6] هذا الكلام بثلاث اعتراضات:

أحدها: وهو أَقْوَاها في قوله: (وَعَدْنَا جَمِيعًا) بأن من جملة ما شمله هذا اللفظ: ﴿ أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا ﴾ في القصص[7]، وليس فيه خلاف أنه من: «الوَعْد»، وكذا قوله: ﴿ أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ ﴾[8] لا خلاف فيه أيضاً؟[9].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٤٨.

(٢)- في (ت): "بياء".

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٣.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٥١، والأعراف، الآية: ١٤٢.

(٥)- الآية: ٨٠.

(٦)- "المصنف في" سقطت من (ت).

(٧)- الآية: ٦١.

(٨)- سورة الزخرف، الآية: ٤٢.

(٩)- انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٢.

وأجيب عنه: بأن الذي في القصص: ﴿ وَعَدۡنَـٰهُ ﴾ بزيادة هاء الكناية، فأَخْرَجه الناظم باقتصاره على «وَعَدْنا»، وهذا فاسد؛ لأن قوله تعالى في طه: ﴿ وَوَٰعَدۡنَـٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ ﴾[1] من المواضع المختلف فيها، وهو متصل بكاف وميم، فلو أُخِذ قول[2] الناظم: (وَعَدْنَا) من غير نظر؛ لاتصاله بضمير؛ لخرج ﴿ وَٰعَدۡنَـٰكُمۡ ﴾ في طه، والغرض أنه مراد[3].

وصاحب التيسير خلص من هذا؛ فإنه قال: «وَعَدْنا — وَعَدْنَاكُم»،[4] فنص على هذين اللفظين، فبقي: ﴿ وَعَدۡنَـٰهُ ﴾ لفظ آخر غير المذكورين، فلم يرد عليه.

قال أبو شامة: «فلو قال الناظم:

وَعَدْنَا وَعَدْنَاكُم بِلا أَلِف حَلا.

لخلص من هذا الإشكال، ولكن خلفه إشكال آخر، وهو أنه لم يقل: «جميعاً»، قال: ولكن يكون له أسوة بما ذكر في بيتي الإشمام». انتهى[5].

قلت: قد تقدم في بيتي: الإشمام؛ أنه لَمَّا أتى في السورة بما ليس منها، عُلِم أنه أراد العموم، فليكن هذا مثله، وكلام أبي شامة يحتمل أن يريد هذا، ومتى أراده فقد اندفع الإشكال، لكن الظاهر أنه لم يرده؛ لتقريره الإشكال.

---

(١)- الآية: ٨٠.

(٢)- في (ت): "بقول".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨.

(٤)- التيسير: ص ٦٣.

(٥)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٨.

ولم يعترض أبو شامة إلا بـ ﴿وَعَدْنَـٰهُ﴾ في القصص خاصة[١]، وكان / [٣٦٧/أ] ينبغي أن يعترض بقوله تعالى: ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَـٰهُمْ﴾[٢] أيضاً؛ لئلا يتوهم أنه محل خلاف.

وقال أبو عبد الله: «ولو قال: وعدنا[٣]، وعدناكم بقصر حلا حلا؛ لانصرف «وعدنا» إلى الموضعين، «ووعدناكم» إلى الثالث». انتهى[٤].

قلت: قد يُعْتَرض عليه بما تقدم؛ مِن أنه بقي عليه الإشكال الآخر، وهو أنه لم يقل: «جميعاً»، وقد يُجَاب عنه بأنه: لو قال ذلك قد ضَمّ إلى السورة ما ليس فيها، وقد تقدم أنه إذا ضَمّ إلى السورة ما ليس فيها، أن ذلك يكون قرينة في إرادته شمول الحكم لغير ما في السورة التي هو فيها، كما تقدم ذلك في: «قيل» و«غيض» وفي «هاء» هو[٥]، وهي، كما قدمت تحقيقه قريباً[٦].

ثم قال أبو عبد الله: «ولو قال: وعدنا مع الأعراف طه حلا حلا، على إرادة: مع الأعراف طه، أو مع الأعراف وطه[٧]، لحصل البيان واندفع الإشكال». انتهى[٨].

وهذا الثاني: أحسن؛ لأنه قد لفظ بمحل الخلاف، وهو السور الثلاث، فاندفع ما في القصص، وما في الزخرف، والله أعلم.[٩]

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨.

(٢)- سورة الزخرف، الآية: ٤٢.

(٣)- في (ت): "وعد".

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٢.

(٥)- "هو" سقطت من (ت).

(٦)- تقدم في : ص ١٦٤، ١٧٧.

(٧)- "طه" لم أتبينها في النسختين، والمثبت من اللآلئ الفريدة.

(٨)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٢.

(٩)- وقد ردَّ صاحب السراج هذا الاعتراض بقوله: «فإن قيل: ظاهر كلامه العموم فيها وفي غيرها، قيل: لا نسلم ذلك لأنه لما ذكرها في قصة موسى قضى بالتقييد واقعاً في القصة فلا يؤخذ في غيرها». انظر: السراج: ١٥٠.

الاعــــتراض الثاني: من أين يُعْلَم أن قراءة غير أبي عمرو: «وَاعَدنا» بألف بعد الـــواو، دون أن تكون بألف قبلها، فيكون: «أَوْعَدنا»؛ لأنه قال: (دُونَ مَا أَلِفٍ)، و لم ينطق بقراءة الجماعة، ولو كان لفظ بها لسهل الأمر؟[1].

وقد أجيب عنه[2] بثلاثة أوجه[3]:

أحدها: أنه لو أراد: «أوعدنا» للزم أن يـــبُيِّن إسكان الواو وتحريكها، فَلَمَّا لم يَتَعَرَّض لبيان ذلك، عُلِم أن الألف بعد الواو لا قبلها.

الـــثاني: أن إطـــلاق الألف على ما بعد الواو حقيقة، فإن الألف – حقيقة – عِـــبَارَةٌ عن حرف العلة الهوائي، وأما الألف التي قبل الواو فالمراد بها الهمزة، وإطلاق الألـــف على الهمزة مجاز، فَأَخْذُ قول الناظم وَحَمْلُه على الحقيقة أولى؛ من حمله على المجاز.

الثالـــث: أن معنى: الوعيد في هذه المواضع الثلاثة لا معنى له البتة أصلاً، هذا كله مع وضوح القراءتين واشتهارهما.

قـــال أبو شامة: «ولو قال: وفي الكل واعدنا، أو وجملة واعدنا بلا ألف حلا؛ لبطل هذا الإشكال»[4].

الاعــــتراض الثالـــث: أن في: «واعدنا» ألف أخرى بعد النون، فكان ينبغي الاحتراز عنها أيضاً[5].

وأُجِيب عنه: بأن هذه لا يمكن حذفها؛ لأنها بعض الضمير الدال على المتكلم المعَظِّم نفسه، فانصرف الخلاف إلى الألف التي تقع بعد الواو[6].

---

(١)- انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٢/٢٨٧.

(٢)- في (ت): "عن هذا".

(٣)- أجاب بها أبو شامة في إبراز المعاني: ٢/٢٨٧.

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٧.

(٥)- انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٢/٢٨٧.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨.

إلا أن أبا شامة أَفْسَد هذا الجواب بأنه: «ليس كل ما لا يمكن حذفه، لا يحترز منه، فإنه سيأتي قوله بعد: (وَقَالُوا الواوُ الأُولَى سُقُوطُها)[١]، ولا يمكن إسقاط الثانية مع بقاء ضمة اللام[٢]». انتهى[٣].

وما ذكره من أنه لا يمكن إسقاط الواو، مع بقاء ضَمَّة اللام، هو اللغة الفصيحة المشهورة، وقد ورد حذف واو الضمير، وإبقاء ضمة ما قبلها، كقوله:[٤] / [٣٦٧/ب]

فَلَو أَنّ الأَطِبَّاء كانُ حَوْلي   وَكَان مَع الأطباء الأساة.

وقال آخر: [٥]

إذا مَا النّاس جاعُ، وأَجْدَبوا.

يريد: «كَانُوا»، «وجَاعُوا» ، فحذف الواو التي هي ضمير جماعة الذكور الغائبين، واجتزأ عنها بالضمة[٦]، إلا أنا لا نعلم أنه قَرَأَ أحدٌ بذلك.

ولكن الجواب عمّا ذكره بالفرق بين: (وَقَالُوا)، وبين ما نحن فيه، بأن: (وَقَالُوا) يصح إسقاط الواو التي هي ضمير في الجملة، ويبقى الفعل الماضي مبنياً على الفتح على أصله، فانفصال الواو من: (وَقَالُوا) يمكن في الجملة، بخلاف ألف:

---

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

(٢)- "اللام" سقطت من النسختين، والمثبت من إبراز المعاني.

(٣)- إبراز المعاني: ٢٨٨/٢.

(٤)- البيت بلا نسبة: في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٩/١، وشرح التسهيل: ١٢٣/١، وشرح المفصّل: ٥/٧، ٨٠/٩، والدرر اللوامع: ٨٦/١.

(٥)- البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع: ٨٦/١، وشرح التسهيل: ١٢٣/١، وصدره: **(يا رُبّ ذي لُقُحٍ ببابك فاحشٍ)**.

(٦)- انظر: الكتاب: ٢١١/٤، ٢١٢، وشرح التسهيل:١٢٣/١.

«نــا»، فإنــه لا يُتَصَور البتة، فَلَمَّا لم يتصور حذفها، لم يكن للاحتراز عنها فائدة، بخلاف: (وَقَالُوا)[١]. والله أعلم.

ثم إن أبــا شــامة لَمّا ذكر الاعتراض الذي قدمته أولاً، قال: «ويــبقى عليه الإشكالان المتقدمان».[٢]

يعــني بالإشكالين المتقدمين في موضع الألف، وهو قد أجاب عن الإشكال الأول، وهــو: أن يُتَوهم أن الألف قبل الواو، فإن كان جوابه صحيحاً، فلم يبق إلا إشكال واحد، وإن لم يكن صحيحاً؛ لزم أن يذكر جواباً فاسداً، وهذا لا يقوله أحد.

والوجه في تأنيث: ﴿ يُقْبَلُ ﴾ الأولى: أنه مُسْنَد إلى مؤنث، ففي تأنيث فعله مشــاكلة لفظــية[٣]، وإلــيه أشار بقوله: (دُونَ حَاجِرٍ)[٤]، أي: دون مانع من إرادة التأنيــث اللفظي، وإن كان مَجَازاً[٥]، والحَاجِر: المانع، ومنه: الحَجْر للعقل؛ لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب المضرات، وقال تعالى: ﴿ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾[٦].

---

(١)- وقــال السمين - عند شرحه لقول الناظم: (وَقَالُوا الواوُ الاولَى سُقُوطُها) منتصراً للشاطبي في تقييده للــواو الأولى راداً على أبي شامة الذي يرى أن الشاطبي قَيَّد ذلك مع عدم الحاجة إليه – "والحق أن ذلك يُلْبس على المبتدئين لا سيما من لم يشتغل بعِلْم الإعراب". انظر: ص ٣٥٢ من هذه الرسالة.

(٢)- إبراز المعاني: ٢/٢٨٨.

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٩، والحجة للفارسي: ٢/٥١، ٥٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٢٨٧، وقال مكي: "وهو الأصل". الكشف: ١/٢٣٨.

(٤)- هذا اللفظ "حَاجِرٍ" بالراء: غير مشهور في النسخ المتداولة، ولا في شروح الشاطبية، بل فيها: "حاجزٍ" بالــزاي، وقد تفرد السمين بذلك، ومما يؤكّد هذا الأمر قول المؤلف بعده: "ومنه: الحَجْر للعقل؛ لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب المضرات، وقال تعالى: ﴿ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾" أهــ. وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٥)- في (ت): "مجازياً"، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٧/أ.

(٦)- سورة الفرقان، الآية: ٢٢.

والوجــه في التذكير: ظاهر؛ لأن الشفاعة في معنى: السعي في المصلحة، ولأن تأنيــثها مجازي، ولأنه قد فُصِل بينها وبين فِعْلِها، والفصلُ بين الحقيقي وفِعْلِه مُسَوِّغ للحذف، فَمَع المجازى أولى، كقولهم: «حضر القاضي امرأة»،[1] وقال:[2]

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ   بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدنْيَا لَمَغْرُورُ.

لَمَّا فُصِل مع الحقيقي لم يُلْحَق.

وتحــرَّز بقوله: (الأُولَى) من الثانية كما تقدم، لأنه يتعذر تأنيث فعله، إذ هو مسند إلى مُذَكَّر وهو: ﴿ عَدْلٌ ﴾، وهذه الاحترازات إنما تذكر لمبتدئ القراءة، وإلا فكيف يتوهم تأنيث فعل مسند لِمُذَكر لم يكن به غير مؤنث[3].

والوجــه في قــراءة: ﴿ وَعَدْنَا ﴾: ظاهر، وهو أن الله تعالى وَعَد موسى أن يناجــيَه عــلى الطــور، ويُوحِــيَ إليه عند انقضاء العدد، فالباري تعالى هو المنفرد بالوَعْد[4]، وأيضاً فالرسم كذلك «وَعَدْنَا» دون ألف[5].

---

(١)- انظــر: الحجــة لابــن زنجلة: ص ٩٥، ٩٦، والكشف: ٢٣٨/١، وشرح الهداية: ١٦٤/١، وكنز الجعبري: (خ): ٣٢٢/أ، وشرح المفصّل: ٩٢/٥.

(٢)- البيت بلا نسبة: في اللسان: مادة "غرر" ٢٩/١١، وشرح المفصّل: ٩٣/٥، والخصائص: ٤١٤/٢، والإنصاف: ١٦٥/١، والدرر اللوامع: ٥٤٢/٢. والشاهد: عدم تأنيث: "غرَّه" مع أن فاعله مؤنث للفصل.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢٨٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢.

(٤)- انظــر: الحجــة لابن زنجلة: ص: ٩٦، والكشف: ٢٣٩/١، وشرح الهداية: ١٦٤/١، والإتحاف: ٣٩١/١.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢، وكنز الجعبري: (خ): ٣٢٢/أ.

وقـد اختار جماعة من الحُذّاق هذه القراءة،(١) وهذا يرشد إليه كلام الناظم حيث قال: (حَـلا) أي: حَسُـنَ وقَبُل(٢) لما ذكرت، وإن كان الجميع(٣) حسناً مقبولاً(٤).

والوجه في ﴿وَاعَدْنَا﴾: أنه بمعنى: «وَعَدْنا»، أي: أن: «فَاعَل» بمعنى: «فَعَل»، كنظائر له سلفت نحو: «عَاقَبْتُ اللّص»، «وعَافَاه الله»، «وسَافَرْت»، وعلى هذا فالقراءتان بمعنى / واحد.(٥) [٣٦٨/أ]

وقيل: بل «فَاعَل» على بابه، وذلك إما لأن موسى وَعَد ربَّه المجيء عند انقضاء العدد المذكور، أو لأنه لَمَّا قَبِل هذا الوعد من ربه نَزَل مَنْـزِلة من وَعَد غيرَه بشيء، لأنه لَمّا تـجزأ ميقاته، وحَرِص على الوفاء به، نَزَل مَنْـزِلة من وَعَد(٦).

وقد رَجَّح جماعة قراءة أبي عمرو.(٧)

قـال أبو حاتم: «قراءة العَامَّة عندنا «وَعَدْنا» بغير ألف، لأن المُوَاعَدة أكثر ما تكون من المَخْلُوقين المُتَكَافئين».(٨)

وقـال أبو عبد الله - مُرَجِّحاً لها أيضاً -: «إن المُوَاعَدة إنما تكون من البشر، وأمـا الله عـز وجـل فهـو المنفرد بالوَعْدِ والوَعِيد، على هذا وَجَدْنا القرآن نحو:

---

(١)- منهم: أبـو عبيد، والإمام أبو جعفر الطبري، وأبو رجاء، وقرأ بها أبو جعفر، ويعقوب، ووافقهم اليزيدي وابـن محيصن. انظر: المبهج في القراءات الثمان لسبط الخياط: ٣٣٤/٢، والكشف: ٢٣٩/١، والبحر: ٣٥٦/١، ٣٥٧، والإتحاف: ٣٩١/١، وفتح الوصيد: ٦٣١/٢.

(٢)- في الأصل تصحفت إلى: "قيل"، والمثبت من (ت).

(٣)- في الأصل: "الجمع"، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٦٣١/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ٦٧/٢، والكشف: ٢٤٠/١، والتبيان: ص: ٦٠.

(٦)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٩٦، والكشف: ٢٤٠/١، وشرح الهداية: ١٦٥/١.

(٧)- قال ابن خالوية: "فَعَلت فيه أولى من فاعلت". الحجة في القراءات: ص ٢٩.

(٨)- انظر قوله في: الكشف:٢٣٩/١، والبحر: ٣٥٧/١.

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ ﴾[(١)] ﴿ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ ﴾[(٢)] ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ ﴾[(٣)]».

ورَجَّحَهــا مَكِّي أيضاً فقال: «وأيضاً فإن ظاهر اللفظ فيه وَعْد من الله لموسى، وليس فيه وَعْد من موسى، فوجب حَمْله على الواحد؛ لظاهر النص»[(٤)].

وقــد أجــاب الناس كلهم[(٥)] عن ذلك كله بما تقدم، وهو أن «فَاعَل» بمعنى: «فَعَل»، أو بالتأويل من الآخرين».

وقد أجاب آخرون عن قراءة: ﴿ وَاعَدْنَا ﴾.

قــال الــزجاج[(٦)]: «وَاعَدنــا بالألف جيد، لأن الطاعة في القبول بِمَنْــزلة المواعدة، فمن الله وَعْد، ومن موسى قَبُول واتِّبَاع، فجرى مجرى المُوَاعدة».[(٧)]

وقال الكسائي: «وليس قول الله: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[(٨)]من هذا الــباب في شيء، لأن «وَاعَدْنا» موسى إنما هو من «باب المُوَافاة» وليس من الوَعْد في

---

(١)- سورة النور، الآية: ٥٥.

(٢)- سورة إبراهيم، الآية: ٢٢.

(٣)- سورة الأنفال، الآية: ٧، وانظر: الكشف:/٢٣٩، والبحر: ٣٥٦/١، وهذا القول منسوب لأبي عبيد في البحر: : ٣٥٦/١، ولم أجده في شرح أبي عبد الله.

(٤)- الكشف: ٢٣٩/١.

(٥)- "كلهم" سقطت من (ت).

(٦)- الــزجاج: أبــو إسحاق، إبراهيم بن السّري بن سهل الزجاج الإمام النحوي، من أهل الفضل، من تلاميذ المبرد، له: "معاني القرآن"، "والاشتقاق"، ت: ٣١١هـــ. انظر: إنباه الرواة: ١٩٤/١، وبغية الوعاة: ٤١١/١.

(٧)- معاني الزجاج: ١٣٣/١.

(٨)- سورة النور، الآية: ٥٥.

شـــيء، وإنمـــا هـــو من قولك: مَوْعِدك يوم كذا، وموضع كذا، والفصيح في هذا وَاعَدْناه»[١] .

وقد رَجَعَ مَكِّي عن اختياره الأول، فاختار قراءة: «وَاعَدْنا» فقال: «والاختيار «وَاعَدْنا» بالألف، لأنه بمعنى: «وَعَدْنا» في أحد معنييه، ولأنه لابد لموسى من وَعْد، أو قَبُول، يقوم مقام الوَعْد، فصحت المفاعلة»[٢].

قلـــت: وظاهر قول الكسائي - «والفصيح في هذا وَاعَدْنا»- اختيار له على قراءة «وَعَدْنا».

و لم يذكر الزمخشري غير المُفَاعلة من اثنين، بمعنى: أن الله وَعَده الوحي، وَوَعَد المجيء للميقات[٣].

فإن قيل: هذا قد يظهر في حق موسى بالنسبة إلى التزامه القبول والوفاء بذلك، فلذلـــك نَزَّلـــناه مَنْـــزلة الوَعْد منه، ولكن يشكل هذا في آية «طه»، وهو قوله لبني إسرائيل: ﴿وَاعَدْنَاكُمْ﴾[٤] و لم يحصل منهم ما ذكرتم من الالتزام بالوفاء، ولا من المجيء للميقات؟.

فـــالجواب: أن المواعدة لَمَّا كانت مع نبيهم، وكبيرهم، ولابستهم، واتصلت بهم، وعادت منافعها لهم، جعلت كأنها صادرة عنهم أيضاً[٥]، وأما حَذْف الألف من

---

(١)- انظـــر هذا القول في: البحر: ٣٥٧/١، و لم أجده في: معاني القرآن للكسائي، وقال أبو حيان: "ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى لأن كلاً منهما متواتر فهما في الصحة على حدّ سواء"، البحر: ٣٥٧/١.

(٢)- الكشف: ٢٤٠/١.

(٣)- انظر: الكشاف: ٢٦٩/١.

(٤)- سورة طه، الآية: ٨٠.

(٥)- انظر: الكشاف: ١٠٠/٤، والبحر: ٢٤٦/٦.

الرسم فَيَعْتَقدون حذفها تخفيفاً[١]، كما تقدم ذلك في: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَـٰنُ ﴾[٢] في قراءة حمزة مبيناً بحمد الله.

قولــه: (وَتُقْــبَل)[٣] مفعــول، و(الأُولى) نعـــته على تأويل الكلمة الأولى / [٣٦٨/ب] و(أَنَّـــثُوا) فِعْل، وَفَاعل، و«الواو» للقراء والروَاة، ويَضْعُف أن يكون مبتدأ، والجملة خـــبره، والعـــائد مقدَّر، أي: «أَنَّثُوه» للاستغناء عن ذلك، وإن كان أبو عبد الله يرى هذا[٤].

قولــه: (دُون) متعلق بـــ:(أَنَّـــثُوا)، وقيل: متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل (أنـــثوا).

قوله: (وَعَدْنَا) مبتدأ، و(جَمِيعاً) حال من الضمير المستكن في خبر هذا المبتدأ، ولكن في خبره وجهان:

أحدهمـــا: هو قوله: (دُونَ مَا أَلِفٍ) أي: «وَعَدْنا كائن دون ألف حال كونه جميعاً في سائر القرآن»، يريد به مواضعه الثلاثة، وقد تقدم ما عليه من الاعتراضات، ومـــا أجيب به عنها، و(حَلا) على هذا مُسْتأنف للثناء على هذه القراءة، لِمَا ذكرتُ من ترجيح الناس لمعناها، أو يكون (حَلا) في موضع الحال على إِضْمَار «قد» عند مَن يَرَى إضمارها.

والثاني: أن الخبر هو الجملة من قوله: (حَلا) أي: حَسُن[٥].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٣)- هـــذا الضـــبط بالتأنيث ليس مشهوراً في النسخ المتداولة، بل في بعض شروح الشاطبية فقط، وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

(٥)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٦١.

وقيل: (دُونَ مَا أَلِفٍ حَلا) أي: «حَلا وخَفَّ دون ألف»، و(مَا) في: (دُونَ مَا أَلِف) مزيدة بين المتضايفين، كهي في: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[١]، وكما زيدت بين الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[٢]، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[٣]، ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾[٤].

وقيل: (وَعَدْنا) مفعول مقدّم، تقديره: «وَاقْصُرْ[٥] وَعَدْنا[٦]»، وواوه[٧] وقعت بعـــد قوله: (دُونَ حَاجِزٍ) بطريق الاتفاق لا بقصد الفَصْل، و(جَمِيعاً) حال من هذا المفعول، وكذا: (دُونَ مَا أَلِفٍ حَلا) ثانية[٨].

وقيل: (دُونَ مَا أَلِفٍ) حال مِن فاعل: (حَلا) العائد على: (وَعَدْنا).

---

(١)- سورة القصص، الآية: ٢٨.

(٢)- سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.

(٣)- سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٤)- سـورة نوح، الآية: ٢٥، وانظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٣، وشرح شعلة: ص ٢٦١.

(٥)- في كلتا النسختين" "وَقْصُر"، وهو خطأ.

(٦)- في الأصل: "واعدنا"، والمثبت من (ت).

(٧)- "واوه" تكررت في الأصل، والمثبت من (ت).

(٨)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٣.

٤٥٤- وَإِسْكَانُ بَارِئْكُمْ وَيَأْمُرْكُمْ لَهُ وَيَأْمُرْهُمْ أَيْضاً وَتأمُرْهُمْ تَلاَ

أخبر عن أبي عمرو أنه أَسْكَن حركة الإعراب من ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾[1] في هذه السورة، و﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾[2]، و﴿ يَأْمُرُهُم ﴾[3] بالغيبة، و﴿ تَأْمُرُهُمْ ﴾[4] بالخطاب حيث ورد ذلك.

واعلم أن أبا عمرو ورد عنه إِسْكان حركة الإعراب لمجرد التخفيف في هذا الاسم، وفي خمسة أفعال: ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾، و﴿ يَأْمُرُهُم ﴾، و﴿ تَأْمُرُهُمْ ﴾، و﴿ يَنصُرُكُمُ ﴾[5]، و﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾[6] فذكر في هذا البيت من الأفعال ثلاثة، والاثنان يأتيان في البيت الآتي، وفي التحقيق إنما هي ثلاثة أفعال «يَأْمُر، ويَنْصر، ويُشْعِر»، غاية ما في ذلك أنَّ «يَأْمُر» تعدّى تارة لضمير خطاب، وتارة لضمير غيبة، وتارة أسند لضمير غائب، وتارة لمخاطب، فتعددت ألفاظه بالنسبة إلى مفعولاته، وإلى فاعليه.

والوجه في إسكان: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ استثقال الحركة الثقيلة على حرف ثقيل؛ لأن الكسرة ثقيلة، والهمزة تشبه حروف العلة، ولذلك جرت مجراها، في مواضع مذكورة في التصريف، فَحَسُن تسكينها لذلك[7]، ومثل هذا - ما سيأتي عن حمزة -

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٢)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٣)- سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

(٤)- سورة الطور، الآية: ٣٢.

(٥)- سورة آل عمران، الآية: ١٦٠.

(٦)- سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٧)- الإسكان لغة: تميم، وأسد، وبعض نجد. انظر: كنز الجعبري: (خ) ٣٢٣/ب، والنشر: ٢/٢١٣، والكشف: ١/٢٤١، وشرح الهداية: ١/١٦٦، والإتحاف: ١/٣٩١.

في سورة فاطر: ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّيِٕ وَلَا ﴾[١] فإنه سكَّن الهمزة من: ﴿ ٱلسَّيِّيِٕ ﴾ في الوصل[٢].

/ والوجه في إسكان ﴿ يَأْمُرُهُم ﴾، وأخواته: توالى الحركات[٣]، مع كون الحركة ضمة على حرف تكرير[٤]، وإنما قلنا لمجرد التخفيف؛ ليخرج ما سكن للإدغام، أو شبهه من نحو: ﴿ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[٥] حيث تَسْكن الميم قبل الباء. [٣٦٩/أ]

وقيل: لَمَّا كانت: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾، و﴿ يَأْمُرُهُم ﴾، وأخواتها بمنزلة كلمة واحدة، من حيث اتصال الضمائر بها اتصالاً شديداً، وأن في: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ توالت كسرة الراء، وهي بكسرتين، وكسرة الهمزة، وضمة الكاف، فثقل ذلك، فَحَسُن تخفيفه، وأن في ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾، و﴿ يَأْمُرُهُم ﴾، و﴿ تَأْمُرُهُمْ ﴾، و﴿ يَنصُرُكُمُ ﴾ توالت ضمة عين الفعل، وضمة لامه، وهي راء فالضمة فيها - كما تقدم - بمنزلة ضمتين، وضمة الكاف، وفي: ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ توالت ضمة الراء، والكاف، بعد كسرة العين، ولا شك في ثقل ذلك، فَمِن ثم حَسُنَ تخفيفه بإسكان حركة الإعراب[٦]. وقد طعن قوم في[٧] هذه الرواية، وسيأتي حكاية ذلك عن قائله، والجواب عنه.

---

(١)- الآية: ٤٣.

(٢)- انظر: السبعة: ص ٥٣٥، والتيسير: ص ١٤٨.

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٠، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٧، والكشف: ٢٤١/١.

(٤)- قال المهدوي: "وزاد ذلك ثِقَلاً أن الراء حرف مكرر، والضمة فيه كضمتين، فإذا توالت ضمتان إحداهما في الراء صارت في تقدير ثلاث ضمات". شرح الهداية: ١٦٥/١.

(٥)- سورة الأنعام، الآية: ٥٣، وهو من باب الإدغام الكبير من رواية السوسي عن أبي عمرو.

(٦)- قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٢٤/٢.

(٧)- في (ت): "على".

قولــه: (وَإِسْــكَان) مبتدأ، و(بَارِئْكُم) خفض بالإضافة، والتقدير: «وإسكان حــركة لام بارئكم»، و(لَهُ) خبر المبتدأ، والضمير لأبي عمرو لتقدم ذكره برمزه[1] في قوله: (حَلا)، (ويَأْمُرُكُمْ) عُطِف على: (بَارِئكُم)، وكذلك ما بعده، و(تَلا) على هذا جملة مستأنفة، أي: «تَلا ذلك عن مشايخه، لا أنه فَعَلَه من تِلْقَاء نفسه»[2].

ويجــوز أن يكــون: (وَيَأْمُرُهم)، وما بعده: مفعولاً مقدماً لــ(تَلا) أي: «تَلا هذين اللفظين بما ذكرت لك».

ويجوز أن يكون (ويَأْمُرُهم) مبتدأ، وخبره مُقَدَّر أي: له، و(أيضاً): في موضع الحــال مــن ضمير: (له)[3]، و(أيضاً) مصدر: آضَ، يَئِيضُ، أي: رَجَعَ، وأن يكون: (ويَأْمُرُهُم) مبتدأ، و(تَلا) خبره، وفاعل (تَلا) يعود على (تَأْمُرُهُم).

ومعــنى: (تَــلا) على هذا: تَبِع، أي: (تَأْمُرُهُم) بالخطاب تَبِع ما قبله في هذا الحكم، فيكون المفعول محذوفاً لفهم المعنى، والله أعلم.

والمشهور في قراءة هذا البيت: (بَارِئْكُمْ) بسكون الهمزة، وإعراب البواقي، مع تَسْــكين ميم الجمع، وكان بعض أصحاب الشيخ - رحمه الله تعالى - يُسَكِّن الجميع مع تَسْكين ميم: (بَارِئِكُمْ)، وضم باقي الميمات[4].

قال أبو عبد الله: «ويلزم من ذلك أن تكون قراءة الباقين بالفتح في الجميع، ولا يلزم ذلك على الرواية الأولى، فيما عدا: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾؛ لتلفظه[5] بقراءة الباقين، ويلزم ذلــك في: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ غــير أنــه يُعْتَذر عن الناظم بدعوى الضَّرورة إلى التَّلَفظ

(١)- "برمزه" سقطت من (ت).

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٢.

(٣)- في الأصل: "حاله" بدل: "ضمير له"، والمثبت من (ت).

(٤)- انظــر: إبراز المعاني: ٢٩٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٢٤/٢، والسراج: ١٥١، والمقصود بالشيخ هو: الناظم الإمام الشاطبي، - رحمه الله تعالى – حيث صرّح بذلك الجعبري في كنزه، بقوله: "وبعض أصحاب الناظم روى...." فجاء بمضمون المعنى المذكور هنا. انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٢٣.

(٥)- في النسختين: "ليلفظ"، والمثبت من اللآلئ الفريدة.

بـــــ(بَــارِئكُمْ) ســـاكناً، إذ لا يـــتأتى تَحْريكه في الوزن، لأن مفاعلين لا تنقل إلى مفـــاعلتن، مع الاعتماد على العلم بأن «إلى»، و«عند» يخْفِضان ما بعدهما، و لم يكتف بالعلم بحال باقي الكلم لتأتي اللفظ بقراءة الباقين». انتهى[1].

قلت: إنما لزم أن تكون قراءة الباقين بالفتح، لأن ضد السكون المطلق: الحركة المطلقـــة، والحركة المطلقة هي «الفتح»، لكن كما / اعتذر هو في ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ بأن أحداً لا يجهل أن: «إلى» و«عند» يخْفِضان ما بعدهما، كذلك[2] هذا الذي يَعْلم ذلك لا يجهـــل أن المضارع المتجرد لا يُنْصب، فلا يُتوهم الفتح البتة في مثل هذا[3]، ثم أخذ يذكر بقية الأفعال فقال: [٣٦٩/ب]

٤٥٥- وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضاً وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ   جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِساً جَلاَ

هذان الفعلان يسكنهما أيضاً، ثم أخبر أن كثيراً من الرواة الجلة روَوا عن أبي عمـــرو الاختلاس[4]، وهو عبارة عن: تَضْعِيف الحركة، كالروم المُأْتَى به في الوقف، يُـــأْتى بحركة ضعيفة، هذا هو المعروف، فإن الاختلاس لغة: الاخْتِطَاف، ومنه اختَلَس الشيء، إذا أَخَذَه في خُفْية[5].

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٢٤/٢.

(٢)- في الأصل: "لذلك"، والمثبت من (ت).

(٣)- في الأصل زيادة كلمة: "سهل"، والمثبت من (ت).

قال ابن القاصح: "وأما الألفاظ التي بعد (بارئكم) فرويت في النظم بالإسكان كلها مع صلة الميم، ورويت برفعها مع عدم الصلة، والوزن في الروايتين مستقيم، لكن الأولى أن يُقْرأ بإشباع الحركة في الجميع ليكون قد نطق بقراءة غير أبي عمرو، وقيد قراءة أبي عمرو بالإسكان". السراج: ص ١٥١.

(٤)- كابن مجاهد، والأهوازي من مشيخة العراقيين، رووا عن أبي عمرو من رواية الدوري عنه: الاختلاس، فحصـــل للسوســـي الإسكان فقط، وللدوري وجهان: الاختلاس والإسكان، انظر: السبعة: ص ١٥٦، والتيسير: ص ٦٣، والتبصرة: ص ٤٢١، وفتح الوصيد: ٦٣٣/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٢٣/ب، واللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢، والسراج: ص ١٥٠.

(٥)- انظر: اللسان: مادة "خَلَسَ" ١٢٥/٥، ومقاييس اللغة: مادة "خَلَسَ" ٢٠٨/٢.

وزاد أبو علي الأهوازي[١] على ذلك فقال: «معنى الاختلاس أن تأتي بالهمزة، وبثلـــثي حركتها، يكون الذي تحذفه من الحركة أقل من ما تأتي به، قال: ولا يُؤْخذ ذلك إلا من أفواه الرجال»[٢].

قلت: متى أراد تحقيق ذلك تَعَذَّر، فإن الحركة لا تتبعض، ولا يُعْرف مقدارها حـــتى يُؤْتَى فيها بحساب: الثلث، والربع، والدانق[٣]، وإنما يريد القراء إخفاء الحركة، وتعـــبيرهم عن ذلك ببعض الحركة على سبيل التقريب، وقد تقدم تحقيق هذا[٤]، ولله الحمد.

ويدل على ذلك أنه يخفى على السامع، ومن أتى بثلثي الحركة لم يَخْفَ على سَـــامِعه غالـــباً مـــا يأتي به من الحركة، وهذه الرواية عندهم المختارة على الرواية بالإسكان[٥].

وقـــد طعن جماعة على رواية الإسكان، وزعموا أنها لَحْن، وأن راويها غَلِط على أبي عمرو، واستبعدوا ورودها عن ابن العلاء، رئيس أهل العلم.

قال سيبويه: «إنما اختلس أبو عمرو فظنَّه الراوي سَكَّن، و لم يَضْبِط»[٦].

---

(١)- الأهـــوازي: أبـــو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن هرمز، الإمام المشهور، صاحب المؤلفات شيخ القـــراء في عصره، له: "الوجيز في القراءات"، و"الموجز في القراءات"، ت: ٤٤٦هـــ. انظر: معرفة القراء: ٧٧٠/٢، غاية النهاية: ٢٢٠/١.

(٢)- انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢٩٢/٢، وكنز الجعبري: (خ): ٣٢٣، وضد الاختلاس: النطق بالحركة كاملة بتؤدة، إذ الاختلاس: إسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع أن الحركة قد ذهبت، يُقدَّر بثلثي الحركة، وهـــو: مخـــتص بالوصل دون الوقف، ويُعبَّر عنه بالإخفاء، انظر: السراج: ص ١٥٠، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٣١.

(٣)- الدانق: بفتح النون وكسرها، وهو سدس الدينار والدرهم. انظر: اللسان: مادة "دنق" ٣٠٨/٥.

(٤)- تقدم ذلك عند شرحه لقول الناظم:

(**وإدغام حرف قبله صح ساكن عسير وبالإخفاء طبق مفصلا**)، متن الشاطبية، البيت رقم: (١٥٦).

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢٨٩/٢، والسراج: ص ١٥٠.

(٦)- عبارة سيبويه في الكتاب: ٢٠٢/٤ : "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك "يضربها"، "ومـــن مأمـــنك" يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو بارئكم". ونصُّ المؤلفِ عن سيبويه هنا جاء في: =

قال الزجاج: «رُوِي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[1] بإسْكَان الهمزة، قال: وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسر، قال: وأَحْسبُ الرواية الصحيحة ما روى سيبويه، فإنه أَضْبَط لِمَا رُوِي عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو، لأن حَذْف الكَسْر في مثل هذا وحَذْف الضم إنما يأتي في اضطرار من الشعر»[2].

وقال الإمام أبو بكر بن مجاهد[3]: «قال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن، ولم يُسْكن، قال ابن مجاهد: هذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو، لأنه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيراً، كان يقرأ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾[4]، ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾[5] يُشِمُّ الميم من: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾، والنون من: ﴿يَلْعَنُهُمُ﴾ الضَّمَّ من غير إشباع، وكذلك / ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾[6] يُشِمّ التاء شيئاً من الكسر، وكذلك ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾[7] يُشِمها شيئاً من الضم»[8]. [٣٧٠/أ]

= السبعة: ص ١٥٥، وإبراز المعاني: ٢/٢٩٠، والحجة للفارسي: ٢/٧٧، ومعاني الزجاج: ١/١٣٦، فلعله نقل عنهم.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٢)- معاني الزجاج: ١/١٣٦.

(٣)- ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، الحافظ شيخ الصنعة، وأول من سبع السبعة، قرأ على قنبل، تصدر للإقراء، وازدحم عليه أهل الأداء، له: "السبعة"، "والقراءات الكبير"، ت: ٣٢٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٢/٥٣٣، غاية النهاية: ١/١٣٩.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٢٩.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٥٩.

(٦)- سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٧)-سورة التغابن، الآية: ٩.

(٨)- السبعة: ص: ١٥٥- ١٥٦.

ونقـــل أبـــو علي الأهوازي عن المازني[1] عن الأصمعي[2] عن أبي عمرو بن العـــلاء قال: « سمعت أعرابياً يقول: «بَارِئِكُم» فاختلس الكسرة، حتى كدت لا أفهم الهمزة»[3].

قـــال أبو علي الفارسي: «وهذا الاختلاس وإن كان الصوت فيه أَضْعف من التمطيط وأخفى، فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك، قال: وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو: ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾[4]، فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشـــبعها، فهو بزنة حرف متحرك، فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فَلَعَلَّه سَمِعَه يَخْتَلِس فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكاناً»، انتهى[5].

وقد نص سيبويه على أنه لا يجوز تسكين حركة الإعراب إلا في الشعر[6].

---

(١)- هـــو: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وروى عنه المـــبرد، والفضـــل بـــن محمـــد اليزيدي، كان إماماً في العربية، وله تصانيف كثيرة، منها: "علل النحو"، "التصريف"، والعروض"، ت: ٢٤٨هـــ. انظر: إنباه الرواة: ١/٢٨١، وبغية الوعاة: ١/٤٦٣.

(٢)- هـــو: أبـــو ســـعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي الأصمعي، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر روى عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة وغيرهم، وروى عنه أبو عبيد القاسم بـــن سلام، له تصانيف منها: "غريب القرآن"، "الأجناس"، "والنوادر"، ت: ٢١٦هـــ. انظر: إنباه الرواة: ٢/١٩٧، وبغية الوعاة: ٢/١١٢.

(٣)- انظر هذا القول في: كتر الجعبري (خ): ٣٢٤، وإبراز المعاني: ٢/٢٩٠.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٥)- الحجة للفارسي: ٢/٨٣، ٨٤.

(٦)- انظر: الكتاب: ٤/٢٠٣، ٢٠٤،ولا يختص بالشعر فقط بل قد ورد فيه وفي غيره قالت العرب: "أراك منتفْخاً" بسكون الفاء. انظر الكشف: ١/٢٤١، والحجة للفارسي: ١/٤٠٨.

وقـــال المبرد[١]: «لا يجوز التَّسْكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لَحْن»، انتهى[٢].

وهـــذه جُرْأَة منه على أبي عمرو، وجَهْلٌ بلسان العرب[٣]، فإنه سيأتي أنها لغة لـــبعض العَـــرَب، وأن ذلك وارد في كثير من الشعر، كما سننبه عليه - إن شاء الله تعالى -.

وليـــت المبرد تَبِع سيبويه في الاعتذار عن أبي عمرو حيث قال: «إنه اخْتَلس فَظَنَّه الراوي قد سَكَّن»، ولكن سيبويه أعرف بمقدار أبي عمرو من أبي العباس[٤].

والصـــحيح أن رواية الإسكان ثابتة عن أبي عمرو، فقد رَوَى إسكانَ حركة الإعراب الفراءُ[٥] عن بني تميم، وبني أسد، وبعض النحويـــين[٦].

ومن تَسْكين حركة الإعراب في الشعر، قول امرئ القيس[٧]:

فالْيَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُستحقب ... إثْماً من الله ولا وَاغِلِ.

---

(١)- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري النحوي إمام العربية ببغداد في زمانه، كان فصيحاً، له: "الكامل"، و"المقتضب"، ت: ٢٨٥هـ. انظر: إنباة الرواة: ٣/٢٤١، ٢٤٢، وبغية الوعاة: ١/٢٦٩، ٢٧٠.

(٢)- انظر قوله في البحر: ١/٣٦٥.

(٣)- وقـــال أبو حيان - يرد على المبرد -: "ما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب توافقه على ذلك فإنكار المبرد لذلك منكر". البحر المحيط: ١/٣٦٥.

(٤)-قـــال أبو عمرو الداني - يرد على سيبوية -: "والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي أختاره، وآخذ به، ثم قال: وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربـــية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة". جامع البيان للداني: ٨١، ٨٢، وانظر: النشر: ١/١٠، ١١.

(٥)- هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، المعروف: بـــ"الفراء"، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، قيل له الفراء لأنه كان يفري الكلام، له: "معاني القرآن"، و"اللغات"، و"المقصور والممدود"، ت: ٢٠٧هـــ. انظر: إنباه الرواة: ٤/٧، وبغية الوعاة: ٢/٣٣٣.

(٦)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٢، وإبراز المعاني: ٢/٢٩٢، والبحر: ١/٣٦٦، والإتحاف: ١/٣٩١.

(٧)- تقدم تخريجة في: ص ١٨١.

وقول الآخر:[1]

ونَهْرِ تيرا فَما تَعْرِفْكُم العَرَب.

وقال الآخر:[2]

رُحْتِ وفي رِجْلَيكِ ما فيهما وَقَدْ بدا هَنْكِ مِن المِئْزَر.

ففـي ذلك رَدّ صريح على أبي العباس، وقد أنشد ابن عطية[3]، وغيره، رَدّاً على المبرد قول الشاعر:[4]

قَالتْ سُلَيْمَى أشْتَرْ لَنا سَوِيقاً.

وقول الآخر:[5]

إذَا اعْوَجَجن قلتُ صاحِبْ قوِّم.

(١)- البيـت: لجريـر، وهـو في ديوانـه: ص ٤٦، واللسان: مادة "شتت" ٢٢/٨، و"عبد" ١٠/١٠، والخصـائص: ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٤٣٠، والمحـرر الوجيز: ٢٢٢/١، والبحر: ٣٦٦/١، والحجة للفارسي: ٨٠/٢، و"نهر تيرا": في بلاد الأهواز قرب العراق، : انظر: معجم البلدان: ٣٦٨/٥. وصدر البيت: (**سيروا بني العم فالأهواز منزلكم**).

(٢)- البيـت: للأقيشـر الأسـدي، وهو في: اللسان: مادة "وأل" ١٣٨/١٥، والدرر اللوامع: ٨١/١، والخصـائص: ٧٤/١، ٩٥/٣، وشرح المفصّل: ٤٨/١، والكتاب: ٢٠٣/٤، ومعاني الأخفش: ٢٦٦/١، والنشر: ٢١٤/٢.

(٣)- انظر: المحرر الوجيز: ٢٢٢/١.

(٤)- تقدم تخريجه في: ص ١٨١.

(٥)- البيـت: لابـن نخـيلة، وهو في: اللسان: مادة "عوم" ٣٤٣/١٠، والخصائص: ٧٥/١، والكتاب: ٢٠٣/٤، ومعاني الزجاج: ١٣٧/١، ومعاني الأخفش: ٢٦٧/١، والحجة للفارسي: ٨٠/٢. وعجزه: (**بالدوِّ أمثال السفين العُوَّم**).

وقول وَضَّاح اليمن[1]:

إنما شِعْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطَ بِجُلْجَلانِ.

وليس في هذا البيت رَدٌّ عليه؛ لأنه إنما منع تسكين حركة الإعراب، وما أنشدوه حركات بناء.

وإنما قلت ذلك: لأن أبا علي الفارسي قال: «وأما حركة البناء فلم يختلف النحاة في جواز تسكينها مع توالي الحركات»[2].

وقال أبو علي أيضاً في الحُجَّة له: «أما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من [يُنكرها][3]، ويقول: إن تسكينها لا يجوز من حيث كانت عَلَماً للإعراب، قال: / «وسيبويه يُجَوِّز ذلك في الشعر»[4]. [٣٧٠/ب]

وقال أبو عبدالله: «وإجْمَاعهم على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام؛ دليل على جوازه هنا». انتهى[5].

وفيما قاله نظر لا يخفى؛ لأن ذلك إنما فُعِل لضرورة الإدغام؛ بخلافه هنا، فالفرق قائم ظاهر[6].

(١)- وضاح اليمن: عبد الرحمن بن إسماعيل بن كلال الحميري، شاعر من أهل اليمن. انظر: الأعلام: ٢٩٩/٣، **والبيت**: في اللسان: مادة "جلل" ١٨٥/٣، والمحرر الوجيز: ٢٢٢/١، والحجة للفارسي: ٨١/٢، والجلجلان: هو "حب السمسم"، انظر: اللسان: مادة "جلل: ١٨٥/٣.

(٢)- الحجة - بتصرف يسير -: ٧٩/٢.

(٣)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين "يُسكنها"، والمثبت من الحجة.

(٤)- الحجة: ٧٩/٢، وانظر: الكتاب: ٢٠٢/٤.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٢٥/٢.

(٦)- "ظاهر" سقطت من (ت).

وقـــال الشيخ علم الدين في شرحه: «وقد ثبت الاختلاس، والإسكان عن أبي عمـــرو معـــاً، قال: ووجه الإسكان: أن من العرب من يجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى». انتهى.[١]

قلـــت: كأنـــه يريد بالاجتزاء بإحدى الحركتين عن الأخرى، أن[٢] يُكتفى بالحركة المجاورة لحركة الإعراب، وبحذف حركة الإعراب، مثاله أنه اجتزأ بحركة الراء في: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ عن حركة الهمزة، وبضمة الميم في: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، ونحوه عن ضـــمة الراء، وفي هذه العبارة، والتَّعْليل ما لا يخفى من الرِّكة، هذا إن كان قَصَد ما قلته، وإن قَصَد غيره، فالله أعلم بما أراد.

وفي قـــول الناظم: (وكَمْ جَلِيلٍ) إلى آخره، إشارة إلى ترجيح هذه الرواية أي: كثير من الشيوخ الجِلَّة جَلَّوا الاختلاس عن الدوري، وكَشَفُوه عنه، وقرَّرُوه، وعملوا به[٣].

والاخـــتلاس يُرْوى[٤] عن أبي عمرو نفسه بكماله - وهذا كما نُسِب إبدال الهمـــزة الســـاكنة إلى السوسي، وهو مَرْوي عن أبي عمرو نفسه - وسبب ذلك أن روايـــة: «الرقـــيـــين» هي: رواية السوسي ومن وافقه، ورواية الدوري هي رواية: العراقـــيين ومن وافقه، وممن روى ذلك عن الدوري أبو بكر بن مجاهد، فإنه من كبار مشايخ العراقيـــين[٥].

---

(١)- فتح الوصيد: ٢/٦٣٢.

(٢)- "أن" سقطت من (ت).

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٣٣، وإبراز المعاني: ٢/٢٩٢.

(٤)- في (ت): "مَرْوي".

(٥)- انظـــر: الســـبعة: ص ١٥٥، والتيســـير: ص ٦٣، وإبراز المعاني: ٢/٢٨٩، وكنز الجعبري: (خ): ٣٢٣/ب.

وتحصـــل مـــن ذلـــك أن عن الدوري وجهين: الإسكان، والاختلاس، وهو الـــرَّاجح عـــنـــه، وأن عـــن السوسي الإسكان فقط[١]، وهو الأليق به؛ لأنه يُؤثر التخفـــيف كثيراً، وفُهِم أن قراءة الباقين: بإتمام الكسر في: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾، والضَّم في الأفعال المذكورة، وهو الذي يُعَبِّرون عنه بالإشباع[٢].

والإشـــباع في غير هذا الموضع: أن تُشْبع الحركة فيتولد منها حرف يجانسها كقوله[٣]:

أيّتهَا الخيَامُو

وســـيأتي هـــذا في قراءة هشام: «أَفْئِيدَة مِنَ النَّاس»[٤]، وليس مراداً هنا قطعاً، ولذلك أَضْرَبتُ عن التعبير به، وعَبَّرتُ بإتمام الحركة[٥].

واعـــتُرِض عـــلى هـــذا بأنه: من أين تُفْهم قراءة الباقين، وهو إتمام الكسرة، والضمة، لأنه لم يقل غير الإسكان، ولا يمكن أَخْذ ضِدِّه، لما تقدم من أنه «الفتح»؟.

---

(١)- ولا خـــلاف عـــن السوسي في عدم إبدال همزة (بارئكم)، إلا ما تفرد به ابن غلبون من إبدالها ياء ساكنة، وقد رده المحققون من علماء القراءات، قال ابن الجزري: "وذلك غير مرضي، لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً فلا يعتد به" النشر: ٣٩٣/١، ٣٩٤.

قال الشاطبي: (**وبارئْكُمُ بالهَمْز حَالَ سُكونِه وقال ابن غلبونٍ بياءٍ تبدّلا**)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٢١).

(٢)- انظر: التذكرة: ٢٥٢/٢، ٢٥٣، والتيسير: ص: ٦٣.

(٣)- البيت: **متى كان الخِيامُ بذي طُلوحٍ سُقيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ**

وهـــو لجريـــر، في ديوانه ص ٥١٢، وانظره في الكتاب: ٢٠٦/٤، وشرح المفصل: ٧٨/٩، والشاهد فيه: "الخيامو" حيث أشبعت القافية المقرونة "بأل" في حال الرفع، بالواو.

(٤)- في قوله تعالى: ﴿ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ ﴾[إبراهيم:٣٧].

(٥)- الإشـــباع: له معنيان ضدان لمعنى الاختلاس، فإن قيل: إن الاختلاس هو الإتيان بثلث الحركة، فضده الإشباع وهو إكمال الحركة، وهو المراد هنا، وإن قيل: إن الاختلاس النطق بالحركة كاملة من غير إشباع يتولد عنه حرف مد، فضده الإشباع وهو إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف مد بعدها، وهو الذي أشار إلـــيه المؤلـــف، وقال مكي: "والاختيار إتمام الحركة لأنه الأصل، وعليه جماعة القراء"، انظر: التلخيص في القراءات الثمان: ص ٥٣، والكشف: ٢٤٢/١، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٢٢.

وأجاب أبو شامة عن ذلك: «بأن ما بعد: (بَارِئِكُمْ) قد لفظ به مضموماً، فهو داخل في قوله:

(وباللَّفْظِ أستَغْني عَنِ القَيْدِ إنْ جَلا)[(١)]

قــال: وقــد سبق في شرح الخطبة أن قوله: (وإِسْكانُ بَارِئْكم) لا يُفْهم منه القــراءة الأخرى، فإنه ليس ضِدَّ السكون الكسر، ولو حصل التَّلَفُّظ بالكسر / لصار كالذي بعده، فلو قال: «وبارئكم سَكِّن» لاستقام» انتهى[(٢)]. [٣٧١/أ]

أي: لــو قال: «وبَارِئكُم بِكَسْر الهمْزة مع تَسْكِين الميم» حتى يستقيم الوزن؛ لاســتقام مراده؛ لأنه حينئذ يكون قد لفظ بالقراءة الأخرى، وهي كسر الهمزة، كما لفــظ بضــم الميمات، وهذا إنما يجيء على الرواية المشهورة في هذا البيت، وأما على رواية بعض أصحاب الشيخ المتقدمة فلا يجيء، وقد تقدم ما أورده عليه أبو عبد الله، ومــا ألزمــته به، ويمكن أن يُجَاب عَمَّا قال أبو شامة في: (بَارِئِكُمْ) بما تقدم، من أن أحداً لا يجهل أن: «إلى» و«عند» يَخْفِضان[(٣)] ما بعدهما، وتقدم ما فيه[(٤)]، والله اعلم.

واعتُرِض على الناظم أيضاً بأنه: ما المانع بأن تكون اللام في: (لَه) رمزاً لهشام، كما قال في موضع آخر: (بِخُلْفِ لَه وَلا)[(٥)]، (يَكُونُ لَهُ ثَوَى)[(٦)]؟.

وأجاب أبو شامة عن ذلك: «بأن: (لَه) صريح، حيث يكون له ما يرجع إليه، كهذا المكان، وإن لم يكن له ما يرجع إليه فهو رمز». انتهى[(٧)]

---

(١)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٧).

(٢)- إبراز المعاني: ٢٩٣/٢.

(٣)- في (ت): "مخفوض".

(٤)- تقدم ذلك في: ص ٢١٤.

(٥)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٠٠)، فرش سورة إبراهيم.

(٦)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٧٣)، فرش سورة الأحزاب.

(٧)- إبراز المعاني: ٢٩٣/٢.

يعني: أن الضمير في: (لَه) عائد على ما تقدم، وهو أبو عمرو، والمرموز لـه بالحاء، فكأنه قد صرَّح به؛ لأنه في قُوّة قوله: «وإسكان بارئكم لأبي عمرو»، وهو لو صَرَّح بذلك لم تكن اللام رمزاً البتة.

قال: «وعلامة ذلك اقترانه في الغالب برمز آخر معه، ومتى تجرد، وكان له ما يرجع إليه فحكمه حكم الصريح»[١].

واعتُرِض عليه أيضاً: بأن التاء في: (تَلا) ما المانع من أن تكون رمزاً للدوري عن الكسائي،[ويكون إسكان ﴿يَأْمُرُهُم﴾، وما بعده؛ للدوري عن الكسائي][٢] فكـان ينبغي أن يحترز عنه بأن يقول: «ويَأْمُرُهم حلا»، أو غير ذلك مما لا يُوهم رمزاً لغير أبي عمرو[٣].

قلت: ويمكن أن يجاب عنه: بأن: (تَلا) فاعله ضمير يعود على أبي عمرو، وهو الوجـه الذي قدمته في إعراب البيت، وهو الصحيح، وحينئذٍ فيكون في قُوّة التصْريح باسم القارئ، ويأتي الكلام الذي تقدم أيضاً في: (له)، فكما أن عَوْد الهاء لأبي عمرو مَنَعـت[٤] من جَعْل اللام رمزاً، كذلك عود الضمير إلى أبي عمرو في: (تَلا) مَنَع من كون التاء رمزاً، وهو جواب حَسَن بديع.

واعتُرِض عليه أيضاً بأنه: ما المانع أن تكون الجيم في: (جَلا) رمزاً لورش؟.

وهذا جوابه سَهْل، وهو أنه قد صَرَّح معه باسم: الدوري فانتفت الرمزية[٥]. والله أعلم.

قولـه: (وَيَنْصُرُكُم) مبتدأ خبره مُقَدّر، أي: «وَيَنْصُرُكم له»، و(أَيْضَاً) تقدّم مثله[٦].

---

(١)- إبراز المعاني: ٢/٢٩٣.

(٢)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٣، وكنز الجعبري: (خ): ٣٢٣، والسراج: ص ١٥١.

(٤)- في (ت): "منع".

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٣، وكنز الجعبري: (خ): ٣٢٣.

(٦)- تقدم عند شرح قول الناظم: (..**ويأمرهم أيضاً وتأمرهم تلا**)، متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٥٤).

قولــه: (وَكَــم) في محل رفع بالابتداء، وهي خبرية، أي: «كثير من الشيوخ الجلــة، (وجَلا) جملة فعلية خبر المبتدأ، و(عَنِ الدُّورِي) متعلق بــ(جَلا) و(مُخْتَلِساً) حال من: (الدُّورِي)[1].

ويجــوز أن يكون حالاً من فاعل: (جَلا) أي: «جَلا ذلك / وكَشَفَه[2] حال كونه مُخْتلساً». [٣٧١/ب]

وينبغي أن يُقْرأ هذا البيت: «وَيَنْصُرُكم أَيْضاً وَيُشْعِركم» كما كتبته أنا، أعني بــتقديم: «يَنْصُرُكُم» على «يُشْعِرُكم» لأن الترتيب القرآني كذلك، وبعضهم يعكس فيقرأ: «ويُشْعِرُكم أَيْضاً وَيَنْصُرُكم»، وهو جائز في الجملة[3].

وسيأتي في آخر السورة قوله: (وَبَيْتِي وَعَهْدِي فَاذْكُرُونِي....)[4]، والأولى أن يُقْرأ: (وَعَهْدِي وَبَيْتِي....)؛ لأن الترتيب كذلك، إلا أن الناس لا يَرْوونه إلا بتقديم: (بَيْتِي)، وتأخير: (عَهْدِي)، والترتيب القرآني بخلافه، والأمر في هذا قريب.

٤٥٦- وَفيهَا وَفِي الأَعْرَافِ نَغْفِرْ بِنُونِه ... وَلاَ ضَمَّ وَاكسِرْ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالحاء المهملة، والظاء المعجمة، في قوله: (حِينَ ظَلَّل)، وهم ابــن كــثير، وأبــو عمرو، والكوفيون، أنهم قرءوا في هذه السورة، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾[5] بالــنون، - وليس فيها ضَمّ بل ضِدُّه، وهو: «الفتح»، - وكسر الفاء، ففُهِم أن قراءة مَن بقي، وهما: نافع، وابن عامر بالياء؛ لأنها ضد النون، وبالضم فيها، وفتح الفاء، لكن ليس قراءة ابن عامر في هذه السورة بالياء

---

(١)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٢.

(٢)- في (ت): "وكشف".

(٣)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٢٣، واللآلئ الفريدة: ٢/٢٢٥.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٥)، فرش سورة البقرة.

(٥)- في ســورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ الآية: ٥٨، وفي الأعراف قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ الآيه: ١٦١.

المنقوطة ثنـــتين من أسفل، بل من فوق، وهو ونافع في الأعراف كذلك، أي: بالتاء مـــن فوق، فلم يؤخذ بالياء التي هي: ضد النون إلا لنافع في هذه السورة فقط، كما ستعرفه في البيت الآتي.

فـــالأولى أن نقول: إن قراءة نافع، وابن عامر لا نأخذها من القيود المتقدمة بكمالهـــا، بل نأخذ الياء من أسفل، والتاء من فوق؛ من البيت الآتي، ونأخذ الضم في الياء، أو التاء، وفَتْح الفاء من بقية القيود المتقدمة[1].

قـــال أبـــو عبد الله: «فإن قلت: من أين يُفْهَم مِن قوله: (وَلا ضَمَّ) أنهم قرءوا بالفتح؟.

قيل: يُفْهَم مِن أن الفعل المضارع الثلاثي إذا بُني للفاعل كان حرف المضارعة مـــنـــه مفتوحاً، وإذا بني للمفعول كان حرف المضارعة منـــه مضموماً، فأَمْره دائر بـــين الفـــتح، والضم، فإذا انتفى عنه أحدهما ثبت الآخر، وكَسْر حرف المضارعة في بعـــض اللغـــات، لم يقرأ به أحد مِن السبعة، وليس ذلك في كل مضارع بل في أبنية مخصوصة ليس هذا منها». انتهى[2].

وفي هذا الاعتراض نظر، فإن قوله: (ولا ضَمَّ) بمنـــزلة قوله: «وغَيْرُهم بضَم»، وهو لو قال كذلك؛ لفهمنا الفتح ليس إلا، فكذلك ما أدَّى مُؤَدَّاه.

ولكن أبو عبد الله أخذ ذلك من قوله: (ولاضَمّ)، أي: ولا ضَمّ عند هؤلاء، وبقي بَعْد – غير الضم – سببان آخران: الفتح، والكسر، فمن أين تُؤْخذ خصوصية الفتح دون الكسر؟، هذا حاصل سؤاله.

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٤.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٥، ٥٢٦.

والجواب عنه بما ذكرته أولى؛ لأن معرفة حكم الفعل المضارع الثلاثي بالنسبة لبنائه للفاعل، أو المفعول، لا يعرفه كل أحد، لا سيما من لم يكن له مُعَاناة بعلم العربية، / فالأولى أن يُؤْخَذ ذلك مما يفهمه غالب الطلبة[١]. [٣٧٢/أ]

قوله: (وَفِيهَا) خبر مُقَدّم، والضمير لهذه السورة، (وَفِي الأَعْرَاف) عطف عليها، وأتى هنا بحرف الجر مُعَاداً مع المعطوف؛ لكون المعطوف عليه ضميراً، وهذا هو اختيار جمهور البصريين[٢]، وسيأتي تحقيقه في قوله:﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[٣].

قوله: (نَغْفِر) مبتدأ مؤخر، و(بِنُونِهِ) حال من الضمير المُسْتَكن في الخبر المقدّم، تقديره: «نغفر كائن فيها، وفي الأعراف حال كونه مُلتبساً بنونه»، وأضاف النون إليه للملابسة الحاصلة بينهما؛ لكونه بعض الكلمة[٤].

ويجوز أن يكون: (نَغْفِر) مفعولاً بفعل مُقَدّر، ويتعلق (فِيهَا) به، تقديره: «واقرأ فيها نغفر»، و(بِنُونِهِ) حال من المفعول[٥].

---

(١)- قال ابن القاصح: "(ولا ضَمّ) يعني: في النون، فتعين فتحها لأنه ضد الضم". السراج: ص١٥١، وانظر: شرح شعله: ص ٢٦٣.

(٢)- المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، ومنشأ الخلاف هو: هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟ فذهب الكوفيون إلى الجواز مطلقاً، مستدلين بأدلة من الكتاب، وأشعار العرب، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بإعادة حرف الجر، أو ضرورة في الشعر، وهناك أقوال أخر. انظر المسألة: في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣/٢-١٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٢/٢، ١٨٣، والبحر المحيط: ١٥٦/٢، ١٥٧، وتطرق لها المؤلف في: الدر المصون: ٣٩٤/٢، عند إعراب قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرُۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ سورة البقرة، الآية: ٢١٧، وعند شرحه لقول الشاطبي في الخطبة:

(ومَكٌ وحقٌ فيه وابنِ العلاءِ قُل   وقل فيهما واليحصبي نفرٌ حَلا)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٤)، انظر: العقد النضيد: ت أيمن سويد: ١٨٠/١.

(٣)- سورة النساء، الآية: ١.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٣.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢.

قولـه: (ولا ضَمَّ) لا واسمها، وخبرها محذوف، أي: «ولا ضَمّ فيها»، أي: في النون، لِمَن ذكر في هذا البيت»[١]، وبهذا التقدير يضْمَحِل سؤال أبي عبد الله.

قوله: (فَاءَهُ) أي: «فاء هذا اللفظ»، قوله: (حِينَ) متعلق بـ(اكْسِر)، (وظَلَّل) في محل خفض بإضافة الظرف إليه.

و«التَّظْليل»: السَّتْر، يشير إلى التظليل بالحجة[٢]، كما سيأتي بيانه، أو إلى التظليل برحمة الله، وغفرانه، وسِتْره على عباده سبحانه ما يقْتَرِفُونه[٣]، وفاعل: (ظَلَّل) ضمير: (نَغْفِر) على المعنى: الأول[٤]، نَسَب الستر إليه مجازاً، والمراد: من قرأ به واحتج، وضمير الباري تعالى على المعنى: الثاني، وإن لم يجر له ذِكْر في اللفظ، ثم أخذ يبيِّن قراءة الباقين فقال:

٤٥٧-وَذَكِّرْ هُنَا أَصْلاً وَللشَّامِ أَنَّثُوا وَعَنْ نَافِعٍ مَعْهُ فِي الأَعْرَافِ وُصِّلاَ

أمر بالتذكير في: ﴿نَغْفِرْ﴾[٥] لمن رمز له بالهمزة من: (أَصْلاً)، وهو نافع، ومعنى التذكير: أن تأتي بحرف المضارعة ياء منقوطة ثنتين من أسفل.

ثم أخبر عن الشامي - وهو ابن عامر - أنه أَنَّث ذلك، أي: بالتاء التي هي منقوطة ثنتين من فوق.

ثم أخبر أنه هو، ونافع أَنَّثا هذا اللفظ في سورة الأعراف، وقد تَحَصَّل أن ابن كثير، وأبا عمرو، والكوفيين يقرءون هذا الحرف في السورتين: ﴿نَغْفِرْ﴾ بفتح النون، وكسر الفاء، وأن ابن عامر يقرؤه فيهما بتاء من فوق مضمومة، وفتح الفاء

---

(١)- انظر: وشرح شعلة: ص ٢٦٣.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٧.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٤.

(٤)- أي معنى: (ظَلَّل) الأول، وهو: التظليل بالحجة.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٥٨.

على ما لم يسم فاعله، وأن نافعاً فَرَّق بين السورتين؛ فقرأ هنا: «**يُغْفَر**» بضم الياء من تحـت، وفـتح الفاء، وفي الأعراف كذلك، إلا أنه جَعَل مكان الياء من تحت تاء من فوق(١) .

وقـد عرفت كيفية أَخْذ قراءتهما، أن بعضها بَفَهْم القيود المتقدمة، وهو ضَمّ الـياء، أو التاء، وفتح الفاء، وأَمَّا كونها تاء من فوق، أو ياء من أسفل، فَمَأْخوذ من قوله: (وَذَكِّر هُنَا ...) البيت.

وقال أبو عبد الله: «ولَمَّا ذكر في البيت الأول من هذين البيتين ما / للجماعة **[٣٧٢/ب]** المذكوريـن، ذَكَر في البيت الثاني ما للباقين، فأخبر أن من أشار إليه بالهمزة في قوله: (أَصْـلاً)، وهو نافع قرأ: بالتذكير في هذه السورة، وأن الشامي، وهو ابن عامر قرأ: بالتأنيـث فـيها، وأن نافعاً، وابن عامر قرآ معاً: بالتأنيث في الأعراف، ولم يتعرض لحـركتي حـرف(٢) التذكير، والتأنيث، ولا لحركة الفاء؛ اعتماداً على فَهْم ذلك مما تقدم، وإنما تَعَرَّض للتذكير، والتأنيث لا غير.

فـإن قـيل: ألم يكن ما تقدم من ذِكْر النون في القيد الأول مغنياً عن ذِكْر التذكير لنافع في هذه السورة؟.

قلت: بلى، ولكنه ذكر ذلك تأكيداً، وليـبني عليه ما ذكره من التأنيث، ولو لم يَذْكُره وقال:

وأَنِّث لشام ها هنا ولنافع مع   الشام في الأعراف يا صاح وصِّلا.

أو نحو ذلك لحصل المقصود». انتهى.(٣)

وقـال أبو شامة: « ذُكِر في هذا البيت مَذْهب من بقي، وهو نافع وابن عامر فَقَـرَاءة نـافع هنا على الضِّد من قراءة الجماعة، بضم الياء، وفتح الفاء، وقراءته في

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٢٩٤/٢، وشرح شعلة: ص: ٢٦٣.

(٢)- في (ت): "حرفي".

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥٢٦/٢.

الأعراف كقراءة ابن عامر في الموضعين: بضم التاء المثناة من فوق، وهو معنى قوله: (أَنِّــثوا)، وقوله: (وذَكِّر)، أي: اجعل مكان النون ياء مُثَناة من تحت». انتهى[١]

وظاهر كلامهما: أن القراءة بالنسبة إلى التاء، والياء، إنما تُفْهم من البيت الثاني، لا من ضِدِّية النون، فإن التاء المثناة من فوق ليست ضداً للنون، فلذلك عَدَل إلى التذكير، والتأنيث، وفي كلام أبي عبد الله أنه يُقَيد ذلك بالنسبة إلى قراءة نافع في هذه السورة خاصة، فالأولى أن يجعل ذلك مَفْهُوماً من البيت، لا من ضدية النون.

والوجه في قراءة: ﴿ نَغْفِرْ ﴾ بالنون: أنه أسند الفعل إلى المتكلم المُعَظِّم نفسه؛ لمناسبة ما قبله وما بعده، أما ما قبله فقوله تعالى: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا ﴾[٢]، وأما ما بعده فقوله: ﴿ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٣]، وفي سورة الأعراف لمناسبة ما بعده، وهو: ﴿ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٤]، ولموافقة هذه السورة أيضاً، فيجري الباب على سنن واحد.[٥]

والوجه في قراءة: ﴿ يُغْفَر ﴾ مبنياً للمفعول: أنه جارٍ على كلام العظماء، حيث لم يسندوا الفعل إلى أنفسهم؛ بل يخرجونه على طريقة الإيهام للتعظيم، فيقولون: «مَن صَنَع لنا كذا أُنْعِم عليه، ووُلِّي من الأمور أعظمها»، وهذا أَفْخَم من قولهم: «أَنْعَمْنا عليه»، «ووَلَّيْناه»، ولذلك[٦] [يُعَبِّرون][٧] عن أنفسهم بالألفاظ المقتضية

(١)- إبراز المعاني: ٢/٢٩٤.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٥٧.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٥٨.

(٤)- سورة الأعراف، الآية: ١٦١.

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٨٥، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٨، والكشف: ١/٢٤٣، وشرح الهداية: ١/١٦٩، والموضح: ١/٢٧٧.

(٦)- في (ت): "كذلك".

(٧)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "يعرون"، وما أثبته موافق للسياق.

للغيـــبة، فيقولون: «أمير المؤمنين يُعْطي كذا»، و«السلطان يَأْمُر بكذا»، هو أَفْخَم من قولهم: «أنا أَفْعَل كذا»، فأتى بفعْل الغفران على هذه الطريقة؛ للعِلْم بأن الله تعالى هو المختص بذلك، وأنه أَفْخَم، وأَدْخَل في التعظيم[1].

والوجـــه / في قراءتي التذكير والتأنيث في هذا الفعل: وَاضِحٌ، وذلك أن الفعل مُسْـــنَد لِجَمْـــعٍ؛ فـــيجوز تَذْكيره باعتبار تأويل فَاعِله بالجمع، وَتَأْنيثه باعتبار تأويله بالجماعـــة، نقول: «نَصَرت الرجالُ»، وإن شئت «نَصَر الرجال»، و«جَدَلَت الظلمةُ»، وإن شـــئت «جَـــدَل الظـــلمة»، و«قام النساء» و«قامت النساء»،[2] قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[3]، وقال في موضع آخر: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[4].

[٣٧٣/أ]

الوجه في تفرقة نافع بين السورتين: حيث ذَكَّر هنا، وأَنَّث في الأعراف، مبني عـــلى معـــرفة القراءة في: ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾[5] هناك[6]، فإنه ليس في هذه السورة خلاف أنها ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾[7]، فَلْنُعَجِّل بذكر الخلاف الذي في الأعراف هنا؛ لتوقف معـــرفة التذكير، والتأنيث عليه، فأقول: إن نافعاً قرأ هناك: ﴿خَطِيئَاتُكم﴾ بالجمع، وهو يقرأ: ﴿تُغْفَر﴾ مبنياً للمفعول، فلزمه أن يرفع ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ على ما لم يسم فاعلـــه، وأَنَّـــث لأن الفعـــل مسند إلى مؤنث، فقد أسنده إلى ما ظهرت فيه علامة التأنيـــث، فتأنيـــث اللفظ مُقَوٍّ لتأنيث الفعل، والمناسبة اللفظية مطلوبة، بخلاف هذه السورة فإن ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾، وإن كان جمعاً، ومفرده مؤنث إلا أن علامة التأنيث لم

---

(١)- انظر: الحجة للفارسي: ٨٥/٢، والحجة لابن زنجلة: ٩٨، واللآلئ الفريدة: ٥٢٦/٢.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣١، وشرح الهداية: ١٦٩/١.

(٣)- سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٣٠.

(٥)- سورة الأعراف، الآية: ١٦١.

(٦)- في الأصل: "هنا" والمثبت من (ت).

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٥٨.

تظهر لفظاً، فمن ثم ذَكَّر هنا، وَأَنَّث هناك[1]، وأيضاً فالجمع السالم أَقْرَب حكماً إلى مفــرده مِن المُكَسَّر لأن في السلامة يُزَاد عليه علامة الجمع مع بقاء حالته في الإفراد، بخلاف التكسير فإنه يتعين فيه حالته.

وأما ابن عامر فيقرأ في الأعراف: ﴿ خَطِيئَتُكم ﴾ بالتوحيد، وهو يُؤَنِّث الفعل في الســورتين، أمــا في الأعراف فَوَاضِح؛ لظهور علامة التأنيث في الفاعل، وأما هنا فلأنــه بــتأويل جماعة، وأيضا فهو جمع «خَطيــّة»،[2] وإن كان تَأْنيثه في الأعراف أَحْسَن لِمَا تقدم، وهو يقرأ: ﴿ تُغْفَر ﴾ مبنياً للمفعول؛ فلزمه أن يرفع ﴿ خَطِيئَتُكم ﴾ هناك.

وأبــو عمرو يقرأ: ﴿ خَطَـٰيَـٰكُمْ ﴾ جمع تكسير في الموضعين، وهي في محل نصب عنده؛ لأنه يقرأ: ﴿ نَـغْـفِرْ ﴾ بالنون.

والــباقون: ﴿ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ ﴾ جمع سلامة منصوباً بكسرة لأنهم يقرءون: ﴿ نَـغْـفِرْ ﴾ كأبي عمرو، وهذا من باب الاستطراد، وتكميل الفائدة المُعَجَّلة، وسيأتي أيضاً في الأعراف أن في آية نوح خلافاً - إن شاء الله تعالى -.

وفي كــتاب أبي عــبد الله: «والحجة لنافع في التأنيث في الأعراف: أنه أسند الفعل إلى «الخطيــّة» وهي مؤنثة، والحجة لابن عامر: أنه أسند الفعل إلى جمع مؤنث اللفظ، وكونه جمعاً كافٍ، وتأنيث اللفظ مُقوٍّ لتأنيث الفعل، ولو قرأ نافع، وابن عامر في الأعراف بالتذكير لجاز لغة؛ غير أنهما لم يرويا ذلك».[3]

---

(١)- قال مكي: "وللفصل بين المؤنث وفعله". انظر: الكشف: ١/٢٤٣، والتبيان: ١/ ٦٣.

(٢)- انظر: الكشف: ١/٢٤٣، ومعاني القراءات: ص ٥١.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٧.

وهـــذا غلـــط منه، أو عليه فإنه جَعَل قراءة نافع، قراءة ابن عامر، وبالعكس، وكان قد ذكر القراءتين / [قبل][1] ذلك على الصواب، ولَمَّا ذكر التوجيه سبق قلمه **[٣٧٣/ب]** إلى ذلك[2].

قولـــه: (وَذَكِّر) مفعوله محذوف، أي: «ذَكِّر نَغْفِر»، أي: «أَوْقع فيه التذكير»، وقد عرفت معناه، و(هُنَا) ظرف لــ(ذَكِّر).

و(أُصِّلا) قال أبو عبد الله: «إنه حال مما دلَّ: (ذَكِّر) عليه من التذكير»[3].

أي: «ذَكِّر التذكير حال كونه أَصْلاً لأن التذكير أَصْلٌ للتأنيث، ولذلك جُعِل التأنيث فرعاً مَانِعاً من الصرف، بخلاف التذكير».

وفـــيه نظـــر، إذ هذه حال لازمة، فالذي ينبغي أن تجعل[4] حالاً من فاعل: (ذَكِّـــر) أي: حال كونك ذا أصل يرجع إليه، وهو: التذكير، ويـــبْعد جَعْله مفعولاً من أجله، أي: (ذَكِّر) لأجل أن التذكير هو الأصل لكنه[5] شُرِط اتحاد الفاعل، ويجوز أن يكون نعت مصدر محذوف، على حذف مضاف، أي: ذَكِّر هنا تذكيراً ذا أَصْل.

قولـــــه: (وللشَّامِ) متعلق بـــ(أَنَّـــثُوا)، أي، نقلوا التأنيث للشّامي، وأصل: (الشَّـــامِ) «الشـــاميِّ» بـــياء مشددة للنسَب، ثم حَذَف إحدى الياءين، وعَوَّض عنها [الفا][6]، وهذا ليس بمطرد، وإنما هو في: «يمني»، و«شامي»، ولا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة.

---

(١)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين، "مثل"، وما أثبته لعله الصواب لموافقة السياق.

(٢)- وهو كما ذكر في النسخة المحققة من اللآلئ الفريدة، و لم ينبه محققه على هذا الخطأ.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٧.

(٤)- في (ت): "يجعل"

(٥)- في (ت): "فإنه".

(٦)- ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

قولــه: (وُصِّلْ) فيه ضمير يعود على التأنيث المدلول عليه بــ(أَنِّــثُوا)، (وَعَنْ نَــافِعٍ) مــتعلق بــه، وكذا: (فِي الأَعْرَافِ)، و(مَعْهُ) حال[1] مِن: (نَافِعٍ)، والضمير للشــاميِّ، والــتقدير: «ووصل التأنيث عن نافع كائناً مع الشاميِّ في سورة الأعراف دون هذه السورة»[2]، أي: نُقِل إلينا ذلك عنهما، والألف في: (وُصِّلَا) للإطلاق.

٤٥٨- وَجَمْعاً وَفَرْداً فِي النَّبِيءِ وَفِي النُّبُوءَةِ الهَمْزَ كُلٌّ غَيْرَ نَافِعٍ ابْدَلا

أخــبر عــن كُلِّ القُرَّاء غير نافع [أنهم أبدلوا][3] همزة: ﴿ النَّبِيء ﴾[4] مفرداً، ومجموعــاً، سواء في ذلك جمع السلامة نحو: ﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[5]، أو جمع التكسير نحو: ﴿ ٱلْأَنۢبِيَآءَ ﴾[6]، وسواء كان بلفظ الرفع نحو: ﴿ ٱلنَّبِيُّونَ ﴾[7]، أم بغيره نحو: ﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾، وسواء كان مضافاً نحو: ﴿ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾[8]، أم غير مضاف نحو: ﴿ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ ﴾[9]، وكذلك فعَلوا في لفظ: ﴿ ٱلنُّبُوَّةَ ﴾[10] أيضاً نحو: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾[11].

---

(١)- في الأصل: "حاله"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٤، وشرح شعلة: ص ٢٦٣.

(٣)- العبارة في كلتا النسختين: "أنه أبدل"، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٤)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

(٥)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٦١.

(٦)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٧)-من مواضعها سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٩)- سورة المائدة، الآية: ٢٠.

(١٠)-من مواضعها سورة آل عمران، الآية: ٧٩.

(١١)- سورة الجاثية، الآية: ١٦.

والمراد بالبدل: أن تُبْدَل الهمزة ياء، أو واواً، فإذا أُبْدِلَت ياء، فتارة يحتاج إلى إدغام، وتارة لا يحتاج إليه، وليس مع إبدالها واواً إلا الإدغام[١].

مثال إبدالها ياء مُدْغَماً فيها: ﴿ٱلنَّبِىَّ﴾، و﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾، و﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، والأصل: «نَبِيء»[٢]فأُبْدِلت الهمزة ياء، وأدغمت الياء المزيدة قبلها فيها.

ومثال إبدالها من غير إدغام فيها، نحو: ﴿ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾، و﴿أَنۢبِيَآءَ﴾، ومثال إبدالها واواً مُدْغَماً فيها: ﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ فإنك تبدل الهمزة واواً، وتدغم الواو المزيدة قبلها فيها.

والحاصل: أن الهمزة إن كانت بعد ياء قلبت ياء، وأدغم فيها ما قبلها، وإن كانت بعد واو أبدلت واواً، وأدغم فيها ما قبلها، / وإن كان قبلها كسرة أُبْدلت ياء، [٣٧٤/أ] ولا زيادة على ذلك[٣]، وقد تقدمت أمثلة ذلك كله.

ونافع يقرأ: جميع ذلك بالهمز إلا ما سيأتي عنه في رواية قالون في موضعين.

ولم يبين الناظم في هذا البيت كيفية الإبدال، وبيَّنه في البيت الثاني عند قوله: (اليَاء شَدَّد مُبْدِلا)، إما لأنه أمر واضح، إذ كل أحد يعرف أن الإبدال في: «النَّبِيء»، إلى الياء وفي: «النُّبوءة» إلى الواو، ويلزم حينئذ الإدغام لاجتماع مثلين، أولهما ساكن، وأن في: «الأنبئاء» يُبْدِل ياء، وليس قبلها ما يدغم فيها، وإنما ذكره في البيت الثاني؛ تكميلاً له بذلك[٤].

---

(١)- انظر: كنز الجعبري: (خ) ٣٢٥، واللآلئ الفريدة: ٥٢٨/٢.

(٢)- انظر: الصحاح: مادة: "نبأ" ١١١/١.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٨/٢.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٨/٢.

والناظم - رحمه الله - مَشَى على ما هو المشْهُور عند الجمهور مِن أن: ﴿ٱلنَّبِىَّ﴾، و﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ مِن غير همز مخففان من المهموز[١]، ولنا قول آخر: أن ذلك مُشْتَق مِن: «نَبَا» «يَنْبُو» أي: ارتفع، وعلى هذا فليس أصله الهمز[٢].

وإذ قد عرض ذلك؛ فلنذكر خلاف الناس في ذلك، وحجة كل فريق منهم، فأقول: ذهب جماعة كثيرة، سيبويه[٣] وغيره[٤]، إلى أنه: مُشْتَق من «النَّبَأ»، وهو الخَبَر[٥]، فـ﴿نبِيّ﴾ فَعِيل، بمعنى: فَاعِل، أي: أنه «مُنَبِّئُ» الناس عن الله بما أَوْحَاه إليه، وقيل: هو بمعنى: مفعول، أي: أنه «مُنَبَّأ» من جهة الرب تعالى بما أَوْحَاه إليه من أوامره، ونواهيه، ومواعظه، وحِكَمِه[٦].

وبهذا الأصل قرأ: نافع وأتباعه، واستدلوا على ذلك: بجَمْعه على: «نُبَآء»، كـ«ظَرِيفَة»، و«ظُرَفَاء»، و«فَقِيه»، و«فُقَهَاء»[٧]، وأنشدوا للعبَّاس بن مِرْدَاس[٨]:

يَا خَاتَم النُّبَآء إنَّك مُرْسَلٌ ... بِالحقِّ كُلّ هُدَى الإِلَه هُدَاكَا.

---

(١)- انظر: البحر: ١/٣٨٢، والكشف: ١/٢٤٤، وشرح الهداية: ١/١٦٩.

(٢)- انظر: اللسان، مادة: "نبأ" ١٤/١٦٩، ومعاني الزجاج: ١/١٤٥.

(٣)- انظر: الكتاب: ٣/٤٦٠.

(٤)- منهم: الفارسي في الحجة: ٢/٨٨، ونور الدين الباقولي في كشف المشكلات: ١/١٩٧.

(٥)- انظر: الحجة لابن خالويه: ٣١، وشرح الهداية: ١/١٦٩، والموضح: ١/٢٧٩، والتبيان: ١/٦٦، والإتحاف: ١/٣٩٥.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٨، والمحرر الوجيز: ١/٢٤١، والكشف: ١/٢٤٤.

(٧)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٩٠، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٩، ومعاني الزجاج: ١/١٤٥، والموضح: ١/٢٧٩.

(٨)- العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثه بن عبيد قيس الحارثي السلمي، شاعر فارس، أسلم قبل فتح مكة، ت: ١٨هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٥٤٠، ٥٤١.

والبيت: في اللسان: مادة: "نبأ" ١٤/١٦٩، والصحاح: مادة: "نبأ" ١/١١٢، والكتاب: ٣/٤٦٠، والكامل للمبرد: ٢/٩٠٨، والمقتضب: ١/١٩٤، والمحرر الوجيز: ١/٢٤١، وجامع البيان للطبري: ١/ ٣٦٥، وتفسير القرطبي: ١/٤٣٥، وفتح الوصيد ٢/٦٣٥، والحجة للفارسي: ٢/٩٠، وعمدة الحفاظ: مادة "ختم" ١/٤٨٨. وفي جميع المصادر السابقة عجز البيت هكذا: **"هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا"**، إلا في المحرر الوجيز فكما هنا.

قالوا: فظهور الهمزة الأولى دَلٌّ على ما قلناه.

وهذه القراءة قد تَكَلَّم فيها جماعة.

قـــال أبو علي: «قال سيبويه: بَلَغنا أن قوماً من أهل التحقيق يحققون «نَبيئاً»، و«بَرِيئة»، قال: وهو رديءُ، وإنما استَرْدَأه؛ لأن الغالب التخفيف»[١].

وقـــال أبو عبيد[٢]: «الجمهور الأعظم من القراء، والعوام على إسقاط الهمز من: «**النَّبِيء**» و «**الأَنبِئَاء**» ، وكذلك أكثر العَرَب، مع حديث روينا، فَذَكَر: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: «يَا نَبِيء» الله، فَهَمَز، فقال: «لَسْتُ نبيء الله»، فَهَمَز، «ولكن: نَبِيُّ الله»، فلم يهمز، فأنكر عليه الهمز[٣]، قال: «وقال لي أبو عبيدة[٤]: «العرب تبدل الهمـــز في ثلاثـــة أحرف: النَّبِي، والبَرِيَّة، والخَابِيَة، وأصلهن: الهمز»، قال أبو عبيد: «وفـــيها حـــرف رابع الذُّرِّية، من: «ذَرَأَ» «يَذْرأ»، ويدل على أن الأصل الهمز قول سيبويه[٥]: «إنهم كلهم يقولون: تَنَبَّأ مسيلمة، فيهمزون»».

قلـــت: وهذه الأشياء لا تنهض أن تكون ردّاً لقراءة مِثْل هذا الإِمَام الجليل؛ لأنها آحاد، فكيف تَرُدّ متواتراً، والظني لا يقاوم القطعي.

---

(١)- الحجة: ٩١/٢، وانظر: الكتاب: ٥٥٥/٣.

(٢)- انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢٩٦/٢، ٢٩٧، والدر المصون: ٤٠٠/١.

(٣)- الحديث: سيأتي تخريجه قريباً.

(٤)- انظر قوله في: كنز الجعبري (خ): ٣٢٦، وإبراز المعاني: ٢٩٧/٢، والدر المصون: ٤٠٠/١، و لم جده في مجازه.

وأبـــو عبيدة: هو معمر بن المثنى التميمي البصري، الإمام صاحب التصانيف، حدَّث عن هشام بن عروة، ورؤبـــة بن الحجاج، وأخذ عنه علي بن المديني، وأبو عبيد القاسم بن سلام، له: "مجاز القرآن"، ت: ٢٠٩ هـــ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢٧٢/١، والسير: ٤٤٥/٩.

(٥)- الكتاب: ٤٦٠/٣.

قـــال أبـــو عـــبد الله: «وناهيك / بفَضْل راويها، وعدالته، وتَحَرِّيه في نَقْله، [٣٧٤/ب] وروايـــته، قَـــرأَ - رحمه الله - على سبعين من التابعين، وقال: «ما اجْتمع عليه اثنان فأكثر أَخَذْتُه، وما انفرد به واحد تَرَكْتُه»[1].

هذا كلامه، أو معناه، وقال أيضا: «ولا وَجْه لإِنْكَار القراءة بالحديث المذكور؛ فإنه غير صحيح الإسناد، والقراءة صحيحة ثابتة، فلا يجوز رَدّها».[2]

قلـــت: وقد نص ابن عطية على ضَعْفِ هذا الحديث أيضاً، قال: «ومما يُقَوي ضَـــعْفَه أنه لَمَّا أنشده العباس: «يَا خَاتَم النُّبَآء» لم يُنْكره، قال: ولا فرق بين الجمع، والواحد».[3]

قلـــت: أما الحديث فقد أَخْرجه الحَاكِم[4] في مُسْتَدْركه، وقال: «إنه صحيح على شرط الشيخين»[5]، فقد زال ما ذكروه من ضَعْفِه، فليُلتمس له جواب.

وقد أجاب عنه بعضهم، أبو عبد الله وغيره[6]: «أن [أبا زيد][7] حكى: «نَبَأْتُ مـــن أرض كذا»، أي: خَرَجْتُ منها، قال فقوله: «يا نبيء الله» بالهمز يُوهِم «يا طَرِيد

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٢، وانظر: قول نافع في: معرفة القراء: ١/٢٤١، وغاية النهاية: ٢/٣٣٠.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٢.

(٣)- المحرر الوجيز: ١/٢٤٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٢/٩٢.

(٤)- هـــو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، بن نعيم الضبي النيسابوري الحاكم الحافظ الكبير إمام المحدثين، المعروف بابن البيع، روى عن أبيه، ومحمد بن علي المذكر، وأبي العباس الأصم، وغيره كثير، وحدث عنه الدار قطني، وأبو بكر البيهقي، وغيرهم، ت: ٤٠٥هـــ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/١٦٢، والسير: ١٧/١٦٢.

(٥)- أخرجه عن أبي ذر ﷺ، انظر: مستدرك الحاكم: ٢/٢٣١، وقال الذهبي في التلخيص: "بل منكر لم يصـــح"، وفـــيه"حمـــران بن أعين"، قال النسائي عنه: "ليس بثقة"، وقال أبو داود: رافضي. انظر: ميزان الاعتدال: ٢/٣٧٦، وذكره ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/٤٣٧.

(٦)- كالســـخاوي في فتح الوصيد: ٢/٦٣٦، والجعبري في كنزه (خ): ٣٢٥، والجوهري في الصحاح: مادة: "نبأ" ١/١١١.

(٧)- في كلـــتا النسختين: "أبا عبيد"، ولكن القول في جميع المصادر منسوب لأبي زيد، منها: الصحاح: مادة: "نبأ" ١/١١١، والحجة للفارسي: ٢/٨٨، وفتح الوصيد:٢/٦٣٦، وكتر الجعبري:(خ) ٣٢٥، واللآلئ =

الله، الـــذي أخـــرجه من بلده إلى غيره» فنهاه عن ذلك؛ لإيهامه ما ذكرنا لا لسبب يتعلق بالقراءة، قال: ونظير ذلك نهيه المؤمنين عن قولهم: ﴿ رَاعِنَـــا ﴾[١] لَمَّا وجدت اليهود بذلك طريقاً إلى السبِّ به في لعنهم».[٢]

قلـــت: إيهـــام ذلك بعيد جداً، وإنما الذي يظهر أن الرسول ﷺ حَضَّه على التكَلّم بالأفصح في القرآن، وغيره[٣].

وأمـــا مـــن لم يهمز من القراء ذلك فإنه يحتمل وجهين: **أحدهما**: أنه مهموز الأصل فَخُفِّف أيضاً[٤]، قالوا: وهذا أولى؛ لأن فيه توافق القراءتين في أَصْلٍ واحد[٥]، وأيضاً فظهور الهمز في: «تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ»، وقولهم: «يَا خَاتَم النُّبَآء» يوضِّح ذلك[٦].

والثاني: أنه مُشْتَق من: «نَبَا» «يَنْبُو»، أي: ارتفع، فبنى فَعِيل بمعنى: فَاعِل، أي: ظاهر مُرْتَفِع، أو بمعنى: مفعول، أي: أن الله تعالى رَفَعَه، وأَظْهره[٧]، وعلى هذا فأصل: ﴿ نَــبِيّ ﴾ «نَبِيْـــو»، فاجتمعت الياء والواو، وسُبِقت إحداهما بالسكون فَقُلِبت الواو

= الفريدة: ٥٨٢/٢، والدر المصون: ٤٠١/١، ولذا أثبته هكذا، وأبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري، صاحب النحو واللغة، الإمام المشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه أبو عبيد القاســـم بن سلام، وأبو حاتم، له: "لغات القرآن"، و"التثليث"، ت: ٢١٥هـــ. انظر: إنباه الرواة: ٣٠/٢، وبغية الوعاة: ٥٨٢/١.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٠٤، وانظر سبب نزولها في: تفسير الطبري: ٥٣٩/١ والقرطبي: ٦١/٢، وابن كثير: ١٤٨/١، وأسباب النزول للواحدي: ص ٢١.

(٢)- اللآلئ الفريدة، بتصرف يسير: ٥٢٨/٢.

(٣)- قـــال صـــاحب الإتحاف: "قال أبو عبيد: أنكر عدوله عن الفصحى، أي: فيجوز الوجهان، ولكن الأفصح بغير همز". الإتحاف: ٢١٠/١، وقال ابن خالويه: "كأنه كره الهمزة". الحجة ص ٣٢، وحجة ابن زنجلة: ص ١٠٠، وقال أبو شامة: "أنكر عليه الهمز لأن تخفيفه هو اللغة الفصحى". إبراز المعاني: ٢٩٧/٢.

(٤)- انظر: المحرر: ٢٤١/١، والكشف: ٢٤٤/١، وشرح الهداية: ١٦٩/١.

(٥)- نُصَّ على أنه أولى في: إبراز المعاني: ٢٩٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٢٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٢٦.

(٦)- انظر: الكتاب: ٤٦٠/٣، والحجة للفارسي: ٩٣/٢، وكشف المشكلات: ١٩٧/١.

(٧)- انظـــر: اللســـان: مادة "نبا" ١٨٣/١٤، ومفردات الراغب: مادة "نبي" ص ٤٨٤، ومعاني الزجاج: ١٤٥/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٩، والدر المصون: ٤٠١/١.

ياء، وأدغمت فيها الياء قبلها، وأصل: ﴿ أَنۢبِيَآءَ ﴾، على هذا: «أَنبِوَاء» فانكسر ما قبل الواو، فَقُلِبت ياء، والواو في: ﴿ ٱلنُّبُوَّةَ ﴾ أصل بنفسها على هذا، وبَدَل مِن الهمز على الأول[(١)].

وجَمْعُ ﴿ نَبِيّ ﴾ على: ﴿ أَنۢبِيَآءَ ﴾ مُؤْنِس بأن: «فَعِيلاً» المعتل اللام يَطَّرِد فيه: «أَفَعِلاء»، «كوَلِي، وأَوْلِياء»، «وصَفِي، وأصْفِياء»، «وغَنِيّ، وأَغْنِياء»[(٢)].

وقيل[(٣)]: هو مشتق من: «النَّبي»، و«النَّبي» في الأصل هو: «الطريق»، وذلك أن: ﴿ ٱلنَّبِىَّ ﴾ طريق إلى ربِّه يتوصلون به الخَلْقُ إليه، ومِن ورُود: «النَّبي» بمعنى: «الطريق»، قول الشاعر[(٤)]:

لَمَّا وَرَدْنَ نَبِيًّاً واستَتَبَّ بنا   مُسْحَنْفِرٌ كخُطُوطِ النَّسْج مُنْسَحِلُ.

أي: طريقاً.

وقال آخر[(٥)]:

لأَصْبَحَ رَتْماً دُقَاقُ الحصَى   مَكَان النَّبيِّ مِن الكَاثِب.

---

(١)- انظر: الدر المصون: ٤٠١/١، ٤٠٢.

(٢)- انظر: معاني القراءات ص ٤٩، ومعاني الزجاج: ١٤٥/١، والحجة لابن زنجلة ص: ٩٩، والموضح: ٢٧٩/١.

(٣)- قالــه: الكسائي وقطرب، انظر: جامع البيان للطبري: ٣٦٥/١ والمحرر الوجيز: ٢٤١/١، والبحر: ١/ ٣٨٢، وفتح الوصيد: ٦٣٦/٢، ومقاييس اللغة: مادة: "نبو" ٣٨٥/٥.

(٤)- البيت منسوب للقطامي، وهو في: اللسان: مادة: "نبا" ١٤/ ١٨٣، وجامع البيان للطبري: ٣٦٥/١، والمحرر: ٢٤١/١، والبحر: ٣٨٢/١، والدر المصون: ٤٠٢/١.

(٥)- البيــت: لأوس بــن حجر، وهو في ديوانه ص ١١، واللسان: مادة: "رتم" ٩٦/٦، ٩٩، و"كتب" ٢٥/١٣، والصــحاح: مادة: "رتم" ٢٦٣/٥، و"كتب" ٣١٥/١، ومقاييس اللغة: مادة "نبو" ٥/ ١٦٣، ٣٨٥، وتفسير القرطبي: ٤٣٥/١، والدر المصون: ٤٠٢/١.

«الرَّتْم» بالتاء المثلثة والمثنَّاة معاً: الكَسْر[١]، و«الكاثب»: بالمثلثة: اسم جَبَل[٢].

/ قالوا في تصغير: «نُبُوَّة مسيلمة»: «نُبَيِّـئة».[٣] [٣٧٥/أ]

قولـه: (وَجَمْعَـاً وفَرْدَاً): يجوز فيهما الوجهان: **أحدهما**: أنهما حالان من: (النَّبِي) عند مَن يُجيز تقديم حال المجرور عليه، والصحيح جوازه[٤]، ومنه قوله:[٥]

غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيةُ للمَرْءِ   فَيُدْعَى وَلاتَ حِينَ إِبَاءِ.

فتقدمت الحال على صاحبها، وعلى عاملها.

والثاني: أنهما حالان مِن فاعل: (أَبْدَلَ) - كما سيأتي - وعلى كلا التقديرين فهمـا مصدران في موضع الحال، فتقديرهما على **الأول**: «مَجْمُوعاً، ومفرداً»، وعلى **الثاني**: «جَامِعاً ومُفْرَداً»[٦].

قولـه: (في النَّـبِيءِ) يجـوز أن يتعلق بمحذوف على جهة البيان، و(الهمْزَ): منصـوب بـه، أو مـتعلق بنفس: (أَبْدَلَ)، و(الهمْزَ) منصوب به أيضاً عند مَن يرى ذلك[٧].

---

(١)- انظر: اللسان: مادة "رتم" ٩٦/٦.

(٢)- انظر: الصحاح: مادة "كثب" ٣١٥/١.

(٣)- قاله: سيبويه في الكتاب: ٤٦٠/٣. وانظر: الدر المصون: ٤٠٢/١، واللسان: مادة "نبأ" ١٦٩/١٤.

(٤)- مذهب جمهور النحويين: أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، وخالف في ذلك الفارسـي، وابن كيسان، وابن جني، فأجازوا، وصحح ابن مالك ذلك. انظر المسألة في: شرح التسهيل: ٣٣٧/٢، ٣٣٨، وأوضـح المسالك: ٢٨١/٢، ٢٨٢، وشرح ابن عقيل: ٥٨٢/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٩٠/١.

(٥)- البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٧٧/١، ٣٣٨/٢، وأوضح المسالك: ٢٨٣/٢، وشرح الأشموني: ١٦/٢، والبيت في الأصل: "**غَافِلاً يَعْرِض**"، والمثبت من: (ت)، والمصادر السابقة، والشاهد فيه كما أشار المؤلف: قوله: "غافلاً" حيث وقع حالاً مقدماً على صاحب الحال وهو "للمرء".

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٤.

(٧)- كأبي عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢.

وإِيضَاح هذين الوجهين أن قوله: (كُلٌّ) مبتدأ، وأَصْلُه: «كُلّ القرّاء»، فحذف المضـــاف إليه، وعوض منه التنوين، و(أَبْدَلَ) فِعْل وفَاعل، والجملة في موضع رفع[١] خبراً للمبتدأ، والفاعل ضمير يعود على: (كُلّ) باعتبار اللفظ، ولذلك أفرده.

و(غَيْر نَافِع): مستـــثنى مِن فاعل: (أَبْدَلَ)؛ لأنه في معنى الجمع[٢].

فـــإن قلـــنا: بجواز تقديم معمول مثل هذا الخبر، قلنا: (فِي النُّبُوءَةِ) متعلق به، و(الهمْـــز) منصـــوب به؛ على أنه مفعوله، (وَجَمْعَاً وفَرْداً) معمولان له أيضاً؛ لأنهما حـــالان: إما مِن فاعله، وإما مِن مفعوله، والتقدير: «وكل القرّاء أبدلوا الهمز في لفظ: «النَّـــبِيء»، وفي لفـــظ: «النُّبوءة» إلا نافعاً فإنه لم يـــبدل فيهما، بل ترك همزهما حال كـــون الشـــيء مفـــرداً، ومجموعاً، أوحال كون المبدل مفرداً وجامعاً: «للنبيء» جمع ســـلامة، أو جمـــع تكسير»، وقد عرفت كيفية البدل في: «**النّبي**» جمعاً وفرداً، وفي: «**النّبوّة**».

وإن قلـــنا: إن تقديم معمول مثل هذا الخبر لا يجوز، قلنا: جميع ما تقدم على: (أَبْـــدَل) معمول لمقدّر على سبيل البيان، كأنه لَمّا قال: «كل أبدل غير نافع»، قال له قائل: في أي شيء أبدل؟، وماذا أبدل؟، وعلى أي: حال فعل ذلك؟.

فقال: أبدلوا الهمز في: «النَّبِيء»، وفي: «النُّبوءة» جمعاً وفرداً إلا نافعاً.

٤٥٩- وَقَالُونُ فِي الأَحْزَابِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعْ   بُيُوتَ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبْدِلا

أخبر عن قالون أنه لم يـــبدل الهمز في هاتين - كلتاهما في سورة الأحزاب- **إحداهما**: قوله تعالى: ﴿إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ﴾[٣]، والثانية: ﴿لَا تَدۡخُلُوا۟

---

(١)- "رفع" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٠، وشرح شعلة: ص ٢٦٤.

(٣)- سورة الأحزاب، الآية: ٥٠.

﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن﴾[١] لم يبدل قالون همز: ﴿ٱلنَّبِىَّ﴾، بل وافق الجماعة على الإبدال، وبين كيفية إبداله، فقال: (اليَاءَ شَدَّدَ مُبْدِلا)، ولم يبين ذلك في قراءة الجماعة؛ لظهوره، كما تقدم تقريره[٢].

قال أبو عبد الله: «لو لم يفعل ذلك – يعني: البدل – للزمه على أصْله في الهمزتين المكسورتين أن تُجْعل الأولى بين / الهمزة والياء الساكنة، وقبلها ياء ساكنة [٣٧٥/ب] فيصير ذلك كالجمع بين ساكنين، ففرَّ إلى طريقة أخرى من التخفيف يأمن فيها ذلك، وهي الإبدال والإدغام، ونظير [ذلك][٣] فِعْلُه في: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾[٤] في الطريق المشهور عنه، وإنما جزم بالإبدال هاهنا لكثرة استعماله في: ﴿ٱلنَّبِىَّ﴾». انتهى.[٥]

قلت: قالون في الحقيقة جَارٍ على أصله مِن أنه يحقق الهمزة في: ﴿ٱلنَّبِىَّ﴾ إلا أنه خرج عن أصله، ووافق الجماعة، وإنما وقع البدل عنده لَمدْرَك آخر، وهو: أنه قد تقدم من أصله أنه إذا أتى همزتان من كلمتين مكسورتان، أن يُسَهِّل الأولى، إلا أن يقع قبلها حرفُ مَدٍّ فيبدل ويدغم؛ فلزمه أن يَفْعَل هنا ما فعله في: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ من الإبدال والإدغام[٦].

وتقدم أنّ عنه في: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ خلاف[٧]، لكنه لم يُرْوَ عنه هنا لِمَا تقدم من كثرة الاستعمال في هذا اللفظ، بخلاف: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾، ففي الحقيقة لم

---

(١)- سورة الأحزاب، الآية: ٥٣.

(٢)- تقدم ذلك في: ص ٢٣٥.

(٣)- "ذلك" زيادة من اللآلئ الفريدة: ٥٢٩/٢.

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٥٣.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٢٩/٢.

(٦)- انظر: الكشف: ٢٤٤/١، والموضح: ٢٨٠/١، والإتحاف: ٣٩٦/١.

(٧)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وبالسُّوءِ إلا أبدلا ثم أدْغَمَا وفيه خلافٌ عنهما ليس مُقْفلا).

=

يـــبْدَلَ همـــزُه، بل همزُه أَدَّاه قياسُ تخفيفه إلى هذا البدل والإدغام[١]، حتى إن نافعاً بكماله لو كان يُسَهِّل الهمز بهذا النحو لفعل ذلك في هذين الحرفين أيضاً.

ويدُلّــك على ما ذكرت لك، أنه إنما يَفْعَل ذلك في الوصل خاصة لاجتماع همـــزتين، أمـــا إذا وقف فإنه يَهْمِز في الموضعين لزوال السبب المذكور[٢]، وإن كان الناظم لم يُنَبِّه على هذا الشرط، فهو: ما ذكر للهمز لفظاً أتى به تقديراً، وقد اعتُرِضَ على الناظم بما ذكرته مِن عدم تقييده الإبدال لقالون بحالة الوصل دون الوقف.[٣]

وجوابه: شُهْرَة ذلك بين أهله[٤]، وهو جواب إِقْنَاعي.

وقد نحا أبو شامة إلى شيء من التأويل المذكور، فقال: «خالف[٥]قالون أصله في الهمـــز في هذين الموضعين، فقرأهما كالجماعة اعتباراً لأصل له آخر، تقدم في باب الهمزتين من كلمتين لأن كل واحد من هذين الموضعين بعده همزة مكسورة، ومذهبه في اجـــتماع الهمـــزتين المكســـورتين أن يُسَهّل الأولى، إلا أن يقع قبلها حرفُ مَدّ فتـــبدل، فلزمه أن يفعل هنا ما فعل في: ﴿ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾ أبدل، ثم أدغم، غير أن هذا الوجه متعين هنا، لم يُرْوَ غيره». انتهى[٦].

= متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٠٥)، العقد النضيد: ت أيمن سويد: ٧٩٧/٢.

فذكـــر الشاطبي أن الخلاف في هذا الحرف مستفيض غير مغلق ولا مقفل عند أهل الأداء، فبعضهم أبدل ثم أدغـــم، والبعض الآخر سهّل الهمزة الأولى على أصل القاعدة لقالون في الهمزتين المكسورتين من كلمتين، وهذا بخلاف لفظ: "النبي" هنا فقد جزم فيه بالإبدال لكثرة استعماله.

(١)- انظر: الموضح: ٢٨٠/١.

(٢)- انظر: التيسير: ص ٦٣، وإبراز المعاني: ٢٩٨/٢، والإتحاف: ٣٩٦/١.

(٣)- ذكر هذا الاعتراض الجعبري في كنزه: (خ) ٣٢٥.

(٤)- في الأصل: "أهل"، والمثبت من (ت).

(٥)- "خالف" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني.

(٦)- إبراز المعاني: ٢٩٨/٢.

قلــت: قــد يُنَاقَش في قوله: «خالف قالون أصله» لِمَا عرفت أنه لم يخالفه بل وافقه، غير أن اجتماع الهمزتين أَدَّاه إلى ما ذكرت لك، وجوابه: أنه أراد بالنسبة إلى اللفظ.

وأمــا الــناظم فكلامه مُخَلِّص؛ لأنه لم يقل غير أن قالون أبدل ثم أدغم، و لم يتعرّض لكونه خالف أصله أو لا.

قوــله: (وَقَــالُونُ) مبتدأ، و(شَدَّدَ) خبره، و(مُبْدِلا) بكسر الدال: حال مِن فاعل: (شَدَّدَ)، و(فِي الأَحْزَابِ) متعلق إما بـــ(شَدَّدَ)، وإما بـــ(مُبْدِلا)[1].

قوــله: (فِي لِلنَّبِيّ) بدل مِن قوله: (فِي الأَحْزَابِ) / ، وهو بدل بعض مِن كُلّ [٣٧٦/أ] بإعادة العامل كقوله: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ ﴾[2]، وقد تقدم نظيره قريباً.

قوــله: (مَــعْ بُــيُوت) حال مِن: (لِلنَّبِي) أي: حال كونه كائناً ومُصَاحِباً لـــ(بُيُوت النَّبِي) لكونهما في سورة واحدة، وعَلَّق أبو عبد الله (فِي الأَحْزَابِ) بأعني مقدراً[3]، ولا حاجة إليه.

٤٦٠- وَفِي الصَّابِئِينَ الْهَمْزُ وَالصَّابِئُونَ خُذْ وَهُزُؤاً وَكُفُؤاً فِي السَّوَاكِنِ فُصِّلا

أمر بالأخذ بالهمز لمن رمز له بالخاء المعجمة، وهم كل القراء ماخلا نافعاً، في لفظ: ﴿ ٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾[4] و﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[5] مرفوعاً كان، أو غير مرفوع، ولذلك أتى به الناظم على الصيغتين الرفع وغيره.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٠، وشرح شعلة: ص ٢٦٤.

(٢)- سورة الأعراف، الآية: ٧٥.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٠.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٦٢. والحج، الآية: ١٧.

(٥)- سورة المائدة، الآية: ٦٩.

ثم أخـــبر عمَّـــن رمـــز له بالفاء من قوله: (فُصِّلا) وهو حمزة أنه سَكَّن عين ﴿ هُزُوًا ﴾[١] و﴿ كُفُوًا ﴾[٢]، وفهم من الترجمتين أن نافعاً لا يهمز، وأن غير حمزة يَضُمّ كما سننبه عليه في البيت الآتي.

والوجه للعَامّة في همز: ﴿ ٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾ أنه الأصل، والمشهور من اللغة مأخوذ مـــن: «صَـــبَأَ نَـــابُ البعير»، و«نَابُ الصبي»، إذا خرَج، و«صَبَأَت النجوم»، طلَعَت بازِغَة.[٣]

وقال أبو علي الفارسي: «صَبَأْت على القوم إذا طَرَأْت عليهم».انتهى[٤]

و﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ فيهم هذان المعنيان فإن: ﴿ ٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾ قومٌ من اليهود أو النصارى تركوا دينهم، وعبدوا الملائكة، وقيل: النجوم، فهم قد خرجوا عن دينهم، وطرءوا على دين آخر.[٥]

وأما مَن لم يهمز فإنه يحتمل عنده وجهين:

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٢)- سورة الإخلاص، الآية: ٤.

(٣)- انظر: اللسان: مادة: "صَبَأ" ١٨٧/٨، وشرح الهداية: ١٧٠/١، ومعاني القراءات: ص ٥٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٠، والكشف: ٢٤٦/١، والموضح: ٢٨٠/١.

(٤)- الحجة: ٩٤/٢.

(٥)- انظر: الملل والنحل للشهرستاني: ٥٧/٢، وجامع البيان للطبري: ٣٦٨/١، وتفسير القرطبي: ٤٣٨/١، والكشاف: ٢٧٧/١، والعمدة في غريب القرآن لمكّي: ص ٧٧.

أحدهمـــا: أن يكـــون أصله الهمز فَخُفِّف[١]، وهذا التخفيف ليس قياساً عند ســيــبويه[٢]، لِمَا عرفته من باب «وقف حمزة وهشام»[٣] ومقيس عند أبي زيد[٤]، والأخفــش[٥] فهو يشبه قراءة: ﴿ سَأَلَ سَآيِلُۢ ﴾[٦] كما سيأتي، وإذا قلنا: بالبدل فــيجوز أن تكون الهمزة أُبْدِلت ياء أو واواً، ثم أُعِلّت إِعْلال: «قَاضٍ» أو «غَازٍ»[٧]، وسيأتي بيانه قريــباً.

ويجـــوز أن لا يكـــون أصـــله الهمــز، وإنما هو من: «صَبَا يَصْبُو» إذا مَال، «**والصَّابُون**»: مائلون عن دينهم إلى دين آخر[٨].

فأصـــل: «**والصَّابُون**»: «الصَّابُوون»، الواو الأولى: لام الكلمة، والثانية: واو الجمع، فقُلِبَت الواو الأولى ياء لوقوعها في بنات الأربعة، فصارت من باب: «قَاضٍ»،

---

(١)- انظــر: مفــردات الراغب: ص ٢٧٦، والكشف: ٢٤٦/١، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٢، وكشف المشكلات: ١٩٧/١، والبحر: ٤٠٤/١، والفريد في إعراب القرآن: ٣٠٤/١.

(٢)- انظر: الكتاب: ٥٥٣/٣.

(٣)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(بِيَاءٍ وَعَنْهُ الوَاو في عَكْسِهِ ومنْ   حَكى فِيهِمَا كاليا وكَالوَاوِ أَعْضَلا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٤٦)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٩٨٦/٣-٩٩٦.

(٤)- نُصَّ على هذا في: الكشف: ٢٤٦/١، وفتح الوصيد: ٦٣٨/٢، والموضح: ٢٨٠/١، ٢٨١، واللآلئ الفريدة: ٥٣١/١، والدر المصون: ٤٠٧/١.

(٥)- انظــر: معـــاني القرآن: ٢٠٢/١، ٢٠٣، والكشف: ٢٤٦/١، وقال السخاوي: "وهي لغة للعرب فاشية" فتح الوصيد: ٦٣٨/٢.

(٦)- سورة المعارج، الآية: ١، وانظر: إبراز المعاني: ٢٩٨/٢.

(٧)- انظر: الكشف: ٢٤٧/١.

(٨)- انظــر: الكشف: ٢٤٦/١، والحجة للفارسي: ٩٦/٢، وشرح الهداية: ١٧٠/١، ومعاني القراءات: ص ٥٢، وشرح شعلة: ٢٦٥، والفريد في إعراب القرآن: ٣٠٤/١.

و«رَامٍ» فبقيــت: «الصَّــابِــيُــون»، فاســتُثْقِلت الضمة على الياء فحُذِفَت، فالتقى ساكنان فحُذِفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم ضُمَّ لام الكلمة لأجل واو الجمع[١].

ولوضوح ذلك – أعني: ضَمَّ ما قبل واو الجمع- لم يَتَعَرَّض الناظم لضمِّ الباء في قراءة نافع، إذا كان: ﴿ٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ مرفوعاً فلا يُعْتَرض به عليه البتة[٢]، وهذا العمل مطرد في «الصَّابــِيُون» سواء كان مهموزاً ثم قُلِب / ياء أو واواً، أم لم يكن له أصل في الهمز. [٣٧٦/ب]

وقــد أُنْكِــرَتْ هذه القراءة، أَسْنَد أبو عبيد عن ابن عباس[أنه قال][٣]: «ما الصَّابُون إنما هي: الصَّابِئون، ما الخَاطُون إنما هي: الخَاطِئُون».[٤]

قلت: فقد همز نافع: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾، وما تَصرَّف منهما، وبَدَّل همز: ﴿ٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾.

قــال أبو شامة: «والعكس الذي هو قراءة الجماعة أفصح وأولى، قال: وهذا نحوٌ مما مضى في قراءة ورش من ترقيق الراءات، وتغليظ اللامات»[٥].

وقــال أبو عبيد: «وإنما كَرِهْنا ترك الهمز لأن من أسقطها لم يترك لها خلفاً، بخلاف: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾»[٦].

---

(١)- انظــر: فــتح الوصيد: ٦٣٨/٢، والحجة للفارسي: ٩٧/٢، والكشف: ١٤٦/١، والدر المصون: ٤٠٧/١.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢.

(٣)- ما بين المعكوفتين زيادة من إبراز المعاني.

(٤)- انظــر هذا القول في: إبراز المعاني: ٢٩٩/٢، وكنز الجعبري: (خ) ٣٢٧، والدر المصون: ٤٠٧/١، وعمدة الحفاظ: مادة: "ص ب أ" ٣١٣/٢.

(٥)- إبراز المعاني: ٢٩٩.

(٦)- انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢٩٩/٢.

قلت: وما ذكره أبو شامة غير لازم، إذ لا نسلم أنه ترك همز ﴿ٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ بل هو عنده من: «صَبَا يَصبُو» كما تقدم.

ومعنى قول أبي عبيد: «إنما كَرِهْنا ... إلى آخره». يعني: أنه حذف حَذْفاً مِن غير بدل، وهذا أيضاً ممنوع، بل أَخذه مِن «صَبَا يصبُو» أي: مال، وتقدم تحقيقه.

وقال قوم: إنما سُمّوا: «صَابئِين» لإنكارهم الألوهية، تشبيهاً بالصَّابئين في الموصل، لم يكن لهم دين إلا قولهم: لا إله إلا الله، قاله ابن عطية[1].

والوجه لنافع حينئذ: إما كونه مخففاً مِن المهموز، وهذا عندي أولى - وإن كان مخالفاً مذهب سيبويه - لتوافق القراءتين[2].

وإما كونه من: «صَبَا يَصبُو» كغَزَا يَغزُو، فلا أصل له في الهمز البتة، وهذا موافق في المعنى لما ذُكِر من مَيْلهم عن دينهم إلى عبادة الملائكة، أو الكواكب.

وإنكار ابن عباس لذلك - إن صَح - محمولٌ على أن هذه اللغة لم تبْلُغْه، وهو مَعْذُور في إنكارها، ألا ترى عُمَر ﷺ كيف جَذَب ذلك القارئ بردَائه إلى رسول الله ﷺ حين سمعه يقرأ: سورة الفرقان على خلاف ما أَقْرَأها له رسول الله ﷺ حتى استَقْرَأهما رسول الله ﷺ فقرآ، فقال: لكل واحد منها: «هكذا أنزل»[3].

(١)- المحرر الوجيز: ٢٤٥/١، وانظر: وجامع البيان للطبري: ٣٦٨/١، والبحر: ٤٠٢/١.

(٢)- وأيد هذا الوجه السخاوي في شرحه بقوله: "والتخفيف لغة للعرب فاشية": ٦٣٨/٢، وخالف في ذلك أبو حيان في البحر، فرجح كونه من: "صبا يصبو، أي: مال"، وكذلك الجعبري في كنزه. انظر: البحر: ٤٠٥/١، وكنز المعاني للجعبري: (خ): ٣٢٧.

(٣)- الحديث: أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن رقم: (٤٦٠٨)، وكتاب التوحيد رقم: (٦٩٩٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين رقم: (١٣٥٤)، والنسائي في كتاب الافتتاح رقم: (٩٢٧)، ، وأخرجه مالك، والترمذي، وأحمد، وغيرهم، وهو الحديث المشهور بمخاصمة عمر وهشام بن حكيم ﷺ ضمن أحاديث نزول القرآن الكريم على الأحرف السبعة.

والوجه في تسكين حمزة عين: ﴿هُزُوًا﴾، و﴿كُفُوًا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[٢]: إما أنَّه خفَّفهما في: «فُعُل» بِضَمِّ[٣] العين كقولهم: «عُنْق، في: عُنُق»، و«طُنْب، في: طُنُب»[٤].

وإما أن يعتقد أنهما أَصْلٌ بنفسيهما، وليسا مُخَفَّفين من تثقيل[٥]، وحَكَى مَكِّي[٦] عن عيسى بن عمر[٧] قال: «كل اسم ثلاثي مضموم الفاء لك في عينه وجهان: السكون، والضم» [٨]، فَعَلى هذا يجوز: «قفْل وقُفُل»، و«عنْق وعنُق»[٩].

وقد قال بعضهم: «إن «عُسراً ويُسُراً» بالضم: أصلهما السكون»، وهو عكس اللغة، فإن مبْناها على التخفيف من ثقيل، لا التثقيل مِن تخفيف.

وظاهر / كلام الناظم اقتصاره على ﴿هُزُوًا﴾ في هذه السورة دون التي في [٣٧٧/أ] الأنبياء، والفرقان ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٢)- سورة الإخلاص الآية: ٤.

(٣)- في الأصل: "فَضمّ"، والمثبت من (ت).

(٤)- وهي لغة: تميم، وأسد، وعامّة قيس، انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، وغيث النفع للصفاقسي: ص ١١٨، والكتاب: ١١٣/٤، ١١٤، وإبراز المعاني: ٢٩٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣١/٢.

(٥)- بمعنى أنهما لغتان مستقلتان ليست إحداهما أصلاً للأخرى. انظر: معاني القراءات: ص ٥٣، والحجة للفارسي: ١٥٠/٢، وشرح الهداية: ١٧٠/١، والموضح: ٢٨٢/١، وكشف المشكلات: ١٩٨/١، وإبراز المعاني: ٢٩٩/٢.

(٦)- الكشف: ٢٤٨/١.

(٧)- هو: أبو عمر، عيسى بن عمر البصري الثقفي النحوي، من أئمة اللغة أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه الخليل، وهو شيخ سيبويه، له: "الإكمال في النحو"، و"الجامع"، وغيرها، ت: ١٤٩هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٧٤/٢، وبغية الوعاة: ٢٣٦/٢.

(٨)- انظر هذا القول في: معاني الأخفش: ٢٧٨/١، واللسان: مادة "عسر" ١٤٥/١٠، والصحاح: مادة "عسر" ٤٤٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣١/٢، وإبراز المعاني: ٢٩٩/٢، والحجة للفارسي: ١٠٥/٢، وتفسير القرطبي: ٤٥١/١.

(٩)- انظر: الكتاب: ١١٣/٤، ١١٤، واللسان: مادة "عسر" ١٤٥/١٠.

ﵟٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡﵞ(١) ﵟوَإِذَا رَأَوۡكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًاﵞ(٢) لأنه لم يقل: «حيث ما أتى»، ولا «جميعاً»، ولا «نحو ذلك»، مما يُفْهِم التعميم، وقد يُقَال: إنه يَحْتَمِل أن يريد ذلك لأنه أتى في السورة بما ليس منها، وهو: ﵟكُفُوًاﵞ، ﵟهُزُوًاﵞ، وقد أُجبْتم به غير مرة، كما في قوله: (وقيل ،وغيض ثم جيء ...)(٣) البيت.

والوجـــه في الضم: أنه الأصل(٤)، وهو اللغة المشهورة، وأيضاً فإن الحركة يُسْتعان بها على النطق بالهمزة لأن الساكن أَضْعَف من المتحرك.

قو‌ـــله: (وفي الصَّابِئينَ الهَمْز) يُرْوَى برفع الهمز، ونصبه، فمَن رَوَاه بالرفع: كان عنده مبتدأ، والجار خبره مقدماً عليه، ثم استأنف جملة أمْرية بقوله: (خُذْ) أي: خُذْ ما ألقيته لك من العلم باجتهاد ونِيَّة صحيحة لتنـــتفع بذلك، والتقدير: «الهمز في الصابين»، أي: مستقر فيه لثبوته لغة وقراءة وظهور اشتقاقه، فهو مستقر في هذا اللفظ ثابت فيه، فَخُذ ذلك واحرص عليه.

وقو‌ـــله: (والصَّـــابِؤُن) يريد سواء كان بصيغة الرفع، ولم يرد إلا في سورة المائدة، أم بصيغة غير الرفع، كقوله: ﵟوَٱلصَّٰبِـِٔينَﵞ هنا، وفي الحج فقط.

والأولى أن يُقْرَأ: «وفي الصَّابِئين»، بتقديم صيغة المنصوب على المرفوع لأن الترتيـــب القرآني كذلك، فإن الذي في البقرة منصوب، وهو سابق الذي في المائدة

---

(١)- سورة الأنبياء، الآية: ٣٦.

(٢)- سورة الفرقان، الآية: ٤١.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٨) فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: شرح الهداية: ١/١٧٠، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٣١، وهي لغة الحجازيين، انظر: الحجة لابن زنجلة: ص١٠١، وكنز الجعبري: (خ): ٣٢٧.

الـــذي بصيغة الرفع، وبعضهم يُقَدِّمه فيقْرَأ: «وفي الصَابِؤُن الهمز»، والأول أولى؛ لِمَا ذكرت، والأمر فيه قريب.

ومَـــن رَوَى: (الْهَمْزَ) بالنصب فيكون: مفعولاً مُقَدَّماً لــ(خُذْ)، أي: «خُذ الهمزَ في الصابئين وفي الصابؤن».

فـــإن قلت: لم لا نَبَّه في[1] قوله: (وفي الصَّابِئِين) على شمول الحكم للتي[2] في الحج، فيقول: «معاً»، أو «جميعاً»، أو «نحو ذلك»؟.

فـــالجواب: مـــا تقـــدم من أنه لَمَّا ذكر في هذه السورة ما ليس منها وهو: «الصَّابِؤُن» بالرفع عُلِم أن مُرَاده العموم لا القصْر على ما في السورة فقط.

والكلام على هذه جملةٌ واحدةٌ، وعلى الأول جملتان، أولاهما اسمية، والأخرى فِعْلية، والأولى خبرية، والأخرى إنشائية، والصحيح جواز عطف الخبر علي الإنشاء، وعكسه[3] كالذي نحن فيه.

قولـــــه: (وهُزُوْاً) مبتدأ، (وَكُفُوْاً) عُطِف عليه، و(فُصِّلا) خبر المبتدأ، فالألف ضمير تـــثنية قائم مقام الفاعل، ومعنى: (فُصِّلا) أي: بُيِّنا، وذُكِرا في السَّواكن فَليسَا مجهولـــين عنـــد أهـــل هذا الشـــأن، / فـــ(في السَّوَاكِنِ) متعـــلق بـــ(فُصِّلا)، وفي [٣٧٧/ب]

(١)- في الأصل: "على" والمثبت من (ت).

(٢)- في (ت): "للذي".

(٣)- تقدمت الإشارة لهذه المسألة في ص ١٦٣ عند شرح قول الناظم:

(وخَفِّف كُوف يكذبون وياؤُهُ بفتْحٍ وللباقين ضَمٌّ وثُقِّلا).

وانظر: شرح التسهيل: ٣٧٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٤/٢.

التنـــزيل: ﴿ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ ﴾[١] أي: بُيِّنت، ولُخِّصَت، و(السَّواكن): جَمْع: «سَاكِن».

ويَضْـعُف أن تكـون الألف للإطلاق ويكون قد حُذِف إحدى المتعاطفين لدلالة خبر الآخر عليه، ويكون كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[٢]، ومثله قول الآخر[٣]:

إنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ والشَّعْرَ الأَسْوَد ما لم يُعَـاصَ كان جُنُـونَا.

إذ لا ضرورة تقتضي ذلك، فَتَعَيَّن على المشهور أن تكون الألف للتـثنية، والله أعلم.

ثم ذكر قراءة الباقين فقال:

٤٦١- وَضُمَّ لِبَاقِيهِم وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَاقِفاً ثُمَّ مُوصِلا

أمر بضَمِّ عين: ﴿ هُزُوًا ﴾، و﴿ كُفُوًا ﴾ لباقي القُرَّاء، وهُم مَن عدا حمزة، وإنمـا احتاج إلى النص على ضَمِّ العين لأنه لو أُخِذ بضد السكون لكان فـتْحاً، وهو فاسد، فلذلك نَصَّ على ضِدِّه لهذا السكون بعينه.

ثم أخبر أن حمزة يقف على هذين الاسمين بواو، فإذا وَصَل أتى بالهمزة، وأن حفصاً يقرأهما بالواو واقفاً وواصلاً.

---

(١)- سورة هود، الآية: ١.

(٢)- سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٣)- البيـت: لحسّان بن ثابت، وهو في ديوانه: ٢٣٦/١، وشرح التسهيل: ١١٠/١، واللسان: مادة: "شَرخ" ٥١/٨، والبحر المحيط: ٣٤١/١، وتفسير القرطبي: ٣٨١/١، والكامل للمبرد: ١٠١٧/٢.

وحصـــل مـــن هذا البيت والذي قبله أن حمزة يُسَكِّن عَيْني هذين الاسمين، ويُـــبْدل همْـــزهما واواً وقفاً، ويُـــبْقي همزهما وَصْلاً، وأن حفصاً يَضُمُّ عينيهما، ويـــبدل همزهما واواً وقفاً ووصلاً، وأن الباقين يَضُمون عينيهما ويُـــبْقُون همزهما وَصْلاً ووقفاً.

فأَمَّا وَجْها الضَّم، والسكون: فقد تـــقَدَّما[1].

وأمَّـــا وَجْـــه إبدال همزهما واواً في الوقف لحمزة: فما تقدم من أن هاتين الكلمـــتين رسمـــتا بالواو فوَقَف عليهما كذلك؛ لأنه يَتْبع رسم المصحف فيقف: ﴿ هُزْوًا ﴾، و﴿ كُفُوًا ﴾،[2] كقولك: «جزْوى»[3]، و«قصْوي»، ولم يفعل ذلك في: ﴿ جُزْءًا ﴾[4]، وإن كان يَقْرأُه بسكون الزاي - كما ستقف عليه إن شاء الله تعـــالى قريـــباً - لأن: ﴿ جُزْءًا ﴾ لم يُرْسَم بالواو فلذلك يُوقَف له عليه بالنقل: «جُزاً» بزنة: «هُدى»، و«عُلا» [5].

---

(١)- انظر: ص ٢٥٠.

(٢)- انظـــر: إبـــراز المعاني: ٢/٢٩٩، والحجة لابن خالويه: ص ٣٢، والإتحاف: ١/٣٩٧، وقال ابن الجـــزري: "ففـــيهما وجهـــان - يعني في الوقف لحمزة -: أحدهما النقل على القياس المطرد واختاره المهـــدوي، وهو مذهب ابن غلبون، والثاني: إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاي على اتباع الرسم، وقد رجحه في الكافي والتبصرة وهو ظاهر التيسير والشاطبية، وقال الداني في جامعه: وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة". النشر - باختصار -: ١/٤٨٢.

(٣)- في الأصل: "جروى"، والمثبت من (ت).

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠. والزخرف، الآية: ١٥. ومرفوعاً في الحجر، الآية: ٤٤.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، والكشف: ١/٢٤٧.

قـــال أبـــو شامة: «ومثل ذلك جارٍ في: «هزؤاً» و«كفؤاً» قياساً، ولم أَر مَن ذَكَرَه هنا» [١].

قلـــت: قولـــه: «ولم أر مَن ذَكَرَه هنا»، - يعني: «النقل» - عجيب [٢] من الشيخ شهاب الدين، فإن مَكّياً - رحمه الله تعالى - ذُكِر ذلك عنه [٣].

وقـــال أبو عبد الله: «ونَصّ الناظم له هنا على الواو، وهو اختيار صاحب التيســـير، ومكـــي بن أبي طالب- رحمهما الله تعالى - واختار المهدوي له: النقل» انتهى [٤].

فقـــد صَرَّح المهدوي بأن ذلك جارٍ له في: «**هُزاً وكُفَا**» وهو المختار له [٥]، وقد تقدم ذلك مستوفى في: «باب وقف حمزة وهشام» [٦] ولله الحمد.

وكـــأن أبا شامة - رحمه الله - لم يطلع إلا على كلام الداني، ومَكّي دون المهـــدوي، فإن الداني قال [٧] في التيسير: «حمزة بإسكان الزاي، والفاء، وبالهمز في

---

(١)- إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، وعبارة أبي شامة فيه: "...وقلَّ مَن ذكره هنا".

(٢)- في (ت): "عجب".

(٣)- انظر: الكشف: ١/٢٤٧. وذُكِر في الإتحاف: ١/٣٩٧، وشرح الهداية: ١/٦٨، والنشر: ١/٤٨٢.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٢، وانظر: التيسير: ص ٦٣، والتبصرة: ص ٤٢٣، وشرح الهداية: ١/٦٨.

(٥)- ورَدّ على من منع النقل فيهما، وألزمهما الإبدال اتباعاً للخط. انظر: شرح الهداية: ١/٦٨، ٦٩، وقال ابن الجزري: "والوجهان – يعني: الإبدال، والنقل – صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر الإبدال". النشر: ١/٤٨٢.

(٦)- تقـــدم في المســـألة الثامـــنة من مسائل باب وقف حمزة. انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٣/١٠٥٥.

(٧)- "قال" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

الوصل، فإذا وقف / أبدل الهمزة واواً اتباعاً للخط، وتقديراً لضمة الحرف المسكن قبلها».[1] [٣٧٨/أ]

قال[2] أبو شامة: «فلهذا لم ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ،وقال مكّي[3]: وَقْف حمزة ببدل واو من الهمزة، على غير قياس اتباعاً لخط المصحف، قال: وأما: ﴿جُزْءًا﴾، فكل القراء تُسَكِّن إلا أبا بكر؛ فإنه ضَمّ الزاي، ووقف حمزة بإلقاء الحركة على الزاي، يقول: «جُزَا» على الأصل المتقدم، وقال مَكّي في الكشف له[4]: كلهم همز في: ﴿هُزُوًا﴾، و﴿كُفُوًا﴾، إلا حفصاً؛ فإنه أبدل من الهمزة واواً مفتوحة على أصل التخفيف؛ لأنها همزة مفتوحة قبلها ضمة، فهي تجري على البدل كقوله: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾[5] في قراءة الحَرَمِيين، وأبي[6] عمرو، وكذلك يفعل حمزة إذا وقف؛ كأنه يعمل الضمة التي كانت على الزاي والفاء في الأصل، قال: وكان يجب عليه على أصل التخفيف لو تابع لفظه أن يلقي حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها، كما فعل في: ﴿جُزْءًا﴾ فقال: في الوقف «جُزَا»، فكان يجب أن يقول: «كُفَا وهُزَا» لكنه رفض ذلك لئلا يخالف الخط، فأعمل الضمة الأصلية التي كانت على الزاي والفاء في الهمزة، فأبدل منها واواً مفتوحة ليوافق الخط، ثم يأتي بالألف التي هي عوض من التنوين بعد ذلك». انتهى.[7]

---

(١)- التيسير: ص ٦٣.

(٢)- "قال" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- التبصرة: ص ٤٢٣.

(٤)- الكشف: ٢٤٧/١.

(٥)- سورة البقرة: الآية ١٣.

(٦)- في الأصل: "أبو"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٧)- إبراز المعاني: ٣٠٠/٢.

فأبو شامة لَمَّا رأى ذلك قال: «لم أر من ذَكَره هنا»[١].

وقد ذَكَره المهدوي مختاراً له[٢].

ومعنى قوله: وقول الداني، «أعمل الضمة الأصلية»، ما تقدم مِن أن قياس تخفيف الهمزة المفتوحة إذا انضم ما قبلها أن تقلب واواً، نحو: ﴿ يُؤَاخِذُ ﴾[٣] و﴿ يُؤَلِّفُ ﴾[٤] و﴿ يُؤَدِّهِ ﴾[٥] كما هي قراءة ورش[٦].

فلما سَكَّن حمزة عين «هُزْواً»، و«كُفْواً» [٧] كان السكون عارضاً، وكأن الضمة موجودة، إذ لا يُعْتَد بالعارض، والضَّم لو كان موجوداً لقلبت هذه الهمزة واواً، فكذلك مع تقديره، واتفق ذلك أن في ذلك موافقة لرسم المصحف الكريم، وهذا إنما يتفق على تسليم أن الأصل الضم، والتسكين طارئ عليه، وأما على رأي من يعتقد أن السكون أصل، فالبدل عنده إنما هو لمجرد موافقة خط المصحف[٨]، والله أعلم.

---

(١)- إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، وقد سبقت الإشارة إلى أن عبارة أبي شامة في إبراز المعاني لا تدل على النفي مطلقاً، حيث قال: "وقلّ مَن ذكره هنا"، إلا إذا كان ذلك في نسخة لدى الشارح، والله أعلم.

(٢)- شرح الهداية: ١/٦٨.

(٣)-سورة النحل، الآية: ٦١.

(٤)- سورة النور، الآية: ٤١.

(٥)- سورة آل عمرن، الآية: ٧٥.

(٦)- تقدم ذلك في باب الهمز المفرد، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٢/٨٣٧ - ٨٣٨.

(٧)- يعني: في الوقف.

(٨)- انظر: الكشف: ١/٢٤٧، والتيسير: ص ٦٣، وشرح الهداية: ١/١٧٠.

والوجه لحفص في إبداله ذلك واواً في الحالين: المبالغة في التخفيف[١]، وهو تخفيف قياسي، من حيث أنها همزة مفتوحة بعد ضمة[٢]، وأما حمزة فإنما راعى حالة الوقف فقط، لما تقدم من أنه محل استراحة وتغيير[٣].

واعلم: أن حفصاً قد تَفَرَّد بقراءته هذين الحرفين، وذلك أن كل مَن ضَمَّ الزاي والفاء لا يبدل هذه الهمزة؛ لأن أصحاب البدل في الهمز من حيث الجملة السوسي، وورش، / وهشام في الوقف[٤]. [٣٧٨/ب]

أما السوسي فلا يُبْدِل هنا؛ لأن الهمزة متحركة.

وأما ورش فلأنها غير فاء، وهو لا يبدل مثل هذه، إلا فاء نحو: ﴿مُّؤَجَّلًا﴾[٥] ﴿يُؤَاخِذُ﴾.

وأما هشام فإنما سَهَّل همزه إذا كان طَرَفاً، وهذه متوسطة.

وأما حمزة فإنه وإن كان يُبْدل منها الواو في حال الوقف، إلا أنه يُسَكِّن الزاي والفاء؛ فلذلك انفرد بهذه القراءة.

---

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، واللآلئ الفريدة: ٥٣٢/٢، والإتحاف: ٣٩٧/١.

(٢)- انظر: الكشف: ٢٤٧/١، وشرح الهداية: ١٧٠/١.

(٣)- انظر: الحجة للفارسي: ١٠٨/٢، والموضح: ٢٨٣/١.

(٤)- وكلٌّ حسب مذهبه في الإبدال بقيود وشروط مستوفاة في بابها.

(٥)- سورة آل عمران، الآية: ١٤٥.

وقــاعدة حفــص: تحقيق الهمز لا تسهيله، وإنما أبدل في هاتين الكلمتين، وسَهَّل في: ﴿ ءَاْعۡجَمِيٌّ ﴾[(١)] كما تقدم[(٢)]، جمعاً بين اللغات[(٣)]، وهذا كما وصل هاء الكناية في قوله تعالى: ﴿ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾[(٤)]، وكما أَمَال: ﴿ مَجۡرٜىٰهَا ﴾[(٥)] اتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين، وإن كان في ذلك مخالفة لأصله وقاعدته.

قال أبو شامة: «ولم يُصَرِّح الناظم هنا بقراءة حفص، وحذف ما هو المهم ذِكْره، ولو أنه قال في البيت الأول:

و«هُزْءاً وكُفْؤاً» سَاكِن الضَمِّ فُصِّلا.

لاستغني عن قوله: (وَضُمَّ لِبَاقِيهِم)، ثم يقول بدل البيت الثاني:

وأَبْدل واواً حَمْزَةٌ عنْدَ وَقْفِه وَحَفْصٌ   كَذا في الوَصْل والوَقْفِ أَبْدَلا.

قـــال: ورأيت في بعض نسخ الشيوخ بخطه، ومنْقُولَة مِن نسخة الشيخ أبي عبد الله القرطبي[(٦)] – رحمه الله تعالى – :

وفي الوقف عند الواو أَوْلَى وَضَمَّ   غيرُهُ ولحفْصٍ الواوُ وقْفاً ومُوصِلا.

---

(١)- سورة فصلت، الآية: ٤٤.

(٢)- تقدم عند شرحه لقول الناظم: (**وحَقَّقها في فُصِّلتْ صُحبةٌ ءأعجميٌّ** ...)، متن الشاطبية، البيت رقم: (١٨٥)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٢/٧٢٧.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٠١، وكنز الجعبري: (خ) ٣٢٦.

(٤)- سورة الفرقان، الآية: ٦٩.

(٥)- سورة هود، الآية: ٤١.

(٦)- هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، الإمام المفسر، نشأ في قرطبة ثم انتقل إلى مصر واستقر بها، من العلماء العارفين، الزاهدين، له: "التفسير، الجامع لأحكـــام القرآن"، "والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة"، ت: ٦٧١هـــ. انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٢/٦٥، والديباج المذهب لابن فرحون: ٢/٣٠٨.

وكتب عليه: معاً، ورأيت في حاشية نسخة أخرى مقروءة على المصنف: هذا البيت مُتَّفق مع: (وَضُمَّ لِبَاقِيهِم) في المعنى، ومخالفه في اللفظ، وخَيَّر المصنف بينهما؛ لأن كل واحد منهما يؤدي معنى الآخر.

قال أبو شامة: وهذا البيت أكثرُ فائدةً؛ لبيان قراءة حفص فيه، وللتنبيه على أن أصل حمزة في الوقف يقتضي وجهاً آخر، وهو نقل حركة الهمزة، وإنما إبداله واواً أولى من جهة النقل، واتباع الرسم»[1]، والله أعلم.

قلت: ولا أدري معنى قوله: إن قراءة حفص غير معلومة من هذا البيت، ومعلومة من البيت الذي ذكره، وذلك أنه لَمَّا نصّ لحمزة على تسكين عين ﴿ هُزُوًا ﴾، و﴿ كُفُوًا ﴾، ثم نصّ على الضم لغيره، دخل معهم[2] حفص في أنه يضم[3] العين منهما، ثم نص له على إبدال الهمزة واواً وصلاً ووقفاً، وهذا بيِّن واضح. وأما كونه فيه تنبيه على الوجه الآخر من التخفيف، وهو النقل فَمُسَلَّم.

قوله: (وَضُمَّ) يجوز أن يكون فعل أمر، أي: «وَضُمَّ أنت»، ويكون مفعوله مُقَدَّراً، أي: ضُمَّ أنت عَيْني «هزْءاً» و«كفْؤاً»، و(لِبَاقِيهِمْ) متعلق به[4].

ويجوز أن يكون فِعْلاً ماضياً مبنياً للمفعول[5]، ويكون القائم مقام الفاعل مضمراً عائداً على الحرف المُسَكَّن لحمزة، وهو الزاي والفاء، كأنه قال: «ضُمَّ

---

(١)- إبراز المعاني: ٢/٣٠١.

(٢)- "معهم" سقطت من (ت).

(٣)- في (ت): "ضَمَّ".

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٥.

(٥)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٥.

ذلك[١] / الحرف المُسكَّن لحمزة لباقي القراء»، وقد يُرَجَّح هذا بأن قبله ما يناسبه، [٣٧٩/أ]
وهو قوله: (فُصِّلا). وفُصِّل ماضٍ مبني للمفعول فليعطف مثله عليه.

قوله: (وحَمْـزَةُ) مبتدأ، و(وَقْفُهُ) مبتدأ ثان، و(بِوَاوٍ) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد: الهاء في: (وَقْفه)، والتقدير: «وحمزة وقْفه مستقر، وكائن بواو».

قوله: (وَحَفْصٌ) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه فاعل فِعْلٍ مُضْمَرٍ أُضْمِر لدلالة السياق عليه، تقديره: «وقَرَأَ حَفْصٌ هذين الحرفين بتلك الواو التي وقف بها حمزة»، و(وَاقِفاً) حال، و(مُوصِلاً): عُطِف عليه، وأتى بـ(ثُمّ) ليَتَّزِن له البيت، لا لقَصْد ترتيبٍ، وتراخٍ، والتقدير: «قرأ ذلك في حال وقفه، ووصله»[٢].

والثاني: أنه مبتدأ، وخبره مُقَدَّر أي: وحفص يقرأ هذين الحرفين بواو واقفاً وواصلا[٣].

ومعنى: (مُوصِلا) أنه أَوْصَل الكلمة إلى ما بعدها، يقال: وَصَلْت الشيء بالشيء، وأَوْصَلْته إليه، أي: بلَّغْتُه إليه وأَلْصَقْته به[٤].

---

(١)- "ضُمّ ذلك" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٢/٢.

(٣)- شرح شعلة: ص ٢٦٥.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "وصل" ٢٢٤/١٥.

قال أبو شامة: «والمستعمل في مقابلة الوقف هو الوصل لا الاتصال، ولكنه عدل عن «وَاصِلاً» إلى «مُوصِلا» كراهة السِّناد في الشعر، فإنه عيبٌ[١]، لأن هذا[٢] البيت كان ينبغي[٣] [أن][٤] يبقى مؤسِّساً، بخلاف سائر أبيات القصيدة»[٥]، والله أعلم.

٤٦٢- وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا دَنَــا وَغَيْبُكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلا

أخبر عمّن رمز له بالدال المهملة مِن: (دَنَا)، وهو ابن كثير أنه قرأ: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[٦] - رأس الحزب، بعده: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ ﴾ - بالغيبة، فيتعين لغيره الخطاب، وأراد بقوله: (دَنَا) بمعنى: قَرُبَ هذا الحرف الذي ذكرته، كأنه قال: ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ القريب مما نحن فيه، وهو: ﴿ هُزُوًا ﴾، و﴿ كُفُوًا ﴾،[٧] ولذلك قال: (هُنَا)، وتَحَرَّز من الثاني، فإنه وافقه عليه غيره، وهو نافع، وأبو بكر، وفُهِم أن الباقين يقرءونه بالخطاب أيضاً.

---

(١)- السِّناد في الشعر، هو: اختلاف حركة ما قبل حرف الرَّوي، وهو من عيوب القافيه، وهو أقسام منها سِناد الردف، والتأسيس - وهو الذي أشار إليه المؤلف - وغيرها. انظر: المختصر الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي للدمنهوري: ص ٢٥، ومفتاح العلوم للسكاكي: ص ٥٧٤.

(٢)- "هذا" سقطت من (ت).

(٣)- "ينبغي" سقطت من (ت).

(٤)- ما بين المعكوفتين غير موجود في كلتا النسختين، وما أثبته يقتضيه السياق

(٥)- إبراز المعاني: ٣٠٠/٢.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٧)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٠/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

وحصل من[1] ذلك أن ابن كثير يقْرأ بالغيب فيهما، وأن نافعاً وأبا بكر يقرآن بالخطاب في الأول، وبالغيب في الثاني، وأن الباقين يقرءون بالخطاب فيهما، والأول واقع في عدد الكوفيين على رأس: [أربع وسبعين آية][2]، والثاني واقع على رأس: [خمس وثمانين آية][3] من عددهم، وبعده: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ﴾[4].

والوجه في قراءة ابن كثير الأول بالغيب: حَمْلُه على ما قبله، وما بعده، أما قبله فقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ﴾[5]، وما بعده من ضمائر الغيبة إلى قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾[6]، وأما ما بعده فقوله: ﴿أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ﴾[7]، إلى آخر ضمائر الغيبة[8].

فإن قلت: لم لا رُوعِي قوله: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ﴾، وهو بالخطاب اتفاقاً؟.

---

(١)- "من" سقطت من (ت).

(٢)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "أربع وثمانين آية"، وهو خطأ.

(٣)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "خمس وتسعين آية"، وهو خطأ.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٨٦.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٧٥.

(٨)- انظر: الكشف: ٢٤٨/١، وفتح الوصيد: ٦٤١/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢، وقيل: الخطاب فيه للنبي ﷺ بعد أن قص الله عليه قصص القوم السابقين، وقيل للمسلمين، وقيل لبني إسرائيل ويكون ذلك التفاتاً إذ خرج من الخطاب إلى الغيبة، والحكمة من ذلك أنه أعرض عن مخاطبتهم وأبرزهم في صور من لا يُقْبل عليهم. انظر: البحر المحيط: ٤٣٤/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، وكشف المشكلات: ٢٠٥/١.

فـالجواب[١]: أن الخطاب في: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ ﴾ / للمؤمنين، والضمير في: ﴿ يُؤْمِنُواْ ﴾ لليهود[٢]. [٣٧٩/ب]

والوجـه في قراءته بالخطاب: موافقته ما قبله من ضمائر الخطاب، من قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾[٣] إلى قوله:﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم ﴾[٤]

ولا يستقيم أن يُقَال: وموافقته لما بعده في الخطاب من قوله: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ ﴾ لتغاير الضمائر، لأن الخطاب في ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ ﴾ للمؤمنين كما تقدم، والضمائر الأُوَل لليهود، فانقطع عما بعده في الخطاب.

والخطـاب أَوْضَح، ولهذا كان عليه الأكثر لأن ضمائر الخطاب أَقْربُ إليه من ضمائر الغيـبة قبله فكان اعتبارها أولى[٥].

والوجه في قراءة الثاني بالغيب: موافقة ما قبله، وما بعده أيضاً، أما ما قبله فقوله: ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ ﴾[٦]، وقوله: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ ﴾[٧]،

---

(١)- "فالجواب" سقطت من (ت).

(٢)- انظر: الكشف: ٢٤٨/١، وكنز الجعبري: (خ) ٣٢٧. وقيل: الخطاب في: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ ﴾ للنبي ﷺ خاصة، أي: لا تحزن على تكذيبهم إياك. انظر: تفسير القرطبي: ٥/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٧٢.

(٤)- سـورة البقرة، الآية: ٧٤، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٣، والحجة للفارسي: ١١٣/٢، والكشف: ٢٤٨/١، وشرح الهداية: ١٧١/١، والموضح: ٢٨٤/١.

(٥)- انظر: كشف المشكلات: ٢٠٥/١، وقال مكي: "وهو اختيار أبي عبيد". الكشف: ٢٤٨/١.

(٦)- سورة البقرة، الآية ٨٥.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

وأمـــا ما بعده فقوله: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ﴾[١]، وما نسق عليه مِن ضمائر الغيــبة[٢].

والغيب في الثاني أَرْجَح، ولهذا وافقه عليه مَن لم يوافقه في الأول، وإلى ذلك أشــار الناظم بقوله: (إِلَى صَفْوِهِ دَلا)[٣] أي: أَخْرَج دَلْوَه ملأى، بعد أن أَرْسَلها إلى هذا الماء الصافي الذي يَروي من شَرِبَه.[٤]

والوجه في قراءته بالخطاب: موافقته لما قبله، وذلك قوله: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[٥]، وما بعده من الخطاب إلى قوله:﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ ﴾[٦].

وقــال أبــو عــبد الله: «وقــد عــددت مواضــع الخطاب قبله من قوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ ﴾[٧] إليه فوجدها تنيف على عشرين موضعاً» [٨].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٦.

(٢)- انظر: الكشف: ٢٥٣/١، وشرح الهداية: ١٧١/١، واللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢، والبحر: ٤٦٢/١.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٠٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "دلي" ٢٩٥/٥.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٦)- ســورة الــبقرة، الآيــة: ٨٥، وانظر: الكشف: ٢٥٣/١، وشرح الهداية: ١٧١/١، وإبراز المعاني: ٣٠٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢، وكنز الجعبري: (خ) ٣٢٧.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٨٤.

(٨)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

قلـــت: هي: إحدى وعشرون موضعاً، ويحتمل أن يكون: اثنين وعشرين موضعاً، لأن قوله: ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ ﴾ يجوز أن تكون: «الكاف» في: ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ خطاباً للجماعة، وإنما استغنى بخطاب الواحد عن خطاب الجمع - وهذا هو الظاهر - ليوافق الجميع، ومثله قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[1] ويجوز أن يكون خطاباً لواحد من المخاطبين بذلك الأمر، وهو بعيد، ولَمّا احتمل - والله أعلم - عند أبي عبد الله هذا وهذا؛ لم يـــأت بالنيف منصوصاً عليه، فيقول: «أَحَد وعشرين»، ولا «اثنان وعشرون»، بل قـــال: «تنيف على عشرين» أي: تزيد عليها، و لم يـــبيّن كمية ذلك النيف، وهو حسن، ولكن التنبيه عليه أكثر فائدة.

وأيضاً كان ينبغي له أن يَعُدَّ من قوله: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ في قراءة غير الأخوين، وابن كثير، وحينئذ تكون تسعاً وعشرين، أو ثمانياً وعشرين لما تقدم من الاحتمال في ذلك، فإن قلت: إنما لم يَعُد ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ لأن بعض مَن قرأ بالخطـــاب في: ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ قـــرأ بالغيب في: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ / وهما الأخوان. [٣٨٠/أ]

والجواب: أن ذلك لا يَضُر؛ لأنه يصيـــر توجيهاً لمن قرأ بالخطاب فيهما، وعلى تقدير التسليم، فكان ينبغي له أن يَعُدَّ من قوله: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ ﴾[2] فإنه خطاب، والضمائر كلها لقوم بعينهم، وهم بنو إسرائيل.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

ولكـــثرة هذه الضمائر - والله أعلم - اختار مَكِّي قراءة الخطاب فيه فقال في كتاب الكشف له: «وهو الاختيار لكثرة ما قبله من الخطاب، ولأن أكثر القراء عليه». انتهى[(١)].

قوـــله: (وَبِالْغَيْـــبِ) خـــبر مُقَدَّم، و(عَمَّا يَعْمَلُون) مبتدأ، و(هُنَا) منصوب بـــــ(دَنَا)، و(دَنَا) جملة فعلية، بمعنى: قَرُب جملة مستأنفة[(٢)]، وفاعل: (دَنَا) ضمير يعود على لفظ: (عَمَّا يَعْمَلُون).

ويجوز أن يكون: (عَمَّا يَعْمَلُون) مبتدأ، و(دَنَا) جملة فعلية، هي الخبر، و(هُنَا) منصـــوب بـــــ(دَنَـــا) أيضـــاً، و(بالغَيْبِ) على هذا متعلق بمحذوف، أي: «اقرَأْه بالغيب».

وأَعْـــرَبه أبو عبد الله: حالاً مِن فاعل: (دَنَا)، وهو على قاعدته من[(٣)] تجويز تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل[(٤)].

ويجوز أن يكون: (عَمَّا يَعْمَلُون) مَفْعُولاً بفِعْل مُقَدَّر، و(بالغَيْب) متعلق به، أي: «اقـــرَأه: عَمّا يَعْمَلُون بالغيب»، ويجوز على هذا أن يكون: (بالغَيْب) حالاً من المفعـــول، أي: ملتبســـاً، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل الفِعْل المُقَدَّر، أي: «اقرأه ملتبساً بالغيب»، ويجوز أن يكون: (دَنَا) على هذه الأقوال كلها، إما مستأنفة، وإما حالاً، ومعه: «قد» مُقَدَّرة عند بعضهم[(٥)].

---

(١)- الكشف: ٢٥٣/١.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

(٣)- في (ت): "في".

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

(٥)- كأبي عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

قوله: (وَغَيْبُكَ) مبتدأ، و(فِي الثَّانِي) خبره، و(الثَّانِي) صفة لموصُوف محذوف؛ لدلالة ما تقدم عليه، أي: «وغيْبُكَ في عمَّا يعملون الثاني»[١].

و(دَلا) جملة مستأنفة سيقت للثناء عليه، ويجوز أن يكون: (دَلا) هو الخبر، جعل الغيب دالياً دَلْوَه على سبيل التَّوَسُّع والمبالغة.

ومعنى: (دَلا): أَخرَج دَلْوَه مَلأَى، يقال: أَدْلاه، أي: أَرْسَلَه، و(دَلاه) أَخْرَجه ملأى[٢]، قال تعالى: ﴿فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ﴾[٣] أي: «أَرْسَلها».

و(إِلَى صَفْوِهِ) متعلق بـ(دَلا): جعل القراءة، والعلم بها كالماء الصافي، وجعل القارئ بمنزلة رجل أَدْلَى دَلْوه إلى ذلك الماء الصافي[٤]، ففاعل: (دَلا) يجوز أن يكون ضمير القارئ، وإن لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه[٥].

وأن يكون ضمير (الغيب)؛ مجازاً واتساعاً، والهاء في: (صَفْوِهِ) تعود على (الغَيْب) جعله بمنزلة ماء صافٍ، والقصد بذلك كله الثناء على قراءة الغيب في الثاني؛ لظهوره بالاحتجاج المتقدم.

---

(١)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٥.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "دلي" ٢٩٥/٥.

(٣)- سورة يوسف، الآية: ١٩.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤١/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤١/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

٤٦٣-خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ وَلا يَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايَعَ دُخْلُلا

أخبر عن غير نافع أنهم قرءوا: ﴿ وَأَحَـٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ ﴾[1] بالتوحيد، وفُهِم أن نافعاً يقرؤه بالجمع: ﴿ خَطِيٓـَٔـٰتُهُۥ ﴾.

ثم أخبر عمَّن رمز له بالشين المعجمة، والدال المهملة، مِن: (شَايَع دُخْلُلا)، وهم الأخوان، وابن كثير أنهم قرءوا: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[2] / بالغيبة، فتعين لغيرهم الخطاب. [٣٨٠/ب]

وقد اعتُرِض على الناظم باعتراضين:

أحدهما: أنه لم يأت بواو فاصلة بين قوله: (وَغَيْبُكَ فِي الثَّاني إِلى صَفْوِه دَلا) وبين هذا البيت، فَتُوِّهم أن: «الخاء» مِن تتمة رمز القراءة الأولى.

وهذا الاعتراض سَاقِطٌ جداً، كيف يُتَوهم أن: «الخاء» مِن: (خَطِيئَتُه) رمزاً، وهي رمز الستة غير نافع، وقد تقدم رمز نافع، وأبي بكر، وابن كثير في قوله: (إِلى صَفْوه دَلا)، ولأن: (خَطِيئَتُه) مفهوم أنها من لفظ القرآن، فكيف يَكون أولُها رمزاً[3].

وأجاب أبو شامة: بأنه لا يُلْبَس، «لأنه رَمَزَ لنافع فيما قبله» [4].

يعني في قوله: (إلى) في آخر البيت قبل هذا.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣)- انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٣٠٣/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٢٨.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٠٣/٢.

والاعتراض الثاني: أن ضِدّ التوحيد الجمع، والجمع تحته نوعان: سلامة، وتكسـير، فأَيُّهمـا يـريـد؟[١]، ويؤيد هذا الإلباس: أنه قُرِئَ شـاذاً: «خَطَايَاهُ» تكسيراً[٢].

وأجيب عنه: بأن شهرة القراءة مُغْنٍ عن ذلك، قال أبو شامة: ولو قال:

خَطِيـئاتُه وَحِّدْهُ عَنْ غَير نَافِعِ

لكان أَحْسَن، لأن فيه التلفظ بقراءة، وتقييد أخرى» [٣].

وقـال أبـو عبد الله: «غير أن الجمع ينقسم إلى جمع سلامة، وجمع تكسير، وليس في البيت ما يدل على تعيـين أحدهما، ولذلك لم يخل من إلباس، وكأنه اعتمد على اشتهار قراءة نافع، وأنها بجمع السلامة، قال: ولو قال:

خَطِيـئاتُه التَّوحِيد عَنْ غَير نَافِعِ.

ولفـظ بها مجموعة؛ لارتفع الإلباس، ولكن الرواية فيه إنما هي بلفظ التوحيد» انتهى[٤].

وهـذا الـذي قالـه: حسن جداً، وقد يكون الناظم لفظ به كذلك، أعني: «خَطِيـئاته» بصـيغة جمع السلامة، فَأَمْلاه على السامع فخفي عليه النطق بالألف لخفتها فكتبها عنه: (خَطِيئَـته) بالتوحيد.

وقـد أجاب بعضهم بأن جمع السلامة أشرف من جمع التكسير، فهو المتبادر إلى الذهـن، فـإذا قيل: «جَمْعٌ» تَبَادَر إلى السلامة، فلما فهمنا الجمع بطريق الضِدِّية صرفناه إلى ما تبادر إليه الذهن؛ لأنه أشرف الجمعين[٥].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٤.

(٢)- قراءة شاذة: منسوبة لبعض الشاميين في: مختصر الشواذ لابن خالويه: ص ١٥، وغير منسوبة في البحر المحيط: ١/٤٤٥، والكشاف: ١/٢٨٩.

(٣)- إبراز المعاني: ٢/٣٠٣.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٤.

(٥)- انظر: شرح الجعبري: (خ) ٣٢٨، والسراج: ص ١٥٢.

وفيه نظر، إذ مَنْع المتبادر ظاهر، وكونه أشرف الجمعين مُسَلَّم، لكنه لا ينهض في تبادر الذهن إليه، وقد تستنكر عبارة الناظم من جهة اللفظ حيث قال: (خَطِيئَتُهُ التوحِيدُ) وهذا لا يلتفت إليه، وكذا لا يلتفت إلى من استنكر قوله: (التوحيدُ عَنْ غَيْر نَافِع) بأن هذا لا يخطر بالبال لأحد البتة، فكيف يُسْتَبْشَع اللفظ به؟.

والوجه في توحيد: ﴿ خَطِيٓـَٔتُهُۥ ﴾: أنه أُرِيد به الجنس فكان للشمول، فهو مفرد مُؤَدٍ مُؤَدِّي الجمع مع خفته[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[2].

والوجه في قراءة الجمع: أنه أراد أنواع الخطايا مِن: كُفْر، وهو أكثرها[3]، وغيره، ويناسبُه / تَقَدُّم: الإحاطة[4]. [٣٨١/أ]

وقال بعضهم[5]: وَجْه القراءتين يَنْبَنِي على معرفة: السيئة والخطيئة، وفيهما أقوال:

أحدها: أنهما عبارتان عن الكفر بلفظين مختلفين.

الثاني: السيئة: الكفر، والخطيئة: الكبيرة.

الثالث: عكس الثاني[6].

---

(١)- انظر: الكشف: ٢٤٩/١، والموضح: ٢٨٤/١، والمحرر الوجيز: ٢٧٥/١، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٢)- سورة إبراهيم، الآية: ٣٤، والنحل، الآية: ١٨.

(٣)- في (ت): "أكبرها".

(٤)- انظر: الكشف: ٢٤٩/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وفتح الوصيد: ٦٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٣/٢.

(٥)- منهم: أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٦)- انظر هذه الأقوال في: جامع البيان للطبري: ٤٤٥/١، ٤٤٦، والبحر المحيط: ٤٤٥/١، ٤٤٦، والدر المصون: ٤٥٧/١، واللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

فَوَجْـه قراءة الجمع على الأول والثالث، أن المراد بالخطيئة: الكفر، وهو مفرد(١).

وعلى الوجه الثاني أن المراد به: جنس الكبيرة(٢).

ووجـه قـراءة الإفراد على الوجه الأول والثالث أن المراد بالخطيئات: أنواع الكفر المتجددة كل وقت.

وعلى الوجه الثاني أن المراد به الكبائر، وهي جماعة(٣).

وقـيل المراد بالخطيئة: نفس السيئة المتقدمة فَسَمَّاها بهذين الاسمين تَقْبيحاً لها، كأنه قال: «وأحاطة به خطيئة تلك السيئة»، ويكون المراد بالسيئة: الكفر(٤).

وهـذه الآية قيل: في الكفار خاصة [لقوله](٥): ﴿ فَأُولَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾(٦)، ولأنها نـزلت جواباً لليهود حين قالوا: ﴿ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾(٧)، قيل: أربعين يوماً، وهم يزعمون أنهم إنما يعذبون عدد أيام عبادة العجل، وكانت أربعين يوماً، وقيل: «بل قالوا: نُعَذَّب سـبعة أيام»، قالوا: «لأن الدنيا سبعة آلاف سنة فنُعَذَّب مكان كل ألف سنة يوماً»، فأكذبهم الله تعالى في كلتا مقالتهم، بأن مَن كان هذا حاله خُلِّد في النار(٨).

(١)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/١١٨، ١١٩، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٤، وكنز الجعبري: (خ) ٣٢٨.

(٢)- في (ت): "الكثيرة". وانظر: الكشف: ١/٢٤٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٢.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٤.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٤٢.

(٥)- في كلتا النسختين: "كقوله"، وما أثبته لعله الصواب لموافقة السياق.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٨١.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٨٠.

(٨)- انظر: جامع البيان للطبري: ١/٤٤٠، ٤٤١، وتفسير القرطبي: ٢/١٤، وتفسير ابن كثير: ١/١١٨، والمحرر الوجيز: ١/٢٧٤.

وقال آخرون: هي في العصاة، ويُرَاد بالخلود: المُكْث الطويل، وهذا غير ظاهر لأن الظواهر تَرُدُّه[١].

والوجه في قراءة: ﴿ لا يَعْبُدُون ﴾ بالغَيْبَة: مراعاة الاسم الظاهر في قوله: ﴿ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾[٢] فأخبر عنهم إخبار الغائبين[٣].

والوجه في قراءته بالخطاب: حكاية حال ما خوطبوا به، كأنه قيل: «قلنا لهم: لا تعبدون إلا الله»[٤].

والغيب، والخطاب في نحو هذا كثير كقولك: «قلت لزيد: لا يضرب[٥] أحداً، ولا تضرب» غيبة وخطاباً[٦]، ومثله ما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في سورة آل عمران: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغۡلَبُونَ وَتُحۡشَرُونَ ﴾[٧] غيبة، وخطاباً، وقد يلتزم أحد الأمرين كقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ ﴾[٨] فأتى بالغيبة، وقوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ ﴾[٩] فأتى بالخطاب[١٠].

---

(١)- انظر: المحرر الوجيز: ١/٢٧٥، والبحر المحيط: ١/٤٤٦.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، والكشف: ١/٢٤٩، وشرح الهداية: ١/١٧٢، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٤، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٥.

(٤)- انظر: كشف المشكلات: ١/٢٠٧، ومعاني الزجاج: ١/١٦٢.

(٥)- في الأصل: "تضرب" والمثبت من (ت).

(٦)- انظر: الموضح: ١/٢٨٥.

(٧)- سورة آل عمران، الآية: ١٢.

(٨)- سورة الجاثية، الآية: ١٤.

(٩)- سورة هود، الآية: ١٢١.

(١٠)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٠٤، ومعاني الفراء: ١/٥٤.

قال أبو شامة: «وذلك قريب من قولهم: «يا تميم كلكم»، و«يا تميم كلهم»، بالخطاب والغيبة، نظراً إلى النداء، وإلى الاسم»[١].

وقيل: الخطاب على الالتفات، وحكمته أنه أدْعَى لقبول المخاطب الأمر والنهي الواردَيْن عليه[٢].

وجعل أبو البقاء[٣] الخطاب على إِضْمَار القول، أي: «قلنا لهم لا تعبدون إلا الله»، والالتفات أوضح، وأحسن.

/ وارتفع هذا الفعل في قوله: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾[٤] في كلتا القراءتين من ثمانية أوجه: [٣٨١/ب]

أحدها[٥]: أنه جواب القَسَم الذي تضمَّنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٦] فالتقدير: «وإذ أَقْسَمْنا على بني إسرائيل لا يعبدون، أو لا تعبدون».

والثاني[٧]: أنه خبر في معنى: النهي، كأنه قيل: «لا تعبدوا، أو لا يعبدوا[٨] إلا الله»، ويشهد لذلك صريح النهي في قراءة مَن قَرَأَ: «لا تعبدوا» بحذف النون[٩].

---

(١)- إبراز المعاني: ٣٠٤/٢، ٣٠٥.

(٢)- انظر: البحر المحيط: ٤٥٠/١.

(٣)- التبيان في إعراب القرآن: ٧٧/١.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٥)- انظر هذا الوجه في: الكشاف: ٢٩٠/١، ومعاني الزجاج: ١٦٢/١، ومعاني الفراء: ٥٤/١.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٧)- انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٠٤/٢، والتبيان: ٧٨/١، والمحرر: ٢٧٧/١، والبحر: ٤٥١/١، والكشاف: ٢٩٠/١، والدر المصون: ٤٥٨/١.

(٨)- في الأصل: "تعبدوا"، والمثبت من (ت).

(٩)- وهي قراءة شاذة، قرأ بها: أبي، وابن مسعود ﷺ انظرها في: مختصر الشواذ لابن خالويه: ص ١٥، والمحرر الوجيز: ٢٧٦/١، والبحر: ٤٥٠/١، والكشاف: ٢٩٠/١، ومعاني الفراء: ٥٣/١، ومعاني الزجاج: ١٦٢/١.

ومجيء الخبر بمعنى: النهي كثير كمجيئه بمعنى: الأمر، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[١]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[٢] أي: لِيُرْضِعْن، ولِيَتَرَبَّصْن، لعلة ذكرها في غير هذا التصنيف[٣].

كما أنه قد يجيء الأمر في معنى: الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٤] إذ الباري لا يأمر نفسه[٥]، وفائدة مجيء الأمر والنهي بلفظ الخبر: المبالغة، كأنه سُورِع فيهما إلى ما أُمِر به وإلى ما نُهِي عنه [فَوجِدَا وفُرِغَ منهما][٦]، فَأُخرِجا في صورة أَمْر قد تحقق ووُجِد بلفظ الخبر[٧].

الثالث[٨]: أنه مرفوع على إسقاط «أن» الناصبة، إذ التقدير: «أن لا يعبدوا»، وإذا سقطت «أن» جاز في المضارع الرفع والنصب، والأول أفصح.

ومِن ورُود الوجهين قول: طُرْفة بن العبد[٩]:

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣)- والعلة التي ذكرها في ذلك: قوله: "أنّا وجدنا مراضع لم يرضعن أولادهن، ومطلقات لم يتربصن". انظر: الدر المصون: ٤٣٧/٢، وأشار في عمدة الحفاظ: مادة: "ر ض ع": ٩٥/٢، إلى أنه استوفى هذه المسألة في: "الدر المصون"، وكتابه: "القول الوجيز"، وسوف يتحدث المؤلف فيما سيأتي عن هذه العلة كذلك في هذا المصنف. انظر: ص ٥٣٣ من هذه الرسالة.

(٤)- سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٥)- انظر: الكشاف: ٤٨/٤.

(٦)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧)- انظر: الكشاف: ٢٩٠/١، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ص ٤٥، وأسرار البلاغة للجرجاني: ص٨٠.

(٨)- انظر هذا الوجه في: المحرر: ٢٧٧/١، والبحر: ٤٥١/١،٤٥٠، والدر المصون: ٤٥٩/١.

(٩)- هو: أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، شاعر جاهلي، قُتِل شاباً سنة: ٦٠ قبل الهجرة. انظر: الشعر والشعراء:ص ١١٤، والأعلام: ٢٢٥/٣.

والبيت: في ديوانه: ص ٣٢، وجامع البيان للطبري: ٤٤٨/١، والكتاب: ٩٩/٣، ١٠٠، ومعاني الأخفش: ٣٠٨/١، ومغني اللبيب: ٤٢١/٢، وشذرات الذهب: ص ١٨٢، والمقتضب: ٣٨٥/١، وشرح المفصل: =

ألا أَيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرَ الوغَى   وأَنْ أَشْهَد اللذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي؟.

الأصل: «أن أَحْضُر» فحذفت: «أن»، فمن ثم رُوي: «أَحْضُر» رفعاً، ونصباً[١].

وقد التزمت العرب رَفْعَ المضارع بعد حذف: «أن»، في قولهم:

«تَسْمَعُ بالمُعيديِّ خَيْرٌ مِن أنْ تَرَاه» [٢].

يريدون: «أنْ تَسْمَع»، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [٣]وإلا لزم الإخبار عن الفعل، ولا يُجيزُه بَصْرِي[٤].

الـــرابع[٥]: في موضع نصب على الحال من: ﴿ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٦] وفيها حينئذٍ وجهان:

= (٧/٢)، (٢٨/٤)، (٥٢/٧)، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٩١/٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٤، وشرح ابن عقيل: ٣٣٣/٢، وشرح التصريح: ٣٩١/٢، والدرر اللوامع: ٧/١، واللسان: مادة "دنا": ٣١٠/٥.

(١)- الـــرفع: روايـــة البصريين، والنصب: رواية الكوفيين، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩١/٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٤، وشرح ابن عقيل: ٣٣٣/٢.

(٢)- مـــن أمثال العرب، يُضْرب: لِمَن "سُمْعَته خير من رؤيته". انظر: جمهرة الأمثال: ٢٦٦/١، وهو في: الكتاب: ٤٤/٤، والخصائص: ٤٣٤/٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٤ وأوضح المسالك: ١٧٨/٤.

(٣)- سورة الروم، الآية: ٢٤.

(٤)- أي: لا يجيزون النصب بعد إسقاط: "أن"، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزونه مستدلين بقراءة ابن مسعود السابقة. انظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩١/٢، وشرح المفصل: ٥٢/٧، وشرح التسهيل: ٥٠/٤، وشرح التصريح: ٣٩١/٢، والدر المصون: ٤٦١/١.

(٥)- انظـــر هذا الوجه في: المحرر: ٢٧٧/١، والبحر: ٤٥٠/١، الدر المصون: ٤٥٨/١ والتبيان: ٧٧/١، واللآلئ الفريدة: ٥٣٥/٢.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

أحدهما: أنها حال مقارنة، بمعنى: «أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد»، قاله: قُطْرُب[١] والمبرد[٢]، وتبعهما أبو البقاء[٣]، وغيره.

والثاني: أنها حال مقدرة، بمعنى: «أخذنا ميثاقهم مُقَدِّرين التوحيد أبداً ما عاشوا»[٤].

وجعلها أبو عبد الله: حالاً مقدرة مصاحبة معاً، فقال: «وقيل ارتفاعه لأنه في موضع الحال، والتقدير: مُوَحِّدين، وهي حال مصاحبة مُقَدَّرة لأنهم كانوا وقت أَخْذ العهد عليهم موحدين، والتزموا الإقامة على التوحيد، ويجوز أن يكون حالاً مصاحبة فقط على أن يكون التقدير: ملتزمين الإقامة على التوحيد أبداً ما عاشوا» انتهى[٥].

فقد جعلها ثلاثة أوجه، والنحويون لا يعرفون الحال / إلا منقسمة قسمين: إما [٣٨٢/أ] مقارنة، وهي التي عني بقوله: «المصاحبة»، وإما مقدَّرة، أما كونها مقدرة مقارنة[٦] معاً فلا.

ثم قوله في كل منها: تقديره: «ملتزمين الإقامة على التوحيد»، أو «ملتزمين التوحيد أبداً ما عاشوا»، غير ظاهر؛ لأنها بمعنى واحد، ألا ترى أنه لا فَرْق بين قولك: «ملتزمين الإقامة على التوحيد»، أو «ملتزمين التوحيد أبداً ما عاشوا»، وهذه حال مصاحبة.

وقد اعتُرِض على مَن جعلها حالاً مِن: ﴿ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ بأن الحال من المضاف إليه ممتنعة، أو ضعيفة، إلا في مواضع استثناها بعضهم هذا ليس منها، فإن

---

(١)- هو: أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي، المعروف بـ"قُطْرب"، أحد علماء اللغة والنحو والأدب، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، له: "المثلث"، و"الأصوات"، و"الصفات"، وغيرها، ت: ٢٠٦هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢١٩/٣، وبغية الوعاة: ٢٤٢/١.

(٢)- انظر: المقتضب: ١٣٤/١.

(٣)- انظر: التبيان: ٧٧/١.

(٤)- انظر: التبيان: ٧٧/١، والبحر: ٤٥٠/١.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٥/٢، ٥٣٦.

(٦)- في (ت): تقديم وتأخير والعبارة هكذا: "مقارنة مقدرة"، وانظر: شرح الأشموني: ٤٥/٢.

قيل: بل هذا من تلك المواضع لأن المضاف إليه معمول في المعنى للمضاف، وذلك أن: ﴿ مِيثَـٰقَ ﴾ إما مصدر أو في حكم المصدر، فيكون المضاف إليه فاعلاً، أو مفعولاً[١].

فالجواب: أن مِن شَرْط إِعْمَال المصْدَر غير الواقع مَوْقع الفعل [أن يَنْحَلّ][٢] لحرف مصدري وفعل، وهذا غير محتمل لهما، ألا ترى أنك لو قَدَّرْت: «وإذ أخذنا أن نواثق بني إسرائيل أن يواثقنا بنو إسرائيل»، لم يصح، بدليل: أنك إذا قلت: «أَخَذْت عِلْم زيد» لم يَجُز تقديره: «بأن يعْلَم زيد».

ولذلك مَنَع ابن الطراوة[٣] في ترجمة سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»[٤] أن يقدَّر المصدرُ بحرف مَصْدَري والفعل، ورَدَّ وأنكر على مَن أَجَازه.

الخامس[٥]: أنه جواب لقَسَم مُقَدَّر دَلَّ عليه لفظ: «الميثاق»، أي: استحْلَفْنَاهُم، وقلنا لهم بالله[٦] لا يعبدون، وهذا قول لسيبويه[٧]، وتابعه عليه الكسائي، والفراء[٨]، والمبرد[٩].

---

(١)- انظر: البحر: ٤٥٠/١، والدر المصون: ٤٥٩/١.

(٢)- في كلتا النسختين: "أن يحلاله"، والمثبت من البحر: ٤٥٠/١، والدر المصون: ٤٥٩/١، لأن السمين ناقل هذا الإعتراض بجوابه من شيخه أبي حيان.

(٣)- هو: أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي، ابن الطراوة، كان نحوياً ماهراً، وأديباً بارعاً، له آراء في النحو تفرَّد بها، ت: ٥٢٨ هـ. انظر: إنباه الرواة: ١١٣/٤، بغية الوعاة: ٦٠٢/١.

(٤)- الكتاب: ١٢/١.

(٥)- انظر هذا الوجه: في جامع البيان للطبري: ٤٤٨/١، ومعاني الأخفش: ٣٠٧/١، ومعاني الفراء: ٥٤/١، والكتاب: ١٠٦/٣، وكشف المشكلات: ٢٠٦/١، والدر المصون: ٤٥٩/١.

(٦)- "بالله" سقطت من النسختين، والمثبت من: الكتاب: ١٠٦/٣، ومعاني الأخفش: ٣٠٧/١.

(٧)- الكتاب: ١٠٥/٣، ١٠٦.

(٨)- معاني القرآن للفراء: ٥٤/١.

(٩)- المقتضب: ١٥٠/١

السادس[١]: أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب لأنها مُفَسِّرة لأخذ الميثاق، وذلك أنه تعالى لَمَّا ذَكَر أخذ الميثاق منهم كان فيه إيهام للميثاق ما هو؟ فَفُسِّر بهذه الجملة.

السابع[٢]: أنَّ «أنْ» وما في حَيْزِها في محل جر أو نصب بعد إسْقَاط الخافض، أعني: «أنْ» المقدَّر[٣] قبل الفعل المضارع، والتقدير: «ميثاق بني إسرائيل على أن لا يعبدوا»، أو «بأن لا يعبدوا» فحُذف الخافض، فجرى فيه الخلاف المشهور بين سيبويه، والخليل[٤]، وغيرهما[٥]، ثم حُذِفَت: «أن» فارتفع الفعل المضارع.

الثامن[٦]: أن الأصل «أن لا يعبدون» و«أن» هذه مُفَسِّرة لا ناصبة، ثم حذفت: «أن» المفَسِّرة، قاله: الزمخشري[٧]. وفيه نظر، لأن: «أنْ» المفسِّرة لا تحذف، وفي الآية كلام أكثر مِن هذا ذكرته في غير هذا الموضوع[٨].

قوله: (خَطِيئَتُهُ) مبتدأ، و(التَّوحِيدُ) يجوز أن يكون مبتدأ ثانياً، و(عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد إما مُقَدَّر، أي: «التوحيد فيه»، كقولهم: «السَّمْنُ مَنوَانِ بِدِرْهَم»، أي: «مَنوَانِ منه»[٩]، وإما قامت: «أل» مقامه، أي: توحيده.

وأن يكون: (التَّوحِيدُ) بدلاً منه، و(عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) خبر الأول، / ويكون هذا بدل اشتمال، ولابد حينئذٍ من عائد أيضاً، والكلام فيه كَمَا مَرَّ مِن الوجهين. [٣٨٢/ب]

---

(١)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٤٥١/١، والدر المصون: ٤٥٨/١.

(٢)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٤٥١/١، والتبيان: ٧٧/١.

(٣)- في (ت): "المقدرة".

(٤)- هو: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، صاحب العربية والعروض، وأستاذ سيبويه، له كتاب: "العين"، و"العروض"، و"الشواهد"، ت: ١٧٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٧٦/١، وبغية الوعاة: ٥٥٧/١.

(٥)- سبقت الإشارة لهذا الخلاف قريباً ص: ٢٧٦.

(٦)-انظر هذا الوجه في: البحر: ٤٥٠/١، والكشاف: ٢٩٠/١.

(٧)- الكشاف: ٢٩٠/١.

(٨)- انظر: الدر المصون: ٤٥٧/١، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١.

(٩)- انظر: شرح الأشموني: ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل: ١٩١/١، اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

وأن يكون: (التَّوحِيدُ) نعتاً على تقدير حذف مضاف، أي: «خطيئته ذو التوحيد»، ويكون: (عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) خبر الأول أيضاً، وتقدّم ما فيه مِن البحث.

قولــه: (ولا يَعْبُدُون) مبتدأ، و(الغَيْب) يُرْوى رفعاً ونصباً، فإن رويناه: رفعاً كان مبتدأ ثانياً، و(شَايَع) خبره، والجملة خبر الأول، والكلام في العائد كما تقدم في نظيره، أي: «الغيب فيه»، أو «غيــبُه»[1].

ويجــوز أن يكــون بدلاً مِن: (لا يَعْبُدُون) بدل اشتمال، والعائد كما تقدم، ويجوز أن يكون: (الغَيْب) نعتاً له أيضاً بالتأويل المذكور، و(شَايَعَ) هو الخبر.

والحاصــل: أنه كل ما جاز في الجملة - وهي قوله: (خَطِيئَتُهُ التَّوحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) - جاز في هذه أيضاً.

وقــد جَوَّز أبو شامة[2] في: (التَّوحِيد) أن يكون: نعتاً، و لم يذكر البدل، وفي (لا يَعْبُدُونَ الغَيبُ) ذَكَر البدل، و لم يَذْكر النعت، ولا الابتداء، ولا فَرق بينهما كما ترى.

و(شَايَع) معناه: تَابَع[3]، وفاعله ضمير عائد على: (الغَيْب).

و(دُخْلُلا): فيه وجهان: **أحدهما**: أنه حال مِن فاعل: (شَايَع)[4].

والثاني: أنه مفعول: (شَايَع)[5]، وهذان الوجهان جائزان على كل إعراب من الأعاريب الثلاثة، أعني كون: (الغَيْب) بدلاً، أو نعتاً، أو مبتدأ، وإذا أعربنا: (دُخْلُلا) حالاً، كان مفعول: (شَايَع) مُقَدَّراً، أي: تابع ما قبله في[6] الغيب.

---

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٢)- إبراز المعاني: ٣٠٣/٢، ٣٠٤.

(٣)- انظر: اللسان: مادة: "شيع" ١٧٦/٨.

(٤)- فتح الوصيد: ٦٤٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٥)- فتح الوصيد: ٦٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٦)- في (ت): "من".

فإن قلت: أبو شامة لم يذكر هذين الوجهين إلا مع إعراب: (الغَيْب) بدل اشتمال.

والجواب: أنه لم يَذْكُرْ غير البدل، فقال: «والدُّخْلُل: الدَّخِيل الذي يُداخِلك في أمــورك، وهــو حال من الضمير في: (شَايَع)، والضمير عائد على: (الغَيْب)، أو عــلى: (لا يَعْــبُدُون)، فإن عاد على: (الغَيْب) كان: (لا يَعْبُدُون): مبتدأ، و(الغَيْب) مــرفوع على أنه[مبتدأ ثان، أو][1] بدل منه: بدل اشتمال، نحو: «زيد ثوبه حسن»، أي، الغيب فيه تابع ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿ مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾[2] أي: تابعه في حــال كونــه دخلــلا[3][ليس بأجنبي، ويجوز أن يكون: (دُخْللا): مفعولاً على هذا][4]، أي: تابع دخيلاً له، وهو ما قبله من الغيــبة». انتهى[5].

وإن روينــا: (الغَيْبَ) بالنصب فيكون الفاعل لــ(شَايَع) ضميراً عائداً على: (لا[6] يَعْبُدُون)، و(الغَيْب) مفعوله، أي: «لا يعبدون تابع الغيب»، ويكون: (دُخْلُلا) على هذا حالاً فقط[7].

وقد عرفت معنى: «الدُّخْلُل»، وهو الذي يُدَاخِل المرء في أموره، ويُــبَاطِنُه[8].

واختار أبو عبد الله رواية النصب، قال: «لعدم الحذف معه»[9].

---

(١)- ما بين المعكوفتين زيادة من: "إبراز المعاني" لابد منها.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣)- "دخللا" سقطت من (ت).

(٤)- ما بين المعكوفتين زيادة من: "إبراز المعاني" لابد منها.

(٥)- إبراز المعاني: ٣٠٤/٢.

(٦)- "لا" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٣/٢.

(٨)- انظر: اللسان: مادة: "دخلل" ٢٢٩/٥، وفتح الوصيد: ٦٤٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٩)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

أي: مع النصب، ويعني بـ«الحذف» حذف العائد لأنه لم يعرب: (الغَيْب) في رواية الرفع إلا مبتدأ، و(شَايَع) خبره[١]، وكذا إذا / أعربناه بدلاً، أو نعتاً فلا بد من الحذف، فلذلك كان النصب أرجح على كل تقدير. [٣٨٣/أ]

وقد يقال: إذا قلنا: إن «أل» قائمة مقام الضمير، وأن التقدير: «غَيْبُه» فلا حذف، وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: فيه حذف العائد، وتعويض غيره مقامه، ففيه حذف في الجملة، أو يقال: لَمَّا قام غيره مقامه لم يُبَال بحذفه.

٤٦٤- وَقُلْ حَسَناً شُكْرَاً وَحُسْناً بِضَمِّهِ وَسَاكِنِه الْبَاقُونَ وَاحْسُنْ مُقَوِّلا

أمر أن يُقَال، أي: يُقْرَأ: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[٢] بفتح الحاء، والسين، على ما لفظ به لمن رمز له بالشين المعجمة، من: (شُكْرَاً)، وهما الأخوان، وأن يُقْرَأ للباقين بِضَمِّ الحاء، وسكون السين، علىما لفظ به أيضاً، وقيَّد به مِن الضم والسكون.

واعلم: أنه يُؤْخَذ مِن ضدِّ تقييد قوله: (بِضَمِّه وسَاكِنِه) أنَّ قراءة الأخوان بفتح الحاء والسين معاً، وذلك أن ضِدَّ الضم: الفتح، وضِدَّ السكون: الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي: الفتح، ولكن هذا عكس فِعْلِه في أبيات هذه القصيدة كلها؛ لأنه يَذْكُر القيود للمذكورين ويُؤْخَذ ضد القيود لمن لم يذكرهم، وهنا أَخَذْنا القيود لمن لم يذكرهم بالرمز، وهم الباقون، وأَخَذْنا بضدِّ القيود لمن ذكرهم بالرمز، وإنما قلنا: هذا واحتجنا إليه؛ لأن لفظه بقوله: (وَقُلْ حَسَناً) لا يُؤْمن تَغيير حركاته في الكتابة، فيُقْرَأ: «حُسُناً» بضمتين إذ ليس في لفظه ما يدفع أن يُقْرَأ كذلك[٣].

قال أبو عبد الله - مُقَرِّراً ما ذكرته -: «غير أنَّ لفظه بذلك عارٍ عن الجلاء؛ لاحتمال تَغَيُّر شَكْلِه إذا كُتِب، أو لعَدَم شَكْلِه، فَرُبما قُرِئ: «حُسُناً» بضمتين لصحة

(١)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٦.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٦، وكنز الجعبري: (خ) ٣٢٩، وشرح الملا علي قارئ: (خ) ١٧٤.

وزنــه ومعــناه، ولو حُقِّقَت روايــته ولم يُغَيــَّر شكله لم يكن فيه دليل على القــراءة الأخرى، ولذلك قَيَّدَها بالضَّم والإسكان، وأَفَاد بذلك بَيَان ما لفظ به من قراءة حمزة والكسائي، لأنها يَتَعَيَّن فيها فتح الحاء والسين على ما قرَّرَه.

وطــريق هذا البيت مخالف لطريق أبيات القصيدة، لأن طريق أبيات القصيدة تَقْيــيد قــراءة المذكوريــن، والدلالة على طريق الباقين بذلك، وطريق هذا البيت تَقْيــيد قراءة الباقين، والدلالة على طريق المذكورين بذلك، قال: وهي طَرِيقَةٌ حَسَنَة أتى بها على حَسَب ما تَأَتَّى له». انتهى[١].

قلــت: ولقائل أن يقول: قوله: «لاحتمال تَغَيُّر شكله ... إلى آخره»، هذا وارد في كل ما استغنى بِلَفْظِه عن تَقْيــيده، فإنه يُمْكِن أن يَأْتِيَ فيه ما ذَكَر.

وأيضاً فلو قال قائل: ما ذكرتم من أنه يُؤْخَذ للباقين القيود، وللمذكورين ضِدَّ القــيود يَنْبَغي أن لا يُجوَّز؛ لأنه مُخَالِف لقاعدة الناظم، / وقاعدة أبيات قصيدته من أولهــا إلى آخرها، فلا ينبغي أن يعتبر، ويكون الناظم استغنى عن تقييد قراءة الأخوين بلفظه بها، ونَصَّ على قراءة الباقين؛ لأنها لا تُفْهَم من قراءة الأخوين. [٣٨٣/ب]

وقــال أبو شامة: «ثم بَيَّن قراءة الباقين، وقَيَّدها بالضم والإسكان، ولَزِم من ذلك تَقْيــيد القراءة الأخرى، وإن كان لَفْظُهَا قد جَلا عنها، لأن الضَّم ضِدّه: الفتح، والإســكان ضِدُّه: التحريك المطلق، والتَّحْرِيك المطلق هو: الفتح، وكان يمكنه جَعْل هذا البيت، والذي بعده واحداً، فيقول:

وَقُلْ حَسَناً شُكْراً وَحُسْناً سِوَاهُمَا   وَتَــظاهروا تَظَّاهرا خَفَّ ثُمِّلا

ويكــون قــد حَذَف النون للضَّرورة، كقوله: (وَقُلْ فَطَرْن)[٢] ولم يَقْرَأ أَحَدٌ بحذف الياء[» انتهى[٣].

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٢)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٦)، "باب ياءات الإضافة".

(٣)- إبراز المعاني: ٣٠٥/٢، وانظر: السراج: ص ١٥٢.

وفي كلامه هذا ما تقدم مِن اللبس، ثم قوله: «كقوله: (وَقُلْ فَطَرْن) و لم يقرأ أحد بحذف الياء»][1] ليس قياساً صحيحاً؛ لأن حذف اليَاء كَثُرَ كَثْرَةَ شائعة قراءة ولغة، وإن اتُّفِق أن أحداً لم يقرأ بحذفها، وأما حَذْف نون الرفع لغير مقتضى صناعي، فلم يرد قراءة ولا لغة إلا شيء لم يُعْتَد به في الشعر نَبَّهْت عليه في غير هذا الموضوع[2]، فلا يلزم من ارتكابه شيئاً جائزاً في اللغة الفاشية ارتكاب ما لا يجوز لغة، والضرورة غير واردة علينا.

والوجه في قراءة ﴿حَسَنًا﴾ بفتحتين: أنه نعت مصدر محذوف، أي: «قولاً حَسَناً»، و«حَسَن» في الصفات كبَطَل وبابه[3].

والوجه في قراءته بضَمَّة وسكون: أنْ يكون صفة أيضاً على: «فُعْل»، كـ«الحُلْو»، و«المُر»، فيكون نعت مصدر محذوف، ويكون حينئذ: «الحُسْن»، [و«الحَسَن»][4] لغتين في معنى واحد كـ«العَرَب، والعُرْب»، و«العَدَم، والعُدْم»، و«البَخَل، والبُخْل»، و«الحَزَن، والحُزْن»، و«الرَّشَد، والرُّشْد» [5].

وقيل: بل هو مصدر على وزن: «فُعْل» كـ«شُكْر»، و«نُكْر»، وحينئذ فيكون نعتاً لمحذوف، إما على المبالغة[6]، وإما على حَذْف مضاف، أي: «قَوْلاً ذا

(١)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- في: الدر المصون: ٥/١٦، ١٧، وانظر هذه المسألة في: الخصائص لابن جني: ١/٣٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/٥٢

(٣)- انظر: الكشف: ١/٢٥٠، وشرح الهداية: ١/١٧٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، والموضح: ١/٢٨٦، والإتحاف: ١/٤٠١، وإيجاز البيان للنيسابوري: ١/١٠١.

(٤)- ما بين المعكوفتين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥)- انظر: الكشف: ١/٢٥٠، والحجة للفارسي: ٢/١٢٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٠٢، ومعاني الأخفش: ١/٣٠٩.

(٦)- انظر: الموضح: ١/٢٨٦، والإتحاف: ١/٤٠١، والبحر: ١/٤٥٣، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٧.

حُسْن»[1]، والحَسَن ضِدُّ القُبْح، ويجوز أن يكون المصدر واقعاً مَوْقِع الصِّفة[2]، والأوجه الثلاثة مَقُولَة ومَنْقُولة في: «رَجُلٍ عَدْل»[3].

وقيل: بل هو مصدر على معنى: العامل، إذ التقدير: «وأَحْسِنوا القول للناس حُسْناً»[4]، وفيه تَكَلُّف.

وقد قُرِئ «**حُسُناً**» بضمتين، وتنوين[5]، و«**حُسْنى**» بضمّة وسكون دون تنوين[6]، وفيها بَحْث طويل حَرَّرْته في غير هذا الموضوع[7].

قوله: (وَقُلْ) معناه: اقْرَأْ وَاتْلُ، و(حَسَناً) مفعوله، و(شُكْراً) فيه وجهان:

أحدهما: أنَّه: حال، أي: «قل ذلك حال كونك شَاكِراً»، ففي: (شُكْراً): ثلاثة الأوجه المذكورة في: «رَجُل عَدْل»، أي: «ذا شُكْرٍ»، أو هو: «نَفْس الشُّكر»، أو «أَوْقَع شُكْراً مَوْقِع شَاكِراً».

(١)- انظر: الكشف: ١/٢٥٠، وشرح الهداية: ١/١٧٣، والحجة للفارسي: ١/١٢٧.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٧.

(٣)- قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: «"مررت برجلٍ عَدْل"، مؤول إما على وضع: "عَدْل"، موضع: "عادل"، أو على حذف مضاف، أي: "ذِي عَدْل"، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً». شرح ابن عقيل باختصار: ٢/١٨٦، وانظر: أوضح المسالك: ٣/٢٧٨.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٧.

(٥)- قراءة شاذة: منسوبة إلى عطاء بن أبي رباح، وعيسى بن عمر في: مختصر الشواذ لابن خالويه: ص ١٥، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري: ١/١٨٢، والبحر ١/٤٥٣، وتفسير القرطبي: ٢/٢٠، والمحرر الوجيز: ١/٢٧٨.

(٦)- قراءة شاذة: منسوبة إلى أبي، وطلحة بن مصرف، في البحر: ١/٤٥٣، والكشاف: ١/٢٩٠، والمحرر: ١/٢٨٧، والفريد في إعراب القران المجيد: ١/٣٢٦، وضعَّفها كل من العكبري في إعراب الشواذ: ١/١٨٢، والزجاج في معانيه: ١/١٦٤، والأخفش في معانيه: ١/٣٠٩، وسيبويه في كتابه: ٤/٣٦٤، والنيسابوري في إيجاز البيان: ١/١١٠.

(٧)- انظر: الدر المصون: ١/٤٦٦، ٤٦٧.

وفـــيه أَمْرٌ معنوي، وهو أن الإنسان مَأْمُور بأَن يَقُولَ قَوْلاً حَسَناً[١]، كما في التفسير إذ اليهود أُمِرُوا أنْ يَقُولوا صِدْقاً، وعَدْلاً في / نُبُوَّة مُحَمَّد ﷺ، وصفته، ولا يُــــبَدِّلوها، ولا يُغَـــيِّرُوها[٢]، أو أنهم يَأْمُرُون بالمعروف وينهون عن المُنْكَر[٣]، وهذا أَحْسَن القول. [٣٨٤/أ]

والـــثاني: أنَّ: (شُكْراً) مفعول مِن أَجْله، أي: «قل ذلك لأَجْل شُكْر الله تعالى وحَمْدِه، لأن وَفَّقَكَ لنَقْلِ ذلك»[٤].

قوله: (وَحُسْنَاً) مفعول فِعْلٍ مُقَدَّر، (والبَاقُون): فاعله، والتقدير: «وَقَرَأَ: حُسْناً الباقون».

وقوـــله: (بِضَـــمِّه) متعلّق بذلك الفِعْل المُقَدَّر كما تقول: «قَرَأَ فلان بالحرف الفلاني»، أو يكون مُتَعَلِّقاً بمحذوف على أَنَّه حال من المفعول، أي: «مَلْتَبِساً بِضَمَّه»، فالهاء تَعُود على المفعول.

(وسَاكِنه) عَطْفٌ على: (بِضَمِّه)، واسم الفاعل هنا وَاقِع مَوْقِع المصدر، أي: «وسُكُونه»، كقولهم: «أَقَائِماً وقد قَعَد الناس»، أي: «أقيَاماً»، في أحد الوجهين[٥].

ويجوز أَنْ يكون مُلْتَبِساً بذى ضَمِّه وسَاكِنِه، فَـــتُعْطَف[٦] صفة على مثلها.

قال أبو شامة: «ثم لو قال: «وإِسْكانه الباقون»، أو «ويُسْكِنُه»، لكان أولى مِن قوله: (وَسَاكنه)، ليعْطِف مَصْدَراً على مثله، قال: ولا يصح ما ذكره إلا بتقدير: بذى

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢.

(٢)- انظر: جامع البيان للطبري: ٤٥١/١، ٤٥٢، وتفسير القرطبي: ٢٠/٢.

(٣)- انظر: المحرر الوجيز: ٢٧٨/١، وتفسير ابن كثير: ١٢٠/١.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٥)- انظر: شرح التسهيل: ٨١/٣، والخصائص لابن جني: ٢٥٩/٣.

(٦)- في (ت): "فيعطف".

ضَمِّه وسَاكنه، أي: بالمضموم والساكن، وقوله: «بضَمِّه وإسكانه»، أَخْصَر وأولى، وأَوْضَح معنى». انتهى[1].

قوله: «إنَّ إسْكانه أَخْصَر»، ليس بجيد، بل: (سَاكِنه) أَخْصَر، فإنَّ: (سَاكِنه) خمسة أَحْرُف، و«إسْكَانه» ستة أحرف، وأما كونه: أولى فممنوع، لأنه إنما يكون أولى إذا قلنا: إن: (سَاكِنه) اسم فاعل على بابه، ولا نُسَلِّم، بل هو واقع مَوْقِع المصدر كما تَقَدَّم، أو لأنه يُقَدَّر قبل: (ضَمِّه) مضافاً كما قال هو، فتحصل المناسبة على كلا التقديرين.

ويجوز أن يكون: (حَسَناً) مبتدأ، و(البَاقُون) خبره على حذف مضاف تقديره: «قراءة الباقين»، وأن يكون: (حُسْناً) مبتدأ، و(بضَمِّه) خبره[2]، و(البَاقُون): فاعل فِعْلٍ مُقَدَّر جواباً لسؤال مُقَدَّر، كأن قائلاً قال: فمن قَرَأَ بذلك؟. فقال: الباقون.

قوله: (وَأَحْسِن) أي: «كُنْ حَسَناً في نفسك»، و(مَقَوِّلا) إما: **حال**، أي: «أَحْسِن في حال كونك مُقَوِّلا غيرك»، أي: نَاقلاً ما يَقْرَأ به، وتُقْرِئه؛ لأن النَّاقِل مَقَوِّل غيره ما يَرْويه عنه وينقله، أي: أَحْسِن في نَقْلِك، وتوجيهك ما تَنْقُله عن غيرك، وتُوَجِّهُه به من الأوجه المأثورة عن أهل العلم، أو ما يصح عندك إذا كان مَاشِياً على قوانينهم[3].

وإما: **تمييز**، نحو: «لله دَرُّه فَارِسَاً»، و«حَسْبُك به ناصراً».

قال أبو شامة: «لأن النسبة في المعنى إلى مصادر هذه المنصوبات، أي: «لله دَرُّ فروسيته»، و«حَسْبُك نُصْرَته»، ولِتُحْسِن تَقْوِيلَك، وأداؤك هذه الوجوه من القراءات في نسبتها إلى أربابها»[4].

---

(١)- إبراز المعاني: ٣٠٥/٢.

(٢)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٠٦/٢.

٤٦٥- وَتَظَّاهَرُونَ الظَّاءُ خُفِّفَ ثَابِتاً وَعَنْهُمْ لَدَى التَّحْرِيمِ أَيْضاً تَحَلَّلا

/ أخـبر عمّن رمز له بالثاء المثلثة مِن: (ثَابِتًا)، وهم الكوفيون أنهم قرءوا هنا: **[٣٨٤/ب]** ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ﴾[١] بتخفيف الظاء، وأنهم قرءوا في التحريم: ﴿تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ﴾[٢] بالتخفيف أيضاً، فَتَعَيَّن لغيرهم تَثْقِيل الظاء في السورتين.

وقد سَأَل أبو عبد الله سُؤَالاً واضِحًا، وأجاب عنه، فقال: «فإن قيل: المفهوم مِن ظاهر الكلام أن الإشارة إلى تخفيف الظاء مِن: ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾، وليس في التحريم: ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾، وإنما فيها: ﴿تَظَٰهَرَا﴾؟.

قيل: لَمَّا كان التخفيف والتَّثقيل واقعين في الفعل، وليس الغرض إلا ذكره، وإنما ذكر ما اتصل به ضرورة سَاغَ التسامح بذلك»[٣].

والحجة لمن خَفَّفَ الظاء مِن هذا الفعْل: أنَّ أَصْلَه: بتاءين، **الأولى**: للمضارعة، **والثانية**: للتَّفَاعل، فَثَقُلَ اجتماع مِثْلَين، فَفَرَرْنا إلى التخفيف[٤].

والتخفيف إِمَّا بالحذف، وإما بالإدغام، فأَخَذ قومٌ بالأول، وهم: الكوفيون، والباقون: بالثاني.

وإنما آثَرَ الكوفيون الحذْف على الإدغام؛ لأنه أَخَف منه، فإن الإدغام يُؤَدِّي إلى تَثْقِيل الحَرْف، أي: تَشْديده، فكَأَنَّا عُدْنا لِمَا فَرَرْنا منه[٥].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٢)- سورة التحريم، الآية: ٤.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢، ٥٣٩.

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٤، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٥، والموضح: ٢٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٠/١.

(٥)- فالحذف مع تخفيف الظاء مبالغة في التخفيف، انظر: الكشف: ٢٥٠/١، والإتحاف: ٤٠١/١، وغيث النفع: ص ١٢١.

ثم اختلف القائلون بالحذف[١] فقال بعضهم: الثانية هي المحذوفة[٢]؛ لأن الثُّــقْل بها حَصَل، وعندها تحقّق[٣].

وأيضــاً فــإن الأولى تَدُلُّ على مَعْنى وهو: المضارعة، والثانية: لا تُفِيد ذلك، ومعنى: المضارعة أَمْرٌ مطلوب[٤].

ولذلك[٥] إذا اجتمعت نون التوكيد مع نون الرفع حذفت نون الرفع وبقيت نون التوكيد لدلالتها على معنى، وهذا مذهب سيــبويه وأتباعه[٦].

وقال آخرون: بل المحذوف الأولى[٧]، قالوا: «لأنها لم تكن ثابتة في الماضي بل زيــدت للمضــارعة، فالثانية سابقة في الوجود قبل الأولى إِذْ حَرْف المضارعة طَارِئ دخولُه على الماضي»[٨]، وهذا مذهب الكوفيين.

والــناظم - رحمــه الله - لا يُؤْخَــذْ من كلامه أَكْثر من أنّ إِحْدَى التاءين حُذِف، وليس فيه تَعَرُّض لأيتهما المحذوفة بعينها.

---

(١)- إذا اجتمعــت تــاءان في أول المضــارع ثم حذفت إحداهما فأيهما المحذوفة، هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ولكل أدلة. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٣/٢، وشرح التصريح: ٧٦١/٢.

(٢)- قــال بذلــك: ســيبويه في الكتاب: ٤٧٦/٤، والزجاج في معانيه: ١٦٦/١، والأخفش في معانيه: ٣١٠/١، ومكّي في مشكل إعراب القرآن: ١٠٣/١، وأبو حيان في البحر: ٤٥٩/١، والأزهري في معاني القراءات: ص ٥٥، وابن زنجلة في الحجة: ص ١٠٤.

(٣)- انظــر: كشف المشكلات: ٢١٠/١، وشرح التصريح: ٧٦١/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٨/١، والتبيان: ٨٠/١.

(٤)- انظــر: الحجة للفارسي: ١٣٥/٢، والموضح: ٢٨٧/١، وفتح الوصيد: ٦٤٥/٢، ومعاني الأخفش: ٣١٠/١.

(٥)- في (ت): "كذلك".

(٦)- انظر: الكتاب: ٥١٩/٣.

(٧)- لم يقل بذلك من الكوفيين إلا هشام بن معاوية الضرير من أصحاب الكسائي، انظر: شرح التصريح: ٧٦١/٢، ومشــكل إعراب القرآن: ١٠٣/١، والبحر: ٤٥٩/١، والدر المصون: ٤٧٩/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وشرح الهداية: ١٧٣/١.

(٨)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٥/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢.

وأمـــا غير الكوفيين فإنه لَمَّا ثَقل وجود التاءين عنده لم يُخَفَّف بالحذف لأن فيه إِخْلالاً ببعض الكلمة في الجملة مع الاستغناء عنه وهو: التخفيف بالإدغام[١]، والإدغـــام في اللغة أَكْثَر مَن أنْ يُحْصَى، ولَمَّا أُريد الإدغام أُبْدِلت التاء الثانية: طاء؛ لأنهـــا تُقَـــارِب الظـــاء، وأُدْغِمـــت فيها[٢]، وقد تقدم بيان مقاربتها لها في الإدغام الصغير[٣]، والله أعلم.

ولهذا الحرف نظائر – ستـــأتي إن شـــاء الله تعالى – وهي: ﴿تَذَّكَّرُونَ﴾[٤]، و﴿تَّـــنَزَّلُ﴾[٥]، ومـــا أَشْبه ذلك، وهو جَارٍ أيضاً في اجتماع النونين عند بعضهم/ [٣٨٥/أ]

---

(١)- قال مكي: "وحَسُن الإدغام لأنك تبدِل فيه حرفاً أقوى من التاء"، الكشف: ٢٥١/١، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢.

(٢)- انظـــر: معاني الزجاج: ١٦٦/١، ومعاني القراءات: ص ٥٥، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والإتحاف: ٤٠١/١.

(٣)- تقدم في باب: "ذكر تاء التأنيث" عند شرحه لقول الناظم:

(وأَظْهَر رَاويه هِشَامٌ لَهُدِّمت وفي وَجَبَتْ خُلْفُ ابن ذَكْوان يُفْتَلا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٦٩)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١١٥٠/٣.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ١٥٢، على قراءة غير الكوفيين، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وتَذَّكرون الكل خفَّ على شَذَا ...).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٦٧٧)، فرش سورة الأنعام.

(٥)- سورة الحجر، الآية: ٨، على قراءة: البزي، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(تَنَزَّل عنه أربع وتناصرون ....)

متن الشاطبية: البيت رقم: (٥٢٩)، فرش سورة البقرة.

وسيأتي هذا عند قوله: ﴿ كَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[١] وقوله: ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾[٢].

وقد قُرِيء: «تَــتَظَاهَرُون»، و«تَــتَظَاهَرَا» بتاءين[٣]، وهي مُبَيِّنة لهذا الأَصْل، وقُرِيء بغير ذلك، ومحلّه غير هذا الموضوع[٤].

قوــله: (وتَظَّاهَرُونَ) مبتدأ، و(الظَّاءُ) مبتدأ ثان، و(خُفِّف) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد إِمَّا مُقدَّر، أي: «الظـــاء منه»، وإِمَّا قامت: «أل» مقامه، أي: «ظاؤه»، ويجوز أن تكون: (الظَّاء): بَدَلاً مِن الأول بدل بَعْض مِن كُل، ولا بد من عائد أيضاً، والقول فيه كما تقدم[٥].

و(ثَابِــتَاً) حال من مرفوع: (خُفِّف)، أي: حال كونه ثَابتاً عن الثقات مَرْوِياً عن الأَثْبَات[٦]، وقيل: (ثَابِتَاً): نعت مصدر محذوف، أي: «تخفيفاً ثَابتَاً»[٧].

قوــله: (وَعَنْهُمْ) أي: عن الكوفيين، لَمَّا رمز لهم نَــزَّلَهم مَنْــزِلة المذكورين بصريح أسمائهم، و(لَدَى التَّحْرِيم): متعلق هو وما قبله بــ(تَحَلَّل).

---

(١)- سورة الأنبياء، الآية: ٨٨، على قراءة: غير ابن عامر وشعبة، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(ونُنْجِي احذف وَثَقِّل كذي صِلا).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٩١)، فرش سورة الأنبياء.

(٢)- ســورة الحجــر، الآيــة: ٨. عــلى قــراءة: حفص، وحمزة والكسائي. وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وبالنُّون فيها واكسر الزَّاي وانصِب الملائكة المرفوع عن شائد عُلا).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٠٣)، فرش سورة الحجر.

(٣)- قراءتان شاذتان، انظرهما في البحر المحيط: ٤٥٩/١.

(٤)- فيها قراءات أخر شاذة: ذكرها في الدر المصون: ٤٧٨/١، ٤٧٩، وانظر: مختصر الشواذ: ١٥، ١٨٥ ، وإعراب القراءات الشواذ: ١/ ١٨٤، ١٨٥، والمحرر: ٢٨٢/١.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٢/ ٥٣٨.

(٧)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٧.

و(أَيْضَـــاً) مَصْدَر وَاقِع مَوْقِع الحال، أي: «وَتَحلَّل التخفيف في الظاء عن الكوفـــيين عـــند ســورة التحريم أيضاً»، أي: في حال كونه ذا رجوع، أي: كون التخفـــيف. فـــ(أيضاً): حال من فاعل: (تَحلَّل) العائد على التخفيف المدلول عليه بـــ(خُفِّف).

ويجوز أن يكون: (أَيْضَاً) حالاً من الضمير في: (عَنْهُم)، أي: «عنهم في حال كونهم راجعين إلى تخفيفه».

وقـــد عَرَفت أنَّ: (أيضاً) في الأصل مَصْدر: آضَ، يئيض[1] أي: رَجَع، وقد يكون بمعنى: صَار فيرفع اسماً، وينْصب خبراً عند بعضهم، ومنه قول الشاعر[2]:

وربَّيـــتُه حَتى إذا مـــا تركتُـــه أَخَا القَوم وَاستَغْنَى عَن المَسْح شَارِبُه

وبالمَحْضِ حتى آض جَعْدَاً عَنطَنْطَا إذا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الفَحْل غَارِبُه.

ومـــا أَحْسَن ما أَتَى بالطِّبَاق في قوله: (التَّحْرِيم . . . تَحلَّلا)، هذا إذا جعلناه مـــن: «التحْليل» ضد التحْرِيم، أي: أَنَّ هذا غير ممنوع منه عند هؤلاء في هذه السورة أيضاً[3].

وإن جعلناه مِن: «الحُلُول» كما قال أبو شامة[4]، فلا يكون فيه طِبَاق، والظاهر المعنى الأول فيكون فيه الطِّبَاق، وهو أَحْسَن أَنْوَاع البديع.

---

(١)- "يئيض" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- البيت: لفُرْعان التميمي، وهو في اللسان: مادة: "جَعَد" ١٥٣/٣، وشرح الأشموني: ٢٢٢/١ ، والدرر اللوامع: ٣٣٧/١، وشرح ابن عقيل: ٣٩١/١، والدر المصون: ٦٣٦/٢، وعمدة الحفاظ: مادة: (ش ي خ)، ٣٠٩/٢، ومادة: (ع و د) ١٥٣/٣.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٠٦/٢.

٤٦٦- وَحَمْزَةُ أَسْرَى فِي أُسَارَى وَضَمُّهُمْ تُفَادُوهُمُو وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ نُفَّلا

أخـــبر عن حمزة أنه قرأ: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أَسْرَىٰ﴾[1] في قراءه غيره: ﴿أُسَـٰرَىٰ﴾.

وأن مَن رمز له بالهمزة، والراء، والنون، من قوله: (إِذْ رَاقَ نُفَّلا)، وهم نافع والكسائي وعاصم قرءوا: ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾[2] بضم التاء، ومَدِّ الفاء، أي: الإتيان بعدها بألف، وَفُهِم أن قراءة الغير بالفتح والقصر، وَيُفْهم سكون الفاء من خارج؛ إذ لا يَلْزم من القَصْر - وهو حذف الألف - [سكون][3] الفاء، أو نقول إنه لَمَّا قال: (والْمَدُّ)، فُهِم أن المراد الألف، ولاشك أن الألف يَلْزم فتح ما قبلها.

قـــال أبو عبد الله: «وقد يُؤْخذ سكونها مما فُهِم من فتحها في القراءة الأولى فكأنه / لفظ في التقيـــيد بالفتح المفهوم». انتهى[4]. **[٣٨٥/ب]**

والمصـــنف قد لفظ بالقراءة المقَيَّدة فالإتيان بالقيود لإفهام قراءة الباقين، وهذا بخلاف ما تقدم مِن: «**أَسْرى وأُسَارى**» فإنه لفظ بالقراءتين معاً فهو من باب قوله:

(وباللفْظِ أسْتَغْني عن القَيْد إنْ جَلا)[5].

لكن قال أبو عبد الله: «والحق أن: «أُسَارَى» ليس فيه جلاء لقولهم: «أَسَارَى» بفتح الهمزة، فربما أُلْبس به عند عدم الشكل، والعذر له: اشتهار القراءة بالضَّم إذ هي قراءة الستة». انتهى[6].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٣)- في كلتا النسختين: "وسكون"، بزيادة واو، فحذفتها لموافقة السياق.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢.

(٥)- متن الشاطبية: البيت رقم: (٤٧)، وانظر: إبراز المعاني: ٣٠٧، والسراج: ص ١٥٣.

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢.

وهذا كما تقدم قريباً في قوله: (وقل حَسَناً شُكْراً وحُسْناً ...)[(١)].

والوجه في قراءة: ﴿أَسْرى﴾ واضح، وذلك أن: «أَسْرى» جمع: «أَسِير»، وأَسير: «فَعِيل»، بمعنى: مفعول، وكل «فَعِيل» بمعنى: «مفعول» يَطَّرِد جَمْعه على: «فَعْلَى» «كجَرِيح وَجَرْحَى»، و«قَتِيل وقَتْلَى»، و«مَرِيض ومَرْضَى» [(٢)].

وبهذه القراءة قَرَأَ خَلْقٌ كثير: كالحسن البصري[(٣)]، وابن ثابت[(٤)]، وابن أبي إسحاق[(٥)]، و[طلحة بن مصرف][(٦)]، والأعمش[(٧)]،

(١)- متن الشاطبية: البيت رقم: (٤٦٤)، فرش سورة البقرة، وانظر: ص ٢٨٢- ٢٨٣ من هذه الرسالة.

(٢)- انظر: الكشف: ٢٥١/١، وشرح الهداية: ١٧٥/١، والحجة للفارسي: ١٤٣/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٤، ومعاني القراءات: ص ٥٦، واللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٨/١.

(٣)- هو: أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، تابعي، كان إمام أهل البصرة في زمانه، وهو أحد الفقهاء الكبار والعلماء الزهاد، قرأ على حطان الرقاشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، ت: ١١٠ هـ. انظر: السير: ٥٦٣/١، وغاية النهاية: ٢٣٥/١، وشذرات الذهب: ٢٤٤/١.

(٤)- هو: أبو الحسن: علي بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الخزرجي المقرئ المجود، الموصوف بالاتقان، قرأ على أبي الحسن بن كرر، وأخذ عنه عبد الله بن حميد، ت: ٥٣٩ هـ . انظر: معرفة القراء: ٩٥٦/٢، وغاية النهاية: ٥٥٢/١، ٥٥٣.

(٥)- هو: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وروى عنه القراءة عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ت: ١٢٩هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٠٤/٢، وغاية النهاية: ٤١٠/١.

(٦)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "يحيى بن مصرف"، وهو خطأ، وما أثبته هو الصواب، وذلك كما ذُكِر عند مَن قرأ بهذه القراءة في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، والكشف: ٢٥١/١.

وهو: أبو عبد الله طلحة بن مصرِّف بن عمر اليامي الهمذاني الكوفي، التابعي من الأئمة الأعلام، قرأ على يحيى بن وثاب، وغيره وحدث عن أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى وأخذ القراءة عنه أبان بن تغلب، وفياض بن غزوان، ت: ١١٢هـ. انظر: معرفة القراء: ٢١٢/١، وغاية النهاية: ٣٤٣/١.

(٧)- هو: أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي الأعمش التابعي الإمام الجليل، والمحدث المشهور، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي وأخذ عنه حمزة الزيات، ت: ١٤٨هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١١٦/١، وغاية النهاية: ٣١٥/١.

وعيسى بن عمر[(١)]، والنخعي[(٢)]، وأضراب هؤلاء[(٣)].

وقد اختــار هذه القــراءة جماعة لِمَا ذكرت لك[(٤)].

وأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه:

الأول: أنَّهــا جُمعــت جَمْع: «كَسْلان» [(٥)] لِمَا جَمَعَهُمَا من عدم النشَاط والتَّصَــرّف، فقــالوا: «أَسِير وأُسَارى»، كما[قالوا: «كَسْلان وكُسَالى»، و«سَكْرَان وسُــكارى كمــا] [(٦)] أنه قد شَبَّه: «كسْلان»، و«سَكْران» بــ«أَسِير» فَجُمعا جَمْعَه الأصــلي، أعــني: صــيغة: «فَعْلى»، فقالوا: «كَسْلان، ورجال كسْلَى»، و«سَكْران، ورجــال سَــكْرى» [(٧)]، قــال تعــالى: ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَىٰ وَمَا هُم بِسَكْرَىٰ ﴾ [(٨)] في قراءة الأخوين، كما سيأتي - إنَ شاء الله تعالى – [(٩)].

---

(١)- سبقت ترجمته ص ٢٥٠.

(٢)- هــو: أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي الإمام المشهور الصالح الزاهد قرأ على الأسود بن يزيد، وقرأ عليه سليمان الأعمش. ت: ٩٦هــ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٥٩/١، وغاية النهاية: ٢٥/١.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، والكشف: ٢٥١/١.

(٤)- مـــنــهم: الطبري في تفسيره: ٤٦٠/١، والشيرازي في الموضح: ٢٨٨/١، والجعبري في كنزه: (خ) ٣٣٠.

(٥)- في الأصــل زيادة بعد كلمة: "كسْلان"، وهي: "كُسَالى، وسَكْران وسُكَارى"، وهو خطأ، والمثبت كما في (ت).

(٦)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧)- انظر: الكشف: ٢٥١/١، وشرح الهداية: ١٧٤/١، والحجة للفارسي: ١٤٣/١، وكشف المشكلات: ٢١٠/١، والموضح: ٢٨٨/١، وإبراز المعاني: ٣٠٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢، ٦٤٧. والدر المصون: ٤٨٠/١.

(٨)- سورة الحج، الآية: ٢.

(٩)- سيأتي عند شرحه لقول الناظم: (**سُكَارى معاً سكْرى شَفَا** ..)، متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٩٣)، فرش سورة الحج.

قـــال سيـــبويه: «فقالوا في جمع: كَسْلان: كَسْلَى، شَبَّهوه: بَأَسْرَى كما قالوا: أُسَارَى شَبَّهوه: بكُسَالَى»[١].

ووَجْه الشَّبَه: أن الأَسْر يدخل على المرء كُرْهاً كما يَدْخل عليه الكَسَل[٢].

قال بعضهم[٣]: والدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جمعوا: «مَرِيضاً»، و«مَيِّتاً»، و«هَالِكـــاً» على: «فَعْلَى»، فقالوا: «مَرْضَى»، و«مَوْتى»، و«هَلْكَى» لَمَّا جَمَعَها المعنى الذي في: «جَرْحى»، و«قَتْلَى».

والوجه الثاني[٤]: أن «أُسَارَى» جمع: «أَسِير» بطريق الأَصَالة لا بطريق الحَمْل عـــلى شيء آخر، وذلك أَنَّا وجدناهم يقولون: «شَيْخٌ قَدِيم»، و«شُيُوخ قُدَامَى»، وفيه نظر؛ لأنه شاذ فلا يُقَاس عليه.

الثالث[٥]: أنه جَمْع: «أَسِير» لا بالاعتبار المذكور، بل هو جمع: «أَسِير» وكان أَصْـــله: «أَسَـــارَى» بفـــتح الهمزة، ولكن ضُمَّت كما ضُمَّت الكاف والسين من: «كُسَـــالى» و«سُكَارى»، وكان أصلهما الفتح نحو: «عَطْشَان» و«عَطَاشَى»، و«نَدْمَان» و«نَدَامَى».

---

(١)- الكتاب: ٣/٦٥٠، المحرر الوجيز: ١/٢٨٣.

(٢)- انظر: الكشف: ١/٢٥١، والدر المصون: ١/٤٨٠.

(٣)- انظر هذا القول في: الكتاب: ٣/٦٤٨، ومعاني الأخفش: ١/٣١١، وشرح الهداية: ١/١٧٣، والحجة للفارســي: ١/١٤٣، وكشف المشكلات: ١/٢١٠، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٩، وفتح الوصيد: ٢/٦٤٧، وجامع البيان: ١/٤٦٠، والدر المصون: ١/٤٨١.

(٤)- انظـــر هـــذا الوجه في: معاني الأخفش: ١/٣١١، فتح الوصيد: ٢/٦٤٦، إبراز المعاني: ٢/٣٠٧، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٩، ٥٤٠، وكنز الجعبري: (خ) ٣٢٩، والدر المصون: ٤٨١.

(٥)- قـــال بهـــذا الوجـــه: نصير الرازي، نقله عنه الأزهري في معاني القراءات: ص ٥٦، وانظر: معاني الأخفش: ١/٣١١، وفتح الوصيد: ٢/٦٤٦، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٠، وكنز الجعبري: (خ) ٣٣٠، والدر المصـــون: ٤٨١، وقال مكّي: "وأجاز أبو إسحاق: أَسَارى، بفتح الهمزة، ومنعه أبو حاتم". مشكل إعراب القـــرآن: ١/١٠٣، وقـــال أبـــو حيان: "وسُمِع: "الأَسَارى" بفتح الهمزة وليست بالعالية". البحر المحيط: ١/٤٤٩.

والوجه الرابع[١]: أنه جَمْع: «أَسْرَى»، و«أَسْرَى» جَمْع: أَسِير، فهو جمع الجمْع، / وهو ضعيف أيضاً؛ لأن: «فَعْلى» في الوحدان لا تُجْمع على: «فُعَالى». [٣٨٦/أ]

والوجه في قراءة: ﴿ تُفَادُوهُمْ ﴾ إما كون المفاعلة على بابها، أي: آتية من اثنين، وذلك أن الأسير، أو أَهْلَه يُعْطِي الفداء، والأسير يُعْطَي الإِطْلاق والتَّخْلية[٢].

وإما على أنها مِن: «فَاعَل» بمعنى المُجرَّد: «كطَارَقْت النَّعْل»، و«عَاقَبْت اللصَّ»، فَتَتَّحِد القراءتان حينئذٍ[٣].

والوجه في قراءة: ﴿ تَفْدُوهُم ﴾ أن أَحَد الفَريقين يُعْطِي الآخر الفِدَاء مالاً، أو غيره، فالفعل في الحقيقة من واحد[٤].

ولم يَعْرِف الجمهور بين: «**الأَسْرى، والأُسَارى**» فَرْقاً، ولا بين: «**فَادَى، وفَدَى**» إلا المفاعلة من اثنين على رأي[٥]، وقد أبدى بعضهم فَرْقاً في المسألتين.

أما «أَسْرى وأُسَارى» فقال أبو عمرو بن العلاء، فيما حكاه عنه [أبو عبيد][٦]: «أن الأَسْرَى ما جاء مُسْتَأْسَراً، والأُسَارى ما صار في أيديهم»، ونَقَل

---

(١)- انظر هذا الوجه في: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وإبراز المعاني: ٣٠٧/١، وشرح شعلة: ص ٢٦٨، والبحر:/٤٤٩، والدر المصون: ٤٨١.

(٢)- انظر: الكشف: ٢٥٢/١، وكشف المشكلات: ٢١٠/١، والإتحاف: ٤٠٢/١، واللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، والبحر: ٤٦٠/١، والصحاح: مادة: "فدى" ٤٥٦/٦.

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والموضح: ٢٨٨/١، والإتحاف: ٤٠٢/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٩/١، والبحر: ٤٦٠/١.

(٤)- ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾، الصافات، الآية: ١٠٧، انظر: معاني القراءات: ص ٥٦، والكشف: ٢٥٢/١، والموضح: ٢٨٨/١، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، والبحر: ٤٦٠/١.

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ١٤٨/٢، واللسان: مادة: "فدى" ١٤٣/١١.

(٦)- في كلتا النسختين: "أبو عبيدة"، ولكن هذا القول في جميع المصادر التي نقلته منسوب لأبي عبيد عن أبي عمرو بن العلاء، كما هو الحال في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢، وكنز الجعبري: (خ) ٣٣٠، وتفسير القرطبي: ٢٥/٢، والدر المصون: ٤٨١. ثم هو غير موجود في مجاز القرآن لأبي عبيدة.

بعضهم عنه فَرْقاً آخر، فقال: ما كان في الوثاق فهم الأُسَارى، وما كان في اليَد فهم الأَسْرى»[١].

قال النَّقَاش[٢]: «سمعت أحمد بن يحيى ثعلبا[٣]، وقد ذُكِر له هذا الفرق، يعني: الفَرْق الأول فقال: «هذا كلام المجانين»[٤].

قلت: وهذه جُرْأَة من ثَعْلَب على أَسَد شَاكي السلاح، وممن أنكر الفَرْق أيضاً أبو عبيدة، ولا يُلْتَفت إليه أيضاً.

وأما «تَفْدُوهم وتُفَادُوهم»، فقال بعض الناس: «فَدَاه أعطي فيه فِداءً من مَالٍ، ونحوه، وفَادَاه أعطي فيه أَسيراً مثله»[٥]. وأُنْشِد[٦]:

ولكِنَّنِي فَـــادَيْتُ أُمِّي بَعْدَ مَـــا ... عَلا الرَّأْسَ منها كَبْرَةٌ وَمَشِيبُ

بِعَبْدَيْنِ مَرْضِيَّيْنِ لم يَـــكُ فِيهِمَا ... لَئِنْ عُرِضَـــا لِلنَّاظِـــرِين مَعِيبُ.

---

(١)- انظر: الكشف: ١/٢٥٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٤، والبحر: ١/٤٩٩، والدر المصون: ٤٨١.

(٢)- هـــو: أبـــو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر النقاش، نزيل بغداد، الإمام العلامة المفسِّر، المقرئ، قرأ على هارون الأخفش، وإسماعيل النحاس، وقرأ عليه أبو بكر بن مهران، وغيرهم، له: "شفاء الصدور" في التفسير، و"الإشارة" في غريب القرآن، وغيرها ت: ٣٥١هـــ. انظر: معرفة القراء: ٢/٥٧٨، ٥٧٩، وغاية النهاية: ٢/١١٩، والسير: ١٥/٥٧٣.

(٣)- هـــو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، المعروف بـــ"ثعلب"، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان ثقة متقناً مشهوراً بالحفظ، له: "المصون" في النحو، و"اختلاف النحويين" وغيرها، ت: ٢٩١هـــ. انظر: إنباه الرواة: ١/١٧٣، وبغية الوعاة: ١/٣٩٦.

(٤)- انظر قوله في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٠، وتفسير الرازي: ٢/١٨٦، والدر المصون: ١/٤٨٢.

(٥)- انظـــر هذا القول في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٠، وفتح الوصيد: ٢/٦٤٧، والبحر: ١/٤٦٠، والدر المصون: ١/٤٨٣، وعمدة الحفاظ: مادة "فدى" ٣/٢٠٧.

(٦)- البيتان: لنصيب بن رباح، وهما في: اللسان: - البيت الأول منهما - مادة "فدى" ١١/١٤٣، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٠، وفتح الوصيد: ٢/٦٤٧، وكنز الجعبري: (خ): ٣٣٠، ومعاني القراءات: ص ٥٦، والدر المصون: ١/٤٨٣.

وقد رُدَّ هذا الفرق بقول العباس ﷺ: «فَادَيْتُ نَفْسِي، وفَادِيْت عَقِيلاً»[١]. ومعلوم أنه لم يُفْدَا إلا بمال لا بأَسِير.

وفَرَّق آخرون: بأن تَفْدُوهم: بالصلْح، وتُفَادُوهم: بالعُنْف[٢].

وقال آخرون: تَفْدُوهم: تُعْطُوهم فِدْيَتهم، وتُفَادُوهم: تطلبوا من أعدائكم فدية الأَسِير الذي في أَيْديكم[٣]، ومنه قول الشاعر[٤]:

قِفِي فَادِي أَسِيرَكِ إِنَّ قَوْمِي   وَقَوْمَكِ لا أَرَى لهم اجتمَاعا.

والفعل مجزوم جواباً للشرط، في قوله: ﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَـٰرَىٰ ﴾[٥]، وعلامة جزمه حَذْف النون في القراءتين معاً.

والفِـدَاء: ما يُعْطى فِدْيَة من مالٍ ونحوه، فإن كُسِر أَوَّله جاز قصْرُه ومَدُّه[٦]، فمِن القَصْر قوله[٧]:

فِدَىً لَكَ مِن رَبٍّ طَرِيفي وتَالِدي.

---

(١)- قول العباس: أخرجه البخاري، في حديث عن أنس بن مالك ﷺ ، كتاب الصلاة، رقم: (٤١١)، والبيهقي في السنن الكبرى: رقم: (١٢٨٠٧)، وأورده ابن اكثير في تفسيره: ٣٢٨/٢.

(٢)- انظر: البحر: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨٣/١.

(٣)- انظر: البحر: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨٣/١. وقال أبو معاذ النحوي: "من قرأ: "تفْدُوهم" فمعناه: تشتروهم من العدو وتنقذوهم، ومن قرأ: "تُفَادُوهم" فمعناه: تُماكِسُون من هم في أيديهم بالثمن ويماكسونكم". انظر: اللسان: مادة "فدى" ١٤٣/١١، ومعاني القراءات: ص ٥٥.

(٤)- البيت: غير منسوب، وهو في البحر: ٤٦٠/١، وتفسير القرطبي: ٢٦/٢، والدر المصون: ٤٨٣/١.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٦)- انظر: اللسان: مادة "فدى" ١٤٣/١١، والصحاح: مادة: "فدى" ٤٥٦/٦، والبحر: ٤٦٠/١، وتفسير القرطبي: ٢٥/٢.

(٧)- البيت: للنابغة الذبياني: وصدره: **"تَخُبُّ إلى النعماني حتى تَنَاله"**، وهو في: ديوانه ٣٣، واللسان: مادة "فدى" ١٤٣/١١، والشعر والشعراء: ص ١٠١، والبحر: ٤٤٩/١، وتفسير الطبري: ٧٢/١، والمحرر: ٦٥/١.

ومِن المد قول النابغة(١):

مَهْلاً فِدَاءً لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ وَمَا أُثَمِّرُ مِن مَالٍ ومِن وَلَدِ.

وإذا فُتِح أَوَّلُه: قُصِرَ ليس إلا.

و«فَـدَى وفَـادَى» يتعديان لاثنين أولهما: بنفسه والثاني: بحرف جر، / وهو [٣٨٦/ب] محذوف في الآية للدلالة عليه.

قوله: (وَحَمْزَةٌ) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ، وخبره مُقَدَّر، تقديره: «يَقْرأ أسْرى في أُسَارى»، أو «يَضَع أَسْرى مَوْضِع أُسَارَى»(٢).

والـثاني: أنـه فاعل فِعْل مُضْمَر، تقديره: «وقَرَأَ حمزةُ أَسْرى في أُسَارى»، أو «وَضَع حمزةُ أسْرى في مَوْضع أُسَارى»(٣).

قوله: (وضَـمُّهم) مبتدأ، والضمير: للقراء للعلم بهم، وهو مَصْدر مضاف لفاعله، و(تُفَادُوهم) مفعوله، إما على حذف مضاف، أي: «تاء تفادوهم»، وإما على معنى: إيقاع الضم فيه، ولا يليق إلا بالتاء.

قوله: (والمَدُّ) عُطِف على: (ضمُّهم) عَطْف مصدر على مثله، وهو في المعنى مضـاف لفـاعل المصـدر الأول، أي: ومَدُّهـم، ومفعوله محذوف، أي: «ومَدُّهم تُفَادُوهم»، أي: «فاء تفادوهم»، أو «إيقاع المد فيه»، ولا يليق ذلك إلا بالفاء.

---

(١)- هو زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني النابغة الذبياني، يكنى أبا أمامة، شاعر جاهلي، كان يضرب له قـبة حمراء في سوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، وكان أبو عمرو بن العلاء يفضله على سائر الشعراء. انظر: الشعر والشعراء: ص ٩٢، والأعلام: ٥٥/٣.

والبيـت: في ديوانه ٣١، واللسان: مادة "فدى" ١٤٣/١١، والصحاح: مادة: "فدى" ٤٥٦/٦، ومقاييس اللغـة: ٤٨٣/٤، وشـرح المفصل: ٧٠/٤، وتفسير القرطبي: ٢٥/٢ ، والبحر: ٤٤٩/١، والدر المصون: ٤٨٤/١.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢.

(٣)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٨.

وقال أبو عبد الله: «وأَصْل الكلام: ومَدُّه، فحذف المضاف إليه، وعَوَّض منه الألف، واللام كقوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [(١)] ».انتهى[(٢)].

يعني أن أصل قوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾: «اشتَعَل رَأْسي شَيْباً»، وهذا الذي ذَكَره تفسير معنىً.

قوله: (نُفِّلا) جملة فعلية، هي[(٣)] خبر المبتدأ وما عطف عليه، فالألف للتثنية لا للإطلاق؛ لأنه تقدم شيئان، ومعنى: (نُفِّلا) أُعْطِيا النَّفْل، و«النَّفْل»: الغنيمة[(٤)]، وأشار بذلك إلى حُسْن هذه القراءة، والثناء عليها، وذلك أن قومًا رجَّحوا قراءة: «تَفْدُوهم» على: ﴿ تُفَـٰدُوهُمْ ﴾ لتحقق الفِعْل من واحد[(٥)]، وقد تقدم توجيه كونه من اثنين، وهو بمعنى: فَعَل الثلاثي.

و(إِذْ رَاقَ) متعلق بـ(نَفِّل) أي: أَعْطى الزيادة، وَقْت رِيَاقَتِه، وصَفَائه، ويقال: رَاق الماء والشراب، إذا صَفَا، وخَلُص من القَذَى، والمنَغِّصات، ورَاقَني الشيء أعجبني[(٦)]. قال[(٧)]:

أَبَى اللهُ إلا أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ   على كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ.

---

(١)- سورة مريم، الآية: ٤.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٠، ٥٤١.

(٣)- "هي" زيادة من (ت).

(٤)- انظر: مفردات الراغب: مادة "نفل" ص ٥٠٤، واللسان: مادة "نفل" ١٤/٣٢٧.

(٥)- ممن رجحها مكّي في الكشف، فقال: "الاختيار بغير ألف لأن القراءتين قد ترجعان إلى معنى" ١/٢٥٢، والجعبري في كنزه: فقال: "واختياري القصر لأنه حقيقة في الفادي وللرسم العثماني"، كنز المعاني: (خ) ٣٣٠، قال السخاوي: "ولا وجه لهذا الترجيح وقد ثبتت القراءة". فتح الوصيد: ٢/٦٤٨.

(٦)- انظر: اللسان مادة: "راق" ٦/٢٦٧، والصحاح مادة "روق" ٤/٢٢٩.

(٧)- البيت لحميد بن ثور، وهو في: اللسان: مادة "سرح" ٧/١٦٣، والصحاح: مادة "سرح" ١/١٥٥، وعمدة الحفاظ: مادة "سرح" ٢/١٨٧، والجنى الداني: ص ٤٧٩، وشرح التصريح: ١/٦٥٢، ومغني اللبيب: ١/٢٨٨، وشرح التسهيل: ٣/١٦٥ ، والدرر اللوامع: ٢/٥٦، **والسرحة:** الشجرة العظيمة، كناية عن المرأة، **وأفنان العضاة:** شجر له شوك، كناية عن النسوة.

أي: يعجب. وقال آخر[١]:

صَـــرِيعُ غَـــوَانٍ رَاقَــهُنَّ ورُقْنَهُ ... لَدُنْ شَبَّ حَتَى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ.

ويجـــوز أن يكـــون: (وَالْمَــدُّ) عاملاً في: (تُفَادُوهُم)، أي: أنه هو وما قبله متســـلطان علـــيه، غاية ما في الباب أن المعمول تَوَسَّط بين العاملين، وكأن الأصل: «وضَـــمّهم والمــدّ تُفَادُوهم»، ثم تَوَسَّط، ومثله: «ضَرَبْتُ وأَكْرَمْت زَيْداً»، ثم تقول: «ضَـــرَبْت زَيْـــداً وأكْرَمت»، والمصدر المعرَّف بـــ«أل» يعْمَل عَمَل المنَوَّن، والمضاف، ولكن أقل منهما[٢]، ومنه قول الشاعر[٣]:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ .

وحينـــئذٍ فلا يـــبقى للمد مفعول محذوف.

٤٦٧- وَحَيْثُ أَتَاكَ القُدْسِ إِسْكَانُ دَالِه ... دَوَاءٌ وللبَاقِين بالضَّمِّ أُرْسِلا

أخـــبر عَمَّن رمز له بالدال المهملة من: (دَوَاءٌ)، وهو ابن كثير أنه يُسَكِّن دال: ﴿ ٱلْقُدْسِ ﴾، / حيث وقع[٤] في القرآن نحـــو: ﴿ وَأَيَّدْنَـٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدْسِ ﴾[٥]، [٣٨٧/أ] وأن غـــيره قـــرأ بضَمِّه، ونصَّ للباقين على الضَّم لأنه لو سَكَت على قوله: (إِسْكَانُ

---

(١)- البيـــت للقطامي عمير بن شييم، وهو في: وشرح التسهيل: ٢٣٧/٢، وأوضح المسالك: ١٣٠/٣، ومغني اللبيب: ٣١٥/١، وشرح التصريح: ٧١٢/١، والدرر اللوامع: ٤٦٦/١، وشرح الأشموني: ١٦٠/٢.

(٢)- وإعمالـــه مضـــافاً أكثر من إعماله منوناً، انظر هذه المسألة في: الكتاب: ١٩٢/١، وشرح المفصل: ٥٩/٦، وأوضح المسالك: ١٨٣/٣، ١٨٤، وشرح شذور الذهب: ص ٣٩٣،

(٣)- البيت غير منسوب وهو في: الكتاب: ١٩٢/١، وشرح المفصل: ٥٩/٦، وأوضح المسالك: ١٨٦/٣، وشـــرح ابن عقيل: ٩٠/٢، وشرح التسهيل: ١١٦/١، والدرر اللوامع: ٣٠٥/٢، وشرح شذور الذهب: ص ٣٩٤، وشرح الأشموني: ١٩٩/٢.

(٤)- في (ت): "ورد".

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٨٧، ٢٥٣.

دَالِــه)؛ لأُخِــذ لغــيره بالضِّد، وهو: الفتح، لأن ضد السكون الحركة المطلقة، والحركة المطلقة: الفتح[١].

وفــيه لغة أُخْرى، وهي: «القَدَس» بفتحهما[٢]، وأخرى: «القُدُوس» بواو بعد الدال[٣].

والوجه في تسكين داله: إمَّا أنها لغة مُسْتَقِلة[٤]، وإما أنها مُخَفَّفة من الضَّم[٥].

وقــد تقدّم[٦] عن عيسى بن عمر: «أن كُل كَلِمَةٍ ثُلاثية مَضْمُومة الفاء يجوز في عَيْنِها الإسكان»[٧].

والضَّم: لغة أهل الحجاز، والإسْكَان: لغة تميم[٨].

والحاصل: أن مقتضى اللغة أن يكون المُسَكَّن فَرْع المخَفَّف، وقد قيل بعكس ذلك في: «عُسْر» و«يُسْر» أن المضموم فَرْع السَّاكن.

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٠٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٢)- انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٦٦/١، والمحرر الوجيز: ٢٨٦/١، والدر المصون: ٤٩٧/١.

(٣)- لغــة قرأ بها: أبو حيوة، منسوبة له في البحر: ٤٦٦/١، والمحرر: ٢٨٦/١، والدر المصون: ٤٩٧/١، وهي قراءة شاذة.

(٤)- وعلى هذا يكون فيه لغتان: الضم والإسكان. انظر هذا في: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والكشف: ٢٥٣/١، وشــرح الهداية: ١٧٤/١، ومعاني القراءات: ص ٥٦، وكشف المشكلات: ٢١٣/١، والموضح: ٢٩٠/١، والتبيان: ٨١/١، وفتح الوصيد: ٦٤٨/٢.

(٥)- وعــلى هذا يكون الضم هو الأصل، والإسكان فرع، وخُفِّف الضم استثقالاً لتوالي الضمات. انظر: الكشف: ٢٥٣/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، والإتحاف: ٤٠٣/١، والكتاب: ١١٣/٤، ١١٤.

(٦)- تقدَّم عند شرحه لقول الناظم:

(وفي الصَّابئين الهَمْزُ والصَّابِؤنَ خُذ   وَهُزؤاً وَكُفْوًاً في السوَاكِن فُصِّلا)

متن الشاطبية، البيت رقم: ٤٦٠، فرش سورة البقرة.

(٧)- انظــر قوــله في: معاني الأخفش: ٢٧٨/١، واللسان: مادة: "عسر" ١٤٥/١٠، والصحاح: مادة: "عسر" ٤٤٧/٢، والكشف: ٢٤٨/١، والحجة للفارسي: ١٠٥/٢.

(٨)- وكذا عامّة نجد، انظر: الكتاب: ١١٣/٤، ١١٤، وإبراز المعاني: ٣٠٧/٢، وكنز الجعبري:(خ) ٣٣٠.

وكــأن من سَكَّن استــثقل توالي ضمتين، ومن ضَمَّ أتى بالكلمة على أَصْلها[١]، ولأن خِفَّة اللفظ بقلة الحروف قَاوَمت ضم العين[٢].

قوــله: (وَحَيْثُ) ظرف مكان، وقد تقع زَمَاناً عند الأخفش، وتقدّم الكلام عليها مستوفى أول هذا الموضوع[٣]، وهي: تُضَاف الى الجُمَل الفعليه بعدها، والعامل فيها: (دَوَاءٌ)؛ لأنه في معنى الفعل؛ إذ معناه: «شَافٍ».

و(إِســكَانُ) مبتدأ، و(دَالِه) خُفِض بالإضافة، وهو مفعول المصدر في المعنى، والتقدير: «وإسكان دال القدس شِفَاء حيث أتاك في القرآن».

وقــيل: الناصــب لهذا الظرف فِعْل مُقَدَّر، تقديره: «أَسْكِن داله»، يدل عليه قوله: (إِسْكَانُ دَالِه)، قاله أبو عبد الله[٤].

ولا حاجة إليه، وهذا نظير قولك: «حيْثُ جَاءكَ زيد أبوه قائم»، أخبرت عن: «أبي زيد» بأن قيامه في مكانٍ يجيئك فيه: زيد، وهو معنى واضح.

ولا محل لقوله: (إِسْكَانُ دَالِه دَوَاءٌ) على كلا الإعرابين لاستــئنافه.

قوــله: (ولِلْبَاقِين) متعلق بــ(أُرْسِل)، و(أُرْسِل) مبني للمفعول، والقائم مقام فاعله ضمير يعود على دال: (القُدْس)، أو على: (القُدْس) نفسه.

---

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، واختار مكّي الضم لإجماع القراء عليه. الكشف: ١/٢٥٣.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤١.

(٣)- تقدّم عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَيْثُ الفَتَى يَرْتَاع في ظُلُماته   من القبْر يَلْقاه سَنــاً مُتَهللا).

متن الشاطبية، البيت رقم: ١٢، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد، ١/٥٠، ووقوعها عند الأخفش ظرف زمان، مخالف لجمهور النحاة، وقد استدل على ذلك بقول طرفة:

للفتى عقلٌ يَعيش به   حَيْث تَهْدِي سَاقَه قَدَمه.

وقــد أجاب النحاة عن ذلك. انظر المسألة في: شرح المفصل: ٤/٩٢، وشرح التسهيل: ٢/٢٣٣، والدرر اللوامع: ١/ ٤٥٨.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤١.

وبـ(الضَّم) متعلق بمحذوف؛ لأنه: حال من مرفوع: (أُرْسِل)، أي: «وأُرْسِل الدال مُلْتَبِسًا بالضَّم لباقي القراء»، أو معنى: (أُرْسِل): نُقِل ورُوِي[1]، والألف للإطلاق.

٤٦٨- ويُنْزِلُ خَفَّفْهُ وتُنْزِلُ مِثْلُهُ وَنُنْزِلُ حَقٌّ وَهْوَ في الحِجْرِ ثُقِّلا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة: (حَقّ)، وهما ابن كثير، وأبو عمرو أنهما خَفَّفَا هذه الأفعال الثلاثة وهي: ﴿ يُنَزِّلَ ﴾[2] الذي حرف مضارعته ياء منقوطة ثنتين من أسفل، و﴿ تُنَزِّلَ ﴾[3] الذي حرف مضارعته تاء منقوطة ثنتين من فوق، و﴿ نُنَزِّل ﴾[4] الذي حرف مضارعته نون حيث ورد ذلك في القرآن الكريم.

قال أبو عبد الله: «يلزم من تخفيفه إسكان النون»[5].

وفُهِم أن / الباقين يُثَقِّلون الزاي من ذلك جميعه. [٣٨٧/ب]

قال: «ويلزم من ذلك فتح النون»[6].

يعني ويلزم ما قاله من حيث القراءة في الأول، وأما في الثاني: وهو تحريك النون فلازم لفظاً وقراءة، إذ لا يمكن تشديد الراء إلا مع تحريك النون.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

(٢)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٣)- من مواضعها سورة النساء، الآية: ١٥٣.

(٤)- من مواضعها سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

ثم أخبر أن الذي في سورة الحجر ثُقِّل للجميع يريد قوله تعالى: ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾[١].

وقد اعتُرِضَ على الناظم في هذا البيت باعتراضين:

أحدهما: أن الخلاف جارٍ في هذا الفعل سواء بُني للفاعل على اختلاف أنواعه، أم للمفعول نحو: قوله تعالى: ﴿ يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[٢]، ﴿ تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ﴾[٣]، والناظم لم يذكر إلا القسم الأول دون الثاني[٤].

والاعتراض الثاني: أنه لم يُبَيِّن لِمَن ثُقِّل الذي في الحجر، فلم يَقُل للجميع، ولا لغيرهم، بل ظاهر عبارته أنه مُثَقَّل لـ(حَقٌّ)، وكون ذلك مما نُصَّ عليه لمخالفته قاعدة مَن ذَكَرَهُ - على عادته - فكأنه قال: «وثَقَّل حَقٌّ الذي في الحجر» على خلاف أَصْلهما، فيفهم منه أن غيرهما يخففه، ويُؤَيِّد ذلك أن كلاً منهما قد خالف أَصْله كما سيأتي بيانه في البيت الآتي[٥].

وضابطه كما قال أبو عمرو الداني: «إذا كان مُسْتَقْبَلاً مضموم الأول فهذا يشمل ماكان مَبْنياً للفاعل، وماكان مَبْنياً للمفعول»[٦].

(١)- سورة الحجر، الآية: ٢١، وانظر: التذكرة لابن غلبون: ٢/٢٥٧، والروضة في القراءات الإحدى عشرة لأبي علي المالكي: (خ) ١٩٥، والمفتاح في اختلاف القراء السبعة لعبد الوهاب القرطبي: ١/٣٣٣.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٠٥.

(٣)- سورة آل عمران، الآية: ٩٣.

(٤)- انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني ٢/٣٠٩، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٥)- انظر: إبراز المعاني ٢/٣٠٩.

(٦)- التيسير: ص ٦٤، وانظر: إبراز المعاني ٢/٣٠٩.

وخرج بقوله: «مضْمُوم الأول» نحو: ﴿ وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[١] فإنــه لاخــلاف في تخفيفه[٢]، ومِمَّن ضَبَط موضع الخلاف: - كما ضبطه الداني - مَكّي وغيره[٣].

وقــال أبــو شامة بدل هذا البيت بيتاً يدفع الاعتراضين المذكورين، فقال: «وصَوَابه لو قال:

وَيُنْـــزِل حَقٌّ خِفَّه كيفما أَتَى   ولَكِنَّه في الحِجْر للكُلِّ ثُقِّلا.

قال: وهذا اللفظ يشمل الموضعين في الحجر؛ لأن الأول وإن اختلفت القراءات فيه فزاؤه مُشَددةٌ للجميع، على ما يأتي بيانه في سورته، أو يقول:

نُنَــزِّله في الحِجْر للكُلِّ ثُقِّلا.

فَيَنُصّ على ما يُوهِم أنه مختلف فيه، ولا حاجة إلى التنبيه على الموضع الآخر؛ لأن ذلك سيُفهم من ذكره في سورته». انتهى[٤].

قلــت: قوله: «وهذا اللفظ يشمل الموضعين في الحجر»، يريد بالموضعين قوله تعــالى: ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾[٥] في قراءة الأخوين، وحفص، فقوله: «فزاؤه مشددة للجميع»، أي: سواء قُرِئ بالنون أو بالتاء.

ثم قال أبو عبد الله بعد ذكره الاعتراضين[٦]: «ولو قال:

وتُنْــزِلُ خَفِّفْه ونُنْــزِلُ مِثْلُه   ونحوهما حَقّاً وفي الحِجْر ثُقِّلا.

(١)- سورة سبأ، الآية: ٢، والحديد، الآية: ٤.

(٢)- انظر: إبراز المعاني ٣٠٩/٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٣)- التبصــرة: ص ٤٢٥، ٤٢٦، وانظر: إبراز المعاني ٣٠٩/٢، وممن ضبط الخلاف كذلك: ابن الجزري في النشر: ٢١٨/٢، والتحبير: ص ٢٩١، وصاحب إرشاد المبتدئ: ص ٢٢٨، والبنّا في: الإتحاف: ٤٠٧/١

(٤)- إبراز المعاني ٣٠٩/٢، ٣١٠.

(٥)- سورة الحجر، الآية: ٨.

(٦)- "الاعتراضين" كذا في الأصل، وفي (ت): "الاعتراض الأول".

لكان أَظْهَر وأَبْيَن، والعُذْر له في ذلك: شُهْرة القراءة بما ذكر في النوعين».

انتهى.[(١)]

فقولـه: «وفي الحجْر ثُقِّلا»: يَرِد عليه ما أُورِد على الناظم مِن عدم بَيَان المُثَقِّل له مَن هو؟، و لم يَتَفَطَّن هو لهذا الإيراد البتة؛ فلذلك أتى بلفظ / الناظم. [٣٨٨/أ]

وقولـه: (وَهْوَ فِي الحِجْر) الضمير عائد على أَقْرَب المذكورات وهو: (نُنْزِل) بالنون؛ لأن الذي في الحجر موضعان كما تقدم، **أحدهما**: في قراءة الأخوين وحفص، **والثاني**: لجميع القراء[(٢)].

والوجه في التثقيل: أنه يفيد التكثير والتكرير[(٣)]؛ ولذلك أُجْمِع على التثقيل في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾[(٤)] لظهور معنى التكثير فيه[(٥)].

والوجه في التخفيف: حَمْله على الأكثر فإن أكثر ما ورد في القرآن: «أَنْـزَل»، و«نَـزَّل» أَقَلّ منه، فَحُمِل المضارع على الأكثر مِن ذلك، كقوله: ﴿ أَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾[(٦)] ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾[(٧)] ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ ﴾[(٨)] ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٤٢/٢.

(٢)- انظر: كتر الجعبري: (خ) ٣٣٠.

(٣)- انظر: الكشف: ٢٥٤/١، ومعاني القراءات للأزهري: ٥٨.

(٤)- سورة الحجر، الآية: ٢١.

(٥)- انظر: الكشف: ٢٥٤/١، وفتح الوصيد: ٦٤٩/٢، وقال ابن الجزري: "فلا خلاف في تشديده لأنه أريد به المرة بعد المرة". النشر: ٢١٨/٢، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦.

وقال المهدوي: "وعلة إجماع الجماعة على تشديده: أن التثقيل أكثر ما يستعمل فيما كثر وتكرر ووقع الفعل منه شيئاً بعد شيء، فلما كان هذا الموضع بعد قوله: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ ﴾ [الحجر ٢١] وكان ذلك ينـزل من عند الله متفرقاً شيئاً بعد شيء حسن مجيئه على "فَعَّل". شرح الهداية: ١٧٦/١.

(٦)- سورة آل عمران، الآية: ٤.

(٧)- من مواضعها: سورة يوسف، الآية: ٢.

(٨)- سورة النحل، الآية: ٤٤.

إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾[١] إلى مواضع عديدة، وأيضاً فإن «أَنْـزَل» مُؤَدٍّ مُؤَدَّى «نَـزَّل»، وهو أخف منه فأوثر ذلك[٢].

وقال أبو شامة: «وأَنْـزَل ونَـزَّل واحد في التعدية، وأَنْـزَل أكثر استعمالاً في القـرآن، قال: ويدل على أن نَـزَّل المشدد في معنى: أَنْـزَل إجماعهم على قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[٣]». انتهى.[٤]

يشير إلى خلاف بين أهل العلم في هاتين الصيغتين، هل بينهما فرق أم لا؟

فأبو القاسم الزمخشري[٥] ومَن تابعه[٦]، يزعمون أن بينهما فَرْقاً، وذلك أن «أَنْـزَل» يجوز أن يكون مُنَجَّماً مُفَرَّقاً، وأن يكون دفعة واحدة، و«نَـزَّل» بالتشديد لا يكون إلا فيما كان مُنَجَّماً في آيات متفرقة، ولا شك أن أكثر ما ورد كذلك.

والرَّد عليه بما ذَكَرَه[٧] أبو شامة واضح، وهو إشكال قديم على ما ذهب إليه الزمخشري، وأكثر ما يجاب عنه أنه يدل على التنجيم ما لم يمنع مانع كهذه الآية[٨]

---

(١)- سورة النساء، الآية: ١٠٥، والزمر، الآية: ٢.

(٢)- انظـر: الكشـف: ٢٥٣/١، وفـتح الوصيد: ٦٤٩/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٢/٢، ومما قيل في توجيههما: أنهما لغتان، تثقيل وتخفيف، بمعنى واحد في متعدي "نَزَل" انظر: الموضح: ٢٩٠/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٥، وفتح الوصيد: ٦٤٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٩.

(٣)- سورة الفرقان، الآية: ٣٢.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٠٨/٢.

(٥)- في الكشاف: ٥٢٦/١.

(٦)- سبق إلى التفريق بينهما كذلك: الراغب الأصفهاني في المفردات: مادة "نزل" ص ٤٩١، والواحديُّ في تفسيره، "الوسيط": ١٧٤/١.

(٧)- في (ت): "بما ذَكَر".

(٨)- وممن أجاب كذلك المهدوي: فقال: "ومما يدل على أنهما بمعنى واحد قراءة ابن كثير ﴿ وَنُنْزِلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ الفرقان الآية: ٢٥، فأتى بعد "نُنْزِل" بمصدر "نُنَزِّل"، لأن قوله: ﴿ تَنزِيلًا ﴾ مصدر "نَزَّل"، ولو جاء المصـدر على لفظ "نُنْزِل" لكان: "ونُنْزِل إنْزالاً" فمجيء مصدر: "نزَّل" بعد "أَنْزَل" دليل على أنهما بمعنى واحد". شرح الهداية باختصار: ١٧٥/١.

وقد حققت هذه المسألة في غير هذا الموضوع[1]، والله أعلم.

قوله: (ويُنْزِلُ خَفِّفْه) يجوز في: (يُنْزِلُ) وجهان: **أظهرهما**: أنه منصوب بفعْلٍ مُقَدَّر يُفَسِّره هذا الظاهر، والمسألة من الاشتغال، **والثاني**: أن يكون مبتدأ مُخْبَراً عنه بالجملة الأَمْرية، والأول أولى؛ لمكان الأمر[2].

وتقدير قوله: (خَفِّفه) أي: خَفِّف زَايَه، أو يكون المعنى: أَوْقِع فيه[3] التخفيف، ولا يليق ذلك إلا بالزاي.

قوله: (وتُنْزِل مِثْلُهُ) مبتدأ وخبر، أي: مثله في الحكم المتقدم، وهو التخْفِيف.

قوله: (ونُنْزِلُ حَقٌّ) مبتدأ وخبر أيضاً، على حذف مضاف من[4] الأول، تقديره: و«تخفيف نُنْزِل حق».

وأعرب أبو عبد الله: (ونُنْزِلُ) مبتدأ، وخبره محذوف، و(حَقّ) خبر مبتدأ محذوف، قال: «وتقديره: وننزل كذلك، أي: ذلك حق، وذلك إشارة إلى ما دَلَّ عليه: (خَفِّفْه) من التخفيف»[5].

وهذا ما لا حاجة إليه، إذ فيه حَذْف من موضعين مستغنى عنهما، والله أعلم.

قوله: (وَهْوَ) مبتدأ، وتقدم أنه ضمير: «نُنْزِلُ» بالنون؛ لأنه آخر الأفعال الثلاثة / [٣٨٨/ب]، و(ثُقِّل) خبره، و(في الحِجْرِ) متعلق به، ويجوز أن يكون: (في الحِجْرِ) هو الخبر، و(ثُقِّل) جملة حالية، وفيه ضَعْف؛ لأن العمدة الإخبار بالجملة.

---

(١)- في الدر المصون: ١/١٩٨، ٣/٢١، وعمدة الحفاظ: مادة: "نزل" ٤/١٦٤.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٢.

(٣)- "فيه" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- "مضاف من" سقط من (ت).

(٥)- اللآلئ الفريدة باختصار: ٢/٥٤٢.

٤٦٩- وَخفَّفَ للبَصْري بِسُبْحَان والّذِي   في الأَنْعَامِ للمَكِّي عَلَى أَنْ يُنَــزِّلا

أخبر عن البصري، وهو أبو عمرو أنه خَفَّف الحرف الذي بسورة سبحان(١)، وهو موضعان فيها: **أحدهما**: قوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٢) والثاني: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾(٣) فأبو عمرو على قاعدته، وابن كثير خالف أَصْلَه المتقدِّم، وهذا مراد المصنِّف أن يَذْكَر مَن خالف قاعدتــه فلم يَتَأَتَّ له ذلك إلا بهذه الطريقة، وهي أنه ذَكَر انفرَاد أبي عمرو بجريانه على أَصْله، ففُهِم منه أن ابن كثير خرَج عن أَصْله.

ثم أخبر عن المَكِّي، وهو ابن كثير أنه خَفَّف الحرف الذي في الأنعام وهو قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾(٤) وهو في ذلك على قاعدته، وأبو عمرو هو المُخَالف لهـا ففعل في هذا كما فعل في الأول؛ بأن ذَكَر تَفرُّد ابن كثير ببقائه على أَصْله، فَفُهِم أن أبا عمرو خالفه(٥).

والوجــه في مخالفة ابن كثير أصله(٦) في الإسراء: أن قوله: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ يوافقه التــثقيل من حيث أنه مُوَافق لِمَا وَقَع عليه: تنــزيل القرآن من كونه نَــزَل منَجَّماً شيئاً بعد شيء؛ فناسب أن يُؤْتى بفعل مطابق للواقع(٧).

---

(١)- هي سورة الإسراء، وتسمى: "بني إسرائيل"، كذلك. انظر: الإتقان في علوم القرآن: ١/١٥٣.

(٢)- سورة الإسراء، الآية: ٨٢.

(٣)- سورة الإسراء، الآية: ٩٣.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٥)- انظــر: اللآلــئ الفريدة: ٢/٥٤٢، وقيد الناظم هذا الموضع بمصاحبة: "على" احترازاً من غيره في السورة.

(٦)- "أصله" سقطت من (ت).

(٧)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والكشف: ١/٢٥٤، وفتح الوصيد: ٢/٦٥٠، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣١، وقــيل: جمعــاً بين اللغتين على قول من قال إنهما لغتان. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦، وشرح الهداية: ١/١٧٦، ومعاني القراءات: ص ٥٨.

وأنَّ قوله: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ مناسب لِمَا وقع جواباً له، وهو قوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾[١] وهذا مُجْمَع على تثقيله، فكذلك ما وقع جواباً له، فلذلك خرَج ابن كثير عن أصله من التخفيف[٢].

والوجه في مخالفة أبي عمرو قاعدته في الأنعام: موافقته في التثقيل لِمَا وقع جواباً له من قوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[٣].

فإن قيل: إذا كان ابن كثير هو المخَالِف لأصله في الفعلين من سورة سبحان، وأبو عمرو مُخالِف لأصله في الفِعْل الذي في الأنعام، فَهَلا قال الناظم:

وثُقِّل للمَكِّي بِسُبْحَان والذي في ... الأَنْعَام للبصْرِيّ علَى أَنْ يُنَزِّلا

ويكون قد نَصَّ لكل واحد على مخالفته لأصله فتُؤْخذ مخالفة الأصل من نَصِّه لا مِن مَفْهُومِه؟.

فالجواب: أنه لو قال ذلك لأَوْهَم أن ابن كثير انفَرَد بتثقِيل ما في سبحان، وأن أبا عمرو انفرد بتثقيل ما في الأنعام، وأن غيرهما خَفَّف ذلك فقط، وليس الأمر كذلك[٤].

قوله: (وخُفِّفَ) مرفوعه ضمير يعود على: (يُنْزِل) المتَقدِّم، و(بِسُبْحَان) حال، أي: «حال كونه مُسْتَقراً فيها»، والباء: ظرفية نحو: «زيد بمكة».

---

(١)- سورة الأنعام، الآية: ٧.

(٢)- انظر: الكشف: ٢٥٤/١، وفتح الوصيد: ٦٥٠/٢، وقيل كذلك جمعاً بين اللغتين. انظر: شرح الهداية: ١٧٦/١، وإبراز المعاني: ٣١٠/٢.

(٣)- سورة الأنعام، الآية: ٣٧، وانظر: الكشف: ٢٥٤/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦، وشرح الهداية: ١٧٥/١، وفتح الوصيد: ٦٥٠/٢.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢، والسراج: ص ١٥٤.

ويجـوز أن يكون: الحال، أي: مُلْتـبساً (بِسُبْحَان)، وقد عَرَفْت أنهما فِعْلان لكنهما بلفظ متقارب[١]، / فلذلك عَدَّهما شيئاً واحداً. [٣٨٩/أ]

قولـه: (والـذَي في الأَنْعَامِ) عُطِف على الضمير المسْتـتر في: (خُفِّف) أي: «وخُفِّف أيضاً».

(والـذِي في الأَنْعَامِ) أي: ﴿ يُنَزِّلَ ﴾[٢] الذي في الأنعام، فالموصول: صفة لمحذوف حُذِف لدلالة ما تقدم عليه.

ويجـوز أن يكـون: (الـذِي) مبتدأ وحُذِف خبره، أي: «والذي في الأنعام مُخَفَّف للمَكِّي».

وإنما سَاغ العطف في الوجه الأول مع كونه معطوفاً على ضمير رفع متصل لم يؤكد لأجل الفاصل بالجارين.

قوله: (على أن يُنَـزِّلا) يجوز أن يكون بدلاً من: (الذي)، وأن يكون عَطْف بيان له، وأن يكون منصوباً بإِضْمَار: «أعني»، وأن يكون خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: «هو على أن يُنَـزِّلا»، قَصَد بذلك بيان حرف الأنعام.

٤٧٠- وَمُنْـزِلُهَا التَّخْفِيفُ حَقٌّ شِفَاؤُهُ   وَخُفِّفَ عَنْهُم يُنْـزِلُ الغَيْثَ مُسْجَلا

أخـبر عمّن رمز له بكلمة: (حَقٌّ)، وبالشين المعجمة من: (شِفَاؤُهُ)، وهم ابن كـثير وأبو عمرو والأخوان، أنهم خَفَّفوا: ﴿ مُنَزِّلُـهَا ﴾ في المائدة يريد قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُـهَا عَلَيْكُمْ ﴾[٣].

(١)- أي: "أَنْـزَل ونَـزَّل".

(٢)- سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٣)- سورة المائدة، الآية: ١١٥.

ثم أخبر عنهم، أي: عن ابن كثير وأبي عمرو والأخوين، أضْمَرَهم لتقدم ذِكْرهم[١]، أنهم يُخَفِّفون: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾[٢] وذلك[٣] في سورتي: لقمان، والشورى، ولذلك قال: (مُسْجَلا) أي: مُطْلَقًا؛ لِيَعُمّ الموضعين[٤].

والحاصل: أن الأخوين وَافَقَا ابن كثير وأبا عمرو على تخفيف: ﴿مُنَزِّلُهَا﴾، وعلى تخفيف: ﴿يُنَزِّلُ﴾ في هاتين السورتين.

ووجه ذلك: أنهما رَاعَيا قوله قبل ذلك: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ﴾[٥] فناسب ذلك: ﴿مُنَزِّلُهَا﴾؛ لأن اسم الفاعل من: «أَفْعَل» مُفْعِل[٦].

وأما: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ فللحَمْل على نظائره من قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾[٧] ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا﴾[٨].

والوجه لِمَن ثَقَّل جميع ذلك: مافي التثقيل مِن المبالغة[٩].

وأما ابن كثير وأبو عمرو فَعَلى أَصْلِهما من التخفيف.

---

(١)- في (ت): "رمزهم".

(٢)- سورة لقمان، الآية: ٣٤، والشورى، الآية: ٢٨.

(٣)- "وذلك" سقطت من (ت).

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣١١/٢، والسراج: ص ١٥٤، وكنز الجعبري: (خ) ٣٣٠.

(٥)- سورة المائدة، الآية: ١١٤.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٦٥١/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٧)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٢.

(٨)- سورة النبأ، الآية: ١٤، وانظر: الكشف: ٢٥٤/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والحجة للفارسي: ١٦٢/٢، وشرح الهداية: ١٧٦/١.

(٩)- انظر: الكشف: ٢٥٤/١، واللآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢.

وقد ذَكَر أبو شامة(١) عوَض هذه الأبيات الثلاثة، ثلاثة غيرها وزعم أنها وافية بالمقصود، غير وارد عليها ما تقَدَّم ذِكْره وهي:

وَيُنْزِلُ مَضْمُومَ المُضَارِعِ خِفُّه ... لِحَقٌّ عَلَى أيِ الحُرُوفِ تَنَقَّلا

وَخُفِّفَ لِلْبَصْرِي بِسُبْحَان والَّذي ... في الأَنْعَام لِلْمَكِّي وفي الحِجْرِ ثُقِّلا

لِكُلٍّ وَحَقٌّ شَاء مُنْزِلُها وَيُنْزِلُ ... الْغَيْث تَخْفِيفاً بِحَرْفَيْنِ أُسْجِلا

يعني: بقوله: «مَضْمُوم المضارع»، أي: مَضْمُوم حَرْف المضارعة، وفيه فائدتان:

أحدهما: شمول المبني للفاعل، والمبني للمفعول؛ الذي أَهْمَله الناظم فلم يَذْكُرْه.

والثانية: إِخْراج مَفْتوح حرف المضارعة نحو: ﴿ وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾(٢).

وقوله: «عَلَى أَيِّ الحروفِ تَنَقَّلا» أي: على أي حَرْف من حروف المضارعة جاء ليشمل ماكان حرف مضارعته ياء، أو تاء، أو نوناً.

وقوله: «لِكُلٍّ» يريد الثاني، وهو قوله تعالى: / ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعۡلُومٍ ﴾(٣)، وأما الأول فالقراء فيه مختلفون بالنسبة إلى حرف المضارعة، وإن كانت زائدة مُشَدَّدة عند الجميع، والشين من: «شَاءَ» رمز لحمزة والكسائي. [٣٨٩/ب]

قوله(٤): (وَمُنْزِلها) مبتدأ، و(التَّخْفِيفُ) مبتدأ ثان، و(حَقٌّ) خبر مُقَدَّم، و(شِفَاؤُه) مبتدأ ثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول،

(١)- إبراز المعاني: ٢/٣١١.

(٢)- سورة سبأ، الآية: ٢، والحديد، الآية: ٤.

(٣)- سورة الحجر، الآية: ٢١.

(٤)- "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

والتقدير: «ومُنْـــزِلها التَّخْفيف فيه»، فحَذَف العائد من: «شفَاؤه حَقٌّ»، فالهاء في: «شِفَاؤه حَقٌّ[1]» تعود على التخفيف؛ لأن في التخفيف شِفَاءً لخفَّته[2].

ويجـــوز أن يكـــون: (التَّخْفيفُ) بدلاً من: (مُنْـــزلها) بدل اشتمال، والعائد مُقَدَّر، أو قامت: «أل» مَقَامه، أي: التَّخفيف فيه، أو تَخْفيفه، ويكون: (حَقّ شِفَاؤُه) جملة إسمية في موضع الجر.

ويجـــوز رفـــع: (شِفَاؤه) بـــ(حَقّ)، ويكون: (حَقّ) خبراً، إما عن المبتدأ إن أعربنا: (التَّخْفيف) بدلاً منه، وإما عن التخفيف إن أعربناه مبتدأ ثانياً.

قوله: (يُنْـــزِل) مفعولاً لِمَا لم يسم فاعله، أي: خَفِّف عنهم هذا اللفظ، وأتى بلفظ: (الغَيْث)؛ ليفيد أنه هذا اللفظ المصَاحب للفظ: ﴿ ٱلْغَيْثَ ﴾.

و(مُسْجَلا) حال من: (يُنْـــزِل) القائم مقام الفاعل، أي: حال كونه مطلقاً لا يخـــتص بإحدى السورتين دون الأخرى[3].

ويجوز أن يكون: (مُسْجلا) نعت مصدر محذوف، أي: «تخفيفاً مُسْجَلاً»؛ ليعُمّ الموضعين[4]، والإِسْجَال: الإطلاق.

٤٧١- وَجبْرِيلَ فَتْحُ الجيمِ والرَّا وَبَعْدَهَا وَعَى هَمْزَةً مَكْسُورَةً صُحْبَةٌ وِلا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة: (صُحْبَة)، وهم الأخوان وأبو بكر أنهم وَعَوا، أي: حَفِظُـــوا[5] فَقَـــرءوا بـــه، وأَقْرَءوه: فتح الجيم وفتح الراء، والإتيان بعد الراء بهمزة مكسورة في: ﴿ جِبْرِيـلَ ﴾ حيث أَتَى، فتكون قراءتهم: «جَبْرَئِيل»، بزنة: «جَبْرعِيل»،

---

(١)- "حق" سقطت من (ت).

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٩.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢.

(٤)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٥)- انظر: اللسان: مادة "وعى" ٢٤٦/١٥.

إلا أبا بكر فإنه يحذف الياء، كما سيأتي، ونبَّـه على العموم، وعلى بقية الخلاف المذكور بقوله:

٤٧٢- بِحَيْثُ أَتَى وَالْيَاءَ يَحْذِفُ شُعْبَةٌ وَمَكِّيُّهُمْ فِي الجِيمِ بِالْفَتْحِ وُكِّلا

أي: بحيث أتى: ﴿جِبْرِيلَ﴾، وذلك في ثلاثة مواضع: **اثنان** منهما في هذه السورة: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾[1]، ﴿وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾[2]، **والثالث** في سورة التحريم: ﴿وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3].

وأخبر عن شعبة، وهو أبو بكر أنّه يحذف ياء: ﴿جِبْرِيلَ﴾ وقد تَقَدَّم أنه يفتح الجيم والراء، ويأتي بعد الراء بهمزة مكسورة فيصير: «**جَبْرَئِل**»، بزنة: «**جَبْرَعِل**».

وأخبر عن: (مَكِّيهم)، وهو ابن كثير أنه يَفْتح الجيم، وليس هو مِمَّن يَفْتح الراء ولا مَن يأتي بعدها بهمزة مكسورة فتكون قراءته: «**جَبْرِيل**»، وتكون قراءة الباقين: ﴿جِبْرِيلَ﴾ بِكَسْر الجيم دون فتح الراء، ودون الإتيان بهمزة على ما لفظ بها أولاً، فَـتَكْمُل في هذا الحرف، **أربع قراءات**[4]:

الأولى: / للأخوين: ﴿**جَبْرَئِيل**﴾[5] بزنة: «جَبْرَعِيل». [٣٩٠/أ]

الثانية: لأبي بكر: ﴿**جَبْرَئِل**﴾ بزنة: «جَبْرَعِل».

الثالثة: لابن كثير: ﴿**جَبْرِيل**﴾ بزنة: «جَبْعِيل».

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٩٧.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٩٨.

(٣)- سورة التحريم، الآية: ٤.

(٤)- انظر: المكرر للنشار: ١٢١/١، والتجريد في القراءات السبع" لابن الفحام: ٣٢٧/١، وإبراز المعاني: ٢/ ٣١١، والسراج: ص ١٥٤.

(٥)- في الأصل: "جبريل" والمثبت من (ت).

الرابعة: للباقين: ﴿ جِبْرِيلَ ﴾ بزنة: «جِبْعِيل».

واعلم أن العَرَب تَكَلَّمت في هذا الاسم بثلاث عشرة لغة[1]، **أَشْهَرها وأَفْصحها:** ﴿ جِبْرِيلَ ﴾ بزنة: «قِنْدِيل»، وهي قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وهي: لغة أهل الحجاز[2]، وقد أنشدوا عليها شواهد كثيرة فمنها:

قول وَرَقَة بن نوفل[3]:

وجِبْرِيلُ يَأْتِيه ومِيكَالُ مَعْهُما   مِن اللهِ وَحْيٌ يَشْرَحُ الصدر مُنْـزَلُ.

وقال حَسَّان بن ثابت ﷺ[4]:

وجِبْـرِيلُ رَسُولُ اللهِ فِينَا   ورُوحُ القُدْسِ لَيْسَ لَه كِفَاءُ.

وقال عِمْرَان بن حَطَّان[5]:

---

(١)- والسبب في ذلك: أنه اسم أعجمي فتوسعت فيه العرب وتصرفت حتى نطقته بألفاظ ولغات مختلفة، يقول الكسائي: "جبريل وميكائيل، أسماء أعجمية لم تكن العرب تعرفها فلما جاءتها أعربتها فلفظت بها بألفاظ مختلفة" الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٨، وكل هذه اللغات التالية: **القراءة بها شاذة ما عدا الأربع** اللغات الأُوَل، التي قرأ بها الأئمة السبعة. انظر هذه اللغات في: المحتسب: ١٨١/١، ومختصر الشواذ: ص ١٦ ، وتفسير القرطبي: ٤٢/١، ٤٣، وجامع البيان للطبري: ٥٠٢/١، ٥٠٣، والبحر: ١/ ٤٨٦، ٤٨٧، والدر المصون: ١٨/١، ١٩، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣، ومعاني الأخفش: ٣٢٥/١، ومعاني الزجاج: ١٧٩/١

(٢)- انظر: غيث النفع لصفاقسي: ص ١٢٧، وجامع البيان للطبري: ٥٠١/١، والبحر: ١/ ٤٨٥.

(٣)- هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العُزَّي من قريش، حكيم جاهلي، وهو ابن عم خديجة أم المؤمنين ﷺ قرأ التوراة والإنجيل. انظر: سيرة ابن هشام: ٢٥٦/١، والأعلام: ١١٥/٨.

والبيت في: البحر المحيط: ٤٨٥/١، والدر المصون: ١٩/٢، وزاد المسير لابن الجوزي: ١١٧/١، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢. واللآلئ الفريدة: ٥٤٥/٢.

(٤)- البيت من قصيدة يهجو بها أبا سفيان بن الحارث قبل فتح مكة، وهو في: ديوانه: ١٧/١، والبحر: ٤٦٨/١، ٤٨٥، وتفسير القرطبي: ٤١/٢، والدر المصون: ٤٩٨/١، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣، والصحاح: مادة "جبر" ٢٥٣/٢، ومعاني الزجاج: ١٨٠/١، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٥/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧.

(٥)- هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي، خطيب وشاعر، من أهل البصرة، كان من رؤوس الخوارج، حدث عن بعض الصحابة. انظر: السير: ٢١٤/٤ ، والأعلام: ٧٠/٥.

=

والروحُ جِبْرِيلُ منهم لا كَفَاء   وكَانَ جِبْرِيلُ عند الله مَأْمُونا.

اللغـــة الثانية[١]: «**جَبْرِيل**» بفتح الجيم، وبها قرأ ابن كثير، والحَسَن، وقد أَسَاء الفَرَّاء فقال: «لا أحبها لأنه ليس في كلامهم فَعْلِيل» [٢].

وما قاله: ليس بشيء؛ لأن العرب إذا أدخلت في لغتها اسماً أعجمياً كان ذلك عندهم على قسمين:

قِسْم: تُلْحقه بأبنية كلامها: «كلِجَام».

وقِسْم: لا تلحقه كـ«إِبْرَيْسَم[٣]»، فهذا منه[٤].

على أنه قيل: «إن لنا فَعْليلاً[٥]» بفتح الفاء، وهو: «سَمْويل» اسم طائر[٦].

و[عـــن ابـــن كثير][٧]، أنه رأى النبي ﷺ [في المنام] [٨] وهو يَقْرأ «جَبْرِيل»، و«ميكائيل»- يعني: بالفتح في ﴿ جِبْرِيـلَ ﴾، - قال: فلا أزال أَقْرَأهما كذلك».

= **والبيت** في: البحر: ٤٨٥/١، والدر المصون: ١٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٥/٢

(١)- انظر هذه اللغة في: البحر: ١/ ٤٨٦، والمحرر: ٣٠٠/١، والكشاف: ٣٠٢/١.

(٢)- انظر قوله في: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢/ ١٩، وتفسير القرطبي: ٤٢/٢، وقال بهذا القول كذلك: أبو جعفر النحاس في: إعراب القرآن: ٧٠/١.

(٣)- "الإِبْرَيْسَم": القطن. انظر: اللسان: مادة: "برس" ٦٢/٢.

(٤)- انظر: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ١٩/٢ وفتح الوصيد: ٢/ ٦٥٣.

(٥)- في الأصل: "فعيلاً"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٦)- أي نظير: "جَبْرِيل"، انظر: البحر: ٤٨٦/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧، و"السمويل": قيل: اسم طائر، وقيل: اسم بلدة كثيرة الطير. انظر: اللسان: مادة "سمل" ٢٦٠/٧.

(٧)- في كلتا النسختين: "عن أبي بكر ﷺ"، ولكن في جميع المصادر التي نقلته منسوب: "لابن كثير"؛ ولذا أثبته كذلك، وقد ساقه ابن مجاهد في كتابه السبعة: ص ١٦٦، بسنده إلى شبل بن عباد، عن ابن كثير.

ورواه بســـنده الدوري في جزئه ص ٧٠، إلى شبل بن عباد عن ابن كثير، وإسناده مرسل، وفيه: محمد بن صالح المري، سُكت عنه. انظر: معرفة القراء: ١٥٦/٢.

وانظر هذا القول منسوباً لابن كثير في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٥/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢، وكنز الجعبري: (خ) ٣٣٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧، والحجة للفارسي: ١٦٣/٢، والمحرر الوجيز: ٣٠٠/١، وتفسير القرطبي: ٤٢/٢، وأورده المؤلف في كتابه: الدر المصون: ١٩/٢، منسوباً لابن كثير.

(٨)- ما بين المعكوفتين زيادة من كتاب السبعة لابد منها.

اللغـــة الثالـــثة[١]: «جَبْرَئِـــيل» بزنة: «عَنْـــتريس[٢]»، وهي لغة تميم، وقيس، وبها قرأ: الأخوان، وأنشدوا لحسان بن ثابت[٣]:

شَهِدنا فَمَا تَلْقَى لنا مِن كَتِيـــبَةٍ   مَدَى الدَّهر إلا جَبْرَئيلُ أَمَامها.

وأنشده أبو عبد الله[٤] لكَعْب بن زهير[٥].

وقال جرير أيضاً[٦]:

عَبَدُوا الصَّليبَ وَكَذَّبوا بِمُحَمَّدٍ   وبِجَبْرَئِيلَ وكَذَّبُوا ميكَالا.

اللغة الرابعة[٧]: «جَبْرَئِل» وهي بزنة: «جَبْرَعِل»، وهي قراءة: أبي بكر[٨].

---

(١)- انظر هذه اللغة في: البحر: ١/ ٤٨٦، والمحرر: ١/٣٠٠، والكشاف: ١/٣٠٢.

(٢)- "العَنْتَريس" الناقة الغليظة. انظر: اللسان: مادة "عترس" ١٠/٢٦.

(٣)- هـــو حســـان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأبصاري، صحابي جليل، شاعر رسول الله ﷺ، وأحد المخضـــرمين الذين أدركوا الجاهليةو الإسلام، وكان شديد الهجاء على المشركين، توفي في المدينة سنة ٤٥ هـــ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ١/٣٢٦.

البيـــت: في ديوانـــه: ١/٥٢٢، ومعـــاني الزجاج: ١/١٨٠، والصحاح: مادة: "جبر" ٢/٢٥٣، البحر: ١/٤٨٦، والقـــرطبي: ٢/٤٢، والدر المصون: ٢/١٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧، والحجة للفارسي: ٢/١٦٨، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣٢، ومنسوب لكعب بن مالك في: فتح الوصيد: ٢/٦٥٢، واللسان: مادة "جبر" ٣/٦٨، ومنسوب لكعب بن زهير في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٤.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٤.

(٥)- هـــو: أبـــو المضرَّب كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، شاعر جاهلي أدرك الإسلام فأسلم، وهو صاحب القصيدة التي مطلعها "بانت سعاد" في مدح النبي ﷺ ت ٥٠هـــ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٨٩.

(٦)- هو: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي، شاعر من تميم وكان يهجو الشعراء فلم يثبت أمامه إلا الفرزدق، وقد جمعت نقائضه معه، ت ١١٠هـــ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٣٣٩، والأعلام: ٢/١١٩.

والبيت: في ديوانه ص ٣٣٩، والبحر: ١/٤٨٦، وتفسير القرطبي: ٢/٤٣، وفتح الوصيد: ٢/٦٥٣.

(٧)- انظر هذه اللغة في: البحر: ١/٤٨٦، وتفسير القرطبي: ٢/٤٢، والدر المصون: ٢/٢٠.

(٨)- أي: شعبة بن عياش عن عاصم.

اللغـــة الخامسة[١]: كذلك إلا أنها بتشديد اللام، ويُرْوَى[٢] عن عاصم، ويحيى بن يعمر[٣].

قالوا: و«إلّ» بالتشديد هو اسم من أسماء الله تعالى[٤]، وقد جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا ﴾[٥] أي: الله[٦].

وعـــن أبي بكـــر ﷺ - وقـــد سَمِع سَجْعَ مُسَيْلمة[٧] -: «ما يخرج هذا من إلّ»[٨]، وسيأتي تحقيق ذلك.

اللغـــة السادسة[٩]: «جِبْرائِيل» بالمد بعد الراء، وهمزة مكسورة بعد الألف، وبعد الهمزة ياء.

---

(١)- انظر هذه اللغة في: والمحرر: ١/ ٣٠٠، والكشاف: ١/ ٣٠٢، والمحتسب لابن جني: ١/١٨١، ومعاني الزجاج: ١/١٧٩.

(٢)- في (ت): "تروى".

(٣)- هـــو: أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني البصري، تابعي جليل، أول من نقط المصحف، كان إماماً فصيحاً سمع من ابن عباس، وابن عمر، وأخذ عن الأسود الدؤلي، قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، ت: قبل ٩٠ هـــ. انظر: ، معرفة القراء: ١/١٦٢، ١٦٣، وغاية النهاية: ٢/٣٨١.

(٤)- انظـــر: البحر: ١/٤٥٨، والمحرر: ١/٣٠٠، والصحاح: مادة "جبر" ٢/٢٥٣، واللسان: مادة "جبر" ٣/٦٨.

(٥)- سورة التوبة، الآية: ١٠.

(٦)- انظر: تفسير الطبري: ١٠/٩٧، والقرطبي: ٢/٤٣.

(٧)- هو: مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفي الوائلي، مدعي النبوة الكذاب، ولد ونشأ باليمامة في نجد، وضع أســـجاع يضـــاهي بها القرآن الكريم، قتل في معركة اليمامة في خلافة أبي بكر ﷺ، سنة ١٢هـــ. انظر: الأعلام: ٧/٢٢٦.

(٨)- أخـــرجه: ابـــن سعد في الطبقات: ٥/٥٥٠، والطبري في تاريخه: ٢/٢٨٥، وانظر: تفسير الطبري: ١/٤٣٨.

(٩)- انظر هذه اللغة في: البحر: ١/٤٨٦، والمحرر: ١/٣٠٠، والكشاف: ١/٣٠٢، والدر المصون: ٢/ ٢٠/٢

اللغة السابعة[١]: كذلك إلا أنه لا ياء بعد الهمزة، وبها قَرَأَ: عكرمة[٢].

اللغة الثامنة[٣]: «جبْرايـــيل» بياءين بعد الألف، وبها قَرَأَ: الأعمش، ويحيى بن يعمر أيضاً.

اللغة التاسعة[٤]: «جبْرَال».

اللغة العاشرة[٥]: «جبْرَيل بالقصر والياء، وبها قَرَأَ: طلحة بن مُصَرِّف[٦].

اللغة الحادية عشرة[٧]: «جَبْرين» بفتح الجيم، وإبدال اللام نوناً.

اللغة الثانية عشرة[٨] / : كذلك إلا أن الجيم مكسورة. [٣٩٠/ب]

اللغة الثالثة عشر[٩]: «جَبْرايـــين» بإبدال اللام نوناً.

واختلف الناس في هذا الاسم هل هو مشتق أم لا؟

والذي عليه الجمهور أنه لا اشتقاق له إذ الأسماء الأعجمية لا اشتقاق لها[١٠].

وقال آخرون: بل هو مشتق من: «جبروت الله تعالى» [١١].

---

(١)- انظر هذه اللغة في: تفسير القرطبي: ٤٢/٢، ومعاني الأخفش: ٣٢٥/١، والدر المصون: ٢٠/٢.

(٢)- انظر: تفسير القرطبي: ٤٢/٢، **وعكرمة** هو: أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله البربري المدني، مولى ابن عـــباس ﷺ، روى عن عائشة رضي الله عنها، وأبي هريرة ﷺ، وحدث عنه خلق كثير منهم: ثور بن يزيد وخالد الحذاء. ت: ١٠٧هـــ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٧٣/١.

(٣)- انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٥/٢.

(٤)- انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والمحرر: ١/ ٣٠٠، واللآلئ الفريدة: ٥٤٥/٢.

(٥)- انظر هذه اللغة في: البحر: ١/ ٤٨٦.

(٦)- هو: أبو عبد الله طلحة بن مصَرِّف بن عمر اليامي الهمذاني، وقد سبقت ترجمته ص ٢٩٤.

(٧)- انظر هذه اللغة في: البحر: ١/ ٤٨٦، ومعاني الزجاج: ١٩٧/١، والصحاح: مادة "جبر" ٢٥٣/٢.

(٨)- وهي لغة أسد، انظر: القرطبي: ٤٢/٢، والمحرر: ٣٠٠/١، ومختصر الشواذ: ١٦.

(٩)- انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٥/٢.

(١٠)- انظر: البحر: ١/ ٤٨٥، والدر المصون: ١٨/٢.

(١١)- وقـــال أبو حيان: "وقول من قال هذا بعيد، لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية". البحر: بتصرف: ٤٨٥/١، ونقل السمين هذا القول في الدر المصون عن أبي حيان: ١٨/٢.

ولذلــك اختلفوا فيه هل هو اسم بسيط لا تركيب فيه، أو هو مُرَكَّب؟

فــإن «جَــبْر» معــناه: عَــبْد، و«إيــل»: هو اسم الباري تعالى، وقد قيل ذلك في: «إسرائيل» [١].

ثم اخــتلفوا في تركيـــبه، هــل هو[٢] مُرَكَّب تركيب إضافة، أو تركيب مزج؟[٣].

فذهــب بعضــهم إلى الأول، ورُدَّ علــيه بأنه كان ينبغي أن يُعْرَب إعْراب المتضَايفَين فيجْرِي الأول منهما بوجوه الإعراب، وينْجَر الثاني ويُنَوَّن إذ لا مانع له من الصَّــرْف، كما انصرف: «إلّ» في قول من جعله اسما لله تعالى من قوله تعالى: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ [٤] وهذا كما تقول: «جاءني عبدُ الله»، و«رأيت عبدَ الله»، و«مَرَرْت بعبدِ الله» [٥].

وذهــب آخــرون كــأبي العــباس المهدوي: إلى أنه مُرَكَّب تركيب مَزْج «كبعلبك»، و«حضرموت»[٦]، وهذا قريب.

إلا أن بعضهم رَدَّ عليه بأنه كان ينبغي أن يُــبْنى الأول على الفتح ليس إلا، وأنت كما رأيتهم يكْسِرون الراء في بعض اللغات[٧].

ورَدَّ علــيه بعضهم أيضاً[٨]: بأنه لو كان مُرَكَّباً تركيب مَزْج لجَاز أن يُعْرب إعْــراب المتضَايفَين، أو يُــبْنى على الفَتْح كأحدَ عَشَر، فإن كل مُرَكَّب تركيب مَزْج

(١)- انظر: البحر: ٤٨٥/١، والمحرر: ٣٠٠/١، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣.

(٢)- "هو" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- البحر: ٤٨٥/١.

(٤)- سورة التوبة، الآية: ١٠.

(٥)-انظر: البحر المحيط: ٤٨٦/١، وكشف المشكلات: ٢١٩/١.

(٦)- انظر قوله في: البحر المحيط: ٤٨٥/١.

(٧)- البحر المحيط: ٤٨٥/١.

(٨)- قاله أبو حيان في البحر المحيط: ٤٨٥/١.

تجوز[١] فيه هذه الأوجه، فكونه لم يُسْمَع فيه البناءُ ولا جَرَيانُه جريان المتضَايفَين دليل على عدم تركيـــبه تركيب مَزْج.

وهـــذا الـــرَّد مردود؛ لأنه جاء على أحد الجَائزَين، واتفق أنه لم يُستَعْمَل إلا كذلك، فهذا ما يتعلق بهذا الاسم، وقد عرفت القراءات الفصيحة والشاذة، ولا حَظَّ لنا في الشاذة، وإنما ذكرناها لمعرفة لغاته.

قو ـله: (وَجبْرِيل) مبتدأ، و(فَتْحُ الجيم) يجوز أن يكون فَاعِلاً بظرف مُقَدَّر هو خـــبر المبتدأ، والتقدير: «وجبريل فيه فتحُ الجيم لصُحْبَة»، ودَلَّ على تقدير: «صُحْبَة» ذِكْـــرها بعـــد ذلك، أي: «استقر فيه فتح[٢] الجيم»، (والرَّاء) عُطِف على: (الجيم)، وقَصرها على إحدى اللغتين.

ويجـــوز أن يكـــون: «فـــيه» المُقَدَّر خبراً مُقَدَّماً، و(فَتْحُ الجيم) مبتدأ مؤخر، والجملـــة خـــبر الأول، وبـــتقدير الجار والمجرور صَحّ الإخبار بالجملة لاشتمالها على عائد[٣].

قو ـله: (وَبَعْدَهَـــا وَعَـــى)، (بَعْدَهَا) متعلّق بـــ(وَعَى)، وهاء (بَعْدَهَا) تعود لـــ(الرَّاء)، و(هَمْزَةً) مفعول، و(مَكْسُورَةَ) نعتها، و(صُحْبَةٌ) فاعل: (وَعَى)، والتقدير: «ووَعَى صُحْبَةٌ همزةً مكسورة بعد الراء».

و(وِلا) نَعْت لـــ(صُحْبَة) على حذف مُضَاف، أي: «ذُو وِلا»، أو «أُولُوا وِلا»، ويجـــوز فـــيه فـــتح الواو وكسرها، فالفتح بمعنى: الموالاة، وهي: النصرة[٤]، أي: / [٣٩١/أ] صـــحبة أُولُـــوا وَلاء، أي: نَصْر، والكسر بمعنى: المتابعة، أي: أُولُوا مُتَابعة لمشايخهم، يعني: أنهم نقلوا ذلك خلفاً عن سَلَف.

---

(١)- في (ت): "يجوز".

(٢)- في الأصل: "الفتح"، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٤)- في (ت): "النصر".

ويجوز أن يكون: (فَتْحُ الجيم) خبر المبتدأ، وهو: (جبْرِيل) على حذف مضاف، أي: «وجبريل ذو فتح الجيم والراء»، وهذا أَقَلُّ تكلفاً.

قوله: (بحيثُ أَتَى[1]) متعلق بـ(وَعَى)، والباء ظرفية، أي: حَفِظوه في أي مكان أتى فيه.

قوله: (والياءَ) مفعول مُقَدَّم، و(شُعْبَة) فاعل، صَرفه ضرورة، والتقدير: «ويحذف شعبة الياء منه»، أو «ياءه»، فعوض: «أل» من الضمير[2].

قوله: (ومَكِّيهُم) مبتدأ، و(وُكِّل) خبره، والجارَّان متعلقان بـ(وُكِّل) أي: «مكيهم وُكِّل بالفتح في الجيم»، ويجوز تَعَلّق: (فِي الجِيم): (بالفَتح)، ولا يضُر تقدُّمه على المصَدْر للاتساع في الجار.

٤٧٣- وَدَعْ يَاءَ مِيكَائِيلَ والهَمْزَ قَبْلَهُ عَلَى حُجَّةٍ وَالْيَاءُ يُحْذَفُ أَجْمَلا

أَمَر بترك ياء: «**ميكائيل**»، وبترك الهمز قبل الياء لمن رمز له بالعين والحاء المهملتين مِن: (عَلَى حُجَّةٍ) وهما حفص وأبو عمرو فتصير قراءتهما: ﴿ مِيكَىٰلَ ﴾[3] بزنة: «ميعَاد»، و«ميقَات»[4]، فتعيَّن لغيرهما إبقاء الياء والهمزة قبلها على ما لفظ به فتكون قراءتهم سوى نافع: «**مِيكَائِيل**» بزنة: «مِيكَاعِيل».

ثم أخبر عمَّن رمز له بالهمزة مِن: (أَجْمَل) وهو نافع؛ أنه يحذف الياء وحْدَها ويُبْقي الهمزة فتكون قراءته: «**مِيكَائِل**» بزنة: «مِيكَاعِل»، وتحصَّل فيه ثلاث قراءات:

الأولى: لأبي عمرو، وحفص: ﴿ مِيكَىٰلَ ﴾.

الثانية: ﴿ مِيكَائِل ﴾ بزنة: «مِيكَاعِل» لنافع وحده.

---

(١)- "أتى" سقطت من (ت).

(٢)- شرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٩٨.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٦.

الثالثة: ﴿ مِيكَائِيل ﴾ بزنة: «مِيكَاعِيل[١]» للباقين.

والكـــلام فيه قريب من الكلام في: ﴿ جِبْرِيـلَ ﴾، وهو أنه هل هو مشتق أم لا؟.

فمـــنهم من جعله مُشْتقاً من: «ملكوت الله»، كما قيل: ﴿ جِبْرِيـلَ ﴾ من: «جـــبروته»، وأنـــه هل هو مُرَكّب أم لا؟ وهل تركيـــبه تركيب إضافة، وأن «مِيك» بمعنى: «عَبْد»، و«إيل» هو الله تعالى، أو تركيب مَزْج؟ [٢].

كل ما قيل هناك من هذه[٣] الأقوال قيل هنا، وما صَحَّ هناك صَحَّ هنا إلا أن هذا أقل لغات من ذلك؛ فإن في هذا سبع لغات[٤]، ولكن يزيد هذا على ذاك قولاً لم يَقُل به هناك أحدٌ[٥]، وستعرفه.

فَأَفْصَح لغاته وهي لغة الحجازين: ﴿ مِيكَـٰلَ ﴾ كقراءة أبي عمرو، وحفص، وأنشدوا[٦]:

وَيَوْمَ بَدْرٍ لَقِينَاكُم لنا عَدَدٌ فيه مَعَ النَّصْرِ مِيكَالٌ وجِبْرِيلُ.

---

(١)- في الأصل: "مِيكَاعِيل"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢٣/٢، واللسان: مادة "مكا" ١٤، ١١٤.

(٣)- "هذه" زيادة من (ت).

(٤)- وكـــل هذه اللغات – ما عدا الثلاثة الأولى التي قرأ بها الأئمة السبعة – القراءة بها شاذة، وانظر هذه اللغات في: المحتسب: ١٨١/١، ومختصر الشواذ: ١٥، ١٦، والبحر: ٤٨٦/١.

(٥)- "أحد" سقطت وبُني الفعل: "يَقُل" للمجهول في (ت).

(٦)- البيـــت: منســـوب لكعب بن مالك في: تفسير القرطبي: ٤٣/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٥/٢، والحجة للفارســـي: ١٦٨/٢، ومنســـوب في: اللسان لحسان بن ثابت: مادة "مكا" ١١٤/١٤، وهو في: البحر: ٤٨٦/١.

وقوله: ٠٠٠٠٠ وَكَذَّبُوا مِيكَالاً. وقد تقدم[١].

وكذا قوله[٢]:

وَجَبْرِيلَ يأتيه وَمِيكَالُ مَعْهُمَا.

الثانية: «مِيكَائِلَ»، وهي قراءة: نافع.

الثالثة: «مِيكَائِيل»: وهي قراءة: الباقين.

الرابعة: «مِيكَئِيل» مثل: «مِيكَعِيل»، وهي قراءة: ابن محيصن[٣].

الخامسة: كذلك؛ إلا أنه لا ياء بعد الهمزة وقرأ بها: بعض القراء.

السادسة: «مِيكَايِيل» بيائين صريحتين بعد الألف وبها قرأ: الأعمش.

السابعة: «مِيكَائَل» بهمزة مفتوحة / بعد الألف، كما يقال: «إِسْراءَل». [٣٩١/ب]

وحَكَى الماوردي[٤]: أن: «جَبْر» بمعنى: «عَبْد» مُكَبَّراً، و«ميك» بمعنى: «عُبيد» مُصَغَّراً، فيكون معنى: «مِيكَائيل»: «عُبَيد الله»، و«جِبْريل»: «عَبْد الله»، حَكَاه عن ابن عباس، قال: «ولا نعلم لابن عباس في هذا مخالفاً»[٥].

فإن قلت: قول الناظم: (وَدَعْ يَاءَ مِيكَائِل) فيه نظر، من حيث أن فيه يائين، **إحداهما:** بعد الميم، **والثانية:** بعد الألف، ومَحَل الخلاف إنما هي: الثانية، فما الدليل على إرادته لذلك؟.

---

(١)- تقدم تخريجه قريباً ص: ٣٢٠.

(٢)- تقدم تخريجه قريباً ص: ٣١٨.

(٣)- هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم، قرأ على سعيد بن جبير، ومجاهد، وقرأ عليه شبل بن عباد، وأبو عمرو بن العلاء، ت: ١٢٣هـ. انظر: معرفة القراء: ١/٢٢١، وغاية النهاية: ٢/١٦٧.

(٤)- الماوردي: هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب القاضي الماوردي البصري، الفقيه المفسر، أحد الأئمة، كان ثقة، درس ببغداد والبصرة سنين طويلة، له تصانيف منها: "النكت والعيون" تفسير للقرآن، و"أدب الدنيا والدين"، وغيرها، ت: ٤٥٠هـ. انظر: طبقات المفسرين للداوودي: ١/٤٢٤.

(٥)- تفسير الماوردي "النكت والعيون": ١/١٦٣، وانظر: تفسير القرطبي: ٢/٤٣.

والجواب: أن الذي دَلَّنا على إرادته الثانية قوله: (وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ) فلما قال: (والهَمْــزَ قَــبْلَه) عَلِمنا أن مراده الثانية، ولَمَّا عُلِم ذلك، قال: (والياءُ يُحْذَفُ) بلام التعريف للمعرفة به[١].

قوــله: (ودَعْ) أي: اترك، وهذا لا يتصرف[٢] إلا للمضارع، وليس له ماض إلا في لغة ضعيفة، وأنشدوا[٣]:

سَلْ أَمِيرِي ما الذي غَيَّرَهْ　　　عَنْ وِصَالِي اليومَ حَتى وَدعهْ.

أي: تَرَكه، وقُرِئ شَاذاً: «مَا وَدَعَك رَبُّكَ» بالتخفيف[٤]، وكذلك لا يُسْتَعمل له مصدر؛ استغناء عنه، وعن الماضي «بالتَّرك وترك»، ومثله في ذلك: «ذَرْ ويَذَر».

و(يَــاءَ) مفعــول: (دَعْ)، قوــله: (والهَمْزَ) يجوز أن يَنْــتَصِب مِن وجهين: **أحدهما**: النسق على: (يَاءَ)[٥]، **والثاني**: على المعية.

وقوــله: (قَــبْلَه) يجوز تعلقه بــ(دَعْ)، ويجوز تعلقه بمقَدَّر على أنه حال مِن: (الهَمْزِ)، أي: «حال كونه مُستَقراً قبله»، والهاء (للْيَاءِ)، ذَكَّرَها باعتبار اللفظ[٦].

قوــله: (عَلَى حُجَّة) حال، إما مِن الفاعل، أي: «دَعْ ذلك حال كونك ثابتاً ومســتقراً على حُجَّة صحيحة مِن نَقْلِك وروايتك»، وهي ما تقدم من أنها لغة ثابتة فصيحة لغة الحجازيين، وقد أنشدت عليها أبياتاً، ونَكَّر: (حُجّة) للتعظيم، أي: حُجَّةٍ، وأيُّ حُجَّة.

---

(١)- انظر هذا الجواب في: إبراز المعاني: ٣١٢/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣٢.

(٢)- في (ت): "لا ينصرف".

(٣)- البيت: لأبي الأسود الدؤلي، وهو في: اللسان: مادة "ودع" ١٥، ١٨٠، والدر المصون: ١٤١/٧.

(٤)- في (ت): "بتخفيف الدال"، وهي: قراءة شاذة: منسوبة لعروة بن الزبير، وابنه هشام: انظر: المحتسب: ٤٣٢/٢، ومختصر الشواذ: ١٧٥، والبحر: ٤٨٠/٨، والمحرر: ٣٢٠/١٦.

(٥)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

قوله: (واليَاءُ) مبتدأ، و(يُحْذَفُ) خبره، ويُقْرأ: (يُحْذَف) بالياء[١] والتاء باعتبار اللفظ والكلمة، والمراد: «الياء منه»، أو «ياؤه» فعَوَّض منها «أل» كما في نظائره.

قوله: (أَجْمَلا) نعت مصدر محذوف، أي: حذفاً أَجْمَل، أي: جميلاً، ويجوز أن يكون: (أَجْمَل) حالاً من الحذف المدلول عليه بـ(يُحْذَف)[٢].

واعلم أن القراءات الثلاث[٣] التي في «مِيكَائِيل» ليس شيء منها موافق لرَسْم المصْحَف فإنه رُسِم فيه: ﴿ مِيكَىٰلَ ﴾ دون ألف بعد الكاف إلا أنه يعتقد حَذْف الألف تخفيفاً كما حُذِفت من: ﴿ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ و﴿ إِسْمَـٰعِيلَ ﴾[٤].

٤٧٤- وَلَكِنْ خَفِيفٌ والشَّيَاطِينُ رَفْعُهُ   كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوٌ سَمَا الْعُلا

أخبر عَمّن رمز له بالكاف، والشين المعجمة من: (كَمَا شَرَطُوا)، وهم ابن عامر، والأخوان أنهم قرءوا: ﴿ وَلَـٰكِنِ ٱلشَّيَـٰطِينُ كَفَرُواْ ﴾[٥] بتخفيف نون: ﴿ لَـٰكِنَّ ﴾، ويلزم من ذلك كَسْرها لالتقاء الساكنين، ولم يُنَبِّه الناظم عليه لوضوحه، أو لأنه / لم يَتَّسِع له ذلك[٦]. [٣٩٢/أ]

(١)- في الأصل: "بالتاء"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧١.

(٣)- "الثلاث" سقطت من (ت).

(٤)- انظر: المقنع للداني: ص ١٥، والوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي: ص ١٩٨، وجميلة أرباب المراصد الجعبري: ٢٨٦/١، وكل اسم أعجمي قلّ استعماله تثبت ألفه نحو: "طالوت"، ومن ذلك "ميكال"، ولكن رسمه "ميكال" جاء في المصاحف على خلاف ذلك، وهذا ما أشار إليه الخراز في مورده بقوله:

وما أتى وهو لا يُستَعمل   فألفٌ فيه جميعاً يُجعلُ

كقوله سبحانه طالوتا   ياجوجَ ماجوجَ وفي جالوتا

وعن خلافٍ قلّ في هاروتا   هامان قارون وفي ماروتا

انظر: دليل الحيران على مورد الظمآن: ص ٤٦/٤٧.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

ومعلوم أن هذه الأحرف التي هي: «أنَّ» و«إنَّ»، و«كأنَّ» و«لكنَّ» تُخَفَّف نوناتها، وإذا خُفِّفت سَكَنَت، فإن لقيها بعد ذلك ساكن كُسِرت على أَصْل التقاء الساكنين، وهذا سيأتي مثله موضعان في هذه السورة: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ ﴾[1]، وموضعان أيضاً في الأنفال: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ﴾[2]، والحكْم فيها ما ذَكَرْت من الكَسْر لالتقاء الساكنين[3].

ومن عادة الناظم أن يَجْمَع الكلمات المشتركات في حُكْم كـ«تاءات البزي»، ونحوها، وهنا لم يفعل ذلك بل ذكر: ﴿ لَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ ﴾، وحْدَها، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ ﴾ وَحْدَها، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ﴾ وَحْدَها في سورها، وذلك بحسب ما يتفق له، وكان ضَمُّ هذه إلى بعضها أَوْلَى من ضَمِّ: ﴿ مُنَزِّلُهَا ﴾ في المائدة[4] مع: ﴿ نُنَزِّلُ ﴾[5] وبابه؛ لأنهما نوعان مختلفان.

وقال أبو شامة: «ولم يُنَبِّه على حركة النون، ولو نَبَّه عليها وترك ذِكْر قراءة الباقين - لأنها تُعْلَم من الضِّد - كان أولى، فيقول:

والنونُ وبِالْكَسْر وُكِّلا، أو وُصِّلا.

فتكون قراءة الغير بتشديد النون وفتحها ونَصْب: ﴿ ٱلشَّيَٰطِينَ ﴾، وهذه أضداد ما تقدم ذِكْرُه». انتهى[6].

كأنه رأى استغناء الناظم عن التنبيه على قراءة الباقين بالأخذ من الأضْداد، وحينئذٍ تبقى معه بقية البيت فيأتي مُكَمِّلاً له بما يرفع الإلباس عن حركة النون، فيقول:

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٧٧، ١٨٩.

(٢)- سورة الأنفال، الآية: ١٧، ٤٣، ٦٣.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٧.

(٤)- الآية: ١١٥.

(٥)- من مواضعها سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٦)- إبراز المعاني: ٢/٣١٣.

ولَكِن خَفِيفٌ والشياطينُ رَفْعُه كَمَا شَرَطُوا والنونُ بالكَسْرِ وُكِّلا، أو وُصِّلا.

ثم أخبر الناظم أنَّ مَن رمز له بالنون وبـ(سَمَا) مِن: (نَحْوٌ سَمَا)، وهم عاصم وابن كثير ونافع وأبو عمرو، على العكس، وهو تشديد نون: ﴿ لَـٰكِنَّ ﴾، ويلزم حينئذٍ فتح النون ونَصْب: ﴿ ٱلشَّيَـٰطِينَ ﴾.

وقد اتفق للناظم في هذا البيت ما لم يتفق له في غيره، وهو أن الباقين المسْكُوت عنهم يُؤْخذ لهم عَكْس القراءة المذكورة، ولا يُرْمَز لهم – أعني: الباقين – وهنا اتفق أنْ رَمَز لهم، فإن الباقين كما ترى هم مدلول النون وكلمة: (سَمَا)، وتكون الألف في: (العُلا) تأكيداً لِـمَا اندرج فيه نافع من كلمة: (سَمَا).

وقوله: (كَمَا شَرَطُوا): أي كما شَرَط أَهْلُ العربية، وذلك أنه متى خُفِّف: ﴿ لَـٰكِنَّ ﴾ وجَبَ إهمالها، فاتفق له في كلمتي الرمز توجيه القراءة[1]، وهذا هو المشهور عند النحويين[2].

وقد زعم: يونس[3] أَنها تعمل مُخَفَّفة[4]، وليس مذهبه [بِسَديد][5]؛ لأنها لَـمَّا خُفِّفت زال المقتضى لإعمالها وهو اختصاصها بالأسماء، ألا ترى أنها إذا خُفِّفَت باشرت الأفعال[6].

---

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٥٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢، والسراج: ص ١٥٤.

(٢)- قال ابن يعيش: "وتُخَفَّف – يعني: لكن – فَيَبْطُل عملها"، شرح المفصَّل: ٨٠/٨، وقال ابن هشام: "وإذا خففت وجب إلغاؤها"، شذور الذهب: ص ٣٠٥، وانظر: شرح التصريح: ٣٣٥/١.

(٣)- هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري النحوي، علامة بالعربية، كان إمام نحاة البصرة في عصره، روى عن سيبويه، ت: ١٨٢هـ. انظر: إنباه الرواة: ٧٤/٤، ٧٥، وبغية الوعاة: ٣٦٥/٢

(٤)- وتبعه في ذلك الأخفش. انظر قوله في: شرح المفصل: ٨١/٨، وشرح التسهيل: ٣٨/٢، ومغني اللبيب: ٥٦٢/١، وأوضح المسالك: ٣٤٠/١، وشذور الذهب: ص ٣٠٥، والبحر: ٤٩٥/١.

(٥)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "تشديد"، وما أثبته موافق للسياق، وقال ابن مالك: "ورأيهما – يعني: يونس والأخفش – في ذلك ضعيف". شرح التسهيل: ٣٨/٢.

(٦)- انظر: شرح التصريح: ٣٣٥/١، ومغني اللبيب: ٥٦٢/١، والجنى الداني: ص ٥٨٦، وقال أبو حيان: "والجمهور على المنع – أي: منع العمل – إذا خففت". البحر: ٤٩٥/١.

وهذا بخلاف: «أنَّ» بالفتح فإنها تُخَفَّف ولكن لا تباشر الأفعال[١].

فـإن قيل: «إنَّ» بالكسر تُخَفَّف وتعمل، وتُهْمل مع زوال اختصاصها، كقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ﴾[٢]، ﴿وَإِن كَادُواْ﴾[٣] ﴿وَإِن كَانَتْ﴾[٤] فقد وَلِيت الأفعال / ومع ذلك أُعْمِلت كما سيأتي في قراءة: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٥] [٣٩٢/ب]

والجـواب: أنها وَلِيت الأفعال فلم يلزمها إلا ما هو من نواسخ الابتداء فكان اختصاصـها بـاقٍ[٦]، ولا يلـيها غـير ذلك من الأفعال إلا ضرورة، أو ندوراً[٧]، كقوله[٨]:

شُلَّت يَمينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا   حَلَّت عَلَيْكَ عُقُوبة المُتَعَمِّدِ.

---

(١)- أي: إذا خففت: "أنَّ" المفتوحة فإنها تعمل وجوباً، انظر: أوضح المسالك: ٣٣٠/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥١/١، وشرح التصريح: ٣٣٠/١.

(٢)- سورة الشعراء، الآية: ١٨٦.

(٣)- سورة الإسراء، الآية: ٧٣، ٧٦.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤٣، والنساء، الآية: ١١.

(٥)- سورة هود، الآية: ١١٢، على قراءة نافع، وابن كثير، وشعبة بتخفيف "أنْ"، وسيأتي عند شرح قول الناظم: **(وَخِفَّ وإنْ كلاًّ إلى صَفْوه دَلا)**. متن الشاطبية البيت رقم: (٧٦٦) فرش سورة هود.

(٦)- قال ابن مالك في ألفيته البيت رقم: (١٩٢):

"والفِعْلُ إنْ لم يَكُ ناسخاً فلا   تُلْفيه غالباً بإنْ ذي مُوصلا".

قال ابن عقيل عند شرحه لهذا البيت: "وإذا خففت "أنْ" فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة، ويقل أن يليها غير ناسخ". شرح ابن عقيل: ٣٤٩/١، وانظر: مغني اللبيب: ٥٧/١، والجنى الداني: ٢٠٨.

(٧)- قال صاحب شرح التصريح: "والبصريون لا يجيزون دخولها على غير ناسخ، وندر أن يليها ماضياً غير ناسخ خلافاً للأخفش". شرح التصريح: ٣٢٨/١، وانظر: الجنى الداني: ٢٠٨.

(٨)- البيـت لعاتكة بنت زيد العدوية، وهو في: شرح المفصّل: ٧١/٨، وشرح التسهيل: ٣٦/٢، وشرح الجمل: ٤٣٨/١، وشرح التصريح: ٣٢٨/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠/١، والإنصاف: ١٥٥/٢، وأوضح المسـالك: ٣٢٩/١، مغني اللبيب: ٥٨/١، والجنى الداني: ص ٢٠٨، وشرح الأشموني: ٣١٨/١، والشاهد فيه: "إن قتلت" حيث وليها فعل ماض غير ناسخ، وهذا نادر ولا يقاس عليه، خلافاً للأخفش.

وقولهم[١]:

«إِنْ يَزِيُنكَ لَنَفْسُكَ وإِنْ يَشِيْنُكَ لَهِيهْ».

وأشـــار الناظم بقوله: (نَحْوٌ سَمَا) إلى أنها إذا شُدِّدت فقاعدة عِلْم النَّحْو أن يُنْصَب بها اسمٌ ويُرْفع بها خبر[٢].

ففي الرمز أيضاً تنبيه على علة القراءة وتوجيهها، ففي أول البيت وآخره نَبَّه على توجيه القراءتين بكلمات الرمز، وهذا في غاية الحُسْن؛ حيث استخدم الكلمة في معنيين، **أحدهما**: الرمز، **والآخر**: توجيه القراءة[٣].

والوجـــه لِمَن خَفَّفها وأَهْمَلها: الحَمْل على ما أُجْمِع عليه من ذلك، كقوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ ﴾[٤]، ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ ﴾[٥].

والوجـــه في تشـــديدها: الحَمْـــل عـــلى مـــا أُجْمِع عليه من ذلك، كقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾[٦]،﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾[٧]، ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٨] إلى غير ذلك[٩].

---

(١)- جاء بعدها في هذا القول فعل مضارع غير ناسخ، وهذا لا يجيزه البصريون، انظر هذا القول في: شرح المفصل: ٧١/٨، وشرح التسهيل: ٣٧/٢، وأوضح المسالك: ٣٣٠/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠/١.

(٢)- قـــال الســـخاوي: «"نَحْو سَمَا": نَحْوٌ رَفِيعٌ طَال به العلا»، فتح الوصيد: ٦٥٧/٢، وانظر: اللالئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٤)- سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٥)- ســـورة النساء، الآية: ١٦٢، وكذلك مما قيل في توجيهها أنها: مخففة من الثقيلة باطل عملها لزوال شبهها بالفعل. انظر: الكشف: ٢٥٦/١، ٢٥٧، والموضح: ٢٩٣/١، ٢٩٤، واللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٥٣.

(٧)- سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

(٨)- من مواضعها: سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٩)- وكذلك إذا شددت كانت من أخوات "إنَّ" تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل. انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والكشف: ٢٥٦/١، ٢٥٧، واللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

وقـــد حُكِيَ عن الفراء: أن تشديدها بعد الواو أَوْجَه[١] وأَفْصَح[٢]، ذَكَر ذلـــك أبـــو شامة[٣]، وأبو عبد الله[٤]، ووجَّها ذلك: بأنها إذا خُفِّفت كانت حَرْف عَطْف والواو قبلها حرف عَطْف فيتوالى حَرْفَا عطف.

وفي هـــذا نظر؛ لأنها متى سبقها واو كانت هي[٥] غير عاطفة، بل تكون لمجرد الاستدراك، نَصَّ على ذلك النحاة[٦]، قالوا: وكذلك مَثَّل بعضهم العاطفة بقولهم: «ما مَرَرتُ بِصَالِحٍ لكِن طَالِحٍ[٧]» .

وأيضاً فقد نَصُّوا على أن: «إما» الثانية ليست عاطفة اتفاقاً[٨]، وعلَّلوه بأنها قد سـبقها حـــرف عطـــف[٩]، فكيف يقال: إن ﴿ لَٰكِن ﴾ بعد الواو عاطفة على تخفيفها؟.

قال أبو عبد الله: «وزعم الفراء وغيره أن تشديد: ﴿ لَٰكِنَّ ﴾ مع الواو أَوْجَه وأَفْصَـــح، وإلى ذلـــك أشَار بقوله: (نَحْوٌ سَمَا العُلا) أي: نَحْوٌ رَفيعٌ غَلَب العُلا في الطول، وَوَجْه الفراء: أنها إذا خُفِّفت[مع الواو][١٠] جُمِع بذلك بين حرفي نسق فكان

---

(١)- في الأصل: "وجه"، والمثبت من (ت).

(٢)- وتابعـــه في قـــوله هـــذا الكسائي، انظر هذا القول في: معاني الفراء: ٤٦٥/١، والبحر: ٤٩٥/١، والمحرر: ٣٠٦/١، وفتح الوصيد: ٦٥٧/٢ ، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٣، وشرح الهداية: ١٧٧/١.

(٣)- في: إبراز المعاني: ٣١٣/٢.

(٤)- في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

(٥)- "هي" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٦)- قال أبو علي الفارسي: "إذا دخلت عليها الواو – يعني: لكن – فالقياس لا يوجب التثقيل فيها كما أن انـــتفاء الـــواو لا يوجب التخفيف فيها". الحجة باختصار: ١٧٩/٢، وانظر: مغني اللبيب: ٥٦٢/١، والجنى الداني: ص ٥٨٧، وأوضح المسالك: ٣٤٠/٣، ٣٤١.

(٧)- في (ت): "بطالح"، وانظر: الكتاب: ٤٣٤/١، ومغني اللبيب: ٥٦٣/١.

(٨)- في مثل قولك: "تزوج إما هنداً وإما أختها". انظر: شرح ابن عقيل: ٢١٥/٢.

(٩)- أي: أن "إمـــا" الثانـــية ليست عاطفة لدخول الواو عليها. انظر: شرح ابن عقيل: ٢١٥/٢، وشرح التصريح: ١٧٤/٢.

(١٠)- ما بين المعكوفتين زيادة من "اللآلِيء الفريدة" لابد منها.

التشديد مع الواو أولى لذلك، وأيضاً فإنها في حال التخفيف مُشْبِهة بـ«بَلْ»، فإذا دخلت عليها الواو خرجت عن شَبَه «بل»؛ لأن الواو لا تدخل على: بل». انتهى[١].

وفي قوله: «وإلى ذلك أشار الناظم» قد تقدم أنَّا لا نُسلِّم أنها بعد الواو عاطفة بل هي لمجرد الاستدراك، وقوله: «وأيضاً فإنها مشبه ببل» ممنوع.

وقد ذَهَب يونس[٢] إلى أنها لا تكون عاطفة البتة[٣].

قال بعضهم[٤]: وهذا أقوى فإنه لم يُسْمَع منهم: «ما قَام زَيدٌ لكنْ عَمْروٌ»، قالوا: وإن وُجِد من ذلك شيء، نحو: «ما مررت بصَالِحٍ لكنْ / طَالِحٍ»، فمن تمثيل النحاة لا من كلام العرب. [٣٩٣/أ]

قالوا: ولذلك لم يُمَثِّل سيبويه لها إلا مقرونة بالواو، وشَرَط كونها عاطفة أن يقع بعدها المفردات[٥]، فإن وقعت بعدها الجُمَل لم تكن عاطفة البتة، ويجوز حينئذٍ اقترانها بالواو وعدم اقترانها، فمن الثاني قول زهير بن أبي سلمى[٦]:

إنّ ابن ورْقَاء لا تُخْشَى بَوَادِرُه   لكنْ وَقَائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرْ.

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

(٢)- هو: يونس بن حبيب الضبي، سبقت ترجمته، انظر: ص ٣٣١.

(٣)- وتبعه ابن مالك في شرح التسهيل: ٤٨/٢، وأبو حيان في البحر: ٤٩٥/١، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحاة فإنها تكون عاطفة عندهم بشروط: ١- إفراد معطوفها، ٢- أن تسبق بنفي أو نهي، ٣- أن لا تقترن بواو. انظر: الكتاب: ٤٣٤/١، وأوضح المسالك: ٣٤٠/٣، ٣٤١، وشرح ابن عقيل: ٢١٦/٢.

(٤)- هو أبو حيان، انظر: البحر: ١/ ٤٩٥.

(٥)- الكتاب: ٤٣٤/١، ٤٣٥.

(٦)- هو: زهير بن ربيعة بن قرط بن أبي سلمى المزني، من مضر من شعراء الجاهلية كان أبوه شاعراً، وكذلك ابناه كعب، وبجير. انظر: الشعر والشعراء: ص ٧٧، والأعلام: ٥٢/٣.

والبيت: في ديوانه ص ٥٠، والجنى الداني: ص ٥٨٩، وأوضح المسالك: ٣٤٢/٣، ومغني اللبيب: ٥٦٢/١، وشرح الأشموني: ٢٧/٢، والدرر اللوامع: ٦٥٤/٢، وشرح التصريح: ١٧٦/٢، فجاءت: "لكن" حرف ابتداء لا حرف عطف لكون الواقع بعدها جملة.

قلـــت: وهذا في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾[(١)]، ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ ﴾[(٢)]، ﴿ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ ﴾[(٣)].

وحينـــئذٍ فليس في قول الناظم ترجيح لهذه القراءة على الأولى[(٤)]، وكذلك فَهِم أبو شامة؛ فإنه قال: «أي: هذا أيضاً وَجْه من وجوه عِلْم النحو» ثم قال: «و(نَحْوٌ سَـــمَا) رمـــز قراءة الباقين، و لم يك محتاجاً إليه، فإنه لو قال: «والعَكْسُ غَيْرهم تَلا»؛ لحصل المراد، واستعمل الناظم: (العَكْس) بمعنى: الضد الذي اصطلح عليه، وهذا كما قال في سورة الإسراء وفي مريم: (بالعَكْس حَقٌّ شِفَاؤه[(٥)])». انتهى[(٦)].

قوله: (وَلَكنْ خَفِيفٌ) مبتدأ وخبر، أي: لفظ: ﴿ لَٰكِن ﴾ خَفِيف النون.

قو__له: (والشَّـــيَاطِينُ) مبتدأ أول، و(رَفْعُهُ) مبتدأ ثان، و(كَمَا شَرَطُوا) جار ومجـــرور، وما: مصدرية، وهذا الجار خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والضمير في: (رَفْعُه) عائد على: (الشَّيَاطِين)[(٧)].

فإن قيل: كيف يعود ضمير مُنْفَرد على جمع؟.

والجواب: أن المراد لفظ: (الشَّيَاطِين)، ويجوز أن يقال: إنه عائد على مضاف مُقَـــدَّر إذ الأصل في الحقيقة: «ونون الشياطين»؛ لأن الرفع لا يَحِلُّ إلا بها، وقد تقدم أنـــه يجـــوز اعتبار المضاف المحذوف تارة، والمضاف إليه أخرى في ذلك، وقد جَمَع

---

(١)- سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٢)- سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٣)- سورة آل عمران، الآية: ١٩٨.

(٤)- أي: في قولـــه: (نَحْوٌ سَمَا العُلا)، وخالف الفاسي فقال: "إن فيه إشارة إلى قول الفراء بأن التشديد أوجه وأفصح". اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

(٥)- متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٢٣) فرش سورة الإسراء.

(٦)- إبراز المعاني: ٣١٣/٢.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧١.

الاستعماليِن قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا ﴾(١)، ثم قال: ﴿ أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾، فـ﴿ هُم ﴾ عائد على: «الأَهَل» – قبل: ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ – المُقَدَّر، والتقدير: «والشَّيَاطِين رفعه مستقر كشرطهم ذلك».

ويجوز أن يكون: (رَفْعُه) بدلاً مِن: (الشَّيَاطِين) بدل اشتمال، و(كَمَا شَرَطُوا) خبر قوله: (والشَّياطِين)، والدليل على اعتبار ما ذكرته مِن عَوْد الضمير؛ أنه كان مُتَمَكِّناً مِن أن يقول: «والشَّياطِين رَفْعُهَا أو رَفْعُهم».

قوله: (والعَكْسُ) مبتدأ، و(نَحْوٌ) خبره، أي: هو عِلْم نَحْوٍ، ليس خارجاً من لغة العرب.

والنحو لغة: يطلق بإزاء معانٍ منها: القَصْد(٢).

وفي الاصطلاح: عبارة عن عِلْم بأحوال الكَلِم إفراداً أو تركيباً، وبيان ذلك في غير هذا الموضوع(٣).

قوله: (سَمَا) فِعْل وفَاعِل، والفاعل ضمير يعود على: الـ(نَحْو).

و(العُلا) مفعول به، أي: عَلا وارتَفع على العُلا، أي: على الأمور العالية، أي: نحو: «عُلْت العُلا»، والجملة في موضع / رَفْع نعتاً لـ(نَحْو)، أي: «نحوٌ مُرْتَفع عَلَتِ العُلا»(٤). [٣٩٣/ب]

(١)- سورة الأعراف، الآية: ٤.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "نحا" ١٤/ ٢١٣.

(٣)- انظر: التعريفات للجرجاني: ص ٢٤٠.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧١.

٤٧٥- وَنَنْسَخْ بِهِ ضَمٌّ وَكَسْرٌ كَفَى ... وَنُنْسِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلى

أخبر عمَّن رمز له بالكاف مِن: (كَفَى)، وهو ابن عامر أنه قرأ: ﴿ مَا نُنسِخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[١] بضَمّ النون الأُولى وكَسْر السين، من: «أَنْسَخ»، وفُهِم أن غيره يَقرؤُه: بفتحهما لأن ضِدَّ الضَّم المطلق الفتح، وضِدَّ الكَسْر أيضاً الفتح، فالفتح ضدهما معاً.

ثم أخبر عمَّن رمز له بالذال المعجمة والهمزة من: (ذَكَتْ إِلى)، وهم ابن عامر والكوفيون ونافع، أنهم فعلوا ذلك في: ﴿ نُنسِهَا ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿ أَوْ نُنسِهَا ﴾[٢] أي: ضَمُّوا النون وكَسَروا السين، وقد اتفق في الكلمتين أن أولهما: «نون»، وثالثهما: «سين» فكأنه قال: ضُمَّ الأول واكْسِر الثالث، ثم زاد هنا إذ قال: (مِنْ غَيْرِ همْز).

فتؤخذ قراءة الباقين وهما ابن كثير وأبو عمرو بفتح الأول والثالث والإتيان بهمزة؛ فتصير قراءتهما: ﴿ نَنْسَأْهَا﴾.

فإن قيل: إذا أُتِيَ لهذين الإمامين بالهمز[٣] فما حُكْمُها، هل يُؤْتى بها ساكنة أو متحركة؟، وإذا أُتِى بها متحركة فبأيّ حركة تحرك؟.

والجواب عن ذلك: من وجهين:

أحدهما: أنه معلوم أن الفعل المعطوف على مَجْزومٍ مَجْزومٌ، وإذا كان حُكْمُه الجزم عُلِم أنه يُؤْتى بها ساكنة؛ لأن علامة الجزم في الفعل الصحيح سكون آخره[٤].

والثاني: قاله أبو شامة: «فيأخذ الهمز في القراءة الأخرى، ومطلق الهمز لا يقتضي حركته، فيقتصر على أقلّ ما يصدق عليه اسم الهمز، وهو الإتيان بهمزة ساكنة»[٥].

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٣)- في (ت) تقديم وتأخير، فالعبارة هكذا: "إذا أتى بالهمز لهذين الإمامين".

(٤)- أجاب بهذا الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٨، ٥٤٩.

(٥)- إبراز المعاني: ٢/٣١٤.

وهما جوابان جيدان، والثاني: أصيغ.

والوجه في قراءة ابن عامر: ﴿ نُنْسِخ ﴾: من ثلاثة معانٍ:

أحدها: أن المعنى: ما نجده منسوخاً، مِن: «أَحْمَدتك»، أي: «وجدتك محموداً»[١].

قال أبو علي الفارسي: «ليست لغة؛ لأنه لا يقال: نَنْسَخ وأَنْسخ بمعنىً، ولا هي للتعدية؛ لأن المعنى يجيئ: «ما نكتب من آية أو نُنَزِّل من آية»، فيجيئ القرآن على هذا كله منسوخاً، وليس الأمر كذلك، فلم يبق إلا أن يكون المعنى: ما نجده منسوخاً، كما يقال: «أَحْمَدتُه، وأَبْخَلته»، أي: وجدته كذلك، قال: وليس نَجِدُه كذلك، إلا بأن ننسخه فتتفق القراءتان في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ»[٢].

فالهمزة عند الفارسي ليست للتعدية[٣]، وقد جعل الزمخشري[٤]، وابن عطية[٥] الهمزة فيه للتعدية؛ لكن اختلفا في تقدير المفعول الأول المحذوف، وفي معنى الإنساخ أيضاً.

فجعل الزمخشري المفعول المقَدَّر: «**جِبْرِيل**» عليه السلام، وجعل الإنساخ: الأمرَ بنسخها، أي: الإعلام به، قال الزمخشري: «وإِنْسَاخها: الأمر بنسخها، وهو أن يأمر: «جبريل» بأن يجعلها منسوخة بالإعلام بنسخها»، وهذا هو المعنى: **الثاني**[٦].

---

(١)- انظر: الكشف: ١/٢٥٧، وشرح الهداية: ١/١٧٧، والحجة للفارسي: ٢/١٨٥، والموضح: ١/٢٩٤.

(٢)- الحجة للفارسي باختصار: ٢/١٨٥، وانظر: البحر: ١/٥١٢، وتفسير القرطبي: ٢/٧٤.

(٣)- وكذلك عند: مكّي، حيث قال: "ولا يحسن أن تكون الهمزة للتعدية لأن المعنى يتغير". الكشف: ١/٢٥٧.

(٤)- في: الكشاف: ١/٣٠٩.

(٥)- في: المحرر الوجيز: ١/٣١٩.

(٦)- انظر: الكشاف: ١/٣٠٩، والبحر: ١/ ٥١٢، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٩.

[٣٩٤/أ] / وقال ابن عطية: «ويكون المعنى: ما نُنْسِخُك، أي: ما نبيح لك نسخه، كأنــه لَمَّــا نسخها الله أباح الله لنبيه ﷺ تركها بذلك النسخ، فسَمَّى تلك الإباحة إنْسَاخاً»، وهذا هو المعنى: **الثالث**[١].

وخَــرَّج ابن عطية القراءة على كون الهمزة للتعدية، من وجه آخر وهو من: «نَسْــخ الكتاب»، وهو نقله من غير إزالة له، قال ويكون المعنى: «ما نَكْتُب ونُنَــزِّل مِن اللوح المحفوظ»، أو ما نُؤَخِّر فيه ونــتركه فلا نُنَــزله، أي: ذلك فَعَلنا فإنما نأتي بخير من المؤخر المتروك، أو بمثله»[٢].

وقد طَعَن بعضهم على هذه القراءة، قال أبو حاتم: «هو غَلَط» [٣].

وليس كما ذكر، لِمَا تقدم من توجيهها.

و الوجــه في قراءة الباقين: واضح، وهي مِن: «**النَّسْخ**» الذي هو عبارة عن: رفع الحكم الشرعي بحكم شرعي، مع ظَنّ المكلف استمراره[٤].

وأصله من: نَسَخَت الريحُ الأَثَرَ، أي: ذَهَبَت به[٥].

وفي **النسْــخ**: لغة واصطلاحاً خِلافٌ كثير، ومسائل مُنْــتَشِرة حَرَّرت جميع ذلك - بحمد الله تعالى — في: "اللفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"[٦].

والنَّسْخ يرد في القرآن على ثلاثة أضرب[٧]:

---

(١)- انظر: المحرر الوجيز: ٣١٩/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٩، وشرح الهداية: ١٧٧/١، والموضح: ٢٩٤/١، وقال القرطبي في تفسيره: "وهو الذي عليه أهل اللغة والنظر". ٧٥/٢

(٢)- المحرر الوجيز: ٣١٨/١.

(٣)- انظر قوله في: تفسير القرطبي: ٧٤/١، والدر المصون: ٥٦/٢.

(٤)- انظر: إيضاح الناسخ والمنسوخ لمكي: ص ٥٦، والإتقان في علوم القرآن: ٥٨/٢، ٥٩.

(٥)- "به" سقطت من (ت)، وانظر: المفردات للراغب: ص ٤٩٢، واللسان: مادة "نسخ" ٢٤٣/١٤.

(٦)- وقد ذكر هذا الكتاب الداودي في: طبقات الفسرين: ١٠٠/١، وانظر: كشف الظنون: ١٣٦٦/٢، ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١، وهدية العارفين: ١١١/٥، والأعلام: ٢٧٤/١، وهو كتاب مفقود.

(٧)- انظــر هذه الأقسام في: إيضاح الناسخ والمنسوخ: ص ٥٠، ٥١، والبرهان في علوم القران: ٣٥/٢، والإتقان في علوم القرآن: ٥٨/٢، ٥٩.

-ما[١] نُسِخَ تلاوته وحُكْمه معاً، نحو: «عَشْرُ رَضَعات مُحَرِّمات»، قالت عائشة: «كان ذلك مما يُتْــلَى» [٢].

- ونُسِخَت[٣] تلاوتُه دُونَ حُكْمِه، كما يُروى عن عمر ﷺ أنه قال: «كان فيما يُتْلَى: الشيخ والشيخةُ إذا زَنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم» [٤].

- ونَسْخُ حُكْمِه دون تلاوته؛ كقوله[٥] تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾[٦] نُسِخ بــ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[٧]، وهــذا القســم الأخير: حُكْمه حكم سائر القرآن في الحرمة والتعظيم، والأولان لا يعطيان حُكْم القرآن، فيجوز للجُنب مَسُّه.

والوجه في قراءة: ﴿ نُنسِهَا ﴾ بالضَّم والكَسْر: أنه مِن: «**النِّسْيَان**» المراد به: «**التَّرْك**»، والمعنى: أو نــتركها مِن غَير نَسْخٍ، يقال: «نَسِيتُه وأُنْسِيتُه» بمعنى: تَرَكْتُه[٨].

---

(١)- "ما" سقطت من (ت).

(٢)- أخــرجه مســلم: كــتاب الرضاع، رقم: (٢٦٣٤)، والنسائي: كتاب النكاح، رقم: (٣٢٥٥)، والترمذي: كتاب الرضاع، رقم: (١٠٧٠)، وقال: "حديث حسن صحيح".

قولها "كان ذلك مما يتلى"، وعند مسلم: "فتوفي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يُقرأُ من القرآن" قال النووي في توجــيه هــذا "معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى أنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلواً لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتلى" انظر صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٩/١٠.

(٣)- في (ت): "نسخ".

(٤)- أخــرجه: مــالك في الموطــأ: كتاب الحدود، رقم: (١٢٩٧)، وابن ماجة: كتاب الحدود، رقم: (٢٥٤٣)، وأحمــد في مســنده: رقم: (٢٠٢٦١)، والدارمي: كتاب الحدود، رقم: (٢٢٢٠)، وصححه الحاكم في المستدرك: ٢/٤٥٠.

(٥)- في الأصل: "لقوله"، والمثبت من (ت).

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٨)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٠، وكشف المشكلات: ٢٢٣/١، وفتح الوصيد: ٦٥٩/٢، وقال المهدوي: "وهذا الوجه هو الجيد الذي عليه العمل؛ لأن الله لم يشأ أن ينسي =

وقد أنْكَر بعضهم[١] «أنْسَى» رباعياً بهذا المعنى، وقيل: معناها: «نَأْمُر بتَرْكِها»، وأَنْشَد ابن الأَعْرَابِي[٢] في ذلك:

إِنَّ عَليَّ عُقْبَةً أَقْضِيهَا لَسْتُ بِنَاسِيهَا ولا مُنْسِيهَا.

أي: لَسْتُ تَارِكَها، ولا آمراً بتَرْكِها.

وقيل: معناه مِن: «**النِّسْيَان**» الذي هو: **ضِدَّ الذِّكْر**، أي: «أو نُنْسِيها الناس»[٣].

وفي الحديث: «أنَّ جماعة كانوا يحفظون قرءاناً فَأَصْبَحُوا وقَد أُنْسُوه»[٤].

وقد تَكَلَّم الزَّجاج في هذه القراءة، وقال: «لا يتَوَجَّه فيها معنى: التَّرْك، لا يقال: «أَنْسَى» بمعنى: تَرَك»[٥].

= نبيه شيئاً مما أنزل". شرح الهداية: ١٧٨/١، وبهذا الوجه قال ابن عباس، والسدي. انظر: جامع البيان للطبري: ٥٤٩/١، وتفسير القرطبي: ٧٤/٢.

(١)- هو مكّي في الكشف: ٢٥٩/١، والزجاج في معانيه: ١٩٠/١، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٩/٢، والتبيان: ٩٣/١.

(٢)- هو: أبو عبد الله محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، من أهل الكوفة، كان غزيراً في الشعر علامة باللغة، له تصانيف منها: "النوادر في الأدب"، وأبيات المعاني" مات في سامراء سنة: ٢٣١هـ. انظر: شذرات الذهب: ١٨٣/٢، والأعلام: ١٣١/٦.

والبيت: في اللسان: مادة "نسا" ٢٥١/١٤، ومادة "عقب" ٢١٧/١٠، والبحر: ٥١٤/١، والقرطبي: ٧٥/٢، والدر المصون: ٦٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٩/٢، والموضح: ٢٩٥/١.

(٣)- انظر: شرح الهداية: ١٧٨/١، والموضح: ٢٩٥/١، وأيد مكّي هذا الوجه بقوله: "وهو الأقوى والأبين"، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ الأعلى ٦. الكشف: ٢٥٩/١، وبهذا الوجه قال قتادة، والحسن بن علي. انظر: جامع البيان للطبري: ٥٤٧/١، ٥٤٨.

(٤)- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، رقم: (١٣١٤١)، عن سالم عن أبيه ﷺ ، ولفظه: "قرأ رجلان من الأنصار سورة أقرأهما رسول الله ﷺ، وكانا يقرءان بها، فقاما ذات ليلة يصليان فلم يقدرا منها على حرفٍ، فأصبحا غادين على رسول الله ﷺ فذكرا له ذلك، فقال ﷺ : إنها مما نسخ وأُنسي فالهو عنها".

قال الهيثمي: "وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك". مجمع الزوائد: ١٥٤/٧، وأورده ابن كثير في تفسيره، وقال: "وسليمان بن أرقم ضعيف". ٣١٥/١.

(٥)- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٠/١.

وقال الفارسي، وغيره: «ذلك مُتَّجِــهٌ؛ لأنه بمعنى: نجعلك تـــتركها» (١).

وضَــعَّف الزجاج أيضاً حَمْلَها على النسيان الذي هو ضد الذِّكر، وقال: «إن هـــذا لم يكـــن له ﷺ، ولا نَسِي قراءناً»، واحتجَّ / بقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾(٢) أي: لم نفعل شيئاً من ذلك(٣). [٣٩٤/ب]

وأَجَاب الفارسي: بأن المعنى: لم نذهب بالجميع(٤).

والوجـــه في قـــراءة: «نَنْسَأها» بالهمز أنه من: «التَّأْخِير»، يُقال: «نَسَأَ الله في أَجلِك»، أي: أَخَّره(٥)، ومنه قول الشاعر(٦):

أَلَسْنَا النَّاسِئِينَ عَلَى مَعَدٍّ شُهُورُ الحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامَا.

أي: المؤَخِّرين.

ومنه: «المِنْسَأَةُ: للعَصَا»، لأنها تَنْسأُها، أي: تُؤَخرها، وتؤخره(٧).

والمعنى: ما نَنْسَخ من آية أو نُؤَخِّر نَسْخَها فلا نَنْسَخْها.

---

(١)- الحجة: ١٩٨/٢، وانظر: المحرر: ٣٢٢/١.

(٢)- سورة الإسراء، الآية: ٦٨.

(٣)- انظر: معاني القرآن للزجاج: ١٨٩/١.

(٤)- وقال الفارسي أيضاً: "إنما تأتي – الآية – على ما لا يجوز عليه النسخ، وأما ما يجوز فيه النسخ يجوز أن يرفع بالنسيان". الحجة: ١٩٥/٢، وقسَّم ابن عطية النسيان إلى قسمين:

١ – النسيان الذي هو آفة في البشر وهذا معصوم منه النبي ﷺ.

٢ – النسيان لِمَا أراد الله أن ينساه و لم يرد أن يثبته قرآناً فهذا جائز على النبيﷺ. انظر: المحرر: ٣٢٢/١

(٥)- انظـــر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٩، والكشف: ٢٥٨/١، وكشف المشكلات: ٢٢٣/١، واللسان: مادة "نسأ" ٢٤٠/١٤.

(٦)- البيت منسوب لعمير بن قيس الطعان، وهو في: اللسان: مادة "نسأ" ٢٤٠/١٤، والمحرر: ١٨٠/٨، وتفسير ابن كثير: ٣٥٦/٢، ومسوب للكميت في: تفسير القرطبي: ١٣٠/٨، وبلا نسبة في: البحر: ٤٢/٥، والدر المصون: ٤٧/٢.

(٧)- انظر: الصحاح: مادة: "نسأ" ١١٤/١، واللسان: مادة "نسأ" ٢٤١/١٤.

وإذا جُمع بين ترجمة: ﴿ نَنسَخ ﴾، وترجمة: ﴿ نُنسِهَا ﴾، تحصَّل منها ثلاث قراءات:

الأولى لابن عامر وحْدَه، وهي: ﴿ما نُنْسِخْ مِنْ ءَايَـةٍ أو نُنسِهَا ﴾ بضمّ النون وكَسْر السين في الفعلين، مِن غير همز في: ﴿ نُنسِهَا ﴾.

الثانية: لابن كثير، وأبي عمرو: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَـةٍ أو نَنْسَأْهَا﴾ بفتح النون والسين في الفعلين، وبالهمز الساكن في: ﴿ نُنسِهَا ﴾.

الثالثة: للباقين وهم الكوفيون ونافع، ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَـةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ بفتح النون والسين في الفعل الأول، وبضم النون وكَسْر السين من غير همز في الثاني.

ولنذكر معانى كل قراءة[١] من هذه القراءات الثلاث في الحرفين المذكورين فأقول:

أما قراءة ابن عامر: على تأويل: «نَنْسَخ» بالمعنى الأول، والثاني، فمعناها: ما نرفع من حكم آية، أو من حكم آية ولفظها، أو نتركها، أو نَأْمُر بتركها في اللوح المحفوظ إلى وقت هو أصلح لنزولها؛ نَأْت بخير من المنسوخة، أي: بما هو أنفع، وأَسْهل لا أن الآية المأْتي بها خيرٌ من المنسوخة باعتبار الفضيلة، فإن كلام الله كله خير، وليس بعضه خيراً من بعض[٢].

وقال بعضهم: نَأْت بخير من المنسوخة في العاجل أو في الآجل؛ لأن المأتي بها إن كانت أَخَف من المنسوخة كنَسْخ: «ثبات الواحد للعشرة بثباته للاثنين[٣]» فهي:

(١)- "قراءة" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: البحر: ١/٥١٤، والمحرر الوجيز: ١/٣٢٠، ٣٢١.

(٣)- كآية الأنفال، انظر: تفسير القرطبي: ٢/٧١، والمحرر الوجيز: ١/٣١٦.

خير في العاجل، وإن كانت أَشَق كنسخ: «يوم عاشوراء برمضان» فهي: خير في الأصل باعتبار تكثير الثواب، أو مثلها، أي: بمثل المتروكة في المنفعة، والمثوبة[١].

وإذا حُمِل: «أَنْسَأَها» على: «إِنْسَائِها مِن حِفْظِها»، كان معناه: نأت بخير من المنْسُوخة أو المنسية أو بمثلها[٢].

ومعناها على تأويل: «النَّسْخ» بالمعنى الثالث: ما نُنْسِخُك يا محمد من آية، أي: ما ننزل عليك من آية من اللوح المحفوظ، أو نتركها فيه أو نأمر بتركها فيه إلى وقت هو أصلح لنزولها، أو نُذْهِبها[٣] من قلوب الحافظين لها بعد إنزالها نأت بخير صادر أو كائن من التي أنزلناها، أو بمثلها في الخير، إن تركنا إنزالها إلى وقت هو أصلح لنزولها أو أنسيناها بعد إنزالها[٤].

وأما معنى قراءة الكوفيين ونافع: فكمعنى قراءة / ابن عامر على تأويل: **[٣٩٥/أ]** «ننسخ» بالمعنى الأول والثاني سواء، وقد عرفته محرراً.

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو فمعناها: ما تقدم ذكره من أن المراد بـ«النَّسْخ»: الرفع المعهود، والمراد بـ«النَّسْأَة» تأخير نزولها إلى وقت هو أصلح لذلك فيكون هو: الترك، أو الأمر بالترك[٥].

وفي «نَنْسَأْها» ثلاث عشرة قراءة، منها اثنتان في السبع، وإحدى عشرة في الشواذ، وبعضها أَشْهَر وأَظْهَر مَعْنىً من بعض، وقد ذَكَرْتُ ذلك كله منسوباً إلى قارئيه وموجهيه، واختلاف الناس في ذلك محرراً في غير هذا الموضوع[٦]، ولله الحمد على ذلك.

---

(١)- انظر: تفسير القرطبي: ٢/٦٩، والمحرر الوجيز: ١/٣١٦، وفتح القدير للشوكاني: ١/١٢٦.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٠.

(٣)- في (ت): "تُذهب لها".

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٢/ ٦٥٨، واللآلئ الفريدة: ٢/ ٥٤٩

(٥)- انظر: المحرر الوجيز: ١/٣٢١، والحجة للفارسي: ٢/١٨٧، ١٨٨.

(٦)- في: الدر المصون: ٢/٥٧، ٥٨، ٥٩، وانظر هذه القراءات في مختصر الشواذ: ص ١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ١/١٩٨، والمحتسب: ١/١٨٨، ١٨٩.

قوله: (وَنَنْسَخ) مبتدأ، و(بِه) خبره، و(ضَمٌّ) فاعل بالجار، أي: «وننسخ استقر به ضَمٌّ»، (وكَسْرٌ) عطف عليه.

ويجوز أن يكون: (بِه) خبراً مقدماً، و(ضَمٌّ) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول.

ويجوز أن يكون: (كَفَى) هو الخبر، ويكون: (بِه ضَمٌّ) جملة في موضع الحال من فاعل: (كَفَى)، أي: «كفى قَارِئيه مُؤْنَة الاحتجاج له لصِحَّةِ معناه وعَدَالة رِوَايته»[1].

ويجوز أن يكون: (بِه) وحده هو الحال، و(ضَمٌّ) فاعل: (به)، وهو أرجح مما قبله، وعلى القول بأن: (بِه ضَمٌّ) هو الخبر، يكون: (كَفَى) جملة مستأنفة سيقت للثناء على القراءة، أي: كفى قارئيه مُؤْنة الاحتجاج له.

قوله: (ونُنْسِها) مبتدأ، و(مِثْلُه) خبر، والضمير عائد على: (نَنْسَخ)، ومعنى التشبيه: أنه ضُمَّت نونُه وكُسِرت سِينه[2].

قوله: (مِن غَيرِ هَمْز) حال من الضمير المستتر في: (مِثْله)؛ لأنه مُؤَوَّل بمشتق، أي: مُشْبِهه، أي: هو مشبهه حال كونه خالياً من الهمز.

قوله: (ذَكَتْ) جملة فعلية، والفاعل ضمير يعود على القراءة المفهومة من السياق، ومعنى: (ذَكَت) ظَهَرت، وانتشرت، وفَشَت، كما تَذْكُو النار، شَبَّه انتشارها، وفُشُوَّها بين الرواة بـ«ذَكَاء النار»[3].

قوله: (إِلَى): فيه وجهان: **أَظْهَرهما** أنه: نُصِب على التمييز، من: (ذَكَت)، و(إِلى) واحد الآلاء، والآلاء هي: النِّعَم[4]، ومفردها: (إِلَى) كعِنَب، و(أَلَى) كجَمَل، و(إِلَى) بكَسْر الهمزة وفَتْحِها مع سكون اللام - أربع لغات-[5].

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٠.

(٢)- انظر: وشرح شعلة: ص ٢٧١.

(٣)- انظر: اللسان: مادة "ذكى" ٦/٣٧، ٣٨.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "ألا" ١/١٤٣، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٠ وشرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٥)- انظر: اللسان: مادة "ألا" ١/١٤٣.

والـثاني: أنها مَنْصوبة على الحال، والأول: أَظْهَر مَعنىً، وأَخْصَر، أما **المعنى**: فإن (ذَكَت) إذا فَسِّر بعد الإبْهَام كان معناها: أَوْضح، أي: فَشَت وانـتشرت نِعْمَتُها، فإنه تمييز مَنْقُول من الفاعلية.

وأمـا **الاختصار**: فإنه لا يحوج إلى تَقَدُّم مضاف، وفي الحال لابد من حَذْف مُضَـاف، أي: ذَكَت ذاتُ إِلَى، أي: صاحبة نعمة، لأن القراءة ليست نفس الإِلَى، والجملة مِن: (ذَكَت) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفة سيقت للثناء على شُهْرَة القراءة وصحتها.

٤٧٦- عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ الأُولَى سُقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفِّلا

[٣٩٥/ب] / أخـبر عمَّن رمز له بالكاف من: (كُفِّلا)، وهو ابن عامر أنه قرأ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝١١٥ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾[1] بإسْقاط الواو قبل: ﴿قَالُوا۟﴾، فَفُهم أن الباقين يقرءون: ﴿ عَلِيمٌ ۝١١٥ وَقَالُوا۟ ﴾ بإثْبَاتها على ما لفظ به، فهو مِن: باب الحذف والإثبات.

ثم أَخْبَر عن ابن عامر أيضاً أنه قرَأَ هنا: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[2] بنَصْب: ﴿ فَيَكُون ﴾، وكذلك الأوَّل من: آل عِمْران[3]، وكذلك الذي في: مريم[4]، وكذلك الذي في: الطَّول[5]، انفرد بنصب هذه الأربعة ابن عامر.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١١٥ و ١١٦.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٣)- الآية: ٤٧.

(٤)- الآية: ٣٥.

(٥)- الآية: ٦٨.

وشَارَكه الكسائي في نصْبِ فِعْلين آخرين، وهما: ما في النحل[١]، وما في يـس[٢]، فصارت الأفعال المنصوبة لابن عامر ستة، وافقَه الكسائي على اثنين منها فذَكر الناظم منها في هذا البيت واحداً، وهو ما في هذه السورة، وذَكَر في البيت الآتي ثلاثة أفْعَال، وذَكَر في البيت الذي يَلِي الآتي الاثنين الموافِق عليهما الكسائي، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - جميع ذلك مُبَيَّناً.

وتَحَرَّز الناظم - رحمه الله - بقوله: (الأُولَى) من الواو الثانية، وهي التي بعد اللام، وهي واو ضمير جماعة الذكور الغُيَّب، وما أَبْعَد تَوَهُّم حَذْفِها حتى يُتَحرز عنها[٣].

والوجه في حَذْف هذه الواو: مُوافقة رَسْم المصحف الشَّامي، فإنه في المصحف الشَّامي رُسِم: ﴿عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ قَالُواْ﴾، دون واو عاطفة، وفي مصاحف غيرهم: ﴿عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ وَقَالُواْ﴾ بإِثْبَاتِها فكُلٌ قد اتبع مصحفه[٤].

ثم إنه من حيث المعنى إذا اشتد الانفصال أو اشتد الاتصال حَسُن حَذْف العاطف، وهو الذي يُعبِّر عنه أهل البيان بالوَصْل والفَصْل، فوجه الحَذْف: أنه يَحْسُن ذلك في أَثْنَاء الجُمَل لا سيما إذا سيقت للثناء، والتَّعظيم[٥]، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ﴿٤﴾

---

(١)- الآية: ٤٠.

(٢)- الآية: ٨٢.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٣.

(٤)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، وكتاب المصاحف لأبي داود: ١٥٢/١، والمقنع للداني: ص ٦، وقال الشاطبي في عقيلته: **أَوْصى الإمام مع الشَّامي والمدَني شَامٍ وقَالُوا بحَذْف الواو قَبْلُ يُرى**. انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة: ص ٢٠٥، وجميلة أرباب المراصد: ٢٩٩/١، وتلخيص الفوائد لابن القاصح: ص ٢٢.

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ٢٠٣/٢، وإبراز المعاني: ٣١٥/٢.

ﭐلشَّمۡسُ وَﭐلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ﴿٥﴾﴾[(١)]، و[(٢)]كذلك في الرعد :﴿ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾[(٣)] ألا ترى حُسْن مجيء هذه الجمل من غير حرفِ عَطْف[(٤)].

والحاصل أن حَذْفَها يحتمل أمْرين:

أحدهما: الاستئناف، وأنه قد فرَغ من ذلك الكلام، وأَخَذ في كلام آخر[(٥)].

والثاني: أنها مُزَادة، وإنما حُذفت استغناءً عنها بربط الضمير للكلام بما قبله[(٦)]، فإن الكلام مَسُوقٌ في أهل الكتابَيْن، وهم القائلون هذه المقالة السُّوءَى، تعالى الله عَمَّا يقولون علواً كبيراً[(٧)].

والوجه في إثباتها: موافَقَة بَقِيَّة المصاحِف[(٨)]، وأن ذلك مما يَرْبِط الكلام بعضه ببعض لعَطْفه بحرف العَطْف الذي هو صريح في الرَّبط[(٩)].

ثم القائلون بالعَطْف على ما قبلها اختلفوا: **فمنهم** من قال: هذه الجملة عَطْف على ما قبلها، وهي قولهم: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[(١٠)]، ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ

---

(١)- سورة الرحمن، الآيات: ١- ٥.

(٢)- "الواو" سقطت من (ت).

(٣)- سورة الرعد، الآية: ٢.

(٤)- في (ت): "عاطف".

(٥)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٧، والموضح: ١/٢٩٦، وكشف المشكلات: ١/٢٢٧، والإتحاف: ١/٤١٣، والتبيان: ١/٩٧.

(٦)- انظر: الكشف: ١/٢٦٠، والموضح: ١/٢٩٦.

(٧)- انظر: المحرر: ١/٣٣٨، وتفسير القرطبي: ٢/٩١.

(٨)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، وجميلة أرباب المراصد: ١/٣٠٠، والنشر: ٢/٢٢٠.

(٩)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٣٦٢، والإتحاف: ١/٤١٣.

(١٠)- سورة البقرة، الآية: ١١١.

لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ ﴾[1].

/ وقال آخرون: هي عَطْف على: ﴿ سَعَىٰ ﴾ الواقع صلة في قوله: ﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ ﴾[2] [٣٩٦/أ] وهذا ينبغي أن يُنَـزَّه القرآن عنه لهذا الفصل الطويل بين أبعاض الصلة[3].

وقـيَّد المصـنف الآية بقوله: (عَلِيمٌ وَقَالُوا)؛ ليحترز من: ﴿ وَقَالُواْ ﴾ غير المسبوقة بـ﴿ عَلِيمٌ ﴾، وهو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا ﴾[4] فإنه لا خلاف في إِثْباتها[5]، ففي قوله: (عَلِيمٌ) احتراز، وفي قوله: (الأُولى) احتراز آخر قد تقدم شرحه.

ومـع هذيـن الاحـترازين فقد أَوْرَد أبو شامة على الناظم إِشْكَالاً، فقال: «وجَعْلُها – يعني: أَلِف (كُفَّلا) – ضَمير تـثنية أولى – يعني: مِن كونها للإِطْلاق –؛ لترتـبط المسألتان لقارئ واحد، على ما هو غرض الناظم، فإن هذا مَوْضِعٌ مُلْبِس، إذ لا مانع من أن تكون المسألة الأولى للرمز السابق في البيت الذي قبل هذا البيت، فإنه لم يـأت بيـنهما بواو فاصلة، وقد أتى بين هاتين المسألتين بواو فاصلة، وهي قوله: (وكُنْ فيَكُون)؛ فيظهر كل الظهور التحاق المسألة الأولى بما تقدم.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١١٣، وانظر: المحرر: ٣٣٨/١، وتفسير القرطبي: ٩١/٢، والتبيان: ٩٧/١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١١٤.

(٣)- انظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٣/١، والبحر: ٥٣٢/١، والمحرر: ٣٣٨/١، والدر المصون: ٨٣/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٦٦٠/٢، وإبراز المعاني: ٣١٥/٢، وكنـز الجعبري (خ): ٣٣٥، وشرح شعلة: ص ٢٧٣، والسراج: ص ١٥٥.

وإذا كان قد ألحق قراءة: ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾[١] بالرمز السابق في إشمام: ﴿أَصْدَقُ﴾[٢] على ما سيأتي مع وجود الواو الفاصلة بينهما، فإلحاق هذا يكون أولى، وكذا قوله في الأنفال: (..... والنُّعَاسَ ارْفَعُوا وِلا)[٣] هو: لـ(حَقّ) المرموز لقراءة: ﴿يَغْشَاكُم﴾[٤].

قال: فإن قلت: قد جَمَعَ الناظم بين ثلاث مسائل لرمز واحد في قوله في آل عمران: (سَنَكْتُبُ يَاءٌ ضُمَّ...) البيت[٥]. فلا بُعْدَ في جمع مسألتين لرمز واحد.

قلت[٦] ذلك البيت ليس فيه الإلباس المذكور، فإنه ما ابتدأ به إلا بعد واو فاصلة قبله، فلم يسبق ما يوهم التحاقه بما قبله، وتعيَّن أن يكون رمزه بعده، ولم يَأْت رمز إلا في آخر البيت، فكان لجميع ما هو مذكور في البيت.

قال: فإن قلت: ففيه «واو» في قوله: (...وَقَتْل ارْفَعُوا..)[٧].

قلت[٨] : هو من نفس التلاوة في قوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾[٩]، ولو لم تكن من نَفْس التلاوة لأوهمت الفصْل، إذ ما قبلها لا رمز له، فيكون لعطف مَسْأَلة على مَسْأَلة، أي: قَرَأ هذا وهذا فلان، وما أَحْسَنَه لو قال:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الشَّامِ لا واوَ عِنْدَه.

---

(١)- سورة الحجرات، الآية: ٦، على قراءة: حمزة والكسائي.

(٢)- من مواضعها: سورة النساء، الآية: ٨٧.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٧١٥)، فرش سورة الأنفال.

(٤)- سورة الأنفال، الآية: ١١، على قراءة: ابن كثير وأبي عمرو.

(٥)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٨١)، فرش سورة آل عمران.

(٦)- لا زال الكلام موصولاً لأبي شامة.

(٧)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٨١)، فرش سورة آل عمران.

(٨)- لا زال الكلام موصولاً لأبي شامة.

(٩)- سورة آل عمران، الآية: ١٨١.

قـال: ولا حاجـة إلى الاحتراز عن الواو التي بعد اللام لبُعْدِ وَهْمِ ذلك، وكـان البيت قد خَلَصَ من هذا البحث الطويل، ففي النظر في وجه: قِرَاءة النصب، في: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ شُغْل شَاغِل». انتهى[١].

قلـت: قولـه: «ولا حاجة إلى الاحتراز...» إلى آخره، جواب عن سُؤَال مُقدَّر، وهو أن يقال: لو قال: عَلِيمٌ وقالوا الشَّامِ لا وَاوَ عِنْدَه، لم نَعْرف أي: الواوين يريد / الأولى التي هي عاطفة، أم الثانية التي هي ضمير؟ [٣٩٦/ب]

فأَجَـاب: بـأن أَحَداً لا يَتَوَهَّم سقوط الثانية البتة؛ لأنها فاعل، والفاعل لا يُحْذف، فلا حاجة[٢] للتنبيه على ذلك.

والحق أن ذلك يُلْبَس على المبتدئين لا سيما من لم يشتغل بعِلْم الإعراب، وقد تقدم لك نَحْوٌ مِنْ هذا[٣]، والله أعلم.

وأما توجيه قراءة ابن عامر في نصب هذه الأربعة الأفعال: فقد اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً وتَجَرَّأ بعضهم فَرَدَّها.

قـال أبـو بكـر بـن مجاهد - صاحب كتاب السبعة -: «قرأ ابن عامر: ﴿ فَيَكُون ﴾ نَصْباً، قال: وهذا غير جائز في العربية؛ لأنه لا يكون الجواب للأمر ها هـنا بالفـاء، إلا في: يس، والنحل، فإنه صواب، وذلك نَسَق في ذَيْنِك الموضعين لا جواب»[٤].

---

(١)- إبراز المعاني: ٢/٣١٦.

(٢)- "فلا حاجة" سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- تقدم عند شرحه لقول الناظم: (**وَعَدْنا جمعاً دُون ما ألِفِ حَلا**)، متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٣)، وانظر: ص ٢٠٣ من هذه الرسالة.

(٤)- انظـر: السبعة: ص ١٦٩، ونصه في السبعة: "قال أبو بكر وهو غلط"، ونقله ابن عطية عنه بقوله: "قـال أبو بكر وهو لحن" المحرر الوجيز: ١/٣٣٩، وتبعه أبو حيان في البحر: ١/٥٣٦، والنصّ الذي نقله المؤلف هنا في: إبراز المعاني: ٢/٣١٧.

وقـــال أبو بكر أيضاً في سورة آل عمران: «قَرَأَ ابن عامر وحْدَه: ﴿ كُن فَـيَكُونَ ﴾[١] بالنصـــب، قال: وهو وَهْم، وقال هشام: كان أيوب بن تميم[٢] يَقْرَأ: ﴿ كُن فَـيَكُونَ ﴾ بالنصب، ثم رَجَع فَقَرأ: ﴿ فَـيَكُونُ ﴾ رَفْعًا»[٣].

وقال أبو إِسْحاق الزَّجَّاج[٤]: «﴿ فَـيَكُونُ ﴾ رُفِع لا غير من وجهين: إن شئت على العطف على: ﴿ يَـقُولُ ﴾، وإن شِئْت على استـــئناف المعنى، فهو: يكون»

وقد رد ابن عطية[٥]: ﴿ كُن فَـيَكُونُ ﴾ عَطْفاً على: ﴿ يَـقُولُ ﴾، وجعله خَطَأً من القول من جهة المعنى؛ «لأنه يقتضي أن يكون القول مع التكوين، والوجود».

قلـــت: وجه الرد عليه[٦]، أن الأمر قديم، والتكوين حادث، فكيف يَعْطَف علـــيه بما يقتضي تعقيـــبه له، لكن هذا الرد إنما يلزم إذا قيل: بأنه أَمْرٌ حقيقة، أما إذا قيل: بأنه على سبيل التمثيل[٧]، وهو الأَصَحّ فلا، كقول أبي النَّجْم[٨]:

---

(١)- سورة آل عمران، الآية: ٤٧.

(٢)- هو: أبو سليمان أيوب بن تميم بن سليمان التميمي الدمشقي المقرئ، ضابط مشهور قرأ على يحيى بن الحارث، وقرأ عليه عبد الله بن ذكوان والوليد بن عتبة، ت: ١٩٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٣١٥/١، وغاية النهاية: ١٧٢/١.

(٣)- السـبعة: ص ٢٠٦، ٢٠٧، وقال الجعبري عن هذا القول: "وهذا القول لا يدل على المنع، بل يدل على جواز الأمرين". كنـــز المعاني (خ): ٣٣٦.

(٤)- معاني القرآن وإعرابه: ١٩٩/١.

(٥)- المحرر: ٣٣٩/١.

(٦)- أي: وجه رد ابن عطية على الزجاج في عطفه: ﴿ فَـيَكُون ﴾، على: ﴿ يَـقُولُ ﴾.

(٧)- أي: ﴿ كُن فَـيَكُونُ ﴾ أمر على سبيل التمثيل، أي: شبيه بالحقيقي جيء به على صورة الأمر الحقيقي لتحقق وقوعه.

(٨)- هــو: أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز، نزيل الكوفة، من بني بكر بن وائل، نبغ في العصر الأمــوي، كان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان، ت: ١٣٠هـ. انظر: الشعر والشعراء: ٤٣٥، ٤٣٦، والأعلام: ١٥١/٥.

=

إِذَا قَالَت الأَنْسَاعُ للبَطْنِ الحَقِي.

وسيأتي الكلام في توجيه رفعه.

وأَكْثر ما أجَابوا به عن قراءة ابن عامر: أنه أمر من حيث اللفظ من غير نظر إلى جانب المعنى، يريدون أنه قد وُجِد في اللفظ صُورة أَمْر فنصبنا في جوابه بالفاء، وإلى ذلك أشار الناظم في آخر البيت: (وهو باللفْظِ أُعْمِلا)(١).

= **والبيت:** في الخصائص: ١/٢٣، وجامع البيان للطبري: ١/٥٨٧، والبحر: ١/٥٣٥، والقرطبي: ٢/٩٨، والمحرر: ١/٣٤٠، والكشاف: ١/٣١٥، والدر المصون: ٢/٨٧، وفتح الوصيد: ٢/٦٦٤، والحجة للفارسي: ٢/٢٠٤. وعجزه: "**قدْماً فآضَتْ كالفَنِيق المُحَنَّقِ**". والشاهد فيه: "قالت الأَنْسَاعُ" فالخطاب فيه من باب التمثيل والمجاز، وليس على الحقيقة لأن الأنساع – وهي: ما يُحْزَم به البطن – لا تتكلَّم فعبر عنه بالقول وليس بقول. انظر: البحر: ١/٥٣٥، والمحرر: ١/٣٤٠، واللسان: مادة "نسع" ١٤/٢٤٥.

(١)- أي: وجهوا قراءة ابن عامر بالنصب: على أنه منصوب بـ«أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببية؛ لوقوعه في جواب الأمر وهو: ﴿كُن﴾ الذي جاء على لفظ الأمر، فأُجري مجرى الأمر الحقيقي في العمل، وليس أمراً حقيقة، وإنما شُبِّه به لَمَّا جاء على لفظه فَنُصِب لذلك. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والحجة للفارسي: ٢/٢٠٤، وكشف المشكلات: ١/٢٩٩، والموضح: ١/٢٩٧، والإتحاف: ١/٤١٣.

وأقول: إن هذا التوجيه الذي رجحه السمين وجعل ما عداه مرجوحاً، وأشار إليه الناظم بقوله: (وهو باللفظ أعملا)، مخالف لما عليه عقيدة أهل السنة في كلام الله، موافق لمذهب الكلابية، والأشاعرة، والماتريدية، الذين يقولون: "إن القرآن هو الكلام النفسي القائم بذاته سبحانه، وليس بحروف ولا يكون صوتاً، ولا يتعلق بمشيئة الله واختياره، وليس على الحقيقة؛ لأن كلام الله غير بائن منه، والقرآن بائن منه"، وهذا قول فاسد، إذ مذهب أهل السنة أن القرآن هو كلام الله على الحقيقة بألفاظه ومعانيه، غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، قال السخاوي: "أما قولهم إن هذا ليس بأمر على الحقيقة فغير صحيح والقائل بذلك معتزلي، أو تابع للمعتزلة، غير عالم بغرضهم". فتح الوصيد: ٢/٦٦٣، وانظر تفصيل هذه المذاهب في: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/٣٣٤- ٣٨٠، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ١٦٨، ١٦٩، والعقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة لعبد الله الجديع: ص ٢٧٧.

وأمـــا إذا نظـــرنا إلى جانـــب المعنى فإن ذلك لا يصح[١] لوجهين[٢]:

أحدهمـــا: أن هـــذا وإن كـــان بلفظ الأمر؛ فمعناه: الخبر، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[٣] أي: «فيمُـــدُّ»، وإذا كان معناه: الخبر لم يُنْصَب في جوابه بالفاء[٤]؛ إلا ضرورة كقولـــه[٥]:

سَأَتْرُكُ مَنْـــزِلي لِبَني تَمِيمٍ وأَلْحَقُ بالحـــجَازِ فَأَسْتَرِيحا.

وقول الآخر[٦]:

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنْـــزِلُ الذلُّ وَسْطَهَا ويَأْوِي إليها المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا.

والثاني[٧]: أن من شَرْط النَّصْب بالفاء في جواب الأمر أن يَنْعَقِد منهما شَرْط وجَـــزَاء، نحـــو: «ائـــتِـــنِي فَأكْرِمُك»، تقديره: «إن أَتَيْتَنِي أُكْرِمُك»، وههنا لا يصح تقديـــرهما بذلك، ألا ترى أنك لو قَدَّرت ذلك لصار اللفظ: «إن يكن يكن»، فيتَّحد

(١)- أي قصـــد المؤلف: أنه من جهة المعنى ليس بأمرٍ حقيقة للوجوه التي ذكرها، وعلى هذا لم يصح أن يُنْصَب الفعل بعد الفاء على جواب الأمر ﴿كُن﴾ من جهة المعنى، فأقول على هذا يُحمل قَدْحُ مَن قَدَح في هـــذه القراءة، مثل: ابن عطية في: المحرر: ٣٣٩/١، وابن مجاهد في السبعة: ص ١٦٩، ومكي في الكشف: ٢٦١/١، والعبرة بالتواتر الذي ثبتت به هذه القراءة، وليست بأوجه العربية، بل إنها موافقة لوجه آخر من أوجه العربية فتحقق فيها شرط القراءة.

(٢)- قال المؤلف: "لوجهين" وقد ذكر ثلاثة أوجه.

(٣)- سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٤)- انظر هذا الوجه في: التبيان: ٩٧/١، ومشكل إعراب القران: ٤١٨/١، والحجة للفارسي: ٢٠٥/٢، والكشف: ٢٦١/١.

(٥)- البيت: للمغيرة بن حبناء، وهو في الكتاب: ٣٩/٣، وشرح المفصل: ٥٥/٧، والدرر اللوامع: ١٣١/١، وشـــرح شـــذور الذهب: ص ٣١٩، ومغني اللبيب: ٣٥٣/١، وشرح الأشموني: ٢١٤/٣، والمحتسب: ٣٠١/١، واللآلئ الفريدة: ٥٥٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٦، والدر المصون: ٨٩/٢.

(٦)- البيت: منسوب لطرفة بن العبد، وهو في: الكتاب: ٤٠/٣، والمقتضب: ٣٢٢/١، والحجة للفارسي: ٢٠٥/٢، وفتح الوصيد: ٦٦١/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٦، ومنسوب للأعشى في المحتسب: ٣٠١/١.

(٧)- انظر هذا الوجه في: التبيان: ٩٧/١، ومشكل إعراب القران: ٤١٨/١، والحجة للفارسي: ٢٠٥/٢، والكشف: ٢٦١/١، وفتح الوصيد: ٦٦١/٢، والبحر: ٥٣٦/١، والمحرر: ٣٤٠/١.

فِعْلا / الشرط والجزاء معنىً وفاعلاً، وقد عَلِمْت أنه لابد من تغايرهما، وإلا يلزم أن يكون الشيء شرطاً لنفسه وهو محال[١]. [٣٩٧/أ]

قالوا[٢]: والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم، نحو قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٣]، ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾[٤].

وقال: [عُمَر][٥] بن أبي ربيعة[٦]:

فَقُلْتُ لِجَنَّادٍ خُذِ السَّيْفَ واشتَمِلْ عَلَيْهِ بِرِفْقٍ وَارْقُبِ الشَّمْسَ تَغْرُبِ
وأَسْرِجْ لي الرَّجْنَاء واعْجِل بِمِمْطِري ولا يَعْلَمَنَّ خَلْقٌ مِن الناسِ مَذْهَبِ.

فجعل: «تَغْرُب» جواباً لقوله: «ارقُب»، ومَعْلوم أنَّ غُرُوبَها غير مُتَرَتِّبٍ على رُقُوبِهِ؛ لأنها تَغْرُب رَقَبَها أو لم يَرْقُبها.

---

(١)- أي: أن الأمر لا بد أن يخالف جوابه إما في الفعل أو في الفاعل، مثال الفعل: "اذهب تنتفع"، ومثال الفاعل: "اذهب يذهب زيد"، وإما أن يتفق الفعلان والفاعلان معاً فغير جائز، مثل: "اذهب اذهب". انظر: التبيان: ٩٧/١.

(٢)- هذا القول أجاب به من قال: إن الأمر في: ﴿ كُن ﴾ أمر مِن حيث اللفظ، جاء على لفظ الأمر الحقيقي فَشُبِّه به، فكان حق هذا القول أن يُقَدَّم قبل بدأ المؤلف في الأوجه المذكورة حتى يرتبط الكلام.

(٣)- سورةإبراهيم، الآية: ٣١.

(٤)- سورة الجاثية، الآية: ١٤، قال بهذا القول: السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٦١/٢، وانظر: إبراز المعاني: ٣١٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٦، والحجة للفارسي: ٢٠٦/٢.

(٥)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "عمرو"، والصواب ما أثبته، لأن هذين البيتين في ديوان: عمر بن أبي ربيعة: ص ٩١، ثم كل المصادر الآتي ذكرها نقلت البيتين منسوبةً لعمر بن أبي ربيعة.

(٦)- هو: أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، كان في زمن عمر بن عبد العزيز، غزا في البحر فمات شهيداً. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٠١.

والبيتان في ديوانه: ص ٩١، وإبراز المعاني: ٣١٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٦، والدر المصون: ٩٠/٢.

وكــذا لا يلــزم - مِن قوله لهم كذا[١] - أن يفعلوا، لا سيما وقد قال وَوُجِد مَن لم يفعل كثيراً، فقد صح مراعاة جانب اللفظ دون مراعاة جانب المعنى.

ولقــائل أن يقول: لا نُسلِّم في [الآيتين][٢] اللتين ذكرتموهما ما ذكرتم؛ إذ مِن الجائــز أن يكون الجزم بلام أَمْرٍ مُقَدَّرة، وقد قال به جماعة[٣]، وفيه تفصيل ليس هذا موضعه.

ولــئن سَلَّمنا ما قلتم فلا نُسلِّم التكَلّف، بل يلزم من قوله لهم أن يفعلوا؛ لأنه أراد بالعــباد الخُلَّص، قالوا: ولذلك أضافهم إلى نفسه إضافة تشريف وتكْرُمة، وهذا كما قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾[٤] أن المــراد بالعباد الخُلَّص، ويكون استثناءاً منقطعاً، وإلا لزم استثناء الأكثر، والأكثر على خلافه، وهو محقق في غير هذا الموضوع[٥].

الثالث[٦]: أنه لو كان أمراً حقيقة لاستلزم مأموراً، إذ الأمرُ ولا مأمور محال، ثم المأمور بالكون إن كان موجوداً فلا معنى لأمره بذلك، وإن كان معدوماً فلا يصح أمره؛ إذ خطاب المعدوم بالأوامر والنواهي محال[٧].

وقال بعض الناس: إن الأمر في الآية الكريمة محمول على حقيقته[٨].

---

(١)- الضمير في: "قوله" يعود على الله تعالى، والمقصود الآية السابقة وما جاء فيها من الأوامر بهذا اللفظ.

(٢)- في كلتا النسختين: "الاثنين"، ولعل الصواب ما أثبته لموافقته السياق.

(٣)- نــص على هذا العكبري في التبيان: ٤١/٢، والهمداني في الفريد في إعراب القرآن: ١٦٦/٣، وقال جماعــة بإعمــال لام الأمر مقدرة ضرورة في الشعر منهم: سيبويه في الكتاب: ٨/٣، وابن يعيش في شرح المفصــل: ٣٥/٧، والأزهري في شرح التصريح: ٢٧٦/٢، والأنباري في الإنصاف: ٦٣/٢، وابن هشام في مغني اللبيب: ٤٣٩/١، وابن عصفور في شرح الجمل: ١٤٩/٢، ١٨٩.

(٤)- سورة الحجر، الآية: ٤٢.

(٥)- انظر: الدر المصون: ١٥٩/٧، ١٦٠.

(٦)- انظر هذا الوجه في: اللآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، وكشف المشكلات: ٢٢٨/١

(٧)- يقول العكبري: "إن الخطاب بالتكوين لا يرد على الموجود لأن الموجود متكوِّن، ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء". التبيان: ٩٧/١.

(٨)- ممن قال بذلك: الطبري في تفسيره: ٥٨٧/١، والسخاوي في فتح الوصيد: ٦٦٢/٢.

ثم اختلف أصحاب هذا القول في المأمور، فَحَمَله بعضهم على أَنَّه مخصوص في موجود نحو قوله تعالى: ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾[١].

وحمله آخرون: على إِحْيَاء أَمْوات، وإماتة أحياء[٢].

وهذان القولان ضعيفان جداً، لأن الظاهر في لفظ هذه الآية الكريمة ومعناها على العموم، فالتخصيص من غير دليل غير مقبول، وأيضاً فإن المقتضى في: ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً ﴾: القِرْدِيَّة، وفي: كن حَيًّاً: الحياة، وفي: كن ميتاً: الموت، وحينئذ فيعود الاعتراض الثالث، وهو: «إما أَمْر الموجود بالوجود»، وهو تحصيل الحاصل، وإما أَمْر المعدوم، وكلاهما محال.

فإن قيل: أُقَدِّر قبل الهاء في: ﴿ لَهُۥ ﴾ حَذْف مضاف، وحينئذٍ يصح المعنى والتقدير، «فإنما يقول: لأجله» [٣]، ففيه بُعْدٌ كبير.

وَحَمَله / آخرون: على تَغْلِيب الموجودات على المعدومات، وعليه الاعتراض الثالث، فوجب إِطْرَاحه[٤]. **[٣٩٧/ب]**

وحمله آخرون: على أنه أَمْرٌ للمعدوم، وقولكم: أَمْرُ المعدوم محال ممنوع؛ لأن المعدوم معلوم لله عز وجل موجود في عِلْمه، وإن لم يكن موجوداً عياناً[٥].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٦٥. والأعراف، الآية: ١٦٦، وانظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٦/١، ومعاني الزجاج: ١٩٩/١، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٢/٢.

(٢)- انظر: جامع البيان الطبري: ٥٨٦/١، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٥.

(٣)- ممن قال بهذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٦٦/٢، وانظر: معاني الزجاج: ١٩٩/١.

(٤)- انظر: جامع البيان الطبري: ٥٨٦/١، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٢/٢.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٦٦٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٥.

وقال ابن جرير الطبري[1]: «إن أمر الله عز وجل للشيء بـ﴿كُن﴾ لا يتقدم الموجود ولا يَتَأَخَّر عنه، فلا يكون الشيء مأموراً بالوجود إلا وهو موجود بالأمر، ولا موجوداً بالأمر إلا وهو مأمور بالوجود» [2].

وفي كلام الطبري إِغْرَاب في العبارة، متى حُقِّقَت عادت[3] مُشْكِلة، فَتُرِك الأمر على ما هو عليه، غاية ما في الباب أنه زادنا زيادة ألفاظ دون معنى.

قال أبو عبد الله: «وعلى كلا التأويلين – أعني: تأويل المجاز والحقيقة – في نصب قوله: ﴿فَيَكُونَ﴾ إشكال، أما على تأويل المجاز فلأن قوله: ﴿يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ في معنى: يُكَوِّنه، ويكون خبر مُوجِب، والنصب بإضمار «أن» بعد الفاء في مثل ذلك إنما جاء في الشعر في نحو قوله[4]:

«سَأَتْرُكُ مَنْزِلي . . . » البيت.

وقوله[5]:

«. . . . وَيَأْوِي إليها» .

وإما على تأويل الحقيقة، فلأن الجواب بالفاء نظير الجزاء؛ لأن «اذهب فأعطيك» نظير «إن تذهب أعطيتك»، ولو جاز «اذهب فتذهب»؛ لجاز «إن تذهب ذهبت»، ولا فائدة في ذلك، وإنما الفائدة إذا اختلف الفعلان، أو الفاعلان، أو كلاهما، نحو: «اذهب تنتفع»، و«اذهب يذهب زيد»، و«اذهب ينفعك زيد».

---

(١)- هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، الإمام المفسر، صاحب التصانيف المشهور، سمع بالعراق والشام ومصر من خلق كثير، كان حافظاً، عارفاً بالقراءات، فقيهاً في أحكام القرآن، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، له التفسير المعروف: بجامع البيان، ت: ٣١٠هـ. انظر: طبقات المفسرين للداوودي: ٢/١٠٦ - ١٠٧، وتذكرة الحفاظ: ٢/٢٠١.

(٢)- جامع البيان – باختصار -: ١/٥٨٦.

(٣)- في الأصل "عادة"، والمثبت من (ت).

(٤)- تقدم تخريجه ص: ٣٥٥.

(٥)- تقدم تخريجه ص: ٣٥٥.

وأما «اذهب تذهب» فغير جائز لعدم الفائدة، والعلة في ذلك أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه.

قــال: ووجه النصب في ذلك أن هذه المواضع الأربعة اعتُبِر فيها لفظ الأمر، وإن لم يكن أمراً في الحقيقة، ورتَّب عليه الجواب، وإن لم يكن جواباً في الحقيقة.

قال: وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (وهو باللفظ أُعْمِلا)، يعني أن فِعْل الأمر أُعْمِــل بلفظــه، وإن لم يكن معناه على وِفْق اللفظ، ونَسَب العمل إليه مجازاً؛ حيث وُجِــد بوجــوده، و إن كان العمل في الحقيقة إنما هو: لــ«أن» المقدرة بعد الفاء». انتهى[١].

قلــت: قوــله آخراً: «ووجه النصب في ذلك ...» يُنَافي قوله: «في نصب قوله: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ إشكال».

وذلك أنه جعل الإشكال على تقدير[٢] المجاز والحقيقة، ثم فَسَّر تأويل المجاز بما ذَكَــر في قوله: «ووجه النصب في ذلك...» إلى آخره، فهذا هو ذاك بعينه، فكيف استشكله أولاً ثم أتى به جواباً مَرْضِياً عنده.

وقوله أيضاً: «ونَسَب العمل إليه مجازاً؛ حيث وُجِد بوجوده ...» إلى آخره، فــيه[٣] سَهْو؛ لأن الناظم لم يُرِد بــ(أُعْمِل) نَصْب الفعل، وإنما أراد به مراعاة جانب اللفــظ، كقولك[٤]: «أَعْمَلت اللفظ» أي: اعتبرته، و«أَلْغَيت /كذا»، أي: لم اعتبره، [٣٩٨/أ] فالإعمــال عــبارة عن الاعتبار، والاعتداد بالشيء لا ما يوهمه من الإعمال المراد به النصب، فإن ذلك لا معنى له لا حقيقة ولا مجازاً[٥].

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٥٣/٢.

(٢)- في (ت): "تقديري".

(٣)- في (ت): "ففيه".

(٤)- في (ت): "لقولك".

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦، والسراج: ص ١٥٥.

قال: «وأكثر المحتجين لهذه القراءة على هذا الوجه، وفيه - عند من ذَهَب إلى المجاز - تَجَوُّز في: ﴿ يَقُولُ ﴾، وفي: ﴿ كُن ﴾ والنصب بعد ذلك.

ومن ذهب إلى أن: ﴿ كُن ﴾ أَمْرٌ على الحقيقة، لم يتجوز إلا فيما وقع بعده من النصب خاصة، قال: ونظيره الجزم في قوله: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1] في أَحَد وجْهيه، ولا يَبْعد الميل مع اللفظ دون المعنى، كما لا يَبْعُد الميل مع المعنى دون اللفظ، في نحو: «لا تَأْكُل السَّمَك وتَشْرَب اللَّبَن»، و«سَواءٌ عَلَيَّ أَقُمْت أم قَعَدت». انتهى[2].

قلت: أما قوله: «في أحد وجهيه»، قد[3] ذَكَرْتُ فيه سبعةَ أوجه مَعْزُوَّة لقائليها، وقد ذَكرتُ ما يَرِد على بعضها في الدر المصون[4].

وقوله: «في نحو: لا تَأْكُل السَّمَك» يعني إذا نصبت فإن تقديره: «لا يَكُن مِنْك أَكْلُ سَمَكٍ مَع شُرْبِ لَبَنٍ».

وقوله: «سَواء عَلَيَّ أَقُمْت» أي: «مُسْتوٍ عَلَيَّ قِيامُك وقُعُودك»، على أن تجعل: «سَواء» خبراً مُقَدَّماً، والجملة الفعلية: - بالتأويل المذكور - مبتدأ مُؤَخَّر، وفي مثل هذا تحقيق يَضِيق الوَقْت عن ذِكْره.

وقال أبو شامة: «واعلم أن قراءة ابن عامر بالنصب مُشْكلة؛ لأن النَّصْب بالفاء في جواب الأمر حَقّه أن يُنَزَّل مَنْزِلة الشرط والجزاء، فإن صَحّ صح، فتقول: «قُمْ فأكرمك» أي: «إن تَقُم أَكْرَمْتُك»، ولو قَدَّرت هذا فيما نحن فيه، فقلت: «إن يكن يكن» لم يكن مُسْتقيماً، كيف وإنه قد قيل: إن هذا ليس بأمر على الحقيقة، وإنما معناه: أن الله إذا أراد شيئاً وُجِد مع أرادته له، فعَبَّر بهذه العبارة عنه، فليس هذا

---

(١)- سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٣.

(٣)- في (ت) زيادة قبل: "قد"، وهي: "قلت".

(٤)- انظر: الدر المصون: ٧/١٠٤، ١٠٥.

مثل: «قم فنقوم»، فقيل: جاز النصب لوجود لفظ الأمر، ولا اعتبار بالمراد به فلا يضر أن يكون المراد به غير ذلك.

قال أبو علي الفارسي(١): أمَّا: ﴿ كُن ﴾ فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، أي: يُكَوَّنُ، فيكون، أي: يُوجَد بإحداثة، فهو مثل: «أَكْرِم بزيد»، أي: أنه أمر بمعنى: الخبر، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا ﴾(٢)، فالتقدير: مَدَّه الرحمن، قال(٣): وبنى أبو علي هذا على أن جَعَل: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ بالرَّفْع عَطْفاً على: ﴿ كُن ﴾ من حيث المعنى، وضَعَّف عطفه على: ﴿ يَقُولُ ﴾». انتهى(٤).

قلت: سيأتي بيان ذلك عند ذِكْر توجيه رَفْع: ﴿ فَيَكُونُ ﴾، وقد عَرَفت أن الجميع إنما جعلوا نصبه من حيثية كونه جواباً للأمر، وأنه منصوب بإضمار «أن» بعد الفاء الواقعة جواباً للأمر اللفظي لا المعنوي.

[٣٩٨/ب] وقد صرَّح جماعة بأن المضارع / يَنْتصب بإضمار «أَنْ» بعد الفاء في حَيِّز «إنما» المقتضية للحَصْر(٥)، حَكَى الكوفيون: «إنما هي ضَرْبَةٌ مِن الأَسَد فَتَحْطِمَ ظَهْرَه» بنَصْب «تَحْطِمَ(٦)»، وهذا عند البصريين لا دليل فيه إن ثبت؛ لجواز أن يكون مما

(١)- الحجة: ٢/٢٠٥، ولا زال الكلام موصولاً لأبي شامة منقولاً عن إبرازه.

(٢)- سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٣)- القائل هو أبو شامة.

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٣١٧.

(٥)- صرَّح بهذا ابن مالك في: شرح التسهيل: ٤/٤٦، وابن عصفور في: شرح الجمل: ٢/١٥٣، وانظر: الجنى الداني: ص ٧٤، ٧٥.

(٦)- في (ت): "فَتَحْطِمَ".

عُطِــف عــلى الاســم، أي: «إنما هي ضَرْبةٌ فَحَطْمٌ»[١]، كقول مَيْسُون بنت بَحْدَل[٢]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لِبْسَ الشُّفُوفِ

أي: «لَلبْسُ عَبَاءَةٍ وقُرَّةُ عيني».

وأما رفعه فَمِن ثلاثة أوجه:

أحدها[٣]: عَطْفُه على: ﴿ يَقُولُ ﴾، وهو قول الزجاج[٤]، والطبري[٥]، وقد رَدَّه الــناس علــيهما، ورَدَّه ابــن عطية[٦] بما تقدم من أنه «يلزم أن يكون القول مع الــتكوين والوجــود» وتقدم شَرْح ذلك، وأنه إنما يتم الرد على الزجاج على القول المرجوح، وهو أن الأمر حقيقة، أما إذا قيل: إنه من باب التمثيل - وهو الصحيح - فلا يصِحّ الرد[٧].

---

(١)- انظر هذه المسألة في: شرح التسهيل: ٦٤/٤، وشرح الجمل: ١٥٣/٢، وأوضح المسالك: ١٧٥/٤.

(٢)- هي: ميسون بنت بحدل بن أنيف، من بني حارثة بن جناب الكلبي، أم يزيد بن معاوية، شاعرة بدوية، ثقلت عليها أعباء الغربة لما تزوجها معاوية في الشام، فقالت أبيات منها هذا البيت المذكور، ت: ٨٠هـ. انظر: الأعلام: ٣٣٩/٧.

والبيت: في الكتاب: ٤٥/٣، وشرح المفصل: ٢٥/٧، وشرح ابن عقيل: ٣٣٠/٢، وأوضح المسالك: ١٧٥/٤، والجنى الداني: ١٥٧، وشرح الأشموني: ٢٢٥/٣، ومغني اللبيب: ٥٠٥/١، وشرح شذور الذهب: ص ٣٣٠، والدرر اللوامع: ٢٥/٢، واللسان: مادة "مسن" ٧٦/١٤.

(٣)- انظر هذا الوجه في: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، وشرح الهداية: ١٨٠/١، وكشف المشكلات: ٢٢٨/١، ومعاني الأخفش: ٣٣٢/١، والتبيان: ٩٧/١.

(٤)- معاني القرآن: ١٩٩/١.

(٥)- جامع البيان: ٥٨٨/١، وتبعهما الفراء والكسائي. انظر: فتح الوصيد: ٦٦٦/٢.

(٦)- المحرر: ٣٣٩/١.

(٧)- تقدم في أول شرح هذا البيت ص: ٣٥٣.

وردَّه أبو علي الفارسي[١] من وجه آخر: وهو أن لنا من المواضع ما ليس فيه: ﴿ يَقُولُ ﴾ كالموضع الثاني من آل عمران، وهو[٢]: ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٣]، ولم يُجوِّز عَطْفه على: ﴿ قَالَ ﴾ من حيث أنه مضارع، فكيف يُعْطَف على ماضٍ، فأَوْرَد على نفسه عَطْف الماضي على المضارع في قول الشاعر[٤]:

وَلَقَد أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيم يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّت قُلْتُ لا يَعْنِينِي.

فقال: إنه بمعنى: «مَرَرْتُ»، فهو مضارع بمعنى الماضي فَعُطِف الماضي عليه[٥].

قال أبو شامة: « ﴿ فَيَكُونُ ﴾ في هذه الآية بمعنى: كان، فليجز عَطْفه على: ﴿ قَالَ ﴾». انتهى[٦].

يعني: أنه في آية آل عمران يمكن أن يُعْطَف المضارع على الماضي؛ لأن المضارع بمعنى الماضي، ألا تَرَى أن قوله: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ في معنى: فـ«كان»، فكَمَا جَازَ عَطْف الماضي على المضارع في البيت لَمَّا كان المضَارعُ بمعنى الماضي كذلك عَكْسه يجوز، وهو عَطْف المضارع على الماضي لَمَّا كان المضارع بمعناه إذ لا فَارِق يمنع من ذلك[٧].

---

(١)- الحجة – بالمعنى -: ٢/٢٠٧، وانظر: إبراز المعاني: ٢/٣١٨.

(٢)- في الأصل: "وهم"، والمثبت من (ت).

(٣)- سورة آل عمران، الآية: ٥٩.

(٤)- البيت: منسوب لرجل من بني سلول في: الكتاب: ٣/٢٤، وشرح التصريح: ٢/١١٤، وغير منسوب في: الخصائص: ٣/٣٣٠، والدرر اللوامع: ١/١٠، واللسان: مادة "ثمم" ٣/٤٢، و"مني" ١٤/١٤٠، وأوضح المسالك: ٣/٢٧٣، وشرح ابن عقيل: ٢/١٨٢، ومغني اللبيب: ١/١٩٨، والحجة للفارسي: ٢/٢٠٧، وإبراز المعاني: ٢/٣١٨، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٦.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣١٧، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٦.

(٦)- إبراز المعاني: ٢/٣١٧.

(٧)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٢٠٧.

الثاني[١]: أن رفعه على الاستئناف أي: «فهو يكون»، أخبر الباري تعالى بذلك، وأنه إذا قال لشيء: ﴿كُن﴾، فهو: يكون لا محالة، وإليه نحا الزجاج[٢] في القول الآخر.

قال أبو عبد الله: «والحجة للجماعة في القراءة بالرفع: ظاهرة؛ لأن المعنى عليه من غير تَكَلُّفِ تأويلٍ، وهو بالعطف على ﴿يَقُولُ﴾ إن كان: ﴿يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ حقيقة، وعليه أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير إن كان مجازاً، أو على الاستئناف في الوجهين، أي: فهو يكون». انتهى[٣].

قوله: «وعليه» أي: على: ﴿يَقُولُ﴾، وقوله: «أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير» معنى: ﴿كُن﴾[٤]، فإن التقدير فيه: «يكون»، فَجِيء قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ عَطْفاً على: «يكون» المُنْسَبِك من: ﴿كُن﴾، وقوله: «في الوجهين»، يعني / هما: [٣٩٩/أ] الحقيقة والمجاز المذكورين في: ﴿يَقُولُ﴾، وإنما شرحت عبارته لغموضها.

وقد حَمَل بعضهم ذلك على الحقيقة من وجه آخر، «وهو أن البارئ تعالى إذا أَلَّفَ أَجْزَاء مَخْلوق من مخلوقاته مثلاً خاطب تلك الأجزاء المُؤَلَّفة الحاضرة بقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ كما أَرَاد من بَشَرٍ، أو شجرٍ أو حَجَرٍ أو غير ذلك». انتهى[٥].

وهذا الذي قاله هذا القائل لا يدفع ما تقدم من الاعتراضات المذكورة.

---

(١)- انظر هذا الوجه في: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والكشف: ١/٢٦١، وشرح الهداية: ١/١٨٠، وفتح الوصيد: ٢/٦٦٦، وإليه نحا سيبويه في الكتاب: ٣/٣٨، ٣٩.

(٢)- معاني القرآن: ١/١٩٩.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٣، ٥٥٤.

(٤)- وهذا الوجه الثالث من أوجه الرفع التي أشار إليها المؤلف، وهو عطف: ﴿فَيَكُونُ﴾ على: ﴿كُن﴾، وهو قول الفارسي في الحجة: ٢/٢٠٧.

(٥)- ممن قال بهذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٦٦٥، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٣.

قـــال أبـــو عبد الله: «ويحتاج في هذا التقدير إلى حذف مضاف أيضاً، تقديره: لسببه، قال: ويَرِد عليه ما تقدم». انتهى[١].

أي: فَقَدَّر[٢] مضافاً قبل الهاء في: ﴿ لَـهُ ﴾، وهو لفظ: «سبب»، فإنما يقول: «لسببه»، وهذا كما تقدم مِن أن بعضهم قَدَّر قبل الهاء[٣] لفظ «لأجله»، وكل ذلك لا يَدْفع ما ذُكِر من الإشكالات.

واعـــلم: أن هذه القراءة صحيحة المعنى والرواية، فلا معنى لِرَدِّ من رَدَّها، ولا الـــتفات إلـــيه؛ لأن قَارِئَها من كبار أئمة الإسلام، وقد تقدم في ترجمته أنه قَرَأَ على جماعـــة مـــن التابعين، وعلى بعض الصحابة كأبي الدرداء ﷺ، وغيره، حتى على[٤] عثمان بن عفان ﷺ، فلم يَتْبَع فيها إلا الأثر.

ألا تـــرى قراءته: ﴿ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾[٥]، ﴿ كُن فَيَكُونُۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾[٦] بالرفع فيهما، لِمَا قَرَأَهُما مرفوعين؟.

فـــلا يُعـــتقد في إمَـــام مـــن هؤلاء الأئمة ﷺ أنه نقل قراءة من تلقاء نفسه، واختياره، بل مُتَّبِعٌ فيها نَقْل مشايخه، ولا يُغتَر بقول: ابن مجاهد - وإن كان من أهل الفن - فإنه يُغْلِط القراء كثيراً، كما ستقف عليه من كلامِه في مواضع تأتي - إن شاء الله تعالى - وكما أخبرتك به عنه قريـــباً في هذه القراءة.

هذا أبو علي الفارسي، ليس مثله في تَكَفُّله بنَقْلِ القراءات؛ قد خَرَّج وَجْهَهَا، ورَضِيها، فقال: «وقد يمكن أن يقال: في قراءة ابن عامر لما كان على لفظ الأمر، وإن

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٣.

(٢)- في (ت): "يقدر".

(٣)- "الهاء" سقطت من (ت).

(٤)- "على" سقطت من (ت).

(٥)- سورة آل عمران، الآية: ٥٩، ٦٠.

(٦)- سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

لم يكـــن المعنى عليه حُمِل على صورة اللفظ، وقد حَمَل أبو الحسن قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[١] على أنه أُجْرِيَ مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة، فكذلك قراءة ابن عامر». انتهى[٢].

فكـــان ابن مجاهد أَحَقْ بقبول هذه القراءة من أبي علي الفارسي؛ لأن وظيفته النقل، ووظيفة أبي علي تَخْريج ذلك.

وكلام ابن عطية أيضاً في هذه القراءة غير مَرْضِي؛ فإنه قال: «وقرأ ابن عامر: ﴿ فَيَكُونَ ﴾ بالنصـــب، وضَعَّفه أبو علي، وَوَجَّهَهُ مع ضَعْفِه على أنْ يَشْفَع له شبْه اللفظ، وقال[٣] أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر: «هذا لَحْن»[٤].

قال ابن عطية بعد هذا: «لأن الفاء لا تعمل في جواب الأمر إلا إذا كانا فِعْلين مُطَّرِد فيهما معنى الشرط والجزاء»[٥]، فَذَكر معنى ما تقدم إلى آخره.

فتوجيهه بقوله: «لأن الفاء ...» إلى آخره، / يقتضي تَقْوِية قوله: «أحمد ابن موسى ...» ومَن كان مثله، وبمثل[٦] ابن عطية لا يليق[٧]. [٣٩٩/ب]

---

(١)- سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٢)- الحجة للفارسي: ٢/٢٠٦. وانظر: إبراز المعاني: ٢/٣١٨، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٦.

(٣)- لا زال الكلام موصولاً لابن عطية.

(٤)- المحرر: ١/٣٣٩، ٣٤٠.

(٥)- المرجع السابق: ١/٣٣٩، ٣٤٠.

(٦)- في (ت): "وميل".

(٧)- وقال أبو حيان – معلقاً على كلام ابن عطية وإقراره كلام ابن مجاهد –: "وهذ القول خطأ لأن هذه القراءة في السبعة، فهي متواترة، وهي قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، والقول بأنها لحن من أقـبح الخطـأ المؤثم، إذ هو طعن فيما علم نقله بالتواتر..". البحر المحيط – باختصار –: ١/٥٣٦، وقال الفاسـي: "ومـن أنكر هذه القراءة مع صحتها فقد أساء؛ لأنها ثابته عن إمام من أئمة المسلمين". اللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٣.

قوله: (عَلِيمٌ وَقَالُوا) هذا كله مبتدأ؛ لِمَا عرفت من أنَّ مُراده مجموع هذا اللفظ ليحترز به عن قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾(١).

قوله: (الوَاوُ) مبتدأ ثان، و(الاولَى) صفتها، و(سُقُوطها): مبتدأ ثالث، وخبره مُقَدَّر، أي: «سقوطها منه مستقرٌ وكائن مِن لفظ: وقالوا»، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

ويجوز أن يكون: (سُقُوطُها) مبتدأ ثالثاً، (وَكُنْ فيكُونُ) مبتدأ عُطِف على المبتدأ الأول، و(النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ) مبتدأ ثان، و(كُفِّلا) جملة فِعْلية مِن فِعْل مبني للمفعول، ومفعول قائم مقام الفاعل في موضع رفع خبراً للمُبْتَدأَيْن المتعَاطِفَين، فالألف في: (كُفِّلا) ضمير تثنية لعودها على اثنين، ومعنى: (كُفِّلا) «حُمِّلا» (٢).

ويجوز أن تكون: (الوَاوُ الأُولَى) بدلاً من: (وَقَالُوا) بَدَل بعض من كُلّ، و(سُقُوطها) بدلاً من الواو بدل اشتمال، (وَكُنْ فَيَكُون) مبتدأ، و(النَّصْبُ في الرَّفْع) [مبتدأ ثان، و(كُفِّلا) خبراً أيضاً عن المبتدأين، والتقدير: «سقوط الواو الأولى من عليم وقالوا والنصب في الرفع من كن فيكون كُفِّلا»، فهو كما تقول: «زَيْدٌ ثَوْبُه وعَمْرو قَمِيصُه مَسْلُوبَان»، كأَنَّك قلت: «قَمِيصُ زيدٍ وقَمِيصُ عَمْرو مَسْلُوبَان»(٣).

ويجوز أن يكون خبر: (سُقُوطها) محذوفاً؛ لدلالة قوله: (كُفِّلا) عليه، و(كُفِّل) خبر عن قوله: (النَّصْبُ فِي الرَّفْع)، ويكون: (النَّصْبُ في الرَّفْع) وخبره خبراً عن: (كُنْ فَيَكُون)، فالألف على هذا للإطلاق(٤).

ويجوز أن يكون: (النَّصْبُ) مبتدأ ثانياً، و(فِي الرَّفْع) خبره، والجملة خَبَر الأول، وهو: (كَنْ فَيَكُون)، والعائد إما مُقَدَّر، وإما قامت: «أل» مقامه، أي:

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٥/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٥.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٢.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٥/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٥.

«النصـــب منه في الرفع»، أي: نَصْبه في موضع رفعه»، وهذا كلام مفيد، مُسْتَقِلٌّ بنفســـه، أو يكـــون التقدير: «نصبه في رفعه»، فقامت: «أل» مقام الضمير، ويكون: (كُفَّلا) على هذا مُسْتَأْنَفاً.

ويجوز أن يكون: (النَّصْبُ) بدلاً مِن (كُنْ فَيَكُون) بدل اشتمال، والكلام في العائد كما تقدم، و(فِي الرَّفْع) حال مِن الضمير في: (كُفَّل)، و(كُفَّل): هو الخبر.

وأجاز أبو شامة كونها – أعني: ألف كُفَّلا – للتثنية، قال: «لترتبط المسألتان لقاريء واحد على ما هو غَرَض الناظم؛ لأن هذا موضوع مُلْبِس، إذ لا مانع..»[1]، فذكر ما قدمته عنه، إلى آخره.

ومعـــنى: (كُفَّل) جُعِل كَافِلاً لتوجيه القراءة، وتَصْحِيحها، ونسبة ذلك إلى: (النَّصْب) مجاز لما كان ذلك نسبته.

وقيل: بل هو نسبة إلى صاحبه، فنسبه إليه مجازاً؛ لأن القارئ هو الذي يَتَكَفَّل بذلك[2].

ثم أخذ يذكر بقية الأفعال في السور المشار إليها / فقال: [٤٠٠/أ]

٤٧٧- وَفِي آلِ عِمْرَان فِي الأُولى وَمَرْيَم وَفِي الطَّولِ عَنْهُ وَهْوَ بِاللَّفْظِ أُعْمِلا

أي: وجاء ذلك، وهو نَصْب: ﴿ فَيَكُونَ ﴾ في آل عمران في الأولى منهما، وهي قوله تعالى: ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٧ وَيُعَلِّمُهُ ﴾[3]،

(١)- إبراز المعاني: ٣١٦/٢.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢.

(٣)- سورة آل عمران، الآية: ٤٧، ٤٨.

وتَحَرَّز من الثانية، وهي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾[١]، فإنه لا خلاف في رفعه[٢].

وأشار بقوله: (وَمَرْيمٍ) إلى قوله تعالى: ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٣٥ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ﴾[٣].

وأشار بقوله: (وَفِي الطَّوْل)، أي: في سورة غافر إلى قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٦٨ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[٤] فقد عَرَفْت أن الأَفْعَال الأربعة بلفظ واحد في السور الأربع، والضمير في: (عَنْه) لابن عامر أَضْمَره لتقدم ذِكْرِه برمزه، (وَهُو): الضمير يعود على: (النَّصْب)، قاله أبو شامة[٥].

وقال: «أي اعتبر فيه لفظ الأمر، لا حقيقته، فاستعمل في ﴿ فَيَكُونُ ﴾ في هذه المواضع الأربعة، وإن لم يكن جواباً على الحقيقة»[٦].

وقد أعَادَه أبو عبد الله على «فِعْل الأَمْر»، قال: «أي: وفِعْل الأمر الذي هو: ﴿ كُن ﴾ أُعْمِل بسبب لفظه المشابه للفظ الأمر الحقيقي». انتهى[٧].

---

(١)-سورة آل عمران، الآية: ٥٩، ٦٠.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥١/٢، والسراج: ص ١٥٥.

(٣)- سورة مريم، الآية: ٣٥، ٣٦.

(٤)- سورة غافر، الآية: ٦٨. ٦٩.

(٥)- إبراز المعاني: ٣١٩/٢، وقال به كذلك: شعلة في شرحه: ص ٢٧٢.

(٦)- إبراز المعاني: ٣١٩/٢.

(٧)- اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢.

وقد تقدم أنه فَسَّر الإِعْمَال بأنه نصب ما بعد الفاء، وتقدم البحث معه في ذلك هنالك، وأن الإِعْمَال عبارة: عن الاعتبار، كما قد صَرَّح به أبو شامة هنا، وقد عرفت أقوال الناس في ذلك، فَأَغْنى عن إعادته(١).

قولـــه: (وَفِي آلِ عِمْرَان)](٢) يجوز أن يكون معطوفاً على شيء مُقَدَّر تقديره: «وكُـــنْ فَـــيَكُون النَّصْب في الرفع كُفِّل في هذه السورة، وفي آل عمران»، ويجوز أن يكـــون متعلقاً بمقَدَّر، أي: «وجاء ذلك أي: نَصْب: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ في آل عمران، أو يكـــون الـــتقدير: «وفُعِل ذلك في كلمة: آل عمران، فَحَذَف الفِعْل العامِل في الجار، وحذف المضاف، وهو: «كلمة»، وأُقِيم المضاف إليه وهو: (آلِ عِمْرَان) مقامه.

وقولـــــه: (فِي الأُولَى) بدل مِن: «كلمة» المقَدَّرة قبل: (آلِ عِمْرَان)؛ بإعادة العامل، وصَرْفُ: (عِمْرَان) ضرورة.

قوله: (وَمَرْيَم) عُطِف على: (آلِ عِمْرَان)، ولذلك صُرِف: (مَرْيم) ضَرُورة.

قولـــــه: (وَفِي الطَّوْل عَنْه) متعلق بذلك المقَدَّر، أي: «وجاء ذلك»، أو «فُعِل ذلك» وغير متعلق بذلك المقَدَّر.

قولـــــه: (وَهُو) مبتدأ، وقد عَرَفْت أن في هذا الضمير: قولين، والألف في: (أُعْمِلا) للإطلاق، و(باللفْظِ) متعلق بـــ(أُعْمِل)، وتَقَدَّم تقرير(٣) ذلك، والجملة من: (أُعْمِل) في محل رفع خبراً للمبتدأ الذي هو الضمير، وقد تقدم ما يعود عليه، والألف للإطلاق.

---

(١)- تقدم عند شرح البيت السابق: ص ٣٦٠.

(٢)- ما بين المعكوفتين خَرْم في نسخة (ت)، اللوحة رقم: [٤٠/ب]، بمقدار نصف لوحه.

(٣)- في (ت): "تفسيره".

٤٧٨- وَفِي النَّحْلِ مَعْ يَس بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ كَفَى رَاوِياً وَانْقَادَ مَعْنَاه يَعْمُلا

أخبر عمن رمز له بالكاف والراء من: (كَفَى رَاوِياً)، وهما ابن عامر والكسائي / أنهما قرءا في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[1] ، وقوله في يس: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[2] . [٤٠٠/ب]

ومعـــنى قوله: (كَفَى رَاوِياً): أنه لسُهُولَة وَجْهِه، ولوضوح تخريجه كَفَى قَارِئَه مُؤْنَة توجيهه، والتعب في تخريجه[3].

فـــإنّ قبل كُلٍّ منهما فِعْلٌ منصوب بـــ«أَنْ»، فهو معطوف عليه، وإليه أشار بقوله: (بالعَطْفِ نَصْبه)[4].

وأَشَار بقوله: (وانْقَادَ مَعْنَاه يَعْمُلا)، أي: سَهُلَ مَعْنَاه حال كونه مطاوعاً غير مُنَافٍ لفهم المعنى، والـــ(يَعْمُل) الجَمَلُ القَوِيّ العَمَل في السَّير وغيره[5].

ولظهـــور معـــناه في هاتين السورتين وافق الكسائيُّ - وهو رَأْسٌ من رؤوس عـــلماء اللســـان - ابنَ عامر على نصبه فيهما، وما ذكره الناظم من توجيه النصب: على العطف على ما قبله هو المشهور بين الناس[6].

---

(١)- سورة النحل، الآية: ٤٠.

(٢)- سورة يس، الآية: ٨٢.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٦٧/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٦.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٣، واللسان: مادة "عَمِل" ٢٨٤/١٠.

(٦)- أي: وجـــه نَصْـــبِهِ في موضعي النحل ويس هو العَطْف على: ﴿ يَقُولَ ﴾ المنصوب، قال مكي: "أما اختصاص الكسائي بالنصب في النحل ويس فهو حسن قوي". الكشف: ٢٦١/١، وانظر: الحجة للفارسي: ٢٠٧/٢، والموضح: ٢٩٧/١، وإيجاز البيان: ١٢١/١.

وقـــد ذَهَب أبو إسحاق الزجاج[١] إلى أنهما منصوبان في جواب الأَمْر أيضـــاً، وهو: ﴿ كُن ﴾، وَوَهَّمَه الناس في ذلك، قالوا: لأنا إنما ارتكبنا ذلك في أربعة المواضـــع المـــتقدمة الذِّكر؛ لِتَعَذّر تقدم منصوب يُعْطَف هذا المنصوب عليه، وههنا وجدنا ما يمنعنا من ارتكاب هذه الضرورة المُلْجئَة إلى اعتبار اللفظ دون المعنى[٢].

قـــال أبو شامة: «وقد ذكر هذا التوجيه غير واحد من أئمة العربية، والقراءة، ويُؤَيِّـــده أن قـــراءة الرفع في غير هذين الموضعين - قد ذَكَر الزجاج وغيره -: أنها معطوفة على: ﴿ يَقُولُ ﴾ المرفوع». انتهى[٣].

وقد تقدم أن ابن عطية، والفارسي، رَدَّا عَطْفَه على: ﴿ يَقُولُ ﴾، ابن عطية من حيث المعنى، والفارسي من حيث اللفظ، وتقدم البحث معهما في ذلك[٤].

ثم اعلم: أن هذا التوجيه الذي ذكره جمهور الناس، وهو: العطف على الفِعْل المنصوب قبله، فيه إِشْكَال من جهة أُخْرَى، وهو أنَّه يلزم منه أن يكون: ﴿ فَيَكُونَ ﴾ خَبَراً للمبتدأ الذي هو: ﴿ قَوْلُنَا ﴾ في سورة النحل، و﴿ أَمْرُهُۥٓ ﴾ في سورة يس؛ لأن قوله: ﴿ أَن يَقُولَ ﴾ خبر عنهما فما عُطِف عليه يكون خَبَراً عنهما أيضاً، ألا تراك لو قلت: «مرادي منك أن تأتيني فتحدثني» كان المفهوم من هذا الكلام أن مُرَادك أمران: الإِتْـــيان والحديث، ولو ذهبت تُقَدِّر ذلك هنا لم يستقم؛ إذ يصير التقدير: «إنما قولنا لشـــيء قَوْل: كن فيكون» في النحل، و«إنما أمره قَوْل: كن فيكون» في يس، فيؤول المعنى إلى: إنما قولنا، وإنما أمره كون، وهذا ليس مراداً قطعاً[٥].

---

(١)- معاني القرآن: ٣/١٩٨.

(٢)- قال بهذا الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٤، وقال السخاوي - بعد نقله قول الزجاج - : "فَغُلِّط فيه"، فتح الوصيد: ٢/٦٦٧.

(٣)- إبراز المعاني: ٢/٣٢٠.

(٤)- تقدم في ص: ٣٥٣ و ٣٦٤.

(٥)- ذكر هذا الإشكال أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٢٠.

وقـــد أجاب بعضهم[1] عن ذلك: بأن «القَوْل» في الآيتين الكريمتين ليس المُرَاد منه حقيقته، وإنما عُبِّر به عن سُرْعَة وُقُوعِ المراد فهو كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴾[2] وكأنه تعالى قال: «إذا أردنا شيئاً وَقَع و لم يَتَخَلَّف عن الإرادة»؛ / فَعَبَّر عن ذلك بقوله: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ فالعطف غير مُنَافٍ لهذا المعنى فَصَحَّ. [٤٠١/أ]

وليس هذا كقول: عَلْقَمة بن عبده[3]:

فَإِنَّ المُـــنَـــدَّي رِحْـــلَةٌ فَـــرِكُـــوبُ.

فـــإِنَّ كُلا منهما يصح أن يكون خبراً عن المبتدأ على الجهة التي قَصَدها من التجوز[4].

وقـــد تَلَخَّص أن المواضع المختلف فيها ستة، قَرَأ جميعها ابن عامر بالنصب، وافقـــه الكســـائي في الأخيريـــن فقط؛ لما تقدم من عَطْفِهما على المنصوب قبلهما، والباقون رفعوا الستة، وبقي اثنان لم يُختَلَف في رفعهما: الثاني من آل عمران، والآخر في الأنعام بعده: ﴿ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ﴾[5]، وعَلَّل بعضهم، وُجُوبَ الرفع فيهما بعَطْفِهما على ماضٍ لفظاً ومعنى في آل عمران، وماضٍ تقديراً في الأنعام[6].

---

(١)- هو: أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٢٠، ٣٢١.

(٢)- سورة القمر، الآية: ٥٠.

(٣)- هـــو: علقمة بن عبده بن ناشرة بن قيس الفحل، من بني تميم، شاعر جاهلي، كان بينه وبين امرئ القيس مساجلات. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٣٩، والأعلام: ٤/٢٤٧.

والبيـــت: في: الكـــتاب: ٣/١٩، وشرح المفصل: ٦/٥٤، والخصائص: ١/٣٦٨، والصحاح: مادة "ندا" ٦/٥٢٩، واللســـان: مادة "ركب" ٦/٢١٢، و"دمن" ٥/٣٠٤، و"رحل" ٦/١٢٤، وصدره: **"تُرَاد على دِمْنِ الحِيَاضِ فإن تَعْف"**.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٢٠.

(٥)- سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٢١، والنشر: ٢/٢٢٠.

والوجـه في قراءة الجماعة ما في النحل ويس بالرفع: الاستئناف، أي، فهو يكون، وهي قراءة واضحة جَلِيَّة[١].

قوله: (وَفِي النَّحْلِ) متعلق بمقدَّر، أي: «وَفِعْل ذلك في النحل»، أو «وجاء ذلك في النحل»، و(مَعْ يَس) حال من: (النَّحْل)، أي: حال كونها مصاحبة لـ(يَس) في ذلك.

قوله: (بالعَطْفِ) يجوز أن يكون: حال من: (النَّحْلِ)، ومن (يَس) معاً، أي: مُلْتَبِسَيْن بالعطف، ويكون: (نَصْبُه) مبتدأ، و(كَفَى رَاوِياً) جملة في موضع الخبر، وتكون هذه الجملة مُسْتَأْنفة لبيان الحكم.

وفيه ضَعْفٌ من حيث أن المقصود إِفْهَامُ أن النصب بسبب العَطْف، فلا جَرَم أن الصحيح أن يكون: (بالعَطْف) خَبَراً مُقَدَّماً، و(نَصْبُه) مبتدأ مُؤَخَّر، و(كَفَى رَاوِياً) مستأنف أَثْنَى بذلك على قراءة: النصب؛ لأنها كَفَت راويها مَشَقَّة التَّعَب في استخراج وَجْه النصب، كما تَحَمَّل قَارِئَ الأَفْعَال الأربعة مشقة توجيهها، أو كَفَاه النَّصْبُ طَعْنَ مَنْ طَعَن فيه، أي: لم يطعن فيه أَحَدٌ كما طُعِنَ عليه حين قَرَأَ الأربعة المتقدمة بالنصب، وإن كان طعنه غير مُلْتَفت إليه كما[٢] تقدم من إِيضَاح توجيهها.

قوله: (وانْقَاد مَعْنَاهُ) عَطْفٌ على: (كَفَى)، و(يَعْمُلا) حَال، وقد تقدم أَنَّه الجَمَلُ القوي، ولا بد من حَذْفٍ يصح معه وقُوع هذا حَالاً عن المعنى، والتقدير: «مُشْبِهاً جَمَلاً هذه صِفَتُه»، أو جَعله اليَعْمُلَ مبالغة، نحو: «زَيْد أَسَد»، في أَحَد وجهيه[٣].

---

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٧، والكشف: ٢٦٨/١، والموضح: ٢٧٩/١، والإتحاف: ٤١٣/١، واللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

(٢)- في (ت): "لمَا".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٣.

وقـال أبو عبدالله: «واليَعْمُل جمع: يَعْمُلَة، واليَعْمُلة الناقة الذَّلول؛ لكثرة عمَلِها». انتهى[١].

قلـت: اليَعْمُل للذكر، والأُنثى: يَعْمُله، ولذلك انصرف: (يَعْمُل)، وإن كان فيه علتان، وهما: وَزْن الفِعْل، والوَصْف، كما انصرف: «أَرْمَل»؛ لدخول تاء التأنيث عليه، حين إرادة التأنيث، وإنْ كان فيه العلتان المذكورتان، وأما: (يَعْمُل) فليس جمع: يَعْمُلَة، إنما يُجْمَع على: «يَعْمُلات»، جَمْع السلامة قال الشاعر[٢]:

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ   تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيك فَانْـزِلِ.

[٤٠١/ب] / وليس هذا من باب اسم الجنس الفَارِق بينه وبين واحده: تاء التأنيث؛ لأن ذلك إنما يكون في الجوامد «كقَمحٍ وقَمْحَة»، و«شَعِيرٍ وشَعِيرَة»، وأما في المشْتَقَّات فلا.

٤٧٩- وتُسْأَلُ ضَمُّوا التَّاءَ واللَّامَ حَرَّكُوا   بِرَفْعٍ خُلُوداً وَهْوَ مِنْ بَعْدِ نَفِي لا

أخـبر عمَّن رمز له بالخاء المعجمة من: (خُلُوداً)، وهم القراء كلهم عدا نافعاً، أنهم قرءوا قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾[٣] بضم التاء، وتحريك اللام بالرفع، وذلك على ما لم يسمَّ فاعله.

فَـتَعين لنافع فتح التاء وتَسْكين اللام؛ لأن ضِدَّ الضم: الفتح، وضد الحركة مطلقـاً - أعني: مُطْلَقة كانت أو مقيدة -: السكون؛ إلا أن السكون في قراءة نافع جَزْم، والبصريون لا يسمونه سُكُوناً إنما يسمونه جزماً[٤].

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢.

(٢)- البيت لعبد الله بن رواحة، وهو في: ديوانه ص ٩٩، ومنسوب لبعض بني جرير في: الكتاب: ٢٠٦/٢، وشـرح المفصـل: ١٠/٢، وغير منسوب في: شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢، والمقتضب: ٤٨٢/٢، ومغني اللبيب: ١٣٥/٢، والدرر اللوامع: ٣٧٩/٢، واللسان: مادة "عَمِل" ٢٨٤/١٠.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١١٩.

(٤)- انظر: الكتاب: ٩/٣، واللآلئ الفريدة: ٥٥٥/٢.

وإنمــا قال: (بِرَفْعٍ)؛ لأنه لو اقتصر على قوله: (حَرِّكُوا) لأخذنا بإطلاق ذلك: «الفتح»؛ لأن الحركة المطلقة: الفتح[١].

ونَــبَّــه بقوله: (وَهُوَ مِن بَعْدِ نَفْيِ لا) على معنى: (لا) وأنها حَرْف نَفْيٍ، و لم يتَّسِــع له تَبْيِن معناها في قراءة نافع فَسَكَت عنه، ولو سَكَت أيضاً عن بيان معناها في قراءة الجمهور لم يَضُرَّه ذلك[٢].

والوجــه في قراءة العامة: أن الجملة أتى بها هكذا مَنْــفيَّة على صيغة الإِخْبَار بذلك[٣]، ويُؤَيِّدها قراءة: أُبَيّ ﷺ: «وما تُسْأَلُ» [٤]، وقراءة عبد الله بن مسعود ﷺ: «ولن تُسْأَلُ» [٥]، بــ«ما»، و«لن» النافيتين.

ثم في هذه الجملة، وجهان: **أحدهما**: أنها مستأنفة[٦].

والــثاني: أنها في موضع نَصْب على الحال عَطْفَاً على الحالين السابقين قبلها، تقديره: «إنا أرسلناك بالحق بشيراً، ونذيراً، وغيرَ مَسْئول» [٧].

---

(١)- قال الجعبري: "لو اقتصر على التحريك لكان فتحة". كنز المعاني (خ): ٣٣٦.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٥/٢.

(٣)- انظر: كشف المشكلات: ٢٢٩/١، والنشر: ٢٢١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

(٤)- قــراءة شــاذة منسوبة لأبيّ ﷺ في: مختصر الشواذ: ص ١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٩/١، والبحر: ٥٣٨/١، والكشاف: ٣١٦/١، وتفسير القرطبي: ٩٩/٢ ، وتفسير ابن كثير: ١٦٢/١، والحجة للفارسي: ٢١٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٥/٢.

(٥)- قراءة شاذة منسوبة لعبد الله بن مسعود ﷺ في: مختصر الشواذ: ص ١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠١/١، والبحر: ٥٣٨/١، والمحرر: ٣٤٤/١، والكشاف: ٣١٦/١، وتفسير القرطبي: ٩٩/٢، وتفسير ابن كثير: ١٦٢/١، والحجة للفارسي: ٢١٦/٢، الحجة لابن زنجلة: ص ١١٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٥/٢.

(٦)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٠٠/١، والبحر: ٥٣٨/١، والدر المصون: ٩٣/٢.

(٧)- انظــر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٠٠/١، ومعاني الأخفش: ٣٣٤/١، وكشف المشكلات: ٢٢٩/١، والبحر: ٥٣٨/١.

ويجوز أن يكون هذا النفي في معنى: النهي، كقوله: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾[(١)].

والوجه في قراءة نافع: أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ، والمراد أمته أي: «لا تسألوا[(٢)] عنهم».

وقيل: أنه ﷺ قال: « لَيْتَ شِعْرِي ما فَعَلَ أَبَوَاي»، فنزلت هذه الآية[(٣)].

وقيل: بل قال: «أَيُّ أبواي أَحْدَث موتاً لأستغفرن له» ، فنزلت[(٤)].

وعلى هذا فالنهي على حقيقته، نُهُوا أن يسألوا عن أحوال أصحاب الجحيم[(٥)].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٩٧، وانظر: الكشاف: ٤٠٧/١، وتفسير القرطبي: ٤٠٢/٢.

(٢)- في (ت): "لا يسألوا".

(٣)- الحديث: أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ٥٩٤/١، بسنده إلى محمد بن كعب القرظي، وفيه: "موسى بن عبيدة الربذي"، وهو ضعيف، انظر: ميزان الاعتدال: ١٠٠/٤.
وأخرجه أيضاً من طريق داود بن أبي عاصم مرفوعاً بنحوه.
قال السيوطي عنه عند سبب نزول هذه الآية: "حديث مرسل ضعيف الإسناد".
وقال عن الطريق الثاني: "ولآخر معضل الإسناد لا يقوم به ولا بالذي قبله حجة". الدر المنثور: ٢٧١/١.
وقال ابن حجر:"وهذا مرسل أيضاً، وهو من رواية سنيد بن داود". العجاب في بيان الأسباب: ٣٦٩/١.
وأورده ابن كثير عند سبب نزول هذه الآية عن عبد الرزاق بسنده إلى محمد بن كعب القرظي، ثم قال: "قلت: والحديث المروي في حياة أبويه ﷺ ليس في شيء من الكتب الستة ولا غيرها وإسناده ضعيف"، تفسير ابن كثير: ١٦٢/١.

(٤)- ذكر سبب النزول هذا ابن حجر في العجاب في بيان الأسباب عن ابن عباس ﷺ: ٣٦٩/١، والقرطبي في تفسيره: ٩٣/٢، ونقله ابن عطية عن المهدوي. المحرر: ٣٤٤/١.
وقد رد هذا الأثر ابن عطية وخطّأه نقلاً ومعنى؛ لأنه لا خلاف أن أباه مات قبل أمه، فقال: "وهذا خطأ ممن رواه أو ظنه لأن أباه مات وهو في بطن أمه، وماتت أمه بعد ذلك بخمس سنين منصرفة به من المدينه من زيارة أخواله، فهذا مما لا يتوهم أنه خفي عليه ﷺ ". المحرر الوجيز: ٣٤٤/١.

(٥)- انظر: معاني القراءات: ص ٦٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والحجة للفارسي: ٢١٧/٢، والكشف: ٢٦٢/١، وشرح الهداية: ١٨١/١، وكشف المشكلات: ٢٢٩/١، والموضح: ٢٩٨/١، والإتحاف: ٤١٤/١.

وقيل: ليس بنهي على الحقيقة، وإنما معناه: تفخيم الأمر وتهويله، وأن الحال أَشَدُّ بها[1] والأمر لتفاقمه تناهياً، إلى حال لا تَسْأَلْ عنها لِعظَمِها وشِدَّتِها، كقولكَ: «لا تَسْأَلْ عَنْ زَيْد وحَالِه» يقال ذلك: لشدة الأمر الذي هو متلبس به خيراً كان أو شراً، وهذا معنى مستفيض في كلامهم يقصدون به المبالغة في ذلك[2].

قوله: (وَتُسْأَلُ) مبتدأ، و(ضَمُّوا التاء) جملة فِعْلية خبره، و(الواو) للقراء لدلالة السياق، والرابط بين هذه الجملة وبين مبتدئها إما محذوف، أي: «التاء منه»، وإما نَابَتْ عنه «أل»، أي: ضَمُّوا تائَه، والأول قولٌ بَصْرِي[3].

[٤٠٢/أ] قوله: / (واللَّام) مفعول مُقَدَّم، و(حَرَّكوا) عَطْف على: (ضَمُّوا)، والضمير للقُراء أيضاً، ويَضْعُف أن يرفع، واللام على الابتداء، والجملة خبره، والعائد محذوف، أي: حَرَّكُوها إذ لا ضرورة تَحْمِل على ذلك.

قوله: (بِرَفْعٍ) يجوز أن يتعلق: بـ(حَرَّكوا)، والباء للآلة، كهي في: «نَجَرْتُ بالقَدُّوم»[4]، و«كَتَبْتُ بالقلم»، ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنها حال من المفعول، أي: حَرَّكُوا اللام مُلْتَبِسة بِرَفْعٍ، ويجوز أن يكون حالاً من الفَاعِلِين؛ لأنهم إذا قرءوا بالرفع فقد التَبَسُوا به.

قوله: (خُلُوداً) يجوز أن يكون منصوباً على المصدر، أي: خَلَدَ ذلك خُلُوداً، أي: دَامَ واسْتَقر دَواماً لصحته وثبوته، إذ غير الصحيح مُضْمَحِل ذاهب، يشير لصحة هذه القراءة، معنى ورواية[5].

---

(١)- في (ت): "لشدتها".

(٢)- انظر: معاني القراءات: ص ٦٠، ٦١، والكشف: ٢٦٢/١، وشرح الهداية: ١٨٠/١، والموضح: ٢٩٧/١، والإتحاف: ٤١٤/١، والبحر: ٥٣٨/١، والكشاف: ٣١٦/١.

(٣)- انظر: شرح ابن عقيل: ١٩١/١، وشرح التصريح: ٢٠٢/١.

(٤)- النجر: هو نحت الخشب وغيره، والقدوم: هي آلة النحت. انظر: اللسان: مادة "نجر" ١٩٧/١٤، ومادة "قدم" ٤٥/١٢.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٦٦٨/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٦/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٦، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

ويجوز أن يكون حالاً من: التحريك المدْلُولِ عليه بفعْله، وهو: (حَرِّكُوا)، والتقدير: «حَرِّكوا بِرَفْعٍ حال كون ذلك التحريك خَالِداً» [١]، فـ(خُلوداً) واقع موقع اسم الفاعل، أو على حَذْف مضاف، أي: «ذا خُلُودٍ»، أو يُجْعَل نفس الخُلُود مُبَالغة، «كرَجُلٍ عَدْلٍ» [٢].

ويجوز أن يكون نعت مصدر محذوف، أي: تَحْرِيكاً خَالِداً، أو ذا خُلودٍ، أو[٣] جَعَله نفس الخلود مبالغة.

ويجوز على رأي أن يكون: (خُلُوداً) حال من: (رَفْع)، وإن كان نكرة، وفيه التأويلات المذكورة.

قوله: (وَهُو) مبتدأ، (مِنْ بَعْدِ نَفِي) خبره، والضمير للفعل، وهو: (تُسْأَل)، وقد تقدم معنى ذلك، وهذه الجملة مستأنفة فلا موضع لها من الإعراب.

٤٨٠- وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلاثَةٌ أَوَاخِرِ إِبْرَاهَامَ لاحَ وَجَمَّلا

أخبر عمَّن رمز له باللام من: (لاحَ)، وهو هشام بن عَمَّار؛ أنه قرأ: ﴿إِبْرَاهِـمَ﴾ في: هذه السورة جميعها، وفيما يأتي ذِكْرُه من السور بالألف بعد الهاء، مكان الياء، وحينئذ يلزم فتح الهاء لضرورة وجود الألف، وليس في كَلامه ما يُفْهِم قراءة الباقين، إذ لم يتقدم من اصطلاحه أن الياء ضِدُّ الألف، ولكن شهرة القراءة تُغْني

(١)- انظر: كنز الجعبري (خ):٣٣٦.

(٢)- وقد تقدم الإشارة إلى مثل هذا. انظر: ص من هذه الرسالة، حيث قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: «"مررت برجلٍ عَدْلٍ"، مؤول إما على وضع: "عَدْل"، موضع: "عادل"، أو على حذف مضاف، أي: "ذي عَدْل"، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً». انظر: شرح ابن عقيل باختصار: ١٨٦/٢، وأوضح المسالك: ٢٧٨/٣.

(٣)- "أو" سقطت من الأصل.

عن ذلك[١]، والذي عُهِد من طريقة الناظم - رحمه الله تعالى - في مثل ذلك أنْ يَلْفِظ بالقراءتين معاً، كقوله:

(سُكَارى معاً سَكْرى...)[٢]، كما سيأتي في الحج.

وقوله هنا: (وحَمْزَة أَسْرَى في أُسَارَى...)[٣].

وقوله في سَبَأ: (وعَالِم قُلْ عَــلامِ شاعَ...)[٤].

ولــيس هــذا من باب الاستغناء باللفظ عن القيد؛ لأن الوزن يستقيم له على كِلْتا القراءتين[٥].

قال أبو شامة: «ولو قال:

وَفِي يَاءِ إِبْرَاهِيــمَ جَا أَلِفٌ وَفِي ... ثَلاثِ النِّسَاءِ آخِــراً لاح وَانْجَلا

لحصل الغرض». انتهى[٦].

قلــت: شُهْرة القراءة مُغْنِية عن ذلك؛ لأن الخــلاف دائرٌ بيــن الياء والألف بالنسبة إلى المشهور مِن لغَات هذا الاسم الشريف[٧] وإلا ففيه لغات أُخر سأَذْكرها.

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٣/٢، وقال الجعبري — مبيناً أنه قد تؤخذ قراءة الباقين من النظم بقوله: "قد عُلِم من اصطلاحه الذي قررناه أولها أن اللفظ المختلف فيه إذا كان له نظير متفق ذكر الوجه المخالف وهو الألف هنا ثم يحمل الآخر على محل الإجماع وهو الياء". كنز المعاني باختصار (خ): ٣٣٨.

وقال ابن القاصح: "لما قرأ هشام بالألف وبالفتح، وضد الفتح الكسر، ويلزم من الكسر قبل الألف قبلها ياء، فتكون قراءة الجماعة بهاء مكسورة بعدها ياء". السراج: ص ١٥٧.

(٢)- متن الشاطبية، رقم البيت: (٨٩٣)، فرش سورة الحج.

(٣)- متن الشاطبية، رقم البيت: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

(٤)- متن الشاطبية، رقم البيت: (٩٧٥)، فرش سورة سبأ.

(٥)- إبراز المعاني بتصرف يسير: ٣٢٣/٢.

(٦)- إبراز المعاني: ٣٢٣/٢.

(٧)- "الشريف" زيادة من (ت)، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٣/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٨.

وجملة الأمر أنَّ / الخلاف، وقع في ثلاثة وثلاثين مَوْضِعاً[١]، منها في البقرة **[٤٠٢/ب]** وَحْدَها خمسة عشر، وهي: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[٢]، ﴿ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ ... وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٣]، ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ ﴾[٤]، ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾[٥]، ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٦]، ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾[٧]، ﴿ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٨]، ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٩]، ﴿ وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[١٠]، ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[١١]، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ ... إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ ... قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ ﴾[١٢]، ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى ﴾[١٣]، فهذه خمسة عشر، شَمِلها قوله: (وَفِيهَا) يعني: في[١٤] البقرة[١٥].

---

(١)- انظر: التيسير: ص ٦٦، والتبصرة: ص ٤٣٠، والتذكرة: ٢/٢٦٠، والنشر: ٢/٢٢١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٣)-سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٤)-سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٥)-سورة البقرة، الآية: ١٢٧.

(٦)-سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

(٨)-سورة البقرة، الآية: ١٣٣.

(٩)-سورة البقرة، الآية: ١٣٥.

(١٠)-سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(١١)-سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(١٢)- الثلاثة المواضع في: الآية: ٢٥٨، من: سورة البقرة.

(١٣)-سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(١٤)- "في" سقطت من (ت).

(١٥)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٦٩، إبراز المعاني: ٢/٣٢٢، والسراج: ص ١٥٦.

وقد ذكر المصنف من الثلاثة والثلاثين في هذا البيت ثمانية عشر، الخمسة عشـــر الـــتي في البقرة، وثلاثة في النساء، وإليه أشار بقوله: (وفي نص النساء ثلاثة أواخر) يريد بها: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَـعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۗ ... وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِـۧمَ خَلِيلًا﴾[1]، ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[2] فهذه ثلاثة في آخر النساء، تحرّز بـــ(الأَوَاخِر) مِن الذي في أولها، وهو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾[3] فإنه لا خلاف في كونه بالياء[4].

واعـــلم: أن هـــذا الاسم الشريف فيه لغات للعرب، قالوا: وأصله بالعبرانية: «**إِبْـــرَاهَام**» بألِفَيْن مُكْتَنفَين للهاء، فلمَّا تكَلَّمت به العرب: منهم مَن تركه على حاله ولم يُغَيِّره، ومنهم مَن جَعَل مكان الألف ياء وكسر ما قبلها، وهذه هي اللغة الفاشية على أَلْسِنة العرب[5].

وفي هـــذا الاســـم الكريم لغات سبع، تقدم منها لغتان، وقُرِئ بهما في السَّبع كما عرفتـــه[6].

---

(١)- سورة النساء، الموضعان في الآية: ١٢٥.

(٢)- سورة النساء، الآية: ١٦٣.

(٣)- سورة النساء، الآية: ٥٤.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٢/٢، ٣٢٣، والسراج: ص ١٥٦.

(٥)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والتبيان: ٩٩/١، والبحر: ٥٤٢/١، والمحرر: ٥٤٢/١، وفـــتح الوصيد: ٦٧٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٨، وقيل معناه بالسريانية – قبل النقل إلى العلمية –: "أبٌ رحيم" انظر: المحرر: ٣٤٦/١.

(٦)- وهذه اللغات الآتية – غير ما تقدم مما قُرِئ به في السبع – لغات شاذة، انظرها في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والبحر: ٥٤٥/١، والتبيان: ٩٩/١.

الثالـــثة[١]: «إِبْـــرَاهِم» بـــألف بعد الراء، وليس بين الهاء والميم شيء، وأُنْشِد[٢]:

عُذْتُ بما عَاذَ بِهِ إِبْراهِمُ   إِذْ قال وَجْهِي لَكَ عَانٍ رَاغِمُ.

ويُرْوى ذلك قراءةً عن: أبي بَكْرَة ﷺ[٣].

الرابعة[٤]: كذلك إلا أنه: بفتح الهاء.

الخامسة[٥]: كذلك إلا أنه: بضم الهاء.

السادسة[٦]: «إِبْرهَم» بفتح الهاء دون ألف، ولا ياء، وأُنْشِد لعبد المطلب[٧]:

نَحْـــنُ آلُ اللهِ فى كَعْبَـــتِهِ   لم نَزَلْ ذَاكَ على عَهْدِ ابْرَهَم.

يُنْشَد بوصل الهمزة ليصح الوزن.

---

(١)- انظـــر هذه اللغة في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، واللآلئ الفريدة: ٥٥٨/٢، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٢)- البيت: لزيد بن عمرو بن نفيل، وهو في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والبحر: ٥٤٢/١، والـــدر المصـــون: ٩٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٨/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة للفارسي: ٢٢٧/٢، ومنسوب لعبد المطلب في: اللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٣)- هو: نفيع بن الحارث بن كَلَدَة بن عمرو الثقفي، صحابي مشهور بكنيته: "أبي بكرة"، لأنه تدلى إلى النبي ﷺ من حصن الطائف ببكرة، فاشتهر بذلك، نزل البصرة ومات بها سنة: ٥٢هـــ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٥٧١/٣.

(٤)- انظـــر هذه اللغة في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والبحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٥)- انظـــر هـــذه اللغة في: البحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢، والتبيان: ٩٩/١، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٦)- انظر هذه اللغة في: البحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة للفارسي: ٢٢٧/٢.

(٧)- هـــو: أبـــو الحـــارث عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، جدُّ رسول الله ﷺ أَحَد سادات قريش وزعمائها كانت له السقاية والرفادة. انظر: السيرة لابن هشام: ١١٩/١، والأعلام: ١٥٤/٤.

والبيت: في الدرر اللوامع: ١٥١/٢، والبحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٨/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة للفارسي: ٢٢٧/٢.

السابعة[١]: «إِبْرَاهُوم».

ويُجْمع على: «أَبَارَه» عند قوم، و«بَرَاهِم» عند آخرين، و«أَبَارِهَة»، و«بَرَاهِمَة»، و«أَبَارِية»[٢].

ومَنَع المبرد: «بَرَاهِمَة»، قال: «لأن الهمزة لا تحذف»[٣].

وَحَكَى ثعلب[٤] في جمعه: «بَراه» بحذف زوائده، قالوا لتصغيره على: «بُرَيْهٌ»، وهو خطأ، فإن هذا الاسم المعظم وما كان مثله لا يُصَغَّر.

وقد حَكَى أبو علي الأَهْوازي عن الفراء فيه ست لغات فَأَسقط سابعة، قال[٥]: «وجملة ما في القرآن من لفظ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ تسعة وستون موضعاً، رواها كلها: «إِبْرَاهَام» بالألف من غير استثناء شيء منها: العباس بن الوليد[٦] عن عبد الحميد بن بكار[٧] عن ابن عامر[٨].

قال: وقرأتها[٩] كلها كذلك / عن النوفلي عن عبد الحميد عنه، ولم أقرأ عن العباس بن الوليد كل ذلك إلا بالياء، ثم ذكر في بعض الطرق: الألف في: الأحزاب، والزخرف، والأعلى. [٤٠٣/أ]

---

(١)- انظر هذه اللغة في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢.

(٢)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والتبيان: ٩٩/١، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٣)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٤)- انظر قوله في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والدر المصون: ٩٨/٢، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٥)- انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

(٦)- هو: أبو الفضل العباس بن الوليد بن مزيد العذري البيروتي الشامي، كان حاذقاً بحرف ابن عامر، روى عن عبد الحميد بن بكار عن أيوب بن يحيى عن ابن عامر، وروى عنه ابن جرير الطبري، ت: ٢٧٠ هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٥٥/١، والسير: ٤٧١/١٢، ٤٧٢.

(٧)- هو: أبو عبد الله عبد الحميد بن بكار الكلاعي الدمشقي، نزيل بيروت، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، وروى عن الوليد بن مسلم، وروى القراءة عنه العباس بن الوليد. انظر: غاية النهاية: ٣٦٠/١.

(٨)- انظر: النشر: ٢٢٢/٢.

(٩)- في الأصل: "وقرأها"، والمثبت من (ت).

قال: والمشهور عن أصحاب ابن عامر إثبات الألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً، - يعني: ما تقدم ذكره في نظم الشيخ - قال: وهو مكتوب في مصاحف الشام في ثلاثة وثلاثين موضعاً بألف - وهو الذي قدمنا ذكره - وفي ستة وثلاثين بالياء، قال: ورأيت من يقول: بل مصاحف الأمصار الخمسة على ذلك.

قال: وحدثني أبو بكر بن محمد بن أحمد السلمي[1]، قال: قال لي أبو الحسن ابن النضر بن الأخرم[2]: كان الأخفش يَقْرَأ مواضع: «إِبْرَاهام» بالألف، ومواضع: ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ بالياء، ثم ترك القراءة بالألف، وقال لي أبو بكر السلمي أيضاً، قال لي أبو الحسن السلمي: كان أهل الشام يقرءون: «إِبْرَاهَام» بألف في مواضع دون مواضع، ثم تركوا القراءة بألف، وقرءوا جميع ما في القرآن بالياء، قال أبو علي: وهي لغة أهل الشام قديماً كان قائلهم إذا لفظ: بـ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ في القرآن، وغيره قال: «إِبْرَاهام» بالألف، وقال لي أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي[3]: دَخَلْتُ بعض قُرَى الشام فرأيت بعضهم يقول لبعض: «يَا إِبْرَاهَام» فاعتبرت ذلك فوجدهم ما يعرفون غيره»[4].

---

(١)- هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال الدمشقي السلمي الجبني، مقرئ دمشق، قرأ على أبيه وأبي الحسن بن الأخرم، وهو شيخ أبو علي الأهوازي، كان ورعاً أميناً، ت: ٤٠٧هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٠٤/٢، غاية النهاية: ٨٤/٢.

(٢)- هو: أبو الحسن محمد بن النضر بن مُرّ بن الأخرم الربعي الدمشقي المقرئ، شيخ القراء بالشام، شيخ الأهوازي، ومحمد السلمي، وقرأ على هارون الأخفش وجعفر بن كزاز، ت: ٣٤١هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٧١/٢، غاية النهاية: ٢٧٠/٢.

(٣)- هو: أبو الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بُدَيل الخزاعي المقرئ، إمام مشهور، أخذ عن الحسن بن سعيد المطوعي، وأبي بكر القطيعي، وروى عنه أبو القاسم التنوخي وغيرهم، ت: ٤٠٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٧١٩/٢، غاية النهاية: ١٠٩/٢.

(٤)- انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

قـــال أبو زرعة الدمشقي[١]: «حدثنا محمد بن أبي أمامة الحلبي[٢]، وكان كيِّسَـــاً حافظـــاً، قـــال: حدثنا [ضمرة][٣]، عن علي بن أبي [حملة][٤]، عن يحي بن راشـــد[٥]، قـــال:صـــليت خلـــف ابن الزبير صلاة الفجر فقرأ: ﴿ **صُحُفِ إِبْرَاهَام وَمُوسَى** ﴾[٦].

(١)- هو: أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو الدمشقي، محدث الشام، الحافظ الثقة، حدث عن أبي نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن خالد الوهبي، وسليمان بن حرب، وحدث عنه أبو العـــباس الأصـــم، وأبو القاسم الطبراني وغيرهم، ت: ٢٨١هــ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٤٨/١، والسير: ٣١١/١٣.

(٢)- هو: محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، واسم أبيه أسعد، روى عن أبيه، وأبان بن عثمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وابن إسحاق ومالك. انظر: تهذيب التهذيب: ٥٨/٩.

(٣)- في كلـــتا النسختين "حمزة"، والمثبت هو الصواب، كما في إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، ومصادر تراجمته الآتـــية، قال الذهبي: في تذكرة الحفاظ: ٢٥٨/١: "علي بن أبي حملة مولى لضمرة فسمع منه ضمرة وروى عنه".

فهو: أبو عبد الله، ضمرة بن ربيعة الفلسطيني الرملي، روى عن: إبراهيم بن أبي عبلة، والأوزاعي، وغيرهم، وعنه: شيخه إسماعيل بن عياش وأيوب بن محمد الوزان، مات في أول رمضان سنة ٢٠٢هــ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢٥٨/١، وتهذيب التهذيب: ٤٠٣/٤.

(٤)- في كلـــتا النسختين: "جملة" بالجيم، وكذلك في بعض كتب التراجم، وما أثبته هو ما نصّ عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب، وقيد به الاسم كما في الترجمة الآتيه:

هو: أبو نصر علي بن أبي حمله - بفتح الحاء المهملة، والميم — القرشي، الفلسطيني، مولى لآل الوليد بن عتبة بـــن ربيعة، قرأ القرآن على عطية بن قيس، وروى عن أبيه، ويحيى بن راشد، روى عنه: ضمرة بن ربيعة، ومحمد بن أبان، قال ضمرة: مات سنة ١٠٦ هــ. انظر: تهذيب التهذيب: ٢٧٦/٧.

(٥)- هـــو: أبو هشام يحيى بن راشد بن مسلم، ويقال بن كنانة الليثي الدمشقي الطويل، أخو عمارة بن راشد، روى عن عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وروى عنه إسماعيل بن عياش، وعلي بن أبي حملة، وقال أبو زرعة: ثقة، وذكره بن حبان في كتاب الثقات.انظر: تهذيب الكمال للمزي: ٢٩٨/٣١.

(٦)- سورة الأعلى، الآية: ١٩، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، والحجة للفارسي: ٢٢٧/٢.

قـــال أبـــو زرعة[١]: «وسمعت عبد الله بن ذكوان بحضرة المشايخ، وتلك الطـــبقة العلـــيا[٢] قال: سمعت أبا خليد القارئ[٣] يقول: في القرآن[٤] ستة وثلاثون موضـــعاً «إِبْـــرَاهَام» قـــال أبو خليد: فذكرت ذلك لمالك ابن أنس[٥] فقال: «عندنا مصحف قديم فنظر فيه، ثم أعلمني أنه وجدها فيه كذلك».

وقال ابن مهران[٦]: رُوِي عن مالك بن أنس أنه قيل له: أهل دمشق يقرءون: «إِبْـــرَاهام» فقـــال: أهل دمشق بأكل البطيخ أَبْصَر منهم بالقراءة، فقيل: إنهم يَدَّعون قـــراءة عثمان ﷺ، فقال مالك: ها مصحف عثمان عندي، ثم دعاه فإذا فيه كما قرأ أهل دمشق»[٧].

(١)- انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢/٣٢٥.

(٢)- في (ت): "العالية".

(٣)- هـــو: أبـــو خليد عتبة بن حماد الحكمي الدمشقي البلاطي القارئ، معروف روى القراءة عن نافع، وروى عـــنه القراءة هشام بن عمار وغيره، قال العباس بن الوليد: قرأ الموطأ على مالك في أربعة أيام، توفي بعد المائتين. انظر: غاية النهاية: ١/٤٩٨.

(٤)- في الأصل: "القراءة"، والمثبت من (ت).

(٥)- هو: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر المدني، الإمام الحافظ، المحدث فقيه الأمة، شيخ الإسلام، إمام دار الهجرة صاحب الموطأ، وأحد الأئمة الأربعة، حدث عن الزهري، وابن المنكدر، وغيرهم، وحـــدث عنه ابن المبارك، والقطان، وأبو حذافة السهمي وغيرهم، ت: ١٧٩هـــ. انظر: الديباج المذهب: ١/١٨، تذكرة الحفاظ: ١/١٥٦.

(٦)- هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأستاذ الأصبهاني النيسابوري المقرئ من أئمة هذا الفن، إمام عصـــره في القـــراءات، قـــرأ على أبي بكر النقاش وأبي بكار وغيرهم، وروى عنه أبو حفص بن مسرور، وأبو القاسم البستي، وغيرهم، ألف في القراءات: الغاية في العشر، والمبسوط، وغيرها. ت:٣٨١هـــ. انظر: معرفة القراء: ٢/٦٦٢، وغاية النهاية: ١/٤٩.

(٧)- انظر هذا القول في: سير أعلام النبلاء: ٨/١٠٥، وإبراز المعاني: ٢/٣٢٥، والدر المصون: ٢/٩٧.

قـــال أبو بكر[(١)]: «وكذا[(٢)] رأيته أنا في مصاحفهم، قال: وكذلك هو إلى وقتنا هذا، قال: وفي سائر المصاحف مكتوب: ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾[(٣)] بالياء في جميع القرآن إلا في البقرة فإنه فيها بغير ياء»[(٤)].

قال مكي: «الألف لغة شامية قليلة» [(٥)].

قـــال أبـــو الحسن محمد بن الفيض[(٦)] سمعت أبي يقول: «صَلَّى بنا عبد الله بن كثير القارئ الطويل فقرأ: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهَٰمُ لِأَبِيهِ﴾[(٧)] / فبعث إليه نصر بن حمزة[(٨)]، وكان الوالي بدمشق إذ ذاك فخَفَقه بالدِّرَّة خفقات، ونَحَّاه عن الصلاة»[(٩)]. [٤٠٣/ب]

قال أبو علي الأهوازي: «لعله لشيء كان في نفسه جعل ذلك سبباً له» [(١٠)].

ويُحْـــتَمَل أنـــه إنما فعل به ذلك لأن هذا الموضع ليس معدوداً من المواضع المقروء فيها بذلك، ويحتمل أيضاً أنه إنما فعل به ذلك لأن أهل الشام كانوا قد تركوا

---

(١)- أي: أحمد بن الحسين بن مهران.

(٢)- في (ت): "كذلك".

(٣)- في (ت) تقديم وتأخير فالعبارة هكذا: "﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾ مكتوب".

(٤)- انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٨.

(٥)- الكشف: ٢٦٣/١.

(٦)- هو: أبو الحسن محمد بن الفيض بن محمد بن الفياض الغساني الدمشقي، المحدث، حدث عن صفوان ابـــن صـــالح المـــؤذن، وهشـــام بـــن عمار وغيرهم، وعنه موسى بن سهل وأبو أحمد الحاكم وغيرهم، ت: ٣١٥هـــ. انظر: السير: ٥٧٠/٢٠.

(٧)- سورة الأنعام، الآية: ٧٤.

(٨)- هـــو: نصر بن حمزة بن مالك بن الهيثم الخرساني، كان والياً على دمشق في خلافة المأمون، من قبل عـــبد الله بن طاهر، ت: ٢٣٤هـــ. انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٣/٦٢، وأمراء دمشق في الإسلام للصفدي: ص ١٠٧.

(٩)- رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٣٤/٦٢، وانظره في: تهذيب الكمال للمزي: ٤٧٢/١٥، وإبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

(١٠)- انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

هــذه القراءة، فلما قرأ بها هذا خَاف نَصْر من تَجَرِّي الناس على قراءة ما ليس بمشهور[١].

وبالجملــة: فتأديــبه إيَّاه بمثل ذلك على قراءة مشهورة متواترة لا يغفل الله عنه، وإذا كان ابن شنبوذ[٢] قد انتقم له من ابن مقلة[٣] مع قراءته لأشياء مخالفة لسواد المصــحف ولِمَا عليه الجمهور، فكيف لا يَنْــتَقِم ممَّن ضَرَب قارئاً لقراءة متواترة، وإنما فعل ذلك لِمَا ذكرته أولاً عن الأهوازي وهو أنه ضَغِينة في نفسه وحزازة أبرزها حِقْدُه.

ثم وَجْهُها واضح مِن طُرُق:

أحدها: موافقته مُصْحَفِهم، وهو أَمْر مَطْلوب[٤].

الثاني: أنها هي الأصل، فاستصحبوا هذا الأصل[٥].

الثالث: أن الألف والفتحة أَخَفّ من الياء والكسرة[٦].

---

(١)- قاله أبو شامة، إبراز المعاني بتصرف يسير: ٣٢٧/٢.

(٢)- هو: أبو الحسن محمد أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ البغدادي، قرأ على هارون الأخفش، وقنبل وغيرهم، وأخذ عنه أبو الفرج الشنبوذي، وعبيد الله السامري، وكان يقرأ بالشاذ في الصلاة فرفع ابن مجاهد أمــره للوزير أبي علي بن مقلة، وأمر بضربه، ت: ٣٢٨هـــ. انظر: معرفة القراء: ٥٤٦/٢، غاية النهاية: ٥٢/٢.

(٣)- هو: أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن مقلة الوزير، كان في بغداد وزيراً من قبل المقتدر العباسي، ثم القاهــر بالله، فثار عليه فسجنه فمات في سجنه، كان يضرب به المثل في حسن الخط، ت: ٣٢٨هـــ. انظر: شذرات الذهب: ٣/ ١٠- ١١، والأعلام: ٢٧٣/٦.

(٤)- انظــر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، والنشر: ٢٢٢/٢، قال الشاطبي في عقيلته: **(والحذفُ في ياءِ إبْراهِــيم قــيل هنا شَامٍ٠٠٠)** البيت رقم: ٥٤، انظر: جميلة أتراب القصائد: ٢٩٧/١، تلخيص الفوائد: ص ٢٢.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٨.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٩/٢.

وأمـــا قراءة العامة: فجاءت على أَشْهَر اللغات، وأنها بوزن: «إسماعيل»، ولا شك أن القراءة المشهورة أولى[١].

قولـــــه: (وَفِـيهَا) خـــبر مقَدّم، والضمير للبقرة[٢]، و(ثَلاثَةٌ) مبتدأ مؤخر، وقوله: (وَفِي نَصِّ النِّسَاء) عَطْف على الضمير، وأعاد الجار؛ لأن العَطْف على الضمير المجرور مِن غير إعادة الجار لا يجيزه بَصْرِي[٣].

وقولـــه: (نَصِّ النِّسَاء) معناه: فيما نَصّ الله عليه في سورة النساء، فـ(نَصٌّ) مصدر واقع موقع المفعول، كما تقول: «هذا في نَصِّ الشافعي[٤]»، أي: في مَنْصُوصِه الذي نَصَّ عليه، ثم تضيف النَّص إلى محله فتقول: «في نَصّ [الأم][٥] كذا»، أي: فيما نـــصّ عليه في: كتاب الأم - كذا قال أبو شامة - رحمه الله تعالى - «ولو قال: وفي آي النِّسَاء؛ لكان أحسن وأظهر». انتهى[٦].

قلـــت: (الـــنَّص) يُرَاد به هنا: نفس اللفظ المنصوص عليه، فلا فرق بين أن يقـــول: «نَصّ»، وبين أن يقول: «آي»؛ لأن اللفظ يجمع النوعين، ويطلق النص ويراد به: ما لا يحتمل التأويل في اصطلاح المتكلمين، وأصله من: نَصّ البعير في سيره[٧].

---

(١)- انظر:الكشف: ٢٦٣/١، والنشر: ٢٢٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٨/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٦٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٥، والسراج: ص ١٥٦.

(٣)- وهـــذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الخلاف عند شرح قول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي الأَعْرَافِ نَغْفِرْ بِنُونِه ... وَلاَ ضَمَّ وَاكسِرْ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلاَ)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٦)، انظر: ص ٢٢٧ من هذه الرسالة.

(٤)- هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان القرشي الشافعي، الإمام العلم، الفقيه، الورع، قـــال أحمـــد بـــن حنبل: ما أحد مسَّ محبرة إلا وللشافعي في عنقه منَّة، حدث عن مالك، وعبد العزيز بن الماجشـــون، وغيرهـــم، وعنه الحميدي، والربيع المرادي وغيرهم، ت: ٢٠٤هـــ. انظر: طبقات الشافعية للأسنوي: ١١/١، وتذكرة الحفاظ: ٢٦٥/١.

(٥)- في كلتا النسختين: "الإمام"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٢٢/٢.

(٦)- إبراز المعاني: ٣٢٢/٢.

(٧)- انظر: اللسان: مادة "نص" ٢٧١/١٤.

قولــه: (أَوَاخِــرُ) صــفة لـــ(ثَلاثَة)، وهو جمع: «آخِر»، «كضَارِب» و«ضَــوَارب»، قولــه: (إِبْرَاهَام) بدل مِن: (ثَلاثَة) وهو على حَــذْف مضاف، أي: «كَلِمَات إِبرَاهَام» [١].

قولــه: (لاحَ وَجَمَّلا) جملتان مستأنفتان جِيء بهما للثناء على القراءة بذلك، أي: لاحَ ذلــك، وهو من: لاحَ يَلُوح، أي: ظَهَر ظُهُوراً بَيِّــناً [٢] وجَمَّل مَنْ قَرأ به ورواه؛ لصحته معنىً ورواية [٣]، وفي هذا رَدٌّ على من أَنْكَر هذه القراءة.

ويجــوز أن يكون: (لاحَ) جملة / حَالية من: (إِبْرَاهَام)، أي: «لاح هذا اللفظ واشتهر»، يشير إلى أنه ليس مهجوراً كما زَعَم بعضهم. [٤٠٤/أ]

وأَعْــرَب أبــو شامة: (إِبْرَاهَام) مبتدأ، و(لاح) خبره، وعَلَّق: (فِيهَا) بنفس: (لاحَ)، وجعــل: (فِي نَصِّ النِّسَاء) جملة مِن مبتدأ وخبر معترضة بين الخبر الذي هو: (لاحَ)، وبين متعلقه وهو: (فِيهَا) [٤].

فقــال: «وقوله: (أَوَاخِر) صفة لــ(ثَلاثَة)، و(إِبْرَاهَام) مبتدأ، و(فِيهَا) متعلق بالخبر، أي: «إِبْرَاهَام لاح في سورة البقرة في جميع ما فيها مِن لفظ: ﴿ إِبۡرَٰهِـيمَ ﴾، يقــرؤه هشام: «إِبْراهام» بالألف، وفي النِّسَاء ثلاثة مواضع كذلك، وهي: أَوَاخِر ما فيها». انتهى [٥].

فقــد صَــرَّح بأَنَّ: (فِيهَا) متعلق بـــ(لاحَ)، وهذا لا يجوز لِمَا عرفت من أن تقــديم المعمول مُؤْذِن بتقديم العامل، وهنا لا يجوز تقديم العامل لئلا يُلْبَس باب المبتدأ

---

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٦٩، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٠.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "لوح" ٢٥١/١٣.

(٣)- انظر:اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٠.

(٤)- وأعرب كذلك شعلة في شرحه: ص ٢٧٥.

(٥)- إبراز المعاني: ٢/٣٢٢، ٣٢٣.

بـباب الفاعل، فإن أراد تفسير المعنى - وهو غيرُ[١] ظَاهِرِ كَلامِه - سَهُلَ الأَمْرُ، وقد ترجَّح إرادته لذلك أعني: تفسير المعنى لا الإعراب.

قوله: - بعد أن أَعْرَب: (أَوَاخِرِ) صفة لــ(ثَلاثَة)، - «وهي: أواخر ما فيها»، وذلــك أن ظاهر هذا التقدير أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً[٢]، وهذا ما في إعرابها صفةٌ لــ(ثلاثة).

والألــف في: (جَمَّــلا) للإطلاق، وفاعل الفِعْلين - أعني: (لاحَ، وجَمَّل) - يجــوز أن يعــود على لفظ: (إِبْرَاهَام)، وأن يعود على اسم إشارة أُشير به إلى المتْلُو والمقْرُوء، أي: «لاحَ ذلك المقْرُوء وجَمَّل مَن قَرأ به». والله أعلم.

٤٨١- وَمَعْ آخِرِ الأَنْعَامِ حَرْفَا بَرَاءَةٍ أَخِيراً وَتَحْتَ الرَّعْدِ حَرْفٌ تَنَــزَّلا

ذَكَر في هذا البيت أَرْبعة مواضع:

أولها آخر الأنعام، وفي الأنعام لفظ: ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ مُتَعَدِّد، والخلاف إنما هو في الآخر منها فقط وهو قوله تعالى: ﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾[٣]

ثانيها، وثالثها: في آخر براءة[٤] يريد قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ ... إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴾، وفي براءة ألفاظ كثيرة لم يقع الخلاف إلا في هذين اللفظين.

(١)- في (ت) زيادة كلمة: "خلاف" قبل كلمة: "ظاهر"، وهو خطأ.

(٢)- كذا في الأصل وفي (ت) العبارة هكذا: "أن يكون خبر المبتدأ محذوف الخبر".

(٣)- سورة الأنعام، الآية: ١٦١.

(٤)- الآية: ١١٤.

الـــرابع: في سورة إبراهيم وعَبَّر عنها بـــ(تَحْتَ الرَّعْد) لَمَّا لم يتَّسِع له التنصيص على اسم السورة كنظائر له مَرَّ بعضها، ويأتي – إن شاء الله - بقيتها، يريد قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾[1].

قو ــله: (وَمَعْ آخرِ الأَنْعَام) خبر مقدم، و(حَرْفَا بَرَاءة) مبتدأ مؤخر، ولابد من حـــذف مضاف في الأول، والتقدير: «ومع آخر حرف الأنعام»، وحَذَف النون من: (حَرْفا بَرَاءة) للإضافة، وصَرْفُ: (بَرَاءة) ضَرُورة[2]، و(أَخيراً): يجوز أن يكون ظرفاً، والعامل فيه ما في الخبر، أي: «واستقر مع آخر الأنعام أخيراً حرفا براءة»[3].

ويجوز أن يكون العامل فيه محذوفاً، أي: «وَقَعَا أَخِيراً»[4].

ويجوز أن يكون: (أخيراً): حالاً من الضمير المستـــتر في خبر المبتدأ، والعامل [٤٠٤/ب] فيه الاستـــقرار ،/ العامل في الخبر كما تقدم.

قو ــله: (وتحت الرَّعْد) خبر مقدم، و(حَرْف) مبتدأ مُؤَخَّر، و(تَنَــزَّل): جملة فعلـــية في مَوْضع رفع نعتاً لـــ(حَرْف)، وليس تقديم الخبر هنا واجباً؛ لأن ثَمَّ تَسْويغاً آخر وهو: تقديم الخبر جاراً ومجروراً.

ويجـــوز أن يكون: (تَنَـــزَّل) حالاً مِن: (حَرْف) عند مَن يُجَوِّزها مِن النكرَة مطلقاً، والأحسن أن تكون[5]: حالاً مِن الضمير في الخبر، والعامل فيها الاستقرار.

---

(١)- سورة إبراهيم، الآية: ٣٥.

(٢)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٣٧.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٠.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٢٤.

(٥)- في (ت): "يكون".

٤٨٢-وَفِي مَرْيَمٍ وَالنَّحْلِ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ وَآخِرُ مَا فِي العَنْكَبُوتِ مُنَـزَّلا

ذَكَـر في هـذا البيت ستة مواضع فقال: (في مَرْيم والنَّحْل خَمْسَةُ أَحْرُف[1]) يـريد في مجموعهما خمسة[2]، وذلك أن في مريم ثلاثة: ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَـٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[3]، ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[4]،﴿ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[5]، وفي النحل اثنين: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾[6]، ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[7]، وآخـر ما في العنكبوت يريد قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ ﴾[8]، وتَحرَّز مما قبله وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ﴾[9].

قوله: (وفِي مَرْيَم) خبر مُقدَّم، وصَرْف[10]: (مَرْيَم) ضرورة، (والنَّحْل): عَطْف على: (مَرْيَم)، و(خَمْسَةُ أَحْرُفٍ) مبتدأ مؤخر.

---

(١)- "أحرف" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢.

(٣)- سورة مريم، الآية: ٤١.

(٤)- سورة مريم، الآية: ٤٦.

(٥)- سورة مريم، الآية: ٥٨.

(٦)- سورة النحل، الآية: ١٢٠.

(٧)-سورة النحل، الآية: ١٢٣.

(٨)- سورة العنكبوت، الآية: ٣١.

(٩)- سورة العنكبوت، الآية: ١٦، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢، والسراج: ص ١٥٦.

(١٠)- في (ت): "صرفه".

قولـه: (وآخــر) مبتدأ، خبره مُقدَّر، أي: «ومنها ما في العنكبوت»، و(مَا): بمعنى: «الذي»، و(مُنَــزَّلا): حال من الضمير المستــتر في الصلة، يعني: مُنَــزَّلا على اللفظ[1].

٤٨٣- وَفِي النَّجْمِ والشُّورَى وَفِي الذَّارِيَاتِ والْحَدِيد وَيَرْوِي في امْتِحَانِــه الاولا

ذَكَــر في هذا البيت خمسة أَحْرُف يريد قوله تعالى في النجم: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾[2] وقوله تعالى في سورة الشورى - حم عسق - : ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾[3]، وقوله تعالى في الذاريات: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾[4] وقوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا﴾[5] وقوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾[6].

وتَحَــرَّز بقولــه: (الاوَّلا) مِن الذي بَعْدَه، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾[7]، وهذا البيت كَمُلَت عِدَّة الألفاظ المختلف

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢، والسراج: ص ١٥٦.

(٢)- سورة النجم، الآية: ٣٧.

(٣)- سورة الشورى، الآية: ١٣.

(٤)- سورة الذاريات، الآية: ٢٤.

(٥)-سورة الحديد، الآية: ٢٦.

(٦)- سورة الممتحنة، الآية: ٤.

(٧)-ســورة الممتحنة، الآية: ٤، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦، والسراج: ص ١٥٦.

فـيها بـين هشام وغيره في المشهور، فهشام يَقْرَؤها بالألف بلا خلاف عنه، ولابن ذكوان خلاف في البقرة خاصة سيأتي عقب هذا البيت.

قوله: (وَفِي النَّجْمِ) متعلق بمقدَّر، أي: «ويَرْوي ذلك في النجم»، وما بعده عطف عليه[1]، ويجوز أن يكون: (في النَّجْم) خبراً مقدماً، والمبتدأ محذوف دلَّ عليه البيت الذي قبله وهو: (وَفِي مَرْيَمٍ والنَّحْل خَمْسَةُ أَحْرُفٍ)، والتقدير: «وفي النجم وكذا[2] وكذا أربعة أحرف»، / فَحُذفت: «أربعة» لدلالة لفظ: (خَمْسَةُ) عليها؛ لأن المراد مدلول العدد من حيث هو، والواقع أن ما في هذا البيت غير أربعة أحرف، غير حرف الامتحان. [٤٠٥/أ]

قوله:[3] و(يَرْوِي) يعني عن هشام، أَضْمَره لتقدم ذكره بالرمز في أول أبيات هـذا الحرف، وهو: (لاحَ)، و(فِي امْتِحَانِه): متعلق بـ(يَرْوِي)، و(الاوَّلا): مفعوله صفة لمحذوف، أي: «يروي الحرف الأول في امتحانه[4]»، والهاء في: (امْتِحَانِه) تعود لـ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾؛ لأنه مذكور فيها، أو للقرآن لأن الحال تدل[5] عليه وإن لم يجر له ذِكْرٌ في اللفظ[6]، والألف في: (الاوَّلا) للإطلاق.

٤٨٤- وَوَجْهَانِ فِيه لابن ذَكْوَانَ هَاهُنا وَوَاتَّخِذُوا بالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلا

أخبر عن ابن ذكوان أن عنه خلافاً في سورة البقرة خاصة دون سائر ما في القرآن فَرُوِيَ عنه: «إِبْرَاهام» كرفيقه، ورُوِي عنه: ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ كالجماعة، فقوله:

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٧.

(٢)- في (ت): "وكذلك".

(٣)- "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- "امتحانه" سقطت من (ت).

(٥)- في (ت): "يدل".

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧١/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٧.

(هَاهُنا) يريد سورة البقرة؛ لأن النظم فيها، وإن كان الظاهر عوده إلى: أَوّل الامتحان لأنه أقرب مذكور، ولكن الحال دلّ على ذلك[(١)].

وأشَـــار بالخلف المذكور إلى قول أبي عمرو الداني ﷺ في كتاب التيسير[(٢)]: «وبالوجهين قرأت لابن ذكوان في البقرة خاصة».

قلت: ووجه تخصيصه بذلك - بعد اتباع الرواية - اتباع الخَط[(٣)].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: قال أبو عبد الله محمد بن عيسى[(٤)] عن نصير[(٥)]: «في سورة البقرة إلى آخرها في بعض المصاحف: «**إبراهم**» بغير ياء، وفي بعضها بالياء، قال أبو عمرو الداني: «[وبغير ياء وجدت أنا ذلك في مصاحف أهل العراق في البقرة خاصة، قال: وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام]»[(٦)].

وقال أبو عبيد: «تـــتبعت رسمه في المصاحف فوجدته كتب في البقرة خاصة بغير ياء».انتهى[(٧)].

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٢)- صـــ: ٦٦، انظر: التبصرة: ص ٤٣١، والتذكرة: ٢٦١/٢.

(٣)- انظر: المقنع: ص ٩٢، والنشر: ٢٢٢/٢، والإتحاف: ٤١٦/١.

(٤)- هـــو: أبـــو عبد الله محمد بن عيسى بن رزين التميمي الأصبهاني، الإمام، المقرئ، قرأ على نصير بن يوســـف، وخلاد، وغيرهم، وأخذ عنه الحسن بن عباس، وجعفر بن عبد الله، وغيرهم، ألف كتاباً في العدد وآخر في الرسم، ت: ٢٤٢هـــ. انظر: معرفة القراء: ٤٤٠/١، وغاية النهاية: ٢٢٣/٢.

(٥)- هو: أبو المنذر نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي البغدادي، المقرئ النحوي، كان من الأئمة الحذاق لا سيما في رسم المصحف، قرأ على الكسائي، واليزيدي، وقرأ عليه محمد بن عيسى الأصبهاني، وعلي بن أبي نصر النحوي، توفي في نحو: ٢٤٠هـــ. انظر: معرفة القراء: ٤٢٧/١، وغاية النهاية: ٣٤٠/٢.

(٦)- ما بين المعكوفتين نصه في كلتا النسختين هكذا: "ولم أجد أنا ذلك كذلك في مصاحف العراق إلا في الـــبقرة خاصـــة، قال: وكذلك رُسِم في مصاحف أهل الشام"، وهو غير مستقيم، والمثبت كما في المقنع: ص ٩٨، ونظر القول في: الوسيلة: ص ٢٠٤، وجميلة أرباب القصائد: ٢٩٨/١، وإبراز المعاني: ٣٢٨/٢.

(٧)- انظر قوله في: المصاحف: ٤٢٩/١، والمقنع: ٩٢، والوسيلة: ص ٢٠٤، والجميلة: ٢٩٨/١.

قلـــت: وليس في هذا ما يدل على قراءة هشام، بل فيه دليل لِمَن لو ادَّعَى أنه قـــرأ: «إبراهِم» بكسر الهاء دون ياء بعدها، أو «إبرهَم» بفتح الهاء دون ألف بعدها؛ لكان لدعواه وجه؛ لولا أن القراءة سُنَّة متبعة[1]، فمِن أين يُؤْخذ من هذا الرسم قراءة هشام، مع ثبوت أن: «إبرهم» بفتح الهاء وكسرها دون ألف ولا ياء لغتان مشهورتان كما تقدم تحريره؟

وقد يُجَاب عنه: بأنه لَمّا لم يكتب بعد الهاء ياء اعتقد أن القراءة بالألف، لأن مـــثل هـــذه الألف قد عُهِد حذفها خَطّاً، ويدل على ذلك أهم قد حذفوا الألف من مواضع خَطّاً، وهي مزادة تلاوة كـــ﴿ مَـٰلِكِ ﴾، و﴿ إِسْمَـٰعِيلَ ﴾.

وكان خَطَر لي هذا السؤال، وهذا الجواب حتى رأيت الشيخ شهاب الدين ذكر شيئاً من هذا الجواب، فقال: «لم يكتب في شيء من المصاحف بالألف / على [٤٠٥/ب] وفق قراءة هشام، وإنما لما كتب بغير ياء أوهم أن الألف محذوفة؛ لأنها هي المعهود حذفها، كالألف التي بعد الراء في: هذا الاسم، وفي: ﴿ إِسْحَـٰقَ ﴾، و﴿ إِسْمَـٰعِيلَ ﴾ ، وغير ذلك، قال: ومن قرأ بالياء قال: كتابتها في أكثر المواضع بالياء دليل على أنها المحذوفة، وفي ذلك موافقة للغة الفاشية الفصيحة فهذا وجه الخلاف». انتهى[2].

وهـــو كـــلام حسن يُحْرِز دَفْع ما قَدَّمْتُه مِن الإشكال وقد انقضت تراجم: ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾.

---

(١)- روى ابـــن مجـــاهد في كتابه السبعة بسنده إلى زيد بن ثابت ﷺ، وإلى محمد بن المنكدر، وإلى عامر الشعبي، قولهم: "القراءة سنة". انظر: السبعة: ص ٥٠ - ٥٢.

(٢)- إبراز المعاني: ٣٢٨/٢.

ثم أخبر الناظم - رحمه الله تعالى - عمَّن رمز له بكلمة: (عَمَّ)، وهما نافع وابن عامر أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[1]، بفتح الخاء، فَتَعَيَّن لغيرهما كسرها.

والوجه في قراءة: ﴿ ٱتَّخَذُواْ ﴾ بفتح الخاء: أنه جَعَله قولاً[2] ماضياً.

ثم في هذه الجملة ثلاث احتمالات:-

أحدها[3]: أنها عَطْف على: ﴿ جَعَلْنَا ﴾ المخفوض بإضافة الظرف إليه تقديراً، فيكون الكلام على هذا جملة واحدة.

الثاني[4]: أنها عَطْف على جملة قوله: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ﴾ فتحتاج[5] حينئذ إلى تقدير «إذ»، ويكون الكلام على ذلك جملتين، والتقدير: «وإذ جعلنا وإذ اتخذوا»، عَطَف ظرفاً على ظرف.

الثالث[6]: عَطْفه على مُقَدَّر، أي: «فَثابوا واتخذوا»، يدل على ذلك المُقَدَّر لفظ: ﴿ مَثَابَةً ﴾.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٢)- في (ت) :"فعلاً".

(٣)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٥٥٢/١، والمحرر: ٣٥٣/١، والكشاف: ٣١٩/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المصون: ١٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١، والمجيد في إعراب القرآن: ص ٤٠٢، وكشف المشكلات: ٢٣٢/١، والحجة للفارسي: ٢٢٠/٢، والإتحاف: ٤١٧/١.

(٤)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٥٥٢/١، والمحرر: ٣٥٣/١، والكشاف: ٣١٩/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المصون: ١٠٥/٢، ومعاني الزجاج: ٢٠٦/١، والمجيد في إعراب القرآن: ص ٤٠٢، ومعاني القراءات: ص ٦٢، والإتحاف: ٤١٧/١.

(٥)- في (ت): "فيحتاج".

(٦)- قاله: العكبري في التبيان: ١٠٠/١، وانظر: الدر المصون: ١٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١.

ففـــي هـــذه القراءة - بلفظ الخبر - موافقة لما قبلها وما بعدها في الخبر، إذ التقدير: «اذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا، وإذ اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، وإذ عهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل» فكل جزء فيه معنى: التذَكُّر[1] بما كان، وفي حَمْله على ما قبله وما بعده توافق الكلام وتطابقه، والمعنى على ذلك التأويل عام فينا وفيمن قبلنا[2]، وإليه أشار الناظم بقوله: (عَمَّ وأَوْغَلا) أي: شملنا نحن والأمم قبلنا[3].

والإِيغَال في الشيء: الإمعان فيه، والجِدّ والاجتهاد، ومنه: الإيغال في السير[4].

وطـــريق العموم: أن الفعل مسند إلى ضمير، ذلك الضمير عائد على عموم الـــناس، فيكون الفعل مُوَجَّهاً إلى الأمم قبلنا بطريق النص، وإلينا نحن بطريق الاتباع؛ لأن شَرْع من قبلنا شَرْعٌ لنا ما لم يرد ناسخ[5].

والوجه في قراءة كسر الخاء: أنّه جعَله أَمْراً، وفيه حينـــئذٍ أربع احتمالات:-

أحدهـــا[6]: أنه عَطْف على: ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ﴾[7] إن كان الخطاب لبني إسرائيل، والتقدير: «اذكروا نعمتي، واتخذوا».

---

(١)- في (ت): "التذكير".

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٥٩، والكشف: ١/٢٦٣.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٧٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "وغل" ١٥/٢٤٨، وفتح الوصيد: ٢/٦٧٢، والكشف: ١/٢٦٣.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٧٢، وإبراز المعاني: ٢/٣٢٨، وشرح شعلة: ص ٢٧٦، الكشف: ١/٢٦٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٣.

(٦)-هـــذا الوجـــه منســـوب للمهدوي في: المحرر: ١/٣٥٢، وتفسير القرطبي: ٢/١١٨، والدر المصون: ٢/١٠٦، وانظـــر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٣٦٩، والمجيد في إعراب القرآن: ص ٤٠٢، والبحر: ١/٥٥٢، وفتح القدير: ١/١٣٨.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٢٢.

الثاني(١): أنه عَطْف على الفِعْل المفهوم من: ﴿ مَثَابَةً ﴾ كأنه قيل: «ثوبوا»، أي: «ارجعوا إلى ربكم، واتخذوا».

الثالث(٢): أنه معمول لقول مُقَدَّر، أي: «وقلنا لهم: اتخذوا»، إن كان الخِطَاب لسيدنا محمد رسول الله ﷺ ولأمته، ويؤيد هذا القول أن رسول الله ﷺ / وعمر بن **[٤٠٦/أ]** الخطاب ﷺ أَتيـا المقام، وَيَد عمر ﷺ بيـد سيدنا رسول الله ﷺ، فقال عمر ﷺ لرسـول الله ﷺ: «هذا مقام أَبِيـنا إبراهيم»، فقال رسول الله ﷺ: نعم، فقال: «أَفَلا نـتخذه مُصَلّى»، فأنزل الله تعالى عقيب ذلك: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾(٣) فكان ذلك سبباً في نزول الآية(٤).

ورَوَى مـالك عن جعفر بن محمد(٥) عن أبيه(٦) عن جابر ﷺ «أن النبي ﷺ أتى مَقام إِبْراهيم، فسبقه إليه عمر، فقال: يا رسول الله، هذا مَقَامُ أَبِيك إِبْرَاهيم الذي قال الله فيه: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾، فقال رسول الله ﷺ هذا

(١)-هـذا الوجـه منسـوب للمهدوي في: المحرر: ٣٥٢/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المصون: ١٠٦/٢، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١، وإيجاز البيان: ١٢٢/١، وقال أبو حيان عن هذا الوجه والذي قبله: "وهذان القولان بعيدان". البحر: ٥٥٢/١.

(٢)- انظـر هذا الوجه في: البحر: ٥٥٢/١، والمحرر: ٣٥٢/١، ومعاني القراءات: ص ٦٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٣، والحجة للفارسي: ٢٢٠/٢، والإتحاف: ٤١٧/١.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٤)- الحديـث: أخـرجه الـبخاري، كتاب الصلاة، رقم: (٣٨٧)، والترمذي: كتاب التفسير، رقم: (٢٨٨٤)، عن أنس بن مالك ﷺ.

(٥)- هـو: أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني الصادق، أحد السادة الأعلام، حدث عن جده القاسم، وأبيه أبي جعفر الباقر، وعنه مالك بن أنس، ويحيى بن قطان، ت: ١٤٨هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٢٥/١، تقريب التهذيب: ١٣٢/١.

(٦)- هو: أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، الإمام الثقة أحد الأعلام، روى عن أبيه وجابر بن عبد الله، وعنه إبنه جعفر الصادق، والأعمش، والأوزاعي، ت: ١١٤هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٩٣/١، وتقريب التهذيب: ١٩٢/٢.

مقام أَبينا إبراهيم الذي قال الله فيه: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾، فَسُئِل مَالِك: أهكذا قال رسول الله ﷺ ﴿ وَٱتَّخِذُواْ ﴾، فقال: «نعم»[١]. يعني: بكسر الخاء على الأمر.

وقد استشكل الناس[٢] الجمع بين الحديثين، فإن هذا يمنع أن يكون ذلك سبب نزول الآية الكريمة، وقد جمع بينهما[٣] بعضهم[٤] بشيء حَسَن، وهو: أن يكون الأمر قد وقع مَرَّة بعد أُخرى، وذلك أن يكون عمر قال أولاً: «أَفَلا نَتَّخذه مُصَلى» فأنزل الله تعالى الآية الكريمة، ثم أتيا مرة ثانية فسبقه إليه عمر وقال: هذا الذي قال فيه ربك، يشير إلى الواقعة المتقدمة، فإن فيها تذكيراً بنعمة جليلة[٥] جزيلة، وهو كون رَبّ العزة وافقه في ذلك، ولذلك كان ﷺ يتبجح[٦] بذلك ويقول: «وافقني ربي في ثلاث»[٧]، فَيَعُدّها.

الرابع[٨]: أن تكون هذه جملة مستأنفة جيء بها لمجرد الأمر بذلك من غير نظر إلى ارتباط بما قبلها، فيكون ذلك من عَطْف الجمل المُسْتَأْنفة، وعلى هذه القراءة يختص الأمر بالمأمورين[٩].

---

(١)- أخرجه: ابن ماجة: كتاب إقامة الصلاة، رقم (٩٩٨)، وكتاب المناسك، رقم: (٢٩٥١)، وصححه ابن حجر، انظر: العجاب في بيان الأسباب له: ١/٣٧٧.

(٢)- منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٦٧٣، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٠.

(٣)- "بينهما" زيادة من (ت).

(٤)- هو أبو عبد الله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٠.

(٥)- "جليلة" سقطت من (ت).

(٦)- وليس من المناسب إطلاق مثل هذه اللفظة لعمر بن الخطاب ﷺ.

(٧)- أخرجه البخاري، عن أنس بن مالك ﷺ كتاب تفسير القرآن، رقم: (٤١٢٣)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم: (٤٤١٢). وفيه: "قال عمر وافقت الله في ثلاث، أو وافقني ربي في ثلاث....".

(٨)- انظر هذا الوجه في: التبيان: ١/١٠٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٣٧٠.

(٩)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٢٩، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

وقال أبو شامة: «ويجوز أن يكون التقدير: وقلنا لهم: اتخذوا، فَيَتَّحد العموم، في القراءتين، وهذا الوجه: أولى». انتهى[١].

يعـــني: أنَّـــا لم نُقدِّر قَوْلاً، فاختص الخطاب بالمأمورين فقط، أي: «اتخذوا يا محمد، وأمته من مقام إبراهيم مصلى»، فلا يَعُم من قبلنا، وهذا ما اختاره الناظم، فإنه لم يجعل العموم إلا مع قراءة الفتح، ومفهومه أن قراءة الكسر لا عموم معها[٢].

وإن قَدَّرْنا: «قلنا لهم»، أي: لبني إسرائيل، كان عَامّاً بطريق النص لهم[٣]، ولنا بطـــريق التّبع، كما تقدم، وجعله أبو شامة: أولى[٤]، وفيه نظر، فإن الخطاب بذلك أولى به أمة محمد ﷺ.

ويجـــوز أن يـــريد بالعموم: فُشوّ القراءة، وعمومها لسائر القراء، فلا يَخُصّ طائفـــة دون أخرى ممن رواها؛ لشهرتها وظهورها، فليس مِن عموم حكم الاتحاد في شيء[٥].

[٤٠٦/ب] / قولــه: (وَوَجْهَـــان فِيه) مبتدأ، و(فِيه) صفته، وسَاغ الابتداء به لشيئين: العَطْف، والوصف، و(لابنِ ذَكْوَان): خبره[٦].

ويجوز أن يكون: (فِيه) خبراً، و(لابنِ ذَكْوَان) حالاً من الضمير المستـــتر في الخـــبر، وسَـــوّغ الابـــتداء به: العطف، وأن يكون: (لابنِ ذَكْوَان) خبراً بعد خبر، و(هَاهُنَا): معمول للخبر، والإشارة هنا لسورة[٧] البقرة على سبيل المجاز، لأن: (هُنَا)

---

(١)- إبراز المعاني: ٢/٣٢٩.

(٢)- وممن اختار هذا كذلك أبو حيان في البحر: ١/٦١٨، والزجاج في معاني القرآن: ١/٢٠٦.

(٣)- "لهم" زيادة من (ت).

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٣٢٩.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٠.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٠، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٧.

(٧)- في (ت): "إلى سورة".

لا يشـــار به إلا للمكان، وليس ذلك بمكان، ولكنه يُجوِّز[١] بذلك، وهو مجاز سايغ شايع[٢].

قوله[٣]: (ووَاتَّخِذُوا) مبتدأ، الواو الأولى: عاطفة جيء بها للفصل، والثانية: من نفـــس التلاوة[٤]، وقد مر له نظائر، و(عَمّ) جملة فعلية خبر للمبتدأ[٥]، و(بالفَتْحِ) في موضـــع الحال من ضمير: (عَمّ)، أي: عَمّ ملتبساً بالفتح في خائه، ولم يعين محل الفتح لمعرفته، لأنه لا يلبس، (وأَوْغَلَ) عطف على: (عَمّ)، ومعناه: وأوغل في العموم[٦].

٤٨٥- وَأَرْنَا وَأَرْنِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمْ يَدًا وَفِي فُصِّلَتْ يُرْوَى صَفَا دَرِّهِ كُلا

أخـــبر عمَّن رمز له بالدال المهملة، والياء - آخر الحروف - من: (دُمْ يَدًا)، وهمـــا ابن كثير والسوسي، أنهما سَكَّنَا كَسْرَة الراء من هذين اللفظين حيث وَقَعَا في القرآن العزيز، وهما: ﴿أَرِنَا﴾، و﴿أَرِنِيٓ﴾ كقوله تعالى هنا: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[٧]، ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[٨]، ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[٩]، ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[١٠]، ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[١١].

---

(١)- في (ت): "تجوز".

(٢)- في (ت): "شايع سايغ".

(٣)- "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٥)- في (ت): "المبتدأ".

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٠، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٢٨.

(٨)- سورة النساء، الآية: ١٥٣.

(٩)- سورة، فصلت، الآية: ٢٩.

(١٠)- سورة الأعراف، الآية: ١٤٣.

(١١)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

ثم أخبر أنَّ مَنْ رَمَز له بالياء - آخر الحروف أيضاً - وبالصاد والدال المهملتين وبالكــاف من: (يُرْوى صَفَا دَرّه كُلا)، وهم: السوسي، وأبو بكر، وابن كثير، وابن عامر فعلوا ذلك في: ﴿ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ في فصلت، وإليه أشار بقوله: (وَفِي فُصِّلَتْ).

والحاصـــل: أن أبا بكر، وابن عامر وافقا ابن كثير والسوسي في ذلك في هذه الســـورة خاصة، وإنما أَعَاد مع أبي بكر وابن عامر رَمْز السوسي وابن كثير ثانياً؛ لئلا يُوهِم اختصاص أبي بكر، وابن عامر بذلك[1]، وتقدم له نظائر، ويأتي مثلها، وسيأتي في البيت الآتي أن الدوري: يُخْفِي كسرة هذين الفعلين، أي يختلسهما.

وتعـــين[2] للـــباقين حينـــئذٍ القراءة: بإِتْمَام كسرة الراء من غير إِسْكَان، ولا اختلاس، فيحصل في هذين الفعلين ثلاث قراءات هي:-

إِسْـــكَان الـــراء فيهما، وإخفاء كسرتها فيهما، وإتمامها فيهما، وأن القُرّاء في ذلك على أربع مراتب:-

الأولى: إِسْكَان كسرة الراء فيهما في جميع القرآن لابن كثير والسوسي من غير خلاف عنهما.

- وإخفـــاء كســـرة الـــراء في الفعلين في جميع القرآن للدوري، وإسكانها في الفعلين في: فصلت فقط.

- وإتمام كسرتها فيما عدا ذلك لابن عامر وأبي بكر.

- وإتمام كسرتها فيهما في جميع القرآن للباقين[3].

---

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧٤/٢؛ واللآلئ الفريدة: ٥٦٣/٢، ٥٦٤.

(٢)- في (ت): "ويتعين".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، والسراج: ص ١٥٧.

وقـيد قولـه: / (سَاكِنَا الكَسْر)؛ لأنه لو قال: (سَاكِنَا)، وَسَكَت؛ لأُخذ له بضـد الإِسْـكَان، وهو الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي: الفتح، ولم يَقْرَأ أَحَدٌ بذلك(١). [٤٠٧/أ]

والوجه في قراءة من سَكّن الراء: طَلَب التخفيف، وذلك مِن أَوْجه:-

أحدها: توالي الحركات(٢).

الثاني: أن الحركة كسرة.

الثالث: مع كونها في حَرْف تكرير وهي: الراء(٣).

الـرابع: أنـه فـيه إِجْرَاء المنفصل مَجْرى المتصل، وذلك أن: ﴿ أَرِنَا ﴾، و﴿ أَرِنِي ﴾ كـ«نَبِـق»، و«كَبِد» (٤)، وقد تقدم أن: «فَعِلا» يُخَفَّف بتسكين عينه كما يُخَفَّف «فَعُلا» بضَمِّها(٥).

ولا التفات إلى مَن أَنْكَر هذه القراءة مُحْتَجّاً بأن ذلك إِجْحَافاً، قال: وبيانه أن أصـل هذا الفعل: «أَرْءِنا، وأَرْءِني»، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة،

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٩.

(٢)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، والكشف: ٢٤١/١، وفتح الوصيد: ٦٧٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٠، وشرح الهداية: ١٦٨/١، والموضح: ٣٠٢/١، والبحر: ٥٦١/١، ومعاني الزجاج: ٢٠٨/١.

(٥)- مثل: "كَتِف"، و"عَضُد"، وغيرها، قال سيبويه: "وهي لغة بكر بن وائل، وكثير من تميم". الكتاب: ١١٣/٤، ١٥١، وقال السخاوي: "والإسكان حسن على تشبيه المنفصل بالمتصل". فتح الوصيد: ٦٧٣/٢، وانظر: وشرح الهداية: ١٦٨/١، والتبيان: ١٠٣/١، وقد تقدم ما أشار إليه عند شرح قول الناظم: (وهَا هُو بَعْدَ الواوِ والفَا ولامِهَا ٠٠٠) البيت رقم: (٤٤٩) فرش سورة البقرة.

وبقيـــت حركتها تَدُلّ عليها، ففي إِذْهَابِها[١] إِذْهَابُها وَإِذْهَابُ ما يدل عليها، وذلك إِجْحَاف وإِخْلال[٢].

وإنمـــا لم يُلْتفت إليه؛ لأنها قراءة متواترة، وعلى تقدير التسليم: فهذا مردود بإجماعهم على إدغام: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[٣] أصله: «لكنْ أَنَا»، ثم أُلْقِيت حركة همـــزة: «أَنَا»، إلى نون: «لكنْ»، وحذفت الهمزة، وبقيت الفتحة تَدُلّ عليها، ثم قَصَد الإدغام فَسَكّن الأول مع كون حركته دَالّة على الهمزة.

كذا ردَّه أبو علي الفارسي[٤] بما ذكرت لك.

ولو قال قائل: إنما فَعَل ذلك في: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ ﴾ لضرورة الإدغام، وأما هنا فلا حاجة بنا إلى إِذْهَاب الدالّ والمدلول عليه.

لأجبـــنا: بـــأن الإِدْغَام إنما شُرِع لحاجة التخفيف كما شُرِع التسكين لحاجة التخفِـــيف فاسْتَويا، وقد حُكِي الإِسْكان لغة عن العرب في هذا الحرف بعينه[٥]، قال الشاعر[٦]:

أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللهِ نَمْلَـــؤهَا   مِن مَاءِ زَمْزم إنّ القَومَ قَدْ ظَمِئوا

فلا نظر إلى إِنْكَار مَنْ أَنْكر ذلك لا من حيث النقل، ولا من حيث اللغة[٧].

---

(١)- في الأصل: "أدائها"، والمثبت من (ت).

(٢)- قاله الزمخشري في الكشاف: ١/٣٣٢، وابن عطية في المحرر: ١/٣٥٩، والزجاج في معانيه: ١/٢٠٨، والهمداني في الفريد في إعراب القرآن: ١/٣٧٤، والعكبري في التبيان: ١/١٠٣.

(٣)- سورة الكهف، الآية: ٣٨.

(٤)- الحجة: ٢/٨٤، ٢٢٦.

(٥)- انظر: الكتاب: ٤/١١٣، والبحر: ١/٥٦١.

(٦)- البيت: غير منسوب في: البحر: ١/٥٦١، وتفسير القرطبي: ٢/١٣٤، والدر المصون: ٢/١١٩، وفتح القدير للشوكاني: ١/١٤٢.

(٧)- قـــال الســـخاوي: "والإسكان حَسَنٌ". فتح الوصيد: ٢/٦٧٣، وقال الشيرازي: "وقراءة الإسكان حسنة". الموضح: ١/٣٠٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٢/٨٤.

والوجه لمن أَتَمّ الحركة: الإتيان بها على أَصْلِها، وتكْمِيلاً للدلالة على المحذوف بحركتـــه(١).

والوجـــه لمـــن اخـــتلس: أنّه سَلَك طَرِيقاً بين طريقين، فلم يذهب بالحركة بالكلـــية؛ لئلا يُخِل بحركة ما أريد الدلالة عليه، و لم يشبعها بالكلية؛ لئلا يحصل من الثقل ما ذكرناه(٢).

وهـــذا كمـــا تقـــدم لك مِثْله في نحو: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾، و﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾، و﴿ يَنصُرُكُمُ ﴾، وبابـــه، وقد عرفت أن الأَلْيَق بأبي عمرو أن يكون قد اختلس، فَظَنّه الراوي سَكّن(٣).

والوجـــه في تفرقة أبي بكر وابن عامر بين فُصِّلت وغيْرها: اتباع الأَثَر، إِذْ لا فرق لائح بين السور المذكورة في ذلك(٤).

وقد قيل: إنما سَكّنا في فصلت؛ لأن الآية في أَهْل النار فَكَأَنّهم لضَعْفِهم، وسرعة طلقهم ضَعُفُوا عن النطق بكمال الحركة، أو بالحركة كلها، وهذا يشبه ما قيل في قراءة مَن قَرَأ شَاذاً: ﴿ يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾(٥) / حيث رَخّم(٦): [٤٠٧/ب]

---

(١)- انظـــر: الحجـــة لابن خالويه: ص ٣٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، ومعاني القراءات: ص ٦٤، وشرح الهداية: ١٦٨/١، والبحر: ٥٦١/١.

(٢)- انظر: الكشف: ٥٤١/١، والإتحاف: ٤١٨/١، واللآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢.

(٣)- تقدم ما أشار إليه عند شرح قول الناظم: (وإِسْكَانُ بارِئْكُم ويَأْمُرْكم له ٠٠٠) البيت رقم: (٤٥٤) فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢.

(٥)- ســـورة الزخرف، الآية: ٧٧، وهي قراءة شاذة، منسوبة لعلي بن أبي طالب ﷺ، وابن مسعود ﷺ، والأعمش في: المحتسب: ٣٠٤/٢، ومختصر الشواذ: ص ١٣٦، ١٣٧، وانظرها في: البحر: ٢٧/٨، والمحرر: ٢٧٦/١٤، والقرطبي: ١١٣/١٦، ١١٤، والتبيان: ٣٤٥/٢.

(٦)- الترخـــيم هو: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، ولا يكون إلا في النداء، مثل: "يَا سُعَا" والأصل: "يَا سُعَاد"، وفي غيره يأتي اضطراراً في الشعر، انظر: الكتاب: ٢٣٩/٢، وشرح المفصل: ٢١/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٦٣/٢.

﴿ مَـٰلِكُ ﴾ بأهم لضَعْفهم ضَعُفوا أن ينطقوا به كاملاً، ومثل هذه الأشياء [لا تعد توجيهاً، وإنما تُذْكَر تنبيهاً على ضَعْفِها][1].

وكان ينبغي للناظم أن يُنَبِّه على أن: ﴿ أَرِنِيٓ ﴾ في الأعراف[2] أيضاً كذلك، فـإن الشـيخ كما عَلِمت إذا لم يقل: «مَعاً»، ولا «جَميعاً»، ولا «نَحْو ذَلك» اقتُصِر بذلك الحُكْم على تلك السورة بخصوصها.

فـإن قلت: فـ﴿ أَرِنَـا ﴾ أيضاً كذلك، فإنه في النساء[3] أيضاً، ولم يُنَبِّه على ذلك، فلم لم يُورَد عليه الآخر؟.

قـيل: لأنه قد ذَكَر ما في سورة أخرى من لفظ: ﴿ أَرِنَـا ﴾، وهو الواقع في: فصلت، فَلَمّا ذَكَر مع السورة سورة أُخْرى ناسَبَ أن نَأْخُذ العموم في ذلك اللفظ[4]، وقد تقدم لنا نظير هذا في مسألة: (قِيلَ وَغِيضَ ٠٠٠) البيت[5]، وهذا جواب إِقْنَاعي.

إذ لقائلٍ أن يقول: هنا يُلبس مِن وَجْهٍ آخر، وهو أن السَّامع يتوهم أن ما في سـورة الـبقرة حُكْمه كذا، وما في فصلت حكمه كذا، وما عدا ذلك فمتفق عليه، ولـيس هـذا كما تقدم من: (قِيلَ وَغِيضَ ٠٠٠) البيت؛ لأنه هناك ذكر مع الحرف حروفاً أُخَر غيره في سُوَر أُخَر، وهنا الحرف هو هو، غاية ما في ذلك ذكر سورة هذا الحـرف مع سورته التي هو فيها، ولكن الناظم - رحمه الله تعالى - اتَّكل على شهرة ذلك بين أهل هذا الشأن، كما فَعَل ذلك في مواضع كثيرة.

---

(١)- ما بين المعكوفتين كذا في الأصل، وفي (ت): "لا يعد توجيهاً وإنما نذكره تنبيهاً على ضعفه".

(٢)- الآية: ١٤٣.

(٣)- الآية: ١٥٣.

(٤)- ذكر هذا الجواب الجعبري في: كتر المعاني (خ): ٣٣٩.

(٥)- متن الشاطبية البيت: رقم (٤٤٧) فرش سورة البقرة، وقد تقدم ما أشار إليه عند شرحه لهذا للبيت: ص ١٧٧.

قولـه: (وأَرْنا) مبتدأ، (وأَرْنِي) عُطِف عليه، (وسَاكِنَا) خبر عنهما، وحُذِفَت السنون للإضافة، وهذا مِن باب إضافة الصفة إلى مَرْفُوعِها؛ لأن التقدير: «سَاكِنَان الكَسْر»، أي: سَكَن كَسْرهما[1].

فإن قلت: لا يجوز إِضَافة الصفة لمرفوعها، إلا في بابين: **أحدهما**: الصفة المشبهة، **والثاني**: اسم المفعول، نحو: «حَسَنُ الوَجْه»، و«مَضْرُوب الغلامِ»، وأما اسم الفاعل فلا يجوز، نحو: «مَرَرت برَجُلٍ ضَارِب الغلامُ»، على أن يكون: «الغلام» هو الضارب، ويجوز: «مَرَرتُ برَجُلٍ مَضْرُوب الغُلامُ»، فكيف يُضِيف (سَاكِن)، وهو اسم فاعل إلى مرفوعه؟.

فالجواب: أن اسم الفاعل قد جَرَى مَجْرَى الصفة المشبهة فيضاف إلى مرفوعه حينئذٍ كقراءة مَن قَرأ: ﴿ فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾ بخفض: ﴿ قَلْبِهِۦ ﴾[2]، وقالوا: «هو مُنْطَلِقُ اللسَان، و«مُنْبَسِط الوجْهِ»[3]، وحُذِفَت ألف التثنية لفظاً لالتقاء الساكنين.

قوله: (دُمْ يَداً) دُعَاء للقارئ بِدَوَام نعمته؛ لأن «اليد» هنا: «النعمة»، والعرب تَتَجَوّز باليد عن النعمة، لأن غالب إعطاء النِّعم باليد، وتناولها بها، فتَجوَّز بها عنها، تجوزاً شائعاً، وانتصابها إما على: **التمييز** - وهو الظاهر - وهو منقول من الفاعلية، أي: «لتَدُم يَدُك»، فأسند الفعل إلى المخاطب على جهة الدعاء فخرجت: اليد تمييزاً[4]،

---

(١)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٣٨.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٣، وهي قراءة شاذة غير منسوبة في إعراب القراءات الشواذ: ١/٢٩٥.

(٣)- وقيد النحاة الجواز في إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه بأن يكون غير متعدٍّ، فيعامل معاملة الصفة المشبهة، فتقول: "زيدٌ قائمُ الأب"، برفع "الأب" وجره ونصبه، على حدّ: "حسن الوجه".
وإن كان متعدياً لواحد فختلف فيه النحاة، وإن كان متعدّياً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة. انظر في ذلك: أوضح المسالك: ٣/٢٠٨، وشرح الأشموني: ٢/٢٣٠، وشرح التصريح: ٢/٤٧.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٧٤، وإبراز المعاني: ٢/٣٢٩، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٣، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٨.

/ كقولهم: «طِبْ نَفْسًا»، وقوله تعالى: ﴿ وَقَرِّى عَيْنًا ﴾[1]، الأصل: «لِتَطِبْ نَفْسُك»، و«لِتَقَرَّ عَيْنُك»[2]، فَقُصِدت المبالغة في ذلك، ففُعِل ما ترى. [٤٠٨/أ]

وإما على: **الحال** على حذف مضاف، أي: «دُمْ ذَا يَدٍ»، أي: صَاحِب نعمة[3].

(وَفِي فُصِّلَت) متعلق بـ(يُرْوى)، ومعنى: «يُرْوى»: يُسْكِن الظَّمأ، من: «الإِرْوَاء»، وهو: الرِّي، يقال: أَرْوَاه الماء، ورَوَاه[4] فرَوِي منه[5].

و(صَفَا) فاعل (يُرْوى)، وهو ممدود، قُصِر[6] ضَرُورة، و(دَرِّه) خُفِض بالإضافة، والدَّر: دَرّ الحَلْب[7].

و(كُلا) مفعول[8]: (يُرْوى)، وهو جَمْع: «كُلْية[9]»، كـ«فُرْقَة»، و[«غُرْفة»][10] في الصحيح، وإنما أَرْوَى الكُلا لشهرته، فهو بمنزلة الماء البارد الذي يَذْهَب بما يجده الإنسان مِنْ أَلَم القَلَق عند عَدَم الصِّحَّة، وهذه استعارة بديعة[11].

وقد وافق على هذا الحرف إِمَام كبير من البدور وراوٍ فاضِل من الشُّهب وهما: ابن عامر، وأبو بكر؛ فَمِن ثَمّ أَثْنَى على هذه القراءة في خصوصية هذا الحرف،

---

(١)- سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٢)- انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٩-١٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/٣٩٥.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٣، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٨.

(٤)- في الأصل: "وروا"، والمثبت من (ت).

(٥)- انظر: اللسان: مادة "رَوِي" ٦/٢٧٠.

(٦)- في (ت): "فقصر".

(٧)- أي: إذا سَالَ الحليبُ وكَثُر. انظر: اللسان: مادة "دَرّ" ٥/٢٤١.

(٨)- في الأصل كرر الناسخ: "مفعول مفعول"، والمثبت من (ت).

(٩)- "كُلْية" سقطت من (ت)، والكُلْيتان من الإنسان وغيره: لحمَتَان مُنْتَبِرتان حَمْرَاوان لازقتان بعَظْم الصُّلْب عند الخاصرتين. انظر: اللسان: مادة "كُلا" ١٣/١٠٧.

(١٠)- في كلتا النسختين: "غُرَف"، والمثبت يقتضيه السياق.

(١١)- أشار الناظم بهذه الاستعارة إلى قوة القراءة وثبوتها. انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٢٩، ٣٣٠، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

وإن كان [الجميع][١] مُسْتَحِقّاً للثناء؛ لصحته لغة، ورواية[٢]؛ وذلك أنهم قد سَكّنوا[٣] حركة الإِعْراب، في نحو: ﴿ بَارِيِكُمْ ﴾، و﴿ يَأْمُرُكُم ﴾، و﴿ يَنصُرُكُمُ ﴾[٤]، [وبعادتنا][٥]، ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ﴾[٦] فإن يُسَكِّنوا حركة البناء في: ﴿ أَرِنَا ﴾، و﴿ أَرِنِي ﴾ أولى، وأحْرَى لأن حركة البناء ضعيفة لكونها عن غير عامل[٧]، ثم أخذ يذكر بقية القراءات فقال:

٤٨٦- وَأَخْفَاهُمَا طَلْقٌ وَخِفُّ ابن عَامِرٍ فَأُمْتِعُهُ أَوْصَى بِوَصَّى كَمَا اعْتَلا

أي: وأَخْفَى حركة: ﴿ أَرِنَا ﴾، و﴿ أَرِنِي ﴾ طَلْقٌ، فَحَذَف المضاف، وهو: «حَرَكة»، وأَقَام المضاف إليه، وهو: (أَرْنَا وَأَرْنِي) مَقَامَها، فأخبر أن الدوري - وهو المرموز له بالطاء المهملة - أَخْفَى الحركة، وقد عَرَفْت تفسير ذلك.

ثُمّ أَخبَر عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمْتِعُهُۥ ﴾[٨] بتخفيف التاء.

---

(١)- في كلتا النسختين: "جمع"، والمثبت يقتضيه السياق.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧٤/٢، إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، ٣٣٠، واللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢.

(٣)- في (ت): "أسكنوا".

(٤)- قرأها بإسكان حركة الإعراب أبو عمرو، كما تقدم عند شرح قول الناظم: (وإِسْكَانُ بارِئْكم ويَأْمُرْكم له ٠٠٠) البيت رقم: (٤٥٤) فرش سورة البقرة، وانظر: التيسير: ص ٦٣، والسبعة: ص ١٥٥.

(٥)- ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

(٦)- سورة فاطر، الآية: ٤٣، حيث قرأها حمزة بإسكان الهمزة من: ﴿ ٱلسَّيِّئِ ﴾. انظر: السبعة: ص ٥٣٥، والتيسير: ص ١٤٨.

(٧)- في الأصل: "عاملة"، والمثبت من (ت)، وانظر: إبراز المعاني: ٣٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧، والحجة للفارسي: ٨٤/٢، والموضح: ٣٠٢/١، وقال مكي: "ولأن حركة البناء لا تتغير بخلاف حركة الإعراب فإنها تتغير". الكشف: ٢٤٢/١.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

قال أبو عبد الله: «ويلزم من ذلك سكون الميم، ويتعين للباقين تـــثقيلها، قال: ويلزم من ذلك فتح الميم». انتهى[١].

وهذا اللزوم من طريق القراءة واللغة، لا مِن طريق المَنْطق، فإنه يمكن التخفيف مـــع حـــركة الميم، والتَّـــثْقِيل مع غير فتح الميم، وكان إخلاصه أن يقول في جانب التـــثقـــيل: «ويلزم من ذلك حركة الميم»، وحركة الميم بالنسبة إلى القراءة واللغة لا تكون إلا فتحة.

ثم أخبر عَمّن رمز له بالكاف، وألِف الوصل من قوله: (كَمَا اعْتَلا)، وهما ابن عامـــر ونافع أنهما قَرَءا: ﴿ وَأَوْصَىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾[٢] في موضع: ﴿ وَوَصَّىٰ ﴾ بالتشـــديد، فـــتَعَيّن للباقين القراءة: بـــ﴿ وَصَّىٰ ﴾ بالتشديد، وَقَد لفظ بالقراءتين معاً[٣]، كقوله: (سُكَارَى مَعًا سَكْرَى شَفَا)[٤].

والوجه في قراءة ابن عامر ﴿ فَأُمَتِّعُهُۥ ﴾: أنه بمعنى المُـــثقّل، / وهو أَخَفُّ [٤٠٨/ب] منه، كـــ﴿ أَنزَلَ ﴾، و﴿ نَزَّلَ ﴾ فلذلك أُوثِر عليه[٥].

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢، وانظر: السراج: ص ١٥٧.

(٢)-سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢.

(٤)- متن الشاطبية، رقم البيت (٨٩٣)، فرش سورة الحج.

(٥)- والتخفيف مضارع: "أَمْتَعَ" المتعدي بالهمز، والتشديد مضارع: "مَتَّعَ" المتعدي بالتضعيف، وهما بمعنى واحـــد. انظـــر: معاني القراءات: ص ٦٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، والكشف: ٢٦٥/١، وشرح الهداية: ١٨٢/١، وكشف المشكلات: ٢٣٣/١، والإتحاف: ٤١٧/١.

والوجـــه في قراءة الباقين بالتـــثقيل: الحمْل على ما أُجْمِع عليه في قوله تعالى: ﴿ نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ﴾[١]، ﴿ وَمَتَّعْنَـٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[٢]، ونحو ذلك[٣].

وقال بعضهم: «اختيـــر التـــثقيل لِمَا فيه من المبالغة والتكرير»[٤].

وقد رَدّ هذا جماعة[٥]، وقالوا: ذلك لا يستقيم لأن ذلك يُشْعِر بالتكثير، والله تعالى قد قال: ﴿ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾ فكيف يُوصَف بالتكثير مع النص على قِلّته؟[٦].

وأجـــاب القائل بذلك: بأن التمتيع ليس المراد به التمتيع بالمدة، وإنما المراد به التمتيع بزخرف الدنيا وزهرتها في هذه الحياة، وإن كانت قليلة[٧].

وفي الحـــرف قـــراءات اقْتَصَرت منها على ما تَعَرّض له الناظم، وكذلك في: ﴿ أَضْطَرُّهُۥٓ ﴾[٨]، وقد تَعَرّض لذلك أبو عبد الله[٩].

---

(١)- سورة لقمان، الآية: ٢٤.

(٢)- سورة يونس، الآية: ٩٨.

(٣)- قـــال الفارســـي: "وعامة ما في التنـــزيل على التثقيل" الحجة: ٢/٢٢١، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، والكشف: ١/٢٦٥، وشرح الهداية: ١/١٨٣، والموضح: ١/٣٠١، والمغني للمحيسن: ١/١٩٣

(٤)- قال بهذا مكي ونصّه: "فهو الاختيار – يعني: التثقيل – لِمَا فيه من معنى التكرير". الكشف: ١/٢٦٥ ، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٧، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٩.

(٥)- منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٦٧٥، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٩.

(٦)- قـــال ابـــن خالويه: "والحجة لمن خَفّف أن تكرير الفعل لا يكون معه: ﴿ قَلِيلًا ﴾، فلما جاء معه: ﴿ قَلِيلًا ﴾، كان التخفيف أولى من التثقيل". الحجة – بتصرف يسير-: ص ٣٧، وقال أبو شامة: "وَحَسَّن تَخْفيفَ: ﴿ فَأُمَتِّعُهُۥ ﴾، قولُه تعالى بعده:﴿ قَلِيلًا ﴾". إبراز المعاني: ٢/٣٣٠.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٢، وذكر أبو حيان أقوالاً أُخَر في المراد بالتمتيع. انظر: البحر: ١/٥٧٧.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٩)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٢، ٥٦٣.

والوجه في قراءة: ﴿أَوْصَى﴾: ما تقدم في قراءة: ﴿فَأُمْتِعُهُۥ﴾، وهو أن: «أَوْصَى ووَصّى» لغتان بمعنى، كـ﴿أَنزَلَ﴾ و﴿نَزَّلَ﴾ فأوثر: ﴿أَوْصَى﴾ على: ﴿وَصَّىٰ﴾ لخفته[١]، وقَوّى بعضهم[٢] هذه القراءة بما اتفق عليه من قوله: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾[٣]، ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ﴾[٤]، وأيضاً فإنه مَرْسُوم في مَصَاحِف المدينة، والشام بالألف[٥]، وفي الإِمَام - على ما حَكَاهُ أبو عبيد[٦] - فقد وافق هذان الإِمَامَان مصاحف بلدتيهما[٧].

والوجه في قراءة: ﴿وَصَّىٰ﴾ بالتشديد: أنه بمعنى الأول، وللحمل على ما أُجْمِع عليه من[٨] قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[٩]،﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾[١٠]

---

(١)- انظر: معاني القراءات: ص ٦٤، وشرح الهداية: ١/١٨٣، وكشف المشكلات: ١/٢٣٥، والموضح: ١/٣٠٢، والبحر: ١/٥٦٨.

(٢)- منهم ابن زنجلة في الحجة: ص ١١٥، والفارسي في الحجة: ٢/٢٢٨، والشيرازي في الموضح: ١/ ٣٠٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٣، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٠.

(٣)-سورة النساء، الآية: ١١.

(٤)-سورة النساء، الآية: ١١.

(٥)- انظر: المقنع: ص ١٠٢ ، والمصاحف: ١/١٥٣، والوسيلة: ص ٢٠٥، ٢٠٦، وجميلة أرباب القصائد: ١/٢٩٩، وتلخيص الفوائد: ص ٢٢، وقال الشاطبي في عقيلته: (أَوْصَى الإمامُ مع الشَّامي والمَدني ...) متن العقيلة، البيت رقم: (٥٥).

(٦)- الإمام هو مصحف عثمان بن عفان ﷺ وانظر قول أبي عبيد في: المقنع: ص ١٠٢، والوسيلة: ص ٢٠٥، وجميلة أرباب القصائد: ١/٣٠٠، وتلخيص الفوائد: ص ٢٢.

(٧)- في (ت): "بلديهما".

(٨)- في (ت): "في".

(٩)- سورة الأنعام، الآية: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.

(١٠)- من مواضعها: سورة العنكبوت، الآية: ٨، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، وشرح الهداية: ١/١٨٣، والموضح: ١/٣٠٢.

أو نقـــول: إن فـــيه معنى التكثير[(١)]، ولا مانع من ذلك، بخلاف ما تقدم في: ﴿ فَأُمَتِّعُهُۥ ﴾ على رأي، وأيضاً ففيه موافقة لمصاحف القارئين بذلك فإنه رُسِم في بقية المصاحف: ﴿ وَوَصَّىٰ ﴾ دون ألف، فَكُلٌّ قد وافق مصحفه[(٢)].

وقَدَّم الناظم ترجمة: ﴿ أَرِنَا ﴾ على: ترجمة: ﴿ فَأُمَتِّعُهُۥ ﴾، وهو بعده في التلاوة على حسب ما تَأَتَّى له، والكل حَسَن غير أن الإتْيان بالشيء مُرَتَّباً أحسن[(٣)].

قوله: (وَأَخْفَاهُمَا طَلْقٌ) جملة فِعْلية، و«الطَّلْق» السَّمَاحَة، يقال: «وَجْهٌ طَلْق»، إذا كان فيه بَشَاشَة، وسَمْح[(٤)]، أي: أَخْفَى حركتي: ﴿ أَرِنَا ﴾، و﴿ أَرِنِيَ ﴾ قَارِئٌ سَمْحٌ بما عنده مِنَ العِلْم غَيْر كَاتِمٍ له، وذلك أَحْسَن من البَذْلِ للمال، والسَّمْح به[(٥)].

قوــله: (وَخِفُّ ابن عَامِر) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله، (وَخِفّ) بمعنى: «تخفيف»، فهو على حَذْف الزوائد، أو تقول: هو اسم مصدر، كــ«العَطَاء للإِعْطَاء».

و(فَأُمْتِعُهُ) مفعوله، والتقدير: «وتخفيف ابن عامر لفظ: فَأُمْتِعُهُ»، والتخفيف لا يليق إلا بالتاء، فلم يَذْكُر مَحَل التخفيف؛ لظهوره، أو نقول: ثَمّ مُضَاف مُقَدّر، أي: «وتخــيف ابــن عامر تاء: فَأُمْتِعُهُ»، والخبر مُقَدّر تقديره: «وخِفّ ابن عامر فَأُمْتِعه / [٤٠٩/أ] مَشْهُور، أو حَسَن، أو مَرْوِي، أو نحو ذلك»[(٦)].

---

(١)- قـــال مكـــي: "والقـــراءتان متوافقتان غير أن التشديد فيه معنى تكرير الفعل فكأنه أبلغ في المعنى". الكشف: ٢٦٥/١، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٣/٢، والبحر: ٥٦٨/١.

(٢)- انظـــر: المقنع: ص ١٠٢، والمصاحف: ١٥٣/١، والوسيلة: ص ٢٠٥، ٢٠٦، والكشف: ٢٦٥/١، ٢٦٦، والإتحاف: ٤١٨/١.

(٣)- انظر: كنـــز الجعبري (خ): ٣٣٩.

(٤)- في (ت): "تَسَمُّح"، انظر: اللسان: مادة "طلق" ١٣٧/٩.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢.

(٦)- انظـــر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٩، وجعل أبو شامة: (فَأُمْتِعه) هو الخبر، انظر: إبراز المعاني: ٣٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

قوله: (أَوْصَى) يجوز أن يكون: مبتدأ، و(بوَصَّى) خبره، أي: «أَوْصَى مُسْتَقر وكائن في: وصَّى»، أي: في مَكَانِه(١)، وأن يكون: مَفْعُولاً بِفِعْلٍ محذوف، أي: «ابْدِلِ أَوْصَى بوَصَّى»، أو «اقْرَأْ أَوْصَى في مكان وَصَّى»، أو «اجعله»، أو نحو ذلك.

قوله: (كَمَا اعْتَلا) «ما» مَصْدَرية، وهي في مَوْضِع جَر بالكاف، و(كَمَا اعْتَلا): في موضع رفع خبراً لمبتدأ مُضْمَر، أي: «شُهْرَة ذلك ووضوحه كاعْتِلائه»، ودَلّ على ذلك سياق الكلام(٢). والله أعلم.

وفي الضمير في: ﴿ بِهَآ ﴾ ستة أقوال، ذكرها في: الدّر(٣)، إذ لا تَعلّق لذلك بهذا الموضوع.

٤٨٧- وَفِي أَمْ يَقُولُونَ الخِطَابُ كَمَا عَلا شَفَا ورءُوفٌ قَصْرُ صُحْبَتِه حَلا

أخبر عَمّن رمز له بالكاف، والعين المهملة، والشين المعجمة، من قوله: (كَمَا عَلا شَفَا)، وهم ابن عامر وحفص والأخوان، أنهم قرءوا: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾(٤) بالخطاب، فَتَعَيّن لغيرهم الغَيْبَة.

ثم أَخْبَرَ عَمّن رمز له بكلمة: صُحْبَة، وبالحاء المهملة من: (صُحْبَتِه حَلا)، وهم الأخوان، وأبو بكر، وأبو عمرو، أَنّهم قرءوا: ﴿ رَؤُفٌ ﴾(٥) بالقصر، أي: دون واو، فَفُهِم أن الباقين يقرءون: بالمد، أي: بِإِثْبَات واو بعد الهمزة، فهو من باب

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٤، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٤، وكنز الجعبري (خ): ٣٣٩.

(٣)- الدر المصون: ٢/١٢٤، ١٢٥.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٥)- ﴿رَؤُفٌ﴾ سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، و من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ١٤٣، ٢٠٧.

الحـــذف والإثبات، وكان ينبغي أن يقول: «جميعاً» لأن الخلاف ليس مقصوراً على: ﴿ رَءُوفٌ ﴾ الذي في هذه السورة فقط.

قال أبو شامة[١]: «وكَانَ الأَوْلَى لَوْ قال:-

صِحَابٌ كَفَا خَاطِبْ يَقُولُون بَعْدَ أَمْ   وَكُلُّ رَءُوفٍ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلا» [٢].

والوجه في خطاب: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ حَمْلُه على ما قَبْلَه، وما بَعْدَه.

أَمَّـــا مـــا قبله: فقوله تعالى: ﴿ أَتُحَآجُّونَنَا .... وَرَبُّكُم ..... وَلَكُم أَعْمَٰلُكُمْ ﴾[٣]، وأمـــا ما بعده، فقوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ .... عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[٤].

والوجه في غَيـــْبَته: حَمْلُه على ما قبله فقط، وهو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ ﴾[٥].

---

(١)- إبراز المعاني: ٣٣١/٢.

(٢)- وقال الفاسي: "وإطلاق اللفظ – يعني: (رءوف) – يدل على ذلك". اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وقال الجعبري: "وقد يؤخذ العموم من حذف اللام والألف من: (رءوف)، ولو قال:

(وَعَنْ كَهْفِ شَافٍ أم تقولون خَاطبوا   وحيثُ رَءُوف قَصْر صُحْبته حَلا)

قـــال: ومَن قال "صِحَاب كَفَا خَاطِب يَقُولون بعد أَمْ. . ." – يقصد أبا شامة – ما تفطَّن لتردد: (اعْتَلا) لـــ(صحاب)". كنز الجعبري (خ): ٣٤٠، ويقصد: (اعتلا) من البيت السابق.

(٣)- سورة البقرة: الآية: ١٣٩.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠، انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، ١١٦، والكشف: ٢٦٦/١، وشرح الهداية: ١٣٨/١، والموضح: ٣٠٣/١، وكشف المشكلات: ٢٣٩/١.

(٥)- ســـورة الـــبقرة، الآيـــة: ١٣٧، انظر: الحجة للفارسي: ٢٢٩/٢، والكشف: ٢٦٦/١، وكشف المشـــكلات: ٢٣٩/١، والتبـــيان: ١٠٧/١، وقيل: لأن المعنى لليهود والنصارى وهم غُيَّب. انظر: معاني القراءات: ص ٦٥، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، وشرح الهداية: ١٣٨/١، والموضح: ٣٠٣/١.

ويترتـب على قِراءَتِي الخطاب والغَيْـبَة مسألة حَسَنة، وهي: اتصال ﴿ أَمْ ﴾ وانقطاعها، فنقول: أما على قراءة الخطاب فيجوز في: ﴿ أَمْ ﴾ وجهان:-

أحدهما: أن تكـون المتصـلة، وتكون المعادلة بين هذه الجملة وبين قوله: ﴿ أَتُحَآجُّونَنَا ﴾.

فالاسـتفهام عـن وُقُوع أَحَد هذين الأَمْرين: المُحَاجة في الله، أو ادِّعَاء على إبراهـيم عليه السلام وَمَن ذُكِر مَعَه اليهودية، والنصرانية، وهو استفهام إِنْكَار وتوبيخ كما تقدم، فإن كِلا الأَمْرين باطل(١).

والثاني: أن تكون المنقطعة فَتُقَدَّر «بل»، و«الهمزة»، وهو أَصْح المذاهب فيها، والتقدير: «بل أتقولون»، والاستفهام كما تقدم للإنكار والتوبيخ، فيكون قد انـتقل عن قوله: ﴿ أَتُحَآجُّونَنَا ﴾، وأَخَذ في الاستفهام / عن وَصِية أُخْرَى، والمعنى على إِنْكَار نسبة اليهودية، والنصرانية إلى إبراهيم عليه السلام وَمَنْ ذُكِر معه(٢). **[٤٠٩/ب]**

وأما قراءة الغَيْـبَة: ففيها وجهان أيضاً، والظاهر [منهما: أنها منقطعة على ما تقدم في المعنى(٣).

وحَكَـى الطبري عن بعض النحاة](٤) أنها: متصلة؛ لأنك إذا قلت: «أَتَقُوم أَمْ يَقُوم عمرو»، فالمعنى: أيكون هذا أم هذا(٥).

---

(١)- انظـر: الـبحر: ٥٨٦/١، والكشاف: ٣٣٦/١، والدر المصون: ١٤٦/٢، وفتح القدير: ١٤٨/١، والفريد في إعراب القرآن: ٣٨٤/١، ومعاني الأخفش: ٣٤٢/١.

وقـال القرطبي مبيناً المعنى على هذا الوجه: "كأن المعنى أتحاجوننا في الله أم تقولون إن الأنبياء كانوا على دينكم فيكون الكلام متسق". الجامع: ١٥٢/٢

(٢)- انظر: الكشاف: ٣٣٦/١، والفريد في إعراب القرآن: ٣٨٤/١، ومعاني الأخفش: ٣٤٢/١.

(٣)- انظر: البحر: ٥٨٧/١، والمحرر: ٣٧١/١.

(٤)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٥)- انظر: جامع البيان للطبري: ٦٦٣/١، ٦٦٤.

وَرَدّ ابن عطية هذا الوجه، فقال: «هذا المثال غير جيِّد؛ لأن القائل فيه واحد، والمخاطب واحد، والقول في الآية مِن اثنين، والمخاطب اثنان غَيْرَان، وإنما تَتَّجه مُعَادَلة [أم][(١)] للألف على الحكم المعنوي؛ كأن معنى: ﴿ قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا ﴾: أَتُحَاجُّون يا محمد، أم يقولون»[(٢)].

وقد جزَم الزمخشري بأنها: مع الغيبة مُنْقَطِعة فقال: «وفيمن قرأ: بالياء لا تكون إلا مُنْقَطِعة»[(٣)].

وقد جَوَّز بعضهم[(٤)] الاتصال من وجه آخر، وهو: أن يكون الغيبة من باب الالتفات، والضمير لناس مخصوصين.

وقال أبو البقاء: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ يُقْرأ بالياء، رَدّاً على قوله: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[(٥)].

فجعَل هذه الجملة متعلقة بقوله: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾، وحينئذ لا تكون إلا منقطعة لِمَا عَرَفت أن من شَرْط المتصلة تقدم همزة الاستفهام، والتسوية، مع أن المعنى ليس على أن الانتقال من قوله: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ إلى قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ﴾ حتى يُجْعَل رَدّاً عليه، وهو بعيد عنه لَفْظاً، ومعنى.

والأحسن في القراءتين عندي أن تكون: ﴿ أَمْ ﴾ هذه منقطعة، فكأنه أَنْكَر عليهم مُحَاجّتَهم في الله، ونسبةَ أنبيائه إلى اليهودية أو النصرانية، وقد وَقَع بهم ما أَنْكَر

---

(١)- "أم" سقطت من كلتا النسختين، والمثبت من المحرر الوجيز: ٣٧١/١.

(٢)- المحرر الوجيز: ٣٧١/١، ٣٧٢.

(٣)- الكشاف: ٣٣٦/١، وقال بهذا أيضاً القرطبي في تفسيره: ١٥٢/٢، والهمذاني في الفريد في إعراب القرآن: ٣٨٤/١، وانظر: البحر: ٥٨٧/١.

(٤)- منهم: أبو حيان في: البحر: ٥٨٧/١.

(٥)- التبيان: ١٠٧/١.

عليهم ألا ترى إلى قوله: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[(١)] الآيـــات، وإذا جعلـــناها متصلة كان ذلك غير مُتَضَمِّن وقوع الجملتين، بل أَحَدهما، وصَار السؤال عن تعيين: إِحْدَاهما، وليس الأمر كذلك، إذ قد وَقَعَا معاً[(٢)].

والوجه في قراءتي: ﴿ رَءُوفٌ ﴾ ، و﴿ رَؤُفٌ ﴾ : أهما لغتان بمعنى واحد[(٣)]، وفي كل منهما مبالغة[(٤)].

وقد سُمِع الثِنْــتَان من العرب: أنشدوا في المد قول الشاعر[(٥)]:

نُطِيع نَبِيّنـــا ونُطــيعُ ربّـــاً   هو الرَّحْمَن كَانَ بِنَا رَؤُوفَا

ومِن القَصْر: قول الآخر[(٦)]:

تَرَى للمُسْلمِين عَلَيْك حَقّاً   كفعْلِ الوَالِد الرَّؤُف الرحيم

ومثله قول الآخر[(٧)]:

---

(١)- سورة آل عمران، الآية: ١٦٥.

(٢)- قال هذا أبو حيان في: البحر: ٥٨٧/١.

(٣)- انظـــر: معاني القراءات: ص ٦٥، والحجة للفارسي: ٢٢٩/٢، والكشف: ٢٦٦/١، وشرح الهداية: ١٨٣/١، واللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢.

(٤)- انظر: الكتاب: ١١٠/١، وكشف المشكلات: ٢٤٤/١.

(٥)- البيـــت: منسوب لكعب بن مالك الأنصاري في: اللسان: مادة "رأف" ٦١/٦، وغير منسوب في: الـــبحر: ٦٠١/١، وفـــيه: "نُطِـــيع رَســـولنا.."، وفتح الوصيد: ٦٧٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٠، والحجة للفارسي: ٢٣٠/٢، وفيه: "نُطِيع إِلـــهنا..".

(٦)- البيـــت: منســـوب لجرير في: اللسان: مادة "رأف" ٦١/٦، والحجة للفارسي: ٢٣٠/٢، وكشف المشـــكلات: ٢٤٣/١، وغير منسوب في: البحر: ٦٠١/١، وفيه: "حَقّاً كَحَق الوالد.."، والدر المصون: ١٥٨/٢، والحجـــة لابـــن خالويـــه: ص ٣٨، وفتح الوصيد: ٦٧٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٠.

(٧)- البيـــت: منسوب للوليد بن عقبة في: البحر: ٦٠١/١، والطبري: ٢٥/٢، والدر المصون: ١٥٨/٢، وفـــتح القديـــر للشوكاني: ١٤٨/١، والمحرر: ٨/٢، وفيه: "وشَرّ الطالبين.." وهو كذلك في: القرطبي: ١٦٣/٢، والحجة للفارسي: ٢٣٠/٢، ومنسوب: لعقبة بن معيط في: شرح الهداية: ١٨٤/١.

وَشَرّ الظالمين فَلا تَكُنهُ   يُقَاتِل عَمّه الرّؤف الرّحِيمَا

والمــد أكثر استعمالاً، فمَن قَرأ بالمد: فَإِيثَاراً للكثرة، ومَن قَرَأ بالقصر: فَإِيثَاراً للتخفيف، وأنه بمعناه(١).

وفي: «رَؤف» لغــتان أُخريان لم يُقْرَأ بهما - فيما عَلِمْتُ - أَحَدٌ: أحدهما(٢): «رَيْف» بزنة: «كَيْف».

والثانية: «رَأْف» بزنة: «رَأْس»(٣).

قوله: (وَفِي أَمْ يَقُولُونَ) خَبَر مُقَدّم، و(الخِطَابُ) مبتدأ، أي: «الخِطَاب في جملة هذا اللفظ المُشْتَمِل على يقولون»، وذَكَر الباقي لضرورة تعريف الكلمة(٤).

[٤١٠/أ] قــوله: / (كَمَا عَلا) نَعْت لمصدر محذوف، تقديره: «عَلا عُلُوّاً كشفائه(٥) في الحُسْــن»، كذا أَعْرَبه أَبُو عبد الله(٦)، وفيه نظر؛ لأنه عَكْس الترتيب، إِذْ «ما» مُقَدَّرة هي وصلتها بالمصدر، وصلتها، إِنّما هي: (عَلا) لا (شَفَا) فكيف يُسْبك منها، ومن: (شَفَا) مَصْدر؟

والتقدير الذي قَصَده إِنّمَا هو: «شَفَا شِفَاء كعُلُوّه»، فيكون العامل في المصدر نَفْــس: (شَــفَا)، ويصح حِينــئذٍ تقدير ذلك، ويكون: (شَفَا)، وما في حَيّزه جملة

---

(١)- انظــر: الحجــة لابــن خالويه: ص ٣٨، والكشف: ١/٢٦٧، وشرح الهداية: ١/١٨٣، وكشف المشكلات: ١/٢٤٤، والموضح: ١/٣٠٤، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٤، وقال الفارسي: "والقصر لغة فاشية في أهل الحجاز". الحجة: ٢/٢٣٠، وقال القرطبي: "والقصر لغة بني أسد". الجامع: ٢/١٦٣.

(٢)- "أحدهما" زيادة من (ت).

(٣)- انظر هاتين اللغتين – مع لغات أخر – في: جامع البيان للطبري: ٢/٢٥، وتفسير القرطبي: ٢/١٦٣، والمحرر: ٢/٨، وإعراب القراءات الشواذ: ١/٢١٣، والمحتسب: ١/٢٠١.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٥، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٠.

(٥)- في (ت): "لشفائه".

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٥، وكذلك الجعبري (خ): ٣٤٠.

مُسْتَأْنَفة للثناء على الخطاب؛ لأن فيه موافقة ما قبله وما بعده، ومفعول: (شَفَا) مُقدّر أي: «شَفِي مَن قَرَأ به ورَوَاه كما يَشْفِي الدَّواءُ دَاءَ المريض».

وفي: (عَلا) و(شَفَا) ضمير يعود على الخطاب، ونسبة الفِعْلين إليه على سبيل التّجَوّز، وهما في الحقيقة للقارئ بذلك.

و(عَلا) فِعْل مَاضٍ فيُكتب بالألف، وهو كقوله[1]:

عَلا زَيْدُنا يوم النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُم

وذكر النحويون أن: (عَلى) مترددة بين الاسمية والفعلية والحرفية، وفيه بحث حَسَن[2] تَعَرّضت له في غير هذا الكتاب[3].

قوله: (وَرَءوف) مبتدأ، وقد لفظ به الناظم مَمْدُوداً فَيجيء قوله: (قَصْرُ صُحْبَتِه) مُفيداً[4] فَائدة جديدة.

و(قَصْر) مبتدأ ثان، وهو مَصْدَر مُضَاف لفاعله، وهو: (صُحْبَتِه)، وأضاف: (صُحْبَتِه) لضمير القصر حيث قرءوا به، فبينهم وبينه مُلابَسَة[5].

و(حَلا) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، والضمير في: (صُحْبَتِه) عائد على: (رَءُوف)، و(حَلا): بمعنى: عَذُبَ، يُشير إلى أنّ في القَصْر خِفّة يَسْهُل مَعَهَا اللفظ ويَحْلُو، وإن كان المد أَكْثَر استعمالاً كما تقدم التنبيه على ذلك[6].

---

(١)- البيت: منسوب لرجل من طَيّ، وهو في: اللسان: مادة "زيد" ٨٧/٧، شرح المفصّل: ٤٤/١، وشرح الأشموني: ١٨٦/١، وشرح التصريح: ١٨٦/١، ومغني اللبيب: ١١١/١، وعمدة الحفاظ: مادة "علو" ١١٩/٣، وعجزه: **"بأَبْيض ماضي الشَّفْرتين يمانِ"**.

(٢)- "حسن" زيادة من (ت).

(٣)- تعرض له في كتابه: عمدة الحفاظ: مادة "علو" ١١٧/٣.

(٤)- في الأصل: "مفيد" والمثبت من (ت).

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

٤٨٨- وَخَاطَب عَمّا يَعْمَلُون كَمَا شَفَا ... وَلامُ مُوَلاهَا عَلَى الفَتْحِ كُمِّلا

أخـــبر عَمن رمز له بالكاف، والشين المعجمة، وهم ابن عامر والأخوان، أنهم قرءوا: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾[١]، الواقع بعده:﴿ وَلَئِنۡ أَتَيۡتَ ٱلَّذِينَ ﴾[٢]، وهـــو الواقع في العدد الكوفي على رَأْس أَرْبَع وأَرْبَعين ومائة آية، وفيه إِلْباس فقوله: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾[٣]، الواقع بعد: ﴿ تِلۡكَ أُمَّةٞ قَدۡ خَلَتۡۖ ﴾[٤] فإنه بالخطاب من غير خلاف؟[٥].

ولكن قد أُجيب عنه بأنه لَمّا ذَكَر ترجمة: ﴿ رَءُوفٞ ﴾، وهي بعده فَعُلِم أنّ المـــراد إِنّمَـــا هو ما بعد ترجمة: ﴿ رَءُوفٞ ﴾، إذ لو كان فيه خلاف لَمَا تَعَدّاه حتى يَذْكُرَه، هذا هو الغالب من حاله[٦].

ووجـــه الإجماع على خطاب الأول دون هذا: أنه قد قَرُب منه الخطاب قبله وبعده، وهو قوله: ﴿ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ ﴾[٧]، وقوله بعده: ﴿ وَلَكُم مَّا كَسَبۡتُمۡۖ وَلَا تُسۡـَٔلُونَ ﴾[٨].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٤، أي قرءوا ذلك بالخطاب.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٤٥.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤١.

(٥)- انظر: النشر: ٢/٢٢٣، وإبراز المعاني: ٢/٣٣٢.

(٦)- انظـــر: إبراز المعاني: ٢/٣٣٢، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٥، وشرح شعلة: ص ٢٧٨، وكنز الجعبري (خ): ٣٤١، والسراج: ص ١٥٧.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ١٤١، وانظر: النشر: ٢/٢٢٣، وإبراز المعاني: ٢/٣٣٢.

وأخبر عمَّن رمز له بالكاف مِن: (كُمَّلا): وهو ابن عامر، أنه قرَأ: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلَّىٰهَا ﴾[١] / بفتح لام: ﴿ مُوَلَّىٰهَا ﴾، وحينئذٍ تَنْقَلِب اليَاءُ أَلفاً، ولم يُنَبِّه الناظم على ذلك؛ لأنه قد لَفَظَ بها كذلك، هذا إذا قُرِئ: (مُوَلاهَا) بالفتح والألف، ويفوت حينئذٍ الدلالة على قِرَاءة الباقين، وهي: ﴿ مُوَلِّيهَا ﴾، إلا أَنْ يُقَال شُهْرة القراءة مُغْنِيَة عن ذلك[٢]. [٤١٠/ب]

وأما إذا قُرِئ: (مُوَلِّيها) بكسر اللام والياء، فلا[٣] يكون لقوله[٤]: (عَلَى الفَتْحِ) فائدة جديدة فلا يُفْهَم أنه يَلْزم أن تَقَع بعد الفتح أَلِف، إلا أن يُتَّكل على شهرة القراءة وشياعها[٥].

والوجه في خطاب: ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ﴾[٦]،مُرَاعَاة ما سبقه مِن الخطاب في قوله تعالى: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾[٧].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٨.

(٢)- قال بهذا أبو عبد الله، ثم قال مدللاً على معرفة قراءة الباقين: "والعلم بأن الياء في مثله من المنقوص المضاف تثبت ساكنة في الرفع فيقال بانيها، وراقيها". اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٥.

(٣)- "فلا" سقطت من النسختين، ولعل ما أثبته هو الصواب لموافقة السياق.

(٤)- في الأصل: "لتكون كقوله" والمثبت من (ت).

(٥)- قال الجعبري - عن قراءة البيت: بـ(موليها) - "وعُلِم الألف لابن عامر لأن اللفظ الصحيح دائر بين الألف والياء؛ فدل الفتح على الألف، وعُلمت الياء للباقين مِن الكسر؛ لأن الألف إذا انكسر ما قبلها قلبت ياء". كنز المعاني (خ): ٣٤١.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٤٤، ١٤٥.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٤٤، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٦، والكشف: ١/٢٦٨، وفتح الوصيد: ٢/٦٧٨، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٥.

والوجـــه في قـــراءته بالغيب: مراعاة ما سبقه من قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾[١]، ومراعاة الغيب أولى؛ لأنه أَقْرَب إليه من ضمير الخطاب[٢]، ولذلك كان عليه أربعة من القراء.

والوجه في قراءة ابن عامر: ﴿ مُوَلَّـٰهَا ﴾، أن يكون: «مُوَلاهَا» اسم مفعول قـــام مقام فاعلِه ضمير مستـــتر فيه وهو للمفعول الأول[٣]، فإن: «فَعَّل» هذا يتعدى لاثـــنين نحـــو: «وَلّيْتُك الجهة الفُلانية»، والمراد بهذا الضمير المستـــتر هو المـــراد بـــ﴿ هُوَ ﴾[٤]، وسيأتي بيانه.

والضمير المتصل بـــ﴿ مُوَلَّـٰهَا ﴾، في محل خفض، وهو المفعول الثاني، وفيه قولان:-

أحدهما[٥]: أنه عَائِد على: «الوِجْهَة[٦]».

والثاني[٧]: أنه عائد على: «التَّوْلِية»، والأول أظهر.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٤، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٧، والكشف: ٢٦٨/١، وفتح الوصيد: ٦٧٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤١.

(٢)- قال مكي: "والياء في ذلك كله الاختيار لتطابق الكلام من قبل ومن بعد على لفظ الغيبة". الكشف: ٢٦٨/١.

(٣)- انظر: الكشف: ٢٦٧/١، وشرح الهداية: ١٨٤/١، والإتحاف: ٤٢٢/١، والبحر: ٦١١/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١.

(٤)- انظـــر: مشـــكل إعـــراب القرآن: ١١٣/١، وفتح الوصيد: ٦٧٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤١.

(٥)- انظـــر هذا الوجه في: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١، والكشف: ٢٦٧/١.

(٦)- في الأصل: "الوجه"، والمثبت من (ت).

(٧)- انظـــر هذا الوجه في: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١.

وفي الضمير المرفوع الذي قبل: ﴿ مُوَلَّاهَا ﴾ عائد[١] على: «الفَرِيق» المضاف إلـيه تقديراً، إذ التقدير: «ولِكُلّ فريق وِجْهَة ذلك الفريق مُوَلَّى تلك الجهة، أو تلك التَّوْلِـية»[٢]، ولا يجـوز عَوْده على الله تعالى البتة لاستحالة المعنى[٣]، بخلاف القراءة الأخـرى فإنـه قد يجوز فيه غير ذلك، وسيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - والفاعل الذي قَام الضمير مَقَامه هو الباري تعالى حُذِف للدلالة عليه، وقيام[٤] الأول مَقَامه[٥].

وَرُجِّحَـت هذه القراءة: بأنه ليس فيها حذف أَحَد المفعولين، [بخلاف قراءة الباقين فإن فيها حَذْف أَحَد المفعولين][٦] كما سيأتي[٧]، وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: فـيها حذف من حيث الجملة، لا يقال قد قام غيره مقامه فكأن لا حذف؛ لأن قيام أَحَـد المفعولـين مقامه لا يُخْرِج الكلام عن كونه حُذِف منه شيء، لا سيما حَذْف عُمْدة.

والوجه في قراءة الباقين أن: ﴿ مُوَلِّيهَا ﴾ اسم فَاعِل مُضَاف للمفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف، تقديره: «مُوَلٍّ نفسه»، أو «وَجْهَه إياها»[٨]، فحذف المفعول

---

(١)- "عائد" سقطت من (ت).

(٢)- انظـر: التبيان: ١/١١١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٣٩١، وشرح الهداية: ١/١٨٤، وكنز الجعبري (خ): ٣٤١.

(٣)- انظر: التبيان: ١/١١١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٣٩١.

(٤)- في الأصل: "قام" والمثبت من(ت).

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٣٢، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٥.

(٦)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٧)- رجحهـا لذلك أبو عبد الله، انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٥، وقال أبو شامة: "وقال: (كُمِّلا)؛ لأن قراءة ابن عامر لا تحتاج إلى حذف مفعول". إبراز المعاني: ٢/٣٣٢، وانظر: فتح الوصيد: ٢/٦٧٨، وشرح شعلة: ص ٢٧٨، وشرح السنباطي: ٢/٣٧٩.

(٨)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٢٤٠، وشرح الهداية: ١/١٨٤، والإتحاف: ١/٤٢٢، والبحر: ١/٦١١، والكشاف: ١/٣٤٦، وفتح القدير: ١/١٤٨، والتبيان: ١/١١١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٣٩١، ومشكل إعراب القرآن: ١/١١٣.

الثاني، وأضاف اسم المفعول إلى الأول تخفيفاً[1]، والمراد: بـ﴿ هُوَ ﴾ قولان على هذه القراءة:-

أحدهما: أنه عائد على لفظ: ﴿ لِكُلٍّ ﴾ لا على مَعْنَاها، / ولذلك أُفْرِد، [٤١١/أ] والمعنى: «ذلك الفريق مُوَلِّيها نَفْسَه أو وَجْهَه» [2].

والثاني: أنه يعود على الله تعالى، والتقدير: «الله مُوَلِّيها ذلك الفريق» [3].

قال أبو عبد الله: «وفي ذلك معرفة مَن الفاعل من جِهَة اللفظ، وفي القراءة الأخرى إنما عُرِف من خَارج اللفظ، فتترجح القراءة بالكسر على هذا التأويل، وقيل: الضمير البارز المرفوع ضمير اسم الله تعالى، وإن لم يَجْرِ له ذِكْر للعلم بأنه هو الفاعل لذلك، والمعنى: ولكل فريق وِجْهَة الله مُوَلِّيها إيّاه، فيكون معرفة الفاعل من خارج اللفظ كمعرفة ما يعود عليه، وتترجح القراءة بالفتح على هذا التأويل؛ لأنها مُسَاوية لهذه القراءة في معرفة الفاعل من الخارج، لا من اللفظ،[وراجحة عليها بعدم حذف أحد المفعولين][4]، قال: وقُرِئَ: «وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ» بالإضافة[5]، والمعنى: «وكُلّ

---

(١)- في الأصل: "تحقيقاً"، والمثبت من (ت).

(٢)- قال الزجاج: "وهو أكثر القول". معاني القرآن: ٢٢٥/١، وانظر: المحرر: ١٥/٢، وإيجاز البيان: ١٢٧/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١، وقال القرطبي في تفسيره: "عاد على لفظ ﴿ كُلٍ ﴾؛ لأنه لو عاد على المعنى لقال: هم مولوها وجوههم". ١٦٩/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٦٧٩/٢.

(٣)- انظر: البحر: ٦١١/١، والمحرر: ١٥/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٠/٢، وفتح القدير للشوكاني: ١٥٦/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، وشرح الهداية: ١٨٤/١، والموضح: ٣٠٤/١.

(٤)- ما بين المعكوفتين زيادة من: "اللآلئ الفريدة".

(٥)- قراءة شاذة، منسوبة لابن عباس ﷺ، انظرها في: إعراب القراءات الشواذ: ٢١٥/١، ومختصر الشواذ: ص ١٧، والطبري: ٣٨/٢، والبحر: ٦١١/١، والمحرر: ١٥/٢، والكشاف: ٣٤٦/١، وقد شذت هذه القراءة لفقدها شرط التواتر، فهي مما وراء العشر، وإن نُسبت – كما ذكر المؤلف – لابن عامر.

وجهة أنه مُوَلِّيها أهلها[١]»، فَزِيدت اللام لتقدم المفعول كقولك: «لزيد ضَرَبتُ»، و«لزيد أبوه ضاربه». انتهى[٢].

وهذه القراءة تُعْزَى لابن عامر أَيْضاً، وهي مُشْكِلة، والتخريج الذي ذَكَره هو لأبي القاسم الزمخشري[٣]، وعليه فيه اعتراض.

قال الزمخشري: «المعنى: وَكُل وجهةٍ اللهُ مُوَلِّيها، فَزِيدت اللام؛ لتقدم المفعول ....»[٤]، فَذَكَره إلى آخره، وهذا الذي قَالَه: الزمخشري لا يصح؛ لأن العَامِل إذا تَعَدَّى لضمير الاسم لم يَتَعَدّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا تقول: «لزيد ضَرَبْتُه»، و«لا لزيد أَنَا ضَارِبه»؛ لِئَلا يلزم أَحَد محذورين، وهما:-

إِمّا لأنه يكون العامل قَوِيّاً ضَعِيفاً[٥]، وذلك أنه من حيث تَعَدّى للضمير بنفسه يكون قَوِيّاً، ومِن حيث تَعَدَّى للظاهر باللام يَكُون ضَعِيفاً[٦].

وإما لأنه يصير المُتَعَدِّي لواحد مُتَعَدّياً لاثنين، ولذلك يُـؤَوِّل النحويون ما يُوهِم ذلك، وهو قوله[٧]:

هذا سُرَاقَةُ للقُرْآنِ يَدْرُسُهُ   والمرْءُ عند الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذيبُ.

على أن الضمير في: «يَدْرُسُه» للمصدر، أي: «يَدْرُسُ الدَّرْسَ لا للقرآن»؛ لأن الفعل قد تَعَدَّى إليه[٨].

---

(١)- "أهلها" زيادة من (ت).

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، ٥٦٦.

(٣)- انظر: الكشاف: ٣٤٦/١، وذكره كذلك العكبري في: التبيان: ١١١/١، والهمذاني في: الفريد في إعراب القرآن: ٣٩١/١.

(٤)- الكشاف: ٣٤٦/١.

(٥)- أي: في حالة واحدة.

(٦)- كذا قال: أبو حيان في البحر: ٦١١/١، وانظر: الحجة للفارسي: ٢٤٠/٢.

(٧)- البيت غير منسوب وهو في: الكتاب: ٦٧/٣، واللسان: مادة "سَرَق" ١٥٧/٧، وشرح التصريح: ٤٩٤/١، والدرر اللوامع: ٧٨/٢، والبحر: ٦١١/١، والدر المصون: ٢٤١/٢، والحجة للفارسي: ٢٤١/٢.

(٨)- انظر: شرح التصريح: ٤٩٤/١، والدرر اللوامع: ٧٨/١، والبحر: ٦١١/١.

وأمّا تـمْثيله بقوله: «لزيدٍ ضَرَبْتُ»، فليس نظير الآية؛ لأنه لم يـتَعَدّ في هذا المثال إلى ضَميره، ولا يجوز أن تكون المسْألة من باب: الاشتغال؛ فـيُقدَّر عَاملاً في: «ولِكُلّ وِجْهَةٍ» يُفسِّره: ﴿ مُوَلِّيهَا ﴾؛ لأن الاسم المشتغل عنه إذا كان ضميره مجروراً بحـرف يَنْـتصـب ذلك الاسم بفِعْل يُوافِق العَامِل الظاهر في المعنى، ولا يجوز جَرُّ المشْـتَغِل عنه بحَرْف، تقول: «زيداً مرَرْتُ به»، ولا تقول: «لزيدٍ مَرَرتُ به»[1]، قال تعالى: ﴿ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَـدَّ لَهُمْ عَذَابًـا أَلِيمًـا ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

أَثَعْلَبَةَ الفَـوَارِسِ أَمْ رِيَـاحاً   عَدَلْتَ بِهِم طُهَيَّةَ والخِشَـابَا.

فأتى بالمشتغل عنه منصوباً.

وأمـا تمثـيله بقوله: «لزيد أبوه ضَارِبُه» / فـتَرْكِيب غَيْرُ عَرَبّي، وهو مَحَلّ النِّـزَاع، وقد ذَكَرْت في هذه القراءة وَجْهَين آخرين:- [٤١١/ب]

أحدهما: ويُعْزَى للطَّبري[4] أن هذه القراءة: لَحْن، وهذا لا ينبغي أن يَتَجَرّأ به على ما نُقل عن العلماء لا سيّما عن أَسَنّ القراء، وأَكْبرهم[5] شيوخاً.

والثالث: أن: «وِلِكُلّ وِجْهَةٍ» متعلق بقوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾، أي: «فاسـتبقوا الخـيرات لكل وِجْهة»، وإنما قُدِّم على عَامله للاهتمام به كما يُقدّم المفعول، ذكر ذلك ابن عطية[6].

---

(١)- قال هذا أبو حيان في البحر: ٦١١/١.

(٢)- سورة الإنسان، الآية:٣١.

(٣)- البيـت لجريـر، وهـو في: ديوانه ص ٨١٤، الكتاب: ١٠٢/١، واللسان: مادة "خشب" ٧٠/٥، و"طهـى" ١٥٥/٩، وشـرح الأشموني: ٤٣٢/١، وشرح التصريح: ٤٤٨/١، وغير منسوب في: أوضح المسالك: ١٤٧/٢، والبحر: ٦١٢/١، والدر المصون: ١٧٥/٢.

(٤)- انظر: جامع البيان: ٣٨/٢.

(٥)- في (ت): "أكثرهم".

(٦)- انظر: المحرر: ١٥/٢، ١٦.

فـــإن قلت: لِم لا يجوز أن تُوَجَّه هذه القراءة: بِأَنَ: «وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ» في مَوْضِعِ المفعـــول الثاني، لـــ﴿ مُوَلِّيهَا ﴾، والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو: «مُوَلِّي» وهو «هاء»، وتكون عائدة على الطوائف، ويكون التقدير: «وكُلَّ وِجْهَة الله مُوَلِّـــي الطوائف أَصْحَاب القِـــبْلات»، وزيدت اللام في المفعول لتقدمه، ولكون العامل فَرْعَاً؟.

فـــالجواب: أنّ النحْويـــين نَصُّوا على أنه: لا يجوز زيادة اللام للتقوية، إلا في المتعدي لواحد فقط، و«مُوَلِّي» مِمّا يتعدى لاثنين، فامتنع ذلك، وهذا المانع هو الذي مَـــنَعَ مِـــنَ الجواب عن الزمخشري فيما اعترضت به عليه من كون الفعل إذا تعدى للظاهـــر فلا يتعدى لضميره، وهو أنه كان يمكن أن يُجَاب عنه: بأن الضمير المتَّصل بـــ«مُوَلّى» ليس بضمير المفعول بل ضمير المصدر، وهو: «التَّوْلِيَـــة»، ويكون المفعول الأول مَحْذُوفَاً، ويكون التقدير: «الله مُوَلِّي التَّوْلِيَـــة كُلَّ وِجْهَة أَصْحَابَها»، فلَمّا قَدّم المفعـــول عـــلى العَامِل قَوِي باللام، لولا أنهم نصُّوا على المَنْع من زيادتها في المتعدّي لاثنين، أو ثلاثة[1]، وقد خَرَجْنا عن مقصودنا بذكرنا ما لا تَعَلُّق له بالقراءة المتواترة، لولا أَنّ أبا عبد الله ذَكَر ما ليس بصحيح من تخريج هذه القراءة فاحتجنا إلى تتبعه في ذلك.

والجملة من قوله: ﴿ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ في موضع رفع نعتاً لـــ﴿ وِجْهَةٌ ﴾[2].

قوله: (وخَاطَب عَمّا يَعْمَلُون) جملة فِعْلية، و(عَمّا يَعْمَلُونَ) هو الفاعل، أُسْنِد الخطاب إليه، لَمَّا كان فيه تَوَسّعَاً[3].

---

(١)- هذا السؤال وجوابه قاله أبو حيان في البحر: ٦١٢/١.

(٢)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٦/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٠.

قوله: (كَمَا شَفَا) نعت لمصدر محذوف: و(مَا) مصدرية، و(شَفَا) صلتها، والضمير في: (شَفَا) يعود على الخطاب، ومفعوله محذوف، والتقدير: «وخاطب عمّا يَعْمَلون خِطَاباً شَافياً، مثل شِفَائه مَنْ قرَأَ به ورَواه، كما يَشْفِي الدَّواءُ الدَّاء»[1].

قوله: (وَلامُ) مبتدأ، و(مُوَلاها): خُفِضَ بالإِضَافة، و(كُمِّلا) جملة فعلية، مِنْ مَبْنِي للمفعول، وضمير قَامَ مقام الفاعل يعود على: اللام.

و(عَلَى الفَتْح) في موضع الحال مِنْ مَرْفوع:(كُمِّل) والتقدير: «واللام كُمِّل كَائناً على الفتح»، ومعنى: (كُمِّل): أنه نُسِب إلى الكَمَال لصحته معنى / ورواية[2]. [٤١٢/أ]

وقيل: أَشَار بذلك إلى أن قراءة ابن عامر لا نحتاج فيها إلى حَذْف مفعول بخلاف قراءة الباقين؛ فلذلك وَصَفها بذلك[3].

والألف في:(كُمِّلا) للإطلاق، وذكر الضمير العائد على اللام اعتباراً باللفظ.

٤٨٩- وَفِي يَعْمَلُون الغَيْبُ حَلَّ وَسَاكِنٌ بِحَرْفَيهِ يَطَّوَّعْ وَفِي الطَّاءِ ثُقِّلا

أخبر عَمَّن رمز له بالحاء المهملة، وهو أبو عمرو، أنه قرَأَ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾[4] بالغيب، والمراد به الواقع بعده: ﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ﴾[5]، وهو على رَأْس تسع وأربعين ومائة آية في العدد الكوفي، فَتَعَيّن للباقين فيه الخطاب.

ثم أَخْبَر عَمَّن رمز له بالشين المعجمة من: (شَاعَ) في البيت الآتي، وهما الأخوان أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿يَطَّوَّعْ﴾ (بِحَرْفيه)، أي: في موضعيه مِن هذه

(١)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٤٠.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٦.

(٣)- قال بهذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٦٧٨، وأبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٣٢، وشعلة في شرحه: ص ٢٧٨، والسنباطي في شرحه: ٢/٣٧٩.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

السورة، وهما قوله تعالى – في شأن الحج والعمرة – : ﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾[١]، وفي شأن الصيام: ﴿ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ﴾[٢] بسكون «العين»، و«ياء» آخر الحروف مكان «التاء» ثالثة الحروف، وقد نبّه على ذلك بقوله: في البيت الآتي: (وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ ...)[٣].

فتعين للباقين القراءة بفتح «العين» لأن ضد السكون الحركة المطلقة، والحركة المطلقة الفتح، و«تاء» مكان «الياء» كما نَصَّ عليه فيهما.

وكان مِن حَقِّه أن يُعَبِّر عن قراءة الأَخوين بالجزم؛ لأنه فعل مضارع مَجْزُوم بالشرط في قراءتهما، ولكن مَنَعَه من ذلك أنه كان تُؤْخَذ قراءة الباقين بالرفع؛ لأنه ضد الجزم؛ وليس الأمر كذلك؛ فلَفَظَ بالسكون ليُؤْخَذ ضِدّه الحركة المطلقة، وهي الفتح كما عرفته[٤]، فصارت قراءتهم: ﴿ تَطَوَّعَ ﴾ فِعْلاً مَاضِياً[٥].

والوجه في الغَيْبَة في: ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ : حَمْلُه على مَا سَبَق في قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[٦].

---

(١)– سورة البقرة، الآية: ١٥٨.

(٢)– سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٣)– انظر: فتح الوصيد: ٦٧٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٢، وشرح السنباطي: ٣٨٠/٢.

(٤)– حيث قال الشاطبي: (**وحيْثُ جَرى التحْريكُ غيرَ مُقَيَّدٍ هو الفتح والإسكانُ آخاهُ منْزلا**). متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٠).

(٥)– انظر: إبراز المعاني: ٣٣٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢.

(٦)– سورة البقرة، الآية: ١٤٦، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٧، والكشف: ٢٦٨/١، وفتح الوصيد: ٦٧٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٨/٢.

والوجه في خطابه: حَمْلُه على مَا سَبَق من قوله تعالى: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[(١)] فإن المُخاطب هو رسول الله ﷺ، وأَصْحَابه، فكأنه قيل: «فوَلُّوا وُجُوهَكم شَطْرَه، وما الله بغافل عما تعملون، أَيها المخاطبون»، وهو وَعْدٌ لَهُم بالثواب على تَوْلِيتهم وجوههم نَحْوَ المسجد الحرام، ووعيد لِمَن أَبَى ذلك من المشركين[(٢)].

وحَمْلُه أيْضاً على ما بعده مِن قوله تعالى: ﴿ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾[(٣)]، [وقوله: ﴿ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[(٤)]][(٥)]وقوله: ﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾[(٦)] إلى قوله: ﴿ وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾[(٧)]، ولكثرة وُجُوه الخطاب بعده، كان الخطاب فيه أَرْجَح، ولذلك كان عليه ستة من القراء[(٨)].

والوجه في قراءة الأَخوَين: حَمْل اللفظ على المعنى في الاستقبال؛ / لأن المعنى على الاستقبال، فطَابَق بين اللفظ والمعنى[(٩)]. [٤١٢/ب]

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٢)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٧، والكشف: ١/٢٦٨، ٢٦٩، والمغني لمحيسن: ١/٢٠٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمذاني (خ): ٢٨/أ.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٥)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٥٠، ١٥١.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٥٢، وانظر: الكشف: ١/٢٦٩، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمذاني (خ): ٢٨/أ.

(٨)- قال مكي: "وهو الاختيار لأنه أحسن مطابقة لما قبله وما بعده". الكشف: ١/٢٦٩.

(٩)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٨، والحجة للفارسي: ٢/٢٤٨، والكشف: ١/٢٦٩، والإتحاف: ١/٤٢٣، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٨.

وأَصْل: ﴿ يَطَّوَّعْ ﴾: «يَـتَطَوَّع» فَأُدْغِمت التاء في الطاء بعد قَلْبِها طَاء وجُزِم الفِعْـلُ على الشرط[(١)]، ومثله في الإِدْغَام: ﴿ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[(٢)] ،فإن أَصْلَه: «يَتَطَوَّف»؛ فَأُدْغِم.

والوجــه في قراءة الباقين: أنه آثر الماضي لفظاً لخفته، فإن المستَقْبَل يَلْزمُ حَرْفَ المضــارعة، ففيه زيادة لَفْظِيّة، والمعنى على الاستقبال يُرْشِد إليه حرف الشرط، فجَمَع بين المحافظة على المعنى وبين خِفَّة اللفظ[(٣)].

و﴿ مَن ﴾ في قراءة الأخوين: شَرْطية فقط في محل رفع بالابتداء، والخبر: الجملة الشرطية على الصحيح، وقوله: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ ﴾ جواب الشرط في محل جَزْم ليس إلا، وثَمّ عائد مُقَدَّر عند بعضهم، أي: «شَاكِرٌ لَه» [(٤)].

وأما على قراءة الباقين فيُحْتَمَل أن تكون: شرطية، والكلام فيها على نحو ما تقدم[(٥)].

والثاني أن تكون: موصولة، و﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ خبرها، ودخلت الفاء مَزِيدَةَ في الخبر لتَضَمّن المبتدأ معنى الشرط، والعائد مُقَدّر بلا خلاف[(٦)].

---

(١)- انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٢٣٥، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٨٦، والتبيان: ١/١١٤، وكشف المشكلات: ١/٢٤٧، والبحر: ١/٦٣٢.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٥٨.

(٣)- انظر: معاني القراءات: ص ٦٦، الحجة لابن زنجلة: ص ١١٨، والكشف: ١/٢٧٠، وشرح الهداية: ١/١٨٥، والموضح: ١/٣٠٥، والإتحاف: ١/٤٢٣، والنشر: ٢/٢٢٣، والبحر: ١/٦٣٢، والتبيان: ١/١١٤

(٤)- انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٢٣٥، والتبيان: ١/١١٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/١١٥، وكشف المشكلات: ١/٢٤٧، والكشف: ١/٢٧٠، والبحر: ١/٦٣٢.

(٥)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٣٩٧، والتبيان: ١/١١٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/١١٥، وشرح الهداية: ١/١٨٥، والحجة للفارسي: ٢/٢٤٥، والكشف: ١/٢٧٠، والبحر: ١/٦٣٢.

(٦)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٣٩٧، والتبيان: ١/١١٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/١١٥، وشرح الهداية: ١/١٨٥، والبحر: ١/٦٣٢.

وفي انتصاب: ﴿خَيْرًا﴾ أَوْجُه[1]:-

أحدها: أنه نَعْت مَصْدَر محذوف، أي: «تَطَوّعاً خَيْراً».

والثاني: أنه حَال مِن ضَمير ذلك المصْدَر، وهو مَذْهَب سيبويه[2].

والثالث: أنه على التضمن، أي: «فَمَن فَعَل خَيْراً مُتَطَوِّعاً به».

الرابع: أنه على إِسْقَاط الخافض، أي: «بِخَيْر»، كقوله[3]:

تَمُرُّون الدِّيَارَ فَلم تَعُوجُوا.

أي: «بالدِّيَار».

قوله: (وَفِي يَعْمَلُون) خَبَر مُقَدَّم، و(الغَيْبُ) مبتدأ مُؤَخّر[4]، و(حَلّ) جملة مُسْتَأنفة، وهو إِما مِن: «الحِلّ» ضِدّ «الحُرْمة»، أي: «أنه جَائز وسَائغ غير ممنوع؛ لصحته»، وإما مِن: «الحُلُول»، أي: «حَلَّ فيه وَوُجِد»، ولا يجوز أن يكون: (الغَيْبُ) مبتدأ.

و(حَلَّ) جملة فِعْلية خبره، (وَفِي يَعْمَلُون) متعلق به؛ لأنه يُؤَدِّي إلى تَقَدّم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

قوله: (وسَاكِنٌ) خَبَر مُقَدَّم، و(يَطَّوَّع) مبتدأ مؤخر، و(بِحَرْفَيه) مُتَعَلّق بـ(سَاكِن)، أو بمحذوف على أنه حال من الضمير المستتر في: (سَاكِن)[5]، أي:

---

(١)- انظر هذه الأوجه في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩٧/١، والتبيان: ١١٤/١، والبحر: ٦٣٢/١، والدر المصون: ١٩٢/٢، ١٩٣.

(٢)- انظر الكتاب: ٢٢٨/١،٢٢٧.

(٣)- البيت لجرير، وهو في: ديوانه ص ٢٧٨، واللسان: مادة "مرر" ٥١/١٤، والدرر اللوامع: ٢٦٢/٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨/٨، ١٠٣/٩، وشرح ابن عقيل: ٤٨٨/١، ومغني اللبيب: ١٩٩/١، وعجزه: **"كَلامُكُم عليَّ إذاً حَرَامُ"**.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١، وشرح شعلة: ص ٢٧٩.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

«ولَفْــظ يَطّوّع سَاكِنٌ في حَرْفَيْه»، أي: «في مَكَانَيْه من هذه السورة»، أو «حَال كَوْنه مُلْتَبِساً بِحَرْفَيْه»، فالباء على **الأول**: ظرفية، وعلى **الثاني**: للمُصَاحبة، وقَدْ عَرَفْت أنّه عَبّــر بالسكون لا الجزم؛ لئلا تَــخْتَل قِرَاءة الباقين.

وقــال أبو شامة: «وإنما عَدَل عن لفظ: الجزم إلى لفظ: السكون؛ وكان لفظ: الجـــزم أولى مِـــن حيث أن: (يَطّوّع): فِعْلٌ مُضَارع مُعْرب؛ لأن الجزم في اصطلاحه ضِـــدّه: الرفع، وضِدّ السكون: الحركة المطلقة، وهي في اصطلاحه: الفتح، وهو المراد هنا في القراءة للباقين، لا الرفع فاستعمل اللفظ الموافق / لِغَرَضِه، مع أن الضِّد - وهو الفـــتح - حَــرَكة بناء، فلم يكن بُدّ من تَسَمّح، وسيأتي هذا في قوله: (تُضَارَرْ وَضَمّ الرَّاَء حَقٌ..)[1]، ونحوه». انتهى[2]. [٤١٣/أ]

وقــد بــدأ الناظم بالتقييد في قراءة الأخوين بالعَكْس، فذَكَر قَيْد: «العين» في قوله: (وسَاكِنٌ)، ثم قَيّد «الطاء» في قوله: (وَفِي الطّاء ثُقّلا)، ثم قَيّد «حَرْف المضارعة» في قوله: (وَفِي التّاء يَاءٌ)، وكان الترتيب أن يــَبْدَأ بأَوّل حروف الكلمة حَرْفاً حَرْفاً، ولكنه لم يَتَأَت له إلا كذلك[3].

ونَصّ على أن ضِدّ الياء التاء في لفظه؛ لأنه لو ذَكَر الياء وسَكَت عليه؛ لأُخِذ ضِدّها النون[4].

قولــه: (وَفِــي الطّــاء) متعلق بــ(ثُــقّل)، و(ثُــقّلَ) ماضٍ مبني للمفعول، والقــائم مقــام فاعلــه ضمير يعود على لفظ: (يــطّوّع)، و فُهِم أن قراءة الباقين: بتخْفيفها، والألف في: (ثــقّلا) للإطلاق.

---

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١١)، فرش سورة البقرة.

(٢)- إبراز المعاني: ٣٣٣/٢.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٢، والسراج: ص ١٥٨.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٢.

وقوله: (وَفِي الطَّاءِ) لابد مِن ضمير يعود على: (يَطَّوَّع)، والتقدير: «وثُــقِّل في الطــاء منه»، أو قامت «أل» مقامه، أي: «وثُــقِّل في طَائِه»[١]، ثم أَخَذ يَذْكر تمام القراءة ورَمْزَها، فقال:

٤٩٠- وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ والرِّيــحَ وحّدَا وَفِي الكَهْفِ مَعْهَا والشَّرِيعَةِ وَصَّلا

أي: وفي الــتاء المــنقوطة ثنــتين من فوق يَاءٌ منقوطة ثنــتين من أَسْفل، و(شَاعَ) هو رمز الأخوين[٢].

قــال أبــو شامة: «كان ينبغي أن يُــبَيِّن بالتقيــيد؛ لفظ: «الياء» من لفظ: «الــتاء»؛ فإنهما مُتَّفِقَان في الخط، وعادته: بيان ذلك؛ كقوله: (بالثَّاءِ مُثَلَّثاً...)[٣]، و(كَثِيراً نُــقْطَةٌ تَحْتُ نُفِّلا)[٤] فلو قال:

وَفِي التَّاءِ يَاءٌ نَقْطُهَا تَحْتُ وَحِّدِ الرِّ يَــاحَ مَعَ الكَهْفِ الشَّرِيعَةِ شَمْلَلا.

لاســتغنى بالرمــز آخر البيت للمسألتين كما تقدم في: (كُفِّلا)[٥]، أي: قَرأَ هاتين القراءتين [المرموز لهما بالشين][٦] مِن: «شَمْلَلا» أي: أَسْرَع». انتهى[٧].

وهو كلام حَسَن لولا شهرة القراءتين.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٠.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٨٠، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٧.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٨)، فرش سورة البقرة.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٧٤)، فرش سورة الأحزاب.

(٥)- في قول الناظم: (**عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ الأولَى سُقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفِّلا**)، رقم: البيت: (٤٧٦) فرش سورة البقرة.

(٦)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٧)- إبراز المعاني: ٢/٣٣٣.

وأراد الـــناظم - رحمه الله - أنّ الأَخوين - ولذلك أَعَاد الضمير عليهما - في قوله: (وَحّدا) أي: قَرءا في هذه السورة: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ﴾(١) [بالإفراد، وكذا في ســـورة الكهـــف: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ﴾(٢)، وكذا في الشريعة، وهي الجاثية: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ﴾(٣)](٤).

قوله: (وَفي التّاء ياءٌ) مبتدأ وخبر، قُدِّم على مبتدئه، و(شَاعَ) جملة فِعْلية صفة: لـــ(يَاء) أي: «ياءٌ شَاعَ»، وذَكَره باعتبار اللفظ(٥).

قوله: (والرِّيحَ) مفعول مُقَدَّم، و(وَحَّدَا) فِعْلٌ وفَاعِل، والألف ضَمِير الأَخَوين؛ لأن رمزهما قائم مقام ذِكْرِهما، ومعنى: (وَحّدَا): أَفْرَدا.

قو‌له: (وَفِـــي الكَهْفِ) متعلق بـــ(وَصَّلا)، ومفعول (وصَّلا) محذوف، أي: «وَصَّـــلا التّوْحيد في الكهف»، يعني: تَوْحِيد: (الرِّيحَ)، والألف في: (وَصَّلا): ضَمِير الأَخَوين.

و(مَعْها) حال مِن الكهف، و«هاء» في: (مَعْهَا) تعود على البقرة؛ لأنها مُرَادة في الجملـــة الســـابقة، إذ التقدير: «وَوَحَّد الرِّيحَ في / البقرة، وفي الكهف حَال كون الكَهْف كائِناً مَعَها»(٦). [٤١٣/ب]

قو‌له: (وَالشَّـــرِيعَة) عَطْف على: (الكَهْفِ) إذ التقدير: «وفي الكَهْفِ، وفي الشريعة».

(١)-سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

(٢)- سورة الكهف، الآية: ٤٥.

(٣)- سورة الجاثية، الآية: ٥.

(٤)- مـــا بين المعكوفتين سقط من (ت)، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٧، والسراج: ص ١٥٨، وشرح شعلة: ص ٢٧٩، ومبرز المعاني في شرح حرز الأماني، للعمادي (خ): ٩٠/أ.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٠، وكنز الجعبري (خ): ٣٤١.

(٦)-انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٠، وشرح شعلة: ص ٢٧٩.

٤٩١- وَفِي النَّمْلِ والأَعْرَافِ والرُّومِ ثَانياً وَفَاطِرِ دُمْ شُكْرَاً وَفِي الحِجْرِ فُصِّلا

أخبر عمَّن رمز له بالدال المهملة، والشين المعجمة، من: (دُمْ شُكْرَاً)، وهم ابن كثير، والأخوان، أنّهم وَحَّدوا: ﴿ ٱلرِّيحِ ﴾ في النمل، يريد قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيحَ بُشْرًا ﴾[١]، وفي: (الأَعْرَافِ) يريد قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيحَ ﴾[٢]، وفي: «ثَانِي الرُّومِ»، يريد قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيحَ ﴾[٣]، وقَيّده بـ«الثاني» تَحَرّزاً من قوله قبل ذلك: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ ﴾[٤]، فإنّه لا خلاف في جَمْعِهِ[٥]، وفي: (فَاطِرِ) يريد قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيحَ ﴾[٦]، وقد أَهْمَلَ ذِكْرَها أبو عبد الله[٧]، وأبو شامة[٨].

ثم أخبر عمَّن رمز له بالفاء من: (فُصِّلَ) وهو حمزة، أنه وَحّدَ: ﴿ ٱلرِّيحِ ﴾ في: (الحِجْرِ) يريد قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيحَ لَوَٰقِحَ ﴾[٩]، فقد وافق الأَخوان على ما في النمل، والأعراف، وثانية الروم، وفاطر: ابنُ كثير، وفَارَق الكسائي أَخَاه في حَرْف الحِجْر، لِمَا سيأتي - إن شاء الله تعالى -.

---

(١)- سورة النمل، الآية: ٦٣.

(٢)- سورة الأعراف، الآية: ٥٧.

(٣)- سورة الروم، الآية: ٤٨.

(٤)- سورة الروم، الآية: ٤٦.

(٥)- انظر: واللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمذاني (خ): ٢٨/أ، والسبعة: ص ١٧٢، ١٧٣، والنشر: ٢٢٣/٢، ٢٢٤.

(٦)- سورة فاطر، الآية: ٩.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٩/٢.

(٨)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٤/٢.

(٩)- سورة الحجر، الآية: ٢٢.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة





العِقْدُ النضيد في شَرْحِ القَصيد

للسمين الحلبي
أبي العباس، أحمد بن يوسف بن محمد
(ت ٧٥٦هـ)

من باب فرش الحروف- سورة البقرة من أولها إلى نهايتها- دراسة وتحقيقاً

رسالة لنيل درجة الماجستير

مقدمة من الطالب:
ناصر بن سعود بن حمود القثامي
(٦- ٣٠٨٥٠٣ - ٤٢٠)

إشراف الشيخ الدكتور:
عبد القيوم بن عبد الغفور السندي

١٤٢٣ - ١٤٢٤هـ

الجزء الثاني

٤٩٢- وَفِي سُورَةِ الشُّورَى وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِه   خُصُوصٌ وَفِي الفُرْقَانِ زَاكِيه هَلَّلا

أخـبر عمَّن رمز له بالخاء المعجمة مِن: (خُصُوص)، وهم القراء ما عدا نافعاً أنهم وَحَّدوا: ﴿ ٱلرِّيحِ ﴾ في قوله تعالى في الشورى: ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ﴾(١)، وفي إبراهيم في قوله تعالى: ﴿ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ ﴾(٢) / فـتعيّن لنافع الجَمْع في السورتين. [٤١٤/أ]

ثم أخـبر عمَّن رمز له بالزاي، والهاء مِن: (زَاكِيه هَلَّلا)، وهما قنبل والبزي، وضَـاق عليه أنْ يَأْتِي بالرمز لابن كثير بكماله، فَأَتَى برمز راوِيَـيْه - كقوله: (ضَوْءُ سَناً تَلا...)(٣) فإن السِّين، والتاء للكسائي بكماله - أَنْهُمَا قرءا بالتوحيد في الفرقان في قولـه تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيحَ بُشْرًۢا ﴾(٤) فتعين للباقين قراءته بالجمع.

والحاصـل: أن نافعـاً انفرد بِجَمْع ما في الشورى، وما في إبراهيم، وانفرد ابـن كثير بإفراد ما في الفرقان(٥)، وضَاق على الناظم أن يأتي بلفظ: «إبراهيم»، فَعَبّر عنها بقوله: (ومِنْ تَحْت رعده)(٦)، وله نظائر ستأتي، وقد مَرّ بعْضُها.

وقد عَرَفت من الأبيات المُتَقدّمة أن الأَخَوين وَحَّدَا: ﴿ ٱلرِّيحِ ﴾ في تِسْع سُوَر: البقرة، والكهف، والشريعة، والنمل، والأعراف، والروم في الثاني منها، وفاطر، والشـورى، وإبراهـيم، وأن ابن كثير وَافَقهما على ما في النمل، والأعراف، وثانية

(١)- سورة الشورى، الآية: ٣٣.

(٢)- سورة إبراهيم، الآية: ١٨.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣١٢)، باب الفتح الإمالة وبين اللفظين.

(٤)- سورة الفرقان، الآية: ٤٨.

(٥)- في الأصل: "القرآن" والمثبت من (ت).

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٢/٢.

وأن التي في الحِجْر: أُريد بها ما يُلَقِّح الشجر، وكل رِيحٍ تُلَقِّحه[(١)].

وأن التي في الشورى: أُريد بها ما تحمل الفُلْك، وكل ريحٍ تَحْمِلها[(٢)].

وأن التي في إبراهيم: أُرِيد بها ما يُفرِّق الرَّماد، ويُذْهِبه[(٣)]، وكل ريحٍ تَفْعَل ذلك[(٤)].

وأن المذكور في النمل، والأعراف، والروم، وفاطر، والفرقان، أُريد به: «الريح التي تتقدم المطر»، وهي: «الجنوب»؛ لأن العَرَب تقول: «الجنوب هي التي تَجْمَع السَّحاب، والشَّمَال [تعْصِره][(٥)]، وتأتي بالمطر[(٦)].

فَرَجَّح بعضهم[(٧)]: الجَمْع في القِسْم الأول، والتوحيد في القسم الثاني[(٨)] لذلك.

والظاهر أن المعنيين متقاربان؛ لأن الريح جِنْس، فهو في معنى الجَمْع، ولذلك جاءت الحال منه مجموعة في قوله: ﴿ لَوَاقِحَ ﴾[(٩)]، و﴿ نُشُراً ﴾[(١٠)]؛ ولأن الجنوب وإن كانت واحدة فإنها تتنوع بأنواع مختلفة: بالشدة، واللين، والحرارة، والبرودة[(١١)].

---

(١)- انظر: البحر: ٤٣٩/٥، والكشاف: ٤٠٢/٣، واللآلئ الفريدة: ٥٦٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٣

(٢)- انظر: البحر: ٤٩٧/٧، والكشاف: ٤١٣/٥، واللآلئ الفريدة: ٥٦٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٣

(٣)- في الأصل: "وتُذْهِبه"، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر:البحر: ٤٠٥/٥، والكشاف: ٣٧١/٣، واللآلئ الفريدة: ٥٦٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٥)- في كلتا النسختين: "تَقْصُره"، وما أثبته لعله الصواب؛ جرياً على ما ذُكِر في بعض مصادر الكتاب، ومنها: فتح الوصيد: ٦٨٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٦)- انظر: البحر: ١٧٣/٧، والكشاف: ١٤٢/٥، وفتح الوصيد: ٦٨٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٧)- هو السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٨٣/٢.

(٨)- "الثاني" سقطت من (ت).

(٩)- سورة الحجر، الآية: ٢٢.

(١٠)- من مواضعها: الأعراف، الآية: ٥٧، وهي على قراءة ابن كثير وأبي عمرو؛ لأنه جمع: "نُشُور".

(١١)- اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير -: ٥٦٩/٢.

وقـــد عَلَّـــل بعضهم استـــثناء الأول من الروم؛ بوقوع الحال منه مجموعة[١]، وهذا مُنْـــتَقِض بقوله: ﴿ لَوَاقِحَ ﴾ بعد توحيده في قراءة حمزة، وبقوله: ﴿ نـــُشُراً ﴾ بعد توحيده في الأعراف والفرقان، [في قراءة ابن كثير][٢].

قـــال أبـــو شـــامة: «وخالفه غيره - يعني: حمزة في التي في الحجر - لأجل: ﴿ لَوَاقِحَ ﴾ كما أجمعوا على الذي في الروم؛ لأجل قوله: ﴿ مُبَشِّرَاتٍ ﴾[٣]،قال: وحجـــة حمـــزة أن ذلك غير مانع؛ لأن المراد بالمفرد الجمع، فـــ﴿ لَوَاقِحَ ﴾ مِثْل: ﴿ نـــُشُـــراً ﴾ بضم النون، لأنه جَمْع: «نُشُور» في قراءة ابن كثير، وأما الكسائي فلا يلزمه ذلك؛ لأنه يَقْرَأ: بفتح النون»[٤].

واعلم: أنهم لم يختلفوا في توحيد ما كان مُنَكَّراً نحو: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا ﴾[٥]، ولا في توحـــيد بعض المعَرَّف نحو: ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾[٦].

---

(١)- منهم: السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٨١/٢، وأبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٣٤/٢، وشعلة في شرحه: ص ٢٨٠، ويقصد: بـ"الحال منه" : قوله: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾ بعده.

(٢)- في كلتا النسختين: "في قراءة الأخوين"، وما أثبته لعله الصواب؛ لأمرين: الأول: أن الأخوين يقرءان: ﴿ نـــَشْراً ﴾، وهي ليست جمع، والمؤلف يريد قراءة الجمع ليستدل بمجيئها بعد توحيد الرياح. الثاني: قال المؤلف: "في الأعراف والفرقان"، وموضع الفرقان لا يُقرأ بالتوحيد إلا لابن كثير.

(٣)- سورة الروم، الآية: ٤٦.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٣٤/٢، ٣٣٥.

(٥)- سورة الروم، الآية: ٥١.

(٦)- ســـورة الذاريـــات، الآية: ٤١، وانظر: السبعة: ص ١٧٢، ١٧٣، وفتح الوصيد: ٦٨١/٢، وإبراز المعاني: ٣٣٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة: ٢٨/أ.

وقـــال ابن عطية: «وجاءت في القرآن مجموعةً مع الرحمة، مُفْرَدة مع العذاب، إلا في قوـــله تعالى: ﴿ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾[1]، وهذا أغلب وُقُوعِها في الكـــلام، وفي الحديث: «اللهم اجعَلْها رياحاً ولا تَجعَلْها ريحاً»[2]؛ لأن ريح العذاب مُلْتـــئمة الأجزاء؛ كأنها جِسْمٌ واحد، وريح الرحمة لينة متقطعة، وإنما أُفْرِدت مع: ﴿ ٱلْفُلْكِ ﴾ يعني: في يونس[3]؛ لأنها لإجْرَاء السُّفن، وهي واحدة متصلة، ثم وُصِفَت «بالطَّيِّـــبة» فزال الاشتراك بينها وبين ريح العذاب» انتهى[4].

وقد رُدّ عليه باختلاف القراء السبعة في توحيد ما جاء في: ريح الرحمة.

وإنما يقال: لم يأت الجمْعُ مع العذاب البتة، وأما المفرد فجاء مع العذاب تارة، ومع الرحمة أخرى، ولذلك آثر ما اختص بالرحمة في الحديث[5].

وفي قـــول الناظم: (وَحَّدا) / نـــظر؛ لأنه لا يُدْرَى[6] قراءة الباقين على أي صيغتي الجمع من هذه المادة؛ لأن «الريح» جُمِع جَمْعين[7]:- [٤١٥/أ]

أحدهما: «رِيَاح»، وهو المراد بقراءة الباقين.

---

(١)- سورة يونس، الآية: ٢٢.

(٢)- الحديث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن ابن عباس ﷺ: رقم: (١١٥٣٣)، وأبو يعلى في مسنده عن ابن عباس ﷺ رقم: (٢٤٥٦)، والخطيب البغدادي في تاريخه: ٩٩/٧.

وقال الهيثمي: "وفيه حسين بن قيس، الملقب بحنش، وهو متروك". مجمع الزوائد: ١٣٦/١٠، وانظر: تلخيص الحبير: ٩٤/٢.

(٣)- الآية: ٢٢.

(٤)- المحرر: ٣٦/٢.

(٥)- وقيل: "مواضع الرحمة بالجمع أولى للحديث". انظر: البحر: ٦٤١/١، والمحرر: ٣٦/٢، والكشاف: ٣٥٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة: ٢٨/أ.

(٦)- في (ت): "تُدرى".

(٧)- انظر هذين الجمعين في: البحر: ٦٣٠/١، والصحاح: مادة "روح" ٥٤١/١، واللسان: مادة "رَوَح" ٢٥٣/٦.

والثاني: «أَرْوَاح»، وليس مُراداً، فإذا أخذنا بمجرد ضدية الإفراد وهو الجمع، لم نَـــدْر[1] أي الصيغتين مُرَادة، وهذا كما تقدم في قوله: (خَطِيئَـــتُهُ التَّوْحِيد..)[2] إلا أن هـــناك جمع سلامة وجمع تكسير، وهنا جمع تكسير[3]، ومن وُرُود «أَرْوَاح» قول الشاعر[4]:

إِرَبَّتْ بِها الأَرْوَاحُ كُلَّ عَشِيَّةٍ فَلَم يَـــبْقَ إلا آلُ خَيْمٍ مُنَضَّدِ

وقولها[5]:

وَبَـــيْتٌ تَخفِقُ الأَرْوَاحُ فيه أَحَبُّ إليَّ مِن قَصْرٍ مُنِيفِ.

وهـــذه الـــواو هي أصل الكلمة، والياء في: «رِيح ورِيَاح»، بدل منها؛ لأجل الكسر السابق، ولذلك لَحَن من قال: «أَرْيَاح»[6].

---

(١)- في: الأصل: "لم يُدْرى"، والمثبت من (ت).

(٢)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

(٣)- قـــال الفاســـي: "واعلم أنه أراد فِعَالاً – أي: رِيَاحاً – لاشتهار القراءة به، وعدم ورودها في الآخر البته". اللآلئ الفريدة: ٢/٥٦٨.

(٤)- البيـــت لـــزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٩٠، والبحر: ١/٦٣٠، والصحاح: مادة "خيم" ٥/٢٤٦، واللسان: مادة "خيم" ٥/١٩٥، وإربّت: أقامت بها ولزمتها، "إربَّ بالمكان إذا أقام فيه"، والآل: جمع آله: وهو عود له خشبتان يعرش عليه عود آخر يلقى عليه ثمام يستظل به. انظر: اللسان: مادة "ربب" ٦/٧٢، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى للأعلم النحوي: ص ٩٠.

(٥)- البيت لميسون بنت بحدل، وهو في: اللسان: مادة "مسن" ١٤/٧٦.

(٦)- انظر: الصحاح: مادة "رَوْح" ١/٥٤١، واللسان:مادة "روح" ٦/٢٥٣، والتبيان: ١/١١٧، والبحر: ١/٦٣٠، والمحرر: ٢/٣٦.

ويُحْكَــى أن أبــا حاتم السجستاني[(١)] لَمَّا سَمِع في شعر عِمَارة بن عقيل بن بلال[(٢)]: «الأَرْيَاح» قال له: «لَحَنْت»، فقال له عمارة: «ألا تَسْمَع الرِّيَاح»، فقال له أبو حاتم: «هذا خلاف ذلك»، فقال له: «صَدَقت»، ورَجَع[(٣)].

قــال الشــيخ أثير الدين[(٤)]: «وفي مَحْفُوظِي أن: «أَرْيَاحاً» جاء في شعر بعض العرب المسْتَشْهَد بكلامهم»[(٥)].

قلــت: لا بُعْد في ذلك؛ ألا ترى أنهم قالوا: «أَعْيَاد» جَمْع «عِيد»، وكان من حقهم أن يقولوا: «أَعْوَاد» لكنهم تركوه خوف اللبس بِجَمْع «عُود الحَطَب»، ولذلك قالوا في تصغيره: «عُيَــيْد»، وحقه «عُوَيد» خوف اللبس بتصغير «عُود الحَطَب»[(٦)].

و﴿ وَتَصۡرِيفِ ﴾: مصدر مضاف لفاعله، أي: «أن الريح تصرف السحاب»، فحــذف المفعول، أو نقول: مضاف لمفعوله، والفاعل محذوف، أي: «وتَصْرِيف الله الريح إلى ما ذُكِر من الأنواع»[(٧)].

---

(١)- هو: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، سبقت ترجمته ص ١٧٤.

(٢)- هو: عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الكلبي التميمي، شاعر مقدم فصيح من أهل اليمامة، وهو من أحفاد جرير الشاعر، كان بارعاً في النحو، ت ٢٣٩هـ. انظر: الأعلام: ٣٧/٥.

(٣)- انظــر قوله في: البحر: ٦٣٠/١، والمحرر: ٣٦/٢، والدر المصون: ٢٠٦/٢، واللسان: مادة "رَوْح" ٢٥٣/٦.

(٤)- هــو: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي، النحوي، المفسر، المؤرخ، الأديب، ولد في غرناطة، ورحل إلى القاهر، أخذ عن أبي جعفر الطباع وابن أبي الأحوص، تقدم في النحو في زمانه، وأصبح تلاميذه شيوخاً في عصره، ومن أبرزهم: السبكي، والأسنوي، وابن عقيل، والسمين الحلبي، لــه: "البــحر المحــيط" في التفسير، و"الارتشاف" في النحو، وغيرها، ت: ٧٤٥هـ. انظر: بغية الوعاة: ٢٨٠/١، ٢٨١، وطبقات المفسرين للداودي: ٢٨٦/٢.

(٥)- البحر: ٦٣٠/١.

(٦)- انظر: البحر: ٦٣٠/١، والدر المصون: ٢٠٧/٢.

(٧)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠١/١، والتبيان: ١١٧/١، والبحر: ٦٤١/١، والدر المصون: ٢٠٦/٢، ولا أعْلَــم وَجْهاً يُبرِّر إِعْراب السمين –رحمه الله – لهذه الكلمة ويُسَوِّغ إِدْخَاله في هذا المصنف، وكان الأولى بوضعه؛ تفسيره الموسوم "بالدر المصون"، كما فعل هناك والاكتفاء بذلك، والله أعلم.

قولـــه: (وَفِي سُورَةِ الشُّورَى) خَبَر مُقَدَّم، (ومِن تَحْتِ رَعْده) عَطْف عليه، والهاء في: (رَعْدِه) للريح لالتباسه به في ذكرهما في السورة، أو في الوجود غَالِباً[١].

و(خُصُـــوصٌ) مبــتدأ مُؤَخَّر، والمعنى: «ذو خصوص بالستة القراء»[٢]، (وفِي الفُرْقَان) متعلق بمحذوف، أي: «وافْعَل ذلك في الفرقان».

و(زَاكِـــيه) مبــتدأ، و(هَلَّـــلا) خبره، والألف للإطلاق، و«الزَّاكي»: الطَّاهر، و«الزكي»: مثله[٣]، وقُرِئ: ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾[٤]، و﴿زَاكِيةً﴾[٥].

ولا يجـــوز تعلق: (فِي الفُرْقَان) بـــ(هَلَّل) كما قال أبو عبد الله[٦]؛ لأنه يلزم تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

ومعـــنى: (هَلَّـــل) قال: «لا إله إلا الله»، أي: أنه ذَكَرَ الله عند النعمة الحاصلة بالغيـــب، و لم يَذْكُر هذا المعنى - ونحوه كقوله: (دُمْ شُكْراً) - إلا في[٧] المواضع التي يَجِيء الريح فيها بالمطر، و لم يذكر ذلك في غيرها[٨].

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٣٥، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٠، وقيل: الهاء عائدة على القرآن، انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمذاني (خ): ٢٧/أ.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٨٢، وإبراز المعاني: ٢/٣٣٥.

(٣)- انظـــر: اللســـان: مـــادة "زكا" ٧/٤٦، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٨/أ، والسراج: ص ١٥٩.

(٤)- سورة الكهف، الآية: ٧٤.

(٥)- قراءة: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، انظر: التيسير: ص ١١٨.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٠.

(٧)- "في" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٨)- انظـــر: شـــرح شعلة: ص ٢٨٠، ومبرز المعاني في شرح حرز الأماني (خ): ٩٠/ب، والسراج: ص ١٥٩

والهـــاء في: (زَاكِـيه) عائدة على التوحيد[1]، أي: زَاكيَ التوحيد قال كلمةَ التوحيد، وما أحسن ما اتفق له ذلك حيث أراد بالتوحيد الإفراد، واتفق أن كلمة: لا إله إلا الله كلمة توحيد، ويقال: هَلَّل، وهَيلَل بمعنى واحد[2]. / [٤١٥/ب]

٤٩٣-وَأَيُّ خِطَابٍ بـَعْدُ عَمَّ وَلَو تَـرى وَفي إِذْ يَرَون اليَاءُ بِالضَّمِّ كُلِّلا

أَخبَر عَمَّن رمز له بكلمة: (عَمّ)، وهما نافع، وابن عامر، أنهما قَرآ قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾[3] بالخطاب، فتَعيّن لغيرهما الغيـبْة.

ثم أخبر عَمَّن رمز له بالكاف مِن: (كُلِّل)، وهو ابن عامر، أنه قَرَأ قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾[4] بِضَمّ يائـه، فـتَعيّن لغيره فَـتْحها.

والوجه في قراءة: ﴿ تَرَى ﴾ بالخطاب: حَمْله على نظائره في القرآن، وذلك نحو: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[5]، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[6].

والخطاب على العموم، أي: «ولو ترى أيها الإنسان»، فالمراد به كل مخاطب، ولذلك قال الناظم: (عَمّ)، أي: عَمَّ جميع المخاطبين[7].

---

(١)- وقيل: "الهاء عائدة على القرآن". انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٠.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "هلل" ٨٤/١٥، وفتح الوصيد: ٦٨٣/٢، وإبراز المعاني: ٣٣٥/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٤)-سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٥)- سورة الأنعام، الآية: ٩٣، وسبأ، الآية: ٣١.

(٦)- سورة الأنفال، الآيـة: ٥٠، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٩، والحجة للفارسي: ٢٦١/٢، والكشف: ٢٧١/١- ٢٧٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧١/٢، إبراز المعاني: ٣٣٦/٢، ومبرز المعاني شرح حرز الأماني (خ): ٩١/أ، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

وقيل: الخطاب لرسول الله ﷺ، والمراد هو وأمته، وإنما قُدِّم عليهم في الخطاب على حَدِّ قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾[1] ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾[2] فالخطاب أَوَّلاً لِمَدرة القوم ورأسِهم؛ فلا يخرجه ذلك عن عمومه[3].

وقيل: المخاطب الظَّالِم؛ بدليل إِسْناد الفِعْلية إليه، أو إلى ضميره في القراءة الأخرى[4].

والوجه في الغيبة: أن المراد بالتهديد والوعيد هم: الظالمون، فكان إِسْنَاد الفعل إليهم مُطَابِقاً لِمَا قَصَد[5].

واختلف الناس في جواب: ﴿ لَوْ ﴾، وفي الرُؤْية هل هي بصرية أو قَلْبيّه؟.

فأما الأول: فقال بعضهم: جَوَابُها مُقَدَّر قبل[6]: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ ﴾[7]، وتكون: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ ﴾ مَعْمُولاً لذلك الجواب، والتقدير على قراءة الخطاب: «لعلِمْت أيها السامع أن القوة لله جميعاً»[8].

---

(١)- سورة الأحزاب، الآية: ١.

(٢)- سورة الطلاق، الآية: ١.

(٣)- انظر: البحر: ٦٤٥/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، والحجة للفارسي: ٢٦٢/٢، والكشف: ٢٧٢/١، وشرح الهداية: ١٨٧/١، والموضح: ٣٠٧/١- ٣٠٨.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧١/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٣، والكشف: ٢٧٢/١.

(٥)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٩، والحجة للفارسي: ٢٦١/٢، والكشف: ٢٧٢/١، والموضح: ٣٠٨/١.

(٦)- في الأصل: "قيل"، والمثبت من (ت).

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٦٥.

(٨)- انظر: البحر: ٦٤٥/١، والمحرر: ٣٩/٢، والتبيان: ١١٨/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

وعلى قراءة الغيبة: إن كان: ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ فَاعِلاً: «لَعَلِموا أن القوة»، وإن كان الفاعل ضميراً عائداً على السامع، و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مفعول كان التقدير: «لَعَلِم أن القوة لله جميعاً»[١].

وقال آخرون: جَوَابُها مُقَدَّر بعد قوله: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ ﴾، فتقديره على قراءة الخطاب: «لاسْتَعْظَمت ذلك»[٢].

وعلى قراءة الغيبة: «لاسْتَعْظَموا ذلك»، أو «لاستعظم ذلك» على حَسَب القولين في فاعل: ﴿ تَرَى ﴾[٣].

وتكون: ﴿ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ ﴾ في محل نصب على المفعول مِنْ أَجْله في قراءة الخطاب، وفي موضع المفعول - إن كانت الرؤية بصرية[٤] - و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾، فاعل وسَادّة مَسدّ مفعولين - إن كانت قلبية[٥]-.

وقال أبو شامة: «وجواب: ﴿ لَوْ ﴾ محذوف على القراءتين، و﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ ﴾، وما بعده معمول الجواب المحذوف، أي: «لرأيت»، أو «لَرَأوا»، أو «لَعَلموا أن القوة لله»، أي: «لشاهدوا من قدرته سبحانه ما تيقّنوا مَعَه أنه قوي عزيز، وأن الأمر ليس هو ما كانوا عليه مِن جحودهم لذلك، وشَكّهم فيه.

---

(١)- انظر: البحر: ٦٤٥/١، والمحرر: ٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٦/٢.

(٢)- وهو قول: أبي الحسن الأخفش، وأبي العباس المبرد. انظر: البحر: ٦٤٥/١، والتبيان: ١١٨/١، ومعاني الفراء: ٩٧/١.

(٣)- انظر: البحر: ٦٤٥/١، والقرطبي: ٢١٠/٢.

(٤)- انظر: التبيان: ١١٨/١، والكشف: ٢٧٢/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ٢٥٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

وقيل: الجواب بِجُمْلته محذوف، مثل: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[(١)]، وإنما أُبْهِم تفخيماً للأمر كما يقول القائل: «لو رأيت زيداً والسياط تأخذه، ولو رأيته والسيوف تغشاه مِن كُلّ / جَانِب»، أي: «لرأيت أَمْراً شَاقّاً لا صَبْر على رؤيته، فكيف صَبَر مَن حَلّ به»، والتقدير: «لعلموا مَضَرّة اتخاذهم الأَنْدَاد»[(٢)]، و﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ ﴾ على تقدير «لأن القوة»، فهو تعليل للجواب[(٣)]. [٤١٦/أ]

وقيل: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ ﴾ على قراءة الغيبة: مفعول ﴿ تَرَى ﴾، وعند هذا يجوز أن يكون: ﴿ تَرَى ﴾ مِن رُؤيَة القلب، وَسَدَّت ﴿ أَنَّ ﴾ مَسَدّ المفعولين.

وقيل: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ ﴾ على قراءة الخطاب: بَدَل مِن ﴿ ٱلْعَذَابَ ﴾.

وقيل على قراءة الغيبة: التقدير: «ولو يرى الذين ظلموا – في الدنيا – حالهم حين يرون العذاب لأَقْلَعُوا مِن اتخاذ الأنداد».

وقيل: ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ مفعول كما في قراءة الخطاب، والفاعل ضمير عائد على لفظ: ﴿ مَن ﴾ في قوله: ﴿ مَن يَتَّخِذُ ﴾.

وقيل: التقدير: «ولو يرى رَاءٍ، أو إنسان في الدنيا حال الظالمين، إذ يرون العذاب لعَلِم أن القوة لله»، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾[(٤)] أي: «ولا يَحْسَبنّ حَاسِب»، وقيل: التقدير: «ولو يرى أَحَدٌ حالهم في ذلك الوقت لرأى أَمْراً هائلاً».

(١)- سورة الرعد، الآية: ٣١.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه ص ٣٩، ومعاني الزجاج: ١/٢٣٨.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٨٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٤)- سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.



وقــيل: المعنى: «لو تَيَقَّن الذين ظلموا زمان رُؤْية العذاب»، فيكون المراد به الإيمان بالبعث، على أنَّ: ﴿ يَرَى ﴾ بمعنى: عَرَف، قال: وهذا من المواضع المشْكِلة، وما قدمته أَحْسَن الوجوه في تفسيره». انتهى[(١)].

وأكثر الأقوال التي حَكَاها مُتَداخلة بالنسبة إلى مَحَل: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ ﴾، وإنما تختلف باعتبار الغيــبة والخطاب في: ﴿ تَــرَى ﴾.

وبالنســبة إلى: الــرؤية، هــل هــي قَلْبية، أو بَصَرِيَّة؟، وبالنسبة إلى كون: ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ فَاعِلاً، أو مَفْعُولاً؟، وبالنسبة إلى أن: الرؤية في الدنيا، أو في الآخرة؟، وما قدمته مُوَضِّح لذلك جَمِيعه.

وفي الحرف قراءات أُخَر يَطُولُ ذِكْرُها، وتَخْرِيجها، ذكرتها في غير هذا بحمد الله تعالى[(٢)].

و﴿ إِذْ يَــرَوْنَ ﴾[(٣)] يأتي الكلام في هذا الظرف عند الكلام في: ﴿ يَــرَوْنَ ﴾.

والوجــه في قــراءة: ﴿ يُــرَوْنَ ﴾ على ما لم يُسَم فاعله موافقة قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ﴾[(٤)]، وفي قراءته على ما سُمِّي

---

(١)- إبراز المعاني: ٢/٢٣٧- ٢٣٨.

(٢)- انظر: الدر المصون: ٢/٢١٢- ٢١٣.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٤)- ســورة الــبقرة، الآية: ١٦٧، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، والحجة للفارسي: ٢/٢٦٤، والكشف: ١/٢٧٣، وشرح الهداية: ١/١٨٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

فاعلـــه موافقة قوله تعالى: ﴿ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ ﴾[(١)]، ﴿ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلْعَذَابَ ﴾[(٢)].

قال أبو عبد الله: «والقراءتان على الحقيقة متداخلتان؛ لأنهم إذا أُرُوا رَأَوا، وإذا رَأَوا فقد أُرُوا». انتهى[(٣)].

وهذا إن عَنِي هذا بخصوص المادة فَمُسَلَّم، وإن عَنِي بالنسبة إلى الملازمة العقلية فلــيس بصحيح؛ لأن الإنسان قد يَرَى وإن لم يُرِه غيرُه، وقد يُرِيه غيرُه ولا يَرَى فلا تلازم بينهما، ولا تداخل.

وفي: ﴿ إِذْ يَـرَوْنَ ﴾ ثلاثة أَوْجُه:-

أحدهـــا[(٤)]: أنـــه ظـــرف للرؤية، أي: «ولو يرى الظالمون أن القوة في وَقْت رؤيتهم ذلك».

والثاني[(٥)]: أنه مفعول به لـــ﴿ يَرَى ﴾، إن كان: ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ فَاعِلاً / أي: «ولو يرى الظالمون في الدنيا وقت رؤيتهم العذاب في الآخرة». [٤١٦/ب]

الثالث[(٦)]: أنه بدل من: ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ بدل اشتمال، وذلك على قراءة الخطاب، والتقدير: «ولو ترى أيها المخاطب الظالمين وَقْت رؤيتهم العذاب لرأيت أمراً فظيعاً».

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٦٦.

(٢)- سورة النحل، الآية: ٨٥، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، والحجة للفارسي: ٢٦٤/٢، والكشف: ٢٧٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢.

(٤)- انظر هذا الوجه في: التبيان: ١١٨/١، والإتحاف: ٤٢٥/١.

(٥)- انظر هذا الوجه في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٣/١.

(٦)- انظر هذا الوجه في: إعراب القرآن للنحاس: ٨٨/١، والإتحاف: ٤٢٥/١.

وقد أُوْقِع هذا الفعل على الوقت كثيراً كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ ﴾[١]، ونحوه[٢].

وقد خرَّج أبو شامة أن ذلك مُقيَّد بقراءة الخطاب، فقال: «فـ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ مفعول: ﴿ تَرَى ﴾ على قراءة الخطاب، و﴿ إِذْ يَرَوْنَ ﴾ ظَرْف للرؤية، وهو في الموضعين من رؤية البصر.

ويجوز أن يكون: ﴿ إِذْ يَرَوْنَ ﴾ بدلاً من: ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ بدل اشتمال، كما قيل ذلك في قوله: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾[٣]، أي: ولو ترى زمان رؤية الظالمين العذاب، وقد صُرِّح بهذا المعنى في آيات كثيرة، نحو: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ .... وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ .... وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ ﴾[٤]، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ .... وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾[٥]، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٦].

وعلى قراءة الغيبة يكون: ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ فاعل: ﴿ يَرَى ﴾، و﴿ إِذْ يَرَوْنَ ﴾: مفعول على سياق هذه الآيات المذكورة». انتهى[٧].

---

(١)- سورة الأنعام، الآية: ٢٧، ٣٠.

(٢)- انظر: المحرر: ٢/٣٩، والكشاف: ١/٣٥٤.

(٣)- سورة مريم، الآية: ١٦.

(٤)- سورة الأنعام، الآيات: ٢٧، ٣٠، ٩٣.

(٥)- سورة سبأ، الآيات: ٣١، ٥١.

(٦)- سورة الأنفال، الآية: ٥٠.

(٧)- إبراز المعاني: ٢/٣٣٦- ٣٣٧.

وقرئ بكسر: ﴿ أَنَّ ﴾ على الاستئناف[١]، وفيه معنى: التعليل.

وليس يُرَاد بـ﴿ إِذْ ﴾ حقيقتها مِن المضي بل مجرد الزمان، كما يُرَاد: ﴿ إِذَا ﴾ لذلك[٢]،نحو: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[٣] مِن غير تَعَرُّض لاستقبال[٤].

وقال الفارسي: «إنما جيء بـ﴿ إِذْ ﴾ لتحقق الأمر، ووقوعه لا محالة، وليدل على تقريبه مِن الوقوع، كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ ﴾[٥]، ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾[٦]».

قلت: ومثله: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾[٧]، ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[٨].

قوله: (وأَيُّ خِطَاب) مبتدأ، و(عَمّ) خبره، و(بَعْد): ظَرْف مقطوع عن الإضافة، أي بعد ذِكْر: (الرّيح)[٩]، والعامل فيه: (عَمَّ)، أي: «عَمّ بَعْد ذِكْر الريح».

---

(١)- قراءة متواترة، قرأ بها: أبو جعفر، ويعقوب. انظر: النشر: ٢/٢٢٤، والإتحاف: ١/٤٢٥.

(٢)- في (ت): "كذلك".

(٣)- سورة الليل، الآية: ١- ٢.

(٤)- انظر: البحر: ١/٦٤٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٠٣، والحجة للفارسي: ٢/٢٦٠.

(٥)- سورة الأعراف، الآية: ٤٤.

(٦)- سورة الأعراف، الآية: ٥٠، وقوله في: الحجة – بتصرف يسير -: ٢/٢٦٠.

(٧)- سورة النحل، الآية: ١.

(٨)- سورة الحجر، الآية: ٢، وانظر: البحر: ١/٦٤٦، والمحرر: ٢/٤٠، والكشاف: ١/٣٥٤.

(٩)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٨٤، وشرح شعلة: ص ٢٨٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

والاستفهام هنا للتعظيم، والتفخيم لشأن الخطاب، أي: هو خِطَابٌ عَظِيم لتعلقه بأَمْر فظيع من شدة عذاب يوم القيامة لـمُتَّخذي الأَنداد من دون الله(١)، وأشار بقوله: [(عَمَّ)](٢) إلى عمومه لكل إنسان كما تقدم شرحه.

(ولَوْ تَرَى) على هذا خبر مبتدأ محذوف؛ لدلالة السياق عليه، أي: محله ولو ترى، أي: مَحَلّ الخطاب هذا اللفظ، فإنه واقع فيه(٣).

ويجوز أن يكون: (أَيُّ خِطَاب) خَبَراً مُقَدَّماً، (ولَو تَرَى) مبتدأ مؤخراً(٤)، كقولك: «أَيُّ رجلٍ زَيْدٌ»، على سبيل التعظيم، لا حقيقة الاستفهام(٥).

و(بَعْد) متعلق بـ(عَمَّ)، و(عَمَّ): في موضع جر نعتاً لـ(خِطَاب)، أي: «وأَيُّ [٤١٧/أ] خِطَاب عَامٌّ بَعْد / ذِكْر الريح».

قوله: (وَفِي إِذْ يَرَوْنَ) خَبَر مُقَدَّم، و(الياء) مبتدأ مؤخر، و(بالضَّم) متعلق بـ(كُلِّل)، و(كُلِّل) نُصِب على الحال مِن: (الياء) على إِضْمَار «قد» عند بعضهم، والتقدير: «والياء في إذ يرون مُكَلَّل بالضَّم».

والتَّكْلِيل: عبارة عن الإِحَاطة بالشيء، ومنه: «رَوْضَة مُكَلَّلة»، أي: «كُلِّلت بالنَّوْر والنبات»، والإِكْلِيل: «عِصَابة من جَوْهَر نفيس تُجْعَل على رَأْس المَلِك، ونحوه»(٦)، وكأنه جَعَل الضَّمة على الياء بمنزلة الإِكْلِيل على رَأْس [المَلِك

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٦/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٣، وشرح السنباطي: ٣٨٣/٢.

(٢)- "عَمّ" سقطت من كلتا النسختين، وما أثبته لعله الصواب؛ لموافقة السياق، ولأنه هو المتقدم لما ذكر.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٤)- العبارة في (ت) هكذا: "خبرٌ مقدمٌ، (ولو ترى): مبتدأ مؤخرٌ".

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٦)- انظر: اللسان: مادة "كلل" ١٠٣/١٣.

و][1]لابِسِــه، وهــو تــشْــبيه حَسَــن، فإن الحركة كالمُكَلَّلة للحــرف الذي هي عليـــه[2].

ويجــوز أن يكون: (اليَاء): مبتدأ، و(كُلِّل): خبره، وبــ(الضَّم): متعلق به[3] (وفي إِذْ يَرون): بيان، فــيتعلق بمحذوف، أي: «أَعْنِي: ذلك في إذ يرون».

وجعلــه أبو عبد الله: متعلقاً بــ(كُلِّل)[4]، وهو على عادته من تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

ويجــوز أن يكون: بــ(الضَّم): متعلقاً بمحذوف حَالاً من الضمير المستــتر في (إِذْ يَرَوْن)، كقولك: «في الدار زيد قائماً»، فــ«قَائِماً»: حال من الضمير المستــتر في الخبر، ولا يضر الفصل بالمبتدأ بين الحال وصاحبها.

٤٩٤- وَحَيْثُ أَتَى خُطْوَاتٌ الطَّاءُ سَاكِنٌ وَقُلْ ضَمُّهُ عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلا

أخبر أن الطَّاء من: ﴿خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾[5] سَاكِن حيث أَتَى في القرآن، وهــو وَارِدٌ في القــرآن العظيم في خمسة مواضع: في هذه السورة اثنان، وفي الأنعام واحد[6]، وفي النور اثنان[7].

---

(١)- ما بين المعكوفتين ساقط من (ت).

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٦/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢، وشرح شعلة: ص٢٨١، والسراج: ص ١٥٩

(٣)- "به" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٦٨، والآية: ٢٠٨.

(٦)- في الآية: ١٤٢.

(٧)- في الآية: ٢١.

ثم أَخْبَر أن ضَمَّ الطَّاء مَرْوِي عمّن رمز له بالعين المهملة[١]، والزاي، والكاف، والـــراء، مِـــن قولـــه: (عَـــنْ زَاهِد كَيْفَ رَتَّلا)، وهم: حفص، وقنبل، وابن عامر، والكســـائي، فَـــتَعَـــيَّن لغيرهم السُّكون المنصوص عليه أولاً، ولو لم يَنُصّ عليه أولاً، واقتصر على ذِكْر الضَّم فقط؛ لأُخِذ للباقين: بالفتح على ما أَصَّله[٢]، وكذا لو اقتصر على ذِكْر السكون؛ لأُخِذ ضِدُّه وهو: الفتح، فلذلك نَصّ على القراءتين، كأنه قال: الطاء سَاكِنة من: ﴿خُطُوَٰتِ﴾ حيث وَرَدَت لكل القراء، إلا لمن استثنى منهم[٣].

والوجـــه في السّـــكون: أنه الأَصْل؛ لأن مُفْرَدَه سَاكِن الطاء، فَـــتبِعَه الجَمْع، وأيضاً فهو أَخَفّ من التحريك بالضّم الذي هو أَثْقَل الحركات[٤].

والوجـــه في ضَمّ الطاء: إِرَادة الفَرْق بين الاسم والصفة، وذلك أن «فُعْلَة» إذا كانت اسْماً جاز فيها ثلاثة أَوْجُه[٥]:-

الإتيان بالأَصْل، وهو: **السُّكون**[٦].

---

(١)- "المهملة" زيادة من (ت).

(٢)- أي: عـــلى مـــا أصله في المقدمة بقوله: **(وحَيْثُ أَقُولُ الضمُّ والرَّفْع سَاكتاً فَغَيْرُهم بالفَتْح والنَّصب أَقْبلا)**. متن الشاطبية البيت رقم (٦٢).

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٤، والسراج: ص ١٥٩.

(٤)- انظـــر: الحجـــة لابن خالويه ص ٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢١، والكشف: ٢٧٤/١، وشرح الهداية: ١٨٨/١، والموضح: ٣٠٧/١ ، ومعاني الزجاج: ٢٤١/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ.

(٥)- انظـــر هـــذه الأوجه في: الكتاب: ٥٧٩/٣-٥٨٠، والبحر: ٦٥١/١، والتبيان: ١٢٠/١، وكشف المشكلات: ٢٥٢/١، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٦)- وهـــي لغة تميم، وطائفة من قيس. انظر: البحر: ٦٥١/١، وفتح الوصيد: ٦٨٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٥، ووجه القراءة به كما ذكر المؤلف: لأنه الأصل، وهو أيضاً أخف من الضم.

والإتباع وهو: أن تَضُمّ العين إتْبَاعاً لحركة الفاء فَرْقاً بينها وبين الصفة(١).

والفتح تخفيفاً، وذلك: «كظُلَمَات»، و«خُطَوات»(٢).

فلو كانت صفة لزمت السكون نحو: «خَلْوات»(٣).

و«الخُطْوَة» بالضَّم ما بين القدمين(٤)، فالمعنى: لا تَسْلُكُوا مَسَالِك الشيطان، ولا تَرِدُوا مَوَارِدَه(٥).

وبالفتح بعكس الفِعْل فهو: «مَرَّة»(٦) / مِن: «خَطَا يَخْطُو»، كـ«الضَّرْبة» مِن «ضَرَب يضْرِب». [٤١٧/ب]

---

(١)- لأن الضم هو الأصل في: الاسم دون الصفة، مثل: "غُرْفة"و"غُرُفات"، أما إن كانت صفة فتلزم السكون، فوجه القراءة به للفرق بينهما. قاله المهدوي في: شرح الهداية: ١٨٨/١، والهمذاني في: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ، ومكي في: الكشف: ٢٧٣/١، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والموضح: ٣١٠/١، والإتباع لغة: الحجاز. انظر البحر: ٦٥١/١، والحجة للفارسي: ٢٦٨/٢.

ومما قيل في توجيههما: أنهما لغتان بمعنى واحد، مثل: "عُنُق وعُنْق"، "وطُنُب وطُنْب". انظر: الحجة للفارسي: ٢٦٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨١، والتبيان: ١٢٠/١.

(٢)- قال السخاوي: "والفتح لا يكون إلا في الضرورة". فتح الوصيد: ٦٨٧/٢، وقال الزجاج: "والفتح شاذة قراءة، قوية لغة" معاني القرآن: ٢٤١/١، وانظر: الكتاب: ٥٨٠/٣، والبحر: ٦٥١/١، والتبيان: ١٢١/١، ومعاني القراءات: ص ٦٨.

(٣)- انظر: الكتاب: ٥٨٠/٣، ومعاني الزجاج: ٢٤١/١.

(٤)- انظر: الصحاح: مادة "خطا" ٢٧٠/٦، واللسان: مادة "خطا" ١٠٧/٥.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٨/٢- ٣٣٩، والبحر: ٦٥٤/١، والطبري: ٩٢/٢، والمحرر: ٤٣/٢، والكشاف: ٣٥٦/١، والقرطبي: ٢١٤/٢.

(٦)- أي: المرَّة والفَعْلة الواحدة من الخطْو، ومثل: "سَجْدة، وسجَدَات"، انظر: البحر: ٦٥١/١، والطبري: ٩٢/٢، والكشاف: ٣٥٦/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ.

وقد قرَأ بذلك: أبو السَّمَّال[1]: «خَطَوات» بفتحتين[2].

وقَرأ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: «خُطُؤَات» بضمتين وهمزة[3]، وذلك كهمزهم: «حَلأتُ السَّويق»[4].

ويجوز أن لا يُعتَد بحركة الواو وهي الفتحة؛ فكأنها ساكنة بعد ضمة، فلذلك أبْدَلها همزة نحو[5]:

أَحَبُّ المُؤْقدين إِلَيَّ مُؤْسَى.

قوله: (الطَّاءُ) مبتدأ، و(سَاكِنٌ) خبره، وذُكِّرَ باعتبار اللفظ، و(حَيْث) ظَرْف مكان، وما بعده من الجملة في موضع خَفْضٍ بإضافته إليه، والعامل فيه: (سَاكِنٌ)، والتقدير: «الطَّاءُ سَاكِنٌ[6] حَيْثُ أَتَى خُطْوَات».

(١)- هو: قعنب بن هلال بن أبي قعنب البصري أبو السَّمَّال العدوي، من أئمة العربية، قرأ على هشام البربري، وعباد بن بشر، وأخذ عنه أبو زيد الأنصاري، له رواية شاذة في الكامل للهذلي. انظر: معرفة القراء: ٣٠٧/١، وغاية النهاية: ٢٧/٢.

(٢)- قراءة شاذة: منسوبة لأبي حرام الأعرابي في: مختصر الشواذ: ص ١٨، ولأبي السَّمَّال في: المحتسب: ٢٠٥/١، وانظرها في: البحر: ٦٥٣/١، والمحرر: ٤٤/٢، والكشاف: ٣٥٦/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٥/١.

(٣)- قراءة شاذة: منسوبة: لعمرو بن عبيد وعيسى بن عمر في: مختصر الشواذ: ص ١٨، ولعلي ﷺ، والأعرج في: المحتسب: ٢٠٥/١، وانظرها في: البحر: ٦٥٤/١، والمحرر: ٤٤/٢، والكشاف: ٣٥٥/١، والقرطبي: ٢١٤/٢، والتبيان: ١٢١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٥/١.

(٤)- أي: تُخَرَّج هذه القراءة على أنها مِمَّن تهمزه العرب ولا حَظَّ له في الهمز، كما مَثَّل المؤلف، ومثله أيضاً: "وَرَثَأْتُ رُوحي بأبيات"، "والذئب يستنشئ ريح الغنم"، فهو من "خَطَوت"، وليس من"أخطأت". انظر: المحتسب: ٢٠٥/١.

(٥)- صدر بيت لجرير، وهو في ديوانه: ص ١١٢، والخصائص: ١٧٥/٢، والأشباه والنظائر: ١٥٧/١، ومغني اللبيب: ٤٩٢/٢، والمحتسب: ١٢٦/١، والبحر: ١٦٧/١، وعجزه: **"وجَعْدَةُ إذْ إضاءَهما الوقودُ"**.

(٦)- في الأصل زيادةٌ بعد كلمة: "ساكن"، وهي: "أي"، والمثبت كما في: (ت).

وقيل: (حَيْث) منصوب بفعلٍ مَحْذُوف دَلّ عليه: (سَاكِنٌ)، والتقدير: «وسَكّن طَاءَه حيث أَتَى خُطوات»[١].

و(الطَّاء سَاكِنٌ) جملة مُسْتأنفة قُصِدَ بها البيان، ولا بد من ضَمِيرٍ، إما محذوف، أي: «الطاء منه»، أو قامت: «أل» مقامه، أي: «طاءه»[٢].

قوله: (ضَمُّه) مبتدأ، و(عَنْ زَاهِدٍ) خبره، أي: «ضَمُّه كائن، ومَنْقُول عَنْ زَاهِدٍ»، و(كَيْف) منصوب بـ(رَتَّل) على أنه في موضع الحال، أو التشبيه بالظرف، أي: «على أيِّ حال رَتَّل قِرَاءته»[٣]، وفاعل: (رَتَّل) ضمير يعود على: (زَاهِد)، و(زَاهِد) صفة لمحذوف، أي: «عن قَارِئ زاهد»؛ لأن شَأْن القارئ أن يستغني بالقرآن فيزهد فيما في أَيْدي الناس، مَن لم يُغْنه القرآن لا أَغْناه الله[٤].

و«الترتيل»: أن تأتي بكلمات القرآن مُفَسَّرة مُبَيَّنة[٥]، من قولهم: «ثَغْر رَتِل» إذا كان مُفَلَّج الأسنان جميعها غير مصمت[٦].

---

(١)- قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢، والجعبري في كنزه (خ): ٣٤٤.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢، والسراج: ص ١٥٩.

(٤)- فيه إشارة إلى عدالة رواته ونقلته. انظر: فتح الوصيد: ٦٨٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ، والسراج: ص ١٥٩.

ولعله يشير إلى حديث النبي ﷺ: "القرآن غنى لا فقر بعده، ولا غنى دونه". أخرجه: أبو يعلى في مسنده: رقم: (٢٧٧٣)، والطبراني في الكبير: رقم: (٧٣٨)، والبيهقي في شعب الإيمان: رقم: (٢٦١٤)، كلهم عن أنس بن مالك ﷺ، وقال الهيثمي: "وفيه يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف". مجمع الزوائد: ١٥٨/٧، وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: رقم: (١٥٥٨).

وقد جاء حديث بلفظ: "من لم يستغن بالقرآن فلا أغناه الله"، وهو حديث موضوع، ذكره العراقي في كتاب الموضوعات في الإحياء، رقم: (٢١٨)، وانظره في: تذكرة الموضوعات لابن طاهر الهندي: ص ٧٧، والفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشوكاني: رقم: (٩٣٧) .

(٥)- انظر: الرعاية لتجويد القراءة لمكي: ص ١١٢، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري: ص ٦٠-٦١

(٦)- انظر: الصحاح: مادة "رتل" ٥١٧/٤، واللسان: مادة "رتل" ٧٦/٦.

والألـــف في: (رتَّلا) للإطلاق، والجملة من قوله: (ضَمُّه عَنْ زَاهِدٍ)، وما في حيزها في محل نصب بالقول، أي: «قل هذا اللفظ».

٤٩٥- وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنَيْنِ لِثَالِثٍ   يُضَمُّ لُزُوماً كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلا

أَخـــبر عمَّـــن رمز له بالفاء، والنون، والحاء المهملة، من قوله: (فِي نَدٍ حَلا)، وَهُـــم: حمـــزة، وعاصـــم، وأبو عمرو، أنهم: يَكْسِرون أَوّلَ السّاكنين إذا التقَيا من كلمـــتين، وكان ثالث الساكن الثاني مضموماً ضَمّة لازمة، وَسَتأتي أمثلته، ولا يكون ذلك إلا والسّاكِن الأول آخر كلمة، والساكن الثاني أَوّل كلمة أُخْرى، وتعين لِمَن لم يذكره في هذه الترجمة البقاء على الضّم.

وذكر لفظ القراءتين؛ لأن تقييد إِحْداهما لا يُفْهِم القراءة الأُخْرى، ألا ترى أن ضِدّ الضم، والكسر معاً: الفتح، وليس هو قراءةٌ لأَحَد[١].

واعـــلم: أن الأَصْـــل في التقاء السّاكنـــين: الكسر؛ لأن الكسر يُشْبه الجر، والسكون يُشْبِه الجزم، والجزم أَخُو الجر من حيث أنهما من أَلْقاب الإعراب، وأن الجر في الأسمـــاء عِوض عن الجزم فيها، وأصل الجَزم الإسكان، فَجُعِل أَخُو السكون وهو الكسر أَصْلاً في التقاء الساكنين[٢].

وقـــيل: إنمـــا كـــان الأصل فيه الكسر؛ لأن الفتح والضم يَدْخلان في الفعل للإعراب فاخْتـــير فيه الكسر / لالتقاء الساكنين؛ لتقع المغايرة بـــين حالتي الإعراب والبـــناء، فقـــيل: «لم يَضربِ الغلام» و«اضربِ الغُلام»، ثم حُمِل على الفعل جميع ما يلتقي فيه ساكنان[٣]. [٤١٨/أ]

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٤/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٦.

(٢)- ذكر هذا ابن يعيش في شرح المفصل: ١٢٧/٩، وانظر: الكتاب: ١٥٢/٤- ١٥٣.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٥/٢.

وقـــيل: لأن الضـــمة ثقـــيلة جداً، والفتحة خفيفة جداً؛ لقُرْبِها من السّاكن، والكسرة متوسطة بين ذلك، فاختـــيرت لتوسطها(١).

والوجه في قراءة الكسر: المَجِيء بها على الأَصْل، ولأنها أَخَف من الضمة(٢).

والوجـــه في قراءة الضم: الإتباع، وذلك أن الإتباع مطلوب في كلامهم، وقد احتـــيج هـــنا إلى تحـــريك السَّاكن الأول فَأُتي بحركة مطلوبة، وهي حركة الإتباع؛ ليحصـــل بهـــا الغرضـــان: الإتـــباع، والخلـــوص مـــن الـــتقاء الســـاكنين، نحو: ﴿ قَالَتُ ٱخْرُجْ ﴾(٣)، ولا يُعْتَد بالساكن؛ لأنه حَاجز غير حصين(٤).

وقال أبو شامة- عند الاعتذار عن تأنيث:(أُولَى) من قوله: (أُولَى السَّاكِنَيْن)- «ويجـــوز أن يكون التأنيث في: (أُولَى) باعتبار الحركة، أي: أُولى حركتي الساكنين، وذلـــك لأن الساكنين متى التقيا، فتارة يُحَرّك الأول، وتارة يُحَرّك الثاني، نحو: «مَنِ الرَّجل»، و«انطَلْق»، لما سُكِّنَت اللام تخفيفاً، كما في: «خاء»، «فَخْذ»، وكانت القاف ســـاكنة للأمـــر، فُـــتِحت القاف لالتقاء الساكنين، فحَرَكة السّاكن الأول في: «منِ الرَّجل»، هي أولى حركتي الساكنين(٥).

قال: ولا يُحَرّك الساكن الأول إلا إذا كان التقاء الساكنين في كلمتين، أو ما هـــو في حكم كلمتين، كهمزة الوصل، أو نقول الحركة الأولى هي: حركة الساكن الأول في الوصل، والحركة الثانية هي: حركة همزة الوصل إذا ابتدأت بها ووقفت على

(١)- انظر: شرح المفصل: ٢٧/٩، واللآلئ الفريدة: ٥٧٥/٢.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والكشف: ٢٧٤/١، وكشف المشكلات: ٢٥٤/١، والموضح: ٣١٢/١، والتبيان: ١٢٣/١، والبحر: ٦٦٤/١.

(٣)- سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٤)- والإتـــباع أســـهل على اللسان وأيسر، فهو خروج من ضم إلى ضم، وفيه تنبيه على حركة الهمزة الساقطة في الدرج. انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٢، والكشف: ٢٧٥/١، وشـــرح الهدايـــة: ١٨٩/١، وكشف المشكلات: ٢٥٥/١، والموضح: ٣١١/١، والإتحاف: ٤٢٨/١، والبحر: ٦٦٥/١، والتبيان: ١٢٣/١.

(٥)- انظر: الكتاب: ٢٦٥/٢.

الأول، والحركتان معاً لا يجتمعان، فَمَهْما حركت الأول بطلت حركة الهمزة، وإذا بطلت حركة الأول حركت الهمزة». انتهى[١].

وهو كلام مُشْكِل جداً، وحَلُّه أن نقول[٢]: مراده بالحركة الأولى حركة نحو: «مَنِ الرجل»، ومراده بالحركة الثانية حركة نحو: ﴿ قَالَتُ ٱخْرُجْ ﴾ مِمّا يُضَم للإتباع، وزعم أن الحركة هي حركة همزة: ﴿ ٱخْرُجْ ﴾ مثلاً جُعِلت في تاء: ﴿ قَالَتُ ﴾ وسأوضح هذا - إن شاء الله تعالى -.

وقال أبو عبد الله: «والحجة لِمَن ضَمّ الأول منهما مجموع أمرين:-

أحدهما: طلب الخفة؛ لأن الخروج من كَسْرٍ إلى ضم ثقيل، والحائل بينهما غير مُعْتَدّ به؛ لضعفه بسكونه.

والثاني: التنبيه على أن الهمزة المحذوفة مِن الكلمة الثانية تُضَم في حال الابتداء، وإنما نَبّه عليها بضَمّ هذه الحروف لكونها في محلها». انتهى[٣].

وقد تقدم في كلام أبي شامة ما يدل على هذا، وهو: أنك إذا قلت: ﴿ قَالَتُ ٱخْرُجْ ﴾ وضَمَمْت التاء، فالضمَّة هي ضَمَّة همزة: ﴿ ٱخْرُجْ ﴾ جُعِلَت على[٤] التاء منبهة على أن حركتها هي الضَّم.

(١)- إبراز المعاني: ٢/٣٤٠.

(٢)- "نقول" سقطت من (ت).

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٦، وانظر: الكشف: ١/٢٧٥، وشرح الهداية: ١/١٨٩، والموضح: ١/٣١٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣١/ب، والبحر: ١/٦٦٥.

(٤)- "على" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

ثم قال[١]: «والدليل على أن العلة مجموع الأمرين اتفاقهم على الكسر في نحو: ﴿ قُلِ ٱلرُّوحُ ﴾[٢]، و﴿ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[٣] إذ لو كانت العِلّة وَحْدَها طلب الخفة بالإتباع / لضَمّوا اللام والتنوين، ولو كانت العلة وحْدَها التنبيه على حركة الهمزة [٤١٨/ب] في الابتداء لفتحوا اللام والتنوين، وإنما اشترطوا مجموع الأمرين للاستظهار بقوة السبب على الخروج عن الأصل». انتهى[٤].

قلت: الإتباع وحْده عِلّة مستقلة في ذلك، ويدل عليه أنهم رَاعَوا حركة الإتباع، وتركوا حركة الإعراب، وذلك كقراءة أبي جعفر[٥]: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱسْجُدُواْ ﴾[٦] بضم التاء إتباعاً لحركة الجيم[٧].

وأما قوله: «والدليل على أن العِلَّة مجموع الأمرين اتفاقهم على الكسر في نحو: ﴿ قُلِ ٱلرُّوحُ ﴾، ﴿ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ... إلى آخره».

جوابه: أن الإتباع إنما امتنع في ذلك، وما شَاكله نحو: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ ﴾[٨] من حيث إنه قد فُصِل بين الساكن الأول وبين الحركة التي على الثالث كَلمةٌ أخرى، وهي: «أل» التي للتعريف، فبعّدها بفصل كلمة، ولاسيما على رأي الخليل فإنها

(١)- الكلام موصول لأبي عبد الله الفاسي.

(٢)- سورة الإسراء، الآية: ٨٥.

(٣)- سورة الشعراء، الآية: ١٢٣.

(٤)- اللآلئ الفريدة – بتصرف يسير – : ٥٧٦/٢.

(٥)- هو: الإمام يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور القدر، قرأ على ابن عباس وأبي هريرة، وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن جماز وغيرهم، ت: ١٣٠هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٨٢/٢.

(٦)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٣٤.

(٧)- انظر: النشر: ٢١٠/٢، والإتحاف: ٣٨٧/١، والبحر: ٣٠٢/١، والدر المصون: ٢٧٢/١

(٨)- سورة الأنعام، الآية: ٥٧، ويوسف، الآية: ٤٠، و ٦٧.

عـــنده حَــرْف مَعنىً، كـــ«هَلْ»، و«بَلْ»، و«قَدْ» وهذا وارد على إطلاق الناظم كما ستقف عليه[١].

وقوــله: (يُضَـمُّ لُزُوماً) صفة: (لثَالِث)، وتَحَرّز مِن الثّالث الذي يُضَمّ ضَمّاً عارضاً، وذلك يشمل [أنواعاً][٢]:-

أحدهمـــا: ما يتغير ضَمُّه نحو: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا ﴾[٣] فإنّ «راءه» مَضْمُومَةٌ لضَمّةِ همـــزته، فإذا فُـــتِحَت همزتُه نَصْباً، أو كُسِرت جَرّاً تبعتها العين، نحو: «إن امرَءاً رأيته فأكرمه»[٤].

والـــثاني: ما كان أصْله الكسر، ثم عَرَض فيه الضم نحو: ﴿ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾[٥] الأصل: «أن امْشِيـــُوا» مثل: «أَنِ اضْرِبُوا» في الصحيح، فاستُـــثقلت الضمة على الياء فَحُذِفت فالتقى ساكنان الياء وواو الضمير ،فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم جُعِلَت الكسرة ضمة لتصح الواو، فالضمة عَارِضَة لطرءاها[٦].

وقـــيل: بـــل نُقلت حركة الياء إلى الشين بعد سَلْبها حركتها، وهي الكسرة، فهي عارضة باعتبار أَنّها لم تكن على الشين، وإن كانت موجودة في الكلمة[٧].

---

(١)- انظر: الدر المصون: ٢/٢٤١، والإتحاف: ١/٤٢٩.

(٢)- في كلتا النسختين: "أنواعٌ"، وما أثبته - بالنصب- يقتضيه السياق.

(٣)- سورة النساء، الآية: ١٧٦.

(٤)- انظـــر: فتح الوصيد: ٢/٦٩١، وإبراز المعاني: ٢/٣٤٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣، ومبرز المعاني في شـــرح حرز الأماني (خ): ٩١/ب، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ، والسراج: ص ١٦٠، والكشف: ١/٢٧٦، والإتحاف: ١/٤٢٩.

(٥)- سورة ص، الآية: ٦.

(٦)- انظـــر: أوضح المسالك: ٤/٣٤٧، وشرح ابن عقيل: ٢/٥١٣- ٥١٤، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٦، والكشف: ١/٢٧٦، والإتحاف: ١/٤٢٩.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٤، والكشف: ١/٢٧٧-٢٧٨.

وقيل: في تقرير نحو: «أن امْشيوا» وبيانه: أن «شينَه» مَكْسورةٌ في المضارع، وأَمْراً لواحد، وأَمْراً لاثنين، نحو: «يَمْشِي»، و«امْشِ» و«امْشِيا» بخلاف: « أَنِ ادعُوا» فإن الضم لازم، ألا ترى إلى ثبوته في المضارع، وأَمْر الواحد، والاثنين نحو: «نَدْعُوا»، و«ادْعُوَا»[(١)].

والثالث: ما كانت حركة الثالث حركة إعراب نحو: ﴿ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ ﴾[(٢)]، و﴿ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[(٣)] فيمن نوَّن: ﴿ عُزَيْرٌ ﴾[(٤)].

وقال أبو شامة: «أي يكون الضَّم لازماً لا عارضاً، وذلك مثل: ﴿ ٱخْرُجْ ﴾، ﴿ ٱدْعُواْ ﴾ ضَمةُ الراء والعين لازمةٌ لهذه البنية، مُسْتَحقة فيها بطريق الأصالة، احتْرِز بذلك من الضمة العارضة - فذكر الأنواع الثلاثة نحو: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ ﴾، ﴿ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾، ﴿ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ ﴾، ﴿ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ - ثم قال: والتمثيل بـ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ إنما ينفع في قراءة مَنْ نوَّنه، والذي نَوَّنَه اثنان: عاصم، والكسائي، وكلاهما يكسر التنوين، أما عاصم فعلى أَصْله من كَسْر / أَوّل الساكنين مطلقاً، وأما الكسائي فلأجل عروض الضمة في: ﴿ ٱبْنُ ﴾. انتهى[(٥)]. [٤١٩/أ]

وقوله: (لِثَالِثٍ) تحرّز من أن يكون الضّم في حَرْف رَابع، نحو قوله: ﴿ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾[(٦)] فالضمة على القاف، والقاف رابعة؛ لأن التاء مشددة، فهي: تاءان

---

(١)- انظر: شرح ابن عقيل: ٤٢٥/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٤/٢، والسراج: ص ١٦٠.

(٢)- سورة مريم، الآية: ٧.

(٣)- سورة التوبة، الآية: ٣٠.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٢، والإتحاف: ٤٢٩/١، ونوَّن: ﴿عُزَيْرٌ﴾ عاصم، والكسائي، انظر: التيسير: ص ٩٦.

(٥)- إبراز المعاني: ٣٤١/٢.

(٦)-سورة النساء، الآية: ١٣١.

أُدْغِمـــت أُولاهما في الثانية، فلا جَرَم أنه جُزِم بكسر نون: ﴿ أَنِ ﴾ على أَصْل التقاء الساكنين، هذا مع أن ضَمّة القاف عَارِضة[١].

وقوله: (لِثَالِثٍ) إنما عَدَّه ثالثاً؛ لأحد أَمْرين:-

إما: لأنه عَدّ قَبْله السَّاكن، وقبل الساكن همزة وصل؛ نظراً إلى الابتداء بالكلمة التي أولها همزة وصل، إذ الكلام في نحو: ﴿ ٱنقُصْ ﴾، و﴿ ٱخْـرُجْ ﴾، ولأن ذلك في الخط أربعة أحرف، الثالث منها هو المضموم.

وإما: لأنه عَدَّ الساكن الأول في جملة الثلاث؛ لأن الحكم متعلق به، فَيَعُدُّه في الوصل الساكن الثاني، وبعدهما الحرف المضموم.

وأمـــا همزة الوصل فقد انحَذَفت دَرْجاً فالتقى الساكن الأول وهو الواقع آخر الكـــلمة الأولى بالساكن الثاني من الكلمة الأخرى وهو الواقع بين همزة الوصل وبين الحـــرف المضموم فوجب تحريك الأول، فمنهم مَن كَسَر على أصل التقاء الساكنين، ومـــنهم مَن ضَمّ للإتباع؛ كراهة الخروج مِن كَسْر إلى ضَمٍّ، ولم يُعْتَد بالساكن لأنه حاجز غير حصين[٢].

وقـــد أُورِد عـــلى الـــناظم: ﴿ قُلِ ٱلرُّوحُ ﴾[٣]، و﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ ﴾[٤]، و﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾[٥] فإنه داخل تحت الضَّابط المذكور[٦].

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٦.

(٢)- قال هذا أبو شامة، ونُقل عنه بتصرف يسير، انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

(٣)- سورة الإسراء، الآية: ٨٥.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ٥٧، ويوسف، الآية: ٤٠، ٦٧.

(٥)-سورة الروم، الآية: ٢.

(٦)- أي: قـــول الناظم: (لِثَالِثٍ يُضَمُّ لُزُوماً). انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٧، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

وصـــاحب التيسير لما ضَبَط مَحَلّ الخلاف قال: «إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة لازمة وابتُدأَتِ الألِفُ بالضَّم». انتهى[١].

فقولـــه: «وابـــتُدأَتِ الألـــفُ بالضَّـــم»، يُخْـــرِج نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾[٢]، ﴿أَنِ ٱمْشُوا۟﴾[٣]، و﴿بِغُلَـٰمٍ ٱسْمُهُۥ﴾[٤]، ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[٥]،و﴿قُلِ ٱلرُّوحُ﴾ و﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾؛ لأن الهمزة في نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾، و﴿أَنِ ٱمْشُوا۟﴾، و﴿بِغُلَـٰمٍ ٱسْمُهُۥ﴾، ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ﴾ إذا ابتُدئ بها كُسرت، والهمزة في: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾، و﴿قُلِ ٱلرُّوحُ﴾، و﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ إذا ابتُدئ بها فُـتِحَت فلم يرد عليه شيء، فهذا القيد كافٍ مُسْتَغنٍ عن قولنا: «ضَمَّةٌ لازِمَة».

ومَكِّـــي بـــن أبي طالب لم يَذْكر غير القيد الذي ذَكَره الداني[٦]، وكذا ابن شريح[٧] أيضاً.

قال مَكّي: «اختلفوا في الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين، وكانت الألف التي تدخل على الساكن الثاني في الابتداء تُـبْتدأ بالضم»[٨].

---

(١)- التيسير: ص ٦٧.

(٢)- سورة النساء، الآية: ١٧٦.

(٣)- سورة ص، الآية: ٦.

(٤)- سورة مريم، الآية: ٧.

(٥)- سورة التوبة، الآية: ٣٠.

(٦)- انظر: التبصرة: ص ٤٣٤.

(٧)- انظر: الكافي في القراءات السبع: ص ٣١٧، **وابن شريح هو**: أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمـــد بن شريح، الرعيني الإشبيلي، الإمام المقرئ، كان من جلة قراء الأندلس، أجازه مكي بن أبي طالب، وأخـــذ عـــن أبي ذر الهـــروي، والحسن بن محمد صاحب "الروضة"، وأبي العباس المصري، له: "الكافي"، و"التذكير"، ت: ٤٧٦هـــ. انظر: معرفة القراء: ٢/٨٢٤- ٨٢٥، وغاية النهاية: ٢/١٥٣.

(٨)- التبصرة في القراءات السبع: ص ٤٣٤.

ولـــذا قال ابن شريح: «الاختلاف في الساكن الذي بعده فِعْلٌ فيه ألفُ وَصْلٍ تُبْتَدأُ بالضم». انتهى[١].

قال أبو شامة: «فلو أن الناظم قال:

وَإِن هَمْزُ وَصْلٍ ضُمّ بَعْدَ مُسَكّنٍ فَحَرِّكْه ضَمّاً كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلا

أي: فحَـــرّك ذلك المسَكّن بالضّم واكسِره لِمَن رمز له لكان أبْـــين، وأسْهَل عـــلى الطالـــب، قال: إلا أن في بيت الشّاطبي - رحمه الله - إشَارة إلى عِلّة الضّم». انتهى[٢].

[٤١٩/ب] / واتفـــق أنـــه لم يتأت ذلك إلا والكلمة الثانية المشتملة على الساكن الثاني مُبْـــتدأَة بهمزة وَصْل؛ لأنه لا يُـــتَصور أن يقع المضموم ثالثاً، وبين الساكنين ساكن آخر إلا في هذا النوع لأن همزة الوصل تُحْذف في الدرج.

قوـــله: (وَضَـــمُّك) مبـــتدأ، وهو مصدر مضاف للفاعل، و(أُولَى السَّاكِنَيْن) مفعول بالمصدر[٣].

وكان من حَقّه أن يقول: «أَوّل السّاكنين»، بالتذكير، وإنما أَنّث - قال أبو عبد الله - : «لأنه أضافه إلى: (السَّاكِنَيْن)، والمراد بهما النوعان مِن السّواكن المذكورة في هـــذا الفصـــل، وأعني بالنوعين: ما وَقَع أَوّلاً وآخراً، وكان أصل الكلام: «وَضَمّك السـّـــواكن الأولى من الساكنين»»، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مَقَامه، ثم بالغ في الاختصـــار فَحَـــذف لام الـــتعريف وحَرْف الجر، وأضاف، فقال: (وَضَمُّك أُولَى السَّاكِنَين).

(١)- الكافي في القراءات السبع: ص ٣١٧

(٢)- إبراز المعاني: ٣٤٢/٢- ٣٤٣.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

ونظير ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَٱلرَّسُولُ يَدۡعُوكُمۡ فِيٓ أُخۡرَىٰكُمۡ﴾[(١)]، كان أصل الكلام: «والرسول يَدْعُوكم في الطّائفَة الأُخْرَى منكم»، أي: «في ساقتكم» فَحُذفت «الطائفة» فبقي: «في الأُخْرَى منكم»، ثم حَذَف لام التعريف، وحَرْف الجر، وأضيفت الصفة إلى ضمير المخاطبين، فقيل: ﴿فِيٓ أُخۡرَىٰكُمۡ﴾، ومنه: ﴿وَقَالَتۡ أُولَىٰهُمۡ لِأُخۡرَىٰهُمۡ﴾[(٢)]». انتهى[(٣)].

وقال أبو شامة: «وكان الوجه أن يقول: «أوَّل الساكنين»، بالتذكير فلم يتزن له البيت، فَعَدَل إلى التأنيث، ولم يتَعَرَّض الشيخ[(٤)] - رحمه الله - لبيانه، وقال غيره التقدير: «وضَمُّك السّواكن الأولى من الساكنين، ثم حذف الموصوف ولام التعريف وأضاف». انتهى[(٥)].

قلت: هذا هو الذي قدمته عن أبي عبد الله.

ثم قال[(٦)]: «ويجوز أن يكون أُنِّث باعتبار المدلول - كما ذكرنا في شرح قوله: (غير عَشْرٍ لِيعْدِلا)[(٧)] - لأن السّكون وَاقِع في حَرْف مِن حروف الهجاء، وأَسْماء حروف الهجاء يجوز تأنيثها، فَأَنَّث لفظ: (أُولَى) بهذا الاعتبار، وذَكَّر لفظ: (السّاكنين) على الأصل.

ويجوز أن يكون التأنيث في: (أُولَى)، باعتبار الحركة، أي: أولى حركتي الساكنين»[(٨)].

---

(١)- سورة آل عمران، الآية: ١٥٣.

(٢)- سورة الأعراف، الآية: ٣٩.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٨.

(٤)- يقصد: الشيخ علم الدين، أبا الحسن، علي بن محمد السخاوي.

(٥)- إبراز المعاني: ٢/٣٣٩- ٣٤٠.

(٦)- الكلام لأبي شامة.

(٧)- متن الشاطبية، من البيت رقم (٣٣٩)، باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف.

(٨)- إبراز المعاني: ٢/٣٤٠، وانظر: كنز الجعبري (خ): ٣٤٧، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

فَذَكر ما قدمته عنه.

قولـه: (لِثَالِثٍ) متعلق بـ(ضَمّك)، أي: «لأجل ثَالِثٍ»، و(يُضَمّ لزوماً): في موضع جَر نعتاً: (لِثَالِث)، و(لزُوماً) نعت لمصدر محذوف، أي: «يُضَم ضَمّاً لازماً»، أو جُعِل نفس اللزوم مبالغة، أو على حَذْف مضاف، أي: «ضَمّاً ذا لزومٍ»، ويجوز أن يكـون: مصدراً في موضع الحال، أي: «يُضَم حَال كونه ذا لزوم للضم»، وهو قريب من معنى الأول[1].

قولـه: (كَسْرُه) مبتدأ ثان، والضمير يعود على: (ضَمّك)، و(فِي نَدٍ) خبره، و(حَلا) في محل جر نعتاً لـ(نَدٍ)، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والتقدير: «وضَمّك الأول مِن الساكنين لأجل ثَالثٍ مضموم ضَمّاً لازماً كُسر ذلك الضم كائن في مَحَلٍّ لَيّن رَطِب حُلْو»[2].

/ ويجـوز أن يكـون: (حَلا): جملة فعلية في موضع رَفْع خبراً للمبتدأ الثاني، و(في نَدٍ): متعلق به، والجملة أيضاً خبر الأول، والتقدير: «كَسْره حَلا في مكانٍ نَدٍ»، أي: لَيّن سَهْل. [٤٢٠/أ]

ويجـوز أن يكون: (فِي نَدٍ) خبر أول، و(حَلا): جملة فعلية[3] في موضع خبر ثـان، ويجـوز أن يكون خبر المبتدأ الأول: (لِثَالِثٍ)، أي: «ضُمّ أَوّل كل[4] ساكنين واقعين عند كل ثَالث يُضَمّ ضَمّاً لازماً»، فـتكون هذه اللام للتوقيت لا للتعليل[5].

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٥، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

(٢)- قـال الفاسـي — عن قوله: (فِي نَدٍ) -: "وفيه ثناء على قراءة الكسر لأنه الأصل". اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٦٩٢/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣١/أ.

(٣)- "فعلية" سقطت من (ت).

(٤)- "كل" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٩/٢.

ثم بَيـــَّن القـــراءة الأخرى فقال: (كَسْرُه فِي نَدٍ حَلا)، ثم ذَكَر أمثلة ذلك فقال:

٤٩٦- قُلِ ادْعُوا أَوِ انْقُص قَالَتِ اخْرُجْ أَنِ اعْبُدوا   وَمَحْظُوراً انْظُر مَعْ قَدِ اسْتُهْزِئ اعْتَلا

أتـــى بهذه الأمثلة الستة؛ لأن الوارد في القرآن العظيم من ذلك لا يخرج عنها، إذ الساكن الأول في القـــرآن إما: «لام»، وقد مَثّل له بـــ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ﴾[١]، وإما «واو»، وقـــد مَثّل له بـــ﴿ أَوِ ٱنقُصْ ﴾[٢]، وإما: «تاء»، وقد مَثّل له بـــ﴿ قَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾[٣]، وإما: «نون»، وقد مَثّل له بـــ ﴿ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ﴾[٤]، وإما: «تنوين»، وقد مَـــثّل لـــه بـــ﴿ مَحْظُورًا ٱنظُرْ ﴾[٥]، وإما: «دال»، وقد مَثّل له بقوله: ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ ﴾[٦].

وقد جَمَع ابن الفحام[٧] ذلك غير التنوين في قولك: «لتنود»[٨].

---

(١)- سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٢)- سورة المزمل، الآية: ٣.

(٣)- سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٤)- سورة نوح، الآية: ٣.

(٥)- سورة الإسراء، الآية: ٢٠، ٢١.

(٦)- من مواضعها: سورة الأنعام، الآية: ١٠.

(٧)- هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف القرشي الصقلي، المعروف: بـــ"ابن الفحام"، العلامـــة، المحقق، أخذ عن أبي العباس المصري، وعبد الباقي بن فارس، وقرأ عليه أبو طاهر السلفي، وعبد الرحمن بن خلف الله، له: "التجريد في القراءات السبع". ت: ٥١٦هـــ. انظر: معرفة القراء: ٢/٩٠٩-٩١٠، وغاية النهاية: ١/٣٧٤.

(٨)- انظر: التجريد لبغية المريد في القراءات السبع: ص ٣٣٩.

ومثل: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ﴾: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا ﴾ في يونس[١]، ولا ثالث لهما،

ومثل: ﴿ أَوِ ٱنقُصْ ﴾: ﴿ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَـٰرِكُم ﴾[٢]، ﴿ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ ﴾[٣]، ولا رابع لهما.

ومثل: ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ﴾: ﴿ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ﴾[٤]، ﴿ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾[٥]، ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم ﴾[٦]، ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ﴾[٧]، ﴿ أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ ﴾[٨].

وأما ﴿ قَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾، ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ ﴾ فلا ثاني لكل واحد منهما.

وأما التنوين فورد في: اثني عشر موضعاً[٩].

وإنما ذكر هذه القاعدة هنا، وليس في هذه السورة شيء من هذه الألفاظ الستة؛ لأجل قوله: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ ﴾[١٠]، ولم يتزن له الإتيان به نَظْماً،

---

(١)- الآية: ١٠١.

(٢)- سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٣)- سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٤)- سورة يس، الآية: ٦١.

(٥)- سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٦)- سورة المائدة، الآية: ٤٩.

(٧)- سورة لقمان، الآية: ١٢.

(٨)- سورة القلم، الآية: ٢٢.

(٩)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٤٣/٢- ٣٤٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣١/أ، والسراج: ص ١٥٩.

(١٠)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ١٧٣.

ولكن استغنى عنه بـ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ﴾[(١)] فإن الساكن الأول من كل منهما: «نون»، ومثل: ﴿ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ ﴾، قوله: ﴿ وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ ﴾[(٢)].

وقد عرفت أن جميع ما أورده من هذه الأمثلة التقى فيه ساكنان ثالثهما مضموم ضَمّة لازمة ألا ترى أن لام: ﴿ قُلِ ﴾ ساكنة لأجل الأمر المحمول على الوقف، والدال من: ﴿ ٱدۡعُواْ ﴾ ساكنة، وقد ذهبت همزة الوصل دَرْجاً، والثالث وهو العين مضموم ضمة لازمة لعدم زوالها في: «ادعُ» و«ادعُوَا» و«يَدْعُوا»[(٣)].

وأصل: ﴿ ٱدۡعُواْ ﴾: «ادْعُووا» مثل: «اقْتُلوا» الأولى: لام الكلمة، والثانية: ضمير الفاعلين فاستثقلت الضمة على واو بعدها واو أخرى، فحذفت الضمة تخفيفاً، فالتقى ساكنان وهما الواوان فَحُذِف أولهما وهو لام الكلمة، وبقيت الواو التي هي ضمير الجماعة لأنها عمدة إذ هي فاعل، والفاعل لا يُحْذف، ووزن: ﴿ ٱدۡعُواْ ﴾ «افعُوا»، وكذلك: ﴿ أَوِ ٱنقُصۡ ﴾، وما بعده.

فإن قلت: ما الفرق بين قوله: ﴿ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾، / وبين: ﴿ أَنِ ٱغۡدُواْ عَلَىٰ حَرۡثِكُمۡ ﴾ حيث قلتم: إن الضمة في: ﴿ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾ عارضة، وفي: ﴿ أَنِ ٱغۡدُواْ ﴾ لازمة؟. [٤٢٠/ب]

فالجواب: أن أصل: ﴿ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾: «امشِيُوا» بدليل أن مضارعه مكسور العين، نحو: «يَمْشِي»[(٤)]، والأمر مبني عليه، وأصل: ﴿ ٱغۡدُواْ ﴾: «اغدُووا» بضم الدال

(١)- سورة نوح، الآية: ٣.

(٢)- سورة الأعراف، الآية: ١٤٣، وانظر: إبراز المعاني: ٣٤٣/٢، والسراج: ص ١٦٠.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٤/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٦، والسراج: ص ١٥٩.

(٤)- في (ت): "تمشي".

بدليل أن مضارعه مضموم العين نحو: «يغدُو»، والأمر مبني عليه، وقد فُعِل في: ﴿ ٱغۡدُواْ ﴾ ما فُعِل في: ﴿ ٱدۡعُواْ ﴾ من حذف الواو التي هي لام الكلمة فأغنى عن إعادها، والله أعلم .

وليس في القرآن: (قَدِ استُهْزِئَ) إنما فيه: ﴿ وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ ﴾، ولَمّا لم يتزن له البيت حذف اللام لأمن اللبس، وقوله: و(مَحْظوراً انْظُر) يريد قوله تعالى في الإسراء: ﴿ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا ۝٢٠ ٱنظُرۡ كَيۡفَ ﴾[1].

ثم استثنى من هذه الأمثلة: ثلاثة أمثلة لبعض مَن كَسَر، ولبعض مَن ضَمّ، فقال:

٤٩٧- سِوَى أَوْ وَقُلْ لابْنِ الْعَلا وَبِكَسْرِهِ   لِتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مِقْوَلا

أخبر أن ابن العلاء، وهو أبو عمرو خَرَج عن أصله في هذين المثالين، وهما: ﴿ أَوِ ﴾ و﴿ قُلِ ﴾ حيث وردَا فَضَمَّهما، ولم يَكْسِرهما.

ثم أخبر عن ابن ذكوان أنه خَرَج عن أَصْلِه، [وهو الضّم إلى الكسر في التنوين حيث وَرَد بِخُلْف له في بعض الصّور][2] كما سيأتي.

والوجه في استثناء أبي عمرو هذين الحرفين: أن السَّاكن وهو واو ﴿ أَوِ ﴾ لو كُسِر لثَقُل ؛ وذلك أن الكَسْرة تُنَافِرُه، فَحُرِّك بحركة تُجَانِسه[3].

---

(١)- سورة الإسراء، الآية: ٢٠، ٢١.

(٢)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والكشف: ٢٧٥/١، والإتحاف: ص ٤٢٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

وقيل: لأنه أراد إلى السببين، وهما: طلب الخفة، والتنبيه على حركة الهمزة المحذوفة سبب آخر وهو: ثقل الكسرة على الواو لتنافرهما، فلما كثرت الأسباب حَسُن مخالفة الأصل، وهو: الكسر[١].

وأما: ﴿قُلِ﴾ فلأن قبل الساكن الأول ضَمَّة فلو كُسِرت[٢] اللام لخَرَجْنا مِن ضَمّ إلى كَسْر، ثم إلى ضَمّ آخر، ولا يُعْتَد بالساكن فاصلاً؛ لأنه حاجز غير حصين فآثرنا الضّم ليجري اللسان على عَمَلٍ واحد مُـتّسِق، وهو الخروج من ضَمٍّ إلى ضَمّ، وذلك أَخَفّ مِن الخروج إلى كَسْر بين ضمين[٣]، فهذا وجه أبي عمرو في استثنائه هذين الحرفين من أَصْله المذكور.

والوجه لابن ذكوان في استثنائه التنوين مِن أَصْله وهو: الضم إلى الكسر، ما قَالَه بعضُهم[٤] وهو: أن التنوين قد كَثُر حَذْفه في نحو: «جَاءَنِي زَيْدُ بن عمرو»، وفي نحو قوله[٥]: -

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلا ذَاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلاً.

وقول الآخر[٦]:

---

(١)- قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٦/٢.

(٢)- في (ت): "كُسِر".

(٣)- انظر: الكشف: ٢٧٥/١، والإتحاف: ص ٤٢٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٤)- هو السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٩٣/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٦/٢.

(٥)- البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ص ٥٤، والكتاب: ١٦٩/١، واللسان: مادة "عتب" ٢٣/١٠، ومادة "عسل" ١٥٢/١٠، والمقتضب: ٦٢/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٦/٢، ٣٤/٩-٣٥، والإنصاف: ١٧٢/٢، ورصف المباني: ص ٤٩، ومغني اللبيب: ٢٨٣/٢، والشاهد: "ولا ذاكرِ اللهَ" حيث أراد: "ذاكراً اللهَ" فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة بذاكر.

(٦)- البيت منسوب: لعبد الله بن الزبعري، في: اللسان مادة "سنت" ٢٦٩/٧، ومادة "هشم" ٦٦/١٥، وبلا نسبة في: الإنصاف: ١٧٥/٢، ورصف المباني: ص ٣٥٨، وشرح المفصل: ٣٦/٩، والمقتضب: ٥٧٩/١.

عَمْرو الذي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِه   ورِجَالَ مَكَّةَ مُسْنِـتُونَ عِجَافُ.

فإذا حُذِف كثيراً لم يُضَم؛ لأنه لو ضُمّ لخرج عن الأصل من وجهين:-

حَذْفـه **وضَمّه** في موضع كان مِن حقه أن يُكْسَر فَكُسِر لذلك، وهذا بخلاف غـيره مـن السّواكن المذكورة معه؛ فإنها لا تـُحْذَف فليس في ضَمها خروج عن الأصل مِن وجهين[١].

وقـيل: لأن التـنوين ليس له[٢] استقرار غيره مِن الحروف، بدليل حَذْفه في مواضع، / وإبداله ألفاً في اللغة الفصحى، وحَرْفاً يجانس حركة ما قبله في لغة، وذلك [٤٢١/أ] في حالـة الوقف، فلمّا لم يكن مُسْتَقِرّاً لازماً لم يَضُمّه لأجل الإتباع؛ لأنه كأنه غير موجـود، كما أنهم لم يضُمّوا إتباعاً لأجل ضمة عَارِضَة لعدم استقرارها، ولزوالها[٣]، وهذا حسن جداً.

قوله: (قُلِ ادْعُوا) يجوز فيه وجهان:-

أحدهمـا: أنـه خَبَر مبتدأ محذوف، كَأَنّ سائلاً سأله: ما مثال ذلك؟ فأجابه بقوله: (قُلِ ادْعُوا)، تقديره: «هو»، أي: «مِثَال ذلك: قُلِ ادْعُوا»[٤].

والـثاني: أنه[٥] منصوب بإضْمَار: «أَعْني»، وهو أيضاً جواب سَائِلٍ، وما بعده مِـن قوله: (أَوِ انْقُص)، (قَالَتِ اخرُج)، (أَنِ اعْبُدوا): معطوف على ما تقدم، إلا أنه حَذَف العاطف للعلم به، وقد ثبت العاطف في قوله: (وَمَحْظُوراً انْظُر)[٦].

---

(١)- أي: خروج من وجه واحد فقط، وهو الخروج من ضم إلى كسر.

(٢)- "له" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- إبـراز المعـاني - بتصرف يسير-: ٣٤٥/٢، وانظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣، والحجة لابن خالويه: ص ٤٠.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٥)- "أنه" زيادة من (ت).

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٥.

قوله: (مَعْ قد اسْتُهْزِئ) حَال من المثال الرابع، أي: «كائناً مع قد استهزئ»، ولو جُعِل حالاً مِن الجميع لجاز، أي: «كائنات مع هذا اللفظ».

قوله: (اعْتَلَى) يجوز أن يكون مُسْتأنفاً؛ يُـثْنِي بذلك على قراءة الكَسْر حيث كانت الأصل[1].

وقـيل: بـل هو حال من: (قَدِ اسْتُهْزِئ)، فَـتُقَدَّر معه: «قد» عند بعضهم، وفاعل: (اعْتَلا) ضمير عائد على: (قَدِ اسْتُهْزِئ)، ويجوز أن يكون: (اعْتَلا) حالاً من المثال الرابع فينـتَصِب عنه حالان:-

أحدهمـا: ظَرْف، **والآخر:** جملة فعلية، فالضمير المستـتر يعود عليه، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة مع كون الضمير للمثال الرابع.

والحاصـل: أن (اعْتَلا) سواء جعلته مُسْتأنفاً، أو حالاً، يجوز أن يكون فاعله ضمير المثال الرابع، أو ضمير: (قَدِ استهزئ) بالاعتبارين المتقدمين.

قوله: (سِوَى أو) هذا استـثناء من الحُكْم المتقدم الدّال عليه قوله: (كَسْرُه فِي نَـدٍ حَلا) كأنه قال: «كَسْره عن هؤلاء المرموز لهم بالفاء، والنون، والحاء، سِوَى أبي عمـرو، المـرموز له بالحاء، وسِوَى ابن ذكوان المفهوم له الضّم بطريق أنه من جُمْلَة المسْكُوت عنهم[2].

فالاسـتـثناء هـنا مِن قَومٍ مَنْطُوق بهم، وهم: الثلاثة المرموز لهم، ومِن قَوْمٍ مَسْكوت عنهم، وهم: مَن عداهم، هذا من حيث تفسير المعنى.

وأمـا تفسـير الإعراب: فالاستثناء من الأحرف الستة التي تُكْسَر، أو تُضَمّ لالـتقاء الساكنين، والتقدير: «كَسْر السّاكن الأول لهؤلاء: (سِوَى أَو وَقُل) مِن ذلك السّاكن لـ(ابْن العَلا)، فإنه لا يَكْسِر بل يضم».

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٥.

فـ(لابْن العَلا) يجوز أن يكون: حالاً مِن المستثنى، أي: «سِوَى أو، وقل في حال كونهما كائنين، ومَقُولَين، ومنسوبين لابن العلا»، وأن يكون: متعلقاً بمُقَدّر، أي: «استثناءٌ لابنِ العَلا»، وذلك الفِعْل المقَدّر جملة مستأنفة، كأن قائلاً قال له: فَمَا حُكْمُهما حيث استثنيتهما؟.

فأجابه فقال: «استثناء لابن العلا»[١].

قوله: (وَبِكَسْره) متعلق بـ(قَال)، والهاء عائدة على: (ابنِ العَلا)[٢]، و(لِتَنْوِينه) مفعول بالمصدر، واللام مزيدة / فيه تَقْوِية للعامل من حيث أنه فرع[٣]، [٤٢١/ب] والهاء عائدة على: (ابن العَلا) أَيْضاً، والتقدير: «وقال: ابن ذكوان بكَسْر ابن العلا الذي هو أَصْل له لتنوين ابن العلا»[٤].

(مقْوَلا) أي: تَمَذْهَب بذلك، وأَضَاف الكَسْر لأبي عمرو مِن حيث أَنَّه أَصْله، و لذلك[٥] أَضَاف إليه التنوين لالتباسه به.

ويجوز أن تكون الهاء في: (لِتَنْوِينه) عائدة على الكلام، أي: «كَسْره لتنوين هذا الكلام»، فاللام مزيدة في المفعول لا تتعلق بشيء، كهي في: «عجبت مِن ضَرْبه لا به» ،وليست للتعليل بخلافها في قوله: (لِثَالِثٍ يُضَمّ)[٦].

وقال أبو عبد الله: «و(لِتَنْوِينِه) متعلق: (بكَسْرِه)»[٧].

وليس بجيد؛ لأن الزائد لا يتعلق بشيء فإن عَنِي التعلق المعنوي سَهُل الأمر، ولا أَظُنّه يريده، وجزم بأن الهاءين في: (بِكَسْرِه، ولِتَنْوِينه) عائدان على ابن ذكوان.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣.

(٣)- انظر: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٥)- في (ت) "كذلك".

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣.

(٧)- اللآلئ الفريدة – بتصرف يسير - : ٥٧٨/٢.

قال: «أضافه إليه لالتباسه به»[١].

والأول أظهر والله أعلم.

ومعنى: (قَالَ) هنا التزَم، وتَمَذْهب كما تقول: قال بهذا الشافعي، ولذلك تَعَدّى تعديته لَمَّا تَضَمَّن معناه.

قوله: (مِقْوَلا) حال من: (ابنُ ذَكْوَان)، ومعنى: (مِقْوَلا) [مَعْنى: «مُقَوَّلا»][٢] بالتضعيف، يقال: «قَوَّله كذا»، و«أَقْوَله إيّاه»، بمعنى، أي: «مُعَلِّماً القول بذلك»، كذا فَسَّره أبو شامة[٣].

وَفَسَّره أبو عبد الله، فقال: «أي جَاعِلاً له قَوْلاً عن أئمته، وتصحيحُه لرفع الالتباس كتصحيح: مِعْوَل». انتهى[٤].

يعني: أنّ: (مِقْوَلاً) كان مِن حَقِّه أن يُعَلّ بنقل حركة واوه إلى قافه، وقَلْبِ واوه ياء، مثل: «مُقِيم»، فإن أَصْله: «مَقْوم»، ولكنه قد صَحّ: «مَقُول» لتصحيح فِعْله، وهو: «أَقْوَل» كما نقلته عن أبي شامة[٥].

ثم أخذ الناظم - رحمه الله تعالى - يذكر عن ابن ذكوان خِلافاً في بعض مسائل: التنوين فقال:

---

(١)- اللآلئ الفريدة : ٥٧٨/٢

(٢)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٣)- إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وانظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢.

(٥)- انظر: أوضح المسالك: ٣٤٩/٤، وشرح ابن عقيل: ٥٢٠/٢.

٤٩٨- بِخُلْفٍ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَبِيثَةٍ وَرَفْعُكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ فِي عُلا

أخـــبر أن عن ابن ذكوان خلافاً في هذين الحرفين دون سائر كلمات التنوين، أحدهما قوله: ﴿ بِرَحْمَةٍ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ ﴾ في الأعراف[١]، و ﴿ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ ﴾ في إبراهيم[٢]، فَـــنُقِل عنه الضّم على أَصْلِه، والكَسْر كسائر التنوين عنده.

وأشـــار «بـــالخُلْف» المذكور إلى ما ذَكَره الداني، وغيره أن الكسر من طريق: النّقاش عن الأخفش عنه، وأن الضَّم مِن طريق: ابن الأَخرم[٣] عن الأخفش[٤].

والوجـــه لـــه في استـــثناء هذين الحرفين من دون كلمات التنوين كما قال بعضـــهم[٥]: أن هذا التنوين في هاتين الكلمتين ليس كغيره من التنوينات، وذلك لأن في هـــذا اجتماع ضَمّتين في: ﴿ ٱدْخُلُواْ ﴾ فكان ضَمّه مناسباً لذلك، لِـــيُتْبِع هذا الضَّمّ الضمين بعده.

ولأن هـــذه الكـــلمة وأختها وهي: ﴿ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ ﴾ قد طَالتا بكثرة حروفهما، فَـــثَقُل الضَّم فيهما بعد الكسر، والخروج من ذلك إلى الضم[٦].

[٤٢٢/أ] / وقد اعترِض على هذا بقوله تعالى: ﴿ وَعُيُونٍ ٱدْخُلُوهَا ﴾[٧]، ﴿ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ ﴾[٨]، فإن جميع ما ذُكِر في ترجمة: ﴿ ٱدْخُلُواْ ﴾، و﴿ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ ﴾

---

(١)- الآية: ٤٩.

(٢)- الآية: ٢٦.

(٣)- هو: أبو الحسن محمد بن النضر ، وقد سبقت ترجمته ص ٣٨٦.

(٤)- انظر: التيسير ص ٦٧، والنشر: ٢/٢٢٥.

(٥)- هو السخاوي في فتح الوصيد: ٢/٦٩٣، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٧.

(٦)- "إلى الضم" زيادة من (ت)، وانظر: فتح الوصيد: ٢/٦٩٤، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٧، والكشف: ١/٢٧٥.

(٧)- سورة الحجر، الآية: ٤٥، ٤٦.

(٨)- سورة الأنعام، الآية: ٩٩.

موجـــود في هذيـــن أيضاً، ولم يُختَلف عنه في كَسْرِهما، هذا مع زيادة ثُقْلٍ آخر في: ﴿ وَعـيُونٍ ٱدْخُلُـوهَا ﴾، وهو وُجُود الواو[1].

فالأَوْلَى أن يُقَال: إنما فَعَل ذلك: جَمْعاً بين اللغتين، واتباعاً للرواية[2].

وقد ذَكَر بعض الناس[3] في هذا الفَصْل أَحْكَام أَلِف الوصْل، وكيفية الابتداء بهـــا، وتعليل ذلك، وذَكَر آخرون[4] أَقْسَام السّاكنين في الكلام، وأحكامَها وعللَها، وهـــذا لا ينبغي أن يُسْلك، إلا طَرِيق يحتاج الإنسان فيها إلى معرفة ما لابد منه، فإن لكلٍ من هذين البابين كُتباً مَوْضُوعة فيه، منها تُؤْخذ أحكامُه، ولو فـــتحنا هذا الباب لاتّسَع الخرْق، وخرَجْنا إلى ما لا يليق بهذا الموضوع، وفيما ذكرته مَقْنَع وبلاغ.

وقد تحصَّل من هذه الأبيات أن القراء في التقاء الساكنين على أربع مراتب:-

الأولى: لحمزة، وعاصم، وهي: كَسْر الأول بلا خِلاف عنهما في الجميع.

الثانـــية: لأبي عمرو وَحْدَه، وهي: كَسْر الجميع إلا ﴿ أَو ﴾ و﴿ قُل ﴾ فإنه يَضُمّهما لِمَا تقدم.

الثالثة: لابن ذكوان وَحْدَه، وهي: ضَمّ الجميع إلا التنوين فإنه يكسره إلا في: ﴿ بِرَحْمَةٍ ﴾، و﴿ خَبِيثَةٍ ﴾ فإن فيهما عنه خلافاً تقدم تحقيقه.

الرابعة: ضَمّ الجميع للباقين، وهم: نافع، وابن كثير، والكسائي، وهشام، والله أعلم.

---

(١)- ذكر هذا الاعتراض أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وأبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٤/٢، إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٣)- منهم: السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٩١/٢.

(٤)- منهم: مكي في: الكشف: ٢٧٦/١-٢٧٨.

ثم أَخْـبَرَ عمّن رمز له بالفاء، والعين المهملة مِن قوله: (فِي عُلا)، وهما: حمزة وحفص أنهما: ينصبان: ﴿ ٱلْبِرَّ ﴾ مِن قوله: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾[1].

فتعين لغيرهما: رَفْعُه على ما نَصّ عليه.

وقال أبو عبد الله: «ثم أخبر أن: ﴿ ٱلْبِرَّ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ يُرْفَع لِمَن لم يُشِر بالنصب إليه، ويُنْصَب لِمَن أشار بالنصب إليه في قولـه: (فِي عُلا)، وهما حمزة وحفص، ولَمَّا قَيَّـد قراءتهما بالنصب و لم يكن في ذلك دليل على قراءة غيرهم؛ قَـيّدها بالرفع، ولو عيَّن أولاً أصحاب القراءة بالرفع؛ لم يحـتج إلى تقييد قراءة الباقين، والأمر في ذلك كله مبني على حَسَب ما يتأتّى له». انتهى[2].

قلت: قوله: «ولو عيّن أولاً ... إلى آخره» صحيح؛ لأنه متى أُطْلِق الرفع أُخِذَ ضِدّه: النصب، كما اصطلح عليه في قوله: (وحيث أَقُول الضّم والرفع ساكتاً...)[3].

ولكـن قول الناظم: (وَرَفْعُكَ ليسَ البرُّ) معناه: «ورفعك للقراء كلهم (ليس الـبر) يُنْصَـب[4] لمـن رمزت له بالفاء والعين»، فلا تقييد حينئذٍ بل نصّ على كلتا القراءتين.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٥٧٥/٢.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٢).

(٤)- في (ت): "نُصِب".

والوجه في قراءة الرفع: أنه أتى بالكلام على أَصْله من حيث أن: اسم «ليس» وأخواها شبيــه بالفاعل، وخبرها وخبر أخواها / شبيه بالمفعول، والأصل في الفاعل [٤٢٢/ب] التقديم، وفي المفعول التأخير؛ لأن ذاك عمدة، وهذا فضلة[١]، فلذلك لم يشبهاها[٢].

وَرُجِّحــت أيضاً بقراءة: أُبيّ: «ليس البرُّ بأن تولوا» بزيادة الباء في: «أن»[٣]، والباء لا تزاد إلا في الخبر.

وبأَنّ: في تقديم خبر «ليس» خلافاً[٤] حتى منعه جماعة منهم: ابن دُرُستويه[٥]، محتجين بأها حرف عند بعضهم، أو فِعْلٌ مُشْبِه لــ«ما» الحجازية[٦].

ولكــن هـــذا الترجــيح غير صَحِيح؛ لِمَا سأُوَضّحه مِن أن تقديم خبرها هو الصحيح.

---

(١)- انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٧٠، والحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة للفارسي: ٢٧١/٢ ، وكشــف المشكلات: ٢٦٦/١، ومعاني الزجاج: ٢٤٦/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، والتبيان: ١٢٤/١، والإتحاف: ٤٢٩/١.

(٢)- في (ت): "لم يشبهاهما".

(٣)- قــراءة شــاذة، منسوبة – كذلك – لعبد الله بن مسعود ﷺ، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٨، والمحتســب: ٢٠٥/١، والــبحر: ٤/٢، والمحــرر: ٤٦/٢، والكشاف: ٣٦٢/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب.

(٤)- رجحهــا لهذيــن الأمرين أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢، ومكي في الكشف: ٢٨١/١، وانظر: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٣.

(٥)- هــو: أبــو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه، صحب المبرد، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، له: "الإرشاد في النحو"، و"شرح الفصيح"، وغير ذلك، ت: ٣٤٧هــ. انظر: إنباه الرواة: ١١٣/٢، وبغية الوعاة: ٣٦/٢.

(٦)- ووافــق ابــن درستويه ابن مالك والفارسي، وقال أبو حيان: "وأما توسيط "ليس" فثابت من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك"، وقال ابن عقيل – بعد أن ذكر الخلاف –: "والصواب جوازه". انظر: شــرح التســهيل: ٣٥١/١، والارتشــاف: ٨٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/١، والبحر: ٤/٢، وشرح الأشموني: ٢٣٠/١، وشرح التصريح: ٢٤٢/١.

وأما زيادة الباء في الخبر فصحيح إلا أنها قراءة شاذة لا تقاوم غيرها من المتواتر، على أنه قد زيدت في الاسم، وأنشدوا[١]:

أَلَيْسَ عَجِيباً بَأَنَّ الفَتَى ... يُصَابُ بِبَعْضِ الذي في يَدَيْه.

والوجه في قراءة النصب: أنه إذا اجتمع مَعَنا شيئان، وأحدهما أَعْرَف، والآخر دونه جُعِل الأَعْرَف اسماً، وغيره خبراً، وهنا: ﴿ أَن ﴾ وما في حيزها [أَعْرَف مِن المحلى بـ«أل»، قالوا: لأنها تشبه المضمر من حيث أنها وما في حيزها][٢] لا يُوصَف ولا يُوصَفُ بها، والضمير أَعْرَف المعارف، فليجعل ما يشبهه قريباً منه[٣].

ولذلك أجمعوا على النصب في قوله: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[٤]، و ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[٥]، وسيأتي لهذا مزيد بيان، في قوله: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[٦].

---

(١)- البيت لمحمود الوراق النحاس، وهو في: شرح التصريح: ٢٧٢/١، ومغني اللبيب: ٢١٥/١، والبحر: ٤/٢، والكامل: ٧٠٥/٢، والشاهد: "بأن الفتى" حيث زيدت الباء في اسم "ليس" المتأخر عن الخبر، قال ابن هشام: "وهو غريب". مغني اللبيب: ٢١٥/١.

(٢)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- أي أنّ: ﴿ أَن تُوَلُّواْ ﴾ في تأويل مصدر وهو "توليتكم"، والمصدر المؤول أعرف مِن المحلى بـ"أل" لأنه يشبه الضمير في كونه لا يوصف ولا يوصف به. انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة للفارسي: ٢١٧/٢، وكشف المشكلات: ٢٦٦/١، ومعاني الفراء: ١٠٣/١، ومعاني الزجاج: ٢٤٦/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، والتبيان: ١٢٤/١، والإتحاف: ٤٢٩/١.

(٤)- سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٥)- سورة النمل، الآية: ٥٦.

(٦)- سورة الأنعام، الآية: ٢٣، وسيأتي عند شرح قول الناظم: (**وفتنتُهُم بالرَّفْعِ عَن دين كَامِل** ٠٠٠)، متن الشاطبية، رقم البيت: (٦٣٣) فرش سورة الأنعام.

وقال أبو شامة: «ولا خلاف في رفع: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾[(١)] - يعني: لدخول الباء - فتعيّن أن يكون خبراً[(٢)].

قال: ولا يرد على الناظم؛ لأنه قال: (لَيْسَ البرُّ) بلا واو، وهذا الذي لا خلاف في رفعه هو بالواو[(٣)].

وقد تعيّن النصب في القرآن في مواضع الحصر بـ«إلا»، وبـ«إنما»، نحو: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾، ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾، ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ﴾[(٤)]، ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا ﴾[(٥)]، واختلف في الأنعام في: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾، لكن الأكثر على النصب؛ حَمْلاً على نظائره، والرفع جائز على ما ذكرناه.

وفي: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ ﴾[(٦)] بالعكس الأكثر على الرفع؛ لأنه ليس للحصر، وفي: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ ﴾[(٧)] اختلِف أيضاً على ما يأتي في موضعه - إن شاء الله تعالى -». انتهى[(٨)].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٢)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٤، والكشف: ٢٨١/١.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٥/٢، والسراج: ص ١٦٥.

(٤)- سورة آل عمران، الآية: ١٤٧.

(٥)- سورة النور، الآية: ٥١.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٧)- سورة الروم، الآية: ١٠.

(٨)- إبراز المعاني: ٣٤٦/٢.

قلت: قد أَوْضحت ذلك غاية الإيضاح، ولله الحمد[(١)].

قوله: (بِخُلْفٍ) حال ثانية من: (ابنُ ذَكْوَان)، والتقدير: «مَقُولاً ملتبساً بخُلْف»[(٢)]، ويجوز أن يكون: حَالاً من الضمير في: (مِقْوَلا) فتكون حالاً متداخلة[(٣)].

و(لَهُ) في موضع جر نعتاً لـ(خُلْفٍ)، أي: «بِخُلْف كائن له»، قوله: (في رَحْمَةٍ) متعلق بـ(خُلْفٍ)، كقولك: «اختلفوا في كذا».

قوله: (وَرَفْعُك) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله، و(لَيْسَ البرُّ) مفعوله، والمنصوب إنما هو: (البِرّ) وَحْدَه مِن جملة: (لَيْسَ البرّ)؛ فكأنه قال: «ورفعك البِرُّ مِن ليسَ البِرّ»[(٤)].

[٤٢٣/أ] قوله: (يُنْصَبُ) فِعْلٌ ماض مبني / للمفعول، هو ومَرْفُوعه في موضع رَفْعٍ خبراً للمبتدأ، قوله: (في عُلا): متعلق بـ(يُنْصَب)، أي: «في رُتَبِ عُلا».

وقال أبو شامة: «وقوله: (في عُلا): أي: فِي عُلاً ورِفْعَة، أو في حُجَجٍ مُعْتَلية؛ لأن (عُلا) بالضم والقصر يحتمل الإفراد والجمع». انتهى[(٥)].

أي: يجوز أن يُحْمَل على المعنى الإفرادي، فيكون معناه: كمعنى «عَلا» بالفتح والمد، وأن يُحْمَل على معناه الجمعي فيكون المعنى: كما ذُكِر صفة لجمع، أي: حُجَج، وعلى الأول فيجوز أن يُقْرَأ بالفتح، ويكون الكلام فيه هنا كالكلام فيه أول القصيدة بالنسبة إلى قَصْره. والله أعلم.

---

(١)- انظر: الدر المصون: ٢٤٦/٢.

(٢)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٤)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣.

(٥)- إبراز المعاني: ٣٤٦/٢.

وهذا ثناء منه على النصب لِمَا تقدم له من الحجة[١].

وأما ما زعم ابن درستويه مِن مَنْع تقديم خبر «ليس» على اسمها، فليس بشيء؛ لأنه قد ورد ذلك في لغة القرآن الفصحى[٢]، وأنشدوا[٣]:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَــوَاءً عَالِمٌ وَجَــهُولُ.

وقال آخر[٤]:

أَلَيْسَ عَظِيماً أَنْ تــلِمَّ مُلِمَّة ... وَلَيْسَ عَلَيْنَـــا فِي الخُطوبِ مَعَوَّلُ.

وأيضاً فهذه القراءة المتواترة تَرُدّ عليه. والله أعلم.

٤٩٩ -وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَارْفَعِ البِرَّ عَمَّ فِيــ ... ـــهِمَا وَمُوصٌ ثِقْلُهُ صَحَّ شُلْشُلا

أخــبر عمَّـــن رمز له بكلمة: (عَمّ)، وهما: نافع وابن عامر؛ أهما خَفَّفَا نون: ﴿ لَـٰكِنَّ ﴾، ورَفَعَا: ﴿ ٱلْبِر ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[٥]، وقوله فيها بعد: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَـا وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾[٦]، ولذلــك قـــال: (فِــيهِمَا)، فــتعين لغيرهما تشديد: «النون»، ونصب ﴿ ٱلْبِر ﴾ فيهما.

---

(١)- انظــر: فتح الوصيد: ٦٩٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب.

(٢)- انظر: البحر: ٤/٢، وشرح التصريح: ٢٤٢/١.

(٣)- البيت للسموأل، وهو في: ديوانه ص ٩٢، وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٢٣٠/١، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/١، وشرح التسهيل: ٣٤٩/١.

(٤)- البيت: بلا نسبة في البحر: ٤/٢، والدر المصون: ٢٤٥/٢.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

ثم أخبر عمَّن رمز له بالصاد المهملة والشين المعجمة مِن: (صَحّ شُلْشُلا)، وهم أبــو بكر، والأخوان؛ أنهم ثقّلوا الصاد من قوله تعالى: ﴿ فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا ﴾[١]، فــتعين لغيرهم تخفيفها.

واعـــلم أنه متى خُفِّفَت نون: ﴿ لَٰكِنَّ ﴾ لَزِم كَسْرُها لالتقاء الساكنين، ومتى شُدِّدت لَزِم فَــتْحها، و لم يُنَــبِّه على ذلك لشهرته[٢]، وقد تقدم ذلك في نظيره[٣].

ويلزم من تَشْديد الصَّاد في: ﴿ مُّوصٍ ﴾ فَــتْح الواو[٤].

وقال أبو عبد الله: «ويلزم من تخفيفها سكون الواو»[٥].

يعـــني بالنسبة إلى التلاوة، وأما من حيث الإِمْكان النطقي فليس كذلك، وقد تقدم توجيه تخفيف: ﴿ لَٰكِنَّ ﴾، وتشديدها، ونصب ما بعدها ورفعه، وتقدم كلام الفراء وغيره في ذلك فلا نطول بإعادته[٦].

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٨٢.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/أ.

(٣)- من ذلك ما جاء عند شرحه لقول الناظم:

(وَخَاطَب عَمّا يَعْمَلُون كَمَا شَفَا   ولامُ مُوَلاهَا عَلَى الفَتْح كُمِّلا)

متن الشاطبية رقم البيت: (٤٨٨)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٩/٢، والسراج: ص ١٦٠.

(٥)- اللآلئ الفريدة – بتصرف يسير -: ٥٧٩/٢.

(٦)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَكِنْ خَفِيفٌ والشّياطِينُ رَفْعُهُ   كمَا شَرَطُوا والعَكْسُ نَحْوٌ سَمَا العُلا)

متن الشاطبية رقم البيت: (٤٧٤)، فرش سورة البقرة.

إلا أنــه لابد من تأويلٍ في الاثنين، وذلك أن الظاهر أن: ﴿ ٱلْبِرَّ ﴾، معْنىً مِن المعَاني، و﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾، و﴿ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ جُـثّة، ولابد أن يتصادق الخبر والمخبر عنه[1]، وقد اختلفت عبارات الناس في ذلك.

فذهب بعضهم إلى أن في الكلام حَذْف مضاف مِن **الأول**، والتقدير: «ولَكِن [صَاحِبُ البر مَن آمن أو مَن اتقى»[2].

وقــال آخرون الحذف مِن **الثاني**، والتقدير: «ولَكِنّ][3] البر بِـرُّ مَن آمن أو بِـرّ مَن اتقى»، وهذا / تخريج سيـبويه واختيارُه[4]، وهو قول جماعــة كثيرة[5]. **[٤٢٣/ب]**

وإنمــا اختاره سيــبويه لأن السابق إنما هو نَفْي كونِ البر هو توْلِيةُ الوَجْه قِبَل المشرق والمغرب، فالذي يُستَدرك إنما هو مِن جنس ما يُـنْفَى، ونظير ذلك أن تقول: «لـيس الكَرَمُ أن تَبْذُل دِرْهَماً ولكِنّ الكَرَمَ بذْلُ الآلاف»، ولا يُنَاسِبُ «ولَكِنّ الكَرِيمَ مَن يَـبْذُل الآلاف»[6].

وممــا يُـشْبه الآية الكريمة في تقدير مضاف تصْحيحاً للمعنى قوله ﷺ: «أَسْوأُ السّرِقة الذي يَسْرِق صلاته»[7].

---

(١)- انظر: مشكل إعراب القرآن: ص ١١٨، والتبيان: ١/١٢٤.

(٢)- قالــه الزجاج، نقل ذلك عنه أبو حيان في: البحر: ٢/٤، وانظر: معاني الزجاج: ١/٢٤٦، والتبيان: ١/١٢٤، والفــريد في إعــراب القرآن المجيد: ١/٤٠٩، ومشكل إعراب القرآن: ١١٨، والمحرر: ٢/٥٦، والكشاف: ١/٣٦٢.

(٣)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر: الكتاب: ١/٢١٢.

(٥)- منهم: قطرب، نقل ذلك عنه أبو حيان في البحر: ٢/٤، وانظر: معاني الأخفش: ١/٣٥٣، وكشف المشــكلات: ١/٢٥٧، والتبـيان: ١/١٢٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٠٩، ومشكل إعراب القرآن: ١١٨، والمحرر: ٢/٥٦، والكشاف: ١/٣٦٢.

(٦)- انظر: البحر: ٢/٥.

(٧)- الحديث: أخرجه مالك في الموطأ عن النعمان بن مرّة، كتاب النداء للصلاة، رقم: (٣٦٣)، والدارمي عـــن قــتادة عن أبيه، رقم: (١٢٩٤)، كتاب الصلاة، وأحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري ﷺ، رقم: =

تقدير ذلك: أن: «أَسْوأ» أَفْعَل تَـفْضِيل، وأَفْعَل التفضيل لا يُضَاف إلا لِمَا هو بعضه، «فَأَسْوأ السَّرِقة سَرِقَةُ».

و«السَّرِقَة»: معنىً مِن المعاني، و«الذي يَسْرِق صلاته»: شَخْص، وقد أَخْبر عنها به، وليس إيـَّاها فلا بد مِن حَذْفٍ إما مِن: **الأول** تقديره: «أَسْوأ ذَوِي السَّرِقة سَرِقة الذي يَسْرِق صلاته»، ويؤيد هذا التأويل ما ثبت في رواية أُخْرى: «أَسْوأ السَّرَقَة» بفتح الـراء على أنه جَمْع: «سَارِق»[1]، كـ«فَاجِر» و«فَجَرة»، و«كَافِر» و«كَفَرة»، و«بارّ» و«بَرَرَة»[2].

وإما مِن: **الثاني**: أي: «أَسْوأ السَّرِقة سَرِقةُ الذي يَسْرِقُ صَلاته»، وهو مقتضى مذهب سيـبويه السابق.

وقد يُفَرَّق بين الآية الكريمة والحديث في مذهب سيـبويه، فَـيُجْعَل الحذف مِن الأول لِمَا تقدم من الرواية الأخرى، وبأنه قد تقدم أن وَجْه الاخـتيار إنما هو أن السـابق نَفْي كون البر هو: تولية الوَجْه قِبَل المشرق ... إلى آخره، وهذا مفقود في الحديث.

وقال آخرون: «البرّ»: اسم فاعل على: «فَعِل» بفتح[3] الفاء وكسر العين، بزنة: «فَـطِن»، يقال: «بَرّ» «يَـبَرّ» فهو: «بَـرٌّ» كـ«فَطِن» «يَفْطِن» فهو: «فَطِنٌ»؛ فَأُرِيد الإدغـام فنقلت كسرة العين إلى الفاء بعد سلبها حركتها فبقي: «بِرٌّ» بزنة: «سِرٌّ»[4]،

= (١١١٠٦)، وعن أبي قتادة عن أبيه ﷺ، رقم: (٢١٥٩١)، وقال الحاكم: "حديث صحيح". المستدرك: ٣٥٣/١، وانظر: التمهيد لابن عبد البر: ٤١٠/٢٣.

(١)- انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٦٢/٢، وقال المناوي نقلاً عن الطيبي: "أسوأ: مبتدأ، والذي: خبره على حذف مضاف، أي: سرقة الذي يسرق، ويجوز أن تكون: السَّرَقة: جمع سارق، كفاجر وفجرة". فيض القدير: ٥١٣/١.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٠/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٩.

(٣)- في الأصل: "بكسر" والمثبت من (ت)؛ لصحة ذلك، لأن أصله: "بَرِرَ"، على وزن: "فَطِنَ"، فهو على وزن: "فَعِل"، انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٤/١.

(٤)- قال هذا أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٢٤/١.

وعلى هذا لا يحتاج إلى حَذْف مضاف؛ لأن «البِرّ» صفة للشخص، وليس بمصدر، وقد استبعد هذا بعضهم[1]، وليس ببعيد.

وقال آخرون: أَوْقَع المصدر مَوْقِع العين مبالغة نحو: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، وقول الخنساء[2]:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِي إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ.

جُعِلَ نَفْسَ «البِرّ» مبالغة لكثرة وقوعه منه[3].

ويُحْكَى عن أبي العباس[4] أنه قال: «لو كنتُ مِمَّن يقرأ [القرآن] [5] لَقَرَأْتُ: «ولكنَّ البَرَّ» بفتح الباء[6].

يعني: ليتصادق الاسم والخبر فإن: «البَرّ» بفتح الباء صفة على: «فَعْل» كـ«صَعْب» و«ضَخْم».

---

(١)- هو أبو عبد الله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٩/٢.

(٢)- هي: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السُّلَمية، يقال لها الخنساء، أشهر شاعرات العرب وأشعرهن على الإطلاق، مخضرمة أدركت الإسلام فأسلمت، أكثر شعرها وأجوده رثاؤها لأخيها صخر، وكان قد قتل في الجاهلية، ت: ٢٤هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٢٣٨- ٢٣٩، والأعلام: ٨٦/٢.

والبيت: في ديوانها: ص٣٩، والكتاب: ٣٣٧، والشعر والشعراء: ص ٢٤١، واللسان: مادة "رهط" ٢٤٤/٦، ومادة: "قبل" ١٤/١٢، والمقتضب: ٥٣٤/٢، والكشاف: ٣٦٢/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٣/٢، وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٤٧٦/١، وشرح المفصل: ١١٥/١، والمحتسب: ٨٧/٢، والشاهد فيه: "إقبال وإدبار" فهما مصدران قد أخبر بهما مبالغة.

(٣)- قاله أبو عبيد، نقل ذلك عنه أبو حيان في: البحر: ٤/٢، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٤/٢.

(٤)- هو: المبرد، محمد بن يزيد. وقد سبقت ترجمته ص ٢١٨.

(٥)- ما بين المعكوفتين زيادة من المصادر التي نقلت هذا القول الآتي ذكرها.

(٦)- انظر قوله في: البحر: ٥/٢، والكشاف: ٣٦٣/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٤/٢.

وقيل: بل هو مقصود مِن: «بَارٌّ»، كـ«رَبٌّ» و«سَرٌّ»، وأصلهما: «رَابٌّ»، و«سَارٌّ»(١).

وقال الفراء : إن: ﴿ مَنْ ﴾ وَاقِعٌ مَوْقِع: «الإيمان» فَأَوْقَع اسم الشخص على المعنى كعكسه، كأنه قال: «ولكنَّ البِرَّ الإيمانُ بالله»، قال: «والعرب تَجْعَل الاسم خبراً للفعل، وانشد(٢):

لَعَمْرُكَ ما الفِتْيانُ إن تَنْبُتَ اللِّحَى وَلَكِنَّما الفِتْيانُ كُلُّ فَتَىً نَدَي.

/ قال: فجَعَل: «نَبَاتَ اللِّحْيَة» خبراً [لـ«الفِتَيان»](٣)، والمعنى: «لعمرك ما الفتوةُ أن تَنْبُتَ اللِّحى»(٤). [٤٢٤/أ]

وقال آخرون، وهم الكوفيون: إن المصدر واقع موقع اسم الفاعل، كما أن اسم الفاعل يقع موقع المصدر، نحو: «أَقَائماً وقد قَعَد الناس»، وهذه التأويلات المذكورة واردة في قراءتي الرفع والنصب(٥).

وقد قُرِئ في الشاذ بفتح الباء(٦)، كما تَمَنَّاه المبرد، ولا يحتاج فيها إلى تأويل.

---

(١)- انظر: البحر: ٥/٢.

(٢)- البيت: بلا نسبة في: معاني الفراء: ١٠٥، والبحر: ٥/٢، ومغني اللبيب: ٥٠٢/٢،

(٣)- في كلتا النسختين: "للفتى"، والمثبت كما في معاني الفراء: ١٠٥/١.

(٤)- معاني القرآن للفراء – بتصرف -: ١٠٤/١، ١٠٥، وانظر: البحر: ٥/١.

(٥)- انظر: مشكل إعراب القرآن: ١١٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، والمحرر: ٥٦/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/أ.

(٦)- انظر هذه القراءة ضمن كلام المبرد في: البحر: ٥/٢، والكشاف: ٣٦٣/١، والقرطبي: ٢٤٤/٢.

والوجه في قراءة: ﴿مُوَصٍّ﴾ بالتشديد، حَمْلُه على قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[١]، ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾[٢].

ولأن فيه معنى التكرير والتكثير كما قاله: مَكّي[٣]، وإن كان بعضهم قد أنْكَرَ[٤] [فيه معنى التكثير، والتكرير][٥].

والوجه في تخفيفه: حَمْلُه على: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾[٦]، ولأنه أَخَفّ لفظاً[٧].

وقد تقدم أن: «أَوْصَى وَوَصّى» لغتان بمعنىً: كـ﴿أَنزَلَ﴾ و﴿نزّلَ﴾، عند قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾[٨].

إلا أن الذي قَرَأ هناك بالتخفيف نافع وابن عامر فقط، وهما هنا أيضاً يقْرَءان بالتخفيف فهما جاريان على أَصْلهما، والأخوان وأبو بكر يقرءان هناك وها هنا أيضاً بالتشديد، فهم جارون على أُصُولِهم، والباقون وهم ابن كثير وأبو عمرو وحفص خَالفَا بين الفِعْل والاسم؛ لأنهم يشددون الفعل، ويُخَفِّفون الاسم، فافهمه فإنه حَسَن.

---

(١)- سورة الأنعام، الآية: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.

(٢)- من مواضعها: سورة العنكبوت، الآية: ٨، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والحجة للفارسي: ٢/٢٧١، والكشف: ١/٢٨٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٣)- انظر: الكشف: ١/٢٨٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٤)- في الأصل: "أنكره"، والمثبت من (ت).

(٥)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت)، وممن أنكر ذلك الفارسي في الحجة: ٢/٢٧٢، وأبو البقاء العكبري في: التبيان: ١/١٢٨.

(٦)- سورة النساء، الآية: ١١.

(٧)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والحجة للفارسي: ٢/٢٧١، والكشف: ١/٢٨٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ١٣٢، وقد ذكر هذا عند شرحه لقول الناظم: (.. **فَأَمْتِعْهُ أَوْصَى بِوَصَّى كَمَا اعْتَلا**)، متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٦).

(وَلَكِــنْ خَفِيفٌ) مبتدأ وخبر، أي: «خَفِيف النون»، قوله: (وَارْفَعِ البِرَّ) جملة فِعْلــية، (وَعَــمَّ) جملة مستأنفة، أي: «عَمّ ذلك فيهما»، أي: عَمّ الرفع والتخفيف في مَوْضعي هذه السورة[١].

قوله: (وَمُوَصٌّ) مبتدأ، و(ثِقْلُه) مبتدأ ثان، و(صَحّ) خبره، والجملة خبر الأول، أو نقول: (ثِقْلُهُ) بدل مِن: (مُوَصٌّ) أي: ثَقُلَ صَادُه، و«ثَقُلَ»: بمعنى: تــثقيل[٢].

و(صَحّ) أي: صحّ[٣] لغة ورواية، و(صَحَّ) حينــئذ: خَبَرُ (وَمُوَصٌّ).

قوله: (شُلْشُلا) حال مِن فاعل: (صَحّ) أي: «صَحّ ثِقْلُه خفيفاً»، أي: خفيفاً في المعنى، وإلا فالــثقل حاصــل بالتــثقيل، ولكنه من محاسن الكلام أن يقال: «صَحّ التــثقيل خفيفاً»[٤].

وإنمــا خَفَّ بسبب كثرة نظائره في القرآن المُجْمَع عليها، نحو: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ ﴾[٥] ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ ﴾[٦] في مواضع، ﴿ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[٧]، وقد أَجْمَعوا أيضاً على تخفيف ما ورد في النساء نحو: ﴿ يُوصِيكُمُ ... يُوصِى بِهَآ ﴾[٨]، ﴿ يُوصِينَ ... تُوصُونَ ﴾[٩].

ولا يُقْرأ قول الناظم: (وَمُوَصٌّ) إلا مُثقّلاً ليصحَّ الوزن.

---

(١)- انظــر: فتح الوصيد: ٢/٦٩٥، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٠، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٨.

(٣)- "صح" زيادة من (ت).

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٩٦، إبراز المعاني: ٢/٣٤٧، وشرح شعلة: ص ٢٨٤.

(٥)- من مواضعها: سورة العنكبوت، الآية: ٨.

(٦)- سورة الأنعام، الآيات: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.

(٧)- سورة الشورى، الآية: ١٣.

(٨)-سورة النساء، الآية: ١١.

(٩)- سورة النساء، الآية: ١٢، قال هذا أبو شامة، انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٤٧.

٥٠٠- وَفِدْيَةٌ نَوِّنْ وَارْفَعِ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي   طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلَّلا

أَمَرَ بتنوين: ﴿فِدْيَةٌ﴾ ورفع الخفض الواقع في: ﴿طَعَام﴾ لمن رمز له باللام والغين المعجمة والدال المهملة مِن قوله: (لَدَى غُصْنٍ دَنَا)، وهم: هشام وأبو عمرو والكوفيون وابن كثير، فتعين لغيرهم وهما: نافع وابن ذكوان عَدَمُ تنوين: ﴿فِدْيَة﴾، وخفض: ﴿طَعَام﴾ يريد قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[1]، /. [٤٢٤/ب]

وإنما قَيَّد قوله: (وَارْفَعِ الْخَفْضَ)، ولم يقتصر على ذِكْر الرَّفع لئلا يُؤْخذ ضِدُّ الرفع المطلق وهو النصب، ولم يَقْرَأ به أَحَدٌ[2].

والوجه في تنوين: ﴿فِدْيَة﴾، ورفْع: ﴿طَعَام﴾: أنه جعَل: ﴿طَعَام﴾ بدلاً من: ﴿فِدْيَة﴾ بيّن بهذا البدل: أن الفديةَ: طَعَامٌ، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ﴾[3]، فـ﴿حَدَآئِقَ﴾ بدل مِن: ﴿مَفَازًا﴾، بيّن به: ذلك المَفَاز، وكلاهما بدل نكرة من نكرة[4].

وقيل: بل ﴿طَعَام﴾: خبر مبتدأ مُضْمَر، كأن قائلاً قال: ما تلك الفِدْيَة؟ فأُجيب بذلك، أي: هي: [طعام][5]، وهو في المعنى كالذي قبله[6].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٠/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٩.

(٣)- سورة النبأ، الآية: ٣١، ٣٢.

(٤)- انظر: الكشف: ٢٨٢/١، وشرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢١/١، والتبيان: ١٣٠/١، البحر: ٤٤/٢.

(٥)- في كلتا النسختين: "فدية"، والمثبت موافق للسياق.

(٦)- قاله: أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٣٠/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤١٨/١.

وقـــيل: بل هي عطف بيان، وهذا عند من يُجْرِيه في النكرات، وهو الصحيح من حيث الدليل، وإن كان الأكثر على خلافه[١].

والوجـــه في عدم تنوينها، وخفض ما بعدها: أنه أَضَافَها إليه إضافة الشّيء إلى جِنْسِـــه، نحو: «خَاتَمُ حَدِيدٍ»، و«ثَوْبُ خزٍّ»، و«بَابُ سَاجٍ»، والمقصود به البيان أيضاً، والإِضَـــافة حينـــئذٍ بمعنى: «من»، ولما كانت مفيدة لبيان المعنى، وكان اللفظ معها أَخَف أتى بها، أي: بالإضافة؛ لأن «الفدية» تكون: طعاماً وغيرَه[٢].

وقـــال بعضـــهم: «يجـــوز أن تكون هذه الإضافة من: باب إضافة الموصوف لصفته». قال: «لأن الفدية لها ذات، وَصْفُها أنها: ﴿ طَعَام ﴾»[٣].

وهـــذا القول فاسد، لأنه: إما أن يريد بـــ«طعام» المصدر، أو ما يُطْعَم فيكون بمعنى: «المَطْعُوم»، وعلى كلا التقديرين فلا يصح له مُدّعَاة؛ لأن المصدر لا يُوصف به إلا عـــند قصـــد المبالغة، ولَيْسَتْ مُرَادَةً هنا، والذي بمعنى المفعول ليس جارياً على: «فِعْلٍ» ولا ينقاس، لا يقال: «ضِرَاب» بمعنى: «مَضْرُوب»، و«لا قِتَال» بمعنى: «مَقْتُول»، ولكونها غير جارية على: «فِعْلٍ» لم يعمل عمله، لا تقول: «مررت برجلٍ طَعَامٌ خبزُه» بمعـــنى: «مَطْعُـــومٌ خـــبزه»، وإذا كان غير صفة فكيف يقال: أضيف الموصوف إلى صفته؟[٤].

---

(١)- انظـــر: الحجة للفارسي: ٢٧٣/٢، وشرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٦/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٢)- انظـــر: الكشف: ٢٨٢/١، وشرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢١/١، والتبيان: ١٣٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤١٩/١، البحر: ٤٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ.

(٣)- انظر هذا القول في: البحر: ٤٤/٢.

(٤)-انظر: البحر: ٤٤/٢.

والمـــراد بالفدية هنا: جَمْعٌ؛ لأن المُطِيقِين جماعة، فَعَلَى كل واحد منهم فدية، وإنما أُفْرِدت لوجهين[١]:-

أحدهمـــا: أنها مَصْدر، والمصدر يُفْرَد، والتاء فيها لَيْسَت للوَحْدَة، بل لِمُجَرَّد التأنيث.

والـــثاني: أنه لَمّا أضافها إلى مضاف إلى الجمع أَفْهَمَتِ الجمع، وهذا ظاهر في قراءة: ﴿ **مَسَاكِين** ﴾ بالجمع، وأما على قراءة مَن أَفْرَد؛ فلأن المراد به الجنس، وسيأتي إفْرَاد: ﴿ مِسْكِينٍ ﴾، وجمعه قريـــباً - إن شاء الله تعالى -.

قوله: (وَفِدْيَةُ) مفعول مُقَدَّم، ورفْعُها على الحكاية، ويَضْعُف رَفْعُها بالابتداء، وجَعْل الجملة الأَمْرِية بعدها خبراً، والعائد مُقَدّر، أي: نَوّنها لعدم الحاجة إلى ذلك[٢].

قـــوله: (بَعْدُ) ظرف لـــ(ارْفَع): أي: «ارْفَع طَعَام بعد فدية»؛ لأنه في الترتيب كذلك.

قوله: (فِي طَعَامٍ) يجوز أن يكون: حالاً، أي: ارفع الخفض حَال كون الخفض في لفظ: «طَعَام» الواقع / بعد: «فدية»[٣]. [٤٢٥/أ]

ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف على سبيل البيان، أي: أعني: (فِي طَعَامٍ).

قـــوله: (لَدَى غُصْنٍ) يجوز تعلقه بـــ(ارْفَع): أي: ارفع ذلك عند غُصْنٍ هذه صفته؛ يشير إلى الثناء على هذه القراءة كما سيأتي تفسيره.

ويجـــوز أن يكـــون: حالاً ثانية؛ إذا أعربنا: (فِي طَعَام) حَالاً أُولى، أو يكون: حالاً وإن لم يكن: (فِي طَعَامٍ) حالاً، أي: «كائناً لدى غُصْنٍ دَانٍ».

---

(١)- قال هذين الوجهين أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٣٠/١.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٩.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٩.

وإنما شبَّه هذه القراءة: بغُصْنٍ دَانٍ مُتَذَلّل، أي: قريب سَهْل التناول، من قوله تعالى: ﴿ وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾[١] لظهورها وقُرْبها من الأفْهَام، ولذلك كان علــيها الأكــثر، فكل أَحَدٍ يَفْهَمُ معناها، كما أن كُلّ أَحَدٍ ينال ثمرة الغصن القريب المذلَّل ثمرته[٢]، وهي استعارة بديعة.

قوــله: (دَنَا) جملة فعلية في موضع جر نعتاً لــ(غُصْنٍ)، (وتَذَلَّل) عطف على: (دَنَــا)، وأَلِفُــه للإطلاق، وألِف: (دَنَا) مِن واو، كقولهم: «دَنَا يَدْنُو دُنُوّاً»، ثم ذَكَر الخلاف في: ﴿ مِسْكِينٍ ﴾ فقال:

٥٠١- مَسَاكِينَ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنَوّناً ... وَيُفْتَحُ مِنْهُ النُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة: (عَمّ) آخر البيت، وهما نافع وابن عامر، أنهما قرءا: ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِين ﴾[٣] بالجَمْع، ولَمّا جمَعَا مَنعَاهُ من[٤] الصّرف؛ لكونه على زِنَة مُنْــتَهَى التكسير، كــ«مصابيح»، و«قَنَاديل»، ولهذا قال: (ولَيس مُنَوّناً ويُفْتَحُ مِنْهُ النُّونُ)؛ لأنّ حُكْمَ مالا يَنْصَرِف: أن لا يُنَوّن، وأن يُفْتَح في موضع الجر[٥].

وأَفْهَم أن الباقين لا يَجْمَعُونه بل يأتون به مُفْرَداً، وإذا أُفْرِد أَخْفَضُوه بالإضافة ونَوّنوه إذ لا مانع من صَرْفــه فقرءوا: ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾، وعَبَّر الناظم عَن حَركة: ﴿ مَسَاكِين ﴾ بالفتح.

---

(١)- سورة الإنسان، الآية: ١٤.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٦/٢، وإبراز المعاني: ٣٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٥، وشرح السنباطي: ٣٨٩/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٤)- "من" زيادة من (ت).

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٥.

قـــال أبو عبد الله: «أتى بعبارة النحويـــين في قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ النُّونُ) لأنهم يقولون في المجرور الذي لا ينصرف: «مَفْتُوح» وإن كان مُعْرَباً؛ لأن فَـــتْحَته لَـــمّا لم تدل على ما تدل عليه النّصْبة صَار كالمفتوح.

وتعـــين للباقين القراءة بالإفراد والتنوين والكسر على ما قرَّره، غَيْر أن الكَسْر المُقَـــدَّر في تقيـــيد قـــراءة الباقين[1] جاء على رأي من لا يلتـــزم الفَرْقَ بين أَلْقَاب حركات[2] الإِعْراب، والبناء ضرورة». انتهى[3].

يعـــني أنه أتى بالفتح في كلمة مُعْرَبَة، والفتح من أَلْقَاب البناء؛ فاعتذر عنه بأن هـــذه الفتحة لَـــمّا لم تدل على ما تدل عليه النصبة؛ وهو عَلَم المفْعُولية؛ صار الاسم كالمفتوح، وهو كَلامٌ حَسَن جيد[4].

وقال أبو شامة: «وحركة النون حركة إعراب في القراءتين، فكان التعبير عنها بالنصب أولى من تعبيره بالفتح على ما قَدّمه في الخطبة مِن اصطلاحه» انتهى[5].

وكيف نقول: «وَيُنْصب منه النون»، وليس هذا بنصب؟؛ لأن النصب عِبَارة عـــن كَـــون المنصـــوب: مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو مستـــثنى، أو خبراً لكان وأخواتها، / ثم المفعول مُتَنوّع إلى أنواع مذكورة في كتب النحو؛ فكان يُحيل المسْأَلة عَمَّـــا هي عليه، وهذا بخلاف تعبيره: بـــ«الفتح» فإن النُّحَاة يقولون: غير المنْصَرف في [٤٢٥/ب]

(١)- في: (ت) "القراءة للباقين".

(٢)- في (ت): "حركتي".

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥٨١/٢.

(٤)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٤٩، وشرح السنباطي: ٣٨٩/٢.

(٥)- هذا النص لم أجده في إبراز المعاني، بل وجدت نصاً آخر على عكس هذا النص الذي ساقه المؤلف، وفـــيه موافقة لكلام أبي عبد الله السابق، وموافق كذلك لما أيده المؤلف، فالنص الموجود في الإبراز ما يلي: "وحركة النون حركة إعراب على القراءتين، والفتح فيما لا ينصرف علامة الجر، فلم يمكن التعبير بالنصب؛ لأن الكـــلمة مجرورة، فكان التعبير عنها بالنصب خطأً". إبراز المعاني: ٣٤٨/٢. وفي نسخة أخرى للإبراز، ت: إبراهيم عطوة: "....فكان التعبير عنها بالنصب ممتنعاً"، ص ٣٥٦.

مَوْضِــع الجر مفتوح، ويقولون: علامة جره فتحة آخره، فالصواب ما ذَكَره الناظم، والله أعلم.

وغايــة مــا في الــباب أن يُؤْخَــذ بطريق المفهوم أن قراءة الباقين: بِكَسْر: ﴿ مِسْكِينٍ ﴾، فــيلزم إطلاق لقب البناء على لَقَب الإعراب، والأمر فيه سَهْلٌ؛ لأن التجوُّز في الأمر غير الملفوظ به أولى مِن التجوّز في الملفوظ به، فلو قال: «ويُنْصَبُ مِنْهُ الــنُّون» لكــان قد تَجوّز لفظاً حيث سمّى هذا الجر نصباً، وَيُسَلّم له أن قراءة الباقين بالخفض؛ لأن الخفض ضِد النصب، لكن مُراعاة الأمور اللفظية أولى من مراعاة الأمور المعــنوية، ولذلــك يغتفرون في التقديرات ما لا يغتفرون في الألفاظ، وَيُعَلّلون ذلك بــزوال الفــتح اللفظــي في التقديرات، وبوجوده في الألفاظ كما هو معروف عند أهلــه.

وقد حصل من مجموع هذين البيتين أن القراء على ثلاث مراتب:-

الأولى: ﴿ فِدْيَــةُ طَعَــامِ مَسَاكِينَ ﴾[1] بإضافــة: ﴿ فِدْيَــة ﴾، لــ﴿ طَعَـام ﴾، وَجَمْع: ﴿ مَسَاكِين ﴾ لنافع وابن ذكوان فقط.

الثانــية: ﴿ فِدْيَــةٌ طَعَــامُ مَسَاكِينَ ﴾ بالتنوين، وَجَمْع: ﴿ مَسَاكِين ﴾ لهشام وَحْدَه[2].

الثالثة: ﴿ فِدْيَــةٌ طَعَـامُ مِسْكِينٍ ﴾، بالتنوين وإِفْرَاد: ﴿ مِسْكِينٍ ﴾ للباقين.

ولم يَقْــرَأْ أَحَــدٌ بالإضافة وإفراد: ﴿ مِسْكِينٍ ﴾، ولو قُرِئ به لجاز؛ إلا أن: «القراءة سُنَّــة مُتّبعة»[3].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢)- "وحده" زيادة من (ت).

(٣)- سبق تخريج هذا الأثر، ص ٣٩٩.

والوجه في: جَمْع: ﴿ مَسَاكِين ﴾: مُقَابَلَـــة الجَمْع بالجمْع فإن: ﴿ ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ ﴾[١] جَمْع[٢].

ومَـــن أَفْـــرَد: فَعَلَى مراعاة إِفْرَاد العموم، أي: وعلى كل واحد مِمّن يُطِيق الصوم لِكُلِّ يوم يُفْطِره إِطْعَام مُسْكِين.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[٣]، أي: «اجلِدُوا كُلَّ واحد ثمانين جلدة، لا أن الكُـــلّ يُجْلَـــدون ثمانين فقط»، وتَبَـــيّن مِن إِفْرَاد المسْكِين أَنّ لكل يوم يُفْطِر فيه إِطْعَام مُسْكِين، ولا يُفْهَم ذلك مِن الجَمْع[٤].

والحاصـــل أن كُل واحدة من القراءتين مُفَسِّرة للقراءة الأُخْرى، فقراءة الجَمْع مُفَسِّـــرة لقراءة التوحيد، بأن الإِفْرَاد ليس فيها على الجماعة كُلّهم بل على كُلّ واحد فِدْية تَـــخُصُّه.

والمعـــنى: وعـــلى كل واحد مِن الذين يُطِيقُونه فِدْية طَعَام مِسْكِين، على حَدّ قولـــك: «كَسَـــانا الأَمِيرُ حُلَّة»، أي: كَسَا كل واحد مِنّا حُلَّة تَـــخُصُّه، لا أن الحُلَّة وَحْدَها للجميع، ومنه: آية النور: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ ﴾، أي: كُلّ واحد منهم.

---

(١)-سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢)- انظـــر: الحجـــة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والحجة للفارسي: ٢/٢٧٣، والكشف: ١/٢٨٣، وشرح الهداية: ١/١٩١، والتبيان: ١/١٣٠.

(٣)- سورة النور، الآية: ٤.

(٤)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والكشف: ١/٢٨٣، وشرح الهداية: ١/١٩١.

وقــراءة الإِفْرَاد: تُفَسِّر قراءة الجَمْع، أي: أن عَلى كل[١] وَاحِدٍ طَعَام مِسْكِين وَاحِد / لا اثنين، ولا أَكْثر لِئَلا يُتَوَهّم مِنْه أن على كُلّ واحد من المطيقين طعام اثنين، أو ثلاثة[٢]. [٤٢٦/أ]

و«الطَّعام» في الآية الكريمة فيه قولان[٣]:-

أحدهمــا: أنــه اسم مَصْدَر بمعنى: «الإِطْعَام»، كـــ«العَطَاء، والنَّبَات»، بمعنى: «الإِعْطَاء والإِنْبَات» في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾[٤]، وفي قوله[٥]:

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا.

والــثاني: أنــه بمعنى: «المطْعُوم»، وَضَعَّفَ ذَلِك أَبُو البقاء: «بأَنَّه قَد أُضِيف إلى المسَاكِين، أو المسكين» قال: «وليس الطَّعام للمسكين قبل تَمْليكه إيّاه، فلو حُمِل على ذلــك لكـــان مجازاً؛ لأنه يصير تقديره: فعليه إخراج طَعَام يصير للمساكين، فهو من بـــاب تســـمية الشيء بما يؤول إليه، وهو وإن كان جائزاً إلا أنه مجاز فالحقيقة أَوْلى منه»[٦].

(١)- "كل" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- انظـــر: الـــبحر: ٤٤/١، والمحرر: ٧٨/٢، والقرطبي: ٢٩٠/٢، والحجة للفارسي: ٢٧٣/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ، وشرح شعلة: ص ٢٨٥.

(٣)- انظر هذين القولين في: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ١٣٠/١.

(٤)- سورة نوح، الآية: ١٤.

(٥)- البيـــت: منســـوب للقطامي في: اللسان: مادة "عطا" ١٩٧/١٠، ومادة: "زهف" ٧٠/٧، وشرح التصـــريح: ٧/٢، والـــدرر اللوامع: ٤٠٨/١، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٨٨/٣، وشرح الأشموني: ٢٠٥/٢، وشـــرح شذور الذهب: ص ٤١٩، وشرح ابن عقيل: ٩٤/٢، واللسان: مادة "سمع" ٢٥٦/٧، ومادة: "غنا" ٩٥/١١، والشاهد فيه: "عطائك المئة" فقد عمل اسم المصدر الذي هو: "عطاء" عمل الفعل، فنصب المفعول الذي هو قوله: "المئة" بعد إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

(٦)- التبيان: ١٣٠/١.

ومَن جوَّز ذلك جعَلَه كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[١]، سُمِّي العِنَب «خمراً» بما يؤول إليه[٢]، كما سُمِّي الشيء باعتبار ما كان عليه كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾[٣]، ولا يُتْم شرْعاً بعد البلوغ[٤].

قوله: (مَسَاكِين) مبتدأ، و(مَجْمُوعاً) حَالٌ مِن فَاعِل: (عَمَّ) آخرِ البيت، و(عَمَّ) جملة فعلية خبر المبتدأ، وإنَّما أتى بالمبتدأ مفتوح الآخر على الحكاية، والمعنى: «مساكين عَمَّ حال كونه مَجْمُوعاً»، ومعنى العُمُوم فيه ما تقدم أن على كل واحدٍ من المطيقين طَعَام مِسْكِين.

ويجوز أن يكون: (مَسَاكِين) منصوباً بمضْمَر، أي: «اقرأ مَسَاكِين»، و(مَجْمُوعاً) حال أيضاً مِن المفعول[٥].

قوله: (وَلَيْسَ مُنَوناً) يجوز أن يكون: مُسْتأنفاً، أخبر بهذه الجملة أنه غير مُنَوَّن في قراءة هؤلاء، وأن يكون: في محل نَصْبِ حَالاً ثانية مِن: (مَسَاكِين)، وأن يكون: حَالاً مِن الضَّمير المُسْتَكِن في الحال، وهو: (مَجْمُوعاً)، فتكون حالاً متداخلة.

قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْه النُّون) جملة معطوفة على ما قبلها بالاعتبارات الثلاثة، والضمير في: (مِنْهُ) عائد على: (مَسَاكِين) باعتبار اللفظ، أي: مِن لَفْظِ: (مَسَاكِين).

قوله: (عَمَّ): قد تقدم أنه يجوز أن يكون: خبراً عن: (مَسَاكِين) حيث أَعْرَبناه: مبتدأ، وإن أَعْرَبناه: مفعولاً بمُقَدَّر، فيجوز أن يكون: مُسْتأنفاً لا خبراً عنه، بأنه عَمَّ بالمعنى المتقدم، أو بمعنى: أن الجمع عَمّ وفَشَا بين أهل هذه الصناعة.

ويجوز أن تكون: حالاً مُضْمَرة معه «قد» عند بعضهم.

---

(١)- سورة يوسف، الآية: ٣٦.

(٢)- انظر: البحر: ٣٠٨/٥، والمحرر: ٢٩٩/٩، والكشاف: ٢٨٣/٣.

(٣)- سورة النساء، الآية: ٢.

(٤)- انظر: البحر: ١٦٨/٣، والمحرر: ١١/٤، والكشاف: ١٠/٢- ١١.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤٩.

قوله: (وَأَبْجَلا): عُطِف على: (عَمَّ)، وهو فِعْلٌ ماضٍ فاعله: مُضْمَر، ومعنى: أَبْجَلَ: «كَفَى»: يُقَال: أَبْجَلَني كذا، أي: كَفَاني[١]، والمعنى: أنه كَفَى مَن قَرَأ به لصحته معنى ورواية[٢]، الاعتذار عن إِفْراده مع كون المطيقين جَمْعاً.

٥٠٢- وَنَقْلُ قُرَانٍ وَالقُرَانِ دَوَاؤُنَا وَفِي تُكْمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمَ ثَقَّلا

/ أخبر عمَّن رمز له بالدال المهملة مِن (دَوَاؤُنَا)، وهو ابن كثير أنه قَرَأ بنقل حركة همزةِ: ﴿ قُرْءَانٍ ﴾، و﴿ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ - مُعَرَّفاً، وَمُنَكَّراً حيث وَقَع - إلى الراء، ويلزم مِن حيث اللغة الفَصِيحة بعد النقل حَذْفُ الهمزة. [٤٢٦/ب]

وإنما قلت ذلك؛ لأن بعض الناس اعترض على الناظم، فقال: «لا يلزم من نَقْل حركة الهمزة حَذْف الهمزة، فكان ينبغي أن يَضُمَّ إلى ذلك حَذْفُ الهمزة.

ويدل على ذلك أن بعض العرب بعد نَقْلِ حَرَكتها يُقِرُّها[٣] ولا يحذفها، ويُخَفِّفُها بِقَلْبِها حَرْفاً يُجَانس حركة ما قبلها، يُعَامِلها بذلك مُعَامَلَة الهمزة الساكنة بطريق الأَصَالة، ومنه قول بعضهم:

«الْمَرَاة»، و«الكمَاة» بألف صريحة، والأصل: «المرْأَة، والكمْأَة».

وجوابه: ما قدمتهُ مِن أَنَّ اللغة الفصيحة حَذْفُ الهمزة بعد النقل، وإثباتُها بعده[٤] لغة رَدِيئة، فلا تَرِد عليه[٥].

(١)- انظر: اللسان: مادة "بجل" ٢/٢١.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٤٨، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٢، والسراج: ص ١٦١.

(٣)- في (ت): "يقرؤها".

(٤)- "بعده" سقطت من (ت).

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٢.

وقد أُورِد على الناظم: ﴿قُرْءَانَهُۥ﴾، وهو موضعان في سورة القيامة: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾[1]، فإن النقل فيهما لابن كثير، ولم يدخلا تحت قول الناظم؛ لأنه إنما لفظ بالمنَكَّر، والمُعَرَّف، قال: ويدل على اعتبار ما ذكرناه أن صاحب التيسير[2] وغيره تَعَرَّضا لِذِكْر قراءته في الموضعين المشار إليهما، فكان للناظم بهم أُسْوة في التنصيص عليهما[3].

قال أبو شامة: «أراد أن يَنُصَّ على المنكر والمعَرَّف باللام، ومِنْ [جملة][4] ما فيه الخلاف: ﴿قُرْءَانَهُۥ﴾[5] في موضعين، ثم قال: إلا أن يكون قَصَد ما دخله لام التعريف، وما خلا منها، ولو أنه قال:

وَنَقْلُ قُرَانٍ كَيْفَ كَانَ دَوَاؤُنَا

لكان أَبْيَن، وأَعَم»[6].

قلت: هو قد ذَكَر مثل هذا الاعتراض عند قوله: (وعِنْدَ سِرَاطٍ والسِّراط لِقُنْبلا)[7]، فقال هناك: «أي مُجَرَّداً عن لام التعريف، ومتصلاً بها، ثم المجرد عن لام التعريف قد يكون نكرة نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[8]، ﴿أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا﴾[9]، وقد يكون مُعَرَّفاً بالإضافة نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[10]

(١)- سورة القيامة، الآية: ١٧، ١٨.

(٢)- انظر: التيسير ص ٦٨.

(٣)- أورد هذا أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٤٩.

(٤)- في كلتا النسختين: "جهة"، والمثبت من إبراز المعاني.

(٥)- سورة القيامة، الآية: ١٧، ١٨.

(٦)- إبراز المعاني: ٢/٣٤٩.

(٧)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٨)، سورة أم القرآن.

(٨)- سورة الأنعام، الآية: ١٦١، والشورى، الآية: ٥٢.

(٩)- سورة مريم، الآية: ٤٣.

(١٠)- سورة الفاتحة، الآية: ٧.

﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ﴾[١]، ﴿صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٢]، ﴿صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[٣].

فلهذا لم أَقُل: أَرَاد المنَكّر والمعَرَّف، ومثله: (وَكَسْرُ بُيوتٍ والبُيوتُ...)[٤]، (وَنَقْلُ قُرَانٍ والقُرَانِ...)، بخلاف قوله: (وَفِي لُؤْلؤٍ في العُرْفِ والنُّكْرِ شُعْبَةٌ..)[٥] فإنه لم يأت مُجَرَّداً من اللام إلا وهو نَكِرَة، ولو اقتصر على لفظ: «النكرة» في الكل؛ لحصل الغرض، فإن لام التعريف زائدة على الكلمة.

كما أنه قال: (وَوَالاه فِي بِئْرٍ وَفِي بِئْسَ وَرْشُهم...)[٦]، والحكم عَامٌّ في كل ما في القرآن من لفظ: ﴿بِئْسَ﴾ مُجَرَّداً من الواو والفاء واللام، وفي: ﴿وَبِئْسَ﴾ بالواو وفي: ﴿فَبِئْسَ﴾ بالفاء، وفي: ﴿لَبِئْسَ﴾ باللام، وإنما نَبَّه على ما فيه لام التعريف دون المضاف / لاتحاد لَفْظ الكلام، وتعدد المضاف إليه». انتهى[٧]. [٤٢٧/أ]

فقوله هنا: «أراد أن يَنُصّ على المعرّف والمنكّر...» مُنَافٍ لقوله: «فلهذا لم أَقُل أراد المنكّر والمعرّف...»؛ لأن المسألتين مِن وادٍ واحد لا سيما وقد قال: «ومثله: (وَنَقْلُ قَرَانٍ والقُرَانِ)»، وكل ما أجاب به هناك من قوله: «ولو اقتصر على لفظ النكرة في الكل ... إلى آخره»، ومِن قوله: «وإنما نبه على ما فيه لام التعريف ... إلى آخره» أيضاً.

(١)- سورة الشورى، الآية: ٥٣.

(٢)- سورة الأعراف، الآية: ١٦.

(٣)- سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٥)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٢٣)، باب الهمز المفرد.

(٦)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٢٢)، باب الهمز المفرد.

(٧)- إبراز المعاني: ١/٢٤٠- ٢٤١.

وما أَحْلا ما اتفق له هذا الكلام البديع، وهو الذي يسميه أهل البديع الكلام: «المُوَجَّــه»، وهو ما يصلح لمعنيــين فأكثر، وذلك أنه أراد بــ(النَّقل): النَّقل المصطلح علــيه عند التصريفيــين والقراء، وهو نَقْلُ حركة الهمزة إلى السَّاكن قبلها كما يَفْعَل ورشٌ في مواضــعَ وَصْــلاً ووقفــاً، وحمزة في الوقف، وهشام في بعض المواضعِ فيه أَيْضاً[1].

ويَصْــلح أن يراد: بــ(النَّقل): الرواية والتلاوة، أي: «نَقْلُ: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾، و﴿قُرْءَانَهُۥ﴾ دَوَاؤُنا، فإنه دَوَاءٌ لكل سَقيمٍ»[2].

وفي الحديث: «شِفَاءُ أُمَّتي ثلاث» وذكر منها «أو آية من كتاب الله»[3].

وفي الحديث أيضاً: «مَن لا شَفَاه القرآن لا شَفَاه الله»[4].

---

(١)- ذكر هذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٩٧/٢، وأبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٤٩/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٧/٢، وإبراز المعاني: ٣٤٩/٢، والسراج: ص ١٦١.

(٣)- ذكــر هذه الرواية القرطبي في تفسيره ولفظها: "شفاء أمتي في ثلاث: آية من كتاب الله، أو لعقة من عسل، أو شرطة من محجم". الجامع لأحكام القرآن: ٣١٨/١٠.

والحديث الصحيح ما أخرجه البخاري، في كتاب الطب، رقم: (٥٢٤٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "الشفاء في ثلاثة شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنهى أمتي عن الكي".

(٤)- جــزء من حديث: رواه الواحدي في تفسيره: ١٢٣/٣، عن أحمد بن الحارث الغساني، والثعلبي عنه كذلك: ١٢٩/٦، وابن الحارث الغساني ضعيف: قال فيه أبو حاتم: "متروك الحديث"، وقال البخاري: "فيه نظــر". انظــر: ميزان الإعتدال: ٢٢٣/١، وقال الألباني: الحديث ضعيف جداً، انظر: السلسلة الضعيفة: ٢٨٣/١، رقم: (١٥٢)، وانظر: كنز العمال للمتقي الهندي، الحديث رقم: (٢٨١٠٦)، وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي: ٢٨٨/٢.

وفي التنـزيل: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]، وذلك أن قراءة القرآن، وتَعْليمه دَوَاءٌ مِن أَمْرَاض المعاصي، قال ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَن تَعَلَّم القُرْآنَ وَعَلَّمَه»[2].

فإن قلت: قوله: (والقُرَانِ) كيف يُقْرَأ؟.

قلت: يُقْرَأُ: (والقُرَانِ) بالجر عَطْفاً على المخفوض بالإضافة[3].

فإن قلت: بل ينبغي أن يُقْرَأ بالرفع على الابتداء، و(دَوَاؤُنَا) خَبَرُه، لا على أن الضـمة للحكاية بل ضَمَّة إعراب؛ وذلك لأن القرآن المعرّف بـ«أل»، وَرَدَ مرفوعاً ومنصـوباً ومجـروراً، فلو قَرَأَه هنا: (والقُرَانِ) عطفاً على: (قَرانٍ) لأوهم اختصاص الخـلاف بالمجـرور دون المرفوع والمنصوب، فإذا رفعته بالابتداء، أي: «وهذا اللفظ المعرّف دواؤنا بالنقل».

وهذا كما قلتم في قوله: (وَرِضْوَانٌ اضْمُمْ غَيْرَ ثَانِي العُقُود...)[4]، أَنَّه ينبغي أن يُقْـرَأ: (ورِضْوَانَ) بالنصب على المفْعُولية؛ لأنه قد وَرَد مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً، يُعَيِّن ما ذكرناه نحن هنا، وسيأتي بيانه في مَوْضِعه.

فـالجواب: أَنَّـه مُـنِعَ مِن ذلك هنا، أنه لا يُعْرَف الحكم الذي في: (القُرَان) المعَـرّف؛ لأنك اقـتطَعْتَه وأَخبَرت عن القرآن نفسه أنه دواؤنا، لكن ما حُكْمُه في القراءة؟.

فإذا عَطَفْتَه على: (قَرْان) تَعَيَّن بيان حُكْمِه، وأنه تُنْقَل حَرَكةُ همزته أيضاً.

---

(١)- سورة الإسراء: الآية: ٨٢.

(٢)- الحديـث: أخـرجه الـبخاري، عن عثمان بن عفان ﷺ، كتاب فضائل القرآن رقم: (٤٦٣٩)، والترمذي، عن عثمان بن عفان ﷺ، كتاب فضائل القرآن، رقم: (٢٨٣٢)، وعن علي بن أبي طالب ﷺ.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٤٩.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٨)، فرش سورة آل عمران.

وأمـا (وَرِضْـوَانٌ اضْـمُم) فَفِـيه بيان الحكم للجميع؛ لأنه مفعول مُقَدَّم: لــ(اضْـمُمْ)، و(اضْمُمْ) هو نَفْس الحكم، وهناك سنذكر بحـثاً حَسَناً مع الشيخ شهاب الدين أبي شامة - إن شاء الله تعالى -.

ثم أخـبر[1] / الـناظم عَـن شُـعبة - وهـو أبـو بكـر - أنه ثَقَّل مِيم: ﴿ وَلِتُكَمِّلُواْ ٱلْعِدَّةَ ﴾[2]، فَـتَعَيَّن لغيره تخفيفها. [٤٢٧/ب]

والوجـه في هَمْـزِ: ﴿ قُرْءَانٍ ﴾ أنـه الأَصْل، لأنه مِن: «قَرَأْتُ كذا» أي: جَمَعْتُـه[3].

و«القرآن» مَجْمُوع مِن سور وآيات وحروف، وهو في الأَصل مصدر: «قَرَأَ» «يَقْـرَأُ»، كـ«الغُفْرَان»، و«الكُفران»[4] و«الشّكْرَان»، ثم أُطْلِق على مجموع الكتاب العزيز، وَصَار عَلَماً بالغَلَبة إذا عُرِّف بـ(أل)[5]، ولهذا إذا حَلَف لا يَقْرَأ «قُرْآناً» مُنَكَّراً حَنَـثَ بما يُسَمَّى «قُرْآناً»، وإذا حَلَف لا يَقْرَأ «القُرآن» بـ(أل) المعرَّفة لا يَحْنَث إلا بقراءة الجميع.

وأما ﴿ قُرْءَانَهُۥ ﴾[6] في سورة القيامة فالمراد به: المصْدَر فقط.

---

(١)- "أخبر" سقطت من (ت).

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٣)- انظر: شرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٧/١، واللسان: مادة "قرأ" ٥١/١٢، وتحقيق الهمزة لغة تميم، وقيس. انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٩.

(٤)- "والكفران" زيادة من (ت).

(٥)- وهذا اختيار جماعة منهم: ابن جرير الطبري في تفسيره، وهو أن "القرآن": مصدر مشتق مهموز من: "قرأ يقرأ قراءة وقرآناً"، وضَعَّف ابنُ جرير الطبري، وابنُ عطية كونَه غير مهموز مشتق من: "القَرْء" أو من "القِرَان" بمعنى الضم والجمع. انظر: تفسير الطبري: ٩٤/١- ٩٧، والمحرر: ٨٣/٢، والمفردات للراغب: مادة "قرأ" ص ٤٠٠، والإتقان في علوم القرآن: ١٤٤/١، ومناهل العرفان للزرقاني: ٧/١، والنبأ العظيم لدراز: ص ١٢.

(٦)- سورة القيامة، الآية: ١٧، ١٨.

والوجـه في قـراءة ابن كثير: إما النَّقْل - وإن لم يكن مِن أَصْله النقل لا في كـلمة، ولا في كلمتين - جَمْعاً بين اللغتين؛ ولأنه أَخَف[١]، وهذا كما خَفَّف همزة: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾[٢]، وليس مِن أَصْلِه تخفيف مثلها في رواية البزي، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -[٣].

والنَّقل اختـيار الناظم، ولهذا لم يَذْكُر سِواه؛ لأن فيه توافق القراءتين[٤].

وإما لأنه: مِن مادة أخرى وهي: «القِرَان»، و«القِرَان»: الانضمام، ومنه: «قِرَان الحـج والعمـرة»؛ لأنـه يَجْمعهمـا في إِحْـرَامٍ واحد، ومنـه: «قَرَنْـت بـين الشّيئـين[٥]»، أي: جَمَعْتُ بينهما، وضَمَمْتُهما إلى بعضهما[٦]، وهذا المعنى موجود في الكتاب العزيز كما في مادة: «الهمز» فَيَتَّحد المعنى، وإن اختلفت المادتان[٧].

ووزنـه عـلى الأول: «فُعْلان»، وعلى الثاني: «فِعَال»، ووزنه بعد النقل على رأيٍ: «فُعان» لحذف اللام[٨].

---

(١)- انظـر: شرح الهداية: ١٩١/١، واللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ، ومبرز المعاني في شرح حرز الأماني: ٩٣/ب.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٠.

(٣)- سـيأتي عند شرحه لقول الناظم: (**وبَعْدَه لأَعْنَتَكم بالخلفِ أَحْمَدُ سهّلا**). متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٩).

(٤)- فيه توافق القراءتين من حيث أن النقل تخفيف للمهموز، فيكون أصله الهمز، فيكون جمعاً بين اللغتين، ونقل الهمز: لغةُ أهل الحجاز. انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٩، واللسان مادة "قرأ" ٥١/١٢.

(٥)- في الأصل: "السببين"، والمثبت من (ت).

(٦)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٥، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٧)- قال السيوطي: "قال قوم هو مشتق من قرنت الشيء بالشيء، إذا ضممت أحدهما إلى الآخر، وسمي به القرآن؛ لقِرَان السور والآيات والحروف فيه". الإتقان في علوم القرآن: ١٤٤/١، وانظر: المفردات للراغب، مادة "قرأ" ص ٤٠٠، واللسان: مادة "قرن" ٨٨/١٢.

(٨)- انظـر: فتح الوصيد: ٦٩٧/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

وأما مَن زعم أنه مُشتَقّ مِن: «قَرَيْتُ الماء في الحوض»، أي: جَمَعْتُه فِيه؛ فَغَلَطٌ؛ لأهما مادتان متغايرتان.

والوجه الأول أَوْلى منقولاً لتوافق القراءتين. والله أعلم.

وقد صَحّ عَن إمَامِنا الشافعي ﷺ أنَّه قال: «قَرأْتُ على إسْمَاعيل بن قُسْطَنطين[1]، وكان يقول: «القرآن اسم، وليس بمهموز، ولم يُؤْخَذ مِن: «قَرَأْتُ»، ولو أُخِذ مِن: «قَرَأْتُ» كان كُلّ ما قُرِئ قُرآناً، ولكنه اسم للقرآن مثل: التوراة، والإنجيل»[2].

يعني الشافعي ﷺ أن «القران» مِن غير هَمْزٍ ليس مَأْخُوذاً مِن المهموز بل غير المهموز اسم عَلَم للمهموز، كالتوراة والإنجيل اسمان لِمَا أُنْزِل على موسى وعيسى، وكذا «القران» مِن غَير همز اسم لِمَا أُنزِل على نبينا محمد ﷺ، وهذا يَدُلّ على أن القرآن المهموز المعرف بـ«أل» ليس عَلَماً بل هو نفس المسَمّى.

وفيه مُخَالَفة لِمَا يقوله أَصْحَابُه أنه إذا حَلَف: لا يَقْرَأُ قرآناً، ولا يَقْرَأ القرآن، حيث فَرَّقوا بين اليمينين بما تقدم، ولهذا مقام غير هذا.

قال الشافعي: «وكان يقول: يعني إسماعيل بن قسطنطين: «وإذا قَرَأْتَ القران تَهْمِزُ قَرَأْت، ولا تَهْمِز القران».

---

(١)- هو: أبو إسحاق، إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المخزومي، المقرئ، المكي القسط، شيخ القراء بمكة في زمانه، قرأ على ابن كثير الإمام، وعلى صاحبيه شبل بن عباد، ومعروف بن مشكان، وقرأ عليه محمد بن إدريس الشافعي الإمام، وعكرمة بن سليمان، ت: ١٩٠هـ. انظر: معرفة القراء: ١/٢٩٠، وغاية النهاية: ١/١٦٥-١٦٦.

(٢)- أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ٢/٦٢، والحاكم في المستدرك: ٢/٢٥٠، والمزي في تهذيب الكمال: ٢٤/٣٦٧، وانظر: تفسير القرطبي: ٢/٣٠٠، والإتقان في علوم القرآن: ١/١٤٤.

قلت: / لأنه عنده عَلَمٌ لِمَا بين دَفّتي المصْحَف، كما تقول: «قَرَأْتُ التوراة والإنجيل، ونحو ذلك». [٤٢٨/أ]

وقال أبو شامة: «والقرآن بالهمز مَصْدَر مِن قَرَأْتُ: كـ«الشّكْرَان»، و«الغُفْرَان»، والذي في سورة القيامة المراد به المصدر، والخلاف فيه أيضاً، وذلك دليل على أن مَن لم يَهْمِز نَقَل حركة الهمزة، والتّسْمية بالمصادر كثيرة». انتهى[١].

قلت: هذا فيه نوع مِن الاعتراض على الشّافعي، ووجهه أنه قال: «القران مِن غير هَمْز اسم عَلَمٍ للمهموز، وليس هو بمعنى: المهموز، بل هذا اسم، وهذا مُسَمّى، والغرض أن الذي في القيامة يُراد به المصْدَر، وهو المسمى فكيف تُرِك همزه[٢]؟، هذا معنى الاعتراض وإن لم يُصَرِّح به أبو شامة.

والوجه في تثقيل: ﴿لِتُكَمِّلُواْ﴾[٣] الدلالة على التأكيد بما فيه من معنى: التكرير[٤].

والوجه في تَخْفِيفه: حَمْلُه على ما أُجْمِعَ عليه في قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٥].

---

(١)- إبراز المعاني: ٣٥٠/٢.

(٢)- "همزه" سقطت من (ت).

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والكشف: ٢٨٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٥)- سورة المائدة، الآية: ٣، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٦، الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والكشف: ٢٨٣/١.

وقـيل: بل: «أَكْمَلَ وَكَمَّلَ» لغتان بمعنى واحد، كـ«أَنْزَل وَنَزَّل»، «وَأَوْصَى وَوَصَّى»، «وَأَمْتَعَ وَمَتَّع»[١].

وقـد اعتُرِض على الناظم بأنه بَقِي عليه التنبيه على فَتْح الكاف عند تَـثْقِيل مِـيمِها[٢]، وعـندي أنـه لا يُحتَاج إلى ذلك إذ لا يَتأَتَّى تشديد الميم إلا مع تحريك الكاف.

ولهـذا قـال أبو عبد الله: «ويلزم من تـثقيلها فَتْحُ الكاف، ثم قال: وتعيَّن للباقين تَخْفِيف الميم، ومِن ضَرُورة تَخْفيفها سُكُون الكاف»[٣].

وهـذا بالنسبة إلى القراءة، وأما بالنسبة إلى الإِمْكَان اللفظي فلا نُسَلِّم، فقوله: «ويلـزم من تـثقيلها فَتْح الكاف» صحيح مُطْلَقاً، والثاني صحيح بالنسبة إلى القراءة فقط، وله من هذا أمثلة تقدم كثيرٌ منها، ويأتي مثلُها.

قـال أبو شامة: «وبقي عليه فَتْحُ الكاف، و لم ينبه عليه، ولو أنه قال: «لشعبة حَـرِّك قبله الميم ثقلا»، أو يقول: «وفي تكملوا حَرّك لشعبة أثقلا» كما قال في سورة الحج:

ثُمّ ولِيوفّوا فَحَرّكْهُ لشعبة أَثْقَلا»[٤].

قلت: قد تقدم جواب ذلك وأنه غير مُمْكن تـثقيلها مع سُكُون الكاف، فلا فائدة في التنبيه على ما لا بد منه[٥].

---

(١)- انظر: معاني القراءات: ص ٧٢، الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٦، والحجة للفارسي: ٢/٢٧٤، وشرح الهداية: ١/١٩١، والموضح: ١/٣١٨، واللسان: مادة "كمل" ١٣/١١٢.

(٢)- ذكر هذا الاعتراض أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٥٠، كما سيأتي.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٢.

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٣٥٠.

(٥)- قال شعلة: "وإنما لم يذكر قيد الكاف لغاية وضوحه". شرح شعلة: ص ٢٨٦.

وفي لام: ﴿ لِتُكْمِلُواْ ﴾ أَقْوَالٌ كثيرة وبُحُوثٌ حَسَنة ذَكَرْتُها في غير هذا؛ إذ هو الأَلْيق به[١].

قوـــله: (وَنَقْلُ قُرَانٍ) مبتدأ، وهو مصدر مُضَاف لمفعوله على حَذْف مُضَافين، أي: «وَنَقْلُ حَرَكة همزة قرآن إلى رائه».

و(دَوَاء) خبره، وقد تقدم وَجْهُ المجاز في ذلك، (والقُرَانِ) عُطِف على: (قُرَانٍ) فهو مخفوض، وتقدم ما فيه[٢].

قوله: (وفِي تُكْمِلُوا) بيان، فهو متعلق بِمُقَدَّر، وذلك أنه لَمَّا قال: (شعبة ثَقَّل الميم) تَوَجَّه سُؤَالُ سَائِلٍ أين ثَقَّلَها؟.

فأجيب بأن ذلك: (فِي تُكْمِلوا)، وقَدَّم البيان اهتماماً به، والتقدير: «وقل شعبة ثَقَّل الميم أعني في تكملوا»، فـــ(شعبة) مبتدأ، (وثَقَّل) خبره، و(الميمَ) مفعوله، والجملة خَبَر / المبتدأ، والجملة بَأَسْرِها منصوبة بالقول[٣]. [٤٢٨/ب]

وعَلَّـــق أبـــو عبد الله: (في تكملوا): بـــ(ثَقَّل)[٤]، وقد عَرَفت ما فيه من أنه يُؤَدِّي إلى تقديم المعْمُول حيث لا يتقدم عامله[٥].

---

(١)- انظر: الدر المصون: ٢/٢٨٥- ٢٨٧.

(٢)- انظر: ص ٥١٤.

(٣)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٤٩، وشرح شعلة: ص ٢٨٥.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٣.

(٥)- في (ت): "العامل".

٥٠٣- وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَالْبُيُوتَ يُضَمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجْهاً عَلَى الأَصْلِ أَقْبَلا

أَخْبَرَ عَمَّن رمز له بالعين والحاء المهملتين وبالجيم مِن قَوْله: (عَنْ حِمَى جِلَّةٍ)، وهم: حفص، وأبو عمرو، وورش أنهم يَضُمُّون كَسْرَ: «بَاء» ﴿ بُيُوتٍ ﴾، و﴿ ٱلْبُيُوتَ ﴾، أي: ما فيه: «أل»، وما ليست فيه؛ لِيَعُمَّ ذلك المضاف نحو: ﴿ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ ﴾[1]، ﴿ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾[2]، وما أَشْبَه ذلك، وفيه من الكلام نحو ما قدمته أيضاً في قوله: (وَنَقْلُ قُرَانٍ والقُرَانِ...)[3].

قال أبو شامة: «والكلام في عطفه: (وَالْبُيُوتَ) كما تقدم في قوله: (والقُرَان) لـيجْمَع بين ما خلا مِن لام التعريف وبين ما هي فيه، والخالي منها تارة يكون معرفة بالإضافة، نحو: ﴿ بُيُوتِكُمْ ﴾[4]، و﴿ بُيُوتِهِنَّ ﴾[5]، و﴿ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ ﴾، وتارة نكرة منصوبة، أو غير منصوبة، نحو: ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا ﴾[6]، ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ ﴾[7].

قال: فإذا صَحّ لنا دخول المضاف تحت قوله: (بُيُوت)، صَحّ لنا دخول: ﴿ قُرْءَانَهُۥ ﴾ المضاف تحت قوله: (قُرَان)». انتهى[8].

---

(١)- سورة الأحزاب، الآية: ٥٣.

(٢)- سورة النور، الآية: ٦١.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٢)، فرش سورة البقرة، وانظر: ص ٥١٢ - ٥١٣.

(٤)- من مواضعها: سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

(٥)- سورة الطلاق، الآية: ١.

(٦)- سورة النور، الآية: ٦١.

(٧)- سورة النور، الآية: ٣٦.

(٨)- إبراز المعاني: ٢/٣٥٠.

وقـــد تقـــدم ما فيه، وقيد القراءتين و لم يقتصر على تقيـــيد قراءة المرموز لهم فـــيقول: «وباء بُيُوت والبُيُوت يُضَمّ»، لأنه لو قال ذلك لاختلّت قراءة الباقين إذ كان لهم الفتح؛ لِمَا مَرَّ في الخطبة[1].

وكان المناسب أن يَذْكُر هنا الخلاف في: «عُيُون، والعُيُون، وَجُيُوب، وشُيُوخ والغُيُوب»، كما جَمَع ابن مجاهد[2] وغيره[3] ذلك هنا؛ لأن الباب واحد، والناظم - رحمـــه الله - أَخَّـــر ذِكْر البقية إلى سورة المائدة؛ لَمَّا ذَكَر الخلاف في: «الغُيُوب»[4]، وهذا على ما تيسّر له، والله أعلم.

وقال أبو عبد الله: «إنما أَخَّر ذلك لئلا تزيد أبياتُ هذه السورة كثرة»[5].

وفـــيما ذَكَـــره نظـــر، لأن مـــا زيد هنا فهو بالضرورة يُنْقِص مِن[6] غَيرِه، وخصوصية زيادة أبيات هذه السورة لا أثر له.

والوجـــه في ضَمِّ هذه الفاءات من هذه الكَلِم: أَنه الأصل فإن هذه تُـــجْمَع على: «فُعُول» نحو: «فِلْس، وفُلُوس»، و«كَعْب، وكُعُوب»، و«فَرْج وفُرُوج»[7].

---

(١)- يشير المؤلف إلى قول الناظم في الخطبة:

(وَحَيْثُ أَقُول الضَّم والرَّفْعُ ساكِتاً   فَغَيْرُهُم بالفَتْحِ والنَّصْبِ أَقْبَلا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٢)، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

(٢)- انظر: السبعة: ص ١٧٩.

(٣)- كابن غلبون في: التذكرة: ٢٦٦/٢، ومكي في التبصرة: ص ٤٣٧.

(٤)- قال الناظم:

(وَضَمَّ الغُيُوبِ يَكْسِرانِ عُيوناً العُيُونِ   شُيُوخاً دَانُهُ صُحْبَةً مِلا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٢٨).

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

(٦)- في (ت): "في".

(٧)- انظر: الكتاب: ٥٨٩/٣، والحجة لابن خالويه: ص ٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٧، والكشف: ٢٨٤/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٨/١.

وإلى كون الضَّم الأصل أشَار الناظم بقوله: (وَجْهاً عَلَى الأَصْلِ أَقْبَلا)، ولا تبالي بكون الضَّمة قبل الياء المضْمُومة لتجانس الحركتين[١].

والوجه في كَسْرِ فاءاها: طَلَبُ الخِفَّة، وذلك أن الكَسْرة تُنَاسِب الياء بعدها، فأتى بكسرة الفاء طلباً لمشاكلة الحرف الذي بعده[٢].

ولم يُعْبأ بالخروج من كَسْرٍ إلى ضَم؛ لأن الضَّم في الياءِ، والياءُ مُقَدَّرة بكسرتين؛ فكأن كَسْرة الباء وَلِيت الكَسْرَ[٣].

وقد أنكر بعضهم هذه القراءة، قال الزجاج: «أكثر النحويين لا يعرفون الكَسْر، وهو عند البصريين رَدِيء جداً؛ لأنه ليس في الكلام: «فِعُول» بكَسْر الفاء». ذَكَر ذلك في سورة / النور[٤]. [٤٢٩/أ]

وقد رَدّ عليه أبو علي هذه المقالة فقال: «مِمَّا يدل على جواز ذلك أنك تقول في تَحْقِير: «عَيْن»، و«بَيْت»: «عِيَيْنة، وبِيَيْت» فَتَكْسِر الفاء ها هنا لتقريبها من الياء، ككسْر الفاء مِن «فُعُول»، وذلك مما حكاه سيبويه[٥].

قال: فكما كُسِرتِ الفاء من: «عِيَيْنَة»، ونحوه، وإن لم يكن في أبنية التحقير على هذا الوزن لتقريب الحركة مِمَّا بعدها، كذلك كَسَروا الفاء من: «جِيُوب»، ونحوها». انتهى[٦].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب، والسراج: ص ١٦١

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٧، والكشف: ٢٨٤/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٨/١، والإتحاف: ٤٣٢/١.

(٣)- قاله أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٣٥/١، وانظر: الكشف: ٢٨٤/١.

(٤)- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٨/٤، وممن أنكرها وتكلم فيها أبو جعفر النحاس، انظر إعراب القرآن له: ٩٩/١.

(٥)- انظر: الكتاب: ٤٨١/٣، والتبيان: ١٣٥/١.

(٦)- الحجة للفارسي: ٢٨٣/٢.

ولقـــائل أن يقـــول: لا يلـــزم مِن جواز التحقير الكسْر في باب الجَمْع على: «فُعُـــول»، والفرق أن التنافر في: «فُعُول» أكثر، ألا ترى أن فيه خُرُوجاً مِن كَسْر إلى ضَمّ، ثم إلى واو، بخلاف التحقير فإن فيه خُرُوجاً مِن كَسْر إلى فتح، ثم إلى ياء، فَقَوِي دَاعِي الكسر، وهو وجود ياءين بعده، وليس بعده شيء مستـــثقل.

قو ـــله: (وَكَسْرُ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله على حَذْف مضاف، أي: «وَكَسْرُ باء بيوت»[١].

قو ـــله: (يُضَمُّ) فِعْل مبني للمفعول مرفوعه ضمير عائد على: (كَسْر)، والجملة في موضع خبر المبتدأ، و(عَنْ حِمًى) متعلق بـــ(يُضَمُّ)، أي: مَرْوِي[٢] عنه ضمُّه.

ويجـــوز أن يـــتعلق بمحذوف على أنه: حال مِن مرفوع: (يُضَمُّ)، أي: «يُضَمُّ كائناً، ومنقولاً عن قَوْمٍ جِلَّةٍ»[٣].

و(الحِمَـــى): ما يُحْمَى، ويُمْنَع مِن الرَّعي[٤]، عَبَّر بذلك عن مَنْع مَن رَوَاه مِن طَعْنِ الطَّاعِنِ[٥] في قراءة الكَسْر؛ لأن أبا حاتم زعم أنه لا يجوز غيره[٦]، وقد تقدم ما حكاه الزجاج عن أكثر النحاة.

و(جِلَّةٍ): جَمْعُ جَلِيلٍ، نحو: صَبِيّ، وصِبْيَة[٧].

قوله: (وَجْهاً): فيه خمسة أوجه[٨]:-

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥١، وشرح شعلة: ص ٢٨٦.

(٢)- في (ت): "يُروَى".

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "حما" ٤/٢٤٠.

(٥)- في (ت): "الطاعنين".

(٦)- أي: الضم، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، سبقت ترجمته ص ١٧٤، وانظر قوله في: الكشف: ١/٢٨٥.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥١.

(٨)- انظر هذه الأوجه في: إبراز المعاني: ٢/٣٥١- ٣٥٢.

أحدهـــا: أنـــه منصـــوب على التميـــيز من قوله: (جِلَّةٍ)، أي: «هُمْ أَجِلاء الوجوه».

الـــثاني: أنه منصوب على الحال مِن مرفوع: (يُضَمُّ)، أي: «يُضَمّ الكَسْرُ حال كونه وَجْهاً أَقْبَلَ على الأصل».

والثالث: أنه مفعول بـــ(حِمَى).

قال أبو شامة: «أي حَمَوا قراءهم بالضم مِن طَعْن مَنْ طَعَن في الكسر؛ لكون الضَّم جاء على الأصل». انتهى[1].

وهذا لا يَتَأَتّى إلا أنّ «يَحْمِي» المصدر، ويكون حينـــئذ مصدراً مضافاً للفاعل أي: «عَـــنْ مَنْع قَوْمٍ أَجِلاء وَجْهاً هذه صفته»، أما إذا أريد به «ما يُحْمَي» فلا يعمل البـــتة؛ إلا أن في جعله مصدراً عاملاً نظر؛ من حيث أنّ مِن شَرْطِ المصدر العامل أن ينوب عن الفعل، أو يَنْحَلّ بحرف مصدري، وفِعْلُ هذا كما رأيت غير صالح للأمرين.

الرابع: أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: «خذ وجهاً هذه صفته».

الخـــامس: قـــال أبو عبد الله: «وَ(وَجْهاً) حال أخرى موطئة مِمَّا دَلّ عليه: (يُضَـــمّ) من الضم، و(أَقْبَلَ عَلَى الأَصْلِ): صفة لها، أي: يوقع في محله الضّم في حال كونه: عَنْ حِمَى جِلَّة مُقْبِلاً على الأَصْلِ». انتهى[2].

قولـــــه: «حال أخرى» يقتضي تقدم غيرها، ولم يذكر هو حالاً قبلها، وكأنه يُوهِـــم أنـــه أَعْـــرَب قولـــــه: (عَنْ حِمَى جِلَّة): حالاً، وهو لم يعربها إلا متعلقة / [٤٢٩/ب] بـــ(يُضَمُّ)[3].

(١)- إبراز المعاني: ٢/٣٥١-٣٥٢.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٣.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٣.

قولـــه: (عَلَى الأَصْل) متعلق بـــ(أَقْبَل) أي: «أَقْبَل على الأصل»، و(أَقْبَل) جملة فعلية فاعلها ضمير يعود على: (الوَجْه)، وهي في موضع نصب نعتاً لـــ(وَجْهاً)، أي: «وَجْهاً مُقْبلاً على الأصل»، وهو الضّم، وما أحسن وَصْفُ الوَجْه هنا بالإِقْبَال[١].

قـــال أبو شامة: - وقد ذكر في: (وَجْهاً) أربعة الأوجه المتقدمة - «إن الجملة صفة لـــ(وَجْهاً) إلا على القول بأنه تَمْيـــيز»[٢].

ولم يـــبين حينـئذٍ ماذا يكون محلها، ولا لأي شيء يمتنع ذلك حَال جَعْلِنا (وَجْهاً) تميـــيزاً، ولا يظهر في ذلك مانع؛ إذ وَصْف التميـــيز واردٌ في لسانهم، والمعنى عليه في البيت سديد.

٥٠٤- وَلا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدَهُ يَقْتُلُوكُمُو فَإِنْ قَتَلُوكُمْ قَصْرُهَا شَاعَ وَانْجَلا

أخـــبر عمَّـــن رمز له بالشين المعجمة مِن: (شَاعَ)، وهما الأخوان أنهما قرءا: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يَقْتُلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَتَلُوكُمْ ﴾[٣] بالقصـــر، أي: بحذف الألف كما لفظ بها كذلك، وكان ذلك كافياً في معرفة القراءة إلا أنـــه نَـــصّ على القَصْر؛ ليؤخذ ضِدّه لقراءة الباقين، وهو المد، وذلك عبارة عن الإتـــيان بـــالألف[٤]، وإذا جيء بالألف لزم بالضرورة فَتْح القَافِ في الأفعال الثلاثة، وأما مع حَذْفِها فالقاف ساكنة كما لفظ به الناظم.

ولا خلاف في قوله: ﴿ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ ﴾[٥] أنه بالقصر[٦].

---

(١)- انظر: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٢)- إبراز المعاني - بتصرف يسير -: ٣٥٢/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٨٤/٢.

(٥)-سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٦)- انظر: السبعة ص ١٨٠، والتبصرة ص ٤٣٧.

والوجه في قراءة القَصْر أنها من: «القَتْل»[١].

واستشكلها بعضهم فقال: «كيف يقال: لا تَقْتُلوهم حتى يَقْتُلوكم فإن قَتَلُوكم، وهم إذا قَتَلَهم غيرُهم كيف يَقْتُلُونه بعد أَنْ قَتَلَهم»؟[٢].

وقد أجاب الناس عن ذلك بوجهين[٣]:-

أحدهما: أن التّجوّز في الفعل، والمعنى: «لا تأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قتلكم فإن أخذوا في قتلكم»، فإن المُشْرِف على الشيء يَتَّصِفُ به[٤].

الثاني: أن التجوّز في المفعول، والمعنى: «لا تقتلوا منهم أحداً حتى يقتلوا منكم أحداً فإن قتلوا منكم أحداً»[٥]، وهذا سيأتي له نظير في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[٦]، ثم قال: ﴿ فَمَا وَهَنُواْ ﴾ أي: «فَمَا وَهَن مَنْ بقي مِن: الرّبّيين[٧]، ولم يصبه القتل»، وفيه هناك بحوث حسنة ستأتي - إن شاء الله تعالى - عن قُرْب، وقال الشاعر[٨]:

---

(١)- انظر: الكشف: ١/٢٨٥، وشرح الهداية: ١/١٩٤، والإتحاف: ١/٤٣٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/أ.

(٢)- ممن قال ذلك: المبرد، انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس: ١/٩٩، والطبري في تفسيره: ٢/٢٣١.

(٣)- منهم: أبو حيان، حيث ذكر هذين الوجهين، انظر: البحر: ٢/٧٤.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٢/٢٣١، والمحرر: ٢/١٠٢، ومعاني الفراء: ١/١١٦.

(٥)- انظر: تفسير الطبري: ٢/٢٣١، والمحرر: ٢/١٠٢.

(٦)- سورة آل عمران، الآية: ١٤٦، على قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، انظر: التيسير: ص ٧٥.

(٧)- الرِّبّيون: الألوف من الناس، وقيل: العلماء الأتقياء الصُّبُر. انظر: اللسان: مادة "ربب" ٦/٧٣.

(٨)- البيت منسوب لامرئ القيس في: تفسير القرطبي: ٨/٢٤٩، وبلا نسبة في: البحر: ٢/٧٥، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/أ.

فَإِنْ تَقْتُلُونَا نُقَتِّلْكُمْ وَإِنْ تَفْصِدُوا الدَّمَ نَفْصِدِ

ويؤيد قراءة الجمهور: ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[1] فإنه من: «القِتَال»[2].

ويؤيد قراءة الأخوين: ﴿ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ ﴾[3] فإنها من: «القَتْل» بلا خلاف[4].

قالوا: ووجهه عدم جريان الخلاف فيه: أن فيه بشارة بأنهم إذا فعلوا ذلك فإنهم مُمَكَّنُون منهم، بحيث أنكم أُمِرتم بقَتْلهم لا بقتالهم لنصرتكم عليهم، ولخذلانهم[5].

قوله: (وَلا تَقْتُلُوهُم) مبتدأ، و(بَعْدَه يَقْتُلُوكُمُ) حال، و(فَإِن قَتَلُوكُمْ) معطوف على: (يَقْتُلُوكُمْ) حُذِف / منه العاطف، أي: «بعده يقتلوكم وفإن قتلوكم»[6]. [٤٣٠/أ]

و(قَصْرُهَا) مبتدأ ثان، والضمير عائد على الأفعال، و(شَاعَ) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ وخبره خبر عن الأول، ومعنى (شَاعَ): فَشَا أَمْرُه، وظَهَرت صِحّتُه خِلافاً لمن استشكل ذلك[7].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٩٠.

(٢)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٨، والحجة للفارسي: ٢٨٥/٢، والكشف: ٢٨٥/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٩/١، والإتحاف: ٤٣٣/١.

(٣)-سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٤)- انظر: الحجة للفارسي: ٢٨٥/٢، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٩/١، والتبيان: ١٣٥/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/أ.

(٥)- قاله أبو حيان في: البحر: ٧٥/٢.

(٦)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٦.

(٧)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٩/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب، وشرح شعلة: ص ٢٨٧، واللسان: مادة "شاع" ١٧٧/٨.

(وَانْجَلا): انْكَشَفَ وظَهَر للرواة والفضلاء، ولا يَشيع الشيء وينْجَلي إلا إذا كان صَحِيحاً، إذ العَلِيلُ يَتضَاءَل حتى يَذْهَب[١].

وأعـــرب أبو عبدالله: (وَلا تَقْتُلُوهم) مبتدأ، و(بَعْدَه) خبره، وما بعده عُطِفَ عليه عَاطِفُهُ مُقَدَّر، قال: «وإنما قدم الإخبار بمضمون هذه الجملة توطئة لما استأنفه من قولـــه: (قَصْــرُهَا شَاعَ)، ومعنى (شَاعَ): فَشَا، وانتشر، ومعنى: (انجلا): انكشَف». انتهى[٢].

والإخبار إنما يكون بما يفيد، وإنما أطنب الناظم في الثناء على هذه القراءة لِمَا ذَكَرْتُ مِن إِشْكَالِها على بعضهم[٣]، وقد وَضُحَ ذلك، ولله الحمد والمنة.

٥٠٥- وَبِالرَّفْعِ نَوِّنْهُ فَلا رَفَثٌ وَلا فُسُوقٌ وَلا حَقّاً وَزَانَ مُجَمِّلا

أمر بتنوين قوله: ﴿ فَـلَا رَفَثٌ وَلَا فُـسُوقٌ ﴾[٤] مع الرَّفْعِ فيهما، لِمَن رمز له بكلمة: (حَقّـــاً)، وهما ابن كثير وأبو عمرو، فَـتَعَيَّن لغيرهما عَدَم التنوين والفتح.

وتَـــجَوّز في ضِدّ الرفع، حيث كان ضِدُّ الرفع إنما هو النصب، والحركة في قراءة الباقين للبناء، فهي فَتْحٌ لا نَصْب[٥].

ووجه التّجوز: أن هذه الحركة تُشْبِهُ حركة الإعراب[٦]، ولذلك يقول النحاة: يجوز إتباع اسم: «لا» على لفظه؛ لأن حركته تُشْبِهُ حركة الإِعراب في اطرادها[٧].

---

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٩٩، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب.

(٢)- اللآلئ الفريدة – بتصرف يسير -: ٢/٥٨٤.

(٣)- انظر: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٤.

(٧)- انظر: شرح المفصل: ٢/١٠٣، وشرح التصريح: ١/٣٤١.

وهـــذا كما قالوا في حركة المنادى أيضاً نحو: «يا زيدُ العَاقل»، على أن بعض كـــبار الـــنحويـــين يـــزعم أن حركة اسم: «لا» حركة إعراب، ويَعْتَذِر عن حَذْف التنوين بالتخفيف[١]، ويُنْشِد قول الشاعر[٢]:

أَلا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً

قال: لما اضطر نَوَّنَ، والضرورة تَرُدّ الأشياء إلى أُصُولها[٣]، والصحيح الأول.

وقول الناظم: (وَلَا) تـــتْميمٌ للبيت؛ إذ لا حاجة له بها[٤].

ولا خلاف في المشهور في فتح: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾[٥] لما سيأتي.

والوجـــه في مغايـــرة ابن كثير وأبي عمرو حيث رَفَعَا الأولين، وفَتَحَا الثالث: أنهما حَمَلا الأولين على معنى: النهي، كأنه قيل: «فلا يَرْفُثْ ولا يَفْسُقْ»[٦].

وحَمَلا الأخير على: الإِخْبَار بنفي الجدَال في أَمْر الحج، بمعنى: أن قُرَيْشاً كانت تــجَــادل في زمـــن الحـــج وفي موقفه؛ فكانت تُنْسِئ أشهر الحج فــتُقَدِّم وتُؤَخِّر، وكـــانوا يقفون بمزدلفة ويقولون: «نحن أَعَزّ من أن نُخَالط الناس في الموقِف»[٧]، فَنَفَى

---

(١)- هـــم: الكوفيون والزجاج، ويونس بن حبيب، والجرمي والرماني. انظر: شرح التصريح: ٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل: ٣٦٣/١، ومغني اللبيب: ٤٦٣/١، والجنى الداني: ص ٢٩١.

(٢)- البيـــت: لعمـــرو بن قِعاس المرادي، وهو في: الكتاب: ٣٠٨/٢، والجنى الداني: ص ٣٨٢، ورصف المباني: ص ٧٩، وشرح الأشموني: ١٥٤/١، وشرح المفصل: ١٠١/٢، ومغني اللبيب: ١٤٧/١، واللسان: مادة "حصل" ١٤٣/٤، وعجزه: (**يَدُلُّ على مُحَصِّلَة تَبِيتُ**).

(٣)- القـــائل: يونس بن حبيب، انظر هذا القول في: الكتاب: ٣٠٨/٢، والارتشاف: ١٧٣/٢، وشرح المفصل: ١٠١/٢، وأوضح المسالك: ٢١/٢، وشرح التصريح: ٣٤٨/١.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٣/٢، والسراج: ص ١٦١، وشرح شعلة: ص ٢٨٧.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٩٧، انظر: السبعة ص ١٨٠، والتبصرة ص ٤٣٨.

(٦)- انظـــر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٨، وكشف المشكلات: ٢٧٠/١، والتبيان: ١٣٨/١، وإعراب النحاس: ٢٤٥/١.

(٧)- انظر: السيرة لابن هشام: ٢١٦/١، وتفسير الطبري: ٣٣١/٢، وتفسير القرطبي: ٤٠٣/٢.

الله ذلك كله، وقَرَّرَت الشريعة المطهرة قواعد الحج وثبّتت زمنه ومكان وُقُوفِه، فلهذا قيل: ﴿ وَلَا جِدَالَ ﴾ على البَتّ والقَطْع[١].

وقيل المراد: بـ«الجدال»: الخِصَام مع الرُّفَقَاء / والمُكَارِين[٢]، والخَدَم، ونحو ذلك، وعلى هذا فيجب حَمْله أيضاً على معنى: النهي، ضَرُورة وقوع ذلك في الحج، وخَبَر الله صِدْق[٣]. [٤٣٠/ب]

وقال بعضهم[٤]: «ويَعْضُد حَمْل الأولين على معنى: النهي قوله ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كهيْئَتِه يوم وَلَدَتْهُ أُمُّه»[٥]، فَلَم يَذْكُر: «الجدال».

وقال آخرون: «إنما رَفَعَا الأولين؛ لأن النفي فيهما ليس بعام؛ إذ قد يَقَعُ الرَّفَثُ والفُسُوق في الحج من بعض الناس، بخلاف نَفْي الجدال في أَمْر الحج؛ فإنه عَامٌّ لاستقرار قواعده»[٦].

قلت: وهذا لا ينفع إلا بعد تسليم مُقَدّمتين:-

---

(١)- وعلى هذه القراءة تكون: لا عاملة عمل: "ليس"، بمعنى النهي، وارتفع ما بعدها على أنه اسمها، وخبرها محذوف، تقديره: "فليس رفث ولا فسوق في الحج".

ويجوز أن تكون: "لا" ملغاة غير عاملة وترتفع ما بعدها على أنه مبتدأ، والخبر محذوف أيضاً.

و"لا" في: "ولاجدال": نافية للجنس تعمل عمل: "إن" لتدل على الإخبار بالنفي العام، و"جدال": اسمها منصوب، والخبر: "في الحج" في محل رفع. انظر: التبيان: ١٣٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٣٢/١، وإعراب لقرآن للنحاس: ١٠١/١، وكشف المشكلات: ٢٧٠/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٩، والموضح: ٣٢٠/١.

(٢)- المكارين: جمع مُكَاري، وهو: الذي يُكْرِيك دابته، أو داره. انظر: اللسان: مادة "كرا" ٥٩/١٣.

(٣)- قاله الزمخشري في: الكشاف: ٤٠٦/١، وانظر: البحر: ٩٦/٢.

(٤)- منهم: أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٥٣/٢، والهمذاني في: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٦/أ، والجعبري في: كنز المعاني (خ): ٣٥٣، وانظر: تفسير الطبري: ٣٣٤/٢.

(٥)- الحديث: أخرجه البخاري، كتاب الحج، رقم: (١٤٢٤)، ومسلم، كتاب الحج، رقم: (٢٤٠٤)، والنسائي، كتاب مناسك الحج، رقم: (٢٥٨٠)، وكلهم عن أبي هريرة ﷺ.

(٦)- انظر هذا القول في: تفسير الطبري: ٣٣٤/٢، والبحر: ١٠٠/٢، وتفسير الرازي: ١٧٨/٣.

أحدهمـــا: أنّ «لا» العاملـــة عَمَل «ليس» لا تفيد العموم، وهو رأي النحاة(١)، ولهذا يفرِّقون بين قولك: «لا رَجُلٌ عِنْدَنا»، وبين: «لا رَجُلَ عِنْدَنا» فَمَع الرَّفع يقولون: هـــي لنفي الوحدة حتى يجوز لك أن تقول: «بَل رَجُلان، أو ثلاثة»؛ لأنك إنما نفيت الفَرْدية.

وإذا قلـــت: «لا رجـــلَ» بالفـــتح نَفَيْت الجنس فلا يَـــحْسُن أن تقول: «بل رجلان، أو ثلاثة»، بل تقول: «بل امرأة»؛ لأنك إنما نفيت الجنس.

وهـــذه المقدمة ممنوعة، فإن الأصوليـــين نَصّوا على أن النكرة في سياق النفي تَعُـــمّ، ولم يفرقوا بين العاملة عَمَل «ليس»، ولا العاملة عَمَل «إنّ»(٢)، وهذا هو الحق؛ فـــإن الدلـــيل القائم في القول بعموم النكرة في سياق النفي قائم في «لا» العاملة عَمَل «ليس».

والمقدمـــة **الثانية**: أن يُرَاد بالجدال الجَدَل مِن قريش في أُمُور الحج بالنسبة إلى زمانه ومكانه كما تقدم، وهو مَمْنوع، بل المراد بالجدال: الخِصَام مع الرُّفَقَاء والخَدَم والمُكَارِين، ونحوهم.

والوجـــه في قراءة الباقين: أنهم جَعَلوا «لا» نافية للجنس، فَبَنَوا معها اسمها في الألفـــاظ الثلاثة، وهو نفي في معنى: النهي أيضاً؛ إذ لا يُـــتَصَوّر نَفْيُ ذلك لضرورة وُجُوده من الناس(٣).

---

(١)- كابن عقيل في شرحه: ١/٣٦٠، والأزهري في شرح التصريح: ١/٣٣٨.

(٢)- انظـــر: المستصفى للغزالي: ١/١٦٠، والواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء الحنبلي: ١/٣٦، وشرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي: ٢/٤٧٤.

(٣)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٢٩١، وشرح الهداية: ١/١٩٥، والبحر: ٢/١٠٠.

وهذا كما حَمَلْنا قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[١]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[٢] علـى أنـه خبر في معنى الأمر، وإنما انقدْنا إلى ذلك لضرورة أنّا وَجدْنا مرَاضَع لم يُرْضِعْن أولادَهُنَّ، ومُطَلّقات لم يتَربّصْن[٣].

وقد حَمَل بعض الناس آية[٤] المراضِع، والمطَلّقات على الخبر من حيث إيقاعُه مَوْقِـع الأمر، بمعنى: أن حُكْم الله تعالى هكذا[٥]، فعلى هذا تكون الآية التي نحن فيها كذلـك، أي: حُكْم الله تعالى في الحج أن لا يُوجَد فيه شيء من ذلك، ولكن العُصَاة يُخَالِفون حُكْمَه، فيؤخذ ذلك منهم.

وقـال بعضـهم[٦]: «الحجة لِمَن فَتَح الجميع الإتيان باللفظ الدّال على عموم النفي واستغراقه، والمراد بالنفي في الأولين: وجوب انـتفائهما، وأنّهما حقيقان بأن لا يكونـا، وبالنفي في / الآخر: ذلك إن أُريد به المراء مَعَ مَن ذُكِر، أو الإِخبَار بوجود الانـتفاء إن أُرِيد الجدال في أمور الحج». [٤٣١/أ]

واعـلم أن هذه الآية الكريمة مَسْأَلة: «لا» التي للنفي إذا كُرِّرَت، وهي: إما أن تَرْفَع الأول، أو تفتحه؛ فإن رفعته نحو: «لا حَوْلُ ولا قُوَّة إلا بالله» جاز لك في الثاني الرّفع والفتح، ويمتنع النصب.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٣)- انظر: الدر المصون: ٤٣٧/٢.

(٤)- "آية" سقطت من (ت).

(٥)- منهم: القرطبي في تفسيره، حيث قال: "إنما هو خبر عن حكم الشرع، فإن وجِدت مطلقة لا تتربص فليس من الشرع" الجامع لأحكام القرآن: ١٦٦/٣.

(٦)- هو أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٨٥/٢.

وإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الوجهان المذكوران، والنصب، فيجوز من حيث الجملة في المسألة: خمسة أوجه، في[1] الثاني اثنان مع رفع الأول، وثلاثة مع فتحه[2].

وتوجيه ذلك أن تقول: إذا فتحت الأول كان مبنياً عند الجمهور مع «لا»، وهل بناؤه للتركيب؟، أو لتضمنه معنى الحرف[3]؟، خلاف مشهور عند أهله لا نطول بذكره هنا.

فإن فَتحت الثاني كان حكمه حكم الأول، ويكون الكلام حينئذٍ جملتين مستقلتين، فإن ذكرت لكل واحد خبراً فلا إشكال نحو: «لا رجلَ في الدار، ولا امرأةَ في الدار»، وإن لم تذكر إلا خبراً واحداً نحو: «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» فخبر أَحَدِهما محذوف، وهل هو الأول أو الثاني؟ خلاف مشهور[4]، تقدم التنبيه عليه غير مرة.

وإن رفعت الثاني نحو: «لا حول ولا قوةُ» كان لك في رفعه ثلاثة أوجه[5]:-

أحدها: أنه مرفوع على محل اسم «لا»؛ لأنه مرفوع بالابتداء، وحينئذٍ تكون: «لا» مزيدة للتأكيد، ويكون الكلام حينئذٍ جملة واحدة؛ كأنك قلت: «لا حولُ وقوةُ إلا بالله»، ويكون: «إلا بالله» خبراً عنهما.

---

(١)- في (ت): "وفي".

(٢)- انظر: شرح المفصل: ١١٣/٢، وأوضح المسالك: ١٦/٢-١٧، وشرح ابن عقيل: ٣٦٦/١-٣٦٧، وشرح التصريح: ٣٤٨/١.

(٣)- في: الأصل: "الحروف"، والمثبت من (ت)، لأن المقصود تضمنه معنى: "من" الاستغراقية، وهو اختيار ابن عصفور في: شرح الجمل: ، والأول اختيار سيبويه وجماعة. انظر: الكتاب: ٢٧٥/٢، وأوضح المسالك: ١٤/٢- ١٥، وشرح التصريح: ٣٤٣/١.

(٤)- انظر: شرح المفصل: ١١٣/٢، وأوضح المسالك: ٢٠/٢- ٢١.

(٥)- انظر هذه الأوجه في: شرح المفصل: ١١٣/٢، وأوضح المسالك: ٢٠/٢- ٢١، وشرح ابن عقيل: ٣٦٩/١-٣٧٠، وشرح التصريح: ٣٤٩/١.

والثاني: أن تكون «لا» عاملة عمل «ليس» فترفع[(١)]: «قوة» على أنها[(٢)] اسمها، والخبر: «إلا بالله»، أو محذوف، والخبر الملفوظ به للأول.

والثالث: أن: «لا» نافية، وما بعدها مرفوع بالابتداء، والخبر إما مُقَدَّر، وإما ملفوظ به على حسب القولين، و«لا» على هذين الوجهين الأخيرين غير مزيدة، بل مفيدة للنفي، والكلام حينئذٍ جملتان.

وإن نصبت الثاني مع فتح الأول أيضاً كان النصب فيه مِن وجه واحد، وهو النصب على اللفظ، و«لا» حينئذٍ مزيدة، والكلام جملة واحدة، هذا كله مع فتح الأول.

وإن رفعته جاز لك في الثاني الرفع من الأوجه المذكورة إلا الرفع على الموضع، وقد عرفت كون الكلام جملة واحدة، أو جملتين بما ذكرناه، وجاز لك أيضاً فيه الفتح على أنه مبني مع: «لا»، والكلام حينئذٍ جملتان، وإنما لم يجز النصب هنا؛ لأن النصب إنما كان تابعاً للفظ الأول، والأول غير مفتوح فتعذر النصب[(٣)].

هذا ملخص القول في مسألة: «لا»، وإنما ذكرت لك ذلك توطئة للآية الكريمة، وسيأتي مثل ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[(٤)] / وكان [٤٣١/ب] ينبغي للناظم أن يَضُمّ ذلك إلى هذا؛ إلا أنه أَخّره لاختلاف أصحاب الرفع هنا وهناك، فَأَخَّرَه ليكون أسهل[(٥)]. والله أعلم.

---

(١)- في (ت): "فيرفع".

(٢)- في (ت): "أنه".

(٣)- انظر: شرح ابن عقيل: ١/٣٦٩-٣٧٠، وشرح التصريح: ١/٣٤٩.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٥)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٥٣.

فقوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾[١] في قراءة الجماعة جُمَلٌ ثلاث، والخبر قوله: ﴿ فِي ٱلْحَجِّ ﴾[٢].

وقيل: بل الخبر لأحَدِهما، وخبر الأخيرين مُقَدّر، إما الأول، وإما الثاني، وقيل: الخبر مُقدّر في الجميع، و﴿ فِي ٱلْحَجِّ ﴾: متعلق بأَحَدِهما، وتكون المسألة من باب[٣] التنازع، وفيه نظر؛ لأن الاسم حينئذٍ يكون مُطَوّلاً، ومتى كان مُطَوّلاً أُعْرِب، وهذا مذكور في: الدّر المصون في قوله: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[٤] عند مَن يرى تَعلّق: ﴿ عَلَيْكُمُ ﴾ بـ﴿ تَثْرِيبَ ﴾، ولي فيه كلام[٥].

ومثله في الحديث: «لا مانع لِمَا أعطيت ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْت»[٦]، ولنا في المسألة كلام أكثر مِن هذا[٧]، وفي الآية احتمالات أُخَر تركناها خوف السآمة.

وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ ﴾ برفع الثلاثة مُنَوّنَة، وهذه القراءة تُرْوَى عن عاصم بن أبي النجود، من رواية

---

(١)-سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٢)- انظر: التبيان: ١/١٣٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٣٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٠١، والكشف: ١/٢٨٥.

(٣)- "باب" سقطت من (ت).

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٩٢.

(٥)- انظر: الدر المصون: ٦/٥٥٤.

(٦)- جزء من حديث: أخرجه البخاري، عن معاوية بن أبي سفيان ﷺ كتاب الأذان، رقم: (٧٩٩)، وعنه كذلك في: كتاب الدعوات، رقم: (٥٨٥٥)، ومسلم، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، كتاب الصلاة، رقم: (٧٣٦)، وعن ابن عباس ﷺ، رقم: (٧٣٧)، والنسائي، عن المغيرة بن شعبة ﷺ، كتاب السهو، رقم: (١٣٢٤).

(٧)- بسط المؤلف الكلام في هذا عند إعرابه لهذه الآية في كتابه: الدر المصون: ٢/٣٢٤ – ٣٢٧.

المفضّل[1]، و«لا» في هذه القراءة يحتمل أن تكون عاملة عمل «ليس»، وأن لا تكون، ومـــا بعدهـــا يُحتَمل أن تكون جملة مستأنفة فتكون ثلاث جُمَل، وأن تكون كلاماً واحداً فتكون «لا» مزيدة في الموضعين[2].

وقـــال أبـــو عـــبدالله: «وقَرَأَ أبو جعفر كذا، إما على النفي العام المفهوم من خـــارج، فيكون القول فيه كالقول في النفي العام المفهوم من اللفظ، وإما على النفي الذي ليس بعام؛ بشرط أن يراد بالجدال المِرَاء مع مَن ذُكِر لا غير». انتهى[3].

يعـــني أن الرفع والتنوين، لا يقتضي العموم؛ لأنه جرى على ما قال النحاة مِن أن العاملة عَمَل «ليس» تنفي الوحدة فقط، فإن أريد العموم فتكون من خارج، لا مِن اللفظ، وفيه ما تقدم، وإن أريد عدم العموم فلا بد أن يُرَاد بالجدال: المِرَاء مَع الكفّار؛ لاستقرار قواعد الشرع، وإما أن يراد نَفِي المراء، والمخاصمة مَع الحمّالِين ونحوه؛ فلا يستقيم لوقوع ذلك.

وقـــد تقـــدم أن الصـــحيح أن النكرة في سياق النفي تَعُمّ مطلقاً عند القائلين بالعموم، ولا حاجة إلى ذكر القراءات الشاذة فإن ذلك معروف مِن غير هذا القصيد.

قوله: (وَبِالرّفْعِ نَوّنْه فَلا رَفَثٌ): يجوز فيه ثلاثة أوجه:-

أحدها: أن (نَوّنْه) خبر مُقَدّم، و(فَلا رَفَثٌ) مبتدأ مُؤَخّر، و(لا فُسُوقٌ) عَطْفٌ عليه.

---

(١)- انظر: إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي: ٢٤١/١، والمبسوط: ص ١٢٩، والنشر: ٢١١/٢، والإتحاف: ٤٣٣/١، والمفضل هو: أبو محمد المفضل بن محمد الضبي الكوفي، المقرئ، من جلة أصحاب عاصم بن أبي النجود، قرأ عليه، وتصدر للإقراء مدة، وحدّث عن سماك بن حرب، وأبي إسحاق، وغيرهم، وأخذ عنه أبو سعيد بن أوس الأنصاري، وجبلة بن مالك البصري، ت: ١٦٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٢٧٥/١، وغاية النهاية: ٣٠٧/٢.

(٢)- انظر: البحر: ١٠١/٢، والمحرر: ١٢١/٢، وتفسير القرطبي: ٤٠٢/٢.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

وجاز إِضْمَاره قبل الذِّكر؛ لأن الخبر في نية التأخير، نحو: «في دَارِه بِئْر»، «وعِنْد غُلامِهَا هِنْدٌ»[(١)].

فإن قلت: من حَقِّه أن يأتي بالضمير في: (نَوِّنْه) مُثنى لعوده[(٢)] على اثنين، وهما: (فَلا رَفَثٌ)، (وفَلا فُسُوقٌ)؟.

فالجواب: مِن وجهين:-

أحدهما: أن يكون حُذِف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر عليه؛ كأنه قال: / [٤٣٢/أ] «فَلا رَفَثٌ نَوِّنْه وفَلا فُسُوقٌ نَوِّنْه»، والحذف، إما مِن الأول وإما مِن الثاني على اختلاف القولين.

والثاني: أنه أجرى الضمير مجرى اسم الإشارة كأنه قال: «نَوِّنْ ذلك»[(٣)]، ومثله[(٤)]:-

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ   كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

ويُحْكَى أن بعضهم[(٥)] قال لرُؤْبة[(٦)] مُنْشِد هذا الرجز: «إن أردت الخطوط فقل كأنها، وإن أردت السواد والبلق فقل كأنهما» فقال: «أردت كأن ذلك وتلك».

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٢/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

(٢)- في (ت): "ليعود".

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٢.

(٤)- البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه ص ١٠٤، والمحتسب: ١٩٨/٢، والبحر: ٤١٦/٢، والكشاف: ٢٨٠/١، والقرطبي: ٣٢٤/١٣/٢، واللسان: مادة "بهق" ١٦٢/٢، ومجاز القرآن: ٤٣/١.

(٥)- هو أبو عبيدة في: مجاز القرآن: ٤٤/١، وانظر: المحتسب: ١٩٨/٢.

(٦)- هو: أبو الجحَّاف رؤبة بن عبد الله بن رؤبة العجاج التميمي السعدي، من الشعراء الفصحاء المشهورين، أخذ عنه أعيان من أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ت: ١٤٥هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٢٩، والأعلام: ٣٤/٣.

ويدل على أن اسم الإشارة يُشَار به إلى الاثنين قوله تعالى: ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[١].

(وَبِالرَّفْعِ) حال من هاء: (نَوِّنْهُ)، فيتعلق حينئذ بمحذوف، أي: «نَوِّنْهُ ملتبساً بالرفع» فقدم الحال على صاحبها، وعلى عاملها، وقَدّم الجملة الخبرية على المبتدأ، والفاء في: (فَلا رَفَثٌ): من نفس التلاوة[٢].

الثاني: (بِالرَّفْع) خبر مُقَدَّم، و(فَلا رَفَثٌ) مبتدأ مُؤَخَّر، و(نَوِّنْه) جملة أَمْرِيَّة مُعْتَرِضَة بين المبتدأ وخبره لبيان الحكم.

الثالث: أن يكون: (فَلا رَفَثٌ) بدلاً مِن الضمير في: (نَوِّنه) أَضْمَرَهُ على شريطة التفسير، نحو: «ضَرَبْتُهُ زيداً» فـ«زيداً»: بدل من الهاء في: «ضَرَبْتُه»، وهو أحَد المواضع التي يُفَسِّرها ما بعدها لفظاً ورتبة[٣].

وجعل أبو عبد الله وغيره من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾[٤] فـ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ عنده بدل مِن: ﴿ هُنَّ ﴾، في: ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾.

قال أبو عبد الله بعد أن ذَكَرَه: «وهذا الوَجْه أَغْرَب وأَحْسَن»[٥].

قلت: وسبقه إلى ذلك الزمخشري، فإنه قال: «والمراد بالسَّمَاء جِهَات العُلُو، كأنه قال: ثم استوى إلى فوق، والضمير في: ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾: ضمير مُبْهَم، و﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾: تفسيره، كقولهم: رُبَّهُ رجلاً.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٦٨، وانظر: البحر: ٤١٦/٢، والكشاف: ٢٧٩/١، ومجاز القرآن: ٤٣/١.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٢/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٩.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

وقيل: الضمير راجع إلى السَّماء، والسَّماء في معنى: الجنس، وقيل: جَمْعُ [سَمَاءة](١)، والوجه العربي هو الأول». انتهى(٢).

وفيما قالاه نظر؛ لأن في هذه المسألة خلافاً؛ بعضُ الناس مَنَعَها، وقال: «لا يجوز «ضَرَبْتُهُ زَيْداً» على البدل»(٣).

وجَوَّز غيرُه ذلك(٤)، وأنشد(٥):

عَلَى حَالَةٍ لَو أَنَّ في القَوْمِ حَاتِماً   عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حَاتِمِ

بِجَر «حَاتِمِ» على أنه بدل من الهاء في: «جُودِهِ».

ومثله قول الآخر(٦):

فَلا تَلُمْهُ أَنْ أَطْعَم البائِسَا.

فـ«البائِسَا»: بدل من الهاء في: «تَلُمْه».

وعلى كل تقدير فارتكاب ما لا خلاف فيه أولى، فكيف يُجْعَل ما فيه الخلاف أَغْرَب وَأَحْسَن. قوله: (حَقّاً) مصدر مُؤَكِّد لمضمون جملة الأمر، والناصب له مُقَدّر، أي: «حَقّ ذلك حَقّاً»، قوله: (وَزَانَ) جملة فِعْلية معطوفة على الفعل الناصب لهذا المصدر، ومفعول: (زَانَ) محذوف للدلالة عليه، أي: «وَزَانَ قَارِئَه ورَاوِيه»(٧).

---

(١)- في كلتا النسختين: "سماء"، والمثبت من: الكشاف: ٢٥١/١.

(٢)- الكشاف: ٢٥٠/١، ٢٥١.

(٣)- هو: أبو حيان في: البحر: ٢٨١/١.

(٤)- منهم: ابن يعيش في: شرح المفصل: ٦٩/٣، وابن هشام في: شذور الذهب: ص ٤٤٤.

(٥)- البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ص ٦٠٣، واللسان: مادة "حتم" ٣١/٤، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٦٩/٣، وشذور الذهب: ٤٤٤.

(٦)- عجز بيت بلا نسبة في: الكتاب: ٧٥/٢، ومغني اللبيب: ١٣١/٢، والدرر اللوامع: ١١٦/١، ورصف المباني: ص ٦٨٩، وصدره: **"قد أصبَحت بقَرقَرى كوانسا"**.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٣/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

و(مُحَمَّــلا) حــال من فاعل: (زَانَ) أي: «زَانَ حال كونه مُحَمَّلاً على أَلْسِنة الرواة مــنقولاً»، والتَضْــعِيف / فــيه: للتكرير والتكثير باعتبار أَخْذ الخلف عن السَّلف، [٤٣٢/ب] فــ(مُحَمَّلا) اسم مفعول بالحاء المهملة[١].

وبعــض الناس يَرْوِيه[٢] (مُجَمِّلا) بالجيم وكسر الميم اسم فاعل، أي: «جَمَّل غيره» وهو قارئه، ويُنَاسَب بينه وبين: (زَانَ)، وجُوِّز فتح الميم على أنه هو[٣]: مُجَمَّل في نفسه، والأول هو الصحيح[٤].

٥٠٦- وَفَتْحُكَ سِينَ السِّلْمِ أَصْلُ رِضًى دَنَا وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللامِ أُوِّلا

أخبر عمَّن رمز له بالهمزة والراء والدال المهملتين من قوله: (أَصْلُ رِضًى دَنَا)، وهم نافع، والكسائي وابن كثير أنهم: قرءوا هنا: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسَّلْمِ كَآفَّةً﴾[٥] بفتح السين، فــتعين لغيرهم كَسْرُها.

ثم أخــبر عمَّن رمز له بالهمزة في: (أُوِّل)، وهو نافع أنه قرأ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[٦] برفع اللام، فتعين لغيره نصبُها.

وأَخَّر الناظم ترجمتي الأنفال والقتال، ومن عادته ضَمّ النظائر، قال أبو عبد الله: «لئلا تزيد أبيات هذه السورة»[٧]، وقد تقدَّم البحثُ معه في ذلك[٨].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٢.

(٢)- في (ت): "يقرؤه".

(٣)- "هو" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- وعلى هذا الضبط الذي صححه السمين ضبطت البيت في البداية موافقاً له.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٠٨.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

(٧)- اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وانظر: السراج: ص ١٦٢.

(٨)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

=

والحاصـــل أن القـــرّاء في هـــذا الحرف بالنسبة إلى سُوَره الثلاث على أربع مراتب:-

الأولى: لنافع وابن كثير والكسائي وهي: فتح السّين في السور الثلاث.

الثانية: لأبي بكر وَحْدَه، وهي: كَسْر السين في السور الثلاث.

الثالثة: لأبي عمرو وابن عامر وحفص وهي: كسر السين في البقرة وفتحها في الأنفال والقتال.

الرابعة: لحمزة وَحْدَه وهي: فتح السين في الأنفال وَحْدَها، وكسرها في البقرة والقتال.

والوجـــه في فتح السين وكَسْرِها: أهما لغتان بمعنى واحد، وهو إما الإسلام، وإما الاسْتِسْلام والانقياد(١).

وقيل بل المكسور بمعنى: الإسلام، والمفتوح بمعنى: الاستسلام(٢).

قـــال أبـــو شامة: «ولهذا كَسَرَ أكثر القراء هنا، وفتحوا في الأنفال والقتال؛ لظهور الاستسلام والمصالحة في غير البقرة، وظهور معنى الإسلام في البقرة». انتهى(٣).

فجعل ما في البقرة ظاهراً في الإسلام، وغيره ظاهراً في الاستسلام.

= (وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَالْبُيُوتَ يُضَمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجْهاً عَلَى الأَصْلِ أَقْبَلا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٣).

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٠، والكشف: ١/٢٨٧، والإتحاف: ١/٤٣٥.

(٢)- انظـــر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٠، والتبيان: ٢/١٤٣، وشرح شعلة: ص ٢٨٨، واللسان: مادة "سلم" ٧/٢٤٢.

(٣)- إبراز المعاني: ٢/٣٥٤.

وعكَسَ ذلك أبو عبد الله فقال: «والحجة لمن فتح سين: ﴿ٱلسَّلْمِ﴾ ما رَوَى ابن أَبْزى[١] أن النبي ﷺ: قرأ في البقرة والأنفال والقتال بفتح السين[٢].

والمـــراد هنا: «الصّلح» بدليل قراءة الأعمش: «السَّلَم» بفتح السين واللام[٣]، أي: في الاستسلام والطاعة، ومعناهما قريب من معنى: الصّلح.

و«السَّلم» بفتح السين هو «الصّلح»، قاله ابن السكيت[٤] وغيره[٥].

ثم قـــال: والحجة لمن قرأ بالكسر: أنه جعله بمعنى: الإسلام، والمعروف فيه في اللغة الكَسْرُ؛ لأنهم إنما حُضّوا على الدخول في الإسلام، ولم يُحَضّوا على الدخول في الصّلح مع بقائهم على كفرهم». انتهى[٦].

فهـــذا مـــنه يؤيد أن المعنى في البقرة على الإسلام، إلا أن يُقَال هذا ما حكاه بالنسبة / إلى رأي هذا القارئ، وليس اختياراً له، وهو الظاهر[٧]. [٤٣٣/أ]

(١)- هو: عبد الرحمن بن أَبْزى الخزاعي مولاهم، الكوفي، صحابي، كان على خراسان من قبل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ت: بعد ٧٠هـ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٨٩/٢.

(٢)- أخرجه الدوري في جزئه بسنده إلى راشد مولى عبد الرحمن بن أبزى، انظر: جزء فيه قراءات النبي ﷺ للدوري: ص ٧٦، ونقل السيوطي تخريجه عن أبي نصر السجزي في الإبانة عن عبدالرحمن بن أبزى مرفوعاً. انظر: الدر المنثور: ٩٨/٤، ٥٠٥/٧.

(٣)- قراءة شاذة، انظرها في: الكشاف: ١/ ٤١٧، والدر المصون: ٣٥٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٨٧/٢.

(٤)- انظر: إصلاح المنطق له: ص ٣٦١.

وابـــن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت الكوفي النحوي، كان عالماً بنحو الكوفيين، واللغـــة والشـــعر، راويةً ثقة، أخذ عن الفراء، والأثرم، وابن الأعرابي، له: "إصلاح المنطق"، "والأضداد"، "والمقصور والممدود"، ت: ٢٤٤هـ. انظر: إنباه الرواة: ٥٦/٤، وبغية الوعاة: ٣٤٩/٢.

(٥)- كالراغب في: المفردات: مادة "سلم" ص ٢٤٥، ومكي في: الكشف: ٢٨٧/١.

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٥٨٧/٢، وانظر: الكشف: ٢٨٧/١.

(٧)- انظر: الحجة للفارسي: ٢٩٥/٢، وشرح الهداية: ١٩٦/١.

وقد حَكَى ثعلب عن أبي عمرو أنه كان يكسر الذي في البقرة، ويَذْهَب بمعناه إلى الإسلام، ويفتح اللذَيْن في الأنفال والقتال ويَذْهب بمعناهما إلى المُسَالَمة[1].

قلت: وهذا هو الحق، ويؤيد ذلك سياق الآية في السّوَر الثلاث، أما التي هنا فقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ﴾[2]، أي: فإن زللتم بعد الإسلام، فسياقه يدل على ذلك[3].

وقد يُعْتَرَض على ذلك بأن قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ يُبْعِد كونه بمعنى: الإسلام؛ فإنه تحصيل الحاصل؟.

فالجواب عنه من وجهين:-

أحدهما[4]: أن يكون المنادى بذلك: مَن آمَن ظاهراً.

والثاني[5]: أن المراد دُوموا على الدخول في الإسلام.

وهذان الوجهان مقولان في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾[6]، ولذلك اختلف الناس في: مَن المخاطب بذلك؟.

---

(١)- انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس: ١/١٠٤، والمحرر: ٢/١٤٤، وتفسير القرطبي: ٣/٢٦، والصحاح: مادة "سلم" ٥/٢٩٨، واللسان: مادة "سلم" ٧/٢٤٣، وساقه الأزهري بسنده عن أحمد بن يحيى. انظر: معاني القراءات له ص ٧٤.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٠٩.

(٣)- وهذا الذي اختاره الطبري في تفسيره: ٢/٣٩١.

(٤)- انظر هذا الوجه في: تفسير الطبري: ٢/٣٩١، والقرطبي: ٣/٢٦، ومعاني القرآن للنحاس: ١/١٥٣.

(٥)- انظر هذا الوجه في: إيجاز البيان عن معاني القرآن: ١/١٤٧.

(٦)- سورة النساء، الآية: ١٣٦.

فقال قوم: هم أهل الكتاب؛ لأنهم آمَنُوا بكتابهم، وبنبِيِّهم، وعلى هذا فيستوي المعنيان؛ لأنهم مَأْمُورون بالدخــول في الإسلام، وفي الاستسلام والطاعة[١].

وقال آخرون: المخاطب بذلك المنافقون؛ لأنهم آمَنُوا بألسنــتهم، وعلى هذا فيظهر معنى الإسلام[٢].

وقال آخرون: هم قوم من اليهود آمَنُوا، وسألوا رسول الله ﷺ أن يقيموا على السَّــبْت، وأن يقرءوا التوراة في صلاتهم بالليل، وعلى هذا فالمعنى: «ادخلوا في شرائع الإســلام كافــة»، فيكون: ﴿كَآفَّةً﴾ حالاً مِن: «شرائع» الْمقدّر؛ لأنه في حكم المذكور[٣].

وعلى ما تقدم يكون: ﴿كَآفَّةً﴾ حالاً مِن فاعل: ﴿ٱدْخُلُواْ﴾[٤]، وفي: ﴿كَآفَّةً﴾ كلام تركته هنا إذ لا يليق به هذا الموضوع[٥].

وقــال الكســائي وغــيره: أصــله من الاستسلام، ويطلق على الإسلام[٦]، وأَنْشَدُوا[٧]:

دَعَوْتُ عَشِيرَتِي للسِّلْمِ   لَمَّا رَأَيْتُهُمُ تَوَلَّوا مُدْبِرِينَا.

يُنْشَد هذا البيت بالكسر.

---

(١)- انظــر هــذا القول في: تفسير الطبري: ٣٩٢/٢، والبحر: ١٢٩/٢، والمحرر: ١٤٥/٢، والكشاف: ٤١٧/١.

(٢)- انظر هذا القول في: البحر: ١٢٩/٢، والكشاف: ٤١٧/١.

(٣)- انظر: البحر: ١٣٠/٢، والمحرر: ١٤٤/٢، والكشاف: ٤١٨/١.

(٤)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٤٣/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٥/١، والتبيان: ١٤٣/١

(٥)- انظره في: الدر المصون: ٣٥٩/٢

(٦)- انظر: الصحاح: مادة" سلم" ٢٩٨/٥، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٤/٧.

(٧)- البيت: منسوب لأخي كندة في: تفسير الطبري: ٣٩١/٢، وتفسير القرطبي: ٢٦/٣، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٤/٧.

ويُنْشَد قولُ الآخر[١]:

شَرَائِعُ السَّلْم قَدْ بَانَتْ مَعَالِمُهَا   فَلا يَرَي الكُفْرَ إلا مَنْ به خَبَلُ.

فـــ«السِّلم» و«السَّلم» بمعنى: الإسلام، إلا أن الفتح في معنى: الإسلام قليل جداً[٢].

و«السَّلْم»: يُذكَّر ويُؤنَّث[٣] قال تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾[٤]، وقال الشاعر[٥]:-

السَّلْمُ يَأْخُذُ مِنْهَا ما رَضِيتَ بِهِ   والحَرْبُ يَكْفِيكَ مِن أَنْفَاسِهَا جُرَعُ.

والوجـــه في قراءة نافع: أن الفعل بعد: ﴿ حَتَّىٰ ﴾ هذه، مراد به الحال، ومتى أُريـــد بـــه الحال تعين رفعه؛ لأنه إذا نُصِب تَخَلَّص للاستقبال؛ فإن النّواصب كلها مُخَلِّصَـــة للاستقبال فتَـــنَافيا، ومعنى: الحالية فيه - وإن كان قول الرسول ماضياً - على الحكاية[٦].

والوجه في قراءة غيره: من طريقين[٧]:-

---

(١)- البيت: بلا نسبة في: البحر: ٣٥٩/٢.

(٢)- انظر: الصحاح: مادة" سلم" ٢٩٨/٥، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٣/٧.

(٣)- انظـــر: الصحاح: مادة" سلم" ٢٩٨/٥، والكشاف: ٤١٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٤/١، والحجة للفارسي: ٢٩٤/٢، والتبيان: ١٤٣/١.

(٤)- سورة الأنفال، الآية: ٦١.

(٥)- البيـــت: منســـوب للعباس بن مرداس في اللسان: مادة "أبس" ٣٤/١، وهو في: البحر: ١٣٠/٢، والكشاف: ٤١٧/١.

(٦)- انظـــر: الكشف: ٢٨٩/١، وشرح الهداية: ١٩٧/١، والموضح: ٣٢٤/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٨٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٦/١.

(٧)- وهذان الطريقان قال بهما سيبويه في : الكتاب: ١٦/٣، والزجاج في: معاني القرآن: ٢٨٦.

/ **أحدهما:** أن ﴿ حَتَّىٰ ﴾ بمعنى: «إلى»، أي: «إلى أن يقُولَ الرسول» فهو غايةٌ **[٤٣٣/ب]** لِمَا تقدم من المسّ والزلزال، و﴿ حَتَّىٰ ﴾ لا يُنْصَب بعدها إلا المستقبل[١]، فعلى هذا كيف نُصِب: ﴿ يَقُولَ ﴾، وهو قد مَضَى وَوَقع[٢]؟.

فالجواب: أنه على حكاية الحال، أي حكى تلك الحال المشار إليها، التي كان الفعل فيها منصوباً[٣].

والطريق الثاني: أن ﴿ حَتَّىٰ ﴾ بمعنى: «كي» تفيد التعْليل[٤]، وضَعّفَ بعضهم[٥] هذا بأن: قول الرسول والمؤمنون ليس عِلّة للمسّ والزلزال.

وإن كان ظاهر كلام أبي البقاء يدل عليه فإنه قال: «ويُقْرَأ بالرفع على أن يكون التقدير: «زلزلوا فقالوا، فالزلزال سبب القول»[٦].

ثم اعلم أن: ﴿ حَتَّىٰ ﴾ إذا وقع بعدها فعل مضارع فإنه لا يخلو من أن يكون: مستقبلاً، أو حالاً، أو ماضياً، فإن كان **حالاً:** رُفِع، نحو: «مَرِض حتى أنّه لا يَرْجُونَه» أي: في الحال[٧].

---

(١)- انظر: الحجة للفارسي: ٣٠٦/٢، والكشف: ٢٩٠/١، وشرح الهداية: ١٩٧/١، وكشف المشكلات: ٢٧٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٨/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٦/١.

(٢)- "ووقع" زيادة من (ت).

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢.

(٤)- في: الأصل: "العلية"، والمثبت من (ت)، وانظر: الحجة للفارسي: ٣٠٦/٢، وكشف المشكلات: ٢٧٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٨/١،

(٥)- هو أبو حيان في: البحر: ١٤٩/٢.

(٦)- التبيان: ١٤٦/١.

(٧)- انظر: الكتاب: ١٨/٣، وشرح المفصل: ٢٠/٧، وشرح الأشموني: ٢٠٤/٣- ٢٠٦، ومغني اللبيب: ٢٤٤/١- ٢٤٩، والجنى الداني: ص ٥٤٢ – ٥٤٨، ورصف المباني: ص ١٨٠- ١٨٣.

وإن كان **مستقبلاً**: نصبته، تقول: «سِرْتُ حَتَّى أدخُلَ البلد»، وأنت لم تدخل بعد.

وإن كان **ماضياً** فتحكيه، ثم حكايتك له[١]: إما أن تكون بحسب كونه مستقبلاً فتنصبه على حكاية هذه الحال، وإما بحسب كونه حالاً فترفعه على حكاية هذه الحال، فيصدق أنك تقول في قراءة الجماعة حكاية حال، وفي قراءة نافع حكاية حال أيضاً، وإنما نَبَّهْتُ على ذلك لأن عبارة بعضهم تخص حكاية الحال بقراءة الجمهور، وعبارة آخرين تخصها بقراءة نافع.

قال أبو البقاء في قراءة الجمهور: «والفعلُ هنا مستَقْبَل حُكِيت به حالهم، والمعنى على المضِيّ»[٢]. وكان قد تقدم أنه وَجّه الرفع بأن: ﴿ حَتَّىٰ ﴾ للتعليل.

ويظهر لك ما قلته ما ذكره النحاة من المثال في ذلك وهو قولهم: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَد» فهذا الكلام مِن قائله إما أن يكون: بعد السّير والدخول معاً، أو بعد السير وقبل الدخول، أو بعد السير مع الدخول، أي: يقترن هذا القول بدخوله.

فإن كان **الأول**: فالرفع ليس إلا؛ لأن الدخول ماض كسببه وهو السير، وإنما أتى به مضارعاً لحكاية الحال، ولا يجوز نصبه؛ لأن الناصب يُخَلّصه للاستقبال والغرض أنه ماضي فتنافيا.

وإن كان **الثاني**: فالنصب فقط؛ لأنه أخبره بسيره الماضي، والدخول بعد لم يحصل فتنصبه؛ لأنه مستقبل، ثم ﴿ حَتَّىٰ ﴾ في هذا يَصْلُح أن تكون غاية، وأن تكون عِلّة؛ لأن السير يصلح أن يكون عِلّة للدخول، وأن يكون مَغيّاً بالدخول، وهذا هو الأظهر.

---

(١)- في (ت): "حكايته".

(٢)- التبيان في إعراب القرآن: ١/١٤٦.

وإن كان **الثالث**: وَجَب الرفع أيضاً؛ لأنه حال، ولو نُصِب لتَخلّص للاستقبال فتنافيا.

وقد يقع النصب وتكون: ﴿حَتَّىٰ﴾ غاية فقط، أو علة فقط، وذلك بحسب الفعل الذي قبلها، فإن كان غاية لِما بعدها نحو: «سِرْتُ حَتَّى تَطْلَع / الشَّمس» فهي [٤٣٤/أ] هنا غاية فقط، ولا يجوز أن تكون بمعنى: «كي»؛ لأن سَيْرَه ليس سبباً في طلوع الشمس، وإن كان سبباً فهي بمعنى: «كي» نحو: «أَسْلِم حتى تَدْخُل الجنة» فإن الإسلام سبب ظاهر في دخول الجنة[١].

قال بعضهم: «ولا يصح الرفع على حكاية الحال، بمعنى أن الفعل يُرَاد به الحال دون المضي والاستقبال، إلا إذا أريد بالرسول ﷺ، أما إذا أريد به رسول الأمم الخالية فهو ماض، فإما أن تحكى الواقعة المقولة على جهة الاستقبال، أو على جهة المضي»[٢].

وهذا ليس كما زعم، بل يُرْفع بالمعنى المذكور، ويراد بالرسول غير نبينا محمد ﷺ على ما قدمت لك من أنه حُكِيت تلك الحال، وإن كان مَضَى زمانها، وكأنّ أبا عبد الله[٣] التزم صحة قول هذا القائل لكنه مَنَع أن يراد التأويل الثاني - أعني أنه مؤول بالحال - بل التزم أن الرسول غير نبينا محمد ﷺ، والتزم التأويل الأول وهو حكايته ماضياً بلفظ المضارع، ومنع التأويل الثاني وهو إرادة الحال وحكايتها وإن تقدم زمانها، وفي المسألة غموض، وبين العبارات اشتراك، فتحتاج إلى فضل نظر وتأمل، فعليك بذلك.

---

(١)- انظر: الكتاب: ١٨/٣، وشرح المفصل: ٢٠/٧، والإنصاف: ١٢١/٢- ١٢٣، ومغني اللبيب: ٢٤٤/١- ٢٤٩، والجنى الداني: ص ٥٤٢ - ٥٤٨، ورصف المباني: ص ١٨٠- ١٨٣.

(٢)- قاله السخاوي، انظر: فتح الوصيد - بتصرف يسير -: ٧٠٤/٢.

(٣)- هو: أبو عبد الله الفاسي صاحب اللآلئ الفريدة.

وهذه عبارة أبي عبد الله في ذلك قال – رحمه الله –: «قال بعضهم: ولا يصح تأويل الرفع على الوجه الثاني إلا أن يراد بالرسول نبينا ﷺ، قال: قلت ليس المراد به نبيناﷺ، وإنما المراد به رسول الذين خلوا، ولا يَحْسُن إلا التأويل الأول». انتهى[1].

ويعني **بالتأويل الأول** كما نَصَّ عليه هو: «أن يكون ماضياً في المعنى كسببه، نحو: «سِرْتُ حتى أَدْخُل المدينة» إذا أخبر بذلك بعد الدخول؛ إلا أنه أتى به مضارعاً على حكاية الحال»[2].

ويعني **بالتأويل الثاني** كما نَصَّ عليه هو: «أن يكون حالاً على[3] حقيقته كقولك[4]«سِرْتُ حَتَّى أَدْخُل المدينة» إذا أخبر بذلك وهو في حال الدخول» انتهى[5].

فعلى هذا إذا أخذنا هذا التأويل الثاني وحَكَيْنَاه صَحَّ، وإن كان زمانه ماضياً، وهذا معنى حسن فتأمله.

وقد نَصَّ أبو شامة – رحمه الله – في قراءة الرفع على هذا التأويل: «فعلى تأويل الفعل بمعنى المضيّ، أي: حتى قال، أو هي حكاية حال ماضية، والفعل إذا كان كذلك ووقع بعد حتى رُفِع»[6].

وسيأتي هذا بتمامه، وهذا واضح، وإن كان عبارة الناس فيه مضطربة، وسبب اضطرابها اختلاط حكاية بحكاية.

والظاهر في قراءة النصب في هذه الآية أن: ﴿حَتَّىٰ﴾ فيها للغاية، ويضعف أن تكون للتعليل؛ لأن قول الرسول، ومن آمن معه / ذلك ليس مسبباً عن مَسّهم البأساء [٤٣٤/ب]

---

(١)– اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢.

(٢)– اللآلئ الفريدة – بتصرف يسير –: ٥٨٨/٢.

(٣)– "على" سقطت من (ت).

(٤)– "كقولك" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٥)– اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢.

(٦)– إبراز المعاني: ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

والضـــراء والزلـــزال، وإن كان كلام كثير من المفسرين يعطي ذلك، وقول الناظم: (أُوِّل): يعـــني أُوِّل الرفع على ما تقدم بيانه[١]، وهو إما أن يراد به حكاية الماضي، أو حكايـــة الفعل المراد به الحال؛ كأنه قيل: حتى قال الرسول، ثم حكى ذلك، إلا أن في هـــذا إبهاماً، وهو أن قراءة النصب لا تحتاج إلى تأويل بحكاية الحال، ولا بد من ذلك لِمَـــا عرفـــت أن هذا القول قد وقع ومضى، وإنما حكينا الواقعة بحالها، والفعل فيها منصوب.

كما تأول النحويون ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[٢]

فقالوا: كيف عَمِل اسم الفاعل وهو ماض؛ لأن القصة متقدمة على نزول القرآن؟.

فأجـــابوا: بأنهـــا حكاية حال[٣]، وهذا وِزَانُ ذلك من غير فرق، فالتأويل في حـــالتي الـــرفع والنصب مشترك، بل هو محتاج إليه في قراءة النصب بطريق الأولى؛ لظهور معنى المضي فيه.

وكلام أبي شامة تابع لكلام الناظم فإنه قال: «وأما الرفع في: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ فعلي تأويل أن الفعل بمعنى المضِي، أي: حتى قال الرسول، أو هي حكاية حال ماضية، والفعـــل إذا كـــان كذلـــك ووقع بعد «حتى» رُفع، ووجه النصب أن يكون الفعل مستقبلاً، وإذا كان كذلك نصبته على تقدير: إلى أن، أو كي يقول»[٤].

---

(١)- انظر: السراج: ص ١٦٢.

(٢)- سورة الكهف، الآية: ١٨.

(٣)- أي: حال ماضية، فيكون المعنى في الآية: "يبسط ذراعيه"، فالقصة حكاية حال ماضية، ولكن المتكلم يفـــرض نفسه، أو يفرض مَن يخاطبه حين كلامه أن القصة واقعة الآن، فهو يصفها، وعلى هذا لا يكون: ﴿بَاسِطٌ﴾ ماضـــياً، ولكن حاضر، وعلى هذا جمهور النحويين، وخالف في ذلك، الكسائي وغيره. انظر: أوضح المسالك: ١٩٥/٣، وشرح الأشموني: ٢١٦/٢، وشرح ابن عقيل: ١٠٠/٢، وشرح التصريح: ١٢/٢ ، وشرح شذور الذهب: ص ٣٩٦.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

فظاهر هذه العبارة تخصيص التأويل بقراءة الرفع، وقوله: «أو هي حكاية حال ماضية...» إلى آخره، دليل على ما قدمته من صحة إرادة تأويل الرفع بأن يُرَاد بالفعل الحال دون الماضي والمستقبل ثم حُكِيَ.

قوله: «وَفَتْحُكَ» مبتدأ، وهو مَصْدَر مضاف لفاعله، و(سِينَ السِّلْمِ) مفعوله، و(أَصْلُ رِضَىً) خبَر المبتدأ، أَخبَر عن الفتح بأنه أَصْلٌ، يشير إلى ما ذكرته مِن أنّ: «السَّلم» بالفتح وهو: الاستسلام، ويطلق على الإسلام أيضاً[1].

قوله: (دَنَا) جملة فعلية في موضع رفع صفة لـ(أَصْل)، أو خبر صفة لـ(رِضَىً) فإن كُلاً مِن المضاف والمضاف إليه صالح أن يوصف بها، أي: «أَصْلٌ قريب» أو «رِضَى قريب».

قوله: (وحَتَّى يَقُولَ) بجملته مبتدأ، و(الرَّفْع) يجوز أن يكون: بدلاً مِن المبتدأ بدل اشتمال، فيكون: (أُوِّل) خبراً عن المبتدأ، ولا بد من عائد من البدل على المبدل منه، فإما أن يقال: حُذِف، أي: الرفع فيه، أو قامت «أل» مقامه، أي: رفعه.

ويجوز أن يكون: (الرَّفْعُ) مبتدأ ثانياً، و(أُوِّل) خبره، والجملة خبر الأول، والكلام في الضمير كما تقدم في وجه البدلية.

و(في اللام) متعلقٌ بـ(الرَّفْع) أي: الرَّفْع الواقع في لامه[2]، والألف في (أُوِّل) للإطلاق، ومرفوع: (أُوِّلَ) عائد على الرفع /. [٤٣٥/أ]

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٦/أ.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٧.

٥٠٧- وَفِي التَّاءِ فَاضْمُمْ وَافْتَحِ الجِيمَ تَرْجِعُ   الأُمُورُ سَمَا نَصاً وَحَيْثُ تَنَــزَّلا

أَمَر بِضَمّ التاء، وفتح الجيم مِن: ﴿ تُـرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾[1] على ما لم يُسَمّ فاعله لمن رمز له بكلمة: (سَمَا) وبالنون من: (سَمَا نَصّاً)، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصــم، فــتعين لغيرهم فتح التاء؛ لأنه ضِدّ الضم، وكسر الجيم لأنه ضد الفتح، وأشار بقوله: (حَيْثُ تَنَـزّلا) إلى أنه عام في هذه السورة، وغيرها[2].

والوجــه في قراءة: ﴿ تُـرْجَعُ ﴾ على ما لم يسمَّ فاعله: موافقته لقوله تعالى: ﴿ وَإِلَيۡهِ تُـرۡجَعُونَ ﴾[3]، ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ﴾[4]،﴿ وَإِلَيۡهِ تُقۡلَبُونَ ﴾[5]، وما أشبه ذلك[6].

والوجــه في قــراءته عــلى ما سُمّي فاعله: موافقته لقوله تعالى: ﴿ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ﴾[7]، ﴿ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴾[8]، ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ ﴾[9]، ﴿ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ﴾[10].

---

(١)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢١٠.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥٥، اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٩.

(٣)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٤)- سورة آل عمران، الآية: ١٥٨.

(٥)- سورة العنكبوت، الآية: ٢١.

(٦)- انظــر: الحجــة لابن زنجلة: ص ١٣١، والحجة للفارسي: ٢/٣٠٥، والكشف: ١/٢٨٩، وشرح الهداية: ١/١٩٦، والموضح: ١/٣٢٣.

(٧)- سورة الأنعام، الآية: ٦٠، ويونس، الآية: ٤.

(٨)- من مواضعها: سورة المائدة، الآية: ١٨.

(٩)- سورة الشورى، الآية: ٥٣.

(١٠)- ســورة الأنبــياء، الآية: ٩٣، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣١، والحجة للفارسي: ٢/٣٠٥، والكشف: ١/٢٨٩، وشرح الهداية: ١/١٩٦، والموضح: ١/٣٢٣.

واعلم أن: ﴿ رَجع ﴾: يكون قاصراً، ومتعدِّياً، قال الله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُوا۟ فَٱرْجِعُوا۟ ﴾[٢].

وقيل: هو مُتعَدٍّ، وما ورد غير مذكور المفعول فمفعوله مُقدّر، أي: «ارجعوا أنفسكم»، وهو بعيد.

والقراءتان متقاربتان في المعنى، فإن الأمور إذا رَجَعَت إلى الله فقد رُجِعَت، وإذا رُجِعَت فقد رَجَعَت إليه تعالى[٣].

وترجمة: (تَـرْجِعُ) في الرتبة بعد ترجمة: (السِّلْم)، وقبل ترجمة[٤]: (يَقُولَ الرسول)، ولَمّا لم يَتَأَتَّ له استيفاء ترجمتها في بقية بيت ترجمة: (السِّلْم)، وتَأَتَّى له فيها ترجمة: (يَقُول) قَدّمه عليها اختصاراً، ثم أتى ببيت كامل مستوفٍ لتقييد قراءة: ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾، وقرائه، وكل هذا حَسَن[٥].

قوله: (وَفِي التَّاء فاضْمُم)، (فِي التّاء) متعلق بـ(اضْمُم)، وإنما عدَّاه بـ(في)، وهو مُتَعَدّ بنفسه؛ لأنه ضَمَّنه معنى: «أوقع فيها الضّم»[٦]، كقوله: ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾[٧] أي: «أَوْقِع الصّلاح فيهم».

(١)- سورة التوبة، الآية: ٨٣.

(٢)- سورة النور، الآية: ٢٨.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٩، فتح الوصيد: ٢/٧٠٦، والقرطبي: ٣/٣٠.

(٤)- "ترجمة": سقطت من (ت).

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٩.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٩.

(٧)- سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

وقول الأخر[١]:

يَجْرَحْ في عَرَاقيـــبها نَصْــلِيْ.

(وَافْتَحِ الجِيمَ) عطف للجملة الأمرية على مثلها، إلا أن الأُولى قُدِّم معمولها.

قوله: (تَرْجِعُ الأُمُورُ): يجوز فيه وجهان:-

أحدهمـــا: أنه مبتدأ، والخبر: الجملة المتقدمة، والتقدير: «وترجع الأُمُور اضمم التاء منه، أو تاءه، وافتح جيمه أو الجيم منه»[٢] فحذف العائد، أو عوض عنه «أل»[٣].

والثاني: أنه خبر مبتدأ مُضْمَر، تقديره: «محل هذا التقيــيد: تَرْجِعُ الأُمُورُ»[٤]، والفاء إما مزيدة وإما عاطفة على مُقَدَّر أي: «منه فاضمم التاء».

قوــله: (سَــمَا) جملة فعلية، يجوز أن تكون خبراً ثانياً[٥]، وأن تكون مستأنفة سيقت للثناء على هذه القراءة، و(نَصّاً): تميــيز، أي: «علا نَصُّه وارتفع لصحته معنىً ورواية»[٦].

قوله:(وَحَيْثُ تَنــزَّلا) يجوز فيه وجهان:-

أحدهما[٧]: أنه معطوف على مُقَدَّر، أي: «هنا وحيث تنـــزل».

---

(١)- البيـــت: لذي الرمة، وهو في ديوانه: ص ٢٢١، وشرح المفصل: ٣٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٨٤/١، وشرح شعلة ص ٢٨٨، وهو بتمامه :

"وإنْ تعْتَذِر بالمَحْل من ذي ضُروعها   على الضيف يجْرحْ في عَراقيبها نَصْلي".

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٣)- في (ت): "أل عنه".

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٧٠٦/٢، وإبراز المعاني: ٣٥٥/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٧)- انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

[٤٣٥/ب] والثاني[١]: أنه منصوب / بِمُقَدَّر، أي: «افعل ذلك حيث تَنَـزّل»، وفاعل تَنَزَّل يعود على لفظ: (تَرْجِعُ الأُمُورُ) ، والمراد بـ(تَنَزَّل): «نَزَل»، وألفه للإطلاق.

٥٠٨- وَإِثْمٌ كَثِـيرٌ شَاعَ بِالثَّـا مُثَلَّثاً وَغَيْرُهُمَا بِالبَاءِ نُقْطَةٌ اسْفَلا

أخبر عمَّن رمز له بالشين المعجمة مِن: (شَاعَ)، وهما الأَخَوان أنهما قرءا: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾[٢] بالثاء المثلثة، وقرأ غيرهما: ﴿كَبِيرٌ﴾ بالباء الموحَّدة، ولَمّا لم يكن الثاء ضِدّاً للباء، ولا العكس نَصّ على قراءة الباقين، فقال: (وَغَيْرُهُمَا بالباء).

وخاف من التباس الخط فقيّد كلاً من: «الثاء» بكونها مُثَلّثة، والباء بكونها بنُقْطَةٍ مِن أَسْفَلِها، وهذا في غاية الإيضاح والبيان[٣].

قال أبو عبد الله: «وقوله: (مُثَلّثاً) تقييد للثاء بكونها ذات ثلاث نقط؛ لئلا تلْتبس عند عدم النقط بغيرها.

قال: ثم أَخْبَر أن قراءة غيرهما بالباء، واحتاج إلى ما يُكَمِّل به البيت فَكَمَّله بقوله: (نُقْطَةٌ اسْفَلا)، وأخْرَجه مَخْرَجَ التأكيد، ولو لم يأت به كَفَى ذِكْرُ الباء، ولم يقع الإِلْبَاس». انتهى[٤].

وفي هذا نظر؛ لأنه إن عني عدم اللبس بالنسبة إلى اللفظ فاللفظ بالثاء لا يُلْبَس بغيرها كما لم يلبس اللفظ بالباء الموحدة اللفظ بغيرها، وإن عني عدم اللبس بالنسبة

(١)-انظر هذا الوجه في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٩.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٠، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٦، والسراج: ص ١٦٢.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٠.

إلى الخط فممنوع؛ لأن الخط في الثلاث بصورة واحدة أعني: «الباء» و«التاء» و«الثاء» فكل مِن القيدين محتاج إليه، غيرُ مُسْتَغْنٍ عنه.

ولم يفهم الشيخ شهاب الدين إلا ما ذكرت مِن أن كُلاً من القيدين محتاج إليه، فقال: «وقَيّد الثاء بقوله: (مُثَلَّثا)، والباء بقوله: (نُقْطَةٌ اسْفَلا) احترازاً من التصحيف»[١].

والوجه في قراءة الثاء المثلثة: أن الخَمْر تَحْدُث معها آثام كثيرة: فُحْش"[٢]، وهَجْر، وكُفْر، وارتكاب مَناهٍ، وعدم امتثال أوامر؛ فناسب ذلك أن يُوصَف بالكثرة[٣].

وفيه مناسبة أيضاً لقوله: ﴿ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ ﴾، والمنَافِع: جَمْع، والجمع يُوصَف بالكثرة[٤].

والوجه في قراءة الباء الموحّدة: موافقته لمَا جاء على إثره من قوله: ﴿ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾، فإنه لم يُخْتَلف فيه أنه بالباء[٥]، ولِمُوافقته في المعنى لقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾[٦]، ولقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَـٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ ﴾[٧]، و﴿ كَبِيرَ ٱلْإِثْمِ ﴾[٨] على القراءتين[٩].

---

(١)- إبراز المعاني: ٢/٣٥٦.

(٢)- "فحش" سقطت من (ت).

(٣)- قاله مكي في: الكشف: ١/٢٩١، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٣، والحجة للفارسي: ٢/٣١٤.

(٤)- انظر: شرح الهداية: ١/١٩٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٦/أ، وتفسير القرطبي: ٦٣/٣

(٥)- انظر: التبصرة: ص٤٣٩، وإبراز المعاني: ٢/٣٥٥.

(٦)- سورة النساء، الآية: ٢.

(٧)- سورة الشورى، الآية: ٣٧، وسورة النجم، الآية: ٣٢.

(٨)- قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ص ٥٨١، والتيسير: ص ١٥٨.

(٩)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٢، والحجة للفارسي: ٢/٣١٣، والكشف: ١/٢٩٢، وشرح الهداية: ١/١٩٧.

قال بعضهم[١]: «وكان من حق من قرأ: ﴿ إِثْمٌ كَثِيرٌ ﴾ بالثاء المثلثة أن يقرأ: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْثَرُ﴾ بالمثلثة أيضاً، وبها قرأ عبد الله بن مسعود[٢]».

وهـذا غير لازم؛ لأنه قابل الإثم بالمنفعة، والمنفعة موحَّدَة فناسب وَصْف الإثم بالكُبر، وهـو عِظم الجُرْم، ولو وصفه بالكثرة لكان جمعاً في المعنى فتفوت المشاكلة لقولـه: ﴿ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ فإن النَّفع مُفْرد، ففيه / مقابلة مُفْرَدٍ بمفرد، ولو وُصِف بالكثرة لكان فيه مقابلة جمع في المعنى بمفرد[٣]. [٤٣٦/أ]

وقـال بعضهم: «والقراءتان متحدتان في المعنى لأنه ما كَبُرَ فقد كَثُر» قاله أبو شامة[٤] وغيره[٥].

وفيه نظر؛ لأن المراد بالكثرة تعدد الأفراد، فيكون جمعاً في المعنى، والكُبْر يُفْهِم تزايد الفرد الواحد في نفسه بأن يَكْبُر جزؤه.

وقـال بعضـهم[٦]: «وجـه قراءة الأخوين: إما باعتبار الآثمين مِن الشّاربين والمقَامِـرين، فإن لكل واحدٍ منهم إثماً يخُصّه، [وإما باعتبار ما يترَتَّب على تعاطيها من تـوالي العقاب وتَضْعيفه][٧]، وإما باعتبار ما يترَتَّب على شُرْبها مما يَصْدر مِن شَارِبها مِن الأقوال المُسيئة، والأفعال القبيحة، وإما باعتبار مَن يزاولها مِن حين كونها عِنباً إلى

(١)- هو: ابن زنجلة، انظر: الحجة- بتصرف يسير - : ص ١٣٣.

(٢)- قـراءة شـاذة، انظـرها في: مختصر الشواذ: ص ٢٠، إعراب القراءات الشواذ: ١/٢٤٧، والبحر: ٢/١٦٧، والمحرر: ٢/١٧١، والكشاف: ١/٤٢٩.

(٣)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٣، والكشف: ١/٢٩٣.

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٣٥٥.

(٥)- منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٧٠٨، والأزهري في: معاني القراءات: ص ٧٥، والهمذاني في: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٨/أ.

(٦)- هو أبو حيان في البحر: ٢/١٦٧.

(٧)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من: (ت).

أن شُرِبت، فقد لَعَن النبي ﷺ الخمْرَ، ولَعَن معها عشرة، بائعها، ومُبْتَاعها[١]؛ فناسب ذلك أن يوصف إثمهما بالكثرة».

وقـــال أبو البقاء: «الأحسن القراءة بالباء لأنه يقال: «إثم كبير وصغير» ويقال: في الفواحش العظام «الكبائر»، وفيما دون ذلك «الصغائر»، وقد قُرِئ بالثاء، وهو جيد في المعنى لأن الكثرة كُبْر، والكثير كبير، كما أن الصغير حقير.

قال: و﴿إِثْمُهُمَآ﴾ و﴿نَّفْعِهِمَا﴾: مصدران مضافان لفاعلهما، وذلك أن الخمـــر والميسر سببان في الإثم، فهما فاعلان، ويجوز أن تكون الإضافة باعتبار أهما محلهما»[٢].

قو‍ـــله: (كَثِيرٌ)[٣] مبتدأ، و(شَاعَ) جملة فعلية خبر المبتدأ، أي: «شَاعَ بين أهل الرواية لصحته، يعني: أنه ليس بخَامِلٍ فلا يُشْتَهَر»[٤].

و(بالـــثاء) حال مِن فاعل: (شَاعَ)، أي: «اشتهر ملتبساً بالثاء»، و(مُثَلَّثاً) حال من: (الثاء).

قوله: (وَغَيْرُهُمَا) يجوز أن يكون: مبتدأ محذوف الخبر، و(بالباء): متعلق بذلك الخبر المُقدَّر، والتقدير: «وغير الأخوين يقرؤه بالباء».

---

(١)- يشير إلى حديث: ابن عمر ﷺ قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ:" لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْه".

أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عمر ﷺ ، كتاب الأشربة، رقم: (٣١٨٩)، والترمذي عن أنس بن مالك ﷺ، كـتاب البيوع، رقم: (١٢١٦)، وأحمد في مسنده، عن ابن عباس ﷺ، رقم (٢٧٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى: رقم: (١٠٥٥٩)، والطبراني في الأوسط: رقم: (٧٨١٦)، والحاكم في المستدرك: ٣٧/٢، عن ابن عباس ﷺ وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، وشاهده حديث عبد الله ابن عمر".

(٢)- التبيان -بتصرف يسير-: ١٤٩. وانظر: فتح الوصيد: ٧٠٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١١١/١.

(٣)- هذا الضبط - (كَثِيرٌ)- تفرد به السمين، والمشهور في النسخ المتداولة، وفي شروح الشاطبية: (كبير)، وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٤)- انظـــر: فتح الوصيد: ٧٠٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٥، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٦/أ.

ويجـــوز أن يكون نفس: (بالباء) الخبر على تقدير: «وغيرهما ملتبسين بالباء»، وإذا التبس بها فقد قرأ بها[١].

ويجـــوز أن يكون: (غَيْرُهُما) فَاعِل فِعْلٍ مُقَدّر يتعلق به الجار أيضاً، والتقدير: «وقرأ غيرهما ذلك بالباء[٢] مكان الثاء المثلثة»[٣].

قوله: (نُقْطَةٌ) يجوز أن تُقْرأ مرفوعة ومنصوبة، فإن قُرِئت مرفوعة وهو المشهور بين الطَّلبة كان فيها وجهان:-

أحدهما[٤]: أنها خبر مبتدأ مضمر على حذف مضاف أي: «هي ذات نقطة»، ثم حُــذِف المضـــاف وأقـــيم المضـــاف إلـــيه مقامـــه في الإعـــراب عـــلى حَدِّ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٥]، وإنمـــا احتجنا إلى تقدير المضاف؛ لأن الباء ليست نفس النقطة.

والـــثاني[٦]: أنها مبتدأ، والخبر مُقَدَّر، والتقدير: «لها نقطة»، وهذا الجار المُقَدَّر مع مبتدئه في موضع نصب على الحال من: (الباء)، وعلى هذا فيجوز أن يكون الجار وحْـــدَه هـــو الحال، و(نقطة): فاعل به، وهو أولى عندهم من وقوع الجملة حالاً، وكـــون: (نقطة): مبتدأ، وخبرها / مضمراً، وفاعله بالجار المقدر أولى من إعرابها خبر مبتدأ مضمر للاستغناء عن تقدير حَذْف المضاف قبل: (نقطة). [٤٣٦/ب]

(١)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٥٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٢)- في (ت): "بالباء الموحدة".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٦.

(٤)- انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٥)- سورة يوسف، الآية: ٨٢، وانظر: البحر: ٣٣٢/٥، والمحرر: ٣٥٦/٩.

(٦)- انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٦.

وإن قرئت منصوبة: فنصبها على الحال مِن: (الباء)، ولا بد حينئذٍ مِن حَذْف مضاف، أي: «ذات نقطة»[١]، وإنما احتجنا إلى تقدير المضاف لشيئين:-

أحدهما: أن الباء ليست النقطة.

والثاني: أن النقطة ليست مشتقة، والحال لا بد أن تكون مشتقة، أو مؤولة بالمشتق.

قوله: (اسْفَلَ) ظرف مكان لأنه نقيض «فوق»، وأخو «تحت».

قال أبو عبدالله: «وهو في موضع الصفة لـ(نقطة)»[٢].

وفيه نظر من حيث أنه ظرف مقطوع عن الإضافة، والمقطوع عن الإضافة لا يقع صفة، ولا خبراً، ولا حالاً، ولا صلة، وإن كان بعضهم[٣] قد جعل قوله: ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾[٤]: مبتدأ وخبراً.

فإن قلت: لو كان مقطوعاً عن الإضافة لَبُنِي على الضَّم قياساً على نظائره نحو: «فوق» و«تحت»، وهذا كما رأيت منصوب؟.

فالجواب: أنه إنما يُبْنَى إذا نُوِي المضاف إليه، أما إذا لم يُنْوَ البتة فإنه يُعْرَب[٥]، وأنشدوا[٦]:

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٦.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وقاله: الجعبري كذلك في كنزه: (خ) ٣٥٦.

(٣)- هو الزمخشري في الكشاف: ٣١٣/٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢١٢/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٩١/٣.

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٨٠.

(٥)- انظر: أوضح المسالك: ١٤١/٣، وشرح الأشموني: ١٦٩/٢، وشرح التصريح: ٧١٩/١، وشرح شذور الذهب: ص ١٣٨.

(٦)- البيت: بلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٤١/٣، وشرح الأشموني: ١٦٩/٢، وشرح التصريح: ٧١٩/١، والدرر اللوامع: ٤٤٦/١، وشرح شذور الذهب: ص ١٣٨، واللسان: مادة "بعد" ١١١/٢،
=

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسُد خفيَّة فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرا

وقول الآخر[١]:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بالماء القَرَاحِ

بنصب: «بَعْدَاً»، و«قَبْلاً» لَمَّا لم يُنْوَ لهما مضاف إليه، وفي المسألة كلام أتقنته في غير هذا الموضوع[٢].

ثم: (أسْفَل) قد يكون: وَصْفاً على أنه أفعل تفضيل نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾[٣]، ولا يليق معناه هنا إذ ليس المفضول هنا مُراداً قطعاً لا جرم أن مَن أعربها: حالاً غلط.

٥٠٩- قُلِ العَفْوَ للبَصْرِيِّ رَفْعٌ وَبَعْدَهُ لأَعْنَتَكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهَّلا

أمر أن يُقْرَأ قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[٤] برَفْع: ﴿ ٱلْعَفْوُ ﴾ لأبي عمرو البصري، فتعين لغيره نَصْبُهُ.

= ومادة: "خفا" ٥/١١٨، والشاهد فيه: "بَعْداً" حيث وردت منوَّنة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً.

(١)- البيت: منسوب لعبد الله بن يعرب في: شرح التصريح: ٧١٩/١، وللمرار الأسدي في: الدرر اللوامع: ٤٤٧/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨٨/٤، وأوضح المسالك: ١٣٩/٣، وشرح الأشموني: ١٦٩/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٩/٢، وشرح شذور الذهب: ص ١٣٨، واللسان: مادة "حمم" ٢٣٤/٤، والشاهد فيه: "قَبْلاً" حيث قطعت عن الإضافة فلم يُنْو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرب منوناً.

(٢)- انظر: الدر المصون: ٩٩/١.

(٣)- سورة التين، الآية: ٥.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

ثم أخبر عن أحمد - وهو البزي - أنه يُسَهِّل همزة: ﴿ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾[1] بخلاف عنه في ذلك.

ومعنى تَسْهِيلِها: أن تُسَهَّل بين بين، أي: بينها وبين الألف[2]، إذ لا يليق بتسهيلها غير ذلك، ولذلك لم ينبه الناظم عليه؛ لظهوره فتعين لغيره تحقيقها[3].

والوجه في قراءة أبي عمرو: أن يكون جعل: ﴿ مَا ﴾: مبتدأ، وهي اسم استفهام، و﴿ ذَا ﴾: مَوْصُولاً، بمعنى: «الذي»، وإن كان في الأصل اسم إِشَارَة، و﴿ يُنفِقُونَ ﴾ صِلَتُه، والعائد مُقَدَّر لاستكمال الشروط، والتقدير: «أيّ شيء الذي يُنْفِقُونه»؟. إذا تقرر ذلك فالأحسن أن يجيء جوابه مرفوعاً مطابقة بين الجواب والسؤال، فيرتفع: ﴿ ٱلْعَفْوَ ﴾ على أنه خبر مبتدأ مُضْمَر تقديره: «الْمُنْفَق العَفْوُ»[4].

و﴿ ٱلْعَفْوَ ﴾ / المراد به: «السَّهْل»[5] مِن قوله[6]: [٤٣٧/أ]

خُذِي العَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي   ولا تَنْطِقِي في سَوْرَتِي حِين أَغْضَبُ.

أي: الْمُنْفَق الْمُتَيَسَّر.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٠.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٢٣.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩١/٢.

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والحجة للفارسي: ٣١٨/٢، وشرح الهداية: ١٩٧/١، وكشف المشكلات: ٢٨٢/١، ومعاني الأخفش: ٣٦٧/١، ومعاني الزجاج: ٢٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٧/١، والتبيان: ١٤٩/١.

(٥)- انظر: تفسير الطبري: ٤٣٣/١، والبحر: ١٦٨/٢، والقرطبي: ٦٥/٣، ومجاز القرآن: ٧٣/١، ومعاني القرآن للنحاس: ١٧٥/١.

(٦)- البيت: بلا نسبة في: اللسان: مادة "عفا" ٢١٢/١٠، والبحر: ١٦٨/٢، والكشاف: ٤٢٩/١، والقرطبي: ٦٥/٣.

ومثل ذلك «البدل» فإنه يُظْهِر حالَ «ماذا»، ومنه قول الشاعر[1]:

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وَبَاطِلُ.

والوجه في قراءة النَّصْب: أن يُجْعَل: ﴿ مَاذَا ﴾ كله اسماً واحداً رُكِّبَا، وَغَلَب معنى الاستفهام على اسم الإشارة، فصَارَا كأنهما اسْمٌ واحدٌ فيكون: مَفْعُولاً مُقَدَّماً، تقديره: «أيّ شيء ينفقون»، وتقديمه واجب لأن له صَدْرَ الكلام - أو نقول: ﴿ مَا ﴾ مفعـــول، و﴿ ذَا ﴾: زائد مُلْغَى - وعلى التقديرين فالأَحْسَن في جوابه أن يطابقه في الإعراب، فلذلك جاء منصوباً[2].

وقد أُجْمِع على النصب في قوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[3]، وعلى الرفع في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[4]، وما ذكرناه مِن مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب هو الأَحْسن.

---

(١)- البيـــت: منســـوب للبيد بن ربيعة في: الكتاب: ٤١٧/٢، والجنى الداني: ص ٢٣٩، وشرح أبيات ســيبويه: ٤٤/٢، وشرح التصريح: ١٦٤/١، واللسان: مادة "نحب" ٢٠٧/١٤، ومغني اللبيب: ٥٧٦/١، والبحر: ١٦٨/٢، وفتح الوصيد: ٧١٠/٢، والحجة للفارسي: ٣١٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٧، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ١٤٩/٣، وأوضح المسالك: ١٤٤/١، وشرح الأشموني: ١٤٥/١، ورصف المباني: ص ١٨٨.

والشـــاهد فيه: "ماذا يُحَاوِل" حيث استعمل "ذا" موصولة بمعنى "الذي" والذي أظهر ذلك البدل في قوله: "نَحْـــبٌ"، كما أشار إلى ذلك المؤلف، فجاء البدل مرفوعاً مطابقاً للمبدل منه وهو "ما": المرفوع، فيكون الـــتقدير: "مـــا الذي يحاوله"؟ فأبدل فقال: "الذي يحاوله نحبٌ فيقضى"، ولو ركب الشاعر "ذا" مع "ما" وصـــيرهما كـــلمة واحـــدة لكان موقع الكلمة مفعولاً به، ، انظر: الكتاب: ٤١٧/٢، وأوضح المسالك: ١٤٤/١، والحجة للفارسي: ٣١٩/٢.

(٢)- انظـــر: الحجة للفارسي: ٣١٨/٢، وشرح الهداية: ١٩٨/١، وكشف المشكلات: ٢٨١/١، ومعاني الأخفش: ٣٦٧/١، ومعاني الزجاج: ٢٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٧/١، والتبيان: ١٤٩/١.

(٣)- سورة النحل، الآية: ٣٠.

(٤)- ســـورة الـــنحل، الآية: ٢٤، وسورة الفرقان، الآية: ٥، وانظر: الكتاب: ٤١٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٤٩/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٢/٣.

ويجوز أن لا يتطابقا فيجوز أن يُجْعَل في قراءة أبي عمرو أن يكون: ﴿ مَاذَا ﴾ كله اسماً واحداً، وفي قراءة غيره أن يُجْعَلا اسمين: مبتدأ وخبراً[١].

وفي: ﴿ مَاذَا ﴾ خــلافٌ كثير، وتقديرات مُنْــتَشِرة ذَكَرْتُها مستوفاة في غير هذا الكتاب عند قوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ﴾[٢].

ويــدل عــلى عدم وجوب مطابقة السؤال للجواب في الإعراب قول بعض الأَعْرَاب، وقد قيل له: كيف أَصْبَحْتَ؟ فأجاب: بـــ«صالحٌ»، بالرفع، أي: أنا صَالِحٌ، ولو طابق لقال: «صالحاً» بالنصب، أي: «أصبحت صَالِحاً»[٣].

وقــيل لرؤبة[٤]: كيف أصبحت؟ فقال: «خَيْرٍ عافاك الله» «بِخَيْرٍ»:خبر، أي: «على خَيْرٍ»، أو «لِخَيْرٍ»، فحذف حرف الجر، وأبقى عَمَله فلم يطابق.

والوجــه في تسهيل البزي همزة: ﴿ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾، وإن كان ليس مِن أَصْلِه تخفــيف الهمــزة المفردة: جمعاً بين اللغتين[٥]، كما فعل حمزة ذلك في الوقف، وكما أبــدل حفص همزة: ﴿ هُزُوًا ﴾، و﴿ كُفُوًا ﴾ واواً وَصْلاً ووقْفاً، وحمزة وَقْفاً فقط جَمْعَاً بين اللغتين، واتّباعاً للرواية[٦].

والوجه في تحقيقها: الإتيان ها على أصلها[٧]، وأها لم تجامع غيرها فــتَسْتَقِل.

---

(١)- انظر: الكتاب: ٤١٨/٢، والبحر: ١٦٩/٢.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٦، انظر: الدر المصون: ٢٣٠/١.

(٣)- انظر: الكتاب: ٤١٨/٢، ومعاني الأخفش: ٢١٦/١، وفتح الوصيد: ٧١٠/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٧.

(٤)- هو: رؤبة بن عبد الله العجاج، سبقت ترجمته ص ٥٣٨.

(٥)- انظر: معاني القراءات: ٧٧، والكشف: ٨٠/١.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٧)- انظر: معاني القراءات: ٧٧، والكشف: ٨٠/١.

وأشـــار بـــالخُلف المذكور إلى ما رواه ابن الحباب[١]، وأبو ربيعة[٢] عنه من التســـهيل، وإلى مـــا رواه ابن هارون[٣] والخزاعي[٤] عنه من التحقيق، والتحقيق هو المشهور جَرْياً على أصله المعروف، وطريقه المألوف[٥].

قو ـــله: (قُـــلِ العَفْـــوَ) مبتدأ، و(قُلِ) مِن نَفْس التلاوة فمجموع اللفظ مبتدأ، و(رَفْعٌ): خبره على حَذْف مُضَاف، أي: «ذو رفع»[٦].

و(للبَصْـــرِيِّ) مـــتعلق بمقدّر، أي: «أعني للبصري»، فجيء به بياناً، ويجوز أن يـــتعلق بمحـــذوف على أنه حال مِن: (رَفْعٌ) لأنه في الأصل صفة له فَلَمّا قُدِّم نُصِبَ حالاً، أي: «في حال كونه مُعْرَباً[٧] للبصْرِيّ».

(١)- هـــو: أبـــو علي الحسن بن الحباب بن مخلد البغدادي الدقاق، المقرئ، الإمام من حذاق أهل الأداء، مشـــهور، ثقـــة، ضـــابط، عرض على البزي، ومحمد الأنماطي، وأخذ عنه ابن مجاهد، وأبو بكر النقاش، ت: ٣٠١هـــ. انظر: معرفة القراء: ٤٥٥/١، وغاية النهاية: ٢٠٩/١.

(٢)- هـــو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين الربعي المكي المقرئ، الإمام، جليل ضابط، مؤذن المسجد الحـــرام، قرأ على البزي، وعرض على قنبل، وقرأ عليه محمد بن الصباح، وأبو بكر النقاش، ت: ٢٩٤هـــ. انظر: معرفة القراء: ٤٥٤/١، وغاية النهاية: ٩٩/٢.

(٣)- هـــو: أبو بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش، الإمام المقرئ، ضابط، مشهور، أخذ عن رويس، ووردان بـــن إبراهيم، وروى عنه أحمد اليقطيني، وأبو بكر النقاش، ت: ٣١٠هـــ. معرفة القراء: ٥٣٢/٢، وغاية النهاية: ٢٧١/٢.

(٤)- هو: أبو محمد إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي، الإمام المكي، مقرئ المسجد الحرام، قرأ عـــلى البزي، وابن فليح، وحدث عن محمد بن يحيى العدني، وأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق، كان ثقة حجة، ت: ٣٠٨هـــ. انظر: معرفة القراء: ٤٥٠/١، وغاية النهاية: ١٥٦/١.

(٥)- انظر: الإقناع: ٦٠٨/٢، والإتحاف: ٤٣٨/١، وقال ابن الجزري: "والوجهان صحيحان عن البزي" النشـــر: ٣٩٩/١، و لم يذكر الداني في: التيسير سوى وجه التسهيل. انظر التيسير: ص ٦٨، لكن في جامع البيان له: ص ١٣٩، ذكر الوجهين فقال: "وبذلك قرأت -يقصد التسهيل- في رواية البزي من طريق أبي ربيعة وحده، وقرأت من طريق غيره عنه بتحقيق الهمزة".

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٧)- في (ت): "معزواً".

/ ويجوز أن يكون: (للبَصْرِيّ) خبراً مُقَدّماً، و(رَفْعٌ) مبتدأ مُؤَخَّرَاً، والجملة خبر الأول، والتقدير: «للبَصْرِيّ فيه رَفْعٌ»، فحذف العائد للعلْم به، ويجوز أن يكون: (رَفْعٌ) فاعلاً بهذا الجار، والعائد مُقدّر أيضاً. [٤٣٧/ب]

قوله: (وَبَعْدَهُ) متعلق بِمُقَدَّر، و(لأَعْنَتَكُمُ) مبتدأ، و(أَحْمَدُ) مبتدأ ثان، و(سَهَّل) خبر الثاني، والجملة خبر الأول، والعائد مُقَدَّر، تقديره: «لفظ لأَعْنَتَكُم أَحْمَدُ سَهَّلَه»، أي: سَهَّل همزه فَعَل ذلك بعده، أي: بَعْد (قُلِ العَفْوَ)[١].

ويجوز أن يكون: (بَعْدَهُ) خبراً مقدماً، و(لأَعْنَتَكُم) مبتدأ مُؤَخّراً، و(أَحْمَدُ سَهَّل) جملة مُسْتأنفة بيّن بها حُكْم الأُولى، و(بالْخُلْفِ) حال مِن: (لأَعْنَتَكُمْ)، أي: مُلْتَبس بالخُلف[٢].

وأَعْرَب أبو عبد الله: (لأَعْنَتَكُم): مفعولاً مُقَدَّماً لـ(سَهَّلا)، و(بالْخُلْف): نَعْتاً لمصْدرٍ، أي: سَهَّل تَسْهِيلاً مُلْتَبساً بالخُلْف، (وَبَعْدَهُ) متعلقٌ بـ(سَهَّل) أيْضاً، و(أَحْمَدُ) مبتدأ، و(سَهَّل) خبره[٣]، فَقَدَّم المعمول حيث لا يتقدم العامل، والبصريون لا يجيزونه، وهذا دأْبُه في هذا الكتاب، وهو معذور لظهور المعنى مع ذلك لولا الخروج من الصناعة.

وما أَحْسن ما وافقه لفظ: «التّسْهيل» بالنسبة لـ(أَحْمَد) فإن شريعة نبينا ﷺ سَهْلَةٌ سَمْحَةٌ، وألف: (سَهَّل) للإطلاق.

(١)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٢)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٥٧.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٢/٢.

٥١٠- وَيَطْهُرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَاؤُه يُضَمُّ وَخَفًّا إِذْ سَمَا كَيْفَ عُوِّلا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة: (سَمَا)، وبالكاف والعين المهملة[1] من قوله: (سَمَا كَيْفَ عُوِّلا)، وهم نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، أنهم قرءوا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[2] بسكون الطّاء، وَضمّ الهاء مُخَفَّفتين، فتعين لغيرهم فتح الطّاء، والهاء مُثَقَّلتين، أما فَتْح الطّاء فلأنه قَيَّدَها بالسّكون، وضِدّ السّكون الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي الفَتْح، وأما فَتْحُ الهاء فلأنه قَيَّدها بالضَّم، والضَّم المُطْلَق ضِدُّه الفتح[3].

والوجه في قراءة: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ بسكون الطّاء، وضَمّ الهاء: أنه مُشْتَق مِن: «الطُّهْر»، و«الطُّهْر»:عبارة عن انقِطَاع الدَّم[4]، وهو المراد هاهنا سواء اشْتُرِط معه الاغتسَال كما عند الشّافعي[5]، ومالك[6]، أم لَمْ يُشْتَرط كما عند أبي حنيفة[7]، فإن اشتُرِطَ - وهو الظّاهر – فالتقدير: «ولا تَقْرَبُوهُنَّ حتى يَطْهُرْن، ويَتطَهَّرن فإذا تَطَهَّرْن، أي: حتى يَنْقَطِع دَمُهُنَّ، ويَغْتَسِلن فإذا اغْتَسَلْن» كما تقول: «زيدٌ لا تكرم زيداً حتى

(١)- في (ت): "المهملتين".

(٢)-سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، ٣٥٧، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٤٦٢/٢، والقرطبي: ٩١/٣، والكشاف: ٤٣٤/١.

(٥)- انظر: الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي للماوردي: ٣١٨/١، ومغني المحتاج للشربيني: ١٧٤/١.

(٦)- انظر: مدونة سحنون: ٩٢/١، وتفسير القرطبي: ٩١/٣.

وهذا قول أكثر أهل العلم، قال ابن قدامة: "قال ابن المنذر: هذا كالإجماع منهم، وقال أحمد بن محمد المَرُّوذيّ: لا أعلم في هذا اختلافاً، ثم قال ابن قدامه: ووطء الحائض قبل الغسل حرام. انظر: المغني لابن قدامه: ٤١٩/١.

(٧)- انظر: البناية في شرح الهداية للعيني: ٦٥٢/١، والمبسوط للسرخسي: ١٤/٢.

وأبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولاهم الكوفي، الإمام، فقيه العراق، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، كان إماماً، ورعاً، عالماً متعبداً، حدّث عن عطاء، وعبد الرحمن بن هرمز، وخلق كثير، وحدّث عنه وكيع، ويزيد بن هارون، وغيرهم، قال ابن المبارك: "أبو حنيفة أفقه الناس". وقال الشافعي: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة". ت: ١٥٠هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٢٦/١.

يأتيك، فإذا جلَس فأَكْرِمهُ»، أي: «فإذا أتاك وجَلَس فأَكْرِمه»، وإن لم يُشتَرَط فلا حاجة إلى تقدير شَيء[1].

وحُمِل: «يَتطَهَّرن» على: «يَطْهُرْن»، وجُعِل بمعناه، وهو معنى تفسير الحسن لذلك[2].

والوجه في: ﴿ يَطَّهَّرْن ﴾ بالتشديد: / حَمْلُه على قوله: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾[3]، [٤٣٨/أ] و«التطْهيرُ»: هو الاغتسال بالماء[4].

وقال ابن عطية: «كل واحدة من القراءتين يُحتَمَل أن يُرَاد بها الاغتسال بالماء، وأن يراد بها انقطاع الدم»[5].

والظاهر أن كل قراءة لها مَعْنىً يَخُصُّها، فقراءة **التخفيف**: تدل على أنه لَهُ أن يَقْرَبَها إذا انقطع الدم لأكثر مدة الحيض، أو لأقله إذا مَضَى عليها وقتُ صلاةٍ[6]، وإن لم تغتسل[7].

---

(١)- انظر: معاني القراءات: ص ٧٦، الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، وشرح الهداية: ١٩٨/١، والكشف: ٢٩٣/١- ٢٩٤، وكشف المشكلات: ٢٨٢/١.

(٢)- أي: الحسن البصري، انظر: البحر: ١٧٨/٢، والحجة للفارسي: ٣٢٢/٢.

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والكشف: ٢٩٣/١، وشرح الهداية: ١٩٨/١.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٤٦٢/٢، والقرطبي: ٩١/٣، والكشاف: ٤٣٤/١، ومفردات الراغب: ص ٣١٠.

(٥)- المحرر: ١٨١/٢.

(٦)- في: الأصل: "وقت وصلاة"، والمثبت من (ت).

(٧)- وهذا مذهب أبي حنيفة، انظر: البناية في شرح الهداية للعيني: ٦٥٢/١، والمبسوط للسرخسي: ١٤/٢، وتفسير القرطبي: ٩٢/٣.

وقراءة **التشديد**: تدل على أنه ليس له قُرْبَانُها إذا انقطع دمُها حتى تغتسل، أو يمضي عليها وقت صلاة[١].

قالوا: وهذا نظير ما فعله الشافعي في قرَاءتَيْ: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[٢] بالنصب والخفض حيث حَمَل النصب على غَسْل الرجلين لِمَن ليس عليه خُفّ، وحَمَل الخفْضَ على لابِسِيْ الخفاف[٣].

وقد رجّح الطبري قراءة التشديد، قال: «لأنها بمعنى: يغتسلن – واستدل بإجماع الجميع على تحريم قُرْبان الرجل امرأته بعد انقطاع الدم حتى تَطْهُر – قال: وإنما الخلاف في الطُّهْر ما هو: هل هو الغُسْل، أو الوضوء، أو غَسْل الفرج فقط»[٤].

قال ابن عطية: «وكل واحدة من القراءتين ... – فذكر ما قدمته عنه – ثم قال: وما ذهب إليه الطبري من أن قراءة التشديد مُضَمَّنُها الاغتسال، وقراءة التخفيف مُضَمَّنُها انقطاع الدم: غير لازم، وكذلك ادعاؤه الإجماع». انتهى[٥].

إلا أن في كلام ابن عطية نظراً من حيث أنه يَلْزم التكرار، لأنه قال: «يحتمل أن يراد بكل القراءتين الاغتسال بالماء، أو انقطاع الدم».

وقد رَجّح الفارسي قراءة التخفيف بأنها من الثلاثي المضَاد لـ«طَمَث»، وهو ثلاثي، والشيء يُحْمل على نقيضه، كما يُحْمل على نظيره[٦].

(١)- انظر: القرطبي: ٩٢/٣، والكشاف: ٤٣٤/١.

(٢)- سورة المائدة، الآية: ٦.

(٣)- قاله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢.

(٤)- جامع البيان للطبري: ٤٦٢/٢.

(٥)- المحرر: ١٨١/٢.

(٦)- انظر: الحجة: ٣٢٢/٢.

وأصل ﴿ يَطَّهَّرْنَ ﴾ بالتشديد: «يَتَطَهَّرن» فَأُدْغِمَت التاء في الطاء بعد إبدالها: طاء لتقاربها[(١)]، وقد مَضَى تفسير التقارب في الإدغام[(٢)].

وقال أبو شامة: «ومعنى كلمات الرمز: أن هذه القراءة كيف ما عُوِّل في تأويلها فهي سَامِية رفيعة مُحْتَمِلة للأمرين: الاغتسال، أو انقطاع الدم، والقراءة الأخرى ظاهرة في إرادة الاغتسال.

ثم قال: أي: حتى يغتسلن، فتعين حَمْل القراءة الأخرى على هذا المعنى أيضاً، وفي الحديث الصحيح عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: «إنما عليك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضي عليك الماء فتطهرين»[(٣)].

وفي رواية[(٤)]: «فإذا أنت قد طَهُرْت»، قال: فيكون قوله: ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ بهذا المعنى». انتهى[(٥)].

يعني أن مع كون قراءة التخفيف مُحْتَمِلة الأمرين: الغسل، أو انقطاع الدم فالحمْل على معنى الاغتسال مُتَعَيّن؛ لأن قراءة / التشديد ظاهرة في الاغتسال [٤٣٨/ب] فتتوافق القراءتان، ثم استدل لذلك بالحديث، وفيما قاله نظر من وجهين:

أحدهما: أنه إذا جُعِل: ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ بالتخفيف بمعنى: «يغتسلن»؛ لأجل القراءة الأخرى لزمه ما أورده بعض الناس من لزوم التكرار، إذ يصير التقدير: «ولا

---

(١)- انظر: اللسان: مادة "طهر" ١٥٢/٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٠/١.

(٢)- تقدم في أول باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين، انظر: العقد النضيد: ٤٧٠/٢- ٤٧٢، ت: أيمن سويد.

(٣)- الحديث: أخرجه مسلم، كتاب الحيض، رقم: (٤٩٧)، والنسائي، كتاب الطهارة، رقم: (٢٤١)، وأبو داود، كتاب الطهارة، رقم: (٢١٩)، وابن ماجة، كتاب الطهارة وسننها، رقم: (٥٩٥)، وكلهم عن عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٤)- هي رواية: أبي داود، كتاب الطهارة، رقم: (٢١٩)، وابن ماجة، كتاب الطهارة وسننها، رقم: (٥٩٥).

(٥)- إبراز المعاني: ٣٥٧/٢.

تقـــربوهُنّ حتى يغتسلن فإذا اغتسلن» فلا تفيد الجملة الشرطية معنىً زائداً، بخلاف ما إذا حَمَلنا الأولى على الانقطاع صار لقوله: ﴿ فَـإِذَا تَـطَهَّرْنَ ﴾ أي: اغتسلن فائدة جديدة.

والثاني: قوله: «فتعين حَمْل القراءة الأخرى على هذا المعنى...» كيف يتعين حَمْلها عليه، وهو قد نَصّ على أنه ظاهر في قراءة التـــثقيل، والظاهر غير مُتَعَيّن، بل يجوز خلافه؟.

وإنمـــا يقال: يتعين في النّص لا في الظاهر؛ إذ يجوز مخالفة الظاهر بقراءتين[1]، فإصـــلاح العـــبارة أن يقول: فالأولى حَمْل القراءة الأخرى، ومراده بالقراءة الأخرى قـــراءة التخفـــيف، وأما الحديث فليس فيه دلالة لإحدى القراءتين؛ لأن معناه كيفية الغُسْل كذا، ولا نزاع في ذلك.

قولـــه: (وَيَطْهُرْنَ) مبتدأ، و(فِي الطّاءِ) خبره، و(السُّكُون): فاعل به، والعائد مُقَدَّر، أي: «في الطَّاءِ منه السُّكون»، أو نابتْ «أل» مَنَابَهُ، أي: «في طَائه السُّكون»[2].

ويجوز أن يكون: (فِي الطّاءِ) خبراً مُقَدَّماً، و(السُّكُون) مبتدأ مُؤَخّر، والجملة خبر الأول، والعائد على نحو ما تقدم.

قولـــه: (وَهَاؤُهُ) مبتدأ، و(يُضَمُّ) خبره، والضمير يعود على: (يَطْهُرْن)، ويُقْرَأ: (يُضَمّ) و(تُضَمّ) بالياء والتاء؛ لأن حروف التّهَجّي تُذكّر، وتُؤنّث باعتبار اللفظ تارة، والكلمة أُخْرى[3].

قولـــه: (وَخَفّـــا) الألف ضَمير الطّاء، والهاء، أي: «لم يُثقّلا بالإِدْغَام»، ومتى سَكَنت الطاء لزم تخفيفها إذ لا يُتَصَوّر سُكُونها مُشَدَّدة[4].

---

(١)- في الأصل: "لقراءة"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٧، وشرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٧.

(٤)- انظر: السراج: ص ١٦٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٩/أ.

قولـــــه: (إِذْ سَــمَا): (إِذْ)[١] ظرف لــ(خَفَّا)، والجملة بعده في محل خفض بالإضـــافة، أي: «خَفَّـــا في وَقْت سُمُوِّه»، أي: ارتفاعه، وفاعل: (سَمَا): ضمير يعود على: (يَطْهُرْن)، أي: «حين ارتفع شَأْن يَطْهُرْن»؛ لوضوح معناه[٢].

ويجـــوز أن يعود الضمير على التخفيف المدلُول عليه، بـــ(خَفَّا)، أي: «ارتفع شأن التخفيف لوضوح دلالته على المعنيـــين المذكورين».

ولا يجـــوز أن يعـــود عـــلى: (الطّاء والهاء)؛ لأنه مفرد فكان يلزم أن يقول: «سَمَوَا»، و لم يَعُد ضمير المفرد على المثنى إلا في ضرورة كقوله[٣]:

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ والشَّعْرَ الأَسْوَد ما لم يُعَـــاصَ كان جُنُـــونَا.

أو بتأويلٍ؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾[٤]، فلك أن تعتقد في البيت مثل ذلك. والله أعلم.

قولـــــه: (كَــيفَ عُوِّلا) كقوله: (كَيْفَ رَتَّلا)، وقد تقدم إعرابه[٥]، وأن فيه وجهـــين، وتفســـير معـــناه كما قال أبو شامة: «أن / هذه القراءة كيف ما عُوِّل في تأويلها فهي سَامية رَفِيعة»[٦]. [٤٣٩/أ]

---

(١)- "إذ" سقطت من (ت).

(٢)- كتر الجعبري (خ): ٣٥٧.

(٣)- البيت: تقدم تخريجه ص ٢٥٣.

(٤)- ســـورة التوبة، الآية: ٦٢، أي: أن الضمير عائد على المثنى بلفظ الواحد بتأويلٍ، أي: بتأويل لفظ: "المذكور"، فيكون التقدير: "أحق ذلك المذكور أن يرضوه". وفي الآية تقديرات أخر. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٨٥/٢، والدر المصون: ٧٥/٦.

(٥)- تقدم في ص ٤٦٥، عند شرحه للبيت رقم (٤٩٤)، وهو:

(وَحَيْثُ أَتَى خُطْواتُ الطَّاءُ سَاكِنٌ وَقُلْ ضَمُّهُ عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلا).

(٦)- إبراز المعاني: ٣٥٧/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٧١٢/٢.

وفي قولـه: (سَمَا) ثناء على التخفيف[١]، وفي قوله: (كَيْف عُوِّلا) عليه تنبيه علـى أن سـبب السّـمُو صـحة استدلال الفريقين على مَذْهَبهما، فإنها مُحْتَمِلة للأمرين[٢].

٥١١- وَضَمُّ يَخَافَا فَازَ وَالكُلُّ أدْغَمُوا تُضَارِرْ وَضَمَّ الرَّاءَ حَقٌّ وَذُو جِلا

أخبر عمَّن رمز له بالفاء مِن: (فَازَ)، وهو حمزة، أنه ضَمَّ الياء مِن: ﴿ يَخَافَآ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾[٣] فتعين للباقين فَتْحُهَا.

ثم أخـبر عـن جميع القراء أنهم أَدْغَمُوا الراء الأولى في الثانية من قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾[٤]، ثم أخبر عمَّن رمز له بكلمة: (حَقّ)، وهما ابن كثير وأبو عمرو أنهما: ضَمَّا الراء، فتعين لغيرهما فَتْحُها[٥].

ولفظ الناظم بقوله: (تُضَارِرْ) بطريق الأصل في الفعل، وهو جائز لغة؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ ﴾[٦] بالإظهار، وقد قُرِئ مُدْغَماً أيضاً كما سيأتي[٧]، ولم يُقْرَأ هنا إلا مُدْغَماً كما ذُكِر[٨].

---

(١)- قال السخاوي: "أشار بقوله: (سما) إلى قول من رجَّح قراءة التشديد" فتح الوصيد: ٧١٢/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٥)- انظـر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٥/٢، والسراج: ص ١٦٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

(٧)- قُـرِئ مُدْغَماً في سورة المائدة، الآية: ٥٤، على قراءة غير نافع وابن عامر، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم: (... من يَرْتَدِد عَمَّ مُرْسلا)، متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٢١)، فرش سورة المائدة.

(٨)- أي: قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ ﴾.

ولــك أن تَقْرأ قول الناظم: (تُضَارِرْ) بكسر الراء الأولى، وبفتحها؛ لأن الآية تَحْـتَمِل الأمرين معاً، وقد فَسّر بكلٍّ واحد قومٌ مِن أهل العلم[١]، فلا عليك أن تَقْرَأه بكسر الراء أو بفتحها؛ لصحة معنيـيه.

إلا أن في قـول الـناظم: (وَضَـمّ الرَّاءَ) تجوّزاً؛ لأن حركة هذه الراء حركة إعْـرَاب، فكان مِن حَقّه أن يقول: (وَرَفَع الرَّاءَ)، لكنه لو قال ذلك لأَفْهَم أن قراءة الـباقين بالنصب، وليس كذلك، بل بالفتح لالتقاء الساكنين وللإتباع، فَحَافظ على قراءة مفهوم قراءة المرموز لهم[٢].

وعـندي أنـه لو قال: (وَرَفَع الرَّاء) لكان أولى؛ لأنه يكون قد تجوّز في الأمر الـتقديري دون اللفظـي، وقد تقدم أن التجوّز في الأمور التقديرية أولى لعدم ذلك لفظـاً[٣]، وقد مَضَى هذا في نحو قوله: (وَسَاكِنٌ بِحَرْفَيْهِ يَطّوّعْ...)[٤]، وفي قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ النّونُ عَمّ وأَبْجَلا)[٥].

وقـال أبو شامة: «وإنما قال الناظم: (وَضَمّ الرّاء)، ولم يقل: (وَرَفَع الرَّاءَ) لأن القـراءة الأخـرى بالفتح؛ لأنها حركة بناء، فلا بد من الإخلال بأحد العبارتين». انتهى[٦].

وكان قد قال في حرف[٧]: (يَطّوّع).

---

(١)- مـنهم: الزمخشـري في: الكشاف: ١/٤٥٦، والسخاوي في: فتح الوصيد: ١/٧١٨، وقال الفراء: أصـله: "تضارَرْ" بالفتح. انظر: معانيه: ١/١٤٩، وقال الزجاج: أصله: "تضارِرْ" بالكسر. انظر: معانيه: ١/٣١٣.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٧١٨، وإبراز المعاني: ٢/٣٥٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤١/أ.

(٣)- "لفظاً" سقطت من (ت).

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة.

(٥)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠١)، فرش سورة البقرة.

(٦)- إبراز المعاني: ٢/٣٥٨.

(٧)- "حرف" زيادة من (ت).

«وإنمـــا عـــدل عن لفظ الجزم إلى لفظ: السُّكون، وكان لفظ: الجزم أولى مِن حيث أن: (يَطَّوَّع): فِعْل مضارع مُعْرب؛ لأن الجزم في اصطلاحه ضِدُّه الرَّفع، وضِدَّ السَّـــكون الحـــركة المطلقة، وهي في اصطلاحه: الفتح، وهو [المراد هنا في][1] قراءة الباقين، لا الرفع فاستعمل اللفظ الموافق لغرضه، مع أن الضد - وهو الفتح - حركة بـــناء فلم يكن له بُدّ من تَسَمّح، وهذا كما يأتي في قوله: (تُضَارِرْ وَضَمّ الراء حَقٌّ). انتهى[2].

وقد تقدم البحث معه في ذلك[3].

وقـــد يقـــال: إن تعبيره هنا: بـــ«الضَّم» أولى / مِن تعبيره: بـــ«الفتح»؛ لأن الأَصْـــل في تسمية حركة «الرّفع» إنما هو: «الضَّم» لا سِيّما على مَذْهَب من لا يُفرِّق بين ألقاب الإعراب والبناء. [٤٣٩/ب]

وقال أبو عبدالله: «وَعَبَّر بالضَّم، وإن كان رَفْعاً على مَذْهَبِ مَن لا يُفَرِّق بين أَلْقَاب الإعراب والبناء؛ ليدل على أن القراءة الأخرى بالفتح، ولو عَكَس لسَاغ إذ لا بـــد من التسَمّح، فكان ما أتى به أولى؛ حيث كان الأصل في تسمية الحركة ذلك». انتهى[4].

وهذا يدل [على][5] ما قلته قريباً.

وقولـــه: (وَضَمَّ الرَّاءَ) يعني: الرَّاء الثانية؛ لأن الأولى ساكنة عند القراء كلِّهم ضرورة إِدْغَامِها في ما بعدها[6].

---

(١)- ما بين المعكوفتين سقط من النسختين، والمثبت من: إبراز المعاني: ٢/٣٣٣.

(٢)- إبراز المعاني: ٢/٣٣٣.

(٣)- تقـــدم عند شرحه لقول الناظم: (..................وَسَاكِنٌ بِحَرْفَيهِ يَطَّوَّعْ وَفِي الطَّاءِ ثُـــقِّلا). متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة، انظر: ص ٤٣٨.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٣.

(٥)- ما بين المعكوفتين سقطت من كلتا النسختين، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥٨، والسراج: ص ١٦٢.

أو يكـــون مُـــرَاده في الراء المشَدّدة؛ لأن الراءين صَارَا راءً وَاحِدَة لِنُبوّ اللسان بهما، وارتفاعه نَبْوَة واحدة.

ولهـــذا يقـــول الـــنحاة: الحَرْف المُشَدّد بحرفين، فَسَمّوْه حرفاً واحداً مُوَازَنٌ بحـــرفين[1]، وهـــو كما قالوا؛ فإنه من حيث اللفظ بهما دفعة واحدة في قُوّة الحرف الواحـــد، ومـــن حيث التحقيق هُمَا حرفان: سَاكِن ومُتَحَرِّك، فلا فَرْقَ بين نطقك بالنون، والطاء مِن: «مُنْطَلَق»، وبين نطقك مِن: «رُبّ»، ونحوه، إلا في الإدغام وعدمه.

والوجـــه في قراءة حمزة: ﴿يُخَافَآ﴾: أنه بُنِي الفعل للمفعول، وَأُقِيمَ ضَمِير الـــزوجين مَقَام الفاعل، وأصل الكلام: «إلا أن يَخَاف الوُلاةُ والأَقَاربُ الزوجين على أن لا يقـــيما حـــدود الله» فحَـــذَف الفاعل، وهو: «الولاة والأقارب»، وأُقِيم ضَمِير الزوجين مَقَامَه[2]، وحُذِف الجار مع: «أنْ»[3]؛ لأنه يَطّرِد معها، ومع: «أنّ» المشَدّدة.

وللـــنحويين بعـــد ذلك خلاف مشهور، هل هما[4] في محل نصب؟ وبه قال سيـــبويه والفراء[5]، أو جرّ؟ وبه قال شيخاهما[6]، ومنهم من نقل العَكْس[7].

وعـــلى هـــذا فـــ«الخوف»[8] ليس مُسْنَداً للزوجين، إنما هو مُسْنَد في الحقيقة للأولياء والأقارب، والزوجان مَخُوفٌ منهما[9].

---

(١)- انظر: أوضح المسالك: ٣٦٣/٤، وشرح الأشموني: ١٥٥/٤، وشرح ابن عقيل: ٥٣٩/٢.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والكشف: ٢٩٥/١، وكشف المشكلات: ٢٨٥/١، والإتحاف: ٤٣٩/١.

(٣)- أي: حرف الجر وأنْ المقدرة في قوله: "على أن لا يقيما حدود الله".

(٤)- أي: حرف الجر وأنْ المقدرة.

(٥)- انظر: الكتاب: ٣٨/١، ومعاني الفراء: ١٤٦/١، والحجة للفارسي: ٣٣١/٢.

(٦)- هما: الخليل والكسائي، انظر: الحجة للفارسي: ٣٣١/٢، والكشف: ٢٩٥/١، فتح الوصيد: ٧١٤/٢

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٨)- تحرفت في (ت) إلى: "الجواب".

(٩)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٧/٢، وتفسير القرطبي: ١٤٠/٣.

وتلخـــيص العـــبارة أن يقال: الزوجان فاعلان للإخَافة، والأولياء والأقارب: فاعلون للخَوْف.

ويجـــوز أن يكـــون: «ألا يقـــيما» بدل اشتمال مِن ضمير الزوجين على هذه القراءة، كقولك: «خِيفَ زيدٌ شَرُّه»، وتقول: «خِفْتُ فلاناً تَرْكه حدودَ الله» ثم تقول: «خيف زَيْدٌ تَرْكه حدود الله»[1]. وهذا التوجيه الثاني أَحْسَن ما حُمِلَت عليه القراءة.

ويَدُلّ على أن: «خَافَ» يَتعدَّى بـــ«عَلَى» قول الشاعر[2]:

يَا أَسَدِيّـــاً لِم أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟ لَو خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ.

وقد خَرَّجه ابن عطية أنه يتعدى لاثنين، كـــ«استغفر»، فَذَكَر نحو ما تَقَدّم[3].

وَرَدّ علـــيه بعضـــهم[4] بأن النحاة لم يَعُدُّوا «خَافَ» مِن المتعدي لاثنين حيث عَدّوا الأفعال المتعدية إليهما.

ومِمّن ذهب إلى أنه مُتَعَدّ لاثنين أبو علي الفارسي[5].

وقد طَعَن قوم على هذه القراءة، واسْتَشْكَلها / آخرون[6]. [٤٤٠/أ]

---

(١)- قـــال هـــذا الزمخشـــري في: الكشاف: ٤٤٦/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٨/١، والبحر: ٢٠٧/٢- ٢٠٨.

(٢)- البيت: منسوب لسالم بن دارة في: اللسان: مادة "روح" ٢٥٦/٦، وفيه: "يا فَقْعَسِيّ لِم أَكَلْتَهُ"، وبلا نســـبة في: الإنصاف: ٢٧٨/١، وشرح التسهيل: ١٤١/١، وشرح الأشموني: ١٨/٤، والحجة للفارسي: ٣٢٩/٢.

(٣)- انظر: المحرر: ١٩٩/٢.

(٤)- هو أبو حيان في: البحر: ٢٠٧/٢.

(٥)- انظر: الحجة له: ٣٢٩/٢.

(٦)- منهم: الفراء، حيث قال: "فقرأها حمزة – فذكر القراءة ثم قال – ولا يعجبني ذلك. معانيه: ١٤٥/١، والنحاس في إعراب القرآن كما نقل المؤلف نصه.

قـــال أبـــو جعفر(١): «لا أَعْلَمُ في اختيار حمزة أَبْعَد مِن هذا الحرف، لأنه لا يُوجِبُهُ الإعرابُ، ولا اللفظُ، ولا المعنى.

أمـــا الإعراب: فلأن ابن مسعود قرأ: «إلا أن تَخَافُوا ألا أن يقيموا»(٢) فهذا [إذًا](٣) رُدّ في العربية إلى ما لم يُسَمّ فاعله كان ينبغي أن يقال: «إلا أن يُخَاف».

وأما اللفظ: فإن كان على لفظ: «يُخَافا»، وَجَب أن يقال: «فإن خيف»، وإن كان على لفظ: «خِفْتم»، وَجَب أن يقال: «إلا أن تخافوا».

وأما المعنى: فأَسْتَبْعِدُ أن يقال: «ولا يَحِلّ لكم أن تأخذوا مما ءاتيتموهن شيئا إلا أن يخاف غيركم»، و لم يقل تعالى: «ولا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية» فيكون الخلع إلى السلطان، والفرضُ أن الخلع(٤) لا يحتاج إلى السلطان». انتهى(٥).

وقد رد الناس على النّحّاس(٦).

أما ما ذَكَرَه من حيث الإعراب: فلا يلزم حمزة ما قَرَأَ به ابن مسعود.

وأمـــا من حيث اللفظ: فإنه من باب الالتفات؛ إذ لو جَرَى على نَسَق الكلام الأول لقـــيل: «إلا أن تخـــافوا ألا تقيموا» بخطاب الجماعة الذكور، ويلزم النحّاس أنه

---

(١)- هـــو: أبـــو جعفـــر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، المصري النحوي، المعروف: بابن النحاس، من أهل الفضل، رحل إلى بغداد، وأخذ عن الأخفش، والمبرد، والزجاج، وعاد إلى مصر وسمع بها النسائي، له: "إعراب القرآن"، و"معاني القرآن"، وغيرها، ت: ٣٣٨هـــ. انظر: إنباه الرواة: ١/١٣٦، وبغية الوعاة: ١/٣٦٢.

(٢)- قـــراءة شـــاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٤، وإعراب الشواذ: ١/٢٥٠، والبحر: ٢/٢٠٧، والكشاف: ١/٤٤٦، والمحرر: ٢/١٩٩، وتفسير القرطبي: ٣/١٤٠، ومعاني الفراء: ١/١٤٥.

(٣)- في كلتا النسختين: "أدل"، والمثبت من: إعراب القرآن للنحاس: ١/١١٤.

(٤)- العبارة في (ت): "وفرض الخلع لا يحتاج".

(٥)- إعراب القرآن للنحاس: ١/١١٤.

(٦)- مـــنهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٧١٥، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٤، أبو حيان في: البحر: ٢/ ٢٠٧، والفارسي في: الحجة: ٢/٣٣١.

كـــان ينـــبغي عـــلى قراءة غير حمزة أن يُقْرَأ: «فإن خَافَا»، وإنما هو في القراءتين من الالتفات المسْتَحْسَن[١].

وأمـــا مِـــن حيث المعنى: فلأن الولاة والحكام هم الأَصْل في رَفْع التظَالم بين الناس، وهم الآمرون بالأخذ، والإيتاء[٢].

وقد وَجّه الفراء قراءة حمزة بأنه اعتبر قراءة عبد الله: «إلا أن تخافوا»[٣].

وخَطَّأه الفارسي، وقال: «لم يُصِب؛ لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على: «أن»، وفي قراءة حمزة على الرجل والمرأة»[٤].

وهذا الذي خَطَّأ به الفارسيُّ الفراءَ ليس بشيء؛ لأن معنى قراءة عبد الله: «إلا أن يخافوا أي: الأولياءُ الزوجين ألا يقيما»، فـــ«الخوف» واقع على «أنْ»، وكذلك هي في قراءة حمزة الخوف واقع عليها أيضاً بأحد الطريقين المتقدمين: إما على كونها بدلاً من ضمير الزوجين كما تقدم تقريره، وإما على حذف حرف الجر، وهو: «على»[٥].

ومِمّـــن اخـــتار الضَّم أبو عبـــيد[٦]، وصَحَّح توجيهه أبو علي الفارسي[٧]؛ ولذلـــك أخبر الناظم بأنه (فَازَ) أي: «فاز قارئُ الضَّم بما ظَهَر مَن أدلة قراءته»، ولا يُلْتفت إلى قول النحاس، ونحوه[٨].

---

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٧١٦، والحجة للفارسي: ٢/٣٣١، والبحر: ٢/٢٠٧.

(٢)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٣١.

(٣)- انظر: معاني القرآن له: ١/١٤٦، ومعاني القراءات: ص ٧٧، وفتح الوصيد: ٢/٧١٥.

(٤)- الحجة له: ٢/٣٣٣.

(٥)- قـــال بهـــذا الـــرد: السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٧١٦، وانظر: البحر: ٢/٢٠٨، والدر المصون: ٢/٤٥٠.

(٦)- انظر قوله في: فتح الوصيد: ٢/٧١٤، اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٤، والبحر: ٢/٢٠٨، وتفسير القرطبي: ٣/١٤٠.

(٧)- انظر: الحجة له: ٢/٣٣٢.

(٨)- قال السخاوي: "قال: (فاز)؛ لأن أبا عبيد إمام في القراءة، وأبا علي إمام في النحو، فطعن غيرهما لا يُلْتفت إليه». فتح الوصيد: ٢/٧١٤، وانظر: والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

وفي: «الخوف» هنا ثلاثة أوجه:-

أحدهـــا: أنه على بابه من الحذر والخشية، فتكون: «أنْ» في قراءة غير حمزة في محل جر، أو نصب على حَسَب الخلاف فيها بعد حَذْف حرف الجر، إذ الأصل: «مِن ألا يقـــيما»، أو في محل نصب فقط على تَعْدية الفعل إليها بنفسه، كأنه قيل: «إلا أن يحذرا عدم إقامة حدود الله»[١].

والثاني: أنه بمعنى: «العِلْم»، وهو قول أبي عبيدة[٢]، وأنشد[٣]:

[٤٤٠/ب] / فَقُلْتُ لَهُمْ: ظُنُّوا بألْفي مُدَجَّجٍ سَراتُهُمْ في الفَارِسِي المسَرَّدِ.

ومنه قول أبي مِحْجَن[٤]:

ولا تَدْفِنَنّي في الفَـــلاةِ فإنَّني أَخَافُ إِذَا ما مِتُّ أَنْ لا أذوقُهَا.

ولذلك رُفِع الفعل بعد «أنْ».

ورَدَّ الفارســـي هذا القول بأنّ «أنْ» الناصبة لا تقع بعد أفعال النفس، إنما تقع بعد الأفعال التي ليست لليقين، والآية فيها «أن» ناصبة[٥].

وقال أبو عبد الله: «إنما تقع بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار»[٦].

---

(١)- انظر: البحر: ٢٠٧/٢، والقرطبي: ١٤٠/٣ والكشف: ٢٩٥/١.

(٢)- انظر: مجاز القرآن: ٧٤/١.

(٣)- البيـــت: منسوب: لدريد بن الصمة في: اللسان: مادة "ظنن" ١٩٧/٩، وتفسير القرطبي: ٣٨٣/١، والمحرر الوجيز: ٢٠٦/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨١/٧.

(٤)- هو: عمرو بن حبيب بن عمرو الثقفي، الشاعر المشهور، شرب الخمر فحدّه عمر ثم نفاه، وقاتل مع سعد في القادسية، مات بأذربيجان سنة ٣٠هـــ. انظر: الإصابة: ١٧٣/٤، والشعر والشعراء: ص ٣٠٥.

والبيت: في: البحر: ٢٠٧/٢، ومعاني الفراء: ١٤٦/١، والموضح: ٣٢٧/١، والشعر والشعراء: ص ٣٠٦.

(٥)- انظر هذا الرد في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، ولم أجده في الحجة له.

(٦)- لم أجد هذا النص في: اللآلئ الفريدة، وإنما وجدت نصاً مخالفاً له، وهو قول الفاسي: "وهي لا تُفتح – يقصد "أنْ" الناصبة – بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار". انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢.

وفي هـــذا نظـــر لأن الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار من جملتها أفعال اليقين(١).

والثالـــث: أنـــه بمعـــنى: الظّن(٢)، ويدل عليه قراءة: أُبَيّ: «إلا أن يَظُنّا»(٣). وأنشد(٤):

أَتَانِي كَلامٌ مِنْ نُصَيْبٍ يقولُه   وما خِفْتُ يا سَلامُ إِنَّكَ عَائِبِي.

وعـــلى هذيـــن الوجهـــين فـــ«أن» وما في حيزها في محل نصب سَادة مَسَدّ المفعولين عند سيبويه، ومسدّ الأول(٥) والثاني محذوف عند الأخفش(٦).

والظاهر أن الحرف على بابه، وذلك أن: «خاف» مِن أفعال التّوقّع، وقد يميل فيه الظن إلى أحد الجائزين، ولذلك قال: أبو القاسم الراغب(٧): «الخوف يقال لِمَا فيه رجـــاءٌ مـــا، ولذلـــك لا يُقال: خِفْت ألا أقدر على طلوع السماء، ولا على نَسْف الجبال»(٨).

وفي محل: ﴿ إِلَّآ أَن يَخَافَآ ﴾ وجهان:-

---

(١)- انظر: كشف المشكلات: ٢٨٦/١.

(٢)- قالـــه الفراء، انظر: معانيه: ١٤٦/١، وانظر: فتح الوصيد: ٧١٦/٢، والبحر: ٢٠٧/٢، والكشاف: ٤٤٦/١، والحجة للفارسي: ٣٢٨/٢.

(٣)- قراءة شاذة، انظرها في: البحر: ٢٠٧/٢، والكشاف: ٤٤٦/١، ومعاني الفراء: ١٤٦/١.

(٤)- البيـــت: لأبي الغـــول الطهوي، وهو في: معاني الفراء: ١٤٦/١، والبحر: ٢٠٧/٢، وفتح الوصيد: ٧١٦/٢.

(٥)- في الأصل: "الأولى"، والمثبت من (ت).

(٦)- انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٧/١.

(٧)- هو: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف: بالراغب الأصفهاني، من أهل أصبهان سكن بغداد، من الأدباء الحكماء، له: "مفردات القرآن"، و"محاضرات الأدباء"، و"أفانين البلاغة"، ت: ٥٠٢هـــ، وعند السيوطي اسمه: المفضل بن محمد. انظر: بغية الوعاة: ٢٩٧/٢، والأعلام: ٢٥٥/٢.

(٨)- انظر: المفردات: ص ١٦٦.

أحدهما: أنها في محل نصب على المفعول مِن أجله، وهو استثناء مُفَرَّغ مِن ذلك العام المُقَدّر، إذ التقدير: «ولا يحل لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله تعالى»، وحُذِف حرف العلة لاستكمال شروط النصب[١]، ولا يجيء هنا الخلاف بين الخليل وسيبويه: أهي في محل النصب أو جر؟[٢]، لِمَا[٣] بيّنته في غير هذا[٤].

والثاني: أنها في محل نصب على الحال، فيكون مستثنى مفرغاً مِن ذلك العام المُقَدّر، أي: «ولا يحل لكم في حال من الأحوال إلا في حال خوف عدم إقامة حدود الله تعالى»[٥].

قال أبو البقاء: «والتقدير: إلا خائفين»[٦].

وهذا فاسد عند المحققين لأن «أَنْ» المصدرية لا تقع حالاً[٧]، وقد بيّنت ذلك في غير هذا الموضوع[٨]، ولله الحمد.

وقال أبو شامة: «والخطاب في: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ إما للأزواج، وإما للولاة والحكام». انتهى[٩].

---

(١)- انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/١١٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٦٨، والبحر: ٢/٢٠٦

(٢)- انظر: الكتاب: ١/١٩.

(٣)- في (ت): "كما".

(٤)- انظر: الدر المصون: ٢/٤٤٧.

(٥)- انظر: التبيان: ١/١٥٣، إعراب القرآن للنحاس: ١/١١٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٦٧.

(٦)- التبيان: ١/١٥٣.

(٧)- نص على هذا سيبويه في: الكتاب: ١/٣٩٠، وانظر: البحر: ٢/٢٠٦.

(٨)- انظر: الدر المصون: ٢/٤٤٧.

(٩)- إبراز المعاني: ٢/٣٥٧.

فإن قيل في كلا القولين إِشْكَال لأنه إن كان للأزواج فكيف يطابقه: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾، وإن كان للولاة والحكام فليسوا بآخذين منهن ولا بمؤتيهن؟.

فالجواب: أنه يجوز أن يكون أوّل الخطاب للأزواج، وآخره للولاة والحكام، وأن يكون الخطاب كله للولاة والحكام لأنهم هم الآمرون / بالأخذ والإيتاء، وكأنهم آخذون مؤتون[1]، وقد تقدم تقريره بأكثر من هذا. [٤٤١/أ]

والوجه في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿ لَا تُضَآرُّ ﴾: أنهما جعَلاه نفياً في معنى النهي، ولا يجوز أن يَـبْقى نَفْياً على جهة الخبر ضَرورة أنه وُجِد مُضَارّة الوالدة بولدها[2].

وقد يقال فيه: أنه باقٍ على خَبَرِيّــته كما قيل ذلك في قوله: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[3]، ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[4] أي: ذلك في حُكْم الله كذلك[5]، وفي ذلك مناسبة لِمَا تقدّمه من قوله: ﴿ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[6].

قال أبو عبــيد: «أَحْسَنُهما أَثَراً الرّفع لقوله: ﴿ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾، فأَتْبعا الرّفع الرّفع، وجَعَلاه خبراً بمعنى النهي»[7].

---

(١)- قاله الزمخشري في الكشاف: ١/٤٤٥- ٤٤٦، وانظر: البحر: ٢/٢٠٦.

(٢)- انظر: معاني القراءات: ص ٧٧، والكشف: ١/٢٥٦، ومعاني الزجاج: ١/٣١٣.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٥)- في الأصل: "لذلك"، والمثبت من(ت).

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٦، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٧)- انظر قوله في: فتح الوصيد: ٢/٧١٧، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٥.

والطلب إذا أتى بصورة الخبر كان أبلغ، كأنه قد وَقَع وفُرِغ منه، والرفع ظاهر لأنه مضارع مرفوع.

والوجه في قراءة الباقين: أنهم جعلوا: ﴿ لَا ﴾ ناهية فجزموا الفعل بعدها[(١)].

قال أبو شامة: «فهو نَهْيٌ انْجزَمَت الراء له، فَفُتِحَت لالتقاء الساكنين، كقولك: «لا تَعَضَّ زيداً» لأن المُدْغم سَاكن». انتهى[(٢)].

وتعليله الفتح بالتقاء الساكنين ليس بجيد؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، وكذلك الفتح في: «لا تعَضَّ زيداً» ليس لِمَا سأذكره.

أما الآية فإن الأَصْل: «لا تُضَارِرْ» بسكون الراء الثانية للجزم، إذ لا يُدْغم إلا في مُتَحَرِّك، فاحتجنا إلى حركة ما، فَعَدَلنا إلى الفتحة لمناسبتها الألف، وأيضاً ففيه إتباع لفتحة الضّاد، ولا يُعْتَدّ بالألف لسُكُونها، ولأنها تُنَاسِب الفتحة، وإذا كانوا راعوا الإتباع مع الفَصْل بسَاكن غير الألف نحو: «انطلْقَ» بسكون اللام وفتح القاف؛ فمراعاة ذلك مع الفصل بالألف أولى وأَحْرى، فهذا توجيه الفتح[(٣)].

ولذلك قال النُّحاة لِمَا رَخَّمت العَرَبُ: «إِسْحَارٌّ» اسم نبات[(٤)]، قالوا: «إِسْحارَ» بفتح الراء خفيفة[(٥)] لأنهم لَمَّا حذفوا الراء الأخيرة بقيت الراء الأولى ساكنة، وقبلها ألف ساكنة فالتقى ساكنان، والألف لا تقبل الحركة، فَحَرّكوا الثاني، وكانت

---

(١)- انظر: معاني القراءات: ص ٧٧، والحجة لابن خالويه: ص ٤٣، ومعاني الزجاج: ٣١٣، والتبيان: ١٥٦/١، والإتحاف: ٤٤٠/١.

(٢)- إبراز المعاني: ٣٥٨/٢.

(٣)- انظر: الكتاب: ٢٦٥/٢، ومعاني القراءات: ٧٧، والحجة لابن خالويه: ص ٤٣، وكشف المشكلات: ٢٨٧/١، ومعاني الزجاج: ٣١٣/١، والتبيان: ١٥٦/١.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "سحر" ١٣٧/٧.

(٥)- تصحفت في الأصل إلى: "حقيقة"، والمثبت من(ت).

الحركة فـتحة - وإن كان الأصل في التقاء الساكنين الكسر — لأجل الألف قبلها، والإتباع لفتحة الحاء[1]، فالفتح ليس للالتقاء كما زعم بل لِمَا ذَكَرْتُ لك.

وأما «لا تَعَضّ زيداً[2]» فيجوز فيه فتح الضاد وكسرها، فالفتح على الإتباع، والكسر على أصل التقاء الساكنين[3].

والحاصل: أن الفعل المُضَعَّف إذا جُزِم، أو أُمِر به، نحو: «لا تَعَضّ، وَعَضّ» إمّا أن يكون مفتوح الفاء، أو مَضْمُومها، أو مكسورها، فإن كان مَفْتُوحَها جاز في لامه الفتح، والكسر فالفتح مِن وَجْهَين:-

أحدهما: طَلَب الخِفّة.

والثاني: الإتباع.

والكسر على أصل التقاء الساكنين، نحو: «لا تعَضّ وعَضّ».

وإن كان مَكْسُورها فكذلك نحو: «لا تَفِرّ وَفِرّ»، فالكسر من وجهين:-

أحدهما: الإتباع.

/ **والثاني:** على أصل التقاء الساكنين. [٤٤١/ب]

والفتح طلباً للخِفّة.

وإن كان مضمومها جاز فيه ثلاثة أوجه: نحو: «عُدّ، وشُدّ».

فالضم: للإتباع، **والفتح:** تخفيف، **والكسر:** على أصل التقاء الساكنين، هذا كلـه مـا لم[4] يتصل به هاء ضمير مؤنث فإنه يجب الفتح في الجميع نحو: «عَضَّهَا»،

---

(١)- انظر: الكتاب: ٢/٢٦٤، ومعاني الزجاج: ١/٣١٣، والإتحاف: ١/٤٤٠.

(٢)- "عَضَّ" أي: لزم ولزق، تقول: "عَضَّ الرجلُ بصاحبه: لَزِمَه ولزِقَ به" انظر: اللسان: مادة "عضض" ١٠/١٨٤.

(٣)- انظر: الكتاب: ٢/٢٦٥، معاني الزجاج: ١/٣١٣، وفتح الوصيد: ٢/٧١٧.

(٤)- "لم" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

و«فِرَّها» و«مُدَّها» لأن الهاء حرف خَفِي فكأن الألف وَلِيَت ما قبلها، وما لم يتصل به هـــاء ضـــمير الغائب نحو: «لم يعَضّهُ وعَضّهُ» فإن المختار الضّم[1]، وعليه حُمِل قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾[2] ﴿لَا﴾ على النفي[3].

وفـــيه بَحْثٌ حسن، ولولا تَعَرُّض الشيخُ شهاب الدين لمثل هذا لم أَتَعَرّض له، وليته سَكَت عنه ليريحنا مِن تعبه، ومِن الخوْض في ما لسنا بصدده.

ويُؤيِّـــد الـــنهي قـــراءة الحســـن: «لا تُضَـــارِّ» بكسر الراء على أصل التقاء الساكنين[4].

و﴿تُضَـــآرَّ﴾ عـــلى كلتا القراءتين يجوز أن يكون مَبْنِيّاً للفاعل، وأن يكون مَبْنـــياً لـــلمفعول، فـــإن كان مَبْنِيّاً للفاعل: فالراء مكسورة، و﴿وَٰلِدَةُۢ﴾: فاعله، والمفعـــول مَحْـــذُوف، أي: «لا تُضَـــارِرْ والدةٌ بسبب وَلَدِها والدَه، بأن تَشُطّ عليه وتُكَلِّفـــه فوق طَوْقِه مِن كِسْوَة، ونفقة» أو تقول له وقد أَلِفَها وَلَدُها: «لا أُرْضِعَه لك فـــابغ له ظِئْراً يُرْضِعُه[5]»، فإن هذا كله حَرَام على المرأة لِمَا فيه من الإِيذاء لا سيما لأقرب الناس ولدها وزوجها[6].

وإن كان مَبْنِياً للمفعول: فتكون رَاءُه مفتوحة، و﴿وَٰلِدَةُۢ﴾: مفعول لم يُسَمّ فاعلـــه، أي: «لا تُضَـــارَرْ والـــدةٌ بسبب وَلِدها مِن جهة زوجها، بأن يُخِلّ نفقتها،

(١)- انظر: الكتاب: ٢/٢٦٥- ٢٦٦.

(٢)- سورة الواقعة، الآية: ٧٩.

(٣)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤/٤٢٢، والبحر: ٨/٢١٣، .

(٤)- قراءة شاذة، انظرها في: إعراب الشواذ: ١/٢٥٢، والبحر: ٢/٢٢٥، والكشاف: ١/٤٥٦، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١١٦.

(٥)- في (ت): "ترضعه".

(٦)- انظر: البحر: ٢/٢٢٥، والكشاف: ١/٤٥٦، والقرطبي: ٣/١٦٨، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١١٦ ، والتبيان: ١٥٦.

ونفقت ولدها، وكسوهما، وأن ينــزع منها ولدها ويقول: «لا ترضعيه فعندي مَن يُرْضِــعه تبرعاً»[١]، فإن ذلك مِن جفَاء الأخلاق، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[٢].

وما ذكرته من حَذْف المفعول حال جَعْل الفعل مَبْنِيّاً للفاعل، هو الظّاهِر، وهو أَحَد الأوجه فيه.

وثَــمّ **وَجْــهٌ ثان**، وهو أن تكون البَاء للتعدية، و«تُضَارّ»: بمعنى: «تَضُر» مِن «أَضَرَّ»، أي: «لا تَضُرّ والدةٌ بولدها»، وإليه نَحَا الزمخشري فإنه قال: «إن تُضَارّ بمعنى: تَضُــر مِن أَضَرّ، [وأن تكون الباء من صلته][٣]، أي: لا تَضُرّ والدةٌ بولدها فلا تُسِيء غِذَاه، وتَعَهّده، ولا تَضُرّ الوالِدُ به بأن يَنْــزِعَه منها بعد ما أَلِفها»[٤].

وعــنِي: بقوله: «الباء من[٥] صلته»، أي: أنها متعلقة به، ومعدية له إلى مفعوله المعــنوي كهــي في «ذهبــت بزيد»، ويكون: «تُضَارّ» بمعنى: «أَضَرّ»، بمعنى: فاعله كـــ«بَاعَدَه» و«أَبْعَده»[٦].

وثَــمّ **وجْــهٌ ثَالِــثٌ**: وهو أن تكون الباء مزيدة كهي في: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[٧] أي: «لا تُضَارّ والِدةٌ وَلَدَها بِسُوءِ غذائه، وتعهّده، ولا

---

(١)- انظر: البحر: ٢/٢٢٥، والكشاف: ١/٤٥٦، والقرطبي: ٣/١٦٨، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١١٦ ، والتبيان: ١٥٦.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٣)- ما بين المعكوفتين زيادة من "الكشاف" لا بد منها، لأن المؤلف تعرّض لشرحها - كما سيأتي - فدلّ على وجودها، وهي ساقطة من كلتا النسختين.

(٤)- الكشاف: ١/٤٥٦.

(٥)- "من" سقطت من (ت).

(٦)- انظر: البحر: ٢/٢٢٦.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

[٤٤٢/أ] مولـــود له بوَلَدِه بعدم / نفقته عليه، وانتزاعه مِن أُمِّه» فيكون: «فَاعَل» بمعنى: «فَعَل» المجرَّد نحو: «وَاعَدته ووعدْته»، و«جَاوَزْته وَجُزْتهُ»[١].

قـــوله: (وَضَمٌّ يَخَافا) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله على حَذْف مضاف، والفاعل: مُقَدَّر تقديره: «وضَمُّك يَخَافَا».

و(فَـــازَ) جملـــة فعلـــية خبر المبتدأ[٢]، وأَسْنَد الفوز إلى: الضّم مَجَازاً، والمراد القارئ به.

«والفـــوز»: النجاة، ومنه سُمِّيت البَرِّيَّة المُهْلِكَة: «مَفَازَة» على سبيل التفاؤل، وتقـــدم أن ســـبب الفَـــوْز صِحَّة معناه، أثنى بذلك عليه لعدم المبالاة بقول النحّاس وغيره[٣].

قـــوله: (وَالكُلّ) مبتدأ، ودخول: «أل» على «كُلّ» و«بعض» مُسْتَقْبَح عندهم نَـــصَّ علـــيه الـــنحاة[٤]، حـــتى أن الزجاجي[٥] اعتذر عن تعبيره بذلك في كتابه: «الجُمَل»[٦].

---

(١)- انظر: البحر: ٢٢٦/٢.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٣)- انظـــر: فتح الوصيد: ٧١٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٤)- انظر: شرح التسهيل: ٢٤٥/٣، وشرح المفصل: ١٢٩/٢.

(٥)- هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المعروف: "بالزجاجي"، أصله من صيمر، من ديار خوزستان، نزل بغداد، ولزم الزجاج، وقرأ عليه النحو، وبرع فيه، وحدث بدمشق عن ابن الأنباري، والأخفش الصغير، له: "الجمل"، "والكافي"، "والإضاح" في النحو، ت: ٣٣٩هـــ. انظر: إنباه الرواة: ١٦٠/٢، وبغية الوعاة: ٧٧/٢.

(٦)- انظـــر: شـــرح جمـــل الزجاجي لابن عصفور: ٧٥/٢- ٧٦، ونقل ذلك عنه ابن مالك في: شرح التسهيل: ٢٤٥/٣.

و(أَدْغَمُوا) جملة فعلية خبر المبتدأ[١]، والضمير للقراء للعِلْم بهم، و(تُضَارِرْ) مفعول: (أَدْغَمُوا) على حَذْف مُضَاف[٢]، أي: «أَدْغَمُوا راء[٣] تُضَارر الأولى في الثانية»، أو يكون التقدير: «أَوْقَعُوا الإدغام فيه»، ولا يليق الإدغام إلا بما ذكرته لك.

قوله: (وَضَمّ الرّاءَ) مبتدأ، وهو مَصْدَر مُضَاف لمفعوله، وفاعله محذوف كما تقدم في قوله: (وَضَمُّ يَخَافَا).

و(حَقٌّ) خبر المبتدأ، أي: هو ثابت مَرْوِي[٤] عن الأئمة لأنه خبر في معنى: النهي، وقد تقدم أنه أبلغ من التلفظ بأصله.

قوله: (وَذُو جِلا) عَطْف على: (حَقٌّ)، و(جلا): يُقْرَأ بالفتح على أنه مصدر: «جَلا القومُ عن منازلهم جَلاً»، أي ظهروا منها وبانوا وانكشفوا[٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ ﴾[٦]، أي: «الخروج والظهور» فمعناه هنا: «وذو ظُهُورٍ وانكشاف».

ويُقْرَأ بِكَسْرِها على أنه مصدر: «جَلَوْت السيف أَجْلُوه جِلا» أي: صَقَلْتُه، وكشفت ما عليه من الصَّدأ، والسّهُوكَة[٧]، ومعناه ظَاهِر، وهو مثل الأول أي: «وذو وُضُوح وكَشْف»[٨]، وعلى كلا التقديرين فقصره على حَدّ قَصْر: (أَجْذَم العلا)[٩].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٥٨.

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٥٨، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٣)- "راء" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- في (ت): "ومروي".

(٥)- انظر: اللسان: مادة "جلا" ١٨٨/٣.

(٦)- سورة الحشر، الآية: ٣.

(٧)-انظر: اللسان: مادة "جلا" ١٨٨/٣، و"السهوكة": صدأ الحديد، ويقال للتراب إذا أطارته الرياح، وسهكته أي: سحقته. انظر: اللسان: مادة "سهك" ٢٨٨/٧.

(٨)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢.

(٩)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤)، وقال المؤلف عن قصر (أجذم العلا): "وقصره في البيت للوقف؛ وذلك أن الهمزة إذا وُقِف عليها بعد ألف جاز أن تُبدَل ألفاً لأنها ساكنة بعد فتحة، ولا يُعتدُّ بالألف؛ لكونها =

واعــلم أن قوــله: (وذو جِلا): ليس برمز، وكذا قوله في آل عمران: (وذُو مِــلا)[١] لأن الــواو الفاصــلة تمنع من ذلك[٢]، وليست هذه الواو كالواو في قوله: (وَحُكْــمُ صِحَابٍ قَصْرُ هَمزةِ جاءَنا)[٣] على ما مَرَّ مُفسَّراً في شَرْح الخطبة[٤]. والله أعلم.

٥١٢- وَقَصْرُ أَتَيْتُم مِنْ رِباً وَأَتَيْتُمُو هُنَا دَارَ وَجْهاً لَيْسَ إلا مُبَجَّلا

أخــبر عمَّن رمز له بالدال المهملة مِن: (دَارَ)، وهو ابن كثير أنه قرأ في سورة الروم: ﴿ وَمَآ أَتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ ﴾[٥]، وقوله تعالى هنا: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ أَتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾[٦] بالقصر، أي: بحذف الألف بعد الهمزة، فــتعيّن لغيره المد، أي: الإتيان بالألف بعد الهمزة في السورتين /. [٤٤٢/ب]

وقيّد قوله: (أَتَيْتُمْ مِن رِباً) تَحرّزاً مِن قوله: ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ ﴾[٧] فإنه بالمد بلا خلاف لِمَا سأذكره - إن شاء الله تعالى -.

= حاجــزاً غير حصين، فلما أُبدلت ألفاً التقت مع الألف قبلها فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين". انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد ١/٢٨.

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٧٩)، فرش سورة آل عمران.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥٨، والسراج: ص ١٦٢.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٢٤)، فرش سورة الزخرف.

(٤)- تقدم عند شرحه لقول الناظم: "فكن عند شرْطي واقْضِ بالواو فيصلا" متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٦)، انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ١/١٨٨.

(٥)- سورة الروم، الآية: ٣٩.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٧)- سورة الروم، الآية: ٣٩.

والوجه في قصر الذي في سورة الروم: أن المعنى: بـ﴿أَتَيْتُم﴾: فَعَلْتُمْ وجِئتُم، يقال: «أَتيْتُ هذا الأمر» أي: فعلته، قال زهير بن أبي سلمى[١]:

وما يَكُ مِن خيْرٍ أَتوْهُ فإِنَّمَا　　تَوارَثَهُ آباءُ آبائِهِم قَبْلُ.

أي: «فعلوه»، فالمعنى هنا: «وما فعلتم وجِئْـتُم مِن رِباً»[٢].

وقيل معناه: بذلْتُم[٣]، و«الإيتاء» بمعنى: «البذل» بعيدٌ، بخلاف ما تقدم من إرادة الفعل، فإنه قَرُب مجازاً من هذا.

وهو مُتَعَدٍّ لمفعول واحد، فالمفعول هو نفس: ﴿مَا﴾ الشَّرْطية المتقدمة، وهو واجب التقديم، لأن له صَدْر الكلام كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٤].

فلـيس في هذه القراءة حَذْف ولا تقدير؛ هذا إن جعلنا ﴿مَا﴾ شَرْطِيّة، وهو الظّاهـر، وإن جعلناها موصولة كان مفعول: ﴿أَتَيْتُم﴾ ضميراً عائداً على الموصول، أي: «والـذي أتيتموه»، وإنما دخلت الفاء في الخبر تشبيهاً لها بالشرطية لِمَا تقدم غير مرة[٥].

---

(١)- البيت في: ديوانه: ص ٢٣، والبحر: ٢/٢٢٩، والمحرر: ٢/٢١٤، وتفسير القرطبي: ٣/١٧٣، والحجة للفارسي: ٢/٣٣٥.

(٢)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٣٥، والكشف: ١/٢٩٦، والموضح: ١/٣٢٩.

(٣)- قاله المهدوي في: شرح الهداية: ١/١٩٩، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٦.

(٤)- سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٥)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/٧٥٨- ٧٥٩، وكشف المشكلات: ١/٢٨٨.

والوجـــه في مَـــدِّه: طَلَب المناسبة بينه وبين ما بعده مِن قوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٍ ﴾ فإنه بالمد بلا خلاف[1]، وسبب ذلك أنه اقترن بـ«الزَّكَاة»، ولم يرد هنا الفعل مع الزكاة إلا مِن «الإيتاء» نحو: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾، ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[2]، ﴿ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[3]، ﴿ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[4] لأنه بمعنى: «الإعطاء» فلذلك كان ممدوداً[5].

وفي هـــذه القـــراءة حُـــذِف أَحَـــدُ المفعولين، وذلك أنّ «آتَى» بالمد بمعنى: «أعطـــى»[6]، وهـــو يـــتعدّى لاثنين ثانيهما غير الأول، **فأول** المفعولين هنا ﴿ مَا ﴾ الشـــرطية كما تقدم، **والثاني**: مُقَدَّر تقديره: «أيّ شيء أَعْطَيْتم الناس» هذا إن جعلنا ﴿ مَا ﴾ شرطية[7].

وإن جعلـــناها موصـــولة فيكون قد حُذِف المفعولان مَعاً، والتقدير: «والذي آتيـــتموه الـــناس مِن رباً فلا يربوا»، والفاء مزيدة لِمَا تقدم مِن شبه الموصول باسم الشّرط.

(١)- انظر: التبصرة: ص ٦٣٤، والنشر: ٢/٢٢٨.

(٢)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٣)- من مواضعها: سورة المائدة، الآية: ٥٥.

(٤)- سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥٩، اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٦.

(٦)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة للفارسي: ٢/٣٣٥، والكشف: ١/٢٩٦.

(٧)- انظر: البحر: ٢/٢٢٩، والكشف: ١/٢٩٧، وكشف المشكلات: ١/٢٨٨.

وحَذْف المفعول أو المفعولين مِن هذا الباب كثيرٌ جداً قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ ﴾(١) فلم يذكرهما(٢)، وقال في موضع أخر: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾(٣) فذكر الأول فقط(٤)، وفي موضع آخر: ﴿ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا ﴾(٥) فذكر الثاني فقط(٦).

ورجَّح بعضهم قراءة القَصْر بعدم حَذْف المفعول، بخلاف قراءة المد فإنه لا بد فيها مِن حَذْفٍ لمفعولين، أو مفعول(٧)، وهذا لا ترجيح به فإن هذا الحذف شَاعَ وذَاعَ فساغ(٨).

والوجه في قَصْرِه في هذه السورة: أنه على حَذْف مُضَاف تقديره: «ما أتيتم نَقْدَهُ، أو تعْجيلَه» قاله: أبو علي(٩)، وفَسَّرَه بأنه بمعنى: «ما فعلتم نقده، أو تعجيله»، كأنه لَمَّا فَسّر: «أتيتم»: / «بفعلتم» - وكان ما يُسَلَّم إلى المراضع مِن أَجْرِ الرضَاع ليس بمفعول للمُسَلِّم، وإنما المفعول له: «نقده، وتعجيله» - قَدَّر المفعول له مُضَافاً مَحْذُوفاً فقال: المعنى: «ما فعلتم نقده أو تعجيله ليصح المعنى، لكنه حُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار: «إذا سلمتم ما آتيتموه»، ثم حَذَف الضمير لأنه واقع في الصلة بشروط الحذف المسوِّغة له(١٠).

[٤٤٣/أ]

(١)- سورة الليل، الآية: ٥.

(٢)- انظر: البحر المحيط: ٤٧٨/٨.

(٣)- سورة الضحى، الآية: ٥.

(٤)- انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٥/٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦٨٨/٤.

(٥)- سورة النجم، الآية: ٣٤.

(٦)- انظر: البحر المحيط: ١٦٣/٨.

(٧)- في (ت) تقديم وتأخير فالعبارة هكذا: "لمفعول أو مفعولين".

(٨)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٧/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٦٠.

(٩)- انظر: الحجة له: ٣٣٥/٢.

(١٠)- الحجة للفارسي – بتصرف-: ٣٣٥/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٧/٢.

ويـــدل على أن «أتى» بمعنى: «فَعَل» ما أنشدته عن زهير، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾[١]، أي: مفعولاً[٢].

وقـــال بعضهم[٣]: معناه: «ما بذلتم» أي: «ما أتيتم بذله»، أي: ما فعلتم بذله، إلا أنه لَمّا كان بذلتم في معنى: فعلتم بذله؛ فَسَّره به على سبيل التقريب.

وقـــال بعضهم: معناه: «ما فعلتم»، ولم يزد على ذلك[٤]، فإن أراد ما أراده أبـــو عـــليّ مِن تقدير ذلك المضاف - غير أنه اقتصر على هذه العبارة لفهم المعنى - فَحَســـنٌ، غـــير أنـــه بعيدٌ لبعد فَهْم معناه مع عدم التصريح به، وإن لم يُرِد ما أراده أبو عليّ مِن الحذف لم يصح، لأنهم غير فاعلين له؛ لِمَا تقدم[٥].

وقال بعضهم[٦]: معناه: «ما جِئْـتُم به»[٧]، وتقديره عند هؤلاء: «إذا سَلَّمتم مـــا أتيتم المراضع به» أي: «جئـــتموهنَّ به»، ثم حَذَفَ المفعول والجار لفهم المعنى، وفيه تَكَلّف، فما قاله أبو علي أولى.

والوجه في مَدّه هنا: موافقته لقوله تعالى في حق الأمهات: ﴿فَإِنۡ أَرۡضَعۡنَ لَكُمۡ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[٨]، فهو مِن «الإيتاء» بمعنى: «الإعطاء»[٩]، والمفعولان في هـــذه القراءة محذوفان، ثانيهما عائد الموصول، والتقدير: «إذا سلمتم الذي آتيتموهنَّ

---

(١)- سورة مريم، الآية: ٦١.

(٢)- انظر: البحر: ٢/٢٢٨، والكشاف: ١/٤٥٧.

(٣)- قاله المهدوي في: شرح الهداية: ١/١٩٩، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٦.

(٤)- هو أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٥٩، وانظر: المحرر: ٢/٢١٣، والكشاف: ١/٤٥٧.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٧.

(٦)- "بعضهم" سقطت من (ت).

(٧)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٧، والتبيان: ١/١٥٦.

(٨)- سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٩)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والكشف: ١/٢٩٧، والموضح: ١/٣٢٩، والإتحاف: ٤٤١.

إياه»، فـ«هنّ»: مفعول أوّل، و«إيّاه»: هو الثاني، ثم حَذَفهما؛ لِمَا تقدم مِن أنّ ذلك حَسَنٌ سائغ[(١)].

إلا أن في حَذْف العائد في مثل هذه الصورة إشكال، وهو أن العائد لا يُحْذف إلا بشروط، مِن جملتها: أن يكون متصلاً، وهنا قدرته منفصلاً، فإن قيل: أقدره متصلاً، والتقدير: «ما آتيتموهنّه» ليصح الحذف، ويكون كقوله تعالى: ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ ﴾[(٢)].

فالجواب: أن ذلك لا يجوز؛ لأنه متى اتحدت رتبتا الضميرين وَجَب انفصال الثاني منهما، ولا يجوز الاتصال إلا في ضميري الغائبين - بشرط اختلافهما لفظاً - في الضّرورة خاصة كقوله[(٣)]:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ بِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها.

وقد يُجاب: بأنه يغتفر في الأمور التقديرية مالا يغتفر في الأمور اللفظية[(٤)].

وفي: ﴿ مَا ﴾ هذه وجهان: **أظهرهما**: أنها موصولة اسمية، وحينئذٍ تحتاج إلى عائد[(٥)]، وقد تقدم القول فيه.

---

(١)- انظر: البحر: ٢/٢٢٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٤، والتبيان: ١/١٥٦.

(٢)- سورة الفرقان، الآية: ٤١.

(٣)- البيت: منسوب لمغلس بن لقيط في: خزانة الأدب: ٥/٣٠١، وبلا نسبة في: الكتاب: ٢/٣٦٥، وشرح المفصل: ٣/١٠٥، وشرح الأشموني: ١/١٠٠، واللسان: مادة "ضغم" ٩/٤٨، وتفسير القرطبي: ١/٢٤٦، والشاهد فيه: "لِضَغْمِهِمَاها" حيث جاء الضمير الثاني: "ها" متصلاً، والأصل أن يأتي منفصلاً فيقال: "لِضَغْمِهِمَا إياها"، وهذا قليل ونادر.

(٤)- انظر: الكتاب: ٢/٣٦٥، وشرح المفصل: ٣/١٠٥، وشرح الأشموني: ١/١٠٠.

(٥)- انظر: البحر: ٢/٢٢٩، والكشف: ١/٢٩٧، وشرح الهداية: ١/٢٠٠.

والثاني: أنها مصدرية، ذَكَره / أبو علي، إلا أنه خَصّ ذلك بقراءة القَصْر، [٤٤٣/ب] قال: «أي: إذا سلّمتم الإتيان»[(١)].

ولا يَخْتَصّ ذلك بقراءة القصر، بل يجوز ذلك مع المد أيضاً، وحينئذٍ فلا بد[(٢)] أن يكون هذا المصدر المؤوّل واقعاً مَوْقِع المفعول به، أي: «إذا أعطيتموهنّ الأجر المُعْطَى»، والمراد بـ﴿ مَا ﴾ حينئذٍ: نفس الأجْر المُعْطَى للمَرَاضع[(٣)].

وجوّزوا أن تكون عبارة عن الأولاد[(٤)]، وفيه نظر مِن حيث وقوعُها على العُقلاء، وعلى الظاهر مِن كون ﴿ مَا ﴾ عبارة عن الأَجْر[(٥)] فالخطاب للآباء خاصة. وعلى الثاني: الخطاب للآباء والأمهات؛ لأن كُلاً منهم يُسَلِّم الولد[(٦)].

قوله: (وَقَصْرُ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله، وفاعله محذوف أي: «وَقَصْرُك أيها القارئ أتيتم»، فـ(أَتَيْتُم) مفعوله[(٧)]، و(مِنْ رِباً): من تمام التلاوة، قَيّده به لِمَا تقدم[(٨)].

قوله: (وَأَتَيْتُمُو) عَطْفٌ على: (أَتَيْتُمْ) الأولى، و(هُنَا): ظرف مكان في موضع الحال مِن المعطوف فقط؛ لأن الأُولى في الروم أي: «وأتيتم حال كونه مستقراً هنا».

وقال أبو عبد الله: «وهنا ظرف للمبتدأ»[(٩)].

---

(١)- الحجة: ٣٣٦/٢، وانظر: البحر: ٢٢٩/٢، والمحرر: ٢١٤/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٧٤/١.

(٢)- في (ت): "فلا يجوز"، وهو خطأ.

(٣)- انظر: البحر: ٢٢٩/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٣/٣.

(٤)- أي: ﴿ مَا ﴾، قاله: قتادة والزهري، انظر: البحر: ٢٢٩/٢.

(٥)- في (ت): "الآخر"، وهو خطأ.

(٦)- انظر: البحر: ٢٢٩/٢، والمحرر: ٢١٣/٢، والقرطبي: ١٧٣/٣.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٨/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٦٠.

(٨)- أي: تَحَرّزاً مِن قوله: ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ ﴾، سورة الروم الآية ٣٩.

(٩)- اللآلئ الفريدة: ٥٩٨/٢.

بمعنى: (قَصْرُ)، وفيه نظر؛ إذ يصير ظاهره: «إن أتيتم مِن رِباً هنا أيضاً»، وليس كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: «ضربي زيداً وعمرواً في الدار»، أنّ: زيداً [وعمرواً](١) مضروبان في الدار.

قوله: (دَارَ) فِعْلٌ وفَاعِل في موضع الرفع خبر المبتدأ، والفاعل ضمير القَصْر(٢).

قوله: (وَجْهاً): فيه ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه تمييز، و(لَيْسَ) اسمها ضمير يعود على: الوَجْه، و(إلا مُبَجَّلا): خبرها، و«المُبَجَّل»: الموَقَّر مِن التبجيل، وهو التعظيم والتوقير(٣)، والجملة في مَوْضع نصب صفة لـ(وَجْهاً)، والمعنى: «دار وظهر وَجْهُه المنفي عن ضِدّه صفةُ التبجيل والتعظيم لظهور معناه»(٤)، وأشار بذلك إلى الثناء(٥) على قراءة القَصْر، وإلى الرد على مَن طعن عليه فإن جماعةً تكلموا في هذه القراءة(٦) ولا مبالاة بهم لصحة القَصْر معنىً ورواية(٧).

والثاني: أنه منصوب على الحال، أي: «ذا وَجْهٍ»، يعني: أن له وَجْهاً صحيحاً، وهو ما تقدم.

(١)- في كلتا النسختين: "وعمراً"، وهو خطأ، لأن "عمر" لا ينون.

(٢)- في الأصل: "الفصل"، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: اللسان: مادة "بجل" ٢/ ٢٠.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٧١٩/٢، وإبراز المعاني: ٣٥٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٥)- في الأصل "البناء"، والمثبت من (ت).

(٦)- ممن تكلم فيها ابن الأنباري وقال: "لا يحتمل أن يكون معناه غير ما جئتم بالمعروف من المجيء، قال: وليست في هذا الموضع حسنة". انظر قوله في: معاني القراءات: ص ٧٨، وفتح الوصيد: ٧١٩/٢.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

والثالـــث: أنــه منصــوب بفعْلٍ مُقدَّر، أي: «خُذ وجهاً»، وهذه الأوجه قد تقدمت في قوله: (وَجْهاً على الأصل أَقْبَلا)[١]، وهناك وَجْهٌ رابع لا يَتأَتّى هنا[٢].

وقـــال أبو شامة هنا: «و(وَجْهاً): تمييز، أو حال، أو مفعول بفعْلٍ مُضْمَر كما تقدم في قوله: (وَجْهاً على الأَصْل أَقْبَلا)»[٣].

وكان قد قال هناك، «وقوله: (عَلى الأَصْل أقبلا): صفة: «للوجه» على الوجوه كلها إلا وجه التمييز»[٤].

[فـــيلزمه هـــنا أن تكون الجملة مِن (لَيْسَ إلا مُبَجّلا): صفة «للوجه» إلا على وجه التميـــيز][٥]، وقد تقدم البحث معه في ذلك[٦].

و لم يعرب أبو عبد الله: / (وَجْهًا) غير تمييز، و لم يعرب الجملة غير صفة له[٧]. [٤٤٤/أ]

واســـتعمال الناظم هنا: (دَار) بمعنى: ظَهَر بحسب العُرْف[٨] فإنه كثُر أن يُقَال عُـــرْفاً: «دار لي وَجْهَ كذا»، و «دار لي»: معناه بمعنى: ظهر لي، وهو غير معروف في اللغة، والله أعلم.

وقال أبو شامة: «وقرأت في حاشية النسخة المقروءة على الناظم – رحمه الله – إنمـــا قـــال: (لَيْسَ إلا مُبَجَّلا)؛ لأن قَصْرَهُ مِن باب المجيء، لا من باب الإعطاء، وإنما

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٢)- وهو إعرابه «للوجه»: " أنه مفعول بـــ(حِمَى)"، وهذا لا يَتَأَتّى هنا. انظر إعرابه لقوله: (وَجْهاً على الأصل أَقْبَلا). ص ٥٢٥.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٥٩/٢.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٥٢/٢.

(٥)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٦)- انظر إعرابه لقوله: (وَجْهاً على الأصل أَقْبَلا). ص ٥٢٥.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٨/٢.

(٨)- تحرفت في (ت) إلى: "العرب".

يتضح تبجيله مع تفسير: ﴿ سَلَّمْتُم ﴾ بالإخلاص مِن المنة والخصام، من قوله تعالى: ﴿ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ﴾[١] أي: سَالمة[٢]». انتهى[٣].

وفي تفسير: ﴿ سَلَّمْتُم ﴾ بمعنى: أَخْلَصْتم، ما لا يخفى، وليس المراد بالتسليم إلا ما هو المتبادر إلى الذهن مِن تسليم الأُجْرة للأمهات[٤].

٥١٣- مَعاً قَدْرُ حَرِّكْ مِن صِحَابٍ وَحَيْثُ جا يُضَمُّ تَمَسُّوهُنَّ وَامْدُدْهُ شُلْشُلا

أَمَرَ لمن رمز له بالميم، وبكلمة: (صِحَابٍ) مِن قوله: (مِنْ صِحَابٍ)، وهم ابن ذكوان، وحفص والأخوان بتحريك: ﴿ قَدَرُهُۥ ﴾ أي بتحريك داله يعني فتحها؛ لأنه أطلق التحريك، ومتى أطلقه انصرف إلى الفتح[٥]، و(مَعًا): فيه إِشْعَارٌ بأن الخلاف وارد في لَفظَيه هنا، وهما: ﴿ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾[٦]، فتعين للباقين القراءة بإسكان الدال.

ثم أَخْبَر عمَّن رمز له بالشين المعجمة مِن: (شُلْشُلا)، وهما الأخوان أنهما قَرءا: ﴿ تَمَسُّوهُنَّ ﴾[٧] حيث ورد في القرآن بِضَمِّ تائه ومَدِّه، أي: إتيان ألف بعد ميمه

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٢)- انظر: تفسير الطبري: ١/٤٠٥، والقرطبي: ١/٤٥٧.

(٣)- إبراز المعاني: ٢/٣٥٩.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٢/٦٠٩، والقرطبي: ٣/١٧٣.

(٥)- لأن الناظم قال في الخطبة:

(وحيث جَرَى التحْرِيكُ غَيْرَ مقيَّد هو الفتح)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٠).

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٦، ٢٣٧، وسورة الأحزاب، الآية: ٤٩.

فيصير لفظه: ﴿ تُمَاسُّوهُنَّ ﴾ مِن المفاعلة، فتعين للباقين: ﴿ تَـمَسُّوهُنَّ ﴾ بفتح التاء، وَقَصْر الميم، أي: عدم الإتيان بألف على ما لفظ به، وعلى ما يُفْهَم من التقيـيد فإن ضِدَّ الضَّم: الفتح، وضِدَّ المد: القَصْر، فهو من باب التأكيد؛ لأن في اللفظ به استغناء عن القيد فهو كقوله: (وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُون)[١]، (ومَا يَخْدَعُون الفَتْحُ)[٢] البيتين.

وكان مِن حَقّ الناظم - رحمه الله تعالى - أن يُقَدِّم ترجمة: ﴿ تُمَاسُّوهُنَّ ﴾ على تـرجمة: ﴿ قَـدَرُهُۥ ﴾، وذلك أن لفظ: ﴿ تُمَاسُّوهُنَّ ﴾ ورد في القرآن في ثلاثة أَمَاكَن منها اثنان في هذه السورة، **أحدهما**: قبل: ﴿ قَـدَرُهُۥ ﴾[٣]، **والثاني**: بعده[٤]، **والثالث** في الأحزاب[٥]، فَصَار ترجمة: ﴿ تَـمَسُّوهُنَّ ﴾ قبل ترجمة: ﴿ قَـدَرُهُۥ ﴾، إلا أنه فَعَل ذلك على حَسَب ما تَأَتَّى له في النظم[٦]، وتقدم له نظائر[٧]، ويأتي مثلها.

والوجه في قراءتي: ﴿ قَـدَرُهُۥ ﴾: أنهما لغتان بمعنىً عند بعضهم: كـ«المرْض، والمرَض»، و«الدرْك، والدرَك»[٨].

---

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٤٦)، فرش سورة البقرة.

(٢)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٤٥)، فرش سورة البقرة.

(٣)- الآية: ٢٣٦.

(٤)- الآية: ٢٣٧.

(٥)- الآية: ٤٩.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٩/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٦١.

(٧)- تقدم عند قول الناظم:

(.................. وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللامِ أُوِّلا)

(وَفِي التَّاءِ فَاضْمُمْ وَافْتَحِ الجِيمَ تَرْجِعُ الأُمُورُ سَمَا نَصّاً)

متن الشاطبية، من البيتين رقم: (٥٠٦، ٥٠٧)، فرش سورة البقرة، فترجمة (تَرْجِعُ) في الرتبة قبل ترجمة: (يَقُول)، وهذا بحسب ما تأتّى له.

(٨)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، وشرح الهداية: ٢٠٠/١، وكشف المشكلات: ٢٩٨/١، والإتحاف: ٤٤١/١.

وقيل: المفتوح اسم، والسَّاكن مَصْدَر، كـ«المدِّ، والمدَد»، و«العدِّ، والعدَد»[١]، إلا أن أكثر أهل العلم على أنهما بمعنى واحد[٢].

والوجه في: ﴿تُمَاسُّوهُنَّ﴾ / بالضّم والمد: إما أن «فَاعَل» بمعنى: «فَعَل» [٤٤٤/ب] كـ«طَارَقْتُ النَّعْل»، و«عَاقَبْتُ اللِّص» و«عَافَاكَ الله»[٣].

وإما أنه على بابه[٤] لأن كُلاً من الزوجين يَمَسُّ صاحبه عند الوَطْء، فالمشَارَكة موجودة[٥]، فَلْيُحمل اللفظ على أَصْلِه إذ لا ضرورة بنا تخرجنا[٦] عنه، بخلاف ما أوردته من الأمثلة.

والوجه في قراءة الفتح والقَصْر: أن المراد بالْمَسِّ أو الُمَاسَّة: الوطء اتفاقًا على الفراش - وإن اختلفوا في: ﴿لَـمَسْتُمُ﴾ و﴿لَـٰمَسْتُمُ﴾ في سورة النساء[٧] - كما سيأتي - وإذا كان مُرَادًا به الوطء، فالوَاطِئُ هو الرجل وَحْدَه، فلذلك نُسِبَ إليه دون المرأة، وهو لأَحد معنى: «فَاعَل» في القراءة الأخرى[٨].

---

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٧، والكشف: ١/٢٩٩.

(٢)- منهم: أبو حيان في البحر: ٢/٢٤٣، وأبو شامة في إبراز المعاني: ٢/٣٦٠، وقال السخاوي: "والذي عليه أكثر أئمة العربية أنهما لغتان". فتح الوصيد: ٢/٧٢٠

(٣)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٣٨، والكشف: ١/٢٩٨، وشرح الهداية: ١/٢٠٠، والموضح: ١/٣٣٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٨.

(٤)- أي: أن "المفاعلة" على أصلها من اثنين.

(٥)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٨، والكشف: ١/٢٩٨، والموضح: ١/٣٣٠، والإتحاف: ١/٤٤١، والتبيان: ١/١٥٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٨.

(٦)- في الأصل: "عن جنا"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٧)- الآية: ٤٣.

(٨)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٨، والتبيان: ١/١٥٨.

ويشهد للقراءة الأولى الإجماع على قوله تعالى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ﴾[١]، ويشهد للثانية إجماعهم على قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾[٢].

قوله: (مَعـاً) حال مقدمة مِن: (قَدْرُ)، فإن قلت: كيف تجيء الحال متعددة وصاحبها واحد؟.

فالجواب: أنَّ ثَمّ معطوفًا محذوفًا، تقديره: «قَدْرُ وقَدْرُ»، أو لأنه في قوة المُكرَّر، وقد تقدم له نظائر، و(قَدْرُ) مفعول مُقدَّم على حذف مضاف، أي: «حَرِّك دال[٣] قَدْر»، أو بمعنى: «أَوْقِع فيه التحْريك»[٤].

ويجوز أن يكون: حالاً مِن المضاف المحذوف، وتقديره مُتَعدداً؛ ليتطابق الحال وصاحبها، والتقدير: «حَرِّك دالي كلمتي قَدْرَه مَعاً».

قوله: (مِنْ صِحَاب) متعلق بمُقَدَّر، ثم ذلك المقَدَّر إن شئت تجعله حالاً مِن الفاعل، أي: «حَرِّكه حال كونك آخذاً له مِن صِحَاب»، أو مِن المفعول أي: «مأخوذاً مِن جهة صِحَابه»، أو «مَن رُوَاتُه صِحَاب[٥]»، أي: مِن جهة قومٍ ثقات صَحِب بعضهم بعضاً على قراءة القرآن وروايته، والعناية به[٦]، وهذه هي الصُّحبة في الله رزقنا الله تعالى منها حَظًّا بمنه وكرمه[٧].

قوله: (وَحَيْثُ جَا يُضَمُّ تَمَسُّوهُنَّ) يجوز في: (تَمَسُّوهُنَّ): وجهان:

---

(١)- سورة المجادلة، الآية: ٣، ٤.

(٢)- سورة آل عمران، الآية: ٤٧، وسورة مريم: لآية: ٢٠، وانظر: البحر: ٢/٢٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٨، وشرح الهداية: ١/٢٠٠.

(٣)- في الأصل: "دار"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥٩، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٥)- العبارة في (ت) هكذا: "مِن رواية صِحاب".

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٦٠، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٩، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٧)- "كرمه" سقطت من (ت).

أحدهما: أنه فاعل: (جَاء)، و(يُضَمُّ) هو العامل في (حَيْث)، والتقدير: «حيث جاء تَمَسُّوهُنّ في القرآن يُضَمّ»، أي: «تُضَمّ تاؤه»، فَحُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه(١).

والثاني: أنه مرفوع على ما لم يُسَمّ فاعله، وفي: (جَاء) ضمير عائد عليه، و(يُضَمّ) هو العامل في الظرف أيضاً، والتقدير: «وَيُضَمّ تَمَسُّوهن»، أي: «تاؤه حيث جاء»، أي: «حيث ورد»، وهذا أولى وأظهر، غاية ما فيه أن الظرف يُقَدّم على عامله، و(جَاءَ) على كلا القولين في محل خفض بالإضافة.

قوله: (وامْدُدْه) أي: امْدُد مِيمَه بأن تُشْبِع فتحته فيتولد منها أَلِفٌ، وحقيقته ائْتِ بالألف، ولا يليق الإتيان بها إلا بعد الميم، أو يكون المعنى: «أوقع المد فيه».

قوله: (شُلْشُلا) حال مِن مفعول: (امْدُده) أي: «امْدده خفيفاً على / الأَلْسِنة»(٢)، والشين في: (شُلْشُلا) رمز كما تقدم. [٤٤٥/أ]

قال أبو شامة - رحمه الله تعالى -: «والشَّلْشُل: الخفيف، وهو رمز، ولهذا لم يُوهِم أنه تقييد للقراءة، وإن كان فيها تشديد في السين(٣)؛ لأنه لا تقييد إلا بألفاظ واضحة، لا بالألفاظ المشْكِلة المعنى». انتهى(٤).

فظاهر كلامه أنه إنما امتنع مِن كونه قَيّد الآية بلفظ مشكل المعنى، ولو كان واضحاً لجاز.

وفيه نظر؛ لأنه لو جُعِل قيداً لفسد المعنى، وذلك أنه كان يُفْهَم منه أن قراءة المرموز لهم مُخَفَّفة السّين(٥)، وليس كذلك فليس المانع إلا ما ذكرته.

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٢١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٣)- في الأصل "الشين"، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني، لأن المؤلف يقصد السين من: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٦٠/٢.

(٥)- في الأصل "الشين"، والمثبت من (ت).

٥١٤- وَصِيَّةٌ ارْفَعْ صَفْوُ حِرْمِيِّه رِضىً وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اعْتَلا

أمر برفع: ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ لمن رمز له بالصَّاد المهملة، وبكلمة: (حِرْمِيّه)، وبالراء من: (رِضىً)، وهم أبو بكر، ونافع، وابن كثير، والكسائي، فتعين لغيرهم نصبها يريد قوله تعالى: ﴿ وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا ﴾[1].

ثم أخبر عن هؤلاء أنهم قرءوا: ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾[2] بالصّاد في: ﴿ يَبْصُطُ ﴾ إلا قُنْبُلاً فإنه يَقْرَأ كالجماعة، يعني: بالسِّين كما سينَبّه عليه في البيت الآتي بقوله: (وَبِالسِّين بَاقِيهِمْ).

والوجه في رَفْع: ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾: من طُرُق خمسة:-

أحدها: أنّ[3] ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مبتدأ، و﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ مبتدأ ثان، وسَوَّغ الابتداءَ بها كونها موصوفة تقديراً، أي: «وصيةٌ من الله»، أو «منهُم» على حَسَب الخلاف فيها، أهي واجبة، أو مستحبة؟[4]، و﴿ لِّأَزْوَاجِهِم ﴾ خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، وفي هذه الجملة ضَمير المبتدأ الأول أي: «منهم»، أو «من الله لهم»، كقولهم: «السّمن مَنَوَان بدرهم» أي: «مَنَوَان منه»[5].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٣)- "أن" سقطت من (ت).

(٤)- قيل: هي واجبة من الله بعد وفاة الزوج، قاله: قتادة، وقال: "كانت المرأة إذا توفي زوجها فلها السكنى والنفقة حولاً في مال زوجها، ثم نُسخَت النفقةُ بالربع والثمن في سورة النساء، ونُسِخ السكنى حولاً بالأربعة الأشهر والعشر، وذهب إلى هذا أيضاً الربيع، وابن عباس، والضحاك، وعطاء.
وقال آخرون: هذه الوصية مستحبة من الزوج، نُدِب الأزواج إلى أن يوصوا للزوجات، قاله السدي. انظر: تفسير القرطبي: ٢٢٤/٣، وتفسير الطبري: ٦٩١/٢.

(٥)- انظر: البحر: ٢٥٤/٢، والتبيان: ١٦١/١، وكشف المشكلات: ٢٩٠/١.

وجَعَلَ ابن عطية - وسبقه إليه أبو علي الفارسي - المسَوِّغ للابتداء بها كونها في موضـــع مُخصِّص، قال: «كما حَسُنَ أن يرتفع: «سَلامٌ عليك» و«خَيْرٌ بين يديك» لأنها مَوْضع دعاء»(١)، وفيه نظر، إذ الدعاء هنا غير مراد.

الثاني: أن ترتفع «**الوَصيَّة**» بالابتداء أَيْضاً، و﴿ لِّأَزْوَٰجِهِم ﴾ صفتها، سَوَّغ الابـــتداءَ بها وصْفُها، والخبر مُقَدَّر، تقديره: «عليهِمْ وَصيَّةٌ كَائِنَة لأزواجهم» والجملة خبر الأول(٢).

الثالـــث: أن ترتفع: ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ بفعل مبني للمفعول، تقديره: «كُتِبَ عليهم وَصِـــيَّةٌ» - ويُؤَيِّده قراءة عبد الله ابن مسعود: «كُتِب عليكم وصيةٌ لأزواجكم»(٣) - و﴿ لِّأَزْوَٰجِهِم ﴾ صفة، والجملة المقَدَّر فعلها في موضع الجر أيضاً(٤).

الرابع: أن ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ نفسها خبر المبتدأ الذي هو: ﴿ وَٱلَّذِينَ ﴾ على حَذْف مُضَـــاف من الأول ليتصادق الخبر والمخبر عنه، تقديره: «وحُكْم الذين يتوفون وصيةٌ لأزواجهم».

الخـــامس: كذلك، إلا أن الحذف من الثاني، تقديره: «والذين / يتوفون أَهْلُ وَصِيّة لأزواجهم» ثم حُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه(٥). [٤٤٥/ب]

والوجه في نصبها: مِن طُرُقٍ أربعة:-

---

(١)- المحرر: ٢٤١/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٣٤١/٢.

(٢)- انظـــر: الـــبحر: ٢٥٤/٢، ومعاني الزجاج: ٣٢١/١، إعراب القرآن للنحاس: ١٢٠/١، والتبيان: ١٦١/١، والحجة للفارسي: ٣٤٢/٢، والكشف: ٢٩٩/١.

(٣)- قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ٢٢، والبحر: ٢٥٤/٢، والمحرر: ٢٤١/٢، والكشاف: ٤٦٩/١.

(٤)- انظر: البحر: ٢٥٤/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٤٤.

(٥)- قـــال بهذين الوجهين الأخيرين الزمخشري في: الكشاف: ٤٦٩/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٧٩/١، وضَعَّفَهُما أبو حيان في: البحر: ٢٥٤/٢.

أحدهــا: أنها منصــوبة بِفعْلٍ مُقَدَّر، تقديره: «والذين يتوفون [يوصون][١] وصــيةً»، أو «فليُوصُــوا وصــيةً» فانتصــابها على المصدر، والفعل المقَدّر: «والذين يُتوفون»[٢].

الــثاني: أن الناصِبَ لها فعْلٌ مُتَعَدّ لاثنين، تقديره: «وأُلْزِم الذين يتوفون منكم وصية» فــ«الذين»: مرفوع على ما لم يُسَمّ فاعله، و«وصية»: مفعول ثان[٣].

الثالث: أن التقدير: «والذين يتوفون منكم كتب الله عليه وصية» فهي مفعول بها أيضاً[٤].

الــرابع: أن التقدير: «وليوصِ الذين يتوفون منكم وصية» فهي مصدر أيضاً، «والذين»: فاعل بذلك الفعل المقَدَّر[٥].

والوجه في قراءة: ﴿ يَبۡصُۜطُ ﴾ بالسِّين: أنه الأصل، فالإتيان به أولى، محافظة على الأصُول[٦].

والوجه في قراءة الصاد: أن السين حَرْفٌ مُستَفِلٌ، والطاء حَرْفٌ مُستَعْلٍ؛ فلو بقيــت السين على أصلها لَصَعُب اللفظ به؛ إذِ الخروج مِن تَسَفّل إلى تَصَعّد فيه كلفة ومشقة، بخلاف إبدالها صَاداً؛ فإن اللسان يجري مجرى واحداً[٧].

---

(١)- ما بين المعكوفتين غير موجود في النسختين، ولعل ما أثبته هو الصواب، لموافقة السياق، وستئناساً بما هو موجود في مراجع هذا الوجه الآتي ذكرها.

(٢)- انظر: البحر: ٢/٢٥٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٠، وكشف المشكلات: ١/٢٩٠.

(٣)- قاله الزمخشري في: الكشاف: ١/٤٦٩، وضعفه أبو حيان في البحر: ٢/٢٥٤.

(٤)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٩، والإتحاف: ١/٤٤٢.

(٥)- انظر: معاني الزجاج: ١/٣٢١، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٠.

(٦)- انظــر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، والكشف: ١/٣٠٢، وشرح الهداية: ١/١٦، والموضح: ١/٣٣٤، والإتحاف: ١/٤٤٣.

(٧)- انظــر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، والحجة للفارسي: ٢/٢٤٧، والكشف: ١/٣٠٢.

وإنمـــا أبدلت السين صاداً؛ لأنها مُؤاخية للسين في المَخْرَج، والصفير، ومُؤاخية الطـــاء في الاســـتعلاء، والإطباق، فَخَفَّ اللفظ بهما على اللسان[١]، وهذا قد تقدم مُسْتَوفى في قوله: ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾، و﴿ السِّرَاط ﴾[٢].

فإن قيل: لم لا يجوز أن تكون الصاد هي الأصل، والسين فَرْعٌ عليها[٣]؟.

قـــال أبو عبد الله: «لا يصح الأمر أن يكون بالعكس إذ لو كانت الصَّاد هي الأصل لم يَجُزْ ردها إلى السِّين»[٤].

يعني أنها لو كانت صَاداً لكانت مجانسة لِمَا بعدها، ولم يكن فيها ثُقْل وكلفة، وهـــو الخروج من استفال إلى استعلاء، فلا يجوز أن يُرَدّ إلى حَرْف فيه استفال يؤدي رَدّه إليه[٥] إلى تَكَلّف ومشقة في النطق، وهذا حَسَنٌ فاعتبره. والله أعلم.

والوجهـــان حَسَنَان سَائغان، قال أبو حاتم[٦]: «هما لغتان، فكيف قَرَأْت فأنت مُصيبٌ، وأَخْتَارُ اتباع الرسم»[٧].

---

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢١، والكشف: ٣٠٣/١، وشرح الهداية: ١٦/١- ١٨.

(٢)- سورة الفاتحة، الآية: ٦، وتقدم ذلك عند شرحه لقول الناظم:

(...................... **وعند سراطِ والسراطِ لِقُنبلا**

بحيثُ أتى والصاد زَاياً أشمّها ....)

مـــتن الشـــاطبية، من البيتين رقم: (١٠٨، ١٠٩)، سورة أم القرآن، انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ٣٦٧/١.

(٣)- في (ت): "عنها".

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٦٠١/٢، وانظر: الكشف: ١/ ٣٠٢.

(٥)- "إليه" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٦)- هو: سهل بن محمد السجستاني، سبقت ترجمته ص ١٧٤ .

(٧)- انظر: قوله في: الكشف: ٣٠٣/١، والإتحاف: ٤٤٤/١، ورسمت في المصحف بالصاد، قال الشاطبي في العقيلة: (**هُنا وَيَبْصُط مع مُصَيطرٍ وَكَذا المصَيْطِرون بصَادٍ مُبْدلٍ سُطِرا**) البيت رقم: (٤٩). انظر: الجميلة: ٢٨٣/١، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد: ص ٢٠.

قوله[١]: (وَصِيّةٌ) مفعول مُقَدَّم، وإنما رُفِعَت على الحكاية[٢]، قوله: (صَفْوُ) مبتدأ، و(حِرْمِيِّه) خُفِض بالإضافة، والهاء في: (حِرْمِيِّه) تعود على: «الوَصِيَّة»، أي: على لفظها[٣].

ويجوز أن تعود على: «الرَّفع» المدلول عليه بـ(ارْفَعْ) كقوله تعالى: ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[٤]، أي: «العَدْل»، وإنما أضافهم إليه لملابستهم إيَّاه حيث قرءوا به[٥].

قوله: (رِضًى) خبر المبتدأ، إما على المبالغة، جَعَله نفس الرِّضى مبالغة، وإما على حَذْف مضاف، أي: «ذو رِضَى»، وإما على وقوع المصدر / مَوْقِع الوَصْف، أي: «مَرْضِي»[٦]. [٤٤٦/أ]

ومعنى: (صَفْوُ حِرْمِيِّه)، أي: «ذو صَفْوةٍ»، أي: صفاهم الصَّافية مِن كَدَرِ الطَّعن فيه، يشير إلى صِحَّة القراءة بالرفع، وأنها واضحة[٧]، وقد تقدم توجيه ذلك.

قوله: (وَيَبْصُطُ) مبتدأ، وفي خبره: قولان:

أحدهما: أنه: (عَنْهُم)، أي: «كائن ومنقول عنهم»، و(غَيْرَ قُنْبُلٍ): مُسْتَثْنَى مِن ضَمِير: (عَنْهُم).

---

(١)- بقي على المؤلف وجه قراءة ابن ذكوان وخلاد، وذلك أن قراءتهم بالوجهين جمعاً بين اللغتين، واتباعاً للأثر. انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٠١/٢.

(٢)- هذا الضبط بالرفع تفرد به السمين، والمشهور في النسخ المتداولة، وفي شروح الشاطبية بالنصب، وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦١.

(٤)- سورة المائدة، الآية: ٨.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٧٢٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٦١/٢.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢.

والثاني: أن الخبر: (اعْتَلا)، أخبر عَن: (يَـبْصُطُ) أنه اعتَلا، أي: ارتَفَع[١].

وعلى الأول: يكون: (اعـتلا) جملة فِعْلية جيء بها للثناء[٢] على القراءة: بالصاد؛ لخفة اللفظ به، إذ يعمل اللسان فيه عَمَلاً واحِداً، و(عَنْهُم) متعلق بـ(اعتَلا)، أي: «اعـتلا الصّـادُ عنهم غير قنبل»، وَحَسَّن قَوْلَه: (اعتَلا): أن الصّاد مِن حروف الاستعلاء، بخلاف السين فإنه حَرْف استفال[٣]، ثم ذَكَر قراءة الباقين فقال:

٥١٥- وَبِالسِّينِ بَاقِيهِمْ وَفِي الخَلْقِ بَصْطَةً   وَقُلْ فِيهِمَا الوَجْهَانِ قَوْلاً مُوَصَّلا

لَمَّـا لم يكـن السـين ضِدّ الصّاد بالاصطلاح نَصّ عليها، فقال: (وَبِالسِّينِ بَاقِـيهِمْ)، أي: يَقْـرَأُ باقِيهِم بالسِّين، ودَخَل قُنْبُل في هؤلاء لأنه مُسْتَـثْنى مِمَّن قَرَأَ بالصَّاد.

ثم أخـبر عـن القَـارِئين: ﴿يَبْصُطُ﴾ بالصـاد أنهم قرءوا في الأعراف: ﴿بَصْطَةً﴾[٤] بالصَّاد أيضاً.

وَقَـيَّد: (بَصْطَة) بقوله: (فِي الخَلْقِ)؛ ليعلم أنها التي في الأعراف، وتحرّز بها من التي في البقرة، وهي: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾[٥] فإنه لا خلاف في أنها بالسين مِن هذه الطُّرُق[٦].

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٢)- في الأصل "للبناء"، والمثبت من (ت).

(٣)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٧٢٤/٢.

(٤)- الآية: ٦٩.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٧.

(٦)- انظر: السبعة: ص ١٨٦، والتبصرة: ص ٤٤١، والنشر: ٢٣٠/٢. وقوله: "من هذه الطرق" أي: مِن طـرق الشاطبية، فإنه لاخلاف فيها أنها بالسين، وسوف يسوق المؤلف قريباً بعض طرق النشر، تُقْرأ فيها بالصاد. انظر: النشر: ٢٣٠/٢.

وتعين أن الباقين يقرءون: ﴿ بَصۜۡطَةٗ ﴾ في الأعراف بالسِّين كالتي هنا.

ثم أَمَـــر بـــأن يُقـــال: (الوَجْهَـــان) أعني: الصّاد، والسِّين في الحرفين أعني: ﴿ يَبۡصُۜطُ ﴾ هـــنا، و﴿ بَصۜۡطَةٗ ﴾ في الأعراف لِمَن رمز له: بالقاف والميم، مِن: (قَوْلاً مُوَصَّلا)، وهما: خلاد وابن ذكوان.

وأشَار بالوجهين إلى ما قال أبو عمرو الداني: «قرأت في رواية خلاد على أبي الفـــتح[1] فـــيهما بالصاد، وعلى أبي الحسن[2] بالسين[3]، قال: وقرأت في رواية ابن ذكـــوان عليهما بالصاد في الموضعين، وعلى الفارسي[4]: ﴿ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ ﴾ بالسين، ﴿ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ ﴾ بالصّاد»[5].

---

(١)- هو: أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، الحمصي الضرير، نزيل مصر الضابط الثقة، قرأ على أبي الفرج الشنبوذي، وأبي أحمد السامري، وقرأ عليه أبو عمرو الداني، وقال عنه: "لم ألق مثله في حفظه وضبطه". ت: ٤٠١هـــ. انظر: معرفة القراء: ٧١٧/٢، وغاية النهاية: ٢/٥-٦.

(٢)- هـــو: أبـــو الحســـن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، الإمام المقرئ، أحد الحذاق المحققين، قرأ على محمد بن يوسف الحرتكي، وعلي بن موسى الهاشمي، وقرأ عليه أبو عمرو الداني وقال: "لم نـــر مثله في فهمه، وعلمه وفضله، وصدق لهجته" مصنف كتاب: "التذكرة"، ت: ٣٩٩هـــ. انظر: معرفة القراء: ٦٩٨/٢، وغاية النهاية: ٣٣٩/١.

(٣)- جامع البيان للداني: ص ١٤٩، ونقل ذلك ابن الجزري عنه في النشر: ٢٣٠/٢.

(٤)- هو: أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن أبي غسان الفارسي، البغدادي، المقـــرئ النحوي، قرأ على أبي بكر النقاش، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وقرأ عليه أبو عمرو الداني، وقال عـــنه: "كان خيّراً فاضلاً صدوقاً ضابطاً قرأت عليه القرآن بثلاث روايات". ت: ٤١٣هـــ. انظر: معرفة القراء: ٧٠٧/٢، وغاية النهاية: ٣٩٢/١.

(٥)- جـــامع البيان للداني: ص ١٤٤، ونقل ذلك ابن الجزري عنه في النشر: ٢٢٩/٢، وانظر: الإتحاف: ٤٤٤/١.

قال أبو شامة: «وذكر في التيْسِيرِ الخلاف عن خلاد فيهما قال: ورَوَى النقّاش عن الأخفش هنا بالسين[١].

وقـــال في غير التيسير: ورأيت ابن داود[٢] قد رواهما عن أبي سَهْل[٣] عن ابن السّفَر[٤] عن الأخفش بالسين، وقرأتهما على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً بالصاد[٥].

و لم يذكر مَكّي عن خلاد غير السين، ولا عن ابن ذكوان غير الصاد.

قال: ورُوِي عن حفص السين والصاد فيهما، وبالوجهين قرأت لحفص[٦]». انتهى[٧].

---

(١)- التيسير: ص ٦٩.

(٢)- هـــو: أبـــو الحسن علي بن داود الداراني القطان، المقرئ، إمام ضابط متقن محرر زاهد، إمام جامع دمشق، قرأ على أبي سهل صالح بن إدريس، وأبي الحسن بن الأخرم، وقرأ عليه أبو علي الأهوازي، وأحمد بن محمد الأصبهاني، ت: ٤٠٢هـــ. انظر: معرفة القراء: ٦٩٢/٢، وغاية النهاية:٥٤١/١.

(٣)- هو: أبو سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي، إمام ضابط متقن، أحد الحذاق، برع في القـــراءات وعلـــلها، قـــرأ عـــلى ابـــن مجاهد، وابن الأخرم، وقرأ عليه ابن غلبون وعلي الأنطاكي، ت: ٣٤٥هـــ. انظر: معرفة القراء: ٥٨٩/٢، وغاية النهاية: ٣٣٢/١.

(٤)- هـــو: أبو القاسم علي بن الحسين بن أحمد بن السفر الدمشقي، روى القراءة عن هارون بن موسى الأخفش، وروى عنه صالح بن إدريس. انظر: غاية النهاية: ٥٣٣/١.

(٥)- جامع البيان للداني: ص ١٤٤- ١٤٥، وانظر: النشر: ٢٢٩/٢.

(٦)- التبصرة: ص ٤٤١.

(٧)- إبراز المعاني: ٣٦٢/٢.

قلت: والمحققون وعلى رأسهم ابن الجزري نبهوا على أن ابن ذكوان ليس له في موضع الأعراف إلا الصاد، وأما السين فليست من طريق الناظم، فلا يُقرأ بها، قال ابن الجزري: "وهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه فليعلم" النشر: ٢٢٩/٢، وأما ما ورد عن مكي بأن حفصاً له السين والصاد فيهما فليس من طريق الحـــرز فلا يُقرأ له إلا بالسين فيهما من هذا الطريق. انظر: الإتحاف: ٤٤٤/١، والفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني: ص ١٧٧، والوافي: ص ٢٢٠.

[٤٤٦/ب] ولم يقرأ أحد فيما قرأنا به ﴿ بَسْطَةً ﴾ هنا إلا بالسين، وقد روى الهاشمي[(١)] / عن إسماعيل بن جعفر[(٢)] عن نافع فيه الصّاد[(٣)]، وكذلك رَوَى [الأعشى][(٤)] عن أبي بكر عن عاصم[(٥)]، وقد روى مكي عن نافع، والكسائي في بعض الطّرق الصّاد[(٦)]، والسين هو المشهور.

قوله: (وَبِالسِّين بَاقِيهِمْ) يجوز أن يكونا مبتدأ وخبراً مُقَدَّماً على حَذْف مضاف تقديره: «وبالسِّين قراءة باقيهم»، وأن يكون: (بَاقِيهِم): فاعلاً بفعْلٍ مُقَدَّر، أي: «ويَقْرأُ باقِيهِم ما تقدم بالسِّين»، فـ(بالسِّين) متعلق بذلك المقدَّر، والضمير في: (بَاقِيهِم): للقراء المتقدمين[(٧)].

قوله: (وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً) يجوز أن يكون متعلقاً بِمُقَدَّر، أي: «ويقرءون في الخَلْقِ بَصْطَه بالصَّاد أيضاً».

---

(١)- هو: أبو أيوب سليمان بن داود بن داود بن علي الهاشمي البغدادي، ضابط مشهور، روى القراءة عن إسماعيل بن جعفر، وله نسخة عنه، وروى القراءة عنه محمد بن الجهم، والحسين بن علي بن حماد، ت: ٢١٩هـ. انظر: غاية النهاية: ١/٣١٣.

(٢)- هو: أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، المدني، جليل ثقة، قرأ على نافع، وشيبه بن نصاح، وعيسى بن وردان، وروى عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام، والهاشمي سليمان بن داود، ت: ١٨٠هـ. انظر: غاية النهاية: ١/١٦٣.

(٣)- نقل هذه الرواية أبو عمرو الداني عن ابن مجاهد. انظر: جامع البيان للداني: ص ١٥٠.

(٤)- في كلتا النسختين: "الأخمص"، وهو خطأ، والمثبت من جامع البيان للداني: ص ١٤٩، والنشر: ٢/٢٣٠. **والأعشى**: هو: أبو يوسف يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عن أبي بكر شعبة بن عياش، وهو أجل أصحابه، وروى القراءة عنه محمد بن حبيب الشموني، ومحمد بن غالب الصيرفي، ت: في حدود المائتين. انظر: غاية النهاية: ٢/٣٩٠.

(٥)- انظر: جامع البيان للداني: ص ١٥٠، والنشر: ٢/٢٣٠.

(٦)- انظر: التبصرة: ص ٤٤١- ٤٤٢.

(٧)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٦١، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

ويجوز أن يكـــون: (وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً) مبتدأ، وخبره مُقَدَّر، أي: «يقرءونه كذلـــك»، أي: «يقرؤه المذكورون كذلك»[١]، وهذا معنى قول أبي عبد الله: «(وَفِي الخَلْقِ بَصْطَة) جملة حُذِف شَطْرُها»[٢]. أي: نصفها، ويعني بها: الخبر.

قولـــه: (فِـــيهِمَا) خـــبر مُقَـــدَّم، و(الوَجْهَان) مبتدأ، والضَّمير في: (فِيهِمَا) لـــ(يَـــبْصُطُ)، ولـــ(بَصْطَة)، و(الوَجْهَان): الصَّاد والسِّين.

و(قَـــوْلاً) مَصْـــدَر منصوب بـــ(قُلْ)، و(مُوَصَّلا) نعت للمصدر، أي: «قَوْلاً مَوْصُولاً مِن قومٍ إلى قَومٍ»، يشير لصحته وشهرته، وأنَّ أَهْلَ العِلْم لم يزالوا يـــتَداوَلُونَه فهو مشهور بينهم غير مُنْكر[٣]، والجملة في مَوْضِعِ نَصْب بـــ(قُلْ). والله أعلم.

٥١٦- يُضَاعِفَهُ ارْفَعْ فِي الحدِيدِ وَهَاهُنَا سَمَا شُكْرُهُ والعَيْنُ فِي الكُلِّ ثُقِّلا

أمر برفع: ﴿ يُضَـٰعِفَهُۥ ﴾ مِن قوله تعالى هنا: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَـرْضًا حَسَنًـا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ ﴾[٤]، وفي الحديـــد[٥] كذلك لِمَن رمز له بكلمة: (سَـــمَا)، وبالشـــين المعجمـــة مِـــن: (شُكْرُهُ)، وهم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والأخوان، فـــتعين لغيرهم نصبه في السورتين.

ثم أخبر أن العين ثُقِّلَت، أي: شُدِّدَت في الكل، أي: في جميع أَفْعَال هذه المَادّة سواء كانت مَبْنِيّة للفاعل نحو: ﴿ وَٱللَّهُ يُضَـٰعِفُ لِمَن يَشَـآءُ ﴾[٦]، أم للمفعول

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٥)- الآية: ١١.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٦١.

نحـــو: ﴿ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ﴾[1]، وســـواء اتصـــل به ضمير مفعول نحو: ﴿ يُضَٰعِفَهُۥ ﴾[2]، أم لم يتصل نحو: ﴿ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾، ﴿ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ﴾ لمن رمز له بالكاف والدال المهملة مِنْ قوله: (كَمَا دَارَ) في البيت الآتي.

ثم أمـــر بقصـــر الجميع، أي: بحذف الألف مع التـــثقيل مع فِعْل ذلك: وهو تـــثقيل العين والقَصْر في: ﴿ مُّضَٰعَفَةًۖ ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةًۖ ﴾ في آل عمـــران[3] لابـــن عامر وابن كثير أيضاً، ونصّ على: ﴿ مُّضَٰعَفَةًۖ ﴾ لأنها خَالَفت: ﴿ يُضَٰعِفَهُۥ ﴾ بالنوع.

فـــتعين لغيرهما تخفيفها مع المد أي: الإتيان بالألف، وتَحَصَّل مما تقدم أن في: ﴿ فَيُضَٰعِفَهُۥ ﴾ قراءات أَرْبَع:

[٤٤٧/أ] / **الأولى**[4]:لـــنافع، وأبي عمـــرو، والأخوين وهي: الرَّفع والتخفيف والمد في السورتين.

الثانية: لابن كثير وَحْده وهي الرَّفع، والتـــثقيل والقَصْر فيهما.

الثالثة: لابن عامر وَحْدَه وهي النصب والتـــثقيل والقَصْر.

الرابعة: لعاصم وَحْدَه وهي النصب والتخفيف والمد.

وتَحَصَّل فيما عدا: ﴿ فَيُضَٰعِفَهُۥ ﴾ قِراءتان فقط: التـــثقيل لابن كثير وابن عامر، والتخفيف لِمَن عَدَاهما، وأما الرفع فمُتَّفَق عليه لعدم مقتضى غيره.

---

(١)- سورة الأحزاب، الآية: ٣٠.

(٢)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٣)- الآية: ١٣٠

(٤)- "الأولى" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

وتَحَصَّل في: ﴿مُّضَٰعَفَةً﴾ أيضاً قراءتان: التخفيف والمد، والتثقيل والقَصْر لِمَن تقدم. والله أعلم.

وَقَيْدُ الناظم بالتثقيل كافٍ عن تَقْييده بالقَصْر؛ لأنه يلزم مِن التثقيل القَصْر، إلا أنه استوفى التقييد بذكره[1]، ونعني باللزوم: اللزوم اللغوي، وإلا فمِن حيث النطق يُمكن المد مع التَّضْعيف. والله أعلم.

والوجه في رَفْع: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ مِنْ وجهين:

أحدهما: أنه مرفوع عَطْفاً على الصِّلة، وهي: ﴿يُقْرِضُ﴾: التقدير: «مَن ذا الذي يُقْرِضُ الله فَيُضَاعِفُه» فهو داخل في حَيِّز الصِّلة[2].

والثاني: أنه مُسْتَأْنَف، أي: «فهو يُضَاعِفُه»، وهذا محض إخبارٍ بذلك[3] غير داخل في حيز الصِّلة الواقعة في حيز الاستفهام[4].

والوجه في نَصْبه مِن وَجْهين أيضاً:

أحدهما: أنه منصوب في جواب الاستفهام على المعنى لا على اللفظ، إذ التقدير: «أَيُقْرِضُ الله أَحدٌ فيضاعفَه»[5].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٦٣.

(٢)- انظر: الكشف: ١/٣٠١، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٣٣، ومعاني الزجاج: ١/٣٢٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٨٥، إعراب القرآن للنحاس: ١/١٢١.

(٣)- في (ت): "اختيار لذلك".

(٤)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٤٤، وشرح الهداية: ١/٢٠١، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٣٣، ومعاني الزجاج: ١/٣٢٤، والتبيان: ١/١٦٢.

(٥)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، وكشف المشكلات: ١/٢٩٢، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٣٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٢١، والتبيان: ١/١٦٣، والإتحاف: ١/٤٤٣.

وقد مَنَع أبو البقاء[1]، وغيره[2] أن يكون منصوباً على جواب الاستفهام على اللفظ؛ لأن الْمُسْتَفْهَم عنه لَفْظاً هو الْمُقْرِض، أي: الفاعل للقَرْض لا عن القَرْض الذي هو الفِعْل.

وقد مَنَع بعضُ النحاة النصبَ بعد الفاء في جواب الاستفهام الواقع عن المسندِ إليه الحكمُ، وقوله مردود بهذه الآية الكريمة، وبقوله ﷺ: «مَن يستغفرني فأغفرَ له، مَن يدعوني فأستجيبَ له»[3] بالنصب، والاستفهام واقع عن المسندِ إليه الحكمُ[4].

والثاني: أنه منصوب عَطْفاً على الْمَصْدر المفهوم مِن قوله: ﴿يُقْرِضُ﴾: تقديره: «مَن يكون منه إقْراضٌ[5] فمضاعفَة» فعَطَف المصدر المؤول على المصدر المفهوم مِن الفِعْل[6] كقولها[7]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِليّ مِن لِبْسِ الشُّفُوفِ.

إلا أنّ أبا البقاء قد مَنَع هذا الثاني: فقال: «لِمَ لا تَعْطِفُهُ على المصْدر الذي هو: ﴿قَرْضًا﴾ كما تَعْطِف الفِعْل على المصْدر بإضمار «أن» مثل قول الشاعر:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

قال: قيل هذا لا يصح لوجهين:

---

(١)- انظر: التبيان: ١٦٣.

(٢)- كمكي في الكشف: ٣٠١/١، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠١/١.

(٣)- حديث قدسي: أخرجه البخاري، عن أبي هريرة ﷺ كتاب الجمعة، رقم: (١٠٧٧)، ومسلم عن أبي هريرة ﷺ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم: (١٢٦٢)، والترمذي، عن أبي هريرة ﷺ ، كتاب الصلاة، رقم: (٤٠٨).

(٤)- قاله أبو حيان في البحر: ٢٦١/١، وانظر: شرح التسهيل: ٢٩/٤، وشذور الذهب: ص ٣٢٤.

(٥)- في الأصل: "القَرْض"، والمثبت من (ت).

(٦)- انظر: الكشف: ٣٠١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، والإتحاف: ٤٤٣/١.

(٧)- سبق تخريجه ص ٣٦٣.

أحدهما: أنّ ﴿ قَـرْضًا ﴾ هنا مَصْدر مُؤكّد، والمصدر المؤكّد لا يُقدَّر بـــ«أن» / ، والفِعْل. [٤٤٧/ب]

والثاني: أن عَطْفَه عليه يُوجِبُ أن يكون معمولاً لـــ﴿ يُقْرِض ﴾، ولا يصح هذا في المعنى؛ لأن المضاعفة ليست مُقْتَرَضَة؛ وإنما هي فِعْلُ الله تعالى». انتهى[1].

وتعلـــيله في الوجه الأول يُؤْذِن بأنه يَشْتَرط في النصب أن يُعْطَف على مصدر مُقَدَّر بـــ«أن والفعل»، وهذا ليس بشَرْطٍ؛ بل يجوز ذلك وإن كان المعطوف عليه غير مَصْدَر كقوله[2]:

فَلَوْلا رِجَالٌ مِن رِزَامٍ أَعِزَّةٍ ... وَآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوءَكَ عَلْقَماً.

فـــ«أَسُوءَك» منصوب بـــ«أَنْ» عطفاً على: «رِجَال».

فالوجه في منع ذلك: أن يقال: لو عُطِف على ﴿ قَـرْضًا ﴾ لشاركه في عامله وهـــو: ﴿ يُقْرِضُ ﴾ فيصـــير الـــتقدير: «مَن ذا الذي يُقْرِض مُضَاعَفةً»، وهذا ليس صحيحاً معنى.

والوجه في قراءتي: ﴿ يُضَـٰعِفُ ﴾، و﴿ يُضَعِّف ﴾ أنهما بمعنى واحد[3]

قـــال يعقـــوب بن السِّكيت: «يقال ضَاعَفْته وضَعَّفته بمعنى واحد، وكذلك: «صَاعَر خَدَّه وصَعَّره»، و«عَالَيته وعلَّيته على البعير» و«امرأة مُنَاعَمة ومُنَعَّمة»[4].

---

(١)- التبيان: ١٦٣/١.

(٢)- البيت منسوب للحصين بن الحمام في: الكتاب: ٥٠/٣، وشرح التصريح: ٣٨٨/٢، وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٢٠٢/٣، والدرر اللوامع: ١٦/٢.

(٣)- انظـــر: الحجة للفارسي: ٣٤٥/٢، وشرح الهداية: ٢٠١/١، والإتحاف: ٤٤٣/١، واللسان: مادة: "ضعف" ٤٥/٩.

(٤)- إصلاح المنطق: ص ١٤٤، وانظر: اللسان: مادة "ضعف" ٤٥/٩، ومعاني القراءات: ص ٨٠.

وقـــد فَرَّق بعضهم[١] بينهما بأن «ضَعَّفته» فيه: تكثير، مثل: «غَلَّقْتُ الأبواب وأَغْلَقْتُ الباب».

وقـــد قيل في المخَفَّف أيضاً معنى: المبالغة؛ لأن المفاعلة مِن الواحد [تقتضي][٢] ذلك[٣].

وقـــد حُكِي عن أبي عمرو بن العلاء أن: «ضَاعَفت» أَكْثَر مِن «ضَعَّفت»[٤]، وحَكَـــى عن العرب أنها تقول: «ضَعَّفت درهمك»، أي: جعلته درهمين، و«ضَاعَفْته» أي: جعلـــته أكثر من ذلك، ولذلك يَقْرأ: ﴿ يُضَعَّفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾[٥] بالتـــثقيل، وقرأ ما عداه بالتخفيف[٦].

قلت: وهذا معنى قول من قال: «أن «ضَعَّف» لِمَا جُعِل مثلين، و«ضَاعَف» لِمَا زيد عليه أكثر من ذلك»[٧].

قو‍ــله: (يُضَـــاعِفَهُ) مفعول مُقَدَّم، لـــ(ارْفَع)، و(فِي الحَدِيدِ) متعلق به، قوله: (وهَاهُنَا) عَطْفٌ على المجْرُور بـــ(في)، أي: «ارْفَع يُضَاعِفه هَاهُنا»[٨].

---

(١)- هـــو مكـــي في الكشـــف: ١/٣٠٠، وانظـــر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، والتبيان: ١/١٦٣.

(٢)- في كلتا النسختين: "نقيض"، والمثبت يقتضيه للسياق.

(٣)- انظر: التبيان: ١/١٦٣، والكشف: ١/٣٠٠.

(٤)- حكاه عنه مكي في: الكشف: ١/٣٠٠، وانظر: اللسان: مادة "ضعف" ٩/٤٥.

(٥)- سورة الأحزاب، الآية: ٣٠.

(٦)- انظر: الكشف: ١/٣٠٠، واللسان: مادة "ضعف" ٩/٤٥، وقرأ بالتثقيل كذلك ابن كثير، وابن عامر إلا أنهما يقرآن بكسر العين وبالنون، بدل الياء. انظر: التيسير: ص ١٤٥.

(٧)- قاله أبو حيان في: البحر: ٢/٢٥٧.

(٨)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٣، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

قوله: (سَمَا شُكْرُهُ) جملة فعلية مُسْتأنفة للثناء على الرَّفع؛ لأنه هو المختار عند الـــنحاة[١]، وغيرهـــم[٢]؛ لظهور وجهه وصحة معناه، بخلاف النصب فإن فيه تَكَلُّفاً تقدم تفسيره[٣]، أي: «ارْتَفع شُكْرُه»، والهاء في: (شُكْرُه) تعود على الرَّفع المدلول عليه بـــ(ارْفع)، و(شُكْرُه) مَصْدر مُضَاف لمفعوله، وفاعله مُقَدَّر، وهو ضمير القُرَّاء، أي: «سَمَا شُكْرُهم إياه» فَلمَّا حُذِف الفاعل أُضِيف المصدر لمفعوله[٤].

ويجوز أن يكون: مضافاً لفاعله، على أن الرَّفع نفسه «الشّكر[٥]» مبالغة.

ويجـــوز أن يكون: (هَاهُنا) مَعْمُولاً لـــ(سَمَا)، والتقدير: «وهاهنا سَمَا شُكْرُ الرّفع في يُضَاعفه، أو شُكْر رَفْع يضاعفه».

قـــوله: (والعَـــيْنُ) مبتدأ، والضمير محذوف تقديره: / «والعين منه» أي: مِن (يُضَاعِفه)، أو تكون: «أل» قائمة مَقَام الضمير، أي: «وعينه»[٦]. [٤٤٨/أ]

وقوله: (فِي الكُلِّ) أي: في جميع أَلْفَاظِه على اختلافها مِن كونها مَبْنِيَّة للفاعل، أو للمفعول متصلة بضمير، وغير متصلة به.

و(فِـــي الكُلِّ) متعلق بـــ(ثُقِّلا)، و(ثُقِّلَ) جملة فعلية في موضع الخبر[٧]، وأعاد الضـــمير مِن: (ثُقِّل) مُذَكّراً على لفظ العين؛ لأنها حَرْف تَهَجِّي، فيجوز فيه التذكير والتأنيـــث، ثم ذَكَـــر بقية رمز القراءة في: (يُضَاعِفه) مع ما ضُمَّ إليه مِن: (مُضَاعَفَة). فقال:

---

(١)- كأبي علي الفارسي، حيث قال: "والرفع أحسن منه"، يقصد النصب. انظر: الحجة: ٣٤٤/٢.

(٢)- انظر: معاني القراءات: ص ٨٠، الموضح: ٣٣٣/١.

(٣)- تقدم في ص ٦١٧.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٥)- في (ت): "شكر".

(٦)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

٥١٧-كَمَا دَارَ وَاقْصُر مَعْ مُضَعَّفَةٍ وَقُلْ   عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السِّين حَيْثُ أَتَى انْجَلا

قوله: (كَمَا دَارَ) متعلق بـ(ثُقِّلَ) على أن الكاف على بابها مِن التشْبيه، أي: «ثُقِّل العين كدوْرِه في القرآن»؛ فهو نعت لمصدر محذوف، تقديره: «ثَقِّل تَثْقِيلاً صَحِيحاً كصِحَّة دَوْرِه ووُروده في جميع القرآن».

وقيل: بل هي بمعنى: «على»؛ وحينئذٍ تكون هي ومجرورها في موضع نَصْب على الحال مِن مَرْفوع: (ثُقِّل)، أي: «ثُقِّلت العين حال كونها كائنة على دَوْرِها» أي: حال كونها دائرة، أي: مُتَدَاولة من الرّواة، يعني أنها مشهورة غير خافية على أهل الفن، واستشهد هذا القائل بقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[1] أي: «على ما هَدَاكُم»، وما مصدرية، أي: «على هدايته إياكم»[2].

والأول أولى لبقاء الحَرْف على معناه المُسْتَقِر له، وفَاعل: (دَارَ): ضمير يعود على: (العَيْن)، وَذَكَّر ضميرَه لِما تقدم في: (ثُقِّل).

قوله: (وَاقْصُرْ) مفعوله مُقَدَّر، أي: «اقصر العين»، و(مَعْ مُضَعَّفَةٍ) حال مِن ذلك المفعول المحذوف، أي: «اقصرها كائنة مَع مُضَعَّفَة في القَصْر مَع التَّضعيف المتقدم»، ولا بد من هذه التكلفات التقديرية ليصح كلام الناظم - رحمه الله تعالى - و(مُضَعَّفَةٍ) مجرورة بـ(مَعْ) تقديراً، وهي منصوبة على الحكاية.

ثم أمر الناظم - رحمه الله تعالى - بأن يقال: ﴿عَسِيْتُمْ﴾ بكَسْر السين، حيث وَرَد في القرآن، وهو في موضعين:-

أحدهما: هذا وهو: ﴿هَلْ عَسِيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾[3].

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

(٢)- قال بهذا القول الفاسي في اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٤.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

والثاني: في سورة القتال وهو: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾[(١)] لِمَن رمز له بالهمزة في قوله: (انْجَلا)، وهو نافع، فـتعين لغيره فَتْحُها.

والفـتح والكسـر: لغتان فَصِيحتان حَكَاهُما الفارسي[(٢)]، وغيره[(٣)]، إلا أنَّ الكَسْـر لا يكـون إلا مَـعَ بعض الضَّمائر، وهو «تاء الفاعل» كيف تَصرَّفت، نحو: «عسِـيتَ يـا زيد»، «عسيتِ يا هند»، «عسيتما»، «عسِيتم»، «عسِيتن»، و«نا» التي للمتكلم، نحو: «عسِينا» و«نون الإناث»، نحو: «النِّسْوَة عَسِين»، فلو كان المضْمَر غير ذلك وَجَب الفتْح كالظاهر نحو: «زيد عسَى أَنْ يَقُوم»[(٤)].

وإنمـا قلنا ذلك لأن أبا شامة قال: / «قال أبو بكر الأذفوي[(٥)]: هو لغة أهل الحجاز، يَكْسِرُونها مَع المضْمَر خاصّة، والفتح هو الأصْل، وقال: أبو علي و[غيره][(٦)] هما لغتان». انتهى[(٧)]. [٤٤٨/ب]

فقوله: «مَعَ المضْمَر» ليس على إطْلاقه بل ذلك المضْمَر مُقيَّد بما ذكرته لك، ثم ظاهر نَقْله عن الفَارِسي، وغيره «أنهما لغتان» أن ذلك لا يَتَقيَّد بالمضْمَر.

وقـد نَصّ الفَارِسي على المسْألة، فقال: «ووجه الكَسْر قول العرب: هو عَسٍ بكـذا، مـثل: «حَـرٍ، وشَجٍ»، فقد جاء: «فَعَل، وفَعِل» في: «نَعَم ونَعِم»، فكذلك: «عَسَيْتُ وعَسِيتُ».

---

(١)- سورة محمد، الآية: ٢٢.

(٢)- انظر: الحجة: ٢/٣٥٠.

(٣)- كابن زنجلة في الحجة: ص ١٣٩، ومكي في الكشف: ١/٣٠٣، والقرطبي في تفسيره: ٣/٢٤١.

(٤)- نـصّ عـلى هذا أبو حيان في البحر: ٢/٢٦٤، والمهدوي في شرح الهداية: ١/٢٠١، وانظر: شرح ابن عقيل: ١/٣١٦، وشرح التصريح: ١/٢٩٢.

(٥)- هـو: محمـد بن علي بن أحمد بن محمد الأذفوي المصري، مقرئ مفسر ثقة، عرض على: المظفر بن أحمد، ولزم أبا جعفر النحاس، وروى عنه محمد بن الحسين بن النعمان، والحسن بن سليمان، وأذفو: مدينة قريبة من أسوان، ت: ٣٨٨. انظر: معرفة القراء: ٢/٦٧٥، وغاية النهاية: ٢/١٩٨.

(٦)- في كلتا النسختين: "غير"، والمثبت من إبراز المعاني: ٢/٣٦٣.

(٧)- إبراز المعاني: ٢/٣٦٣، وانظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٥٠،

فـــإن أُسْــنِد الفعلُ إلى ظاهرٍ؛ فقياس: «عَسِيتُمْ» - أي: بالكَسْر - أن يقال: «عَسِيَ زيدٌ»، مِثْل: «رَضِي زَيدٌ»، فإن قيل: فهو القياس، وإن لم يُقَل فَسَائغ أن يؤخذ باللغتين، فتستعمل إحداهما موضع الأخرى كما فَعَل ذلك في غيره». انتهى[(١)].

فظاهـــر هـــذه العبارة أنه يجوز كَسْر «سِينها» مع الظّاهر بطريق القِيَاس على المضْـــمَر، وغـــيره مِن النّحاة يَمْنَع ذلك حتى مَع المضْمَر مُطْلقاً[(٢)]، وليس منعه ذلك مطلقاً بِمُسلَّمٍ؛ لثبوته متواتراً فيما ذكرناه.

ثم ظاهـــر قولـــه: «قول العرب: عَسٍ»: أنه مَسْمُوع مِن العَرَب اسم فاعِلها، وكذلـــك حكاه أبو البقاء أيضاً عن ابن الأعرابي[(٣)]، وهذا مُشْكِل؛ فإن النّحاة نَصّوا على أن: «عَسَى» وأخواها لا تتصرف؛ إلا «كاد وأوشك»[(٤)].

ووجه الفتح للباقين: واضح، فإن الفعْل قياسُه أن لا يخـــتلف حاله بالنسبة إلى إســـناده إلى ظاهر، أو مُضْمَر؛ في فتح عينه وكَسْرِها، نحو: «رَمَى» عَيْنُه مفتوحة أبداً، نحو: «رَمَى زيدٌ»، و«رَمَيْتُ»، و«رَمَيْتُم»، و«قَضَى زيدٌ»، و«قَضَيْتُ»، و«قَضَيْتُم»[(٥)].

قولـــه: (عَسَـــيْتُم) مبتدأ، و(انْجَلا) خبره، و(بِكَسْرٍ) السِّين حال مِن فاعل: (انْجَـــلا)، أي: «انجـــلا مُلْتبساً بِكَسْر السِّين منه»، أو «بكسر سِينه»، و(حَيْثُ أَتَى)

---

(١)- الحجة – بتصرف واختصار -: ٢/٣٥٠.

(٢)- منهم: الزجاج في معانيه: ١/٣٢٦، ونقل النحاس عن ابن السكيت قوله: "عسَيت بالفتح لغة رديئة". إعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٢، وضعّف أبو عبيد وأبو حاتم قراءة الكسر. انظر: تفسير القرطبي: ٣/٢٤١ ، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، وفتح الوصيد: ٢/٧٢٨، ومعاني القراءات: ص ٨٠، والموضح: ١/٣٣٥، وأوضح المسالك: ١/٢٩٠.

(٣)- قال أبو البقاء: "واسم الفاعل عسٍ مثل عمٍ، حكاه ابن الأعرابي". التبيان: ١/١٦٤.

(٤)- انظر: شرح ابن عقيل: ١/٣١٣-٣١٥، وشرح التصريح: ١/٢٩٠- ٢٩١.

(٥)- انظر: الكشف: ١/٣٠٣، وشرح الهداية: ١/٢٠٢.

ظـــرف لـــ(انْجَلا) أي: ظَهَر أَمْرُه، واتضح مُلْتبساً بكَسْر سِينه في أي مكان ورد من القرآن»[١]، وقد عرفت أنه موضعان.

ويجوز أن يكون: (عَسَيْتُمْ) مفعولاً بــ(قُلْ) مُضَمَّناً معنى: «اقرأ، واتْلُ»[٢]، أي: «اقْرَأ عَسَيْتُم بكَسْر السين»، فـ(بكَسْر السِّين) متعلق بـــ(قُلْ).

ويجـــوز أن يكون: حالاً كما تقدم، أي: «اقرأ عَسَيْتُم مُلْتَبِساً بِكَسْر السِّين»، و(حَيْـــثُ أَتَى) معمول لـــ(قُلْ): أي: «اقْرَأه كذلك حيث وَرَد»، و(انْجَلا) على هذا مُسْتَأْنف.

ويجـــوز أن يكـــون: (حَيْثُ أَتَى) منصوباً بــ(انْجَلا)، وعلى الإعْراب الأول تكـــون الجملـــة مـــن قوله: (عَسَيْتُم انْجَلا بكَسْرِ السِّين حَيْثُ أَتَى) في محل نصب بـــ(قُلْ)، أي: «قُلْ هذا اللفظ لتَسْتَفِيد منه هذا الحُكْم المذكور».

٥١٨- دِفَاعُ بِهَا وَالْحَجِّ فَتْحٌ وَسَاكِنٌ وَقَصْرٌ خُصُوصاً غَرْفَةً ضَمَّ ذُو وِلا

أخْـــبَرَ عَمَّن رمز له بالخاء المُعْجَم مِن: (خُصُوصًا)، وهم القُرَّاء كلهم ما عدا نافعـــاً قرءوا / هُنَا، وفي سورة الحج: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ﴾[٣] بفَتْح الدَّال وسُكُون الفاء، والقَصْر أي: حَذْف الألف مِن: ﴿ دِفَاعُ ﴾ الذي هُو قراءة نافع في المَوْضِعَين. [٤٤٩/أ]

وكان في غُنْيَة عَن تَنْصِيصه على القَصْر إِذْ لا يُتَصَوَّر المَدْ، وهو: الإتيان بالألف مع سُكُون الفَاء، ولكنه أراد تَمَام التقيـــيد[٤].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٢)- في (ت): "أو اتل".

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٥١، وسورة الحج، الآية: ٤٠.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢.

ثم أَخْبر عَمَّن رمز له بالذال المعْجَمة مِن: (ذُو وِلا)، وهم الكوفيون، وابن عَامِرٍ أنهم قرءوا: ﴿ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ﴾[1] بِضَمّ غَيْن: ﴿ غُرْفَةً ﴾، فتعيّن لغيرهم فتحها.

والوجه في قراءة: ﴿ دَفْعُ ﴾: مَصْدَر: «دَفَعَ، يَدْفَعُ»، كقولهم: «رَفَعَ رَفْعاً»، و«جَمَعَ جَمْعاً»[2].

والوجه في قراءة: ﴿ دِفَاعُ ﴾ تَحْتَمل أَمْرَين:

أحدهما: أنه مَصْدَر: «دَفَعَ» الثلاثي أيضاً، فيكون[3] كقولهم: «كَتَبَ كِتَاباً»، و«جَمَحَ جِمَاحاً»، و«جَهَرَ جِهَاراً»، فعلى هذا تتَّحِد القراءتان[4].

والثاني: أنه مَصْدَر: «دَافَعَ» كـ«القِتَال لِقَاتَل[5]»، و«الضِّرَاب لِضَارَب[6]»، والمفاعلة هنا بمعنى: المجرد[7] ليس إلا؛ إِذ المشَارَكة هنا مستحيلة فإن الله يَدْفَع ولا يُدْفَع[8].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٥، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠، والكشف: ١/٣٠٥، وشرح الهداية: ١/٢٠٣، والإتحاف: ١/٤٤٦.

(٣)- "فيكون" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤١، والكشف: ١/٣٠٤، وشرح الهداية: ١/٢٠٢، وكشف المشكلات: ١/٢٩٥، والإتحاف: ١/٤٤٦، والموضح: ١/٣٣٦.

(٥)- في الأصل "كقاتل"، والمثبت من (ت).

(٦)- في الأصل "كضارب"، والمثبت من (ت).

(٧)- أي: "فعَل" المجرد، قاله أبو عبيد، انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٤، وتفسير القرطبي: ٣/٢٥٦، والكشف: ١/٣٠٥.

(٨)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤١، والكشف: ١/٣٠٤، وشرح الهداية: ١/٢٠٢، وكشف المشكلات: ١/٢٩٥، والإتحاف: ١/٤٤٦، والموضح: ١/٣٣٦.

وقد جمَع أبو ذُؤَيْب[١] بين اللغتين فقال[٢]:

ولَقَد حَرِصْتُ بأن أُدَافِعَ عَنْهم   وإذا المنيَّة أَقْبَلتْ لا تُدْفَعُ.

وقد اختُلِفَ في نَفْس الفعل في سورة الحج، وهو: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[٣] فقُرِئ: ﴿ يَدْفَعُ، ويُدَافِع ﴾[٤]، إلا أن منهم مَن قَرأ هنا ﴿ دَفْع ﴾ وفي الحج ﴿ يُدَافِع ﴾ فخالف أصله، ونحن نُبيّن مَن وافَقَ أصله، ومَن خالفه لِمَزيد الفائدة، فنقول: أما القراء فقد انقسمُوا في ذلك على ثلاثة أقسام:

الأول: نافع وَحْده فإنه قَرأ هنا وفي الحج: ﴿ دِفَاعُ ﴾، وقَرأ: ﴿ يُدَافِع ﴾، فهو جَارٍ على أصله.

الثاني: أبو عمرو وابن كثير فإنهما قرءا هنا ﴿ دَفْعُ ﴾، وفي الحج: ﴿ يَدْفَعُ ﴾، و﴿ دَفْعُ ﴾ فهما على أَصْلِهما أيضاً.

الثالث: الباقون فإنهم قرءوا هنا، وفي الحج: [﴿ دَفْعُ ﴾، وقرءوا:][٥] ﴿ يُدَافِع ﴾ فقد خالفوا أُصُولَهم.

---

(١)- هو: خويلد بن خالد بن محرث الهذلي، من بني مضر، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، اشترك في الغزو والفتح أيام عثمان بن عفان ﷺ، أشهر شعره قصيدة رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، ت: ٢٧هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٧٢، والأعلام: ٣٢٥/٢.

(٢)- البيت في: ديوان الهذليين: ص ٢، واللسان: مادة "حرص" ٨٧/٤، والبحر: ٢٧٨/٢، والحجة للفارسي: ٣٥٣/٢، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، وفتح الوصيد: ٧٢٨/٢.

(٣)- سورة الحج، الآية: ٣٨.

(٤)- ذكر الناظم الخلاف في هذا الفعل في سورة الحج، حيث قال:

(وَيَدْفَع حقٌّ بين فتحيهِ سَاكِنٌ   يُدَافِعُ.....................)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٩٨)، فرش سورة الحج.

(٥)- ما بين المعكوفتين غير موجود في النسختين، وما أثبته يقتضيه السياق.

هـــذا كلـــه إن قلنا: إن ﴿ دِفَاعُ ﴾ مصدر: «دَافع»، وأما إذا قلنا: إنه مصدر: «دَفَــع» الــثلاثي كــ«القِتَال، والضِّراب، لضَرب، وقَتَل»، فالمسْأَلة واضحة، وكلهم جَارُون على أَصْل واحد. والله اعلم.

والوجه في قراءتي: ﴿ غُـرْفَةً ﴾، و﴿ غَـرْفَةً ﴾: أنهما لغتان بمعنى واحد، وهما بمعـــنى: «الاغْـتِراف»[1]، أي: أنهمـــا: اسما مصدر وهو: «الاغتراف»، أو مصدران لـــ﴿ ٱغْـتَـرَفَ ﴾ على حَذْف الزوائد، كـــ«العطاء» بمعنى: «الإعطاء».

وقيل: هما بمعنى: «الْمُغْتَرَف»[2].

وقيل: المفتوح: مَصْدر دَالّ على الوَحْدَة[3]، والمضْمُوم: بمعنى: المفعول[4].

فـــإذا قيل: إن كليهما مَصْدَر؛ فالمفعول حينـــئذٍ محذوف، والتقدير: «إلا من اغترف الماء اغترافاً»[5].

وإذا قـــيل: أنهما بمعنى: «المغْتَرَف» فهو المفعول، ولا حاجة إلى تقدير: مفعول، وكـــذا إذا قـــيل: بـــأن المفـــتوح: مصدر فنُقَدِّر له مفعولاً، / وبأن المضموم بمعنى: «المغتَرَف» فلا يحتاج إلى تقدير مفعول. [٤٤٩/ ب]

---

(١)- انظر: معاني القراءات: ص ٨٢، والتبيان: ١/١٦٧، واللسان: مادة "غرف" ١١/٣٧.

(٢)- انظر: الكشف: ١/٣٠٤، والبحر: ٢/٢٦٩، وتفسير القرطبي: ٣/٢٥٠.

(٣)- أي: الفَعْلة، والمرَّة ، نحو "ضربتُ ضَرْبة". انظر: البحر: ٢/٢٦٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠.

(٤)- قاله الفراء، نُقل قوله في معاني القراءات: ص ٨٢، وانظر: البحر: ٢/٢٦٩، وفتح الوصيد: ٢/٧٢٩، والإتحـــاف: ١/٤٤٦، ومعناه: أي اسم للقَدْر المُغْترف من الماء، كالأكلة للقدر الذي يؤكل. انظر: البحر: ٢/٢٦٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠.

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٥١، وشرح الهداية: ١/٢٠٢، والمحرر: ٢/٢٦٣.

ورَجَّح أبو علي قراءة: الضَّم؛ بناءاً على أن المفتوح عنده مَصْدر[١]، وإذا كان مَصْدَراً كان على غير الصَّدر، وهو خلاف الأصل، وهذا غير لازم؛ إذ لنا أن نقول: إن المفتوح بمعنى: المفعول أيضاً[٢].

وقَدّم ترجمة: (دِفَاعُ): على ترجمة: (غَرْفَة)، وهي بعدها في الترتيب بحسب ما تَأَتّى له[٣].

وكل مِن: «دَفْعُ، ودِفَاع» مصدر مضاف لفاعله، والمفعول مَصرّح به بعدهما، وهو: ﴿ٱلنَّاسَ﴾، و﴿بَعْضَهُم﴾ بدل[٤].

قولـه: (دِفَـاعُ) مبتدأ، و(بِهَا) متعلق بمحذوف؛ لأنه بيان، أي: «أعني بها»، والضـمير للـبقرة، (وَالْحَـجُّ) عَطْفٌ على الضمير المجرور مِن غير إعادة الجار[٥]، كقوله[٦]:

فاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِن عَجَبٍ.

---

(١)- نقل ترجيح أبي علي المشار إليه أبو حيان في البحر: ٢٧٥/٢، وابن عطية في المحرر: ٢٦٣/٢، وليس في الحجة إشارة إلى هذا . انظر: الحجة: ٣٥١/٢.

(٢)- انظر: البحر: ٢٧٥/٢، والمحرر: ٢٦٣/٢.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٤)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٩٢/١، والتبيان: ١٦٧/١، وكشف المشكلات: ٢٩٥/١.

(٥)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٣.

(٦)- البيت بلا نسبة في: الكتاب: ٣٩٢/٢، والإنصاف: ٤/٢، وشرح الأشموني: ٣٩٤/٢، وشرح أبيات سيبويه: ١٤٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٢٠/٢، والدرر اللوامع: ٢٢٨/١، ٤٦٠/٢، وشرح المفصل: ٧٨/٣ وإبراز المعاني: ٦٠/٣.

وهي مسألة خلاف[١]، وستأتي - إن شاء الله تعالى - مستوفاة في قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[٢].

قوله: (فَتْحٌ) يجوز أن يكون خبر المبتدأ، على حذف مضاف، تقديره: «ذو فَتْح»، و(سَاكِنٌ) معطوف على ذلك المحذوف، و(قَصْرٌ) عَطْفٌ على: (فَتْح) بحذف المضاف، أي: «وذُو قَصْرٍ»، ولا يحتاج إلى تقدير المضاف قبل: (سَاكِن)؛ لأنه صادق على المبتدأ؛ بخلاف «الفتح، والقصر» فإنهما ليسا صادقين على المبتدأ، ولو قيل: بأن (سَاكِنٌ) بمعنى: «سُكُون»؛ لتتوافق العواطف كأنه قيل: «ذو فتح وذو سكون وقصر»[٣].

وقال أبو شامة: «وأراد ذو فتح وقصر، ولهذا توسط بينهما، قوله: (وسَاكِنٌ)، فكأنه قال: مفتوح ساكن مقصور». انتهى[٤].

وهذا جنوح منه إلى ما قدمته مِن أن السّاكن لا يحتاج فيه إلى تأويل لصدقه على المبتدأ والخبر[٥].

ويجوز أن يكون: (فَتْحٌ) مبتدأ، وخبره مُقَدَّر قَبْلَه، تقديره: «دِفَاعٌ فيه فتح»، وحينئذٍ لا يحتاج إلى حذف مضاف قبل: (فَتْح)؛ لأن الفتح يَصْدُق أنه فيه، وكذا

---

(١)- وهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الخلاف عند شرح قول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي الأَعْرَافِ نَغْفِرْ بِنُونِهِ وَلاَ ضَمَّ وَاكسِرْ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلاَ)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٦)، انظر: ص ٢٢٧ من هذه الرسالة.

(٢)- سورة النساء، الآية: ١، وعند قراءة حمزة بجر "الأرحام"، حيث قال الناظم:

(............................ وحمزةُ والأرحامَ بالخفض جَمَّلا)

متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٨٧) فرش سورة النساء.

(٣)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٦٤، وشرح شعلة: ص ٢٩٣.

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٣٦٤.

(٥)- "والخبر" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

القصـــر، ويجوز حينـــئذٍ أن يرتفع: (فَتْحٌ) بالفاعلية بذلك الجار المقَدَّر على أن يكون الجار وَحْدَه هو الجر، وهو أولى.

قوـــله: (خُصُوصـــاً) مَصْدر منصوب بِفِعْلٍ مُقَدَّر تقديره: «خَصَّ ذلك بهاتين السورتين خُصُوصاً»[1].

قوله: (غَرْفَةً) مفعول مُقَدَّم، و(ذُو) فاعل بـــ(ضَمَّ)، أي: «ضَمَّ ذُو وِلا غَرفة»، أي: «غين غَرْفة» على حذف مُضَاف، أو بمعنى: «أوقع فيه الضَّم»[2].

و(وَلا) مفـــتوح الـــواو بمعنى: النَّصْر يشير إلى أن هذه القراءة منصورة لظهور معـــناها، وهـــو مَمْدُود فَقَصِر كما قُصِر على حَدٍّ قوله: (أَجْذَم العلا)[3]، ولو قُرِئ بالكسر بمعنى: «ذو متابعة»، يعني: أنه منقول عن الأئمة[4]. والله أعلم.

/ ٥١٩- وَلا بَيْعَ نَوِّنْهُ وَلا خُـــلَّةٌ وَلا شَفَاعَةَ وارْفَعْهُنَّ ذَا أُسْوَةٍ تَـــلا [٤٥٠/أ]

أمر بتنوين: ﴿ بَـيْـعٌ ﴾، و﴿ خُلَّـةٌ ﴾، و﴿ شَفَـٰعَةٌ ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿ لَّا بَـيْـعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّـةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ﴾ [5] ويرفعهن لمن رمز له بالذال المعجمة والهمزة[6] من قوله: (ذَا أُسْوَةٍ)، وهم الكوفيون وابن عامر ونافع، فـــتعيّن للباقين – وهما: ابن كثير وأبو عمرو – عَدَم التنوين في الثّلاثة والفتح.

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٣.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٥/٢، كنز الجعبري (خ): ٣٦٤.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤)، وانظر: ص.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٠٥/٢.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٦)- "والهمزة" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

وعـــبارة الناظم تعطي أنها: «نصب» لأنه لفظ بالرّفع وضدّه عنده «النصب»، ولـــيس الأمـــر كذلك لأن قراءة هذين الإمامين: «فتح»، لا نصب، فتجوّز الناظم في ذلك[1] وتقدّمت له نظائر[2].

وقد أغنانا ما قدمناه في توجيه قراءتي: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾[3] عن توجـــيه قـــراءتي هذه الكلم الثلاثة[4]، غير أن الرّفع هناك في الاثنين الأوليـــين فقط، والرَّفع هنا في الثلاثة المذكورة، والنفي هناك على غير حقيقته؛ إذ المراد به النهي، وهو هنا على حقيقته فإنه إِخْبارٌ حقيقة؛ لعدم المقتضى لتأويله بالنهي هنا بخلافه ثَمَّة، ومَن رَفَـــع هـــناك فَتَح هنا، ومن رفع هنا فتح هناك، فإن الذي رفع هناك ابن كثير وأبو عمرو، وهما: هنا يفتحان، وكذا العكس عند الباقين.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٥/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٢)- منها ما تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوِّنْهُ فَلا رَفَثٌ وَلا   فُسُوقٌ وَلا حَقّاً وَزَانَ مُجَمَّلا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٥)، فرش سورة البقرة.

(٣)-سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٤)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوِّنْهُ فَلا رَفَثٌ وَلا   فُسُوقٌ وَلا حَقّاً وَزَانَ مُجَمَّلا).

متن لشاطبية، البيت رقم: (٥٠٥)، فرش سورة البقرة، وخلاصة التوجيه: "قراءة ابن كثير وأبي عمرو على أنّ (لا) نافية للجنس تعمل عمل (إن) فتنصب المبتدأ، وهو: ﴿بَيْعٌ﴾، ويسمى اسمها، وترفع الخبر، وهو : ﴿فِيهِ﴾، ويسمى خبرها.

وقـــراءة الباقين على أن (لا) بمعنى (ليس)، فارتفع ما بعدها على أنه اسمها، وخبرها: ﴿فِيهِ﴾. أو تكون (لا) ملغـــاة لا عمـــل لها، فيرتفع ما بعدها على الابتداء. انظر: الكشف: ٣٠٥/١، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، وتفسير القرطبي: ٢٦٧/٣.

قال أبو عبد الله: «والنفي في القراءتين يراد به الاستغراق، غير أن الاستغراق في القراءة بالتنوين والرفع يُفْهَم من خارج اللفظ، وفي القراءة بالفتح وترك التنوين يُفْهَم من اللفظ». انتهى[١].

وهذا بناء منه - كما قدمناه في: (فَلا رَفَثٌ......)[٢] - على أن «لا» العاملة عمل ليس لا تفيد العموم، وأن النافية للجنس تفيده، وأن الليسية لنفي الوحدة، وتقدم أن هذا غير المختار عند المحققين[٣].

ثم اعلم أن قوله فيه تجوز؛ يجوز أن يكون خبراً لـ«لا» سواء كانت العاملة عمل «ليس»، أم العاملة عمل «إن»، ويكون خبر الأخيرين محذوفاً، وحينئذ يكون كل منهما جملة مستقلة، وإن جعلت «لا» الثانية والثالثة مُلْغاة في قراءة الرفع كان الكلام جملة واحدة، وتقرير ذلك كله مأخوذ من ما تقدم وفيه كفاية.

قوله: (وَلا بَيْعَ نَوِّنْهُ): يجوز فيه وجهان:

أظهرهما: أنّ المسْألة مِن الاشتغال كقولك: «زيداً أَكْرِمه، أي: أَكْرِم زيداً أُكْرِمه»، وهذا هو المختار لمكان الأمر[٤].

والثاني: أنه في موضع رفع بالابتداء، والجملة الأَمْرية بعده خبره، وهو مرجوح، وإن لم يكن فيه إِضْمَار[٥].

قوله: (وَلا خُلَّةٌ، وَلا شَفَاعَة) معطوفان على الهاء في: (نَوِّنْهُ) أي: وَنَوِّن أيضاً هذين الحرفين، (وَارْفَعْهُنَّ): أي: ارفع الثلاثة.

(١)- اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٦.

(٢)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٠٥).

(٣)- تقدم في ص ٥٣٢ من هذه الرسالة.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٦، وكنز الجعبري (خ): ٣٦٥.

(٥)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٦٥، وشرح شعلة: ص ٢٩٤.

قولــه: (ذَا أُسْوَةٍ) نُصِب على الحال مِن فَاعِل: (ارْفَعْهُن)، أي: «حال كونك صَاحِب أُسْوَة ومتابعة»(١).

قوله: (تَلا) فِعْلٌ وفَاعِل في موضع النعت، نعتاً / لــ(ذَا أُسْوَةٍ)، و(تلا): بمعنى: «تَبِعَ مَن قبْله»، أي: صاحب أسوة بمعنى: تَأَسَّ، وهو الاتّباع تالياً، أي: تَابِعاً مَن قبلك في نقــل ذلك عن الأئمة القراء، والتاء في: (تلا) رمز مكرر لأنها تدل على الدوري للكسائي، وهو مندرج في الكوفيين(٢). **[٤٥٠/ب]**

ثم ذكــر أن هؤلاء الذين نَوَّنُوا ورَفَعُوا هذه الأسماء الثلاثة نَوَّنُوا ورفعوا أيضاً كلمات أُخَر فقال:

٥٢٠- وَلا لَغْوَ لا تَــأْثِيمَ لا بَيْعَ مَــعْ وَلا خِلالَ بِإِبْرَاهِيمَ وَالطُّورِ وُصِّلا

أي: (وَلا لَغْــو) نَوِّنْه، و(لا تَأْثِيم)، و(لا بَيْعَ مَعْ ولا خِلال)، وارفعهن أيضاً لِمَن تقدم ذِكْرُهم، وهم ابن عامر، والكوفيون، ونافع، وقوله: ﴿لَّا لَغْــوٌ فِيهَا وَلَا تَـأْثِيمٌ﴾ في الطُّور(٣)، و﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَـٰلٌ﴾ في إبراهيم(٤).

وكــان ينبغي أن يُقَدِّم ترجمة كلمتي: إبراهيم على ترجمة كلمتي الطور؛ لأنها قبــلها في الترتيــب القُرآني لا سيّما مع قوله: (بِإِبْرَاهِيم والطّورِ)؛ لكنه لَمّا رأى أَمْن الإِلْباس لَمْ يــبُالِ بأيهما بَدَأَ للعلم بأن: ﴿لَّا لَغْــوٌ فِيهَا وَلَا تَـأْثِيمٌ﴾ في الطور، و﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَـٰلٌ﴾ في إبراهيم، وما فَعَلَه قَرِيبٌ مِن اللّف والنّشر؛ إلا أنه

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٤.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٤.

(٣)- الآية: ٢٣.

(٤)- الآية: ٣١.

أَعْطَـى الثاني لِمَا بعده فإن قوله: (لا بَيْعَ ... ولا خِلالَ) مِمّا في إبراهيم، وهذا أَحَد طريقي اللّف والنشر[١].

قوله: (وَلا لَغْوَ) يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: (وَلا بَيْعَ نَوِّنْه)، أي: ونَوِّن هذه الكلم أيضاً وارْفَعْهُن.

قوله: (لا تَأْثِيم) معطوف حُذِف منه عَاطِفُه، أي: «ولا تَأْثِيم»، وكذا قوله: (لا بَيْعَ)، أي: «ولا بَيْعَ».

قـوله: (مَعْ وَلا خِلال) حال مِن: (لا بَيْع)؛ لأنه هو المصَاحِب له في سورته؛ فَـتَخْتَص الحال به لهذه القرينة.

قوله: (بِـإِبْرَاهِيم) حال مِن قوله: (لا بَيْعَ) مع ما صاحبه، أي: «حال كونهما بإبراهيم»، ويجوز أن تكون الباء ظرفية، والعامل فيها مُقَدّر، أي: «أَعْني في إبراهيم».

قوله: (والطُّور) عَطْفٌ على: (إِبْرَاهِيم) مِن حيث المعنى؛ كأنه قال: «ولا لغو ولا تأثيم كائنين بالطور».

قـوله: (وُصِّلا) يجوز أن يكون الألف: للإطلاق، أي: «وَصِّل لهم ذلك، وهو الرّفع والتنوين»، وأن تكون: للتـثنية عائدة على السورتين باعتبار ما تضمنـتاه مِن الكلم فإن كُلاً مِن السورتين اشتملت على كلمتين جرَى فيهما الخلاف المشَار إليه.

ويجـوز أن يكـون التقدير في هذا البيت: «وحُكْم لا لغو ولا تأثيم ولا بيع [كائناً مع ولا خلال][٢] كائنة هذه كلها بإبراهيم والطور وصِّل لهم» فتكون «حُكْم»: مبـتدأ، ثم حُـذف وأقـيم المضَافُ إليه مَقَامه، و«وُصِّل»: خبر ذلك المبتدأ المقَدَّر، و«الحكم»: هو ما تقدم من الرفع والتنوين.

(١)- اللآلئ الفريدة: ٢/٧٠٥. وقد سبق تعريف اللف والنشر وذكر أقسامه، انظر: ص ١٨٦.

(٢)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

وقَـــدّر أبـــو عبد الله ذلك المضاف المحذوف لفظ: «إعْرَاب»، وجعل تقديره: «وإعراب لا لغو ولا تأثيم / ولا بيع كائناً مع ولا خلال كائنة بإبراهيم والطور وُصِّل لهم. [٤٥١/أ]

قـــال: «وقُدِّر المحذوف المذكور بِمَا ذُكِر لِمَا يحصل في ضِمْنه مِن معنى الرفع والتنوين، وليكون عاملاً في الحال الأولى». انتهى[1].

قلـــت: يعني أن الإعراب عبارة عَمَّا يحصل في آخر الكلمة من الحركة، أو ما نـــاب مَنَابَها، هذا عند مَن يجعل الإعراب أمراً لفظياً، وأما من يجعل الإعراب معنوياً فهو عنده تغير الآخر بشروط مذكورة في غير هذا الموضع، وعلى التقديرين فالإعراب غير شَامِل للتنوين، فكيف يقول لِمَا يحصل في ضمنه من معنى الرفع والتنوين؟.

أمـــا الـــرفع: فَمُسَلَّم، وأما التنوين: فلا يدخل تحت الإعراب، بدليل وجود الإعراب بدون التنوين كغير المنْصَرِف، والمحلى بـــ«أل»، والمضاف.

فلذلـــك قَدَّرتُـــه أنا بـــ«حُكْم» الذي يَشْمَل النوعين، وعنيت بـــ«الحكم» ما قدمته لك مِن الرَّفع والتنوين.

وقوله: «وليكون عاملاً في الحال الأولى» يعني: «بالحال الأولى»: «كائناً مع ولا خلال»، وذلك لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والحال لا تأتي من المبتدأ؛ لأن عامله أَمْر معنوي وهو الابتداء.

[ويعني بالحال الثانية قوله][2]: «كائنة بإبراهيم» فإن العامل في هذه هو العامل في قوله: «مَعْ ولا خِلال»، والتركيب المشكل لا يجئ إعرابه إلا مشكلاً، وكلام الناظم مِن ذلك، وهو معذور فإنه سلك طريقاً ضيقاً.

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٦٠٦/٢.

(٢)- مـــا بين المعكوفتين عبارته في الأصل هكذا: "ويجيء من الحال الثانية وهي قوله"، والمثبت من (ت) لصحته.

٥٢١- وَمَدُّ أَنَا فِي الوَصْلِ مَعْ ضَمِّ هَمْزَةٍ   وَفَتْحٍ أَتَى والْخُلْفُ فِي الكَسْرِ بُجِّلا

أخـــبر عَمّن رمز له بالهمزة مِن: (أَتَى)، وهو نافع أنه: يقرأ: بِمَدِّ ﴿ أَنَـا ﴾ في الوَصْل، أي: بإثبات الألف حَالة الوَصْل دون الوَقْف إذا وَقَع: ﴿ أَنَـا ﴾ قبل همزة قَطْع مَضْـــمُومة، أو مفـــتوحة بلا خلاف، وقبل الهمزة المكسورة بِخِلافٍ عن [قالون][١] فقط.

وأمـــا [ورش][٢] فإنـــه لا يَمُدّه بلا خلاف كغيره، وتعين لمن لم يذكره في التوجيهين: القراءة بالقصر في الوصل بلا خلاف.

وقولـــه: (فِـــي الوَصْل) فيه تنبيه على أن الوقف ليس مَحَلّ خلاف؛ لكن لم يُـــبيِّن ما[٣] حُكْمُه؟.

وحكمـــه: أن ألفه تَثْبُت عند الجميع[٤]، ولم يذكره لأنه محل وِفَاق، وهو لم يضَـــع كتابه إلا لبيان الخلاف غالباً، وقلت: «غالباً» لأنه قد ذكر أشياء مُتَّفقاً عليها، تقدم التنبيه عليها كما في الإدغام والترقيق ونحوهما.

---

(١)- في كلتا النسختين: "عن ورش"، وهو خطأ، انظر: التيسير: ص ٧٠.

(٢)- في كلتا النسختين: "أما قالون"، وهو خطأ، انظر: التيسير: ص ٧٠.

(٣)- "ما" سقطت من (ت).

(٤)- انظر: السبعة: ص ١٨٨، والتيسير: ص ٧٠، والنشر: ٢/٢٣١، وفتح الوصيد: ٢/٧٣٢.

وقوله: (مَعْ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحٍ) فيه تنبيه على أنه متى كان قبل غيرهما لم يكن فيه خلاف، ولم يبين أيضاً ما حُكْمُه، وحُكْمه أنه [لا يُمَد][1]، نحو: أَلِف: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾[2]، ﴿إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾[3]، ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾[4]، وغير ذلك[5]، ولم يُبَيِّن حُكْمَه لِمَا تقدم من أنه / مَحَلّ وِفَاق. [٤٥١/ب]

وقوله: (مَعْ ضَمِّ هَمْزَةٍ) لم يرد منه في القرآن العزيز إلا لفظان:

أحدهما: في هذه السورة وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾[6]، ولأجله أتى بهذا البيت مُتَضَمِّناً لهذه القاعدة.

والثاني: في يوسف وهو قوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾[7]، وليس غيرهما[8].

وقوله: (وَفَتْحٍ) أي: «وَفَتْحِ هَمزةٍ»، فَحَذف المضاف إليه للعِلْم به أَوَّلاً، والوارد منه في القرآن العزيز عَشَرة ألفاظ: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ في الأنعام[9]، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في الأعراف[10]، ﴿فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ في الزخرف[11]،

---

(١)- ما بين المعكوفتين في (ت) عبارته هكذا: "لا تثبت له ألف".

(٢)- من مواضعها: سورة الأنبياء، الآية: ٩٢.

(٣)- سورة ص، الآية: ٦٥.

(٤)- سورة الكهف، الآية: ١١٠، وسورة فصلت، الآية: ٦.

(٥)- انظر: السبعة: ص ١٨٨، وإبراز المعاني: ٣٦٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.

(٧)- سورة يوسف، الآية: ٤٥.

(٨)- انظر: فتح الوصيد: ٧٣٣/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٩)- الآية: ١٦٣.

(١٠)- الآية: ١٤٣.

(١١)- الآية: ٨١.

﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا﴾ في يوسف(١)، ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ كلاهما في سورة الكهف(٢)، ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ﴾، ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ﴾ كلاهما في النمل(٣)، ﴿وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ﴾ في غافر(٤)، ﴿وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ﴾ في الممتحنة(٥).

وقوله: (فِي الكَسْرِ) لم يرد عنه في القرآن العزيز إلا ثلاثة ألفاظ: ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ في الأعراف والشعراء والأحقاف(٦).

والوجه في قراءة نافع: مبني على معرفة مذهب النحويين في: «أنا»، وفيه قولان:

أظهرهما: وهو قول البصريين أن الاسم منه: «أَنْ»، والألف مزيدة تقوية للضمير، وبياناً لحركة نونه(٧).

والثاني: أن اللفظ بكماله هو الضمير، والألف أَصْلٌ(٨).

---

(١)- الآية: ٦٩.

(٢)- الآيتان: ٣٤،و ٣٩.

(٣)- الآيتان: ٣٩، ٤٠.

(٤)- الآية: ٤٢.

(٥)- الآية: ١، وانظر: فتح الوصيد: ٧٣٣/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٦)- الأعراف، الآية: ١٨٨، والشعراء، الآية: ١١٥، والأحقاف، الآية: ٩، وانظر: شرح شعلة: ص ٢٩٥ ، والسراج: ص ١٦٤.

(٧)- وهو مذهب سيبويه في: الكتاب: ١٦٤/٤، وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في: شرح الأشموني: ٩٠/١، وشرح المفصل: ٩٣/٣، وشرح التسهيل: ١٤٠/١، وشرح التصريح: ٩٧/١.

(٨)- وهذا مذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك، انظر: شرح الأشموني: ٩٠/١، وشرح المفصل: ٩٣/٣، وشرح التسهيل: ١٤٠/١. والكشف: ٣٠٦/١.

ولكـــل قوم دليل، فقراءة نافع بالنسبة لمذهب البصريين إجراءاً للوصل مجرى الوقف، حيث ثبتت فيه الألف، كما ثبتت في الوقف اتفاقاً[١]، وإجراء الوصْل مجرى الوقف كثيرٌ، منه الإتيان بها السَّكْت وَصْلاً، ومنه: تسكين هاء الضمير، وسيأتي هذا قريـــباً في: ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[٢]، و﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾[٣] - إن شاء الله تعالى -.

وبالنســبة إلى مذهــب الكوفيــين إتيانٌ بالأصل، أي: الإتيان بالكلمة على الأصل[٤].

ونقــل أبو بكر الأذفوي[٥]، وغيره أن ذلك لغةٌ لبعض قيس وربيعة[٦]، ونقل آخرون أنها لغة تميم[٧].

وأما غيرهم فلا يُثْبِت ألف «أنا» إلا في الوقف، وأما في الوصل فيجب حذفها، أمـــا عـــلى مذهـــب البصريين فظاهر، لأن الغرض بيان حركة النون، وفي الوصل تتحرك[٨] فلا حاجة إلى الألف[٩].

وأما على مذهب الكوفيين فحذفت تخفيفاً[١٠].

---

(١)- انظر: الحجة للفارسي: ٣٦٠/٢، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، وكشف المشكلات: ٢٩٧/١، والتبيان: ١٧٢/١، وشرح المفصل: ٩٤/٣.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٣)- سورة الأنعام، الآية: ٩٠.

(٤)- في (ت): "أصلها"، وانظر: شرح التسهيل: ١٤٠/١، وشرح المفصل: ٩٣/٣، والكشف: ٣٠٧/١.

(٥)- هو: محمد بن علي بن أحمد، وقد سبقت ترجمته، انظر: ص ٦٢٢.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٧٣٣/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٥/٢.

(٧)- منهم: أبو حيان في البحر: ٢٩٩/٢، وابن مالك في شرح التسهيل: ١٤٠/١، والأشموني في شرحه: ٩٠/١، والبنا في: الإتحاف: ٤٤٨/١.

(٨)- في (ت): "متحرك".

(٩)- انظر: الكشف: ٣٠٧/١، والتبيان: ١٧٢/١.

(١٠)- انظر: الكشف: ٣٠٧/١.

ولا تثبت وصلاً عند هؤلاء إلا في ضرورة شعر[١] كقول الأعشى[٢]:

فَكَيْفَ أَنَا وانتِحَالِي القَوَافِي بَعْد المشِيب كَفَى ذَاكَ عَارا.

وقول الآخر[٣]:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فَاعرِفُونِي حَمِيداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

والصحيح جواز ذلك في غير ضرورة؛ لتواتره، ومنه قراءة ابن عامر: ﴿ لَّٰكِنَّاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[٤] على ما سيأتي بيانه[٥] - إن شاء الله تعالى -.

وفي: «أَنَا» لغات أُخَر: / **إحداها:** «آن» بتقديم الألف على النون، وكأنه مقلوب من: «أَنَا»[٦]. [٤٥٢/أ]

الثانية: «أَنْ» بهمزة ونون ساكنة، وكأنه مختصر من هذا المقلوب[٧].

---

(١)- انظر: شرح المفصل: ٤٥/٤، والكامل: ٥٥٢/٢، ورصف المباني: ص ١٤.

(٢)- هو: ميمون بن قيس بن جندل الوائلي، شاعر غزير الشعر، وأحد أصحاب المعلقات، وكان يغنّي بشعره فسمي "صنّاجة العرب"، لقب بالأعشى لضعف في بصره، ت: ٧هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٦٩، والأعلام: ٣٤١/٧.

والبيت: في ديوانه: ص ١١٦، واللسان: مادة "نحل" ٢١٣/١٤، والبحر: ٢٩٩/٢، والحجة للفارسي: ٣٦٥/٢، والكامل: ٥٥٢/٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٤٥/٤، ورصف المباني: ص ١٤.

(٣)- البيت: لحميد بن ثور في ديوانه: ص ١٣٣، واللسان: مادة "أنن" ١٨٢/١، والحجة للفارسي: ٣٦٥/٢، وتفسير القرطبي: ٢٨٧/٣، والمحرر: ٢٨٨/٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٩٣/٣، ورصف المباني: ص ١٤.

(٤)- سورة الكهف، الآية: ٣٨.

(٥)- سيأتي عند شرحه لقول الناظم: (.................. **وفي الوَصْل لكِنَّا فمُدَّ لهُ مُلا**). متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٣٩)، فرش سورة الكهف.

(٦)- انظر هذه اللغة في: شرح التسهيل: ١٤١/١، وشرح الأشموني: ٩٠/١، واللسان: مادة "أنن" ١٨٢/١، والدر المصون: ٥٥٣/٢.

(٧)- انظر هذه اللغة في: شرح الأشموني: ٩٠/١، واللسان: مادة "أنن" ١٨٢/١، والحجة لابن خالويه: ص ٤٥، والدر المصون: ٥٥٣/٢.

ويقـــال: «أَنَــهْ» بهـــاء بدل الألف[1]، فقيل: هي هاء سكت جيء بها لبيان الحــــركة[2]، ومنه: قول حاتم - وكان مَأْسُوراً وقد أُمِر بفَصْدِ ناقته فنحرها — وقال: «هكذا فَزْدي أَنَهْ»[3]، يريد: «فَصْدي»[4]، فأبدل الصّاد زاياً، وأتى بهاء السكت، ومنه: قول الشاعر[5]:

إِنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ   مِن كَثْرَةِ التخْلِيطِ فِيَّ مَنْ أَنَهْ

وإنمـــا خَصّ نافع ذلك بما قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ليستعين بذلك عن النطق بها، فإن النطق بحرف المد فيه راحة للسّان، فلا يأتي للنطق بالهمزة إلا وقد وَجَد راحة مِن كَلال النُّطق بها، وتقدم[6] قريب من هذا في باب المد والقصر[7].

فإن قيل: أما المضمومة فلا شك في ثقلها، وأما المفتوحة فكان مِن حقه أن لا يمد لخفتها بحركتها.

فـــالجواب: أن المفتوحة وإن كانت خفيفة في نفسها إلا أنها كَثُر دورها، ألا ترى إلى ورودها في عشرة مواضع، وكثرة الدور تستدعي التخفيف.

---

(١)- انظـــر هـــذه اللغـــة في: شرح التسهيل: ١٤١/١، واللسان: مادة "أنن" ١٨٢/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٧/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ، والدر المصون: ٥٥٤/٢.

(٢)- ممن قال بهذا النحاس في إعراب القرآن: ١٢٧/١.

(٣)- انظـــر قوله في: شرح التسهيل: ١٤١/١، وشرح المفصل: ٩٤/٣، والدر المصون: ٥٥٤/٢، والقائل هو: حاتم بن عبد الله الطائي، أبو عديّ، فارس، شاعر، جواد، جاهلي، يُضرب به المثل في الكرم، من أهل نجد. انظر: الأعلام: ١٥١/٢.

(٤)- "الفَصْد": إخراج الدم من الناقة بقطع عِرْقها أو غيره. انظر: اللسان: مادة "فَصَد" ١٨٦/١١.

(٥)- البيت بلا نسبة في: شرح المفصل: ٩٤/٣، والدر المصون: ٥٥٤/٢، وفتح الوصيد: ٧٣٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٠٩/٢.

(٦)- في الأصل "تقدتم"، والمثبت من (ت).

(٧)- انظر: العقد النضيد، ت: أيمن سويد: ٦٣١/٢.

والوجه [لورش][(١)] في حَذْفها قبل المكسورة، [ولقالون][(٢)] في أحد وجهيه أيضاً: قِلّة الدّور، فإنها لم ترد في القرآن العزيز إلا في ثلاثة مواضع، بخلاف المفتوحة فإنها وردت في عشرة مواضع، قاله: مَكّي[(٣)].

واعتُرِض عليه[(٤)] بالمضمومة فإنها أقل دوراً من المكسورة إذ لم ترد إلا في موضعين واحد هنا، وآخر في يوسف، وقد تقدم ذلك، فكان تركه فيها أولى.

وقد أُجِيب: بالفرق، وهو أن المضمومة أثقل من المكسورة، فإن الضّم أثقل مِن الكسر، فالمضمومة وإن قَلّ دورها فقد ثقل لفظها، ولا ترد علينا المفتوحة لكثرة دورها[(٥)].

والوجه [لقالون][(٦)] في إثباتها قبل المكسورة في الوجه الآخر: الثّقل الموجود في الكسر، وهو وإن كان الضّم أقوى ثقلاً منه فهو أكثر دوراً منه لوروده في ثلاثة، والمضموم في اثنين[(٧)].

والوجه للجماعة ولنافع فيما عدا ما قبل الهمزة: الجري على اللغة الفصيحة؛ والإتيان بالأصل على رأي البصريين إذ الألف مزيدة، والحذف تخفيفاً على مذهب الكوفيين، والفتحة تدل على تلك الألف المحذوفة فهي في حكم المنطوق بها[(٨)]، والله أعلم.

---

(١)- في كلتا النسختين: "لقالون"، وهو خطأ.

(٢)- في كلتا النسختين: "ولورش"، وهو خطأ.

(٣)- الكشف: ٣٠٧/١.

(٤)- ممن اعترض عليه بذلك السخاوي في: فتح الوصيد: ٤٣٤/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٨/٢.

(٥)- أجاب بذلك الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦٠٨/٢.

(٦)- في كلتا النسختين: "لورش"، وهو خطأ.

(٧)- انظر: الكشف: ٣٠٧/١.

(٨)- انظر: الكشف: ٣٠٧/١، وكشف المشكلات: ٢٩٧/١.

والوجـــه للجميع في إثباتها وقفاً: الاغتناء بحركة النون عند البصريين، والإتيان بالأصـــل عـــند الكوفيين، وأيضاً فإن في ذلك موافقة للرسم فإنها مرسومة في الجميع بالألف، فإذا جاء الوصل[١] أُتِى بالحركة فاستُغْنِي عن الألف[٢].

[٤٥٢/ب] قوله: / (وَمدُّ أَنَا) مبتدأ، وهو مصدر مضاف للمفعول على حَذْف مضاف، أي: «وَمَدّ نُون أَنَا»، و(فِي الوَصْل) متعلق بــ(مَدّ) الذي هو المبتدأ، (مَعْ ضَمِّ هَمْزَةٍ) حال مِن: (أَنَا)، وجاز ذلك - وإن كان مضافاً إليه - لأنه مفعول في المعنى، و(ضَمّ) أيضاً مصدر مضاف لمفعوله، والتقدير: «ومدّ أنا حال كونه كائناً مع ضَمّ همزة»[٣].

قوله: (وَفَتْحٍ) عَطْفٌ على: (ضَمّ)، ولا بد مِن حَذْف المضاف إليه تقديراً، أي: «وفـــتح همـــزة»، قوله: (أَتَى) جملة فعلية في مَوْضِع خبر المبتدأ، ومعنى (أَتَى): ورَدَ، ونُقِـــل، يعـــني: أنـــه ليس بِخَافٍ ولا مُسْتَنكر، بل هو مشهور عند أهله[٤]، قوله: (والْخُلْـــف) مبتدأ، و(فِي الكَسْر) متعلق به، و(بُجِّل) جملة فعلية، مَبْنِي فعلُها للمفعول في موضع الرفع خبر المبتدأ.

ومعـــنى (بُجِّل): وُقِّر، وَعُظِّم، وقد تقدم غير مَرّة[٥]، ولا بد من تقدير حَذْفٍ ليصـــح المعنى، والتقدير: «والخلف في حال مجاورة[٦] ذي الكسر بُجِّل» لأن الخلاف إنمـــا هو في: «أنا» بالنسبة إلى مَدّه وقَصْرِه، والكسر إنما هو فيما بعده مِن الهمزة[٧]. والله أعلم.

---

(١)- في (ت): "الأصل".

(٢)- انظر: الإتحاف: ٤٤٨، والتبيان: ١/١٧٢.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٩، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٧٣٢، اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٩.

(٥)- انظر على سبيل المثال: شرحه لقول الناظم: (............ **بخلفٍ وفي طه بوجهين بُجّلا**).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٦٣)، انظر: العقد النضيد، ت أيمن سويد: ٢/٦١١.

(٦)- في الأصل: " تجاوزه"، والمثبت من (ت).

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٩، وكنز الجعبري (خ): ٣٦٥.

٥٢٢- وَنُنْـشِزُهَا ذَاكٍ وَبِالرَّاءِ غَيْرُهُمْ   وَصِلْ يـتَسَنَّه دُونَ هَاءٍ شَمَرْدَلا

أخبر عمَّن رمز له بالذال المعجمة مِن: (ذَاكٍ) - وهم ابن عامر والكوفيون - أهم قرءوا: ﴿ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾[1] بالزاي.

وأخـبر عن غيرهم - وهم الباقون - أهم يقرءون: بالراء، وَلَمَّا لم تكن الراء ضِدّاً للزّاي في اصْطِلاحه نَصّ على القراءتين[2].

وهذا كما تقدم له في قوله:

(.....................   وَيَـبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اعْتَلى

وبالسِّينِ بَاقِيهِم......   ....)[3]

لَمّا لم يكن السين ضِدّاً للصّاد نَصّ عليها، ولم يفعل ذلك في الفاتحة في قوله: (وعنْد سِرَاطٍ والسِّراط)[4]، وتقدم البحث معه في ذلك[5].

ثُمّ أمر بأن تُوصَل كلمة: ﴿ يَتَسَنَّهْ ﴾[6] دون هاء، أي: توصل بِمَا بعدها مِن غـير أن يُؤتَـى معها بهاء، لمن رمز له بالشين المعجمة مِن: (شَمَرْدَلا)، وهما الأخوان فيـقْرءان: ﴿ لَمْ يَتَسَنَّ وَٱنظُرْ ﴾.

وتعيّن للباقين وصْلُها بهاء، فيقولون: ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ ﴾، وأَفْهَم قوله: (وَصِلْ): أنه إذا وُقِف عليها لا يأتي هذا الخلاف، وحكمه أنه يُؤتَى بالهاء اتفاقاً[7].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٦٧، والسراج: ص ١٦٥.

(٣)- متن الشاطبية، من البيتين رقم: (٥١٤، ٥١٥)، فرش سورة البقرة.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٨)، سورة أم القرآن.

(٥)- انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١/٣٦٣، وانظر: ص ٦١٠ من هذه الرسالة.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٧)- انظر: السبعة: ص ١٨٨، وفتح الوصيد: ٢/٧٣٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ.

والوجه في: ﴿ نُنشِزُهَا ﴾ بالزَّاي: أنه من: «الإِنْشَاز» وهو: الرَّفع[(١)]، يقال: «أَنْشَزَه الله» أي: رَفَعه، وأصله من: «النَّشْز»، وهو الأرض المرتفعة[(٢)]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾[(٣)] أي: إذا قيل: ارتَفِعوا فارتفعوا؛ لقِصَّة جرَت[(٤)].

ومنه: «امرأة ناشِزٌ»، وهي المرتفعة عن طاعة الزَّوج، والمتُرَفِّعة عليه[(٥)].

والمعنى على هذا: كيف نَرْفَع بعضها إلى بعض، ونُركّب بعضها مع بعض كما كانت قبل تفكيكها[(٦)].

/ وعن أُبَي بن كعب ﷺ - وقد قُرِئَت عليه بالراء - «إِنَّما هي زَاي فَزَوِّها»[(٧)]، إذ جعلها كذلك مبالغة في البيان. [٤٥٣/أ]

---

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٤، والحجة للفارسي: ٣٨١/٢، والكشف: ٣١٠/١، وشرح الهداية: ٢٠٦/١، والإتحاف: ٤٤٩/١.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "نشز" ٢٥٨/١٤، والمفردات للراغب: ص ٤٩٤.

(٣)- سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٤)- قال ابن زيد: "هذا في بيت النبي ﷺ، كان كل رجل منهم يحبّ أن يكون آخر عهده بالنبي ﷺ، فأنزل الله هذه الآية، أي: فإن له حوائج فلا تمكثوا". انظر: تفسير القرطبي: ٢٨٥/١٧.

وعن مقاتل بن حيان البلخي، قال: "نزلت هذه الآية يوم الجمعة: جلس رسول الله ﷺ يومئذ في الصفة وفي المكان ضيق، وكان يكرم أهل بدر من المهاجرين والأنصار، فجاء ناس من أهل بدر، وقد سبقوا إلى المجلس، فقاموا حيال رسول الله ﷺ، فقالوا: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فرد النبي ﷺ عليهم، ثم سلموا على القوم بعد ذلك، فردوا عليهم فقاموا على أرجلهم ينتظرون أن يوسع لهم، فعرف النبي ﷺ مايحملهم على القيام فلم يفسح لهم فشق ذلك عليهم، فقال لمن حوله من المهاجرين والأنصار من غير أهل بدر: قم يا فلان، وأنت يا فلان، فلم يزل يقيمهم بعدة النفر الذين هم قيام من أهل بدر، فشق ذلك على من أقيم من مجلسه، فنزلت هذه الآية" ا. هـ. انظر: أسباب النزول للواحدي: ص ٢٣٠.

(٥)- انظر: الصحاح: مادة "نشز" ٥٣/٣، والمفردات للراغب: ص ٤٩٤.

(٦)- انظر: تفسير القرطبي: ٢٩٥/٣، والبحر: ٣٠٥/٢.

(٧)- انظر: إعراب القرءات السبع: ٩٧/١، وفتح الوصيد: ٧٣٥/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٦٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ.

والوجه في قراءة الراء أنها مِن: «الإنْشَار»، وهو: الإحْياء مِن قولهم: «أنْشَرَ الله الموْتى» بمعنى: أحياهم[١]، وعليه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾[٢]، أي: أحْيَاه.

قال أبو شامة: «وهو موافق لقوله تعالى: ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ﴾[٣]». انتهى[٤].

وهذا موافق أيضاً لقراءة الزّاي، فإنها بمعنى: أَحْيَا أيضاً لا شك في ذلك.

وقد قُرِئَ: «نَنْشُرُها» بفتح النُّون وَضَمّ الشين مع الزاي، والراء؛ على أن: «فَعَل» بمعنى: «أَفْعَل»[٥].

وقيل: بل: «نَشَر»[٦] بالرَّاء بمعنى: «النَّشْر» الذي هو ضِدّ: «الطَّيّ»، أي: نَبْسُطُها ونَصُفُّها[٧].

وقيل: بل: «نَشَر» يكون مُطَاوِعاً لأَنْشَر[٨]، ومنه قول الأعشى[٩]:

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيْتاً إلى نَحْرِها ... عَاشَ ولَم يُنْقَل إلى قَابِر

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٤، وشرح الهداية: ٢٠٦/١، والإتحاف: ٤٤٩/١.

(٢)- سورة عبس، الآية: ٢٢.

(٣)-سورة يس، الآية: ٧٨، ٧٩.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٦٦/٢.

(٥)- قراءتان شاذتان، انظرهما في: مختصر الشواذ: ص ٢٣، والبحر: ٣٠٥/٢، والكشاف: ٤٩١/١، والمحرر: ٢٩٩/٢.

(٦)- في (ت): "أنشر".

(٧)- قاله الفراء في معانيه: ١٧٣/١، وانظر: البحر: ٣٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٠٢/١، والتبيان: ١٧٥/١.

(٨)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٠٢/١، والتبيان: ١٧٥/١.

(٩)- هو: ميمون بن قيس، تقدمت ترجمته، ص ٦١٣

والبيت في ديوانه: ص ١٨٨، ومعاني الفراء: ١٧٣/١، والخصائص: ٣٢٥/٣، واللسان مادة "نشر"١٤/ ٢٥٦، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٨/١، والبحر: ٢٩٧/٢، والمحرر: ٢٩٨/٢، والحجة للفارسي: ٣٧٩/٢

حَتَّى يَقُول الناسُ مِمَّا رَأَوا يا عَجَباً للمَيِّتِ النّاشِر.

والفرق بين الزّاي والراء: ظاهر في اللفظ، فلم نحتج أن نقول: «بالزاي المعجمة»، ولا «بالراء المهملة»؛ لأن «لام» هذه: «ياءٌ» - آخر الحروف -، و«لام» تلك: «همزةٌ» - أول الحروف - وهذه هي اللغة الشهيرة في: «الزاي»، وفيها(١) يقع الفرق وَاضِحاً(٢).

وقيل: «زاء» بالهمز.

قال أبو شامة: «ويقال: «راء» بالهمز كسائر الحروف من نحو «ياء»، و«تاء»، و«حاء»، و«طاء»، و«فاء»، و«هاء»، وأخواتها التي على صورها خطّاً، وأما التي على صورة [الزاي](٣) فآخر اسمها «ياء» في اللغة الفصيحة، وهي الزاي». انتهى(٤).

قلت: إنما كان الفَصِيح: «زاي» بالياء، ولم تَنْقَلب همزة - وإن كانت حرف عِلّة متطرفاً بعد ألف - لأن الألف أصلية، وشرط انقلاب حرف العلة همزة - وهو كذلك - أن يكون بعد ألف زائدة، نحو: «كِسَاء»، و«رِدَاء»، ومثل ذلك أيضاً، ولم تُقْلب الواو الأخيرة همزة لأن الألف قبلها أصل.

ثم قال أبو شامة: «فإن قلت: مِن أين يُعْلَم من نظم هذا البيت أن القراءة الأولى بالزاي المنقوطة؟ قلت: مِن جهة أنه بيَّن قراءة الباقين بالراء المهملة، وقد لفظ بالأولى، ولا يمكن أن تصحف الراء إلا بالزاي؛ إذ ليس لنا حرف على صورتها في الخط غيرها.

قال: فإن قلت: فلقائل أن يقول: لعَلَّهُ ابتدأ الكلمة بالمهملة، ثم قال: «وبالزاي غيرهم» يعنى المنقوطة، قلت: قد تَقدم جواب هذا، وهو أنه اعتمد في ذلك على ما

---

(١)- في (ت): "وبها".

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٦٧، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٣)- في كلتا النسختين: "الراء"، والمثبت من إبراز المعاني: ٢/٣٦٦.

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٣٦٦.

هو الأفصح في لغة الزاي، ولهذا يستغني الأمير أبو نصر بن ماكولا[(١)] في كتاب «الإكمال» في ضَبْط الأسماء بلفظ: «الزاي» و«الراء»، ولا يقيد بنقط ولا إهمال؛ للمغايرة بينهما في الخط[(٢)]، قال: وغيره من المصنفين / يقيد ذلك زيادة في البيان». انتهى[(٣)]. [٤٥٣/ ب]

وقدّم الناظم - رحمه الله - ترجمة: ﴿ نُنشِزُهَا ﴾[(٤)] على ترجمة: ﴿ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ ﴾[(٥)]، وهي بعدها في التلاوة على حسب ما تَأَتّى له ذلك[(٦)].

والوجه في قراءة الأخوين: أن الهاء فيها للسكت، ولذلك ثبتت وَقْفاً وحُذِفت وَصْلاً[(٧)].

واشتقاق الكلمة عندهما من: «السَّنة» على أن لامها واو، ولذلك يقال: «سَنَوات» في الجمع، و«سُنَيَّة» في التصغير، والأصل: «سُنَيْوة» فأُعِلّ[(٨)]، «وسَانَيْتُ

(١)- هو: أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الأمير، المعروف بابن ماكولا، سمع الحديث من مشايخ العراق وخراسان والشام، وكان من المشهورين بتتبع الألفاظ المشتبهة في الأسماء، فجمعها في كتابه: "الإكمال"، وهو في غاية الإفادة في رفع الالتباس والضبط والتقييد، وعليه اعتمد المحدثون، توفي – مقتولاً – سنة ٤٧٥هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٣/٣٠٥- ٣٠٦، والسير: ١٨/٥٦٩.

(٢)- انظر: الإكمال: ١/١٢٤.

(٣)- إبراز المعاني: ٢/٣٦٧.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٥)-سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٩.

(٧)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٧٤، والكشف: ١/٣٠٨، والإتحاف: ١/٤٤٩.

(٨)- أي: "سُنَيْوَة" أُعلّت، بأن اجتمعت الياء والواو، فسُبقت الواو بالسكون فقُلبت ياء وأدغمت الياء في الياء، فأصبحت: "سُنَيَّة". انظر: الصحاح: مادة "سنه" ٦/١٣٦، والمقتضب: ٢/٥٢٣.

القـــوم»[١]، والأصل: «سَانَوْتُ»، وإنما قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة، وقالوا: «أَسْنَتَ القومُ فهم مُسْنِـــتُون» ، قال[٢]:

عَمْرو الذي هَشَمَ الثَّرِيدَ لقَوْمِه   وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِـــتُونَ عِجَافُ.

أي: أصـــابتهم: «السَّنة»، و«السَّنة»: الجَدْب[٣]، والأصل: «أسنوُوا» فأبدلوا من الواو «تاء»[٤]، نحو: «تُخْمة وتراث» مِن: «الوخم والوراثة» في أَحْرُف أُخَر، والأصل عندهما عـــلى هـــذه اللغة «لم يتَسنّا» بالألف المبدلة من الواو؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفَت للجزم فإذا وقفا أتيا بهاء السكت، وهذه قراءة جلية[٥].

والوجه في قراءة الباقين: فيه احتمالات:

أحدها: أن الكلمة مِن: «السَّنة» على أن لامها واو، وأن الهاء للسّكت وَصْلاً ووقفـــاً، أما الوقف فواضح، وأما الوصل فإجراءً له مجرى الوقف[٦]، والعمل في هذا كالعمل المتقدم في قراءة الأخوين مِن غير فَرْق، فلا نطيل الكلام بإعادته.

---

(١)- "سَانَيتُ القوم" أي: راضيتهم، وداريتهم وأحسنت معاشرتهم. انظر: اللسان: مادة: "سنه" ٢٨٤/٧.

(٢)- البيت: تقدم تخريجه ص ٤٨١.

(٣)- "أَسْنَت القوم فهم مسنتون" أصابهم القحط والجدب وقلة المطر. انظر: اللسان: مادة "سنت" ٢٦٩/٧

(٤)- قال الجوهري: "قلبوا الواو تاء ليفرقوا بينه وبين قولهم: "أسنى القوم" إذا أقاموا سنة في موضع". انظر: الصحاح: مادة "سنت" ٣٧٩/١.

(٥)- انظـــر: معـــاني الفراء: ١٧٢/١، والكامل: ٩٦٧/١، وشرح التصريح: ٦٣٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٧/١، والتبيان: ١٧٤/١.

(٦)- انظر: الكشف: ٣٠٨/١، وشرح الهداية: ٢٠٥/١.

الثاني: أنه مُشْتَق من «السَّنة» أيضاً إلا أن لامها «هاء»، وعليه قالوا: «سَانَهْت»[(١)]، و«سُنَيْهَةٌ» و«سَنَهَات»، وعلى هذا فهذه الهاء هي لام الكلمة، فلذلك ثبتت وصلاً ووقفاً، وسكونها لأجل الجزم[(٢)].

ومعنى: ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾: لم يتغير بمر السنين عليه، أي: أنه مَرَّت عليه سنون كثيرة و لم يتغير[(٣)].

وهذا أولى من قول أبي البقاء في أثناء كلام له «مِن قولك: أَسْنَى، يُسْنِي إذا مَضَت عليه سُنون»[(٤)]؛ لأنه يصير المعنى: لم تمض عليه سنون، وهذا مخالف للحِسّ والواقع.

ويدل على أن أصل: «سَنَةٌ»: «سَنْهَة» قول الشاعر[(٥)]:

لَيْسَتْ بِسَنْهَاءٍ وَلا رُجَبِيَّةٍ ... وَلَكِنْ عَرَايَا في السِنِينَ الجَوَائِحِ.

الثالث: أنه مشتق مِن: «تَسَنَّن اللحْم يَتَسَنَّى[(٦)]» أي: «تَغَيَّر»، ومنه: ﴿ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾[(٧)]، فاجتمع ثلاثة أمثال فَأُبْدِل ثالثها ألفاً، نحو: «قَصَّيْت»، و«يتمَطَّى».

---

(١)- هذا من قولهم: "سَانَهَتِ النخلة"، وهي: "سَنْهاء"، أي: حملت سنة و لم تحمل أخرى". انظر: اللسان: مادة "سنة" ٢٨٣/٧.

(٢)- انظر: معاني الفراء: ١٧٢/١، والبحر: ٣٠٤/٢، والكشف: ٣٠٨/١، ومفردات الراغب: ص ٢٥٠، وإعراب القراءات السبع: ٩٥/١، واللسان مادة: "سنة" ٢٨٣/٧، والصحاح: مادة "سنة" ١٣٦/٦.

(٣)- انظر: تفسير القرطبي: ٢٩٢/٣، والمفردات للراغب: ص ٢٥١.

(٤)- التبيان: ١٧٤/١.

(٥)- البيت منسوب لسويد بن الصامت في: اللسان: مادة "سنة" ٢٨٣/٧، وبلا نسبة في: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٧/١، ومعاني الفراء: ١٧٢/١، والصحاح: مادة "سنة" ١٣٦/٦، والبحر: ٢٩٦/٢، والحجة للفارسي: ٣٧٢/٢، والمفردات للراغب: ص ٢٥١، وإعراب القراءات السبع: ٩٥/١.

(٦)- "يتسنى" سقطت من (ت).

(٧)- سورة الحجر، الآية: ٢٦، ٢٨.

تَقَضِّيَ البازِيُّ إذا البازي كَسَرْ[(١)].

والأصل: «قَصَّصْت»، و«يَتَمَطَّط»، و«تَقَضَّض»، ولَمّا أُبْدل أحدُ الأمثال، وهو الآخِر ألفاً حُذِفت للجزم، وصار العمل فيه كما تقدم في الوجه الثاني مِن حَمْل الوصل على الوقف في الإتيان بهاء السكت، وهذا القول الثالث قاله أبو عمرو بن العلاء[(٢)].

إلا أن أبا إسحاق أفسده قال: «لأن المسْنُون المصبوب على سَنَن الطّريق». انتهى[(٣)].

وهذا غير لازم إذ لا نُسَلّم أن هذا معناه، / بل معناه ما قدمناه فإنه بمعنى: «مُتغَيِّر»، وقد بيَّنت ذلك في موضعه. [٤٥٤/أ]

الرابع: قال النقاش: «هو مأخوذ مِن: أَسِنَ الماءُ» أي: «تَغَيَّر»[(٤)]، وهذا وإن كان صحيحاً مِن حيث المعنى إلا أنه فاسد من حيث الاشتقاق، قالوا: إذ لو كان مُشْتَقاً مِن: «أَسِنَ الماءُ»، وبنوا منه: «تَفَعّل» لقالوا: «تَأَسّن»[(٥)].

---

(١)- رجز منسوب للعجاج، وتمامه:

مغْزى بعيداً مِن بعيد وضَبَرْ
إذا الكرامُ ابتدروا الباع بَدرْ
تقضِّي البازي إذا البازي كَسَرْ

انظر: ديوانه: ص ٤٣/١، واللسان: مادة "ضبر" ١١/٩، ومادة "ظفر" ١٨٥/٩، وشرح المفصل: ٢٥/١٠، وبلا نسبة في: الدرر اللوامع: ٥١١/٢، وشرح التصريح: ٦٣٢/٢، وشرح الأشموني: ١٤٣/٤.

(٢)- نقله عنه ابن يعيش في شرح المفصل: ٢٥/١٠، والأشموني في شرحه: ١٤٢/٤، وانظر: معاني الفراء: ١٧٢/١، والتبيان: ١٧٤/١، واللسان: مادة "سنة" ٢٨٣/٧، ونقله القرطبي عن أبي عمرو الشيباني، في: الجامع: ٢٩٣/٣، وكذلك مكي في: الكشف: ٣٠٩/١.

(٣)- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج: ٣٤٤/١.

(٤)- انظر قوله في: البحر: ٢٩٧/٢، والمحرر: ٢٩٦/٢، وتفسير القرطبي: ٢٩٣/٣،

(٥)- قاله النحاة، نقل ذلك عنهم: أبو حيان في: البحر: ٢٩٧/٢، وابن عطية في: المحرر: ٢٩٦/٢، وانظر: في: الكشف: ٣٠٩/١، وقال ابن خالويه: "مَن جعله مِن أَسِن فقد وهِم". الحجة: ص ٤٦.

وقد أُجِيب عنه[1]: بأنه يجوز أن تكون قد دخل في الكلمة قَلْبٌ[2]، وذلك بأن أُخِّرت فاؤها بعد لامها فصارت: «يتسنّأ»، ثم أُبْدِلَت الهمزة ألفاً على قولهم: «قَرَيْت»، و«استهْزَيت»، و«تَوَضَّيْت»، ثم حُذِفَت للجزم، وهو تكلُّف لا حاجة إليه.

وجعـــل أبو شامة: قراءة إثبات الهاء مِن لغة مَن يقول: «سُنَيْهةٌ»، و«سَانَهت»، وقــراءة الحـــذف مِن لغة من يقول: «سُنَيَّةٌ»، و«سَانَيْت» و«سَنَوات»، ولم يزد على ذلك[3].

واختار المبرد كون الهاء للسّكت، فقال: «نحن نذهب إلى أن هذه الهاءات كلها - يعني هاءات: ﴿ يَتَسَنَّهْ ﴾، و﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾[4]، و﴿ مَالِيَهْ ﴾ ، و﴿ سُلْطَٰنِيَهْ ﴾[5]، و﴿ مَا هِيَهْ ﴾[6]، ونحـــو ذلك - هاءات الوقف، والوجه فيها كلها أن تـــحذف في الوصل والممرّ، وتثبت في الوقف». انتهى[7].

أما هاء: ﴿ مَالِيَهْ ﴾، و﴿ سُلْطَٰنِيَهْ ﴾، و﴿ مَا هِيَهْ ﴾ فلا خلاف أنها هاءات ســـكت، وأما: ﴿ يَتَسَنَّهْ ﴾، و﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾ ففيها خلاف قد عرفت منه ما يخص: ﴿ يَتَسَنَّهْ ﴾، وستعرف - إن شاء الله تعالى - ما يَخُصّ: ﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾ أيضاً.

---

(١)- ممن أجاب عنه أبو حيان في البحر: ٢٩٧/١.

(٢)- تصحفت في النسختين إلى: "قلت"، والمثبت من: البحر: ٢٩٧/٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦٧/٢.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ٩٠.

(٥)- سورة الحاقة، الآية: ٢٨، ٢٩.

(٦)- سورة القارعة، الآية: ١٠.

(٧)- انظـــر هــــذا القــــول بنصه في: فتح الوصيد: ٧٣٦/٢، ومعاني القراءات: ص ٨٥، وورد بمعناه في المقتضب: ٤٩٥/٤.

قولــه: (وَنُنْشِزُهَا) مبتدأ، و(ذَاكٍ) خبره، ومعنى: (ذَاكٍ) إما مِن: ذَكَا يَذْكُو، أي: اشــتَعَل، أي: «هــو مُضِيء مُنِير»، وإما: مِن ذَكَا يَذْكُو، أي: «فَاحَت رائحته»، أي: طَيِّب الرائحة، يشير بذلك إلى شهرته بين أهله وصحته عند نَقَلَته[١].

قولــه: (وَبِالرَّاءِ غَيْرُهم) يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً على حَذْف مُضَاف مِن الــثاني، أي: «وبالــراء قراءة غيرهم»، ويجوز أن يكون: (غَيْرُهُم) فَاعِلاً بفعل مُقَدَّر متعلق به هذا الجار أيضاً، تقديره: «وقَرَأَ بالراء غيرهم».

قوله: (وَصِلْ يَتَسَنَّهْ) أي: اجعلها في الوَصْل الذي هو ضِدَّ الوقف، وحقيقته: صــلها بما بعدها، وإذا وصلها بما بعدها فلم يقف عليها، قوله: (يَتَسَنَّه) مفعول قوله: (صِلْ)[٢].

قوله: (دُونَ هَاءٍ) ظرف في محل نصب على الحال مِن المفعول، أي: «صِلْه حال كونــه غير متصل بهاء»، و(هَاء) في كلام الناظم يُحْتَمَل أن تكون: «لام» كلمة، وأن تكون: «هاء سكت»؛ إذ غرضه الإتيان بهاء في حال الوصل، وأما كون هذه الهاء التي تأتى بها في قراءة الباقين، أيُّ شيء هي؟ فليس في عبارته تَعَرّض لذلك.

قولــه: (شَــمَردَلا) إن فُسِّر بمعنى: «الخفيف» فيكون: حالاً مِن: (يَتَسَنَّه) لأنه يصير خفيفاً بحذف الهاء منه، وكُلّما قَلَّ اللفظ خَفَّ، وكُلّما كَثُرَ ثَقُلْ.

وإن فُسِّــر «بالكريم»[٣] فيكون: حالاً مِن فاعل (صِلْ)، أي: صِلْ في / حال كونــك كــريماً عــلى الطّلــبة، جائداً عليهم بما عندك من العِلْم، وبما حصّلته من الفوائد[٤]. [٤٥٤/ب]

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٧٣٥، وإبراز المعاني: ٢/٣٦٦، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ، واللسان: مادة "ذكا" ٦/٣٧.

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٦٧، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٣)- انظر: اللسان: مادة "شمردل" ٨/١٣٠.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٧٣٥، وإبراز المعاني: ٢/٣٦٨، والسراج: ص ١٦٥.

٥٢٣- وَبِالْوَصْلِ قَالَ اعْلَمْ مَعَ الجَزْمِ شَافِعٌ فَصُرْهُنَّ ضَمُّ الصَّادِ بالكَسْرِ فُصِّلا

أخـــبر عمَّـــن رمز له بالشين المعجمة مِن: (شَافِعٌ)، وهما الأخوان أهما قرءا: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ اعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾[1] بِوَصْل همزة: ﴿ اعْلَمْ ﴾، وسُكُون مـــيمه على أنه أَمْرٌ، وتعيّن لغيرهما القَطْع في الهمزة، وضِدّ الجزم - وهو الرّفع - على أنه فِعْلٌ مُضَارع مُسْنَد للمتكلم وحده، وهو خَالٍ مِن ناصِبٍ وجازم، فمن ثم رُفِع.

ثم أخـــبر عمَّن رمز له بالفاء مِن: (فُصِّل)، وهو حمزة أنه قرَأ: ﴿ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصِرْهُنَّ ﴾[2] بكَسْر الصَّاد، فتعين لغيره الضَّم.

وإنمـــا قَيَّد قوله: (ضَمُّ الصَّاد) لأنه لو اقتصر على لفظ: «الكَسْر» لأُخِذ لغيره بضِدّه، وهو الفتح، فكان تَفْسُد قراءة الباقين[3].

وتسمّح الناظم في قوله: (مَعَ الجَزْم) لأن هذا وَقْفٌ عند البصريـــين لا جزم، فإمـــا أن يكون ارتكب مذهب الكوفيين حيث لا يفرقون بين الألقاب، أو تَجَوَّز في ذلك لتُؤْخَذ قراءة الباقين بالضِدّية المعروفة[4].

وقد اعتُرِض على الناظم فقيل: مِن أين يُؤْخذ فتح الهمزة إذا جُعلت للقطع في قراءة الباقين، فقد يُلْبس على المبتدئ فيأتي بها مضمومة، أو مكسورة؟[5].

والجـــواب: أنه فِعْل مضارع مِن ثلاثي، وحرف المضارعة من الثلاثي مفتوح فقـــط، فأَمْـــره معلوم، وهذا الأمر ثابت له سواء وُقِف على: ﴿ قَالَ ﴾، وابتدئ بـــ﴿ أَعْلَمُ ﴾، أو وُصِل بها، بخلاف قراءة الأخوين فإن الهمزة في قراءتهما تَذْهب في

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦١١.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٦٩، وكنز الجعبري (خ): ٣٦٨، والسراج: ص ١٦٥.

(٥)- ذكر هذا الاعتراض أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٦٩.

الوصـــل، وتَثْبُت مكسورة في الابتداء بها، والوقف على: ﴿ قَالَ ﴾، وكل هذه أمور معلومـــة غـــير خافية على من شَدا سَنا[١] مِن العلم، وأما المبتدئ المحض فالأمر مُسْتوٍ عنده في الكل.

والوجه في قراءة الأخوين: يُحْتَمل أن يكون فاعل: ﴿ قَالَ ﴾: ضمير الباري تعالى، أي: «قال اللهُ تعالى: اعْلَم»[٢].

واســـتبعد قـــوم هذا[٣]، وقالوا[٤]: كيف يَأْمُرُهُ بالعِلْم بذلك مع ما عَايَن من الآيات العظام، وهو عالم بذلك؟[٥].

ولا وْجَهَ لهذا الاستبعاد؛ لصحة حَمْلِه على لزوم العلم ومداومته كقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾[٦]، وعن ابن عباس ﷺ أنه كان يقول: «أهو خير أم إبراهيم إذ قيل له: ﴿ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾»[٧].

وقيل: الفاعل ضمير الملَك[٨].

---

(١)- في كلـــتا النسختين: "شذا "، بالذال، وما أثبته - بالدال - هو الصواب، حيث أن "الشدا": القصد والعلو، و"السنا": الضوء، أي: "غير خافية على من قصد ضوء العلم"، انظر: اللسان: مادة "شدا" ٨/٤١، ومادة: "سنا" ٧/٢٨٣.

(٢)- انظر: التبيان: ١/١٧٥، والإتحاف: ١/٤٤٩.

(٣)- في (ت) تقديم وتأخير: "هذا قوم".

(٤)- في الأصل "قال"، والمثبت من (ت).

(٥)- قال هذا مكي في الكشف: ١/٣١٢، وانظر: فتح الوصيد: ٢/ ٧٣٧.

(٦)- سورة الأحزاب، الآية: ١، انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦٨.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

والأثـــر: أخرجه سعيد بن منصور، وابن المنذر عن ابن عباس ﷺ، قاله السيوطي في الدر المنثور: ٢/٣٢، وذكره القرطبي في تفسيره: ٣/٢٩٧، وانظر: روح المعاني للألوسي: ٣/٢٤.

(٨)- أي: الملَـــك القـــائل له عـــن الله. انظر: البحر: ٢/٣٠٨، والمحرر: ٢/٣٠٠، والإتحاف: ١/٤٤٩، والموضح: ١/٣٤٣.

وقيل: بل القائل هو نفس المأمور(١)، قال أبو البقاء: «كما تقول لنفسك اعلم يا عبد الله، ويُسَمَّى هذا التجريد»(٢).

كأنه جرَّد من نفسه مخاطباً يخاطبه، ومن ذلك قول سُحَيم(٣):

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيا كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلامُ للمَرْءِ نَاهِيا.

وقال الأعشى(٤):

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنّ الرّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّها الرجُلُ.

[٤٥٥/أ] / وقال امرؤ القيس(٥):

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالإِثْمِدِ وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ.

وقال آخر(٦):

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا.

---

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٥، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٨٣، والكشف: ٣١٢/١، وشرح الهداية: ٢٠٦/١.

(٢)- التبيان: ١٧٥/١، **والتجريد**: هو مخاطبة الإنسان نفسه، وله أقسام أخرى. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ص ٢٠٦.

(٣)- هو: سحيم، عبد بني الحسحاس، عبد حبشي، كان شاعراً رقيقاً، اشتراه بنو الحسحاس، وهم بطن من بني أسد، مات – مقتولاً – سنة: ٤٠هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٢٩١، والأعلام: ٧٩/٣.

والبيت في: الكتاب: ٢٦/٢، والإنصاف: ١٥٨/١، ومغني اللبيب: ٢٠٨/١، واللسان: مادة "كفى" ٩٣/١٣، ومادة "نهى" ٣٧٤/١٤، وأوضح المسالك: ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني: ٢٦٥/٢، وشرح المفصل: ١١٥/٢.

(٤)- البيت: للأعشى وهو في ديوانه: ص ١٧، واللسان: مادة "جهنم" ٢٣٠/٣، وشرح التصريح: ٤٢٢/١، والبحر: ٣٠٨/٢، والمحرر: ٣٠٠/٢، والحجة للفارسي: ٣٨٤/٢، وشرح الهداية: ٢٠٦/١.

(٥)- البيت في ديوانه: ص ١٨٥، وشرح الأشموني: ٢٣٥/١، وقطر الندى: ص ١٣١، والبحر: ٣٠٨/٢.

(٦)- البيت: للأعشى وهو في: ديوانه: ص ١٠٥، والخصائص: ٣٢٢/٣، وشرح المفصل: ١٠٢/١٠، والدرر اللوامع: ٤٠٨/١، ومغني اللبيب: ٣٩١/٢، وشرح الأشموني: ٤٧٠/١، والبحر: ٣٠٨/٢، والمحرر: ٣٠٠/٢، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٨٤. وعجز البيت: **"فبِتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسهَّدا"**.

والوجــه في قــراءة الباقين: أنه إِخْبَار مِن المَارّ على القرية عن نفسه بذلك، وفاعل: ﴿ قَـالَ ﴾: ضمير يعود عليه ليس إلا، وهذا كما إذا رأيت شيئاً بديعاً فقلت: «أقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن الله على كل شيء قدير»[1].

والوجه في قراءة: ﴿ فَـصُـرْهُنَّ ﴾ بالضّم والكسر: أنهما لغتان بمعنى: «أَمِلْهُنَّ»، أو «قَطِّعْهُنّ»[2].

وقــيل: الضَّم للإِمَالة، والكسر: للتَّقْطِيع، وإذا قيل بذلك فلا بد من انضمام أحَدهمــا إلى الآخــر في المعنى، والتقدير: «فَأَمِلْهُنّ إليك مُقَطَّعة»، أو «فقَطِّعْهُنّ مُمَالة إليك»، ثم افعل كيت وكيت[3].

والكسْــر مــن: «صَــارَه يَصيره»، كـــ«بَاعَهُ يــَبِيعَه»، والضَّم مِن: «صَارَه يَصُورُه»، كـــ«قَالَه يَقُولُه»، وتقول: «صِرْت الشيء» بكسر الصَّاد من الأول، وبضمها من الثاني، وهذا كقولهم: «ضَارَه يضيره»، و«ضَارَه يضُوره» من «الضَّير»[4].

وقُــرِئ: «فَصُرُّهن» بضم الصّاد مع فتح الراء، وكسرها، وضَمِّها مُشَدّدة[5]، مِــن: «صَرَّهُ» بالتشديد إذا جَمَعَه وشَدَّه، فالضَّم على الإتباع، والفتح على التخفيف، والكســر عــلى أصل التقاء الساكنين، وهو ضعيف لتوسط كسره في حرف تكرير مُضَعَّف بين ضمتين[6].

---

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٥، والحجة للفارسي: ٢/٣٨٣، والكشف: ١/٣١٢.

(٢)- انظــر: معــاني الفراء: ١/١٧٤، والحجة للفارسي: ٢/٣٩٣، والكشف: ١/٣١٣، وشرح الهداية: ١/٢٠٧، واللسان: مادة "صور" ٨/٣٠٤.

(٣)- قالــه: أبــو البقاء العكبري في: التبيان: ١٧٦، وانظر: الكشف: ١/ ٣١٣، ومجاز القرآن: ١/٨٠، والبحر: ٢/٢٩٧.

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٦، والكشف: ١/٣١٣.

(٥)- قــراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٦، والمحتسب: ١/٢٢٨، وإعراب الشواذ: ١/٢٧٤، والبحر: ٢/٣١١، والكشاف: ١/٤٩٣، والتبيان: ١/١٧٦.

(٦)- انظر: المحتسب: ١/٢٢٨، والتبيان: ١/١٧٦.

وقُــرِئ: «فصِرَّهُنّ» بكسر الصّاد مع فتح الراء مُشَدَّدة[١]، مِن: «صَرَّهُ، يَصِرَّه» بكسر الصّاد في المستقبل، وهذا كما يقال: «صَرَّه يَصِرّه»، و«يَضِرَّه من الضّر»[٢].

وقرئ: «فَصَرِّهن» عكس ما قبلها، أي: بفتح الصّاد مع كسْر الراء مُشَدّدة[٣]، مِن: «التَصْرِيَة»، وهي الجمع[٤]، وفي الحديث: «لا تَصرُّوا الإبل ولا الغنم»[٥]، أي: «لا تَجْمَعُوا أَلْبَاها بالشّد لتغرّوا غيركم»[٦].

ومــا ذكــرته من كون الضَّم والكسر بمعنى واحد، والضّم للإمالة، والكَسْر للتقطيع هو المشهور.

وعــن الفراء أن الضّم صالح للمعنيين، وأما الكسرة فللتقطيع فقط، ونُقِل عنه أيضــاً أنــه قــال: «صَارَّهُ» مقلوب من: «صرّاهُ عن كذا» أي: «قَطَعَهُ عنه»، ويقال: «صُرْتُ الشيء فانصَار»، أي: «قطعته فانقطع»[٧]، وقالت الخنساء[٨]:

ولَوْلا يُلاقِي الذي لاقَيْتَهُ حَضِنٌ   لَظَلَّتِ الشمُّ مِنْهُ وَهْي تَنْصَارُ.

أي: تَنْقَطِع.

---

(١)- قــراءة شــاذة، انظــرها في: المحتســب: ٢٢٨/١، وإعراب الشواذ: ٢٧٤/١، والبحر: ٣١١/٢، والكشاف: ٤٩٣/١.

(٢)- قال أبو الفتح ابن جني – عند توجيهه لهذه القراءة –: "كسر الصاد وتشديد الراء غريب؛ وذلك أنَّ "يَفْعِل" في المضاعف المتعدي شاذ قليل، وإنما بابه "يَفْعُل"، كصَبَّ الماء يصُبُّه". المحتسب: ٢٢٨/١.

(٣)- قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ٢٢٨/١، والبحر: ٣١١/٢، والكشاف: ٤٩٣/١.

(٤)- انظر: المحتسب: ٢٢٩/١.

(٥)- وتمــام الحديث: "لا تَصرُّوا الإبلَ وَالْغَنَمَ فَمَنِ ابْتَاعَهَا بَعْدُ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ".

أخــرجه الــبخاري، كتاب البيوع، رقم: (٢٠٠٤)، ومسلم، كتاب البيوع، رقم: (٢٧٩٠)، والنسائي، كتاب البيوع، رقم: (٤٤١١)، وكلهم عن أبي هريرة ﷺ.

(٦)- انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٢٤/٤، وشرح مسلم للنووي: ١٦١/١٠.

(٧)- لم إجده في معانيه، ونقله عنه أبو حيان في البحر: ٢٩٧/٢.

(٨)- البيــت: في: البحر: ٣١٠/٢، واللسان: مادة "صور" ٣٠٤/٨، والحجة للفارسي: ٣٩١/٢، ومجاز القرآن: ٨١/١.

وقد اختلفوا في هذه اللفظة: أعربيةُ الأصل أم مُعَرَّبة؟.

ثم القائلون بتعْرِيبها منهم مَن قال: هي مُعَرَّبة مِن [النَّبَطِية][1]، وهو ابن عباس وأتباعه[2]، ومنهم مَن قال: هي مُعَرَّبة مِن السِّرْيَانية، وهو أبو الأسود الدؤلي[3]، وأتباعه، والصحيح: أنها عربية غير مُعَرَّبة[4].

قوله: (وَبِالْوَصْلِ) خبر مُقَدَّم، و(قَالَ اعْلَمْ) مبتدأ مؤخر، أي: قال اعلم كائن ومَقْرُوء بهمزة الوصل[5].

وقوله: (شَافِعٌ) خبر مبتدأ محذوف، أي: «هو أَثَرٌ شَافِعٌ»، وهذه الجملة مستأنفة مؤذنة / بأن (اعْلَم) أَمْرٌ شَافِعٌ لِمَا تقدمه من الأوامر تنبيهاً على صحة وجهه[6]. [٤٥٥/ب]

و(مَعَ الجَزْمِ) حال مِن الضمير المستتر في الخبر، وهو: (بالوَصْل) أي: «قال اعلم مستقر بالوصل حال كونه مَصْحُوباً مع الجزم»، وهذا إعراب ظاهر.

وقيل: بل (قَالَ اعْلَمْ) مبتدأ، و(شَافِعٌ) خبره[7].

قال أبو شامة: «أي: هو ذو شفع بالوصل مع الجزم، أي: جمع بين همزة الوصل مع إسكان آخره على أنه فعل أمر، أو يكون معنى: (شافع) مِن «الشفع»

(١)- في كلتا النسختين: "من التنظير"، وهو خطأ، والمثبت من البحر المحيط: ٣١٠/٢.

(٢)- منهم: مجاهد، والضحاك. انظر: البحر: ٣١٠/٢.

(٣)- هو: ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر الدؤلي البصري، أول من أسس النحو، كان من سادات التابعين، صحب علياً ﷺ، وشهد معه صفين، وكان من أكمل الرجال رأياً، وأسدِّهم عقلاً، وهو أول من نقط المصحف، ت: ٦٩هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٤٥/١، وبغية الوعاة: ٢٢/٢-٢٣.

(٤)- انظر: البحر المحيط: ٣١٠/٢.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٣/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٦٨.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٧٣٧/٢.

(٧)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٦٨/٢، وشعلة في شرحه: ص ٢٩٦.

بمعنى: الزيادة، لأنه زائد على ما تقدمه من الأوامر نحو: ﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ .... وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ .... وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ ﴾[1]». انتهى[2].

فظاهر هذا الإعراب أن (بِالْوَصْلِ) متعلق بـ(شَافِع)، والأول أَقَلّ تكلفاً.

قوله: (فَصُرْهُنّ) مبتدأ، و(ضَمُّ الصّادِ) مبتدأ ثان، و(فُصِّل) جملة فعلية خبره، و(بِالكَسْرِ) متعلق به، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا بد من عائد مُقَدَّر، أي: «ضَمَّ الصّاد منه»، أو تكون: «أل» قائمة مقامه، أي: ضَمّ صاده[3].

ومعنى: (فُصِّل) بُيِّن؛ لأن قراءة الكسر - كما تقدم - مُخْتَصّة بالتقطيع، والضّم صالح للأمرين، فالمعنى: بَيَّن قراءة الضّم بقراءة الكسر لأن كل واحد[4] منهما بمعنى الآخر عند قوم، أو لابد من انضمام أحدهما إلى الآخر إن قلنا هما غيران - كما تقدم تقريره -[5].

ولذلك قال أبو البقاء: «فأَمِلْهُنَّ إليك ثم قطِّعْهُنَّ»، ولَمّا فَسّره بقطعهن قَدّر محذوفاً يتعلق به «إلى»، تقديره: فقطعهن بعد أن تميلهن إليك، ثم قال: «والأجود عندي أن يكون: ﴿ إِلَيْكَ ﴾ حالاً من المفعول المضمر، تقديره: «فقطعهن مُقَرَّبة إليك»، أو «ممالة إليك»، أو نحو ذلك»[6].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢)- إبراز المعاني: ٣٦٨/٢.

(٣)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٦٨، وشرح شعلة: ص ٢٩٦.

(٤)- في الأصل "واحدة"، والمثبت من (ت).

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٧٣٩/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٦.

(٦)- التبيان: ١٧٦/١.

ومِن مجيء (فُصِّل) بمعنى: «بُيِّن» قوله تعالى: ﴿كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُـمَّ فُصِّلَتْ﴾[١]، ومنه: تفصيل المُجْمَل، أي: بيانه.

٥٢٤- وَجُزْءاً وَجُزْءٌ ضَمَّ الاسْكَانَ صِفْ وَحَيْـ ـثُمَا أُكْلُهَا ذِكْراً وَفِي الغَيْرِ ذُو حُـلا

أَمَـــر لِمَن رمز له بالصّاد المهملة مِن: (صِفْ)، وهو أبو بكر، أي: يُوصَفُ له ضَمّ الإِسْكَان، أي: يُذْكَر في عين: ﴿جُزْءًا﴾ المنصوب، و﴿جُـزْءٌ﴾ المرفوع، فأما المنصوب فوارد في سورتين، **إحداهما** هذه: ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾[٢]، **والثانية** سورة الزخرف: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾[٣]، وأما المرفوع فوارد في سورة واحدة وهي الحجر: ﴿لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُـزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾[٤].

وإنما نَصّ على المنصوب والمرفوع ليشمل ما في هذه السورة وغيرها[٥].

وإنمـــا قال: (ضَمَّ الإِسْكَان) فأضاف الضّم للإسكان، وقَيَّده به لأنه لو اقتصر على ذِكْر الضّم لأُخِذ ضِدُّه - وهو الفتح - لقراءة الباقين فكانت تَختَلّ.

وقَـــدّم الناظم ذِكْر المنصوب على المرفوع لأنه في السورة التي [هو][٦] فيها، وغيره تَبَعٌ له[٧].

---

(١)- سورة هود، الآية: ١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣)- الآية: ١٥.

(٤)- الآية: ٤٤.

(٥)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٦٩، والسراج: ص ١٦٥.

(٦)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "تجيء"، وهو خطأ، وما أثبته يقتضيه السياق، وكما هو موجود في إبراز المعاني: ٢/٣٧٠.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٧٠.

[٤٥٦/أ] وإنما حافظ على لفظ المنصوب / دون المرفوع بخلاف: (صِرَاط)، و(قُرْآن)، و(بُيُوت) في قوله: (وعِنْدَ سِرَاطٍ والسِّراطِ)[١]، (ونَقْلُ قُرَانٍ والقُرَانِ)[٢]، (وكَسْرُ بُيُوتٍ والبُيُوتَ)[٣] لأنه في هذه الأشياء اكتفى بدخول لام التعريف والخُلُوّ منها في الضَّبط.

وأما هنا فلم تدخل الألف واللام في لفظ منه، وتسقط مِن آخر، بل أتى مرفوعاً ومنصوباً، وأتى بمجموع حَالَتَيْه؛[٤] ضابطاً بذلك مَحَلَّ الخلاف[٥]، وهذا كما تقدم في قوله: (وَشَيْءٍ وَشَيْئاً) في باب نقل حركة الهمزة[٦]، فعليك باعتباره ثَمَّة، ونَقْلِه إلى هُنا.

ثم أخبر أن هذا الحكم - وهو ضَمّ الإسكان - وارد في: ﴿أُكُل﴾ المضاف[٧] للهاء الذي هو ضمير الغائبة نحو: ﴿فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾[٨] هنا، ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ في الرعد[٩]، لمن رمز له بالذال المعجمة، وهم ابن عامر والكوفيون.

ثم أخبر عمّن رمز له بالذال المعجمة أيضاً، وبالحاء المهملة وهم ابن عامر والكوفيون وأبو عمرو فَعَلوا ذلك في: ﴿أُكُل﴾ غير المضَاف لِهَاء، سواء أضيف إلى

---

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٨)، سورة أم القرآن.

(٢)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٢)، فرش سورة البقرة.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٤)- في الأصل زيادة كلمة: "كذلك" بعد: "حَالَتَيْه"، والمثبت ما في (ت).

(٥)- قال هذا أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وانظر: كنز الجعبري (خ): ٣٦٩.

(٦)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٢٨)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٩٠١/٢.

(٧)- في الأصل تكررت: "المضاف"، والمثبت كما في (ت).

(٨)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٥.

(٩)- الآية: ٣٥.

ضمير مُذَكَّر نحو: ﴿ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ ﴾[١]، أَمْ إلى ظاهر نحو: ﴿ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾[٢] أم لم يُضَفْ نحو: ﴿ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ﴾[٣] وتعيّن لِمَن لم يُذْكَر في الترجمتين الإِسْكان.

وقد تَقَدّم عند قوله: (وَهُزْؤاً وَكُفُؤاً فِي السَّوَاكِنِ فُصِّلا)[٤] أهما لغتان، أو أحدهما أَصْلٌ للآخر، وتَقَدّم كلام عيسى بن عُمَر في ذلك فعليك بالالتفات إليه[٥].

فَمَن قَرَأَ الجميع بالإِسْكان فهو إِمَّا موافق لإحدى اللغتين، وإما مُخَفِّفٌ للضّم، ومَن قَرَأَ بالضّم فهو إِما مُثَقِّل ما كان سَاكِناً، وإما مُوَافِق لإحدى اللغتين.

والوجه لأبي عمرو في موافقته للكوفيين وابن عامر فيما لم يُضَف لضمير المؤَنّثة الغائبة، فَضَمَّ إِسْكَانَه، وعدم موافقته لهم فيما أضيف إلى ضمير المؤَنّثة الغائبة فَسَكَّن: أنّ المضَافَ إلى ضمير المؤَنّثة ثَقِيلٌ بإضافته للمُؤَنّث، فَنَاسَبَه التَّخْفِيف، وما لم يُضَفْ إليه: خَفِيفٌ فلا يَضُرّ ضَمُّه، وهو اعتبار حَسَن[٦].

قوله: (وَجُزْءاً) مفعول مُقَدَّم، (وَجُزْءٌ) عُطِفَ عليه، وَرُفِعَ على الحكاية، و(ضَمَّ الإِسْكَان) بدل منه، بدل اشتمال، و(صِفْ) هو العامل في: (جُزْءاً)، والتقدير: «صِفْ

(١)- سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

(٢)- سورة سبأ، الآية: ١٦.

(٣)- سورة الرعد، الآية: ٤.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٦٠)، فرش سورة البقرة، وانظر شرحه لهذا البيت ص ٢٥٠ من هذه الرسالة.

(٥)- قول عيسى بن عمر: "كل اسم ثلاثي مضموم الفاء لك في عينه وجهان: السكون، والضم"، وعلى هذا تكونان لغتين مستقلتين ليست أحدهما أصلاً للأخرى، وقيل: إن إحداهما أصلٌ، والأخرى مخففة منها، كما تقول: "عُنْق وعُنُق"، و"طُنْب وطُنُب"، انظر: الكتاب: ١١٣/٤، ومعاني الأخفش: ٢٧٨/١، واللسان: مادة "عسُر" ١٤٥/١٠، والحجة لابن زنجلة: ص ٤٥، وكشف المشكلات: ٣٠١/١.

(٦)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦، والكشف: ٣١٤/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥١/أ.

ضَمّ إِسْكَان جُزْءاً وَجُزْءٌ»، ولابد مِن ضمير عائد مِن البدل على الْمُبْدَل منه، أي: ضَمّ الإسكان منه، أو قامت: «أل» مَقَامَه، أي: ضَمّ إسكانه.

ويجـوز أن يكـون: (وَجُزْءاً) مبتدأ، (وَجُزْءٌ) عُطِفَ عليه، وأتى: بـ(جُزْءاً) الأول منصـوباً عـلى الحكاية، و(ضَمَّ الإِسْكَان) مفعول مُقَدَّم، و(صِفْ) عاملٌ فيه، والجملـة خبر المبتدأ، والعائد مُقَدَّر، أي: «وصِفْ ضَمَّ الإسكان فيهما أو منهما»، أو قامت «أل» مقامه، أي: «صِفْ ضَمَّ إسكانهما»[١].

قولـه: (وَحَيْثُ ما)[٢] شَرْطٌ حُذِف فِعْلُه / وجوابه، وبقي فاعِلُ فِعْل الشرط، **[٤٥٦/ب]** والتقدير: «وحيث ما أتى أُكلها، أو وقَع صِف إسكانه بالضّم أيضاً».

أو «صِـفْ أُكلها» أي: «وحيث ما أُكلها موجود فصف ضَمّ إسكانه أيضاً، لمدلول الذال مِن: (ذِكْراً)». انتهى[٣].

وهـذا ليس بجيد لأن: (حَيْثُ مَا) أداة شَرْط، ولا يليها إلا الأَفْعَال ظاهرة أو مُضْمَرة نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[٤]، وكأنه نَحَى مَنْحَى مَذْهَب الكوفيين، وهو أنهم يوقعون بعد أدوات الشَّرط الجمل الاسمية، ولا يُقَدِّرون في الآية شيئاً[٥].

قوله: (ذِكْراً) يَجْرِي فيه أوجه:

أحدها: أنه مصدر لـ(صِفْ) مِن حيث المعنى، لأن الوَاصِف ذَاكِرٌ[٦]، وهل هو مصدر لـ(صِفْ) الملفوظ به، أو لـ(صِفْ) مُقَدَّراً ؟.

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٢٩٦.

(٢)- في (ت) رسمت "وحيثما".

(٣)- قاله أبو شامة في إبراز المعاني: ٢/٣٧٠.

(٤)- سورة التوبة، الآية: ٦.

(٥)- انظر: شرح التسهيل: ١/٣٦٥، وشرح التصريح: ١/٣٩٦.

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٧٤١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٠/ب.

احتمالان، قال بالأول: أبو شامة[١]، وبالثاني: أبو عبد الله[٢].

الثاني: أنها مفعول مِن أجله، أي: لأجل الذِّكْرَى[٣]، بمعنى: التذكر[لعرل][٤].

والثالث: أنها خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: هي ذِكْرَى[٥].

والرابع: أنها حال، إما على حَذْف مضاف، أي: صِفْ ذلك ذا ذِكْرَى، وإما على وقوع المصدر مَوْقِع الحال، أي: مُذَكِّراً[٦].

قولـــــه: (وَفِي الغَيْرِ) أي: في غير ما أضيف لِهَاء، وهو متعلق بمبتدأ محذوف، و(ذُو حُـــلا) خبره، أي: «وَضَمَّ الإِسْكَان في غير ذلك ذُو حُـــلا»، و(حُـــلا): جَمْع «حُلْية»، وقياسها «حِلي» بالكسر، كـــ«لحية ولحي»[٧].

وقيل: بل هي جَمْع «حُلَّة» فأبدل من إحدى اللامين حرف عِلَّة.

وفي دخـــول «أل» عـــلى: (غَـــيْر) نظـــر؛ إذ لا يجيزه أهل اللسان للزومها الإضافة[٨].

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٧٠.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٤.

(٣)- انظـــر: إبـــراز المعاني: ٢/٣٧٠، وفتح الوصيد: ٢/٧٤٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٠/ب.

(٤)- ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٧٠، وفتح الوصيد: ٢/٧٤٠.

(٦)- انظـــر: إبـــراز المعاني: ٢/٣٧٠، وفتح الوصيد: ٢/٧٤٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٠/ب.

(٧)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥١/أ.

(٨)- سبقت الإشارة إلى هذه المسألة عند شرحه لقول الناظم:

(وما يخدعون الفتحُ من قبل ساكنٍ وبعد ذكا والغير كالحرف أولا)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٤٥)، انظر: ص ١٥٧ من هذه الرسالة.

وأشار بذلك إلى أن الضّم في غير المضاف إلى ضمير[١] المؤنث حَسَنٌ صَاحِبُ زينة لِمَا فيه مِن خفة اللفظ[٢]، وتقدّم تقريره.

٥٢٥- وَفِي رُبْوَةٍ فِي المؤْمنِــينَ وهَاهُنا عَلَى فَتْحِ ضَمِّ الرَّاءِ نَبِّهتُ كُفَّلا

أخبر عمّن رمز له بالنون والكاف مِن: (نَبِّهْتُ كُفَّلا)، وهما عاصم وابن عامر أنهمــا قــرءا في هذه السورة: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾[٣]، وفي المؤمنون: ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ﴾[٤] بفَتْح ضَمِّ الراء منهما، فتعين لغيرهما ضَمّ الراء على مــا قيّده، وإنما قيّد الفتح بالضّم لأنه لو سَكَت على الفتح لأُخِذ بِضِدّه، وهو الكسر للباقين، فكانت تَختَل.

وقال أبو عبدالله: «ولو اقتصر على ذِكْر الضّم في قراءة المرموزين لأَخَلّ بقراءة الباقين». انتهى[٥].

وكأَنَّه سَبْقُ قَلَمٍ مِنْه، وإِصْلاحه ولو اقتصر على ذِكْر الفتح؛ لأن المرموزين لم يقرءوا بالضّم، إنما قرءوا بالفتح فَتَأَمَّله[٦].

(١)- "إلى ضمير" سقطت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٧٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥١/أ.

(٣)- سورة البقرة الآية: ٢٦٥.

(٤)- الآية: ٥٠.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٤.

(٦)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٦٩.

والفـــتح والضّـــم لغتان مشهورتان[١]، وفيها لغات أُخَر: «رِبْوَة» بكسر الراء أيضـــاً، ويقـــال: «رُِباوة» بفتح الراء وضَمّها وكَسْرها، ولم يُقْرَأ منها في الفصيح إلا هاتين[٢].

ونظير ﴿ رَبْوَة ﴾: ﴿ جَذْوَةٍ ﴾[٣] فإنها مثلثة ألفاً إلا أنه / قُرِئ بالجميع كما سيأتي بيانه[٤] – إن شاء الله تعالى–. [٤٥٧/أ]

قوله: (وَفي رُبْوَة) متعلق بـــ(نَبَّهْتُ)، وكذلك: (عَلَى فَـــتْحٍ) متعلق أيضاً به، و(فِي المؤمنين) يجوز تَعَلُّقه بمحذوف على أنه حال مِن: (رُبْوَة) أي: حال كونها كائنة في المؤمنين، وإن شِئْت قلت: «المؤمنين» على الإعْرَاب، وإن شِئْت: [«في المؤمنون[٥]»] على الحكاية مِن قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ﴾[٦].

ومـــثله قوله فيما سيأتي: (وَلِي دِينِ قُلْ فِي الكافرون تَحَصَّلا)[٧]، وإن شِئْت: «فِي الكافرين»؛ ويجوز أن يتعلق بـــ«أعني» مُضْمَراً على البيان، أي: «أعني».

---

(١)– الضم: لغة قريش، والفتح: لغة تميم، انظر: معاني القراءات: ص ٨٧، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦، والكشـــف: ٣١٣/١، والإتحـــاف: ٤٥٢، و"الربوة": المكان المرتفع من الأرض. انظر: المفردات للراغب: ص ١٩٣، وعمدة الحفاظ: مادة "رب و" ٦٩/٢.

(٢)– انظر هذه اللغات في: المفردات للراغب: ص ١٩٣، وعمدة الحفاظ: مادة "رب و" ٦٩/٢، ومختصر الشواذ: ص ١٦، وتفسير القرطبي: ٣١٦/٣، واللسان: مادة "ربا" ٩٢/٦.

(٣)– سورة القصص، الآية: ٢٩.

(٤)– سيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وَجِذْوَةِ اضْمُم فُزْتَ والفَتْحَ نَلْ وصُحْبـــ ـــةَ كَهْفُ.....................)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٤٧) فرش سورة القصص.

(٥)– في كلتا النسختين: "المؤمنين" المجرور، والمثبت المرفوع موافقة للسياق.

(٦)– سورة المؤمنون، الآية: ١.

(٧)– متن الشاطبية، من البيت رقم: (١١١٩) فرش سورة الكافرون.

و(هَاهُـــنا) عُطِف على: (المؤْمنين)، و(فَـــتْحِ) مَصْدَر مضاف للمفعول، قوله: (كُفَّـــلا) مفعول: (نَبَّهْتُ)، وهو جَمْع «كَافِل»، و«الكَافِل» و«الضَّامِن»، و«الضَّمين»، و«الزَّعِيم»، بمعنى واحد[١]، وأشار بذلك إلى أن طلبة العِلْم وخَدَمَته، والمُتَكَفِّلين بنقله، وتوجيه قراءته[٢]، أي: نَبَّهْت قوماً هذه صِفتُهم[٣]، فأما مَن هو على ضِدّ هذه الصفة فلا يُجْديهم تَنْبيهي.

لَقَد أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيّاً وَلَكِنْ لا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي[٤].

وأبلغ ما جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾[٥] فَعَلَّق الأمر بالتذكير على وجود نَفْع الذِّكْرَى وَجَدْوَاها[٦].

٥٢٦- وَفِي الوَصْلِ لِلبَزِّيِّ شَدِّدْ تَيَمَّمُوا وَتَاءَ تَـوَفَّى فِي النِّسَا عَـنْهُ مُجْمِلا

أخـــذ يذكر كل ما شَدَّده البزي في حالة الوصل دون الوقف، وأصلها ما في هذه السورة: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾[٧]، ثم سَاقَ معها ما شَاكَلها في جميع السّور، والوارد منه عنه ثلاثة وثلاثون مَوْضِعاً، أَحَدٌ وثلاثون بلا خلاف عنه، وفي اثنين خلاف عنه، وسيذكرهما الناظم بعد استيفائه المتفق عليه.

---

(١)- انظر: اللسان: مادة "كفل" ١٣/ ٩٢.

(٢)- في (ت) "قراءاته".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٣٧١، واللآلئ الفريدة: ٢/ ٦١٤.

(٤)- البيت بلا نسبة في: البحر: ٨/ ٤٥٤، والمحرر: ١٦/ ٢٨٣، والدر المصون: ١٠/ ٧٦٣.

(٥)- سورة الأعلى، الآية: ٩.

(٦)- انظر: البحر: ٨/ ٤٥٤، والدر المصون: ١٠/ ٧٦٣.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

وهـــذا هو المشهور عن البزي أعني: الثلاثة والثلاثين وِفَاقاً وخِلافاً، وقد رُوِي عـــنه التشـــديد في مـــا كان مثله في جميع القرآن، نقله مكّي في "التبصرة"، ثم قال: «والمعَوّل عليه هذه المواضع بعينها»[1].

ثم هذه التاءات مُنْقَسِمة إلى ثلاثة أَقْسَام:

قِسْـــم: وَقَـــع قبله مُتَحَرِّك نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ في النِّسَاء[2]، و﴿ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ ﴾[3]، ﴿ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[4].

وَقِسْم وقع قبله حَرْفُ مَدٍّ نحو: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾، ﴿ وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[5]، ﴿ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ ﴾[6]، و﴿ تَلَهَّىٰ ﴾[7].

وقسم: وَقَع قبله سَاكِنٌ صحيح نحو: ﴿ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾[8]، ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[9]، و﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾[10].

فالقِسْـمَان الأولان: التشـــديد فيهما واضح، أما **الأول**: فليس فيه جَمْعٌ بين ســـاكنين البـــتة، وأمـــا **الثاني**: فإنه وإن كان فيه الجَمْع بين الساكنين إلا أنهما على

(١)- التبصرة: ص ٤٤٩.

(٢)- الآية: ٩٧.

(٣)- سورة الأعراف، الآية: ١١٧، والشعراء، الآية: ٤٥.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٥)- سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٦)- سورة الأنفال، الآية: ٢٠.

(٧)- سورة عبس، الآية: ١٠.

(٨)- سورة الشعراء، الآية: ٢٢١.

(٩)- سورة الليل، الآية: ١٤.

(١٠)- سورة النور، الآية: ١٥

حَدِّهما؛ إذ الأول منهما حَرْف مَدٍّ ولين، والثاني مُدْغَم، ونظير ذلك: ﴿ دَآبَّةٍ ﴾[١]، و﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾[٢].

والقسم الثالث: التشديد فيه مُشْكِلٌ / مِن حيث أنّ فيه جَمْعٌ بين ساكنين [٤٥٧/ب] على غير حَدِّهِما، وهو مُتَعَذِّر عند بعضهم[٣]، وبعضهم لا يُسَمِّيه إدغاماً، ويسميه إخفاءاً، وقد تقدم تحرير هذا وأقوال الناس فيه عند قوله:

(وَإِدغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ ...) البيت[٤].

وسيأتي قريب منه في قوله: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٥].

وبعض المصنفين ذَكَر هذه التاءات في باب الإدغام، وهو الأليق لأن هذا قريب من الأُصُول المطَّردة[٦].

والتشديد هنا: عبارة عن إِدْغَام إِحْدى التاءين في مثلها لأن الأولى مِن الجميع حَرْف مضارعة، والثانية إما تاء: «تَفَعَّل»، نحو: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾، وإما تاء: «تَفَاعَل» نحو: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾[٧]، فلما اجتمع تاءان ثَقُل اللفظ بهما، فمنهم مَن

---

(١)- من مواضعها: سورة البقرة الآية: ١٦٤.

(٢)- سورة عبس، الآية: ٣٣، وانظر: إبراز المعاني: ٣٧٢/٢.

(٣)- منهم: مكي في الكشف: ٣١٥/١، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠٨/١، وبعض النحويين كما ذكر أبو حيان في البحر: ٣٣١/٢.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٥٦)، باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين. وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٦٣/٢.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٧١، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(نِعِمّا مَعاً فِي النُّونِ فَتْحٌ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ العَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلا)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٣٦)، فرش سورة البقرة.

(٦)- منهم أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار في كتابه: "غاية الاختصار في القراءات العشر": ١٧٨/١، ١٧٩.

(٧)- سورة الصافات، الآية: ٢٥.

خَفَّــف ذلــك بالإدغام، وهو البزي، ومَن نَحَا نحوه[١]، ومنهم مَن بَالغَ في التَّخْفيف فَحَذَف إِحْدى التاءين[٢]، وهل هي الأولى، أو الثانية؟.

قولان مشهوران[٣]، تقدم تحقيقهما في قوله:

(وَتَظَّاهَرُون الظَّاءُ خُفِّفَ ثَابِتاً . .) البيت[٤]،

فعليك باعتباره ثَمَّة[٥].

وقوله: (فِي الوَصْلِ) تَحَرَّز مِن الوقف على ما قبل التاء، والابتداء بِها، فإنه لا يُتَصَوَّر فيه الإدغام البتة، وما ذاك إلا لأنه إدغام إِحْدَى مثلين في الآخر[٦] كما عرفت تقريره، والإدغام لا يكون إلا بأن يُسَكَّن الأول، والابتداء بالسّاكن مُتَعَذِّر[٧]؛ فَتَعَذَّر التشديد في الابتداء بهذه التاءات، والوقف على ما قبلها[٨].

وقــد تَسَــمَّح أبو شامة حيث قال: «لأن هذه المواضع التي وقع التشديد في أوائلها هي أفعال مضارعة، أولها تاء مضارعة، ثم التاء التي مِن نفس الكلمة»[٩].

---

(١)- وفي هذا مراعاة للأصل والرسم، لأن أصلها: "تتيمموا"، بتاءين. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦، والكشف: ٣١٤/١، والنشر: ٢٣٤/٢.

(٢)- وفي هذا مراعاة للرسم فقط. انظر: الكشف: ٣١٤/١، وشرح الهداية: ٢٠٨/١، والموضح: ٣٤٥/١، والإتحاف: ٤٥٤/١.

(٣)- هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ولكل أدلة. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٣/٢، وشرح الأشموني: ٢٩٤/٤، وشرح التصريح: ٧٦١/٢.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٦٥)، فرش سورة البقرة.

(٥)- انظر: ص ٢٨٩ من هذه الرسالة.

(٦)- في (ت): "صاحبة".

(٧)- انظر: الكتاب: ٤٧٥/٤، وكشف المشكلات: ٣٠٣/١.

(٨)- انظر: التبصرة: ٤٤٩، والنشر: ٢٣٣/٢، وفتح الوصيد: ٧٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٧٢/٢.

(٩)- إبراز المعاني: ٣٧٢/٢.

فيه تَسَمّح لأنها ليست مِن نفس الكلمة، بل زائدة عليها لأن تاء: «تفعّل»، و«تَفَاعل» زائدة بلا خلاف، فلا فرق حينئذٍ بينها وبين تاء المضارعة مِن حيث الزيادة. والله أعلم.

ومثلُ أبي شامة لا يُتَسَامح له بمثل هذه الفاضحة !.

قوله: (وَفِي الوَصْلِ)، و(لِلْبَزِيِّ) كلاهما مُتَعَلِّق بـ(شَدِّد)، ومعنى (شَدِّد): أَدْغِم، فعبَّر باللازم عن الملزوم، إذ[1] يلزم من الإِدْغَام التشديد.

و(تَيَمَّمُوا) مفعول: (شَدِّد)، [أي][2]: «أَوْقِع التشديد في تيمموا»[3]، ومعلوم أنه لا يليق ذلك إلا بالتاء، إذ الميم الأولى مُشَدَّدة باتفاق، ويدل على الأول قوله: (وَتَاءَ تَوَفَّى) فَصَرَّح بالمضاف المقدَّر، فـ(تَاءَ تَوَفَّى): معطوف على: (تَيَمَّموا)، ولا حاجة إلى تقدير فِعْل ناصب له، أي: وَشَدِّد تاء تَوَفَّى، فيتعلق به الجارّان، أعني: (فِي النِّسَا)، و(عَنْهُ)[4].

قوله: (مُجْمِلا) يجوز أن يكون: حالاً مِن فاعل: (شَدِّد)، أو مِن: هاء (عَنْهُ) العائدة على: (البَزِّي)[5]، ومعناه على الإِعْرَابَيْن: أَتِيًا بالجميل، يقال: أَجْمَل، فهو مُجْمِل إذا أتى بالفِعْل الجميل[6]، وقد ذُكِر في هذا البيت من / التاءات ثِنْتَيْن: [٤٥٨/أ]

إحداهما: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ ﴾[7].

---

(١)- في الأصل: "أو"، والمثبت من (ت).

(٢)- ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٦٩، وشرح شعلة: ص٢٩٧.

(٤)- ممن قدَّر ذلك الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦١٥/٢.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٧١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٢/أ.

(٦)- قال السخاوي: "يشير بذلك إلى طعن من طعن على مذهبه" فتح الوصيد: ٧٤١/٢، وانظر: إبراز المعاني: ٣٧١/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٧٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٧.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

والثانية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾[١]، ثم أَخَذَ يَذْكُر بقية التاءات فقال:

٥٢٧- وَفِي آلِ عِمْرَانٍ لَهُ لا تَفرَّقُوا وَالانْعَامُ فِيها فَـتَّفَرَّقَ مَـثَّلا

ذَكَر في هذا البيت أَيْضاً حرفين: **أحدهما**: في آل عمران[٢] وهو قوله: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، **والثاني**: في الأنعام[٣] وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾.

ولفظ بقوله: (لا تَفَرَّقُوا) بقراءة الجماعة لا بقراءة البَزِّي، وفي قوله: (فَـتَّفَرَّق) بقراءة البزي، إذ لا يمكنه غير ذلك ليستقيم له الوَزْن، ولم يلفظ بقراءة البزي من هذه الأَحرف فِي نَظْمِه إلا في موضعين، **أحدهما**: هذا، **والثاني**: قوله: (لِتَّعَارَفُوا)[٤].

إلا أن: (لِتَّعَارَفُوا): يُمْكِن قراءته بقراءة البزي وغيرها؛ لاستقامة الوزن مع كل منهما، ولا يمكن أن يُقْرَأ هذا إلا بقراءة البزي لئلا يَنْكَسِر الوزن[٥].

وقد اتفق للناظم في هذين البيتين غريبة؛ وهو أنه ذَكَر في كُلٍّ منهما بحرفين قبل تاء كلٍّ منهما حَرْف مَدٍّ، وحَرْف متحرك فإن: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ﴾ مثل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟﴾ في أنَّ كُلاً منهما قبل تائه حَرْف مَدٍّ ولين أَلِف[٦].

---

(١)- سورة النساء، الآية: ٩٧.

(٢)- الآية: ١٠٣.

(٣)- الآية: ١٥٣.

(٤)- في البيت رقم: (٥٣٤)، وسيأتي.

(٥)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٧٣/٢.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٣/٢.

وقوله: ﴿ فَتَفَرَّقَ ﴾ مثل قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ﴾ في أنّ كُلاً منهما قبل تائه حَرْف مُتَحَرِّك، وبدأ في كل من البيتين بما قبل تائه حرف مد[١] ولين.

و«لا» في قوله: (وَلا تَفَــرَّقُوا) ناهية، (وتَفَرَّقُوا) أصله: (تَتَفَرَّقُوا) بتاءين، الأولى للمضارعة، والثانية للتَّفَعل.

وقوله: (فَـتَّفَرَّق) الأصل: (فَتَتَفَرَّق)، والقول فيه كالذي قبله، وهو منصوب بِإِضْمَار: «أَنْ» بعد الفاء في جواب النهي، وهو في قراءة الجماعة يُشْبِه الماضي لفظاً.

قوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانٍ)، و(لَهُ) متعلقان بفعْل محذوف هو النَّاصِب لقوله: (لا تَفَــرَّقُوا)، و«الهاء» (لِلْبَزِّي)، والتقدير: «وشَدِّد لِلْبَزِّي في آل عمران لا تفرقوا»، أي: «تاءه» كما تقدم في قوله: (شَدِّد تَيَمَّمُوا)، أي: «أَوْقِع فيه التشديد»[٢].

ويجوز أن يكون: (فِي آلِ عِمْرَانٍ) على هذا حالاً مِن: (لا تَفَرَّقُوا)، أي: حال كونه مستقراً في آل عمران.

ويجــوز أن يكــون: (لا تَفَرَّقُوا): مبتدأ محذوف الخبر، و(في آل عِمْرَانٍ[٣])، و(لَــهُ): متعلقان به، والتقدير: «ولا تفرقوا في آل عمران البزي يشدد تاءه، أو يقرأ كذلك»[٤].

قوله: (وَالانْعَامُ) مبتدأ، و(فِيهَا) خبرها[٥]، و(فَـتَّفَرَّق) فاعل بالخبر، والتقدير: «والأنْعَامُ استقرَّ فيها فَـتَفَرَّق للبزي كذلك»، أي: شَدِّد التاء[٦].

---

(١)- "مدّ" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٥، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٣)- "عمران" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٥)- في (ت): "خبره".

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٥، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

ويجوز أن يكون: (فِيهَا) خبراً مُقدَّماً، و(فَــتَّفرَّق) مبتدأ مُؤَخَّر، والجملة خبر الأول، ولا بد مِن تقدير زيادة مع ذلك، وهي: كذلك: «للبزي»، أي: شَدِّد له، وإلا فَمُجَرَّد الإخبار عن الأنعام بأن فيها فتفرق غير مفيد.

/ أو نقــول أنه لَمَّا لفظ بــ(فَــتَّفرَّق) مُشَدد التاء أغنى ذلك عن تقدير شيء [٤٥٨/ب] آخر، كأنه قال: «والأنعام فيها فتَّفرق بالتشديد، كما تلفظت به للبزي».

قوله: (مَثَّلا) بمعنى: أَحْضَر، وفاعله ضمير يعود على: «البزي» أي: شَخَّص لك ذلــك بالمثال وأَحْضَره لك، مِن قولهم: «مَثُلَ بين يديه»، ومنه: «مَثَّل له المسألة» أي: أَبْرَزها في صُورة التمثال المشَخَّص[1]، وهي جملة مستأنفة جِيء بها للإخبار بأن البزي لم يُفرِّط في شيء بل كل ما قَرأ به مِن هذا الفَصْل مَثَّله لك، أي: أَحْضَره، وفي ذلك ثناء عليه حيث لم يَكْتم ما عَلِم، بل نقله إلى من أراد روايته عنه[2].

ويجــوز أن يكــون: (فَــــتَّفَرَّق) مفعــولاً بــ(مَثَّل)، و(مَثَّل) خبر لقوله: (والأَنْعَامُ)، والتقدير: «والأنعام مَثَّل فيها البزي فَــتَفرَّق»، أي: أَحْضَره وأَظْهَره[3].

والمشـــهور في قـــراءة: (مَثَّل) هذا بفتح الميم والثاء، على أنه فِعْل ماض مبني للفاعل، وقد عَرَفْت مَن فاعله.

ويُقْــرأ: (مُثِّل) بضَمّ الميم وكسر الثاء على ما لم يُسَمّ فاعله، ومعناه: أُحْضِر وأُظْهِـــر، ويكون: (فَــتَّفَرَّق) مبتدأ ثانياً، و(مُثِّل) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد هـــاء في: (فِــيهَا)، وهو متعلق بمحذوف على أنه حال مِن المبتدأ عند مَن يُجيزه، أو مـــتعلق: بــــ(مُــثِّل) عند الكوفيــين، أو بمحذوف على البيان، أي: «أعني فيها»، والصحيح الرواية الأولى، وهي أولى[4] لسلامتها من هذه التكَلّفات.

---

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٧٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٢)- انظر: وكنز الجعبري (خ): ٣٧٠.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٤)- "وهي أولى" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

٥٢٨- وَعِنْدَ العُقُودِ التاءُ فِي لا تَعَاوَنُوا وَيَرْوِي ثَلاثــاً فِي تَلَقَّفُ مُــثِّلا

ذَكَر في هذا البيت أربعة أَحْرُف:

أحدها: قوله في المائدة[1]، وعبَّر عنها بالعقود: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾.

والــثلاث الباقية بلفظ واحد، وهي: ﴿ تَلْقَفُ ﴾، **أحدها**: في الأعراف[2]: ﴿ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ ﴾، **الــثاني**: في طه[3]: ﴿ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ ﴾، **والثالث**: في الشعراء[4]: ﴿ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ ﴾ أيْضاً.

وقوله: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُواْ ﴾: كقوله: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾، وقوله: ﴿ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ ﴾، ﴿ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ ﴾: مِثْل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ﴾ في أنَّ ما قبل تائها حَرْف مُتَحَرِّك، وسيأتي الخلاف في سُكُون: «لام»: ﴿ تَلْقَفُ ﴾، وفتحها لغير البزي[5].

وقوــله: (وَعِنْد العُقُودِ) خبر مُقَدَّم، و(التَّاء) مبتدأ مُؤَخَّر على حَذْف مضاف، أي: «مُشَــدَّد الــتاء في ولا تعــاونوا»، و(فِي لا تَعَاوَنُوا) إما بيان، أي: «أعني في لا

---

(١)- الآية: ٢.

(٢)- الآية: ١١٧.

(٣)- الآية: ٦٩.

(٤)- الآية: ٤٥.

(٥)- سيأتي عند شرحه لقول الناظم:

«وفي الكلِّ تَلْقَفْ خِفُّ حفْصٍ...... ....»

متن الشاطبية، من البيت: رقم (٦٩٤)، فرش سورة الأعراف.

تعـــاونوا»، وإمـــا حَـــال مِن: (التاء) لأنها في الأصل مُضَاف إليها، وهي مفعول في المعنى[1].

ويجوز أن تكون: (التَّاء) مبتدأ، و(فِي لا تَعَاوَنُوا) خبره، أي: «وتشديد التاء في لا تعـــاونوا»، ويكون: (عِنْدَ العُقُود) إما حَالاً مِن ضمير الخبر، وإما مُتَعَلِّقاً بمحذوف على جِهَة البيان، أي: «أعني عند العقود».

/ قـــوله: (وَيَـــرْوِي ثلاثاً) أي: «ويَرْوِي البزي عَن أَشْياخه ثلاثاً مِن الكَلِم»، و(فِي تَلَقُّفُ): صفة لــ(ثَلاثـــاً[2]). [٤٥٩/أ]

و(مُـــثَّلا) صفة ثانية، أوحال مِن: (ثلاثاً) لأنها لَمَّا وُصِفَت تَخصَّصت، أو مِن الضـــمير المســـتـــتر في الجار الواقع صِفة[3]، و(مُثَّلا) جَمْع «مَاثِل»، كـــ«ضُرَّب» في جَمْـــع: «ضَارِب»، والمَاثِل الحَاضِر مِن: «مَثُل بين يديه»، أي: حضَر، أي: يَرْوِي ثلاثاً حَاضِـــرَات غير غائبات؛ لشهرتها بين أهلها[4]، وما أَحْسَن ما جاء قوله: (مُثَّلا) بعد قوله: (مَثَّلاً) فهو مِن التجَانُس الخَطِّي مَع مُقَاربة اللفظ، وهو مِن أَحْسَن البديع.

٥٢٩- تَنَـــزَّلُ عَنْهُ أَرْبَعٌ وَتَنَاصَرُونَ   نَاراً تَلَظَّي إِذْ تَلَقَّوْنَ ثُـــقِّلا.

ذكر في هذا البيت سبعة أَحْرُف، منها لفظ: ﴿تَـــنَزَّل﴾ أربع كلمات، واحدة في الحجْر: ﴿مَا تَنَـــزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾[5]، وثنـــتان في الشعـــراء:[6] ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾﴾.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٦/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٢)- في الأصل "ثلا"، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٦/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٣/٢، وإبراز المعاني: ٣٧٣/٢، والسراج: ص ١٦٦.

(٥)- سورة الحجر، الآية: ٨، على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٦)- الآية: ٢٢١، ٢٢٢.

والرابع في سورة القدر[١]: ﴿شَهۡرٍ تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾، والخامس: ﴿مَا لَكُمۡ لَا تَنَاصَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ في الصافات[٢]، والسَّادس: ﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ في الليل[٣]، السابع: ﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ بِأَلۡسِنَتِكُمۡ﴾ في النور[٤].

أمَّـا: ﴿تَنَزَّلُ﴾ الذي في الحجر: فقبل تائه حَرْف مَدّ ولين، فالإدغام فيه سـائغ لأنه مِثْل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ وبابه، وأما: ﴿تَنَزَّلُ﴾ الأول من الشعراء و ﴿تَنَزَّلُ﴾ في سورة القدر، و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾، و﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ﴾ فالإدغام[٥] فيها: عَسِر؛ لأن قبل تاء الجميع ساكن صحيح وأما: ﴿تَنَزَّلُ﴾ الثاني، فإدغامه صحيح لأن قبل تائه حرفاً متحركاً، وهو نون: ﴿ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾، وأمّا: ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ فإدغامه أيضاً صحيح لأن قبل تائه حَرْف مَدّ ولين، وهو مثل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ إلا أن «لا» هنا نافية[٦].

وقال أبو شامة: «وأمَّا الأول في الشعراء، والذي في القدر، و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ و﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ﴾ فممتنع ذلك فيها؛ لأنها بعد ساكن». انتهى[٧].

والعجب منه كيف يقول: «ممتنع»، وقد ثبت متواتراً؟!، ثم إن هذا كقراءة أبي عمرو في الإدغام الكبير مِن نحو: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ

(١)- الآية: ٤.

(٢)- الآية: ٢٥.

(٣)- الآية: ١٤.

(٤)- الآية: ١٥.

(٥)- في الأصل: "بالإدغام"، والمثبت من (ت).

(٦)- في الأصل: "باقية"، والمثبت من (ت).

(٧)- إبراز المعاني: ٣٧٤/٢.

﴿بِٱلۡعُرۡفِ﴾[(١)]، ﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾[(٢)]، وكقراءة حمزة: ﴿فَمَا ٱسۡطَـٰعُوٓاْ﴾[(٣)] فما قيل هناك يُقَال هنا، فإنهما مِن وَادٍ واحد، وأما كونه يقبل ذلك، ويعتذر عنه، ويرد هذا بالكلية فغير مرضى منه، وقد سبقه مَكّي إلى ذلك، ومنه أخذ.

فقال مَكّي - رحمه الله وعفا عنه -: «وقوع الإدغام في هذا قبيح وضعيف، ولا يجيزه جميع النحويين؛ إذ لا يجوز المد في الساكن الذي قبل المشدد، قال: وقد قال بعض القراء فيه: إنه إخفاء، وليس بإدغام، فهذا أسهل قليلاً / مِن الإدغام؛ لأن الإخفاء لا تشديد فيه». انتهى[(٤)]. [٤٥٩/ب]

قلت: قد تقدم الفَرْق بين الإدغام والإخفاء، وأن الإخفاء: يطلق بإزاء مَعَانٍ قد تقدم بيانها في الإدغام الكبير[(٥)]، ولله الحمد.

قوله: (تَنَزَّلُ عَنْهُ) يجوز أن يكونا مبتدأ وخبراً على حَذْف مضاف، أي: «كلماتُ تنزل منقولة عنه بالتشديد».

قوله: (أَرْبَعٌ) يجوز أن يكون بدلاً مِن: (تَنَزَّل)، لأنه مُقَدَّر أربع مرات، أو نقول: هو بدل مِن: «كلمات» المقدّرة قبل: (تَنَزَّل)؛ لأنها مرادة؛ فهي في حكم المذكورة، بَيّن تلك الكلم المضافة بأنها أَرْبَع[(٦)].

---

(١)- سورة الأعراف، الآية: ١٩٩.

(٢)- سورة المائدة، الآية: ٣٩، وهذا الإدغام خاص برواية السوسي عن أبي عمرو دون الدوري، انظر: النشر: ١/٢٧٦.

(٣)- سورة الكهف، الآية: ٩٧، وقراءة حمزة بتشديد الطاء، قال الشاطبي:

(وطاءَ فَما اسطَاعوا لِحَمْزَة شَدَّدُوا ....)

متن الشاطبية، من البيت: رقم (٨٥٨)، فرش سورة الكهف.

(٤)- الكشف: ١/٣١٥، وقد ذكر أبو حيان الخلاف بين النحويين في هذا الإدغام، ثم قال: "وقراءة البزي ثابته تلقتها الأمة بالقبول وليس العلم محصوراً على ما نقله أو قاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم». البحر: ٢/٣٣١.

(٥)- انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١/٤٠١- ٤٠٣.

(٦)- قاله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٦.

ويجوز أن يكون: (أَرْبَعٌ) خبر المبتدأ، والمعنى: أنّ تنـــزل أربع مرات، و(عَنْهُ) متعلق بمحذوف، فبيـــّن حكمها، أي: «مشددة عنه»، أو[منقولة عنه شَدّها][1].

قوله: (وَتَنَاصَرُون) يجوز أن يكون: مبتدأ، و(نَاراً تَلَظَّي) و(إِذْ تَلَقَّوْنَ) معطوفان حُـــذِف عاطِفُهمـــا ضرورة العِلْم به، والخبر مُقَدَّر، أي: «تناصرون وما بعده عنه»، فـــ«عَنْهُ» هو الخبر حُذِف لدلالة: (عَنْهُ) الأول عليه، و(ثُقِّلا) على هذا مُسْتأنف مُبَيِّن للحكم، فتارة ينص على التـــثقيل، وتارة يحذفه للعلم به.

ويجـــوز أن يكون: (تَنَاصَرُون)، وما عطف عليه منصوبان بـــ(ثُقِّل) المتأخر، أي: «ثَقَّـــل الـــبزّي تاء تناصرون وما بعده»[2]، وهو عندي أولى لعدم التكلّف فيه، والألف في: (ثُقِّلا): للإطلاق.

٥٣٠- تَكَلَّمُ مَعْ حَرْفَيْ تَوَلَّوْا بِهُودِهَـــا وَفِي نُورِهَـــا والامْتِحَانِ وَبَعْدَ لا

ذكر في هذا البيت ستة أَحْرُف: **أحدها**[3]: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ ﴾[4]، **والـــثاني، والثالث** لفظ: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾، والثلاثة مجموعة في سورة هود فلذلك قال: (بِهُودِهَا)، أي: «بِهُود هذه الثلاثة الأحرف»؛ أضافها إليهنّ لملابستها لَهُنّ حيث كُنّ فيها، فأما: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ الأول فهو قوله تعالى في أول السورة: ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾[5]، وأما: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ الثاني فيها فهو قوله تعالى في قِصَّة عَاد: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ﴾[6].

(١)- ما بين المعكوفتين عبارته في: (ت) هكذا: "منقول تشديدها".

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٥٩.

(٣)- "أحدها" سقطت من (ت).

(٤)- سورة هود، الآية: ١٠٥

(٥)- سورة هود، الآية: ٣.

(٦)- سورة هود، الآية: ٥٧.

وقوله: (وَفِي نُورِهَا): يعني أن: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ وَرَد أيضاً في النور يريد قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ﴾[1]، قوله: (والامْتِحَانِ) يريد قوله تعالى: ﴿ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾[2].

قوله: (وَبَعْدَ لا): يعني مِن لفظ: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ الواقع بعد: ﴿ لَا ﴾، ثم بيَّن مَكَانه في البيت الآتي: بقوله: (فِي الأَنْفَالِ) يريد قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾[3] فهذه ستة أحْرف: ﴿ تَكَلَّمُ ﴾، و﴿ تَوَلَّوْا ﴾ مُكرراً خمس مرات[4].

أما: ﴿ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾ في هود، ﴿ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ ﴾ في الأنفال: فإِدْغَامهما صحيح فَصِيح؛ لأن قبل تائهما حَرْف مَدٍّ ولين، فهما مثل: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ﴾[5]، إلا أن: [﴿ لَا ﴾ في][6]: ﴿ لَا تَكَلَّمُ ﴾: نافية، وفي: ﴿ وَلَا تَوَلَّوْا ﴾ / ناهية. [٤٦٠/أ]

وأما: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ في جميع مَوَارِده الباقية: فإدغامه عند مَن تقدم ذِكْرُهم لا يجوز لأن قبل تائها حرفٌ سَاكن صحيح، ألا ترى أن قبل التي في هود: ﴿ إِن ﴾

(١)- سورة النور، الآية: ٥٤.

(٢)- سورة الممتحنه، الآية: ٩.

(٣)- سورة الأنفال، الآية: ٢٠.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٤/٢.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٥/٢.

(٦)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

الشـــرطية في الموضعين، وكذا في النور، والتي في[1] الامتحان قبل تائه نون:﴿ أَن ﴾ النَّاصِبة.

وجميع ما ذُكِر في هذا البيت فِعْلٌ مستقبل، وقد قيل - في الذي في[2] هود -: أنه ماضٍ، ويكون الخطاب بعده على سبيل الالتفات[3].

وهو بعيد جداً تأباه الفصاحة، وحينـــئذٍ يخرج من الباب الذي نحن فيه، [فإنه مخفّف][4] حينـــئذٍ، وقد أجيز الوجهان في قوله تعالى في آل عمران: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[5] إلا أنه لا خلاف في تخفيف تائه فليس مِن هذا[6] الباب[7].

وعندي أن قوله في النور:﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ﴾[8] الغيـــبة فيه أَظْهَر من الخطاب، ويكون قوله: ﴿ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾ مِن باب الالتفات، وهو أحسن[9] من الالتفات المذكور في حرْفي هود.

(١)- "والتي في" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٢)- "في" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- قاله ابن عطية في المحرر: ١٧٢/٩.

(٤)- ما بين المعكوفتين في الأصل عبارته هكذا: "فإن "لا" نافية"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٥)- سورة آل عمران، الآية: ٣٢.

(٦)- "هذا" سقط من (ت).

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٥/٢، واللآلئ الفريدة: ٦١٧/٢.

(٨)- سورة النور، الآية: ٥٤.

(٩)- في الأصل: "جنس"، والمثبت من (ت).

قوله: (تَكَلَّمُ) مفعول بفِعْلٍ مُقَدَّر، وفيه حَذْف مضاف، أي: «شَدِّد تاء تكلم، أو أَوْقِــع التشديد فيها»[١]، ويجوز أن يكون: (تَكَلَّم) مبتدأ، والخبر مُقَدَّر، أي: تَكَلَّم مُشَدَّدٌ له أيضاً».

قوله: (مَعْ حَرْفَي تَوَلَّوا) في موضع نَصْب على الحال مِن: (تَكَلَّم) إِنْ أَعْرَبْنَاه: مفعولاً بمقدّر، أو مِن ضميره المستَكِن في حَيِّزه إن أعربناه: مبتدأ.

قوــله: (بِهُودِهَــا) يجور أن يكون: حَالاً مِن الثلاثة المتقدمة، أي: (تَكَلَّم)، و(حَرْفَي تَوَلَّوا).

وقال أبو عبد الله: «وَبِهُودِهَا في موضع الحال مِن: (حَرْفَي تَوَلَّوا)»[٢].

وجَعَلَ: (ها) ضمير السورة، فقال: «وأضاف هود إلى ضمير السورة»[٣].

وما قاله ليس بظاهر، بل الحال عن الثلاثة لاشتراكها جميعاً في سورة واحدة، وهاء في: (بِهُودِهَا) ضمير الثلاثة المتقدمة.

قوله: (وَفِي نُورِها والامْتِحَانِ وَبَعْدَ لا) كل هذا عطف على: (تَوَلَّوا) المتقدم، أي: «وتَوَلَّــوا فِــي نُورِهَا»، أي: «نور هذه اللفظة»[٤]، ثم أخذ يــُبَيِّن محل: (تَوَلَّوا) الواقع بعد لفظ: (لا) فقال:

٥٣١- فِي الأَنْــفَالِ أَيْضاً ثُمَّ فيها تَنَازَعُوا تَبَرَّجْنَ فِي الأَحْزَابِ مَعْ أَنْ تَبَدَّلا

(فِــي الأَنْفَــالِ) حال مِن قوله: (وَبَعْدَ لا)، أي: و﴿تَوَلَّوْاْ﴾ الواقع بعد: ﴿لَا﴾ حال كونه مستقراً في الأنفال.

---

(١)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، واللآلئ الفريدة: ٦١٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٩.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٦١٧/٢.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٦١٧/٢.

(٤)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، واللآلئ الفريدة: ٦١٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٩.

و(أَيْضاً) مَصْدَر: «آضَ، يَئِيضُ»، أي: رَجَع، وهو في موضع الحال مِن فاعل: (شَدِّد) المقدَّر، أي: رُجُوعاً[١].

وقوله: (ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا) يريد قوله في الأنفال: ﴿ وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ في سورة الأحزاب[٣].

قوله: (مَعْ أَنْ تَبَدَّلا) / يريد قوله في الأحزاب أيضاً: ﴿ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ ﴾[٤] فذكر في هذا البيت - [غير: ﴿ تَوَلَّوْاْ ﴾][٥] الذي في الأنفال - ثلاثة أَحْرُف: ﴿ وَلَا تَنَـٰزَعُواْ ﴾، ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ ﴾، ﴿ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ ﴾، أما: ﴿ وَلَا تَنَـٰزَعُواْ ﴾، ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ ﴾: فإدغامهما [صحيح فصيح لوقوع حرف المد قبل تائهما، وأما: ﴿ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ ﴾ فإدغامه][٦] مُمْتَنِع عند مَن تقدم ذِكْره لتقدم حرف ساكن صحيح قبل تائه. [٤٦٠/ب]

قوله: (ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا) منصوب بإضْمَار فِعْلٍ، أي: «ثُمَّ شَدِّد فيها»، أي: في الأنفال تاء تنازعوا الواقع بعد: «لا»، و(تَبَرَّجْنَ) معطوف على: (تَنَازَعُوا) حُذِف عَاطِفُه، أي: «وتَبَرَّجْنَ»[٧].

---

(١)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٠، واللآلئ الفريدة: ٦١٧/٢.

(٢)- سورة الأنفال، الآية: ٤٦.

(٣)- الآية: ٣٣.

(٤)- سورة الأحزاب، الآية: ٥٢.

(٥)- في كلتا النسختين تقديم: "﴿ تَوَلَّوْاْ ﴾، على "غير"، ولعل الصواب ما أثبته.

(٦)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٠، واللآلئ الفريدة: ٦١٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٩.

قوله[1]: (مَعْ أَنْ تَبَدَّلا) حال من: (تَبَرَّجْنَ)، أي: كائناً مع هذا اللفظ أيضاً.

ويجـــوز أن يكون: (تَنَازَعُوا) مبتدأ، وما بعده عُطِفَ عليه، والخبر مُقَدَّر، أي: «تنازعوا مُشَدَّد التاء أيضاً»، و(فِيهَا) بيان فهو متعلق بمحذوف، أي: أعني فيها.

٥٣٢- وَفِي التَّوْبَةِ الغَرَّاءِ قُلْ هَلْ تَرَبَّـــصُو نَ عَنْهُ وَجَمْعُ السَّاكِنَيْنِ هُـــنَا انْجَلا

أَخْبَرَ أنَّ في التوبة - وهي براءة - من التاءات تاء: ﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾[2].

ثم أخـــبر أن جَمْع السَّاكنين انْجَلا، أي: انْكَشَف، يعني أنه وَقَع الساكنان هُنَا على غير حَدِّهما، وذلك أنّ «لام» ﴿ هَلْ ﴾: ساكن صحيح، والثاني مُدْغَم، وقد تقدم أنه لابد وأن يكون السَّاكن الأول حَرْف مَدٍّ، أو حرف لين فقط.

قوله: (هُنَا): فيه وجهان:

أحدهمـــا: أنّـــه مُشَارٌ به إلى هذا البيت، فالمعنى: أن جَمْع الساكنين انكَشَف، وذَهَـــب لأن انقضـــاءه في النَّظْم وَقَع هاهنا، وإليه ذهب السخاوي فإنه قال: «قوله: (وَجَمْـــع السَّاكنين) أراد به وَجَمْعُنَا للسَّاكنين في النظم (هنا انْجَلا)، أي: انكشف وذَهَب؛ لأن انقضَاءه في النظم وَقَع هاهنا، وهي ثمانية مواضع ...» فَذَكَرَها[3].

قال أبو شامة: «وإنما هي عشرة، في هذا البيت واحدة، وفي الذي قبله واحدة، وفي كل واحد من البيتين قبلهما أربعة، وقد بَيـــَّنا كُلاً في موضعه». انتهى[4].

---

(١)- "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- سورة التوبة، الآية: ٥٢.

(٣)- فتح الوصيد: ٧٤٥/٢، وذهب إليه كذلك الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢، وانظر: شرح شعلة: ص ٣٠٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٢/ب.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

قلت: معنى كلام السخاوي - رحمه الله تعالى - أَنَّ جَمْعَ الساكنين على غير حَدِّهما انقضى هاهنا، ولم يَبْقَ بعد ذلك إلا جَمْعَ السّاكنين على حَدِّهما، وليس يعني أن كل ما تقدم جَمْعٌ بين ساكنين على غير حَدِّهما بل مَضَى فيه ذلك وغيره، إلا أنه انقَضَى هنا جَمْعُهُما على غير حَدِّهما، ولم يأت بعد ذلك إلا النوع الذي فيه جَمْعهما على حَدِّهما، وقد عرفت أن ذلك على ثلاثة أقسام، وأنَّ المشْكِل منها هو هذا القِسْم وَحْدَه لِعُسْرِه، أو تعَذّره.

ثم إن الشيخ علم الدين السخاوي عَدَّها ثمانية، وليس كذلك بل هي عشرة كما ذكره الشيخ شهاب الدين، واحد هنا وهو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾، / وواحد [٤٦١/أ] في البيت الذي قبل هذا وهو: ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾، والثمانية الباقية، أربعة منها في كل بيت من البيتين اللذَين قبل قوله: (فِي الأَنْفَالِ أَيْضاً)، وقبل قوله: (وَفِي التَّوْبَة)، وذلك قوله: ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ﴾، ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ في هود، ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾، ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ كلاهما في النور، ﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ﴾ في الشعراء، ﴿أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾ في الممتحنة، ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ في الليل: ﴿شَهْرٍ تَنَزَّلُ﴾ في القدر، فهذه عشرة مواضع جُمِع فيها بين الساكنين وأولهما حَرْف صحيح.

وقد غَلط أبو عبد الله فَعَدّها تسعة، وأسقط منها: ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ في الأحزاب[1].

والثاني: أن (هُنَا) إشارة إلى قراءة البزي، وإليه نَحَا الشيخ علم الدين أيضاً، فقال: «أو يكون قوله: (هُنَا)، أي: في هذه القراءة». انتهى[2].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٨.

(٢)- إبراز المعاني: ٢/٣٧٦، وهذا القول للسخاوي، وعنه نقله أبو شامة.

يعني أن جَمْع الساكنين على غير حَدِّهما وُجِد هنا، أي: في قراءة البزي، وفيه نظر، لأن ذلك موجود أَيْضاً في قراءة أبي عمرو: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾[1] ﴿ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[2]، وبابه، وفي قراءة حمزة: ﴿فَمَا ٱسْطَّـٰعُوٓاْ﴾[3]،كما سيأتي.

قـــال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «قلت: على هذا المعنى يُحْتَمل أن يكون الناظم أشار إلى [عُسْر هذه القراءة كما أشار][4] ذلك في آخر باب الإدغام الكبير». انتهى[5].

قلت: الذي تقدم في باب الإدغام الكبير قوله:

(وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَه صَحَّ سَاكِنٌ   عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَّق مَفْصِلا)[6].

وليس فيه إلا أن الإدغام في هذا النوع عَسِير، ثم نَقَل عَن الْمُعْظَم أنه: إِخْفَاء لا إِدْغَـــام[7]، وقد عرفت أن الإخفاء لا إسكان معه، كما ذكره مَكّي[8] ونحوه، فكيف يكون أشار إلى ذلك في آخر باب الإدغام الكبير؟.

ثم قـــال: «وعلى الوجه الأول يكون المعنى: أن المواضع التي يلزم مِن تشديدها الجمـــع بين ساكنين قد ذُكِرت فيما تقدم، وفُرِغ منها هنا، قال: وليس يُفْهَم[9] مِن

---

(١)- سورة الأعراف، الآية: ١٩٩.

(٢)- سورة مريم، الآية: ٢٩.

(٣)- سورة الكهف، الآية: ٩٧.

(٤)- ما بين المعكوفتين زيادة من إبراز المعاني: ٣٧٦/٢، لابد منها، لأن الكلام لا يستقيم بدونها.

(٥)- إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

(٦)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٥٦)، باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين.

(٧)- انظر: انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٦٣/٢.

(٨)- انظر: الكشف: ٣١٥/١.

(٩)- "يفهم" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

ذلـــك أنه ذَكَرَها مُرَتَّبة، بل تَفرَّق ذِكْرُها في أثناء المواضع، فلكلامه هنا فائدة جليلة، سيأتي ذكرها بعد شرح بيتين آخرين». انتهى[(١)].

قلـــت: أما عدم الترتيب فقد وُجِد في الفصل جميعه، فلم يأت بالتاءات على الترتيـــب القرآني بل ذكر ما اتفق له ذِكْره في هذا النظم، ألا ترى أنه ذَكَر النساء، ثم آل عمران، ثم الأنعام، ثم المائدة، فإذا لم يلتزم الترتيب في أصل الفصل فلأن لا يلتزمه في بعض أنواعه أولى.

فـــإن قـــيل: جَمْعُ الساكنين غير مختصّ بما ذُكِر؛ ألا ترى أنه في نحو: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾، ﴿ مَا تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ أنه جمع بين ساكنين، فأي فائدة في تخصيصه هذا بالذكر؟.

فالجواب: مِن وجهين:

أحدهمـــا: أنـــه يريد بذلك جَمْع الساكنين على غير حَدِّهما / ودَلَّ على ذلك قرينة الحال. [٤٦١/ب]

والـــثاني – وهـــو أقـــرب –: أن ما قبله حرف مَدّ ولين، كأنه لم يجتمع فيه ساكنان لأن المد يقوم مقام الحركة عندهم، ولذلك يمتنع إدغام حرف المد فيما بعده نحو: ﴿ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ ﴾[(٢)]، ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾[(٣)]، قال: لأن مَدّه يقوم مقام حركته فكأنه متحرك، والمتحرك لا يدغم.

وقـــد صَـــرَّح أبـــو عبد الله بذلك حيث قال: «وما عدا ذلك نحو: ﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ ﴾، وأخواته ضَرْبان:

(١)- إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

(٢)- سورة الناس، الآية: ٥.

(٣)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٥.

أحدهما: واقع بعد متحرك.

والـــثاني: واقع بعد ساكن هو حَرْف مَدّ ولين ألف، أو واو، ولم يدخلا فيما ذكـــره لأن حرف المد واللين، وإن كان ساكناً فإنه في حُكْم المتحرك لأن ما فيه من المد قائم مقام الحركة، قال: وينبغي للقارئ أن يَمُد حرف المد في ذلك لوقوع المشدد بعده». انتهى[(١)].

قلت: في حرف المد أنه ألف أو واو، ولم تأت الواو بلا خلاف عن البزي إلا في حـــرف واحد وهو: ﴿عَنْـهُ تَّلَهَّىٰ﴾[(٢)]، وسيأتي له خلاف في حرفين السَّاكن الأول مـــنهما واو كما ستعرفه، وسأذكر[(٣)] آخر هذا الفصل الأنواع الثلاثة معدودة مذكورة الصور - إن شاء الله تعالى -.

وقـــد طعـــن جماعة في هذه القراءة[(٤)]، ولا يُلْتَفت إليهم لثبوتها متواترة، قال الحافظ أبو عمرو الداني: «والجمع بين الساكنين في هذه جائز لوروده مروياً عن القراء ومسموعاً مِن العَرَب»[(٥)].

قولـــه: (هَلْ تَرَبَّصُون) مبتدأ، (وَفِي التَّوْبَة الغَرَّاء) خبر مقدم، و(عَنْهُ) متعلق بما تَعَلَّق به الخبر، أو حال من الضمير المستْكن في الخبر[(٦)].

ويجـــوز أن يكون: (عنه) هو الخبر، وفي الجار المتقدم الوجهان المذكوران في: (عَنْهُ)، فالحاصل: أنه يجوز في أَحَد الجارين أن يكون الخبر، والآخر متعلق به، أو حال مِـــن ضـــميره، والجملة الاسمية في موضع نصب بالقول على الحكاية، أي: على هذا

(١)- اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢.

(٢)- سورة عبس، الآية: ١٠.

(٣)- في الأصل: "ما ذكر"، وهو خطأ من الناسخ، والمثبت من (ت).

(٤)- مـــنهم: مكـــي في الكشـــف: ٣١٥، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠٨/١، والشيرازي في الموضح: ٣٤٥/١، وبعض النحويين كما ذكر ذلك أبو حيان في البحر: ٣٣١/٢.

(٥)- جامع البيان للداني: ص ١٦٥، وانظر: فتح الوصيد: ٧٤٥/٢.

(٦)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠٠.

اللفظ، أي: قل في التوبة الغراء [تشديد تاء][١]: (هَلْ تَرَبَّصُون) عن البزي، أي كائناً، أو منقولاً عنه، أو كائن ومنقول عنه كائناً في التوبة[٢].

ووَصَــف: (التوبة) بأنها «غَرَّاء» لِمَا فيها من النور والخير، وأيّ خير أعظم مِن توبة الله على نبيه ﷺ، وعلى المهاجرين والأنصار، فلذلك كانت غَرَّاء.

قو__له: (وَجَمْعُ السَّاكِنِينِ) مبتدأ، وهو مَصْدَر مُضَاف لمفعوله، وفاعله مُقَدَّر، أي: وجمعك أيها القارئ، أو وجمعنا نحن معاشر القُرَّاء، و(انْجَلا) جملة فعلية خبره.

و(هُنَا) ظرف للمصدر، وهو الظاهر، أو لــ(انْجَلا)، أي: انكشف وذهب في هـــذا البيت، أو في هذه القراءة كما تقدم تقريره، ثم أخذ يذكر بقية / التاءات وليس فيها شيء قبله ساكن صحيح، بل إما متحرك صحيح، وإما حرف مد ولين: ألف، أو واو، فقال: [٤٦٢/أ]

٥٣٣- تَمَيَّزُ يَرْوِى ثُمَّ حَرْفَ تَخَيَّرُو نَ عَنْــهُ تَلَهَّى قَبْلَهُ الْهَاءَ وَصَّلا

ذكر في هذا البيت مِن كلم التاء ثلاثاً:

أحدها: قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ في تبارك الملك[٣]، وهذا قبل تائه حَرْف متحرك فلم يلتــق[٤] فيه ساكنان.

الثاني: قوله تعالى في: «ن»[٥]: ﴿ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾، وهذا قبل تائه حرف مَدَّ ولين وهو ألف: ﴿ مَا ﴾ الموصولة.

---

(١)- ما بين المعكوفتين في (ت) هكذا: "فشدد".

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٠، واللآلئ الفريدة: ٢/٦١٨.

(٣)- الآية: ٨.

(٤)- في (ت) "يبق".

(٥)- سورة القلم، الآية: ٣٨.

الثالث: قوله تعالى في: «عبس»[(١)]: ﴿ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾ ﴾.

ثم أخبر أنه لابد أن توصل هاء الكناية بصلة، وهي واو لأنها مِن جنس حركتها[(٢)]، وقد تقدم أن ذلك وارد عليه في: «باب هاء الكناية»، حيث قال:

(وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ...)[(٣)].

وتقدم العذر له في ذلك عند بعضهم[(٤)].

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «ولا يمنع تشديد التاء من صلة الهاء في: ﴿ عَنْهُ ﴾ على أصله بواو، بل تشدد وتصل، فيقع التشديد بعد حرف مَدّ هو الواو، فيبقى مثل: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾ فهذا معنى قوله: (قَبْلَه الهاءَ وَصّلا)، أي: وَصِّل الهاء بواو.

قال: وتَمّم الناظم البيت بذلك بزيادة في البيان خوفاً من ترك الفَطِن لذلك، كما أنه يترك الصلة في نحو: ﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ ﴾[(٥)]، ويستظهر بقول الناظم: (وَلَم يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قبل سَاكِنٍ).

قال: وقد تقدم الفَرْق بينهما في سورة أم القرآن في شرح قوله: (وَمِن دُونِ وَصْلٍ ضَمُّها قَبْلَ سَاكِنٍ)[(٦)]، وفي أول باب هاء الكناية، - يعني قوله:

---

(١)- الآية: ١٠.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٥٨)، باب هاء الكناية.

(٤)- انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٧٢/٢.

(٥)- سورة النساء، الآية: ٨٣.

(٦)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١١٣)، سورة أم القرآن.

(ولم يَصِلُوا ها مُضْمَرٍ قَبْل سَاكِنٍ)- قال: وقد ذكر مَكّي[١]: ﴿عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ في جملة ما قبله حَرْف مَدّ، ولولا الصّلة لَعَدَّه فيما قبله متحرك». انتهى[٢].

قلــت: التنصيص على صلة هذه الهاء واجب لِمَا تقدم مِن إطلاقه في البابين[٣] المشار إليهما مع إمكان ترك الصلة وتشديد التاء فإن قبلها حينــئذٍ مُتَحَرِّكاً، فقوله: «بزيادة في البيان» ليس كذلك بل هو أَمْر ضروري، والله أعلم.

قوــله: (تَمَيَّز) مفعول مُقَدّم، و(يَرْوَي) يعني: البزي ينقل عن أشياخه تشديد تاء: (تَمَيَّز)[٤].

قوــله: (ثُــمّ حَرْف تَخَيَّرُونَ) عطف على: (تَمَيَّز)، أي: ثم يَرْوي تشديد تاء حَرْف تَخَيَّرون، وليس التراخي مُراداً، وإنما أتى بــ(ثُمَّ)؛ لأنه لا يستقيم الوزن إلا بها دون الواو.

قوــله: (عَنْهُ تَلَهَّى) عطف على ما تقدم، فهو مفعول بــ(يَرْوي) أيضاً، لكنه حُــذِف العاطف للعلم به، أي: «ويروي تشديد تاء عنه تلهى»، فــ(عَنْه) مِن نفس التلاوة.

وقال أبو عبد الله: «(وَعَنْه تَلَهَّى) جملة قُدِّم خبرها»[٥].

فأعــرب: (عَــنْه): خبراً مُقَدَّماً، و(تَلَهَّى) مبتدأ مؤخراً، وكأنه يزعم أن هاء: (عَنْهُ) حينــئذٍ للبزي، وليس الأمر كذلك، ويدل على ما قلته دون ما قاله قوله بعد ذلك: / (قَبْلَهُ الهاء وَصّلا)، أي: هاء (عَنْه) المذكورة، وهذه غفلة من أبي عبد الله. [٣٦٢/ب]

(١)- الكشف: ٣١٥/١.

(٢)- إبراز المعاني: ٣٧٧/٢.

(٣)- في (ت): "التائين"، وهو تصحيف.

(٤)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠٠.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

قوله: (قَبْلَهُ) متعلق بــ(وَصَّل)، و(الْهَاءَ) مفعول: (وَصَّل)، وفاعله ضمير يعود على البزي، والموَصَّل به مُقدَّر للعلم به، أي: «وَصَّل الهاء بواو قبله تلهى»، أي: «قبل تائه»[1]، فالألف في وَصَّل أَلف إطلاق.

٥٣٤- وَفِي الْحُجُرَاتِ التَّاءُ فِي لِتَعَارَفُوا وَبَعْدَ وَلا حَرْفَانِ مِنْ قَبْلِه جَلا

ذكر في هذا البيت مِن كَلِم التاءات ثلاثاً:

أحدها: قوله تعالى في سورة الحجرات: ﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾[2]، وهذا قبل تائه حَرْف مُحَرّك، وهو: «لام» كي.

الثاني: قوله تعالى في هذه السورة أيضاً: ﴿ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ ﴾[3].

الثالث: قوله تعالى فيها أيضاً: ﴿ وَلَا تَجَسَّسُواْ ﴾[4]، وإليهما أشار بقوله: (وَبَعْد وَلا حَرْفَانِ)، أي: بعد هذا اللفظ، وهو: ﴿ لَا ﴾ الناهية المسبوقة بواو العطف.

وقوله: (مِنْ قَبْلِه) أي:[5] (لِتَعارَفُوا)؛ لأنهما قبله في الترتيب القرآني[6]، وهذان الحرفان مما قبل تائه حرفُ مَدّ ولين وهو الألف، فهو من باب: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾، وهاهنا تَكَمَّلَت الأَحَد والثلاثون حرفاً التي لا خلاف عن البزي في تشديد تاءها.

---

(١)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠٠.

(٢)- سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(٣)-سورة الحجرات، الآية: ١١.

(٤)-سورة الحجرات، الآية: ١٢.

(٥)- في الأصل زيادة: "من" قبل: "لتعارفوا"، وهو خطأ.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

قوله: (وَفِي الحُجُرَاتِ التَّاءُ فِي لِتَعَارَفُوا) يجوز في أحد الجارين أن يكون خبراً، و(الـتّاء) مبتدأ، والجار الآخر متعلق بما تعلق به الخبر، أو حال مِن الضمير المسْتَـتر فيه، وتقدم مثل هذه الجملة في قوله:

(وَعِنْدَ العُقُودِ التَّاءُ فِي لا تَعَاوَنُوا..)[1].

وهذه مثلها.

قوله: (وَبَعْـدَ وَلَا) خبر مُقَدَّم، و(حَرْفَانِ) مبتدأ مُؤَخر، قوله: (مِنْ قَبْلِه) في موضع رفع نعتاً لـ(حَرْفَانِ)، أي: كائنان مِن قبله، والضمير: (فِي قَبْلِه) (لِتَعَارَفُوا)[2].

قوله: (جَلا) جملة فعلية مستأنفة؛ للإخبار بأن البزي كَشَفَ ذلك، وأوضحه، ففاعل: (جَلا) ضمير عائد عليه.

وَجَعَل أبو شامة فَاعِل: (جَلا) ضميراً عائداً على: (لِتَعَارَفوا)، فقال: «والضمير في: (جَـلا) لقوله: (لِتَعَارَفُوا)، أي: كشف عن الحرفين الذين قبله بدلالته عليهما». انتهى[3].

ولم يـبين ما محل هذه الجملة، ويحتمل أمرين:

أحدهما: ما تقدم مِن الاستـئناف، أخبر أن: (لِتَعَارَفُوا): كشف الحرفين قبله.

والـثاني: أنهـا في موضـع الحال مِن الضمير المستكن في الخبر العائد على: (لِتَعَارَفُوا)، والأول أَظْهَر.

وقد اعترض الشيخ شهاب الدين أبو شامة على الناظم بأن: الجيم مِن: (جَلا) تُوهِـم الرّمـز لورش، فقال: «و(جَلا) ليس برمز لورش، وهو يوهم ذلك، فإن جميع

---

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٢٨)، فرش سورة البقرة، انظر: ص ٦٧٧ من هذه الرسالة.

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠١.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٧٨/٢، وانظر: شرح شعلة: ص ٣٠١.

الأبيات يُقيِّد فيها تاءَها بأنها[1]: «عنه»، أو «لَه»، أو «يَرْوي»»، فيُفهم عَود ذلك على البزي، وكل بيت خلا من ذلك لم يكن فيه ما يوهم رمزاً، لأنه مجرد تعداد المواضع، / فيكون القيد فيما بعدها شاملاً للجميع، كقوله: (تَكَلَّمُ ٠٠ فِي الانفَال)[2] البيتين، فإن الجميع يقيد بقوله في البيت الآخر: (هَلْ تَرَبَّصُون عَنْه)[3]. [٤٦٣/أ]

[فـإن قلت][4]: فهذا البيت أيضاً قد تقيد بما في البيت بعده مِن قوله: (عَنْه) على وجهين؟.

قلـت: تكون الهاء في (عَنْه) عائدة على مدلول: (جَلا)، فالإيهام باقٍ بحاله، بخلاف ما تقدم فإنه لم يسبقه ما يوهم الرمزية به». انتهى[5].

والجـواب عـن ذلك: أنه أَصّل أصلاً وهو أن البزي انفرد بتشديد تاءات في الوصْـل دون غيره، ثم أخذ في تعداد تلك التاءات، فلا يوهم أن بعضها مُشَدّد لغيره مع تأصيله ذلك الأصل في قوله: (وَفِي الوَصْل للبزي شَدِّد تيمَّمُوا)، ثم أخذ يسردها إلى آخرها.

وقـد تقدم له مِن الاعتراض في باب الإمالة ما يشبه هذا عند قوله: (وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلا)[6]، ولكن (خَطَايا مِثْله مُتَقَبَّلا)[7].

وجوابـه: أيضـاً أنه في مقام تعداد ما يُمَال لحمزة والكسائي، أو ما انفرد به أَحَدُهما، وتقدم تحريره في موضعه[8].

---

(١)- "بأنها" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني: ٣٧٧/٢.

(٢)- متن الشاطبية، من البيتين رقم: (٥٣٠)، (٥٣١)، فرش سورة البقرة.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٣٢)، فرش سورة البقرة.

(٤)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني: ٣٧٧/٢.

(٥)- إبراز المعاني: ٣٧٧/٢، ٣٧٨.

(٦)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٠٠)، باب الفتح والإمالة.

(٧)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٩٩)، باب الفتح والإمالة.

(٨)- انظر: العقد النضيد: (خ) لوحة: ٢١٢/ب، و ٢١٣/ب.

وقـــد اعترِض على الناظم أيضاً فقيل: كان ينبغي له أن يجعل هذا البيت قبل البيـــت المتقَدّم، فإن كلماته في الترتيب القرءاني قبل كلمات البيت الذي قبل هذا[١]، فـــإن كلمات هذا البيت الثلاث كلها في الحجرات، وكلمات ذلك البيت المتَقَدِّم في: «تبارك الملك»، وفي: «ن والقلم»، وفي «عبس».

وقد قال: بعضهم إنه موجود في بعض النسخ كذلك، لكن المحفوظ عن الناظم ما هو موجود بين أيدينا.

قـــال أبـــو عبد الله: «وهذا محل هذا البيت في الرواية، ويقع في بعض النسخ مُقَدّمـــاً عـــلى البيت الذي قبله، وأَسْتَحْسِنُ ذلك لأن كلماته في القرآن العزيز قبل كلمات البيت المتقدم فلا حاجة تدعو إلى عكس ذلك»[٢].

ثم أخذ الناظم يذكر الحرفين المختلف عنه فيهما، فقال:

٥٣٥- وَكُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الذي مَعْ تَفَكَّهُو نَ عَنْهُ عَلى وَجْهَيْن فَافْهَمْ مُحَصِّلا

يريد قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾ في آل عمران[٣]، وقوله تعالى: ﴿ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ في الواقعة[٤]: رُوِي عن البزي فيهما وَجْهَان:

أحدهما: التشديد كالتاءات المتقدمة.

والثاني: عدم التشديد كغيره مِن القُرَّاء.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٩.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٩.

(٣)- الآية: ١٤٣.

(٤)- الآية: ٦٥.

وأشار الناظم بذكر الوجهين إلى ما قاله الحافظ أبو عمرو الداني: «وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ[(١)]، عن قراءته على أبي الفتح بن بُدهُن[(٢)] عن أبي بكر الزينبي[(٣)] عن أبي ربيعة[(٤)]: تشديد التاء في قوله تعالى في آل عمران: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾، وفي الواقعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾». انتهى[(٥)].

ثم اعلم أنك إذا شددت هاتين التاءين للبزِّي فلابد أن تصل الميم بواو على قاعدة ابن كثير.

وقد نَصَّ الشيخ شهاب الدين على ذلك، وقال: «[ويصل الميم قبل ذلك][(٦)] كما / تقدم في: ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ فيبقى مِن باب: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟﴾، قال: فإن [٤٦٣/ب]

(١)- هو: محمد بن عبد الله النجاد، مقرئ ضابط، متصدر ثقة، أخذ القراءة عن أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، روى عنه الحافظ أبو عمرو الداني، قال ابن الجزري: مات فيما أحسب بعد الأربعمائة. انظر: غاية النهاية: ١٨٨/٢.

(٢)- هو: أحمد بن عبد العزيز بن موسى، أبو الفتح، الخوارزمي الأصل، البغدادي، عارف متقن، اجتمع له حسن الصوت والأداء، قرأ على محمد بن موسى الزينبي، وأبي الحسن بن الأخرم، وغيرهما، وقرأ عليه عبيد الله بن عمر القيسي، ومحمد بن الحسن بن النعمان، توفي ببيت المقدس، سنة: ٣٥٩هـ. انظر: معرفة القراء: ٦٠٩/٢، وغاية النهاية: ٦٨/١.

(٣)- هو: محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الزينبي الهاشمي البغدادي، مقرئ، محقق، ضابط، أخذ عن أبي ربيعة، وسعدان بن كثير، وروى عنه أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، وأحمد بن عبد الرحمن بن الفضل، وغيرهما، ت: ٣١٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٦٤/٢، وغاية النهاية: ٢٦٨/٢.

(٤)- هو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين، وقد سبقت ترجمته ص ٥٦٦.

(٥)- جامع البيان للداني: ص ١٦١، وانظر: التيسير: ص ٨٤.

قلت: والذي حققه المحققون أن تشديدهما في هذين الموضعين عن البزي من طريق الزينبي، والزينبي ليس من طريق الحرز ولا التيسير، فينبغي الاقتصار للبزي على التخفيف فيهما كالجماعة.

قال ابن الجزري: "وذِكْر الداني لهما – يقصد وجهي: التشديد والتخفيف فيهما – في تيسيره اختيار، والشاطبي تَبَع، إذ لم يكونا من طريق كتابيهما". النشر: ٢٣٤/٢، ٢٣٥، وانظر: الاتحاف: ٤٥٤/١، ٤٥٥، وغيث النفع: ص ١٨٢، ١٨٣، والبدور الزاهرة: ص ٦٨، والفتح الرحماني شرح كتر المعاني: ص ١٧٩.

(٦)- ما بين المعكوفتين زيادة من إبراز المعاني لابد منها.

قلت: لم ينص الناظم على صلة الميم؟ قلت: لا حاجة إلى ذلك، فإنه معلوم مِن موضعه، ولو لم ينصّ على صلة: ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ لَما احتيج إلى ذلك كما سبق، ولهذا لم يذكر في التيسير[١] صلة شيء مِن ذلك اتكالاً على عِلْم ما عُلم مِن مذهبه». انتهى[٢].

قلت: أما عدم تَنْصِيصِه هنا على صلة هاء: ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ فيضر[٣]، وقد تقدم البحث معه في ذلك، والفرق بينهما أنه في هاء الكناية نَصَّ على عدم صلتها قبل ساكن، كما تقدم في البابين المتقدمين، فاحتيج إلى تنصيصٍ يرفع ذلك، بخلاف ميمات الجمع فإنه لم يبين منهما ما استثنى من هاء الكناية.

ثم قال أبو شامة: «ومن المشتغلين بهذه القصيدة مَن يظن أنه لا صلة في هاتين الميمين، لعدم نص الناظم عليها، وذلك وَهْم منه، والناظم وإن لم يصرح بالصلة فقد كَنَّى عن ذلك بطريق لطيف، لمن كان له لبٌّ وفَهْم مستقيم، وذلك أنه لو لم يكن فيها صلة لأدى التشديد إلى جمع الساكنين على غير حدّهما، وقد قال الناظم فيما قبل: (وَجَمْعُ السّاكنين هنا انْجَلا) فكان من جملة فوائد هذه العبارة وجود الصلة في هذه الميم؛ تصديقاً لقوله إن اجتماع الساكنين قد انقضى عند: (هَلْ تَرَبَّصُون)». انتهى[٤].

قلت: وهذا الذي ذكره الشيخ شهاب الدين هنا مِن قوله: «فقد كَنّى عن ذلك بطريق لطيف لِمن كان له لبّ ...» إلى آخره، هو الذي وَعدَ به في قوله: «ولكلامه هذا فائدة جليلة سيأتي شرحها بعد بيتين آخرين»[٥]، عند كلامه على قوله: (وَفِي التّوْبَة الغَرّاء).

---

(١)- ص ٧٠، ٧١.

(٢)- إبراز المعاني: ٢/٣٧٨، وانظر: السراج ص ١٦٧.

(٣)- في الأصل: "فيصير"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٣٧٩.

(٥)- إبراز المعاني: ٢/٣٧٦.

إلا أن لقائل أن يقول: لا نسلم أن معنى قوله: (وَجَمْعُ السّاكنين هُنا انْجَلا) ما ذكـــرتم، حتى يلزم منه ما ادعيتم، كيف وقد تقدم أن فيه وجهاً آخر، وهو أن معناه: وجَمْعُ الساكنين في هذه القراءة، وقد حَكَى هو ذلك عن شيخه فسقط ما ذكره؟.

لكـــن الشيخ شهاب الدين إنما ارتضى المعنى الأول وكان الثاني عنده مُطْرح فلم يُعَوّل عليه.

ثم قـــال[1]: «وليــت شعري، أو وما أدري ما وجه الخلاف في تشديد هاتين الـــتاءين، وليــت الخلاف كان عند وجود الساكنين، وإلى مثل هذه الدقائق والمعاني أشـــار بقوله: (فَافْهَمْ مُحَصِّلا)، أي: في حال تحصيل واشتغال، وبحث وسؤال، لا في حال كَلال، ومِلال، وعدم احتفال، والحمد لله على كل حال». انتهى[2].

يعـــني: أن هـــاتين التاءين كتاء: ﴿ تَـخَـيَّـرُونَ ﴾، ونحوه فكان ينبغي الجزْم بتشـــديدها / عـــن البزي فَمَا وَجْه عدم تشديدها، وإخراجها عن أصله؟، إلا أنه قد [٤٦٤/أ] يقـــال: فقد ترك البزي تشديد تاءات كثيرة هي بعينها من هذا القسم نحو: ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[3]، و﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[4]، ولم يشـــدد شيئاً مِن ذلك في المشـــهور عـــنه، وقـــد تقـــدم أنّ مَكّياً حُكِي عنه جريان التشديد في هذه التاءات بخصوصـــها، فكـــان ينبغي لأبي شامة أن يقول في أول الفصل: «وما أدري ما وجه تخصـــيص البزي هذه التاءات بالتشديد دون أخواتها» فإنه قال: «لأنه اتبع الرواية في ذلك» قيل له: كذلك اتبع الرواية في هاتين التاءين. والله أعلم.

قولـــه: (وَكَنْـــتُمْ تَمَنّوْنَ) مبتدأ، و(الّذي مَعْ تَفكّهُونَ) صفة للمبتدأ، ومعنى: كونه معه: أنه مُصَاحِب له في هذا الحكم، و(عَنْهُ) خبر المبتدأ، والضمير للبَزِّي.

---

(١)- "ثم قال" سقطت من (ت).

(٢)- إبراز المعاني: ٣٧٩/٢.

(٣)- من مواضعها: سورة يونس، الآية: ٣.

(٤)- من مواضعها: سورة الأعراف، الآية: ٣.

وقيل: المبتدأ محذوف مضاف(1)، أي: «وتشديد تاء كُنتُمْ تَمَنّون عن البزي»، و(على وَجْهَين) حال مِن الضمير المستتر في الخبر، أي: مستقراً على خلاف هو: وجهان.

ويجوز أن يكون الخبر: (عَلَى وَجْهَيْن)، و(عَنْهُ) حال مِن الضمير المستتر في الخبر، ويجوز أن يكون حالاً مِن نَفْس الوجهين، أي: «على وجهين كائنين عنه»، فلما قُدِّمت الصفة على الموصوف انتصب حالاً، وهذا عند مَن يجيز تقديم حال المجرور عليه، وهو الصحيح، وقد قدمت شاهده غير مرة.

قوله: (مُحَصِّلا) حال مِن فاعل: (افْهَم)، وقد حُذف مفعول: (افْهَم)، ومفعول: (مُحَصِّلا) للدلالة عليهما، أي: «افهم ما يَرِد عليك مِن قِبَل العلماء مُحَصِّلاً ذلك غير مُفَرِّط فيه ولا مهمل له»(2).

ويجوز أن لا يُقَدَّر لهما مفعول، كقوله: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ ﴾(3)، أي: أَوْقِعُوا هذين الفعلين.

واعلم أن الكَلِم المذكورة في هذا الفصل انقسمت أربعة أقسام:

القسم الأول: ما قبل التاء فيه حَرْف مَدّ ولين ألف، وهو: اثنا عشر موضعاً، وهذا ذِكْرُها مرتباً على ما نظمه(4)، لا على ما في القرآن: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ ﴾، ﴿ وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ ﴾، ﴿ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ ﴾، ﴿ مَا تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾، ﴿ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾، ﴿ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾، ﴿ وَلَا

---

(1)- في (ت) تقديم وتأخير: "مضاف محذوف".

(2)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠١، والسراج: ص ١٦٧.

(3)- سورة الأعراف، الآية: ٣١.

(4)- في: (ت): "على ما يظهر".

﴿تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾، ﴿وَلَا تَنَازَعُوا﴾، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾، ﴿لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾، ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾، ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾.

القسم الثاني: ما قبل التاء فيه حرف مدّ ولين واو، [وارد من][1] ذلك ثلاثة مواضع: واحد بلا خلاف: ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ ۝١٠﴾، واثنان بخلاف: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾، ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ۝٦٥﴾.

القسم الثالث: ما قبل التاء فيه ساكن صحيح، وهو عشرة مواضع مرتبة على نَظْمِه، وتقدم أن / أبا عبد الله سَهَا فَعَدّها تسعة، وأن الذي أسقطه: ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾[2]. [٤٦٤/ب]

﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ۝٢٢١﴾، ﴿شَهْرٍ تَنَزَّلُ﴾، ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾، ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾، ﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّيَ أَخَافُ﴾، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ﴾، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا﴾، ﴿أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾، ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ﴾، ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾.

القسم الرابع: ما قبل التاء فيه حرف متحرك، وهو ثمانية مواضع مرتبة على نظمه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾، ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾، ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ﴾، ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾، ﴿الشَّيَاطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ﴾، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾، ﴿وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ فهذا ضَبْطُها.

وقد سَهَا الشيخ شهاب الدين حين عَدّ الأحد والثلاثين، وأخرج الموضعين المختلف فيهما، فَعَدّ ما قبله حرف مَدّ ولين: أربعة عشر، وعَدّ ما قبله حرف متحرك:

(١)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦١٨.

سبعة، فقال: «فهذا آخر الكلمات المعدودة: أحداً وثلاثين المشددة للبزي بلا خلاف: منها سبعة بعد متحرك، وأربعة عشر بعد حرف مَدّ، وعشرة بعد ساكن صحيح، والذي قبله حرف مَدّ منه واحد قبله الواو، وهو: ﴿عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾، وثلاثة عشر بعد الألف»[1].

ووجه الغَلَط أنه نقص مِن المتحرك واحداً في قوله: «سبعة»، وإنما هو ثمانية، وهاهي معدودة عندك، ومذكورة في القصيدة، وزاد واحداً في قوله: «وثلاثة عشر بعد أَلِف»، وإنما هي «اثنا عشر»، وهاهي معدودة عندك ومذكورة في القصيد، وهذا قد تقدم لي نظيره في باب ياءات الإضافة والزوائد مع أبي عبد الله حيث تعرض لضبطها بالعَدّ، إلا أن ذاك مُكَرّر له[2].

هذا وبالجملة فالإنسان محل النسيان، إلا مَن عَصَم الله وصَان، وقد كِدتُ أُقَلِّده في تعْديده لذلك لولا أنْ مَنَّ الله فمَنَعَني مِن ذلك فعَددتها مُتأمِّلاً فوجدتها على غير ما ذُكِر، وهذا أَمْر وجداني فاعتبره.

٥٣٦- نِعِمّا مَعاً فِي النُّونِ فَـتْحٌ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ العَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلا

أخبر عَمّن رمز له بالكاف، والشين المعجمة مِن قوله: (كَمَا شَفَا)، وهم ابن عامر والأخوان، أنهم: قرءوا هنا: ﴿فَنَعِمَّا هِيَ﴾[3]، وفي النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نَعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[4] بفتح النون فيهما، فتعين لغيرهم كَسْرها في السورتين.

(١)- إبراز المعاني: ٢/٣٧٨.

(٢)- انظر: العقد النضيد: (خ) لوحة: ٣٣٤/ب.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٤)- سورة النساء، الآية: ٥٨.

ثم أخبر عمّن رمز له بالصّاد المهملة، والباء الموحّدَة، والحاء المهملة من قوله: (صِيغَ بِهِ حُلا)، وهم أبو بكر، وقالون، وأبو عمرو: أنهم قرءوا بإخْفَاء كَسْر العَين مِن: ﴿ نِعِمَّا ﴾ في السُّورتين أيضاً، فتعين لغيرهم إشْبَاع كَسْر العين.

وتَحَصّل مِمَّا ذُكر ثلاث قراءات:

إحداها: فَتْحُ النون وكَسْر العين مِن غير إخْفَاء: / لابن عامر والأخوين. [٤٦٥/أ]

الثانية: كَسْر النون وإخْفَاء كَسْر العين: لأبي بكر وقالون وأبي عمرو.

الثالثة: كَسْر النون وكَسْر العين:[1] للباقين: وهم ابن كثير وورش وحفص.

واعلم أنّ: ﴿ نِعِمَّا ﴾: كلمتان، فَإنّ: «نَعم» ضُمَّت إليها: «مَا»، وأُدْغِمت ميمها في ميمها[2]، وَسَأَتَكلّم عليها.

أما: «نِعْم»: فهي: فِعْل ماض غير متصرف، هذا قول البصريين، وزعم الكوفيون أنها هي وأختها: «بِئْس» اسْمَان، مُسْتَشْهِدِين بدخول حَرْف الجر عليهما في قول بعضهم:

وقد بُشِّر ببِنْت، وقيل له: «نِعْم الولد»، فقال: «والله ما هي بِنِعْمَ الولد نَصْرُها بكاءٌ، وبِرُّها سَرِقة»[3].

وقال الشاعر[4]:

(١)- في الأصل زيادة: "وإخفاء" قبل: "للباقين"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢١/٢.

(٣)- هذا القول منسوب لأحد الأعراب، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل: ٥/٢، وابن عقيل في شرحه: ١٥٠/٢، والأنباري في الإنصاف: ٩٩/١، وانظر: شرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢.

(٤)- البيت: بلا نسبة في: اللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤، وشرح التسهيل: ٥/٣، وشرح الأشموني: ٢٧٥/٢، والدرر اللوامع: ٢٦٦/٢.

صَبَّحَكَ اللهُ بَخَيرٍ بَاكر بِنِعْمَ طَيرٍ وشبَابٍ فاخِرِ.

وقالوا: «نِعْمَ السيرُ على بِئس العِيْرِ»[١].

وقد خَرَّج البصريون جميع ذلك على أنه مِن باب حَذْف الموصوف، أي: «مـــا هـــي بِوَلَــدٍ نِعْم الولد»، و«على عيرٍ بِئْس العير»، أو يكون ذلك مِن باب الحكاية، حَكَى الجملة بأَسْرِها بعد صَرْف الجر، وفي المسألة كلام طويل حظّنا منه هذا[٢].

وفيها **أربع لغات**: **الأصل** فيها فتح الفاء وكسر العين، والفتح مع سكون العـــين، وهي فرع التي قبلها، وكسر النون والعين معاً، وذلك أنهم كسروا الفاء إتــباعاً للعين لأن الكسرة قوية مِن حيث أنها في حَرْف حَلْق، وليجري اللسان في الـــنطق مَجْـــرَىً واحداً[٣]، وكَسْر الفاء مع سكون العين، وهي فرع التي قبلها، سَكّنوا لَمّا توالت كسرتان[٤].

(١)- هـــذا القـــول منسوب لأحد الأعراب، قاله وهو سائر إلى محبوبته على حمار بطيء السير، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل: ٥/٢، وابن عقيل في شرحه: ١٥٠/٢، والأنباري في الإنصاف: ٩٩/١ وانظر: شرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢.

(٢)- والمســـألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وكل له أدلة وتخريجات، انظرها في: الإنصاف في مسائل الخـــلاف: ٩٨/١- ١١٥، وشـــرح المفصل: ١٢٧/٧، والمقتضب: ٤٣٣/١، وشرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢.

(٣)- وهـــذه لغة هذيل، انظر: الكتاب: ٤٤٠/٤، والبحر: ٣٣٧/٢، والإتحاف: ٤٥٥/١، وفتح الوصيد: ٧٤٨/٢.

(٤)- انظر هذه اللغات في: اللسان: مادة "نِعْم" ٣٠٧/١٤، والإنصاف: ١٠١/١، وشرح التسهيل: ٦/٣، وشـــرح المفصـــل: ١٢٧/٧، والمقتضب: ٤٣٣/١، وإعراب النحاس: ١٣٢/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠١/١، والمحتسب: ٣٠/٢.

وهـــذه اللغات ليست مختصة: «بنعْمَ» و«بئْسَ»، بل كل كلمة ثلاثية على وزن: «فَعِل» بكسر العين، عينها حَرْف حَلْق سواء كانت اسماً، أم فِعْلاً، جَائزٌ فيها أربع اللغات المذكورة[١]، نحو: «رَحِم»، و«شَهِد»، قال[٢]:

لَوْ شَهْد عَاداً في زَمَان تُبَّع.

والنحويون يطلقون ذلك[٣]، وقيّده بعضهم بثلاثة شروط:

أحدها: أن لا تَعْتَلّ اللام، نحو: «سَخِي زَيْدٌ».

والثاني: أن لا يكون مفكوكاً مِن إدغام، نحو: «لَحَحَتْ عَيْنَهُ».

والثالث: أن لا يسند لفاعل تسكن له لامه، نحو: «شَهِدْتُ».

وأما: ﴿ مَا ﴾: الواقعة بَعْدَهُما نحو: ﴿ بِئْسَـمَا ﴾[٤]، و﴿ نِعِمَّا ﴾، ففيها أقوال كثيرة ذكرها في الدر المصون[٥]، مُلَخّصها أن فيها ستة أوجه:

أحدها: أنها مَعَ: «نِعْم، وبِئْس» بمنـــزلة شيء واحد رُكِّبا تركيب: «حَبَّذا».

---

(١)- انظـــر: الكتاب: ١١٦/٤، ٤٤٠، وشرح الشافية للرضي: ٤٠/١، والإنصاف: ١٢٢/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٤١/١، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، والمقتضب: ٤٣٣/١.

(٢)- صـــدر من رجز، غير منسوب، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ٢٥١/٣، وهو في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٨/١، والبحر: ٣٢٦/٤، وهو فيها بلفظ:

"لو شهْد عادَ في زمانِ عادِ لا بْتزَّها مَبارِكَ الجِلادِ".

وقـــد استشهد به المؤلف في كتابه: عمدة الحفاظ: مادة "نعم" ١٩٨/٤، والشاهد فيه: "شهْد" حيث سكن الراجز الهاء تخفيفاً.

(٣)- قـــال ابن الحاجب – بعد بيانه أبنية الاسم الثلاثي: "فـــ(فَعِلٌ) مما ثانيه حرفُ حَلْقٍ كـــ"فَخذ" يجوز فـــيه: فَخْذٌ، وفِخْذٌ وفِخِذٌ، و كذلك الفعلُ كـــ:شَهِد، و نحو: "كَتِف" يجوز فيه: كَتْفٌ، وكِتْفٌ". انظر: شرح الشافية للرضي: ٤٠/١.

(٤)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٥)- ص ٥٠٧/١.

الثاني: أنها معهما بمنـــزلة: «كُلَّما»، وهذان يُعْزيان للفراء(١).

الثالث: أنها في محل نصب على التميـــيز، والجملة بعدها صِفة لها(٢).

الـــرابع: أنهـــا فـــاعل، وهي نكرة تامة / لا موصولة ولا موصوفة، وهو مذهب سيبويه(٣). [٤٦٥/ب]

الخامس: أنها موصولة، بمعنى: «الذي» في موضع رَفْع بالفاعلية أيضاً، وهو مذهب الكسائي(٤)، ونُقِل عن سيبويه(٥).

الســـادس: أنهـــا مصدرية(٦)، وتقرير هذه المذاهب المذكورة في غير هذا الموضوع إذا تقرر ذلك(٧).

الوجـــه في قراءة مَن فَتَح النونَ وكَسَر العينَ: أنه أتى بالأصل المشَار إليه، ويجـــوز أن يكـــون قراءته مِن لغة إسكان العين مَع كَسْر النون، ولكن لَمّا جاء الإدغام كُسِرت العين لالتقاء الساكنين(٨)، والوجه في كَسْر العين مِن غير إخفاء: الإتيان بما يستحقه الحرف مِن حركته المكَمِّلة، وهذا هو الأصل(٩).

---

(١)- معاني الفراء: ٥٧/١.

(٢)- نُسِب هذا القول للأخفش في: التبيان: ٨٣/١، والبحر: ٤٧٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٦٨/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١، ولم أجده في معانيه.

(٣)- الكتاب: ١٥٥/٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٦٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١

(٤)- نَقَل هذا المذهب عنه الفراء في معانيه: ٥٧/١.

(٥)- نَقَـــل ذلـــك عنه ابن عطية في المحرر: ٢٩٠/١، وانظر: التبيان: ٨٤/١، والبحر: ٤٧٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٦٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٣٧/١.

(٦)- نقل هذا الوجه ابن عطية عن الكسائي في: المحرر: ٢٩٠/١، وانظر: التبيان: ٨٤/١، والبحر: ٤٧٣/٢

(٧)- انظر تفصيل هذه الأوجه في: الدر المصون: ٥٠٩/١، وشرح التسهيل: ٩/٣- ١٠، وشرح الأشموني: ٢٨٨/٢، وشرح التصريح: ٨١/٢.

(٨)- قاله السخاوي في فتح الوصيد: ٧٥١/٢، وانظر: الكتاب: ٤٤٠/٤، والبحر: ٣٣٧/٢.

(٩)- انظـــر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٧، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، والحجة للفارسي: ٣٩٧/٢، والكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٨/١، والإتحاف: ٤٥٥/١.

والوجـــه في قراءة الإخفاء: أن الكلمة لَمّا ثقُلت بطُول حروفها، وبتوالي كســـرتين فيها مع وجود الإدغام، ولم يُمْكن التسكين المحْض لئلا يلتقي ساكنان على غير حَدِّهما عَدَلْنا إلى تخفيفها بإخفاء كَسْر العين[1].

واعـــلم أنّ: ﴿ نِعِمَّا ﴾: مِـــن باب الإدغام الكبير، فإنه إدْغَام متحرك في ســـاكن مِن كلمتين، وقد اتفق القراء عليه، فلم يُظْهِر منهم أحدٌ ميم: «نِعْم» عند مـــيم «ما»، وكان هذا هو الأصل، فكان الوجه أن يجري فيه خلاف فيدغمه أبو عمـــرو بخـــلاف عنه، ويُظْهِره الباقون مِن غير خلاف، إلا أنه قد صَدّ عن ذلك صَـــادّ، وهـــو أنها رُسِمت في المصحف بميم واحدة، فلذلك اتفقوا على إدْغامها فـــيها[2]، ولَمّـــا أُدْغِمت تَعَذّر سكون العين، فَكُسِرت، فمَن أشبع كسرتها أتى بالأصل، ومن أخفاها خَفّف اللفظ مع التنبيه على الأصل، وهو: الكَسْر[3].

وقال أبو شامة: «ومنهم مَن أخفى الكَسْر، واختلسه تنبيهاً على أن أَصْل هذه العين السكون»[4].

وفـــيه نظر، فإن العين ليس أصلها السكون، إنما أصلها الكسر كما تقدم، ويدل عليه قول الشاعر[5]:

---

(١)- انظر: الكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، ووجه قراءة كسر النون والعين معاً: أن الأصل: "نَعِم"، بفتح النون وكسر العين، فكُسِرت النون إتباعاً لكسرة العين.
ووجـــه قراءة كسر النون وسكون العين: أن النون كسرت إتباعاً لكسرة العين، وأما إسكان العين فتخفيفاً لـــتوالي كسرتين. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، والحجة للفارسي: ٣٩٨/٢، والكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، والإتحاف: ٤٥٥/١.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢، والجميلة في شرح العقيلة: ٦٨٢/٢، والإتحاف: ٤٥٦/١.

(٣)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، واللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٥)- عجـــز لبيت، بلا نسبة في: الخصائص: ٢٨٨/٢، والمقتضب: ٤٣٣/١، والدرر اللوامع: ٢٦٦/٢، وشـــرح المفصـــل: ١٢٧/٧، ومنسوب لطرفة في: الإنصاف: ١١٩/١، واللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤، =

أَنْتُمُ نَعِمَ السَّاعُون في الأَمْرِ المُبِرّ.

وهـــذه هـــي اللغة الأصلية، إلا أن لغة كسر النون وسكون العين هي أفصح اللغات، وأكثرها استعمالاً[١]، وهي في الحقيقة فَرْع الفرع، وذلك أن الأصل: «نَعِم» بالفتح والكسر، ثم كُسِرت النون إتباعاً، ثم سكنت العين تخفيفاً[٢].

وقـــيل: بل نُقلَت كسرة العين إلى النون بعد سلبها حركتها، فعلى هذا هي فرعٌ واحد، لا فَرْعَ فَرْعٍ[٣].

وقـــال أبو عبد الله: «ولم يقرأ السبعة فيما لم يكن معه: ﴿ مَا ﴾ إلا بهذه اللغة – يعـــني: بكســـر النون وسكون العين – فأما ما كان معه: ﴿ مَا ﴾ ففيه القراءات الثلاث»[٤].

/ واعـــلم: أن كثيراً من القراء يُعبِّر عن الإخفاء بالاختلاس فهما عنده شيء واحـــد، وقـــد تقدم ذلك في عبارة أبي شامة حيث قال: «ومنهم مَن أخفى الكسر واختلسه»[٥]. [٤٦٦/أ]

وقـــد يقال: إنه مِن هذا الكلام يؤخذ أنهما غيران؛ لأن العطف يؤذن بالتغاير، وقـــد يُعَـــارَض هذا بأنه: يستحيل الجمع بين الأمرين بل إما يُخْتلس، وإما يُخْفى، فيكون قوله: «واختلسه» كالتفسير.

= والمحتســـب: ٢/٣٠، وإعراب القراءات السبع: ١/٣٩٨، والمحرر: ٢/٣٣٣، وتفسير القرطبي: ٣/٣٣٦، وصدره: **"ما أَقَلَّت قَدَمٌ نَاعِلها"**.

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٨٠.

(٢)- انظر: الإنصاف: ١/١٢٢، والكشف: ١/٣١٦، وشرح الهداية: ١/٢٠٩.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٨٠، والإنصاف: ١/١٢٢، والتبيان: ١/١٨٣.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٢/٦٢١.

(٥)- إبراز المعاني: ٢/٣٨٠.

ومـــنهم: مـــن يجعلهما غيرين، قال مَكّي: «والذي أُخْفِيتْ حركته في الوزن، والحكـــم كالمتحرك، إلا أنه أَخَفّ مِن المتحرك، ثم قال: وقد رُوِي عن أهل الإخفاء: الاختلاس، وهو حسن». انتهى[1].

ثم مـــا نقلـــه الناظم عن أبي بكر وقالون وأبي عمرو مِن الإخفاء هو المشهور عـــنهم، ولذلـــك لم يُعَرِّج الناظم على رواية غيره، وقد رَوَى بعضُ المصنِّفين عنهم الإسكان المحض.

قـــال أبو عمرو الداني: «قرأ قالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء كسرة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس»[2].

قـــال أبو شامة: «ولم يُعَرِّج الناظم على هذه الرواية، وتَرَكَ ذِكْرَها كما تَرَكَ ذِكْرَ نظيرِها في: ﴿لَا تَعْدُواْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾[3] كما يأتي، [وأصاب][4] في ذلك»، انتهى[5].

وكذلك نقله مَكّي عنهم أيضاً في تبصرته، فقال: «وقد ذُكِر عنهم الإسكان، وليس بالجائز، وروي عنهم الاختلاس وهو: حسن قريب مِن الإخفاء». انتهى[6].

وهـــذا يؤيد أن الإخفاء والاختلاس غيران، وقال في الكشف له: «رُوِي عن أهل الإخفاء الاختلاس، [وهو حسن][7]، ورُوِي الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا

---

(١)- الكشف: ٣١٦/١، والصحيح أنهما مترادفان، وأنهما عبارة عن النطق بثلثي الحركة، ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر. انظر: الإضاءة في أصول القراءة: ص ٣١.

(٢)- التيسير: ص ٧١.

(٣)- سورة النساء، الآية: ١٥٤.

(٤)- في كلتا النسختين: "وأجاب"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٨١/٢..

(٥)- إبراز المعاني: ٣٨١/٢.

(٦)- التبصرة: ص ٤٥٠.

(٧)- ما بين المعكوفتين زيادة من الكشف، لابد منها.

قــرأت به، لأن فيه جمعاً بين ساكنين، ليس الأول منهما حرف مَدّ ولين، وذلك غير جائز عند أحد مِن النحويين»[١].

وقال أبو علي الفارسي: «مَن قَرَأَ: «فَنعْمَّا» بسكون العين لم يكن قوله مستقيماً عــند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين: الأول منهما ليس بحرف مَدّ ولين، قال: وقد أنشد سيــبويه شِعْراً قد اجتمع فيه الساكنان على حَدّ ما اجتمعا في: ﴿ نِعِمَّا ﴾[٢]، وأنكــره أصــحابه[٣]، قــال: ولعل أبا عمرو أَخْفَى ذلك كأخذه بالإخفاء في نحو: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾[٤]، و﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾[٥] فظن السّامع الإخفاء إسكاناً للطْف ذلك في السّمْع وخَفَائه»[٦].

وقــال أبو جعفر النحاس: «فأما الذي حُكِي عن أبي عمرو ونافع مِن إسكان العــين فمحال، حُكِي عن محمد بن يزيد – يعني: المبرد – أنه قال: أما إسكان العين والميم مشددة فلا يَقْدِر أَحَد عليه أن ينطق به، وإنما يروم الجمع بين ساكنين، ويحرك، ولا يَأْبَه، أي: / ولا يتــنبه، ولا يفطن لذلك»[٧]. [٤٦٦/ب]

وقــد عَكَــس آخــرون فاختــاروا قراءة الإسكان، ونصروها وبالغوا في تصحيحها، قالوا: «لأن ذلك قد وَرَد عن نافع وأبي عمرو وعاصم، ولورود ذلك عن

---

(١)- الكشف: ٣١٦/١.

(٢)- انظر: الكتاب: ٤٥٠/٤، والشعر الذي أنشده هو:

"كَأنَّها بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ ومَسْحِي مَرُّ عُقَابٍ كاسِرِ".

وموضع الشاهد فيه: إخفاء الهاء في قوله: "ومسْحِي"، لأنهم يريدون، "مسْحِه".

(٣)- مــنهم: أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، ذكر ذلك عنهما، ابن جني في كتابه: "سر صناعة الإعراب": ٥٨/١، ٥٩، وانظر: المحتسب له: ١٤٢/١.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٥)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٦)- الحجة – باختصار -: ٣٩٦/٢ – ٣٩٧، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨١/٢.

(٧)- إعراب القرآن للنحاس: ١٣٢/١، وانظر قول المبرد في: فتح الوصيد: ٧٤٩/٢، والبحر: ٣٣٨/٢.

ابن كثير في بعض تائه المتقدمة، وعن حمزة في: ﴿فَمَا ٱسْطَّٰعُوٓاْ﴾، وعن أبي عمرو في: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، وبابه.

قـــال: وإذا كانـــت هذه الجماعة الذين تلقى المسلمون عنهم القرآن وعلوم الشريعة قد تَلَقّوه كذلك عن التابعين، والتابعون تَلَقّوه من الصحابة، والصحابة تَلَقّوه مِـــن سيدنا رسول الله ﷺ، وجب التسليم لهم، واعتذر عن الجمع بين الساكنين بأنه أَمْر عارِض، وبأن العرب قد فَعَلَتْ مثل ذلك، ثم ذَكَر كلاماً طويلاً[1].

وهـــذا الذي ذكره مِن باب التشنيع على المنكرين للإسكان، وهذا إنما يصح عـــلى تقدير صحة الرواية، وإلا فنحن منازعون في صحة الرواية عنهم، ونقول: ظن السـامع أنـــه إسكان وإنما هو اختلاس، ثم الأمور الحسية لا ينبغي فيها نزاع، كيف يَقْـــدر أحـــد عـــلى الـــنطق بذلـــك؟، وهل هذا الأوزان تسكين العين والفاء مِن [جعغر][2]، ولا نـــزاع أن أحداً لا يقدر على ذلك، وما أورده مِن قراءة ابن كثير في الباب، وحمزة في: ﴿فَمَا ٱسْطَّٰعُوٓاْ﴾، وأبي عمرو في: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ فكله مَحَلّ نزاع، وليس بإسكان البتة، وقد تقدم تحقيق ذلك.

وممـــن بالغ في نصرته واختياره الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، فذكر قراءة الإســـكان في كتابه أولاً، ثم ذكر قراءة فتح النون، ثم قال: «وبالقراءة الأولى نأخذ،

---

(١)- قـــائل هذا القول هو: أحمد بن الصقر المنجي، نقل ذلك عنه السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٧٥٠، وانظـــر قولـــه في: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٢٢، وممن نصر القراءة: أبو عبيد القاسم بن سلام، وسوف يسوق المؤلف كلامه قريباً، وأيده السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٧٤٩، ونصرها كذلك أبو حيان فقال: "وإنكار هؤلاء فيه نظر، لأن أئمة القراءة لم يقرءوا إلا بنقل عن رسول الله ﷺ ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه مِن مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقوله أن القراءات السبع متواترة، لا يمكن وقوع الغلط فيها". البحر: ٢/٣٣٨.

(٢)- ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

لأنها فيما يُرْوَى: لغة النبي ﷺ حين قال لعمرو بن العاص: «نِعْمًّا بالمال الصالِح مع الرجل الصّالِح»[١]، قال: هكذا رُوي عنه ﷺ على هذا اللفظ.

قال: ثم هي أصل الكلمة أيضاً، إنما هي: «نِعْم» زيدت فيها «ما»، قال: وإنما قرأ تلك القراءة الأخرى مَن قرأها كراهة أن يجمعوا بين ساكنين: العين والميم فحركوا العين، قال: وهو مذهب حسن في العربية، ولكنه على خلاف الحديث، والأصل جميعاً». انتهى[٢].

قال أبو إسحاق الزجَّاج - بعد ذِكْره كلام أبي عبيد -: «هذا ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة عند النحويين البصريين جائزة البتة؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين [من غير حرف مد ولين][٣]»[٤].

قال أبو شامة بعد ذكره كلام أبي إسحاق هذا: «صدق أبو إسحاق فيما قال، عمّن رَوَى قراءة الإسكان: أنه سمع الإخفاء فلم يضبط، / كذلك القول في رواة الحديث، بل أولى؛ لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروايات، على خلاف فصيح اللغة، وقد أخرج الحاكم في كتابه المستدرك هذا الحديث، وقال في آخره - يعني: فتح النون وكسر العين - هذا حديث حسن صحيح[٥]». انتهى[٦]. [٤٦٧/أ]

---

(١)- الحديث: أخرجه أحمد في مسنده، رقم: (١٧١٣٤)، وابن حبان في صحيحه: رقم: (٣٢١١)، والطبراني في الأوسط: رقم: (٣١٨٩)، وأبو يعلى في مسنده: رقم: (٧٣٣٦)، كلهم عن عمرو بن العاص ﷺ، والحاكم في المستدرك: ٣/٢، وقال: "حديث صحيح"، وقال الهيثمي: "رواة أبو يعلى، وأحمد، ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح" مجمع الزوائد: ٦٨/٤.

(٢)- انظر قوله في: البحر: ٣٣٨/٢، ومعاني الزجاج: ٣٥٤/١، وإبراز المعاني: ٣٨٢/٢، ونقله السخاوي وأيده في: فتح الوصيد: ٧٤٨/٢، وانظر: النشر: ٢٣٦/٢.

(٣)- ما بين المعكوفتين عبارته في كلتا النسختين هكذا: "بين مد حرف مد ولين"، وهو خطأ، والمثبت من معاني الزجاج: ٣٥٤/١.

(٤)- معاني الزجاج: ٣٥٤/١، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨٢/٢.

(٥)- انظر: مستدرك الحاكم: ٣/٢، وكذلك قال أحمد في المسند: "نَعِمّا بنصب النون وكسر العين، قال: وقال أبو عبيد بكسر النون والعين". المسند: الحديث رقم: (١٧١٣٤).

(٦)- إبراز المعاني: ٣٨٢/٢- ٣٨٣.

ولاشك أنها قراءة رُدَّت[١]، وجميع ما استشهدوا به من ﴿ فَمَا ٱسْطَّـٰعُوٓاْ ﴾، و﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾، و﴿ إِذْ تَّلَقَّوْنَهُۥ ﴾، منازعٌ فيه غير مُسَلَّم.

والباء في: «بالمال»: زائدة كزيادتها في: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾[٢] وأنظاره[٣].

قولـــه: (نعِمَّـــا) يجوز أن يكون منصوباً بفعْل مُقدَّر، أي: «اذْكُر»، وهو على حَذْف مُضَاف، أي: «اذكر كلمتي: نعِمّا»[٤].

و(مَعـــاً) حال مِن «كلمتي»؛ لأنهما مُرَادِفَان، ويجوز أن يكون: (مَعاً) حالاً مِن نفس: (نعِمَّا)؛ لأنه في قوة كلمتين.

ويجوز أن يكون التقدير: «نعِمّا ونعِمّا»، فحُذِف المعطوف، كقوله[٥]:

كَأَنَّ الحَصَى مِن خَلْفِها وَأَمَامِها   إِذَا حَذَفَتْهُ رِجْلُهَا حَذْفُ أَعْسَرا.

---

(١)- في الأصل: "وردت"، والمثبت من (ت).

قلـــت: لم يذكـــر الشاطبي لهم في نظمه إلا الإخفاء، ولكن كان من حقه أن يذكر لهم وجهاً آخر وهو إسكان العين؛ لأنه مذكور في أصله – التيسير – فقد قال الإمام الداني: "ويجوز إسكانها وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس". التيسير: ص ٧١.

وصحح الوجهين ابن الجزري حيث قال: "والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يُعرف الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم كالمهدوي وابن شريح، وابن غلبون، والشاطبي، مع أن الإسكان في التيســـير، و لم يذكره الشاطبي". النشر: ٢٣٦/٢، وانظر: غيث النفع: ص ١٧٠، والإتحاف: ٤٥٦/١، والبدور الزاهرة: ص ٥٤، والفتح الرحماني شرح كنز المعاني: ص ١٨٠- ١٨١.

والقرآن حجة على اللغة، ومادام هذا الوجه ثبت بالطريق المقطوع بصحته، فيجب أن يصار إليه، هذا على فرض أن الجمع بين الساكنين لم يرد عن العرب، فكيف وقد ذكر ابن الجزري وروده عنهم، فقال: "وحكى الـــنحويون الكوفيون سماعاً من العرب: "شَهْر رّمضان"، مدغماً، وحكى ذلك سيبويه في الشعر". النشر: ٢٣٦/٢، وقد ذكرتُ نحو ذلك عن سيبويه قريباً.

(٢)- من مواضعها: سورة النساء، الآية: ٦.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٣/٢، واللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤.

(٤)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢٢/٢.

(٥)- البيت لامرئ القيس، وهو في: ديوانه: ص ٦٣، واللسان: مادة "حَذَف" ٣٣/٥، "ونَجَل" ٢٠١/١٤.

أي: «رجلها ويدها»، ومنه: ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[١]، أي: والبرد[٢].

ويجوز أن يكون: (نِعِمّا) مبتدأ، و(فِي النّونِ) خبره، و(فَتْحٌ) فاعل به، أو (فَتْحٌ) مبتدأ، و(فِي النّون) خبره مقدماً عليه، والجملة خبر الأول، وعلى هذين القولين فلابد مِن ضمير، وهو: إما محذوف تقديره: «في النون منه»، ويكون «منه» حالاً مِن (النّون)[٣]، وإما نابتٌ: «أل» منابه، أي: «في نونه»، و(مَعاً) منصوب بإضمار أعني، أي: كلمته معاً هنا، وفي النساء.

قال أبو شامة: «وكذلك حيث ذكر الناظم: (مَعاً)، معناه أن هذا الحرف في موضعين: أحدهما، أو كلاهما في هذه السورة، كما قال:

(مَعاً قَدْر حَرِّك...)[٤]

فإن كان الحرف في أكثر مِن موضعين لم يقل: (مَعاً) بل يقول: (حيث أتى)، أو (جميعاً)، أو (الكُلّ)، ونحو ذلك.

قال: ولو قال: (مَعاً) في الزائد على اثنين لكان سائغاً في اللغة، وقد سبق تقريره في باب الهمز المفرد[٥]، ولكنه فَرّق بين اللغتين بذلك، ولكنه ليس بحتم أن يقول: (مَعاً) في موضعي الخلاف، بل قد يأتي بعبارة أخرى، نحو: قوله:

(وفِي لامِ للهِ الأَخِيرَيْنِ حَذْفُهَا....)[٦]

(عَسَيْتُم بِكَسْرِ السّين حيث أَتَى انْجَلا)[٧]

---

(١)- سورة النحل، الآية: ٨١.

(٢)- انظر: الدر المصون: ٢/٨٠، ٧/٢٧٦، والبحر: ٥/٥٠٨.

(٣)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١٣)، فرش سورة البقرة.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ١/٣٩٤.

(٦)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٠٧)، فرش سورة المؤمنون.

(٧)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١٧)، فرش سورة البقرة.

كما مَرّ ذكره[1]، فإن كان الخلاف في موضعين لكلمة واحدة، وتلك الكلمة قد جاءت على أحد الوجهين في موضع ثالث بلا خلاف، لم يقل فيه: (مَعاً)؛ لأنه لا يُفهم مِن ذلك موضع الخلاف مِن موضع الاتفاق، بل ينص على موضعَي الخلاف، كقوله:

(وكَسْرُكَ سُخْرِيّاً بِهَا وبِصَادِهَا)[2].

لأن الكلمة قد جاءت في الزخرف أيضاً، ولكنها مضمومة بلا خلاف». انتهى[3].

وقد تقدم الكلام في هذه اللفظة، وإنما جددنا العَهد بذكر فوائدها[4].

قوله: (كَمَا شَفَا) / في موضع رفع نعتاً لـ(فَتْح)، أي: «فَتْحٌ ثَابِتٌ لشفائه[5] مَن قَرَأَ به»، يشير إلى أن هذه القراءة فيها شِفَاءٌ لأجل ما تضمنته مِن الإتيان بأصل الكلمة[6]، وقد تقدم الإِنْشَاد عليها، وهي لغة الحجاز، وكسر النون والعين لغة هذيل، فمِن ثَمّ فَصحتْ عليها الأولى؛ لأن لغة أهل الحجاز عندهم مقدمة[7]. [٤٦٧/ب]

(١)- انظر: ص ٦٢١ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٠٩)، فرش سورة المؤمنون.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٤)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(أَئِنّكَ آئِفْكاً معاً فوْقَ صَادِها ....).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٩٨)، باب الهمزتين من كلمة، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٧٧٥/٢.

(٥)- في الأصل: "كشفائه"، والمثبت من (ت).

(٦)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢٢/٢.

(٧)- انظر: الكتاب: ٤٤٠/٤، وفتح الوصيد: ٧٤٨/٢، والبحر: ٣٣٧/٢.

قولـــه: (وَإِخْفَاءُ كَسْرِ العَيْنِ) مبتدأ، ومضاف إليه، (وإِخْفَاء) مصدر مضاف لمفعوله، وكذلك: (كَسْرِ) مضاف لمفعوله، والتقدير: «وإن أخفينا كسر العين»، أي: «كسرنا العين»، وحَذْفُ الفاعل في المصْدَر مُطّرد[1].

قولـــه: (صِـــيغَ) فعْـــل ماض مِن الصِّياغة، فياؤه مِن واو؛ لأن أصله: «صَاغ يَصُوغ».

و(حُـــلا) مفعـــول ما لم يسمّ فاعله، وهو جمع: «حِلْية»، وهي: «الزينة»، وما أحسن ما أتى بالصِّياغة مع الحُلِي[2].

والجملـــة مِـــن: (صِيغَ به حُلا) خبر المبتدأ الذي هو: (إِخْفَاء)، و(بِهِ) متعلق بــــ(صِيغَ)، والهاء للإِخْفَاء[3]، والباء: للسببية، أي: «صِيغَ لهذه الكلمة زِينة[4]؛ بخِفّة لفظها، بسبب الإخفاء». والله اعلم.

٥٣٧- وَيَا وَنُكَفِّرْ عَنْ كِرَامٍ وَجَزْمُهُ   أَتَى شَافِياً والغَيْرُ بِالرَّفْعِ وُكِّلا

أخـــبر عمَّن رمز له بالعين المهملة، والكاف مِن قوله: (عَنْ كِرَامٍ) وهما حفص وابن عامر أنهما: قرءا قوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[5] بالياء مِن تحت بنقطتين، فتعين لغيرهما القراءة بالنون.

ثم أخـــبر عمّـــن رمز له بالهمزة والشين المعجمة مِن: (أَتَى شَافِياً)، وهم نافع والأخوان أنهم قرءوا بجزم الراء، فتعين لغيرهم رفعها على ما لفظ به، ولو سكت عنه

(١)- انظر: الكتاب: ١٨٩/١، وشرح التسهيل: ١١٨/٣، وشرح المفصل: ٥٩/٦، وشرح التصريح: ٩/٢

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٨/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٣)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٤)- في الأصل: "ونبه"، والمثبت من (ت).

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

لفُهِـــم، فإن الرفع ضِدّ الجزم متى أُطْلِق الجزم، وليس الجزم ضِدّاً للرفع إذا أُطْلِق الرفع على ما عُرِف ذلك كله في الخطبة[1]، كقوله[2]:

(وَحَرْفَا يَرِثْ بالجزْمِ حُلْوُ رِضَىً)، فيؤخذ للغير بالرفع.

وكذا قوله[3]:

(وَجَزْمُهُمْ يَذَرْهُمْ شَفَا).

وهذا بخلاف قوله[4]:

(يُضَاعَفْ وَيَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍ)

لَمّا لم يكن الجزم ضِداً للرفع قَيّده به، وكُلّ ذلك تذكار بما تقدم وتوطئة لِمَا يأتي في موضعه مبالغة في الإيضَاح.

فقولـــه: (والْغَيْرُ بِالرّفْعِ وُكّلا) مُسْتَغْنىً عنه لا محالة، وإنما أتى به تأكيداً لَـــمَّا احتاج إلى تـــتْميم البيت أتى بـــما يُؤكّد المفهوم[5].

وقد تحصّل مِن الترجمتين ثلاث قراءات:

الأولى: لحفص وابن عامر، وهي: ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ بالياء مِن تحت، ورفع الراء.

الثانية: لنافع وللأخوين، وهي: ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ بالنون وجَزْم الراء.

---

(١)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وجزْمٍ وتَذْكيرٍ وغيْبٍ وخِفَّةٍ   وجَمْعٍ وتنْوينٍ وتحْريكٍ اعملا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٩)، الخطبة. وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١/٢٠٩.

(٢)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٦٠)، فرش سورة مريم.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧٠٩)، فرش سورة الأعراف.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٢٤)، فرش سورة الفرقان.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٨٤، واللآلئ الفريدة: ٢/٦٢٣، والسراج: ص ١٦٨.

الثالـــثة: للباقين، وهم ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وهي: ﴿ وَنُكَفِّرُ ﴾ بالنون، ورفع الراء، و لم يقرأ أحدٌ بالياء مِن تحت وجزم الراء.

والوجهِ في قراءة الياء: عَوْد الضمير على: «الإِخْفاء» المفهوم / من قوله: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا ﴾[1]، أي: «وَيُكَفِّر الإِخْفَاء»[2]، نُسِب التكفير إليه لأنه سبب في ذلك[3]، أو عَوْده على الله تعالى؛ لتقدم ذِكْره في قوله: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥۗ ﴾[4]. [٤٦٨/أ]

والوجـــه في قراءة النون: الإخبار مِن الله تعالى عن نفسه المقَدّسة بنون المتكلم المعَظِّـــم نَفْسَـــهُ تفخـــيماً وتعظيماً، وفيه التفات من الغيـــبة إن راعينا قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥۗ ﴾[5].

والوجـــه في جزمه: عَطْفه على محل الجملة الواقعة جواباً للشرط، وهي قوله: ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[6].

والوجـــه في رفعـــه: عطفـــه على ما بعد الفاء، وما بعد الفاء يُرْفَع كقوله: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ ﴾[7].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٣/٢، والتبيان: ١٨٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١.

(٣)- انظر: البحر المحيط: ٣٣٩/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٧٠، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨٣/٢، والتبيان: ١٨٤/١، والإتحاف: ٤٥٧/١، والبحر: ٣٣٩/٢.

(٥)- انظر: الكشف: ٣١٧/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، والموضح: ٣٤٨/١، والتبيان: ١٨٤/١.

(٦)- انظر: الحجة للفارسي: ٤٠٠/٢، والكشف: ٣١٧/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، وكشف الشكلات: ٣٠٥/١.

(٧)- سورة المائدة، الآية: ٩٥، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٧، والبحر: ٣٣٩/٢.

وقيل: بل هو فِعْل مُسْتأنف، أخبر الله تعالى بذلك[١].

وقيل: بل هو خبر لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة أيضاً، ولكن يختلف التقدير بالنسبة إلى اختلاف القراءتين، فعلى قراءة النون يكون تقدير ذلك المبتدأ: «ونَحْنُ نُكَفِّر»، وعلى قراءة الياء، إن جعلنا الفاعل ضمير الإخفاء، أو ضمير الباريء تعالى: «وهو يكفر[٢]»[٣].

ونظير هذه الآية ما سيأتي في الأعراف مِن قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[٤] إلا أن الذي قَرَأَ هناك بالجزم: الأخوان، والذي قرأ هناك بالياء: الكوفيون وأبو عمرو.[٥]

وإذا جَمَعْت بين الآيتين قلت:

قرأ ابن كثير في السورتين بالنون ورفع الراء.

وقرأ نافع بالنون فيهما، وبالجزم في البقرة، وبالرفع في الأعراف.

وقرأ أبو عمرو وأبو بكر بالنون في البقرة، والياء في الأعراف، وبالرفع فيهما.

وقرأ الأخوان بالنون في البقرة، والياء في الأعراف، وبالجزم فيهما.

وقرأ حفص بالياء في البقرة والأعراف، وبالرفع فيهما.

---

(١)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٤٠٠ والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٨، وشرح الهداية: ١/٢٠٩، والموضح: ١/٣٤٨، والإتحاف: ١/٤٥٦.

(٢)- في الأصل: "نكفر"، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: الكشف: ١/٣١٧، والبحر: ٢/٣٣٩، وكشف المشكلات: ١/٣٠٥، والتبيان: ١/١٨٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥١٧.

(٤)- سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٥)- قال الناظم هناك:

(..................وَجَزْمُهُمْ يَذَرْهُمْ شَفَا والياءُ غُصْنٌ تَهَدَّلا).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧٠٩)، فرش سورة الأعراف، وانظر: فتح الوصيد: ٢/٧٥٣، والبحر: ٢/٣٣٩، والحجة للفارسي: ٢/٤٠١.

فهذه خمس قراءات لم يجْرِ فيها على سنن واحد في السورتين إلا اثنان: ابن كثير وحفص، والباقون غايروا بين قراءاتهم بالنسبة إلى الياء والنون والجزم والرفع فاضبط هذا الفصل فإنه عَسِر الاستخراج لا سيما من هذا القصيد.

وفي هذا الحرف قراءات شاذة، مجموعها ثمانية، فيجيء في هذا الحرف إحدى عشرة قراءة، ثلاث منها متواترة، وثمانية شاذة، وقد ذكرتها بتوجيهاتها منسوبة إلى قارئيها في غير هذا الموضوع[1]، ولله الحمد.

قوله: (وَيَا) مبتدأ مضاف لقوله: (وَنُكَفِّرْ)[2]، والواو مِن نفس التلاوة، وقَصَر (يـا)[3]؛ لأنه إحدى اللغتين في حروف الهجاء[4]؛ لا ضرورة، كما يزعم الشيخ شهاب الدين[5].

ولا يُقرَأ: (ونُكَفِّرْ) إلا بالجزم ليستقيم الوزن، وينبغي أن يُقرأ: (وَنُكَفِّرْ) بالنون لوجهين:

أحدهما: أنه لم يقرأ أحد من السبعة بالياء وجَزْمِ الراء، فالقراءة بالياء تؤدي إلى التلفظ / بما لم يقرأ به أحد. [٤٦٨/ب]

والثاني: أنه يصير لقوله: (وَيَا) فائدة، أي: «وياء موضع النون في و[نكفر][6]»، بخلاف ما إذا لفظ فقال: «ويكفر»، فيكون قد لفظ بتحصيل الحاصل.

---

(١)- انظر: الدر المصون: ٢/٦١١، والبحر: ٢/٣٣٩.

(٢)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٣)- في (ت) هكذا: "وقَصَر (ها)"، وهو خطأ.

(٤)- انظر: الكتاب: ٣/٢٦٦- ٢٦٧، والكشاف: ١/١٢٩، ومعاني الفراء: ١/١٠.

(٥)- ذكر الشيخ شهاب الدين أبو شامة ذلك عند شرحه لقول الناظم:

(**وها هو بَعْدَ الواوِ والفاء ولامها وها هي أسكن**..............)، متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٩)، حيث قال: "وقصر لفظ (ها)، في الموضعين ضرورة" إبراز المعاني: ٢/٢٨٣. انظر: ص ١٨٣ من هذه الرسالة.

(٦)- في كلتا النسختين: "ويكفر"، وما أثبته يقتضيه السياق.

قوله: (عَنْ كِرَامٍ) خبر المبتدأ، أي: «ثابت أو مستقر عن قوم كِرَام»[1]؛ يشير لطيب أصولهم، وجميل وَصْفهم، وأنهم مِن كِرَام الناس لا مِن أحْسَابهم، وفيه إيذان بأنهم سَمَحُوا على الطلبة بتنويل العلم ونشر الرواية، فإنهم لم يكتموا ما علموا، كما يسمح الكريم بماله، ويجود بنواله.

قوله: (وَجَزْمُهُ) مبتدأ، والضمير لقوله: (وَنُكَفِّر)، و(أَتَى) فعْل وفاعل، و(شَافِياً) حال، والجملة خبر المبتدأ، أي: جاء شافياً مَن قرأ به حيث دَلّ بجزمه على أن محل جملة الجواب هو الجزم، فحذف مفعول اسم الفاعل، وما أحسن ما وَصَف الجزم بالشِّفاء، فإن الجزم لغة: القَطْع، والقَطْع معه الشِّفاء فإنه يُتَدَاوى به.

قوله[2]: (وَالْغَيْرُ) مبتدأ، يعني: وغير مَن رمز له، وقد عرفت ما في إدخال: «أل» على لفظ: «غير»[3].

و(وُكِّل): جملة فعلية خبره، و(بالرَّفْعِ) متعلق، أي: «جُعِل وَكِيلاً عليه حافظاً له يؤديه لمستحقيه، وهم طلبته ورواته»، وكل هذه استعارات، وقد تقدم أنه لا حاجة له بقوله: (وَالْغَيْرُ بالرَّفْعِ وُكِّلا)؛ لفهم ذلك مِن ذكر الجزم، كما فهمنا: «النون» مِن لفظ: «الياء» في قوله: (وَيَا وَنُكَفِّر) فكما لم ينص بعد ذلك على «النون» لم تكن له حاجة بالنص على الرّفع، وإنما أتى به تأكيداً.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٢)- "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- سبقت الإشارة إلى هذه المسألة عند شرحه لقول الناظم:

(وما يخدعون الفتحُ من قبل ساكنٍ وبعد ذكا والغير كالحرف أولا)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٤٥)، انظر: ص ١٥٧ من هذه الرسالة.

وعند شرحه كذلك لقول الناظم:

(وَجُزْءاً وَجُزْءٌ ضَمَّ الاسْكَانَ صِفْ وَحَيْثُـ ـمَا أُكْلُهَا ذِكْراً وَفِي الغَيْرِ ذُو حُـلا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٢٤)، فرش سورة البقرة، وانظر: ص ٦٦٥ من هذه الرسالة.

٥٣٨- وَيَحْسَبُ كَسْرُ السِّينِ مُسْتَقْبَلاً سَمَا رِضَاهُ وَلَمْ يَلْزَمْ قِياساً مُــؤَصَّلا

أخـــبر عَمَّن رمز له بكلمة: سَمَا، وبالراء مِن: (سَمَا رِضَاهُ)، وهم نافع وابن كـــثير وأبو عمرو والكسائي أنهم قرءوا: ﴿يَحْسِبُ﴾ بكسر السين، حيث ورد في القرآن، فتعين لغيرهم فتحها.

واعـــلم أن هـــذا الخـــلاف ليس خاصاً بما في هذه السورة، وهو قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ﴾[1] بل هو جَارٍ في هذا الفعل مطلقاً[2].

فـــإن قلـــت: قول الناظم يُوهِم اختصاص ذلك بما في هذه السورة لاقتصاره عليها، ولم يقل: (بحيث أتى)، ونحوه؟.

قلـــت: قـــد أجاب الشيخ شهاب الدين عن ذلك بقول الناظم: (مُسْتَقْبَلاً)، فقال: «(مُسْتَقْبَلاً) حال مِن: (يَحْسَبُ)، ولولا هو لَـــمَا كان الخلاف إلا في الذي في سورة البقرة فقط: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾، فقال: (مُسْتَقْبَلاً) ليشمل كل فِعْل مُسْتَقْبَل في القرآن، سَواء كان بالياء، أو بالتاء، متصلاً به ضمير، أو غير متصل، نحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾[3]، ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ﴾[4]، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ﴾[5]، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾[6]، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾[7]». انتهى[8].

وفيه نظر، إذ لا يُفْهَم الشمول مِن: (مُسْتَقْبَلاً) البتة، وكل هذا عناية.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٧٣.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٨٤، واللآلئ الفريدة: ٢/٦٢٤.

(٣)- سورة القيامة، الآية: ٣، ٣٦.

(٤)- سورة الفرقان، الآية: ٤٤.

(٥)- سورة إبراهيم، الآية: ٤٢.

(٦)- سورة آل عمران، الآية: ١٨٨.

(٧)- سورة الكهف، الآية: ١٠٤.

(٨)- إبراز المعاني: ٢/٣٨٤.

وقال / أبو عبد الله: «وَنَبَّه بـ(مُسْتَقْبَلاً) على أن شرط الخلاف المذكور وجود الاستقبال مع أي حرف مضارعة كان، ولو قال بدل: (مُسْتَقْبَلاً): «كيف أتى» لحصل التنبيه على ذلك أيضاً»[1]. [٤٦٩/أ]

قوله: (سَمَا رِضَاهُ) إشارة إلى الثناء على هذه القراءة فإنها هي الفصيحة، وإن كانت خارجة عن القياس كما سيأتي، فقال: ارتفع رِضَاه، أي: رِضَى القارئ بذلك؛ لثبوته لغة[2].

والشيء قد يخرج عن الأصل، ويكثر استعماله فيكون أفصح مِن أصله، بل قد لا يُنْطَق به، وذلك نحو: «استَحْوَذ» فإنه جَارٍ على الأصل، إذ الأصل فيه الإعلال بنقل حركته إلى الساكن، وقَلْب واوه ألفاً، «كاستَقَام»، و«اسْتَعَاذ»، ولا يجوز النطق بالأصل فتقول: «اسْتَحَاذ»، وإن كان هو الأصل، لاسيما والقارئ بذلك: إمَامَا أهل العربية مِن البصريين والكوفيين، وهما: أبو عمرو بن العلاء، وكفى به، والكسائي، وإمَامَا حَرَمَيْ مكة والمدينة: نافع، وابن كثير.

قوله: (وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاساً مُؤَصَّلا) إشارة إلى ما ذكرته لك من مَجيء هذا الفعل على غير قياس، وذلك أن قياس: «فَعِل» بالكسر أن يُقَال فيه: «يَفْعَل» بالفتح ليخفّ اللفظ بتغاير حركتيه ماضياً ومستقبلاً[3]، وذلك نحو: «عَلِمَ يَعْلَم»، و«رَكِبَ يَرْكَب»، و«شَرِبَ يَشْرَبُ»، و«حَمِدَ يَحْمَد»، و«زَهِدَ يَزْهَد»، و«رَغِبَ يَرْغَبُ»، و«جَهِلَ يَجْهَل»، و«ضَمِنَ يَضْمَن»، و«سَمِنَ يَسْمَن»، و«عَجِبَ يَعْجَب»، و«بَخِلَ يَبْخَل»، و«سَكِرَ يَسْكَر»، و«سَعِدَ يَسْعَد»[4].

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٥٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢، والكسر لغة: "الحجاز"، والفتح لغة: "تميم"، انظر: البحر: ٣٤٢/٢، والإتحاف: ٤٥٧/١.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٧٥٤/٢، والسراج: ص ١٦٨، والبحر: ٣٤٢/٢، والمحرر: ٣٣٩/٢.

(٤)- انظر: الحجة للفارسي: ٤٠٣/٢، إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

وقــد شَــذّت ألفاظ عن هذا القياس فاتحدت حركةُ[١] ماضيها ومضارعها، وذلــك نحو: «حَسِبَ يَحْسِب»، و«نَعِم يَنْعِم»، و«يَئِس يــيْئِس، مِن: اليأس»، و«يَبِسَ يــيْبِس مِن: اليُــبُوسَة»، و«بَئِسَ يَــبْئِس من البأساء»، و«عَمِد يَعْمِد»[٢].

واختار جماعة هذه القراءة، قالوا: لأنها هي اللغة العالية، لغة أهل الحجاز، وبها قَــرَأَ رســول الله ﷺ، ولذلك اختارها أبو عبيد[٣]، ورَوَى فيه حديثاً عن لقيط بن صَــبِرة[٤] قــال: «كنت وافد بني نهد[٥] إلى رسول الله ﷺ، فبينا نحن عنده إذ رَوَّح الراعي غنمه، فقال له رسول الله ﷺ: «ما أَوْلَدَت»؟. قال: «بَهْمَة»، قال: «اذبح مكانها شاة»، ثم قال: «لا تــحسِبن - و لم يقل: لا تــحسَبَنّ - أنّا مِن أجلك ذبحناها»[٦].

قــال أبــو عبيد: «بالكسر نقرؤها في القرآن كله اخــتياراً لِــما حُفِظ عن رسول الله ﷺ مِن لغته، واتباعاً للفظه»[٧].

والوجــه للــباقين: الإتــيان بالقياس، هذا كله بعد اتباع الأثر، والأَخْذ مِن المشيخة، وإنما نذكر ذلك توجيهاً بعد ثبوت نَقْله وَصِحّة روايته[٨].

---

(١)- في كلتا النسختين: "حركة غير ماضيها ومضارعها"، بزيادة: "غير"، وهو خطأ، فحُذِفت لأن السياق يأباها، فهو مستقيمٌ بدونها.

(٢)- انظر: إعراب القراءات السبع: ١٠٣/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٨.

(٣)- ومنهم: مكي في: الكشف: ٣١٨/١، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

(٤)- هــو: لقــيط بــن صبرة بن عبد الله بن المنتفق العامري، صحابي، أخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٢٩/٣.

(٥)- "نهد" سقطت من (ت)، وفي جميع روايات الحديث: "وافد بني المنتَفِق".

(٦)- الحديــث: أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، رقم: (١٢٣)، وفي كتاب حروف القراءات، رقم: (٣٤٥٩)، وابــن حــبان في صحيحه: رقم: (١٠٥٤)، والطبراني في الأوسط: رقم: (٧٤٤٦)، وأحمد في مســنده، رقــم: (١٥٧٨٧)، و(١٥٧٨٩)، وكلهم عن لقيط بن صبرة ﷺ، وقال الحاكم في المستدرك: ٢٥٤/٢: "هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه".

(٧)- انظر قوله في: إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

(٨)- انظر: الكشف: ٣١٨/١، الإتحاف: ٤٥٧/١، والبحر: ٣٤٢/٢.

قولـه: (وَيَحْسَـبُ) مبتدأ، و(كَسْرُ / السِّين) مبتدأ ثان، و(سَمَا رِضَاهُ) جملة [٤٦٩/ب] فعلية خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد منها إليه مُقَدَّر، أي: «السين منه»، و«منه»: حال مِن السِّين[1]، أو نقول: «أل» نابَتْ منابه.

ويجوز أن يكون: (كَسْرُ السِّين) بدلاً مِن: (يَحْسَبُ) بدل اشتمال، ولابد مِن عائد حينـئذٍ أيضاً، والكلام فيه كما مرَّ آنفاً.

ومعنى: (سَمَا رِضَاهُ) ارتفع رِضَاهُ، أي: الرِّضَى عنه بموافقته لفصيح اللغتين.

قولـه: (مُسْتَقْبَلاً) حال مِن الهاء في: «منه» العائدة على: (يَحْسَبُ)[2]، وقد تقدم أنه قائم مقام قوله: (بحيث أتى).

قوله: (وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاساً) أي: لم يلزم لفظ: «يَحْسِبُ» قِيَاساً مُؤَصَّلا، أي: أَصَّلَته العرب في لغتها، والنحاة في عِلْمِهَا، فـ(مُؤَصَّلا): إن شئت قرأته بالهمز مِن الأَصْل، وإن شـئت قـرأته بالواو، وهي بدل مِن الهمزة لأنها مفتوحة بعد ضَمّة، فهو نظير: «يؤاخذ»، و«مؤجلا»، أي: و لم يَلْزَم «يَحْسِبُ» قِيَاساً أَصَّلَته العَرب ولا النحَاة، بل جاء على خلافه، فَفَصُحَ وشَاعَ[3]، وقد تقدم الاعتذار عن ذلك، وذِكْر نظائره.

ولو قيل: بأن: (مُؤَصّلا) حال قرأته بالواو، لأنه مِن «الوصْل» بمعنى أن غَير ما مِـن أهل العِلْم قد وَصَله إلينا، ونقله عَن العرب - أي: لم يلزم قياساً منقولاً عن لغة العَـرَب، وهو فتح العين في مضارع: «فَعِل» بكسرها - لكان قولاً صحيحاً، ويكون لكـل رواية معنى، فرواية الهمز مِن «الأَصَالة»، ورواية الواو مِن «التوصيل، والنقل»، وقد يُرَجّح الأول بأن إحدى الروايتـين مُفَسِّرة للأخرى.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٣.

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٤، وشرح شعلة: ص ٣٠٣.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

٥٣٩- وَقُلْ فَأْذَنُوا بِالْمَدِّ وَاكْسِرْ فَتىً صَفَا وَمَيْسَرَةٍ بِالضَّمِّ فِي السِّينِ أُصِّلا

أَمَر بالمد والكَسْر في لفظ: ﴿ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[1] لِمَن رمـــز له بالفاء والصَّاد المهملة، وهما حمزة وأبو بكر، والمراد مَدّ الهمزة، أي: الإتيان بـــألف بعدهـــا، وكسر الذال لأنه لا يلـــيق غير ذلك؛ ولذلك لم يـــبين مَحَل المدّ والكَسْر[2].

وتعـــين لغيـــرهما القَصْر، وهو عدم الإتيان بألف، وفَتْح الذَّال، ومتى مَدَدت وَجَب فتح الهمزة ضرورة أن الألف لابد أن تُسبَق بفتحة، وإذا قَصَرْت وَجَب تسكين الهمزة، وهذا واضح[3].

غـــير أن الشيخ شهاب الدين استشكل هذه العبارة، فقال: «والعبارة مشكلة على مَن لا يعرف القراءة، إذ قد يَفْهَم أنّ الكَسْر في الهمزة، فيكون المدّ بعدها ياء، أو يريد بالمدّ الألف بعد الفاء التي هي بدل مِن الهمزة السّاكنة، ويكون الكَسْر في الذال، فيُلْبس ذلك على مَن لا يعرف، فيحتاج إلى توقيف»[4].

قلت: هذان وَهْمَانِ مُمْتَـــنِعَان عند مَن شَدا[5] سَنا مِن القراءة / [٤٧٠/أ] وأما المبتدئ المحْض فلا يعرف هذا وغيرَه، إلا بِمُوقِف.

ثم أخبر عمّن رمز له بالهمز مِن: (أُصِّل)، وهو نافع، أنه قرأ: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسُرَةٍ ﴾[6] بضم السين، فتـــعيّن لغيره فتحها.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٧٩.

(٢)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤، والسراج: ص ١٦٨.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٨٥، وشرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٤)- إبراز المعاني: ٢/٣٨٥ — ٣٨٦، وانظر: وشرح شعلة: ص ٣٠٣.

(٥)- في كلتا النسختين: "شذا "، بالذال، وما أثبته – بالدال – هو الصواب، وقد سبق أن وضحت السبب في هذا الإثبات، ومعنى العبارة. انظر: ص ٦٥٥ من هذه الرسالة.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

والوجــه في قراءة: ﴿ فَآذِنُوا ﴾ بالمدّ والكسر: أنه أمْرٌ[١] من: «آذَن» «يُؤْذِن»، أي: «أعْلَم غيرَه بكذا»، يُقَال: «آذَنْـتُك بكذا»، أي: «أعْلَمتُك»، قال تعالى: ﴿ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾[٢] أي: أعْلَمْـتُكم، والأمـر منه: «آذِنْ»، كـ«آمِرْ»، والأصل: «أأْذِن» فسَكَنَت الهمزة بعد أُخْرى مفتوحة فقُلبت ألفاً وجوباً[٣].

والمعـنى: أن الله تعالى أَمَر عباده الذين خاطبهم بتحريم الرِّبا بأن يُعْلِموا غيرهم ممّـن كان على حالهم في المعاملة بالربا بأنهم إن أقاموا على ذلك كانوا بمنـزلة مَن يـحاربـه الله ورسوله ﷺ، أي: أَعْلِمُوهم بحرْبٍ مِن الله، أي: بمُحَارَبـتهما، وإذا أَعْلَموا غيرهم بذلك لزم منه عِلْمُهم به[٤].

وقال الحارث بن حلزة[٥]:

آذَنَتْنَا بِبيْنِها أَسْمَاءُ   رُبَّ ثاوٍ ويُمَلّ منه الثَّواءُ

أي: أعْلَمَتْنا بذلك، فهي عَالِـمَةٌ أيضاً.

والوجــه في قــراءة القصر: أنّه مِن: «الإذْن»، وهو «العِلْم»، أي: فاعلموا أيها المخاطبون بمُحَارَبة الله ورسوله ﷺ إن لم تَنْـتَهُوا عن ذلك، يقال: «أَذِن فلان بكذا» فهو: «أَذِين»، أي: أُعلِم به، فهو مُعْلَم[٦].

---

(١)- "أمر" سقطت من (ت).

(٢)- سورة الأنبياء، الآية: ١٠٩.

(٣)- انظـر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٨، والكشف: ٣١٨/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، والإتحاف: ٤٥٨/١.

(٤)- انظر: البحر: ٣٥٣/٢، وتفسيرالقرطبي: ٣٦٣/٣.

(٥)- هو: الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكري، شاعر جاهلي، من أهل العراق، ومن أصحاب المعلقات، وهذا البيت مطلع معلقته. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٢٣، والأعلام: ١٥٤/٢.

والبيـت: في: الخصـائص: ٢٤١/١، واللسـان: مـادة "أذن" ٧٨/١، ومـادة: "قفـا" ١٦٦/١٢، والشعر والشعراء: ص ١٢٣، والكشاف: ١٧٠/٤، والبحر: ٤٨٢/٧، وفتح الوصيد: ٧٥٥/٢.

(٦)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والكشف: ٣١٨/١، والإتحاف: ٤٥٨/١.

وقـــد اخـــتار جماعة المد لأنه يفيد فائدتين: إِعْلام الغير، وعِلْم المُعْلَم، بخلاف القصر، إذ ليس فيه إلا الأمر بالعِلْم بذلك[(١)].

قـــال مكيّ - رحمه الله - «ولولا أن الجماعة على القصر لكان الاختيار على المد - يعني: حيث كان أَعَمّ؛ لأنه يتضمن معنى القصر؛ لأنهم إذا أَعْلَموا غيرهم بذلك علِمُوه لا محالة، ولا يلزم مِن عِلْمِهم إياه إعلامهم به - قال: وبالقصر قَرأ عليٌّ بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن[(٢)]، وشيـــبة[(٣)]، وعيسى ابن عمر، وأبو جعفر[(٤)]»[(٥)].

وقـــد عكس أبو حاتم فاختار القصر [واستْبعد المد][(٦)] مُوَجِّهاً ذلك بأن الأمر فيه[(٧)] بالحرب لغيرهم، والمراد هم؛ لأنهم هم المخاطبون بترك الربا[(٨)].

كذا قاله، وليس بشيء، إذ كل عاقل إذا قيل له: «أَعْلِم زيداً بأنه إذا زنا جُلد، أو سَـــرَق قُطِـــع»، فَهِم مِن هذا: النهْيَ لنفسه عن الزنا والسّرقة، وأنه متى فعل ذلك عُوقِب بما تُوُعِّد به زيد.

---

(١)- ممن اختار قراءة المد لهذا الأمر: أبو حيان في البحر: ٣٥٣/١.

(٢)- هـــو: عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي الكوفي، إمام، ولد في حياة النبي ﷺ، مقرئ مجود، عرض على عثمان بن عفان ﷺ، وعلي بن أبي طالب ﷺ، وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم، وقرأ عليه: عاصم بن أبي النجود، ويحيى بن وثاب وغيرهم. ت: ٧٤هـــ. انظر: معرفة القراء: ١٤٦/١- ١٤٨، وغاية النهاية: ٤١٣/١- ٤١٤.

(٣)- هو: أبو ميمونه، شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني، تابعي، إمام مقرئ، مولى أم المؤمنين أم سلمة - رضي الله عنها - قرأ على عبد الله بن عياش المخزومي، وحدث عن أبي سلمة عبد الرحمن، وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم، وأبو عمرو بن العلاء، ت: ١٣٠هـــ. انظر: معرفة القراء: ١٨٢/١، وغاية النهاية: ٣٢٩/١.

(٤)- هو: يزيد بن القعقاع المدني، الإمام أحد العشرة. سبقت ترجمته، انظر: ص ٤٦٩.

(٥)- الكشف: ٣١٨/١.

(٦)- ما بين المعكوفتين زيادة مني، أثبتها ليستقيم السياق، واستئناساً بمعنى كلام أبي حاتم في الكشف: ٣١٨ ، ولأن المقصود بالكلام بعدها قراءة المد.

(٧)- أي: في قراءة المد.

(٨)- انظر قوله في: الكشف: ٣١٨/١، واللآلئ الفريدة: ٦٢٥/٢.

وقد وافق أبا حاتم في هذا الاختيار ثعلب[١] أيضاً، فقال: «الاختيار قراءة العامة من الإذْن؛ لأنه يُفَسِّر: كونوا على عِلْم وإذْن لأن الكلام يجري به على وَجْه واحد، وهو أَدَلّ على المراد، وأقرب في الإفْهَام»[٢].

وكذا قال الطبري: «إن قراءة القصر أرجح، قال: لأنها تَختَصّ بهم، وإنما أمروا على قراءة المد بإعلام غيرهم»[٣].

وقال الزمخشري: «وقُرِئ: فآذِنوا» فَأَعْلِموا بها غيركم، وهو مِن الإذن، وهو الاستماع، / لأنه مِن طرق العلم، وقرأ الحسن: «فَأَيْقِنُوا»[٤]، وهو دليل لقراءة العامة»[٥]. [٤٧٠/ب]

يعني: بالقصر؛ فإنها نَصّ في العلم لا في الإعلام.

ورجّح أبو عليّ المد، فقال: «وإذا أُمروا بإعلام غيرهم عَلِمُوا هم لا محالة، ففي إعلامهم عِلْمُهم، وليس في عِلْمهم إعْلامُهم غيرهم، فقراءة المد أرجح لأنها أبلغ وآكد»[٦].

وقال ابن عطية: «والقراءتان عندي سواء؛ لأن المخاطب مَحْصُور؛ بأنه كل مَن لا يَذَرُ ما بقي من الربا؛ فإن قيل: «فَأْذَنوا» فقد عَمَّهم الأمر، وإن قيل: «فآذِنُوا» بالمدّ، فالمعنى: أعلموا أنفسكم، أو بعضكم بعضاً، وكأن هذه القراءة فَسْحاً لهم في الارتياء والتثبيت، أي: أَعْلموا أنفسكم، ثم انظروا في الأرجح لكم، ترك الربا أو الحرب»[٧].

---

(١)- هو: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، وقد سبقت ترجمته ص ٢٩٨.

(٢)- انظر قوله في: الدر المصون: ٦٤١/٢.

(٣)- جامع البيان للطبري: ١٢٨/٣.

(٤)- قراءة شاذة: انظرها في: الكشاف: ٥٠٨/١، والبحر: ٣٥٢/٢.

(٥)- الكشاف: ٥٠٨/١.

(٦)- الحجة باختصار: ٤١٣/٢.

(٧)- المحرر: ٣٥٣/٢.

والظاهر: أن الهمزة في: «آذِنُوا» بالمدّ للتعدية كما تقدم تقريره.

وقال أبو البقاء: «إنها للصيرورة، أي: صِيرُوا عَالِمين بالحرب»[١].

وفيه بُعْدٌ كبير.

وقال أبو عبيدة: يُقَال: أَذِنْتُه بالشيء فَأَذِن به، مثل: أَنْذَرْتُه بالشيء فَنَذر به، فَجُعِل المقصود مطاوعاً للمَمْدود»[٢].

والوجه في قراءتي: ﴿ مَيْسُرَةٍ ﴾، و﴿ مَيْسَرَةٍ ﴾: أنهما لغتان فصيحتان[٣]، إلا أن الفتح أفصح[٤]، وذلك لأن: «مَفْعَلاً» و«مَفْعَلة» بفتح العين كثير جداً، و«مَفْعُل» بالضّم معدوم إلا عند الكسائي كما سيأتي بيانه، وأما «مَفْعُلة» بضم العين فقالوا قليل جداً[٥]، وهي لغة الحجاز[٦]، وقد جاءت منها ألفاظ نحو: «المشْرُقة[٧]» و«المقْبُرة[٨]»

---

(١)- التبيان: ١٨٦/١.

(٢)- مجاز القرآن بتصرف: ٨٣/١.

(٣)- انظر: الكشف: ٣١٩/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، وكشف المشكلات: ٣٠٦/١، والتبيان: ١٨٤/١

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٦/٢، والكشف: ٣١٩/١.

(٥)- قاله: أبو حيان في البحر: ٣٥٥/٢، وابن عطية في المحرر: ٣٥٥/٢، ومكي في الكشف: ٣١٩/١.

(٦)- والفتح لغة: نجد، انظر: البحر: ٣٥٥/٢، وإعراب النحاس: ١٣٥/١.

(٧)- أي: موضع القعود للشمس، أو المكان الذي تُشْرِق عليه الشمس. انظر: اللسان: مادة "شرق" ٦٤/٨، وفتح الوصيد: ٧٥٥/٢.

(٨)- هي: بضم الباء ويجوز بفتحها، لغتان في موضع القبور. انظر: اللسان: مادة "قبر" ٨/١٢.

و«المشْـــرُبة[١]» و«المسْـــرُبة[٢]» و«المقْــدُرَة[٣]» و«المأْدُبَة» و«المفْخُرَة[٤]» و«المزرُعَة[٥]» و«معُونة» و«مكرُمة[٦]» و«مأْلُكة[٧]».

وقــد تجرأ أبو جعفر النحّاس فَرَدّ قراءة نافع، وقال: «لم يأت: «مَفْعُلة» إلا في ألفــاظ معدودة ليس هذا منها، وأيضاً فإن الهاء زائدة، و لم يأت في كلامهم: «مَفْعُل» البتة». انتهى[٨].

وقال سيــبويه: «ليس في الكلام: مَفْعُل»[٩].

قال أبو علي: «يعني: في الآحاد»[١٠].

وقد حُكي عن سيــبويه: «مَهْلَك» مثلث اللام[١١].

وقال الكسائي[١٢]: «مَفْعُل في الآحاد، وأَوْرَدَ منه: «مَكرُماً» ، وأَنْشَدَ[١٣]:

(١)- هي: الغُرْفة. انظر: اللسان: مادة "شرب" ٤٦/٨، وفتح الوصيد: ٧٥٥/٢.

(٢)- هي: الشعر المُسْتدَقّ، النابت وسط الصدر إلى البطن. انظر: اللسان: مادة "سرب" ١٦٠/٧.

(٣)- أي: القُــدرة والقــوة، تقــول: "ما لي عليك مقدُرة"، أي: قُدْرة وقوة. انظر: اللسان: مادة "قدر" ٣٧/١٢.

(٤)- أي: ما فُخِر به. انظر: اللسان: مادة "فخر" ١٣٩/١١.

(٥)- هي: بضم الراء ويجوز بفتحها، لغتان في موضع الزرع. انظر: اللسان: مادة "زرع" ٢٧/٧.

(٦)- هما: مفعُلة من: "العَوْن"، ومن: "الكرم"، مثل: "معُوثه" من: "الغَوْث". انظر: اللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠.

(٧)- هي: الرسالة، سميت بذلك لأنها تؤلك في الفم. انظر: اللسان: مادة "ألك" ١٣٥/١.

(٨)- إعراب القرآن: ١٣٥/١.

(٩)- الكتاب: ٢٧٣/٤.

(١٠)- الحجة للفارسي: ٤١٥/٢.

(١١)- حكى ذلك أبو حيان في البحر: ٣٥٥/٢.

(١٢)- انظر قوله في: البحر: ٣٥٥/٢، واللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألك" ١٣٥/١.

(١٣)- عجــز بيــت منســوب لأبي الأخزر الحماني، وهو في: الكتاب: ٣٨٠/٤، والخصائص: ٦٤/١، واللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألك" ١٣٥/١، والمحتسب: ٢٣٩/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والمحرر: ٣٥٦/٢، وصدره: **"مروانُ مروانُ أخو اليوم اليَمي"**.

لِيوم رَوْعٍ أو فَعالِ مَكرُم.

وأَوْرَدَ منه: «مَعُوناً» أيضاً، وأَنْشَدَ قولَ جميل[1]:

بُثَيْنُ الزَّمي لا إنَّ لا إنْ لَزِمْته   على كَثْرَةِ الوَاشين أيُّ مَعُونِ.

وأَوْرَدَ: «مأْلَكاً» أيضاً[2]، وأَنْشَد قولَ عدي[3]:

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكاً   أنَّه قَدْ طَالَ حَبْسِي وانتِظَارِي.

وقد خَرّج سيـــبويه وأتباعه[4] هذه الألفاظ الثلاثة على أنها جمع: لـــ«مَكْرُمة»، و«مَعُونة»، و«مألُكة»، وكلامنا إنما هو في الآحاد، لا في الجموع[5].

وقد خطَّأ النحويون مجاهداً في قراءته: «إلى ميسُرِه» بإضافة: «مَيْسُر» بالضم إلى هاء الضمير[6]، بناء منهم على أن: «مَفْعُلاً» ليس موجوداً.

---

(١)- هو: أبو عمرو، جميل بن عبد الله بن معمر العذري، شاعر، افتتن ببثينة من فتيات قومه فتناقل الناس أخبارهما، ت: ٨٢هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٣١٥، والأعلام: ١٣٨/٢.

والبيـــت في: اللســـان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألك" ١٣٥/١، والمحتسب: ٢٣٨/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والمحرر: ٣٥٦/٢، والحجة للفارسي: ٤١٦/٢.

(٢)- قال أبو حيان - بعد ذِكْرِه كلام الكسائي -: "وقول الكسائي لا يُخَالِف قول سيبويه، إذ يقال ليس في الكلام كذا وإن كان قد جاء منه حرف أو حرفان، كأنه لا يُعتدّ بالقليل، ولا يُجْعل له حكم". البحر: ٣٥٥/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٤١٧/٢.

(٣)- هـــو: عـــدي بـــن زيد بن حماد العبادي التميمي، شاعر جاهلي، من أهل الحيرة، فصيحاً، سجنه الـــنعمان بـــن المـــنذر، فأرسل له بقصيدة، منها هذا البيت. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٤٤، والأعلام: ٢٢٠/٤.

والبيـــت في: اللسان: مادة "ألك" ١٣٥/١، والمحتسب: ٢٣٨/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والمحرر: ٣٥٦/٢، والحجة للفارسي: ٤١٦/٢.

(٤)- مـــنهم: المـــبرد، والفراء، انظر: البحر: ٣٥٥/٢، واللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألك" ١٣٥/١.

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ٤١٥/٢.

(٦)- قـــراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ٢٤، وإعراب الشواذ: ٢٨٦/١، والمحتسب: ٢٣٨/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والكشاف: ٥٠٩/١.

ولا ينبغي تـــخطئته لجواز أن يكون أراد: «ميسُر» جمع / ميسُرة، ثم أضافه إلى [٤٧١/أ] الضمير، وقد قررته أحسن تقرير في غير هذا الموضوع[١].

وقـــد اخـــتار أبـــو عبيد قراءة الفتح، وتبعه غيره على ذلك[٢]، ولا شك أنها أفصح.

قوله: (فَأْذَنُوا) مفعول: (قُلْ) على أنه مُضَمَّن معنى: «اقرأ واتلُ»، ولذلك تعلق بـــه: (بـــالمدّ)، كأنـــه قـــال: «اقْرأه بالمد»[٣]، ويجوز أن يكون الباء على هذا الوجه للمصاحبة، أي: «اقرأه ملتبساً بالمد».

ويجوز أن يكون: (فَأْذَنُوا) مبتدأ، و(بالمدّ) خبره، والجملة محكية[٤] بـــ(قُلْ)[٥].

قوله: (وَاكْسِر) مفعوله محذوف، أي: «واكسر فأذنوا»، يعني: ذاله.

قـــوله: (فَتَىً) حال مِن فاعل: (اكْسِر)[٦]، و«الفتى»: يُعَبَّر به عن ذي المروءة، وأصله: الشاب، ولهذا يقال: في فلان فُتُوَّة، أي: مروءة، وهو عُرْف شائع.

قوله: (صَفَا) يجوز أن يكون جملة فعلية، وأن يكون مصدراً، وقَصْرُه ضرورة، فـــإن كـــان جملة كانت في موضع نصب نعتاً لــ(فَتى)[٧]، وإن كان مصدراً جاز أن يكـــون حَالاً، وأن يكون نعتاً لــ(فَتى)، ولا بد في كِلا الأمرين مِن حذف مضاف، أي: «ذا صفاء».

أو نقـــول: قُصِدت المبالغة فجُعِل نفس الصَّفاء، أو يُجْعَل المصدر واقعاً موقع اســـم الفاعل، وهذه الأوجه الثلاثة جارية في كل مَصْدر أُخْبِر به عن [نكرة][٨]، أو

---

(١)- انظر: الدر المصون: ٦٤٨/٢، ٦٤٩.

(٢)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٦/٢.

(٣)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٤)- "محكية" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٥)- قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٨)- في كلتا النسختين: "حسنة"، وهو تحريف، والمثبت لعله الصواب، لظهوره من خلال استقراء كتب النحو في هذه المسألة.

وقـــع صفة لها، نحو: «رَجُلٌ عَدْل»، و«امرأَةٌ زُور»[١]، فالمعنى: حال كونك صافياً مِن كدر الدنيا، وتَخْلِيطها.

ويجوز أن تكون الجملة أو المصدر حالاً مِن الضمير المستـــتر في الحال، وهي: (فتى)، فيكون: مبتدأ صِلة.

قوله: (وَمَيْسَرَةٍ) مبتدأ، وهي مجرورة على الحكاية، و(بالضَّمِّ) خبره.

و(فِـــي السِّين) متعلق: (بالضَّمِّ) ، والعائد مُقَدَّر، أي: «السين منها»، و«منها»: حال مِن (السين)، أو نابت: «أل» منابه، أي: «سينها».

قوله: (أُصِّلا) جملة فعلية، إما مستأنفة ساقها للإخبار بأن الضَّم ليس فَرْعاً، بل هـــو أَصْلٌ بنفسه، لأنه لغة الحجاز، وقَصَد بذلك الرّد على مَن أنكره كما تقدم[٢]، وإما جملة حالية مِن «الضَّم»، أي: «أن الضَّم مُتَأَصِّل في السين».

ويجـــوز أن يكون: (أُصِّل) هو خبر: (مَيْسَرَة)[٣]، وأعاد الضمير عليها مُذَكَّراً، لأنها بمعنى: «الميسَّر»، و(بالضَّم) حال مِن الضمير فِي: (أُصِّلا).

و(فِـــي السِّـــين) متعلق به، والتقدير في ذلك كله على نحو ما مَرّ في نظائره، والتقدير: «وميسرة أُصِّلت ملتبسة بالضم الواقع في السين منها».

---

(١)- تقدمت الإشارة إلى بيان هذه الثلاثة الأوجه. انظر: ص ٢٨٥من هذه الرسالة، حيث قال ابن عقيل في شـــرحه على الألفية: «"مررت برجلٍ عَدْل"، مؤول إما على وضع: "عَدْل"، موضع: "عادل"، أو على حـــذف مضاف، أي: "ذِي عَدْل"، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً». انظر: شرح ابن عقيل باختصار: ١٨٦/٢، وأوضح المسالك: ١٧٨/٣.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢.

(٣)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤.

٥٤٠- وَتَصَّدَّقُوا خِفٌّ نَمَا تَرْجِعُونَ قُلْ   بِضَمٍّ وَفَتْحٍ عَنْ سِوَى وَلَدِ العَلا

أخـــبر عمّن رمز له بالنون مِن: (نَمَا)، وهو عاصم أنه قرأ قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصَدَّقُواْ ﴾[1] بتخفيف الصّاد، فتعين لغيره تـــثقيلها.

ثم أمر أن يُقال في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[2] بضم تاء: ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾، وفتح جيمه للقراء غير ابن العَلاء - وهو أبو عمرو - فتعين له فتح التاء، لأنه ضِدّ الضَّم، وكَسْر الجيم، / لأنه ضِدّ الفتح. [٤٧١/ب]

و لم يُـــبيّن الناظم محل التخفيف مِن: ﴿ تَصَدَّقُواْ ﴾، ولا الضّم والفتح مِن: ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ للعِلم بذلك عند أهل هذا الشأن.

والوجه في قراءتي: ﴿ تَصَدَّقُواْ ﴾ تخفيفاً وتـــثقيلاً: أن أَصْله: «تـــتَصَدَّقوا» بـــتاءين: **إحداهمـــا:** حرف المضارعة، **والثانية:** تاء التّفَعل، فبالغ عاصم في التخفيف فحذف إحدى تاءيه.

وقد مَرّ لك في: (تَظَّاهَرُون) خلاف، هل الحذف حَلّ بالثانية، أم بالأولى؟[3].

وغـــيره آثَر بقاء[4] التاءين وعَدَل إلى وجه آخر مِن التخفيف، وهو إبدال التاء الثانية صَاداً لمقاربتها لها، وإدغامها فيها، فمن ثم جاء التـــثقيل[5].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨١.

(٣)- تقدم هذا الخلاف عند شرحه لقول الناظم:

(وَتَظَّاهَرُونَ الظَّاءُ خُفِّفَ ثَابِتاً   وَعَنْهُمْ لَدَى التَّحْرِيمِ أَيْضاً تَحَلَّلا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٥) فرش سورة البقرة، انظر ص ٢٨٩ من هذه الرسالة.

(٤)- "بقاء" سقطت من (ت).

(٥)- انظر: معاني القرءات: ص ٩٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٩، والكشف: ٣١٩/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٥/١، والتبيان: ١٨٧/١.

والوجه في قراءتي: ﴿تَرْجَعُونَ﴾، و﴿تَرْجِعُونَ﴾: واضح، ويوافق المبني للفاعل قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾[1]، ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾[2]، والمبني للمفعول، قوله: ﴿وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾[3]، [﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾][4].

قال أبو عبدالله: «غير أن: «تَرْجِعُون» مِن: «رَجَع» لازماً، و«تُرْجَعُون» مِن: «رَجَع» متعدياً، يقال: «رَجَع زيد» و«رَجَعه عمرو». انتهى[5].

وما قاله هو الظاهر، وقد جوزوا في المبني للفاعل أن يكون متعدياً، وأن مفعوله محذوف، وقد تقدم تحرير هذا الفصل عند قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾ في هذه السورة[6]، والقراءتان متداخلتان، فإنهم إذا رَجَعُوا رُجِعُوا، وإذا رُجِعُوا رَجَعوا[7].

قوله: (وَتَصَدَّقُوا) مبتدأ، و(خِفٌّ) خبره على حَذْف مضاف، أي: «ذو خِفٍّ»، و(خِفّ) بمعنى: تخفيف[8].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٤٦.

(٢)- سورة الأنعام، الآية: ١٦٤، والزمر، الآية: ٧.

(٣)- سورة المؤمنون، الآية: ١١٥.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ٣٨، وفي كلتا النسختين: "ثم إلى ربكم تحشرون"، ولا توجد آية هكذا، ولعل ما أثبته هو المقصود، كما هو موجود في: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٩، وانظر: الحجة للفارسي: ٢/٤١٨، والكشف: ١/٣١٩.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٢/٦٢٧.

(٦)- الآية: ٢١٠، وقد تقدم ما أشار إليه، عند شرحه لقول الناظم:

«وَفِي التَّاءِ فَاضْمُمْ وَافْتَحِ الجِيمَ تَرْجِعُ الـ ... أُمُورُ سَمَا نَصّاً وَحَيْثُ تَنَزَّلا».

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٧) فرش سورة البقرة.

(٧)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٧٥٦، اللآلئ الفريدة: ٢/٦٢٧.

(٨)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤.

قوله: (نَمَا) جملة فعلية في موضع رفع نعتاً لـــ(خِفٌ)، أي: «خِفٌّ تام مشهور لصحته معنى ورواية»، مِن قولهم: «نَمَى الحديث» ينمي وينمو، أي: فشَا وذَاع[١].

قوله: (تَرْجِعُون) مبتدأ، و(قُلْ) أَمْر، و(بِضَمٍّ) خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: «قل هو بِضَــمّ»، وَفَتْحٍ، والجملة الأَمْرِية خبر عن المبتدأ، وما بعد: (قُلْ) مِن الجملة المحذوف شطرها في محل نصب على الحكاية.

قوــله: (عَنْ سِوَى) متعلق بـــ(قُلْ)، و(سِوَى) هنا للاستـــثناء، وقد استعملها مجرورة بـــ(عَن)، وسيـــبويه يُلْزمها النصب على الظرفية[٢]، لكن الصحيح تصرفها، وأنهـــا تكـــون بمعـــنى: «غـــير»[٣]، وقد قدّمت على ذلك شواهد لا حاجة للإطالة بإعادتها[٤].

ويجـــوز أن يكـــون: (تَرْجِعُون) مفعولاً مُقَدّماً لـــ(قُل)، وضَمَّن: (قُلْ) معنى: «اقـــرأ واتـــل»، و(بِضَـــمٍّ وفَتْحٍ) متعلق بـــ(قُلْ) مُضَمّناً المعنى المشار إليه، أي: «اقرأ تَرْجِعون بِضَمّ وفَتْحٍ عن غير أبي عمرو».

ويجـــوز أن يكـــون: (تَرْجِعُون) مبتدأ، و(بِضَمٍّ) خبره، و(عَنْ سِوَى) متعلق بمحذوف نعتاً لـــ(ضَمّ وفَتْح)، أي: «بضم وفتح كائنين عن غير ولد العلا»، والجملة بأسرها في محل نصب على الحكاية، والتقدير: «قل ترجعون كائن بضم وفتح».

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢.

(٢)- انظر: الكتاب: ٤٠٧/١.

(٣)- قـــال ابن مالك: "سوى كغير معنىً وإعراباً"، انظر: شرح التسهيل: ٣١٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٢/١، وشرح التصريح: ٥٥٩/١، وشرح الأشموني: ٥١٧/١.

(٤)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وأَشْمِم ورُمْ فيما سِوى متبدّلٍ بها حرْف مدٍّ واعرفِ البابَ مَحْفلا).

مـــتن الشـــاطبية البيـــت رقم: (٢٥٠)، باب وقف حمزة وهشام، وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١٠٢٥/٣.

ويجـــوز أن يكون: (قُلْ) معترضاً بين: (تَرْجعُون) وخبره، أي: «قل ذلك»، / [٤٧٢/أ] ولـــيس هو متسلطاً حينـــئذٍ على هذه الجملة بل على مفعول مُقَدّر، أي: «قل ذلك واقبَله»[1].

٥٤١- وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكَسْرُ فَازَ وَخَفِّفُوا فَتُذْكِرَ حَقّاً وَارْفَعِ الرَّا فَتَعْدِلا

أخـــبر عمّـــن رمز له بالفاء مِن: (فَازَ)، وهو حمزة، أنه قرأ قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴾[2] بِكَسْر همزة «إِنْ»، فتعين لغيره فتحها.

ثم أخـــبر عمّـــن رمز له بكلمة: (حَقّاً)، وهما ابن كثير وأبو عمرو أنهما قرءا: ﴿ فَتُذْكِرَ إِحْدَىٰهُمَا ﴾[3] بتخفـــيف الكاف، وحينـــئذٍ تَسْكُن الذال، وتعين لغيرهمـــا تشديد الكاف، وحينـــئذٍ تُفتَح الذال، ولم يُنَبّه الناظم على شيء مِن ذلك؛ لأنـــه لفظ بالذال سَاكِنة في قراءة التخفيف، وضِدّ الإسكان الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي الفتح.

ثم أمـــر برفع الراء مِن: ﴿ فَتُذَكِّرَ ﴾ لمن رمز له بالفاء مِن: (فَتَعْدِلا)، وهو حمزة، فتعين لغيره نَصبُها، وتحصّل مِن هذا البيت ثلاث قراءات:

الأولى: لحمزة وَحْده، وهي: ﴿ إِنْ تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ بكسر «إِنْ»، وتـــثقيل كَاف: ﴿ فَتُذَكِّرُ ﴾ ورفع رائه.

الثانية: لابن كثير وأبي عمرو: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذْكِرَ ﴾ بفتح «أن»، وتخفيف كاف ﴿ فَتُذْكِرَ ﴾، ونصب رائه.

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

الثالثة: للباقين، وهم نافع وابن عامر وعاصم والكسائي: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾ بفتح: «أَنْ»، وتثقيل الكاف، ونصب الراء.

والوجه في قراءة: ﴿ إِنْ تَضِلَّ ﴾ بكسر الهمزة: أنها «إِن» الشرطية، أي: «إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُما فَتُذَكِّرُها»، فالفاء وما في حيزها في محل جزم جواباً للشرط، ولذلك رُفِع الفعل المضَارع بعدها على إِضْمَار مبتدأ، أي: «فهي تُذكِّرُ إحداهما الأخرى»[1].

ولك أن لا تُقَدِّر مبتدأ بل تقول: رُفِع لوقوعه في حَيِّز الفاء، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾[2]، قيل تقديره: «فهو يَنْتَقِم الله منه»، و﴿ تَضِلَّ ﴾: فِعْل مضارع مجزوم، وإنّما فُتِح حيث التقى فيه ساكنان[3]، وهذه قراءة واضحة، إذ معناها: «تعليق التذكير مِن إحداهما للأخرى على نسيان إحداهما».

وهل لهذه الجملة الشرطية محل مِن الإعراب أم لا؟.

فقال بعضهم: محلها رَفْعٌ على النعت لـ﴿ ٱمْرَأَتَانِ ﴾، قاله ابن عطية[4]، وكان قد تقدم أن قوله: ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ ﴾: صفة لقوله جل وعز: ﴿ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ ﴾[5]، وإذا كان كذلك فقد آل التركيب إلى أنه صَار نظير قولك:

---

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة للفارسي: ٤٢٦/٢، والكشف: ٣٢٠/١، وشرح الهداية: ٢١١/١، وكشف المشكلات: ٣٠٨/١، والتبيان: ١٨٩/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٣/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٢)- سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٣)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٠، والحجة للفارسي: ٤٢٧/٢، فتح الوصيد: ٧٥٩/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١، والكشاف: ٥١٣/١، والمحرر: ٣٦٦/٢.

(٤)- المحرر: ٣٦٦/٢.

(٥)- إن كان يقصد أن هذا تقدم في كلامه في هذا الشرح فلم يتقدم؛ لأنه لم يتعرض له، وليس محله، وإن كان يقصد أنه تقدم في إعرابه في كتابه الدر المصون فصحيح، انظر: الدر المصون: ٦٥٨/٢.

«جـــاءَنِي رَجُلٌ وامرأتان عُقَلاءُ حُبْلَيَان»، وفي جواز مثل هذا نظر، بل الأقيسة تقتضي تقديم: «حُبْلَيان» على: «عُقَلاء».

وأما إذا قيل بأن: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ﴾: بدل مِن: ﴿رِّجَالِكُمْ﴾، أو متعلق بـــ﴿ٱسْتَشْهِدُواْ﴾ فيَتَعَذَّر جعله صفة لــ﴿ٱمْرَأَتَــانِ﴾؛ لأنه يلزم الفَصْل بين الصفة ومَوْصُوفها بأجنبي[١].

وقال الواحِدي[٢] نحو: قول ابن عطية، وفيه ما تقدم[٣].

وقـــال آخـــرون: لا محـــل لهذه الجملة الشرطية / مِن الإعراب لأنها مُسْتَأنفة [٤٧٢/ب] للإِخْبَار بهذا الحكم، وهي جواب لسؤال مُقَدّر كأن قائلاً قال: «ما بالُ امرأتين جُعِلَتا بمنـــزلة رجل»؟، فأجيب: بهذه الجملة.

ولظهور هذه القراءة أثنى الناظم عليها بالفوز، وهو النجاة مِن الهَلَكَة، والظَّفر بـــالمطلوب، فأخـــبر عـــن الكَسْـــر بأنه قد فاز مجازاً، أو المراد مَن قَرَأ به فأُسْنِد إليه لملابسته[٤].

وأشـــار بقوله: (فَتَعْدِلا) إلى أنه لَمَّا تَعَذَّر مَع الكَسْر ووجُود الفَاء غير الرّفع، قال: (فَتَعْدِلا)، أي: بذلك[٥].

والوجـــه في قـــراءة الباقين: أنها «أن» المصدرية الناصبة للمضارع، فأَثّرت فيه النصـــب، وحَرَكَـــتُه هذه حَرَكة إعراب، بخلاف حَرَكَتِه مَع كَسْر «إنْ» فإنها ليست

---

(١)- قاله أبو حيان في البحر: ٣٦٥/٢، وانظر: التبيان: ١٨٩/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١

(٢)- انظر: تفسيره "الوسيط": ٤٠٤/١.

والواحدي: هو: أبو الحسن، علي بن أحمد بن علي الواحدي، النيسابوري، مفسر، نحوي، طاف على أعلام الأمـــة، فتتـــلمذ عـــلى العروضي، ولازم الثعالبي، وقعد للتدريس سنين، صنف: "البسيط"، و"الوسيط"، و"الوجـــيز" في التفســـير، وأسباب النزول، وشرح ديوان المتنبي، ت: ٤٦٨هـــ. انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٣٨٧/١- ٣٨٨، وبغية الوعاة: ١٤٥/٢.

(٣)- وقال بهذا كذلك: مكي في: الكشف: ٣٢٠/١، والشيرازي في الموضح: ٣٥٢/١.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٧٥٧/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٧/٢.

(٥)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٧/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٧٥٩/٢، والسراج: ص ١٦٨.

حـــركة إعراب، بل حركة التقاء ساكنين كما تقدم تقريره، اتّحد اللفظ واختلف[(١)] المـــأخذ، وكانت الحركة فتحة في قراءة حمزة، فإنها أَخَفّ الحركات[(٢)].

ثم: «أَنْ» ومـــا في حـــيزها في محل جر أو نصب قولا سيـــبويه والخليل؛ لأنها مجـــرورة تقديراً بحرف جر مُقَدَّر تقديره: «لأَنْ تَضِلَّ»[(٣)]، ثم في مُتَعَلّق هذا الجار ثلاثة أوجه[(٤)]:

أحدها: أنه فعل مُضْمَر، وهو الرَّافع لقوله: ﴿ فَرَجُلٌ ﴾ تقديره: «فإن لم يكونا رجلين فليشهد رجل وامرأتان لأن تضل»، «فلأن تضل»: متعلق بقوله: «فليشهد».

الـــثاني: أنه خبر لمبتدأ، ولكن حذفنا الخبر تقديره: «فَرَجُل وامرَأَتان يَشْهَدُون لأن تضل».

الثالـــث: أنه فِعْل مُضْمر دَلّ عليه سياق الكلام، تقديره: «فاستشهدوا رجلاً وامرأة لأن تَضِلّ إحداهما»، ودَلّ على هذا الفعل قوله: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَـــانِ ﴾ قاله الواحِدي[(٥)]، ولا حاجة إليه؛ لأن تقدير الفعل الرافع أو الخبر مُغْنٍ عنه.

وقال بعضهم[(٦)]: تقدير الكلام: «إِرَادَة أَنْ تَضِلّ».

ثم في ناصب قولك: «إِرَادَة» ثلاثة الأوجه المتقدمة.

وجَرَتْ عادَةُ أهل العلم أن يسألوا هنا سؤالاً، وهو:

كـــيف جُعِـــل ضـــلالُ إحداهما علةً لطَلَب الإشهاد، أو مراداً لله تعالى، على حسب التقديرين المذكورين أولاً؟.

---

(١)- في الأصل "واتحد"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: شرح الهداية: ٢١١/١، والموضح: ٣٥٣.

(٣)- انظر: معاني الزجاج: ٣٦٤/١، وإعراب النحاس: ١٣٧/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٧/١

(٤)- انظر هذه الأوجه في: الحجة للفارسي: ٤٢٢/٢، وهي نظير قوله في: الدر المصون: ٦٥٩/٢.

(٥)- انظر: تفسيره "الوسيط": ٤٠٤/١.

(٦)- هو الزمخشري في: الكشاف: ٥١٣/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٥/١.

فأجـــاب سيـــبويه[١] وغيره[٢] عن ذلك: بأن الضلال لَمَّا كان سَبَباً للإِذْكَار، والإِذْكَـــارُ مسبَّباً عنه، وهم يُنَـــزِّلون كل واحد مِن السبب والمُسبَّب مَنْـــزِلة الآخر لالتباسهما واتصالهما كانت إرادة الضلال المسَّببة عنه الإذكار، إرادةً للإذكار، وكأنه قيل: «إرادة أن تُذَكِّر إحداهما الأخرى إن ضَلَّت».

ونظـــيره قولهم: «أَعْدَدتُ الخشبة أن يميل الحائطُ فأَدْعَمَهُ»، و«أَعَددتُ السِّلاح أن يجـــيء عدوٌ فأدفعَه» فإعداد الخشبة / ليس لأن يميل الحائطُ، ولا إعدادك السلاحَ **[٤٧٣/أ]** لأن يجيء عدوٌّ، وإنما هما للإدعام إذا مَالَت، والدفع إذا جاء عدو، وهذا مِمّا يعود إليه المعنى ويُهجر فيه جانب اللفظ.

وذهب الجرجاني[٣] إلى أن التقدير في هذه الآية: «مخافة أنْ تَضِلَّ»، وأنشد قول عمرو[٤]:

فَعَجَّلْنَا القِرَى أَنْ يَشْتُمُونا.

أي: «مَخَافَةَ أَنْ يَشْتُمُونَا»[٥].

وهـــذا صحيحٌ لو[٦] اقتُصِر عليه مِن غير أن يُعْطَف عليه قوله: «فَتُذَكِّرَ» لأنه كـــان الـــتقدير: «فاستشهدوا رجلاً وامرأتين مخافة أن تَضِلَّ إحداهما»، ولكنْ عَطْفُ

---

(١)- الكتاب: ٥٣/٣.

(٢)- كالزمخشري في الكشاف: ٥١٣، والنحاس في إعراب القرآن: ١٣٧/١.

(٣)- هـــو: أبـــو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، النحوي، الإمام المشهور، من أئمة البلاغة والبيان، أخذ عن أبي علي الفارسي، له: "أسرار البلاغة"، و"دلائل الإعجاز"، و"إعجاز القرآن". ت: ٤٧١هـــ. انظر: إنباه الرواة: ١٨٨/٢، وبغية الوعاة: ١٠٦/٢.

(٤)- هـــو: أبو الأسود، عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب، من بني تغلب، شاعر جاهلي، من أصحاب المعلقـــات، انظر: الشعر والشعراء: ص ١٥١، والأعلام: ٨٤/٥، وعجز البيت في: مغني اللبيب: ٨٢/١، والدر المصون: ٦٦١/٢، وصدره: **"نَزَلْتُمْ مَنْـــزِلَ الأَضيافِ مِنَّا"**.

(٥)- انظر: البحر: ٣٦٥/٢، والتبيان: ١٨٩/١، ومغني اللبيب: ٨٣/١.

(٦)- في الأصل "أو"، والمثبت من (ت).

قولِه: «فتذكِّر» يُفْسِده، إذ يَصِير التقدير: «مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى»، وإذكار إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو المقصود[1].

قال أبو جعفر النحاس: «سمعت علي بن سليمان[2] يَحْكي عن أبي العباس – يعني: المبرد – أن التقدير: «كراهة أن تَضِلّ»، قال النحاس: «وهو غلط، إذ يصير المعنى: كراهة أن تُذَكِّر إحداهما الأخرى». انتهى[3].

وذهب الفراء إلى أَغْرب مِن هذا كله، فزعم أن تقدير الآية الكريمة: «كي تُذَكِّر إحداهما الأخرى إن ضَلّت» فلما قُدِّم الجزاء اتصل بما قبله فَفُتِحت: «أَنْ»، قال: ومثلُه مِن الكلام: «إنه ليُعْجِبُني أَنْ يَسْأل السائل فيُعْطَى»[4].

معناه: إنه ليعجبني أن يُعْطَى السائل إن سأل، لأنه إنما يعجبه الإعطاء لا السؤال، فلما قُدّم السؤال على العطية أصْحَبوه «أنْ» المفتوحة لينكشف المعنى، فعنده «أَنْ» في: ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ للجزاء، إلا أنه قُدِّم وفُتِح وأصله التأخير.

وأنكر البصريُّون هذا القول أبلغ إنكار وردُّوه أبلغ ردّ، قال أبو إسحاق الزجاج: «لست أدري لِمَ صار الجزاء، وهو في مكانه، أو غير مكانه وجب أن تفتح «أن»»[5].

وقال الفارسي: «ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها، والقياسُ يُفْسِدُها ألا ترى أنّا نَجِدُ الحرف العامل إذا تغيّرت حركته لم يُوجِب ذلك تغيُّراً في عَمَله، ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن[6] مِن فتح اللام الجارة مع المُظْهَر عن يونس[7]، وأبي

(١)- انظر: البحر: ٣٦٥/٢، والتبيان: ١٨٩/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٢)- هو: أبو الحسن، علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الصغير، النحوي، أخذ عن أبي العباس المبرد، وثعلب، وأخذ عنه أبو عبيد الله المرزباني، والمعافى بن زكريا، ت: ٣١٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢٧٦/٢، وبغية الوعاة: ١٦٧/٢.

(٣)- إعراب القرآن للنحاس: ١٣٧/١.

(٤)- معاني الفراء: ١٨٤/١.

(٥)- معاني الزجاج: ٣٦٤/١.

(٦)- انظر: معاني الأخفش: ٣٠٤/١، وهو: سعيد بن مسعدة الأخفش، تقدمت ترجمته. انظر: ص ١٧٠.

(٧)- هو يونس بن حبيب. تقدمت ترجمته. انظر: ص ٣٣١.

عبيدة، وخلف الأحمر(١)، فكما أن هذه اللام لَمّا فُتِحَت لم يتغيّر مِن عملها ومعناه شيء، كذلك «إن» الجزائية ينبغي إذا فُتِحَت أن لا يتغير عملها ولا معناهما، ومِمّا يُبْعِدُه أيضاً أنّا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير، ألا ترى قولك: «مررت بزيد»، ثم تقول: «بزيد مررت» فلم يتغير عملُ الباء بتقديمها مِن تأخير»(٢).

[٤٧٣/ب] قلت: ومما جعله النحويون مِن / باب إقامة السبب مَقام المسبب، قول الشاعر(٣):

وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَـا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

وذلك أن فاعل الأفعال الواقعة جزاء لأخوات: «عَسَى» لا يكون إلا ضميراً عائداً على أسمائها، نحو: «جَعَلْتُ أَفْعَلُ كذا» ولا تقول: «جَعَلت تفعل أبي ولا أخي»، وهنا وقع فاعل فعل المذكور: «ثوبي».

فأجابوا عنه: بما ذكرت لك، وذلك أن ثوبه سببٌ في نُهُوضِه، نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ، فنزل منزلة السبب، فكأنه قال: «وقد جعل ثوبي يثقلني»، أو «قد جعلت أثقل بسبب ثوبي»(٤).

---

(١)- هو: أبو محرز، خلف بن حيَّان الأحمر البصري، مولى بلال بن أبي بُردة، كان راوية ثقة، شاعراً، يسلك مسلك الأصمعي وطريقته، تتلمذ عليه أبو نواس. ت: ١٨٠هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٨٣/١، وبغية الوعاة: ٥٥٤/١.

(٢)- الحجة للفارسي: ٤٣٤/٢.

(٣)- البيت: منسوب لأبي حيَّة النمري، هو في: شرح التصريح: ٢٨٠/١، والدرر اللوامع: ٢٦١/١، ٢٧٥، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ٢٧٤/١، وشرح الأشموني: ٢٨٤/١، ومغني اللبيب: ٣٢٢/٢، وفي بعض مواضعه: **"فأنهض نهض الشَّارِبِ السَّكِرِ"**.

(٤)- انظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/١، وأوضح المسالك: ٢٧٤/١، وشرح الأشموني: ٢٨٤/١.

والوجه في تَخْفِيف: ﴿ فَتُذْكِرَ ﴾، وتثقيله: أنهما لغتان، بمعنى واحد، يقال: أذْكَره وذَكَّره، بالتضعيف، والهمزة للتعدية، نحو: أخْرَجَته وخرَّجْته، والمعنى: «جعلها ذاكرة للشيء بعد نسيانه»[١].

فإن قلتَ: هذا الفعل قبل الهمزة، والتضعيف مُتَعَدّ لواحد فالهمزة والتضعيف لابد وأن يكسبانه مفعولاً آخر، وليس في الآية إلا مفعول واحد، وهو: ﴿ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾، فأين الثاني؟.

فالجواب: أنه محذوف تقديره: «فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة إن نسيتها»[٢]، فإن الضلال هنا، بمعنى: النسيان؛ لقوله تعالى: ﴿ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[٣]، بمعنى: «الناسين»[٤]، وقال أبو فراس[٥]:

وَلَقدْ ضَلَلْتَ أَبَاك تَدْعُو دَارِماً كضَلالِ مُلْتَمِسٍ طَرِيقَ وبارِ

وما ذكرته مِن تفسير: «فَتُذَكِّر» بالتخفيف والتثقيل هو المشهور المعوّل عليه.

وقال أبو عمرو بن العلاء - فيما رواه عنه الأصمعي أن أبا عمرو - قال: «فتُذَكِّر إحداهما الأخرى بالتشديد فهو مِن طريق التَّذَكّر بعد النسيان، تقول لها: هل تذكرين إذ شهدنا كذا يوم كذا في مكان كذا على فلان أو فلانة؟.

---

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥١، والكشف: ١/٣٢١، وشرح الهداية: ١/٢١٢، والكشاف: ١/٥١٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥٢٦.

(٢)- انظر: البحر: ٢/٣٦٦، والتبيان: ١/١٩٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥٢٦.

(٣)- سورة الشعراء، الآية: ٢٠.

(٤)- قاله أبو عبيدة، انظر: مجاز القرآن: ١/٨٣، وانظر: والحجة للفارسي: ٢/٤٢٥، ومعاني النحاس: ١/٣١٨، والكشاف: ١/٥١٣.

(٥)- هو: الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، من الشعراء النبلاء، من أهل البصرة، صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ت: ١١٠هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٣٤٥، والأعلام: ٨/٩٣.
والبيت: منسوب للفرزدق في: اللسان: مادة "ضلل" ٩/٥٧، ومعجم البلدان: ٥/٤١١، والحجة للفارسي: ٢/٤٢٥، والدر المصون: ٢/٦٦٢.

ومَــن قرأ: «فتُذْكِر» بالتخفيف فقال: «إذا شهدت المرأة، ثم جاءت الأخرى فشهدت معها فقد أَذْكَرَتْها لقيامها مقام ذَكَر»[١].

وهذا لم يصححه المحققون عنه لمكانه في العلم[٢]، فإن ذلك مردود مِن وجوه:

أحدهــا: أن الفصــاحة تقتضــي مقابلة الضلالِ المراد به النسيان بالإذكار والتذكر، ولا تناسب في المقابلة بالمعنى المنقول عنه.

والــثاني: أن النســاء لو بَلَغْن ما بلغْن مِن العَدد لابد معهنّ مِن رجل ليشهد معهنّ، فلو كان ذلك المعنى صحيحاً لذَكَّرَتْها بنفسها مِن غير انضمام رجل[٣].

وفــيه نظــر؛ إذ نجد النساء تَــتَمَحَّض في شهاداتٍ مِن غير انضمام رجلٍ، وكان ينبغي أن يقولوا ذلك فيما يُقْبَل فيه الرجل مع المرأتين.

/ **الثالث:** أنه لو كان هذا المعنى صحيحاً لكان ينبغي أن يكون ذلك في سائر الأحكام، ولا يُقْتَصَر به على ما فيه مالــيّة. [٤٧٤/أ]

وفــيه نظر أيضاً، إذ هو مشترك الإلزام لأنه يقال: وكذا إذا فسرتموه بالتذكر بعد النسيان لم يَعُمّ الأحكام كلها، فما أجبتم به فهو جوابه أيضاً.

---

(١)- انظــر قــول أبي عمرو في: البحر: ٣٦٦/٢، والمحرر: ٣٦٧/٢، تفسير والقرطبي: ٣٩٤/٣، وفتح الوصــيد: ٧٥٩/٢، ونُقِل هذا القول عن سفيان بن عيينه في: الحجة للفارسي: ٤٣٢/٢، ومعاني النحاس: ٣١٨/١.

وقال الفراء نظير هذا القول، نَقَل ذلك مكي، قال: "قال الفراء: إنّ مَن خفّف فهو من الذَّكَر الذي هو ضد الأنثى". الكشف: ٣٢١/١.

(٢)- منهم: أبو حيان في: البحر: ٣٦٦/٢، والنحاس في معانيه: ٣١٨/١، وقال ابن عطية عن هذا القول: "وهذا تأويل بعيد غير فصيح" المحرر: ٣٦٧/٢.

وقال القرطبي: "وفيه بُعْدٌ؛ إذ لا يحصل في مقابلة الضلال الذي معناه النسيان إلا الذِّكْر" الجامع: ٣٩٤/٣.

(٣)- قاله أبو علي الفارسي في: الحجة: ٤٣٣/٢.

ولم يخُصّ الزمخشري هذا التفسير بقراءة التخفيف، بل قال: «ومِن بِدَع التفاسير: «فَتُذَكّر» فيُجْعَل إحداهما الأخرى: ذَكَراً، يعني: أنهما إذا اجتمعتا كانتا بمنزلة الذّكَر». انتهى[1].

وقال بعضهم: التشديد في هذا اللفظ أكثر استعمالاً مِن التخفيف، وعليه قوله[2]:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ العَجُولِ وَنَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

والوجه في رفع: ﴿ فَتُذَكِّرُ ﴾: ظاهر، لأنه بعد الفاء في جواب الشرط[3].

والوجه في نصبه: نَسَقُهُ على: ﴿ تَضِلَّ ﴾ المنصوب بـ«أَنْ» في قراءتهم[4].

فهذا ما يتعلق بتوجيه القراءات المذكورة في هذا الحرف الكريم، وفيه مباحث شريفة لا تتعلق بهذا الموضوع [ذكرها في غير هذا الموضوع][5].

قوله: (وَفِي أَنْ تَضِلَّ) خبر مُقَدَّم، و(الْكَسْر) مبتدأ مؤخر، و(فَازَ) جملة مستأنفة أثنى بها على الكسر، ويَجُوز أن تكون الجملة حالاً مِن الضمير المسْتكن في الخبر على إضمار «قد».

(١)- الكشاف: ١/٥١٣.

(٢)- البيتان منسوبان للعباس بن مرداس، وهما في ديوانه: ص ١٣٦، وبلا نسبة في: الدرر اللوامع: ١/٥٣٥، ومغني اللبيب: ٢/٣١٣، والكتاب: ٢/١٥٨، والإنصاف: ١/٢٨٦، وشرح المفصل ٤/١٣٠، ، واللسان: مادة "كمل" ١٣/١١٢، وشرح الأشموني: ٣/٣٢٤، والمقتضب: ٢/٤٦، والحجة للفارسي: ٢/٤٣١.

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والكشف: ١/٣٢١، والموضح: ١/٣٥٣.

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة للفارسي: ٢/٤٢٦، وشرح الهداية: ١/٢١١.

(٥)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت)، وانظر: الدر المصون: ٢/٦٥٩- ٦٦٥.

وجعـــل أبو عبدالله: (فِي أَنْ تَضِلّ) في محل نصب على الحال مِن الضمير في: (فَــازَ)، وأعرب: (الكَسْر) مبتدأ، و(فَازَ) خبره[١]، وهذا لا يصح عند البصريين لعدم تقديم العامل هنا.

قوـــله: (فَــتُذْكِر) مفعول: (خَفَّفُوا) على حذف مضاف، أي: «خَفَّفوا كاف فَتُذْكِر»، أو يكون المعنى: «أوقعوا فيه التخفيف»[٢].

قوـــله: (حَقّـــاً) يجوز أن يكون منصوباً بفعل مُقَدّر مِن لفظه على أنه تأكيد لمضـــمون الجملـــة، أي: «حَقّ ذلك حقاً»، **والثاني**: أنه نعت مصدر محذوف تقديره: «تـــخفيفاً حقاً»، أي: «أنه ثابت منقول، غير واهٍ ولا مزلزل»[٣].

قوله: (وَارْفَع الرّاء) أي: «الراء منه»، أي: مِن: (فَتُذْكِر)، أو يكون نابتْ: «أل» منابه، تقديره: «وارفع راءه».

قوـــله: (فَتَعْدِل) منصوب بإضمار «أنْ» في جواب الأمر، ومعنى: العَدْل هنا: الجـــري على قواعد العربية وقوانين اللغة، وهو رفع الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة جواباً[٤].

٥٤٢- تِجَارَةٌ انْصِبْ رَفْعَهُ فِي النِّسَا ثَوَى وَحَاضِرَةٌ مَعْهَا هُنَا عَاصِمٌ تَـــلا

أمـــر بنصب رَفْع: ﴿ تِجَـٰرَةً ﴾ في سورة النساء لمن رمز له بالثاء المثلثة مِن: (ثَوَى)، وهـــم الكوفيون، فتعين لغيرهم رفعها يريد قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾[٥] .

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٢/٦٢٩.

(٢)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٥.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٢٩.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٢٩، وشرح شعلة: ص ٣٠٥.

(٥)- سورة النساء، الآية: ٢٩.

وأخبر عن / عاصم أنه ينصب رفع: ﴿تِجَـٰرَةً﴾ هنا مع نصبه: [٤٧٤/ب] لـ﴿حَاضِرَةً﴾[1] أيضاً، فتعين لغيره رفعها.

وتحصّل من هذا:

أنّ عَاصِماً ينصبها في السورتين.

وأن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وابن عامر يرفعونها فيهما.

وأن الأخوين يرفعونها هنا، وينصبونها في النساء.

وإنما قَيّد قوله: (انْصِبْ رَفْعَهُ) فلم يقل: «انصب تاءه» بالإطلاق لأن ضِدّ النصب الخفض فكانت تختل قراءة الباقين، فلذلك قيّد النصب بأنه ضِدٌّ للرفع هنا، وهذا بخلاف عكسه، وهو أنه إذا أطلق الرفع أُخِذ ضِدّه النصب[2].

والوجه في نصب: ﴿تِجَـٰرَةً﴾ في السورتين: أنها خبر لـ«كان»، و«كان» هي الناقصة، والاسم مُقَدّر[3]، وتقديره بأحد أمور: أي: إلا أن تكون [الأموالُ تجارةً، وحينئذ لا بُدّ من حذف مضاف، تقديره: «إلا أن تكون الأموال]"[4] أموال تجارةً»[5]، أو «إلا أن تكون التجارة تجارةً»[6]، كإنشاد سيبويه[7]:

بَنِي أَسْدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاءَنَا   إِذَا كَانَ يَوماً ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا.

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٢)- انظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٨، واللآلئ الفريدة: ٦٢٩/٢.

(٣)- انظر: معاني الفراء: ١٨٥/١، والكشف: ٣٢١/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والتبيان: ١٩١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٨/١.

(٤)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٧٦٠/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٨/٢، والحجة للفارسي: ٤٩٣/٢.

(٦)- انظر: المحرر: ٣٧٠/٢، والكشاف: ٥١٤/١، والكشف: ٣٢١/١.

(٧)- الكتاب: ٤٧/١، والبيت منسوب لعمرو بن شأس في: شرح أبيات سيبويه: ١٨٢/١، وبلا نسبة في الكشاف: ٥١٤/١، وكنز الجعبري (خ): ٣٧٨.

أي: «إذا كان اليوم يوماً»[١].

أو «إلا أن تكون المبايعة تجارة»[٢]، أو «إلا أن تكون الصفقة تجارة»[٣]، أو «إلا أن تكون المداينة تجارة»، كذا قدّره الزجاج[٤]، وهو حسن في هذه السورة لتقدم ذلك في السياق.

وقال أبو علي الفارسي ما يقتضي رَدّ هذا، فإنه قال: «ولا يجوز أن يكون التداينُ اسم كان، لأن التداين معنىً، والتجارة الحاضرة يراد بها العين، وحكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتداينُ حق في ذمة المستدين، للمدين المطالبة به، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون اسم «كان» لاختلاف التداين والتجارة الحاضرة».[٥].

وهذا الذي رَدّ به الفارسي على الزجاج غير ظاهر؛ لأن التجارة أيضاً مصدر، فهي معنىً مِن المعاني لا عين مِن الأعيان، وبين الفارسي والزجاج أمرٌ يقتضي حُبَّ الرد عليه.

ومنع الفارسي أيضاً أن يكون اسم «كان» ضميراً عائداً على: ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ المذكور في قوله: ﴿ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ﴾[٦] للمعنى الذي ذكره في التداين؛ لأن ذلك الحق دَيْن، قال: «وإذا لم يجز هذا لم يخل اسم كان مِن أحد شيئين:

---

(١)- انظر: الكتاب: ٤٧/١، والحجة للفارسي: ٤٤١/٢، والمحرر: ٣٧٠/٢، والكشاف: ٥٤١/١.

(٢)- انظر: الكشف: ٣٢١/١، وتفسير القرطبي: ٣٩٨/٣، والإتحاف: ٤٦٠/١، وكشف المشكلات: ٢٩٠/١.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

(٤)- انظر: معاني الزجاج: ٣٦٦/١، وقاله كذلك: الأزهري في معانيه: ص ٩٢، وابن زنجله في الحجة: ص ١٥١.

(٥)- الحجة – باختصار – ٤٤١/١.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

أحدهما: أن هـذه الأشياء التي اقْتُصَّت مِن الإشهاد، والارتهان قد عُلِم مِن فحواها التبايُع، فأُضْمِر التبايع لدلالة الحال عليه، كما أُضمِر لدلالة الحال فيما حَكَى سيبويه: «إذا كان غداً فأتني»[1]، ويُنْشَد[2]:

أَعَيْنَيَّ هَلْ تَبْكِيانِ عِفَاقاً   إِذَا كَان طَعْناً بينهم وَعِنَاقا

أي: «إذا كان الأمر».

والثاني: أن يكون أضمر التجارة، كأنه قيل: «إلا أن تكون التجارةُ [تجارةً][3]»، ومثله ما أنشده الفراء[4]:

فَدَى لِبَنِي ذُهْلِ بن شَيْبَانَ نَاقَتِي   إِذَا كَانَ يَوْماً ذَا كَوَاكِبَ أَشْهَبَا» انتهى[5].

/ قلت: ومثله ما تقدم من إنْشَاد سيبويه: [٤٧٥/أ]

«بَنِي أَسْدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاءَنَا...» البيت.

والوجه في قراءة الرفع هنا يحتمل وجهين:

أحدهما: أنَّ: ﴿تَكُونَ﴾ ناقصة أيضاً، و﴿تِجَارَة﴾ اسمها، و﴿تُدِيرُونَهَا﴾ الخبر، كأنه قيل: «إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ مُدَارةً»، وسوّغ مجيء اسمها نكرة وَصْفُه: بـ﴿حَاضِرَة﴾، وبهذا قال الفراء[6]، وآخرون[7].

---

(١)- الكتاب: ١/٢٢٤.

(٢)- البيت غير منسوب، وهو في: معاني الفراء: ١/١٨٦.

(٣)- ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، والمثبت من الحجة للفارسي: ٢/٤٤١.

(٤)- انظر: معانيه: ١/١٨٦، وهو كذلك في: الحجة للفارسي: ٢/٤٤١، والمحرر: ٢/٣٧٠، واللسان: مادة "شهب" ٨/١٥١.

(٥)- الحجة للفارسي – بتصرف يسير: ٢/٤٤١.

(٦)- انظر: معانيه: ١/١٨٥.

(٧)- منهم: ابن خالويه في إعراب القراءات السبع: ١/١٠٥، والزمخشري في الكشاف: ١/٥١٤، والعكبري في التبيان: ١/١٩٠، وأبو حيان في البحر: ٢/٣٦٩.

والــثاني: أنها التامة، أي: «إلا أن يكون، أي: يحدث ويقع ويوجد[(١)] تجارة»، كقوــله: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾، وهــذا الوجه يتمشَّى في آية النساء أيضاً، بخلاف الأول فإنه لا يَتَأَتَّى ثَمَّ لعدم ما يصلح أن يكون خبراً[(٢)].

وجــوّز أبو شامة في آية النساء أيضاً أنّ: ﴿ تَكُونَ ﴾ ناقصةٌ، مقدراً لها خــبراً، فقال: «فوجه النصب في الموضعين جَعْل «كان» ناقصة، واسمها مضمر فيها، يعــني: «الأمــوال»، ومــن رفــع جعَلها تامة، وقيل: أيضاً إنها هنا ناقصة، والخبر: ﴿ تُدِيرُونَهَا ﴾، ويجوز أن يقدر في النساء دائرة بينكم»[(٣)].

وهذا تكلّف لا حاجة إليه.

وفي قوله: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةٌ ﴾، أو ﴿ تِجَـٰرَةً ﴾ رفعاً ونصباً، قولان:

أحدهما: أنه استثناء متّصِل، قال أبو البقاء: «والجملة المستثناة في موضع نصب؛ لأنــه اســتثناء مِن الجنْس؛ لأنه أمر بالاستشهاد في كل معاملة؛ واستثنى منه التجارة الحاضرة، والتقدير: إلا في حال حضور التجارة»[(٤)].

والــثاني: أنــه منقطع، قال مكّي بن أبي طالب: «وأَنْ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع»[(٥)].

---

(١)- "يوجد" زيادة من (ت).

(٢)- انظــر: معــاني الأخفش: ٣٩٠/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٥/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٥/١، ومعــاني القراءات: ص ٩٢، والحجة للفارسي: ٤٣٩/٢، والكشف: ٣٢٢/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والإتحاف: ٤٦٠/١.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٨٨/٢.

(٤)- التبيان: ١٩١/١، وانظر: البحر: ٣٦٩/٢.

(٥)- مشكل إعراب القرآن: ١٤٥/١، وانظر: البحر: ٣٦٩/٢.

قلـــت: وهذا هو الظاهر؛ كأنه قيل: «لكن التجارة الحاضرة، فإنه يجوز عدم الاستشهاد والكَتْب فيها».

وقو ــله: (وَحَاضِرَةٌ مَعْهَا) تنبيه على أن عاصماً ينصب: ﴿ حَاضِرَةً ﴾ أيضاً، ويُفْهَم منه أن غيره يرفع معها: ﴿ حَاضِرَةٌ ﴾ أيضاً[1].

والحاصل: أن مَن رفعها رفع: «حَاضِرة»، ومَن نصبها نصبها؛ لأنها صفتها على كـــل حال، وإنما نَبَّه عليه لأنه قد يَخْفَى على آحاد الطلبة، وإلا فَمَن عنده أدنى تَنَبّه يعلم أن الصفة تابعة لموصوفها فهو زيادة بيان.

قوله: (تِجَارَةٌ انْصِب رَفْعَهُ) يجوز في: (تِجَارة) وجهان:

أحدهمـــا: أنها منصوبة بفعل مُضْمَر على الاشتغال؛ لأن العامل بعدها عَمِل في سببها، أي: «انصب تجارة انصب رفعها»، وإنما ذُكِّر ضميرُها؛ لأنها في معنى: «المال»، ولو قُرِئ: «رَفْعُها» لكان أولى ليتوافق الضمير وما يعود إليه[2].

والثاني: أنها مرفوعة على الابتداء، والخبر الجملة الأمرية بعدها، والوجه الأول أوجه لمكان الأمر[3].

قو ــله: (فِـــي النِّســـاء) يجوز أن يتعلق بـــ(انْصِب)، (في النِّسَاء)، أي: «أوقع النصب في هذه السورة»، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال مِن: (رَفْعه)، أي: «كائناً في النســـاء؛ لأن الـــرفع واقـــع في النساء»، وأن يتعلق بـــ(ثَوَى)، أي: أَقَام ذلك في النساء، أي: ثبت وصحّ ذلك في النساء.

---

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٢٩/٢، والسراج: ص ١٦٨.

(٢)- في (ت): "عليه".

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

قولـــه: (ثَوَى) يجوز أن يكون مُسْتأنفاً، أي: «أقام في صِحّة وظهور»[١]؛ لأن الضعيف لا ثبوت له ولا استقرار». /

[٤٧٥/ب]

ويجـــوز أن يكـــون: حـــالاً مِن: (رَفْعه)، أي: «انصب رفعه حال كونه ثابتاً وموجوداً»، ومعنى ذلك: «اجعل مكان الرفع نصباً»، وإلا فالحقيقة مُتَعَذِّرة.

قولـــه: (وحَاضِـــرةٌ) مفعـــول مُقَدّم لقوله: (تَلا)، و(تَلا) خبر عن عاصم[٢]، و(مَعْهَا) حال مِن (حَاضِرَة)، والضمير يعود على: «التجارة»[٣]، وأُنِّث ضميرُها؛ لأنه هو الأصل، وهذا يدلّك على أنه لو قُرِئ: «رفعها» لكان أولى.

و(هُـــنَا) متعلق بـــ(تَلا أيضاً، وفي الكلام حَذْف، وتقديم وتأخير، وتقديره: «وعاصـــم تلا حاضرة كائنة مع تجارة هنا بنصب الرفع»، فـــ«بنصب الرفع»: متعلق بـــ(تَلا)، أي: «تَلا بكذا»، ودَلَّ على ذلك المحذوف ما تقدم مِن: (انْصِب رَفْعَه).

ويجـــوز أن يـــتعلق بمحذوف على أنه حال مِن فاعل: (تَلا)، أي: «تلا عاصم ذلك حال كونه ملتبساً بنصب الرفع»، كذا أعربه أبو عبد الله[٤].

قلـــت: وعلى هذا فيجوز أن يكون: حالاً مِن المفعول، وهو: (حَاضِرة)، أي: «تلاها ملتبسة بنصب الرفع الذي كان فيها»، ووصْفُها بذلك أولى وأنسب مِن وَصْف فاعل التلاوة به.

فإن قلت: ما أعربته مخالف لأصول البصريين فإنه تقدم العامل حيث لا يتقدم المعمول؟.

فالجواب: أن الضرورة مبيحة لذلك، وهو مذهب كُوفي مع عدم مندوحة عن [ذلـــك، وهـــذا بخلاف ما يفعله أبو عبد الله فإنه يرتكب ذلك مع وجود مندوحة

---

(١)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٥، والسراج: ص ١٦٩.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٧٦٠/٢.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

عـــنه][1]، وهنا لم نجد مندوحة ظاهرة عن ذلك، فلذلك ارتكبناه، وقد تقدّم أنه نَصّ عـــلى نصـــب ﴿حَاضِرَةً﴾ لـــئلا يتوهم مَن لا علم له أن مع نصبه لتجارة تبقى: ﴿حَاضِرَةٌ﴾ على رفعها، وهو توهم بعيد جداً.

والمشـــهور في النسخ أن يكتب: (مَعْهَا) متصلة: «مع» بـــ«ها»، وتكون: «ها» ضمير مؤنثة عائدة على: (تِجَارَة) المتقدمة في اللفظ كما مرّ شرحه.

ويوجـــد في بعض النسخ - على ما قاله أبو عبد الله -: «مع ها» يعني: «مع» مفصولة مِن: «ها»، قال: «وتكون: «ها» للتنبيه، قال: والأول أولى». انتهى[2].

وهذا الذي وُجِد لا ينبغي أن يُعْتَدّ به، وذلك لأنه لا يخلو إما أن تُجْعل: «مع» داخلـــة مع اسم الإشارة مضافة إليه، وتكون: «ها» للتنبيه، أو تُجْعل: «ها» هنا ظرفاً لـــــ(تلا) على حاله الأول، و«مع» غير مضافة إليه، فإن ارتكب الأول ارتكب ما لا يجوز لوجهين:

أحدهما: صناعي، وهو أن: «هنا» ظرف مكان لا يتصرف فكيف يضاف إليه «مع»؟.

والـــثاني: أن المعنى المقصود يفوت، وهو نصب: (تجارة)، فإن قال: التقدير: «مع تجارة التي هاهنا» كان تقديراً بعيداً، و[العار][3] أو كلاهما ممتنع[4].

(١)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

(٣)- ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٧٦٠/٣.

وإن ارتكب الثاني كان فاسداً أيضاً من حيث الصناعة والمعنى، أما الصناعة فإن: «مَعْ» إذا قُطِعَت عن الإضافة نُصِبت، كقوله[١]:

وَشَعْبَاكما معاً.

وتكون حينئذٍ منصوبة على الحال، أو الظرف، وهل هي / من باب المقصور أو المنقوص؟. خلافٌ طويل[٢]، و«مَعْ» كما رأيتها ليست منصوبة. [٤٧٦/أ]

وأما فساد المعنى: فمن حيث لم يُعْلم ما الحكم المذكور، ولا ما محله على تقدير العلم به، فلذلك أطرحنا هذا، ولم نعبأ به، وذكرناه تنبيهاً على ضعفه.

و«مَعَ» مفتوحة العين، ولا تُسَكّن إلا ضرورة[٣] كهذا البيت، ومثله ما أنشده سيبويه[٤]:

وَرَيْشِي مِنْكُمُ وَهوَايَ مَعْكُمْ   وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا.

---

(١)- جزء من بيت للصمة القشيري، وهو:

"حَنَنْتَ إلى ريَّا ونفسُك باعدتْ   مَزارَكَ مِنْ رَيَّا وشَعْبَاكُما معَا"

وهو في: في شرح ديوان الحماسة: ص ٢١٥، والمقاصد النحوية: ٤٣١/٣، وعمدة الحفاظ: مادة "حنن" ٤٦٠/١.

(٢)- قال بالأول: يونس والأخفش، وقال بالثاني: الخليل وسيبويه، انظر: الكتاب: ٢٨٦/٣- ٢٨٧، وشرح التسهيل: ٢٣٩/٢، وشرح التصريح: ٧١٦/١، والجنى الداني: ص ٣٠٧.

(٣)- والإسكان ضرورة عند سيبويه فقط، وخالفه المتأخرون بأن إسكانها لغة، قال ابن مالك: "وخفي على سيبويه أن السكون لغة". شرح التسهيل: ٢٤١/٢، والإسكان لغة: ربيعة وغَنْم، انظر: مغني اللبيب: ٦٣١/١، وشرح الأشموني: ١٦٣/٢، والجنى الداني: ص ٣٠٥، وشرح التسهيل: ٧١٥/١.

(٤)- الكتاب: ٢٨٧/٣، والبيت منسوب لجرير، وهو في ديوانه: ص ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه: ١٩٥/٢، ومنسوب للراعي النميري في: الكتاب: ٢٨٧/٣، ولكليهما في: شرح التصريح: ٧١٥/١، وبلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٤١/٢، وشرح الأشموني: ١٦٢/٢، والجنى الداني: ص ٣٠٦، ورصف المباني: ص ٣٢٩، وشرح ابن عقيل: ٦٧/٢.

وقد غلط النحاس فزعم أنها إذا سَكَنت عينُها كانت حرف جرٍّ إجماعاً[١]، وليس كما زعـــم، بـــل هي باقية على اسميتها، وما وافقه [إلا][٢] القليل على ذلك، ليت شعري فمِن أين له الإجماع؟.

٥٤٣- وَحَقٌّ رِهَانٌ ضَمُّ كَسْرٍ وَفَتْحَةٍ وَقَصْرٌ وَيَغْفِرْ مَعْ يُعَذِّبْ سَمَا العُلا

أخــبر عمّن رمز له بكلمة: (حَقّ)، وهما ابن كثير وأبو عمرو أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿ فَرِهَـٰنٌ مَّقۡبُوضَةٌ ﴾[٣] بضَمّ كَسْر الراء، وبضَمّ فتح الهاء وبالقصر[٤]، أي: بحذف الألف التي بعد الهاء، فصارت قراءتهما: ﴿ فَرُهُـنٌ ﴾ بضَمّ الراء والهاء، فتعين لغيرهما القراءة: ﴿ فَرِهَـٰنٌ ﴾ على ما لفظ به، وعلى ما يُفْهَم مِن القيود.

وقَـــيَّد قولــه: (ضَمُّ كَسْرٍ وَفَتْحَةٍ)؛ لأنه لو أطلق الضَّم لأخل بقراءة الباقين بالنسبة إلى الراء لأن ضِدّ الضّم المطلق الفتح كقوله في الخطبة[٥]:

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَمُّ والرَّفْعُ سَاكتاً فغيرُهم بالفتحِ والنصْبِ أَقْبَلا)

و لم يُخِلّ بالنسبة إلى الهاء، لأن الهاء في قراءة الباقين مفتوحة فلا يحصل اختلال إلا بالنسبة إلى الراء فقط، وهذا قول أبي عبد الله هنا: «ولو قال بفتح راء وهائه لأخَلّ بقراءة الباقين في الراء دون الهاء»[٦]، وقد بسطت لك هذا.

---

(١)- انظــر: إعراب القرآن: ٣١/١، ونقل عنه هذا ابن مالك في شرح التسهيل: ٢٤١/٢، ابن عقيل في شرحه: ٦٧/٢، والمرادي في الجنى الداني: ص ٣٠٦.

(٢)- ما بين المعكوفتين زيادة مني، يقتضيها السياق.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٤)- العبارة في (ت) هكذا: "بكسر الراء، وبفتح ضم الهاء وبالقصر". وهو خطأ.

(٥)-متن الشاطبية البيت رقم: (٦٢).

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٦٣١/٢، وانظر: كنز الجعبري (خ): ٣٧٩.

وقول الناظم: (وَقَصْرٌ) كالتأكيد والبيان، وذلك أنه متى ضُمَّ فتح الهاء استحال وجــود هذه الْمَدّة الخاصة، وهي الألف؛ إذ لا يُتَصَوّر وجود ألف بعد غير الفتح[(١)]، وهــو أحد الأشياء الثلاثة التي أعجز الله البشر عن النطق بها وهي: الابتداء بالساكن، والــتقاء الساكنين على غير حدّهما، وإيجاد الألف بعد ضمة أو كسرة، وزاد آخرون: وتحريك الألف، وهو صحيح، فتعين أربعة.

ثم أخبر عمّن رمز له بــ(سَمَا) في هذا البيت، وبالشين المعجمة مِن: (شَذَا) في أول البيــت الآتي، وهــم نــافع وابن كثير وأبو عمرو والأخوان أنهم قرءوا قوله: ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾[(٢)] بالجزم في: ﴿ فَيَغْفِرْ ...... وَيُعَذِّبْ ﴾.

فــتعين لغيرهم وهما ابن عامر وعاصم رفعهما، وذلك لأن للجزم ضِداً مُعَيَّناً وهو الرّفع، كيفما ذُكِر الجزم أَفْهم الرفع مِن غير عكس، وتقدم بيان ذلك قريــباً[(٣)]، وسلف / مقرراً أبلغ تقرير في الخطبة[(٤)]. [٤٧٦/ب]

والوجه في قراءة: ﴿ فَرُهُنٌ ﴾ بالضّم والقصر أمران:

---

(١)- اللآلئ الفريدة: ٢/٦٣١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٣)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَيَا وَنُكَفِّرْ عَنْ كِرامٍ وَجَزْمُهُ   أَتَى شَافِياً والغَيْرُ بِالرَّفْعِ وُكِّلا).

متن الشاطبية البيت رقم: (٥٣٧)، فرش سورة البقرة. وانظر: ص ٧١٧ من هذه الرسالة.

(٤)- عند شرحه لقول الناظم:

(وجَزْمٍ وتَذْكيرٍ وغيْبٍ وخِفَّةٍ   وجَمْعٍ وتنوينٍ وتَحْريكِ اعملا).

متن الشاطبية البيت رقم: (٥٩)، وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١/٢٠٩.

أحدهما: أنه جمع: «رَهْن»، و«فَعْل» يُجْمَع على: «فُعُل»، نحو: «سَقْف وسُقُف»[١]، ولكنّهم قد نَصُّوا على أن: «فُعُلاً» بضمتين جمعاً لـ«فَعْل» بالفتح والإسكان قليلٌ[٢]، وعَدّوا ألفاظه، وهي ما أورده الأخفش[٣]: «رَهْن ورُهُن» و«لَحْد القبر ولُحُد»، و«قَلْب النخلة وقُلُب»، و«رجل ثَطٌّ، وقوم ثُطٌّ[٤]»، «وفَرَس وَرْدٌ، وخيل وُرُدٌ[٥]»، و«سَهْم حَشْر، وسِهام حُشُر[٦]».

وأنشد أبو عمرو شاهداً على قراءته: قول قَعْنب[٧]:

بَانَتْ سُعَادُ وَأَمْسَى دُونَهَا عَدَنُ   وَعَلَّقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قَلْبِكَ الرُّهُنُ.

قال أبو عمرو: «إنما قرأت: ﴿فَرُهُنٌ﴾ للفصل بين الرِّهان في الخيل وبين جمع: «رَهْن» في غيرها»[٨].

قلت: ومعنى هذا الكلام إنما اخترت هذه القراءة على قراءة: ﴿فَرِهَٰنٌ﴾ لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك لِمَا ذَكَر دون اتباع رواية.

---

(١)- انظر: معاني القراءات: ص ٩٢، والحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والكشف: ٣٢٢/١، والحجة للفارسي: ٤٤٨/٢، والتبيان: ١٩١/١، ومعاني النحاس: ٣٢٥/١، والإتحاف: ٤٦٠/١.

(٢)- ممن نصّ على ذلك: الزجاج في معانيه: ٣٦٧/١، وابن زنجلة في الحجة: ص ١٥٢.

(٣)- انظر: معانيه: ٣٩٢/١.

(٤)- الثطّ: ثقيل البطن البطيء . انظر: اللسان: مادة "ثطط" ١٨/٣.

(٥)- أي: دلالة على لونه، هو ما بين الكميت والأشقر. انظر: اللسان: مادة "ورد" ١٩٠/١٥.

(٦)- أي: سهم دقيق. انظر: اللسان: مادة "حشر" ١٢٨/٤.

(٧)- قاله السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٦٢/٢، وانظر: معاني القراءات: ص ٩٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٧٩.

وقعنب: هو ابن ضمرة، من بني عبد الله بن غطفان، من شعراء العصر الأموي، في أيام الوليد بن عبد الملك، ويقال له: ابن أم صاحب، ت: نحو ٩٥هـ. انظر: الأعلام: ٢٠٢/٥.

والبيت: في اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، ومعاني القراءات: ص ٩٢، وفتح الوصيد: ٧٦٢/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٧٩.

(٨)- انظر قوله في: معاني الأخفش: ٣٩٢/١، ومعاني القراءات: ص ٩٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢، و"الرهان في الخيل" أي: المسابقة عليها. انظر: اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦.

واختار الزجّاج قراءته قال: «وهذه القراءة وافقت المصحف، وما وافق المصحف وصحّ معناه وقَرَأَتْ به القراء فهو المختار»[١].

يعني: أن الرسم: ﴿ فَرُهُنٌ ﴾ دون ألف بعد الهاء[٢]، مع أن الزجّاج يقول: إن «فُعُلاً» جمع «فَعْل» قليل[٣].

وحُكِي عن أبي عمرو أنه قال: «لا أعرف الرِّهان إلا في الخيل، لا غير»[٤].

وقال يونس: «الرَّهْن والرِّهَان عربيان، والرُّهُن في الرَّهْن أكثر، والرِّهان في الخيل أكثر»[٥].

وأنشد بعضهم على «رَهْن» و«رُهُن» قول الآخر[٦]:

آلَيْتُ لا أعطِيه مِن أَبْنَائنَا ... رُهُناً فيُفْسِدُهُم كَرَهْنٍ أَفسَدُوا

والثاني: أن: «رُهُن» جمع: «رِهَان» و«رِهَان» جَمْع: «رَهْن» فيكون: «رُهُن» جَمْع الْجَمْع[٧]، وذلك أن: «رِهَاناً» بمنزلة: «حِمَار»، و«حِمَار» يُجْمَع على: «حُمُر»، فـ«رِهَان» يُجْمَع على: «رُهُن»، وهذا كـ«ثُمُر» في جمع: «ثِمَار» و«ثِمَار في: جَمْع:

(١)- معاني القرآن: ١/٣٧٦.

(٢)- انظر: المقنع : ص ١٠، وجميلة أرباب المراصد: ١/٢٩٢.

(٣)- معاني القرآن: ١/٣٧٦.

(٤)- انظر: البحر: ٢/٣٧١، وفتح الوصيد: ٢/٧٦٢.

(٥)- انظر قوله في: البحر: ٢/٣٧١، وفتح الوصيد: ٢/٧٦٢، ومعاني القراءات: ص ٩٣، وكنز الجعبري (خ): ٣٨٠.

(٦)- البيت للأعشى، وهو في ديوانه: ص ٢٢٩، واللسان: مادة "رهن" ٦/٢٤٨، والبحر: ٢/٣٧١، والمحرر: ٢/٣٧٨ والحجة للفارسي: ٢/٤٤٧.

(٧)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة للفارسي: ٢/٤٤٩، والكشف: ١/٣٢٣، وشرح الهداية: ١/٢١٢، ومعاني الزجاج: ١/٣٦٧، ومعاني النحاس: ١/٣٢٥.

«ثَمَر»، وهذا رأي الفراء[١] والكسائي[٢]، ولكن جَمْع الجمع لا يَطَّرد عند سيبويه[٣] وأتباعه[٤].

وأمـــا قراءة: ﴿ فَرِهَـٰنٌ ﴾ فجَمْع: «رَهْن»، و«فَعْل» يطّرد فيه: «فِعَال»، نحو: «كَعْب، وكِعَاب»، و«كَلْب وكِلاب»، و«رَحْل، ورِحَال»[٥].

و«الرَّهن» في الأصل: مَصْدَر، ثم أُطْلِق على الشيء المرْهُون، كـــ«الكتاب» هو في الأصل: مَصْدَر، ثم أُطلِق على الشيء المكْتُوب[٦].

واختلف الناس هل «رَهَنْت»، و«أرْهَنْت» بمعنىً، أم بينهما فَرْق؟.

فذهب الفراء وأتباعه[٧] إلى: أنهما بمعنى واحد[٨]، يقول همام السلولي[٩]:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهم نَجَوْتُ وَأَرْهَنْـــتُهُم مَالِكا

(١)- انظر: معانيه: ١/١٨٨.

(٢)- نقل قوله أبو حيان في: البحر: ٢/٣٧١، والسخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٧٦١.

(٣)- انظر: الكتاب: ٣/٦١٨.

(٤)- انظر: البحر: ٢/٣٧١، والحجة للفارسي: ٢/٤٤٨.

(٥)- انظر: معاني القراءات: ص ٩٢، والكشف: ١/٣٢٢، وشرح الهداية: ١/٢١٢، والموضح: ١/٣٥٥، والإتحاف: ١/٤٦١، والتبيان: ١/١٩١، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٣٩.

(٦)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٨٨، وانظر: اللسان: مادة "رهن" ٦/٢٤٨، والبحر: ٢/٣٥٨، والتبيان: ١/١٩١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥٣١، وكشف المشكلات: ١/٣٠٩.

(٧)- منهم: الزجاج في معانيه: ١/٣٦٧.

(٨)- لم أجـــد هـــذا القـــول في معاني الفراء، وانظر: البحر: ٢/٣٥٨، واللسان: مادة "رهن" ٦/٢٤٨، والصحاح: مادة "رهن" ٥/٥٥٨، والحجة للفارسي: ٢/٤٤٦.

(٩)- هو: عبد الله بن همام بن نبيشة السلولي، من بني مرة، شاعر، يلقب بالعطار، أدرك معاوية، وبقي إلى أيام سليمان بن عبد الملك. ت: ١٠٠هـــ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٧٠، والأعلام: ٤/١٤٣.

والبيت في: معاني الزجاج: ١/٣٦٧، واللسان: مادة "رهن" ٦/٢٤٨، والبحر: ٢/٣٥٨، والحجة للفارسي: ٢/٤٤٦، والمحرر: ٢/٣٧٧، وتفسير القرطبي: ٣/٤٠٥، وشرح الأشموني: ٢/٣١، والدرر اللوامع: ١/٥١٧، والجنى الداني: ص ١٦٤، ورصف المباني: ص ٤٢٠، وشرح ابن عقيل: ١/٥٩٦.

وأنكــر الأصمعي هذه الرواية - أعني: «وأَرْهَنْــتُهُم» بلفظ الماضي — وقال: «إنما / هي: «وأَرْهَنُهُم مالكا»[١] - بلفظ المضارع -. [٤٧٧/أ]

وهــذا عــند النحاة شاذ، والمضارع المثبت لا يقع حالاً إلا مجرداً مِن الواو، يتأولون هذا البيت كما يتأولون: «قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ» على إضمار مبتدأ[٢].

وقــال آخرون[٣]: بل بينهما فرق: «رَهَنْتُ زيداً ثوباً» «دفَعْتُهُ إليه رهناً عنده»، قال[٤]:

يُراهِنُني فَيُرْهَنُني بَنيه   وَأَرْهَنُهُ بَنِيّ بما أَقُولُ

و«أرهنت زيداً ثوباً»، أي: «دَفَعْتُهُ إليه ليَرْهَنَه».

وقــال آخرون[٥]: «أرهنت في السلعة» أي: غاليت في ثمنها، و«رهنت المتاع»: جعلــته رهــناً؛ فــإذا قلت: «رهنت زيداً ثوباً رهناً»، فهو هنا مَصْدر، وإذا قلت: «رهنــته رهناً»، فهو ههنا بمعنى: المفعول.

وأصــل الــرَّهن: الدوام والاستقرار؛ لأن الشيء المرْتَهن يثبت ويستَقِر عند المرْتَهِن، توثقة على ماله.

(١)- نُقِــل قــول الأصــمعي عن ثعلب في: تفسير القرطبي: ٤٠٥/٣، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والصحاح: مادة "رهن" ٥٥٨/٥.

(٢)- أي: "وأنا أَصُكّ"، فيكون المضارع خبراً لمبتدأ محذوف. انظر: شرح الأشموني: ٣٠/٢- ٣١، وشرح ابن عقيل: ٥٩٥/١، ورصف المباني: ص ٤٢٠.

(٣)- انظر: المحرر: ٣٧٦/٢، والحجة للفارسي: ٤٤٧/٢، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦.

(٤)- البيــت: منسوب لأُحيحة بن الجلاح في: اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، وغير منسوب في: الحجة للفارسي: ٤٤٧/٢، والمحرر: ٣٧٧/٢.

(٥)- مــنهم: أبــو زيد، نقل قوله: الجوهري في الصحاح: مادة "رهن" ٥٥٩/٥، والفارسي في الحجة: ٤٤٤/٢، وانظر: المحرر: ٣٧٦/٢، وتفسير القرطبي: ٤٠٥/٣.

ومنه يقال: «نِعَمٌ رَاهِنة»، أي: «مقيمة»، وفي: «الحالة الراهنة»، أي: «الموجودة الثابتة»[١]، ومنه قوله[٢]:

والخُبْزُ واللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ.

أي: «دائم مُسْتَقِر»، وأنشد يعقوب[٣]:

لا يَسْتَفِيقُونَ مِنْها وهي رَاهِنَةٌ إلا بَهاتِ وإن عَلُّوا وإنْ نَهَلُوا.

والوجه في جزم: ﴿فَيَغْفِرْ﴾: عطفه على جزاء الشرط[٤].

والوجه في رفعه: استئنافه وقطعه عن عطفه على جزاء الشرط[٥]، ثم لك أن تقدره خبر مبتدأ محذوف، أي: «فهو يغفر، وهو يعذب»، ولك أن تجعلها جملة فعلية معطوفة على مجموع الجملة التي قبلها[٦].

وقُرِئ بالنصب على إِضْمَار «أنْ»[٧]، وهذه[٨] قاعدة كلية، وهي أنه متى وقع مضارعاً بعد واو أو فاء بعد فِعْل وقع جزاء للشرط جاز فيما بعده مِمّا يليه أَوْجه:

---

(١)- "الثابته" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وانظر: الصحاح: مادة "رهن" ٥/٥٥٩، واللسان: مادة "رهن" ٦/٢٤٨، والبحر: ٢/٣٥٨.

(٢)- صدر بيت: غير منسوب: في: اللسان: مادة "رهن" ٦/٢٤٨، والمحرر: ٢/ وتفسير القرطبي: ٣/٤٠٤، والبحر: ٢/٣٥٨، والحجة للفارسي: ٢/٤٤٦، وعجزه: **"وقَهْوَةٌ راووقُها ساكبُ"**.

(٣)- هو: يعقوب بن السكيت، سبقت ترجمته، انظر: ص ٥٤٣، **والبيت**: في: إصلاح النطق: ص ٢٣٦، واللسان: مادة "رهن" ٦/١٤٩.

(٤)- وهو : ﴿يُحَاسِبْكُم﴾ الآية: ٢٨٤، انظر: الكشف: ١/٣٢٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢، والإتحاف: ١/٤٦١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥٣٢، وإعراب القراءات السبع: ١/١٠٥.

(٥)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢، وشرح الهداية: ١/٢١٣، والتبيان: ١/١٩٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥٣٢، وإعراب القراءات السبع: ١/١٠٥.

(٦)- انظر: الحجة للفارسي: ٢/٤٦٥، والكشف: ١/٣٢٣، والإتحاف: ١/٤٦١.

(٧)- قراءة شاذة، انظرها في: إعراب الشواذ: ١/٢٩٦، والبحر: ٢/٣٧٦، والمحرر: ٢/٣٨٤، وتفسير القرطبي: ٣/٤٢٠.

(٨)- في (ت): "وهي".

الرفع، والجزم على ما تقدم، والنصب بإضمار «أنْ»[1] على أنه مَصْدر معطوف على مَصْدر متوهم، والتقدير: «تكن محاسبة فغفران لمن يشاء وعذاب لمن يشاء»[2].

وعلى هذه القاعدة جاء قول النابغة الذبياني[3] بثلاثة الأوجه، وهو قوله[4]:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ والبلدُ الحَرَامُ
ونَأْخُذْ بَعْدَه بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظهرَ لَيْسَ لَهُ سَنَام

يُرْوَى بجزم: «نَأْخُذْ» ورفعه ونصبه؛ لوقوعه بعد الواو الواقعة بعد: «يَهْلِكْ» الواقعة جزاء للشرط.

وفي هذا البيت أيضاً شاهد آخر على الإنشاد بثلاثة أوجه، وهو: «أَجَبَّ الظَّهر» يُرْوى برفع: «الظَّهر» ونصبه وجرّه، وهذا من باب الصفة المشبهة[5].

وقُرِئ: «يَغْفِرْ» بسقوط الفاء / والجزم على البدل[6]، كقوله[7]: [٤٧٧/ب]

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا.

(١)- انظر هذه القاعدة في: شرح الأشموني: ٢٦٦/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٤٦/٢، والبحر: ٣٧٦/٢ .

(٢)- انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٤٠/١، والتبيان: ١٩٢/١، والبحر: ٣٧٦/٢.

(٣)- هو: أبو أمامة، زياد بن معاوية، وقد سبقت ترجمته ص ٣٠٠.

(٤)- البيت في ديوانه: ص ١٠١، والكتاب: ١٩٦/١، وشرح المفصل: ٨٣/٦، وشرح الأشموني: ٢٥٣/٢، وللسان مادة: "جبب" ٦٤/٣، والدرر اللوامع: ١٢١/٢، ٦٨٧، والمقتضب: ٤٦٧/١، والإنصاف: ١٢٩/١، وشرح ابن عقيل: ٣٤٦/٢، والبحر: ٣٧٦/٢.

(٥)- انظر: شرح المفصل: ٨٣/٦، وشرح الأشموني: ٢٥٣/٢.

(٦)- قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ٢٤٤/١، والبحر: ٣٧٦/٢، والكشاف: ٥١٩/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٤٠/١.

(٧)- البيت: منسوب لعبيد الله بن الحر الجعفي، في: الدرر اللوامع: ٤٠٦/٢، وشرح المفصل: ٥٣/٧، وبلا نسبة في: الكتاب: ٨٦/٣، والمقتضب: ٣٦٣، وشرح الأشموني: ١٠/٢، ورصف المباني: ص٣٢، واللسان: مادة "نور" ٣٨٠/١٤، والشاهد فيه: "تأتنا تلمم" حيث أبدل الفعل: " تلمم" من الفعل: "تأتنا".

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ ﴾[(١)]، فـ﴿ يُضَاعَفْ ﴾: بدل مِن: ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴾[(٢)].

قال أبو الفتح ابن جني[(٣)]: «هي على البدل مِن: ﴿ يُحَاسِبْكُم ﴾[(٤)]، فهي تفسير للمحاسبة»[(٥)].

وقد نُوقِش أبو الفتح في كلامه هذا، فقيل له: «الغفران والتعذيب مُرَتَّبان على المحاسبة لا مُفَسِّران لها، وليس بشيء، بل هما نتيجة المحاسبة، ومع ذلك فهما يفسراها»[(٦)].

ولهذا قال الزمخشري: «معنى هذا البدل: التفصيلُ لجملة الحساب، فإن التفصيلَ أوضحُ مِن المفصَّل، فهو جارٍ مجرى بدل البعض من الكل، أو بدل الاشتمال، كقولك: «ضربت زيداً رأْسَه»، و«أحببتُ زيداً عقلَه»، وهذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأَسْمَاء؛ لحاجة القبيلين[(٧)] إلى البيان». انتهى[(٨)].

---

(١)- سورة الفرقان، الآية: ٦٨، ٦٩.

(٢)- انظر: البحر: ٤٧٢/٦، والمحرر: ٤٢/١٢.

(٣)- هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، برع في النحو والتصريف، ولزم أبا علي الفارسي دهراً، ولما مات أبو علي تصدر مكانه ببغداد، صنف: "الخصائص" في النحو، و"وسر الصناعة"، و"المحتسب في إعراب شواذ القراءات"، ت: ٣٩٢هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة: ١٣٢/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٥)- المحتسب: ٢٤٤/١.

(٦)- قاله أبو حيان في: البحر: ٣٧٦/٢.

(٧)- أي: الأفعال والأسماء.

(٨)- الكشاف: ٥١٩/١.

وقد ناقشه بعضهم[١]، وأجيب عنه [بما هو مذكور][٢] في غير هذا الموضوع؛ لأنه أليق به[٣].

قولـه: (وَحَـقُّ رِهَـانٌ) مبتدأ، و(ضَمٌّ كَسْرٍ) خبره، و(فَتْحَةٍ) عطف على: (كَسْـرٍ)[٤]، ولابـد من حَذْف مضاف، أي: «وحَقُّ جمع رهان»، يشير إلى أن حَقّ «رِهَان» أن يُجْمَع على: «رُهُن»، أي: أنه جمع الجمع[٥] كما تقدم، وهذا ليس المختار لأن الجمع [لا][٦] يطّرد جمعه ثانياً عند سيـبويه، بل المختار أنّ: «رُهُناً جَمْع رَهْن»، نحو: «سَقْف وسُقُف» وبابه.

وقوله: (ضَمّ كَسْر) من باب إضافة المصدر لمفعوله، ثم يجوز لك أن تُقَدّر هذا المصدر من فِعْلٍ مبني للفاعل، ويكون الفاعل محذوفاً، أي: «أن تَضُمّ أنت الكسر»، أو من مبني للمفعول، أي: «أن يُضَمَّ الكسر»، على خلاف في هذا الأخير.

قوله: (كَسْرٍ) أي: «كَسْر منه»، و«فتح منه»[٧].

قولـه: (وَقَصْـرٌ) عطـف على: (ضَمٌّ) أي: «حقه هذان الشيئان ضَمّ هاتين الحركتين، وقصر الهاء»[٨].

---

(١)- هو: أبو حيان في: البحر: ٣٧٧/٢.

(٢)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٣)- انظر: الدر المصون: ٦٨٨/٢، ٦٨٩.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٧٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٨٠.

(٦)- ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، وما أثبته هو الصواب؛ لموافقة السياق، ولأن المؤلف ذكر قـبل هذا قريباً أن جمع الجمع غير مطرد عند سيبويه، وهو كذلك في: الكتاب: ٦١٨/٣- ٦١٩، وتقرير المؤلف في آخر الجملة بقوله: "بل المختار..." يؤيد ما أثبته.

(٧)- في (ت): "وفتحة منه".

(٨)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٦.

قوله: (وَيَغْفِر) مبتدأ، و(سَمَا) فِعْل مَاض، و(العُلا) مفعوله مقدم[1]، و(شَذَا الجَزْم) فاعل مُؤَخّر[2]، ولابد مِن حذف عائد تقديره: «شذا الجزم فيه»، و(مَعْ يُعَذِّب) حال مِن: (شَذَا الجَزْم)، وهذه الجملة أعني: (سَمَا العُلا شَذَا الجَزْم) في موضع الخبر للمبتدأ، وتقدير الكلام: «ولفظ يغفر سما شذا الجزم الرُّتب العُلا كائناً فيه مستقراً مع يعذب»، فكائناً فيه ومستقراً معه: حالان مِن فاعل: (سَمَا)، وهو: (شَذَا الجَزْم)، وجُعِل المبتدأ الذي للجزم: طَال، وعَلا العُلا: مبالغة[3].

والشَّذا: حِدّة رائحة الطيب[4]، استعار للجزم رائحة طيبة؛ لظهوره وصحته وموافقته لغة العرب الفصحى[5]، و(الجَزْم): على هذا مخفوض بالإضافة.

ويجوز أن / يكون: (وَيَغْفِر) مبتدأ، و(سَمَا) فعْل وفاعل، وفاعله ضمير يعود على: (يَغْفِر)، و(مَع يُعَذِّب) حال مِن فاعل: (سَمَا)، و(العُلا) مفعول به أيضاً، أي: «لفظ يغفر طال العُلا؛ لظهوره كائناً مع لفظ: يعذب»[6]، و(شَذَا) فعل ماض، و(الجَزْم) فاعل به. [٤٧٨/أ]

ومعنى: (شذا) فَاحَ، يقال: شذا الطِّيب، أي: فاحت رائحته، وتكون هذه الجملة مستأنفة، ولا بد فيها مِن رابط مُقَدَّر، أي: «شذا الجزم منه»، أو نقول قامت: «أل» مقامه[7]، أي: «شذا جزمه وظهر»، ثم أخبر بذكر تتمة الرمز وحُكْم: ﴿فَيَغْفِر وَيُعَذِّب﴾ ما هو فقال:

---

(١)- "مقدم" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٦٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٣٢/٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "شذا" ٤٤/٨.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢، وفتح الوصيد: ٧٦٢/٢.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٣٢/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٧)- في (ت): "مقام الضمير".

٥٤٤- شَذَا الجَزْمِ وَالتَّوْحِيدُ فِي وَكِتَابِهِ   شَرِيفٌ وَفِي التَّحْرِيمِ جَمْعُ حِمىً عَـلا

قـد تقدم أن: (الجَزْمِ) يُقْرَأ بالجرّ والرفع، ثم أخبر عمّن رمز له بالشين المعجمة مِن: (شَرِيف)، وهما الأخوان أنهما يقرءان هنا[١]: ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكِتَـٰبِهِۦ ﴾[٢] بالإفراد، فتعين لغيرهما القراءة بالجمع.

ثم أخبر عمن رمز له بالحاء والعين المهملتين مِن قوله: (حِمىً عَلا)، وهما أبو عمـرو وحفـص أنهما قرءا في سورة التحريم: ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَـٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ ﴾[٣] بالجمع، فتعين لغيرهما التَّوْحِيد.

وتحصَّل مِن هذا أن القراء بالنسبة إلى السورتين على مراتب:

إحداها: أن الأخوين يقرءان بالتوحيد في السورتين، وأَخْذُه مِن النظم واضِح.

الثانـية: لأبي عمرو وحفص فإنهما يقرءان: بالجمع في السورتين وأَخْذُه مِن النظم واضح فإنهما مِن أهل الجمع في البقرة، وانفَرَدَا في التحريم بذلك.

الثالـثة: للـباقين، وهم نافع وابن كثير وابن عامر وأبو بكر، فإنهم يقرءون بالجمع في البقرة، وبالتوحيد في التحريم.

والحاصل: أن الأكثر هنا على الجمع، والأكثر هناك على التوحيد.

والوجه في التوحيد: أنه يُرَاد به الجنس، لا كتابٌ واحد بعينه[٤].

---

(١)- "هنا" سقطت من (ت).

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٣)- سورة التحريم، الآية: ١٢.

(٤)- انظر: الكشف: ٣٢٣/١، وشرح الهداية: ٢١٣/١، والموضح: ٣٥٦/١، والتبيان: ١٩٢/١.

قال أبو شامة: «روينا في جزء المخزومي[(١)] عن علي بن عاصم[(٢)]، قال: أخبرنا: خالد الحذاء[(٣)] عن عكرمة[(٤)] عن ابن عباس ﷺ: أنه كان يقرأ: ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكِتَٰبِهِۦ ﴾، ويقول: «الكتاب» أكثر من «الكتب»[(٥)]، قال علي بن عاصم: فسألت أهل العربية، فقالوا: الكتاب جِمَاع الجمع، قال أبو شامة: «كأنهم أشاروا إلى أن الكتاب مَصْدر، فجميع الكتب كتابه المشهورة وغير المشهورة». انتهى[(٦)].

وفيما قاله أبو شامة نظر؛ إذ المصدرية في هذين الموضوعين غير مُرَادة بالاتفاق، وإذا لم يكن معناها مُرَاداً فكيف يعتقد أن الكثرة من هذه الحيثية؟.

وإن قال: بالنسبة إلى أصلها فليس ذلك بنافع له؛ إذ هذا الأصل مهجور كما عرفته، وغيره ينقل عن ابن عباس ﷺ ذلك، و لم يقيده بسورة التحريم، ولا غيرها.

وقال الزمخشري - بعد حكاية[(٧)] ما تقدم -: / «فإن قلت: كيف يكون [٤٧٨/ب] الواحد أكثر من الجمع؟.

---

(١)- هو: أبو محمد، عبد المحسن بن عبد الكريم بن علوان المخزومي الصعيدي، إمام مقرئ، مجود، تلا على أبي الجواد، وسمع من البويصيري، ت: ٦٤٤هـ. انظر: معرفة القراء: ١٢٥٩/٣، وغاية النهاية: ٤٦٧/١.

(٢)- هو: أبو الحسن، علي بن عاصم بن صهيب القرشي التيمي، إمام، محدث، حدث عن عطاء بن السائب، وسليمان التيمي، وخالد الحذاء، وحدث عنه علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، قال البخاري: ليس بالقوي، ت: ٢٠١هـ. انظر: السير: ٢٤٩/٩.

(٣)- هو: أبو المنازل، خالد بن مهران البصري، المشهور بالحذّاء، إمام حافظ ثقة، حدث عن عكرمة وابن سيرين، وحدث عنه سفيان بن عيينه، وعلي بن عاصم، وغيرهم، وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، ت: ١٤٢هـ. انظر: السير: ١٩٠/٦.

(٤)- هو: أبو عبد الله، عكرمة بن عبد الله البربري ، سبقت ترجمته ص ٣٢٢.

(٥)- ذكر قولَ ابن عباس ﷺ: ابنُ جرير الطبري في تفسيره: ١٧٩/٣، وانظره في: معاني النحاس: ٣٣٠/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٨/١، وفتح الوصيد: ٧٦٣/٢.

(٦)- إبراز المعاني: ٣٨٩/٢.

(٧)- في (ت): "حكايته".

قلت: لأنه إذا أُرِيد بالواحد الجنس - والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها - لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلم يدخل تَحْتَه إلا ما فيه الجنسية من الجموع». انتهى[١].

وفيما قاله نظر؛ «لأن الجمع متى أضيف أو دخلته: «أل» كان عامّاً في الوحْدان، فلو قال واحد: «أعتقتُ عبيدي» عَتَق كلُّ عبدٍ في مُلْكه، ودلالة الجمع أظهر [في][٢] العموم مِن الواحد سواء أكانت فيه الألف واللام، أو الإضافة، بل لا يُذْهَب إلى العموم في الواحد إلا بقرينة لفظية، مثل: أن يُستَثنى منه، أو يُوَصف بجمع كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٣]، وقولهم: «أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ الحُمْر، والدرهم البيض»، أو قرينة معنوية نحو: «نيّةُ المؤمن خير[٤] مِن عمله»، ثم أقصى غاياته أن يكون مثل: الجمع العام إذا أريد به العموم»[٥].

وقد اختلف الناس في الجمع المحَلّى بالألف واللام، هل هو عام في مراتب الجموع، أو في مراتب الوحْدان والجموع؟.

وقال أبو علي الفارسي: «هذا الإفراد ليس كإفراد المصادر، وإن أريد بها الكثير، كقوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[٦]، ولكنه كما تُفْرَد الأسماء التي يُراد بها الكثرة، [نحو «كثُر][٧] الدينارُ والدرهمُ»، ومجيئها بالألف واللام أكثر مِن

(١)- الكشاف: ٥١٩/١.

(٢)- في كلتا النسختين: "مِن"، وما أثبته موافق للسياق، ولقول أبي حيان في: البحر: ٣٧٩/٢.

(٣)- سورة العصر، الآيتان: ٢،٣.

(٤)- في (ت): "أبلغ".

(٥)- قاله: أبو حيان في: البحر: ٣٧٩/٢.

(٦)- سورة الفرقان، الآية: ١٤.

(٧)- ما بين المعكوفتين تحرف في كلتا النسختين إلى: "بجواز"، والمثبت من: الحجة للفارسي: ٤٥٨/٢.

مجيئها مضافة، ومن الإضافة قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[١]، وفي الحديث: «مَنَعَتِ العِرَاقُ دِرْهَمَها وقفيزها»[٢]، يراد به الكثير، كما يراد بما فيه لام التعريف». انتهى ملخصاً[٣].

ومعنى ذلك: أن المفرد المحلى بالألف واللام يَعُمّ أكثر مِن المفرد المضاف، كذا فَهِم بعضهم[٤].

وفيه نظر، إذ ليس[٥] في كلامه ما فيه تَعَرّض لذلك إنما فيه أن مجيئها بـ«أل» أكثر من مجيئها بالإضافة مِن غير تعرّض لكثرةِ عُمُومٍ ولا قِلّته.

وقال بعضهم[٦]: المراد بالكتاب هنا «القرآن»، فعلى هذا يكون الإفراد حقيقياً.

والوجه في قراءة الجمع: المطابقة في الواقع، فإن المنـزّل كُتُب، لا كِتَاب واحد، والمؤمنون آمنوا بالجميع[٧].

ثم فيه بَعْد ذلك هنا مناسبة للجمع قبله، وهو: ﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ﴾، وللجَمْع بعده، وهو قوله: ﴿ وَرُسُلِهِۦ ﴾، وفي التحريم مناسبة الجمع قبله، وهو: ﴿ بِكَلِمَٰتِ ﴾[٨].

---

(١)- سورة النحل، الآية: ١٨، وإبراهيم: الآية: ٣٤.

(٢)- الحديث: أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم: (٥١٥٦)، وأبو داود، كتاب الخراج والإمارة، رقم: (٢٦٣٩)، وأحمد في مسنده، رقم: (٧٢٤٩)، كلهم من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣)- الحجة: ٢/٤٥٨، ٤٥٩.

(٤)- هو: أبو حيان في البحر: ٢/٣٧٩.

(٥)- "ليس" لم أتبينها في الأصل، والمثبت من (ت).

(٦)- قاله: السخاوي في: فتح الوصيد: ٢/٧٦٢، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٣٢، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٩، والكشف: ١/٣٢٣.

(٧)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٩، والكشف: ١/٣٢٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥٣٣.

(٨)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٣، والتبيان: ١/١٩٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥٣٣.

والوجه لِمَن جمع في البقرة، وأفرد في التحريم: أنه نَظَر إلى مَن أُسْنِد إليه الفعل في الموضـــعين، وذلـــك أنه هنا مُسْنَد إلى المؤمنين، والمؤمنون في كل زمان لهم كتاب يخصّـــهم، وأما في التحريم فالفعل - وهو: ﴿ وَصَدَّقَتْ ﴾ - مُسْنَد لمريم وحدَها، فأشـــير بذلك إلى الكتاب المنـــزّل في زمانها خاصة، / ولم يعتبر مناسبة ما سبقه مِن قوله: ﴿ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا ﴾[1]. [٤٧٩/أ]

والحاصـــل: أنه يجوز أن يُحْمل الإفراد في كل مِن السورتين على حقيقته، بأن يـــراد بالكتاب هنا: القرآن، وبالكتاب هناك[2]: الإنجيل، وأن يُراد بهما الجمع، وأن يُراد بما هنا: القرآن، وبما هناك: الجمع، وأن يُراد بما هنا الجمع، وبما هناك المفرد وهو الإنجيل، وهو الظاهر لأن الأكثر هنا على الجمع، وهناك على التوحيد، والله أعلم[3].

قوله: (شَذَا الجَزْمِ) قد تقدم إعرابه[4].

قوـــله: (والتَّوحِـــيدُ فِـــي وَكِتَابِه شَرِيفٌ) مبتدأ وخبر، و(فِي وَكِتَابِه) متعلق بـــ(التَّوحيد)، أي: «التوحيد الواقع في هذا اللفظ»[5]، فالواو في: (وكِتَابِه) مِن نفس التلاوة دخل حرف الجر على مجموع اللفظ.

أخـــبر عـــن التَّوحِـــيد بأنه شَرِيف؛ لظهور معناه في القرآن[6]، وقد رُسِم في المصـــحف دون ألـــف[7]، وهـــو شـــاهد لقـــراءة الجمـــع، غـــير أن مَن وَحّده

---

(١)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٢/٢.

(٢)- في الأصل: "هنا"، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢.

(٤)- انظر: ص ٧٦٧ من هذه الرسالة.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٦)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٧، وكنز الجعبري (خ): ٣٨٠.

(٧)- انظر: جميلة أرباب المراصد: ٢٩٤/١، وشرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد: ص ٢٢.

هـــنا وهـــناك؛ اعـــتقد حـــذف الألـــف تخفـــيفاً، كما قُرِئَ: ﴿ ءَايَـٰتٌ ﴾[١]، و﴿ كَلِمَـٰت ﴾[٢] بالتوحيد والجمع[٣].

قوـــله: (وَفِـــي التَّحْرِيمِ) خبر مُقَدَّم، و(جَمْع) مبتدأ مؤخر، و(حِمىً) في محل خفـــض بإضـــافة المصـــدر إلـــيه، وهو فاعل في التقدير، ولا بد مِن حذف مضاف وموصـــوف قـــبل ذلـــك المضاف ليصح اللفظ والمعنى، والتقدير: «جمع قوم ذوي حِمَى»[٤].

والحِمَى: المنع، والحمى ما يحميه الإمام، أي: يمنعه مِن أن يُرْعَى[٥].

وفي الحديث: «حِمَى الله مَحَارِمُه»[٦]، وهذا في غاية البلاغة.

ومعـــنى ذلـــك في البيت: أن مَن جمعه في التحريم فقد حماه مِن تضعيف مَن ضَعّف، حيث قال المراد به: «الإنجيل»؛ لأنه هو المقصود بتصديق مريم إيـــاه، ولذلك

---

(١)- من مواضعها سورة يوسف، الآية: ٧.

(٢)- من مواضعها سورة الأنعام، الآبة: ١١٥.

(٣)- قرأ: ﴿ ءَايَـٰتٌ ﴾ في يوسف الآية: ٧، بالتوحيد ابن كثير وحده، والباقون بالجمع، قال الناظم:

(.......................... ووُحِّد للمكّي آياتٌ الوِلا)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧٧٢)، فرش سورة يوسف.

وقرأ: ﴿ كَلِمَـٰت ﴾، في الأنعام الآية: ١١٥ بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي، والباقون بالجمع، وفي موضعي يونس الآية: ٣٣، والآية: ٩٦، وموضع غافر الآية: ٦، ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي قال الناظم:

(وقُل كَلِماتٌ دُونَ ما أَلِفٍ ثوى وفي يُونسٍ والطَّولِ حاميهِ ظللا)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٦١)، فرش سورة الأنعام.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٥)- اللسان: مادة "حمى" ٢٣٩/٤.

(٦)- جـــزء مـــن حديـــث: أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، رقم (٥٠)، ومسلم، كتاب المساقاة، رقم: (٢٩٩٦)، والترمذي، كتاب البيوع، رقم: (١١٢٦)، كلهم من حديث النعمان بن بشيرﷺ .

كان أكثر القراء على إفراده[1]، وحجته ما قدمته.

قوله: (عَلا) جملة فعلية، يجوز أن يكون فاعلها ضميراً عائداً على المضَاف، وهو: (جَمْع)، أو على المضاف إليه وهو: (حِمَى)، فعلى الأول تكون الجملة في موضع رفع؛ لأنها نعتُ مرفوعٍ، وعلى الثاني تكون في موضع خفض؛ لأنه نعتُ مخفوضٍ، أي: «جَمْعُ حِمَىً مرتفعٌ أو مرتفعٍ»، ووَصْف كل واحد من هذين الاسمين بالارتفاع صحيح، أما «الجمع» فلصحته ارتفع، وأما «الحِمَى» فلنسبته إلى هؤلاء القوم الذين حموه ومنعوه مِن طَعْن الطاعنين فيه[2].

٥٤٥- وَبَيْتِي وَعَهْدِي فاذْكُرُونِي مُضَافُهَا وَرَبِّي وَبِي مِنِّي وَإِنِّي مَعاً حُلا

أتى بياءات الإضافة في آخر هذه السورة لَمّا أتى بها مجملة في بابها، فاحتاج هنا أن ينص على أعيانها واحدة واحدة، وهذا سبيله في آخر كل سورة، وذكر أن فيها من ياءات الإضافة ثمانياً:

أولها: ﴿ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾[3]، وهي / مِن النوع السادس، أعني: ما ليس قبل همزةٍ البتة، وحكمها المتقدم أن نافعاً وهشاماً وحفصاً فتحوها[4]. [٤٧٩/ب]

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٤)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(............. **وبيتي بنوحٍ عَنْ لوىً وسواهُ عُدَّ أَصْلاً ليُحْفلا**).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤١٤)، باب ياءات الإضافة، انظر: العقد النضيد (خ): اللوحة رقم (٣٢٦/ب).

ثانيها: ياء ﴿عَهۡدِى﴾ يريد قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١] وحكمها المتقدم أن حمزة وحفصاً سَكَّناها[٢].

فإن قلت: من أين يُعْلم أنه أراد: ﴿عَهۡدِى﴾ الذي بعده همزُ الوصل قبل لام التعريف، وهو ملتبس بقوله: ﴿بِعَهۡدِىٓ أُوفِ﴾[٣].

فالجواب: أنه قَد نَصّ على أن: ﴿بِعَهۡدِىٓ أُوفِ﴾ مُسَكّن الياء للجميع في باب الإضافة حيث قال:

(٠٠٠٠٠٠وأَسْكِنْ لِكُلِّهِم بِعَهْدِى وآتُونِي٠٠٠)[٤].

الثالثة ياء: ﴿فَٱذۡكُرُونِىٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾[٥]، وحكمها: فتحها لابن كثير وحْدَه[٦].

الرابعة ياء: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحۡىِۦ وَيُمِيتُ﴾[٧] فتحها الجميع سوى حمزة[٨].

---

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(................ .... **وعَهْدي في عُلا**).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٧)، باب ياءات الإضافة، انظر: العقد النضيد: اللوحة رقم (٣٢٤/ب).

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٤٠.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٦)، باب ياءات الإضافة.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٥٢.

(٦)- قال الناظم:

(..........**اذكروني فتْحها دواءٌ**..................)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٢)، باب ياءات الإضافة.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.

(٨)- قال الناظم:

=

الخامسة ياء: ﴿ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾[(١)] أسكنها الجميع سوى ورش، فإنه فتحها[(٢)].

السادسة ياء: ﴿ مِنِّيَ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً ﴾[(٣)] فتحها نافع وأبو عمرو[(٤)].

السابعة: ﴿ إِنِّيَ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[(٥)].

الثامنة: ﴿ إِنِّيَ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[(٦)] فتحهما نافع وابن كثير وأبو عمرو[(٧)].

= **(وفي اللام للتعريف أربعَ عَشْرةٍ فإسكانُها فاشٍ...............)**.

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٧)، باب ياءات الإضافة.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

(٢)- قال الناظم:

(ومعْ تؤمنوا لي يؤمنوا بي جا ... .).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤١٨)، باب ياءات الإضافة.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٤)- قال الناظم:

(وثنتان معْ خَمْسينَ مَعْ كَسْرِ هَمْزَةٍ بفتْحِ أُلي حُكْمٍ................).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٠)، باب ياءات الإضافة.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٣٣.

(٧)- قال الناظم:

(فتسعُونَ مَعْ هَمْزَةٍ بفَتْحٍ وَتِسْعُها سما فتحها.................).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٠)، باب ياءات الإضافة.

واعـــلم: أن النســـخ كلها على تقديم: (بَيْتِي) على: (عَهْدِي) في النظم، وهو بعـــده في الترتيب القرآني، وعندي: أنه ينبغي أن يُقْرَأ بتقديم: (عَهْدِي) على: (بيتي)؛ لاستقامة الوزن مع موافقة الترتيب مِن غير إخلال بذلك[1].

وإنمـــا ذكر الناظم في آخر كل سورة ما فيها من ياءات الإضافة لأنه لم ينص على أعيانها، وإنما ذكرها مجملة لتنفصل من الياءات المتفق عليها فتحاً وإسكاناً؛ فيأخذ الحكم من الباب السابق، ونأخذ تعيينها من آخر كل سورة، ألا ترى قوله:

(فَثِنْـــتانِ مَعْ خَمْسِينَ مَعْ كَسْرِ هَمْزَةٍ بِفَتْحٍ أُولِي حُكْمٍ.....)[2]

أنـــه يؤخـــذ مِـــن هذا: أن كل ياء قبل همزة قطع مكسورة من هذه الياءات المعدودة تفتح لنافع وأبي عمرو، وكذا قوله:

(فَتِسْعُونَ مَعْ همزٍ بفَتْحٍ.....)[3]

ونحـــو ذلـــك، بخلاف الياءات الزوائد فإنه لَمّا نص على أعيانها لم يحتج إلى ذكرها في آخر كل سورة كذا قاله: أبو شامة[4] وغيره[5].

وفـــيه عندي نظر لا يخفى، وذلك لأنه قد نصّ على أعيان الياءات في ياءات الإضافة أيضاً، ألا ترى أنه قد قال بعد البيتين المذكورين:

(ذَرُونِي وادعُونِي اذكُرُونِي فَتْحُهَا...)[6].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢.

(٢)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٠)، باب ياءات الإضافة.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٠)، باب ياءات الإضافة.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٩٠/٢.

(٥)- كالفاسي في اللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢، وشعلة في شرحه: ص ٣٠٧.

(٦)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٢)، باب ياءات الإضافة.

وقال:

(وَفِي إِخْوَتِي وَرْشٌ.....)[١]

فقـــد نصّ على أعيان ياءات الإضافة أيضاً، وعلى أحكامها، وعلى مَن قرأ بها فتحاً وإسكاناً، ونصّ مع كل نوع على ما اتفق عليه، فقد زال اللبس مِن كل وجه، فلا أدري ما الفرق بينهما وبين الزوائد، وإنما يقال: إنه إنما فعل ذلك زيادة في البيان، فإن قلت[٢]: فلم لم يزد في بيان الياءات الزوائد أيضاً؟.

فـــالجواب: أن اللبس في هذا الباب أشد / منه في باب الزوائد، فلذلك اعتنى بـــه، ومِمّن نحا إلى أنه زيادة بيان، أبو عبد الله[٣]، وقد تقدم في بابي الإضافة والزوائد شيء مِن ذلك فلا نطول بإعادة[٤]. [٤٨٠/أ]

قولـــه: (وَبَيْـــتِي) مبتدأ، (وَعَهْدِي) و(فَاذْكُرُونِي) عطف عليه، ولكن حُذِف العاطف مِن الثاني، و(مُضَافُهَا) أي: ياءات هذه الكَلِم مضاف هذه السورة[٥].

---

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٢)، باب ياءات الإضافة.

(٢)- في (ت): "قيل".

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢.

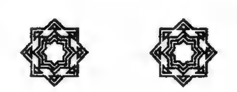
(٤)- انظر: العَقد النضيد (خ): اللوحة رقم: (٣٠٨/ب).

(٥)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٧.

قوله: (وَرَبِّي وَبِي وَمِنِّي وَإِنِّي) كله عُطِف على المبتدأ الأول، والخبر مُقَدَّر، أي: مضافها[١]، و(مَعاً) حال لـ(إِني)، أي: بمنزلة كلمتين، و(حُلا) خبر مبتدأ مُضْمر، أي: «هي ذات حُلَى»، أي: ذات زينة[٢].

ونظم أبو شامة ما فيها مِن الزوائد فقال:

«فتِلْكَ ثَمَان والزوائد واتقون مِن قبَلْها الداعي دَعَانِ قد انجلا»[٣].



(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٣٤.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٩١، واللآلئ الفريدة: ٢/٦٣٤.

(٣)- إبراز المعاني: ٢/٣٩١، بين هذا البيت أن في سورة البقرة من ياءات الزوائد ثلاث ياءات وهي: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ﴾ الآية ١٨٦، أثبتها أبو عمرو، وورش في الوصل وقالون على رواية، ﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ الآية ١٩٧، أثبتها أبو عمرو وحده في الوصل.

ب- (الخاتمة) [1]

وتشتمل على نتائج مختصرة للبحث، وما يتبع ذلك من توصيات.

---

(١)- هذه خاتمة بحثي، وليست خاتمة للمؤلف.

الخاتــمة

وبعــد فإنني أحمد الله عز وجل على ما منّ به عليّ ووفقني به من إتمام تحقيق هذا الجزء من كتاب: «**العقد النضيد في شرح القصيد**» للسمين الحلبي – رحمه الله –

ومِــن خــلال معايشــتي لهذا الشرح المبارك، ثم وقُوفي على سيرة هذا الإمام وحياته، ومطالعة كتبه، ووقوفي كذلك على عدد كبير مِن كتب القراءات، والتوجيه، والإعراب، واللغة والنحو، فسوف أسجّل للقارئ الكريم أهم النتائج والتوصيات التي توصّلت إليها فأقول: – مستعيناً بالله –

أولاً: عِظَم منــزلة عِلْم القراءات، وضرورة تعلّمه وإتقانه لشدة تعلقه بكتاب الله عز وجل.

ثانياً: اهتمام العلماء بهذا العلم وتأليفهم فيه، مما بين أيدينا مِن الكتب المطبوعة والمخطوطــة – والــتي اطلعت على كثير منها من خلال هذا البحث – لَيَدُلّ دلالة واضحة على مكانة هذا العلم وأهميته.

ثالــثاً: المكانــة الرفــيعة والمنــزلة العالية لمتن الشاطبية، عند أهل هذا الفن واهــتمامهم بــه شرحاً وحفظاً وضبطاً، وكذلك علّو كعب مؤلفه الإمام الشاطبي وتقدمــه في العــلم، ومما زاد ذلك وضوحاً عندي وقوفي على سيرة هذا الرجل الفذ وتاريخــه، وقد تذكرت وأنا أطالع سيرته تاريخ الأندلس الجميل، والذي نشأ فيه هذا الإمــام، وأحــزنني جــداً أن تندرس تلك البقاع المباركة، والتي خرّجت لنا العلماء والفضلاء، وتصبح نسياً مَنسيا، والله المستعان.

رابعــاً: كــتاب العقــد النضيد في شرح القصيد شرحٌ موسّع، فهو مِن أكبر الشــروح اهــتماماً بالإعراب والتوجيه، وغنيٌّ ببحوث اللغة والنحو وأقوال العرب وأشعارها، مع إعرابه للأبيات إعراباً مستفيضاً.

خامساً: تطرّق صاحب الكتاب في شرحه لكثير من المسائل المشكلة والمتعلقة بنظم الشاطبي، مع إيضاحه للغامض، وتقييده للمطلق، واعتماده على شرحين مِن أهم

شـــروح الشاطبية، ونقله عنهما، وهما: إبراز المعاني لأبي شامة، واللآلئ الفريدة لأبي عبد الله الفاسي.

سادساً: تبيّن لي أن السمين الحلبي له باعٌ طويل في النحو ومسائله، من خلال توجيهه للقراءات، ووقوفه مدافعاً عن القراءات المتواترة، وردّه لكثير مِن أقوال النحاة الذيـــن تكلّمـــوا فيها، أو ضعّفوها، ويتميز مع ذلك بسعة الاطلاع، يظهر ذلك من خلال نقله عن عدد كبير من الكتب المتقدمة.

سابعاً: أوصي المتخصصين في العلوم الشرعية بضرورة الاهتمام بعلم القراءات، وإخـــراج تراثه على الوجه الأكمل، وترتيب مخطوطاته حسب أهميتها وأولويتها، فإن في ذلك خدمة لكتاب الله، وفَهْماً لمعانيه، ومعرفة لتفسيره.

وأســـأل الله أن يجعـــل عمَـــلي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وعموم المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



ج- (الفهارس العلمية)

وتشتمل على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأمثال.

٦- فهرس أقوال العرب.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

– فهرس الآيات القرآنية[1].

الآية	رقمها	رقم الصفحة

(١)- لم أفهرس لآيات سورة البقرة، لأنها مفهرسة على حسب ترتيب القراءات المذكورة في نظم الشاطبي، كما التزمت في هذا الفهرس بضبط الآيات حسب رواية حفص عن عاصم، فقد تكون الآية في المتن مضبوطة على حسب قراءة تتوافق مع سياق الكلام.

(سورة النساء)

(سورة المائدة)

(سورة الأنعام)

(سورة الأعراف)

الآية	رقمها	رقم الصفحة

(سورة الأنفال)

(سورة التوبة)

الآية　　　　رقمها　　　　رقم الصفحة

(سورة النحل)

(سورة الكهف)

(سورة مريم)

(سورة طه)

(سورة الأنبياء)

(سورة الحج)

(سورة المؤمنون)

(سورة الفرقان)

(سورة الشعراء)

(سورة النمل)

(سورة القصص)

(سورة العنكبوت)

(سورة الروم)

(سورة لقمان)

(سورة الأحزاب)

(سورة سبأ)

(سورة فاطر)

(سورة الزخرف)

(سورة الجاثية)

(سورة الأحقاف)

سورة الحجرات

(سورة محمد)

(سورة الذاريات)

(سورة الطور)

سورة النجم

(سورة القمر)

(سورة الرحمن)

(الواقعة)

(سورة الحديد)

سورة المجادلة

(سورة الطلاق)

(سورة التحريم)

(سورة الملك)

(سورة القلم)

(سورة الحاقة)

(سورة المعارج)

(سورة نوح)

(سورة المزمل)

(سورة القيامة)

الآية رقمها رقم الصفحة

(سورة الإنسان)

(سورة النبأ)

(سورة عبس)

(سورة الانشقاق)

(سورة الأعلى)

(سورة الفجر)

(سورة البلد)

(سورة الليل)

(سورة التين)

(سورة الضحى)

(سورة القدر)

(سورة القارعة)

(سورة العصر)

(سورة الإخلاص)

(سورة الناس)

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

الحديث **الصفحة**

(الهمزة)

الحديث	الصفحة

(النون)

(الهاء)

(الواو)

٣- الأعلام المترجم لهم.

العلم **الصفحة**

(ب)

العلم	الصفحة

(ت)

(ث)

(ج)

العلم	الصفحة

(ح)

العلم | الصفحة

(ر)

(ز)

(س)

العلم	الصفحة

(ش)

العلم | الصفحة

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

العلم | الصفحة

(ع)

العلم | الصفحة

العلم	الصفحة

العلم | الصفحة

(غ)

(ف)

العلم | الصفحة

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

العلم	الصفحة

العلم	الصفحة

العلم | الصفحة

٤- فهرس الأشعار

أ- الأبيات الكاملة

أول البيت	القافية	الصفحة

(التاء)

(الجيم)

(الحاء)

أول البيت القافية الصفحة

(الدال)

(الراء)

أول البيت	القافية	الصفحة

أول البيت	القافية	الصفحة
كُمَيْتٍ....	بالمتنــزَّلِ	١٩٠
يَزِلُّ	المثقّلِ	١٩٠
فالْيومَ	وَاغِلِ	٢١٨
يَا زَيْدُ.....	فَانْــزِلِ	٣٧٦

(الميم)

أول البيت	القافية	الصفحة
نَحْــنُ......	ابْرَهَم	٣٨٤
وَشَرّ	الرَّحِيمَا	٤٢٢
فَقُلْتُ	مُتَيَّماً	١٨٢
أَلَسْنَا.......	حَرَامَا	٣٤٣
لَنا هَضْبَةٌ...	فَيُعْصَمَا	٣٥٥،٣٥٩
فَلَوْلا	عَلْقَماً	٦١٨
أَنَا سَيْفُ....	السَّنَامَا	٦٤٠
وَرَيْشِي	لِمَامَا	٧٥٦
عُذْتُ.......	رَاغِمُ	٣٨٤
فإِنْ	الحَرَامُ	٧٦٤
ونَأْخُذْ	سَنَامُ	٧٦٤
فَقُمْتُ......	حُلُمُ	١٨٢

ب- أنصاف الأبيات

٥ - فهرس الأمثال

٦- فهرس أقوال العرب

القول **الصفحة**

٧- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية.

(أ)

١- الانفرادات عند علماء القراءات (دراسة وجمع).

إعداد الباحث: د. أمين محمد الشنقيطي، في رسالة: دكتوراه، بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ .

(ب)

٢- بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة في القراءات الثلاث عشرة واختيار اليزيدي، لأبي بكر بن الجندي (ت٧٦٩هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث: حسين العواجي، ١٤١٦هـ.

(ت)

٣- التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق الصقلي المعروف: بـ((ابن الفحام))، (٥١٦هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث: مسعود إلياس، ١٤٠٨هـ .

(ج)

٤- **جامع البيان في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني، (٤٤٤هـ).

رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق الباحث: د. طلحة توفيق، ١٤١٥هـ.

٥- **جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد**، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت٧٣٢هـ).

رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق الباحث: د. محمد إلياس أنور، ١٤٢١هـ.

٦- **الجوهر النضيد في شرح القصيد**، لأبي بكر ابن الجندي، (ت ٧٦٩هـ)

فهرس مخطوطات الجامعة الإسلامية برقم: (١١٣٠).

(د)

٧- **الدرة الفريدة في شرح القصيدة**، لابن أبي العز الهمذاني، (ت٦٤٣هـ).

فهرس مخطوطات الجامعة الإسلامية برقم (٢٨٥٠/١) .

(ر)

٨- **الروضة في القراءات الإحدى عشرة**، لأبي على الحسن بن محمد المالكي البغدادي، (ت٤٣٨هـ).

نسخة محفوظة بقسم المخطوطات بمكتبة الحرم المكي، برقم: (٢٤).

(ش)

٩- شرح العلامة ابن عبد الحق السنباطي على حرز الأماني.

رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق: د. يحيى زمزمي، ١٤١٨هـ.

(ف)

١٠- **فتح الوصيد في شرح القصيد**، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، (٦٤٣هـ).

رسالة دكتوراه بجامعة محمد الخامس بالمغرب، تحقيق د. مولاي محمد إدريسي الطاهري.

(ك)

١١- **الكافي في القراءات السبع**، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني، (ت٤٧٦هـ).

رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق الباحث: سالم الزهراني، ١٤١٩هـ.

١٢- **كتاب المصاحف**، لأبي داود عبد الله بن سليمان السجستاني، (ت٣١٦هـ).

رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى تحقيق: د. محب الدين عبد السبحان. ١٤١٣هـ.

١٣- **الكفاية الكبرى في القراءات العشر**، لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي، (ت٥٢١هــ).

رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق الباحث: عبد الله بن عبد الرحمن الشثري، ١٤١٤هــ .

١٤- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت٧٣٢هــ).

مصورة على ميكروفيلمات، برقم: (٣٨٢)، بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.

(ل)

١٥- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي، (٦٥٦هــ).

رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق الباحث: عبد الله النمنكاني، ١٤٢٠هــ .

(م)

١٦- **مبرز المعاني في شرح حرز الأماني**، لمحمد بن عمر بن علي العمادي، (ت٦٧٢هــ).

مصورة من قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: (٤٨٩٦/١).

١٧- **المبهج في القراءات الثمان، وقراءة الأعمش، وابن محيصن، واختيار خلف اليزيدي**، لسبط الخياط عبد الله بن علي، (ت٥٤١هـ).

رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، تحقيق الباحثة: د. وفاء عبد الله قزمار، ١٤٠٥هـ.

١٨- **المستنير في القراءات العشر**، لأبي طاهر أحمد بن علي بن سوار البغدادي، (ت٤٩٦هـ).

رسالة دكتوراه بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث: د. أحمد طاهر أويس، ١٤١٣هـ.

١٩- **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر**، لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري، (ت٥٥٠هـ)، نسخة لا له لي بإستنبول، برقم: (٦٧).

٢٠- **المفتاح في اختلاف القراء السبعة**، لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي، (ت٤٦١هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث: فهد بن مطيع المغذوي. ١٤٢١هـ.

٢١- **الموجز في اختلاف القراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي، (ت٤٤٦هـ)، من مصورات قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية، برقم: (٣١٢).

(و)

٢٢- **الوســيلة إلى كشــف العقيلة،** لأبي الحسن علم الدين السخاوي، (ت٦٤٣هـــ).

رســالة ماجســتير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث: طلال أحمد بن علي، ١٤١٤هـــ.

ثانياً: المطبوعة.

(أ)

١- **القرآن الكريم.**

٢- **الإبانة عن معاني القراءات**، لمكي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ، المكتبة الفيصلية: مكة المكرمة.

٣- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل، (ت٦٦٥هـ)، تحقيق الشيخ: محمود عبد الخالق جادو، ط. الجامعة الإسلامية ١٤١٣هـ.

٤- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، لشهاب الدين أحمد بن محمد البنّا الدمياطي، (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

٥- **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المندوه، دار الفكر، بيروت ط . الأولى ١٤١٦ هـ .

٦- **اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام**، لمحمد بن موسى بن حسين نصر، دار الحامد للنشر عمان، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

٧- **الإدغام الكبير في القرآن**، لأبي عمرو الداني، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٨- **الأذكار**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عصام الدين سيد، دار الحديث القاهرة، ط: الثانية ١٤١٨هـ.

٩- **إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهى**، لأبي العز القلانسي، (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، ط: الأولى ١٤٠٤هـ، الفيصلية بمكة المكرمة.

١٠- **إرشـــاد المريد إلى مقصود القصيد**، لعلي الضباع، (ت١٣٧٦هـ)، ط. مكتبة محمد على صبيح، القاهرة، ١٣٨١هـ.

١١- **أسـباب الـنـزول**، لأبي الحسـن عـلي بـن أحمد الواحدي، (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: وليد الزكري، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٢هـ.

١٢- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عبد الله يوسف بن عبد الله بن عـبد البر، (ت٤٦٣هـ)، - بهامش كتاب الإصابة في تمييز الصحابة - دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ.

١٣- **أسرار البلاغة في علم البيان**، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩ هـ.

١٤- **الأشـباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.

١٥- **الإصـابة في تمـيـيز الصـحابة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ.

١٦- **إصـلاح المـنطق**، لأبي يوسـف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط: الثانية، ١٣٧٥هـ.

١٧- **الإضـاءة في بيان أصول القراءة**، للشيخ على الضباع، (ت١٣٧٦ هـ)، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

١٨- **إعـراب ثلاثـين سورة من القرآن الكريم**، لابن خالويه الحسين بن أحمد (ت٣٧٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩- **إعـــراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، (ت٣٣٨هـــ)، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـــ.

٢٠- **إعـــراب القـــراءات السبع وعللها**، لابن خالويه الحسين بن أحمد، (ت٣٧٠هـــــ)، تحقـــيق: د. عـــبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٣هـــ.

٢١- **إعـــراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت٦١٦هـــ)، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤١٧هـــ.

٢٢- **الأعـــلام، قـــاموس تـــراجم لأشـــهر الرجال والنساء من العرب والمســـتعربين والمستشـــرقين** ، لخير الدين الزركلي، (ت١٣٩٦هـــ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الرابعة عشرة، ١٩٩٩م.

٢٣- **أعـــيان العصـــر وأعـــوان النصر**، لصلاح الدين خليل الصفدي، (ت٧٦٤هـــــ)، تحقيق: د. على أبو زيد، ورفقاه، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـــ.

٢٤- **الإقناع في القراءات السبع**، لأبي جعفر أحمد بن علي، (ابن لباذش)، (ت٤٥٠هـــ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٣هـــ.

٢٥- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنســـاب**، للأمـــير أبي نصـــر عـــلي بن هبة الله المعروف بـــ"ابن ماكولا))، (ت٤٧٥هـــ)، الكتاب الإسلامي.

٢٦- **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت٦٢٤هـــــ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٦هـــ.

٢٧- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،** لأبي البركات كمال الدين الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، تعليق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط: ١٤١٨هـ.

٢٨- **أمراء دمشق في الإسلام،** لصلاح الدين خليل الصفدي، (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط: الأولى ١٩٥٥م.

٢٩- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط: ١٤٢٠هـ.

٣٠- **إيجاز البيان عن معاني القرآن،** لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري، (ت٥٥٣هـ)، تحقيق: د. حنيف حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى ١٩٩٩م.

٣١- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، عن أسامي الكتب والفنون،** لإسماعيل باشا البغدادي، (ت١٣٣٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٣٢- **الإيضاح في علوم البلاغة،** للخطيب القزويني، جلال الدين أبي عبد الله محمد بن قاضي القضاة، سعد الدين، مكتبة ومطبعة علي محمد علي صبيح، ط: ١٤٠٢هـ.

٣٣- **الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه،** لمكّي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار المنارة، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٤- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ.

(ب)

٣٥- **البحر المحيط**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت٧٥٤هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٣هـ.

٣٦- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٣٧- **البداية والنهاية**، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، (ت٧٧٤هـ)، اعتناء: عبد الرحمن اللورقي، ومحمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت، ط: الرابعة ١٤١٩هـ.

٣٨- **البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة**، للشيخ عبد الفتاح القاضي، (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٩- **البرهان في علوم القرآن**، لبدر محمد بن عبد الله الزركشي، (٧٩٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ط: الثانية.

٤٠- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للحافظ جلال الدين السيوطي، (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٤١- **البناية في شرح الهداية**، لأبي محمد محمود العيني، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، ١٤١١هـ.

(ت)

٤٢- **التاريخ الأندلسي**، لدكتور: عبد الرحمن الحجي، دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

٤٣- **التاريخ الإسلامي**، لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي، ط: الخامسة ١٤١١هـ.

٤٤- **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان، (ت١٣٧٥هـ)، اعتناء: د. السيد يعقوب بكر، د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، ط: الثانية.

٤٥- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٦- **تاريخ الخلفاء**، لجلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، ط: دار الفكر.

٤٧- **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، (ت٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٤٨- **تاريخ الطبري**، لأبي جعفر، محمد بن جرير، (ت٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٩- **التبصرة في القراءات السبع**، لمكّي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية، ط: الثانية، ١٤٠٢ هـ.

٥٠- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت٦١٦هـ)، **(إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات)**، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ .

٥١- **تحـــبير التيسير في القراءات العشر**، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمـــد الجـــزري، (٨٣٣هـــ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، ط: الأولى ١٤٢١هـــ.

٥٢- **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف**، للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، (ت٧٦٢هـــ)، اعتناء: سلطان بن فهد الطبيشي، دار بن خزيمة، الرياض، ط: الأولى ١٤١٤هـــ.

٥٣- **الـــتذكرة في القراءات الثمان**، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، (ت٣٩٩هـــ)، تحقيق: د. أيمن سويد، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى، ١٤١٢هـــ.

٥٤- **تذكـــرة الحفـــاظ**، للإمام شمس الدين الذهبي، (ت٧٤٨هـــ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـــ.

٥٥- **تذكرة الموضوعات**، للإمام محمد بن طاهر الهندي، (٩٨٦هـــ)، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى ١٣٤٣هـــ.

٥٦- **التصـــريح بمضـــمون التوضيح، أو شرح التصريح على التوضيح**، لخـــالد بـــن عبد الله الأزهري، (٩٠٥هـــ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـــ.

٥٧- **الـــتعريفات**، لعـــلي بن محمد الجرجاني، (ت٨١٦هـــ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـــ.

تفسير الطبري = جامع البيان (حرف الجيم).

تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (حرف الجيم).

تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق التنـــزيل (حرف الكاف).

تفسير الشوكاني = فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية (حرف الفاء).

تفسير الثعلبي = الكشف والبيان، (حرف الكاف).

٥٨- **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، (٧٧٤هـ)، دار الفكر، ومراجعة نخبة من العلماء بدار الكتب المصرية.

٥٩- **تفسير الماوردي "النكت والعيون"**، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٠- **تفسير الواحدي، "الوسيط"**، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن علي الواحدي، النيسابوري، (٤٦٧هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٦١- **تقريب التهذيب**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٥هـ.

٦٢- **تلخيص الحبير**، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ط: ١٣٨٤هـ.

٦٣- **تلخيص العبارات بلطيف الإشارات**، في القراءات السبع، لأبي علي الحسن بن خلف بن بلّيمة، (ت٥١٤هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

٦٤- **التخليص في القراءات الثمان** ، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، (٤٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عقيل موسى، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط: الأولى ١٤١٢هـ.

٦٥- **التمهيد في علم التجويد**، لأبي الخير محمد بن الجزري، (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة، ١٤١٨هـ.

٦٦- **التمهيد لابن عبد البر**، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط: ١٣٨٧هـ.

٦٧- **تهذيب التهذيب**، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

٦٨- **تهذيب الكمال**، لأبي الحجاج المزي، يوسف بن الزكي، (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٠هـ.

٦٩- **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه: أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

(ج)

٧٠- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

الجامع الصحيح = سنن الترمذي (حرف السين).

الجامع الصحيح للبخاري = صحيح البخاري (حرف الصاد).

الجامع الصحيح لمسلم = صحيح مسلم (حرف الصاد).

٧١- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت٦٧١هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٧٢- **جزء فيه قراءات النبي ﷺ**، لأبي حفص بن عمر الدوري، (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق: د. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٧٣- **جمال القراء وكمال الإقراء**، لعلم الدين السخاوي، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. على حسن البواب، مطبعة المدني القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٧٤- **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد الحميد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط: الثانية.

٧٥- **الجنى الداني في حروف المعاني**، لأبي محمد الحسن بن قاسم المرادي، (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم الفاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية ١٤٠٣هـ.

(ح)

٧٦- **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، والشيخ: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٧٧- **حجة القراءات**، لابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد، (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.

٧٨- **الحجة للقراء السبعة،** لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، ورفقاه، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الثانية ١٤١٣هـ.

٧٩- **الحجة في القراءات السبع،** لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

٨٠- **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع،** (متن الشاطبية)، للقاسم بن فيرة الشاطبي، (ت٥٩٠هـ)، ضبط: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة النبوية، ط: الثالثة ١٤١٧هـ.

(خ)

٨١- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،** لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٨٢- **الخصائص،** لأبي الفتح عثمان بن جنّي، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.

(د)

٨٣ – **الدر المصون في علم الكتاب المكنون،** لأحمد بن يوسف، المعروف بـ"السمين الحلبي"، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: الأولى من عام ١٤٠٦هـ، إلى ١٤١٥هـ.

٨٤- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور،** لجلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.

٨٥- **الـدرر اللوامـع عـلى همـع الهوامع**، لأحمد الأمين الشنقيطي، (ت١٣٣١هــ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤١٩هــ.

٨٦- **الـدرر الكامـنة في أعيان المائة الثامنة**، لأحمد بن علي، المعروف: بــ"ابن حجر العسقلاني"، (ت٨٥٢هــ)، دار الجيل، بيروت.

٨٧- **دولة الإسلام في الأندلس**، محمد عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثانية ١٤١١هــ.

٨٨- **الديـباج المذهـب في معـرفة أعيان علماء المذهب**، لابن فرحون المالكي، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

٨٩- **ديوان أبي النجم العجلي**، اعتناء: علاء الدين أغا، مطبوعات النادي الأدبي في الرياض، ١٤٠١هــ.

٩٠- **ديـوان الأعشى**، ميمون بن قيس، (ت ٧هــ)، تحقيق: فوزي خليل عطوي، دار صعب، بيروت، ط: ١٩٨٠م.

٩١- **ديـوان امرئ القيس**، (ت ٢٥هــ)، تصحيح مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٢- **ديـوان أوس بـن حجر**، اعتناء: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت، ١٤٠٠هــ.

٩٣- **ديوان جرير** مع شرحه، تقديم وشرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٤- **ديـوان حسان بن ثابت** ﷺ، تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت.

٩٥- **ديـوان حمـيد بن ثور الهلالي**، صنعه: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هــ.

٩٦- **ديــوان الخنساء**، شرح عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـــ.

٩٧- **ديــوان ذي الــرمة**، قدم له وشرحه أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـــ.

٩٨- **ديــوان زهير بن أبي سلمى**، شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف، بــ"الأعلم النحوي"، المطبعة المحمدية المصرية، ١٣٢٣هـــ.

٩٩- **ديوان طرفة بن العبد**، دار صادر، بيروت.

١٠٠- **ديــوان العجــاج بــن رؤبة**، تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت ١٩٧١م .

١٠١- **ديوان الفرزدق**، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢- **ديــوان عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة**، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر.

١٠٣- **ديــوان المتــنبي** مع شرحه، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. كمال طالب، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٨هـــ.

١٠٤- **ديــوان الــنابغة الذبياني**، زياد بن معاوية ، تصحيح: عبد الرحمن سلام، ومحمد جمال، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٣٤٧هـــ.

(ر)

١٠٥- **رصف المباني في شرح حروف المباني**، لأحمد بن عبد النور المالقي، (ت٧٠٢هـــ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٠٦- **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، لمكّي بن أبي طالب، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط. الثالثة ١٤١٧هـ.

١٠٧- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني**، لأبي الفضل محمود الألوسي، (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.

(ز)

١٠٨- **زاد المسير في علم التفسير**، لأبي الفرج بن الجوزي، (ت٥٩٧ هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٣٨٤هـ .

(س)

١٠٩- **السبعة في القراءات**، للإمام أبي بكر بن مجاهد، البغدادي، (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

١١٠- **سرّ صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جنّى، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الثالثة ١٤١٣هـ.

١١١- **سراج القارئ المبتدئ، وتذكار المقرئ المنتهي**، لعلي بن عثمان بن حسن القاصح، (٨٠١هـ)، مراجعة الشيخ: على بن محمد الضباع، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الثالثة ١٣٧٣هـ.

١١٢- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، لمحمد ناصر الدين الألباني، (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١١٣- **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، لمحمد بن ناصر الدين الألباني، (ت١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

١١٤- **سنن ابن ماجة**، لمحمد بن يزيد، (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

١١٥- **سنن أبي داود سليمان بن الأشعث**، (ت٢٧٥هـ)، ومعه شرحه: عون المعبود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١١٦- **سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى الترمذي، (٢٧٩هـ)، ومعه شرحه: تحفة الأحوذي للمباركفوري، مطبعة المدني، القاهرة، ط. القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ.

١١٧- **سنن الدارمي**، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧.

١١٨- **سنن القراء ومناهج المجودين**، د. عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

١١٩- **السنن الكبرى للبيهقي**، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ.

١٢٠- **سنن النسائي**، أحمد بن علي، (ت٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ.

١٢١- **سير أعلام النبلاء**، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وزملائه، مؤسسة الرسالة، ط: الحادية عشرة ١٤١٩هـ.

١٢٢- **سيرة النبي ﷺ**، لأبي محمد بن عبد الملك بن هشام، (ت٢١٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

(ش)

١٢٣- **شـذرات الذهـب في أخبار من ذهب**، لابن العماد عبد الحي بن أحمـد الحنبـلي، (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١٢٤- **شـرح الأشمـوني**، علي بن محمد، (ت٩٢٩هـ)، على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١٢٥- **شـرح ابـن عقـيل عـلى ألفية ابن مالك**، لعبد الله بن عقيل، (ت٧٦٩هـ)، تحقـيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٢٦- **شـرح التسـهيل لابن مالك**، محمد بن عبد الله، (ت٦٧٢هـ)، تحقـيق: د. عـبد الرحمن السيد، و د. محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

١٢٧- **شرح التصريح على التوضيح**، لخالد الأزهري، (ت٩٠٥هـ)، أو **التصـريح بمضـمون التوضـيح** في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

١٢٨- **شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد**، لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد بن القاصح، (٨٠١هـ)، شركه ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مراجعة: الشيخ عبد الفتاح القاضي.

١٢٩- **شـرح الجمـل لابـن عصـفور**، عـلي بـن مؤمن الإشبيلي، (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

١٣٠- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ، (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.

١٣١- **شرح شذور الذهب**، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، مع شرحه: منتهى الأدب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

شرح شعلة = كنز المعاني (حرف الكاف).

١٣٢- **شرح العقيدة الطحاوية**، للإمام القاضي علي بن أبي العز (ت٦٩٢هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، وخرج أحاديثها، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثامنة ١٤٠٤هـ.

١٣٣- **شرح المفصل**، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

١٣٤ – **شرح الهداية**، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، (ت٤٤٠هـ)، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط: الأولى ١٤١٦ هـ.

١٣٥ – **شرح مختصر الروضة**، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، (ت٧١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية، ط: الثانية ١٤١٩هـ.

١٣٦- **شعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

١٣٧- **الشـعر والشـعراء**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عمر الطباع، شركة الأرقم، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

(ص)

١٣٨- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، رزميله، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

١٣٩- **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل، (ت٢٥٦هـ)، مع فتح الباري، تصحيح وتحقيق: محبّ الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

١٤٠- **صحيح ابن حبان**، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية ١٤١٤هـ.

١٤١- **صحيح مسلم**، لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت ٢٦١هـ)، مع شرحه: المنهاج شرح مسلم للنووي، دار إحياء التراث العرب، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٢هـ.

١٤٢- **صحيح الترغيب والترهيب**، للمنذري، لمحمد ناصر الدين الألباني، (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

١٤٣- **صفحات في علوم القراءات**، عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، دار البشائر الإسلامية، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط: الثانية ١٤٢٢هـ.

(ض)

١٤٤- **ضعيف الجامع الصغير**، لمحمد ناصر الدين الألباني، (ت١٤٢٠هـ)، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.

(ط)

١٤٥- **طبقات الشافعية**، لجمال الدين، عبد الرحيم الإسنوي (ت٧٧٢ هـ) تحقيق عبد الله الجبوري، دار العلوم، الرياض ١٤٠١ هـ .

١٤٦- **الطبقات الكبرى**، لمحمد بن سعد بن منيع البصري، (ت٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.

١٤٧- **طبقات المفسرين**، لشمس الدين، محمد بن علي بن أحمد الداودي، (ت ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط: الثانية ١٤١٥هـ.

(ع)

١٤٨- **العجاب في بيان الأسباب**، لابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام، ط: الأولى ١٩٩٧م.

١٤٩- **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، لأحمد بن يوسف ــ السمين الحلبي - (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٧هـ.

١٥٠- **العمدة في غريب القرآن**، لمكّي بن أبي طالب، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: يوسف المرعشيلي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٠١هـ.

١٥١- **العنوان في القراءات السبع**، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، (ت٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد، وزميله، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

(غ)

١٥٢- **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**، لأبي العلاء الحسين بن أحمد الهمذاني العطار، (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

١٥٣- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لأبي الخير محمد بن محمد الجزري، (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره: ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة ١٤٠٢هـ.

١٥٤- **الغاية في القراءات العشر**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمد غياث الجنباز، ط: الثانية ١٤١١هـ.

١٥٥- **غيث النفع في القراءات السبع**، لعلي الصفاقسي، بهامش: سراج القارئ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(ف)

١٥٦- **فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت١٢٥٠هـ)، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

١٥٧- **الفتح الرحماني شرح كنز المعاني**، للشيخ سليمان الجمزوري، (ت بعد١٢٠٨هـ)، تحقيق: عبد الرازق علي إبراهيم موسى، بيت الحكمة، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

١٥٨- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، لأبي العز الهمذاني، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد مخيمر، دار الثقافة، قطر، ط: الأولى ١٤١١هـ.

١٥٩- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، لمحمد علي الشوكاني، (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.

١٦٠- **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، مؤسسة آل البيت الأردن، ط: الثانية، (مخطوطات القراءات).

١٦١- **فهرس مركز البحث العلمي، وإحياء التراث بجامعة أم القرى**، إعداد: فرج عطا سالم، قسم التفسير، وعلوم القرآن، والقراءات).

١٦٢- **فهرس كتب القراءات القرآنية**، في عمادة شؤون المكتبات في الجامعة الإسلامية، ١٤١٥هـ.

١٦٣- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى ١٣٥٦هـ.

(ق)

١٦٤- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط: السادسة ١٤١٩هـ.

١٦٥- **القراءات القرآنية تاريخ وتعريف**، لعبد الهادي الفضلي، نشر مكتبة دار المجتمع العلمي بجدة، ١٣٩٩هـ.

١٦٦- **قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر**، لقاسم الدجوي، مكتبة محمد علي صبيح، ط: الثالثة.

١٦٧- **قطر الندى**، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت.

(ك)

١٦٨- **الكامل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤١٨هـ.

١٦٩- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لعبد الله بن عدي الجرجاني، (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ.

١٧٠- **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان (سيبويه)، (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٢هـ.

١٧١- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، مكتبة العبيكان، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

١٧٢- **الكشف والبيان** – تفسير الثعلبي – للإمام الهمام، أبي إسحاق أحمد الثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.

١٧٣- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله، الشهير بالحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

١٧٤- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط: الخامسة ١٤١٨ هـ.

١٧٥- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، الملقب: بـ"جامع العلوم النحوي"، (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

١٧٦- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، (ت٩٧٥هـ)، ضبط الشيخ: بكري حياني، والشيخ: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ.

١٧٧- **الكنز في القراءات العشر**، لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، (ت٧٤٠هـ)، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٣هـ.

١٧٨- **كنز المعاني شرح حرز الأماني**، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: أحمد اليزيدي، (حقق جزء من الأصول مع دراسة حول منهج الجعبري)، طبع وزارة الأوقاف المغربية ١٤١٩هـ.

١٧٩- **كنز المعاني شرح حرز الأماني**، لمحمد بن أحمد الموصلي، المعروف: "بشعلة" (ت٦٥٦هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٨هـ.

١٨٠- **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، نجم الدين الغزي، (ت١٠٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط: الأولى ١٤١٨هـ.

(ل)

١٨١- **لسان العرب**، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٠م .

١٨٢- **لسان الميزان**، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٨٥٢هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١٨٣- **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني، (ت٩٢٣هـ)، تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان، و د. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط: الأولى ١٣٩٢هـ.

(م)

١٨٤- **المبسوط في القراءات العشر**، لأبي بكر ابن مهران، (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت، ط: الثانية ١٤٠٨هـ.

١٨٥- **المبسوط للسرخسي**، شمس الدين أحمد بن محمد، (ت٤٩٠هـ)، تصحيح: الشيخ محمد راضي الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١٨٦- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، (ت٢١٠هـ)، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠١هـ.

١٨٧- **مجمع الزوائد**، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، (ت٨٠٧هـ)، دار الريان، والكتاب العربي، القاهرة، ط: ١٤٠٧هـ.

١٨٩- **مجموع الفتاوى لابن تيمية**، أحمد بن عبد الحليم الحراني، (ت٧٢٨هـ)، جمع: عبد الرحمن بن محمد القاسم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.

١٩٠- **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، (سورة الفاتحة، والجزء الأول من البقرة)، لإبراهيم محمد الصفاقسي، (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة، طرابلس، ١٤١١هـ.

١٩١- **محاضـرات في تحقـيق النصـوص**، د. أحمد محمد الخراط، المنارة للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

١٩٢- **المحتسـب في تبـيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ هـ)، دراسة: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٩ هـ .

١٩٣- **المحـرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن عطـية الأندلسـي، (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة بالمحمدية، المغرب، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.

١٩٤- **المختصـر الشـافي على متن الكافي في العروض والقوافي**، للسيد محمد الدمنهوري، المطبعة المحمدية، ط: ١٣١٥هـ.

١٩٥- **مختصـر في شـواذ القـرآن** مـن كتاب البديع، لابن خالويه، (ت٣٧٠هـ)، اعتنى به: آثر جفري، عالم الكتب.

١٩٦- **مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي**، لشهاب الدين أبي العـباس أحمد بن محمد القسطلاني، (ت٩٢٣هـ)، اختصار: د. محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

١٩٧- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، لشهاب الدين عبد الـرحمن بن إسماعيل أبو شامة، (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار وقف الديانة التركي، أنقرة، ط: الثانية ١٤٠٦هـ.

١٩٨- **المدونـة الكبرى**، للإمام مالك بن أنس، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي، دار الفكر، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١٩٩- **المستدرك على الصحيحين**، لمحمد بن عبد الله الحاكم، (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ.

٢٠٠- **المستصفى في علم الأصول**، لأبي حامد الغزالي، (ت٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.

٢٠١- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، (ت٢٤١هـ)، إشراف: د. عبد الله عبد المحسن التركي، والشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٢٠هـ.

٢٠٢- **مسند أبي يعلى**، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٠٣- **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة ١٤٠٨هـ.

٢٠٤- **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٠٥- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت٢٠٧هـ)، بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور.

٢٠٦- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٠٧- **معاني القرآن**، للإمام أبي جعفر النحاس، (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد على الصابوني، مطبوعات مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٠٨- **معاني القرآن**، للإمام علي بن حمزة الكسائي، (ت١٨٩هـ)، تحقيق: عيسى شحاته، دار قباء للطباعة والنشر القاهرة، ط: الأولى ١٩٩٨م.

٢٠٩- **معاني القراءات**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، (ت٣٧٠هـ)، (القراءات وعلل النحويين فيها)، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط: ١٤١٢هـ.

٢١٠- **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ط: ١٤١٥هـ.

٢١١- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلوم والحكم، ط: الثانية ١٤٠٤هـ.

٢١٢- **معجم البلدان**، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٣- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢١٤ـ **معرفة القراء الكبار**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، أنقرة، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

٢١٥ــ **مغــني اللبيــب عــن كتب الأعاريب**، لجمال الدين ابن هشام الأنصــاري (ت٧٦١هــــ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٨هـــ.

٢١٦– **المغنى في توجيه القراءات العشر**، د. محمد سالم محيسن، دار الجيل، ط: الثالثة ١٤١٣هـــ.

٢١٧– **المغــني في الفقــه**، لابن قدامة، (ت٦٢٠هـــ)، تحقيق: د. عبد الله الــتركي، د. عــبد الفتاح الحلو، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ط: الثالثة ١٤١٧هـــ.

٢١٨– **مغــني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، للشيخ: شمس الدين محمــد الخطيــب الشربيني، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـــ.

٢١٩– **مفــتاح الأغــاني في القــراءات والمعاني**، لأبي العلاء الكرماني، (ت٥٦٣هــــ)، تحقــيق: د. عــبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، الأولى ١٤٢٢هـــ.

٢٢٠– **مفــتاح العلوم**، للإمام سراج الملة أبي يعقوب، يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، (ت٦٢٦هـــ)، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـــ.

٢٢١– **مفــردات ألفــاظ القرآن**، للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، (ت٤٢٥هــــ)، تحقــيق: محمــد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـــ.

٢٢٢– **مقايــيس اللغــة**، لأحمــد بن زكريا، (ت٣٩٥هـــ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة الرياض، دار الجيل ١٤٢٠هـــ.

٢٢٣ـ **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت٢٨٥هـ)، اعتناء: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٢٤- **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ)، اعتناء: اوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استنبول ١٩٣٢م.

٢٢٥- **المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

٢٢٦- **الملل والنحل**، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: ١٣٨١هـ.

٢٢٧- **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، الحلبي، ط: الثانية ١٣٩٣هـ.

٢٢٨- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، لأبي الخير محمد ابن الجزري، (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٢٢٩- **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، للإمام نصر بن علي الشيرازي، المعروف: بـ"ابن مريم"، (ت٥٦٥هـ)، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٣٠- **الموطأ** للإمام مالك بن أنس، (ت١٧٩هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

٢٣١- **الموضــوعات في الإحياء، أو الاعتبار في حمل الأسفار**، لمحمد أمين بــن علي بن محمد السويدي العراقي، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، مكتبة لينه، دمنهور، ط: الأولى ١٤١٤هـــ.

٢٣٢- **مــيزان الاعــتدال في نقد الرجال**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـــ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٥م.

(ن)

٢٣٣- **النبأ العظيم**، لمحمد عبد الله دراز، دار القلم، دمشق ١٤٠٠هـــ.

٢٣٤- **النشــر في القــراءات العشــر**، لأبي الخــير محمد ابن الجزري، (ت٨٣٣هـــ)، تصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة.

٢٣٥- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، لأحمد بن محمد المقري، التلمســاني، (ت١٠٤١هـــ)، تحقــيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـــ.

٢٣٦- **هدايــة القارئ إلى تجويد كلام الباري**، للشيخ: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، (ت١٤٠٩هـــ)، مكتبة طيبة، المدينة النبوية، ط: الثانية.

٢٣٧- **هديــة العــارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـــ.

٢٣٨- **الــوافي** في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح القاضي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط: الخامسة ١٤٢٠هـــ.

٢٣٩- **الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة**، لإبي علـــي الحسن بن علي الأهوازي، (ت٤٤٦هـــ)، تحقيق: د. دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى ٢٠٠٢م.

٢٤٠- **وفـــيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلّكان، (ت٦٧٤هـــ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٨– فهرس الموضوعات

القسم الأول: الدراسة.

المقدمة:

التمهيد:

الفصل الأول:

التعريف بالناظم ومنظومته:

الفصل الثاني:

التعريف بالشارح وكتابه:

القسم الثاني: التحقيق:

أ ــ النص المحقق:

من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها.

ج ـــ الفهارس العلمية:



قوله: (وَفِي النَّمْلِ) يجوز عَطْفه على ما تَعَلَّق بـ(وَصَّلا)، وهو: (فِي الكَهْفِ) أي: «وَوَصَّلا التوحيد أَيْضاً في النمل»، ويجوز أن يتعلق بِفعْلٍ مُقدَّر، أي: «وَوَحِّد أَيْضاً في النمل»، وما بعده عُطِف عليه[1].

قوله: (ثَانِياً) حال مِن (الرُّوم)، ولابد من حَذْف مضاف ليصَحّ قوله: (ثَانِياً)، أي: «وفي حرف الروم ثانياً»؛ لأن الروم سورة واحدة[2].

وقال أبو شامة: «لأن المعنى: وفي الذي في الروم ثَانياً». انتهى[3].

ولا يُحْتَاج إلى هـذا التقدير، فإن البصريين لا يجيزون حَذْف الموصول الاسمي[4]، وكأنه أراد تفسير المعنى.

قوله: (وَفاطِرِ) عَطْف على: (النَّمْلِ)، ومنَعَها من الصرف للعَلَميّة والتأنيث.

قوله: (دُمْ شُكْرَاً) كقوله: (دُمْ يَداً...)[5]، فـ(شُكْرَاً): **تمييز**، أي: «دَامَ شُكْرُك»، فَنُقِل من الفَاعِلية، أو **حال**، أي: «ذَا شُكْرٍ»[6].

قوله: (وَفِي الحِجْرِ) متعلق بـ(فُصِّلَ)، ومعنى: (فُصِّلَ) بُيِّن، ونَاسَب قولُه: (دُمْ شُكْراً) - وهو أَمْر بالشُّكْر - حَالَ ذِكْره المطَر، وما يتعلق بها من الرياح السَّابقة للسَّحَاب الحَامِلة للمطر، كأنه قال: «دُمْ على شُكْر هذه النعمة الجزيلة»، وهذا مِن مَحَاسِنِ الاتفاق[7].

---

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكنز الجعبري (خ): ٣٤١.

(٢)-انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٩.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٣٤/٢.

(٤)- وأجاز الكوفيون حذفه إذا عُلِم؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع، واستدلوا على ذلك بأدلة. انظر هذه المسألة في: شرح التسهيل: ٢٣٥/٢.

(٥)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٨٥)، فرش سورة البقرة.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٩، ومبرز المعاني في شرح حرز الأماني، للعمادي (خ): ٩٠/ب، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٨/أ.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٣/٢.